مجموعة مؤلفين

عشر سنوات هزت العالم

عقد على احتلال العراق

٢٠٠٣-٢٠١٣

٢٠١٣ ٢٠٠٣



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

هذا الكتاب

طوى سقوط بغداد في 2003/4/9 حربًا أميركية متمادية على العراق اندلعت، أول مرة، في عام 1991 بعد شهور قليلة من الدخول العراقي إلى الكويت. ومنذ ذلك الحين بدأت مرحلة جديدة في المشرق العربي بأسره، فتركت هذه المرحلة المضطربة آثارًا هائلة على أحوال العراق، وعلى المحيط الجغرافي، خصوصًا في سورية. ولعل البدايات التأسيسية للإرهاب التكفيري في الألفية الثالثة ظهرت في العراق بالتحديد، بعد الاحتلال الأميركي مباشرة.

ماذا حصل في العراق منذ تلك الحقبة؟ وما هي التغيرات السياسية والاجتماعية والبشرية التي أحدثها الاحتلال؟ وكيف يمكن رصد آثار ذلك كله في المحيط العربي، ولا سيما في سورية؟ هذا ما يُحاوله هذا الكتاب الذي يضم بين دفتيه أربعة وعشرين بحثًا وست شهادات تتناول كلها ما وقع للعراق من كوارث خلال عشر سنوات أعقبت الاحتلال ولا سيما تفكيك الدولة والجيش وتفاقم مشكلة الهوية والنزاعات المذهبية والقومية، علاوة على صعود الدور التركي وتوسع السيطرة الإيرانية وتضاؤل الدور العراقي في الوقت نفسه. والكتاب، بهذه الصيغة، هو خلاصة بحوث ومناقشات مستفيضة قدمت في مؤتمر علمي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في سنة 2013، ومحاولة لفهم مقدمات الحرب على العراق ومجرياتها وتفصيلاتها وعقابيلها المستمرة حتى اليوم، الأمر الذي جعل العراق ساحة تصادم إقليمية، وحوّله من بلد مرغوب فيه بذاته إلى بلد يلعب اللاعبون فيه ألعابهم المتنافرة والمتعاكسة.

المؤلفون المساهمون

أسامة أبو ارشيد	ريموند وليم بيكر	كيكو ساكاي
أنطوان شلحت	زهير حامدي	لقاء مكي
جوناثان ستيل	سرهاد أركمان	محمد السعيد إدريس
حسن أبو هنية	سلام مسافر	محمد صالح المسفر
حسن البزاز	عبد الحسين شعبان	مروان بشارة
حميد دباشي	عبد الحكيم خسرو جوزل	مروان قبلان
حميد الهاشمي	عبد الوهاب القصاب	منقذ محمد داغر
خوسيه ديل برادو	عدنان ياسين مصطفى	مؤيد الونداوي
ديريك أدريانسينس	عقيل سعيد محفوظ	ناجي صبري الحديثي
رعد الحمداني	كلير شورت	هانز فون سبونيك

تقديم

عزمي بشارة



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 24 دولارًا

ISBN 978-614-445-066-6



عشر سنوات هزت العالم

عقد على احتلال العراق

2013-2003

عشر سنوات هزت العالم

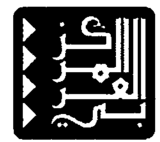
عقد على احتلال العراق

2003-2013

أسامة أبو ارشيد
أنطوان شلحت
جوناثان ستيل
حسن أبو هنية
حسن البزاز
حميد دباشي
حميد الهاشمي
خوسيه ديل برادو
ديريك أدريانسينس
رعد الحمداني
ريموند وليم بيكر
زهير حامدي
سرهاد أركمان
سلام مسافر
عبد الحسين شعبان
عبد الحكيم خسرو جوزل
عبد الوهاب القصاب
عدنان ياسين مصطفى
عقيل سعيد محفوض
كلير شورت
كيكو ساكاي
لقاء مكي
محمد السعيد إدريس
محمد صالح المسفر
مروان بشارة
مروان قبلان
منقذ محمد داغر
مؤيد الونداوي
ناجي صبري الحديثي
هانز كريستوف فون سبونيك

تقديم
عزمي بشارة

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

عشر سنوات هزت العالم: عقد على احتلال العراق 2003-2013/[المشاركون] أسامة أبو ارشيد ... [وآخ.]؛ تقديم عزمي بشارة.

783 ص.: جداول، خرائط؛ 24 سم.

يشتمل على إرجاعات ببليوغرافية وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-066-6

1. العراق - أحوال سياسية - الاحتلال الأمريكي، 2003- - مؤتمرات وندوات. 2. العراق - السياسة والحكومة - 2003- - مؤتمرات وندوات. 3. الطائفية - العراق - مؤتمرات وندوات. 4. الهوية - العراق - مؤتمرات وندوات. 5. العراق - أحوال اجتماعية - الاحتلال الأمريكي، 2003- - مؤتمرات وندوات. 6. الأكراد في العراق - الاحتلال الأمريكي، 2003- 7. الفساد - العراق - الاحتلال الأمريكي، 2003- أ. أبو ارشيد، أسامة. ب. بشارة، عزمي. ج. مؤتمر عشر سنوات على احتلال العراق: التداعيات والتأثيرات (2013: قطر، الدوحة).

956.70443

العنوان بالإنكليزية

A Decade that Shook the World: Occupation of Iraq 2003-2013

by Multiple Authors

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشـر



شارع رقم: 826 منطقة 66
المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر
هاتف: 44199777 00974 فاكس: 44831651 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 4965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى
بيروت، تشرين الثاني/ نوفمبر 2015

المحتويات

القسم الثاني
تداعيات الغزو على الوطن العربي

القسم الرابع
شهادات ورؤى عن حرب العراق

قائمة الجداول والأشكال والخرائط

الجداول

الأشكال

الخريطة

المساهمون

أسامة أبو ارشيد

صحافي وكاتب ومحاضر وباحث أكاديمي أردني من أصل فلسطيني مقيم في واشنطن. مؤسس ومحرر صحيفة الميزان الصادرة باللغة العربية في الولايات المتحدة الأميركية. نشر كثيرًا من الدراسات والبحوث الأكاديمية والمقالات باللغتين العربية والإنكليزية عن السياسات الداخلية والخارجية الأميركية وعن الشرق الأوسط. يشارك من واشنطن محللًا سياسيًا في عددٍ من القنوات العربية كالجزيرة والحوار وسكاي نيوز عربية. حائز الدكتوراه في العلوم السياسية والفلسفة من جامعة لوغبوروغ في بريطانيا.

أنطوان شلحت

باحث سياسي وناقد أدبي. يعمل في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، مدير وحدة الترجمة وملحق «المشهد الإسرائيلي». ترجم مجموعة كتب من اللغة العبرية إلى اللغة العربية، ونشر مقالات عدة في الصحافة الفلسطينية والعربية.

جوناثان ستيل

كاتب عمود الشؤون الدولية، يقدّم تقاريره بانتظام من الشرق الأوسط لصحيفة الغارديان البريطانية التي عمل فيها مراسلًا في عام 1965، بعد تخرّجه في جامعتَي كامبريدج وييل. نقل أخبار غزو العراق الذي قادته الولايات المتحدة في عام 2003، وقام بزياراتٍ متكررة للبلاد على مدى سبع سنوات.

كتب الكثير من الكتب، من أهمّها كتاب **الهزيمة: لماذا خسر الأميركان والبريطانيون العراق**، الذي حقّق شهرةً واسعة في بريطانيا في عام 2008. تناول ستيل أيضًا حرب إسرائيل على لبنان في عام 2006 (حرب تموز)، وزار غزة مرات عدة. شهد الربيع العربي منذ بدايته. وتابع الأخبار من تونس إلى سورية. كما نقل الأنباء من أفغانستان مدة ثلاثين عامًا، وكان آخرها في كابول في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012.

حسن أبو هنية

باحث متخصص في شؤون الحركات الإسلامية، له مجموعة من الكتب؛ منها كتاب **إشكالية العلاقة بين الإخوان المسلمين والسُّلطة في الأردن**، وكتاب **السلفية الجهادية في الأردن: مقاربة الهوية، أزمة القيادة ضبابية الرؤية** (مشارك)، وشارك في تأليف كتاب **الحل الإسلامي في الأردن: الإسلاميون والدولة ورهانات الديمقراطية والأمن**. له مجموعة من المقالات والدراسات والبحوث عن الحركات الإسلامية.

حسن البزاز

أستاذ العلاقات الدولية في جامعة بغداد. حائز الدكتوراه في العلاقات الدولية من جامعة كليرمونت - الولايات المتحدة الأميركية. شغل منصب رئيس مركز عبد الرحمن البزاز للثقافة والرأي في بغداد. رئيس حزب الوسط الديمقراطي العراقي.

حميد دباشي

أستاذ في مركز هاغوب كيفوركيان للدراسات الإيرانية والأدب المقارن في جامعة كولومبيا في نيويورك. ناشط ومناهض للحرب. كتب أطروحة الدكتوراه عن نظرية ماكس فيبر في السلطة الكاريزمية مع فيليب ريف (1922-2006). عضو مؤسس لمعهد الأدب المقارن والمجتمع، وعضو مؤسس لمركز الدراسات الفلسطينية في جامعة كولومبيا. كتب 25 كتابًا، وحرر أربعة كتب. له أكثر من مئة مقالة تتنوع موضوعاتها بين الدراسات الإيرانية، والإسلام في العصور الوسطى والحديثة، والأدب المقارن، والسينما العالمية، وفلسفة الفن (عبر الجماليات).

مؤسّس «أحلام أمة»، مشروع الفيلم الفلسطيني، وهو مشروع مكرّس لحفظ السينما الفلسطينية. أسس قسم دراسة الأدب الفارسي والثقافة الإيرانية وأشرف عليه في جامعة كولومبيا لطلاب الأدب المقارن والمجتمع.

حميد الهاشمي

حائز الدكتوراه في علم الاجتماع. عمل باحثًا في علم الاجتماع في المركز الوطني للبحث الاجتماعي في لندن (National Center for Social Research)، وأستاذ علم الاجتماع في الجامعة العالمية في لندن، أستاذ زائر في جامعة القادسية العراقية. له الكثير من الكتب المنشورة منها: **تكيُّف الغجر: دراسة أنثروبولوجية - اجتماعية لجماعات الكاولية في العراق**، (باللغتين العربية والإنكليزية)، بالمشاركة مع مجموعة كتّاب، **وواقع المرأة في عراق ما بعد التغيير** (مشاركة مع مجموعة كتّاب).

له عدد من البحوث المنشورة عن الأقليات والهجرة والاندماج الاجتماعي، والهوية وقضايا العنف والمرأة والتعليم والفكر والسياسة في العالم العربي.

خوسيه ديل برادو

عمل في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وفي المجلس المعني باستخدام المرتزقة، وهو خبير مستقل في حقوق الإنسان (2005-2011)، وعضو في الفريق الاستشاري لمركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة (DCAF). كان عضوًا في الفريق الاستشاري للأمم المتحدة للعقد الدولي الأول للسكان الأصليين في العالم. خبير سابق في شؤون حقوق الإنسان (1981-1997)، وكان مسؤولًا عن الخدمات الاستشارية والميدانية لحقوق الإنسان التابعة لمكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومسؤولًا عن ابتكار برنامج حقوق الإنسان الاستشاري وتقنية التعاون في الأمم المتحدة الاستشارية، وإنشاء المكاتب الميدانية ووضع برامج التعاون. قام بتنسيق المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية (ديربان - جنوب أفريقيا، 2001) وكان مساعدًا للمفوض السامي السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان السيدة ماري روبنسون.

ديريك أدريانسينس

منسّق SOS العراق التي شنّت حملة ضد تأثير العقوبات المدمرة التي فرضتها الأمم المتحدة (1990–2003). عضو في اللجنة التنفيذية لمحكمة بروكسل، وهي شبكة عالمية معروفة من الفنانين والمثقفين والناشطين الذين يدينون منطق الولايات المتحدة للحرب الدائمة. عضو اللجنة الدولية المنظمة للمحكمة الدولية بشأن العراق (2003–2005). المنسّق المشارك للحملة العالمية ضد اغتيال الأكاديميين العراقيين. شارك في تأليف الكثير من الكتب باللغة الإنكليزية والهولندية، بما في ذلك **التطهير الثقافي في العراق** (2010) و*Beyond Educide* (**ما وراء إبادة التعليم**) في عام 2012.

رعد الحمداني

خبير وباحث مستقل في الشؤون العسكرية العراقية. تولّى رئاسة عدد من مراكز الدراسات الاستراتيجية. حاور الكثير من الشخصيات السياسية والعسكرية الأميركية والبريطانية وممثلي الأمين العام للأمم المتحدة في شأن القضية الأمنية والسياسية في العراق. حائز الدكتوراه من كلية الحرب العراقية في عام 1992. له الكثير من المؤلفات، منها كتاب اجتماعي – عسكري صدر في عام 1989 وثلاثة كتب عسكرية، الأول **المجتزأ في السياسة والحرب**، والثاني كتاب **قبل أن يغادرنا التاريخ**، أما الثالث فكتاب **معارك الجيش العراقي الكبرى من عام 1973–2003**.

ريموند وليم بيكر

كاتب ومفكر معروف بتخصصه بالعالم العربي والإسلامي. مؤلّف سلسلة من الكتب عن الإسلام والمجتمعات العربية، فضلًا عن عددٍ كبير من المقالات العلمية. تشمل كتب بيكر الحديثة **التطهير الثقافي في العراق: التدمير المتعمد للعراق**، وكتاب **الإسلام بلا خوف: مصر والإسلاميون الجدد**، كلاهما مترجم إلى اللغة العربية. وأحدث مقالاته المنشورة «مفارقة مستقبل الإسلام» في دورية (*Political Science Quarterly*)، و«ميداليات مادلين: الإمبريالية غير المحدودة»، و«جرائم لا توصف»، بالاشتراك مع ديريك أدريانسينس في **المجلة الدولية للدراسات العراقية المعاصرة**.

مستشار للكثير من الوكالات الحكومية والدولية والمؤسسات الخاصة. رئيس سابق للرابطة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، وهو مدير المجلس الدولي لدراسات الشرق الأوسط، واشنطن. أستاذ السياسة الدولية في كلية ترينيتي (Trinity)، في الولايات المتحدة الأميركية، وعضو مجلس إدارة المؤتمر العالمي الأوروبي لدراسات الشرق الأوسط. يعمل استشاريًا لمحكمة بروكسل ومجلس محافظي المركز الدولي للدراسات المعاصرة للشرق الأوسط وشمال قبرص. عضو مؤسس في الجمعية الدولية للدراسات العراقية المعاصرة.

زهير حامدي

باحث مساعد في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. يتمتع بخبرة عملية في مجال الطاقة، حيث عمل لدى «سوناتراك» (الشركة الوطنية للطاقة في الجزائر)، وفي مديرية التخطيط والاستراتيجية والاقتصاد، كما عمل في السفارة البريطانية في الجزائر مستشارًا للطاقة والتغير المناخي. حائز البكالوريوس في العلوم السياسية والاقتصادية من الجامعة الأميركية في القاهرة، والماجستير في العلاقات الدولية من جامعة نانت في فرنسا.

سرهاد أركمان

أستاذ مشارك. تخرّج في كلية العلوم السياسية في جامعة أنقرة. حاز الدكتوراه من الجامعة نفسها في عام 2008. عمل في قسم العلاقات الدولية في جامعة آهي فاران في كيرشهر. لديه خبرة في مجال البحوث. عمل في مركز الدراسات الاستراتيجية الأوروبية الآسيوية (ASAM)، أكبر مؤسسة بحثية في تركيا مدة 8 سنوات. انضم في عام 2009، إلى مركز الدراسات الاستراتيجية الشرق أوسطية. شغل منصب المستشار السياسي لمركز ORSAM في الشأن العراقي. مهتمّ بدراسة القضية العراقية ويتابعها بدقة منذ اثني عشر عامًا تقريبًا. نُشرت له مقالات وتقارير عدة في السياسة العراقية والعلاقات التركية - العراقية. قدّم أطروحة الدكتوراه عن سياسة الولايات المتحدة تجاه أكراد العراق، وقارن فيها ثلاث فترات مختلفة (1991-2003)، ومن (1975-1991) ومن (2003-2008). تولّى منصب مراقب دولي لانتخابات مجالس المحافظات في إقليم

كردستان العراق (كانون الثاني/ يناير 2009)، والانتخابات الرئاسية لحكومة إقليم كردستان العراق (تموز/ يوليو 2009) والانتخابات البرلمانية (آذار/ مارس 2010) في العراق. يهتم حاليًا بالديناميات الداخلية السياسية بين الأكراد العراقيين وعلاقات تركيا بالحكومة العراقية.

سلام مسافر

باحث متخصص في الشؤون الروسية. حائز الدكتوراه من كلية الصحافة في جامعة موسكو. عمل 30 سنة مراسلًا صحافيًّا في موسكو لصحف ومجلات وقنوات تلفزيونية عربية وعالمية.

عبد الحسين شعبان

باحث ومفكر عراقي، حائز الدكتوراه في القانون من جامعة براغ. أستاذ جامعي وحقوقي. له أكثر من 50 كتابًا ومؤلفًا في قضايا الفكر والقانون والسياسة والثقافة والإسلام والمجتمع المدني.

عبد الحكيم خسرو جوزل

باحث وناشط عراقي، حائز الدكتوراه في العلوم السياسية من كلية القانون والسياسة من جامعة صلاح الدين - أربيل في إقليم كردستان العراق (2011). شغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في الجامعة نفسها.

شارك في الكثير من الندوات والمؤتمرات عن العراق وإقليم كردستان. ناشط في مجال بناء السلام في إقليم كردستان والعراق. حصل على شهادة ثقافة السلام والاستدامة من مركز علوم السلام في جامعة بيزا (إيطاليا 2010) كناشط في جماعة اللاعنف العراقية. عمل مديرَ مشروع «صنّاع السلام في العالم» مع معهد التفاوض الدولي - تنمية العراق (INI-DEVIRAQ) ومعهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) في عام 2012. عضو مؤسس لشبكة خبراء التفاوض في العراق (NINE-IQ)، ومنظمة التفاوض العراقية. يعمل باحثًا في مركز «سرنج» للبحوث واستطلاع الرأي (SARENJ) ومركز المعلومات والدراسات الاستراتيجية الكردستاني (KISSC). عضو مؤسس لجمعية العلوم السياسية في إقليم كردستان العراق.

عبد الوهاب القصاب

باحث مشارك في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. يشرف على البرنامج الاستراتيجي الذي ينبثق منه الكثير من المشروعات، مثل التسلح في الوطن العربي. خبير في الشؤون العسكرية والتسلح. تولّى عددًا من المناصب البحثية والاستشارية في المستويات القيادية العليا للقوات المسلحة العراقية. تفرّغ بعد إحالته إلى التقاعد للعمل في المجال الأكاديمي؛ عمل باحثًا في مركز دراسات الوطن العربي في الجامعة المستنصرية، وباحثًا في مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد. كان عضوًا في اللجنة الاستشارية لقسم الدراسات السياسية في بيت الحكمة في بغداد (1997-2003)، وفي قسم الدراسات المستقبلية من عام 2002 إلى 2003. أسس مركز الزمان للدراسات الاستراتيجية في بغداد في عام 2003، ودرّس علم الاستراتيجية لطلبة الدراسات العليا في جامعة النهرين في بغداد بين عامي 1997 و2005. عمل من عام 2006 إلى 2010 مستشارًا للمركز العراقي للدراسات الاستراتيجية في عمان، ومركز الدراسات الاستراتيجية التابع للقوات المسلحة القطرية. له الكثير من الكتب المؤلفة والمترجمة وعشرات البحوث المنشورة في مجاله.

عدنان ياسين مصطفى

أستاذ في علم اجتماع التنمية. حائز دكتوراه في علم اجتماع التنمية من جامعة هال (Hull University) في المملكة المتحدة (1990). عضو الهيئة الاستشارية العليا لتقرير التنمية البشرية في العراق (2008). حائز جائزة الدراسات العراقية المعاصرة في لندن (2008-2009). كان الاستشاري الوطني الاجتماعي لخطّة التنمية الوطنية العراقية بين عامي 2010 و2014. رئيس خبراء مشروع تقويم إصلاحيات الأحداث في العراق بتكليف من صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) (نفّذ المشروع في عام 2010 بالتعاون مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في بغداد وإقليم كردستان). شارك في كتابة فصلين في دراسة «خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق»، فصل التعليم وفصل البنى التحتية، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) (صدرت في عام 2011). أعدّ دراسة تحليلية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) عن الحكم الصالح

في العراق/ تحليل لمعطيات نتائج مسح شبكة المعرفة العراقية. له الكثير من الكتب والدراسات المنشورة منها: **الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق: تحليل سوسيولوجي**، و**التنمية المبكرة للطفولة العراقية: خيارات التدخل من أجل التمكين**.

عقيل سعيد محفوض

باحث وأكاديمي، تتركز دراساته واهتماماته العلمية في الشؤون الإقليمية؛ المنطقة العربية وتركيا وإيران والأكراد. وقضايا العلوم السياسية. شارك في عدد من المؤتمرات العلمية، وفي مشروعات بحثية وكتب جماعية في قضايا التغيير السياسي والتحولات الاجتماعية، والعلاقات المدنية – العسكرية وقضايا التسلح. له من الكتب: **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، (2008). و**سورية وتركيا: الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، (2009). و**السياسة الخارجية التركية: الاستمرارية – التغيير**، (2012). و**تركيا والغرب: «المفاضلة» بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة**، (2013). و**الأكراد، اللغة، السياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية**، (2013).

كلير شورت

نائبة سابقة في البرلمان عن برمنغهام (1983–2010) ووزيرة الدولة للتنمية الدولية من عام 1997 حتى أيار/ مايو 2003. من أصول إيرلندية. عملت سابقًا موظفة حكومية في وزارة الداخلية. عضوة مجلس العموم في عام 1983 وفي عام 2003. استقالت من الحكومة بسبب حرب العراق. في تشرين الثاني/ نوفمبر 2004، نُشر لها كتاب **خداع الكرام؟ العمّال الجدد، وإساءة استعمال السلطة**، وذلك في محاولة لتفسير لماذا فعل توني بلير ما فعله في العراق، بحيث يمكن استخلاص دروس منه. حصل الكتاب في عام 2005 على جائزة الكتاب السياسي لذلك العام من القناة الرابعة البريطانية. تعمل الآن مع المنظمات المختلفة العاملة على تحسين الأحياء الفقيرة في العالم النامي، والشفافية في النفط والغاز والتعدين، وتحقيق تسوية عادلة للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. منحت الدكتوراه الفخرية في القانون من جامعة برادفورد في تموز/ يوليو 2004، تقديرًا لمساهمتها في مجال التنمية الدولية. حازت في تموز/

يوليو 2003 الزمالة الفخرية لليونيسيف تقديرًا لدعمها الاستثنائي للأطفال في جميع أنحاء العالم. نالت الدكتوراه الفخرية من كلية نيومان للتعليم العالي، برمنغهام في عام 2003 تقديرًا لعملها من أجل تعميم التعليم الابتدائي.

كيكو ساكاي

انضمت إلى معهد الاقتصادات النامية (IDE) في طوكيو في عام 1982 باحثة عن العراق، بعد تخرّجها في جامعة طوكيو. شغلت منصب باحث ملحق في سفارة اليابان في العراق بين عامي 1986 و1989. شغلت منصب باحث في الخارج في الجامعة الأميركية في القاهرة بين عامي 1987 و1995. شغلت منذ منتصف عام 2005 منصب أستاذ في جامعة طوكيو للدراسات الأجنبية، وتعليم التاريخ الحديث وتحليل الصراعات في الشرق الأوسط سبع سنوات. انتقلت إلى جامعة شيبا في تشرين الأول/ أكتوبر 2012. نشرت أعمالًا أكاديمية مختلفة عن العراق المعاصر والشرق الأوسط، مثل العراق والولايات المتحدة (منحت جائزة آسيا مع بحوث المحيط الهادئ: الجائزة الكبرى، 2002)، وهيكلية نظام حكم صدام حسين في العراق، (منحت جائزة Seimei DAIDO لدراسات المنطقة: جائزة التشجيع في العام 2009)، سياسة الشرق الأوسط (2012)، (باللغة اليابانية فقط).

لقاء مكي

أكاديمي وإعلامي عراقي، عميد كلية الإعلام - جامعة بغداد حتى عام 2003. حائز الدكتوراه في الإعلام في عام 1995 من جامعة بغداد. مهتمّ بمناهج البحث الإعلامي، والصحافة الإلكترونية، والقضايا الصحافية المعاصرة. من كتبه **صناعة الأخبار في غرفة التحرير** وله قيد الإنجاز كتاب بعنوان **فنّ المقال والعمود الصحفي**. أنجز الكثير من البحوث منها: «المضامين الدعائية في جريدة واشنطن بوست»، «أخبار العراق في وكالة الصحافة الفرنسية»، «أزمة العراق.. أزمة مجتمع أم أزمة دولة»، «مستقبل الخليج العربي في ضوء العلاقات العربية - الإيرانية».

محمد السعيد إدريس

كاتب ومفكّر متخصص في العلاقات الدولية الإقليمية، وخصوصًا النظام الإقليمي للشرق الأوسط والصراع العربي - الإسرائيلي، والنظام الإقليمي

الخليجي (مجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق). حائز الدكتوراه في العلوم السياسية - جامعة القاهرة. رئيس وحدة الدراسات العربية والإقليمية، ورئيس وحدة دراسات الثورة المصرية في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورئيس تحرير مجلة **مختارات إيرانية**. رئيس لجنة الشؤون العربية في مجلس الشعب المصري السابق. عضو مجلس أمناء التيار الشعبي وعضو الهيئة العليا لحزب الكرامة في مصر. له الكثير من المؤلفات، أهمها: **النظام الإقليمي للخليج العربي**، **حزب الوفد والطبقة العاملة المصرية 1924-1952**، **إسرائيل في التصوّر الأميركي**، **تحليل النظم الإقليمية - دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية**، **الانتخابات التشريعية في إيران... مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي**.

محمد صالح المسفر

أستاذ العلوم السياسية في جامعة قطر. مفكّر وكاتب قطري. مهتمّ بقضايا القومية العربية. له الكثير من الكتب والبحوث في مجال اهتمامه، كما له عمود ثابت في جريدتَي **الشرق** القطرية و**القدس العربي** اللندنية.

مروان بشارة

أكاديمي ومحلل سياسي فلسطيني. أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الأميركية في باريس سابقًا. يعمل محررًا ومقدمًا لبرنامج «إمباير» على قناة الجزيرة الإنكليزية. كتب ونشر بحوثًا ومقالات عدة باللغتين العربية والإنكليزية. شارك في مؤتمرات أكاديمية عدة.

مروان قبلان

أكاديمي وباحث سوري، شغل حتى نهاية عام 2012 منصب عميد كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية بجامعة القلمون السورية، كما أدار عددًا من مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في سورية وخارجها أو عمل فيها، له الكثير من المؤلفات والمقالات والبحوث المنشورة باللغتين العربية والإنكليزية كان آخرها: «Syrian-Turkish Relations Between Enmity and Amity»، **العلاقات السعودية - الأميركية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه**.

منقذ محمد داغر

ضابط سابق في الجيش العراقي برتبة عميد ركن. محاضر في جامعة البكر للدراسات العسكرية. حائز الدكتوراه في الإدارة من كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بغداد. يعمل في مجال قياس الرأي العام.

مؤيد الونداوي

مستشار قانوني وخبير في مجال الأمن والحماية. يعمل رئيسَ قسم العلاقات الخارجية في المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية في عمان. محلل سياسي في الشأن الإقليمي والعراقي لدى (UNPOS)، ومستشار إقليمي للفدرالية الدولية للمصالحة والمساعدات في الشرق الأوسط (من عام 2004 ولا يزال). عمل باحثًا ومستشارًا سياسيًّا في بعثة الأمم المتحدة العاملة في العراق (UNAMI 2005) بين عامي 2005 و2011. حائز الدكتوراه في العلاقات الدولية في عام 1989 من جامعة ريدينغ في المملكة المتحدة. له الكثير من الكتب والدراسات والبحوث المنشورة؛ من كتبه: **ثورة 14 تموز 1958 في ملفات الحكومة البريطانية**، و**العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية في بغداد**، و**بريطانيا وسياسة فصل الكويت عن العراق**، و**الحرب العراقية - الإيرانية**، صدر له أخيرًا عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات كتاب **الاتحاد العربي في الوثائق البريطانية** عبارة عن دراسة وثائقية بالاعتماد على وثائق الحكومة البريطانية. له الكثير من الدراسات المنشورة التي تتعلق بمجالات اهتماماته القانونية والسياسية.

ناجي صبري الحديثي

أكاديمي ودبلوماسي وسياسي عراقي سابق. شغل منصب وزير خارجية العراق (2001-2003). ممثّل العراق الدائم في الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، وممثل العراق الدائم في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (1999-2001). عمل سفيرًا لجمهورية العراق في النمسا، ومستشارًا في ديوان رئاسة الجمهورية، ومستشارًا لوزير الثقافة والإعلام لشؤون الإعلام الخارجي ووكيل وزارة الثقافة والإعلام للإعلام الخارجي والشؤون الثقافية. حائز دكتوراه في الترجمة واللسانيات (فقه اللغة).

هانز كريستوف فون سبونيك

عضو في المجلس الاستشاري، أكاديمية السلام العالمية، (بازل/ سويسرا، 2011). عمل لدى الأمم المتحدة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بين عامي 1968 و2000، شغل منصب الأمين العام المساعد للأمم المتحدة ومنسّق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في العراق. مهتم بمفاهيم الأمن الإنساني والعسكري ومنع الصراعات وإدارتها، والإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية، والروابط والاستجابة الدولية، والإصلاح المؤسسي وإدارة التنمية والجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. نشر الكثير من المقالات والكتب، منها: **التنمية البشرية - هل هناك بديل؟** وكتاب *IRAK - Chronik eines gewollten Krieges*، وكتاب **نوع مختلف من الحرب، نظام العقوبات للأمم المتحدة في العراق**. نال الكثير من الأوسمة، منها: وسام من أطباء من أجل المسؤولية الاجتماعية (واشنطن)، جائزة صانع السلام (2001)، وجائزة بريمن سلام لعام 2003 (ألمانيا).

موجز الكتاب

عقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمرًا بمناسبة مرور عقد على غزو الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا والدول المؤتلفة معهما العراق، وما تمخض عن هذين الغزو والاحتلال من إخلال بالتوازن الإقليمي، وما استتبع ذلك من تهديد جدي للأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية من العالم، الذي لا يزال تأثيره ظاهرًا في تداعياته المرصودة حتى الآن، وإلى مدى زمني مقبل، حتى تتم إزالة آثاره بعودة العراق إلى ممارسة دوره الموازن المعروف عنه في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

عُقد المؤتمر على مدى يومين في العاشر والحادي عشر من نيسان/ أبريل 2013، وتضمن جدول أعماله شهادات شخصيات ساهمت بشكل أو بآخر في الحدث من مواقعها المختلفة، منها ست شهادات سنقدمها في القسم الرابع من هذا الكتاب، علاوة على رؤى أكاديمية بحثية قدمها أربعة وعشرون باحثًا بحثوا في الخلفيات والتداعيات الداخلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمخض عنها هذان الغزو والاحتلال اللذان انطلقا لينفذا سياسات خُطط لها في وقت مبكر، كما سنلاحظ عند تناولنا الأوراق البحثية.

استُهل المؤتمر بكلمة افتتاحية قدمها المدير العام للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عزمي بشارة، كان عنوانها «عشر سنوات غيرت العالم»، بيّن فيها أن العدوان الأنغلو - أميركي على العراق حدث مفصلي غيّر مجرى تاريخ المنطقة، وأثّر في «فهمنا للسياسة العالمية ككل». وناقش عزمي بشارة مناقشة دقيقة الدور السيئ الذي أدّاه الإعلام في الترويج لذرائع العدوان وإقناع الرأي

العام الغربي بها، ثم عودته إلى هدم ما بناه من طروحات واهية من دون أن يكلف نفسه نقد الذات ومحاسبتها، أو محاسبة الأنظمة السياسية، أو السياسيين الذين تسببوا بهذا الحدث الجلل. وأوضح حقيقة مُرّة هي أن أحدًا، منذ الحرب العالمية الثانية ومحاكمات نورمبرغ، لم يحاسَب على جرائم الحرب التي ارتكبها إلا المنهزمون فقط.

طرح عزمي بشارة تساؤلين رأى أن من حق المثقفين والباحثين العرب طرحهما: هل كان الكذب سيهم أحدًا لو لم يقاوم الشعب العراقي؟ وهل الجريمة هي الكذب على الرأي العام في أميركا وأوروبا، أم أن الجريمة هي تدمير بلد والعبث بمكوناته الاجتماعية وكيانه الوطني ونسيجه الاجتماعي، وتنصيب قيّمين عليه للحفاظ على الدمار، وفرض دستور يؤطر الخراب على نحو يصعِّب استعادة لحمة الوطن في المستقبل القريب؟

في معرض تحليله هذين التساؤلين السابقين، شرح بشارة نتائج هذه الحرب العدوانية، وما قامت به المقاومة العراقية، مستذكرًا رمزية احتلال الجيش الأميركي عاصمة عربية كانت عاصمة العرب في عهدهم الذهبي، بسبب الفكر التوسعي الضيق الذي حمله المحافظون الجدد بسعيهم إلى تحقيق هذا الغزو والتبشير بذرائعه التي لم تتمكن من الصمود أمام محاكمة التاريخ، فانهارت مرتكزاته والغزو في أوجّ عنفوانه.

تتابعت بعد ذلك الدراسات التي تضمنت أربعة وعشرين بحثًا أكاديميًّا وست شهادات في أربعة أقسام، سنلقي الضوء عليها تباعًا.

في الفصل الأول من القسم **الأول** قدم عبد الوهاب القصاب الدراسة الأولى بعنوان «**الغزو وطروحات المحافظين الجدد لتفتيت العراق**»، فتكلم بإيجاز على العراق ككيان موجود بمعناه وحدوده في هذه المنطقة منذ زمن طويل، وبيّن دوره المحوري كصانع حوادث في بيئته ومحيطه، ثم انتقل إلى مناقشة المحافظين الجدد كجماعة فكرية يمينية متطرفة، ونياتهم التوسعية، وتصميمهم استغلال القدرة المتاحة للولايات المتحدة لتحقيق الأهداف التي خططوا للوصول إليها. وأظهر القصاب تعدد المنحدرات الثقافية والإثنية لأساطين هذه الجماعة والفكر الذي وحّدهم، وكيف تبنوا فكرة التدخّل في

العراق وغزوه، والإجراءات التمهيدية التي قاموا بها قبل إخراج فكرة الغزو إلى حيز الوجود، مرورًا بإصدار قانون تحرير العراق (1998)، ثم استغلالهم استغلالًا كاملًا تولي جورج بوش الابن الرئاسة، ودفعهم واحدًا من قادتهم هو ديك تشيني (Dick Cheney) إلى تولّي منصب نائب الرئيس واستلام ملف العراق، ثم عملهم على تولّي أحد رموزهم الآخرين، دونالد رامسفيلد، وزارة الدفاع، وتوزيع دوائرها الرئيسة على قادتهم الآخرين، منهم ولفوويتز وبيرل ودوغلاس فيث.

لعل أخطر ما قام به هؤلاء هو تجنيد شريحة من المعارضين العراقيين ليعملوا وفق مخططهم، للتمهيد للغزو، ثم استلام الحكم في العراق كبداية لتنفيذ تفتيت المنطقة إثنيًّا وطائفيًّا، حتى تفقد الدول العربية، وأولها العراق، روابطها الوطنية ويتمزق نسيجها الاجتماعي. هذا ما نراه الآن في العراق، وينتشر إلى خارج حدوده لتتحقق الأهداف التي سعى في طلبها المحافظون الجدد. أشار الباحث في دراسته إلى الدور الذي اضطلع به بول بريمر عندما عيِّن حاكمًا مدنيًّا للعراق، بعيد الاحتلال وانتقال مسؤولية الإدارة والقرار إليه، والناتج السلبي الذي عادت به قراراته على العراق دولةً ومجتمعًا من ناحية إصداره قراره الأول بحل الجيش، وقراره الثاني باجتثاث البعث، ثم التمهيد لإصدار دستورٍ تفتيتي، وما إلى ذلك. أنهى القصاب مستشرفًا المستقبل بعرض ثمانية تحديات تواجه العراق ومستقبله، تدور حول حسم موضوع الهوية الوطنية العراقية وإعادة اعتبارها الغائب، وتحقيق إنهاء التبعية الواضحة لدولة ولاية الفقيه، وإبعاد الطائفية عن فلسفة الحكم، وتحقيق النزاهة والشفافية والحياة السياسية واللامركزية والتنمية.

في الدراسة الثانية ناقش ديريك أدريانسينس «**تفكيك دولة العراق**»، وانطلق من تصريح لمساعد وزير الدفاع الأميركي بول ولفوويتز، وهو أحد صقور المحافظين الجدد، بيّن فيه أن أهم محاور تركيز السياسة الخارجية الأميركية سيكون «القضاء على الدول الراعية للإرهاب». وفي هذا المجال صُنف العراق دولة إرهابية، ولذلك استُهدف بغرض القضاء عليه بحسب ما جاء في دراسة الباحث، مدعمًا قناعته بإعلان بوش الابن أن العراق هو هدف الحرب العالمية على الإرهاب. من هنا كان دور القوات الأميركية الغازية تفكيك الدولة العراقية، لا تغيير نظام الحكم الذي كان الهدف المعلن للغزو. وقد وجد أدريانسينس في

هذا تناقضًا مع هدف بناء الدولة وتطويرها، وأشار إلى عدم تناول فكرة تدمير الدول من جانب العلوم الاجتماعية، ولا سياسات الدول.

أوضح الباحث أن تبعات تهديم الدولة في العراق كانت هائلة على الصعيدين الإنساني والثقافي، واعتمد على أرقام محكمة بروكسل، وبيّن أن مقدار الخسارة بين المدنيين العراقيين ناهز المليون ونصف المليون شهيد، مع تدمير البنى التحتية للكهرباء والماء والصرف الصحي والرعاية الصحية. وتكلم على استهداف العلماء والأكاديميين، وتشريد المواطنين حتى غادر قرابة مليونين ونصف المليون القطر إلى الخارج، وهُجّر داخليًا أكثر من ذلك بحسب إحصاءات نهاية العقد الأول من القرن الحالي، علاوة على تدمير الإرث الثقافي العراقي المتمثل بكثير من المؤسسات الثقافية، في مقدمها المتحف العراقي والمكتبة الوطنية والأرشيف الوطني العراقي.

تناول أدريانسينس بالتفصيل أبعاد اللعبة السياسية التي أدخلها الاحتلال بهدف صنع دولة عراقية جديدة لا تمت إلى جذورها الماضية بصلة، وأدخِل عليها الكثير من الأفكار النيوليبرالية في الممارسة الاقتصادية التي أضرت بالاقتصاد العراقي كثيرًا. في السياق نفسه، رأى الباحث أنه جرى العمل بلا هوادة على صنع هوية عراقية ممسوخة لا تعبّر عن المكنون الإنساني والاجتماعي والحضاري العراقي، بل عن هويات ثانوية ممزقة مُحيت ذاكرتها الجماعية وأُحلّت قيم تفتيتية جديدة بدلًا منها، غابت عنها سلطة القانون العادل.

في ختام دراسته أوضح أدريانسينس أن عملية تدمير الدولة لا تزال جارية، بعد عشر سنوات على الاحتلال، للإجهاز على أي أواصر قوة تمسك بها.

أما الدراسة الثالثة بعنوان «**الطائفية وأدلجة الهوية**» التي قدمها عبد الحسين شعبان، فناقش فيها الباحث محصلة تفاعل عاملين مهمين هما الجيو-سياسي والطائفية، مركزًا على العامل الجيو-سياسي للعراق ذي التأثير الفريد في العامل الثاني وهو الطائفية. وحاول من زاويتي الاتصال والانفصال اللتين تجمعان الهويات الفرعية الثقافية أو الإثنية في العراق وتفرقانها، تحليل أثر هذا التفاعل في هوية المجتمع الجامعة. وبعد أن تكلم على استخدام الغرب قضية الهويات الفرعية في جسم الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، وهو القرن الذي بلغ

فيه تدخل الغرب في شؤون «الرجل المريض» درجة كبيرة، حاول محاكاة هذا التدخل الخارجي في الشأن العراقي من زاوية تعدد الهويات الفرعية، وفي مقدمها الهوية الطائفية. ولاحظ أن العقود الثلاثة المنصرمة حفلت بالحوادث، كاندلاع الثورة الإيرانية من جهة، واندلاع الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988)، وما صاحبها من شحن طائفي بين البلدين المتحاربين. ويعبِّر شعبان هنا عن وجهتي نظر لتفسير الطائفية السياسية التي يعانيها العراق، تقول إحداهما إن العامل الخارجي ليس له الأثر الكبير، في حين تعزو وجهة النظر الأخرى الأثر الكبير في نمو هذه الظاهرة إلى هذا العامل، ولا سيما بعد الاحتلال وتشريع التقسيم الطائفي الإثني دستوريًّا، ونشوء نظام المحاصصة الذي أدخله بريمر إلى العراق. وبعد مناقشته مفاهيم الهوية (Identity) والمواطنة (Citizenship)، والجنسية (Nationality) معرفيًّا، يخلص إلى تطبيق مخرجاته على العراق، وأزمة الهوية فيه التي تعمقت بعد الاحتلال، فيحمّل قوانين الجنسية العراقية مسؤولية عدم حسم مواطنة من كانوا في العراق غداة تأسيس كيانه الحديث، وذلك بإعطاء جنسية واحدة تأسيسية من دون التفريق بين من هم من ذوي التبعية العثمانية الذين اعتبرهم القانون عراقيين بالتأسيس، وأولئك الذين كانوا يحملون تبعية أخرى، إيرانية في الأغلب، والذين اعتبرهم القانون عراقيين بالتجنس، ويرى أن هذا أحد الأسباب الرئيسة التي دفعت إلى بروز الطائفية، حين استخدمته إيران خلال الحرب العراقية - الإيرانية.

يناقش الباحث موضوع الهوية في أوروبا والغرب الصناعي من خلال ما يسميه أربعة أوهام، ضاربًا المثل بما جرى في سربرنيتشا (البوسنة) عندما استهدف الصربُ المسلمين. وخلص إلى القول إن الطائفية داء لا بد من معالجته على الصعد كلها، واقترح مشروعًا لقانون «تجريم الطائفية في العراق».

اهتم حميد الهاشمي في دراسته بعنوان «ميكانيزمات العيش المشترك وأزمة الهوية» بموضوع التعددية الطائفية والإثنية في المجتمع العراقي، فأوضح المفاهيم السوسيولوجية المحيطة بقضية البحث ومعضلته، من زاوية ما سببه الاحتلال من تشظٍّ للهوية الوطنية العراقية، ومحاولة الاحتلال إعادة بناء هذه الهوية وفق نظرية بناء الأمة (Nation Building Theory).

يؤسس الباحث دراسته بتأكيد أن العراق كان موجودًا على مدى التاريخ، وإن أحاط به التغيير كمصطلح جيوسوسيولوجي (Geo-sociological)، لأسباب متعددة، لكنه يبيّن أنه من الناحية الاقتصادية بدأ دور ولاية بغداد العثمانية المهيمن على الفضاء الجغرافي العراقي واضحًا منذ عام 1830 (عهد الوالي المملوكي داود باشا آخر ولاة المماليك)، وهيمنت بغداد إداريًا منذ عام 1879، على الرغم من أنها كانت قبل ذلك الولاية الأولى بين ولايات (عراقية تابعة) مثل الموصل والبصرة. ثم حسم موضوع وحدة الولايات الثلاث إداريًا في عام 1910 في عهد الوالي ناظم باشا، ويستشهد، لتأكيد وجود الشعور بالهوية العراقية حتى في العهد العثماني، بأن من رفع لواء المعارضة لتنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكًا على العراق كان يرفع شعار «العراق للعراقيين».

يخلص الهاشمي في دراسته إلى تشخيص سبعة ميكانيزمات ترسخ العيش المشترك بين العراقيين، ثم تدعم الهوية العراقية الجامعة. وهذه الميكانيزمات هي على التوالي: العدالة الاجتماعية، والمشاركة السياسية وعدم الإقصاء، والتنمية الاجتماعية، والأمن الاجتماعي، والتعايش في السكن، والزواج المختلط، والحقوق الثقافية للهويات الفرعية. في مقابل ذلك يرى تسعة مسببات لأزمة الهوية في العراق هي على التوالي: الاحتلال الأميركي وما أدخله من حث على التفتيت والمحاصصة، والتكفيريون من ذوي الأصول الأجنبية، وإرث المرحلة السابقة، والتدخلات الخارجية، والمحاصصة الطائفية، والطائفية السياسية، والنزعة الانفصالية والفدرلة، واجتثاث البعث وعدم اللجوء إلى وسائل العدالة الانتقالية، وعقلية المعارضة والسلطة.

بعد أن يناقش الباحث في دراسته آليات بناء الأمة وفق المتاح من النظريات السوسيولوجية، من خلال إيراد أفكار سوسيولوجيين مثل كارل دويتش وتشارلز تيلي ورينهارد بندكس. وبعد مناقشة دراسة قام بها جيمس دوبينز وآخرون لمصلحة مؤسسة راند، تناولت مفهوم بناء الأمة الذي حددته الدراسة باستخدام القوات المسلحة في أعقاب الصراع، على أسس ثابتة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية، دعا الهاشمي إلى توسيع أفق مفهوم بناء الأمة، بإدخال نماذج وآليات أخرى مثل «القوة الاقتصادية» التي أعادت بناء ألمانيا وتوحيدها، وكذلك بناء الاتحاد الأوروبي، مؤكدًا أيضًا دور العامل التاريخي سلبًا وإيجابًا. وأكد الهاشمي

في ختام دراسته وجود هوية عراقية «بأبعادها الثقافية والاجتماعية والوطنية... تبلورت على مر السنين على أسس التسامح والعيش المشترك، من دون النظر إلى الفوارق الدينية والمذهبية والعرقية، على الرغم من محاولة المؤسسة السياسية استمالة أحدها على حساب الآخر».

كانت الدراسة الخامسة سوسيولوجية بامتياز، أعدها عدنان ياسين مصطفى بعنوان «**تحولات المجتمع العراقي بعد الغزو**»، ناقش فيها ما حاق بالمجتمع العراقي بعد الغزو، فوصف الحالة التي أضحى عليها، وأبرز المتغيرات الاجتماعية التي عصفت به، مبتدئًا بتساؤل الباحث مايكل أوترمان في كتابه الذي ألّفه مع آخرين: **ما الذي تتركه الولايات المتحدة الأميركية وراءها في العراق؟** ويجيب أوترمان عن تساؤله بالقول «لا تزال نساء العراق وأطفاله عرضة للخطر، فيما لا يزال السكان من الأقليات الإثنية والدينية في مواجهة الموت العنيف، فضلًا عن بيع البقايا الهالكة من إرث العراق الثقافي الغني». لا يمكن إيجاد استهلال أفضل من هذا لتوصيف ما غدا عليه المجتمع العراقي بعد الاحتلال، ويتمثل بمظاهر أربعة سوداوية: استشهاد أكثر من مليون عراقي منهم نخبة من أساتذة الجامعات والعلماء والأطباء والمهندسين، وهجرة داخلية مليونية، وهجرة خارجية تفوقها، وانقسام إثني وطائفي مخيف. عُني الباحث، وهو يتوغل في تتبع المتغيرات، بتعيين تسعة مسارات خطرة ألقت بثقلها وظلالها على المشهد الاجتماعي: هشاشة البنى المؤسساتية وطغيان الفردانية والشخصانية، قلق خطر على المستقبل وغموض الدستور وغياب مرجعية تفسيرية يتفق عليها الجميع، طبقة سياسية متصارعة تتصرف وفقًا لرؤاها الضيقة، هيمنة الولاءات الفرعية على المشهد الاجتماعي، حراك اجتماعي مصطنع يعتمد مبدأ الإزاحة (Displacement) بدلًا من النقلة الاجتماعية الطبيعية (Social Mobility) في الهرم الاجتماعي صعودًا وهبوطًا، تراجع الدور المجتمعي للطبقة الوسطى وتآكله، نقص الخدمات واستشراء الفساد، اعتماد سياسة المحاصصة القائمة على ثقافة الولاء بدلًا من ثقافة الأداء، وأخيرًا ضعف الثقافة الديمقراطية. تقلّب الباحث في ثنايا البحث معتمدًا على آراء مفكرين اجتماعيين، وإحصاءات ومعطيات موثقة ليصل في الخاتمة إلى التحذير من أن المجتمع سيشهد مع استمرار هذه المعضلات تراجعًا أكثر خطورة على مصيره.

أما الدراسة السادسة فكانت بعنوان «تطورات القضية الكردية في العراق بعد عام 2003»، لعبد الحكيم خسرو جوزل، تناول فيها التغيرات التي طرأت على الدولة والمجتمع العراقيين ذات الصلة بتطورات القضية الكردية في العراق بعد الاحتلال وعرض رأيه في المنعطف الذي حدث يوم 9 نيسان/ أبريل 2003، عندما أتيحت الفرصة للأكراد العراقيين لترسيخ ما حصلوا عليه كأمر واقع بدءًا من عام 1992، وللحصول على الاتحاد الفدرالي كحق شُرِّعَ دستوريًا. وهو يظن أن ذلك مكسب كبير أشعر الأكراد العراقيين بأنهم حققوا ما ناضلوا من أجله طويلًا. أشار الباحث إلى ثلاثة محاور رأى فيها تأكيدًا لما جاء في قناعة الأكراد المشار إليها سابقًا، وهي: الاستقرار الأمني، والنمو الاقتصادي، والحراك السياسي، مشيدًا بميزة مهمة يمتاز بها إقليم كردستان عن بقية العراق، وهي ضعف التدخل الخارجي في الشأن السياسي الداخلي. وأورد أن الصيغة الفدرالية هي الأفضل في نظر الأكراد لبناء الدولة المدنية في العراق، معتبرًا أنها المدخل إلى بناء الهوية الوطنية العراقية التي تتجاوز الانقسامات الإثنية والطائفية وترسيخها، وتساهم في بناء دولة مدنية علمانية.

أشار جوزل إلى جهد الأكراد في تثبيت أركان الدولة الاتحادية، ومنع المركز من التجاوز على الأقاليم الفدرالية، بتحديد الصلاحيات الممنوحة للدولة الاتحادية، وتوسيع الصلاحيات الممنوحة للأقاليم ومجالس المحافظات. ونوّه بدور الأكراد المحوري كعنصر توفيقي في الانقسامات التي تشهدها الخريطة السياسية العراقية، مستشهدًا بمؤتمر أربيل 2010 الذي حل أزمة الحكم المتمثلة بإصرار التحالف الشيعي على الاستئثار بالحكم، على الرغم من فوز القائمة العراقية بأعلى عدد من المقاعد في مجلس النواب. ثم عرَّجَ على قضية الأراضي المتنازع عليها بين الإقليم والمحافظات المجاورة له، وأشار إلى قضيتي توزيع الثروة الوطنية، وتأسيس الجيش العراقي الجديد.

أما الدراسة السابعة، فكانت بعنوان «**العملية السياسية العراقية: معالم أزمة عصية على الحل**» من إعداد حسن البزاز أبرز فيها جانبًا مهمًّا من جوانب الأزمة السياسية العراقية التي تمخضت عن الاحتلال الأميركي. وقد رآها البزاز أزمة عصية على الحل، توغل في مناقشتها من زاوية تخصصه فيها وتدريسه لها. تناول أزمة العملية السياسية العراقية التي صنعها الاحتلال على خلفية مقارنة تعتمد

الأسس والأهداف التي تسعى العملية السياسية كمفهوم في علم السياسة إلى تحقيقها، وهو بناء دولة مدنية ديمقراطية تضمن حقوق مواطنيها، وتعمل حكومتها بتفويض مباشر من مواطنيها، وتضمن تداولًا سلميًّا للسلطة فيها. مقابل تلك الأسس المفاهيمية، حاول الباحث أن يرسم أزمة العملية السياسية الحالية القائمة على أساس المحاصصة الطائفية والعرقية التي ولّدت حالة من الانقسام وصراع المصالح بسبب ضعف الوعي الديمقراطي، وتغوّل روح الاستئثار والانتقام. حفلت الدراسة بالإحالات والأمثلة المقارنة، وهي تغطي الحالة السياسية الراهنة في العراق، مع الإشارة إلى الإرث التاريخي البالغ في هذا المجال.

ناقش خوسيه ديل برادو في دراسته بعنوان «**الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فاقمت الفوضى في العراق وتسببت في إفساد أمنه**» الدور التخريبي للشركات الأمنية التي أدخلها الاحتلال إلى العراق ولم تكن موجودة قبله. وانطلقت رؤية ديل برادو من أن الاحتلال تولى خصخصة المهمات العسكرية والأمنية في العراق، من خلال إسنادها إلى مقاولين من القطاع الخاص. وبيّن أن العاملين في هذه المؤسسات الأمنية الخاصة، قد اتُهموا بالكثير من الانتهاكات والتجاوزات، من قبيل إطلاق النار على المواطنين واستخدام العنف ومس مشاعرهم وانتهاك العادات والتقاليد والقيم العراقية. وتكلم على تورط هذه القوات، الغريبة عن طبيعة المجتمع العراقي وعن ضوابط الدولة الوطنية العراقية، في كثير من الأعمال الجرمية التي يدينها القانون. ولاحظ أيضًا أن نسبة المقاولين الخاصين، وهو تعبير عن المرتزقة الذي يتطوعون للقتال في القوات الأميركية، قد تزايدت من نسبة 1:50 في حرب إخراج العراق من الكويت (1990-1991)، لتصل إلى 1:1، أي إن نصف القوات المقاتلة الأميركية في حرب غزو العراق عام 2003 كان من المرتزقة، بل إن النسبة زادت عن ذلك في بعض الأحيان، حيث وصل عدد المرتزقة إلى 218000 مقابل 195000 مقاتل مجند.

بيّن ديل برادو في دراسته أن شركات الأمن الخاصة هذه، تنشط في فراغ قانوني، فهي تهدد المدنيين، وتعمل بالضد من قانون حقوق الإنسان الدولي، وكان لممارساتها تأثير كبير في النظرة السلبية للمواطن العراقي إلى القوات النظامية الأميركية والدول المؤتلفة معها. وعقد ديل برادو مقارنات وضرب أمثلة على الممارسات الجرمية الخارجة على نطاق القانون التي تورطت فيها شركات

مثل CACI و L-3. وأورد الوسائل التي اتّبعتها في الإفلات من العقاب، على الرغم من أن الكونغرس ذكر في تقرير عن شركة بلاك ووتر (XE) وممارساتها، أن هذه الشركة متورطة بما يقارب 200 حادث من حوادث تفاقم العنف وإطلاق النار منذ عام 2005. وذكر أن الداخلية العراقية طالبت هذه الشركة أخيرًا، في عام 2010، بالرحيل عن العراق في غضون سبعة أيام.

ركّز حسن أبو هنية، المتخصص في شؤون الحركات الإسلامية، في دراسته بعنوان «**المنظمات والفاعلون الخارجيون: القاعدة والميليشيات المدعومة من الخارج**،» على دور القاعدة والميليشيات المسندة من الخارج في الشأن الأمني الداخلي العراقي بعد الاحتلال. فاستهل دراسته بإلقاء الضوء على حركات المقاومة العراقية في إطار ما سماه الجماعات الجهادية في العراق. تناول حسن هنية القاعدة من خلال شخصية الزرقاوي، مبينًا كيف نجح في بناء شبكة جهادية معولمة للقاعدة في العراق، نفذت أهم عمليتين هما تفجير مقر الأمم المتحدة في بغداد، وتفجير السفارة الأردنية التي أحجم عن تبني عمليتها في البداية. وعرض الباحث الخلافات التي نشبت بين قاعدة العراق والقاعدة الأم. وانتقل بعد ذلك إلى شكل التنظيم بعد مقتل الزرقاوي، ثم دور القبائل العراقية التي أنشأت ما سمي بـ «الصحوات» لمحاربة القاعدة، ثم عرّج على التداعيات الإقليمية والدولية لقاعدة العراق، وضرب مثلًا على ذلك، تفجيرات عمان (2005).

تناول زهير حامدي في دراسته بعنوان «**النفط والطاقة: دوافع ما قبل الغزو وما بعده**» موضوع النفط والطاقة من زاوية دوافع ما قبل الغزو، وتداعيات ما بعده، مفترضًا أن النفط لم يكن الدافع الوحيد إلى غزو العراق، وإن كان من ضمن دوافع الغزو الرئيسة. واعتبر أن دور النفط في الغزو رمى إلى إعادة تشكيل صناعة الطاقة في العراق لمصلحة الشركات الغربية، من خلال تشريع قانون جديد يفتح لها الباب للمشاركة الواسعة في صناعة الطاقة في العراق، تمهيدًا لإخراج البلد من منظمة أوبك، بهدف تحجيم دورها وكسره في خريطة الطاقة العالمية. ورأى أيضًا من زاوية أخرى أن أحد الأهداف الأخرى للمحتل، هو التصاعد في إنتاج النفط في العراق، ليوازي الإنتاج السعودي وينافسه. وبعد نبذة تاريخية، استعرض حامدي الأهداف الأميركية في نفط الخليج ودور الشركات النفطية في غزو العراق، ثم

عرّج على آلية إدارة قطاع النفط بعد الاحتلال. وبيّن مآلات هذا القطاع المهم في الاقتصاد العراقي من زاوية الخلافات في وجهات النظر بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان في كيفية استغلال موارد الطاقة.

كانت دراسة منقذ محمد داغر فاتحة القسم الثاني من الكتاب عن «**تداعيات الغزو على الوطن العربي**»، فكانت بعنوان «**اتجاهات الرأي العام العراقي نحو الغزو الأميركي - البداية والنهاية**». تضمنت استبيانًا لاتجاهات الرأي العام العراقي حيال الغزو الأميركي. فقد بيّن أنه أجرى استبيانًا عن نظرة العراقيين إلى القوات الغازية، فقال 84 في المئة منهم إن هذه القوات هي قوات احتلال، واعتبر 53 في المئة أنها جاءت بهدف الاحتلال ونهب الثروات. بعدها عرض الباحث نماذج عن الاستبيان الذي أجراه تبيّن أن هناك أزمة في الهوية، حيث لم يعرب إلا 12 في المئة من العينة عن أنهم عراقيون قبل كل شيء مقابل 46 في المئة اعتبروا انتماءهم القومي قبل كل شيء، وفضّل 42 في المئة انتماءهم الديني كمسلمين قبل كل شيء. وتتضمن الدراسة كثيرًا من الإحصاءات التي تسجل إجابات عن الحالة الاجتماعية قبل الاحتلال وبعده، كذلك في ما يخص الفساد الإداري والمالي. واختتم داغر دراسته بالقول إن العالم كما كشف زيف الادعاءات التي مهدت لحرب العراق، قد اكتشف أيضًا زيف المبررات السياسية والإنسانية التي سيقت لإقناع المجتمع العراقي بالغزو.

في دراسته الموسومة «**صورة العرب عند الغرب في ضوء التداعيات الناشئة من غزو العراق**»، أظهر لقاء مكي هذه الصورة من خلال مناقشة النمطية (Stereotype) والتعصب (Prejudice). فاعتمد النظر إلى التنوع الذي يمثله المجتمع العراقي بحسب هذين المنظورين، وبمعزل عن الصورة الشاملة العالمية التي يمثلها التنوع في المجتمعات كلها. بهذا المنظور درس الباحث الدور المنحاز والتحريضي الذي سلكه الإعلام الغربي، والإعلام الأميركي تحديدًا، في قيادة الرأي العام، لتبني نمط من الكراهية مؤطرة بإطار أيديولوجي، هدفه إيجاد وحش وهمي كريه كي يتم توجيه الرأي العام إلى تأييد التخلص منه. وأورد مكي في تضاعيف دراسته كثيرًا من الملاحظات التي تشير إلى انحياز الإعلام الغربي ونمطيته، وتعصبه في توجيه الحملة على العراق وشيطنته.

ساهم محمد المسفر بدراسة عنوانها «**عشر سنوات من تداعيات احتلال العراق - مهددات أمن المنطقة وعبور التفكك والتأثير فيه**»، تطرق فيها إلى الفرق بين مرحلة الحروب اليوغوسلافية، والحرب في الخليج العربي التي استهدفت العراق مرتين خلال عقد من الزمن. فقد كانت حرب يوغوسلافيا تعتمد أنموذج القصف الجوي، في حين كان الغزو والاحتلال هما هدف الحرب على العراق. ألقى المسفر الضوء على الوهن الاستراتيجي لمنطقة الخليج العربي، وما خلّفه الغزو من اختلال في موازين القوى، الأمر الذي عمّق المعضلة الأمنية في هذه المنطقة، بحيث تحوّل النظام الأمني الخليجي إلى ما يمكن تسميته بالنظام الأمني الفوضوي.

تحدث المسفر عن الحرب في العراق من خلال ثلاث سمات: الطبيعة الخاصة للحرب ومحددات التداعيات، وحرب تدمير الدولة والمجتمع العراقي، والخليج وفقدان التوازن الإقليمي، وزيادة المهددات الاستراتيجية. ثم عرَّج على ما استُحدث من ملفات جديدة فاقمت التهديد الذي تعرض له أمن الخليج وأجملها بالإرهاب، والصراع النووي مع إيران، وزيادة الإنفاق الدفاعي الذي أثر في أوضاع الاقتصاد والمجتمع. وفي نطاق تصوره لعبور الأزمات التي سببها الغزو لجواره الخليجي، أوضح المسفر خطورة الغزو من تفتيت وفتن طائفية وتفكك عرى المجتمع، الأمر الذي أفضى إلى ظهور الوهن في الحالة الخليجية الراهنة واحتمال انتقال ما يجري في العراق إلى الخليج في أكثر من مجال.

انتقل المسفر إلى مناقشة ما سماه «النظام الرسمي العربي بين فقدان المشروعية ونهاية القدرة»، مشرّحًا حالة النظام الرسمي العربي ومشخصًا أمراضه، الأمر الذي قاد إلى ثورات الربيع العربي التي اعتبرها من تداعيات الغزو، بعد أن ألقى ضوءًا على خسائر الولايات المتحدة لما تصورته مكاسب نجاح غزوها العراق. واختتم بأن العراق بعد عقد من الغزو يحتاج إلى جهد كبير وعمل أكبر للخروج من رهانات القوى السياسية الغالبة عليه اليوم، وهي سبب رئيس في كبح عملية التعافي.

في الإطار عينه، تحدث مروان قبلان في دراسته بعنوان «**تداعيات احتلال العراق على موازين القوى الإقليمية في منطقة الخليج والشرق الأوسط**» عن

تأثير سقوط العراق في موازين القوى في المنطقة، نظرًا إلى موقعه الجغرافي الاستراتيجي، فعرض للعلاقات الأميركية – العربية وتأرجحها بين مد وجزر في النصف الثاني من القرن العشرين، ومحاولة الولايات المتحدة المستميتة عرقلة تمدد الاتحاد السوفياتي إلى منابع النفط، وذلك بإلهائه في حرب أفغانستان في الثمانينيات من القرن العشرين. وفي الوقت عينه كانت تحتوي تصدير الثورة الإيرانية بعدما دعمتها في البداية، بإطالة أمد الحرب العراقية – الإيرانية التي أرهقت العراق، ولكن أبرزت قوته العسكرية وكانت جسر علاقات متينة بالسوفيات.

حدثت حرب «تحرير الكويت» التي يعتبر الباحث أنها كانت ذريعة لتقليص سيطرة العراقيين على نفطهم وجعله في أيدي قادة ضعفاء، فتصاعد النفوذ الإيراني في العراق والمنطقة. وفيما كانت إيران تستغل سقوط صدام حسين لتتوسع وتحقق «إمبراطوريتها»، اندلعت الثورة السورية التي بددت هذه الآمال. وبحسب قبلان من الصعب أن يعود النفوذ الإيراني إلى الذروة التي تحققت في عام 2010.

في جانب موازٍ، ناقش محمد السعيد إدريس في دراسته «**تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي**». وعرض الخلفية الجيو–سياسية للموقف في الخليج عشية الغزو وفي أثنائه وما بعده، ولخّص تداعيات الغزو بعوامل أربعةٍ: تهديد الأمن الداخلي لدول الخليج العربية واستقرارها، فرض حتمية التغيير والإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي، الظهور القوي لنفوذ إيران وقوتها العسكرية والسياسية، وفرض نظام جديد للأمن الخليجي. وفي معرض الاستجابات الاستراتيجية الخليجية،، بيّن الباحث، منطلقًا من معادلة النظام الخليجي المؤلّف من مجموعة دول المجلس الست والعراق وإيران، شيوعَ التنازع والصراع المستمرين على الزعامة والسيطرة بين هذه الأقطاب الثلاثة، العراق وإيران والسعودية، لأنها الدول التي تمتلك القدر الأكبر من القوة البشرية والعسكرية والاقتصادية والجغرافية. وكانت علاقات القوة تتميز، قبل الغزو، بشكل من أشكال التوازن، اختل بعده لمصلحة إيران، فنشأت مشكلة حقيقية عند الدول الخليجية التي لجأت إلى التحالف مع الدول الكبرى لضمان أمنها، خشية تسلط الدولتين الجارتين «المتعجرفتين».

يرى إدريس أن فشل المشروع الأميركي في العراق بعد الغزو، وتنامي القوة الإيرانية، والوضع الداخلي الذي أضحى يعيشه العراق بعد الغزو والاحتلال، دفعت كلها دول مجلس التعاون الخليجي إلى حالة من اللايقين من ناحية انتهاء الاعتماد على الأمركة في حل المعضلة الأمنية من جهة، وتنامي المشروع النووي الإيراني وما يحمله من تهديد لأمنها، واحتمال عقد إيران صفقة مع الغرب، وهو ما حصل أخيرًا. طُرحت خليجيًّا مجموعة من الرؤى بحثًا عن ضمان يطمئن إلى المستقبل، ومنها حزمة مقترحات من دوائر متعددة بتشكيل منظمات للأمن والتعاون، كما جاء في مقترح الأمير تركي الفيصل رئيس جهاز الاستخبارات السعودي في حينه، بتشكيل منظمة للأمن والتعاون تكاد تجمع دول المنطقة والمنطقة المتاخمة لها، والقوى العالمية الكبرى (الولايات المتحدة وروسيا والصين والاتحاد الأوروبي).

خلص إدريس إلى أن معضلة أمن دول مجلس التعاون الخليجي بعد الغزو ستبقى مشروعًا مفتوحًا على جميع الاحتمالات.

في المجال العربي أيضًا، كانت مساهمة أنطوان شلحت في دراسته بعنوان **«غزو العراق وتأثيره في المكانة الإقليمية لإسرائيل وفي آفاق تسوية القضية الفلسطينية»**. فبيّن أن محور الاهتمام الإسرائيلي في ما يخص العراق، كان إبعاد العراق عن أن يكون مرة أخرى عنصر تهديد أو عضوًا فاعلًا في الجبهة الشرقية التي كان من أبرز أركانها التهديد الصاروخي المنطلق من العراق إلى إسرائيل. لكن ما تمخض عن الغزو على صعيد علاقات إسرائيل الخارجية أمر مختلف تمامًا من وجهة نظر الباحث. ففشل مشروع الولايات المتحدة في العراق والتآكل الكبير الذي حدث في مكانتها نتيجة هذا الفشل، أديا إلى ظهور بوادر عزلة تعانيها إسرائيل على الصعيد الدولي وسط دول كانت تنظر إليها كصديقة، وإلى غياب المفاوضات الإسرائيلية – الفلسطينية، وتعاظم قوة «حماس».

ناقش شلحت، في ضوء هذه التحديات والكوابح، القناعات المتجددة لدى صناع السياسة في إسرائيل، والمتصفة بالتوسع على حساب الغير. ومن أبرز سماتها عدم العودة إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو، والتشبث بغور الأردن كحاجة دفاعية إسرائيلية لا يمكن التنازل عنها.

أما عقيل سعيد محفوض فرأى في دراسته بعنوان **«تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية»** أن العراق ساحة تجاذب وتنافر مع الولايات المتحدة الأميركية. وأوضح أن سورية حاولت فعل كل شيء ممكن من أجل احتواء التداعيات الناجمة عن غزو العراق واحتلاله من دون أن تقطع السبل مع الولايات المتحدة.

من أهم ما بيّنه محفوض أن احتلال العراق أدى إلى كسر حالة الاستعصاء والاختناق التي كانت عملية الإصلاح تعيشها في المنطقة، ونسف فرضية استحالة التغيير، وأفصح عن التغيرات القيمية في شأن الموقف من التدخل الخارجي، الذي بدا مع الربيع العربي كأنه مطلب جماهيري من وجهة نظره. توغل عقيل محفوض عميقًا في التداعيات العراقية على الشأن السوري، مُظهرًا أن هذا الحدث العراقي كشف السياسة السورية في عدد من دينامياتها العميقة والحساسة، خصوصًا ما يتصل بالتفاعلات والتحالفات القلقة وغير التامة التي اتسمت بها خلال العقود السابقة، وركز على أن الحالة المتشابهة في البلدين، ربما زادت من قابليتهما المتبادلة لتلقي تأثيرات أو تداعيات ما يجري لدى كل منهما، وهذا ينطبق على السيناريوات المحتملة لنظاميهما السياسيين وطبيعة علاقة الدولة بالسياسة الخارجية.

عدّد محفوض جملة تداعيات وتناولها بالتحليل: التداعيات الدولية، والتداعيات الإقليمية، والتداعيات البينية. وخلاصة هذه التداعيات كلها أن العراق تحول فعلًا إلى عامل تهديد، فاقم داخليًا في سورية خمسة تفاعلات خطرة على الأقل: المسألة الطائفية، والمسألة الكردية، ومشكلة الحدود وتسلل المقاتلين، والتفاعلات الاقتصادية، ومشكلة اللاجئين. وفي تضاعيف دراسته، تكلم على تلك العوامل، وعوامل أخرى أفضت إلى ما حصل لسورية منذ 2011 حتى الآن، في سيناريو يوحي أن ما حصل في العراق لن يكتمل إلا إذا اكتمل ما يحصل لسورية حاليًا.

كانت **«التداعيات الإقليمية والدولية للغزو»** محور القسم الثالث من هذا الكتاب. فعرض مروان بشارة في دراسته بعنوان: **«الأسرلة: الغزو الأميركي للعراق واحتلاله»** كيف اعتمدت الولايات المتحدة الاستراتيجيا الإسرائيلية في

حروبها الحديثة خلال فترات حكم المحافظين الجدد. واقتبس كلامًا عن دونالد رامسفيلد يعبّر عن عقلية إدارة بوش، لينقل إلينا الفكر المغلق الذي قرر الحرب على العراق، بنيّة مبيتة. ثم شرح كيف دعمت إسرائيل الأنظمة الدكتاتورية في أميركا وأفريقيا، حتى غدت رأس حربة للأميركيين، تدعم الدكتاتوريات التي لا يستطيع القادة الأميركيون تبرير دعمها أمام الكونغرس والرأي العام. وما لبث الإعجاب بأساليب إسرائيل في حروبها مع العرب أن تزايد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي واهتمام الأميركيين بالسيطرة على العالم، فازدادت الرغبة في تطبيق استراتيجيتها العنيفة التي تقوم على الاحتلال العسكري والضربات الوقائية وقمع التمرد، وهو ما اعتمد في حرب العراق. ولكن الباحث يلاحظ أن الولايات المتحدة لم تستخلص الدرس من فشل إسرائيل في قمع الانتفاضة الفلسطينية واضطرارها إلى الانسحاب، ممهدة بذلك لنجاح حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية بعد أربع سنوات.

يرى بشارة أن إسرائيل كانت من أشد المتحمسين للحرب ضد العراق، لأنها تدل على انتصار استراتيجيتها القائمة على إسقاط صدام حسين لإسقاط غيره من أعدائها كحزب الله والفلسطينيين. فأدت أداء محوريًا في الإعداد لها، ودربت جنود المارينز الأميركيين على حرب المدن وقدمت المعلومات الاستخباراتية، وكانت النتيجة، بحسب الباحث، التورط الأميركي في تدخلات عسكرية في القارات الخمس. وظهر أن الحرب لم تكن «نزهة».

أما أسامة أبو ارشيد الباحث المتخصص في الشأن الأميركي، فبيّن في دراسته بعنوان «**تأثير الانسحاب الأميركي من العراق في أولويات الاهتمام الأميركي في العالم**»، أن الانتكاسة الكبيرة التي واجهها مشروع الولايات المتحدة في العراق بعد الغزو، والخسائر الكبيرة التي أحاقت بها بشريًا واقتصاديًا وسياسيًا، والجدل الكبير الذي أثاره هذا الغزو في داخل المجتمع الأميركي، أدت إلى حالة من الانكفاء على الداخل في محاولة لـ «إعادة بناء وطن»، وذلك في سياق محاولة ترميم الأعطاب الكبيرة التي عاناها المشروع الأميركي في المنطقة، بل حتى في داخل الولايات المتحدة، الأمر الذي مس رفاهية شعبها نتيجة اتّباع بوش أيديولوجيا المحافظين الجدد، الحالمة بتفرد أميركي في العالم يتجاوز قدراتهم وإمكاناتهم. وخلص من ذلك إلى أن إعطاء الأولوية للدبلوماسية على حساب

المواجهة العسكرية لم يكن بالضرورة فلسفة خاصة بأوباما، بقدر ما مثّل استجابة للتحديات الكبيرة التي فرضها الواقع الأميركي المترهل والمحبط في هذا المفصل التاريخي الخطر. واستشهد أبو ارشيد برد الحزب الجمهوري على خطاب الرئيس أوباما عن حالة الاتحاد، حيث لم ينقد السياسة الخارجية ولا الحركة الدبلوماسية، وإنما ركز على المجال الداخلي، على الرغم من أن الجمهوريين يرون أنهم الأقدر تاريخيًّا لإبراز العظمة الأميركية.

يستدرك أبو ارشيد قائلًا إن ذلك ينبغي ألا يسوقنا إلى الاعتقاد بأن الولايات المتحدة لن تلجأ إلى استخدام القوة في مهمات خارجية، على الرغم من الإشارات الصادرة عن أوباما أن أميركا تحت قيادته لن تخوض حربًا إلا عند الضرورة القصوى. فقرار الحرب والسلم تمليه مصالح الولايات المتحدة التي لن تسمح من وجهة نظر الباحث بتحدي أوّليتها على مستوى العالم. ويتابع بأن الولايات المتحدة، كما هي الحال في المرات السابقة، عندما تتخذ قرار الحرب فإنها قادرة على شنها بحكم قدرة قواتها التدميرية الهائلة، إلا أنها غير قادرة على ما يبدو على حسم نتيجتها بنصر استراتيجي.

ناقش ريموند بيكر في دراسته «الفساد والعراق والإمبراطورية الأميركية» حقيقة أن الأميركيين وحلفاءهم الإسرائيليين يعلمون حق العلم أن عراقًا ضعيفًا ومنقسمًا وطائفيًّا يخدم مصلحة الطرفين، لذلك أقامت الولايات المتحدة الأميركية ائتلافًا دوليًّا لتحقيق هذه النتيجة بغزو العراق واحتلاله على نحو غير مشروع. ولّد الغزو نظامًا سياسيًّا في العراق يعكس بالضبط الغاية التي رمى إليها، وهي بذر بذور الطائفية و«الأقوامية»، والتفتيت ونشر الفساد على نحو مستفحل بهدف إدامة إضعاف العراق. ويمضي بيكر لتبيان أن التدمير المتعمد للدولة الذي عاناه العراق، يُعد أحد أفظع جرائم القرن الحادي والعشرين، ولم يكن نتيجة زلة أو قصور في الفهم، بل إن القرارات المصيرية التي أنهت دولة العراق ودمرت المجتمع العراقي وقتلت مئات الآلاف من العراقيين، قد اتُخذت عن علم ودراية، وبعد مشاورات مطولة، امتدت على مدى عقد من الزمن. وبيّن كيف أن إيجاد الشروط الفعلية لنشوء الفساد ونموه واستمراريته واستشرائه على نحو غير مسبوق، كان أحد ثلاثة أهداف لإنهاء الدولة العراقية.

أورد بيكر إصرار الرئيس الأميركي الحالي أوباما على إعطاء الغزو العسكري الأميركي للعراق وجهًا إنسانيًّا، عندما قال في خطاب ألقاه في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2011، بمناسبة انسحاب القوات الأميركية من العراق، إن المهمة العسكرية الأميركية في العراق كانت «ببساطة شديدة لمساعدة العراقيين في الحصول على فرصة من أجل مستقبل أفضل. وها هي اليوم في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2011 تصل إلى نهايتها». وقد ناقش بيكر هذا الادعاء بشكل حصيف وعادل بأن قارن بين تضحيات الجنود الأميركيين الذين جندوا لأجل غاية غير نبيلة، وذات طبيعة إجرامية.

اختتم بيكر دراسته بأن الوجود العسكري الأميركي في العراق يعد مثالًا بارزًا على ما يمكن دعوته بـ «النوافذ المحطمة» في ذلك البلد المنكوب الذي لا يزال، بعد عقد من الزمن، يعج بعدد لا يحصى من النوافذ المحطمة، وعبرها يدخل الفساد الذي لا يزال يتعين بذل كثير من الجهد قبل النجاح في السيطرة عليه. مع ذلك يتمثل النصر العراقي المقاوم الحاسم بالانسحاب الأميركي من العراق، بعد شروط أملاها العراقيون في إصلاح المستقبل.

من ناحية أخرى، لدراسة دور الفاعلين الدوليين غير الغربيين في قضية غزو العراق واحتلاله، ناقش أربعة باحثين آخرين أدوار كل من اليابان وروسيا كقوتين دوليتين، وإيران وتركيا كقوتين إقليميتين مجاورتين للعراق.

كانت الدراسة الأولى في هذا الصدد للأكاديمية اليابانية المهتمة بالشأن العراقي كيكو ساكاي بعنوان «**مشاركة الفاعلين الدوليين غير الغربيين في عراق ما بعد الحرب - اليابان أنموذجًا**»، فبينت أن اليابان كانت قبل الغزو شريكة وثيقة للعراق لمدى زمني يغطي بضعة عقود، ليس لأن العراق يعد مزوّدها الرئيس بالنفط، بل لأن العراق كان ينظر إلى اليابان كبلد غير ذي ماض استعماري في المنطقة، ويمكن أن يزوده بالتقانة المتقدمة. لكن ما شهدته العلاقات اليابانية - العراقية بعد الغزو، حوّل هذه العلاقة من شراكة تجارية إلى نوع من شراكة أمنية، نتيجة الدور الأمني الذي قامت به القوات اليابانية، ربما أول مرة بعد الحرب العالمية الثانية. هدفت اليابان من موقفها هذا إلى الحفاظ على علاقة الشراكة الوثيقة بالعراق، التي جهدت الحكومات اليابانية المتعاقبة في توثيقها على أساس

معادلة يؤمن العراق الطاقة بموجبها، وتؤمن اليابان التقانة والسلع ذات النوعية المتميزة. وفي هذا المجال ساهمت اليابان بمبلغ مليار ونصف مليار دولار أميركي لإعادة الإعمار بعد الغزو. ودخلت في مجال الاستثمار النفطي في العراق مشاركة شركات روسية وماليزية. وعزت الباحثة فشل اليابان في المجال الاستثماري إلى عاملي المنافسة الشرسة مع آخرين، وإلى سياستها المؤيدة للولايات المتحدة والعمل تحت المظلة الأميركية. وبعد أن ضربت أمثلة حية على ذلك تكلمت على العوامل التي تعوق سياسة اليابان في العراق.

أشارت ساكاي إلى اختطاف خمسة يابانيين في الفلوجة بعد شهر من وصول قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى محافظة المثنى، ومطالبة الخاطفين اليابان بسحب قواتها مقابل إطلاق سراح المختطفين، وعُدّت هذه العملية انتكاسة إضافية لسياسة اليابان في العراق. وبهذا المشهد بينت كيكو ساكاي أن المصالح المشتركة قد تأثرت جديًا لعدم وجود سياسات يابانية مستقلة حيال العراق، وللتهديد الأمني بعد اختطاف اليابانيين الخمسة، حيث سادت حالة من الهلع اليابان، وترددت الشركات في فتح فروع لها في العراق. ودعت في النهاية إلى إعادة دراسة ملف العلاقات العراقية - اليابانية، واستخلاص العبر والبناء على ما تحقق سابقًا من إنجازات.

أما سلام مسافر الإعلامي الروسي من أصل عراقي المتخصص في العلاقات الروسية - العربية فاهتم في دراسته بعنوان **«قراءة في الموقف الروسي من الاحتلال»** بقراءة الموقف الروسي من الاحتلال، وأوضح أن موسكو اتخذت موقفًا يبدو صعبًا من الحرب الأميركية على العراق. وبدا هذا الموقف غير مريح لجميع الفاعلين الرئيسين، لكنه بيّن أنه يُعد منسجمًا مع النهج البراغماتي الذي تبنّاه رجل روسيا القوي فلاديمير بوتين. كان هنالك نهجان متباينان يتصارعان داخل الدوائر الروسية المعنية بصنع القرار: موقف يدعو إلى الانضمام إلى تحالف الحرب ضد صدام حسين بدعوى الحفاظ على المصالح الروسية الاقتصادية في عراق ما بعد صدام حسين، وموقف يدعو إلى النأي بالنفس عن هذا الغزو وتداعياته والاكتفاء بعدم عرقلة الخطط الأميركية، والاحتفاظ بالقدرة الروسية للمناورة بها في الوقت الملائم.

انطلاقًا من براغماتية بوتين اتخذ رجل روسيا القوي مسارًا لا يوحي بتأييد الولايات المتحدة في خططها لغزو العراق، بعد أن توصل خبراء روس في دراسة أجروها، على مدى عامي 2002 و2003، إلى أن الغزو آتٍ لا محالة، وتصعب عرقلة خططه، وفي الوقت نفسه، حاول بوتين الإيحاء بأن روسيا لا تزال الحليف التاريخي للعرب، ولن تقبل بتعرض أي من الأقطار العربية لعدوان خارجي. استمر مسافر في تشريح الموقف الروسي انطلاقًا من تكتل المصالح النفطية الغازية الروسي (لوك أويل وغاز بروم)، من جهة، والمصلحة الروسية بتدمير طالبان، الأمران اللذان يقتضيان دعم مهمة الولايات المتحدة وحلف الناتو في أفغانستان وإسنادها، في موقف تجلت فيه براغماتية بوتين بأجلى صورها.

يتبين أن اللوبي الليبرالي الروسي الذي يؤيد الغرب نجح في ترجيح وجهة نظره، الأمر الذي دفع إلى إرسال مندوب روسي إلى واشنطن هو ألكسندر فالوشيين في السادس من شباط/ فبراير 2003 للقاء مستشارة الأمن القومي الأميركية كوندوليزا رايس، بحضور ريتشارد بيرل النائب الأول لوزير الدفاع الأميركي. وانطلاقًا من السياسة المزدوجة للكرملين حيال العراق، فاجأ إيغور إيفانوف الأميركيين بعد هذا التفاهم الأولي بالقول إن روسيا ستلجأ إلى الفيتو لإحباط أي مسعى أميركي للحصول على قرار من مجلس الأمن يعطي الشرعية لغزو أميركا العراق.

تطرق الباحث إلى غضب صدام حسين من روسيا لعدم قيامها بأي مسعى لتخفيف الحصار عن العراق أو كسره، فقام في مطلع شباط/ فبراير 2003، قبل أسابيع من الغزو، بإلغاء امتياز لوك أويل الذي منح روسيا امتياز حقول غرب القرنة وشمال الرميلة النفطية التي تضم ما يزيد على 10 في المئة من إجمالي احتياطيات العراق النفطية. دفع هذا الموقف العراقي، علاوة على تحريض المعسكر البراغماتي الليبرالي ومؤيدي الاحتكارات النفطية، الصحافةَ الروسية إلى تبني وجهة نظر الغزو ومنحها الذرائع، ويصح هذا حتى على موقف فلاديمير بوتين.

اختتم مسافر دراسته معتبرًا أن البراغماتية التي تعاملت بها موسكو مع الشأن العراقي عادت بثمارها حيث استعادت روسيا امتيازاتها النفطية في العراق في عام

2008، وبرهنت أن براغماتية بوتين التي مدارها «لا تنازلات من دون ثمن» هي التي أثبتت صحتها.

بالنسبة إلى الموقف الإيراني من الغزو، قدم حميد دباشي دراسته بعنوان **«إيران والعراق - عقد على غزو العراق»**، بيّن فيها الأفكار التي قادت إلى الغزو وانتشرت على أيدي مفكرَي هذه الجماعة: صموئيل هنتنغتون وفرانسيس فوكوياما، علاوة على دور ليفي - شتراوس «المرشد الروحي» لهذه الجماعة التي تحلقت حول ما سمي بالقرن الأميركي الجديد. وأكد الباحث أطروحة مفادها أن هذه الجماعة قد بدأت فعلًا بالتخطيط لغزو العراق وأفغانستان واحتلالهما، قبل وقت طويل من حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

ناقش دباشي، باعتباره إيرانيًّا، الحرب العراقية - الإيرانية وتحولها إلى حرب بين العرب والفرس، ثم انغمس في مراجعات فكرية معمقة ومتميزة في شأن الثورة والدولة والأيديولوجيا والحداثة الكولونيالية الموروثة، وأوضح النتائج البائسة التي حصدها الغزو في كل من أفغانستان والعراق، وكيف أنها قادت إلى حقبة الثورات العربية ضد الاستبداد القائمة حاليًّا.

كانت الدراسة الأخيرة في القسم الثالث من إعداد الباحث التركي سرهاد أركمان بعنوان **«تحولات الدور التركي في المنطقة بعد الاحتلال الأميركي للعراق»**. استهل الباحث دراسته بتقرير حقيقة يمكننا استنباطها من بين السطور، وهي أن المصلحة القومية التركية تستدعي وجود عراق مستقر موحد قوي يفرض سيادته على حدوده الدولية، ومنها حدوده مع تركيا التي تمر من خلال سلاسل جبلية تجعل من السيطرة عليها أمرًا مطلوبًا وملحًّا، لكبح جماح الحركة الانفصالية الكردية في تركيا التي يقودها حزب العمال الكردستاني (PPK). كانت هذه القناعة على الدوام من أساسيات التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية التركية. من هذه الزاوية يرى الباحث أن تركيا سعت بجد، في النصف الثاني من عقد التسعينيات، إلى رفع العقوبات عن العراق للتمتع بالإمكانات الهائلة للسوق العراقية من ناحيتي التبادل التجاري وإمدادات الطاقة. ويورد أركمان مفارقة استراتيجية عانتها السياسة الخارجية التركية المبنية على الأسس المبيّنة آنفًا بعد غزو العراق واحتلاله، فمع أن تركيا قد نظرت إلى غزو العراق باعتباره تهديدًا

كبيرًا لمصالحها الاستراتيجية، خصوصًا في مراحله الأولى، إلا أنها أدركت في الوقت نفسه، التغيرات البنيوية التي ألمت بمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ومن هنا سعت إلى التكيف مع هذه المتغيرات، التي رأى الباحث أنها مرت بثلاث مراحل هي على التوالي: 2003-2007، و2007-2011، وما بعد 2011. ففي المرحلة الأولى، ونتيجة المبادئ الجديدة التي أدخلها الغزو، عادت المخاوف التركية التي لخصها مفهوم التهديد الأمني القديم بأربع نقاط: إقامة دولة كردية في شمال العراق، وتهديد سلامة التركمان العراقيين، وحدوث تغيير في البنية الديموغرافية لمدينة كركوك، وأخيرًا منح حزب العمال الكردستاني إمكانية شن هجمات إرهابية على تركيا. عدّت تركيا هذه النقاط الأربع خطوطًا حمرًا في سياستها لمرحلة ما بعد الغزو والاحتلال. وناقش الباحث هذه النقاط بتعمق ملقيًا الضوء عليها من وجهة النظر التركية.

في المرحلة الثانية، ركز أركمان على ما سماه «إعادة التوازن السياسي» الذي ابتدأ مع إعادة الدفء إلى العلاقات التركية - الأميركية التي توترت نتيجة الغزو، وموقف تركيا منه، ولذلك نرى تركيا في هذه الحقبة ترحب بتقرير بيكر- هاملتون بعد عام من إصداره، لكنه يشير إلى أن التحول الدراماتيكي الأساس في العلاقات الأميركية التركية حصل بعد زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى الولايات المتحدة الأميركية في عام 2007.

انتقل الباحث بعد ذلك إلى تطور علاقات تركيا بالأكراد العراقيين والفاعلين السياسيين، حيث كما يقول حولت تركيا تعاطفها الثابت مع السنَّة العرب إلى دعم عملي، وعززت علاقاتها بالأكراد، ويضرب مثلًا على دعم تركيا السنة العرب بدعمها مع دول عربية أخرى ائتلاف العراقية، ويرى أن ذلك أعاد الاعتبار لقدرة السنة العرب على تأدية دور ريادي في وحدة العراق، وبذلك قلّت المخاوف التركية على تهديد وحدة العراق. لكن الباحث يقرر أن هذه السياسة استفزت إيران التي ترى أن لها وحدها الحق في اللعب في الساحة العراقية، فأثار دخول تركيا توترًا في العلاقات بين الطرفين.

رأى الباحث أن الدينامية التي حفلت بها السياسة الخارجية التركية نتيجة تبنيها سياسة تصفير المشكلات مع الجيران، قد أعطت تركيا مرونة كبيرة في

التعامل مع الملف العراقي بكل ما يحمله من أهمية لتركيا، في هذه المرحلة الأخيرة التي شهدت انطلاق الثورات العربية.

أما القسم الرابع من هذا الكتاب فيتضمن شهادات مطلعين على ظروف الغزو وتداعياته فكانت شهادة ناجي صبري الحديثي وزير خارجية العراق حين الغزو بعنوان «ماذا فعل العراق لدرء خطر الحرب؟» عن الأفعال التي قام بها العراق لمنع حدوثه. وعرض في هذا المجال الأزمة التي قادت إلى غزو العراق واحتلاله، وهي غزو الكويت وإخراج العراق منه والقرارات العقابية التي صدرت بحق العراق، وهي الذريعة التي تمسّك بها الغزاة لتبرير غزوهم. وناقش الحديثي في هذا المجال قضايا ترسيم الحدود بين العراق والكويت، وإعادة الكويتيين ورعايا دول أخرى، وإعادة الممتلكات الكويتية ونبذ الإرهاب وتعويضات الحرب ونزع السلاح والبرنامج الإنساني. ثم عرج في شهادته على الأزمات المتلاحقة مع مجلس الأمن بسبب مهمات التفتيش عن الأسلحة، واختتم بإلقاء الضوء على موضوع المفقودين الكويتيين.

من أهم الشهادات شهادة هانز كريستوف غراف فون سبونيك، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة المشرف على البرنامج الإنساني قبل الغزو، الذي استقال من منصبه احتجاجًا على الاستهداف غيرالإنساني للعراق قبل الغزو. فألقى الضوء في شهادته بعنوان «العراق - كفاح أمة (1990-2003)» على الحيف الإنساني الذي أحاق بالشعب العراقي نتيجة الغزو مع تداعي الأسباب الموضوعية الدافعة إليه، وعرض جهد منظمات وشخصيات دولية عدة في الوقوف إلى جانب القضية الإنسانية للشعب العراقي. وبعد عرض مسهب لهذا الجهد انتقل إلى جانب مهم في شهادته، هو تحديد المسؤولية عما جرى للشعب العراقي تحت ذرائع واهية، مبينًا أن التحدي الكبير أمام من سيتنكبون هذه المسؤولية هو فصل المعلومات الموثوق بها عن الكم الهائل من الادعاءات المزيفة والمفبركة من خلال تحليل أدوار الحكومة العراقية والحكومة الكردية والمعارضة العراقية ومجلس الأمن والدول الأعضاء فيه، ثم الجمعية العامة للأمم المتحدة وأمانتها العامة. وركز فون سبونيك على أهمية إجراء تحقيق مفصل وشفاف لقضية استخدام اليورانيوم المنضب والفوسفور الأبيض اللذين استخدمهما الغزاة كسلاح، وبيان أثرهما في المدنيين في داخل العراق وخارجه (عائلات الجنود كذلك). ومن الأمور

التي يرى الباحث أهمية التحقيق المفصلي فيها، هو عمل لجنة الأمم المتحدة للعقوبات الخاصة بالعراق، وطريقة عمل لجنة التعويضات، والتدقيق في نظام الأمم المتحدة «النفط مقابل الغذاء»، والتدقيق في مصير أموال العراق المودعة لدى الأمم المتحدة والتي سلمتها إلى سلطات الاحتلال، وغير ذلك من أمور انعكست سلبًا على حال العراق وقادت إلى الغزو والاحتلال.

أما الشهادة الأخرى فكانت لمؤيد الونداوي، الأكاديمي العراقي وأحد الناشطين في المسألة الإنسانية للعراق، بعنوان «**غزو العراق: الجريمة التي لا يرغب أحد في التحدث عنها**» فنّد فيها مرتكزات الغزاة لغزو العراق، وعرض الانتهاكات التي تعرض لها المواطنون العراقيون نتيجته، فضلًا عما تعرضت له الدولة العراقية من عدوان وانتهاك لسيادتها، وتشويه مفهوم المقاومة المشروعة، ووصفه بالإرهاب والإمعان في الإساءة إلى الشعب العراقي.

أما رعد الحمداني قائد فيلق الحرس الجمهوري الثاني فعبّر عن انطباعاته في شهادته بعنوان «**احتلال العراق كارثة لمّا تنتهِ**». وعرض خبرته الميدانية كقائد عسكري حصيف قاتل الغزاة بلا هوادة طوال أيام الغزو، وابتكر أكثر من وسيلة فاعلة لقتالهم وتعويقهم انطلاقًا من فهمه وتحليله قوات الطرفين المتصارعين، ثم عرَّجَ على جوهر التخطيط الاستراتيجي العراقي الذي أورده بثماني نقاط: قبول الحرب إذا كان الهدف السياسي للعدو إسقاط النظام السياسي العراقي، والإعداد للدفاع الشامل الذي تشارك فيه طاقات الدولة والشعب كلها، واستنزاف طاقة العدو على محاور تقربه وقبول المعركة الحاسمة في العاصمة بغداد، وإناطة قضية الدفاع عن الإطار العام (الخارجي) بالجيش العراقي، وتخصيص الحرس الجمهوري للدفاع عن مركز العراق وقلبه بغداد، واتخاذ الإجراءات كافة لاستثمار الطاقات كلها للاستعداد الأمثل للحرب، والإعداد الفكري والنفسي للشعب، والمحافظة على الموارد النفطية العراقية وعدم تدميرها إلا في الضرورات القصوى، ومعالجة معضلة القيادة والسيطرة بتقسيم العراق أربع مناطق (شمالية، وشرقية، وغربية، وجنوبية).

ناقش الحمداني بحرفية نقاط الضعف في التخطيط الاستراتيجي العراقي، وأظهر النهايات السائبة التي أغفلها المخطط، وعزل القيادة العسكرية العليا في وزارة

الدفاع عن أداء دورها في إدارة الحرب التي نيطت بقادة سياسيين مدنيين، لا خبرة لهم في الحروب، وتقديم آلية التخطيط السياسي على متطلبات التخطيط العسكري، والخليط غير المتجانس في القوات وتجحفلها (اقترانها)، وتقليص الصلاحيات الممنوحة للقادة لأسباب أمنية. ثم ناقش جمود القيادة العسكرية وفقدانها المرونة بعد أن فُرضت عليها رؤية القيادة السياسية التي أصابها بالجمود. وتطرق الحمداني إلى مراحل المجابهة وما ترتب عنها، ثم ألقى الضوء على الحصيلة، الأمر الذي تمخض عنه الغزو والاحتلال الذي يرى أنه كارثة لمّا تنتهِ.

أما كلير شورت وزيرة الدولة البريطانية السابقة في حكومة توني بلير فشرحت في شهادتها بعنوان «**ملاحظات وزيرة بريطانية سابقة**» كيف خدع توني بلير الحكومة والبرلمان والرأي العام، وانساق مع مخطط المحافظين الجدد وبوش لغزو العراق واحتلاله.

أما جوناثان ستيل كبير مراسلي **الغارديان** إبان الغزو، فتناول في شهادته بعنوان «**العراق: تحذيرات من العقد الماضي**» تهافت مبررات الغزو، وتحدث عن تداعياته، وأهمها تزايد النفوذ الإيراني، وتدمير لحمة المجتمع العراقي، وتدمير الدولة وأجهزتها، وانخراط البلاد في حالة تشبه إلى حد بعيد الحرب الأهلية، ونقد حكومة المالكي، وبيّن كيف أن إيران تدعم الطائفية السياسية في العراق وتشجعها، ثم أضاء على التداعيات الخارجية وركز على ما يجري في سورية.

تقديم

عشر سنوات غيّرت العالم

عزمي بشارة

من حقنا أن نصف العدوان الأنغلو - أميركي على العراق في عام 2003، بعد حصارٍ تجويعي دام أكثر من عقد، بالحدث المفصلي الذي غيّر مجرى تاريخ المنطقة، وأثّر في فهمنا للسياسة العالمية ككل. ويمكن المثقف الأميركي أو الأوروبي أن يختار التعامل مع هذا الموضوع من منطلق تعدّد السرديات في فهم تاريخ هذه الحرب، أو من منطلق نقد الخطاب السياسي والإعلامي الغربي الذي نشر الكذب لتعبئة الرأي العام لدعم التدخل العسكري في بلد يبعد آلاف الأميال، بحجج هي افتراءات كاذبة تُعمي الرأي العام عن الأسباب الحقيقية. إنه الإعلام نفسه الذي أصبح في إمكانه، بعد أعوام، أن يعلن جهارًا كذبَ الكذب، أي أن يفنّد بنفسه الادعاءات التي سبق أن نشرها، ويصحّح نفسه، تحت وطأة الثمن الذي يُدفع بأرواح الجنود الذين أُرسلوا إلى القتل والموت لأهداف غير الأهداف التي أُعلنت، والتي اقتنعت بها عائلاتهم، أو لم تقتنع. جرى ترويج الكذب وما يتلوه من نقد الكذب، ولا يزال يجري حاليًا من دون أن يُحاسِب الإعلام نفسه، ومن دون أن يُحاسِب النظام السياسي السياسيين الذين اقترفوا جرائمَ حرب قد تتكرر مرات أخرى في العالم. فمنذ محاكمات نورمبرغ التي تلت الحرب العالمية الثانية، يُحاسَب على جرائم الحرب المهزومون فيها فقط. ولم تتغير هذه القاعدة الإمبريالية حتى بعد إنشاء محكمة الجنايات الدولية.

من حقنا أيضًا نحن المثقفين والباحثين العرب أن نتساءل، أو للدقة أن نطرح سؤالين لا يخلو طرحهما من بعض الحدة. أولًا: هل كان الكذب سيهمّ أحدًا لو

لم يقاوم الشعب العراقي الاحتلال، ولو نجحت المخططات التي أوهِم صنّاع القرار - أو أوهموا أنفسهم - بأنها ستنجح؟ وقد كان وهمهم تخيل ترحيبٍ شعبي عراقي بالجيوش الغازية، ودولة سوف تقوم من تحت الركام بقيادة معارضة المنفى العراقية التي ساهمت في نشر الافتراءات، **ثانيًا:** هل الجريمة هي الكذب على الرأي العام في أميركا وأوروبا، أم الجريمة هي تدمير بلدٍ والعبث بمكوّناته الاجتماعية وكيانه الوطني ونسيجه الاجتماعي وتنصيب قيمين للحفاظ على الدمار، وفرض دستور يؤطّر الخراب على نحوٍ يصعِّب استعادة لحمة الوطن في المستقبل القريب؟

هناك **تساؤل ثالث**، لا يدخل طرحه في باب الحق بل الواجب، نطرحه على أنفسنا أمّةً وشعوبًا عربية: كيف لنا أن نطرح على الآخرين مسألة محاسبة من أجرموا في حقّ بلدٍ عربي شقيق هو العراق، ولا نسأل أنفسنا كيف يصول هؤلاء المجرمون أنفسهم في بلداننا ويجولون؟ فها هم يُستقبلون كما تُستقبل الشخصيات المرموقة، بل تُدفع لهم مبالغ مقابل أن يُلقوا محاضراتٍ أمام من يَعدُّون أنفسهم نخبًا اقتصادية واجتماعية، ويرون أن من المدنية الترفع على فقراء شعوبهم وبسطائهم، ومن التحضّر أن يجلسوا مع من أجرموا في حقّ شعوبهم، مثل توني بلير وجورج بوش الابن ودونالد رامسفيلد ودنيس روس وتشيني وغيرهم. ومن سخرية التاريخ أن يُنصّب بعض مجرمي الحرب هؤلاء وسطاءَ سلامٍ بيننا وبين من يحتلّ أرضنا في فلسطين، وأن يعيَّن بلير مستشارًا لدى بعض الحكّومات العربية. ومن المفارقات أن بلير نفسه - الذي تطالب فئاتٌ مستنيرة في الرأي العام الإنكليزي بمحاكمته في بريطانيا - هو مبعوث اللجنة الرباعية الدولية، ويعيَّن مستشارًا لحكومات عربية، منها حكومة ليبيا السابقة. وكان بلير هذا قد اقترح على بوش أن تكون الحرب بعد أفغانستان على ليبيا وليس العراق.

هي مفارقاتٌ عجيبة نستعيدها في صبيحة يوم ذكرى هذا الحدث الجلل الذي ترك أثرًا لا يُمحى في وجداننا، ألا وهو دخول الجيش الأميركي إلى بغداد (9 نيسان/ أبريل 2003) التي كانت عاصمة العرب في عصرهم الذهبي.

حاولت الولايات المتحدة بغزوها العراق، أن تخرجَ من متلازمة فيتنام من جهة، وأن تحصد نتائج انهيار نظام القطبين ونشوء نظام القطب الواحد من جهة

أخرى، وذلك بضربة واحدة، تلتقي فيها مع الأجندات الإسرائيلية، وتجرّب فيها تكنولوجيات عسكرية جديدة تمكّنها من الوجود في مناطقَ مختلفة في العالم، في الوقت ذاته، وبعدد قليل من الجنود، كما يليق بالإمبراطوريات، وكما اعتقد رامسفيلد في البداية. وتتلخص التكنولوجيات الجديدة التي يسمح بتطويرها أكبر اقتصاد في العالم وأكبر فجوة في الميزانية العسكرية عرفها تاريخ الإمبراطوريات في التاريخ بين دولة ومجمل الدول الأخرى، بتقليل عدد الجنود المساهمين مباشرة في الحرب والقدرة على نقلهم بسرعة من مكان إلى آخر، مقرونة بقدرة تدميرية هائلة عن بُعد، تسمح بتقليل عدد ضحايا الدولة المعتدية، وإن كان ثمن ذلك زيادة عدد ضحايا الشعب المعتدى عليه.

فماذا كانت النتيجة؟

أثبت العراقيون والعرب أنه لا يمكن تحقيق أحلام رامسفيلد باستعادة أيام سيطرت فيها فرقتان عسكريتان بريطانيتان على الهند كلها طوال عقود.

اجتُرِحت أشكال من المقاومة غير معروفة سابقًا، وتمثّلت بأساليب الحرب غير المتكافئة والتنظيم في جماعات صغيرة منتشرة، يصعب ضرب رأسها أو تسلسلها القيادي، لأنه ببساطة غير موجود. وحاولت المقاومة العراقية تجاوز الفجوة التكنولوجية بالعمل الغزير التضحيات الذي يسمّيه بعضهم انتحاريًّا وبعضهم الآخر استشهاديًّا، بحسب وجهة النظر. كما كانت النتيجة نشوء متلازمة العراق بدلًا من متلازمة فيتنام. وانتقلت هوليوود من إنتاج الأفلام عن الهند الصينية إلى إنتاج الأفلام عن العراق، وإلى الاستعانة بكل ما في المخزون الاستشراقي والاستعماري من صور عنصرية ضدّ المسلمين، لرسم صورة المسلم العربي الإرهابي.

كان المحافظون الأميركيون في السابق يتجنبون عبور المحيط للتدخل في الدول الأخرى، وخاضوا نقاشات حادة في المؤسسة الأميركية منذ التدخل في أميركا اللاتينية والفيليبين في القرن التاسع عشر، إلى غاية التدخل في فيتنام، ومالوا عمومًا إلى الاستعانة بحلفاء يحكمون في تلك الدول والمجتمعات التي يريدون التدخل فيها، من زعامات تقليدية وغيرها. وقد شابهوا في ذلك الأنموذج الاستعماري الإنكليزي أكثر من الأنموذج الفرنسي الذي يتدخل في

نسيج المجتمعات ويحاول تغييرها من داخلها، في عملية إعادة صوغ استعمارية لفكرة تصدير قيم الثورة الفرنسية. ثم نشأت فئة المحافظين الجدد التي أبقت على قيم المحافظين المتعلقة بما يسمونه نمط الحياة الأميركي، ولكنهم اعتقدوا أن مرحلة انهيار الاتحاد السوفياتي تحتم على أميركا تغيير طبيعة حلفائها والتدخل في بنية أنظمتهم السياسية والاجتماعية. كانت سمة المحافظين الجدد تبني الأهداف المحافظة نفسها، من دون الحذر والتروي اللذين ميّزا الفكر المحافظ، إنما بإضافة التهوّر والغطرسة اللذين يجمعان - على نحو مدهش - التذاكي إلى الغباء.

مع فشل المحافظين الجدد في هذه المهمة التي رفعت شعار «الديمقراطية وبناء الأمة»، وصل إلى الحكم ليبراليون أميركيون يعارضون التدخل في الخارج، وعادوا إلى الموقف المحافظ الأصلي الذي يعتمد في السياسة الإمبريالية الأميركية على ما هو قائم، أكان نظامًا تقليديًّا حليفًا، أو ما ينتج من إطاحته بفعل ثورة لا يتدخلون فيها، كما يجري حاليًّا في الوطن العربي.

قلائل من المحللين العارفين بالشأن الأميركي يلاحظون أن الليبراليين الذين جاءوا إلى الحكم في الولايات المتحدة بعد هزيمة نهج جورج بوش الابن، بتذكرة هي رفض التدخل العسكري على الأنموذج العراقي، يتبنّون عمليًّا سياسات ليبرالية داخل الولايات المتحدة، وسياسات محافظة خارجها. وتعتمد الولايات المتحدة في الخارج على التحالف مع القوى التي تخدم مصالحها، وعلى تهميش متجدد لقضايا حقوق المواطن والإنسان في استراتيجيتها تجاه تلك الدول.

كان شعارَ المحافظين الجدد تصديرُ الديمقراطية، ولكن ما من حدث واحد عوّق تطوّر الديمقراطية في المشرق العربي كما عوّقها احتلال العراق. فقد نفّر الشعوب من التغيير، ومن الاصطفاف الطائفي الذي يتبعه، ومن فساد النخب المتحالفة مع المستعمرين، إلى درجة جعلت فئات واسعة في المشرق تنفر من التغيير وتخشاه.

من ناحيتنا كعرب، يصعب حصر معنى احتلال العراق في كلمة أو حتى في مؤتمر كامل، وسنحتاج إلى فترة طويلة لتلخيص الأخطاء السياسية في صنع القرار التي تقود إلى مواجهات خاسرة سلفًا، أو تمنع صانع القرار من تجنّب مثل

تلك المواجهات، وهذا أمرٌ يكاد يكون محايدًا أيديولوجيًا، أي متعلقًا عمومًا ببنية الأنظمة وعملية صنع القرار فيها في منطقتنا العربية، أكانت أنظمة راديكالية أم محافظة. وهذا من الأمور التي جعلتنا في تلك الأيام نفكّر في محاسن صنع القرار في النظام الديمقراطي.

أرى من واجبي أيضًا تأكيد أن الجريمة التي ارتُكبت في حق الشعب العراقي والإنسانية عمومًا لم تُبحث بما فيه الكفاية، لا من حيث التوثيق والتأريخ وكشف الحقائق، ولا من حيث البنى والآليات. وهذه أمور لا بدّ من أن نتجاوز فيها كثيرًا من الكلام على وجاهته، وصولًا إلى البحث العلمي المنهجي لإنتاج مصادر علمية موثوقة للباحثين ولشعوبنا عن الجريمة الكبرى التي ارتُكبت ولا تزال تُرتكب في العراق، وما زالت جوانب كثيرة منها مخفية. فذلك من واجبنا تجاه الشعب العراقي.

هناك أمور عدة تراودني وأنا أتحدث عن هذا الحدث الجسيم، وأبرزها: **أولًا**، أننا اكتشفنا مجددًا ما كنا نعرفه، ولكننا لسبب ما متعلق برومانسية الانتماء، لا نتوقف عن إبداء الدهشة تجاهه، وهو زيف فكرة التضامن العربي عند الأنظمة العربية التي كانت قائمة عندما بدأ التحضير للعدوان على العراق. فهذه الأنظمة التي تتشدّق بالعروبة حين يحلو لها، وتهزأ من العروبة حين تشاء، تتآمر مع الولايات المتحدة مباشرةً، وتتواطأ حتى مع إسرائيل إذا لزم ذلك، ضدّ دولة عربية شقيقة يتبادل زعماؤها مع زعمائها القبلات وعبارات التبجيل والتفخيم في مؤتمرات القمة. **ثانيًا**، أن الشعوب العربية ترفض الاحتلال الأجنبي لبلداننا، ومهما اشتدّ الخلاف في المواقف السياسية، فإن الشعوب تختلف عن الأنظمة في مسألة الحساسية تجاه التضامن العربي والاحتلال الأجنبي وقضية فلسطين. **ثالثًا**، أن الفساد ليس سمة الاستبداد حصرًا وبالضرورة، فقد يتغلغل في صفوف معارضيه إذا لم يجمعهم احترام مبادئ الديمقراطية وحكم القانون، وإذا أصابت فكرة التبعية للخارج أخلاقياتهم السياسية. **رابعًا**، إن استهداف الهوية العربية لشعوبنا في المشرق العربي يُقصد به ضرب التماسك الاجتماعي (Social Cohesion) لمجتمعاتنا ذات البنية الطائفية والإثنية المعقّدة، والمتفاعلة في وعاء الثقافة واللغة العربيتين. فقد اقترفت الأنظمة القومية كثيرًا من السياسات الخاطئة تجاه أبناء أوطانها من غير العرب الذين يرفضون الاندماج في العروبة قوميًا، ولكن القضية ما عادت الاعتراف

بحقوق غير العرب في المنطقة، وإنما أصبحت المشكلة هي عدم الاعتراف بوجود عرب منذ أن قرر المستشرقون - صهيونيين أكانوا أم متصهينين - أن يروا المنطقة من زاوية نظر إسرائيلية واستعمارية، إذ يفضّل من زاوية النظر هذه أن لا يكون العرب موجودين، وأن توجد في مقابل إسرائيل مجموعات من الطوائف والمذاهب والعشائر والإثنيات والجماعات غير المنظّمة. وإن أفدح تواطؤ عربي مع الاستعمار والصهيونية، يكمن في التصرّف كطوائف سياسية، وفي تسييس المذاهب. هذا شأن بنيوي أؤكده بغضّ النظر عن نيات الفاعلين.

ما عادت المشكلة الاعتراف بحقوق غير العرب، كالحقوق القومية للأكراد مثلًا، وإنما المشكلة هي الرغبة في تفكيك الأغلبية العربية وتحويلها إلى طوائف لينشأ وضعٌ توجد فيه قومية واحدة في كلّ بلد عربي، هي فقط القومية غير العربية، أمّا العرب بموجب هذا المنطق فليسوا قومية ولا شعبًا بل طوائف. ومن هنا أقيمت منطقة ذات سمات قومية في شمال العراق، أمّا في بقية العراق حيث تعيش الأغلبية العربية، فيقام نظام طائفي لا يجري الحديث فيه عن أغلبية سكان العراق الذين تجمعهم الهوية العربية، وتجمعهم المواطنة المشتركة مع الأكراد، وإنما عما يفرّقهم من تسييس للتنوع الطائفي يثبّته دستورٌ طائفي يوضَع بوحي من مستشارين أميركيين. ويزيدهم فرقةً تدخّل الدول الخارجية التي تحتفظ لنفسها بسمة «القومية» وتتعامل مع العرب كطوائف يفترض أن تواليها لينقسم العرب بين طوائف يفترض أن توالي دولة خارجية مثل إيران، فيُرَدّ على ذلك بموالاة البقية التي لم تر نفسها كطائفة في يوم من الأيام لتركيا التي لا يُنظر إليها كما ترى هي نفسها دولة قومية. وإنما يُنظَر إليها كدولة سنّية.

إن لم تكن هذه محاولة لإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، فلا أدري كيف تبدو محاولة كهذه. وليس لدي شكّ في أن محاولةً شبيهة تجري في سورية، ولا بدّ من التصدّي لها وتصحيح المسار إلى وضعه الطبيعي والعادي، وإلا فلن يتوقف الأمر عند سورية بل سيشمل المشرق العربي كله. وحين أستخدم عبارة «المسار العادي أو الطبيعي»، لا أقصد الأيديولوجيا القومية، فأنا لا أتعامل مع القومية كأيديولوجيا، وإنما أتعامل معها كهوية ثقافية ضرورية لتماسك الأكثرية العربية في المشرق العربي كي لا ينفرط عقدها إلى طوائف مسيسة، أو مذاهب يجري تسييسها لتقسيم المنطقة إلى محاصّة طائفية يصبح معها التحوّل الديمقراطي

مستحيلًا، لأن المحاصّة الطائفية سيرٌ دائم على حافة الحرب الأهلية. ولا يجوز خلطها بالتعددية الحزبية في النظام الديمقراطي.

إننا نعيش في خضمّ عملية تحوّل تساهم فيها الدول التي مرّت بالثورات في العامين الأخيرين، وتلك التي لم تشهد ثورات. وهي عملية تحوّل ديمقراطي قد تستغرق عقدًا من الزمن أو أكثر. والديمقراطية تقوم على المواطنة المتساوية التي تجمع المواطنين في هوية وطنية، بغضّ النظر عن دياناتهم وقوميتهم، ويُفترض أن تجمع العربي والكردي، كما تجمع المسلم والمسيحي، والشيعي والسنّي. ولكن هذه المواطنة المشتركة المتساوية لا تمنع من أن تحتفظ كلٌّ من الأكثرية القومية والأقلية القومية بهويتها، بل العكس. إن هذه الهوية العربية المشتركة من أهم دعائم المجتمع الديمقراطي؛ لأنها تحافظ على التماسك الاجتماعي في أثناء ممارسة التعددية السياسية. أمّا تحلُّل الدولة من هذه الهوية، وجعلها الانتماءات الطائفية صلة بين المواطن والدولة، فإنها تذهب بالمجتمع نحو محاصّة طائفية هي نوعٌ من التعايش الذي قد يتحول احترابًا وخصومة في أي وقت. وقد علّمتنا تجربة العراق كثيرًا من هذا، ونأمل أن تستفيد الثورة السورية من الدرس.

إن أي نضال ضد تبعات العدوان على العراق هو نضال يمر عبر تأكيد المواطنة المشتركة المتساوية التي تتشكّل منها الوطنية، والتي يقوم عليها رفضُ الولاء المذهبي للقوى الخارجية، وعبر تأكيد الهوية العربية لأغلبية سكان العراق العرب، التي تجمع العراق بمحيطه العربي، كما يمرّ عبر مكافحة النظام الطائفي وقبول التعددية المذهبية والطائفية في مجتمعاتنا في الوقت ذاته.

القسم الأول

العراق من الداخل

الدوافع الخارجية والتغيرات السياسية والمجتمعية

من جراء الاحتلال

الفصل الأول

الغزو وطروحات المحافظين الجدد لتفتيت العراق

عبد الوهاب القصاب

تمهيد

تعرّض العراق منذ خروجه من الحرب العراقية - الإيرانية في 8 آب/ أغسطس 1988، إلى حملة شرسة استهدفت أولًا نظام الحكم فيه، ثم تطورت وتصاعدت شيئًا فشيئًا طوال عقد تسعينيات القرن المنصرم، لتصبح في آخر الأمر أداةَ هدم لكيان الدولة العراقية المعترف به دوليًّا. رُوِّجَت إبّان تلك الحملة ادعاءات من قبيل أن العراق الحالي كيان مخلوق صنعه البريطانيون بعد احتلالهم العراق في عام 1918، فشكّلوا دولته الحديثة في عام 1921 بجمع قسريٍ لأعراقٍ وطوائفَ لم تكن على تواؤم وائتلافٍ في ما بينها. وأن بريطانيا سعت إلى الهيمنة على هذا الكيان بسبب النفط وامتيازاته. والقارئ المتفحّص لما صدر عن دوائر ومؤسّسات بحثيةٍ في الولايات المتحدة الأميركية طوال تلك الفترة، سيرى وسيتعرّف إلى نمط من إيجاد الأسطورة وتصديقها، ثم التبشير بها.

لا تعني هذه الدراسة أن مخطط تفتيت العراق والطروحات التي كانت تؤلّف سنده الفكري والسياسي هي من وضع بول بريمر، بل تعني أن بول بريمر هو من نيطت به مهمة تنفيذ هذه الأهداف. وفي تعدادنا هذه الطروحات وتحليلها، سنخلص إلى تفنيد كلّ منها على أسس علمية معتمدةً المنهج التحليلي والتاريخي والجغرافي، ببعده الجيو-سياسي والجيوستراتيجي، ثمّ المنهج الاستقرائي لسبر أغوار هذه الطروحات.

ما هو العراق؟

هنالك من يسند اسم العراق إلى موروثات اللغة السومرية، لأن واحدة من أقدم دويلات المدن السومرية وأهمها، كانت مدينة الوركاء (أوروك) ذات القدسية العالية لدى سكّان العراق القدماء، ونحن نتحدث عن تاريخ يناهز الخمسة آلاف عام. كانت أوروك فضلًا عن كونها عاصمة لدولتها، هي المكان الذي ينزل فيه الإله تموز (تموزي أو داموزي باللغة البابلية) إلى العالم الأسفل، وكان ينزل بطقوس لا تختلف كثيرًا عن طقوس العزاء التي يقيمها بعض العراقيين. لذلك أحال بعض المفكرين واللغويين الأجانب اسم العراق إلى أوروك، الأمر الذي يرينا العمق التاريخي الذي يتوافر عليه اسم العراق المعاصر. وإذا ما حاولنا تلمّس معنى العراق اللغوي في المعاجم العربية، سنجد أن لسان العرب أشار إلى العراق بمعنى شاطئ الماء، وأن العراق سمّي عراقًا لأنه على شاطئ دجلةَ، وقيل سمّي عراقًا لقربه من البحر، أو لأنه استكفّ أرض العرب، أو لتواشج عروق النخل والشجر فيه[1]. ويقول الزبيدي، صاحب تاج العروس من جواهر القاموس «والعراق بلادٌ معروفةٌ حدّها من عبادان وإلى الموصل طولًا، ومن القادسية وإلى حلوان عرضًا. فإذا ما طبّقنا هذه الأبعاد التي جاء بها الزبيدي نرى أن خريطة العراق الحالية ستظهر لنا بين إقليمي عبادان (عربستان) والموصل. ومن القادسية وإقليمها على الفرات، ولغاية حلوان وإقليم الجبال المصاقب لها[2]. ويرى كلا القاموسين، أن لفظة العراق قد تكون فارسية معرّبة من «إيراك»، لكن الواقع أنها لفظة سومرية قديمة عُرّبت من أوروك كما أسلفنا، ويبدو أن الفرس أخذوها عن البابليين إبّان معايشتهم لهم في العراق الذي اتخذوه قاعدة لأعظم إمبراطورياتهم.

العراق: موقع وأهمية

لعل من الأمور المتفق عليها بين كلٍّ من الجيو-سياسيين وعلماء الجيوستراتيجيا والعلاقات الدولية أن هذا القطر على الرغم من جميع التحديدات

---

(1) أبو الفضل محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، حققه وعلق عليه ووضع حواشيه عامر أحمد حيدر؛ راجعه عبد المنعم خليل إبراهيم، 15 مج (بيروت: دار الكتب العلمية، 2009)، مج 10، ص 296.

(2) انظر: أبو الفيض مرتضى بن محمد الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، 40ج في 20 مج، اعتنى به ووضع حواشيه عبد المنعم خليل إبراهيم وكريم سيد محمد محمود (بيروت: دار الكتب العلمية، 2007)، مج 3، ج 26، باب القاف، مادة عرق، ص 80-81..

التي يعانيها حاليًا من الناحية الجيو-سياسية، كمحدودية اتصاله بالبحر المفتوح، والوهن البين الذي يفرضه قطاع ليس بالقليل من حدوده مع جارته الشرقية إيران، إلّا أنه يختزن لنفسه قيمة جيو-سياسية عالية، بحكم توسّطه إقليميه، وربطه بين الكثير من الأقاليم والأنظمة الجيو-سياسية الفرعية، وتشكيله الجسر البري الأقصر الذي يربط الاتحاد الجمركي الأوروبي ممثلًا بتركيا، بالخليج العربي ثم بالبحر المفتوح.

أضفى غنى العراق بالطاقة ومصادرها، وبالمياه وبخصوبة أراضي ما بين النهرين، غنىً أكبرَ له، ودعَم ورصّن القيمة الجيوستراتيجية لموقعه الجيو-سياسي. وأضاف الخزين الحضاري المهم المرتكز على كون العراق مهد الحضارة الإنسانية بعدًا قيمًا إلى القيمة التي يتمتع بها هذا القطر، وفي الوقت نفسه فتح العيون الطامعة فيه منذ فجر التاريخ حتى الآن، لذلك كان محطّ أنظار الغزاة على الدوام. ومع أن هؤلاء الغزاة كانوا إمّا دولًا وإما كياناتٍ أو قبائلَ يدفعها شظف العيش إلى النزول إلى ميزوبوتاميا[3] (Mesopotamia) والاستحواذ عليه، إلاّ أن الرصد التاريخي يقدّم لنا أنموذجين من الغزو: غزو مخرّب يأتي من الشرق، وغزو آخرُ تقوم به قبائل الجزيرة العربية منذ فجر التاريخ يرفد العراق بدماء جديدة.

التنوع سمة أصيلة في العراق

لم يكن العراق على طول تاريخه بلدًا مكوّنًا واحدًا، فقد رأينا أنه إلى جانب السومريين كان الأكاديون يشكّلون المكوّن الثاني الذي يتعايش يومًا بيوم معهم في دول المدن التي أنشأوها في وسط العراق وجنوبه، في أور وأوروك وأريدو ولكَش وغيرها ثم أسسوا إمبراطوريتهم. وإلى جانب البابليين، كان هنالك الآشوريون إخوتهم وأبناء عمومتهم، ثمّ كان أخيرًا إلى جانب العرب، الأكراد والتركمان والمسيحيون بقية سكّان العراق القديم وورثتهم، والصابئة، ورثة البابليين.

فهل كان هذا التنوع مصدرَ تفرقةٍ أم مصدر غنىً؟ نترك للتاريخ الإجابة عن هذا. فالتعاون والتعايش يظهرانهما التسامح وقبول الآخر، وهو ما مثّل سمة العيش المشترك لأقوام العراق على مرّ التاريخ. والفرقة والتناحر كانا دائمًا سمة أدخلها

---

(3) ميزوبوتاميا: هو الاسم الإغريقي للعراق والوصف الجغرافي الحاذق له، هو بلاد ما بين النهرين التي هي العراق جغرافيًا.

آخرون، بدءًا بالصفويين والقاجاريين في تاريخ العراق الحديث، إلى المحافظين الجدد كما هو جارٍ منذ الغزو حتى الآن.

سنركّز في هذه الدراسة على دور المحافظين الجدد في التنظير للغزو ولوصفة التفتيت، ودور من أوكلت إليه عملية تنفيذ هذه السياسة أي بول بريمر، وسنثبت فشل سياسة التفتيت وما صاحبها من مخطّطاتٍ لعلّ آخرها مخطّط جو بايدن لتقسيم العراق.

أولًا: المحافظون الجدد والعراق

لم يعجب اليمين الأميركي، ومن قبله إسرائيل خروج العراق منتصرًا من حربٍ ضروسٍ فرضتها عليه إيران الإسلامية بدعاوى تصدير الثورة. كان نصرًا بكلّ المقاييس ذلك الذي أنهى الحرب بتحطيم زهرة القوات المسلحة الإيرانية في خمس مناوراتٍ عسكريةٍ استراتيجيةٍ نُفّذت بدءًا بنيسان/ أبريل حتى آب/ أغسطس 1988. وهكذا بدأت في واقع الحال عمليةٌ متصاعدةٌ وتراكميةٌ لتشويه صورة الرئيس العراقي صدام حسين وشيطنته، كما بدأت عمليةٌ فعليةٌ لمحاصرة العراق اقتصاديًا، لأن الاقتصاد هو شريان الحياة الذي يمدّ مشروع الإعمار والبناء الذي يعول العراق عليه كثيرًا، لإزالة آثار الحرب المريرة بنواحيها المادية والمعنوية والنفسية. هنا قدّم نظام صدام حسين نفسه ورأسه للمقصلة، عندما اتخذ قرارًا غير مدروس، وبمعزل عن المؤسسات القيادية الرسمية والحزبية، بغزو الكويت واجتياحها، بما يتعارض مع قواعد السلوك العربي التي التزمها في الإعلان القومي الذي أعلنه في ساحة الكشّافة في بغداد ألزم فيه العراق ألّا يستخدم قواته المسلحة لغزوٍ واحتلال، أو حتى لمقاتلة أي جيشٍ عربي آخر.

وضع المحافظون الجدد العراق في مركز تفكيرهم، ووجدوا فيه الهدف الذي ينبغي التوجّه إليه واحتلاله، ليتاح لبرنامجهم الكوني الطموح السيطرة العالمية، أو ما سموه بـ «القرن الأميركي الجديد». كانوا يفكرون انطلاقًا من خلفيتهم التوراتية التي عبّروا عنها بصراع الحضارات.

هنا ينطبق على هؤلاء قول ستيوارت هول (Stuart Hall) إن كثيرًا من القوة والعقلانية الحاضرة يمكن تفسيرهما على أساس الأحلام والرؤى، بدلًا من

الإدراك الفلسفي[4]. ولعل ما يبرهن نظرة هول هنا، تأكيده في سياق جدليته، أن هؤلاء القوم يدركون القدرة بأنها «موحّدة ومنهجية وهادفة»[5].

عندما نذهب أبعد في سبر أغوار سياسة المحافظين الجدد حيال العراق، نجد بين أيدينا وثيقة واضحةَ المعالم، رفعها أساطينُ عصبة المحافظين الجدد إلى الرئيس الأميركي الأسبق بيل كلينتون، مطالبين فيها بغزو العراق، وبصورة علنية وغير خافية. نرى أن تحليل هذه الرسالة ودراستها مهمان جدًّا لبيان مخطّط المحافظين الجدد لغزو العراق[6].

تبدأ الرسالة ببيان أن الموقّعين يكتبون رسالتهم هذه إلى الرئيس، لأنهم متيقنون بأن السياسة الأميركية الراهنة حيال العراق غير ناجحة، وبأن الولايات المتحدة الأميركية يمكن أن تواجه قريبًا تهديدًا في الشرق الأوسط يفوق في خطورته ما سبق أن واجهته الولايات المتحدة الأميركية منذ انتهاء الحرب الباردة[7]. ويشير هؤلاء على الرئيس الأميركي، وبإصرارٍ يقارب الأمر، أن يلمّح في خطاب حالة الاتحاد السنوي الذي كان سيلقيه بعد يوم من تاريخ الرسالة في 26 كانون الثاني/ يناير 1998، إلى تبنّي مسلك واضح وحاسم في التعامل مع هذا التهديد. ويستمر موقّعو الرسالة في القول بالصيغة الآمرة نفسها، إنهم يحثّون الرئيس على اهتبال فرصة خطاب حالة الاتحاد، لإطلاق استراتيجيا جديدة تؤمّن مصالح الولايات المتحدة الأميركية وأصدقائها في العالم. وإن على هذه الاستراتيجية أن تهدف، قبل كل شيء، إلى إزاحة صدام حسين من السلطة، ويعربون عن استعدادهم لتقديم دعمهم الكامل لبلوغ هذا الهدف الصعب، والضروري. وتمضي الرسالة في تأكيد وجهة نظر موقّعيها، بأن سياسة الاحتواء قد تأكّلت عبر الشهور السابقة،

(4) انظر: Wendy Brown, «American Nightmare: Neoliberalism, Neoconservatism, and De-Democratization,» *Political Theory*, vol. 34, no. 6 (December 2006), pp. 690-691.

(5) المصدر نفسه، ص 691.

(6) <http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm>.

(7) وقّع الرسالة إليوت أبرامز، وريتشارد أرميتاج، ووليم بينيت، وجيفري بيرغنر، وباولا دوبريانسكي، وفرانسيس فوكوياما، وروبرت كاغان، وزلماي خليل زاد، ووليم كريستول، وريتشارد بيرل، ودونالد رامسفيلد، وبيتر رودمان، ووليم شنايدر الابن، وفين وير، وبول ولفوويتز، وجيمس ولسلي، وروبرت زوليك. وهذه الأسماء كلها كان لها دور في تنفيذ مغامرة الولايات المتحدة الأميركية الفاشلة في العراق.

وبأن الولايات المتحدة لا تستطيع التعويل على حلفاء الأمس في ائتلاف حرب الخليج، باستمرار التمسك بالعقوبات المفروضة على العراق، أو القدرة على معاقبة صدام حسين، إذا ما حاول خداع المفتشين الدوليين في شأن أسلحة الدمار الشامل العراقية. وبهذا تكون قد تلاشت قابلية الولايات المتحدة لضمان عدم قيامه بإنتاج هذه الأسلحة وتطويرها. وهنا نرى كيف أن شبح أسلحة الدمار الشامل ارتسم في ذهنية الإدارة الأميركية التي كانت تعاني وهنًا بيّنًا في هذه المرحلة نتيجة تداعيات قضية مونيكا لوينسكي وبيل كلينتون.

وظّفَ موقّعو الرسالة الخطورة المتوقعة من عدم انصياع صدام حسين للقرارات الدولية الخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية، بل حتى اليقين من هذا الانصياع ليجعلوه تهديدًا جديًا لأمن القوات الأميركية المنفتحة في منطقة الخليج العربي وسلامتها، وتهديدًا كذلك لأصدقاء الولايات المتحدة في المنطقة، مع تأكيد الخطورة على إسرائيل، وتهديد إمدادات النفط والخطورة التي ستتعرّض لها.

يستمرّ هؤلاء في الرسالة في دعوتهما كلينتون إلى تبنّي هذا الهدف، وأن يوجّه اهتمام إدارته إلى تنفيذ استراتيجيا إزاحة صدام حسين من السلطة. إن هذا الهدف يتطلب من وجهة نظرهم مزيجًا من الجهد السياسي والدبلوماسي والعسكري. وحثوا الرئيس على التصرف وفق ما رأوه في الرسالة متاحًا حاليًا من تخويل تتضمنه قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالعراق[8]. ولأهمية هذه الرسالة في إرساء الأساس الأيديولوجي لغزو العراق واحتلاله، نرى من الملائم أن نرفقها كملحق لهذه الدراسة.

لم يتمخض عن هذه الرسالة تضمين موضوع العراق وأسلحة الدمار الشامل

(8) لعل من دلائل النفاق السياسي والكيل بمكيالين، أن التهديد الحقيقي من انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها بشكل جدي ومرصود، هو التهديد الذي تشكله كوريا الشمالية واقتراب وصولها إلى العتبة النووية، وهذا ما يعد تهديدًا حقيقيًا ليس لمصالح الولايات المتحدة، بل لأمنها القومي، وأمن قطعاتها في كوريا الجنوبية، لكن ليس في هذه المنطقة تهديد حيوي لأمن إسرائيل، وهذه هي خلاصة الحكاية. توصلت كوريا الشمالية إلى امتلاك النووي ووسائل إيصاله رغم أنف الولايات المتحدة ومحافظيها الجدد، وهي ماضية في تطوير هذا الخيار، ووسائل إيصاله ليصل إلى البر الأميركي وسنرى.

في خطاب الاتحاد للرئيس بيل كلينتون فقط، بل ترويج ما سُمّي بقانون تحرير العراق في الكونغرس، وموافقة الرئيس كلينتون على هذا القانون[9].

ثانيًا: قانون تحرير العراق

قدّم بنجامين غيلمان (Benjamin A. Gilman) عضو الكونغرس عن نيويورك مشروع القانون هذا إلى الكونغرس كمقترح أول، ثنّاه كريستوفر كوكس (Christopher Cox) عضو الكونغرس عن كاليفورنيا. والعضوان المشار إليهما جمهوريان، وقد أخذ مجلس النواب بالمشروع بأغلبية 360 مقابل 38 في التاسع والعشرين من أيلول/ سبتمبر 1998، ومرّر مجلس الشيوخ بالإجماع مشروع القرار في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر، ووافق عليه بيل كلينتون في الحادي والثلاثين من الشهر نفسه، وبهذا أصبح قانونًا واجب التنفيذ[10].

تكمن خطورة هذا القانون الذي يعدّ تدخلًا عدوانيًا فجًّا في شؤون بلد مستقل كامل السيادة على أرضه، وعضو مؤسس في الأمم المتحدة، في أنه وصف الموقف الأميركي من العراق بصورةٍ وضعت كلا البلدين في مسلكٍ تصادمي، وقد لاحظنا تلاحق الحوادث منذ رسالة المحافظين الجدد إلى كلينتون والمؤرخة في كانون الثاني/ يناير 1998، حيث بادر وأشار إلى القرار في خطاب حالة الاتحاد بعبارات بمنتهى القوة والتصميم بعد أيام من رسالة المحافظين الجدد آنفة الذكر.

تكمن الخطورة في قانون تحرير العراق باحتوائه حزمة من الإجراءات الخطرة التي بنتيجتها كان غزو هذا البلد، واستُلبت سيادته، وانتُهكت قيمه انتهاكًا فجًّا سافرًا اعتمادًا على تكهنات لم يثبت منها شيء على أرض الواقع. ومن هنا نرى

---

(9) قدمت مسودة القانون للتصويت في مجلس النواب فأجيزت في 29 أيلول/ سبتمبر، وفي الأول من تشرين الأول/ أكتوبر أجازه مجلس الشيوخ بالإجماع، واعتمده بيل كلينتون في الحادي والثلاثين من الشهر نفسه، الأمر الذي يبيّن حالة الاستعجال التي رافقت العملية التشريعية الخاصة بالعراق.

(10) انظر: <http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=iraq%20liberation%20act%20of%20 1998%20text&source=web&cd=1&cad=rja&ved=0CDEQFjAA&url=http%3A%2F%2Fthomas.loc.gov%2Fcgi-bin%2Fquery%2Fz%3Fc105%3AH.R.4655.ENR%3A&ei=QFs0UZ-OL4HprAffl YHYBA&usg=AFQjCNGqnv3CmF3PTQa2cU7hLeFTjNPD4w&bvm=bv.43148975,d.bmk>.

أن هذا القانون يعدّ اللبنة العملية الأولى لصوغ خطة غزو العراق واحتلاله، مهدت بموجبها عصبة المحافظين الجدد التي وقّعت الرسالة لدورها في المستقبل، بعد أن استلمت السلطة في الانتخابات الرئاسية اللاحقة التي جرى فيها تعيين (وليس انتخاب) جورج دبليو بوش رئيسًا للولايات المتحدة الأميركية في ولايته الأولى (2001-2005).

تكمن خطورة قانون تحرير العراق، في أنه وصفَ ذرائع الولايات المتحدة لغزو العراق بالكامل، وجنّد شركاءَ عراقيينَ عملوا معه لإخراج هذا التوصيف إلى حيز الوجود. وكان هؤلاء الشركاء مصنّفين وفق معادلة التفتيت الطائفي والإثني التي أقحمت على المشهد السياسي والاجتماعي العراقي لاحقًا. نورد في ما يأتي أهم سمات هذا القانون الذي استخدم مرتكزًا للحصول على تخويل الكونغرس جورج دبليو بوش غزو العراق.

- أورد في ديباجته المدعيات الأميركية التي تتيح للولايات المتحدة استهداف العراق بموجب هذا القانون.

- تسمية الشركاء العراقيين من «المعارضة» الموجودة خارج العراق: طلب القانون من الرئيس أن يسمي خلال تسعين يومًا من تاريخ تشريع القانون، المنظمات المعارِضة العراقية التي تستحق المعونة المشار إليها بالقانون. وتحقق ذلك بالفعل وسُمّيت الجهات التالية التي أصبحت في ما بعد شريكة المحتل في عملية غزو العراق واحتلاله والتي أطلق عليها بول بريمر في كتابه تسمية مجموعة السبعة (G7)[11]:

- المؤتمر الوطني العراقي (أحمد الجلبي).
- حركة الوفاق الوطني العراقي (إياد علاوي).
- الحركة الإسلامية لكردستان العراق (أحمد عبد العزيز).
- الحزب الديمقراطي الكردستاني (مسعود البارزاني).

---

(11) انظر: L. Paul Bremer and Malcolm McConnell, *My Year in Iraq: The Struggle to Build a Future of Hope* (New York: Simon and Schuster, 2006), pp. 78-102.

• الحركة الدستورية الملكية (الشريف علي بن الحسين).

• الاتحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني).

• المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (محمد باقر الحكيم)[12].

- تقديم المساعدة لدعم التغيير في العراق: كان هذا ما احتوته المادة الرابعة من القانون التي تعهدت بتقديم مساعدات إعلامية وإنسانية وعسكرية، وخصصت للأخيرة 97 مليون دولار تصرف للمجموعات أعلاه بأمر من الرئيس.

- المحكمة الجنائية الدولية لجرائم الحرب في العراق: طلب الكونغرس من الرئيس أن يعمل لحثّ الأمم المتحدة لإنشاء محكمة جرائم الحرب في العراق لتقوم بتجريم صدام حسين وغيره من المسؤولين العراقيين المسؤولين عن قضايا «الإبادة والجرائم ضد الإنسانية» والجرائم الأخرى التي تعدّ انتهاكًا للقانون الدولي وسجنهم. وعالجت المادة السابعة من القانون «المساعدات» التي تقدّم إلى العراق بعد إزاحة نظام حكم الرئيس عن السلطة لدعم تحوّل العراق نحو الديمقراطية بتقديم مساعدات إنسانية فورية وكبيرة إلى الشعب العراقي، وبمساعدة الأحزاب والجماعات السياسية في عملية التحول الديمقراطي، وفي إقناع الدائنين الأجانب القيام بمبادرةٍ متعددة المراحل لمعالجة الدين العراقي الخارجي الذي سبّبه نظام الحكم.

شكّل القانون المشار إليه أحد الأسس الرئيسة التي استند إليها الرئيس اللاحق جورج دبليو بوش في الحصول على تخويل الكونغرس لغزو العراق.

يتبين لنا مما ورد أعلاه أن المحافظين الجدد بعد أن نجحوا في اختطاف السياسة الخارجية الأميركية وأدواتها، هيأوا أرضية جيدة لشن الحرب على العراق، على الرغم من خواء المرتكزات التي اعتمدوها، ومن إطلاق قناعات مبنية على تكهنات نصّية لم يثبت أي منها بصورة قاطعة، كما سيتبين لنا في ما بعد. وتيقنوا هم

---

(12) يدلل إدخال الرئيس الأميركي المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق على التعاون الإيراني - الأميركي في غزو العراق واحتلاله. ولا ننسى أن هذا المجلس ومنظمة بدر التابعة له من الأدوات السياسية الشيعية في العراق، من أهم المتعاونين مع إيران. والتحق التنظيم السياسي الشيعي الآخر، حزب الدعوة الإسلامية الذي يحكم العراق الآن، بهذه المجموعة في مؤتمر لندن.

من خوائها بعد أن نجح الغزو واحتُل العراق، وجابت فرق ديفيد كاي العراق بطوله وعرضه من شماله إلى جنوبه باحثة عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة من دون أن تعثر على شيء. لكنّ ما يسترعي الانتباه أن نخبة من الأكاديميين الأميركيين المشهود لهم بالمعرفة حذّروا إدارة بوش من شن الحرب على العراق، بنشرهم إعلانًا دفعوا ثمنه تحت عنوان «الحرب مع العراق ليست مصلحة قومية أميركية» وجادلوا في هذا الإعلان بحقّ لتفكيك مرتكزات المحافظين الجدد في غزو العراق واحتلاله، من نواحي خطورة تملُّك العراق أسلحة الدمار الشامل، وعلاقته المزعومة غير الثابتة بالإرهاب، والإخلال المتوقع بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة، واحتمال تمزّق العراق، الأمر الذي سيضع على عاتق الولايات المتحدة مهمات بوليسيةً لحفظ الأمن والنظام، وازدياد كراهية الولايات المتحدة بين الشعوب. تحققت تلك المخاوف فور إنجاز الولايات المتحدة الغزو والاحتلال[13]. ووقّع هذا الإعلان الذي نشر في جريدة نيويورك تايمز[14] والمناقشات لاتخاذ قرار التخويل في الكونغرس على أشدّها، والماكنة الإعلامية تشنّ حملتها لشيطنة النظام العراقي وتهيئة الأرضية للرأي العام لقبول التضحية بأرواح الشبّان الأميركيين لبلوغ هدف بنته منطلقات غيبية وغبية في آن[15].

كانت وصفة المحافظين الجدد الحاثّة على غزو العراق واحتلاله، كما

---

(13) انظر: <http://www.google.com.qa/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=1&cad=rja&ved=0CDAQFjAA&url=http%3A%2F%2Fmearsheimer.uchicago.edu%2Fpdfs%2FP0012.pdf&ei=T9M1UanCHsONtQbDqYClBQ&usg=AFQjCNEphMH-YNi_Lc4pP1qeQtF1MGt2Gw&sig2=YIjsaz7DP6vcFz1SfDm2Kg&bvm=bv.43148975,d.Yms>.

وقّع النداء أربعة وثلاثون مفكرًا وأكاديميًا من مختلف جامعات الصف الأول الأميركية، منهم جون مورشايمر وشبلي تلحمي وسيندي وليامز وتشارلز غلاسر وجورج هيرنغ وغيرهم.

(14) *New York Times*, 26/9/2002.

(15) روى الصحافي الفرنسي جان كلود موريس في كتابه لو كررت ذلك على مسامعي فلن أصدقه، نقلًا عن الرئيس شيراك بعد انتهاء ولايته، أن الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش ناشده اعتمادًا على عقيدتهما المشتركة (المسيحية) أن يوافق على ضم القوات الفرنسية إلى التحالف ضد العراق، لأن يأجوج ومأجوج انبعثا في الشرق الأوسط ويعملان على تأليف جيش من المتطرفين المسلمين لتدمير إسرائيل والغرب، وقال «إن الرب يريدنا أن نعمل لنتخلص من أعداء شعب الرب». للاطلاع على المقالة كاملة، انظر: <http://www.google.com.qa/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&frm=1&source=web&cd=3&cad=rja&ved=0CEUQFjAC&url=http%3A%2F%2Fwww.secularhumanism.org%2Findex.php%3Fsection%3Dlibrary%26page%3Dhaught_29_5&ei=feE2UZX2Kc3VPLHZgKgO&usg=AFQjCNGIbvveaXqGhKwnuR39SdwR2VoxQA&sig2=ghmO0PF_AxLsnGLujg1z6Q&bvm=bv.43287494,d.ZWU>.

ذكرنا، ترتكز على مجموعة من الأساطير المؤسّسة المعلنة التي فنّدها الأكاديميون الأميركيون الواقعيون في وثيقتهم المذكورة آنفًا. كانت هذه الأسباب المعلنة تتمحور حول أسلحة الدمار الشامل والإرهاب وقمع الشعب العراقي. ومن المفيد الإشارة إلى أن هنالك أهدافًا مخفية تمثّل الدوافع الحقيقية للغزو فضحها الأكاديميون الواقعيون الأميركيون، ومحبو السلام. وكانت هذه تتمحور حول النفط والطاقة وأمن إسرائيل، والانتقام من صدام حسين الذي حاولت أجهزته اغتيال الرئيس بوش الأب، وإكمال ما فشل العراق في تحقيقه، والانطلاق من العراق المحتلّ لاحتلال كلٍّ من سورية وإيران والسودان، ثم بناء أكبر صرح دبلوماسي خارج الولايات المتحدة في العراق لإدارة الشرق الأوسط الجديد.

أطّر المحافظون الجدد رؤيتهم لعراقٍ مفتتٍ يعتمد المحاصصة بين «أقوامه»، بتشكيل مجلسٍ للحكم استنادًا إلى الفقرة التاسعة من قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 1483/ 2003. تألّف هذا المجلس المشكّل بروح تفتيتية من 25 عضوًا كان اختيارهم ليمثّلوا الشيعة والأكراد والسنّة العرب والتركمان والمسيحيين العراقيين، وجُعلت صيغة حصة النصف زائدًا واحدًا للشيعة بمنزلة اعتراف بكونهم الأغلبية، من دون الاستناد إلّا إلى ادعاءات ما سمّي ببيان الشيعة الذي قُدّم إلى الأميركيين، ذلك أنه لا توجد إحصاءات رسمية تستند إلى المذهب، بل تتوقف الإحصاءات على عتبتي الدين والقومية فقط، وهنا سنجد أن في العراق أغلبيتين إحداهما عربية بنسبة تقارب 80 في المئة، وأخرى مسلمة بنسبة 97 في المئة[16].

شدد بريمر على قادة الأحزاب السياسية الشيعية، بأن عليهم ألّا يكرروا ما سماه خطأهم التاريخي في عام 1922 بترك السلطة للسنّة العرب بعد فتاوى مرجعياتهم بعدم التعاون مع سلطة الاحتلال البريطانية[17]. هنا يقتضي التاريخ بيان

(16) يعد إحصاء عام 1958 أول إحصاء بني على أسس علمية، وأكثر الإحصاءات العراقية صدقية، وتعتمده الجهات الدولية والحكومات العراقية المتعاقبة حتى الآن. والنسب أعلاه مستقاة منه، وما زالت فاعلة ما لم يتم إدخال جماعة غير عراقية ومنحها المواطنة العراقية على أسس طائفية أو عرقية.

(17) من المفارقات أن وفدًا من شيوخ العشائر والوجهاء من رجال ثورة العشرين، وكانوا جميعهم من الشيعة، لجأوا إلى الشريف الحسين بن علي في مكة، وطلبوا أن يرشح الشريف فيصل بن الحسين ملكًا على العراق. ومنهم نور الياسري وعلوان الياسري ومحسن أبو طبيخ وهادي =

أن مشكلة تمثيل الشيعة العرب في الحكومة قد أشارت إليها المس بيل (غيرترود بيل) في رسائلها، ويمكن العودة إليها للتعرف إلى الأسباب الحقيقية الشاملة لعدم تمثيل الشيعة العرب بنسبة كبيرة.

أشار بول بريمر إلى التقسيم الطائفي للمساحة الجغرافية للقطر العراقي، حيث أظهر ما دأب الأميركيون وأتباعهم من المتعاونين معهم على تسميته بالمثلث السنّي، أي المنطقة التي تقع شمال خط عرض وهمي بين الإسكندرية في محافظة بابل حتى العزيزية على نهر دجلة في محافظة واسط، وتستمرّ إلى الشمال والغرب شاملةً محافظات ديالى والأنبار وصلاح الدين ونينوى وكركوك، فضلًا عن بغداد وريفها. تمثّل هذه المنطقة أكثرَ من 50 في المئة من مساحة العراق تقريبًا، ولذلك فإن وسمها بأنها مجرد مثلث يوجد فيه (الإرهابيون) يعد افتئاتًا على الحقيقة.

ثالثًا: محاولات تفجير العراق من الداخل على أساس صيغة التفتيت الطائفي التي نفذها بريمر

الملاحظ أن أعمالًا ذات طبيعة طائفية نفذّتها مجاميع تنظيم القاعدة ضدّ أهداف ودور عبادة شيعية أودت بحياة كثير من العراقيين من دون أن تميز السنّي من الشيعي. قام تنظيم القاعدة في العراق بأعمال إرهابية حقيقية، لكن دعونا نتساءل من الذي دعاه إلى العراق، وهل ثبت للأميركيين وجود صلة لنظام الحكم الوطني في العراق بهذا التنظيم؟ بالتأكيد لم يثبت أي من هذه المدعيات، كما لم يثبت للأميركيين وجود أي أسلحة دمار شامل في العراق. هنالك علامات استفهام عمن دعا القاعدة إلى العراق. لم يكن العراقيون هم من قام بذلك بالتأكيد، لذلك يُسأل المحتلون الذين تركوا حدود العراق الشرقية مع إيران والغربية مع سورية مفتوحة، ويُسأل جورج بوش الذي أعلن أنه سيجعل من العراق الساحة الرئيسة لمكافحة الإرهاب[18].

= المكوطر ورايح العطية ومرزوق الشعلان. انظر: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الخامس: حول ثورة العشرين، القسم الثاني (لندن: دار الوراق، 2007)، ص 202-207.

(18) خطاب بوش أمام الكونغرس الأميركي في 7 أيلول/ سبتمبر 2003.

افتتح بول بريمر فترة مسؤوليته المدمّرة بقرارين لا يزالان يؤثّران تأثيرًا سلبيًّا في الوضع العراقي:

- القرار رقم (1) المسمى قرار اجتثاث البعث (Act De Ba'athification) الذي هدف كما تقول ديباجته: «أخذًا بالاعتبار ما عاناه الشعب العراقي من معاناةٍ كبيرةٍ من انتهاكات حقوق الإنسان، والظلم عبر السنوات الكثيرة على يد حزب البعث، ومع ملاحظة القلق الذي يساور المجتمع العراقي من استمرار شبكة وتنظيمات حزب البعث وشخصياته التي تتولى مهمات رسمية. ومع ملاحظة التهديد الذي تتعرض له قوات الائتلاف من حزب البعث: يزاح جميع البعثيين من المستوى القيادي نزولًا إلى مستوى عضوٍ من مناصبهم ويحرمون من إمكانية التوظّف مستقبلًا في أي من مؤسسات القطاع العام».

اشترط القرار أيضًا التحقيق مع المستويات القيادية الثلاثة في الوزارات والمؤسسات والجامعات والمستشفيات، للتدقيق في احتمال صلة هؤلاء بحزب البعث، مع إخضاع هؤلاء للتحقيق الجنائي عن أي انتهاكات أو مخاطرَ أمنية.

- القرار رقم (2) الذي حلّ الجيش العراقي والمؤسسات الأمنية وأخلّ بالأمن العام من جهةٍ، وأرسل ملايين أخرى من الأسر العراقية إلى المجهول. كان هذا القرار الذي وُضع قيد التنفيذ ابتداءً من الثالث والعشرين من أيار/ مايو 2003، هو الآخر قرار غبي اتخذه بريمر بناءً على تعليمات حكومته، وما أبلغه به دونالد رامسفيلد، في الإيجاز المكتوب الذي أعقب القرار الرئاسي بتعيينه مندوبًا رئاسيًا في العراق صاحب الصلاحية الأعلى. وقد جاء هذا القرار ليتوافق بصورةٍ واضحةٍ مع رؤية المحافظين الجدد ومخططاتهم الهادفة إلى إزالة القوات المسلّحة العراقية المجرّبة في القتال من الوجود، تنفيذًا لإرادة إقليمية تمثلها كل من الكويت وإسرائيل، من جهة، ومجموعة السبعة وبقية من تبعهم من حضور مؤتمر لندن. فالجيش العراقي كان يحظى بمكانةٍ مميزةٍ في ضمائر العراقيين، فهم قاتلوا تحت لوائه في معارك العرب الكبرى، وقاتلوا تحت لوائه دفاعًا عن حدود بلدهم في ملحمة الحرب العراقية - الإيرانية التي استمرّت ثماني سنواتٍ كاملةً، كانت إيران هي التي تصرّ على استمرارها وعدم التفاوض على إيقافها، حتى كلل العراقيون جهدهم الدفاعي بالنصر، وأجبروا إيران على الخضوع لقرار

مجلس الأمن 578 لعام 1987. وحاول بريمر أن يبرر قراره في شأن الجيش، بعد أن تصاعدت الاعتراضات من داخل الولايات المتحدة الأميركية نفسها على القرارين آنفي الذكر، بأنه لم يكن هنالك جيش بالمعنى الحقيقي عندما أصدر قراره بالاجتثاث وحلّ المؤسسات والكيانات الأمنية، كما جاء في مذكراته عن عمله في العراق[19].

ربما لم يكن هذا الاستنتاج الخاص بتفتيت العراق من الداخل كهدف من أهداف الغزو استنتاجًا خاصًا بنا، بل إن الكثير من الباحثين والأكاديميين الأميركيين أشاروا في تحليلاتهم إلى هذه الحقيقة، فراي تاراس (Ray Taras) أستاذ العلوم السياسية في جامعة تيلين (Tulane University) بيّن في مقالة له بعنوان «اللامنطق في التدخل في العراق: الطائفية، الحرب الأهلية ونظرية اللعبة الأميركية»، بأنه قد يكون غياب الرؤية في كيفية إدارة العراق بعد الغزو سببًا من أسباب تشظية البلد وتعميق الانقسامات المجتمعية التي يعانيها العراق وليس إضعافها، أو أن التفتيت والانقسامات قد تكون أهدافًا بحدّ ذاتها، ويعرّج على نظرية الفوضى الخلاقة لكوندوليزا رايس كي يستنتج أن هذا بالضبط هو مقصد الغزو[20]. ويتساءل ريموند تاراس في مقالته نفسها هل استراتيجيا الفوضى الخلّاقة هي تكرار أميركي للاستراتيجيا الإمبريالية المعروفة (فرِّق تسد) (Divide et impera). كما أن بيتر غالبريث، أحد الذين كتبوا عن الكارثة التي نتجت من احتلال العراق، وهو مؤلّف كتاب **تفتيت العراق** في إحدى مقالاته البحثية وفي كتابه المذكور أظهر الأداء السيئ للبنتاغون، وتعمّده ربما، ما حصل من نهب للمرافق الحيوية والتراث الثقافي العراقي وفي مقدمه المتحف العراقي الذي يحتوي كنز الإنسانية، والمكتبة الوطنية، واختتم مبينًا أن الرئيس بوش يتحمل مسؤولية ما آل إليه الوضع لضعف قيادته وعدم تمتعه بالصفة القيادية اللازمة لقيادة عملية خطرة بهذا المستوى[21].

يتقاسم بوش وموظّفو إدارته، وفي مقدمهم دونالد رامسفيلد وكوندوليزا

---

(19) للاطلاع على قرار حل المؤسسات الأمنية، انظر موقع سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA): <http://www.cpa-iraq.org>.

(20) انظر: Ray Taras, «The (IL) Logic of Intervention in Iraq: Sectarianism, Civil War, and the US Game Plan,» *International Journal of World Peace*, vol. 23, no. 4 (December 2006), pp. 33-34.

(21) انظر: Peter W. Galbraith, «The Mess,» *The New York Review of Books*, vol. 53, no. 4 (9 March 2006).

رايس وصقور المحافظين الجدد بول ولفوويتز ودوغلاس فيث وسكوتر ليبي وغيرهم، فضلًا عن القيادات العسكرية المتوالية للقيادة المركزية الأميركية، والقادة الميدانيون في العراق، مسؤولية الجهل، أو التعمّد، أو كليهما لما حصل للعراق من كوارث على الصعد كافة. ولعل أخطر الكوارث كانت التمهيد للحرب الطائفية الأهلية التي خطّط لها بعناية. كما كشفت الوثائق مؤخرًا أن السفير الأميركي في العراق نيغرو بونتي قد شكّل قوة للمهمات القذرة استهدفت المكوّنات العراقية من دون تمييز بهدف تأليب إحداها على الأخرى، وقد كشفت الغارديان البريطانية[22] أن كلاًّ من العقيدين المتقاعدين جيمس ستيل وجيمس كوفمان المتورطين سابقًا في انتهاكات حقوق الإنسان في العمليات القذرة في السلفادور ونيكاراغوا قد ساعدا في تشكيل هذه الميليشيات، وقد بيّنت المقالة صلة ارتباطهما بكلٍّ من بترايوس ودونالد رامسفيلد[23].

شهدنا في العامين 2006 و2007 قمّة ما بُذلَ من جهدٍ لتفجير الوضع الداخلي العراقي، وزجّه في حرب أهلية لا تبقي ولا تذر شيئًا من لُحمة العراق ككيان سياسي متجانس. بدأت نُذر هذه العملية القذرة من قرار اتُّخذ بدمج ميليشيات الأحزاب السياسية (الشيعية) بكيان أطلق عليه الجيش العراقي الجديد، فشكّل هؤلاء الميليشيويون، جنبًا إلى جنب مع زملائهم الذين التحقوا بقوة العقيدين ستيل وكوفمان، الأداة التي استُخدمت لترويج مفهوم الحرب الأهلية الطائفية كردات فعل على ما كانت تقوم به القاعدة، أو ميليشيات العقيدين من استهداف مزاراتٍ وأماكن عبادة شيعية، أو أسواق مكتظة بالسكان، وكانت ردات الأفعال هذه توجّه إلى التجمعات السكانية المقابلة اغتيالًا واعتقالًا وتشريدًا.

بلغت العملية قمتها بعملية سرّية غامضة لم يُتح للناس حتى الآن كشف أسرارها بتفجير المرقدين المقدسين لدى العراقيين سنة وشيعة في سامرّاء، فقد أطلقت هذه العملية الكارثية قوى ذات روح انتقامية وجّهت جامّ غضبها على السنّة العرب العراقيين خصوصًا في بغداد، فأحرقت مساجدهم وانتهكت خصوصياتهم وهجّروا من بيوتهم. وكان اللاعب الأكبر في هذا هو ما سمّي

---

(22) *The Guardian*, 6/3/2013.

(23) <http://www.guardian.co.uk/world/2013/mar/06/pentagon-iraqi-torture-centres-link>.

بجيش المهدي الذي يقوده مقتدى الصدر. هنالك مصادرُ أشارت إلى أن نحو 34 ألف شخصٍ قتلوا، وأن 120 ألف عائلة رحّلت، وبلغ عدد الذين نزحوا إلى خارج العراق نحو المليون ونصف المليون عراقي. هذا كله حدث نتيجة التفجير الذي سارعت الحكومة إلى إلصاقه بمن سمّتهم التكفيريين والإرهابيين وأزلام النظام السابق، وهي الوصفة الحكومية الجاهزة. شكّلت الحكومة لجنة تحقيق لم تصدر توصياتها، وهكذا بقي الفاعل مجهولًا، ربّما يكون ميليشيات العقيدين.

تمكّن العراقيون تدريجًا من احتواء ذيول هذه الحادثة الإجرامية التي جرت يوم الثاني والعشرين من شباط/ فبراير 2006، وطي صفحاتها، وفشلت الحرب الأهلية الطائفية التي خطّط لها. ومن الغريب أن المرجعية السيستانية أشارت في الذكرى الأولى للجريمة أن ما كان يهدف إليه الأعداء هو إطلاق الفتنة والحرب الطائفية، كذلك شدد نائب الرئيس العراقي في حينه عادل عبد المهدي على أن الهدف كان إشعال الحرب الطائفية[24].

هل انتهى التهديد الذي شكلته مخططات المحافظين الجدد فعلًا؟

انتهى الاحتلال الفعلي للعراق بفعل المقاومة العراقية العنيدة التي أجبرت المحتلّ على الانسحاب بتاريخ 31 كانون الأول/ ديسمبر 2011، ولكن نفوذ الولايات المتحدة في العراق لا يزال واضحًا على الرغم من تراجعه أمام النفوذ الإيراني المتزايد في الشأن العراقي. والتساؤل المهم هنا، هل مخططات المحافظين الجدد في العراق لا تزال سارية المفعول، أم أنها انتهت بانتهاء حقبة حكمهم وتراجع نفوذهم في السياسة الخارجية الأميركية؟ لعل أخطر المخططات كان فرض التقسيم بعد حرب أهلية فشلت حتى الآن، لكن ما ترسّب من الممارسة السيئة التي أدخلتها الولايات المتحدة الأميركية في الحوكمة في العراق لا يزال ماثلًا يمثّله دستور ملغوم بمرتكزاتٍ تفتيت حقيقية. كما أن مدعيات الممارسة الديمقراطية قد سقطت. أما التداول السلمي للسلطة، فاتضح بحرمان القائمة الفائزة من حقّ تأليف الحكومة. ولم يكن استقلال القضاء ناجزًا كما هو واضح من انحياز رئيس مجلس القضاء

---

(24) انظر الصحافة العالمية والمحلية في 23 شباط/ فبراير 2006، وأسامة مهدي، «إحياء ذكرى تفجيرات سامراء على وقع أخرى ببغداد،» منتديات مملكة البحرين، 12/ 2/ 2007 على الموقع:
<https://bahrainforums.com/vb/showthread.php?t=165522>.

الأعلى/ رئيس المحكمة الاتحادية العليا إلى رئيس الوزراء وتنفيذه رغباته، وتعطيل دور البرلمان الرقابي في مراقبة الحكومة ومساءلة أعضائها.

من جانب آخرَ أثمرت عملية استحواذ أحد الشركاء على السلطة، وهو حزب رئيس الوزراء، ظهور حالة إقصاء وتهميش شملت المحافظات العربية الست ذات الأغلبية السنّية (بغداد وديالى والأنبار وصلاح الدين وكركوك ونينوى). وكذلك فشل الحكومة في تشكيل جيش وطني عراقي يدين بولائه للشعب وليس للسلطة، وانتشار الاعتقالات العشوائية والانحياز في تطبيق القانون بالمساواة بين العراقيين، وتفاقم المشكلات بين الحكومة المركزية والإقليم الكردي. والأهم هو تزايد نفوذ إيران بتدخلها في الشأن العراقي بصورة لا مواربة فيها.

أنتج هذا كله حالة مستعصية أدواتها هي السلطة وأحزابها وميليشياتها، وضحاياها هم أبناء الشعب. وكان المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قد أجرى استطلاعًا للرأي على مستوى الوطن العربي في عام 2011 سبر أغوار توجّهات المواطنين حيال القضايا التي يعيشها المواطن. ونستنتج من نتائج الاستطلاع في ما خص العراق أن إجابات المواطنين تشكل بوضوح ساطع دليلًا على انهيار مخططات المحافظين الجدد في العراق في وجدان المواطن العراقي، كما تشكّلها شعارات التظاهرات والاعتصامات الحالية في المحافظات الست، وصداها لدى قبائل الجنوب العراقي.

رابعًا: تحديات المستقبل

يمكن إجمال التحديات التي يواجهها العراق بما يأتي:

- تحدي الهوية الوطنية العراقية: الذي سيقود إلى تلاشي الهويات الفرعية كالطائفية والأقوامية على حساب انتماء شامل للعراق بعمقه التاريخي كله.

- تحدي حسم الخيار الوطني العراقي على حساب التبعية الواضحة لمرجعية ولاية الفقيه.

- تحدي إبعاد الطائفية عن التدخل في الشأن العام، ومن هنا ينبغي استصدار قانون منع الطائفية.

- تحدي إنشاء قوات مسلحة مؤسساتية وطنية لا تدين لأحد إلا للعراق، وإبعاد تأثيرات الميليشيات والأحزاب عنها.

- تحدي العودة بالأحزاب لتكون عابرةً للطوائف والإثنيات.

- تحدي الشفافية والنزاهة وإنهاء التجاوز على المال العام.

- تحدي إنجاح اللامركزية بنطاقها الواسع ليتمتع المواطنون بخيرات وطنهم بصورة متوازنة بالنسبة إلى الجميع.

- تحدي التنمية متعددة الأبعاد والاقتصاد اللاريعي بل المنتج.

ملحق: رسالة المحافظين الجدد إلى الرئيس كلينتون

26th, January 1998

The Honorable William J. Clinton
President of the United States
Washington, DC

Dear Mr. President

We are writing you because we are convinced that current American policy toward Iraq is not succeeding, and that we may soon face a threat in the Middle East more serious than any we have known since the end of the Cold War. In your upcoming State of the Union Address, you have an opportunity to chart a clear and determined course for meeting this threat. We urge you to seize that opportunity, and to enunciate a new strategy that would secure the interests of the U.S. and our friends and allies around the world. That strategy should aim, above all, at the removal of Saddam Hussein's regime from power. We stand ready to offer our full support in this difficult but necessary endeavor.

The policy of «containment» of Saddam Hussein has been steadily eroding over the past several months. As recent events have demonstrated, we can no longer depend on our partners in the Gulf War coalition to continue to uphold the sanctions or to punish Saddam when he blocks or evades UN inspections. Our ability to ensure that Saddam Hussein is not producing weapons of mass destruction, therefore, has substantially diminished. Even if full inspections were eventually to resume, which now seems highly unlikely, experience has shown that it is difficult if not impossible to monitor Iraq's chemical and biological weapons production. The lengthy period during which the inspectors will have been unable to enter many Iraqi facilities has made it even less likely that they will be able to uncover all of Saddam's secrets. As a result, in the

not -too -distant future we will be unable to determine with any reasonable level of confidence whether Iraq does or does not possess such weapons.

Such uncertainty will, by itself, have a seriously destabilizing effect on the entire Middle East. It hardly needs to be added that if Saddam does acquire the capability to deliver weapons of mass destruction, as he is almost certain to do if we continue along the present course, the safety of American troops in the region, of our friends and allies like Israel and the moderate Arab states, and a significant portion of the world's supply of oil will all be put at hazard. As you have rightly declared, Mr. President, the security of the world in the first part of the 21st century will be determined largely by how we handle this threat.

Given the magnitude of the threat, the current policy, which depends for its success upon the steadfastness of our coalition partners and upon the cooperation of Saddam Hussein, is dangerously inadequate. The only acceptable strategy is one that eliminates the possibility that Iraq will be able to use or threaten to use weapons of mass destruction. In the near term, this means a willingness to undertake military action as diplomacy is clearly failing. In the long term, it means removing Saddam Hussein and his regime from power. That now needs to become the aim of American foreign policy.

We urge you to articulate this aim, and to turn your Administration's attention to implementing a strategy for removing Saddam's regime from power. This will require a full complement of diplomatic, political and military efforts. Although we are fully aware of the dangers and difficulties in implementing this policy, we believe the dangers of failing to do so are far greater. We believe the U.S. has the authority under existing UN resolutions to take the necessary steps, including military steps, to protect our vital interests in the Gulf. In any case, American policy cannot continue to be crippled by a misguided insistence on unanimity in the UN Security Council.

We urge you to act decisively. If you act now to end the threat of weapons of mass destruction against the U.S. or its allies, you will be acting in the most fundamental national security interests of the country. If we accept a course of weakness and drift, we put our interests and our future at risk.

Sincerely,

Elliott Abrams Richard L. Armitage William J. Bennett
Jeffrey Bergner John Bolton Paula Dobriansky
Francis Fukuyama Robert Kagan Zalmay Khalilzad
William Kristol Richard Perle Peter W. Rodman
Donald Rumsfeld William Schneider, Jr. Vin Weber
Paul Wolfowitz R. James Woolsey Robert B. Zoellick

الفصل الثاني

تفكيك دولة العراق

ديريك أدريانسينس

لم تكد تمضي أيام قليلة على هجمات 11 أيلول/ سبتمبر المدمرة، حتى أعلن مساعد وزير الدفاع بول ولفوويتز أن أحد أهم محاور تركيز السياسة الخارجية الأميركية سيكون «القضاء على الدول الراعية للإرهاب»[1]. وقد صُنِّف العراق «دولة إرهابية» واستُهدِف بغرض القضاء عليه. ووصل الأمر بالرئيس بوش إلى حد الإعلان أن العراق هو الجبهة الرئيسة للحرب العالمية على الإرهاب. وقامت القوات الأميركية بغزو العراق بهدف واضح تمامًا هو تفكيك الدولة العراقية. انصب تركيز العلوم الاجتماعية بعد الحرب العالمية الثانية على أنموذج بناء الدولة وتطويرها. ولم نقرأ من يكتب عن تدمير الدولة وهدم التنمية. لكن الآن، بعد سبع سنوات على الحرب والاحتلال، صار في وسعنا أن نتحدث بكل ثقة عن أن إنهاء الدولة كان هدفًا لسياسة متعمدة.

تبيّن أن تبعات هدم الدولة العراقية كانت هائلة في الجانبين الإنساني والثقافي. فقد أزهقت أرواح 1.5 مليون مدني[2]، وتدهورت البنية التحتية الاجتماعية، بما فيها شبكات الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي، واستُهدِف الأكاديميون والمختصون، وغادر قرابة 2.5 مليوني إنسان البلاد، وهُجّر 2.746 مليون في داخلها حتى نهاية 2009[3]. وترافقت هذه الخسائر المروعة كلها مع مستويات

(1) <http://www.wrmea.com/archives/april03/0304014.html>.

(2) <http://www.brusselstribunal.org/Lancet111006.htm>.

(3) <http://www.unhcr.org/cgi-bin/texis/vtx/page?page=49e486426>.

غير مسبوقة من الخراب الثقافي والهجوم على مكتبات الأرشيف الوطني والنصب التذكارية التي تمثل الهوية التاريخية للشعب العراقي. وعوّقت الفوضى العارمة والعنف جهد إعادة الإعمار، وأحالت أسس الدولة العراقية إلى خراب. ويرفض أكثر الصحافيين والأكاديميين والسياسيين الغربيين الاعتراف بأن هذا المقدار من الخسائر البشرية والدمار الثقافي إنما هو عواقب متوقعة تمامًا لسياسة الاحتلال الأميركي. لا بل إن مجرد الفكرة بحد ذاتها غير قابل للتصور على الرغم من أن تحقيق هذا الهدف كان يجري على رؤوس الأشهاد.

حان الوقت للتفكير في اللامفكر فيه. فالهجوم الأميركي على العراق يجبرنا على التفكير في مغزى تدمير الدولة وعواقب ذلك بوصف هذا التدمير هدفًا للسياسة. فواضعو السياسة الخاصة بالعراق لم يوضحوا أبدًا ما يستتبعه تفكيك الدولة العراقية وإعادة بنائها، إلا أن أفعالهم تدل على هذا المغزى بوضوح. ومن هذه الأفعال، يمكن استخلاص تعريف دقيق لإنهاء الدولة؛ فقد اشتملت الحملة الرامية إلى تدمير دولة العراق في المقام الأول على إسقاط الرئيس الشرعي لدولة العراق صدام حسين وإعدامه واعتقال الشخصيات البعثية وإبعادها. غير أن تدمير الدولة مضى أبعد من تغيير النظام، فقد تلاه تفكيك متعمد لمؤسسات الدولة الرئيسة والشروع في عملية طويلة لإعادة صوغها سياسيًّا.

يمثل العراق المعاصر خليطًا متنافرًا من قوى طائفية تجمعها الزخارف الرسمية للديمقراطية الليبرالية وهياكل اقتصاد السوق. لنرَ الآن ما نسميه أسلوب «فرّق تسد» الذي يستخدم لتفكيك المناطق المتلاحمة ثقافيًّا. فقد أعاد النظام الذي نصّبته قوات الاحتلال في العراق قولبة البلد على أسس طائفية تقسيمية مفككًا لحمة مشروع بناء الدولة المديد الذي بني بجهد جهيد. وأدى ذلك إلى انتهاج سياسة تطهير عرقي.

أولًا: تدمير الدولة هدفًا للحرب

على نحو موازٍ، أعادت سلطات الاحتلال تصميم الاقتصاد القومي المركزي بحسب أنموذج متطرف من اقتصاد السوق النيوليبرالي الذي يتسم بالخصخصة وفتح السوق الهشة أمام الرأسمال الأجنبي، ولا سيما الأميركي. ولم يظهر ذلك أكثر

جلاء في أي مكان في العالم مثلما ظهر في تفكيك الصناعات الوطنية العراقية[4]. إلا أن الأمر لم يقتصر على ذلك. فلا تزال ويلات التدمير الثقافي والاغتيالات الموجهة في العراق تعتبر في معظمها نتيجة حتمية للحرب والفوضى الاجتماعية. وتتحسر الرواية السائدة على خسارة كنوز ثقافية عالمية، وتنظر إلى قتل الأفراد من منظور حقوق الإنسان باعتبارها «أضرارًا جانبية».

إن هذه الرؤى تخفي أكثر مما تكشف. قليلون هم المشككون في أن لعملية بناء الدولة بعدًا ثقافيًا وإنسانيًا متكاملًا. والحال ذاتها تنطبق على تدمير الدولة. فلإعادة إنتاج دولة ما، ينبغي جعلها مطواعة. لكن ثمة عقبات تحول دون تحقيق هذا الهدف في العراق، منها طبقة متعلمة مثقفة (إنتليجنسيا) ملتزمة أنموذجًا اجتماعيًا مختلفًا، وكذلك الثقافة الموحدة التي يتشاطرونها. كان لسياسة الإنهاء المتعمّد للدولة تبعات ثقافية وإنسانية كارثية جدًا. فعمليات الإنهاء وإعادة الإنتاج سيرورات عنفية بطبيعتها، وعملية بناء الأمة تقتضي أولًا عملية تدمير هذه الأمة.

تشير أفعال سلطات الاحتلال إلى أنها كانت تدرك أن ظهور عراق جديد يتطلب التحرر من قبضة النخبة المتعلمة والثقافة اللتين تميزان العراق الموحَّد. إذ شهد العراق تحت الاحتلال عمليات محو إنساني وثقافي تحقق هذه الأهداف. وهكذا، استدعى تدمير الدولة في العراق أكثر من مجرد تغيير النظام وأكثر من مجرد إعادة هيكلة سياسية واقتصادية، فقد تطلب عملية تطهير ثقافي أيضًا: اضمحلال الثقافة الموحَّدة وتلاشي النخبة المتعلمة المرتبطة بالنظام القديم. لكن، كيف حققوا ذلك؟ حققوه جزئيًا عبر اللافعل. فقد رعى المحتل جوًا من غياب القانون وشرعنه مع جميع نتائجه المتوقعة مثل إضعاف الثقافة الموحَّدة والقضاء على النخبة المثقفة العاملة سابقًا في المؤسسات العامة العراقية.

بيد أن القوات الغازية، في الوقت نفسه، شجعت بقوة نهب المؤسسات العراقية. ففي 11 نيسان/ أبريل 2003، قال خالد بيومي، الباحث السويدي في علم سلالات الشرق الأوسط لصحيفة داجينس مايتر السويدية الأكثر انتشارًا في السويد: «صُودف أنني كنت هناك عندما شجّعت القوات الأميركية الناس على البدء بالسلب». وشرح كيف أطلق جنود أميركيون النار على حراس مبنى

(4) <http://www.tomdispatch.com/post/174993/michael_schwartz_iraq_in_hell>.

الحكومة المحلية في شارع حيفا على الضفة الغربية لنهر دجلة، ثم «اقتحموا الأبواب ودخلوا إلى المبنى». وبعد ذلك، يضيف بيومي، «جاءت دعوات باللغة العربية من الدبابات تحث الناس على الاقتراب منهم». ويتابع بيومي قائلًا إن الناس ترددوا في الخروج من منازلهم في البداية لأن كل من حاول عبور الشارع في الصباح كان يتعرّض لإطلاق النار. وأردف بيومي: «طلب المترجمون العرب الموجودون في الدبابات من الناس دخول المبنى وأخذ ما يريدون. فانتشر الخبر بسرعة، ونُهب المبنى، وكنت أقف على بعد 300 ياردة من المكان الذي قتل فيه الحراس. بعد ذلك اقتحمت دبابة مدخل مديرية العدل الكائنة في مبنى مجاور، وانتقل النهب إليها. وقفت في وسط جمع غفير ورحت أراقب معهم ما يجري. لم يشارك هؤلاء في النهب لكنهم لم يجرؤوا على التدخل. واغرورقت عيون بعضهم بدموع الخزي والعار. وفي صباح اليوم التالي، امتدت عمليات النهب إلى المتحف المعاصر الذي يبعد قرابة ربع ميل شمالًا. وهناك أيضًا كان ثمة جماعتان، إحداهما تسرق والأخرى تراقب باشمئزاز»[5].

في 11 نيسان/ أبريل 2003 أيضًا، أرسل عدد من العلماء وأساتذة الجامعات نداء استغاثة عبر البريد الإلكتروني يشتكون فيه من أن قوات الاحتلال الأميركي تهدد بقتلهم. وذكروا في مناشدتهم أن عمليات السرقة والنهب تحدث على مرأى من الجنود الأميركيين[6]. وتضيف الرسالة الإلكترونية أن هؤلاء الجنود كانوا ينقلون الغوغاء إلى المؤسسات العلمية، كجامعة الموصل وشتى المؤسسات التعليمية لتدمير مراكز البحث العلمي ومصادرة الأوراق والوثائق لإجهاض أي نهضة علمية عراقية. وأشارت الرسالة إلى أن قوات الاحتلال أعدت قائمة بأسماء العلماء العراقيين وعناوينهم وميادين اختصاصهم للمساعدة في مضايقتهم في ظل الفوضى والإهمال القائمين بعد إطاحة النظام العراقي في 9 نيسان/ أبريل.

إن الحديث عن عدم جدوى التخطيط وعن حتمية «الأضرار الجانبية» في سياق الحرب على الإرهاب يقنع الكثير تمامًا بأن فكرة التدمير الثقافي المتعمّد

(5) <http://www.wsws.org/articles/2003/apr2003/iraq-a15.shtml>.

(6) <http://www.islamonline.net/english/news/2003-04/12/article02.shtml>.

والقتل المخطط على هذا النطاق الواسع لا تخطر البتة في بال الاتجاه السائد. لكن القادة السياسيين للقوى الغازية في ذلك الوقت وعدوا بانطلاقة جديدة في المجتمع العراقي. فقبل الغزو الأميركي/ البريطاني للعراق في آذار/ مارس 2003، بشّر عدد من مسؤولي إدارة بوش بإعادة صوغ المجتمع العراقي بصورة تامة بما يخدم نشر الديمقراطية والحريات والليبرالية[7] و«الشرق الأوسط الجديد»[8]. ومن غير المستغرب أن يتطلب إيجاد الجديد بالضرورة تدمير ما سبقه. وبقدر ما تكون عملية الإيجاد طموحة، تكون عملية التدمير شديدة. وقد كتب مايكل ليدين، أحد القوى المحركة لفلسفة المحافظين الجدد، مقالة مؤثرة في **المجلة الوطنية الإلكترونية** (*National Review Online*) قال فيها: «إن التدمير الخلاّق هو اسمنا الأوسط. نقوم به بصورة تلقائية... حان الوقت مجددًا لتصدير الثورة الديمقراطية»[9]. وتكشف الاقتباسات المأخوذة من كتابات هذا الزميل في معهد المشروع الأميركي (AEI) عن جملة غريبة من المعتقدات بشأن المواقف الأميركية تجاه العنف: «إن التغيير - وفي مقدمه التغيير العنفي - هو جوهر التاريخ البشري»[10]؛ و«نحن نشن حربًا شاملة لأننا نقاتل باسم فكرة، والأفكار إما أن تنتصر وإما أن تفشل... كليًّا»؛ و«السبيل الوحيد لتحقيق السلام هو الحرب الشاملة»؛ و«كل عشر سنوات أو نحوها، تحتاج الولايات المتحدة إلى اختيار بلد صغير بائس لتوجيه ضربة عنيفة له، فقط لنبين للعالم أننا جادّون»؛ و«نحن شعب مولع بالحرب... إننا نعشق الحرب»[11].

للمفارقة، فإن السياق الأيديولوجي الصفيق الذي أحاط بغزو العراق يسهّل علينا التحدّي الفاعل لميل الاتجاه السائد إلى استبعاد أن يكون التدمير الثقافي نتيجة سياسة مدروسة. كان القصد الصريح من إنهاء الدولة في العراق إحداث أثر تعليمي. وكان الهدف الأكبر من الغزو هو إظهار كم هي القوة الأميركية راعبة وصادمة لكل من يقف في طريقها ومن دون أي إمكانية لتقييدها أو ردها[12]. وقال الجنرال تومي

(7) <http://www.lbouza.net/INTERNAC/SEGNAC06.DOC>.

(8) <http://www.brusselstribunal.org/NewME.htm>.

(9) <http://www.realnews247.com/Michael%20Ledeen%20on%20Creative%20Destruction.htm>.

(10) <http://www.alternet.org/story/15860/>.

(11) <http://en.wikipedia.org/wiki/Michael_Ledeen>.

(12) <http://www.sweetliberty.org/issues/war/iraq/shockandawe.shtml>.

فرانكس الذي قاد غزو العراق: «إن عدد الإصابات في العراق أمر ثانوي[13]. فنحن لا نقوم بإحصاء القتلى في صفوف العدو»[14]. كانت الخسائر الهائلة في الأرواح والدمار الثقافي أمرًا مقبولًا، إن لم نقل صراحة أنه مرغوب. فلإظهار جبروت القوة العظمى الوحيدة، كان القتل والنهب بطرق شتى من أكثر المشاهدات التي تقشعر لها الأبدان. وفي الوقت نفسه، خرجت القوى الأيديولوجية التي حددت ورسمت أهداف إنهاء الدولة في العراق من الكواليس وشغلت واجهة خشبة المسرح. وبالتأكيد، تمت تغطية الدوافع الحقيقية للغزو بحديث مفيد عن «الإرهاب» والتحرير. لكن من المهم، كي يعطي عرض القوة مفعوله، أن يجري إبراز الهجوم نفسه والخراب الناجم عنه بأوضح صورة ممكنة. وبالنتيجة، لا يمكن التشكيك في ماهية تلك القوى، بصرف النظر عن الذرائع التي تخفي أهدافها وراءها. فقد استمد هدف إنهاء الدولة الذي تحركه الأيديولوجيا مضمونه من التقاء عوامل مؤثرة تشمل النزعة المحافظة الجديدة الأميركية وطموحاتها الإمبريالية، والنزعة التوسعية الإسرائيلية وسعيها إلى الهيمنة الإقليمية، والشركات الغربية متعددة الجنسية وسعيها الدؤوب إلى السيطرة على نفط العراق.

ثانيًا: نهب الإرث الثقافي العراقي

بعد فهم هدف تفكيك الدولة العراقية بمرتكزاته الأيديولوجية، يمكننا استعراض التكاليف الثقافية والبشرية للسياسة كما تجسدت على أرض الواقع. ربما لا يمكن تفسير مقدار الدمار وطبيعته الممنهجة باعتباره سلسلة من الحوادث غير المتوقعة و/ أو المأساوية. وفي رأينا، أن القتل والتدمير نجما عن الطبيعة العنيفة أصلًا لهدف إعادة تشكيل العراق بدلًا من إصلاحه. وبالقضاء على الدرع الحامية للدولة والطبقة الوسطى المتعلمة، باتت ثروات العراق الثقافية التي لا تضاهى هدفًا سهلًا. وتواكب الهجوم العسكري الشرس لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة على الدولة والمجتمع العراقيين اللذين أُضعفا من جرّاء 12 سنة من العقوبات العسكرية، مع نوع من التطهير الثقافي متعدد الأبعاد بدأ من الأيام

(13) <http://en.wikipedia.org/wiki/Michael_Ledeen>.

(14) <http://articles.sfgate.com/2003-05-03/news/17492593_1_iraqi-casualties-gulf-war-civilian>.

الأولى للغزو، من خلال نهب واسع النطاق لرموز الهوية الثقافية العراقية كلها. فقد تعرضت المتاحف والمواقع الأثرية والقصور والآثار والمساجد والمكتبات والمراكز الاجتماعية للنهب والتدمير على مرأى من قوات الاحتلال. وفرضت القوات الأميركية في بغداد حراسة مشددة على وزارة النفط التي احتفظت ببيانات النفط كلها بأمان، إضافة إلى حراسة وزارة الداخلية التي كانت تضم ملفات ربما تفضح جهاز أمن صدام.

نحن نعرف الآن أن آلاف القطع الفنية الثقافية اختفت في أثناء «عملية حرية العراق» على مرأى من الأميركيين. وتضم هذه القطع نحو 15 ألف قطعة لا تقدر بثمن تعود إلى منطقة ما بين النهرين اختفت من المتحف الوطني في بغداد، علاوة على قطع كثيرة أخرى نهبت من 12 ألف موقع أثري، تركتها قوات الاحتلال بلا حراسة. وفيما نُهبت المجموعة التاريخية للمتحف، دمرت على نحو متعمّد المكتبة الوطنية التي تحفظ استمرارية التاريخ العراقي وفخره. ولم تتخذ سلطات الاحتلال أي تدابير فاعلة لحماية المواقع الثقافية المهمة، على الرغم من تحذيرات الاختصاصيين الدوليين. ووفقًا لأحدث قائمة بالقطع المسروقة وضعها فرانسيس دبلوي، وهو خبير بآثار العراق[15]، يبدو أن عدد القطع التي لا تزال مفقودة فعليًّا لا يقل عن 8500 قطعة، فضلًا عن 4000 قطعة يقال إنها استُردت في الخارج لكنها لم تُعَد إلى العراق.

إن فشل الولايات المتحدة في الوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي في اتخاذ تدابير إيجابية ووقائية، تضاعف نتيجة إجراءات مباشرة فاضحة ألحقت ضررًا بالغًا بالإرث الثقافي العراقي. فمنذ الغزو في آذار/ مارس 2003، حولت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة سبعة مواقع تاريخية إلى قواعد أو معسكرات للجيش، بما فيها موقع «أور» أحد أقدم المدن في العالم ومسقط رأس إبراهيم الخليل[16]، ومدينة بابل التاريخية التي تحولت إلى معسكر للجيش الأميركي ما ألحق بالمدينة القديمة أضرارًا لا يمكن إصلاحها[17].

---

(15) <http://iwa.univie.ac.at/academic.html>.

(16) <http://pia-journal.co.uk/index.php/pia/article/viewArticle/161/233>.

(17) <http://www.guardian.co.uk/world/2005/jan/15/iraq.arts1>.

ثالثًا: محو الذاكرة الجماعية

كان لذلك الدمار الثقافي الهائل أثر مدمر على مستويين مختلفين: الأول يتعلق بالإنسانية جمعاء، لأن العراق هو المصدر الوحيد لقطع فنية وآثار تسجل بطريقة مادية موثقة حالة لا تضاهى من استمرارية الحضارات الإنسانية في هذا الموقع الفريد. أما المستوى الثاني فهو حاسم للشعب العراقي وهويته التاريخية المميزة التي تشكلت بفعل فهمه تاريخه الخاص. إن الذاكرة بأشكالها كافة، الشخصية والمعرفية والاجتماعية، توفر الأساس التحتي التخيُّلي للهوية، فردية كانت أم جمعية، قومية أم من دون قومية. وتستحضر الذاكرة صورًا ورغبات مشحونة عاطفيًّا تربط ماضي المرء بالمستقبل عبر الحاضر وتفسِّر في ضوء الذكريات. بيد أن الذاكرة معنوية بمعنيين: أولًا أنها تموت مع الجسم، وثانيًا أنها تتغير بفعل النسيان. لذا، ينبغي حفظ الذاكرة على نحو نشط، ولا سيما ذاكرة الشعوب أو الذاكرة الاجتماعية، لتوفير استمرارية المعنى الاجتماعي، من الماضي وصولًا إلى المستقبل. والحفاظ على الذاكرة هو وظيفة المتاحف والآثار التاريخية. كان متحف بغداد تجسيدًا للذاكرة، ليس لمهد الحضارة في بلاد ما بين النهرين وحدها، بل وللشعب العراقي أيضًا. ويمثل هذا المتحف بقاء ثقافة وأمة واستمرارهما منذ زمن سحيق، تشهد عليهما هذه المواقع الأثرية والمعالم التاريخية. وليس هناك طريقة للتعبير عن الذاكرة الفردية من دون إطار الذاكرة الجمعية، لأن الأولى تتطلب سياقًا من هوية جماعية لا تنفصل عن التاريخ والقطع الفنية الثقافية التي كان متحف بغداد والمكتبة الوطنية والمواقع التاريخية تحتفظ بها في يوم من الأيام: وها قد توضّحت أخيرًا مسألة تعمّد المحتلين؛ فالعواقب الحقيقية للسياسات المتبعة في عراق ما بعد الغزو يمكن وصفها تمامًا بأنها تدمير للذاكرة الثقافية.

إن تدمير الماضي هذا وتقويض المكاسب الاجتماعية المعاصرة يفسح في المجال الآن في العراق المحتل لتدمير أي مستقبل ذي معنى. ويجري حاليًّا تسليم العراق لقوى تقسيمية طائفية وإقليمية. إن العراقيين اليوم، بعد أن جردوا من إرثهم المشترك وباتوا على أنقاض مؤسسات اجتماعية معاصرة كانت تحمي وحدة المجتمع وتماسكه، يتعرضون للدمار من جراء قوى الحرب الأهلية والرجعية الاجتماعية الدينية والإجرام المعمم. وباتت القومية العراقية التي انبثقت عبر

صيرورة طويلة من بناء الدولة والتفاعل الاجتماعي عرضة للمهانة المستمرة. وتزعم الروايات السائدة اليوم زورًا وبهتانًا أن الطائفية والشوفينية والإثنية ما انفكت تشكل أساس المجتمع العراقي، لتعيد مرة أخرى تكرار الأسطورة المستمرة والمدمرة عن صراعات قديمة لا حل لها، ولا يتحمل الغزاة بالتالي أي مسؤولية عنها.

رابعًا: تدمير المؤسسات الاجتماعية

ترافق تدمير كثير من الكنوز التاريخية العراقية، مع تدمير هائل للمؤسسات الاجتماعية والثقافية في العراق. فالنظام التعليمي الذي قيل ذات يوم إنه الأصلح في المنطقة[18]، يعاني سيرورة أنموذجية من التدهور والتفكك. فبحسب تقرير معهد القيادة الدولية التابع لجامعة الأمم المتحدة في الأردن، تعرض قرابة 84 في المئة من مؤسسات التعليم العالي في العراق للحرق أو النهب أو التدمير في ظل الاحتلال[19]. ويحتاج قرابة 2000 مختبر إلى إعادة تجهيز، وهناك حاجة إلى شراء أكثر من 30.000 جهاز كمبيوتر في أنحاء البلاد وتركيبها[20]. و«على غرار معظم المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العراق، خرجت جامعة بغداد سليمة تقريبًا من مرحلة القصف. ولكن في أثناء عمليات النهب والإحراق اللاحقة، دمرت 20 كلية من كليات العاصمة. لم تنجُ أي مؤسسة: فقد تعرضت كلية التربية في الوزيرية لغارات يومية على مدى أسبوعين، ونهبت تجهيزات كلية الطب البيطري في أبو غريب كلها، وتصاعدت أعمدة الدخان الأبيض إلى عنان السماء من مبنيين في كلية الآداب. وبات بوسعك أن تخط في أي كلية وأي صف دراسي كلمة 'تعليم' على الغبار المتراكم على الطاولات»[21].

دمر العنف المستمر أبنية المدارس حتى أصبح ربع المدارس الابتدائية في العراق بحاجة إلى عملية إعادة تأهيل كبيرة. ومنذ آذار/ مارس 2003، قُصفت

---

(18) <http://portal.unesco.org/es/ev.php-URL_ID=11216&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html>.

(19) <http://www.la.unu.edu/about_staff_reddy.asp>.

(20) <http://www.unhcr.org/refworld/docid/4b7aa9df5.html>.

(21) Turi Munthe, «Will Harsh Weed-out Allow Iraqi Academia to Flower? The Times Higher Education Supplement,» *The Brussels Tribunal*, 25/7/2003. <http://www.brusselstribunal.org/academicsArticles.htm#weed-out>.

أكثر من 700 مدرسة ابتدائية وأحرقت 200 مدرسة ونهب ما يزيد على 3000 مدرسة[22]. وبين آذار/ مارس 2003 وتشرين الأول/ أكتوبر 2008، أبلغ عن 31598 هجومًا عنيفًا على مؤسسات تعليمية في العراق، بحسب وزارة التربية[23]. وكان جون أغريستو، المسؤول في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بين عامي 2003 و2004، يعتقد في البداية أن نهب الجامعات العراقية سيكون عملًا إيجابيًا من شأنه أن يمكّن هذه المؤسسات من البدء ببداية نظيفة وبأحدث المعدات والمناهج الحديثة. وأزيل من المناهج أي انتقاد للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، فضلًا عن أي إشارة إلى حرب عام 1991 أو إلى السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة[24].

كانت المؤسسات الأكاديمية العراقية عاملًا مهمًا في بناء هوية وطنية عراقية قوية بعد سنوات الاستعمار، حتى احتلت صدارة الجامعات ومراكز البحث العلمي في العالم العربي. لكن الانهيار الفعلي للبنية التحتية التعليمية حطم الوسيلة التي عملت دائمًا على ترسيخ التاريخ التوحيدي في أذهان الناس. وتلاشى معظم الطبقة الوسطى المعاصرة والمتعلمة العراقية التي لها شأن حيوي في تشغيل آلة الدولة والاقتصاد وبناء الثقافة العراقية، اليوم وفي المستقبل. وقد حدث ذلك في سياق هجوم معمم على الطبقة الوسطى المتخصصة في العراق، ومن ضمنها الأطباء والمهندسون والمحامون والقضاة والزعماء السياسيون والدينيون. وبعد عمليات الاغتيال الممنهجة والسجن والغارات العسكرية والحصار والتهديدات والتمييز بحق أفراد تلك الطبقة، غادر ما تبقى منها البلاد. ونتيجة غياب هذه الطبقة، تعطلت الخدمات العامة للمجتمع العراقي برمته[25].

قال العقيد جبّار أبو ناطية، رئيس وحدة الجريمة المنظمة في شرطة بغداد: «إنهم يلاحقون العقول لدينا. إنها عملية كبيرة، لا بل قد تكون حركة». ويقول المسؤولون العراقيون والأميركيون: ليس هناك إحصاء لعدد الاختصاصيين الذين

---

(22) <http://www.islamic-relief.com/ecamp/orphans-iraq/education-iraq.htm>.

(23) اليونسكو، «التعليم في ظل الحرب،» 10 شباط/ فبراير 2012: <http://www.unhcr.org/refworld/docid/4b7aa9df5.htm>.

(24) نبيل التكريتي، التطهير العرقي في العراق، ص: 98. <http://www.plutobooks.com/display.asp?K=9780745328126&>.

(25) <http://weekly.ahram.org.eg/2008/879/focus.htm>.

تم اغتيالهم، لكن الملازم أحمد محمد من شرطة بغداد يؤكد أنهم بلغوا «المئات» في بغداد. بينما يقدر السيد السعدي، عضو مجلس مدينة بغداد الذي يعمل بتعاون وثيق مع الشرطة، أن عددهم يراوح بين 500 و1000 شخص. وأفادت صحيفة ذي إنديبندنت في 7 كانون الأول/ ديسمبر 2006 عن قتل أكثر من 470 أكاديميًا، وأوردت أن «أبنية أحرقت ونهبت في ما يبدو أنه موجة عنف عشوائية تستهدف الأوساط الأكاديمية العراقية»[26].

في 15 آذار/ مارس 2007 قال عبد ذياب العجيلي وزير التعليم العالي إن العنف الذي استهدف الجامعات أرعب أساتذة الجامعات، وأكد أن «منازل المئات من الأساتذة دُهمت واعتقل المئات منهم على الرغم من الإفراج عن قسم كبير منهم». وأضاف أن العنف المتصاعد أجبر آلافًا من أساتذة الجامعات على الهرب من البلاد[27]. وبحسب منظمة هيومن رايتس ووتش[28]، قتل قرابة 331 معلم مدرسة في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2006، كما قتل ما لا يقل عن 2000 طبيب عراقي وخطف 250 منذ الغزو الأميركي في عام 2003. وفي الفترة بين شباط/ فبراير وتشرين الثاني/ نوفمبر 2006، قتل 180 مدرسًا بحسب معهد بروكينغز في واشنطن[29]. ويفيد تقرير الهيئة الطبية الدولية (IMC) أن عدد المدرسين في بغداد انخفض 80 في المئة وبات عدد الكوادر الطبية لا يلبي الحاجة. ويعتقد التقرير، نقلًا عن الأمم المتحدة أن قرابة 40 في المئة من الطبقة الوسطى العراقية هربوا من البلاد في عام 2006 [30]، وأكثرهم هرب من الاضطهاد الممنهج وليست لديهم الرغبة في العودة. ومن أصل 34 ألف طبيب عراقي، هرب 18 ألفًا وقتل ألفان[31]. ويذكر أن قرابة 324 إعلاميًا عراقيًا و30 إعلاميًا غير عراقي توفوا في ظل الاحتلال الأميركي[32]. وفي 20 آذار/ مارس 2008، أفادت منظمة

---

(26) <http://www.independent.co.uk/news/education/higher/iraqs-universities-are-in-meltdown-427316.html>.

(27) <http://www.unhcr.org/refworld/docid/4b7aa9df5.html>.

(28) <http://www.sfgate.com/cgi-bin/article.cgi?file=/c/a/2007/01/16/MNG2MNJBIS1.DTL>.

(29) <http://www.brusselstribunal.org/ArticlesOnIraq.htm#doctors>.

(30) <http://www.rferl.org/content/article/1072793.html>.

(31) <http://www.rferl.org/content/article/1072793.html>.

(32) <http://www.reuters.com/article/latestCrisis/idUSL16828588>.

أطباء بلا حدود أن مئات الصحافيين أجبروا على الهرب إلى المنافي منذ بداية الغزو الأميركي، بينما ترك قرابة 75 في المئة من الأطباء والصيادلة والعاملين في التمريض وظائفهم منذ ذلك التاريخ. وذكر تقرير ميداكت[33] (Medact) الصادر في 16 كانون الثاني/ يناير 2008 أن أكثر من نصفهم هاجر خارج البلاد[34]. ويصل عدد الأكاديميين والاختصاصيين العراقيين البارزين الذين هربوا من البلاد إلى 20 ألفًا تقريبًا. وذكرت صحيفة لوس أنجلس تايمز في 8 تشرين الأول/ أكتوبر 2008، أن من أصل 6700 أستاذ جامعي هربوا من العراق، لم يرجع إلا 150 أستاذًا[35].

أما وزير التربية العراقي فقال إن 296 كادرًا تربويًا قتلوا في عام 2005 وحده[36]. وبحسب مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، قتل 180 مدرسًا منذ عام 2006 حتى آذار/ مارس 2007، وتعرض 100 مدرس للخطف بينما هرب 3250 إلى الخارج. وضمت قائمة «بروكسل تريبيونال» للأكاديميين العراقيين القتلى 473 اسمًا حتى 18 كانون الأول/ ديسمبر 2012[37]. ومنذ عام 2007، أسفرت تفجيرات جامعة المستنصرية في بغداد عن قتل أو تشويه أكثر من 335 طالبًا وموظفًا، بحسب مقالة في نيويورك تايمز في 19 تشرين الأول/ أكتوبر 2009، الأمر الذي دفع إلى بناء جدار عازل حول الحرم الجامعي بارتفاع 12 قدمًا[38].

غادر البلاد مئات العاملين في الحقل القانوني. وقتل 210 محامين وقضاة منذ غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة في عام 2003، فضلًا عن جرح العشرات في هجمات استهدفتهم[39].

تعثرت إعادة إعمار البنية التحتية العراقية، بما في ذلك المدارس ومؤسسات التعليم العالي، من جراء البناء غير المطابق للمواصفات والفساد وتحويل الأموال

---

(33) Medact, «Medact Annual Report 2007/2008,» 16 January 2008.

(34) انظر: Dirk Adriaensens, «Killing the Intellectual Class: Academics as Targets,» in: *Cultural Cleansing in Iraq: Why Museums were Looted, Libraries Burned and Academics Murdered,* Edited by Raymond W. Baker, Shereen T. Ismael and Tareq Y. Ismael (London: Pluto Press, 2010), pp. 122-123.

(35) <http://aljazeera.com/news/articles/42/US-war-against-Iraq-Destruction-of-a-civilizati.html>.

(36) <http://www.topsy.org/IraqiAcademics.doc>.

(37) <http://www.brussellstribunal.org/article_view.asp?id=502>.

(38) <http://www.ohio.edu/outlook/2009-10/March/Iraq-professor-409.cfm>.

(39) <http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=71864>.

لمصلحة «الأمن». وأسفرت الشروط المتدهورة بسرعة والفشل الكامل في بناء نظام تعليمي فاعل إلى ارتفاع معدل التسرب من التعليم إلى 50 في المئة تقريبًا.

يؤكد مسؤولون أن العنف دفع آلاف الطلاب إلى الخارج، فأدى ذلك إلى ترك أكثر من نصف الطلاب مقاعد الدراسة في بعض الجامعات في عام 2006 وحده. ولا تزال أبواب الجامعات في أنحاء أخرى من البلاد مفتوحة، لكنها أصبحت مهجورة[40]. ومما لا يبشر الجيل المقبل بالخير، أن مستوى التعليم بين اللاجئين الأطفال انخفض بحدة، حيث تُجبر الفتيات العراقيات بسبب عوز أهاليهن على ممارسة الجنس والبغاء المنظم للبقاء على قيد الحياة[41].

يؤكد عمر الحاج وهو أستاذ في جامعة التكنولوجيا أن «فرق الموت المتهمة بقتل الأساتذة والاختصاصيين العراقيين هي نفسها التي غزت العراق ونهبت المتحف وسطت على المصارف... إنها الأطراف نفسها التي تخطف رجال الأعمال والأجانب لقاء فديات ضخمة»[42]. وتعتبر حرب العراق الأخطر في التاريخ على الصحافيين، لأن قائمة بروكسل تريبيونال للإعلاميين القتلى تضم 382 اسمًا، منهم 352 عراقيًا.

حاولت قوات الاحتلال بقوة منع الإعلام من تغطية موجة القتل في العراق بنزاهة، كي تتمكن من نشر صورتها المضللة لـ «الديمقراطية المزدهرة» أمام الجمهور الغربي. ولم تُجرِ سلطات الاحتلال حتى اليوم أي تحقيق منهجي في شأن هذه الظاهرة. ولم تسجل أي عملية توقيف واحدة ذات صلة بذلك الإرهاب الذي طال المثقفين. ويتوافق الميل إلى اعتبار هذه الهجمات المنظمة على الاختصاصيين العراقيين حوادث غير مهمة، مع الدور العام لسلطات الاحتلال في قطع رأس المجتمع العراقي. وخير مثال على هذا الجانب من عراق ما بعد الغزو هو سياسة بول بريمر، الحاكم المدني الأميركي للعراق في «اجتثاث البعث»، تلك السياسة التي قادت إلى طرد الكوادر القيادية المختصة في الميادين السياسية والاقتصادية

(40) *Washington Post*, 18/1/2007.

(41) <http://www.brusselstribunal.org/ArticlesIraq4.htm#prostitution>.

(42) <http://gulfnews.com/news/region/iraq/dentist-claims-mossad-is-behind-scientist-killings-1.246101>.

والعسكرية. وقليلًا ما يذكر أن عملية التطهير الإداري تلك امتدت إلى المجالات التعليمية والثقافية بكل ما يستتبعه ذلك من عواقب مخيفة. وكانت النتيجة النهائية لسياسة التطهير من البعثيين تدميرًا متعمدًا كاملًا وتامًّا تقريبًا للرأسمال البشري العراقي. وكانت نتيجة فرمانات بريمر السبعة والتسعين أنها أفرغت الطبقة الوسطى التي تربط وشائج المجتمع العراقي، وألقت قرابة 15500 باحث وعالم ومدرس وأستاذ جامعي إلى البطالة. كما تسبّب قرار حل الجيش بما يناهز 500 ألف عاطل من العمل من أصحاب الخبرة العسكرية. وكما هو متوقع، تحول خزان بشري هائل من العراقيين الغاضبين المفقرين نحو التمرد المتصاعد طلبًا للإنصاف. وقامت قوات الاحتلال بقمع المقاومة الناشئة بواسطة عقاب جماعي عشوائي اتخذ طابع «الصدمة والرعب» الذي اجتاح العراقيين وتركهم يائسين بلا حول ولا قوة.

خامسًا: أقليات عراقية على وشك الانقراض

حافظت الحكومات والأنظمة التي تعاقبت على حكم العراق، بغض النظر عن عيوبها ونواقصها، على أمة موحدةً على الرغم من تنوعها الثقافي وتعدد أطيافها. ويشكل العراق فسيفساء شديدة التعقيد لكنها هشة. فالمجتمع العراقي لا يتكون من ثلاث مجموعات إثنية أساسية فحسب، بل من عدد لا حصر له من الأقليات أيضًا. وفي أوضاع الفوضى المنظمة، قد يتمزق ذلك النسيج المعقد القائم منذ آلاف السنين بتنوع مدهش، وربما ينتهي إلى الأبد. وقد عُزلت المجموعات الإثنية - الدينية الكبرى على نحو متعمد. وبعد إضعاف وشائج اللحمة الوطنية، استُخدم بعض هذه المجموعات في مواجهة بعضها الآخر. وضاعت الأقليات الصغيرة والضعيفة في دوامة الفوضى. وتواجه أقليات عدة في العراق خطر التهجير بسبب مستويات غير مسبوقة من العنف وفقًا للمجموعة الدولية لحقوق الأقليات[43]. ويذكر أن بعض الأقليات الدينية والعرقية يسكن العراق منذ نحو ألفي عام. ويجري اليوم استهداف الأقليات وقتل أفرادها لمجرد انتماءاتهم الدينية والقومية.

أما المسيحيون الذين لا يزالون يتكلمون الآرامية، لغة الإنجيل، فيغادرون العراق بأعداد متزايدة جدًّا بالمعنى النسبي. فالكنيسة الأشورية الشرقية هي

(43) <http://www.minorityrights.org/?lid=2805>.

إحدى الكنائس الأكثر تضررًا، أما الكنائس الأخرى التي ترزح تحت ضغط شديد فهي: الكنيسة الأرثوذكسية السورية، والأرثوذكسية القبطية، والرسولية الأرمنية والكلدانية. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2006 أن 44 في المئة من طالبي اللجوء العراقيين في سورية هم مسيحيون. كما كان المسيحيون أكبر فئة من اللاجئين الواصلين إلى العاصمة الأردنية عمان. لكن ماذا في شأن المندائيين، أتباع يوحنا المعمدان، وهم طائفة تعود إلى ما قبل المسيحية؟ إنهم غير قادرين على حماية أنفسهم على غرار ما أجبر عليه الآخرون في العراق، لأن دينهم يحرم عليهم حمل السلاح. ويتعرض الإيزيديون أيضًا للهجوم، وهم طائفة تعبد «طاووس ملك»، الملاك الساقط الذي يؤمنون بأن الله سيغفر له، الأمر الذي أفضى إلى اتهامهم «بعبادة الشيطان»، وبالتالي إلى قتلهم بسبب معتقداتهم. وقد صدرت فتاوى ضد المندائيين والإيزيديين. أما الأقليات الأخرى فتضم البهائيين والأكراد الفيليين واليهود والفلسطينيين والشبك والتركمان ويشكلون بمجموعهم 10 في المئة من سكان العراق[44].

سادسًا: فوضى مدبّرة وغياب للقانون

كثيرًا ما أبدت سلطات الاحتلال، والحكومات التي نصّبتها بعد الغزو، عدم اكتراثها إطلاقًا بوضع سجلات لائقة بأعداد القتلى والمهجرين، والقطع الأثرية المدمرة، والمواقع الأثرية المتضررة ومَن اغتيل من المثقفين. كما أظهرت ميلًا أقل إلى التحقيق في الجرائم وتقديم مرتكبيها إلى العدالة. ويكشف هذا الإهمال المقصود نفسه بنفسه. والأسوأ من ذلك، أن المتحدثين الرسميين يعبّرون بصراحة عن ميل كاسح لدى المحتلين إلى اعتبار الفوضى وغياب القانون شيئًا «خلاّقًا»، أي إنه يوفر فرصًا لتطهير الدولة، وإيجاد بدايات جديدة، أو البدء من الصفر.

من المهم في ظل هذه الحال المدبّرة من الفوضى وغياب القانون الإقرار بأن ما نشهده فعليًا هو إضفاء الطابع المؤسسي على ثقافة الإفلات من العقاب، وهو سمة شائعة لإرهاب تؤيده الدولة وجزء متأصل من العنف الممارس في نزاعات مكافحة التمرّد. وسيكون من السذاجة المطلقة التصديق بأن عملاء

(44) <http://www.brusselstribunal.org/Christians.htm>.

الدول الأجنبية من دون وجود عسكري لها في العراق، وعملاء مارقين يعملون من ضمن المؤسسات الأمنية التي أُسّست في ظل الاحتلال العسكري الأميركي، والمتمردين المسلحين والجهاديين الأجانب والعصابات الإجرامية يمكن أن يستمروا في اغتيال هذا العدد كله من المثقفين العراقيين على هذا النحو الصفيق ويتمتعون بحصانة كاملة من الملاحقة القضائية. ولم تجرِ سلطات الاحتلال حتى اليوم أي تحقيق منهجي في شأن هذه الظاهرة، ولم تسجل أي عملية توقيف واحدة لها صلة بإرهاب المثقفين.

بعد عشر سنوات...

بعد عشر سنوات من الاحتلال، لا يزال تدمير الدولة جاريًا، فما السبب؟

يكفي أن نذكر جزءًا من محاضرة قدمها آفي ديختر، وزير الأمن الإسرائيلي السابق، عن الدور الإسرائيلي في العراق: «حققنا في العراق أكثر مما توقعنا أو خططنا». وألقيت هذه المحاضرة في 4 أيلول/ سبتمبر 2008 في مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، وتضمَّنت كلمة ديختر النقاط الآتية:

- يحتل تحييد العراق أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة إلى أمن الدولة الصهيونية.

- حطمت القوة العسكرية للعراق ووحدته، وخيارنا الاستراتيجي الآن أن نبقيه مقسمًا.

- لا يزال هدفنا الاستراتيجي منع العراق من العودة إلى دوره العربي والإقليمي.

- تضم الأهداف الاستراتيجية دعم الأكراد بالأسلحة والتدريب والشراكة الأمنية بغية إنشاء دولة كردية مستقلة في شمال العراق تسيطر على النفط في كركوك وكردستان[45].

(45) <http://wammtoday.org/2012/04/03/sami-rasouli-mission-accomplished-iraq-today>.

الفصل الثالث

الطائفية وأدلجة الهوية

عبد الحسين شعبان

توطئة

غالبًا ما يجري الحديث عن تسييس الهويات العامة، ولا سيما تديينها أو تطييفها، بمعنى مذهبتها، ويستخدم ذلك كأداة مؤثرة في الصراع القائم، السياسي بامتياز، حتى وإن اتخذ شكلًا دينيًّا أو طائفيًّا، وتعود أسبابه إلى تراكم كثير من المشكلات المتعلقة بمحاولة التسيُّد وفرض الهيمنة باسم الدين أو الطائفة على السلطة والمجتمع، تجسيدًا لمصالح سياسية واقتصادية واجتماعية، تتخذ من الدين أو الطائفة، شعارًا لها أو عنوانًا لحركتها، خصوصًا للحصول على مكاسب أو امتيازات، حتى إن اختفت وراء شعارات جذابة.

بالطبع، إن غياب مبادئ المساواة وضعف المواطنة وعدم الاعتراف بالتنوع الثقافي: الديني أو الإثني أو اللغوي أو غيره من الاعتبارات ذات الخصوصية والتمايز، هو الذي يقف في الأغلب خلف انبعاث الهويات الفرعية أو الخاصة، تفلتًا من الهوية العامة الجامعة أو من ضغط استخدامها السلبي الذي قد يقود إلى التفتت والتذرّر. ولعل هذا ما رافق التغييرات التي حصلت في أوروبا الشرقية، على نحو شديد، خصوصًا بعد سنوات من كبت الحريات والهيمنة ونقص الاعتراف بالتنوع والتعددية، إضافة إلى الشمولية المركزية.

كان من أول انعكاسات حركة التغيير، انتعاش خصوصية الهويات الفرعية على نحو واضح في العالم العربي بمعناها الإيجابي المتعلق بالحقوق، أو بمعناها

السلبي الذي يقود إلى الانقسام والتباعد. وقد حفّزت تلك التغييرات الجدل إلى درجة الصراع أحيانًا بين الهويات المختلفة والمتعددة.

في الأحوال كلها، تستخدم الطائفية السياسية، والجهات التي تقف في ظهرها، الشحن الطائفي بالاتجاه الذي يؤدي إلى التمترس والاستقطاب، حتى إن قاد إلى الانعزالية أحيانًا، بزعم الدفاع عن « الطائفة» أو ردّ مظالم عنها، أو الوقوف بوجه التهميش والعزل أو غير ذلك من المبررات، بغضّ النظر إن كان بعضها صحيحًا ومبدئيًا، لكنه ينمّي في الوقت نفسه الشعور بالاختلاف والتعارض، الذي يصبح أحيانًا وسيلة من وسائل الانعزال أو التقوقع، ولا سيما من جانب الهويات التي تشعر بالاستهداف، فضلًا عن التجاوز عليها في الماضي أو في الحاضر، أو من جانب هويات أخرى، تشعر بالاستعلاء بزعم الأغلبية أو الأفضلية، أو امتلاك الحقيقة، وإن كانت « أقلية» فإنها تسعى إلى إخضاع الهويات الأخرى إليها أو التسيُّد عليها لأسباب مختلفة.

ينطلق البحث الذي نقدّمه من ملاحظة الاتصال والانفصال بين هويات تجمعها الثقافة والعيش المشترك، ولا سيما عناصر الدين أحيانًا واللغة في أحيان أخرى أو كليهما، إضافة إلى التاريخ المشترك، بل المصير المشترك في كثير من الأحيان، ولكن قد تكون لكل هوية خصوصيتها، الأمر الذي يطرح مشكلة الهويات المتعددة في مجتمع موحد. وهنا فالأمر لا يقتصر على وجود هوية واحدة جامعة ومانعة بحيث تلغي الخصوصية والتنوع، بل هناك هويات متعددة وثقافات مختلفة، حتى وإن وجدت في مجتمع واحد، لكنه مكوّن من تعددية أساسها روافد ثقافات متعايشة ومتنوعة، تشكّل المشهد القائم، الموحّد لا الواحد.

تؤدي الامتدادات الجيو-سياسية دورها في التأثير في الهويات، ولا سيما الفرعية منها، خصوصًا إذا لم يكن الاعتراف بها على قدم المساواة مع الهويات الأخرى، الأمر الذي يثير بعض عناصر النزاع بينها. وتحاول القوى الخارجية أحيانًا الضرب على هذا الوتر الحسّاس الذي يجد بعضهم وسيلة «حماية» له، أو هكذا يتصور للوقوف بوجه الهويات الأخرى بزعم الدفاع عن الخصوصية الطائفية أو الإثنية، وإن كان غالبًا ما يتم بثمن باهظ يدركه بعضهم، لكنه قد ينساق إليه ضمن مجريات الصراع، خصوصًا إذا اتخذ الصراع بُعدًا إلغائيًا أو تهميشيًا شديدًا، الأمر

الذي حصل في العراق في السابق والحاضر. وقد جرت محاولات غربية للتدخل في شؤون الدولة العثمانية تحت عنوان «حقوق الأقليات»، ومثل هذا الأمر يكتسب بُعدًا جديدًا في الوقت الحاضر، تحت عنوان «التدخل الإنساني» أو «لأغراض إنسانية»، وعانى العراق خلال فترة الصراع الفارسي - العثماني انحيازات مسبقة تحت حجج مختلفة ودفع بسببها ثمنًا غاليًا، فضلًا عن سياسات الإقصاء والعزل التي ظل يعانيها ومن ردات فعلها.

بغضّ النظر عن استخدام موضوع الهويات وسيلة للتدخل الخارجي، فإن لهذه الهويات خصوصيات وتمايزات لا بد من احترامها من خلال الاعتراف بحقوقها والتعامل معها على أساس المساواة التامة والمواطنة الكاملة، ولا سيما إذا أريد وقف الاختراقات الخارجية، فالطائفية السياسية يمكن أن تكون أداة للتمدد الإقليمي والأجنبي، خصوصًا في ظل بيئة تشجع على ذلك، وتحت هذه الخيمة يجري الحديث عن استقطابات جيو-سياسية استنادًا إلى مذاهب وامتدادات طائفية، وبالطبع مصالح سياسية واقتصادية واستراتيجية، أغُلفت بإطار مذهبي أم لا، لكنها تستثمر الطائفة كجزء من صراع سياسي إقليمي على عموم دول المنطقة.

أولًا: الطائفية والتدخل الخارجي

يفسّر اشتداد ظاهرة الطائفية السياسية في العقود الثلاثة الماضية، وما بعدها، في العراق خصوصًا وفي المنطقة عمومًا، باحتدام التوتر والصراع الداخلي، مثلما هناك عوامل خارجية، إقليمية ودولية مؤثرة فيه، أكان بالتشجيع عليه بما يؤدي إلى إضعاف المجتمعات والدول، أو باستثماره لأغراض خاصة، من خلال التدخل المباشر أو غير المباشر. وبقدر ما للظاهرة سماتها المعاصرة والراهنة، فلها خلفيات تاريخية، منظورة أو غير منظورة، يجري التعكز عليها لإحياء الصراع وتأجيج نار الفتنة، والاحتراب الذي يتخذ أحيانًا بُعدًا مسلحًا أو عنفيًا، وصولًا إلى موجة الإرهاب التي ضربت المنطقة تحت لافتات مذهبية وتكفيرية في إطار الفعل وردات الفعل.

مثلما يقلّل بعضهم من دور العامل الخارجي، ولا سيما الإقليمي، ويعتبره عنصرًا ثانويًا أو هامشيًا في نشر الطائفية السياسية وتعميقها، فضلًا عن استخدامها

أداة للتدخلات الإقليمية، بهدف فرض الهيمنة والنفوذ، فهناك من يبالغ به إلى درجة اعتباره العامل الحاسم، مشددًا على أن الطائفية السياسية بضاعة مستوردة، خصوصًا في السنوات الثلاثين الأخيرة أو أكثر بقليل، ولا سيما بعد الثورة الإيرانية في عام 1979، تلك التي تعمقت ما بعد الاحتلال، بصيغة بول بريمر الحاكم المدني الأميركي للعراق (13 أيار/ مايو 2003 - 28 حزيران/ يونيو 2004)، الذي أسس مجلس الحكم الانتقالي، وفقًا لمحاصصات بين «الطوائف» و«الإثنيات»، عابرًا عن قصد وسابق إصرار، على الهوية الجامعة للمجتمع العراقي، الموحّد والمتنوع في آن[1].

شهدت ظاهرة الطائفية السياسية انتعاشًا في العراق بعد الاحتلال، بشكل خاص، وفي عدد من البلدان العربية الأخرى، ولا سيما في لبنان وكذلك سورية، خصوصًا بعد الحراك الشعبي الذي شهدته منذ أواسط آذار/ مارس 2011، إضافة إلى بعض دول الخليج، ولعل تفشي هذه الظاهرة أو استفحالها على هذا النحو السريع، لم يكن بمعزل عن الموجة الإسلامية بشكل عام والثورة الإيرانية بشكل خاص، علاوة على الحرب العراقية - الإيرانية، التي كانت الحاضنة لتفقيس بيض الطائفية في المنطقة، حتى وإن كانت الطائفية موجودة قبل ذلك، علمًا أن هناك فارقًا شاسعًا بين الطائفة والطائفية[2].

---

(1) انظر: بول بريمر ومالكولم ماك - كونل، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غدٍ مرجو، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006). ومراجعتنا للكتاب نشرت في: عبد الحسين شعبان، «عام بريمر العراقي في الميزان،» مجلة المستقبل العربي، السنة 29، العدد 329 (تموز/ يوليو 2006). وبحسب - الكثير من مراكز الدراسات والبحوث الغربية التي شُغلت بالعراق، ولا سيما خلال الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988) وما بعدها، يعتبر العراق مجرد كيان «مصطنع» وهو منقسم شيعة وسنّة وأكرادًا جمعتهم «وحدة قسرية»، ولا توجد هوية عراقية موحدة تشكل قاسمًا مشتركًا بينهم. وعلى هذا الأساس منح بريمر 13 مقعدًا في مجلس الحكم الانتقالي للشيعة و5 مقاعد للسنة و5 مقاعد للأكراد ومقعدًا واحدًا للتركمان ومقعدًا للكلدو - أشوريين، محاولًا تأكيد الانقسام المجتمعي خارج نطاق الهوية العراقية، فاتحًا الصراع على المحاصصة المذهبية الإثنية، الأمر الذي يراد له أن يكون بخصوص عدد من البلدان العربية وبلدان المنطقة.

(2) انظر: عبد الحسين شعبان، «الطائفية والهوية: الاختلاف والمشترك الإنساني،» ورقة قدمت إلى: ندوة العراق والتحدّيات المهددة للكيان والوجود، التي عقدها مركز الرافدين للدراسات الإستراتيجية [راسام]، اسطنبول، 7 تموز/ يوليو 2012.

بقدر ما تعتبر الظاهرة معاصرة وراهنة، فهي بلا أدنى شك تمتد إلى فترة الصراع على الحكم في الدولة الإسلامية، أي إن لها بعدها التاريخي الذي يُستثمر ويوظّف بما يخدم أهداف الحاضر، أكان بين الأديان أم بين الطوائف أو المذاهب المؤلفة منها والمنقسمة عليها، وإن كان توزّع المجتمع الديني بين طوائف ومدارس فقهية واجتهادات خاصة أمرًا طبيعيًا، بل ينمّ عن تعددية فقهية وفكرية، وهو دليل غنى وتنوع، في حين أن الطائفية تعصّب وتطرّف ومحاولة إلغاء الآخر أو تهميشه، ولعل النهج الطائفي يحمل في ثناياه، بغضّ النظر عن الرغبات، بُعدًا إقصائيًا واستعلائيًا، خصوصًا إذا كان عنفيًا، الأمر الذي يهدد الهوية العامة التي تقوم عليها الدولة - الأمة، بما يمثل أخطارًا حقيقية لوحدتها وتنميتها ولتحقيق أهدافها في الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية، مثلما يُضعف استعدادها لمواجهة التحديات الخارجية.

إن بحث الظاهرة الطائفية في تخومها، خصوصًا استثمارها إقليميًا، يستهدف وضع توجّه استراتيجي عابر للطوائف، على أساس وطني موحّد، ولا سيما محاولة تجاوز أدلجتها، وهو الاتجاه الذي اتخذ بُعدًا إقليميًا للتمدد السياسي، خصوصًا بعد فشل الدولة القومية ونكوص المشروع اليساري والتجاوز على التنوع الثقافي، في ظل مركزية الدولة من جهة، بصيغتها ما بعد مرحلة الاستقلال، وفي ظل حامل أيديولوجي مركزي أساسه الإسلام السياسي من جهة أخرى، خصوصًا في ظل صعوده على المستوى العالمي كجزء من العامل الديني.

وبقدر ما كانت الطائفية نتاج الانقسام الداخلي التاريخي، ولا سيما بين السلطة والمجتمع، كانت تتعمق بفعل العامل الخارجي - الإقليمي، لتظهر بشكلها الجديد كأداة للانقسام المجتمعي وتساوقًا مع الانقسام الإقليمي ومصالحه الأيديولوجية والقومية (السياسية والاقتصادية والمذهبية)، بل أصبحت وسيلة احتراب إقليمية وليست داخلية فحسب، في الوقت نفسه.

نتناول في البحث موضوع الطائفية والهوية، خصوصًا الأوهام التي سادت لدى أوساط كثيرة بما فيها خارج نطاق التوجّه الإسلامي، من خلال صراع أو جدل الهويات الفرعية، وكيف كانت الهوية تتشكل بحامليها: الدين واللغة، وما علاقة السياسة بالطائفية والدين، والطائفية والعنصرية، والطائفية والضد النوعي،

وتشكيلات ما قبل الدولة، والفرق بين الطائفة والطائفية، ثم انعكاس ذلك كله على توظيف الطائفية أداة للتدخل الإقليمي والخارجي. وسيتم ذلك بربط موضوع الجنسية والمواطنة والهوية ودور العامل الخارجي، ولا سيما: الاحتلال البريطاني للعراق في أعوام من 1914 إلى 1918 وقيام المملكة العراقية في عام 1921 أو الاحتلال الأميركي في عام 2003، لنتوقف عند الجدل والصراع الطائفي، وارتباطاته الإقليمية.

ثانيًا: الراهن في أسئلة الهوية والطائفية!

طرحت الموجة العالمية الثانية للتغيير التي اجتاحت بلدان أوروبا الشرقية وبعض دول أميركا اللاتينية (أواخر الثمانينيات)، مسألة الهوية على بساط البحث على نحو شديد، خصوصًا علاقة الهوية (Identity) بالمواطنة (Citizenship) وبالجنسية (Nationality)، فضلًا عن فروع لهذه العناوين الرئيسة، مثل الدين والطائفة والعرق واللغة، ولا سيما للجماعات والمكوّنات الدينية والطائفية والقومية والسلالية واللغوية وغيرها، التي تمثّل بمجموعها ما يمكن أن نطلق عليه التنوّع الثقافي لمجتمعاتنا. وإذا كانت موجة التغيير الأولى والانتقال الديمقراطي قد استكملا في السبعينيات، بعد القضاء على دكتاتورية سالازار في البرتغال وموت فرانكو في إسبانيا والانقلاب على حكم الجنرالات في اليونان، فإن المسار الديمقراطي اللاحق، اندفع باتجاه الاستقطاب الكوني القائم آنذاك، والمعروف بنظام القطبية الثنائية والصراع الأيديولوجي وسباق التسلح الذي شهدته الحرب الباردة، إلا أن تصدّع النظام الدولي الذي أقيم في أعقاب الحرب العالمية الثانية أدى إلى حالة جديدة، وربما غير مألوفة من الاندفاع القومي والديني والطائفي واللغوي، وكل ما له علاقة بالخصوصيات، إلى درجة بالغة الشدّة، بما تحمل من تناقضات فيها الإيجابي والسلبي، ففي الأول يأتي تلبية للدفاع عن الحقوق ومبادئ المساواة والمواطنة، وفي الثاني يؤدي إلى تشظّي المجتمعات وانقسام الوحدات الكيانية والدول وانبعاث الهويات الفرعية على حساب الهوية العامة، أكانت قد تكوّنت ونشأت على نحو طبيعي وعبر تطور تدريجي طويل الأمد أو أن عناصر تكوّنها كانت موقوتة ومرهونة بظروف خاصة، ليس بعيدًا عنها بعض عناصر الإكراه والتسيُّد في ظل أنظمة تسمح بذلك.

إذا كانت الموجة الثالثة للتغيير عالميًا قد وصلت إلى العالم العربي، متأخرة أكثر من عقدين من الزمان، بسبب وجود «إسرائيل» واستمرار الصراع العربي - الإسرائيلي، ولا سيما بالتنكّر لحقوق الشعب العربي الفلسطيني العادلة والمشروعة، فضلًا عن وجود النفط، الثروة الناضبة التي يسيل لها اللعاب، والتي بسببها حيكت مؤامرات وأطيحت أنظمة وحكومات، واندلعت نزاعات وحروب على مدى عقود من الزمان (وهما ليسا موضوعًا لبحثنا)!، فإن عاملًا آخر يضاف إلى إسرائيل والنفط، ساهم في تعثر وصول الموجة العالمية الثانية للتغيير إلى العالم العربي. ولعل هذا العامل يتعلق بعدم الاستعداد الاستراتيجي الدولي للقوى المتنفذة لاستيعاب عملية التغيير كما حصل في أوروبا الشرقية، فلم تكن متهيئة آنذاك، للدخول في مواجهات على جبهتين كبيرتين من دون أن يعني ذلك الافتئات على نضال دعاة التغيير العرب وتضحياتهم، لكن من الناحية الموضوعية، فإن القوى المتسيّدة في العلاقات الدولية، مثلما حاولت في السابق، فهي تحاول الآن التعاطي مع المستجدات والمتغيرات من مواقع مصالحها.

بغضّ النظر عمّا حصل، فإن العالم العربي لم يكن يعيش في عزلة كاملة، وجرت إرهاصات متعددة لعملية التغيير، بل إن بعض شظايا الموجة الثانية، السلبية بشكل خاص، وصلت إلى منطقتنا، وترافق ذلك مع صعود نبرة الخطاب الطائفي والإثني والديني، فضلًا عن النظرة الخاطئة والمعالجات القاصرة للتعامل معها من جانب الأنظمة الشمولية أو الاستبدادية أو المحافظة، الأمر الذي أدى إلى ردات فعل سلبية زادت من حدة الاستقطاب والتنافر السياسي المجتمعي بما يعزز الاحتقان والشحن الطائفي، كلّما سنحت الفرصة له[3]. ولعلّ هذا ما واجه «الربيع العربي» وما سيواجهه لاحقًا، ويعتمد على حلّه إيجاد وسائل ملائمة لاستعادة الهوية الوطنية الجامعة التي تقوم على أساس المواطنة المستندة إلى الحرية والمساواة والعدالة والمشاركة، إذ من دونها ستبدو المواطنة شاحبة وخاوية، لأنها ستكون ناقصة ومبتورة ولا تلبّي طموح المكوّنات المختلفة فضلًا عن ذلك، فالمواطنة المتساوية شرط لا غنى عنه للدولة العصرية المنشودة، وذلك ما يطرح أسئلة ساخنة في شأن الهوية، ولا سيما في العراق، تلك التي تعرّضت

---

(3) انظر: عبد الحسين شعبان، الشعب يريد...!: تأملات فكرية في الربيع العربي (بيروت: أطلس، 2012).

لعملية تدمير منهجية بعد الاحتلال في عام 2003، وبصيغة نظام الحكم المنبثقة عنه وعبر تشكيلاتها المختلفة، ابتداءً بمجلس الحكم الانتقالي، وصولًا إلى الأزمة الراهنة التي لا تزال تعصف بالعملية السياسية برمّتها، خصوصًا استمرار احتجاجات محافظات الأنبار وصلاح الدين والموصل وديالى وكركوك وبعض مناطق بغداد، إضافة إلى تململات في الكثير من محافظات الوسط والجنوب.

إن استمرار التقاسم الوظيفي ونظام المحاصصة الطائفي – الإثني، واستبعاد معايير المواطنة والكفاءة والمساواة أوجدا تربة خصبة لحالات رفض مشروعة، خصوصًا بعد عشر سنوات من الاحتلال الأميركي ومن تعاظم النفوذ الإيراني في العراق، حيث وصلت البلاد إلى طريق مسدودة، فما عاد في الإمكان أن يستمر الوضع على ما هو عليه في ظل استمرار الإرهاب والعنف اللذين حصدا أرواح مئات الآلاف، مع ضعف هيبة الدولة، واستشراء الفساد المالي والإداري، واستمرار عمليات الإقصاء والتهميش، خصوصًا في إطار قانون المساءلة والعدالة الذي شمل عشرات الآلاف من المواطنين، ولا سيما في وظائفهم وتقاعدهم، فضلًا عن حقوقهم المدنية والسياسية، واعتماد المخبر السري الذي راح ضحيته الآلاف، والركون إلى المادة 4 من قانون الإرهاب التي تنص على الحكم بالإعدام واستخداماتها الكيدية والثأرية، وهي ما يطالب به المتظاهرون منذ أواخر كانون الأول/ ديسمبر 2012.

إن سياسة التمترس الطائفي، في ظل غياب المواطنة واستهداف المكوّنات الثقافية، دفعت المجتمع العراقي إلى المزيد من التفتت والشعور بعدم الثقة، خصوصًا المجموعات الثقافية الأصغر التي سيعني استهدافها محاولة استئصالها أو تهجيرها[4].

فماذا نعني بالهوية؟ وهل الهوية بركة مغلقة ومياه راكدة أم أنها أرخبيل مفتوح وجداول متصلة[5]؟

---

(4) انظر: عبد الحسين شعبان، المسيحيون والربيع العربي - في إشكاليات الديمقراطية والتنوّع الثقافي في العالم العربي (أربيل: دار آراس، 2012).

(5) انظر: أدونيس، موسيقى الحوت الأزرق: (الهوية، الكتابة، والعنف) (بيروت: دار الآداب، 2002).

يتفرّع عن هذا العنوان أسئلة أخرى مهمة من قبيل:

- هل الهوية جوهر قائم بذاته أم أنها تتأثر بما حولها؟

- هل الهوية ثابتة أم متغيرة؟

- هل الهوية كاملة ونهائية وساكنة ومعطى سرمديٌّ أم أنها متحركة وديناميةْ؟

- هل هي هوية واحدة أم هويات متعددة؟ وما هي علاقة الوحدة بالتنوّع؟

- ما هي ثوابت الهوية؟ أليست اللغة والدين من ثوابتها؟ وماذا عن عناصرها المتغيرة مثل العادات والفنون؟

- ثم هل يمكن تغيير الهوية كيف ومتى؟ وهل يأتي التغيير دفعة واحدة أم عبر تراكم طويل الأمد وتدريجي؟ وهل تتفاعل الهويات مع بعضها؟

- هل لدينا أكثر من هوية؟ وهل هناك نزاع بين الهويات أحيانًا باستعادة كتاب الروائي اللبناني المبدع أمين معلوف **الهويات القاتلة**[6] أم أن الهويات يمكن أن تتعايش؟ ولكن متى وكيف[7]؟

- غالبًا ما ننسى أن نسأل في غمرة استغراقنا بأمور مجتمعاتنا: هل تعاني المجتمعات المتقدمة أزمة هويات أم أن المسألة مقتصرة على البلدان المتخلفة؟ وأين ندرج موضوع الهوية في أي اختصاص؟

وقد وجدت نفسي أبحث في الهوية من خلال حقول مختلفة مثل:

- في القانون: وذلك في علاقة الهوية بالمواطنة والجنسية، وعلاقة ذلك كله بالوطن من خلال (التشابك والاختلاف) في الهويات أحيانًا.

- في السياسة: بما له علاقة بالعقائد والأفكار! وماذا عن الهويات السياسية أو الأيديولوجية؟

---

(6) انظر: أمين معلوف، **الهويات القاتلة**، ترجمة نبيل محسن (عمان: دار ورد، 1999).

(7) انظر: محمد عابد الجابري، «العولمة والهوية الثقافية: عشر أطروحات،» ورقة قُدمت إلى: **العرب والعولمة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، تحرير أسامة أمين الخولي (بيروت: المركز، 1998)، ص 297.

- في علم الاجتماع السياسي - السوسيوثقافي: بما له علاقة بالمجتمعات المصغّرة والمجتمعات الكبرى (أي الخاص والعام).

- في حقوق الإنسان: عند البحث عن الحقوق، ولا سيما في إطار مبادئ المساواة والمواطنة.

- في علم النفس: في تكوين نفسية الإنسان وعلاقته بالآخر وشعوره بالانتماء والولاء.

- في الجغرافيا والتاريخ وامتداداتهما وعلاقة الداخل والخارج، ولا سيما من خلال الجيو-سياسة وقد استثمر العنصر الخارجي (موضوع الهوية) لإثارة النعرات والتدخّل، خصوصًا الكيانات الفرعية، وهو وإن كان تعكّز على «كلام حق يُراد به باطل»، لكن السبب يكمن في الشعور بالاضطهاد والتمييز أيضًا، المصحوب بالإلغاء أو التهميش.

- في العلاقة الخاصة بين الهويات الفرعية والهوية العامة، أكانت علاقة احترام وتعايش أم علاقة عداء أو خصومة[8].

ثالثًا: أزمة الهوية

انشغلتُ في موضوع الهوية والطائفية من زاويتين:

- الأولى تتعلق بأزمة الدولة العراقية المعاصرة منذ تأسيسها في عام 1921 حتى الاحتلال في عام 2003، وفي ما بعد الاحتلال بين عامي 2003 و2013 وهي أزمة لا تزال مستفحلة ومفتوحة وعليها تداخلات خارجية كثيرة، ولا سيما إقليمية.

ابتدأت الأزمة مع أول قانون للجنسية العراقية صدر في عام 1924 (أي قبل صدور القانون الأساسي عام 1925) الذي اشترط إضافة إلى الجنسية

---

(8) انظر: عبد الحسين شعبان، **جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة** (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2010)، ص 15 وما بعدها؛ حليم بركات، **المجتمع العربي في القرن العشرين: بحث في تغير الأحوال والعلاقات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 109، ومحمود أمين العالم، «حول مفهوم الحرية،» مجلة العربي، العدد 437 (نيسان/ أبريل 1995).

«شهادة للجنسية العراقية»، التي وضعت على درجتين «أ» و«ب»، وما ترك ذلك من انعكاسات سلبية على مجمل قوانين الجنسية لاحقًا، وهو أمرٌ وجدته غريبًا، وبحسب اطلاعي على قوانين الجنسية في العالم، لم أجد بلدًا يستوجب الحصول على شهادة للجنسية بعد الجنسية. ولعلّ هذا القانون كان نتاج عقلية بيرسي كوكس - مس بيل التي اخترعت صيغة خبيثة لحكم العراق وعقابًا على ثورة العشرين، وذلك استنادًا إلى قاعدة «فرّق تسد»، ولا سيما لإحداث صدع خاص بين المسلمين، وصولًا إلى صيغة بول بريمر - نغروبونتي - زلماي خليل زاد[9].

- أما الأزمة الثانية فهي تتعلق بهدر حقوق الإنسان «للأقليات»، وإن كانت الانتهاكات عامة، إلا أن ما يقع على المكوّنات الثقافية والمجموعات القومية والدينية وغيرها كان مضاعفًا ومزدوجًا ومركّبًا، وقد ترك تأثيرات خاصة في كياناتها، ولا سيما بفعل التداخل الإقليمي ومحاولات التوظيف الخارجية. وعندما اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988) انتعشت الخطابات المذهبية «التاريخية والمعاصرة» الصريحة والمغلّفة وحملت أفعالًا وردات فعل، خصوصًا في إثر تفاقم عمليات القمع والاضطهاد التي تجلّت بعمليات تهجير نحو نصف مليون عراقي إلى إيران بحجة التبعية الإيرانية وبفعل النشاط الخارجي أيضًا، ولا سيما محاولة تصدير الثورة الإيرانية، وكنت قد توقّفتُ عند بعض هذه المظاهر من خلال شهادات مختلفة تعكس معاناة هذه الشريحة في العراق، ولا سيما من الأكراد الفيلية، وفي ما بعد عند تهجيرهم إلى إيران. وإذا كانت الحكومة العراقية قد نزعت عنهم عراقيتهم، فإن إيران لم تعترف بانتمائهم إليها أصلًا، وظلّت نظرتها ارتيابية وتمييزية في كثير من الأحوال.

كان أول قانون للجنسية رقم 42 لعام 1924 قد صدر بعد نفاذ معاهدة لوزان في 6 آب/ أغسطس 1924 حيث تم بموجبه تحويل الجنسية العثمانية إلى الجنسية العراقية (بالنسبة إلى الذين يحملون الجنسية العثمانية والمقيمين في العراق)، واعتُبر «عراقيًا كل من ولد في العراق وبلغ سن الرشد إن كان والده مولودًا في العراق ومقيمًا فيه عادة حين ولادة ابنه على أن لا تطبّق هذه الفقرة على من ولد قبل آب/ أغسطس 1924». كما نصّت المادة الثامنة من قانون الجنسية المشار إليه.

---

(9) انظر: شعبان، جدل الهويات، ص 57.

قسّم القانون الجنسية فعرفت بالتبعية العثمانية لمن هم فئة «أ» (الأصلية) والتبعية غير العثمانية لفئة «ب» (المكتسبة). وبموجب هذا التصنيف أصبح بعض العراقيين الذين لم يكونوا من التبعية العثمانية لأسباب تتعلق بالجندية أو غيرها يتمتعون بجنسية أدنى (فئة ب) في دولة وليدة تمنح الجنسية أول مرّة، على الرغم من أنهم عراقيون أو عرب أقحاح، وهو ما ظهرت تأثيراته لاحقًا، خصوصًا حينما استُند إليه عند حملات التهجير التي طالت عشرات الآلاف من العراقيين بحجة التبعية غير العثمانية، ولا سيما الإيرانية.

كان على المشرّع أن يعتبر جميع الموجودين في العراق «عراقيين بالتأسيس» استنادًا إلى معاهدة لوزان، وإلى رابطة الأرض «الإقليم» (الولادة والإقامة) أو رابطة الدم «البنوّة». وكانت معاهدة لوزان قد نصّت في المادة 30 «إن الرعايا المقيمين عادة في إقليم منسلخ عن تركيا بموجب هذه المعاهدة يصبحون من رعايا الدولة التي تنتقل إليها تلك الأرض وفق الشروط التي يضعها قانونها المحلي»[10].

كنت قد سلّطتُ الضوء على القوانين والقرارات النافذة، في كتاب خاص بالجنسية بعنوان **من هو العراقي؟** وقبله كتاب **عاصفة على بلاد الشمس** عام 1994[11]، وشاركتُ في بحوث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بخصوص الهويات ولاحقًا الأمن الإنساني، ومؤسسة الديمقراطية في كندا، ولا سيما في ما يتعلق بموضوع الحوار والجدل بين الهويات الكبرى والهويات الفرعية، وموضوع الالتباس والإشكال في شأن جدل أم صراع الهويات، خصوصًا بعد الموجة الطائفية الحادة التي ضربت المجتمع العراقي في عقب الاحتلال، وبالتحديد في عامي 2006 و2007 وما رافقها من قتل على الهوية وعمليات تهجير ونزوح وهجرة لا تزال قائمة حتى الآن[12]. ولا شك في وجود هويات

---

(10) انظر: شعبان، **جدل الهويات**، ص 53-60. انظر أيضًا: **مجموعة قوانين الجنسية في دول جامعة الدول العربية**، وثائق ونصوص؛ 3 (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، 1958).

(11) انظر: عبد الحسين شعبان: **من هو العراقي؟ إشكالية الجنسية واللاجنسية في القانونين العراقي والدولي** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 2001)، و**عاصفة على بلاد الشمس** (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1994).

(12) انظر: محاضرتنا في جامعة وترلو (كندا) في عام 2010 بعنوان: «Identities and Cultural Diversity: State and Citizenship in Iraq».

فرعية وهويات عامة في كثير من المجتمعات ذات التعددية والتنوّع، والهوية الفرعية هي نتاج شعور بالانتماء على أساس قومي أو إثني أو ديني أو طائفي أو لغوي أو سلالي أو تاريخي أو غير ذلك، ومثل هذا الشعور فردي أحيانًا، وفي أحيان أخرى تعبير جماعي لفئة أو مجموعة من الناس، في حين أن الهوية العامة هي المشترك الجامع بين الهويات الفرعية، والهوية الكبرى التي تشكّل محور الهوية العامة وليس حاصل جمع الهويات الفرعية.

هناك فرق بين الوحدة والواحدية (من الممكن أن نكون مجتمعًا واحدًا ولكن بهويات متعددة) فقد يكون هناك مجتمع واحد، ولكن هويته ليست واحدة، وإنما يشترك بهوية عامة ويمتاز بهويات فرعية، أي إن الهويات العامة تتشكّل تاريخيًّا كهوية طوعية، واتحاد اختياري، وبهذا فهي تختلف عن الهوية الإكراهية المفروضة، وكلّما كان المجتمع متسامحًا وقوانينه أقرب إلى تلبية الحقوق، انحسرت ظاهرة الطائفية أو ضعف دورها، والعكس صحيح، كلما كانت القوانين والممارسات السائدة أقرب إلى عدم الاعتراف بالحقوق أو التنكّر لها أو تميل إلى التهميش والإقصاء، ساهم ذلك في اندفاع القوى الطائفية وتمترسها، وهي معادلة تكاد تكون الأكثر اختبارًا من تجارب أوروبا الشرقية والبلدان العربية، والعراق منها على وجه التحديد، حيث كان المجتمع أكثر تسامحًا.

لهذا تسمع أحيانًا من الكثير من العراقيين والعرب، بأنهم كانوا يجهلون من هو الشيعي ومن هو السني وما الفرق بينهما، لأنهما كانا يجتمعان في إطار بوتقة واحدة هي الوطن، لكن غلظة بعض القوانين والتشدّد في ممارسات ظالمة دفعا الاتجاهات الطائفية إلى استغلالهما، وزادت القوى الإقليمية الأمر فشكّلت حاضنة لهما، حيث تم توظيفهما سياسيًّا، ولا سيما من جانب إيران خلال الحرب العراقية - الإيرانية وفي ما بعد من جانب الولايات المتحدة في الصراع المحموم لإطاحة نظام الحكم السابق، وبشكل خاص بعد احتلال العراق في عام 2003.

هناك سؤال مهم هل الهوية ثابتة أم متغيرة؟ أي هل هي ثابتة ومتكاملة ومن دون تغيير باعتبارها معطى سرمديًّا ساكنًا: مثل الدين، واللغة، أم تخضع لنوع من التغيير في: الفهم والتفسير.

في رأيي، تتغير بعض عناصر الهوية مثل العادات والفنون، حذفًا أو إضافة، ولا سيما علاقاتها بالثقافات والهويات الأخرى، تأصيلًا واستعارة. وهذه المتغيرات

لا تأتي دفعة واحدة بالطبع، بل تتم عملية التحوّل بصورة تدريجية، تراكمية طويلة الأمد، والأمر ينطبق على تفاعل الهويات وتداخلها، ولا سيما عناصر التأثير[13].

رابعًا: هوية واحدة أم هويات؟

لعل الثقافة هي الوعاء الذي يستوعب الهوية ويجسّدها، خصوصًا الشعور بالانتماء، وهي التي توالف بين القيم المتراكبة والمتفاعلة مع الآخر أيضًا، ولا سيما إنسانيًّا، ومع التقاليد والعادات التي تعكس سلوك الناس وحيواتهم.

إنها مثل الكائن الحي الذي يخضع لقوانين التطور الحياتية ذاتها. ولكن كيف تتشكل الهوية؟ إنها تواؤم بين عناصر معرفية وأنساق ومعتقدات وقيم ومعايير.

على «المستوى الفردي» فإن لكل فرد هويته وخصوصيته، أما على «المستوى الجماعي» فهناك المشترك الإنساني للجماعة الإنسانية. وعلى المستوى الوطني - القومي، فهناك «الهوية العامة»[14].

إن الجدل والصراع، ناجمان عن احتدام ونزاعات هويّات: دوليًّا - داخليًّا. فهل سيختفي صراع الهويات في المجتمعات المتقدمة أم أنه يستمر حتى وإن كانت مجتمعات ديمقراطية وقائمة على أساس المساواة والمواطنة؟

الرأي عندي إن شكل الصراع سيختلف، والأدق أن حلّه سيكون أكثر سلمية ولاعنفية من مجتمعاتنا، والسبب هو التعايش والاعتراف بالآخر واحترام الخصوصيات وحقوق الجميع والمساواة على أساس المواطنة، أي غياب البعد الاستئصالي والإقصائي من جدل الهويات، أي الجانب العنفي والعسكري، لكن ذلك لا يمنع من ظهوره بأشكال مختلفة، بما فيها استمراره، بل وتصاعده وهو ما تشهد عليه تجارب دولية كثيرة لدول كانت موحدة وهويات متعايشة، فإذا

---

(13) انظر: شعبان، جدل الهويات.

(14) انظر: تركي الحمد، «هوية بلا هوية - نحن والعولمة،» ورقة قُدمت إلى: العولمة والهوية الثقافية، إشراف جابر عصفور، سلسلة أبحاث المؤتمرات؛ 7 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1998)؛ برهان غليون وسمير أمين، ثقافة العولمة وعولمة الثقافة، حوارات لقرن جديد (دمشق: دار الفكر، 1999)، وجورج طرابيشي، «عولمة الثقافة،» مجلة أبواب، العدد 15 (صيف 2000).

بها تصطرع وتحترب وتتنافر، فقد اندلع النزاع في يوغوسلافيا حيث اتخذ بُعدًا حربيًّا وقتاليًّا لاحقًا، وهو ما حصل في الاتحاد السوفياتي أيضًا، واستمرّ بأشكال مختلفة، كما استمرّ في إيرلندا (بريطانيا) واتخذ أشكالًا أخرى، وكذلك الكيبك في كندا وكورسيكا في فرنسا والباسك في إسبانيا، وخصوصية لهوية فرعية في جنوب إيطاليا.

أما بلجيكا فقد حاولت حلّ مشكلة تعددية الهويات عبر الفدرالية، لكن هذه الفدرالية المبنية على أساس ديمقراطي، لم توقف عجلة الصراع، الذي قد ينتهي ديمقراطيًّا وسلميًّا إلى دولتين، خصوصًا الاختلاف بين الوالونيين (الناطقين بالفرنسية) والفلمنكيين (الناطقين بالهولندية)، مثلما حصل الانفصال المخملي في تشيكوسلوفاكيا في عام 1993، حين انقسمت دولتين دولة تشيكيا، ودولة سلوفاكيا.

إذا كان الميل الأكبر إلى الحلول السلمية في البلدان المتقدمة، فلأن دور الرأي العام كبير جدًّا، فضلًا عن ضمان حقوق المواطنة وتأكيد مبدأ المساواة من دون تمييز، ويعود الأمر إلى درجة التقدم الاجتماعي ودور التعليم والتربية المجتمعية في اتباع طريق اللاعنف، في حين أن المجتمعات اللاديمقراطية (البلدان النامية بشكل خاص ومنها البلدان العربية) تعاني صراع الهويات الذي يتخذ بُعدًا حربيًّا وعسكريًّا في الأغلب، وهناك أمثلة كثيرة على هذا الصعيد.

أصبح التعايش في الدول المتقدمة أمرًا معترفًا به ومصونًا قانونًا وممارسةً، والتعايش جزء من الثقافة العامة المتسامحة، لكن ذلك ليس الصورة الكاملة، فهناك صور أخرى اندلع فيها العنف بهمجية منقطعة النظير مثل مذبحة سربرنيتشا[15] في عام 1995، حيث قتل نحو ثمانية آلاف مواطن مسلم في البوسنة والهرسك، والتي

---

(15) مذبحة سربرنيتشا، مجزرة حدثت في البوسنة والهرسك في عام 1995 بأيدي القوات الصربية وراح ضحيتها حوالى 8 آلاف شخص، ونزح عشرات الآلاف من المدنيين المسلمين من المنطقة. تعتبر هذه المجزرة من أفظع المجازر الجماعية التي شهدتها القارة الأوروبية منذ الحرب العالمية الثانية. حُمّل رادوفان كارادتيش الزعيم السياسي لصرب البوسنة والجنرال راتكو ملاديتش الذي قاد الميليشيا الصربية، إضافة إلى عدد من القادة السياسيين والعسكريين وشبه العسكريين مسؤولية عمليات قتل المدنيين وتشريدهم.

تذكر بمجزرة حلبجة[16] في عام 1988 التي قضى فيها نحو خمسة آلاف مواطن كردي، وهي تذكّر بالكثير من جرائم الاحتلال في العراق والمجازر المرتكبة فيه، والتي تعتبر الفلوجة رمزها[17].

أخلص بعد هذا إلى نقد بعض مواقفنا، فقد عاشت معنا أربعة أوهام:

- الوهم الأول، إن الدول الصناعية والمتقدمة والديمقراطية حلّت مسألة الهوية، بإقرار مبادئ المواطنة، فضلًا عن مبادئ التسامح الذي تحوّل من الدائرة الدينية والطائفية إلى الدائرة الثقافية، خصوصًا الاعتراف بالتعددية والتنوع، ولا سيما في ظل اعتبار التسامح حالة قانونية وليست أخلاقية أو سلوكية فحسب، لكن مثل هذا الحل كان ناقصًا ومبتورًا، ولهذا فإن الموجة الثانية للتغيير طرحت مسألة الهوية الدينية والإثنية والطائفية إلى حدود كبيرة، خصوصًا الشعور بالتمايز والخصوصية، الذي سيبقى حاجة إنسانية، ولا سيما بالانتماء.

- الوهم الثاني، إن تحقيق المواطنة الكاملة والمساواة التامة في الدول الديمقراطية المتقدمة، ولا سيما في ظل الرفاه الاجتماعي يدفع صراع الهويات إلى الخلف مقابل صعود مبادئ المواطنة، لكن ذلك مثلما تبين التجربة لم ينهِ الصراع أو الجدل أو التفكير في خيارات وبدائل لانبعاث الهويات الفرعية، ولعل الحاجة الإنسانية إلى التفكير بشكل أرقى للاجتماع الإنساني، ولطريقة التعبير عنه ستظل قائمة ما دام الإنسان موجودًا، وهي تتطور معه في إطار

---

(16) قصفت مدينة حلبجة في إقليم كردستان العراق 16-17 آذار/ مارس 1988 بغاز الخردل وبالسلاح الكيماوي. ويقدّر عدد الضحايا بنحو 5 آلاف كردي واتهمت الحكومة العراقية يومذاك، على الرغم من أن بعض التقارير الأميركية اتهم إيران، لكن واشنطن عدلت عن روايتها الأولى وعادت واتهمت بغداد بها، وهو ما فعله الأوروبيون أيضًا، ولا سيما في مؤتمر عقد في باريس العام 1989.

(17) تعرّضت مدينة الفلوجة لعملية عقاب جماعي قامت بها القوات الأميركية مرتين، الأولى في نيسان/ أبريل 2004 عندما كانت ردة فعل أبناء الفلوجة شديدة ضد الاحتلال الأميركي والاعتداء على كرامة سكانها وإهانتهم، فقتل أربعة من قوات المرتزقة من شركة بلاك ووتر الأميركية. وتكبد الجيش الأميركي في هذه المعركة خسائر جسيمة. أما معركة الفلوجة الثانية فقد وقعت في الفترة بين 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 و23 كانون الأول/ ديسمبر من العام نفسه، وشاركت فيها القوات العراقية والبريطانية إلى جانب القوات الأميركية ضد سكان الفلوجة التي ظلّ الاحتلال يعتبرها مدينة مشاغبة، ومثله فعلت الحكومات المتعاقبة. وقد استخدم اليورانيوم المنضب ضد سكان الفلوجة وعدد من المدن العراقية وترك تأثيره اللاحق في الأوضاع الصحية فتفشت بعض الأمراض السرطانية، إضافة إلى أمراض نادرة.

قانوني واجتماعي وثقافي وهي جزء من ممارسة إنسانية سلوكية متواصلة ولانهائية.

- **الوهم الثالث**، إن الدول الاشتراكية السابقة حلّت مسألة الهوية، حتى اعتقدنا أن ألمانيا الديمقراطية أصبحت أمّة منفصلة عن الأمة الألمانية، وهو ما تبنّاه دستورها في عام 1977 بحكم نظامها الاجتماعي، لكن هذا الوهم سرعان ما أثبت قصر النظر، بل أدّى لدى فريق من الذين كانوا ينظرون إلى التجربة الاشتراكية باعتبارها قوة مثل وأنموذجًا رائدًا، إلى القنوط واليأس والإحباط، خصوصًا بعد أن اندلعت الموجة الدينية والطائفية، بكل بدائيتها في الكثير من الدول الاشتراكية السابقة.

- **الوهم الرابع**، إن جدل الهويات ينحصر في العالم الثالث، لكن ذلك ليس صحيحًا بالكامل فقد استطاعت بلدان عالمثالثية أن تجد طريقها الخاص إلى الديمقراطية وتجد حلولًا لقوميات وأديان ولغات متعددة، مثل الهند، التي لها هويتها الموحدة، مع الهويات المتعددة الدينية والطائفية والإثنية السلالية واللغوية، المختلفة والمتعايشة والمتصالحة في آن، وهناك تجارب أخرى على هذا الصعيد، والمسألة مرهونة بنوع نظام الحكم من جهة، وكان من جهة أخرى الخيارات المجتمعية ودرجة التوافق الثقافي، ووسائل التعبير عن الشعور بالتميز والخصوصية.

خامسًا: الطائفية وذيولها!

على الرغم من أن الجميع يبرئ نفسه من تهمة الطائفية، أو يحاول إلصاقها بالآخرين، أو نسبتها إلى سلوك أو تصرّف فردي أحيانًا، أو يحاول إيجاد ذرائع ومبررات تاريخية على المظلومية أو الحق في التسيد كالسعي إلى إحقاق الحق وتعويض الإجحاف والغبن، بادّعاء تمثيل الطائفة أو النطق باسمها، مع تأكيدات بملء الفم بنبذ الطائفية أو استنكارها وفي أحيان أخرى اعتبارها «جريمة بحق الشعب والوطن»[18]، لكن هذه الدعاوى وإن اقترنت أحيانًا برغبات صادقة، إلا أنها تعود وتصطدم بوقائع مريرة وقيود ثقيلة، تكاد تشدّ حتى أصحاب الدعوات

(18) أعدّ الباحث مشروع قانون لتحريم الطائفية وتعزيز المواطنة في العراق، نُشر في خاتمة هذه الدراسة.

المخلصة إلى الخلف، إن لم تتهمهم، أحيانًا بالمروق والخروج على التكوينات والاصطفافات المتوارثة. ولعل بعض العلمانيين والحداثيين انساق وراء مبررات أو تسويغات تحت شعار الواقعية السياسية والاجتماعية التي تقضي بانخراطهم في إطار الحشد الضخم من كتل بشرية هائلة تذكّر بعصر المداخن، تحرّكها زعامات مستفيدة بإثارة نزعاتها البدائية إزاء الغير أو رغبة في الهيمنة، أكانت مع هذا الفريق أم ضدّه، إذ لا يمكن محاربة الطائفية بطائفية أخرى ضدها، فالطائفية هي الطائفية، والمطلوب والمهم تطويقها قانونيًا ومحاربتها اجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا، وفضح دعاتها والمتسترين عليها، من الداخل أكانوا أم من الأطراف الإقليمية، وإعلاء شأن المواطنة والوطنية واحترام الحقوق وعدم التمييز.

كان الفيروس الطائفي شديد التأثير في العراق، ولا سيما بعد الاحتلال، مثلما هو إلى حد كبيرة في لبنان، وإن لم يقتصر الأمر على هذين البلدين فحسب، بل إن اتجاهًا إلى التشظي الطائفي والمذهبي والإثني والتمترس الديني، قد أصبح جزءًا من خصوصيات المرحلة، وقد تجلّى ذلك بما تعرّض له المسيحيون في العراق[19] وكذلك الإيزيديون والصابئة المندائيون وغيرهم، والأمر يمتدّ إلى بلدان أخرى أيضًا، فبعد تشبثات بحلول عسكرية أضاع الحكم السوداني ثلث السودان، ولكن النبرة ذاتها مستمرة، ودفعت نزعات التهميش في اليمن نصفه الجنوبي إلى «طلب» الانفصال بعد أن ذهب هو إلى الوحدة، وبعد رفض الدستور العراقي لأنه يقرّ بالفدرالية، إذا بنا نجد تشبثًا بها كأقاليم، بعد استعصاء العملية السياسية، بل مناقلة في المواقف بين الأطراف السياسية تبعًا لمصالح أنانية ضيقة.

ستكون هذه المسألة مطروحة بحدّة في سورية، حيث يحتدم الصراع الطائفي في إطار مشروعات تقسيمية متعددة، زادتها بأسًا أعمال العنف والصدام، خصوصًا ضد الاحتجاجات السلمية التي استمرت بضعة شهور من اندلاع الثورة في سورية في 15 آذار/ مارس 2011، ولعل عدم التوصل إلى حل سياسي وسلمي ساهم في إغراق البلاد في دوامة من العنف لا حدود له، خصوصًا أن جزءًا منه مصحوب بانفلاتات مذهبية. والأمر لا يختلف بالنسبة إلى أقباط مصر الذين ظلّوا يشتكون من حكم حسني مبارك عقودًا من الزمان، وإذا بالقسم الأكبر منهم يصوّت لأحمد

(19) انظر: شعبان، المسيحيون والربيع العربي.

شفيق آخر رئيس وزراء لما قبل الثورة. أما في شمال أفريقيا، ولا سيما في الجزائر والمغرب فقد اتسمت الهوية وجدلها وصراعها ببعد آخر في ما يتعلق بالمسألة الأمازيغية، وإن كان الاعتراف بها أخذ أشكالًا ثقافية، ولا سيما في السنوات الأخيرة، لكنها لا تزال تشكل واحدة من عناصر التوتر من دون حلول ومعالجات سلمية وديمقراطية واعتراف بالحقوق، خصوصًا أن هناك ما يواجه الثقافة العربية والثقافة المحلية عمومًا، كالتحديات «الفرانكفونية» التي لا تزال مؤثرة على الرغم من أكثر من خمسة عقود من التعريب.

المسألة تتعلق بالموقف من الأقليات والتنوّع الثقافي والديني والطائفي والإثني وغير ذلك، وإذا كان بعضهم يبرر الانخراط في ما هو قائم من تقسيمات ليست بعيدة عن الاستقطاب الطائفي، باسم الواقعية وعدم العزلة، فهناك من استطاب بعض الامتيازات التي حصل عليها باسم الطائفة أو بزعم تمثيلها، أو التنظير لكيانيتها تحت أسماء مختلفة، أقاليم أكانت أم فدراليات أم كانتونات، لا فرق في ذلك.

سادسًا: الطائفة والطائفية

لا بدّ من التفريق بين الطائفة والطائفية، فالأولى هي تكوين تاريخي وامتداد اجتماعي وإرث طقوسي تواصل عبر اجتهادات فقهية ومواقف نظرية وعملية، اختلط فيها ما هو صحيح ومنفتح، بما هو خاطئ وانعزالي أحيانًا، لكنها تكوين أصيل وموجود وتطور طبيعي، وليست أمرًا ملفّقًا أو مصنوعًا، في حين أن الطائفية هي توجّه سياسي يسعى إلى الحصول على امتيازات أو مكافآت باسم الطائفة أو ادعاء تمثيلها أو إثبات تمايزات عن الطوائف الأخرى، حتى وإن كان بعضها فقهيًا أو شكليًا، وأحيانًا مفتعلًا وإغراقيًا بهدف الحصول على المكاسب، وإن أدّى الأمر إلى التباعد والافتراق والاحتراب، فضلًا عن زرع الأوهام في شأن «الآخر»، بصورة العدو أو الخصم، وبالتالي إيجاد حالة من الكراهية والعداء، في رغبة للإقصاء والإلغاء، بعد التهميش والعزل، مرورًا بالتحريم والتأثيم، وإن تطلب الأمر التجريم أيضًا، فتراه لا يتورّع عن التوغل حيث تتحقق المصالح الذاتية الأنانية الضيقة، وإن تعارضت مع مصلحة الوطن والأمة.

بعض هؤلاء المنخرطين في الطائفية البغضاء أو الحقد والكراهية لا علاقة لهم بالدين، فهم غير متدينين، فكيف يتعصبون للطائفة إن كانوا غير متدينين أو حتى مؤمنين أصلًا، وهو ما أطلق عليه عالم الاجتماع العراقي علي الوردي «طائفيون بلا دين»[20]، وفي العراق راج في فترة ما بعد الاحتلال بشكل خاص الاحتماء بالطائفية أو السعي إلى الانضواء تحت جناح الكتل والأحزاب والمجاميع الطائفية، بهدف الحصول على المكاسب والامتيازات، وليس بعيدًا عن ذلك مراعاة الدور الإقليمي، ولا سيما لإيران من جانب الفريق الحاكم، وأحيانًا لدول أخرى مثل تركيا وبعض دول الخليج من جانب فريق آخر، بزعم القرب أو البعد المذهبي.

عانت بلادنا العربية هذه الظاهرة الطائفية الانقسامية، بسبب ضعف الثقافة الإسلامية من جهة وضعف الثقافة المدنية الحقوقية من جهة أخرى، وبسبب موروث تاريخي، وقراءة مغلوطة للتراث الإسلامي بفرقه وفقهه وجماعاته المجتهدة، بل إن هناك أوهامًا تاريخية ألصقت ببعض مفاصل التاريخ بما فيها تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعة وما بعدهم. وينسى هؤلاء أن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (الفاروق) كان يردد: «لولا علي لهلك عمر»، ولا سيما استشاراته في كثير من القضايا القضائية، وما يتعلق بالحُكم والسياسة ودلالاتهما وأبعادهما في ظرف ملموس. ولعل المذاهب الفقهية الإسلامية نشأت متقاربة وانتقل بعض الأحكام من هذا المذهب إلى ذاك، تبعًا للظروف من جهة، ومن جهة أخرى للتأثيرات التي قد تقع عليها، فقد كان الفقيه والعالم الكبير أبو حنيفة النعمان تلميذًا نجيبًا للفقيه الضليع الإمام جعفر الصادق، وهما قطبان لمذهبين أساسيين في العالم الإسلامي، المذهب الحنفي (السني) والمذهب الجعفري (الشيعي الإثني عشري) حيث يشكّل الأول «أغلبية» ساحقة، في حين يشكل الثاني «أقلية» متميزة، ولا سيما في بعض البلدان التي يكون فيها أكثرية، أما المذهبان الشافعي والمالكي فلهما حضور في شمال أفريقيا وبلدان أخرى، في حين أن المذهب الحنبلي هو خامس هذه المذاهب الأساسية. وإذا كان الاصطفاف عقليًا واجتهاديًا، فإن العلاقة التي ينبغي أن تسود بين المذاهب والطوائف، ينبغي أن تكون هي الأخرى عقلية وسلمية وعلى أساس المشترك الإنساني والوطني والعروبي والإسلامي،

---

(20) انظر: علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 1965).

وليس وفقًا لمصالح سياسية أنانية ضيقة، تريد دفع الأمور باتجاه الافتراق الذي لا عودة فيه ولا إمكان لإعادة لحمته. ولعل بعض أمراء الطوائف سيكونون هم المستفيدين من هذا الانقسام والتناحر، طالما يؤمّن لهم زعاماتهم وامتيازاتهم، وحتى تفاهماتهم مع أمراء الطوائف في الأطراف الأخرى.

بين الطائفية والمواطنة فرق كبير وشاسع، والمواطنة ليست طائفية حتى لو انتمى المواطن إلى طائفة أو عبّر عن اعتزازه بها، لكنه لا ينبغي أن يزدري الطوائف الأخرى، إلا أن الأساس الذي يربطه بالمواطن الآخر هو الوطن والمواطنة والحقوق المتساوية المتكافئة والمشترك الإنساني، وإذا ما أقرّ الجميع ذلك وفق دستور ينظّم علاقة المواطن بالدولة، فالأمر يقتضي أن تكون هي المرجعية وليس غيرها، وهو ما يتطلّب إنزال أشد العقوبات بمرتكبي الطائفية (بحسب قانون لتحريمها وتعزيز المواطنة) أكان بالدعوة إليها أو الترويج والتستر عليها أم بالتهاون في مكافحتها أو إخفاء معلومات عنها.

قانونيًّا حتى وإن بدا حكمًا غليظًا يمكن القول إن الطائفية والتمذهب (الذي يروّج علنًا ضد الطوائف الأخرى)، يرتقيان إلى مصاف جرائم الخيانة العظمى، ولا سيما إذا اقترنا بأفعال ونشاط يمكن أن تؤدي إلى انقسام في المجتمع ونشر الفوضى والاضطراب، واستخدام العنف والقوة والتمرد، وقد يقودان إلى حرب أهلية، خصوصًا في ظل استفزاز المشاعر الخاصة، ودفعها باتجاه عدواني ضد الآخر، الأمر الذي قد يصل إلى ما لا تحمد عقباه!! وبالطبع فإن الحكومات، ولا سيما التي تتعكز على الطائفية والطوائفية لإدامة بقائها تتحمل المسؤولية الأساسية في ذلك.

إذا كان الانتساب إلى الطائفة أمر طبيعي، مثل الانتساب إلى الدين وهي فرع منه، أو الانتساب إلى الوطن، أو الأمة، ولا سيما أن الإنسان غير مخير في أي منها، فقد يولد الإنسان مسلمًا أو مسيحيًا وعربيًّا أو غير عربي من منطقة معينة وطائفة معينة بحسب الآباء والأجداد، فلو قدّر لنا أن نولد في الصين لأصبحنا صينيين، ولو ولدنا في غواتيمالا لأصبحنا غواتيماليين، وكذلك لو ولدنا في فرنسا لأصبحنا فرنسيين وهكذا، وفي ذلك كله لم يُسأل أحد عن رغبته أين يولد وفي أي قومية أو أي دين أو أي طائفة، تلك التي يصبح تغييرها مقرونًا بقيود وضوابط قد تؤدي إلى هلاكه!؟

في ظل النزعات المتطرفة والمتعصبة السائدة، يصبح التمترس وراء الطائفة والمذهب، بل ضد الآخر، يستهدف الحصول على امتيازات، خصوصًا إذا نحّي مبدأ المساواة والمواطنة جانبًا، واعتمد التمييز لأسباب طائفية أمرًا مرغوبًا في الحصول على المكاسب، ولعل مثل هذا الاستقطاب سيُلحق ضررًا بحقوق الطوائف ذاتها وأفرادها وبالوطن والأمة ككل، جماعات وأفرادًا وبقضية حقوق الإنسان مجتمعة، لأنه سيحابي ويميز خارج مبادئ الدولة العصرية. ولتعزيز قيم المساواة والمواطنة وتطويق الطائفية سياسيًّا واجتماعيًّا بعد تحريمها قانونيًا وتجريم دعاتها، ينبغي حظر العمل والنشاط السياسي، تحت أي واجهات حزبية أو اجتماعية أو مهنية أو نقابية أو ما شابه ذلك، إذا كانت تسعى إلى نشر الطائفية أو المذهبية (التمييز الطائفي أو المذهبي)، بصورة علنية أو مستترة، خصوصًا بحصر الانتساب إلى ذلك الحزب أو المنظمة أو الجمعية أو تلك، بفئة معينة، بادعاء تمثيلها أو النطق باسمها أو التعبير عنها.

كما لا بدّ من منع استغلال المناسبات الدينية للترويج للطائفية أو المذهبية، بغية إثارة النعرات والعنعنات بين الطوائف وإضعاف مبادئ الوحدة الوطنية والهوية الجامعة المانعة التي أساسها الوطن والإنسان، ويقتضي ذلك أيضًا منع استخدام الطقوس والشعائر والرموز الدينية بما يسيء إلى الطوائف الأخرى، خصوصًا من خلال الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي والإلكتروني، الأمر الذي يتطلب على نحو ملح إبعاد الجيش والمؤسسات الأمنية ومرافق الدولة العامة عن أي انحيازات أو تخندقات طائفية بشكل خاص وسياسية بشكل عام.

إذا أردنا وضع اليد على الجرح لا بدّ من حظر استخدام الفتوى الدينية لأغراض سياسية، ولا سيما انخراط رجال الدين فيها، خصوصًا إذا كانت تتعلق بالشأن العام السياسي، وهذا الأمر ينطبق أيضًا على الجامعات والمراكز المهنية والاجتماعية والدينية والنوادي الرياضية والأدبية والثقافية التي ينبغي أن تكون بعيدة عن أي اصطفافات طائفية أو مذهبية. ومن باب حرية التعبير، فإن نماذج بعض الفتاوى يمكن توظيفها ثقافيًّا وسياسيًّا ومجتمعيًا مثل فتوى آية الله محمد حسين كاشف الغطاء[21] في مؤتمر القدس، التي مثّلت عاملًا جامعًا ورؤية

(21) يعتبر آية الله محمد حسين كاشف الغطاء من دعاة الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب. =

مستقبلية ليس للحركة الإسلامية فحسب، بل للحركة الوطنية العربية بجميع قواها وتياراتها واتجاهاتها خصوصًا دعوتها التوحيدية لمناهضة المشروعات الاستعمارية والصهيونية، وكانت تلك النظرة الثاقبة سابقة لأوانها. وكان الشيخ علي كاشف الغطاء قد دعي إلى المشاركة في مؤتمر بحمدون الذي دعت إليه دوائر ثقافية أميركية، واعتذر عن عدم الحضور، وكان موقفه منسجمًا مع تطلّعات الحركة الوطنية، خصوصًا عندما برّر عدم حضوره بـ «كرّاس» صدر بعنوان **المثل العليا في الإسلام لا في بحمدون**، وكان له تأثير كبير في الخمسينيات[22].

بالطبع لا نستطيع أن نحرّم التعبير عن الرأي، ولو لم يكن هذا الرأي يوافق الدولة أو فريقًا دينيًّا، خصوصًا إذا كان يؤثر في الفريق الآخر، ويمكن أن ندرج ذلك ضمن حرية الرأي والتعبير، ولا سيما في القضايا الوطنية والعربية حيث يحق لجميع قادة الرأي والضمير الاجتهاد وحق التعبير. وإذا كانت فتوى رجل الدين تمتاز بالتجرّد وعدم الإغراض، فسيكون لها أكثر من مغزى وأعمق دلالة، ولكن أن تكون فتاوى غُبّ الطلب، للمحلَّل أو المحرَّم بحسب تعبير فؤاد مطر في كتابه التوثيقي العميق **ألف فتوى وفتوى**[23]، ونحن في عصر العولمة، فمثل هذا الأمر يدعو إلى إعادة النظر في مفهوم الفتوى والحق في إصدارها، فضلًا عن تبعاتها القانونية، خاصة ما يمكن أن تسبّبه من توترات وصراعات، وإذكاء نار الطائفية أو زيادة الشحن والاستقطاب المذهبي والديني، أو التسبّب في العزل السياسي والتهميش والإقصاء، فتلك بلا أدنى شك تدخل في باب إثارة الفتن التي يحاسب عليها القانون بأشد العقوبات.

= وقد ألقى كلمة في مؤتمر القدس في عام 1931 دعا فيها إلى استبدال الحج إلى مكة ليصبح الحج إلى القدس تضامنًا مع عرب فلسطين، ودعمًا لثورة البراق، وتنبيهًا لخطر الصهيونية على المستوى العربي والعالمي. جمع الفقه إلى الأصول والتاريخ والأدب وامتاز بعلم الكلام وفن المناظرة، وقد شبّه عبد الرزاق محيي الدين منزلته الثقافية بالشريف المرتضى والجاحظ وأبو حيان التوحيدي.

له كتب في علوم القرآن وتفسيراته والحديث والسيرة النبوية وآل البيت والفقه والأصول والفلسفة وعلم الكلام والعقائد والرجال والتراجم والجغرافيا والترحال والتاريخ والسياسة والأدب والشعر.

(22) عُقد المؤتمر في بحمدون (لبنان) في عام 1954، وقامت الحركة اليسارية في العراق بتوزيع كراس كاشف الغطاء وترويجه في حينه.

(23) انظر: فؤاد مطر، **ألف فتوى وفتوى: مسلمون في مهب فوضى الفتاوى: أزهرية، سنية، وهابية، شيعية، خمينية** (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2009).

إن بناء دولة مدنية ديمقراطية عصرية واحترام حقوق الإنسان وحقوق المواطنة كاملة، يقتضيان وضع حدّ للطائفية السياسية تمهيدًا لتجريمها لتحريمها ومعاقبة القائمين عليها أو الداعين إليها أو المتسترين عليها، وهي الطريق الأمثل للوحدة الوطنية والهوية الجامعة - المانعة وبحسب زياد الرحباني «يا زمان الطائفية... خلّي إيدك على الهوية»!!.

مشروع قانون تحريم الطائفية وتعزيز المواطنة في العراق[24]

المادة الأولى

تعريف الجرائم الطائفية

الفقرة (1) - كل فعل أو سلوك إجرامي يهدف إلى إثارة حرب أهلية أو اقتتال طائفي، وذلك بتسليح المواطنين أو حملهم على التسلّح أو حثّهم على القتال أو تأجيج الفتنة الطائفية أو استخدام العنف أو زعزعة الأمن الداخلي والوطني أو المساس بالوحدة الوطنية أو تدمير الثروات البشرية والمادية والمشروعات والممتلكات العامة والخاصة.

الفقرة (2) - تعتبر الطائفية جريمة بحق الشعب والوطن، ويعاقب بأشد العقوبات من يرتكبها بالدعوة إليها أو ترويجها أو التستر عليها أو التهاون في مكافحتها أو إخفاء معلومات عنها، لا سيما اذا ما اقترنت بأفعال وأنشطة من شأنها أن تؤدي إلى اضطراب وفوضى في المجتمع، خصوصًا إذا استخدمت العنف والقوة والتمرّد على السلطات العامة أو أدّت الى حرب أهلية.

---

(24) مشروع قانون أعدّهُ الباحث واقترحه على الفاعليات السياسية والحقوقية ومؤسسات المجتمع المدني للمناقشة وإبداء الرأي. وقد تجاوب معه عدد من الحقوقيين والمحامين والباحثين وأبدوا ملاحظاتهم عليه، بهدف تكييفه ليصبح أمر تشريعه يسيرًا لاحقًا، علمًا أن الصيغة الأولى للمشروع نشرت ضمن كتاب للباحث: عبد الحسين شعبان، جدل الهويات في العراق: الدولة والمواطنة (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2010). وقد جرى تكييف المشروع لاحقًا وفقًا للقوانين العراقية النافذة، ولهذا ورد فيه ما يفضي إلى عقوبة الإعدام التي يعارضها الباحث، بل يدعو إلى إلغائها! الأمر الذي رغب في تثبيته كملاحظة مرافقة لمشروع القانون الذي يدعو إلى تحريم الطائفية وتجريمها، وفي الوقت نفسه تعزيز المواطنة وتوثيقها.

المادة الثانية

تجريم الطائفية

تعتبر الأعمال الآتية جرائم طائفية:

الفقرة (1) - العمل والنشاط السياسي تحت أية واجهة سياسية أو حزبية أو اجتماعية أو مهنية أو ما شابه ذلك، لغرض نشر الطائفية أو ممارسة التمييز الطائفي، بصورة علنية أو مستترة، لا سيما إذا حصرت انتساب أعضائها بفئة طائفية محدّدة أو ادّعت تمثيلها أو تأييدها ويحظر ذلك حظرًا كاملًا.

الفقرة (2) - استغلال المناسبات الدينية في الترويج للطائفية أو المذهبية بغية إثارة النعرات والكراهية بين الطوائف وإضعاف مبادئ الوحدة الوطنية والهوية الوطنية العراقية. ويمنع استخدام الطقوس والشعائر والرموز الدينية لأهداف طائفية أو مذهبية منعًا باتًّا.

الفقرة (3) - استخدام وسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية والإلكترونية في الترويج لأي غرض طائفي أو مذهبي، بغض النظر عن الأسباب والمبررات.

الفقرة (4) - التصنيفات والتقسيمات الطائفية والمذهبية في الجيش والقوات المسلحة والشرطة وقوى الأمن الداخلي والمخابرات وجميع دوائر الدولة ومرافقها.

الفقرة (5) - فتاوى رجال الدين التي تتعلق بالشأن العام، لا سيما ذات الطابع السياسي الطائفي، وكذلك خطابات أئمة الجوامع، ذات الصلة بالحضّ على الطائفية والمذهبية، ويمنع منعًا باتًّا اعتلاء المنابر وإلقاء الخطب للترويج والدعاية للتوجهات الطائفية والمذهبية المؤدية إلى إثارة الاضطراب والفوضى في المجتمع وتهييج المشاعر والعواطف.

الفقرة (6) - استخدام الشعارات الدينية الطائفية والمذهبية في الجامعات والمعاهد العليا وفي المدارس الثانوية والابتدائية، وفي مراحل التعليم كافة. ويحظر تقسيم المناصب التعليمية والتربوية وفقًا لاعتبارات مذهبية وطائفية. ويُعاد النظر بصياغة المناهج التعليمية والتربوية بهدف إبعادها عن أية تصنيفات أو

توجّهات طائفية أو مذهبية أو عشائرية أو مناطقية تضرُّ بالوحدة الوطنية وبمعايير العلم والتقدم. ولا يعترف بشهادات المدارس الدينية إلا إذا كانت برامجها مقبولة ومعتمدة لرقابة حكومية وتوافقت مع البرامج والمناهج التعليمية المعتمدة في الدولة. ويُحظر على المدارس الدينية حصر القبول على أساس طائفي أو مذهبي، وعليها أن تقدّم كشف حساب سنويًّا من مدقق حسابات معترف به رسميًّا وفقًا للأنظمة المالية والمحاسبية المعتمدة في الدولة وتتعرض للمساءلة والملاحقة القضائية إذا أخفت أية معلومات ضرورية.

الفقرة (7) – نشر أو عرض أو تداول أو ترويج أو تشجيع أو التستر على أي عمل فني أو ثقافي أو فكري أو سياسي يهدف إلى الدعاية الطائفية والمذهبية، بما يضعف روح المواطنة والتعايش السلمي بين تكوينات المجتمع العراقي، بما في ذلك الصحافة والإعلام والكتب والعروض المسرحية والسينمائية والغناء والموسيقى والأناشيد والفنون التشكيلية وأنواع الفنون والآداب الأخرى. ويُمنع ذلك منعًا باتًّا.

الفقرة (8) – طبع أو نشر أو استيراد أو بيع أو تداول أية كتب أو مطبوعات أو أفلام أو ألعاب أو وسائل إيضاح للأطفال والناشئة، من شأنها تكريس روح الطائفية والمذهبية وكره الآخر وازدراء المذاهب الأخرى. ويُمنع ذلك منعًا باتًّا.

المادة الثالثة

تعتبر بوجه خاص الأفعال الآتية من جرائم أمن الدولة

الفقرة (1) – توزيع أو اقتسام المناصب الحكومية أو غير الحكومية على أساس الانتماء الطائفي والمذهبي.

الفقرة (2) – الترشّح في أية انتخابات برلمانية أو مجالس المحافظات أو الإدارة المحلية أو البلدية، استنادًا إلى أي معيار طائفي أو مذهبي.

الفقرة (3) – تقسيم الوظائف القضائية بكل درجاتها وأصنافها وفقًا لأي اعتبارات طائفية أو مذهبية.

الفقرة (4) – إدارة العتبات المقدسة والأوقاف وفقًا للقسمة الطائفية والمذهبية، وبما يضرّ بالوحدة الوطنية.

الفقرة (5) - برامج المدارس الدينية على أساس طائفي، وكذلك القبول على أساس طائفي أو مذهبي في كافة المراحل الدراسية.

الفقرة (6) - برامج الانتساب إلى الأندية الرياضية والمنتديات الشبابية والجمعيات الاجتماعية والتعاونية والأدبية والخيرية ومنظمات المجتمع المدني كافة، إذا اعتمدت على أية اعتبارات دينية أو طائفية أو مذهبية.

الفقرة (7) - إدارة المستشفيات أو المستوصفات أو الرعاية الصحية أو دور العجزة أو الصيدليات أو المختبرات وجميع الطواقم الطبية والصحية وفقًا لأي اعتبار ديني أو طائفي أو مذهبي.

المادة الرابعة

العقوبات

الفقرة (1) - يعاقب بالإعدام كل من ارتكب، بصفته فاعلًا أصليًا أو شريكًا، أيًا من الأفعال الجرمية والطائفية الواردة بالمادتين الثانية والثالثة من هذا القانون، ويعاقب المحرّض والمخطّط والمموّل، وكل من مكّن المرتكبين من القيام بالجرائم الواردة في هذا القانون بعقوبة الفاعل الأصلي.

الفقرة (2) - يعاقب بالسجن المؤبد من أخفى عن عمد أي ارتكاب جرمي أو تستر على المرتكبين أو قام بتضليل العدالة.

المادة الخامسة

الظروف القضائية المخففة

الفقرة (1) - يعفى من العقوبات الواردة في هذا القانون كلّ من قام بإخبار السلطات المختصة قبل اكتشاف الجريمة أو عند التخطيط لها، أو ساهم إخباره في القبض على الجناة أو حال دون تنفيذ الفعل.

الفقرة (2) - يعدّ عذرًا مخففًا من العقوبة في الجرائم المنصوص عليها، في المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون، لكل من قدّم معلومات بصورة طوعية للسلطات المختصة بعد وقوع أو اكتشاف الجريمة من قبل السلطات وقبل القبض

عليه، وأدّت معلوماته إلى التمكّن من القبض على المرتكبين الآخرين وتكون العقوبة السجن، وفقًا لقانون العقوبات البغدادي.

المادة السادسة

الأحكام الختامية

الفقرة (1) - تعدّ الجرائم في هذا القانون من الجرائم العادية المخلّة بالشرف.

الفقرة (2) - تصادر جميع الأموال والمواد المضبوطة والمبرزات الجرمية أو المهيئة لتنفيذ العمل الإجرامي.

الفقرة (3) - تطبّق أحكام قانون العقوبات النافذ بكل ما يرد فيه نص في هذا القانون.

الفقرة (4) - ينفّذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

الفقرة (5) - للسلطات ذات الصلاحية حق إصدار قرارات وأنظمة وتعليمات لتسهيل تنفيذ أحكام هذا القانون، وتُلغى جميع القرارات، والقوانين واللوائح التي تتعارض مع نصوصه.

الأسباب الموجبة

لمّا كانت المحاصصات والتقسيمات الطائفية قد أسهمت في تفتيت المجتمع العراقي وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية باعتمادها قاعدة المحاصصة، ونظرًا لجسامة الأضرار وفداحة الخسائر الناجمة عن الجرائم الطائفية التي أصبحت تهدّد الوحدة الوطنية واستقرار النظام والأمن العام، وبهدف تعزيز الوحدة الوطنية وتعميق الهوية العراقية الجامعة على أساس مبادئ الدولة الديمقراطية العصرية القائمة على المساواة واحترام حقوق الإنسان وحقوق المواطنة وواجباتها الكاملة، لذا بات من الضروري إصدار تشريع من شأنه الحدّ من هذه الظاهرة تمهيدًا للقضاء عليها وذلك بتحريمها وتعزيز المواطنة.

ولهذه الأسباب شرّع هذا القانون.

الفصل الرابع

ميكانيزمات العيش المشترك وأزمة الهوية

حميد الهاشمي

تمهيد

خلّف احتلال العراق هزة كبيرة للمجتمع العراقي، لا تقف عند إسقاط النظام وما ترتب عنه من انهيار النظام الأمني والمؤسسي والاقتصادي والقضائي والعسكري فحسب، بل تتعداه إلى تفكيك اللحمة الوطنية، وتشظي الهوية الوطنية إلى هويات فرعية تبني ركائزها على حساب تلك الهوية التي تعتبر دومًا صمام أمان ومركبًا مشتركًا لجميع الهويات الفرعية. ومن أجل قراءة أكثر واقعية لأزمة الهوية، فإن البحث يتسع للخوض في آليات (ميكانيزمات) العيش المشترك بين الهويات الفرعية في مجتمع متعدد الثقافات (Multicultural Society) والإثنيات (Ethnic Groups). وقد اجتهدنا في تشخيص تلك الميكانيزمات بالآتي: العدالة الاجتماعية، المشاركة السياسية التي من بين ما تعنيه هنا عدم الإقصاء، التنمية الاجتماعية بأوجهها المختلفة (اقتصادية، تعليمية، ثقافية، سياسية)، الأمن الاجتماعي والغذائي، الزواج المختلط كآلية ومؤشر في الوقت نفسه على التعايش المشترك، والحقوق الثقافية التي تشير بصورة رئيسة إلى حقوق الهويات الفرعية.

أما البحث في أزمة الهوية في عراق اليوم، فإنه يتطلب أيضًا الخوض في مفهوم الهوية، وما أفضت إليه ظروف البلد بما يستحق أن نطلق عليه تشظي (Fragmentation) الهوية الوطنية (National Identity)، الذي يعتبر أبرز صور تلك الأزمة، وبالتالي التطرق إلى تلك الهويات الفرعية وعلاقتها بالهوية الوطنية،

فضلًا عن البحث في مسببات الأزمة، حيث يُعتبر احتلال البلد أهمها، ومحاولة الاحتلال إعادة بناء الأمة وفقًا لنظرية بناء الأمة (Nation Building Theory).

أولًا: الهوية العراقية

1 - في مفهوم الهوية والهوية العراقية

يعد موضوع الهوية[1] الاجتماعية والثقافية من الموضوعات المهمة التي برزت إلى الساحة الفكرية في منتصف القرن العشرين، خصوصًا في الولايات المتحدة الأميركية. وارتبط بالأقليات نتيجة تفاعل الهويات المهاجرة خصوصًا إلى تلك الأراضي وتصارعها. ولصلة الهجرة بموضوع الهوية، حدث ربط كبير بين كل من المفهومين والموضوعين، حيث يُعتبر موضوع الهجرة تهديدًا واختبارًا لموضوع الهوية الاجتماعية.

تعرّف الهوية الاجتماعية (Social Identity) على أنها ذلك الجزء من المفهوم الذاتي للفرد، النابع من وعيه كونه عضوًا في جماعة (أو جماعات) مضافة إليه الاعتبارات القيمية والعاطفية التي تحال على تلك العلاقة. وتشخص نظرية الهوية الاجتماعية مركّبين في المفهوم الذاتي للفرد: الهوية الفردية والهوية الجماعية. تشمل الهوية الفردية خواص وصفات شخصية عينية مثل الشعور بالاكتفاء، الصفات النفسية، والقيم الشخصية[2]. ويرتبط بمفهوم الهوية عدد من العناصر، يمكن إيجازها بالآتي: الانتماء، الولاء، التصنيف، التعريف، المقارنة، إعلاء شأن ومبعث فخر، الوعي بالذات اجتماعيًا، الارتباط بالمكان وما يتعلق به غالبًا، وانعكاس لواقع اجتماعي لا افتراضي.

---

(1) يُشتق المعنى اللغوي لمصطلح الهوية من الضمير هو. أما مصطلح الهو فإنه مركب من تكرار هو، ووُضع كاسم معرّف بـ «أل» ومعناه (الاتحاد بالذات). ويشير مفهوم الهوية إلى ما يكون به الشيء هو هو، أي من حيث تشخصه وتحققه في ذاته وتمييزه من غيره ، فهو وعاء الضمير الجمعي لأي تكتل بشري، ومحتوى لهذا الضمير في الآن نفسه، بما يشمله من قيم وعادات ومقومات تكيف وعي الجماعة وإرادتها في الوجود والحياة داخل نطاق الحفاظ على كيانها. إبراهيم القادري بوتشيش، «حول مفهوم الهوية ومكوناتها الأساسية،» مدونة شخصية: <http://histoire.maktoobblog.com/1152534>.

(2) إبراهيم مكاوي، «الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل كمدرسة لبلورة الهوية القومية،» مجلة كنعان الفلسطينية، العدد 108 (كانون الثاني/ يناير 2002).

في ضوء ما اطلعنا من تعريف لمفهوم الهوية بصورة عامة، فإنه بالتأكيد يمكن كل مواطن أو إنسان بصورة عامة أن يملك هوية اجتماعية أو ينتمي إلى أكثر من واحدة، بحكم تعدد انتماءاته وتوزع انتماءاته. ولكن تأتي أهمية الهوية الوطنية وسموها وهيبتها من أنها تعلو على المصالح الفردية والفئوية ومصالح الجماعات الاجتماعية الضيقة. وبالتالي فهي مصلحة عامة لا مصلحة فردية، أو حماية للمصالح العامة بما فيها الفردية من التنازع والتصادم. فهي إذًا بمنزلة مركب تتقاسم الهويات الفرعية فيه المصير. ومع ذلك فهي لا تلغي حق الآخرين في الانتماء إلى هوياتهم الفرعية، على ألا تتعارض وتتصادم مع الهوية الوطنية. وبمحاولة لتطبيق هذا الفهم المعرفي لمفهوم الهوية على الواقع الاجتماعي العراقي، فإننا نجد تنوع الانتماءات والولاءات وتشتتها بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية.

بالبحث في سؤال الهوية الوطنية العراقية، فإنه من المؤكد أن هناك هوية وطنية عراقية من دون النظر إلى الحدود الجغرافية أو الدولة الأمة بمفهومها القومي، وإن تغيرت السمات الثقافية وعناصر تشكيل تلك الهوية على مدار التاريخ. فالعراق كمصطلح جغرافي - اجتماعي تغيّر على مدار التاريخ، تمددًا وتقلصًا، وتعرّض لتثاقف كبير نتيجة الغزوات الأجنبية والهجرات الجماعية لأقوام وقبائل، لكنه على الرغم من ذلك يشكل هوية تملك عناصر الانتماء والولاء، والتصنيف والتعريف والمقارنة بحسب تعبير نظرية الهوية الاجتماعية لمفهوم الهوية[3]. فاللغة العربية هي المهيمنة والهوية الثقافية بصورة عامة كإطار ثقافي وهناك تأثيرات متبادلة مع اللغات الفرعية الأخرى، أكان في المفردات الموجودة، أم في شكل الحرف، مثلًا في اللغات الكردية والتركمانية والسريانية، هناك تشابه في شكل الحروف على الرغم من عدم تطابقها كما في الكردية والتركمانية. كذلك التاريخ المشترك والتسامح الديني على الرغم من هيمنة الدين الإسلامي كونه دين الأغلبية بغضّ

---

(3) تتضمن هذه النظرية ثلاث أفكار مركزية لتحديد الهوية الاجتماعية هي: التصنيف والتعريف والمقارنة (Categorization, Identification and Comparison)، ولذلك تدعى أحيانًا نظرية (CIC). للمزيد عن الموضوع، انظر: حميد الهاشمي، «نظرية الهوية الاجتماعية وتطبيقاتها على الأقليات المهاجرة إلى البلدان الغربية: مناقشة علمية وتكييف نظري،» مجلة دراسات، العددان 22-23 (أيلول/ سبتمبر - كانون الأول/ ديسمبر 2008)، و Ted R. Gurr, *Why Men Rebel* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970).

النظر عن الهوية المذهبية. فالتسامح يمكن أن يشكل عنصرًا من عناصر الهوية الوطنية وآلية من آلياتها.

لم يكن العراق الحالي قط وحدة سياسية منفصلة قبل عام 1879 «كان قطر العراق في الأيام القديمة يؤلف الولاية العباسية من العراق وجزءًا من الجزيرة... وفي القرون الثلاثة الأخيرة من الحكم التركي، اتحدت في ولاية واحدة هي إيالة (ولاية) بغداد، وهي واحدة من أعظم ولايات الإمبراطورية التركية. وكانت الولاية، كما هي الحال بالنسبة للولايات العربية وغير العربية التي كانت تحت الاحتلال التركي، مقسمة إلى 17 متصرفية (محافظة - سنجق بالتركية) لغاية ولاية مدحت باشا (1869-1871) الذي أعاد تنظيم الولاية لأسباب إدارية/ تنظيمية، انطلقت من رؤيته الإصلاحية لتطبيق مبدأ اللامركزية في الإدارة. لذا استقلت الموصل (إداريًّا) في عام 1879، والبصرة في عام 1884. في الوقت نفسه احتفظت ولاية بغداد، على الدوام، بفضل شهرتها القديمة وموقعها الاستراتيجي ونطاقها الحالي بالسيادة الهينة، ومن ثم ألغي أمر الاستقلال الإداري عمليًّا منذ عام 1910، في عهد الوالي ناظم باشا الذي عُهد إليه بشؤون الولايات الثلاث. وكان والي بغداد يعتبر على مستوى واسع كبير الولاة الثلاثة، علمًا أن السوق الاقتصادية للعراق (ولاية بغداد) الموحدة، بدأت بالتكوين التدريجي منذ عام 1830»[4].

يرى فالح عبد الجبار أن العراق كان، إبان تأسيسه كدولة حديثة في عام 1921، دولة إقليمية تبحث عن أمة، لا أمة (جماعة قومية) تبحث عن دولة. وبوسعي المجازفة بالقول إن أزمة بحثه عن هوية في عام 1921 لا تقل حدة عن أزمة بحثه عن هوية حاليًّا... ويعتقد أن الوطنية العراقية ولدت خلال ثورة العشرين في المدن الكبرى، ولا سيما بغداد، على يد عدد من تجار المدن، وفي مقدمهم التاجر الشيعي جعفر أبو التمن، مؤسس الحزب الوطني. وعلى الرغم من أن المدن كانت ضعيفة (24 في المئة من سكان البلاد)، فإنها اضطلعت بدور صانع الأفكار ومحرك التمردات على الانتداب. وقد نظّم جعفر أبو التمن وأقرانه أول تظاهرة

---

(4) عقيل الناصري، «في: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعراق مطلع القرن الماضي،» الحوار المتمدن، 5/ 10/ 2004. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24485>.

حديثة على شكل مولد نبوي (طقس سني)، وموكب حسيني (طقس شيعي)، في آن، فكان هذا الطقس الجديد (المولد - الموكب) إيذانًا بولادة الوحدة الوطنية العراقية وسط عرب المدن[5].

لكن يجب ألا ننسى أن تشكُّل العراق كدولة حديثة في عام 1921، قام بناء على اتفاق أو إجماع قوى ووجاهات ورغبات أقاليمه وأقلياته، وذلك بغض النظر عن الرغبة البريطانية وجهد سير بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني آنئذٍ. فقادة المناطق الشيعية ممن قادوا ثورة 1920، ومرجعياتهم الدينية، كانوا أول من نادى بفيصل بن الحسين بن علي ليكون ملكًا على العراق، وهذا ما كان متطابقًا جدًّا مع رغبات أبناء السنة، على الرغم من وجود ترشيحات من السنة والشيعة لشغل عرش العراق، أبرزها كل من طالب النقيب (نقيب أشراف البصرة) عن السنة والأمير خزعل (أمير المحمّرة) عن الشيعة. وكذلك فإن استفتاء الموصل في عام 1925 أظهر رغبة أبنائها الذين شكّل الأكراد أغلبيتهم آنئذٍ، باعتبار تابعية مناطق كردستان العراق إلى الموصل، أظهر تلك الرغبة في الانتماء والالتحاق بالعراق عوضًا عن الانتماء إلى تركيا[6].

كمؤشر إلى الوعي بالهوية العراقية، فإن المعارضة التي واجهت ترشيح فيصل بن الحسين، حملت شعار (العراق للعراقيين)، على اعتبار أن فيصل غير عراقي. كما كان هذا الشعار تحدّيًا للحكومة البريطانية في العراق عندما بدأت تستقطب جمهرة من الهنود في الدولة العراقية. وساند هذا الشعار الكثير من الضباط الشريفيين نتيجة ما لاقوه من معارضة في سورية عندما رفعوا شعار «سورية للسوريين» في أثناء حكم فيصل الأول قبيل أن يطرده الفرنسيون. ولعل اختيار فيصل الأول ملكًا على العراق كان أول عملية سياسية توافقية في تاريخ الدولة الحديثة.

---

(5) فالح عبد الجبار، «إشكالية الوطني والإثني/ المذهبي في العراق،» مجلة إضافات، العدد 1 (شتاء 2008)، ص 76.

(6) للمزيد عن قيام المملكة العراقية، انظر: حنا بطاطو، **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية: الكتاب الأول**، ترجمة عفيف الرزاز، ط 2 (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990).

في سبق سوسيولوجي يتتبع علي الوردي انحلال الهويات الصغيرة ومحاولة تشكيل الهوية العراقية خلال عام 1920 عام الثورة التي اختلط فيها الوعي الجديد بالقديم، النهب بالتمرد، والهياج بالثورة، لكن الوردي، يرى أن الإنكليز فشلوا في أمرين: الأول، التدخل في نظام التمثيل العشائري الطبيعي، وتحويله بقوة التعيينات الإدارية والنقود. والثاني، فشلهم في اجتذاب إنتليجنسيا المجتمع في تلك الحقبة؛ الملائية والأفندية. الأولون بحكم المكانة السامية للمعرفة الدينية، والآخرون بحكم ثقافتهم السياسية الحديثة. غير أن المعطى التاريخي يؤكد أن آليات الدمج أو مؤسساته لم تفعل فعلها الناجع، ذلك أن الدولة التي أدارتها أقلية تقليدية طائفية حاولت فرض ثقافة الأقلية على الجماعات الاجتماعية الأخرى التي كانت تشكل الأغلبية من خلال اللجوء إلى أساليب التهميش والقهر والقمع لأكثر من ثمانين عامًا من عمر الدولة العراقية الحديثة بحسب رأي الباحث الأكاديمي علي وتوت[7].

يحاول بعض من الباحثين تسجيل مآخذ على النظام الملكي في ما يتعلق ببناء الهوية الوطنية، حيث ترى بلقيس محمد جواد أن النظام الملكي الليبرالي في العراق فشل في أمور كثير من ضمنها، التأسيس المادي للهوية الوطنية العراقية، وتأسيس مجتمع المواطنة العراقي بدلًا من مجتمع المحميات العشائرية، الدينية، المذهبية، القومية، والإثنية[8]. ونحن نرى هنا أن عملية بناء هوية على الأسس المدنية في مجتمع متعدد الاستقطابات والهويات الفرعية، كان يعيش مرحلة تابعية إدارية وسياسية إلى إمبراطورية أوسع تحكم باسم أيديولوجيا دينية، يصعب فيه تحقيق سبك هوية وطنية وإن في عقود من الزمن. فبناء الهوية، يتطلب تحقيق قاعدة واسعة من التعليم والعدالة الاجتماعية والعمل المؤسسي وغير ذلك مما يجعل المواطن يترفع عن هويته الفرعية ويقدم هويته الوطنية.

إن مؤشرات التعايش المشترك والتزاوج والتنقل والثقة المتبادلة بين المواطنين هي من بين معطيات الشعور بالهوية والانتماء الوطني.

---

(7) علي وتوت [وآخ.]، المواطنة والهوية الوطنية (بغداد: مؤسسة الحضارية، 2008)، ص35-36.

(8) بلقيس محمد جواد، «قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921: الأهداف والنتائج،» (دراسة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010). <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=25438>.

2- تبلور هوية وطنية عراقية

لا يمكن نكران تبلور هوية وطنية عراقية تعززت وعرفت سماتها وخصائصها وحدودها بتقدم عمر الدولة العراقية. فالمشاركة في الدفاع عن حدود البلد، والخضوع للسلطة المركزية، واحترام سلطة الحكومة المركزية وإطاعة القوانين والخضوع لها بصورة عامة، والتعايش والتزاوج والتنقل والسكن في أماكن مختلفة من أراضي الدول، والحرص على البلد وحمل اسمه والتشرف به، والنتاجات الأدبية، أكانت باللغة العربية الفصحى أو باللهجة العامية المتداولة، أو حتى باللغات المحلية الأخرى التي تتحدث بها الأقليات. هذا فضلًا عن مبادرات الأشخاص والمجتمع المدني على تواضعه يؤشر إلى تبلور هوية وطنية عراقية واضحة المعالم. كما يمكننا لمح ذلك في أدبيات وفعاليات المهاجرين والمهجرين من أبناء البلد على أمد تاريخه وليس حصرًا المعاصر، بمن فيهم اليهود العراقيون الذين أسقطت عنهم الجنسية وجرى تسفيرهم إلى إسرائيل بعد عام 1948.

تنشأ الأمم من وجود جهاز سياسي مركزي، ووجود نظام اتصال ثقافي موحد (اللغة، الجرائد، الكتب، الجامعات)، ونظام اتصال مادي (طرق وتجارة وأسواق) متداخلة متفاعلة متكاملة في إطار رقعة جغرافية محددة. العراق مر بهذه المرحلة التأسيسية بشكل أولي خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، بفضل الإصلاحات العثمانية التي أدخلت سكك الحديد، وخطوط التلغراف، والمدارس الرشدية، والخدمة العسكرية الدائمة، وتوحيد جهاز الإدارة في بلاد الرافدين ومركزته في بغداد. إلا أن فترة الانتداب والعهد الملكي كانا أكثر عنفوانًا في ميدان التوحيد والمركزة. ولعل أهم عنصر في عملية الاندماج هو السكان. ونعني بذلك المشاركة السياسية في الوزارات والبرلمان والانتخابات، والمشاركة الإدارية في الدوائر المدنية والقضائية للدولة، والمشاركة الاقتصادية في عقود الدولة والريع النفطي، والمشاركة الثقافية في التعليم والإعلام والمعلومات[9].

(9) عبد الجبار، ص 76-77.

ثانيًا: ميكانيزمات العيش

يمكننا تشخيص عدد من النقاط التي تصنف كآليات للتعايش بين الهويات الفرعية، وهي:

1- العدالة الاجتماعية

تعتبر العدالة الاجتماعية أحد أهم ميكانيزمات العيش المشترك وعناصر بناء الهوية الوطنية التي تعتبر مظلة لجميع المواطنين. إن الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية من خلال عدم تكافؤ الفرص، وغياب القانون أو ضعفه، وسيادة المحسوبية لطرف على حساب آخر وامتيازات لطبقات وفئات معينة على حساب غيرها، كلها تصب في منحى إضعاف الهوية الوطنية ومفهوم المواطنة. ومن بين ما تشمله العدالة الاجتماعية المساواة أمام القانون وتساوي الفرص في الوظائف. حيث إن من أساسيات العدالة الاجتماعية حقوق المواطنة أي أن يتساوى المواطنون في الفرص ومنها فرص التوظيف، وألا يتعرض كائن من كان منهم إلى الإقصاء والتهميش وفقًا لذلك المبدأ.

2- المشاركة السياسية وعدم الإقصاء

إن المشاركة السياسية هي الأخرى واحدة من ركائز العيش المشترك وإقرار الهوية الوطنية. فالمشاركة السياسية تعني ممارسة الحق في الإدارة السياسية وصنع القرار والحكم، أكان على مستوى الحكومة المركزية أو الحكومات المحلية. وهي تعبير صادق عن حقوق المواطنة التي ترسّخ الانتماء والولاء للوطن والانضواء إلى هويته الوطنية. وبخلاف ذلك، فإن الأمر يعني بالضرورة تمييزًا وإقصاء وعزلًا. بل حرمانًا لفئات من أبناء الوطن الواحد.

في سياق نظرية الهوية الجماعية وعلاقة القوة بين المجموعات يظهر مفهوم الحرمان النسبي (Relative Deprivation) الذي شغل محور معالجات وأبحاث في مجالات أكاديمية متنوعة. ففي كتابه الرائد **لماذا يتمرد البشر**[10] يعرّف تيد روبرت غير مفهوم الحرمان النسبي من وجهة نظر العلوم السياسية بأنه «إدراك الأشخاص

---

(10) Gurr, p. 24.

وجود حالة تضارب بين توقعاتهم القيمية وقدراتهم القيمية على تحقيق هذه التوقعات». ونتيجة ذلك، «يتمرد الناس ضد ظروفهم ليس عندما يكونون محرومين بالمفهوم المطلق للحرمان، ولكن عندما يشعرون أنهم محرومون بالنسبة إلى أشخاص أو جماعات خارجية». إذًا العامل الأساس في مفهوم الحرمان النسبي، هو المقارنة بالآخر والقناعة بأن لك حقًا شرعيًا في الحصول على الحقوق والامتيازات نفسها التي يتمتع بها هذا الآخر، أكان فردًا أو مجموعة[11]. ميّز رونسمان (Runciman) الحرمان النسبي الأناني (أو الفردي) من الحرمان النسبي الجماعي، بأن الحرمان النسبي الفردي يحدث عندما يقارن الأفراد وضعهم الشخصي بوضع أفراد آخرين من جماعتهم الداخلية نفسها، فيسيطر هنا العامل الفردي الأناني والاهتمام بدائرة الذات. أما الحرمان النسبي الجماعي فيحدث عندما يشعر الأفراد أن جماعتهم الداخلية محرومة عمومًا مقارنة بجماعات خارجية. بمعنى آخر، تشكل الهوية الجماعية شرطًا مسبقًا لحالة الحرمان النسبي الجماعي[12].

3- التنمية الاجتماعية

إن التنمية الاجتماعية تهدف غالبًا إلى تحسين الواقع الصحيٍ والتعليمي والثقافي والترفيهي والإداري إضافة إلى الجانب الاقتصادي. وإن تحقق مثل هذه الأهداف سيرفع من درجات الرضا على الإدارة السياسية عمومًا، وبالتالي يعزز روح الانتماء والولاء للهوية الوطنية.

هناك أمثلة عدة في العالم تجسد دور العامل الاقتصادي خصوصًا والتنموي عمومًا في قوة البلاد ووحدتها على الرغم من التفاوت الإثني والعقيدي في تلك البلدان والنزعات الانفصالية.

لكن الواقع المجتمعي العراقي بقي يعاني تدهورًا وتخلفًا في شتى مستويات التنمية الاجتماعية، الأمر الذي ولّد خيبات أمل كبيرة في أوساطه. وتوزع شعور المواطنين بين خيبة أمل بالتغيير وبالسياسيين من جهة، وبالشعور بالغبن والتهميش من جانب مواطني مناطق أو جهات معينة من الوطن، اعتقادًا منهم أنه تمييز طائفي أو

---

(11) مكاوي، «الحركة الطلابية».

(12) المصدر نفسه.

عرقي أو جهوي (مناطقي) ضدهم. في حين أن المرجح هو سوء الإدارة نتيجة قلة خبرة القائمين عليها باعتبار أن للمحاصصة الطائفية والحزبية والمحسوبية دور في تقلدهم لهذه الوظائف، كذلك فإن الفساد الإداري قد استشرى وأخذ منحى كبيرًا أودى بالبلد إلى الصفوف الأولى في قائمة «الدول الفاشلة»[13] نتيجة هذا العامل وغيره من العوامل الأخرى التي من بينها استشراء العنف وانعدام الشفافية أو ضعفها.

ربما يُدرج العراق بين البلدان العشرة الأول في قائمة الدول الفاشلة، وهو انتقل من المرتبة السادسة في عام 2009، إلى السابعة في عام 2010، فالتاسعة في عام 2011، ليحافظ على مرتبته نفسها في عام 2012[14].

4- الأمن الاجتماعي

يشير مفهوم الأمن الاجتماعي إلى كفالة الدولة أمن المواطنين من الاعتداءات والأخطار التي تستهدفهم، أكانت من خارج البلد أم من داخله.

لذا فضمان الأمن الاجتماعي للمواطن، يعَد، إلى حد كبير، ضمانة لحياة كريمة تُشعر الفرد بالانتماء إلى هذا الوطن والولاء له، الأمر الذي يعني أن الأمن الاجتماعي ركن من أركان تشكيل المواطنة التي ترتبط بالتالي بالهوية الوطنية. إن افتقاد المواطن أمنه الاجتماعي يدفع به إلى الإخلال بانتمائه وهويته الوطنية، أو على الأقل إلى أن يلوذ بهوياته الفرعية التي يُعتقد أنها يمكن أن تكون ضامنًا لأمنه. وهذا ما شهدناه في الحالة العراقية حيث كان لفقدان الأمن والأمان دور كبير في تماهي الكثير من الأفراد مع هوياتهم الإثنية أو المذهبية أو القبلية.

5- التعايش في السكن

يشير هذا إلى التعايش والسكن المشترك في أحياء مختلطة بين الإثنيات والمذاهب والأديان المختلفة. وهو أنموذج حقيقي يجسد التسامح وقبول الآخر من أبناء البلد. وقد عاش العراق هذه الحالة طوال فترات تاريخه الموغل في عمق

---

(13) للمزيد من الاطلاع على مفهوم الدولة الفاشلة، انظر: علي الزعبي، «ما هي الدولة الفاشلة؟» القبس (الكويت)، 17/ 9/ 2012.

(14) *Foreign Policy* (March 2013). <http://www.foreignpolicy.com/failed_states_index_2012_interactive>.

القدم، إلا أن هذا التعايش قد اهتز للأسف وظهر التهديد بعد عام 2003، وحدثت حالات التهجير على أساس الهوية. وقد كان لحادثة قيام متطرفين بتفجير مقام الإمامين العسكريين في سامراء في عام 2006 الدور الكبير في إحداث هذا الثلم في البناء الاجتماعي الوطني العراقي.

أشارت آخر إحصائية (نهاية فترة ذروة العنف الطائفي) لوزارة المهجرين والمهاجرين العراقية، إلى زيادة ملحوظة في أعداد العوائل النازحة قسرًا، وذكر مصدر مخول في الوزارة أن أعداد هذه العوائل بلغت 26858 عائلة في المحافظات العراقية المختلفة، عدا إقليم كردستان. والأعداد موزعة على: محافظة بغداد 4642 عائلة، محافظة المثنى 1585 عائلة، محافظة واسط 2290 عائلة، محافظة ميسان 1831 عائلة، محافظة ذي قار 1668 عائلة، محافظة البصرة 1040 عائلة، محافظة كربلاء 3120 عائلة، محافظة بابل 700 عائلة، محافظة القادسية 650 عائلة، محافظة النجف 2710 عائلات، محافظة الأنبار 900 عائلة، محافظة ديالى 2240 عائلة، محافظة صلاح الدين 2500 عائلة، محافظة كركوك 274 عائلة، محافظة نينوى 713 عائلة[15].

إن هذه الأرقام لا تمثّل إلا أولئك المقيمين في مخيمات لجان الهلال الأحمر التي أقيمت في مدن ميسان والكوت وكربلاء والنجف والمحافظات الأخرى في جنوب العراق والفلوجة وسامراء غرب وشمال بغداد، إضافة إلى بعض مناطق العاصمة بغداد. إن الأرقام الرسمية لا تلحظ أولئك النازحين الذين فروا إلى أقاربهم أو انتقلوا من حي إلى آخر في العاصمة بغداد. وبهذا لا يمكن معرفة الأرقام الحقيقية باستثناء القول إنها أكبر من هذه الأرقام المعلنة. كما أنها تعَد أكبر عمليات تهجير قسري متبادل يكاد يأتي على العراق وأهله من دون استثناء، ليعيشوا في المخيمات الطائفية هذه[16].

يوضح الجدول (4-1) إحصاءات بأعداد العوائل المهجرة من الأقليات العراقية (لا تتضمن المسلمين من الشيعة والسنة ولا الأكراد عمومًا).

---

(15) عدنان الصالحي، «ظاهرة التهجير القسري في العراق.. الأبعاد والنتائج،» شبكة النبأ المعلوماتية، 14/ 5/ 2007 انظر: <http://www.annabaa.org/nbanews/63/126.htm>.

(16) الصالحي، «ظاهرة التهجير».

الجدول (4-1)
أعداد العوائل المهجّرة من الأقليات العراقية

	المكونات	عدد العوائل المهجرة
1	المسيحيون	6231
2	الصابئة المندائيون	353
3	الإيزيديون	289
4	الشبك	378
5	التركمان	2349
6	الأكراد الفيليون	14

المصدر: جمهورية العراق، وزارة حقوق الإنسان، دائرة رصد الأداء وحماية الحقوق، قسم حقوق الأقليات، «أطياف العراق مصدر الثراء الوطني،» 2011، ص 28. <http://www.humanrights.gov.iq/uploads/pdf/drasa%20akliat.pdf>.

كما يلاحظ كان المسيحيون أكثر المستهدفين، نتيجة نيلهم نصيبًا أكبر من التكفير أولًا، وثانيًا، بحكم طبيعة توزّعهم الديموغرافي. فهم لا يتركزون في إقليم معين، ولا يميلون إلى حمل السلاح والانتماء إلى ميليشيات أو مجموعات حزبية، كذلك نتيجة كبر عددهم السكاني مقارنة ببعض الأقليات الأخرى.

6- الزواج المختلط

لعل الزواج المختلط (Intermarriage) من الآليات المرتبطة بالواقع الاجتماعي وأجواء التسامح، فهو يمثّل تجسيدًا لذوبان الفروقات العرقية والطائفية والعنصرية والطبقية وغير ذلك. وفيه تقوية للأواصر وتداخل دماء النسب وصلات القرابة، الأمر الذي ينعكس على تداخل الانتماءات وتذويب أي نزعة نحو الهويات الفرعية التي تأتي على حساب الهوية الوطنية. وقد لفت تقرير أميركي صدر نهاية عام 2008، نُشر ضمن «تقرير واشنطن» الذي يصدر في العاصمة الأميركية، معلومات عن مخطط في شأن تقسيم البلاد أقاليم (نتحدث عنها لاحقًا في هذا البحث)، ولفت إلى أن ارتفاع نسبة الزواج المختلط بين الطوائف العراقية

المختلفة، سيجعل التعامل مع هذه الظاهرة من طريق الفصل الجغرافي أمرًا من الصعب تحقيقه[17].

للأسف لا توجد إحصاءات دقيقة للزواج المختلط، لكن التقديرات دائمًا تراوح بين 20 و25 في المئة في مناطق السكن المختلطة مثل بغداد وديالى وكركوك ونينوى وغيرها. وعلى الرغم من مرحلة التوتر الطائفي التي مرت بها البلاد، فإن حالات التزاوج المختلط عادت، ليرتفع عدد العراقيين المقبلين على الزواج 60 في المئة عن السنة الماضية مع ارتفاع ملحوظ في الزواج المختلط، بحسب دائرة العدل القضائي في العاصمة العراقية بغداد[18]. وهذا مؤشر إلى الحالة الصحية للتعايش وتجاوز الخلافات المذهبية، على الأقل بالنسبة إلى عامة الناس.

7- الحقوق الثقافية: حقوق الهويات الفرعية

إن تمتع الهويات الفرعية بحقوقها الثقافية من استخدام لغتها وتدريسها، والكتابة بها لأغراض التدوين والإنتاج الثقافي الإبداعي، وما إلى ذلك، يعتبر حقًا إنسانيًا ووطنيًا ينبغي أن يكفل لها. وإن حرمانها من هذا الحق سوف يخل بوطنيتها وانتمائها وولائها.

إن التمتع بالحقوق الثقافية يُشعر بنوع من العدالة الاجتماعية ويرفع من درجات الانتماء والمواطنة.

ثالثًا: أزمة الهوية

هل يعاني العراق فعلًا أزمة هوية؟

إذا كان المقصود هنا بالهوية الهوية الوطنية التي تسمو فوق الانتماءات الفئوية والهويات الفرعية الأخرى، فإنه ما من شك يسهل جدًا على متتبع الشأن

(17) عمر نجيب، «هل يمرر مشروع تقسيم العراق؟ أميركا لم تكسب الحرب على الأرض.. ولكن هناك طرق أخرى،» موقع ميدل إيست أونلاين، 11/ 1/ 2012، <http//:www.middle-east-online..com/?id=123664>.

(18) محمد القيسي، «الزواج المختلط على ارتفاع بالعراق،» موقع الشرفة، 27/ 12/ 2009، <http://mawtani.al-shorfa.com/ar/articles/iii/features/family/2009/12/27/feature-01>.

العراقي أن يرصد تلك الأزمة. فقد حصل في الواقع العراقي ما يمكن أن نطلق عليه تشظي الهوية الوطنية لتنتج الهويات الفرعية الإثنية والدينية والطائفية والقبلية والمناطقية. فمن تحديات الهويات القومية الفرعية التي نادت بحكم ذاتي في إقليم خاص بها، إضافة إلى القومية الكردية في إقليم كردستان العراق، هناك التركمان الذين نادوا بإقليم خاص بهم في كركوك أو جزء منها. والكلدو - أشوريون وهم المسيحيون العراقيون الذين طالبوا بحكم ذاتي في سهل نينوى الذي يتبع الموصل. ومن الهويات الفرعية ما برز على أسس دينية، فقد تعززت «الذات الدينية» لدى المسيحيين العراقيين وتشظت بين قومية (وفق انتماءاتهم: أشوريون، كلدان، سريان وأرمن) ودينية مذهبية، تعتد بصورة خاصة بالعقيدة الدينية المسيحية، مثلما ارتفع حس الانتماء الديني لدى أقرانهم المسلمين والصابئة والإيزيديين. بات المسيحيون العراقيون أكثر تدينًا بعد أن عُرفوا بانفتاحهم وعلمانيتهم في الفترات السابقة، وكان الكثير منهم من قادة التنوير في العراق والمنطقة. وانطوى الصابئة على أنفسهم أيضًا وتمسكوا بعقائدهم بحذر ومثلهم فعل الإيزيديون.

سبق هؤلاء كلهم تصاعد الحس المذهبي لدى الطائفتين المسلمتين الرئيستين في العراق، أي الشيعة والسنة. فالشيعة ينادون بتولي زمام الحكم في البلد بداعي الأغلبية ويخططون لذلك، والسنة مذهولون من انقلاب الوضع وما يترتب عنه، أو هكذا تصوَّر الأمور على أقل تقدير. تعددت منابر الهوية الفئوية، فالمحاصصة في المناصب الحكومية والإدارية والوظائف. وفي وسائل الإعلام من قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية وصحف ومواقع إنترنت، إضافة إلى النوادي والجمعيات الثقافية التي باتت تكرس الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية(19).

إن الهويات الفرعية المبنية على أسس عرقية ومذهبية، هي حقائق تاريخية مجسدة في الواقع العراقي، ولكنها لم تشهد حقيقة ذلك التصارع بينها كصراع هويات يرتقي إلى الحرب الأهلية. على الرغم من أن علي الوردي يذكر في

(19) Hamied Al Hashimi, «The Iraqi Identity: Fragmentation or Exploring Sub Identities,» Paper Presented at: The 2010 Exeter Gulf Studies Conference, The 21st Century Gulf: The Challenge of Identity, Institute of Arab and Islamic Studies, Exeter University, 30 June - 3 July 2010.

اللمحات[20] أن الصراع الطائفي كان موجودًا منذ صدر الإسلام، وطالما شهدت بغداد في العهد العباسي معارك بين المحلات السنية والشيعية، وسقط فيها قتلى كثر، وحرقت البيوت والأسواق، وانتهكت فيه حرمة المراقد المقدسة. إلا أن هذا الصراع قد بلغ أوجه عندما حدث نزاع على العراق بين الدولتين الإيرانية والعثمانية، فأصبح أهل العراق لا يهمهم سوى دعاء كل فريق منهم لأن ينصر جهة على أخرى. ولم يكن أهل العراق يعرفون شيئًا عن المفاهيم السياسية الحديثة كالوطنية أو القومية أو الاستقلال، بل كان جل ما يشغل بالهم هو الإحساس الديني المتمثل بالتعصب المذهبي. ومعنى هذا أنهم لم يكونوا يعتبرون الأتراك أو الإيرانيين أجانب هدفهم احتلال البلاد والانتفاع بخيراتها، إنما كان كل فريق منهم ينظر إلى الدولة التي تنتمي إلى مذهبه كأنها حامية ومنقذة الرعية.

في خضم تردي واقع الهوية الوطنية العراقية، تعددت وتصاعدت أصوات الانقسام والانفصال اللذين يدعو إليهما بعضهم على أساس عرقي (الأكراد)، وعلى أساس الأقاليم، مثل إقليم البصرة، وإقليم الوسط والجنوب الذي دعا إليه عبد العزيز الحكيم ولقي معارضة من السنة بشدة، والكثير من الأطراف الشيعية. والآن المفارقة أن تصدر دعوات من أطراف سنية لإقامة أقاليم في المنطقة الغربية وشمال بغداد، مثل إقليم صلاح الدين أو إقليم الأنبار.

كذلك وجّه الطيار العراقي سالم الجبوري دعوة إلى أهالي الموصل لإجراء استفتاء في شأن انضمام الموصل إلى تركيا معددًا مزايا الانضمام إلى تركيا[21].

في حين أن هناك مخاوف من حدوث عملية انفصال أكبر وفق متغيرات الحراك الشعبي في سورية، والتعاطف الذي تلقاه المعارضة السورية، والنزاع الذي بات يأخذ منحى طائفيًا ضد النظام، الأمر الذي زاد الشحنات الطائفية وربما إعادة رسم خريطة المنطقة لو حصل انفصال في سورية ذاتها إلى دولة سنية وأخرى علوية. فالمرجح أن تطالب أطراف في الإقليم السني العراقي بالانضمام

---

(20) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، 6 ج، ط 2 (لندن: دار كوفان، 1991)، ج 1، ص 12-13.

(21) جريدة إيلاف الإلكترونية، 24/ 9/ 2008. <http://www.elaph.co.uk/Web/Politics/2008/9/368433.htm#sthash.4FdWLwEN.dpuf>.

إلى الإقليم السوري السني. وهذا ما سيعيد فعلًا رسم خريطة المنطقة كلها على أسس طائفية.

أما مستويات تلك الأزمة فقد تجسدت في:

1- الخطاب السياسي

هو خطاب النخب السياسية في السلطة أكانت في البرلمان أم خارج العملية السياسية. برز الكثير من الخطابات والمواقف التي لا تصنف ضمن معايير الوطنية التي تسمو على الهويات الفرعية، قالها أو اعتمدها عدد من السياسيين، خصوصًا الشركاء في العملية السياسية، ومنهم قادة. فعلى سبيل المثال، بعد أن ظهرت نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة (2010)، صدر عن طارق الهاشمي، القيادي في القائمة العراقية تصريح يقول إن هذا المنصب يفترض أن يكون عربيًّا، الأمر الذي يعني أنه تجاوز شعارات القائمة العراقية، وأخرجها صراحة من مضمونها الوطني المفترض، ولا سيما أنها حصدت أصواتًا كبيرة في أوساط الشيعة أيضًا وليس السنة فقط. وهذا مؤشر خطر يصدر عن أحد الشركاء البارزين في العملية السياسية.

كذلك فإن النائب عن التيار الصدري بهاء الأعرجي أدلى بتصريح لقناة تلفزيونية عراقية وصف فيه الشيعة بأنهم تعرضوا للظلم من بداية حكم أبي بكر الصديق إلى حكم أحمد البكر. هذا فضلًا عن تصريحات أخرى للنائب السابق عدنان الدليمي تميزت ببعدها عن الهوية الوطنية وانحيازها الطائفي الذي يثير حساسية الطرف الآخر.

هذه مجرد أمثلة قليلة عن الخطابات السياسية التي تُخلّ بالهوية الوطنية، ولم نتطرق بالطبع إلى خطابات أغلبية السياسيين الأكراد التي تنحو منحى أقل ما يقال إنه انفصالي، بل نظّم استفتاء رمزي لانفصال إقليم كردستان في عام 2010.

2- الخطاب الديني

هو خطاب النخب والمرجعيات الدينية نتيجة وجود الكثير من القنوات الطائفية المسخرة لخدمة الخطاب الطائفي أو الطائفي السياسي. كذلك تهيّأ

بعض المنابر الطائفية أو الفرص التي يغلب عليها الطابع الاحتجاجي مثل الحراك الشعبي في المنطقة الغربية من العراق، وقد قام بعض رجال الدين والسياسيين المتطرفين باستغلال الحراك والحشود الجماهيرية بالعزف على الوتر الطائفي، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في الهوية الوطنية وأسس الحفاظ عليها.

3 - الخطاب الإعلامي

خطاب وسائل الإعلام بما تمثله من انتماء أو جهات ممولة أو ضيوف ونوعية البرامج التي تعرضها والجمهور المستهدف. ويظهر ذلك جليًّا للمشاهد في نوعية الأخبار التي يتم التركيز عليها مثلًا ومن البرامج والضيوف الدائمين، والحديث هنا عن القنوات الفضائية العراقية، بما فيها قناة العراقية التي تمثل رأي رأس الحكومة العراقية وتوجهات تياره الحزبي، في حين يفترض أن تكون وطنية مستقلة إلى حد ما.

وتصنَّف أغلبية القنوات المحلية العراقية عادة وفق توجهاتها الطائفية أو الإثنية، ونادرًا ما يصنَّف بعضها على أنه يمثّل الخط الوطني الحقيقي الذي يقف على مسافة من جميع المكونات الاجتماعية.

4- خطاب الثقافة

يشير إلى خطاب النخب المثقفة أكان بنتاجها الإبداعي أم بمواقفها من القضية الوطنية ومدى الانجرار إلى الانحياز أو الاصطفاف الطائفي. وفي الأغلب فإن رأي النخب المثقفة يدفع إلى الحفاظ على الهوية الوطنية ويجافي الطبقة السياسية باعتبارها سببًا في شق الصف الوطني وشرذمته.

5- تفاعل عامة الناس

يمكن قراءة مدى تمثل الناس أو خديعتهم بالخطاب الطائفي من أي جهة كان، وذلك من خلال مدى تفاعلهم واستجابتهم بواسطة التصويت للقوائم والأشخاص الطائفيين. ويلاحظ عدم انجرار عامة الناس إلى الاقتتال الطائفي وخطاب الكراهية، لولا عملية التصويت في الانتخابات في أغلب الأحيان

على أسس طائفية، ولعل ذلك يعود إلى عملية التجييش والتخويف التي تتبعها الأحزاب والكتل الطائفية التي تستفيد من إيجاد حالة من الاصطفاف الطائفي للمواطن.

رابعًا: أسباب أزمة الهوية

بالبحث عن أسباب أزمة الهوية، يعد زلزال عام 2003 الشاخص والمفصل الذي تقف عنده التحليلات، وما ترتب عليه من حوادث، هذا مع تعذر إنكار ارتباط بعض الأمور بمرحلة ما قبل ذلك الحدث. ويمكن بصورة عامة تشخيص الأسباب الرئيسة التي أحدثت هذا الذي نسمه هنا بأزمة الهوية على أقل تقدير. والأسباب هي:

1- الاحتلال الأميركي

هذا مثله مثل أي غزو أجنبي لا يمكن الوثوق بنياته في أي حال من الأحوال. فالولايات المتحدة اعتُبرت دومًا عدوًّا، من جانب النظام الحاكم الذي كان حاكمًا البلد، كما من جانب الكثير من الأنظمة والشعوب في بلدان العالمين العربي والإسلامي، نتيجة مواقفها من القضية الفلسطينية المتمثلة بدعمها المطلق لإسرائيل، إضافة إلى الجانب النفسي تجاه الاحتلال، الذي أقرته الولايات المتحدة رسميًّا، بعد أن جاءت تحت ذرائع متعددة منها (تحرير العراق، والبحث عن أسلحة الدمار الشامل وغيرهما). وما ترتب عن هذا الاحتلال من حل الأجهزة الأمنية، وتعريض مؤسسات البلد للنهب والدمار، وتدمير البنى التحتية والتجهيزات العسكرية العائدة إلى الجيش العراقي، حتى بتنا نرى بغرابة أن الجيش العراقي الذي أعيد تأسيسه بإشراف أميركي لا يملك دبابة ولا طائرة ولا أي آلية عسكرية ولا مقرًا ملائمًا ولا حتى ضباطًا ذوي خبرة. ويقال الشيء نفسه عن أجهزة الشرطة والمخابرات والاستخبارات وحتى عن مؤسسات الدولة.

في كتاب مشترك مع عدد من الباحثين بينهم، يؤكد الكاتب السياسي رايموند بيكر، أن الغزو الأميركي تعمّد تدمير الهوية العراقية، وتعريض ثرواته للنهب،

وكنوزه الأثرية للتدمير والخراب. ونقل عن علماء أميركيين اتهامهم الجيش الأميركي بالتطهير الثقافي في العراق... كما يؤكد أن الولايات المتحدة تعمدت في غزوها العراق، تحطيم هوية البلد، وبنيته الوطنية، وتحويله إلى حالة تابعة. وقال الكاتب الذي أمضى فترة في العراق وساعده عدد من العراقيين والعراقيات في تأليف كتابه التطهير الثقافي في العراق إن الحرب العراقية ونتائجها ليست عشوائية، إنما هي حرب تطهير ثقافي منظمة ومتعمدة. ونقل المؤلف تحذير علماء في الولايات المتحدة اتهموا الجيش الأميركي بكسر أبواب المتاحف والمواقع الأثرية والمكتبات أمام اللصوص، وحطموا مواقع أثرية مهمة في بابل وسومر وأشور[22].

يستفاد مما سبق مدى أثر الاحتلال بصورة عامة على تماسك الهوية العراقية من جراء ما خلّفه من تداعيات كثيرة، إضافة إلى التنظير لفكرة التقسيم على أساس الهويات الإثنية والطائفية والعمل الفعلي عليها.

لا يسعنا هنا سوى أن نتطرق بقليل من التفصيل إل مشروع فكرة بايدن - غليب (Biden - Gelb) لتقسيم العراق. ففي عام 2006 اقترح كلٌّ من السيناتور الأميركي عن الحزب الديمقراطي جوزف بايدن وليزلي غليب الرئيس الفخري لمجلس العلاقات الخارجية في مقالة مشتركة نشرتها مجلة **نيويورك تايمز** (*The New York Times*) فكرةَ تقسيم العراق إلى ثلاثةَ أقاليم طائفية: إقليم سني وآخر شيعي إضافة إلى إقليم كردي، وحكومة مركزية واحدة في بغداد. والمبرر الذي طرحاه لذلك هو تقليل المركزية تجاه كل منها. ويستشهدان بأنموذج البوسنة والهرسك الذي قام على ثلاثة أقاليم للمسلمين والكروات والصرب، حتى إنه كان لكل منها جيش خاص به، إلا أنها بعد عقد من استقرارها، جرى حل هذه الجيوش المنفصلة.وإن على إدارة بوش انتهاز الفرصة لتطبيق الفكرة، وعلى قواتها أن تقوم بمهمات حفظ الأمن بين هذه الأقاليم حتى تستقر. وأن تكون بغداد فدرالية واحدة. بينما تتمتع المناطق المختلطة الأخرى ذات الكثافات

---

(22) Raymond W. Baker, Shereen T. Ismael and Tareq Y. Ismael, eds., *Cultural Cleansing in Iraq: Why Museums Were Looted, Libraries Burned and Academics Murdered* (London: Pluto, 2010), A Short Review: <https://groups.google.com/forum/?fromgroups=#!msg/fayad61/6vnuLPXDb3g/EmKvwbDRzwkJ>.

السكانية العالية بإدارة وحماية مشتركة من الطوائف التي تسكنها إضافة إلى حماية دولية. وأن ما يدعم هذه الفرصة للتقسيم هو الدستور العراقي الذي منح الحق في ذلك. ويدفع المقترح حجة أن هذا التقسيم سيؤدي إلى تطهير عرقي وطائفي، وأن هذا التطهير قد أصبح واقع حال الآن (وقت المقالة). أما عن توزيع الثروات فيقترحان أن يعدِّل الدستور ليمنح الإقليم السني 20 في المئة من حصة النفط وفقًا للنسبة السكانية المقترحة. وأن يكون الدعم الأميركي لكل من هذه الأقاليم مرهونًا بحفظ حقوق المرأة والأقليات فيها[23].

قبل أن تُحسم الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة في نهاية عام 2008، نشرت في نهاية آب/أغسطس ضمن «تقرير واشنطن» الذي يصدر في العاصمة الأميركية، معلومات عن مخطط في شأن مستقبل بلاد الرافدين، ويكشف التقرير عن خطة جاهزة لتقسيم العراق سيتم تطبيقها بعد فوز أوباما بمنصب الرئاسة (وهي مبنية على خطة بايدن - غيلب) ليقوم مشروع جديد لقي بعض الاعتراضات في واشنطن مرفقة بمحاولة نفي خجولة... كما أن مركز سابن بمعهد بروكينغز للدراسات السياسية والاستراتيجية بواشنطن أصدر في توقيت متقارب دراسة بعنوان «حالة التقسيم السهل للعراق»، حاولت الإجابة عن الكثير من الأسئلة في شأن مدى إمكانية تطبيق الفدرالية في العراق، ونسبة النجاح مقارنة بالوضع الحالي، إلى جانب الصعوبات التي ستواجه الأطراف المختلفة إذا ما تم تطبيق هذا الخيار الذي أطلقت عليه الدراسة «الخطة» (أعدها جوزف إدوار، وهو باحث زائر بمعهد بروكينغز)[24].

فتحت هذه المحاولات الباب أمام احتمالات ومحاولات تقسيم العراق إلى أقاليم، من جانب بعض الجهات السياسية الحزبية الداخلية. ولا يخفى على أحد أن فكرة التقسيم كان غرضها الخروج من مأزق الاحتلال الأميركي للعراق، وتوافقت مع أمنيات ورغبات جهات إقليمية تستفيد من ضعف العراق من خلال تقسيمه دويلات أو أقاليم.

---

(23) Joseph R. Biden and Leslie H. Gelb, «Unity through Autonomy in Iraq,» *International New York Times*, 1/5/2006.

(24) نجيب، «هل يمرر مشروع تقسيم العراق؟».

2 - التكفيريون

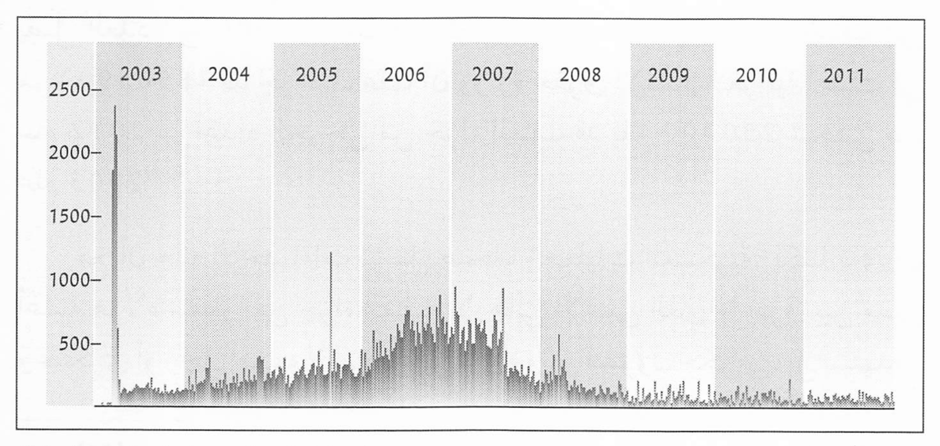
هم غالبًا أولئك الذين قدموا إلى العراق باسم الجهاد ضد الاحتلال الأميركي، ثم تحولت أغلبيتهم إلى استهداف العراقيين بطرق بشعة وبطرق جماعية، مثل تفجير المفخخات في الأسواق والمقاهي والأماكن العامة ومحطات النقل وغيرها، علاوة على عمليات الخطف والقتل على الهوية. وهذا معلن بفتاوى صريحة مصدرة من الخارج، واعترافات موثقة من الحركات التكفيرية. كذلك صدرت فتاوى تحرِّم الزواج الداخلي بين أبناء المذاهب المختلفة في العراق، مع استهداف أبناء الديانات الأخرى الذين يُعتبرون من أبناء البلد الأصليين. قابل ذلك نشاط لميليشيات طائفية، تتلقى دعمًا من الخارج، وتبادُل العنف الطائفي بالعنف على أساس الهوية الطائفية أيضًا.

هذه كلها أحدثت شرخًا بين أبناء البلد الواحد ووضعت البلد على حافة الحرب الأهلية التي ذاق جحيمها المواطنون في المناطق المختلطة ووصلت ذروتها بين عامي 2006 و2007.

يبيّن الشكلان التاليان مستويات العنف إبان تلك الفترة:

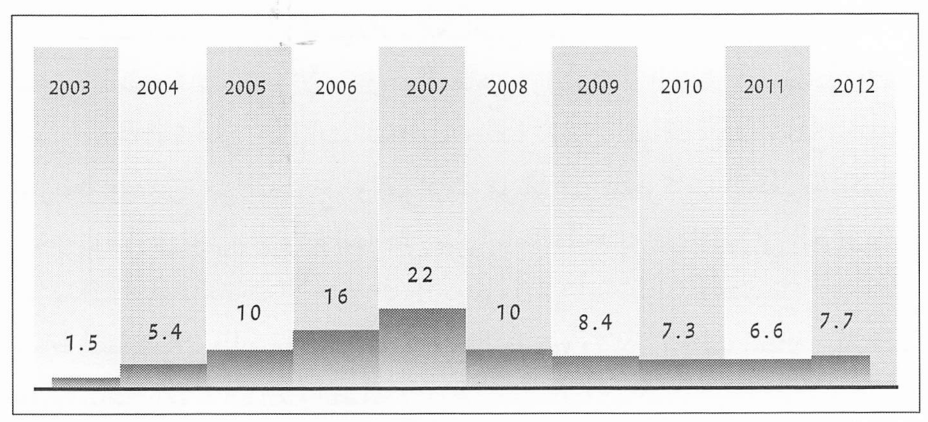
الشكل (4-1)

أعداد القتلى يوميًا من جراء الهجمات الانتحارية والسيارات المفخخة



المصدر: <http://www.iraqbodycount.org/database>.

الشكل (4-2)
معدل أعداد القتلى يوميًا من جراء الاغتيالات بالأسلحة النارية



المصدر: <http://www.iraqbodycount.org/database>.

كما قدّر آخر إحصاء لمنظمة إحصاء الجثث في العراق (Iraqi Body Count) بمناسبة الذكرى العاشرة لاحتلال العراق، فإن عدد القتلى من المدنيين وغيرهم يراوح بين 112017 و122438 ضحية عنف بين الفترة من 20/ 03/ 2003 إلى 14/ 03/ 2013. إلا أن العدد الكلي لضحايا العنف من العراقيين والأجانب ومن ضمنهم قوات التحالف، يبقى قابلًا للزيادة وفق تسريبات ويكيليكس، حيث قتل 39900 من جنود التحالف ومن مختلف الجنسيات، و11500 مدني يرجح إضافتهم إلى سجلات حرب العراق. وبتقدير إجمالي يصل العدد إلى 174000 شخص كعدد موثّق منذ عام 2003. يضاف إلى هؤلاء 185089 قد جرحوا، علمًا أن وزارة حقوق الإنسان العراقية أعلنت في عام 2012 أن أعداد الجرحى من جراء العنف قد بلغ 250000 شخص منذ عام 2003[25].

مع أن هذه الإحصاءات تشمل ضحايا العمليات العسكرية، لكننا نرى أن أغلبية هؤلاء سقطوا من جراء العنف الإرهابي الأعمى الذي لا يفرِّق بين مدني وعسكري أو رجل أمن، ولا بين مواطن بريء وبين مسؤول حكومي، بل يستهدف

(25) Iraq Body Count, 1/4/2013. <http://www.iraqbodycount.org/analysis/numbers/ten-years>.

غالبًا الأبرياء العزّل، من دون التفريق بين هوياتهم المذهبية والطائفية والإثنية. فالكثير من الهجمات الإرهابية الهوجاء قد استهدف أسواقًا شعبية ومقاهي ومحطات نقل وما شابهها.

3- إرث المرحلة السابقة

لا يمكن أي منصف أو موضوعي أن يتجاهل إرث المرحلة الدكتاتورية في العراق، وممارسات الحزب الواحد، ومغامرات الحروب التي أفضت إلى عزلة البلد عن محيطه العربي خصوصًا والعالم عمومًا، وإلى حصار اقتصادي وعلمي، وتأخُّر بنيته التحتية إلى أسوأ وضع نتيجة توقف حركة الإعمار وإعادة الإعمار، لما خلّفته الحروب ومن جراء هذا الحصار المركب.

يرى الباحث الأكاديمي مازن مرسول أن من أسباب تأزم المجتمع العراقي، ما مر به طوال فترات حياته من أزمات ونكسات، فلا يخرج من المجتمع العربي عن مثل هذه الصورة المتأتية من صراعات داخلية وخارجية فكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية، الأمر الذي جعل هذا خليطًا من أشكال أزمات شتى جمعتها بوتقة واحدة تمثلت بتغريب الولاء الوطني وتسطيحه وتفكيكه وبعثرته، يتبعه ولاء متعدد لأقليات متعددة ومتنوعة. لكن مرسول يستدرك فيضيف أسبابًا خارجية ليربطها بمحيطه العربي الذي كان مثقلًا، ولحد الآن، بكل ما يدعو ويؤدي إلى الانهيار. وعلى الرغم من كل ما تدعيه الدول العربية من أنها حققته، إلا أنها تعاني قصورًا في الوعي وفي التعامل مع مقتضيات الحياة البشرية وفهم النوع البشري الآخر المتمثل بالغرب[26]. وإذا اتفقنا مع ذلك، على ثقل تركة المرحلة السابقة، فإن هذه المرحلة تعتبر انتقالية، والمرحلة الانتقالية هي عادة بمنزلة كشف غطاء عما كان مكبوتًا ومسكتًا ومسكوتًا عليه. ولهذا فبقدر شدة الغطاء وأحكامه، تكون التداعيات. فالهويات الفرعية شبه ملغاة ومتماهية في الهوية العامة، تحت شعار الهوية الوطنية أو المصلحة العامة.

---

(26) مازن مرسول، سوسيولوجيا الأزمة: المجتمع العراقي نموذجًا (بغداد: معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، 2010)، ص 89.

4- التدخلات الخارجية

أدت التدخلات الخارجية دورًا كبيرًا في التشظي العراقي وأزمة الهوية، فبدءًا بالتدخل الأميركي، وصولًا إلى دول الجوار التي يعزف بعضها على الوتر الطائفي، استغل كل من المتدخلين في العراق وجود جماعات سياسية موالية له. كما كان لخشية بعض أنظمة الحكم في دول الجوار من امتداد تجربة التغيير من الخارج إلى أنظمتهم، تأثير فحاولوا اللعب على الحبال كلها بما فيها الطائفية والانقسام الإثني والمذهبي في البلد. فضلًا عن ذلك، فإن البلد بات بصورة أو أخرى ساحة حرب وتنازع قوى خارجية متنافسة أو متحاربة مثل إيران والولايات المتحدة، أو النظام السوري والولايات المتحدة وهكذا. وبالتالي فإن حروبًا مثل هذه لا تكون بطريقة المواجهات المسلحة مباشرة وإنما بالإنابة، ولا تؤدي هذه الإنابة إلا الجماعات الموالية لتلك الأطراف عادة.

5- المحاصصة الطائفية

إن المحاصصة الطائفية والعرقية، إخلال قطعي بالهوية الوطنية، لأن دعاتها والمتسقين معها يعملون للتجييش الطائفي والفئوي من أجل استمرار نفوذهم. وهي خطر داهم لا يقل عن خطر الدكتاتورية. وللأسف فإن من أهم الأسس الهشة التي قامت عليها الدولة العراقية في مرحلة ما بعد عام 2003، هي المحاصصة الطائفية - الإثنية. وهذه أخلت كثيرًا بالهوية الوطنية العراقية، وقدمت في أغلب الأحيان الهويات الفئوية للطائفة أو الإثنية على حساب الهوية الوطنية.

يرى الباحث يحيى الكبيسي[27] أن الجماعات السياسية التي هيمنت على المشهد السياسي في العراق منذ نيسان/ أبريل 2003، قامت ومنذ لحظة نشأتها الأولى على مقولات طائفية صِرف، بوصفها مقولات سياسية، ومن ثم فهي بطبيعتها أحزاب طائفية. أي أنها لا يمكن إلا أن تكون إما أحزابًا كردية وإما شيعية أو سنية. وذلك بالاستناد إلى طبيعة تأسيس تلك الأحزاب وأيديولوجياتها

(27) يحيى الكبيسي، «العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي» (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14 شباط/ فبراير 2013)، ص 6.
<http://www.dohainstitute.org/release/1dc8b686-b3f2-4eec-a380-685231007d6f>.

وخطاباتها وجمهورها المستهدف، بما في ذلك القائمة العراقية التي صنفها سنية.

تشكّل مجلس الحكم بناء على التصور الأميركي للنسب السكانية في العراق وفق صيغة: الشيعة نصف + واحد (13 عضوًا)، والسنة والأكراد بوصفهم يمثلون 20 في المئة (5 أعضاء لكل منهما)، وعضو واحد لكل من المسيحيين والتركمان. وقد حاول الأميركيون تكريس هذا النموذج من خلال الممارسة السياسية (الحكم من خلال ائتلاف واسع يضم القطاعات المهمة في المجتمع التعددي، والتمثيل النسبي في التعيينات في مجالات الخدمة المدنية) من خلال قانون إدارة الدولة الذي منح أيضًا في (المادة 142/ ذ رابعًا)، للأقليات المفترضة، حق الفيتو في رفض الدستور، من خلال حق رفض ثلثي ثلاث محافظات أو أكثر. وقد تم الالتزام بهذا النموذج في مرحلة الحكومة الانتقالية والجمعية الوطنية، على الرغم من المقاطعة شبه التامة للقوى السنية الرئيسة لما أطلق عليه «العملية السياسية». إذ تم اختيار بعض الشخصيات السنية للمشاركة في الحكومة: رئيس سني ونائبين شيعي وكردي، ووزارة تتكون من 33 عضوًا يرئسها شيعي (17 وزيرًا شيعيًا في مقابل 7 وزراء لكل من السنة والأكراد مع وزيرين مسيحي وتركماني)، ومجلس وطني موقت يرئسه كردي، ونائبان شيعي وسني[28].

6- الطائفية السياسية

باتت لعبة «مذهبة» السياسة أو تسييس الطائفة أو الطائفية، هي السائدة للأسف لدى النخب السياسية العراقية في مرحلة ما بعد عام 2003، حيث يُستخدم سلاح التهديد الطائفي والعرقي (في ما يتعلق بإقليم كردستان) كورقة وشعار يلّوح به مع كل انتخابات، وتزداد حدة الاستقطاب الطائفي والإثني من أجل كسب الأصوات. ومن خلال هذه اللعبة تجري صناعة أبطال طائفيين أو رجال طائفة بدلًا من رجال دولة، كما يُلاحظ في الحملة التي يطلقها بعض أتباع رئيس الوزراء نوري المالكي، ليتم تسويقه على أنه «مختار العصر»[29] في مقاربة

(28) الكبيسي، ص 13.

(29) نسبة إلى المختار بن أبي عبيد الثقفي (622-686م) الذي قاد حملة ورفع شعار «يا لثارات الحسين»، بعد مقتل الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب، مطالبًا بدمه.

طائفية - تاريخية. كما نشهد على الجانب الآخر، شعارات طائفية صِرفًا أطلقها بعض السياسيين المشاركين في العملية السياسية، مثل بعض خطابات عضو البرلمان أحمد العلواني في أثناء مشاركته في احتجاجات محافظة الأنبار، وغيره من بعض رجال الدين والوجاهات القبلية ذوي الطموحات السياسية، وقد تقلبوا في علاقاتهم بأطراف العملية السياسية، فمنهم من كان حليفَ المالكي، ومنهم من رشح نفسه سابقًا لكنه لم يحصل على الأصوات الكافية.

تجسدت الطائفية السياسية أيضًا في محاولات إقحام المرجعيات الدينية في كسب التأييد لهذا الطرف أو لتلك الكتلة السياسية، وفي مأسسة الطائفية ابتداء من المحاصصة الطائفية في المناصب، إلى تقسيم الوقف الديني، إلى أوقاف شيعية وسنية ومسيحية وهكذا، وفي تحويل ملكيات بعض المزارات والمساجد الدينية إلى طائفة أخرى، علاوة على دعم بعض الفعاليات والشعائر والطقوس المذهبية من أجل تحشيد الدعم السياسي وكسب الأتباع، يضاف إلى ذلك وهو الأهم، تأليف الكتل والقوائم السياسية ذات الصبغات الطائفية بصورة أو بأخرى على الرغم من الشعارات الوطنية الظاهرية، وغير ذلك من صور الطائفية السياسية.

لعل من فوائد النظام الطائفي للمحتل هو جعله يتخذ موقف المحايد المسالم الذي يحاول تهدئة ما ينشب من نزاع بين الطوائف، وهو بذلك يكون قد اغتنم الفرصة الحقيقية لتحقيق مآربه بتثبيت أركانه في البلد ورصد الامتيازات التي يريدها له[30]. كما أن من المكاسب الأخرى للمحتل، أنه يتدخل متى شاء بعد أن يغذي الصراع، وهو بذلك يستنزف طاقات البلد في الصراع الداخلي، وأنه يعطي الشرعية لتدخله، ويستقطب أو يحابي طرفًا على حساب آخر من أجل كسب عملاء أكثر، ويكشف نقاط ضعف خصومه ولا سيما أبناء البلد الواحد نتيجة هذه الصراعات.

7- التفكير بالانفصال مؤشر كاف إلى فشل الهوية الوطنية أو انحلالها

لعل من أبرز مؤشرات فشل الهوية الوطنية، هو الانفصال أو التلويح به من بعض أقاليم البلد، وتستوي في ذلك الأقاليم التي تتسم بوضع خاص، مثل إقليم

---

(30) مرسول، ص 95.

كردستان العراق أو بعض المناطق التي تطالب بإقامة أقاليم خاصة بها، بغضّ النظر عن نص الدستور بالسماح لثلاث محافظات متجاورة بإنشاء إقليم خاص بها.

8- اعتذار البعث والتسامح والمرحلة الانتقالية

من الأمور التي شابت المرحلة الانتقالية وأبقت على التوتر مستمرًا في العراق، سوء إدارة عملية العدالة الانتقالية التي تقتضي الفصل، بموجب الدستور والقوانين والهيئات الانتقالية، بين المرحلتين السابقة والجديدة. وبصورة أوضح مرحلة الحكم السابق التي أدارها حزب البعث، والمرحلة الحالية التي اقتصت من الحزب بحله وحظره واجتثاثه. وهي ردة فعل قوية يراها كثير عقابًا جماعيًا يطال، ليس الفكر ورموز المرحلة والمتهمين منها بتهم مختلفة فحسب، بل حتى الأبرياء من أعضاء الحزب بدرجات عضوية أعلى. وهنا ينبغي أن تأخذ الرؤية في الاعتبار المصلحة العامة والاستفادة من تجارب بلدان سابقة عانت مشكلات أكبر من تلك التي خلقها حكم الحزب الواحد في العراق، مثل الوضع في جنوب أفريقيا التي عانت حكم الفصل العنصري (Apartheid). لكن النظرة الموضوعية تلقي باللوم أيضًا على الطرف الآخر (حزب البعث)، خصوصًا برموزه وقياداته التي كان عليها الاعتذار والتبرؤ من الأفعال التي التصقت برأس السلطة والحزب إبان مرحلة حكمه، لتفتح بذلك صفحة جديدة. لكن ذلك لم يحصل بوضوح للأسف.

ذلك كله أدى إلى استمرار تأزم الوضع الداخلي، وهيأ أرضية للإرهاب والتخريب وتمادي السلطة الجديدة بالإقصاء تحت ذريعة «اجتثاث البعث».

9- عقلية المعارضة والسلطة

إن مراقب العملية السياسية في العراق، يلمح بوضوح استمرار تقمص الفرقاء السياسيين من الطائفتين السنية والشيعية دور السلطة والمعارضة. فعلى ما يبدو ما زال سياسيو الشيعة من الأحزاب الدينية، يعملون بالنهج المعارض نفسه أي عقدة الاضطهاد، والاستئثار أحيانًا، والتذكير بالمظلومية. في حين أن سياسيي السنة، ما زالوا يعملون بعقلية السلطة، وتخوين الآخر وعدم إجادة دور المعارضة في البرلمان، فهم رِجل في السلطة وأخرى في المعارضة. وهذا كله يؤدي إلى استمرار الانقسام المجتمعي.

خامسًا: بناء الأمة والهوية الوطنية

تعد نظرية بناء الأمة (Nation-Building) إحدى النظريات السياسية - الاجتماعية التي تتناول جانبًا مهمًّا من عملية الاندماج الاجتماعي، ذلك الدمج الاجتماعي المتعلق بالأقليات (الأصيلة)، أي تلك التي تعيش أصلًا وتشارك في مجتمعات أوسع في بلدان مغايرة إثنية أو طائفية. وقد طبقت هذه النظرية في البلدان الغربية خصوصًا أوروبا الغربية، وفي تجارب أخرى في العالم بواسطة التدخل الخارجي.

علمًا أن هناك ارتباطًا وثيقًا بين القومية والأمة، حيث إن جانبًا من تاريخ القومية والقوميات يبيّن لنا الحدود الإثنية، أي حدود أمة معينة تتعين أو توجَد (تُخترع اختراعًا) على أساس الثقافة بالمعنى السيوسيولوجي للمفهوم. لكن إذا كان تمييز الإثنية يتم بواسطة الثقافة، فإن مفهوم الثقافة ذاته يبدو أعوص من أن يحدد[31].

راجت نظرية بناء الأمة تاريخيًّا في مجال العلوم السياسية الموجهة في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وكان أنصارها الرئيسون قادةَ المجتمع الأكاديمي الأميركي أمثال كارل دويتش (Karl Deutsch)، وتشارلز تيلي (Charles Tilly) ورينهارد بندكس (Reinhard Bendix). وكانت تُستخدم هذه النظرية بصورة مبدئية لوصف عمليات الاندماج والتعاضد الأممي الذي أفضى إلى تأسيس الدولة - الأمة الحديثة بصورة جلية من دول تقليدية متباينة، منها على سبيل المثال ذات النماذج الإقطاعية ودول السلالات الحاكمة والدول الكنسية والإمبراطوريات وغيرها. ولا يغطي هذا المصطلح فقط تضمين استراتيجيات شعورية من قادة الدولة، ولكن تغيرات اجتماعية غير مخطط لها أيضًا[32].

حددت دراسة لحساب مؤسسة راند (RAND Corporation) أجراها جيمس دوبينز (James Dobbins) وآخرون في عام 2003، مفهوم بناء الأمة أنه «استخدام القوة المسلحة في أعقاب الصراع على أسس ثابتة من أجل الانتقال إلى الديمقراطية». وقارن سبع حالات تاريخية: ألمانيا واليابان والصومال وهايتي والبوسنة وكوسوفو

---

(31) عبد الجبار، ص 68.

(32) Pal Kolsto, «Nation-Building and Social Integration Theory,» Homepage of Prof. Pal Kolsto, University of Oslo (Norway). <http://folk.uio.no/palk/ch02.htm>.

وأفغانستان». وفي هذه الحالات كلها تدخلت القوة العسكرية الأميركية في عقب الصراع من أجل دمقرطتها، والامتداد إلى مناطق أخرى من العالم منذ الحرب العالمية الثانية، مستعرضًا الدروس المستفادة من هذه التجارب.

يختلف هذا التعريف «بناء الأمة» كثيرًا عن تلك التعريفات التي ترى في بناء الأمة، ما يُعبر عن أنها «إقليم لأمة متجانسة». التعريف يتمحور حول عمليات بناء الديمقراطية، لكن الكثير يقولون إن استخدام القوة العسكرية لإحلال الديمقراطية قد ينطوي على تناقض ذاتي، فإذا كان بناء الأمة يمكن فرضه من الخارج وهو إحدى المسائل الرئيسة في هذا المجال، فهل يمكن القيام به عسكريًّا، وهو الأكثر إلحاحًا من هذا السؤال؟

كما أن التمعن في استنتاج الدراسة، يفضي إلى الاستخلاص بأن المفهوم قد تمّ صوغه وتجييره، ليناسب المنهج الأميركي الحالي، في السيطرة على العالم، في ضوء كون الولايات المتحدة القطب الواحد القوي في العالم اليوم، أو هو جاء تحصيلًا حاصلًا لواقع سياسي وعسكري دولي الآن.

نستطيع تشخيص جانبين أو وجهين لمفهوم بناء الأمة، **الأول** يستدعي التدخل الخارجي لحسم النزاع مع طرف خارجي أو لإخماد نزاعات داخلية، أو إسقاط حكومة دكتاتورية، وإحلال الديمقراطية في تلك الدولة، وإعادة صوغ مفاهيم وحدتها وترميمها على أساس «الأمة المتعايشة والمتوحدة»، وإن بدت بصورة مصطنعة أنها متوحدة طوعًا. **والوجه الثاني**، هو عملية الاندماج التي تتم بطرق سلمية، وطوعية عادة، وإن كانت هناك خطط وبرامج لعملية اندماجها.

لكن هل ينطبق وصف أوزفالدو دي ريفيرو بخصوص جدلية تشكل الهوية وقيام الدولة على الدولة العراقية؟ حيث يقول «سبقت الهوية القومية في أغلبية الدول الصناعية تشكُّل سلطة الدولة. وشكلت الأمة التي انعكست بشكل رئيسي في اقتران ظهور الطبقة الوسطى مع ظهور سوق قومي وطني الأبعاد، أساس الدولة الحديثة. وبالتقابل فإن هذه المتوالية قد عكس ترتيب ظهورها في أغلبية ما يسمى بالدول النامية. وظهرت السلطة السياسية أي الدولة نتيجة للاستقلال قبل ظهور الأمة، أي قبل ظهور برجوازية حقيقية واقتصاد رأسمالي قومي يوحد أجزاء الأمة. ولهذا السبب نجد أن أغلبية ما يسمى خطأ بالبلدان النامية هي أطفال الحماسة

للحرية، وليست نتاج ازدهار الطبقة الوسطى والتقدم العلمي والتكنولوجي. ظل من غير الممكن استنساخ الدولة القومية والديموقراطية الرأسمالية المتقدمة في أغلبية البلدان التي تشكل ما يسمى بالعالم النامي»[33].

بغضّ النظر عن مراجعة التجارب المشار إليها في السطور السابقة كمثال على بناء الأمة المفروض من الخارج، فإننا بحاجة إلى توسيع أفق المقارنة لمسألة بناء الأمة، حيث إن هناك نماذج وآليات أخرى لبناء الأمة، منها «القوة الاقتصادية»، التي أعادت توحيد وبناء الأمة الألمانية مثلًا. كما أوجدت مثالًا آخر وسّع مفهوم الأمة وأضاف إليه، كمثال حالة «الاتحاد الأوربي»، وغيرها من النماذج. كما أن عامل التدخل الخارجي كاد أن يقضي أو ربما سيقضي على نموذج «الأمة العراقية» مثلًا. حيث تلوح في الأفق أزمة عدم استقرارها وتفكك وحدتها، بوجود التدخل الخارجي، وبغض النظر أيضًا عن عوامل التمزق الداخلية الأخرى أو تركة النظام السابق الثقيلة، أو علاقة دول الجوار الإقليمي بها[34].

يشير فرانسيس فوكوياما في كتابه *State Building: Government and World Order in the Twenty-First Century*، إلى مساوئ عدة لاتّباع مثل هذا النهج (نهج سلطة الاحتلال في العراق)، فسلطة الائتلاف المؤقتة كانت عمليًا بيروقراطية جديدة هائلة الحجم، تم تشكيلها ميدانيًا وعلى عجل، ضمن ظروف أمنية شديدة الصعوبة ومتدهورة باطراد، كما أثبتت الحوادث لاحقًا. وبعكس الطريقة المألوفة في تنظيم وإدارة عملية بناء الأمة التي تقودها الولايات المتحدة عادة، بالاعتماد على فريق عمل متجانس من الإدارة/ السفارة الأميركية، لم يكن هناك كادر اختصاصيين أميركيين مؤهل للقيام بهذا النوع من المهمات الخارجية. ويمضي فوكوياما بالقول في هذا الصدد إلى أن سلطة الائتلاف عانت طوال مدة وجودها نقصًا حادًّا في عدد العاملين، وكان عليها بذل جهد معتبر في بناء تنظيمها الذاتي، بدلًا من توفير الخدمات العامة للعراقيين[35].

---

(33) أزوالدو دو ريفرو، أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية: انقراض العالم الثالث، ترجمة فاطمة نصر (القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، 2012)، ص 9.

(34) حميد الهاشمي، «نظرية بناء الأمة وقابلية تطبيقها في المجتمعات غير الغربية،» الحوار المتمدن، 11/ 7/ 2007. <www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=102335>.

(35) فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، نقله إلى العربية مجاب الإمام (الرياض: مكتبة العبيكان، 2007)، ص 29-30.

يستطيع المتتبع تجارب التدخل الخارجي الأميركي، خاصة في الدول المشار إليها، أن يشخّص نجاح التجارب في كلٍّ من اليابان وألمانيا، والبوسنة، مقابل فشلها في الصومال وأفغانستان والعراق. وهنا يمكننا تعليل ذلك بـ «عقدة» العقيدة في هذه البلدان، حيث تشكل عائقًا كبيرًا في مسألة قبول الآخر أو حلوله. خصوصًا إذا ما كانت هناك مواقف وتجارب وأحكام مسبقة عليه، بغضّ النظر عن منهجية التطبيق وما رافقها. أضف إلى ذلك أن عقدة العقيدة نفسها تشكل عاملًا داخليًّا لفشل التجربة، كما هي الحال في العراق مثلًا. وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه من أن الجانب العقيدي هو الأصعب والعقبة الأكبر في طريق أي عملية للاندماج الاجتماعي، مقارنة بجوانب الانتماء والولاء الأخرى، كالقومية والأيديولوجيات الفكرية الأخرى. الأمر الذي يمكن ملاحظته من التجربة على حالة اندماج الأفراد أو الأقليات المهاجرة أيضًا، حيث يتخلف عادة أكثر المهاجرين التزامًا بالعقيدة الدينية، والعكس بالعكس حيث يقبِل الأقل التزامًا أو غير المتمايز دينيًّا على الاندماج ويتفاعل مع مشروعاته.

إذًا، فإن أمر تطبيق جانب التدخل العسكري في عملية بناء الأمة، ليس ناجحًا دائمًا. وهو خاضع لمحددات لعل أهمها الجانب العقيدي كما أشرنا، أي التمايز الديني. وكلما كان المجتمع المستهدف يميل إلى الأصولية والى التمايز الديني والمذهبي في داخله، تعقدت المسألة. ولعل أنموذج أفغانستان مثال آخر جلي يضاف إلى المثال العراقي، حيث تتعقد الأمور أكثر كلما طالت فترة تطبيق تجربة التدخل الخارجي فيه. ويضاف إلى عامل العقيدة أمور التراكم التاريخي لنوع العلاقة بين الأطراف المعنية الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان.

بقي مفهوم أو نظرية بناء الأمة متأرجحًا بين جانبيه «السلمي والحربي»، أي بين رغبة أطراف في فرض هيمنتها، وأطراف رافضة أي تدخل خارجي، وبين أطراف تتوق إلى حريتها، وأطراف تود الحفاظ على مصالحها، وبين أطراف مذعورة من التدخل الخارجي المقبل تحت ذريعة حماية الدين من الغزو بأشكاله المتعددة، ومنها الغزو الثقافي، وأطراف تعتقد أن بإمكانها أن تتلمذ الآخرين وتخرّجهم بسهولة. وفي الجانب السلمي منه، هناك تنازع بين الأطراف نفسها، ولكن من دون استخدام القوة، بل الحضور لعناصر التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تتوافر فيها عوامل الجذب أكثر من عوامل الطرد.

حاول الكثير من علماء الفلسفة السياسية أن يتعاطوا مع موضوع «بناء الأمة» بالتدخل الخارجي خصوصًا، فتباينت آراؤهم، ولا سيما في ما يتعلق بالموضوع العراقي. بعضهم رأى أن لأميركا اهتمامًا خاصًا ببناء العراق كـ «دولة - أمة»، تلتزم مبادئ الديمقراطية. وبعد نظرية السلام الديمقراطي، فإن المراهنة تكون على أن العراق سوف يساهم في زيادة الاستقرار في الشرق الأوسط. ولكن عملية تحقيق عراق ديمقراطي ومسالم تبدو إشكالية كبيرة، حيث إن الصعوبات في العراق تقتضي العمل على تحقيق شروط مسبقة من أجل حل سلمي ودائم لتغيير النظام. هناك عدم اتفاق بصورة جوهرية في الأوساط الأكاديمية المعاصرة المختصة على إمكانية تغيير سلمي ودائم للنظام. فعلى سبيل المثال، يشير الباحثان شنايدر (Snyder) ومانسفيلد (Mansfield) إلى أن الفترة الانتقالية من نظام تسلطي إلى نظام ديمقراطي، هي غير محددة. وإن مرحلة ما بعد تغيير النظام توجِد غالبًا نماذج متعددة من النزاعات السياسية المحلية التي تستغل تأهيل المؤسسات الديمقراطية، على سبيل المثال، تلك التي تعزز الاحتراب القومي والحرب الأهلية في نهاية الأمر. ومن أجل كبح جماح تلك القوى من أن تخرب النظام الجديد، فإن مؤلفين آخرين أمثال هنتنغتون (Huntington)، وبتنام (Putnam)، وشنايدر (Snyder)، يصرون على أن الشروط المسبقة تقتضي أن يكون هناك تغير اجتماعي ومؤسسي، إضافة إلى التغيير السياسي من أجل تحقيق أي نجاح. وفي الجانب الآخر، فإن هناك مؤلفين أمثال والتر (Walter)، وبوسن (Posen)، يصرون على أن فشل تغيير النظام ناجم عن معظم حالات غياب المؤسسات الحكومية والقانونية التي تضمن التعاون بين الجماعات المختلفة التي تساهم في الخروج من المأزق. بالنسبة إلى هؤلاء، فإن الشرط المسبق الحاسم للحل الناجح للصراع والانتقال إلى نظام جديد، هو التدخل الخارجي بالقوة من أجل حل المأزق الأمني. إن النقاش في الشروط المسبقة للانتقال الناجح من نظام تسلطي إلى ديمقراطي، له جذور ضاربة في تاريخ الفلسفة السياسية. وإن من بين أهم الأشياء التي يجب مواجهتها عند التعامل مع نظرية بناء الأمة، هي تسوية النزاعات بين أعضاء المجتمع ووضع قواعد متكررة للجميع على مر التاريخ[36].

(36) Emma Cohen De Lara, «The Hazards of Nation Building: The Preconditions for Successful Regime Change and the Case of Iraq,» Paper Presented at: The International Studies Association Conference, Honolulu HI, 3 March 2005, p. 2.

في دراسة أكاديمية للباحثة الأميركية ليورا لوكيتز (Liora Lukitz) عنوانها «العراق: البحث عن الهوية الوطنية»[37] (Iraq: The Search for National Identity) طرحت سؤالًا مهمًّا: هل يمكن جمع خليط من القوميات التي لها تاريخها وثقافتها وذاكرتها الجماعية الخاصة بها في كيان سياسي واحد، وصبها في بوتقة واحدة، وإيجاد شعب متجانس منها يتجاوز جميع الخصوصيات والهويات السابقة؟ تذكر الباحثة أن العراق يمر اليوم في مرحلة من أدق مراحله منذ تشكيله أوائل العشرينيات من القرن الماضي، وهي ترى أن ما يتمخض عن العملية السياسية الجارية لإعادة بناء الدولة على أسس جديدة، لا بد من أن يأخذ في الاعتبار تبعات المرحلة السابقة وإزالة آثارها ونبذ سياسة الهيمنة والاستعلاء القومي والطائفي وإلغاء الآخر، التي كانت السمة المميزة للحقب السابقة، واستيعاب التاريخ والحقائق الموضوعية والذاتية على أرض الواقع... وقد شخصت أسباب ضعف الكيان العراقي وهشاشته التي تعود ربما إلى مرحلة الانتداب البريطاني، ومنها: هل الحفاظ على وحدة الكيان العراقي كان نتيجة مراعاة بريطانيا مصالحَها في المنطقة فقط؟ وهل يُعتبر العراق وحدة متكاملة تعبِّر عن اندماج اجتماعي ووحدة ثقافية لسكانها؟ كيف استطاعت سلطات بغداد بسط نفوذها وسلطتها على الأقاليم الأخرى؟ ماذا كان دور هذه السياسات في صقل الهوية العراقية غير المتبلورة؟

إن هذه، مجرد أمثلة لعدد من فلاسفة السياسة المهمين الذين بحثوا في محاولة تحقيق النظام السياسي والحفاظ عليه من خلال نظرية بناء الأمة. وهي تعكس تعاطي الأوساط العلمية إلى جانب الأوساط السياسية بهذا الموضوع المهم وإمكانية تقويمه بين فترة وأخرى. كذلك نجد أن موضوعة الاهتمام بالشأن العراقي الحالي بعد الاحتلال وما يمر به البلد وصيرورة إعادة تشكله كدولة - أمة، تكاد تكون شأنًا عالميًّا يشغل بال الكثير.

خلاصة

الخلاصة التي نخرج بها هنا، أن هناك هوية عراقية بأبعادها الثقافية والاجتماعية والوطنية، قد تبلورت على مر السنين، وأن هذه الهوية قد بنيت

(37) مرسول، ص 79-80، و Liora Lukitz, *Iraq: The Search for National Identity* (London: F. Cass, 1995).

على أسس من التسامح والتعايش المشترك من دون النظر إلى الفوارق الدينية والمذهبية والعرقية، على الرغم من محاولات المؤسسة السياسية والأطراف الخارجية استمالة أحدها على حساب الأخرى. وإن ما مر به العراق وما يمر به الآن في مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي وما ترتب عنه، أحدث هزات كبيرة أخلّت بحسابات الهوية الوطنية العراقية ومدى أولويتها ومستقبلها، وذلك مرتبط بمدى عدالة الدولة المتمثلة بالمؤسسة الحكومية ووطنيتها. وإن عوامل الاحتلال وإرث المرحلة السابقة المتمثل بالدكتاتورية والسياسات الخاطئة التي اتبعت في إدارة الدولة، قد أديا دورًا أيضًا، يضاف إلى ذلك نشاط المنظمات الإرهابية الدولية والفكر التكفيري المصدّر إلى العراق والشكل الذي تدار به الدولة في المرحلة الحالية وآلياته التي منها المحاصصة الطائفية والإثنية، وهي أهم العوامل التي أدت إلى استحداث ما يمكن أن نصفه بأزمة الهوية العراقية الحالية التي ترتبط بشكل وثيق بميكانيزمات التعايش الاجتماعي لمكوناته التي اهتزت بدورها نتيجة تلك العوامل.

إن ما نوصي به، هو التجاوز على الشكل الحالي من إدارة الدولة، خصوصًا مثلبته الكبيرة المتمثلة بالمحاصصة الطائفية، وقد يأتي ذلك من خلال تعديل الدستور، وتوعية المواطنين بالتصويت على أسس الكفاءة والمواطنة، لا على أسس الولاءات الطائفية والعصبية الاجتماعية والإثنية، ومحاولة الدفع باتجاه إنشاء تيار وطني يقطع الطريق على الطفيليات السياسية الطائفية التي تعتاش على التفرقة بين مكونات الشعب العراقي. وعلى عاتق النخب المثقفة ووسائل الإعلام والمؤسسات الدولية والدول الشقيقة والصديقة للعراق، أن تدفع إلى هذا الاتجاه أيضًا، وألا تميل إلى دعم طائفة على حساب أخرى، لأن ذلك يعني استسلامًا للمشروع الطائفي الذي يسعى إلى إنجازه المستفيدون في الداخل والخارج. إن الدعم العربي ينبغي أن يكون ردة فعل على واقعة احتلال العراق، خصوصًا وأن معظم دول المحيط الإقليمي للبلد قد ساهمت في هذا الاحتلال بصورة أو بأخرى، أكان بالمساهمة الفعلية أم بعدم معارضته. وقد تكون تلك الأطراف محقة إذا اعتقدت أن النية كانت إسقاط نظام حكم دكتاتوري كما يحصل الآن في سورية، إلا أنها الآن معنية بإعادة تصحيح الخطأ من خلال إعادة تأهيل العراق كدولة آمنة وضامنة لشعبها من دون تمييز على أقل تقدير.

المراجع

1- العربية

كتب

بطاطو، حنا. **العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية: الكتاب الأول**. ط 2. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990.

دو ريفرو، أزوالدو. **أسطورة التنمية وقوى التدمير الخفية: انفراض العالم الثالث**. ترجمة فاطمة نصر. القاهرة: إصدارات سطور الجديدة، 2012.

فوكوياما، فرانسيس. **بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين**. نقله إلى العربية مجاب الإمام. الرياض: مكتبة العبيكان، 2007.

مرسول، مازن. **سوسيولوجيا الأزمة: المجتمع العراقي نموذجًا**. بغداد: معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، 2010.

وتوت، علي [وآخ.]. **المواطنة والهوية الوطنية**. بغداد: مؤسسة الحضارية، 2008.

الوردي، علي. **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**. 6 ج. ط 2. لندن: دار كوفان، 1991.

دوريات

عبد الجبار، فالح. «إشكالية الوطني والإثني/ المذهبي في العراق.» مجلة **إضافات**: العدد 1، شتاء 2008.

مكاوي، إبراهيم. «الحركة الطلابية الفلسطينية في الداخل كمدرسة لبلورة الهوية القومية.» مجلة **كنعان الفلسطينية**: العدد 108، كانون الثاني/ يناير 2002.

الهاشمي، حميد. «نظرية الهوية الاجتماعية وتطبيقاتها على الأقليات المهاجرة إلى البلدان الغربية: مناقشة علمية وتكييف نظري.» مجلة **دراسات**: العددان 22-23، أيلول/ سبتمبر - كانون الأول/ ديسمبر 2008.

دراسات

جمهورية العراق وزارة حقوق الإنسان، دائرة رصد الأداء وحماية الحقوق، قسم حقوق الأقليات. «أطياف العراق مصدر الثراء الوطني.» 2011.

جواد، بلقيس محمد. «قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921: الأهداف والنتائج.» دراسة، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2010.

الكبيسي، يحيى. «العراق: الاحتجاجات وأزمة النظام السياسي.» دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 14 شباط/ فبراير 2013.

2- الأجنبية

Books

Baker, Raymond W., Shereen T. Ismael and Tareq Y. Ismael (eds.). *Cultural Cleansing in Iraq: Why Museums Were Looted, Libraries Burned and Academics Murdered.* London: Pluto, 2010.

Dobbins, James [et al.]. *America's Role in Nation-Building: From Germany to Iraq.* Santa Monica, CA: RAND, 2003.

Gurr, Ted R. *Why Men Rebel.* Princeton, NJ: Princeton University Press, 1970.

Lukitz, Liora. *Iraq: The Search for National Identity.* London: F. Cass, 1995.

Conferences

Al Hashimi, Hamied. «The Iraqi Identity: Fragmentation or Exploring Sub Identities.» Paper Presented at: The 2010 Exeter Gulf Studies Conference, The 21st Century Gulf: The Challenge of Identity, Institute of Arab and Islamic Studies, Exeter University, 30 June - 3 July 2010.

De Lara, Emma Cohen. «The Hazards of Nation Building: The Preconditions for Successful Regime Change and the Case of Iraq.» Paper Presented at: The International Studies Association Conference, Honolulu HI, 3 March 2005.

الفصل الخامس

تحولات المجتمع العراقي بعد الغزو

عدنان ياسين مصطفى

تشكل ظروف الغزو وما يصاحبها من أزمات، أخطر التحديات المهددة للأمن الإنساني وللتنمية البشرية المستدامة. إنها الأداة التي تهدم مكتسبات التنمية، وتنتهك حقوق الإنسان، فتدمر الطاقات والقدرات الخلاقة والمبدعة التي تحتاج إليها عمليات التنمية. فمسيرة العراق تُظهر، خلال السنوات التي أعقبت الغزو في نيسان/ أبريل 2003، مقدار التدمير في البنى والمؤسسات والأفراد الذي هدد حياة الناس وبدد الموارد والثروات، وشكّل بالتالي عبئًا خطرًا على مستقبل البلد وطموحاته التنموية.

مثّل الغزو وما سبقه من حصار اقتصادي مدة 13 سنة، آليتين متداخلتين استهدفتا تدمير المجتمع العراقي، بنيةً وحضارةً وشخصيةً وموارِدَ، من خلال إحداث حالة شلل مؤسسي شامل هدد مصادر الحياة، وجعل المجتمع في حالة حرمان شديد من أبسط مصادر إشباع الحاجات الأساسية، وبصورة عجزت خلالها المنظومات القيمية عن الحفاظ على حد أدنى من التفاعل الإيجابي بين الأفراد والجماعات والمؤسسات. كما أدت إلى شيوع ظواهر الإحباط والقلق واليأس بين الناس، وتلاشت الآمال بإمكانية تحقيق منجزات تنموية حقيقية.

من الطبيعي أن تكون حصيلة تلك الظروف والتحديات تعثرًا في مسارات التنمية بعد أن شهد المجتمع العراقي تدهورًا وشللًا تامين في جميع المستويات: الفرد، المؤسسات والمجتمع. فعلى مستوى الفرد، أدت إلى شيوع حالة من التوتر

والصراع الداخلي، وإلى الإحساس بالإحباط وعدم الرضا، والفشل في أداء الدور على النحو المرسوم اجتماعيًا، وفي إقامة علاقات ذات مضمون، لا يخلو من المصالح الضيقة أحيانًا. أما على المستوى المجتمعي، فإن الحالة أدت إلى ظهور مشكلات اجتماعية وسلوكية معقدة لعل في مقدمها توقف عملية التنمية، وانهيار المؤسسات الاجتماعية، وضيق فرص العمل، وتدهور أوضاع الأسرة، وتراجع النظام التعليمي والصحي، وضعف وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية وغير الرسمية، الأمر الذي فسح المجال واسعًا لشتى أشكال العنف والإرهاب والجريمة، وتعاظم أعداد العاطلين والمشردين والمهجرين وأطفال الشوارع، والمتسولين والمرضى والمعوقين، وغير ذلك من الفئات المهمشة ذات القدرات المتدنية التي غالبًا ما تفشل في مواجهة تيارات الحياة، فتضطر إلى البقاء في قاع المجتمع خارج الشعور بالانتماء والمواطنة. كما أدت هذه الحالة إلى ظهور فئات طفيلية من المضاربين والسماسرة والمحتالين، إلى جانب الأشكال المتعددة للجريمة المنظمة (المخدرات، تجارة الرقيق الأبيض، العنف والإرهاب، والفساد، والهدر المعرفي وغيرها).

أنتجت ظروف الغزو اختلالات بنيوية في الجسد العراقي عكستها سلسلة من الظواهر الجديدة ذات الطبيعة المركبة بحكم استنبات قسري وغير مهيّأ له لعمليات التحول. وأثارت، وبدرجات متفاوتة، العوامل الكامنة في البنية الاجتماعية لحساب الهويات الفرعية، فأوجدت عجزًا مزمنًا، وتوالدًا متواصلًا للمشكلات وافتقارًا للإرادة الاجتماعية ولأدوات تمكينها من التعامل مع تلك المشكلات. كما أفرزت أنماط وعي متباينة، عبّرت عن التجليات المرضية والسوية لتلك الاهتزازات. إن مصادرة قدرة السلطة على تأمين وحدة الهوية، أتاح للثقافات الفرعية (Sub Cultures) توفير ميكانيزمات ضبط لا تنسجم بالضرورة مع ميكانزمات الضبط الوطنية بالمعنى السياسي الواسع.

إن الحيـاة في العراق اليوم حافلة بالتحديـات الجديدة، منها المتعلقة بالأمن الإنساني، والبيئة، واستدامة الحياة وترسيخ الحريات الأساسية. وفي هذا الجو المفعم بالتطورات المتسارعة، لا بد من إيجاد طرق لإعادة تقويم المخاطر القديمة، والاعتراف بالمخاطر الجديدة التي تهدد أمن الناس وحريتهم، وبضرورة مواجهتها. فهذا الالتزام هو جوهر الرؤية الحقيقية عند

البحث في أبرز التحولات الاجتماعية التي شهدها العراق بعد الغزو في عام 2003.

لن نغرق في هذه الدراسة في تفصيلات المتغيرات المجتمعية نظرًا إلى سعتها وتشعبها، بل سنركز على مخاضات المجتمع العراقي بعد الغزو وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على الأمن الاجتماعي، مع التركيز على أهم مؤشرات التنمية البشرية والظواهر والمشكلات الاجتماعية التي طفت على سطح المشهد العراقي.

أولًا: مخاضات المجتمع العراقي بعد الغزو

تناولت دراسات كثيرة أثر الحروب والغزوات والاحتلال على المجتمعات باعتبارها مصادر خطر خارجة على مجريات التغير الاجتماعي[1]. ويبدو تأثير تلك العلاقات في الأمن الإنساني أكثر وضوحًا في عالم اليوم (أفغانستان، العراق، أنغولا، هايتي، وموزمبيق، وميانمار، والسودان، والصومال، ورواندا، ليبيريا وغيرها)، حيث تتعطل أو تدمَّر المقومات الذاتية للتنمية، بما في ذلك رأس المال البشري ورأس المال المادي، أو تتدهور الأوضاع الصحية والتربوية مع تراجع واضح لدور السلطة المركزية وتفاقم المشكلات الاجتماعية وانتشار الفقر[2]. وهذا يعني أن التهديد الخارجي لا بد من أن يأخذ مكانه في أي إطار

---

(1) انظر مثلًا: آرثر مارويك، الحرب والتحول الاجتماعي في القرن العشرين: دراسة مقارنة بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والولايات المتحدة، ترجمة سمير عبد الرحيم الجلبي (بغداد: دار المأمون، 1990).

(2) لمزيد من التفصيل عن الانعكاسات الاجتماعية للأزمات في المجتمعات المتحولة، انظر: رولف فان درهوفن وجيورجي شيراتسكي، دروس من الخصخصة: قضايا العمل في البلدان النامية والمتحولة (جنيف: منظمة العمل الدولية، 2002)، والتنمية في مجتمعات غير مستقرة: الاحتلال، الحرب، وتعثر بناء الدولة، موضوعات ومناقشات ورشة العمل التي عقدت في بيروت بتاريخ 15-16 تشرين الثاني 2006 بإشراف وتنظيم المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق ومؤسسة أنتراك (بيروت: المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق، 2006)، ص 4-5. وانظر تجربة لبنان المقاربة لتجربة العراق في: السياسات القطاعية لمكافحة الفقر في لبنان في منتصف التسعينات: قطاعا الصحة والتعليم، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (نيويورك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الإسكوا]، 1999)، ص 5-6، وانظر في شأن العراق: عدنان ياسين مصطفى، الأمن الإنساني والمتغيرات المجتمعية في العراق: تحليل سوسيولوجي، =

مرجعي لتفسير التحول الاجتماعي، ولا سيما في حالات الحروب والغزوات والأزمات. فالحروب قد تؤدي إلى حالة من التفكك، ولكن في الوقت نفسه تشهد ظهور وتائر سريعة للتغير الاجتماعي. إن السمات الثقافية والحضارية الجديدة تظهر بسرعة في المجتمعات الحديثة، لكنها تصبح أكثر سرعة في ظهورها حين تقع الحرب الشاملة. وقد أشار علماء الاجتماع إلى بعض مظاهر التغير الاجتماعي، كالهجرة والحراك الاجتماعي فضلًا عن التغيرات الديموغرافية والمشكلات الاجتماعية[3].

لعل أخطر نتائج تلك الأزمات إحداث تغييرات في رأس المال الاجتماعي، انعكست بشكل مباشر أو غير مباشر على جميع شرائح المجتمع، الأمر الذي أوقع بعضًا منها في دائرة الحرمان في ميادين التعليم والصحة والسكن والحماية الاجتماعية، وأصبحت حماية الأفراد والمجتمعات من تلك المخاطر ومساعدتهم في تجاوز التحديات من الأولويات الرئيسة للشركاء التنمويين وفي مقدمها التزامات الدولة الرعاية الاجتماعية والتطوير المهني لاستحداث بيئة تمكينية للتنمية الاجتماعية تشمل الجميع، وتعزز القدرات التي تدعم فرص الأمن والاستقرار.

لهذا ليس غريبًا أن تؤدي ظروف استمرار الاحتلال والأزمات لمدة طويلة، وما رافقها من تدهور كبير في البنى المؤسسية، إلى إفراز آثار خطرة على مجمل الأوضاع، ولا سيما الاجتماعية منها، مثل تفاقم مشكلات الأرامل واليتم والإعاقات والتشرد ووفيات الأطفال، وارتفاع نسب الإصابة ببعض الأمراض، والتهجير القسري وتردي مستوى الخدمات فضلًا عن انتشار حالات الفقر

= معهد الأبحاث والتنمية الحضارية (بيروت: العارف للمطبوعات بالاشتراك مع الحضارية للأبحاث، 2009). كذلك انظر دراسة عالم الاجتماع بيتر تاونسند، «الفقر في أوربا الشرقية: آخر مظاهر الاستقطاب العالمي،» في: جيري رودجيرز وروولف فان دير هافين، اتجاهات جديدة للفقر - التحليلات والسياسات - ثالثًا (بيروت: المعهد الدولي لدراسات العمل، 2002)، ص 140 وما بعدها. انظر أيضًا في شأن كمبوديا ورواندا وغواتيمالا والصومال: Nat J. Colletta and Michelle L. Cullen, *Violent Conflict and the Transformation of Social Capital: Lessons from Cambodia, Rwanda, Guatemala, and Somalia*, Conflict Prevention and Post-Conflict Reconstruction (Washington, D.C.: World Bank, 2000).

(3) Mabel A. Elliott and Francis E. Merrill, *Social Disorganization*, 4th ed., Harper's Social Science Series (New York: Harper, 1961), pp. 733-736.

والانحراف وغيرها. وهنا يشكل الوعي والإدراك المسبق لحجم التحديات نوعًا من التأمين ضد خسائر من المحتمل أن تكون كبيرة جدًّا. ولكن لا ينبغي أن يشكل عدم يقيننا لاحتمالية مثل هذه الخسائر أو توقيتها المحدد أو المرجح ذريعة لكي لا يُتخذ كل ما يلزم للتأمين ضد هذه الإمكانات. فالجميع يعلم أن هناك خطرًا محتملًا وممكنًا، كما أن الضرر الذي تسببه حالة التدهور في البنى المؤسسية والتحتية ومؤشرات التنمية البشرية لا يمكن عكسه قبل مرور وقت طويل. وإنه يزداد مع كل يوم يتهاون المجتمع فيه، فلا يتخذ الخطوات اللازمة لتقليص مساحة الصعوبات التي يواجهها والحد من المخاطر التي تهددها.

نوجز في ما يأتي أبرز المتغيرات الاجتماعية التي طرأت في المشهد العراقي بعد غزو الولايات المتحدة العراق. وفي هذا الصدد يتساءل الباحث مايكل أوترمان وآخرون في كتاب **محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر** بعد سنوات عجاف من غزو العراق «ما الذي تتركه الولايات المتحدة وراءها في العراق»؟ ويجيب «لا تزال نساء العراق وأطفاله الأكثر ضعفًا عرضة للخطر، فيما لا يزال السكان من الأقليات الإثنية والدينية في مواجهة الموت العنيف، أضف إلى ذلك استمرار بيع البقايا الهالكة من إرث العراق الثقافي الغني... لمن يدفع أكثر في الخارج. ويبدو أن أسوأ ما في عنف ما بعد الاجتياح همد، فيما يستمر إرث إبادة المجتمع، وهو الهجوم الشامل على حياة العراقيين وثقافتهم وهويتهم الوطنية»[4]. ويذكر الكتاب نتائج ثمانين شهرًا من الاحتلال الأميركي للعراق[5]:

- استشهاد 1.2 مليون عراقي بينهم 2610 من الأساتذة والعلماء والأطباء ممّن قتلوا بدم بارد، فضلًا عن 341 إعلاميًّا.

- هجرة داخلية لمليوني عراقي.

- لجوء ثلاثة ملايين إلى دول أخرى.

---

(4) مايكل أوترمان، ريتشارد هيل وبول ويلسون، **محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر**، ترجمة أنطوان باسيل (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011)، ص 206.

(5) المصدر نفسه.

مع التسليم بتلاشي الخطوط الفاصلة بين ما هو اجتماعي وما هو اقتصادي، وبينهما وبين ما هو سياسي، فإن أبرز التجليات في المشهد العراقي اليوم تصب في الخانة الاجتماعية، من دون إهمال باقي العوامل.

ثمة مقدمات عامة تضفي لونًا معينًا على صيرورة التحولات البنيوية، وهي مقدمات مستمدة من واقع المتغيرات في العراق، مجتمعًا وإنسانًا وسلطة، ذلك أن المجتمع العراقي، شهد سلسلة من الأزمات المركبة والمعقدة، شكلت عناصرها بيئة مواتية لنشوء أشكال متعددة من السلوك والممارسات والأفعال، فضلًا عن الأشكال الناجمة عن التأثر بمتغيرات البيئة الدولية واعتماد برامج وسياسات الإصلاح وانعكاساتها على مجمل أوضاع المجتمع.

إن أخطر ما تركه الاحتلال هو تأسيس مسارات وتوجهات طغت فيها الولاءات الفرعية (ما قبل الدولتية) جعلت العراق يعاني أزمة وطنية شاملة، تتجسد ملامحها في تعثر العملية السياسية القائمة على أساس التقاسم الوظيفي الإثنو - طائفي واستمرار العنف، وهما عاملان يعوقان عملية إعادة بناء الدولة والمجتمع التي شهدت تدهورًا كبيرًا خلال العقدين الأخيرين. وقد تجلت ملامح المشهد في:

- هشاشة البنى المؤسسية وقوة الشخصانية والفردانية.

- قلق على المستقبل في ظل غياب مرجعية متفق عليها، بما في ذلك الدستور الذي له قراءات مختلفة.

- طبقة سياسية متصارعة تتصرف بناءً على مصالحها الضيقة.

- هيمنة الولاءات الفرعية (الإثنية، الطائفية، العشائرية والمناطقية) على المشهد الاجتماعي.

- حراك اجتماعي مصطنع تقوده طبقة طفيلية تعتمد على الإزاحة (Replacement) بدلًا من النقلة الاجتماعية الطبيعية (Social Mobility) في الهرم الاجتماعي صعودًا ونزولًا.

- تراجع واضح في الأدوار المجتمعية للطبقة الوسطى التي تمثل صمام أمان المجتمع.

- نقص الخدمات واستشراء الفساد المالي والإداري وتجذره في البنية الاجتماعية.

- اعتماد سياسة المحاصصة القائمة على ثقافة الولاء بدلًا من ثقافة الأداء والكفاءة والإنجاز.

- ضعف الثقافة الديمقراطية.

إذا كانت التحولات السياسية والاقتصادية المصاحبة لظروف الغزو قد اتضحت معالمها وتجلياتها، فإن الآثار الاجتماعية والنفسية التي تمخضت عنها كثيرة وخطرة، ومتداخلة التفاصيل، ويصعب تصنيفها. غير أنه يمكن الإشارة إلى أهمها، مع ملاحظة أنها تتناسل من بعضها، فتتراكم قيمها وآثارها وتزداد تداخلًا. لذا لا بد من النظر إليها على نحو كلي، فنحن أمام مجموعة معقدة من الظواهر، والسلوك الانحرافي، تفصح عن آثار مباشرة وغير مباشرة للأزمات، كما تفصح عن مجموعة أخرى، يمكن تحليلها باعتبارها إضافات تنبثق من البنية الاجتماعية ذاتها، فالتضخم الاقتصادي مثلًا أدى دور المعجِّل في تدهور القيم الاجتماعية والمرجعيات الموجهة للسلوك، حيث تحل روح الاستباق محل المنافسة الشريفة، والفردية مقابل السلوك الجماعي، والاختلال بين الذات الواقعية والإدراكية، وطغيان مشاعر الاغتراب على الانتماء والتباين الحاد بين الأجر وتكاليف المعيشة، وانهيار التوازن بين الحقوق والواجبات[6].

ثمة نزعة تدميرية للبنى الثقافية والحضارية للبلد صاحبت ظروف الغزو والاحتلال، فالحروب غالبًا ما تؤدي إلى هدم بعض القواعد الأخلاقية، ورفع المحرمات (التابو)، بحيث تباح أعمال كان من المألوف تحريمها فتصبح مستحبة أو تفرض فرضًا[7]. إن جانبًا من مظاهر الحرب يتمثل بالسلوك الجمعي الذي يتجاوز الكوابح التقليدية للضبط ويتخذ شكلًا تهديميًّا. وقد نتج من هذه

---

(6) عدنان ياسين مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف في المجتمع المأزوم: العراق نموذجًا (عمان: دار إثراء، 2011).

(7) غاستون بوتول، هذه هي الحرب، ترجمة مروان القنواتي، زدني علمًا؛ 46 (بيروت: منشورات عويدات، 1981)، ص 78.

المتغيرات كلها ظهور مشكلات اجتماعية، ديموغرافية وسلوكية وضعت أمن الناس واستقرارهم في دائرة التهديد المباشر وغير المباشر. ولا يراودنا أدنى شك في أن الأزمات التي مر بها المجتمع العراقي بعد الغزو هزت علاقات التكافل الاجتماعي، وأضعفت كثيرًا من القيم والمعايير السلوكية التي كانت تنظم حياة الإنسان العراقي. فقد كان النجاح مشروعًا كقيمة اجتماعية في أي حقل اقتصادي وما زال، لكن السبل للوصول إليه ما عادت محكومة بمعيار شرعي، وصارت الغاية تبرر الوسيلة. فقد لاحظ عالم الاجتماع كارل مانهايم (K. Mannheim) هذه الظاهرة بعد الحرب العالمية الثانية، وهي حالة اللاأمن الجمعي، التي ارتبطت بانحلال الاتجاهات القديمة وظهور اتجاهات جديدة، فهي من نوع الانحلال الكلي أو الجزئي للمجتمع. فعندما تبدو الحياة رخيصة في الحرب، فإن القيود القديمة كثيرًا ما تكون غير جديرة بالبقاء. أطلق مانهايم على حالة كهذه مصطلح الأمن غير المنظم (Unorganized Security)، وهي حالة مفعمة باحتمالات لا يمكن حسابها. «إنها مرحلة التجريب السيكولوجي والعاطفي العام، مرت بالمؤسسات والأعراف والتقاليد والهيبة المبناة تاريخيًا. تلك هي الظروف التي تصبح فيها المبادئ والقيم موضع شك، ومع هذا الوصف الدقيق للحالة، فإن مانهايم يرى أن هناك إمكانية لاختيار نماذج جديدة من السلوك وأنماط تعبيرية جديدة ومسيطرة»[8].

إن قراءات سريعة لملامح المشهد الاجتماعي بعد الغزو تكشف عن تعاظم بعض الظواهر ذات الانتشار المحدود نسبيًا في الماضي، واتساعها إلى حد أصبحت معه شاغلًا للرأي العام، المحلي والإقليمي والدولي، من ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- ظاهرة التهجير القسري.
- ظاهرة اليتم والترمل والتشرد والتفكك الأسري.
- ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

(8) Karl Mannheim, *Diagnosis of Our Time: Wartime Essays of a Sociologist*, International Library of Sociology and Social Reconstruction (London: Routledge and Kegan Paul, [1954]), p. 518.

- الفقر والحرمان.

- ارتفاع معدلات البطالة.

- ظاهرة الإعاقات البدني والعقلي.

- ظاهرة العشوائيات الحضرية.

يمكن عد بعض المشكلات جديدًا لم يألفه المجتمع العراقي، منه:

- ظواهر الإرهاب والصراعات الطائفية وما يتصل بها من تشظي الهوية الوطنية.

- ظواهر عدم احترام القانون والنظام والزمن.

- ظاهرة الجريمة المنظمة.

- ظاهرة الاستغلال الجنسي والمتاجرة بالجسد (الرقيق الأبيض).

- ظاهرة تعاطي المخدرات.

- ظاهرة التجاوز على الأملاك العامة وإشاعة المخالفة لمعيار المسؤولية الاجتماعية.

تتصل بذلك مشكلات اجتماعية - ثقافية لا تنفصل عن المشكلات المذكورة، منها:

- مظاهر العنف والتمييز ضد المرأة (العنف الأسري).

- تراجع معدلات الالتحاق المدرسي، وارتفاع معدلات الرسوب والتسرب الدراسي، ولا سيما في المراحل المتوسطة والثانوية.

- الهجرة من الريف إلى المدينة بسبب الجفاف وسوء الإدارة الزراعية والفقر (تبلغ نسبة الفقر في الريف 39 في المئة مقابل 16 في المئة في الحضر)[9].

(9) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، «الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق،» 2009.

- ارتفاع معدلات الطلاق مقابل انخفاض معدلات الزواج.

- اتساع ظاهرة عمل الأطفال (حوالى 7 في المئة)[10].

إن التكلفة الاجتماعية للمشكلات والظواهر والانحرافات لم تعد متواضعة أو قليلة، ولا سيما بعد أن توسعت مساحة الانحرافات واستشرت مظاهر الفساد فأصبحت ذات نتائج تنطوي على أضرار اجتماعية ونفسية كبيرة. إن هذا الواقع، قد يتوسع إذا لم تتخذ إجراءات وقائية وعقابية فاعلة.

تتصل تلك المشكلات الاجتماعية وغيرها اتصالًا يكاد يكون سببًا بعوامل أساسية، أهمها:

- ضعف الضوابط الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، ما يؤدي إلى غض النظر عن جرائم كالفساد والانحراف.

- الصراعات السياسية التي تؤدي إلى غياب الرؤية الاجتماعية الناقدة لشؤون المجتمع في حاضره ومستقبله، ولا سيما تلك التي تتعلق بالسلم الأهلي والمصالحة وضعف ثقافة الحوار والعلاقات بدول الجوار.

- طغيان مظاهر العسكرة في الحياة الاجتماعية والشارع، وتواجد الجيش بكثافة في المدن والإجراءات الروتينية (حملات التفتيش والاعتقالات والسيطرة العسكرية في جميع الشوارع الرئيسة) وما تسببه من هدر للزمن والموارد والطاقات أكثر من إسهامها في استحداث حالة من الأمن الذاتي، بل شكلت أحد أهم مغذيات الكراهية للسلطة، وذلك اعتمادًا على توفير الأمن القائم على الخوف وليس الاقتناع الاجتماعي بالأمن[11].

- ضعف شبكات الأمان الاجتماعي التي يمكن أن تغطي بعض حاجات الفئات الهشة (الأيتام والأرامل والمسنين والمعوقين) والمستبعدة. إذ إن

---

(10) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز الامركزي للإحصاء، «المسح العنقودي المتعدد المؤشرات MICS4،» 2012، ص 41.

(11) خضر عباس عطوان، «عسكرة المجتمع العراقي - رؤية سياسية تحليلية مقارنة،» مجلة رؤية (2012)، ص 105.

تعليمات شبكة الحماية الاجتماعية وتطبيقاتها تعاني الفساد وسوء الاستهداف، كما أن فئات مثل العاملين في السوق غير النظامية لا تحظى بأي شكل من أشكال الضمان الاجتماعي.

تُظهر الرؤية الموضوعية للمشهد الاجتماعي بوضوح أن المجتمع لم يتحرك بمؤسساته كلها وبما يتناسب وحجم التحدي والتدمير الشامل مع إهمال مبدأ الأولويات. ولعل أبرز أعراض أزمة المجتمع هو عدم القدرة على الاختيار وعدم الاكتراث وضعف المشاركة واللاهدفية، في ظل تدهور شبكة الاتصال الاجتماعي واستمرار مشاهد الدمار والعنف والإرهاب وما يرافقها من تضحيات بشرية ومادية، فضلًا عن تفاقم الحركة العشوائية وتراجع دور الضوابط الرسمية.

ثمة جانب سيكولوجي - اجتماعي مهم للغزو، ذلك أن المجتمعات الإنسانية، وبحسب مراحل تطورها تشعر عادة بالخوف من مصادر مجهولة أو مشخصة ميثولوجية، ميتافيزيقية أو واقعية، ولذلك لا يوجد بين المجتمعات الإنسانية ما يمثّل بيئة آمنة على نحو تام ومثالي. غير أن درجات الخوف وصيغ التعامل معه تختلف من مجتمع إلى آخر، وتؤدي الذاكرة الجمعية باعتبارها مجموعة متراكمة من الخبرات دورها في التعامل مع مصادر القلق والخوف لدى السكان. ولا شك في أن المجتمع العراقي، بعد سلسلة من الأزمات (الحروب والحصار) توقّع أن يكون الغزو أحد مصادر الخوف، كذلك بعض مخلفات الحصار، فضلًا عن صدمة الدمار وتوقُّع عمليات عسكرية جديدة. وباختصار يمكن القول إن ظروف الغزو والاحتلال، خلقت حالة رعب جمعي (Collective Panic) على امتداد شرائح المجتمع العراقي، تضخّم وتغلّب فيها الأنا الفردي أو الأنا الجماعي الفرعي على الأنا المجتمعي، إلى درجة جعلت المجتمع كأنه في حرب مع ذاته.

إن هذه الأوضاع جملةً، أضعفت قدرة القوة الاجتماعية على التعامل مع مصادر الخطر المحتملة في البيئة، كما أنها صادرت التسهيلات المتاحة للمواطن، ولم توفر بدائل سريعة للبنى المدمرة، ولتهجير الملايين من العوائل قسرًا داخل البلد وخارجه. كما أن عجز القطاع الحكومي للمعالجة الفاعلة لقضايا الفرد والأسرة والمجتمع المحلي، فضلًا عن وجود مستوى عالٍ من الجرائم

والانحرافات السلوكية وفقدان الأمن الشخصي وتأخر تحديد تلك الإحالات على المحاكم، ساهم ذلك كله في إيجاد أجواء من عدم الاستقرار واللاأمن وفقدان الثقة بالمستقبل.

فرضت ظروف الغزو والاحتلال والعنف هذه على المجتمع، ضرورة التكيف مع الحالة الطارئة، حيث تراجع دور القطاع الحكومي، ونما في المقابل دور المجتمع الأهلي في بعض مجالات الإغاثة والطوارئ وتقديم الخدمات التي تعزز التكافل الاجتماعي من خلال المساعدات المباشرة (العينية والنقدية)، وهذا يفرض التزامًا جديًا لإعادة بناء الدولة، إلى جانب المشاركة الفعلية في الوقت نفسه لمنظمات المجتمع المدني للتخفيف من عبء إزالة آثار الاحتلال على الصعيد الاجتماعي والصحي والتنموي. هذا العبء يفرض على هذه المنظمات (ومن ضمنها المنظمات التي تعنى بالأطفال) إعادة التموضع والانتشار وفق برنامج زمني وجدول أعمال مختلف جذريًّا عن ذلك الذي كان سائدًا في أثناء الحرب.

لعل ما ساهم في تعميق جوانب التشظي وتوسيع مقدار المعاناة العراقية، منذ الأسابيع الأولى التي أعقبت الغزو هو سلسلة الإجراءات التي اتخذتها سلطة الاحتلال، كقرارات حل الجيش والأجهزة الأمنية والاجتثاث وغيرها[12] والتي فاقمت من معدلات الفقر والبطالة، كما اتسعت الفوارق بين الدخول، وشعرت فئات عدة أقصيت واستبعدت عن دائرة الرعاية والاهتمام، بأنها ألقيت على قارعة الطريق من دون سبب، الأمر الذي كسر العقد الاجتماعي بينها وبين الدولة. فنجد هذه الفئات تعبر عن سخطها وكبتها بالانضمام إلى التيارات المتطرفة، أو التخندق في الطرف الآخر من مسيرة الدولة، أو بابتداع صنوف متطورة من الاعتداء على أملاك الدولة وعلى عقاراتها، وباتت علاقتها بالدولة ملتبسة تتأرجح بين مطالبتها بالحماية وتجاهلها تمامًا لمصلحة الروح الفردية، أو الاعتماد على الجماعات الخيرية أو الدينية أو الحزبية.

(12) يشير مايكل أوترمان في كتابه محو العراق، إلى أن الحاكم الأميركي بول بريمر شرع في بداية تعيينه «بتفكيك الدولة العراقية، في انتهاك لقوانين الاحتلال الواردة في اتفاقات جنيف، تسلح بريمر بسلطات تنفيذية كاسحة فحلّ الجيش العراقي - وأنتج فيضانًا من الرجال الغاضبين الذين تلقوا تدريبًا عسكريًا، وانضموا سريعًا إلى التمرد».

إن أخطر ما تعرض له المجتمع في العراق بعد الاحتلال، هو حالة الاختلال البنائية والوظيفية في العلاقة بين رؤوس المثلث الثلاثة: الفقر والعنف والتحول الديمقراطي. فالفقر والعنف بات يغذي أحدهما الآخر، في متوالية هندسية متصاعدة، فيما استحال «التحول الديمقراطي» المنشود إلى آليات انتخابية روتينية خاوية ضمنت قهرَ السلطة للمجتمع ليستمر إفقار الناس ووأد حاضرهم ومصادرة مستقبلهم وتفتيت هويتهم الوطنية عبر حقنهم بمصل التعصب والكراهية[13]. فقد تركت هذه التجليات، عمومًا، ندوبًا غائرة في الجسد العراقي، وباتت مغذيات الكراهية تغطي مساحة واسعة في الذاكرة الجمعية العراقية، وهي تختزن همومًا قلقة وآمالًا محطمة، ونكوصًا إلى هويات ما قبل المواطنة غذته نزعة ثيولوجية متفاقمة وولاءات فرعية متشظية مسخت إلى حد كبير وعي الفرد العراقي بأهمية دوره المدني المواطني، وحشرته في أتون صراعات مصطنعة، من دون أن يعني ذلك بالضرورة إزالة دوافعه المتأصلة لإعادة إنتاج هويته الوطنية التي لها دينامياتها الموضوعية الكامنة.

لم تقتصر آثار الحصار والغزو على المشكلات التي ذكرناها سابقًا، بل تعدتها إلى مشكلات من نوع آخر، فالآثار النفسية التي ولّدتها الأزمات في جيل كامل أو جيلين من المجتمع العراقي، تفوق الدمار المادي الذي أحدثته في العمران والاقتصاد. وقد ظهر ذلك في شكل أمراض نفسية وعصابات ومظاهر تكيف التوائية وانحرافات وإعاقات نفسية وجسدية ودمار معنوي وانحطاط سلوكي وفساد مالي وإداري وحالات نكوص وعدم الشعور بالمسؤولية واللامبالاة وفقدان الذاكرة ورهاب وشذوذ واستحواذ واكتئاب وصولًا إلى الفصام والذهان والاختلالات العقلية... إلخ، أي كل ما حواه علم الاضطرابات السلوكية من أعراض مرضية. ولا بد هنا من ذكر انتشار عادات الإدمان على الكحول والمخدرات وارتفاع نسبة حالات الانتحار في المجتمع العراقي[14].

---

(13) فارس كمال نظمي، «الفقر والعنف ووهم التحول الديمقراطي في العراق،» الحوار المتمدن، 9/ 11/ 2012 انظر: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=331600>.

(14) عدنان ياسين مصطفى وفنار سالم، «التهجير القسري والأمن الإنساني: دراسة ميدانية للأسر العراقية المهجرة قسرًا،» مجلة دراسات اجتماعية (بيت الحكمة)، العدد 23 (2010)، ص 6-43.

كانت ظروف الغزو وما صاحبها من عنف أشد فتكًا في الفئات الأضعف والأقل احتمالًا للمعاناة والآلام، كالأطفال والنساء والشيوخ والمرضى والمعوقين والمهجرين قسريًا. غير أنها خرّجت في الوقت نفسه آلافًا من الشبان المراهقين الذين تعودوا على أن الدمار والقتل والقتال هي أنماط عادية للحياة اليومية، وليست شذوذًا عن المألوف، يضاف إلى ذلك مشكلات من نوع خاص، كمشكلة المفقودين والأسرى والمعتقلين، ومشكلة تحديد أماكن دفن ضحايا المقابر الجماعية، ومشكلة عودة المهجّرين إلى مناطق سكنهم في بغداد والمدن الأخرى، ومشكلة بقاء المهجرين وعدم قدرتهم على العودة إلى مناطقهم الأولى، ومشكلة اتساع رقعة أحزمة البؤس والمناطق والمؤسسات التي احتلت من قبل العوائل في مدة فقدان الأمن وانهيار سلطة الدولة[15].

نورد هنا بقليل من التفصيل الأوضاع المعيشية في محافظة الأنبار كما وصفتها دراسة ميدانية أميركية أجرتها القوات الأميركية في عام 2008 ونشرتها مؤسسة راند (RAND). وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن 47 في المئة من الأسر التي شملتها في الأنبار، قُتل واحد من أفرادها على الأقل بين ربيع عام 2006 وعام 2008، وأن نحو 36 في المئة منها يُعتبر أحد أفرادها في عداد المفقودين، وأن 11 في المئة منها اضطر أحد أفرادها إلى الفرار أو النزوح إلى خارج المنطقة التي يسكنها، فضلًا عن التقارير التي تتحدث عن أضرار جسيمة لحقت بالمنازل والممتلكات وأعداد متزايدة من الأرامل والأيتام والمعوّقين، الأمر الذي عكسته نتائج المسح الذي أظهر مستويات عالية جدًّا من الصراع والتدهور في الأوضاع المعيشية لسكان محافظة الأنبار، إضافة إلى آثار الحرب والعنف، ومستويات الجريمة المرتفعة، لأن في 9 في المئة من الأُسر كان أحد أفراد الأسرة ضحية جريمة تدخّل القوات الأميركية، في الأسابيع الأربعة التي سبقت المسح.

كما أظهر توزيع الأسر التي عانت آثار الحرب في جميع أنحاء الأنبار أن أجزاء مختلفة من المحافظة تعرضت لظروف مماثلة. على سبيل المثال:

- 51 في المئة من الأسر في مدينة الرمادي قتل أحد أفرادها على الأقل بسبب العنف المتصل بالحرب.

(15) مصطفى وسالم، «التهجير القسري».

- 46 في المئة من الأسر في قضاء الفلوجة ذكرت أن أحد أفرادها قتل أيضًا.

- 27 في المئة من الأسر في الرمادي اعتقل أحد أفرادها أو ألقي القبض عليه.

- 23 في المئة من الأسر في الفلوجة ذكرت تعرضها للحالة نفسها.

إن من بين 1200 أسرة شملتها الدراسة، ترئس الإناث 171 أسرة، أو 14 في المئة، أي بزيادة 4 في المئة عما أعلنته الحكومة في عام 2004.

فقدان الأب مشهد شائع في المجتمع الأنباري: حوالى20 في المئة ممن تبلغ أعمارهم حتى 8 سنوات ونحو 40 في المئة ممن بلغت أعمارهم 20 سنة من العمر يعانون فقدان والدهم. إن بلوغ سن الرشد لأعداد كبيرة من الشباب الأيتام في المجتمع يضع أهمية قصوى للتحسب من الانتقام والثأر، وهو ما يشكّل تطورًا مقلقًا للغاية في منطقة خارجة من حرب أهلية.

إن أكثر من نصف الذين استطلعت آراؤهم (59 في المئة) أكدوا أن أحد أفراد أسرهم هاجر إلى سورية؛ و12 في المئة إلى الأردن، و8 في المئة إلى مصر، و6 في المئة إلى السويد. وبالمقارنة فإن 15 في المئة منهم انتقلوا داخليًا في العراق، ومن أولئك أيضًا انتقل حوالى 10 في المئة إلى مناطق أبعد، ولا سيما المناطق الشمالية في كردستان.

أظهرت الدراسة أيضًا أن 63 في المئة من أبناء المناطق الحضرية في الفلوجة غادروا وحدهم من دون عوائلهم. كما كان العنف السبب الرئيس لمغادرة أسر كثيرة مدينة الرمادي على الرغم من أن ما يقرب من 10 في المئة منها غادرت بحثًا عن عمل آخر و10 في المئة للذهاب إلى المدرسة. وذكرت أغلبية المستجيبين عن أسباب مغادرتهم أن «المنطقة التي كنا نعيشها ما عادت آمنة»[16].

---

(16) انظر: Keith Crane [et al.], *Living Conditions in Anbar Province in June 2008*, Technical Report (Rand Corporation); TR-715-MCIA (Santa Monica, CA: RAND, 2009).

ثانيًا: مسارات التنمية البشرية

«إن الحق في الحياة والأمن هو من بين أهم الحقوق الأساسية للإنسان، لكنه في الوقت ذاته من أكثر الحقوق انتهاكًا وبعدًا للتحقيق».

تقرير التنمية البشرية لعام 2005

نحاول في النقاط الآتية تسليط الضوء على أهم ملامح التنمية البشرية:

- تظهر مؤشرات تقرير التنمية البشرية لعام 2013[17]، أن ترتيب العراق يقع في الدول العشر الأخيرة من فئة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة (يحتل تسلسل 131)، وهذا الترتيب يعكس حال التنمية البشرية في العراق الصحية والتعليمية والبيئية وفجوة النوع والفقر المتعدد الأبعاد.

- استمرار الأزمات مدة طويلة ترك آثارًا بنيوية على المجتمع العراقي، وزاد نسبة الفئات الهشة في اللوحة الاجتماعية، الأمر الذي ولّد عبئًا على مقدار النفقات التحويلية في الموازنة الاتحادية والذي لا يتوافق عمومًا مع مبدأ استدامة التنمية.

- تراجع معدلات التنمية وغياب الرؤية الاقتصادية الواضحة للمستقبل (تصل نسبة الفقر في العراق إلى حوالى 23 في المئة) مع ارتفاع معدلات البطالة إلى ما يقرب من 11 في المئة وانخفاض نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي، من 14.2 في المئة في عام 2003 إلى 13 في المئة في عام 2011. كما تتفاوت نسب المشاركة بين الذكور والإناث في قوة العمل، إذ تنخفض نسبة مشاركتهن في الريف إلى 14 في المئة مقارنة بـ 75 في المئة للرجال. كما تنخفض نسبة مشاركتهن في الحضر إلى 13 في المئة مقارنة بـ 76 في المئة للرجال[18].

---

(17) United Nations Development Programme [UNDP], *Human Development Report 2013: The Rise of the South: Human Progress in a Diverse World* (New York: [UNDP], 2013).

(18) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، «مسح شبكة معرفة العراق،» 2011.

- أظهرت مؤشرات خريطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2011 استنادًا إلى تطبيق دليل مستويات المعيشة على بيانات مسح إنفاق الأسرة، أن حوالى 30 في المئة من الأفراد يعيشون في مستوى معيشة متدن، ما يقرب 4 في المئة من هؤلاء يعيشون في مستوى معيشة منخفض جدًّا. أما بالنسبة إلى الأسر، فقد بينت النتائج أن حوالى 28 في المئة من الأسر تعيش في مستوى معيشة متدن، ما يقارب 3 في المئة من هذه الأسر يعيشون في مستوى معيشة منخفض جدًّا[19].

- شهد العمر المتوقع عند الولادة انخفاضًا ملحوظًا خلال سنوات الاحتلال بلغ 58.2 سنة في عام 2006 (61.6 سنة للنساء و55 سنة للرجال)، بعد أن تجاوز المعدل 60 سنة قبل سنوات الاحتلال. وتُظهر البيانات الحديثة ارتفاع العمر المتوقع إلى 69 سنة في عام 2011 (70.6 سنة للنساء و67.4 سنة للرجال). وعلى الرغم من هذا الارتفاع لا يزال العراق أقل من الدول المجاورة في معدل العمر المتوقع عند الولادة. إذ بلغ في الكويت 77.3 سنة والأردن 71.9 سنة وسورية 73.6 سنة[20].

- استمر ارتفاع نسبة السكان في المناطق الحضرية بنسبة 69 في المئة من إجمالي السكان في عام 2011، في حين لم تشكِّل نسبة سكان الريف سوى 31 في المئة للسنة نفسها، الأمر الذي يفسر ضعف استجابة السياسات المكانية لمتطلبات النمو المستدام.

- يظهر واقع التنمية المكانية في العراق استمرار وجود التفاوت المكاني، وأن هناك تركزًا واضحًا في مستويات التطور الاقتصادي والاجتماعي في عدد محدود من المحافظات ولا سيما المدن، ما ولّد تناميًا في حركة الهجرة الكبيرة نحو المراكز[21].

---

(19) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة، «خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق: دراسة في ثلاثة أجزاء،» 2011.

(20) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء: «مسح شبكة معرفة العراق،» و«المسح العنقودي المتعدد المؤشرات MICS4،» و«المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية».

(21) المصادر نفسها.

- تظهر أحدث المؤشرات التنموية في عام 2012 أن المناطق الريفية تعاني الحرمان بمستويات أعلى مقارنة بالمدن، إذ تصل درجة الحرمان إلى 58 في المئة للريف مقارنة بـ 17 في المئة للحضر وفق دليل مستوى المعيشة، فيما تتباين بقية الميادين الأساسية مؤشرة أرجحية واضحة للحضر على الريف[22].

- على مستوى الوضع الاقتصادي العام الذي يشمل جميع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، يظهر التفاوت الكبير في نسبة الأسر المحرومة بحسب المحافظات، إذ سجلت أقل المحافظات حرمانًا محافظة الأنبار (10 في المئة) فيما سجلت محافظة ميسان أعلى نسبة حرمان بلغت 56 في المئة، بينما ظلت نسب الحرمان في محافظات ذي قار والقادسية والمثنى مرتفعة أيضًا حيث راوحت بين 41 في المئة و50 في المئة[23].

- تُظهر مؤشرات الإنفاق وجود تباين مكاني بين محافظات العراق، لأن نسبة السكان الذين يقلّ إنفاقهم اليومي عن 3000 دينار تقترب من 40 في المئة في محافظات مثل المثنى وذي قار، فيما تقل هذه النسبة عن 2 في المئة في محافظات أربيل والسليمانية ودهوك.

- تفاقم حدة العجز في الوحدات السكنية بشكل لا يتناسب مع استمرار معدلات النمو السكاني حيث قدِّر العجز في الوحدات السكنية بحدود مليوني وحدة سكنية، الأمر الذي يولّد ضغطًا نفسيًا وآثارًا سلبية على جودة نوعية الحياة[24].

- ولّد التحول نحو اقتصاد السوق تكلفة اجتماعية باهظة في ظل غياب سياسات اجتماعية ذات صبغة حمائية فاعلة كشبكات الأمان الاجتماعي والضمان الاجتماعي.

---

(22) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء: «مسح شبكة معرفة العراق،» و«المسح العنقودي المتعدد المؤشرات MICS4،» و«المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية».

(23) المصادر نفسها.

(24) المصادر نفسها.

- على الرغم من ارتفاع الحصة النسبية للشباب في تركيبة السكان، لا تزال سياسات التشغيل غير فاعلة في توفير فرص عمل لائق لهم.

- أما شبكات الأمان الاجتماعي فتعاني ضعفًا في الكفاءة والتنسيق والتخطيط، كما يعاني نظام شبكة الحماية الاجتماعية الحالي العجز عن التغطية والفساد.

نقف هنا قليلًا لنقول إن مرور عشر سنوات على الاحتلال وما نجم عنه من متغيرات في المشهد الاجتماعي، يطرح كثيرًا من الإشكاليات والتساؤلات، وهو يمر بمرحلة الانتقال، غير أن الاشكالية الرئيسة تتلخص في عدم وضوح الطريق التي تمضي إليها البلاد، وما ستفضي إليه مرحلة الانتقال هذه على وجه التحديد. فثمة ضباب كثيف وغيوم ملبدة يخيمان على سماء العراق المثقل بهموم الحرب والأزمات من جراء تركة الاحتلال.

إن التفصيلات التي يعج بها الواقع الاجتماعي العراقي اليوم معقدة ومتداخلة بكل ما تنطوي عليه من اضطراب وارتباك. ولتجنب الغرق في هذه التفصيلات، ستركز الدراسة على المؤشرات التنموية في:

1 - التعليم

هنالك مواطن قصور دالة في مجال إنتاج المعرفة، وولوجها ونقلها ونشرها، في أشكالها كلها: التربية والتعليم، محو الأمية، الإنتاج الثقافي، نشر المعارف الضمنية، والبحث العلمي والابتكار. إن إرساء مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة أضحى اليوم ضرورة قصوى، في إطار المنافسة الدولية والانفتاح الاقتصادي وعولمة التبادلات. وعلى الرغم من المجهود الموصول الذي بُذل، فإن المنظومة التربوية العراقية تمر بأزمة مشروعية وصدقية تغذي القصور الحاصل في مجال المعرفة. فالأدوار الاجتماعية والاقتصادية للمدرسة تأثرت سلبًا، وتشهد على ذلك الصعوبة التي تعانيها في نقل قيم المواطنة والانفتاح والتقدم، وما يعتريها من تراجع على مستوى جودة التعلمات الأساسية الضرورية لتنمية القدرات والكفايات (القراءة، الكتابة، الحساب، التحكم في اللغات). وعلى الرغم من أن التعليم حق كفلته الأديان وأكده الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان في مادته السادسة والعشرين، كما كفله الدستور العراقي لعام 2005 (المادة الرابعة والثلاثون)، كما أن تجارب النظام التعليمي في العراق تميزت بإنجازات مشهودة ولا سيما في عقد السبعينيات من القرن الماضي، وأهمها إلزامية التعليم ومجانيته والحملة الشاملة لمحو الأمية الإلزامي، غير أن ظروف الأزمات التي عصفت بالمجتمع العراقي سرعان ما أفضت إلى نظام تعليمي عاجز، تدنت مدخلاته المادية والروحية كما تدنت مخرجاته العلمية والتنموية.

إن معطيات الواقع تعكس حقيقة أن النظام التعليمي في العراق استمر يعاني خللًا بنيويًا ومنهجيًا في أغلب مسيرته على الرغم من تخريجه مئات الآلاف من الاختصاصات العلمية والإنسانية. إذ لا تزال تعترض برامج هذا التعليم مشكلات كثيرة، وتفقد في كثير من الأحيان الهدف الجوهري من تنشئة متعلمين مؤثرين وفاعلين. فمنذ الصغر وثقافة الخوف والضعف تلازم شخصية التلاميذ الصغار والشباب منهم في المراحل الدراسية المختلفة، وهم يخضعون لنظام تربوي يتّبع الأسلوب التقليدي الذي يعتمد مناهج تقوم على التلقين والاستماع. كما أن جهد مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في هذا المجال ما زال متواضعًا، والتنسيق بين الجهات المختلفة المشاركة في تلك البرامج ضعيف، في ظل عجز كبير في عدد المنشآت التعليمية ورداءتها، ومعلمين يفتقد كثير منهم الكفاءة التربوية والعلمية. وتُظهر قراءات لمسيرة النظام التعليمي في العراق أن مشكلاته المختلفة أدت إلى انخفاض كفاءته في الاستجابة لاحتياجات الجيلين الأخيرين، وباتت قلة من الطلاب تتاح لهم فرص اكتساب المهارات اللازمة، لتأمين الحصول على عمل مجزٍ ومتناسب مع مهاراتهم، ولذلك فإن أعدادًا متزايدة من الخريجين كانت تدخل في دائرة البطالة والفقر. وهكذا ابتعد نظام التعليم كثيرًا عن تعزيز القدرات الإبداعية للشباب[25]. وأشارت دراسة عن الفقر في العراق أن العائد الشخصي من التعليم في العراق يساوي 2.6 في المئة، أي إن سنة واحدة إضافية من التعليم

(25) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، «تحليل الوضع السكاني في العراق 2012: التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية،» بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، بغداد، حزيران/ يونيو 2012، ص 142.

ترفع أجر الساعة الواحدة بمقدار 2.6 في المئة وهو رقم يعدّ منخفضًا مقارنة بالأرقام المتوافرة في أطر أخرى، إذ يبلغ معدل العائد من الدراسة حوالى 6 في المئة دوليًّا[26].

إن مؤشرات التعليم في العراق اليوم لا تزال متدنية وبعيدة نسبيًّا عن الأهداف المرجوة، الأمر الذي يؤكد أن التعليم - بوصفه أداة للتمكين - لا يزال قاصرًا على مواجهة مشكلات الأمية والتسرب من التعليم، وتحقيق المساواة بين الذكور والإناث في اكتساب التعليم في جميع مراحله، إذ لا تزال التفاوتات التعليمية بين الجنسين موجودة وكذلك اختلالاته الجغرافية. فالتفاوت بين الذكور والإناث في الالتحاق بالتعليم الابتدائي وبين المناطق الحضرية والريفية وبين المحافظات تراوح بين معدلات متدنية ومعدلات مرتفعة، الأمر الذي يشكّل عقبة أمام تحقيق الهدف الثاني من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو تحقيق تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015. كما تنخفض نسب الالتحاق في التعليم المتوسط والإعدادي. وفي ظل النمو السكاني المرتفع وقصور الإمكانات المادية والبشرية والتقنية، بدأ الجانب الكمي للتعليم يتقدم على حساب تطوره النوعي، وتظهر معطيات ودلائل كثيرة اليوم على تراجعات أو اختلالات ألمّت بالتطور التعليمي، ولا سيما في المدى القريب.

في مجال الالتحاق بالتعليم، استمرت الفجوة بين المراحل الثلاث (الابتدائية والمتوسطة والإعدادية) في معدلات الالتحاق بالتعليم، إذ إن ما تستوعبه المرحلة المتوسطة، وفقًا لمؤشرات هذا المعدل، هو أقل من نصف مخرجات المرحلة الابتدائية، كذلك الحال بالنسبة إلى مخرجات المرحلة المتوسطة، الأمر الذي يعكس هدرًا في الفرص التعليمية بتلكؤ أكثر من نصف أعداد الطلبة في كل مرحلة من اجتيازها ضمن السقف الزمني المحدد، إذ بلغت في المراحل الثلاث (92 في المئة و40 في المئة و21 في المئة) على التوالي (الجدول (5-1)).

---

(26) اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر في العراق والبنك الدولي، «مواجهة الفقر في العراق: تقرير تحليلي عن الظروف المعيشية للشعب العراقي،» 2012، ص 402.

الجدول (5-1)

معدلات الالتحاق الصافي والإجمالي بحسب السنة والجنس والعمر والمرحلة لفترتي 2004-2005 و2011-2012

السنة	معدل الالتحاق الصافي بعمر (6-11) سنة في المرحلة الابتدائية			معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الابتدائية			معدل الالتحاق الصافي بعمر (12-14) سنة			معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة المتوسطة			معدل الالتحاق الصافي بعمر (15-17) سنة في المرحلة الإعدادية			معدل الالتحاق الإجمالي في المرحلة الإعدادية		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
2004/ 2005	92	79	86	109	88	99	45	35	40	73	47	60	17	16	16	28	23	26
2005/ 2006	91	79	85	110	90	100	36	30	33	65	44	54	16	16	16	29	24	27
2006/ 2007	90	80	85	112	91	102	39	32	36	68	46	57	18	17	18	32	25	28
2007/ 2008	91	82	87	112	94	103	46	40	43	71	49	61	21	20	21	35	27	31
2008/ 2009	94	87	91	110	98	104	39	33	36	75	51	63	17	17	17	36	29	32
2009/ 2010	95	86	91	112	98	105	37	32	34	78	54	66	16	17	16	36	30	33
2010/ 2011	95	86	91	109	96	103	38	34	36	75	52	64	19	20	19	39	31	35
2011/ 2012	96	88	92	110	98	104	42	37	40	83	55	69	21	21	21	42	33	38

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، 2012.

إن استمرار الفجوة بين المراحل الثلاث يعكس اختلالًا بنيويًا واضحًا في منظومة البناء المعرفي، لأن ما تستوعبه المرحلة المتوسطة، وفقًا للمؤشرات أعلاه، هو أقل من نصف مخرجات المرحلة الابتدائية، وكذا الأمر في المرحلة الإعدادية بالنسبة إلى مخرجات المرحلة المتوسطة. وهذا يعني أن هناك هدرًا في الفرص التعليمية بتلكؤ أكثر من نصف أعداد الطلاب في كل مرحلة من اجتيازها ضمن السقف الزمني المقرر لها، الأمر الذي يشكّل ضغطًا على الموازنة التربوية وخسارة لتخصيصات مالية من الممكن استثمارها في خلق فرص تعليمية أخرى.

أما الأمية فقد باتت العائق الأكبر في منظومة البناء التربوي والمعرفي في العراق اليوم، بعد أن بلغ متوسط من هم بحالة أميّ 22.9 في المئة من السكان. وإن نسبة من اكتسب الحد الأدنى من القراءة والكتابة (التعليم الأساس) قد بلغت 58.3 في المئة. ولم يتبق لمن حصل على تعليم أكثر تأهيلًا علميًا (إعدادية فما فوق) إلا 19.8 في المئة فقط، وهذه النسب تتفاوت وفقًا للنوع الاجتماعي والبيئة والأعمار. إذ سجلت نسب الأمية ارتفاعًا لدى الإناث مقارنة بالذكور، وفي المناطق الريفية مقارنة بالحضرية، كما ارتفعت وبشكل ملحوظ عند الأعمار الكبيرة، ولا سيما ممن تجاوزت أعمارهم 50 سنة فأكثر[27].

بدأت مشكلات التعليم تتفاقم في العراق منذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بعد فرض الحصار الاقتصادي الدولي على العراق في عقب حرب الخليج في عام 1991، حيث بدأت المنظومة التربوية، في التراجع، لتدخل بعد ذلك في أزمة طويلة، من بين مؤشراتها: الهدر المدرسي، وعودة المنقطعين عن الدراسة إلى الأمية، وضعف قيم المواطنة، ومحدودية الفكر النقدي، وبطالة الخريجين، وضعف التكوينات الأساسية: القراءة، الكتابة، الحساب، اللغات، التواصل مع العالم الخارجي. وعلى الرغم من اعتماد سلسلة من الإصلاحات، التي كان بعضها مرتجلًا، في بعض الأحيان، وبعضها الآخر غير تام، في كثير من الحالات، تحولت المنظومة التربوية إلى آلة ثقيلة، قليلة المردودية، ومنتجة لخريجين غير مهيئين لمواجهة تغيرات الاقتصاد والمجتمع العصريين ومستلزماتهما. وهذا ما أدى إلى جعل المدرسة تسير بوتيرات متعددة، مع تراجع أدائها، ولا سيما في المناطق البعيدة عن مراكز المدن الكبرى.

---

(27) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، «مسح شبكة معرفة العراق».

أما بالنسبة إلى مشكلات البنى التحتية في ميدان التعليم قبل الجامعي، فقد استمر العجز في المباني المدرسية بحدود 3762 مبنى مدرسي لعام (2011-2012)، كما أن هناك ازدواجًا ثنائيًا في 5502 بنايتين وازدواجًا ثلاثيًا في 609 بنايات للعام الدراسي (2010-2011)، إلى جانب عدم صلاحية 1904 مدارس، وإن 6271 بناية بحاجة إلى ترميم[28].

2- الصحة

شهدت صحة المواطن العراقي منذ سبعينيات القرن الماضي تحسنًا ملموسًا بعد أن توصل العراق إلى نظام صحي متقدم وشبكة متكاملة من الرعاية الصحية الأساسية، إلا أن ظروف الحصار ومن ثم الاحتلال، أدت إلى تراجع كبير في مجمل الأوضاع الصحية، وبات النظام الصحي يعاني عبئًا كبيرًا بسبب ظهور مئات الألوف من المعوّقين، وانتشار أنواع مختلفة من الأمراض السرطانية والتشوهات الخلقية بسبب تلوث البيئة بالإشعاعات لاستخدام الأسلحة المحرمة دوليًا في أثناء الحروب، فضلًا عن انتشار الأمراض النفسية وارتفاع نسب الإصابة بالأمراض المزمنة كأمراض القلب والسكر وارتفاع ضغط الدم ...إلخ، إلى جانب انتشار بعض الأمراض الانتقالية التي اختفى بعضها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وثمانينياته لتعود ثانية بسبب تردي الإصحاح البيئي والخدمات الصحية والبنى التحتية.

يمكن تحديد ملامح المشهد الصحي في ضوء بيانات المسوح الحديثة[29]:

أ- وفيات الأطفال

- انخفاض معدلات وفيات الأطفال الرُضّع من 35 في عام 2006 إلى 33 لكل ألف مولود من السكان في عام 2011، وهي معدلات لا تزال مرتفعة مقارنة

(28) جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، 2012.

(29) أنجزت جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مجموعة مسوح حديثة منها: «مسح شبكة معرفة العراق،» 2011؛ «المسح العنقودي متعدد المؤشرات MICS4،» و«المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية».

في الكثير من دول العالم: المملكة المتحدة 4.9؛ هونغ كونغ 4.7؛ سنغافورة 2.3؛ ماليزيا 6.1؛ تايلاند 13.0؛ الفيليبين 26.0؛ إندونيسيا 31.0. أما دول الجوار فقد بلغت 11 بالألف في الكويت و26 بالألف في السعودية والأردن و15 بالألف في سورية بحسب تقارير البنك الدولي.

- انخفاض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من 41 إلى 38 لكل ألف من السكان. وعلى الرغم من الانخفاض المستمر لهذه النسب، إلا أنها ما زالت مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية. ففي دولة الإمارات العربية يبلغ معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل 1000 مولود حي 11، وفي قطر 11.5 بالألف، باستثناء اليمن حيث بلغت 105 بالألف.

- ترتفع وفيات الأطفال الرضع في الريف عنها في الحضر، إذ تبلغ 36 وفاة لكل ألف ولادة حية في الريف، مقابل 31 وفاة لكل ألف ولادة حية في الحضر.

- من جانب آخر أظهرت مؤشرات المسوح الحديثة تراجعًا نسبيًّا في الأوضاع الصحية للأطفال كما يبدو في الجدول (5-2) أدناه[30]:

الجدول (5-2)

مقارنة الأوضاع الصحية للأطفال (2006-2011)

المؤشر (للأطفال دون سن 5 سنوات)	MICS3 عام 2006 نسبة مئوية	MICS4 عام 2011 نسبة مئوية
سوء التغذية (نقص الوزن)	7.6	8.4
التقزم	21.4	22.3
الهزال	4.8	6.9
الإسهال	13	14.5
الرضاعة الطبيعية المطلقة بعمر أقل من 6 أشهر	25.1	18.6

(30) البيانات مستقاة من: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء: «المسح العنقودي المتعدد المؤشرات MICS3»، 2006، و«المسح العنقودي المتعدد المؤشرات MICS4».

ب- توقع العمر عند الولادة

شهد العمر المتوقع عند الولادة ارتفاعًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة. ففيما بلغ 58.2 سنة في عام 2006، (61.6 سنة للنساء و55 سنة للرجال)، ارتفع إلى 69 سنة في عام 2011 (70.6 سنة للنساء و 67.4 سنة للرجال). وعلى الرغم من هذا الارتفاع، لا يزال العراق أقل من الدول المجاورة في معدل العمر المتوقع عند الولادة. إذ بلغ في الكويت 77.3 سنة والأردن 71.9 سنة وسورية 73.6 سنة.

ج- الصحة الإنجابية

على الرغم من تبنّي وزارة الصحة نظامًا صحيًّا يعتمد على الرعاية الصحية الأولية كركيزة أساسية في تقديم الخدمات الصحية وفق معايير الجودة باعتبارها مستوى الخدمات الأول المقدم للمواطن مع ضمان تكامل تلك الخدمات مع مستويات تقديم الخدمة كافة، إلا أننا لا نزال نجد تجمعات في القرى والمناطق النائية تفتقر إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية عمومًا والصحة الإنجابية المتكاملة بشكل خاص.

- لا يزال الزواج المبكر واتساع فترة الخصوبة لدى المرأة العراقية من العوامل المؤثرة في الصحة الإنجابية، فقد ارتفعت نسبة النساء بعمر (15-49) سنة ممن تزوجن قبل بلوغهن 15 سنة من 22.6 في المئة إلى 24.2 في المئة بين عامي 2006 و2011 كذلك النساء للفئة العمرية نفسها ممن تزوجن قبل بلوغهم 18 سنة من 5.4 في المئة إلى 5.7 في المئة خلال المدة ذاتها.

- لا تزال معدلات الخصوبة في العراق مرتفعة، وقد بلغت 4.6 أطفال لكل امرأة، وهي نسبة مرتفعة مقارنة ببعض الدول العربية والمجاورة عدا اليمن.

د- الأمراض المزمنة

ارتفعت نسبة الوفيات الناجمة عن الأمراض المزمنة تدريجًا خلال أعوام 2009 و2010 و2011 من 49.42 لكل 100.000 نسمة إلى 49.99 لكل 100.000 وإلى 50.5 تقريبًا لكل 10.0000 على التوالي بسبب ارتفاع نسبة الإصابة بهذه الأمراض. وتشمل الوفيات المبكرة للأمراض غير الانتقالية الرئيسة

للفئة العمرية أقل من 60 سنة لكل 100.000 نسمة أربعة أسباب هي: أمراض القلب والأوعية الدموية (ارتفاع ضغط الدم، وأوعية الدماغ، وعجز القلب)، والالتهابات التنفسية المزمنة، والسرطان، والسكري[31].

هـ- التشوهات الخلقية

ارتفعت أعداد التشوهات الخلقية والولادات المعوقة بين عامي 2010 و2011 من 2997 إلى 3287 بنسبة زيادة مقدارها 9.7 في المئة، وهي تمثل في كلا العامين نسبة 0.3 في المئة من مجموع الولادات الحية، وإن معظم تلك الحالات تركزت في بغداد ونينوى[32].

و- تحديات نظام الرعاية

بات نظام الرعاية الصحية في العراق مشوبًا بجملة من التحديات المصاحبة لظروف التحول المجتمعي منها:

- **التغير في أنماط الحياة والمؤشرات الديموغرافية**: يواجه العراق تزايدًا في معدلات نمو السكان، بلغت في عام 2007 أكثر من 10 أضعاف سكانه في عام 1927. وإذا استمرت معدلات الخصوبة (4.3) ضمن المعطيات الراهنة، سيتضاعف مرة أخرى خلال 23 سنة. ويشكّل الأطفال النسبة الأكبر في الهرم السكاني. الأمر الذي يشكّل ضغطًا على نظام الرعاية الصحية، ويعكس عدم التناسب بين احتياجات الرعاية الصحية والنظام الراهن.

- **مشكلات التغطية بخدمات الإصحاح البيئي**: إذ لا تزال نسبة من السكان لا تحصل باطراد على مصدر محسّن للماء على الرغم من ارتفاع نسبة الحاصلين على هذه الخدمة للأعوام من 2007 إلى 2011 من 79.2 في المئة إلى 89 في المئة، كذلك لا تزال نسبة لا بأس بها من السكان غير منتفعة بصرف صحي محسّن، فضلًا عن مشكلات معالجة النفايات وإدارتها، الأمر الذي يرتب التزامات إضافية على النظام الصحي في الجانب الوقائي والعلاجي.

---

(31) جمهورية العراق، وزارة الصحة، «التقرير السنوي للعام 2010،» و«التقرير السنوي للعام 2011».

(32) المصدر نفسه.

- انتشار الكثير من مظاهر الإدمان الكحولي والمخدرات.

- ضعف الخدمات الأساسية (الكهرباء، والماء، والصرف الصحي، وطرق المواصلات).

3- الفقر والبطالة

أ- الفقر

أكدت وثائق كثيرة حقيقة أن العراق لا يعدّ بلدًا فقيرًا، وإنما هو ضحية سياسات اقتصادية غير منضبطة وأزمات متكررة وحروب متعددة أفرزت فقرًا بنسب عالية قياسًا إلى موارده وإمكاناته، وبحسب معلومات «استراتيجية التخفيف من الفقر»، فإن 23 في المئة من سكان العراق هم تحت خط الفقر، وإن عمق الفقر المدقع 5 في المئة وهو ليس عميقًا وكانت محافظات (المثنى، واسط، بابل، ديالى) أشد محافظات العراق فقرًا بحسب المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق[33] (IHSES). كما أن هناك تفاوتات وتباينات في مستوى الإنفاق بين الأسر الفقيرة والغنية حيث إن خُمس الأسر الأغنى تحصل على 41.1 في المئة من الدخل الوطني بينما خُمس الأسر الفقيرة لا يصيبها إلا 8.9 في المئة من الدخل[34]، وإن نسبة السكان الذين يقل إنفاقهم اليومي عن دولارين ونصف الدولار بلغت 13.9 في المئة في عام 2007.

إن التحدي الرئيس في مواجهة مسألة الفقر في كونها حالة متعددة الأبعاد، تتقاطع مع معظم جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ذلك أن التقدم في مجال التخفيف منها، يتطلب تقدمًا موازيًا في تحقيق أهداف التنمية الأخرى على الصعيدين الكلي والقطاعي. ومن ثم فإن تنمية الدخل بشكل عام، وللفئات الهشة بشكل خاص، وتحقيق التنمية المتوازنة، وتوفير فرص العمل للجميع - مع ما

(33) المسح الإجتماعي والاقتصادي في العراق IHSES-2007، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا مع المعلومات، هيئة إحصاء إقليم كردستان والبنك الدولي (العراق: المطبعة الوطنية، 2008).

(34) كاظم شمخي، «الحماية الاجتماعية في العراق: الواقع والآفاق،» وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2011، ص 6.

تتطلبه من تأهيل القوى البشرية، ومحو الأمية، علاوة على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والخدمات العامة وغيرها - تشكل مدخلات الحل الجذري والدائم لقضية الفقر.

تبنّى العراق في عام 2009 استراتيجيا وطنية للتخفيف من الفقر، وقد تبنت مجموعة من المشروعات التي استطاعت أن تحقق إنجازات نوعية في مجال التخفيف من الفقر، ولعل من أبرز نتائج هذا الجهد انخفاض نسبة السكان تحت خط الفقر إلى أقل من 20 في المئة، وتقليص فجوة الفقر إلى 2.6 في المئة وانخفاض نسبة السكان الذين يقل إنفاقهم اليومي عن دولارين ونصف الدولار إلى 11.5 في المئة وانخفاض حصة أفقر خُمس للسكان من الاستهلاك إلى 8 في المئة[35].

في ما يلي أبرز خصائص الفقر في العراق:

- بلغت قيمة خط الفقر الوطني 77 ألف دينار للفرد شهريًّا.

- إن 22.9 في المئة من السكان يقعون تحت خط الفقر.

- الريف 39 في المئة فقراء أي 3.4 ملايين فرد.

- الحضر 16 في المئة فقراء. أي 3.5 ملايين فرد.

- أفقر ثلاث محافظات: المثنى 49 في المئة، بابل 41 في المئة، وصلاح الدين 40 في المئة.

- يعد ريف المثنى الأفقر على مستوى العراق، يليه ريف بابل، واسط، القادسية، صلاح الدين، ذي قار.

- يعيل رب الأسرة الفقيرة 5 أشخاص في المتوسط مقابل 2.3 للأسر غير الفقيرة.

---

(35) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، «تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات،» آب/ أغسطس 2012، ص 10-12.

- يعمل 29 في المئة من الفقراء من دون أجر في القطاع الزراعي مقابل 11 في المئة للأسر غير الفقيرة.

- يحصل الخمس الأفقر من الأسر على 7 في المئة من إجمالي الدخل بينما يحصل الخمس الأغنى من الأسر على 43 في المئة من إجمالي الدخل.

- يلتحق 75 في المئة من أطفال الفقراء بالتعليم الابتدائي، وما بين 20-23 في المئة فقط بالتعليم المتوسط والإعدادي.

- هناك 33 في المئة من الفقراء لا يحصلون على خدمات الماء الصالح للشرب بانتظام.

- تبلغ نسبة الأمية بين الأفراد الفقراء بعمر 10 سنوات فأكثر 38 في المئة بالنسبة للإناث مقارنة بـ 18 في المئة بالنسبة للذكور، ونجد أن الفجوة أشد في الريف مما هي عليه في الحضر حيث تبلغ 46 في المئة للإناث و19 في المئة للذكور[36].

لعل من المهم الإشارة إلى أن جهد التخفيف من الفقر يواجه تحديات من أبرزها[37]: تأخر إقرار الموازنات الاتحادية، الأمر الذي يؤثر في كفاءة التنفيذ؛ انخفاض مستوى الدعم الحكومي المقدم لتنفيذ أنشطة استراتيجية كتسهيل إجراءات تخصيص الأراضي لتنفيذ النشاط؛ عدم توافر خريطة الفقر المسقطة عليها جيوب الفقر وهو ما جعل درجة استهداف الفقراء في المشروعات منخفضة؛ محدودية مقدار التخصيصات السنوية لتنفيذ أنشطة الاستراتيجيا التي لم ترتقِ إلى أن تكون فقرة خاصة ضمن الموازنة السنوية للدولة. إضافة إلى ما تقدم، لا تزال حزمة القوانين والتشريعات الخاصة بدعم أنشطة تخفيف الفقر والفقراء بعيدة عن الإصلاح كقانون شبكة الحماية الاجتماعية، قانون العمل ولا سيما تحديد الحد الأدنى للأجور، والقوانين الخاصة بالسياسات الزراعية التي تميل إلى مصلحة المزارعين الفقراء.

---

(36) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، «الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر في العراق».

(37) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، «تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية».

ب- البطالة

تفاقمت معدلات البطالة الظاهرية في العراق بعد الغزو فبلغت 28 في المئة في عام 2003 وانخفضت إلى 15.34 في المئة في عام 2008[38]. وأدت مجموعة من العوامل السياسية والأمنية فضلًا عن مجموعة من القرارات بحل الوزارات والمؤسسات إلى ارتفاع معدلات البطالة. كما كان للعامل الاقتصادي دور في التسبب في المشكلة وتفاقم تداعياتها. فالقطاع الخاص بوضعه الحالي غير قادر على توليد فرص عمل جديدة نتيجة انخفاض معدل استثماراته بفعل عزوف المستثمر الخاص عن استثمار أمواله في داخل العراق، فضلًا عن اتجاه السياسة الاقتصادية إلى فتح الحدود أمام الاستيراد من دون قيد أو شرط من المناشئ العالمية المختلفة ودخول السلع الرخيصة وإغراق السوق العراقية، وهو ما حد من قدرة القطاع الخاص على المنافسة من حيث السعر والنوعية، وبذلك جف منبع مهم من منابع توليد فرص العمل منذ عام 2003 حتى الآن، ليصطف الباحثون عن العمل ولو ساعات محدودة في القطاع الخاص غير المنظم، فزاد هذا أعداد العاملين المنظمين تحت لواء العمالة الناقصة في العراق لتكون نسبة الظاهرة منها 38.6 في المئة في عام 2011 وغير الظاهرة 61.4 في المئة، هذا الواقع حدا الدولة أن تتبنى إجراءات سريعة ووقتية للحد من ارتفاع معدلات البطالة ونجحت في تخفيضها إلى 11 في المئة في عام 2011، بعد أن كانت 15 في المئة في عام 2008، وقد قدِّرت أعداد العاطلين من العمل بـ 653.421 عاطلًا، منهم 495.858 من الذكور وبنسب 76 في المئة من الإجمالي في حين كان عدد النساء العاطلات من العمل 157.562 امرأة وبنسبة 24 في المئة من الإجمالي لعام 2011. كما تظهر لنا الإحصاءات أن معدل البطالة في الحضر 11.6 في المئة وهو أعلى من الريف (10 في المئة) في عام 2011 ولعل ارتفاع أعداد العاملين بغير أجر في الأرياف هو الذي يفسر لنا تراجع النسبة في الريف مقارنة بالحضر.

كما تظهر مؤشرات التشغيل والبطالة، أن معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي في العراق قد اتسم بالانخفاض من 46.25 في المئة في عام 2008

---

(38) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء: «مسح التشغيل والبطالة عام 2004»، و«مسح شبكة معرفة العراق».

إلى 43.8 في المئة في عام 2011، وتفسره عوامل عدم الاستقرار الأمني وضبابية اتجاهات السياسة الاقتصادية وانخفاض نسبة النفقات الاستثمارية وكفاءة تنفيذها، واستمرار تردي حال البنى التحتية للاقتصاد والخدمات المقدمة إلى المواطنين، وضعف التشابكات القطاعية وتلقائية التشغيل، هذا الواقع عزز استمرار ارتفاع نسبة مشاركة الذكور في النشاط الاقتصادي حيث بلغت 72 في المئة في عام 2011 بينما كانت نسبة مشاركة الإناث 28 في المئة للسنة نفسها.

خلاصة القول إن استمرار الأزمات مدة طويلة قد أثّر في وتيرة النشاط الاقتصادي في العراق، وانعكس بشكل واضح في معدلات الفقر، وإن ذلك مرتبط إلى حد بعيد بالمستوى الثقافي المجتمعي، من طريق آثاره المباشرة على المستوى التعليمي للأسرة. وإن كثيرًا من إنجازات أهداف التنمية للألفية يرتبط بشكل كبير بالمستوى التعليمي والثقافي للمجتمع. ومن هنا يبدو أن المهمة الملقاة على عاتق الحكومة ليست باليسيرة. فلا بد من حزمة سياسات متكاملة لتحقيق أهداف التنمية للألفية، ولا بد من أن تتجسد هذه الأهداف باستراتيجيا تخفيف الفقر أو بخطط التنمية الوطنية. إلا أنه على الرغم من ذلك، يبدو أن بداية الطريق تكون من خلال الاتفاق والاقتناع التام ببناء استراتيجيا للسلام في العراق.

4- المرأة

لم يتمكن العراق خلال العقود المنصرمة من إدماج مختلف مكونات مجتمعه في مساره التنموي. فعلى المستوى الأول، يلاحَظ أن المرأة العراقية ظلت مبعدة ولم تحتل مكانتها كاملة في الدينامية التنموية للبلد؛ فمستوى التنمية لدى النساء، ولا سيما القرويات منهن، ظل مقلقًا، كما يشهد على ذلك معدل تمدرس الفتيات ومعدل بطالة النساء، ذلك أن أول إجحاف وقع في حق النساء يتمثل بالأمية، التي تتسبب في حرمانهن من إمكانية الاندماج الكلي في تطور المجتمع، ومن ثم حرمان البلاد من مؤهلات مكون واسع ومهم من سكانها. وقد أظهرت دراسة خريطة الحرمان ومستويات المعيشة أن الأسر التي ترئسها نساء أكثر تعرضًا للحرمان من الأسر التي يرئسها رجال. وتبلغ نسبة الحرمان بين الأسر التي ترئسها

نساء 32.1 في المئة مقابل 27.4 في المئة للأسر التي يرئسها رجال[39]. وعلى الرغم من تبنّي الدولة خلال السنوات الماضية عددًا من المبادرات والسياسات التي من شأنها التخفيف من التمييز ضد المرأة، مثل إنشاء وزارة للمرأة وفي إقليم كردستان المجلس الأعلى للمرأة، إلا أن المرجعيات الثقافية المستندة إلى منظومات قيمية وقوالب نمطية ظلت تفرض قيودًا على المشاركة والعمل والحركة، في إطار ثقافة ذكورية أبوية يسيطر فيها الرجال وتخضع فيها النساء. وبذلك استمرت المرأة تعاني تدني مستويات تعليمها وفرص تدريبها، وحرمانها فترات طويلة من الدخول إلى مجالات عمل بعينها، وتضاعف الأعباء والضغوط الملقاة على عاتقها في البيت والعمل.

أما على الصعيد الثقافي فلا تزال المرأة أسيرة ثقافة جامدة تنظر إليها على أنها موضوع أكثر من كونها ذاتًا إنسانية فاعلة، وتضع على حركتها قيودًا تجعل تفاعلاتها مقيدة، وتعرضها لصور من القسوة والعنف والإهمال جعلتها تؤدي أدوارًا ثانوية في مجالات كثيرة. وهذه الثقافة غالبًا ما تنتشر وتتجذر في المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية المتريفة بشكل خاص. وتجد هذه الثقافة من يدافع عنها وينتصر لها، حتى من جانب المرأة ذاتها.

يمكن تحديد أوضاع المرأة العراقية في ضوء نتائج المسوح الحديثة[40]:

- لا تزال معدلات الأمية مرتفعة بين السكان العراقيين لكنها ترتفع أكثر بين النساء. أظهرت المسوح، ارتفاع معدلات الأمية بين الإناث، ولكنها تتفاوت وفقًا للفئات العمرية. إذ بينما تبلغ 16 في المئة للفئة العمرية (12-19) سنة، تراوح بين الفئات العمرية 20-29 و30-39 بين 20 و21 في المئة، ولكنها تصل إلى 66.6 في المئة في الأعمار 50 سنة فأكثر.

- تدني التحصيل العلمي لنساء العراق في الفئة العمرية من 15 إلى 54 سنة، لأن

(39) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة، «خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق،» 2011.

(40) أنجزت جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء مجموعة مسوح حديثة منها: «شبكة معرفة العراق،» 2011؛ و«المسح العنقودي المتعدد المؤشرات MICS4،» و«المسح المتكامل للأوضاع الاجتماعية والصحية للمرأة العراقية».

حوالى 22 في المئة منهن لا يستطعن القراءة والكتابة، ولأن أكثر من ثلث النساء بقليل لم يتممن مرحلة أعلى من الابتدائية، وهناك حوالى 18 في المئة فقط من النساء في الفئة العمرية أعلاه أتممن الإعدادية أو مرحلة أعلى. وبطبيعة الحال تزداد نسبة الأمية مع ازدياد العمر. ويلاحظ أن نسبة الأمية في إقليم كردستان ترتفع عند النساء إلى 32.1 في المئة مقارنة ببقية المحافظات (19.6 في المئة). وهي أعلى في الأرياف (36.5 في المئة) منها في المناطق الحضرية (15.9 في المئة)، حيث للتعليم أهمية حاسمة في زيادة قدرة المرأة على المشاركة في المجتمع وتحسين نوعية حياتها.

- على الرغم من ضيق الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي، إذ بلغت 0.93 في عام 2010، فإن الفجوة تتسع بين الجنسين عند الالتحاق بالتعليم المتوسط والتعليم الثانوي لتبلغ 34 و37.5 في المئة على التوالي، لعدم وجود تشريعات تمنع الأسرة من الوقوف أمام رغبة الفتاة في الالتحاق بالتعليم الثانوي.

- تراجع المتوسط العمري للزواج الأول عند النساء من 23.5 سنة في عام 2009 إلى 22.4 سنة في عام 2011.

- ارتفعت نسبة المتزوجات قبل عمر 15 سنة بين عامي 2006 و2011 من 5.4 في المئة إلى 5.7 في المئة، أما نسبة المتزوجات قبل عمر 18 سنة فقد ارتفعت من 22.6 في المئة في عام 2006 إلى 24.2 في المئة في عام 2011. وتكمن خطورة الزواج المبكر في أنه يُرتب على الفتاة الصغيرة - المرأة عبئًا كبيرًا من الأعمال المنزلية، فضلًا عن عبء الحمل والولادة، الأمر الذي يضعف قدرتها على اتخاذ قراراتها مع عدم اكتمال النضج الفكري وفوات فرصة اختيار الحياة الملائمة.

- على الرغم من الارتفاع الملحوظ الذي شهده العراق في زيادة عدد المقاعد البرلمانية للنساء بعد 2003، إلا أنه سجل تراجعًا في نسبة النساء في البرلمان للدورة الحالية لتصل إلى 25 في المئة بعد أن وصلت إلى 27.3 في المئة في عام 2007. كما تراجع تمثيل النساء في الحكومة من ست وزيرات إلى وزيرة واحدة للوزارة الحالية.

- على الرغم من ازدياد المصابين بالأمراض السرطانية بجميع أنواعها في العراق، إلا أن مرض سرطان الثدي الذي يصيب النساء يحتل المرتبة الأولى في

الأمراض السرطانية من حيث نسبة الإصابة به (تقدر بحوالى 34.7 في المئة) من حالات الإصابة بالسرطان المسجلة لدى وزارة الصحة العراقية.

- تشير المؤشرات السكانية إلى أن عدد النساء ممن بلغن 55 سنة فأكثر تصل إلى حوالى مليون امرأة يمثلن 6.8 في المئة من مجموع النساء في العراق، و53 في المئة من مجموع السكان في الفئة العمرية نفسها، وأن 42.3 في المئة من هؤلاء النساء أرامل، و23.1 في المئة ربات أسر، وأن أكثر من ثلثي كبيرات السن (72.4 في المئة) أميات.

- انخفاض نسبة مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي من 14.2 في المئة في عام 2003 إلى 13 في المئة في عام 2011. كما تتفاوت نسب المشاركة بين الذكور والإناث في قوة العمل، لأن مشاركتهن تنخفض في الريف إلى 14 في المئة مقارنة بـ 75 في المئة للرجال. كما تنخفض مشاركتهن في الحضر إلى 13 في المئة مقارنة بـ 76 في المئة للرجال.

- تتسع الفجوة في مدى مشاركة كل من المرأة والرجل في سوق العمل في الحضر مقارنة بالريف. فقد بلغت الفجوة بين المرأة والرجل 60.6 في المئة في الحضر مقابل 57.7 في المئة في الريف في عام 2003. وانخفض المعدل إلى 57 في المئة في الحضر مقابل 51 في المئة في الريف في عام 2011.

- أظهرت نتائج المسوح أن حوالى 11 في المئة من النساء بعمر (15-54) سنة يعملن بأجر، وترتفع النسبة إلى (12.8 في المئة) في الحضر وتنخفض إلى (6 في المئة) في الأرياف. وأظهرت أيضًا أن أكثرية النساء اللواتي لا يعملن بأجر (57 في المئة) أرجعن عدم عملهن إلى مجموعة من الأسباب الشخصية أو لعدم توافر متطلبات سوق العمل لديهن (عدم توافر التحصيل العلمي أو المهارات المطلوبة). بينما أرجعتها أخريات إلى عوائق اقتصادية (لا يوجد عمل أو عدم رغبة المؤسسات في تشغيل النساء).

- لا تزال نساء عراقيات كثيرات يتعرضن للعنف بأشكاله المختلفة. وقد أظهرت المسوح أن النساء قد تعرضن لبعض الأفعال التي تعد عنفًا ضد المرأة من جهات وفي أماكن مختلفة. فقد تعرضت حوالى 46 في المئة من الفتيات بعمر

(10–14) سنة لعنف من أحد أفراد الأسرة، وتعرضت حوالى 36 في المئة من النساء المتزوجات لأحد أشكال العنف المعنوي من الزوج.

إن هذه المعطيات تُظهر حقيقة أنه على الرغم من دخول الحداثة بتجلياتها المختلفة، إلا أن الأطر الثقافية لا تزال تحدد الأدوار الخاصة بالذكور والإناث وتعمّق صور التمييز بينهما، وأن التوجهات التي تشير إلى استقلال المرأة أو مساواتها بالرجل لا تزال بعيدة المنال، كما أن المرأة لا تحظى بفرص الوصول إلى المراتب الوظيفية العليا.

5- الشباب

على الرغم من كون الشباب يمثلون النسبة الأكبر في هرم السكان، إلا أنهم لم يحتلّوا مكانتهم اللازمة في مسيرة التنمية. وإن اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي ظل محدودًا ولا سيما في العقود الأخيرة، بسبب قصور تأطيرهم، وضعف انخراطهم في كل من الحقل السياسي والثقافي والرياضي. فقد بقيت البرامج والسياسات العراقية، باستثناء بعض الجهد المتميز على الصعيد القطاعي، من دون أن تدمج، وعلى الوجه الأمثل، الشبيبة ضمن المعادلة الشاملة للتنمية. فمحدودية الآفاق والصعوبات التي تعترض تحقيق الذات، والتكوين المحدود والبطالة، إلى جانب أشكال مختلفة من العوز والحاجة؛ كلها معطيات دفعت إلى تنامي الشعور بالإحباط واليأس. ولعل الظواهر المعبرة عن الشكل المأساوي، في بعض الأحيان، الذي تتخذه الهجرة السرية، وتحديات العاطلين من بين الخريجين؛ جميعها اهتزازات تعكس طبيعة الاختلالات الكبيرة في استثمار الموارد البشرية الوطنية. هكذا، فإن هذا الرصيد الثمين يظل مهددًا بعاملين سلبيين: الهجرة متسارعة الوتيرة للكفاءات، وتلك المجموعة من الشباب الذين تقودهم ظروفهم إلى المخاطرة بحياتهم من أجل البحث عن سراب غد أفضل خارج الحدود.

في ضوء المعطيات التي توصلت اليها المسوح الحديثة[41] في العراق يمكن رسم تصور عن أوضاع الشباب وفقًا للمؤشرات الآتية:

---

(41) مجموعة المسوح المنجزة في وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

أ- المؤشرات التعليمية

- لا تزال نسب التحاق الشباب في التعليم متدنية (21 في المئة للإعدادية و14 في المئة للتعليم العالي).

- هناك تفاوت واضح في نسب الالتحاق بالتعليم بين الذكور والإناث من الشباب (44.4 في المئة للذكور مقابل 33.5 في المئة للإناث)، لأسباب تتعلق بالبنية الثقافية التي تفضل إبقاء الإناث في المنزل لا سيما في المناطق الريفية.

- تتجاوز نسبة المتسربين من التعليم للفئة العمرية (15-24) النصف بسبب عدم رغبة كثُر منهم في إكمال الدراسة.

- على الرغم من التحسن النسبي في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب، لا تزال معدلات الأمية مرتفعة بينهم، فقد أظهر مسح شبكة معرفة العراق 2011، أن نسبة الأمية للفئة العمرية (20-29) سنة بلغت 16.3 في المئة من إجمالي الشباب، وارتفعت إلى 21.2 في المئة عند الإناث مقابل 11.7 في المئة للذكور، وهو ما ينعكس سلبًا على مستوى المهارات والقدرات الإنتاجية للشباب.

ب- مؤشرات النشاط الاقتصادي

- أظهرت المسوح الحديثة انخفاضًا نسبيًا في معدلات النشاط الاقتصادي للشباب بعمر (15-24) سنة مقارنة بالمسوح السابقة، من 37.3 في المئة في عام 2008 إلى30 في المئة في عام 2011.

- ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي للشباب في المناطق الريفية مقارنة بالمناطق الحضرية (37 في المئة للريف مقابل 27 في المئة للحضر).

- استمر الفارق في معدلات النشاط الاقتصادي كبيرًا للفئة (15-29) سنة بين الذكور والإناث لمصلحة الذكور فبلغ 63.4 في المئة مقابل 12 في المئة للإناث.

- يتميز معدل النشاط الاقتصادي بارتفاعه بين الشباب الإناث في الريف مقارنة بالحضر (14 في المئة في الريف مقابل 6 في المئة في الحضر). ويعدّ معدل

النشاط الاقتصادي للإناث في العراق منخفضًا بالمقاييس العالمية والإقليمية، ما يجعله يقف في مؤخرة الدول العربية.

- سُجل أعلى معدل للنشاط الاقتصادي بين الشباب (15-25 سنة) في عام 2011 عند حملة شهادة الدبلوم فأعلى، وقد بلغت نسبتهم 61 في المئة. وبلغ أعلى معدل للنشاط الاقتصادي بين الأميين الذكور حوالى 76 في المئة، بينما بلغ أعلى المعدلات عند الإناث بين حملة شهادة الدبلوم فأعلى 50 في المئة.

- إن حوالى 5.4 في المئة من الإناث الشباب يعملن لحسابهن الخاص، وحوالى 41 في المئة منهن يعملن في القطاع الحكومي، فيما تعمل 58.2 في المئة منهن في القطاع الخاص. كما يحذو عمل الذكور باتجاهات عمل الإناث نفسها لأننا نجد أن 17.5 في المئة من الذكور الشباب يعملون لحسابهم الخاص و71.5 في المئة في القطاع الخاص و26.8 في المئة في القطاع الحكومي.

- ظل القطاع الحكومي الأكثر استقطابًا لحملة الشهادات من الشباب بينما كان القطاع الخاص أكثر جذبًا للشباب من المستويات التعليمية المتدنية.

- ارتفعت نسبة الشباب العاملين في عمل غير محمي إلى 52.4 في المئة مقابل 47.6 في المئة منهم يعملون بعمل محمي، هذه المعطيات تظهر واقعًا يتطلب الاهتمام ببلورة قوانين للضمان الاجتماعي تمتد لتغطي العاملين كافة.

ج- بطالة الشباب

- شهد معدل بطالة الشباب انخفاضًا خلال الفترة من عام 2008 إلى 2011. ويعزى هذا الانخفاض إلى طبيعة سياسة التشغيل التي تبنتها الدولة بعد عام 2005، والهادفة اضطرارًا إلى زيادة أعداد المشتغلين في الدولة، ولا سيما في الجهاز الأمني.

- بلغ معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية (15-29) سنة بحسب مسح شبكة المعرفة العراقية في عام 2011 حوالى 18.2 في المئة، وهو أعلى من المعدل العام للبطالة في العراق (11.1 في المئة)، وقد بلغ عند الذكور 15.5 في المئة مقابل 33.3 في المئة للإناث.

- أظهرت نتائج مسح شبكة معرفة العراق في عام 2011 أن نسبة العاطلين من العمل من حملة الشهادة الإعدادية فما دون بلغت 13 في المئة، بينما ارتفع المعدل عند حاملي الشهادات الأعلى من الإعدادية إلى 24 في المئة. وتعكس هذه النسبة بطالة الخريجين في العراق من حملة الشهادات العليا، بسبب سياسات القبول في الجامعات التي لا تنسجم مع احتياجات سوق العمل.

إن ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد، أن كثيرًا من جذور التهميش والاستبعاد، ولا سيما في مجالات التعليم والعمل والمشاركة السياسية والترفيهية، تنمو في البيئة الأسرية، وخصوصًا بالنسبة للشابات. ومع ذلك فإن الحماية الأسرية - ولا سيما العشائرية - ما زالت من ضرورات الوساطة في حل المشكلات[42]، خصوصًا حين يتعرض المجتمع لأزمات متلاحقة ويبدو فعل القانون ضعيفًا.

إن عوامل عدة تعزز ظواهر تهميش الشباب داخل الأسرة. ومنها بطالتهم، فقد أظهرت إحدى الدراسات أن بطالتهم تجعلهم أكثر اعتمادًا على أسرهم، كما أن دفعهم إلى سوق العمل في مرحلة مبكرة يسلبهم حق تلقي العلم، ويعرضهم لمخاطر صحية وسلوكية إلى جانب عوامل كالمرض والعوق والزواج المبكر اعتمادًا على الأسرة الأبوية، ويمكن القول إن مظاهر تهميشهم ومؤشراته أقوى في الريف منها في الحضر، لأسباب تتعلق ببنية الأسرة ونمط الثقافة السائد. وقد أظهرت دراسة حديثة عن مشكلات فئة الشباب في المجتمع المأزوم، أن الشباب العراقيين لا يزالون يعيشون حالة خوف من الأنظمة السياسية التي تحكمهم، وأكدت أغلبيتهم أن الحروب والأزمات ساهمت في ضعف قيم الانتماء الوطني، حتى إن معظمهم يرغبون في اللجوء إلى بلد آخر بسبب عدم الاستقرار الأمني والمشكلات الاقتصادية ولا سيما الفقر والبطالة، كما توصلت الدراسة إلى أن أكثر من نصف الشباب في العينة يعانون مشكلات القلق واليأس والإحباط، كما تعاني الأغلبية العظمى منهم (85 في المئة) قلة فرص العمل والتوظيف وهو مؤشر يهدد حاضر الشباب ومستقبلهم[43].

---

(42) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، ط 6 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998)،، ص 367 وما بعدها.

(43) معاذ أحمد حسن يونس، «المجتمع المأزوم ومشكلات الشباب» (أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الاجتماع، 2012).

يواجه الشباب في حياتهم الأسرية ضغطًا وضوابط تحد حريتهم في اتخاذ قرارات حياتهم المصيرية ذات الصلة بدراستهم أو أعمالهم أو زواجهم، كما أنها تنمّي مشاعر الاغتراب في ذاته إزاء علاقاتهم بأفراد أسرهم وتراوح ردات فعل الشباب بين التمرد والانسحاب والمجاراة، وهي استجابة يعبِّر عنها عادة بالإذعان والرضوخ وإظهار احترام شكلي مبالغ فيه، وبالمقابل يجد الشباب في علاقاتهم وممارساتهم خارج دائرة الأسرة ما ينفس عنهم ذلك الضغط، غير أن ما يتاح للشاب لا يتاح دائمًا للشابة، كما أن ضغوط الأسرة في الريف أشد منها في الحضر.

تظهر قراءات لمسيرة النظام التعليمي في العراق أن مشكلاته المختلفة أدت إلى تعويقه في الاستجابة لاحتياجات الجيلين الأخيرين، وبات قلة من الطلاب تتاح لها فرص اكتساب المهارات اللازمة لتأمين الحصول على عمل مجز ومتناسب مع مهاراتها، ولذلك فإن أعدادًا متزايدة من الخريجين باتت تدخل في دائرة البطالة والفقر... وهكذا ابتعد نظام التعليم كثيرًا عن تعزيز القدرات الإبداعية للشباب[44]. وفي السياق ذاته أشارت دراسة عن الفقر إلى أن العائد الشخصي من التعليم في العراق يساوي 2.6 في المئة أي أن سنة واحدة إضافية من التعليم ترفع أجر الساعة الواحدة بمقدار 2.6 في المئة وهو رقم يعدّ منخفضًا مقارنة بالأرقام المتوافرة في أطر أخرى، إذ يبلغ معدل العائد من الدراسة حوالى 6 في المئة دوليًّا[45].

إن ضغط الفقر والبطالة ومحدودية الفرص التي يتيحها سوق العمل جعلت كثيرًا من الشباب يتجه إلى ممارسة أعمال خدمية، كقيادة السيارات والخدمة في المطاعم الصغيرة والتنظيف والحمالة وغيرها. ويلاحظ أن كثيرًا من الشباب يقبلون على العمل في الأجهزة الأمنية نظرًا إلى ما توفره من دخل جيد نسبيًا، كما أن ذلك غير مشروط بمستوى عالٍ من التعليم.

أضحت بطالة الشباب أحد مظاهر القلق على المسار التنموي في العراق، لأن المهن والحرف الأسرية المتوارثة ما عادت توفر فرصًا اقتصادية حقيقية ومثمرة، كما أن أسواق العمل لا تفتح أبوابها للجميع بعد أن أصبح نظام الكفاءة فاعلًا

---

(44) اللجنة الوطنية للسياسات السكانية، «تحليل الوضع السكاني في العراق 2012،» ص 142.

(45) اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر في العراق والبنك الدولي، ص 402.

ومؤثرًا خارج سياقات التضامن التقليدي والعلاقات الأولية. وبعد أن تدهورت كفاءة النظام التعليمي، وتراجعت قدرة القطاع العام على استيعاب الداخلين الجدد، وبسبب محدودية الفرص التي يتيحها القطاع الخاص، تعزز تأثير هذه العوامل في ظروف غياب الأمن وهو العنصر الجوهري في البيئة الذاتية للتنمية. وإنه لرهان كبير، في خضم هذه التطورات، أن يتمكن العراق، ليس فقط من التحكم في البطالة المتفشية، ولكن من التوظيف الأمثل لنافذته الديموغرافية، بتوفير فرص عمل منتجة لتلك الأعداد المتزايدة من الأفراد، الوافدة إلى سوق العمل.

ثالثًا: المتغيرات الاجتماعية

1- الأوضاع الأسرية

لا شك في أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرّض لها المجتمع العراقي أنتجت مجموعة من التغيرات اضطلعت بدورها، فأدت إلى حدوث شروخ كثيرة في جدار الأسرة، الأمر الذي دفع نسبة عالية من الأسر في نهاية هذه التحولات إلى وضع تعاني فيه التفكك والظواهر السلبية الكثيرة. وإذا كانت الأسرة العراقية قد مرت بتحولات عدة بتأثير الهجرة والتحضر والتصنيع، فأضعفتها هذه التحولات بنائيًا، أو عوّقتها عن أداء وظائفها بالمستوى الملائم، فإن تأثير الأزمات المتعاقبة قد قوض مساراتها التنموية وأدوارها التمكينية بسبب التصدع في بناء الأسر (فقدان أحد الأبوين واليتم والتشرد والتهجير القسري والطلاق والعنوسة وغيرها)، كما ساهمت التغيرات المتسارعة وظروف الأزمات في تغيير هيكل العلاقات المتبادلة داخل الأسرة وتفاقم المشكلات والتحديات للأفراد والأسر.

إذا ما تأملنا أوضاع الأسرة العراقية نجد أن ظروف الغزو فرضت على الأسرة أعباء وضغطًا جديدًا، فإلى جانب استمرار التردي في الموارد المادية والمعنوية للأسرة بسبب ظروف الحصار، تردت الخدمات حتى غاب بعضها. واستخدمت قوات الاحتلال في كثير من الأحيان العنف غير المبرر مع المواطنين، وسرّح البيروقراطيون العراقيون، ولا سيما أفراد البيروقراطية السياسية والعسكرية، الأمر الذي فرض على العراقيين، خصوصًا الأسرة، ضغطًا

اجتماعيًا واقتصاديًا قاسٍ، تأكّلت معهه المعاني العائلية التي كانت تحافظ على بقاء الأسرة وتماسكها. وفي هذا الإطار تعكس المؤشرات الإحصائية كثيرًا من الأسباب التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق كدليل على انهيار الأسرة العراقية[46].

أ- الزواج والطلاق

لم تقتصر آثار الأزمات والاحتلال على المشكلات التي ذكرناها سابقًا فحسب، بل تعدتها إلى مشكلات من نوع آخر، فالآثار النفسية التي ولّدتها الحرب في جيل كامل أو جيلين من المجتمع العراقي، تفوق الدمار المادي الذي أحدثته في العمران والاقتصاد. وظهر ذلك في شكل أمراض نفسية وعصبية ومظاهر تكيُّف التوائية وانحرافات وإعاقات نفسية وجسدية، ودمار معنوي وانحطاط سلوكي وفساد مالي وإداري وحالات نكوص وعدم شعور بالمسؤولية، ولامبالاة وفقدان ذاكرة ورهاب وشذوذ واستحواذ واكتئاب، وصولًا إلى الفصام والذهان والاختلالات العقلية وغيرها... ولا بد هنا من ذكر انتشار عادات الإدمان على الكحول والمخدرات وارتفاع نسبة حالات الانتحار في المجتمع.

شهدت الأسرة العراقية تغيرًا مستمرًا في بنيتها ووظائفها، ولعل أهم تلك التغيرات: ارتفاع نسب الإناث غير المتزوجات (ظاهرة العنوسة)؛ وارتفاع معدلات الطلاق ولا سيما في السنوات الأولى للزواج؛ وارتفاع معدلات زواج القاصرات. وتعَد مشكلة الطلاق إحدى أبرز تلك المشكلات التي باتت تهدد النسيج المجتمعي بسبب الضغط المشار إليه، فضلًا عن نمو قيم الفردنة وضمور الأساس التقليدي للتضامن القرابي إلى جانب التأثيرات الكبيرة، بسبب انتشار مظاهر التشبث بالشكليات واللياقات والفقر وانتشار الأمية (بشكليها، الأبجدية والحضارية)، علاوة على مشكلات التفكك الأسري. كما بات الإنسان في مجتمعنا يتلقى ما «تنفثه» وسائل الاتصال والمعلوماتية الحديثة من مسلسلات وبرامج، تهدم صروح البناء النفسي والاجتماعي وتهدد أمنه واستقراره العاطفي والأسري.

---

(46) علي ليلة، الأمن القومي العربي في عصر العولمة: تفكيك المجتمع وإضعاف الدولة، الكتاب الثاني (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2012)، ص 229.

أصبحت التحديات الخارجية والداخلية للأسرة مثار قلق وتُطرح بتأثيرها تساؤلات عدة تتطلب جهدًا مجتمعيًا لمواجهتها والتخفيف من آثارها وتداعياتها. فعندما تبدو الحياة رخيصة في الحروب والأزمات فإن القيود القديمة كثيرًا ما تكون غير جديرة بالبقاء. لذا كانت الأسرة أكثر المؤسسات تضررًا وتأثرًا بهذه التصدعات التي طالتها ولا سيما في البيئة الحضرية.

- ارتفعت معدلات الطلاق في العراق بوتائر عالية من 28.690 حالة في عام 2004 إلى 595.15 حالة في عام 2011، وبنسبة زيادة تجاوزت 100 في المئة خلال المدة أعلاه. وهذا الارتفاع ناجم عن تفاقم كثير من المشكلات تتصدرها أسباب اجتماعية واقتصادية: عدم انسجام الزوجين، عدم الإنجاب، عدم الإنفاق على الزوجة والأولاد، الزواج في سن مبكر، العنف ضد الزوجة، الزواج من زوجة ثانية، هجر الزوج للزوجة، الخيانة وغيرها، وهو مؤشر يعكس تدهورًا في نوعية الحياة الاجتماعية.

- انخفضت نسبة الزواج في العراق من 262.554 حالة في عام 2004 إلى 230.470 حالة في عام 2011، وبنسبة انخفاض بلغت 12.2 في المئة للمدة المذكورة. ولعل ذلك يعود إلى أسباب عدة منها ارتفاع تكاليف الزواج وتعقّد الحياة الاجتماعية والتعليم وغيرها.

يبيّن الجدول (3-5) معدلات الزواج والطلاق في العراق للفترة من عام 2004 إلى 2011[47].

الجدول (3-5)

معدلات الزواج والطلاق في العراق (2004-2011)

عام	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الطلاق	28690	33348	35627	41536	44116	52649	53840	59515
الزواج	262554	258259	234852	217221	243056	246430	245022	230470

(47) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء خطة التنمية الوطنية 2013-2017 (بغداد: الجهاز، 2013).

ب- الطفولة

وفق المادة (1) من اتفاقية حقوق الطفل التي وافق عليها العراق في عام 1994، فإن الطفل هو «كل إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المطبق عليه». وتعَد الفئة العمرية (0-17) الفئة الأعلى بين الفئات العمرية الأخرى وتمثل ما يقارب نصف سكان العراق، إذ بلغت 49.3 في المئة في عام 2011 من مجموع السكان. وأظهرت دراسة خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق في عام 2011 أن الأطفال دون 15 سنة يشكلون النسبة الأكبر من المحرومين وتبلغ حوالى 46 في المئة في حين أنهم يمثلون أقل من 40 في المئة من إجمالي السكان[48].

الطفولة هي المكون الأضعف والأخطر في بناء الأسرة التي تسكن ساحات النزاع المسلح، ذلك أن الطفولة هي المرحلة العمرية العاجزة عن الدفاع عن نفسها، الأمر الذي جعل تأثير الغزو عليها فادحًا، فضلًا عن أنه يشوه نموها الاجتماعي والنفسي. وبذلك فإن العدوان على مجتمع الطفل العراقي شكّل أول المعضلات التي أثرت على نوعية حياته، ذلك أن الغزو وما تبعه من عنف وإرهاب شكّلا نوعًا من العنف الموجه للطفولة حتى القتل. فقد أكد ممثل منظمة اليونيسيف «كارل دي روي» أن في العراق 5.7 ملايين طفل في سن الدراسة الابتدائية، وسيكون 10 في المئة من هؤلاء الأطفال على الأقل بحاجة إلى المساعدة، وقد يزيد العدد عن ذلك، لمواجهة الآثار الاجتماعية والنفسية التي تهددهم[49].

واجهت الطفولة العراقية صعوبات وعنتًا، وباتت تعاني حرمانًا شديدًا في إشباع حاجاتها، إذ شكل ضعف حالة الطفولة خرقًا ضاعف من الإحساس بآثار الحروب والنزاعات عليهم. بل إن كثيرًا منهم قتلوا وهم لا يزالون في أرحام أمهاتهم، أو ماتوا مع أمهاتهم أو حين الولادة، بسبب نقص الإمكانات في ظروف الأزمات، كما شكلت تلك الظروف آلية لتأسيس الطفولة اليتيمة بعد أن توفي أحد الأبوين أو كلاهما في نيران الصراع، وبقي الأطفال يواجهون الحياة ضعفاء وعزلًا

---

(48) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة، «خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق،» 2011.

(49) ليلة، ص 249.

وفرادى، وربما يتحول بعضهم إلى عالم الانحراف والجريمة. فقد أظهر تقرير لمؤسسة ميرسر الاستشارية العالمية أن مدينة زيورخ السويسرية أفضل مدن العالم من حيث رفاهية شروط العيش، ومدينة بغداد هي الأسوأ، وتقع في أسفل القائمة، ذلك أن مدينة بغداد يسودها العنف والقتل الذي يجعل حياة الأسر صعبة إلى حد كبير بسبب فقدان الأمان والاستقرار، وهذا ينعكس على مجمل أوضاع الطفولة التي تعيش محنة بوصفها ضحية الغزو والاحتلال والإرهاب والعنف والفساد وعجز الحكومة[50]. وفي إطار ما تقدم سنحاول تغطية هذا الجانب بشيء من التفصيل:

(1) اليتم

تتأثر أوضاع الأطفال بطبيعة بيئاتهم الأسرية وأوضاعهم المعيشية إلى جانب المتغيرات المجتمعية في المجتمع المحلي الذي يعيشون فيه، الأمر الذي ينعكس على مجمل أوضاعهم التعليمية والصحية والاقتصادية والثقافية.

أظهرت نتائج المسح متعدد المؤشرات في عام 2012 أن الأطفال اليتامى أو الذين يعيشون بعيدًا عن أبويهم يكونون عرضة للمزيد من التهميش والاستغلال، بما يحرمهم من مساعدتهم. وقد تبين أن 5 في المئة من الأطفال في الفئة العمرية (0-17) سنة هم من الأيتام بعد وفاة أحد الأبوين و0.3 في المئة من الأطفال هم من الأيتام بعد وفاة الأب والأم لنفس الفئة العمرية. كما تتباين نسب التحاق الأطفال الأيتام في المدارس وفقًا للنوع الاجتماعي، إذ إن نسبة التحاق الأطفال يتامى الأب والأم ترتفع إلى حوالى 80 في المئة للذكور مقابل 59 في المئة للإناث[51]. أما الأطفال بعمر (10-14) سنة الذين لم يفقدوا أيًا من الأبوين، وهم لا يزالون يعيشون مع أحدهما فإن 82 في المئة منهم ملتحقون بالمدارس.

أظهرت البيانات أيضًا أن لليتم المزدوج تأثيرًا سلبيًا مقارنة بالأطفال غير

(50) ليلة، ص 249-250.

(51) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، «المسح العنقودي المتعدد المؤشرات MICS4،» جدول (27)، ص 76.

اليتامى، إذ بينت المعطيات أن نسبة الأطفال اليتامى الملتحقين بالدراسة إلى الأطفال غير اليتامى الملتحقين بالدراسة تقدّر بـ 0.83 في المئة، في حين بلغت نسبة الأطفال اليتامى بفقدان أحد الوالدين (الأب أو الأم) الملتحقين بالدراسة إلى الأطفال غير اليتامى الملتحقين بالدراسة 0.93 في المئة[52].

(2) عمل الأطفال

تشكل ظاهرة عمالة الأطفال انتهاكًا صارخًا لنصوص الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل ولقوانين العمل النافذة، فضلًا عن أنها مشكلة حقيقية وعائق تنموي في العراق، أفرزتهما أحوال الحروب المتعاقبة التي مرت على العراق، وزُج بالأطفال في سوق العمل وفق ظروف وشروط مجحفة فرضها أرباب العمل، مستغلين حاجتهم وأوضاعهم المعيشية السيئة، وارتفاع تكاليف المعيشة، فضلًا عن ضعف الوعي والأمية المتفشية والبطالة ونمو القطاع غير المنظم الذي يستقطب الأطفال للعمل في أحوال غير ملائمة.

حدد المسح العنقودي للفئة المعنية بعمالة الأطفال النسب، بحسب نوع العمل وساعات الاشتغال وضمنها الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها الأطفال في العمل المنزلي، مدفوع وغير مدفوع الأجر، حيث تدنت نسبة الأطفال العاملين للفئة العمرية (5-14) سنة من 11 في المئة في عام 2006، أي طفل واحد من بين 9 أطفال، إلى 7 في المئة في عام 2011، ما يقارب واحدًا من بين أربعة عشر طفلًا، يعمل منهم في الريف 10 في المئة وفي الحضر 5 في المئة. وترتفع نسبة الذكور العاملين عن الإناث، وتبلغ 8 في المئة ذكورًا مقابل 6 في المئة إناثًا. وبلغت أعلى نسبة لعمالة الأطفال في الفئة العمرية (12-14) سنة بنسبة 8 في المئة، ترتفع نسبها بالقطاع الهامشي والمعامل الخاصة. كما أن الأطفال الذين يشتغلون أقل ميلًا إلى الاستمرار في التعليم (6 في المئة) مقابل 10 في المئة لغير المشتغلين[53].

---

(52) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، «المسح العنقودي المتعدد المؤشرات MICS4،» ص 47.

(53) المصدر نفسه، ص 41.

الجدول (5-4)

نسبة اشتغال الأطفال بحسب المسح العنقودي متعدد المؤشرات (2012)

الفئة العمرية	نسبة اشتغال الأطفال (بالنسبة المئوية)	
	2006	2011
(5-11) سنة	10	5
(12-14) سنة	12	8
(5-14) سنة	11	7

عند مقارنة نسب عمالة الأطفال في الدول الأخرى، يظهر أنها أكثر من بعض الدول المجاورة للعراق (5 في المئة في البحرين مثلًا)، لكنها أقل من كثير من البلدان النامية مثل الهند (12 في المئة)، واليمن (23 في المئة)، وسيراليون (48 في المئة).

حتى يومنا هذا لا توجد معلومات حديثة وشاملة عن معدلات عمالة الأطفال، الأمر الذي أدى إلى اعتماد تدابير تدخل غير متناسقة، فضلًا عن استمرار معدلات الفقر واليتم، علاوة على حالات العنف والتهجير، وارتفاع مستويات البطالة ومحدودية فرص توليد الدخل، فتوسعت مساحة الصعوبات وتفاقم مقدار المشكلة.

ج- الأحداث الجانحون

- بلغ مجموع المستفيدين من المدارس والدور الخاصة بالأحداث الجانحين حتى منتصف 2012 حوالى 1275 حدثًا في بغداد ونينوى. أما في إقليم كردستان فبلغ عددهم 83 حدثًا، أغلبيتهم من الذكور[54].

- لا تزال معظم مدارس ودور إصلاح الأحداث، لا تتوفر فيها الشروط الملائمة لإصلاحهم وتأهيلهم. إذ ما زالت هذه المؤسسات لا تفي بالحاجة، إن من زاوية إعداد المودعين فيها أو من زاوية مرافقها. فضلًا عن افتقار مراكز

(54) «أطفال في نزاع مع القانون: دراسة تقويمية لمؤسسات إصلاح الأحداث في محافظات بغداد ونينوي - جمهورية العراق،» صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2011.

محافظات كثيرة لهذه المؤسسات، وتصبح مراكز الشرطة بديلًا من دور الملاحظة وأقسام من السجون بديلًا من الإصلاحيات[55].

2- الفئات الهشة

أ- النساء معيلات الأسرة

أظهرت المسوح أن نسبة النساء معيلات الأسرة ارتفعت إلى 11.5 في المئة من نسبة النساء المتزوجات في عام 2007[56]، إلا أن هذه النسبة شهدت انخفاضًا ملموسًا لتبلغ 7.7 في المئة في عام 2011[57]. واجهت المرأة العراقية كثيرًا من المتاعب نتيجة مقتل أرباب الأسر من الرجال، حيث تضطر الأرامل وأغلبهن في العشرينيات إلى الخروج والبحث عن فرصة عمل حتى يَعِلن أولادهن، وقد يضطر بعض النساء من حملة الشهادات العليا إلى الخدمة في المنازل، وهي خيارات تلجأ إليها النساء تحت ضغط الحاجة، وقد يتعرضن في هذا الوضع للأذى الجسدي والنفسي، وهو وضع لم يكن موجودًا في العراق من قبل، ذلك أن أغلب المجتمع العراقي يتكون من عشائر لا تقبل هذه الأعمال[58].

إن ظروف النزاعات والأزمات وضعت المرأة ولا سيما النساء المعيلات أسرهن أمام تحديات كبيرة، وقد كان بعضهن فريسة غياب القانون وضعف شبكات الأمان الاجتماعي، وتردي الوضع المعيشي والنقص الحاد في الخدمات فتحملن العبء الأكبر من هذه المعاناة.

ب- المعوّقون

يشكل المعوّقون (بدنيًا وعقليًا) نسبة كبيرة في اللوحة الاجتماعية العراقية، بسبب الحروب والأزمات وما صاحبها من إرهاب وعنف. ولا توجد إحصاءات

---

(55) «أطفال في نزاع مع القانون،» 2011.

(56) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، «خطة التنمية الوطنية 2010-2014،» بغداد، كانون الأول/ ديسمبر 2009.

(57) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، «مسح شبكة معرفة العراق».

(58) ليلة، ص 242.

دقيقة لأعداد المعوّقين في العراق، إلا أن نسبهم ترتفع يوميًا، بسبب استمرار ظروف عدم الاستقرار الأمني ووجود ما يقارب 25 مليون لغم أرضي لم يُستخرج حتى الآن، فضلًا عن تأثيرات المواد الإشعاعية في الكثير من المناطق العراقية، التي نجم عنها تشوهات خلقية كثيرة. ويبقى إدماج المعوّقين في النشاطات التنموية أحد المؤشرات الأساسية إلى تقدم المجتمعات.

ج- المسنون

إن استمرار انخفاض معدلات الخصوبة وارتفاع متوسط العمر المتوقع، يجعلان سكان العراق يتجهون مستقبلًا نحو الشيخوخة. إذ بلغ عدد السكان من كبار السن (65 عامًا فأكثر) حوالى 1.016 مليون نسمة في عام 2010 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 3.736 ملايين نسمة في عام 2040[59].

بلغ عدد دور المسنين في العراق في عام 2012 عشر دور، منها 8 دور للمسنين ودارا حنان للعاجزين كليًا تنتشر في بغداد و7 محافظات. بلغ عدد المستفيدين من دور المسنين في عام 2012، 391 عاجزًا، أما المستفيدون من دوري الحنان لشديدي العوق فقد بلغ عددهم 241 مستفيدًا[60].

أما في صدد توفير الحماية الاجتماعية للفئات المشار إليها أعلاه، فإن مستواها يبقى غير كاف، ويطرح مشكلات معقدة ذات أثر سلبي على استمرارية أنظمتها، على الرغم من القيام بالكثير من المبادرات والبرامج خلال سنوات الاحتلال العشر، في اتجاه توسيع دائرة التغطية الاجتماعية، لتشمل الفئات الهشة من المعوّقين والأيتام والأرامل والمسنين والمعوزين أو من هم في وضعية صعبة، وعلى الرغم أيضًا من تنويع توزيع الخدمات التي تقدمها مختلف المؤسسات والأنظمة الجماعية للتضامن المؤسساتي. وتتعالى المطالب لبلورة مشروع يهدف إلى إرساء نظام جديد للحماية الاجتماعية، يعمل على تجديد هذا النظام وتوسيع الاستفادة من خدماته. وتزداد هذه الضرورة إلحاحًا، بالنظر إلى

---

(59) United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects: The 2008 Revision* (New York: United Nations, 2009).

(60) جمهورية العراق، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، «التقرير السنوي لعام 2012».

الصعوبات التي تعترض المجتمع العراقي، على مستوى التحكم في البطالة، ولتراجع أشكال التضامن التقليدية والأسرية، وتوقع الارتفاع النسبي لمعدل الشيخوخة، على المدى البعيد، وكله سيؤدي إلى تزايد عدد الأفراد الذين يعود إلى المجتمع التكفل بهم.

3- المشكلات الاجتماعية

أ- الفساد

ما عاد الفساد ظاهرة ظرفية في العراق أو إشكالية نمطية مرتبطة بالأداة الانتقالية لشؤون السياسة والاقتصاد بل أمسى نمطًا قيميًا ولا سيما خلال المدة التي تلت الاحتلال في عام 2003، وتغلغل في منظومة الأداء السياسي والاقتصادي، وفي أنماط السلوك المرتبط بهذا الأداء، فتمكن الفساد من تأسيس شبكة من المصالح المعقدة والمترابطة ومن إفراز مراكز قوى مستحدثة وقاعدة للدفاع بضراوة عن مصالحها.

ترك هذا المناخ المشحون بالأزمات والصراع والعنف آثارًا تراكمية على البنية الاجتماعية، وما نجم عنها من تبديد للموارد المادية والبشرية، أدى إلى ارتفاع وتائر التهميش والإحباط، وتراجع قدرة المجتمع على الاحتفاظ بدرجة من التوازن المؤسسي، فضلًا عن عمق الهوة بين النخب السياسية ذات المصالح المتعارضة والشارع المثقل بهموم الغزو والاحتلال، وبات الشارع العراقي يواجه همومًا متراكمة بسبب التصدع المتزايد للنظام الاجتماعي، وفقدان الاحترام للقانون والجريمة، والتراجع في البنى العائلية، وتغيُّر دور المرأة وتهميشها، والارتفاع في نسبة الفردية على حساب الاقتداء والاندماج الاجتماعي، وتأكُّل المعايير التربوية والفكرية، التي ينجم عنها مستويات متدنية من التطلعات والمنجزات التربوية.

مهدت ظروف الأزمات التي تعرض لها المجتمع العراقي بعد فرض الحصار الاقتصادي في عام 1991 وما أعقبها من تدهور مؤسسي نتيجة ظروف الاحتلال، لانهيار منظومة الضبط، وللتحلل في المعايير والتدهور التدريجي في ثقافة النزاهة. وساهمت في تحطيم الروح المعنوية الموجودة في الخدمة الحكومية، والمجتمع عمومًا، ودفعت تلك الظروف بعض الناس إلى استخدام الرشى

والتزوير وأي شكل من أشكال المحسوبية في الحصول على المكاسب المادية من السلع والخدمات. وبات قبول الفساد يلقى تبريرًا اجتماعيًا، وأضحى جزءًا من سيكولوجيا كثير من الناس. فقد أعقب فقدان سيطرة الدولة وحل المؤسسات بعد الغزو اضطراب هرمية السلطة في المجتمع وفي إطار التفاعل الأسري، فأفلتت سلوكيات من عقالها، وانتشرت مظاهر الاعتداء على الملكية العامة، واستشرت حالات الفساد الإداري والمالي (الرشوة والتزوير والاختلاس)، وشاعت مخالفة معيار المسؤولية الاجتماعية وغيرها من المظاهر والتحديات التي تهدد الأمن الإنساني والوطني[61]. فالأوضاع التي شهدها العراق ولا سيما خلال العقدين الأخيرين من نهب واستباحة ممتلكات الدولة أفضت، على نحو عملي، إلى إلغاء أو إضعاف احترام الملكية العامة في المنظومة القيمية التي تحكم السلوك وأسهمت في قبول الفساد وإشاعته[62].

إن الظروف التي أعقبت الغزو وما تمخض عنها من متغيرات بنيوية، أدت إلى انقلاب في هيكلية الهرم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع العراقي[63]. فقد حلت روح الاستباق والإزاحة محل المنافسة الطبيعية في مسارات النقلة الاجتماعية (Social Mobility) صعودًا أو نزولًا، مع تفاوت واسع في مستويات الدخول. بينما اشتغل كثير من الأكفاء والخريجين في مهن لا تليق بشهاداتهم. إن واقعًا كهذا كان من المنطقي جدًّا أن يُدخل الناس ومعهم «الضمير الأخلاقي» في حالة تخدير وبالذات ممن هم في مواقع المسؤولية، وهو ما أشاع حالة من الفساد في جميع المستويات[64]، بل في غياب مؤسسات ضامنة لتقاسم السلطة والثروة، ومع تعدد سلطات اتخاذ القرار، تحوّل الفساد (من خلال آليات إعادة توزيع الفائض الخاصة به) إلى نمط حاكم لهذا التقسيم، وتحوّل بموجب ذلك من ظاهرة إلى بنية.

---

(61) مصطفى، سوسيولوجيا الانحراف، ص 89.

(62) نصير نوري محمد، «المنظومة القيمية وإشكاليات الفساد،» في: حلقة دراسية: الفساد الوظيفي السياسي (بغداد: دار بابل للطباعة، 2009)، ص 116.

(63) قاسم حسين صالح، «ظاهرة الفساد المالي والإداري في العراق،» موقع قراءات، 21/10/2008.

(64) محمد، ص 117.

لعل أهم العوامل المساعدة على تفشي الفساد في العراق هي: الاقتصاد الريعي المعتمد على عائدات النفط. فالاقتصاد الريعي والبناء القبلي- الطائفي يشكلان بيئة حاضنة للفساد[65] فضلًا عن عدم وجود التزام سياسي واضح لمكافحة الفساد في جميع مستويات الحكومة وعلى جميع الصعد، وضعف سيادة القانون وأداء هيئات مكافحة الفساد، إلى جانب ضعف الأدوار التنموية للمجتمع المدني واعتماد سياسة المحاصصة في معظم مفاصل الدولة. جميعها عوامل تساعد بشكل أو بآخر في استشراء ظاهرة الفساد في الكثير من مفاصل الدولة.

إن أحد أهم مظاهر الانحراف في المجتمع هو: مؤسسات الظل التي يصطنعها قراصنة الفساد ويعملون على تعزيزها، وتتبلور بالممارسة اليومية وتصبح لها قواعد بالتصرف وكأنما تصبح ثقافة مضادة. إن الأزمات غالبًا ما توفر فرص ظهور مؤسسات الظل على نحو غير طبيعي، فالاحتكار والفساد المالي والتلاعب بالماركات التجارية ونوعية المنتجات موجودة في كل وقت، لكن ظروف الأزمات تمأسس ذلك، على نحو يصبح فيه الانحراف والسواء وجهين لمسألة أو مؤسسة واحدة.

إن مجمل هذه المتغيرات امتزجت بمنظومات قيمية متوارثة كانت حاضنة بعض مظاهر الانحراف في المجتمع، وإن هذه القيم تجد لها أحيانًا فلسفات تبريرية ناجمة عن الشعور بالغبن. وكثيرًا ما نجد بعض صور هذه العادات والممارسات الاجتماعية شائعة بين الناس حتى أيامنا هذه، ولا يزال بعض الناس لا يحتقرون من يخالف القانون، أو يكسر مصابيح الشارع، أو يخرج على صف الانتظار، أو يعاون اللصوص أحيانًا. وربما احترمه بعضهم واعتبره رجلًا قويًا يتحدى الحكومة ولا يخاف منها[66]، بل إن بعض الممارسات اللاقانونية يعدها بعضهم دليل شطارة وعنوان ذكاء. وهذه النماذج التي يتكرر تداولها على مرأى من العين تقوم بدعم أساسات الكثير من مظاهر الانحراف، منها الفساد ومشكلات التعدي على سلطة

---

(65) لمزيد من التفصيل، انظر البحث الذي قدّمه علي زيد الزعبي وخلدون النقيب إلى: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المركز السويدي بالإسكندرية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005).

(66) علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، 6 ج (بيروت: دار الكتاب الإسلامي، 2005)، ج 5، ص 301.

المجتمع (الاعتداء على ممتلكات الآخرين، وإتلاف الممتلكات العامة، وعدم التزام الآداب العامة وغيرها).

ب- التهجير القسري

طاولت الأزمات التي أعقبت الغزو مجمل التركيبة الاجتماعية في العراق، ولا سيما الفئات ذات الدخل المحدود، وأفراد «الطبقة الوسطى السابقة» التي كانت المكوّن الرئيس للمجتمع، فولّدت اختلالات اجتماعية كبيرة شكلت تراكمًا لمعضلات مزمنة، من أبرز تجلياتها تدمير البنى التحتية وتدفق نسب المهجرين قسرًا إلى الخارج (الدول المجاورة)، والتي كانت قد حذرت من عواقبها الكثير من الدراسات[67].

إن تفاقم مشكلة المهجرين قسرًا إلى خارج الحدود يشكّل أحد المنطلقات الخطرة التي ستجعل الحكومة والمجتمع العراقي في مأزق، ويطرح الكثير من الأسئلة المصيرية التي تتطلب إجابات صريحة بعد أن باتت تواجه خيارات اجتماعية وسياسية واقتصادية صعبة، تتطلب الوقوف بجدية وصلابة أمام هذه التحديات، والتخفيف من المعاناة الإنسانية لهذه العوائل. إن هذا لا يعني أن الحكومة العراقية سترفض مساعدة أولئك المرحّلين قسرًا. فالمهجرون يمثلون خطوط تعثر سياسية في الساحة العراقية، ما يوفر قاعدة قوية تحفز نحو إشباع حاجاتهم ولا سيما أن هناك تحديات عدة تمنعهم من العودة إلى ديارهم[68]. وقد أظهرت دراسة ميدانية عن العوائل المهجرة في مدينة بغداد أن أكثر من نصف أفراد العينة (56 في المئة) من العوائل المهجرة يفضلون عدم العودة إلى مناطقهم حتى وإن توافرت الامتيازات[69].

---

(67) انظر على سبيل المثال: دراسة مؤسسة بروكنز للأسر المهجرة إلى الجمهورية العربية السورية، وكذلك دراسة مؤسسة واشنطن لسياسات الشرق الأدنى عن المهجرين العراقيين في الأردن.
Ashraf al-Khalidi, Sophia Hoffmann and Victor Tanner, «Iraqi Refugees: in the Syrian Arab Republic: A Field-Based Snapshot,» Occasional Paper, Brookings Institution, June 2007, and Nathan Hodson, «Iraqi Refugees in Jordan: Cause for Concern in a Pivotal State,» Washington Institute for Near East Policy, Research Notes, no.3, April 2007.

(68) مصطفى وسالم، «التهجير القسري».

(69) وفاء صبر نزال، «مشكلات العوائل المهجرة: دراسة ميدانية في مدينة بغداد» (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، 2009)، ص 189.

نجم عن تعاقب تلك الأزمات متغيرات عميقة بعد أن تراكمت الاختلالات السابقة على المستويات كلها، حيث التقت الأزمة الاجتماعية وأزمة النظام السياسي الداخلي والمشكلات الاقتصادية وتداخلات الصراعات الإقليمية والدولية، فأفضت ظروف الغزو، وموجة الهجرة إلى الخارج إلى إحداث تغيير بنيوي في التركيبة الاجتماعية والاقتصادية للكثير من المناطق العراقية، كان من أهم نتائجها بفعل الانتقالات القسرية زيادة حالات العزل وتقطيع أوصال مناطق كثيرة في بعض المدن الرئيسة، منها العاصمة بغداد وبعقوبة.

تجلت نتائج الغزو والعنف على الصعيد الاجتماعي بتفاقم ظاهرة النزوح القسري الداخلي وإلى الخارج، فقد قدِّر عدد الذين تركوا أماكن إقامتهم العادية بين عامي 2006 و2008 وهاجروا إلى سورية فقط بما بين 1.200.000 مليون و1.500.000 مليون نسمة[70]. بينما ارتفعت بالوتائر نفسها حالة النزوح الداخلي، وكانت أغلبية المهجرين من المناطق الحضرية ولا سيما المراكز الحضرية الكبرى كمدينة بغداد وديالى والأنبار والموصل. وقد أظهر بعض الدراسات أن النزوح من بغداد إلى المحافظات أو إلى الدول المجاورة يغلب عليه الطابع الوظيفي أو العسكري أو الأكاديمي لأن معظم المهجرين كانوا من الموظفين[71].

رافق هذه الأوضاع تدمير آخر أقل وضوحًا، يتعلق بالأثر النفسي الذي تركته الأزمات على العراقيين، ولا سيما الأطفال منهم. إن تدهور منظومة الأخلاق العامة، ولا سيما في دوائر الضبط المجتمعي (الرسمي وغير الرسمي)، وفقدان المهنية، وعجز التخصيصات المالية للموارد المطلوبة فضلًا عن الفساد المالي والإداري، جميعها عوامل تسببت في انهيار الأمن الإنساني[72]. كما أشارت تقارير النزاهة الوطنية، والتنمية البشرية[73] إلى حالة الخلل في النظام المؤسسي العراقي،

---

(70) Al-Khalidi, Hoffmann and Tanner, «Iraqi Refugees».

(71) نزال، ص 188.

(72) لمزيد من التفصيل، انظر: Transparency International: *Annual Report 2006*, Edited by Amber Poroznuk (Berlin: Transparency International, [2006]); *Annual Report 2007*, Edited by Inken Denker and Mike Sidwell (Berlin: Transparency International, 2008); Samuel Bakowski, Lydie Gerboin and Gypsy Guillén Kaiser, *Annual Report 2008*, Edited by Stephanie Debere and Michael Sidwell (Berlin: Transparency International, 2009), and Stephani Burnett [et al.], *Annual Report 2009*, Edited by Stephanie Debere and Michael Sidwell (Berlin: Transparency International, 2010).

(73) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، **التقرير الوطني - لحال التنمية البشرية في العراق 2008** (بغداد: الوزارة وبيت الحكمة، 2009).

الأمر الذي جعل الدولة غير قادرة على تأمين الأمن الإنساني للمواطنين وحماية ممتلكاتهم. ولا يراودنا أي شك في أن التهجير القسري والنزوح، مثّلا صورًا متعددة لمأساة تزداد تفاقمًا انعكست سلبًا على البنية الديموغرافية والاجتماعية والسياسية. بناء على هذه الظروف يمكن النظر إلى التهجير القسري بوصفه انتهاكًا فظًّا لأمن الإنسان بكل ما يتضمنه من عناصر، فهو يحرم الإنسان حقه في الأمن والخصوصية وفي السكن مكانًا وملكيةً، ونسيجَ علاقاتٍ اجتماعية، وتاريخًا من الخبرات والمصالح المشتركة، وانتماءً إلى المكان بكل ما يعنيه من رموز وذكريات، تشكّل جميعًا رصيد الإنسان الثقافي والروحي، الذي لم يصل مفهوم التنمية البشرية بعد إلى دليل لقياسه[74].

أظهرت تجارب المرحلة المنصرمة أنه لم يتوافر للناس خلال عقد مضى ما يؤمّن حقوق الجميع بلا تمييز، ولذلك غادر كثير من العراقيين بلدهم. وكان بعضهم ضحية تهجير قسري في الداخل أو الخارج، ومع تباين الأسباب فإن آلافًا من العراقيين غادروا البلد، أو اضطروا إلى مغادرة مساكنهم وأماكن إقامتهم. أدى انهيار السلطة بعد الغزو، إلى انهيار موازٍ في سلطات الضبط الرسمية، بما في ذلك القوانين، وقوى الأمن، والمؤسسات العقابية، وغيرها من آليات الحفاظ على أمن الإنسان[75]. وغالبًا ما يواجه المهجرون قسرًا تحديات كثيرة من بينها صعوبات الاندماج في المجتمعات الجديدة، وضعف مستوى التأهيل مقارنة بالمستوى السائد في المجتمع المستقبِل، ويزيد من تعقيد الأمور ظاهرة التمييز العلني والمبطن ضد المهجرين وأبنائهم بسبب ازدياد حدة البطالة في هذه الدول. فقد أظهرت دراسة العوائل المهجرة في مدينة بغداد أن المهجرين يعانون مشكلات عدم التكيف مع الحياة الجديدة وأن 60 في المئة من أفراد العينة المهاجرة قد غيروا أماكن سكناهم أكثر من مرة[76]. ولأن المهجرين قسرًا هم في الأغلب من العسكريين وقوى الأمن والحزبيين، وهم عمالة غير مؤهلة وغير ذات مهارات عالية، فإنهم يواجهون مشكلة عدم إمكانية إدماجهم في سوق العمل، فضلًا عن

(74) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التقرير الوطني - لحال التنمية البشرية في العراق 2008، ص 66.

(75) Al-Khalidi, Hoffmann and Tanner, «Iraqi Refugees».

(76) نزال، ص 190.

عدم امتلاك بعضهم أوراقًا ومستندات قانونية تتيح لهم التنافس للحصول على فرص العمل، لذلك لجأ بعضهم إلى الأعمال الهامشية، أو إلى طرق أخرى للحصول على المال. وقد تتفاوت هذه الطرق التي قد تصل إلى حد الانحراف أحيانًا، لأن الكثير من الدراسات تظهر حالات من شظف العيش والحرمان والمعاناة لأسر هجرت قسرًا وأقصيت عن دائرة المشاركة والفعل في مجتمعها الأصلي، لتجد نفسها بعد حين قد غرقت في مستنقع الانحراف والجريمة[77].

ج- الاندماج الاجتماعي

أصاب المجتمع بعد الغزو حالة من الوهن الاجتماعي تجلت معطياته في ضعف أداء نظم المجتمع ومؤسساته الاجتماعية، ونتجت منه إصابة المجتمع ببعض المشكلات الاجتماعية أو الأزمات فضلًا عن تفكك منظومته القيمية والأخلاقية والسلوكية. فأدى هذا إلى اهتزاز تلك المؤسسات وعدم قدرتها على القيام بوظائفها ومهماتها وواجباتها المنوطة بها في المجتمع، بسبب ضعف المؤسسة السياسية والتربوية والاقتصادية، علاوة على تراجع ونكوص في مؤسسات البنى التحتية. فانعكس هذا الوضع على جوانب الحياة الاجتماعية برمتها، ليدب الانحلال والضعف والفساد والتفكك الاجتماعي في سائر مؤسسات الدولة ونظمها الاجتماعية والقانونية. وأضحى المجتمع يعاني بعض مظاهر التلوث الاجتماعي، وهو مؤشر عكسته ملامح تشويه وتزييف القيم والمعايير والمبادئ الأخلاقية والإنسانية التي ألفها المجتمع جيلًا بعد جيل، بوصفها موجهات ومحددات وضوابط للسلوك الاجتماعي للأفراد في جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة. فلم تعد المنظومات القيمية فاعلة في توجيه نشاطات الناس وتعاملاتهم، وأصابها التسويف والمماطلة والتشويه، وأخذ الناس يتلاعبون بهذه الموجهات بحسب أهوائهم ومصالحهم الذاتية. هذا التلوث الاجتماعي نخر، إلى حد كبير، المنظومة القيمية والثقافية، وأضعف بناء البيت الاجتماعي الجميل الذي ورثه العراقيون عن الآباء والأجداد.

---

(77) صالح شبيب محمد الدليمي، «المهجرون قسرًا: دراسة ميدانية للأسر المهجرة من مدينة كركوك إلى معسكر تكريت،» مجلة دراسات اجتماعية (بيت الحكمة)، العدد 20 (2009)، ص 68-93، وكريم محمد حمزة، «التهجير القسري في العراق: مراجعة سوسيولوجية» (بحث غير منشور، بغداد، 2007).

شاعت في الشارع العراقي بعد الغزو أقوال وأفكار قائمة على التعبوية القبلية والطائفية والعرقية والمناطقية، جسدتها ممارسات تأسيس مجلس الحكم، مهدت الطريق لمسارات حولت الدولة كلها إلى دولة تعبوية قائمة على أسس عرقية وطائفية ومناطقية، ومعروف للجميع أن «الدولة التعبوية» هي أكبر خصم للديمقراطية، وقد أثبتت جميع تجارب بناء الديمقراطية في الدول التي سبقتنا بأن لا ديمقراطية من دون حرية المجتمع كله وحرية قواه الفاعلة كلها[78]. وطالما أن التاريخ توجّهه قوى حية ويمر عبر حاجات موضوعية، فإن تداخل المرجعيات الثقافية في العراق اليوم، هو سبب تعقيد الشخصية العراقية وحيرتها وضعف فاعليتها وهي تنفذ هذه المرجعيات المجزوءة، فهي تنظر بإجلال إلى ماضيها الحضاري العريق، فيما يعاني حاضرها تخلفًا وتدهورًا في منظوماته القيمية وإشكاليات بنيوية في مساراته التنموية.

يعدّ هذا التداخل اليوم حجر عثرة أمام عمليات الاندماج الاجتماعي، ويحد من عملية نشوء وفاعلية وتكوين المجتمع المدني، كما يقوض من فاعلية الشخصية العراقية وحركتها ومدى قدرتها على الفعل والتأثير واتخاذ القرار. أدت هذه التحولات إلى انتشار مظاهر معينة من السلوك ينطوي على مضامين انحرافية، وضعف الدافعية إلى التعليم وبناء المعرفة، واتباع أساليب غير مشروعة لدى بعضهم في الكسب، وارتفاع وتائر القلق وانخفاض المستوى الطبيعي للمرح والفكاهة، وضعف احترام القانون، وظهور الأنماط السلوكية النكوصية والمعتقدات السحرية الخرافية، كما تتفاقم حالات الإحباط والتذمر والشكوى والنقد غير البناء، والشك في الآخر والإحساس بالغربة، وظهور حالات التقاعس عن أداء الواجب واللامبالاة، ونقص في الطاقة الحيوية ومشاعر التشاؤم حول المستقبل، والتأرجح بين الإخلاص للجماعة وعدم المبالاة بالآخرين[79].

إن إثارة العوامل الكامنة في البنية الاجتماعية لحساب الولاءات الفرعية (ما قبل الدولتية) وعلى حساب قيم المواطنة شكلت أهم تحديات الاندماج

---

(78) عدنان ياسين مصطفى، المجتمع العراقي وديناميات التغيير: التحديات والفرص (بغداد: بيت الحكمة، 2011)، الفصل الثاني.

(79) المصدر نفسه.

الاجتماعي، ومن ثم تدهور المنظومات القيمية وتضرر النسيج الاجتماعي. هذه التحولات التي تشهدها بلدان كثيرة المأزومة في لحظات التغيير الحاسمة دفعت بعض الباحثين والمختصين ومنهم برتراند بادي (Badie) إلى البحث في التداعيات الناجمة عنها، إذ يؤكد «حيث يوجد نظام سياسي مشكوك في شرعيته تستطيع المؤسسات التقليدية (ذات الهويات الفرعية) أن تحسن نفوذها وقدرتها التعبيرية بغاية السهولة، من خلال إبراز ما في شرعيتها القائمة على التسلط والقهر»[80].

خاتمة

ليس من اليسير الإحاطة بالتحولات المجتمعية التي شهدها العراق خلال ظروف الغزو والاحتلال، ولا سيما أن المعطيات التي عكستها هذه الدراسة تُظهر بوضوح أن هناك تفاقمًا في طبيعة المخاطر، وتنوعًا في الانتهاكات وتدهورًا في المؤشرات، وتبدو المؤسسات المعنية رخوة، قاصرة في أداء وظائفها وواجباتها التنموية، وهو ما يفصح عن عمق وحجم المشكلات التي تهدد الأمن الإنساني وتهدد بعرقلة النهوض المجتمعي الشامل.

لكن ثمة حقائق ومعطيات على الأرض صاحبت عمليات الغزو، يمكن إيجاز أهمها:

- رافق عملية الغزو بكل صورها ومراحلها حرب مجتمعية (Societal War) تمثلت بتدمير مؤسسات الدولة، ولا سيما تلك المعنية بالضبط الرسمي، وأطلقت تلك عوامل التهيئة البنائية من حالة القوة إلى حالة الفعل.

- تعمدت سلطة الاحتلال، بعد تدمير مؤسسات الدولة العراقية، تصنيع سلطة رخوة ذات مؤسسات مشلولة تستند إلى نظام المحاصصة، فشلّت بشكل أو بآخر انطلاق تلك المهيئات البنيوية الكامنة.

- إن عملية التشظي في الهوية الوطنية، اتسمت بتراكم آثارها طبقًا للقيمة

(80) عبير أمين، تزييف وعي الشباب بين العولمة والدعاة الجدد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006)، ص 36.

التي يتركها كل فعل، على الفعل الذي يليه (وفقًا لنظرية القيمة المضافة التي أرسى دعائمها عالم الاجتماع سملسر (Smelser)[81].

- إن عملية التراكم تسارعت وتعاظمت مع وقوع عدد من العوامل المساعدة التي أدت إلى توسيع نطاق أفعال العنف بأشكالها المتعددة والمتداخلة. كما أدى تراكم القيم المضافة إلى تكريس الانقسامية من خلال صراعات دموية ليس فيها منتصر.

- صاحب ذلك كله حدوث متغيرات مجتمعية على صعيد الفرد والأسرة والمجتمع منها:

• اتساع مساحة الفئات الهشة في اللوحة الاجتماعية، وهي من أهم المشكلات المتفاقمة التي تتفاعل فيها مختلف المتغيرات.

• تفاقم المخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي، وهي مخاطر تجد أمثلتها الواقعية في معظم المدن والأرياف العراقية ولا يضاهيها إلا فقر السياسات والبرامج التنموية الفاعلة[82].

• تدهور البيئة العراقية، أكانت طبيعية أم مشيدة، على مستوى الريف أم الحضر بعد أن واجهت عمليات تدمير متواصلة.

• تراجع مستويات الخدمات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بحياة المواطن.

إن من المؤكد أن بعض المخاطر ستظل قائمة، ولن تنخفض مستويات تهديدها إلا بعد جهد متواصل ووقت طويل، ولا سيما بعد أن تدهورت قدرات مؤسسات الدولة وإمكاناتها، واتسعت مظاهر الخرق البيئي، وضعفت وسائل الضبط الرادعة.

---

(81) Neil J. Smelser, *Theory of Collective Behavior* (London: Routledge and Kegan Paul, 1970).

(82) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وبرنامج الأمم المتحدة، «خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق: دراسة في ثلاثة أجزاء،» 2006، ج1: التقرير التحليلي، ص 131.

في ظرف كالذي يمر به العراق، يتطلب وضع أسس البنية المؤسسية الملائمة للتحولات المرتقبة، أن يبدأ خفض احتمالات الصراع أو اللاانتظام في الحياة الاجتماعية إلى أقصى حد ممكن، وإقامة درجة عالية من التواتر والقدرة على الفعل الهادف والمؤثر، بطريقة تعزز مشاعر الأمن والأمان من خلال مؤسسات راسخة تقوم على قاعدة العدالة واحترام الآخر والولاء للعراق.

إن المشكلات المجتمعية في العراق اليوم، إن لم يبادَر من الآن إلى العمل على تجاوزها وتحديد مواطن العجز والمعوقات في الحلقات التنموية، مع تحويل السياسات والبرامج على المديات كافة، إلى رافعات حقيقية للتنمية، ستجعل المجتمع في مواجهة سيناريو تراجعي أكبر، وهو سيناريو يظل محتملًا، إذا لم تصبح الإصلاحات الجارية متينة وحقيقية وراسخة، وإذا لم تصل إلى تحقيق أهدافها أو إذا أضحت محل مزايدات قابلة لإضعاف الانخراط الجماعي في مجالاتها.

في وقت تعكس فيه صيرورة الحوادث حتى الآن المشترك الأمني في ترابط المسارات، أكان ذلك في التأثيرات المتبادلة بين الأنساق والمؤسسات والقطاعات المختلفة، أم في الظروف التي قادت إليها، أم حتى لجهة التطلعات المستقبلية، للتغيرات المحتملة، فإن حظوظ أي من النتائج المحتملة عند تنفيذ سياسة اجتماعية حقيقية في العراق ستتوقف على شموليتها ومدى ملامستها الواقع، ووصولها إلى الفئات المستهدفة، وتكاملها مع المتغيرات المجتمعية الأخرى. فالمبادرة والاهتمام للحد من آثار الأزمة وتداعياتها يتطلبان من الجميع التحرك الفوري، وبصورة مبكرة، ليشكل نوعًا من التأمين ضد خسائر من المحتمل أن تكون كبيرة جدًا.

الفصل السادس

تطورات القضية الكردية في العراق بعد عام 2003

عبد الحكيم خسرو جوزل

مقدمة

شكّل تغيير نظام الحكم في عام 2003 منعطفًا في تاريخ العراق باتجاه إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة، وفق نظام سياسي ديمقراطي يحل إشكالية مشاركة مكونات الشعب العراقي الرئيسة في الحكم، وإمكانية بناء دولة مدنية حديثة فشل العراقيون في تحقيقها إلا بمساعدة قوة خارجية هي الولايات المتحدة الأميركية، على غرار التجربتين اليابانية والألمانية بعد الحرب العالمية الثانية. تطلبت هذه الرؤية وجود مشروع للبناء يتوافق مع الرؤى المختلفة للأطراف السياسية الفاعلة، وهذه الرؤى قد تتمكن من حل المعضلات الرئيسة التي ساهمت في السابق في عدم اكتمال بناء الدولة العراقية الحديثة منذ عام 1921، وفي فشل الأنظمة السياسية المتعاقبة.

تتطرق هذه الدراسة إلى تطورات القضية الكردية في العراق ما بعد 2003، التي أخذت أبعادها الداخلية والإقليمية والدولية تظهر للعيان، بعد فشل المشروع الأميركي لبناء دولة مدنية حديثة، وعدم تمكن العراقيين من تبنّي مشروع وطني متكامل يستطيع استيعاب رؤى الأطراف السياسية المختلفة الفاعلة في العملية السياسية. فنقوم هنا بوصف تطورات القضية الكردية وتحليلها، من خلال تحديد الرؤية الكردية لعراق ما بعد 2003، وإمكانية دمج هذه الرؤية في المشروع الوطني.

أولًا: تجربة إقليم كردستان وإعادة ترتيب البيت الكردي بعد عام 2003

شكلت انتفاضة آذار 1991 نقطة تحول القضية الكردية، حيث بدأت الجبهة الكردستانية التي كانت تضم أغلب القوى الكردستانية التي ناضلت ضد سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة منذ ثورة أيلول (سبتمبر) 1961 إلى عام 1991، بالتفكير في تبديل الشرعية الثورية بالشرعية القانونية[1] وملء الفراغ الذي أحدثه سحب الحكومة المركزية في بغداد لكافة إداراتها بعد فشل المفاوضات بين الطرفين[2] بالإعداد لانتخاب المجلس الوطني الكردستاني الذي يقوم بدوره بانتخاب حكومة إقليم كردستان التي تحمل على عاتقها بناء المؤسسات الإدارية لإدارة الإقليم ومواجهة الحصار المزدوج: الحصار الدولي على العراق وحصار الحكومة العراقية لمناطق إقليم كردستان[3]. وساهم الانقسام الداخلي، وعدم الخبرة في إدارة المؤسسات الداخلية في تفكك المؤسسات الوليدة وتعطيل عمل البرلمان الجديد، وتمديد عمل دورته الأولى مرات عدة، إلى حين انتخاب الدورة الثانية في 30 كانون الثاني/ يناير 2005[4]؛ أي بعد تغيير نظام الحكم في العراق بعد عام 2003، لمواجهة التحديات الجديدة وإعادة ترتيب البيت الكردي ووحدة الخطاب السياسي في مرحلة بناء الدولة العراقية الجديدة. وبرزت الدعوات إلى رفع مستوى المؤسساتية في إدارة الحكم في كافة المستويات التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى السياسة العامة التي تلبي المطالب الشعبية المتزايدة، الأمر الذي شهد تطورًا في إدارة الملفين الأمني والاقتصادي المتميزين عن بقية أنحاء العراق، وكذلك بروز حراك سياسي ساهم في تعزيز العملية الديمقراطية في الإقليم.

---

(1) أصدرت الجبهة الكردستانية قانون رقم (1) قانون انتخاب المجلس الوطني الكردستاني لسنة 1992، ويعتبر حتى الآن القانون التأسيسي لعمل سلطات إقليم كردستان، وذلك لعدم وجود دستور مكتوب، ولوجود خلافات على مسودة الدستور المزمع عرضه على الاستفتاء العام.

(2) سحبت المؤسسات الإدارية - للحكومة المركزية من كافة مناطق إقليم كردستان في 23 تشرين الأول/ أكتوبر 1991.

(3) نبذة عن برلمان إقليم كردستان العراق: <http://www.krg.org/p/p.aspx?l=14&s=030000&r=371&p=266>.

(4) ولاية الدورة الأولى للمجلس الوطني الكردستاني (برلمان كردستان حاليًا) من عام 1992 إلى 2004.

1- الاستقرار الأمني

إن الاختراق الأمني الأبرز في إقليم كردستان كان في الأول من شباط/ فبراير 2004 عندما استهدف تنظيم القاعدة مقري الحزبين الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني في أربيل، الأمر الذي أدى إلى استشهاد قيادات عدة من الحزبين[5]. أدت الحوادث والخروقات الأمنية في الإقليم، في بداية العملية السياسية إلى دعم المؤسسات الأمنية وإعادة مأسسة وحداتها وتأهيل كوادرها، إضافة إلى الدعم الجماهيري الواضح للجهد الأمني. بالنتيجة أدى الاستقرار الأمني النسبي في الإقليم إلى إعادة استلام الملف الأمني عمليًا من القوات المتعددة الجنسيات، بعد مرور عام على الاحتلال، واستلامه رسميًا في عام 2007، فقد أصبح الإقليم ملاذًا آمنًا لآلاف العوائل العراقية التي تعرضت للتهجير الطائفي في إثر حوادث 2006، أو بسبب الهرب من الأوضاع الأمنية السيئة في بقية مناطق العراق، فضلًا عن مساهمة قوات البيشمركة في حماية الأحياء العربية السنية من بغداد، من هجمات الميليشيات التي قامت بالتطهير الطائفي في عامي 2006 و2007[6].

2- النمو الاقتصادي

أدى الاستقرار الأمني إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوافد الشركات العالمية إلى الإقليم كبوابة للاستثمار في العراق، بسبب الانفتاح الدولي على العراق بعد 2003، وتوقعات نمو سوق العراق بعد عقود من العزلة الدولية والحصار والحروب. رافق ذلك قيام برلمان إقليم كردستان بتشريع قوانين تجذب الاستثمار الخارجي وإعادة هيكلة الاقتصاد تنسجم مع المعايير الدولية لإيجاد

---

(5) تجاوز ضحايا التفجيرين الانتحاريين 250 شخصًا بين قتيل وجريح، وكان أبرزهم السياسي الكردي المعروف سامي عبد الرحمن نائب رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، وسعد عبد الله وشوكت شيخ يزدين عضوي اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني.

(6) استمرت الحرب الطائفية في العراق 18 شهرًا أشار إليها مستشار الأمن الوطني موفق الربيعي. انظر: موفق الربيعي، «دروس مستنبطة من الحرب الطائفية في العراق (2006-2007) وكيفية الاستفادة منها في منع حدوث الفتنة الطائفية في المستقبل،» 18/ 8/ 2013. <http://www.iraqgreen.net/ modules.php?name=News&file=article&sid=33194>.

المزيد من الثقة بالاقتصاد الكردستاني[7]. وجاءت مكاسب الإقليم الاقتصادية من النظام السياسي الجديد في العراق نتيجة الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها الإقليم في ظل الدستور الدائم لعام 2005[8].

3- الحراك السياسي

ساهم الاستقرار الأمني والنمو الاقتصادي في بروز حراك سياسي يطالب بالمزيد من المشاركة السياسية والانفتاح الديمقراطي، وفي بروز معارضة قوية بعد انتخابات الدورة الثالثة للبرلمان في عام 2009[9]، تلك التي سرّعت وتيرة بناء المؤسسات السياسية والإدارية في إقليم كردستان.

دعا الحراك السياسي إلى صنع سياسة عامة أكثر فاعلية بهدف مواجهة التحديات السياسية العراقية والإقليمية، خصوصًا بعد الثورات العربية في عام 2011، ولم يطالب بإقصاء أي طرف من العملية السياسية كما حدث في الثورات العربية بل طالب بتعزيز النظام الديمقراطي، ورأى أن اللعبة الديمقراطية هي الآلية الوحيدة لمعالجة الأزمات الداخلية والاختلاف في الأهداف، وضرورة بناء مؤسسات تنسجم مع واقع وتطورات القضية الكردية بعد 2003[10]، لوجود اعتقاد واسع لدى الرأي العام الكردي بأن العامل الذاتي الكردي كان فيما مضى

---

(7) قانون الاستثمار في إقليم كوردستان - العراق رقم (4) لسنة 2006، فتح مجالًا واسعًا أمام الاستثمارات الأجنبية فقد بلغت قيمة الاستثمارات إلى 33 مليار دولار في عام 2013، انظر: فريق عبدالرحمن دوسكي، «الاستثمارات في كردستان وتجربة القطاعات الأكثر حيوية،» الزمان، 14/2/2014. <http://www.azzaman.com/?p=61738>.

(8) المادة 110 من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 حصرت السلطات الاتحادية في مجال الدفاع والمالية والسياسة الخارجية، أما الصلاحيات الأخرى فإنها إما مشتركة كما في المادة 114 وإما من صلاحية الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم. والصلاحيات الأخرى المشتركة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم تكون الأولوية فيها لقانون الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم في حالة الخلاف بينهما كما جاء في المادة 115 من الدستور.

(9) رشيد عمارة الزيدي ويوسف محمد صادق، «المعارضة السياسية في إقليم كردستان-العراق (النشأة والمستقبل)» (دراسة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسات، الدوحة، قطر، نيسان/ أبريل 2012)، ص 1.

(10) المصدر نفسه، ص 30.

هو العائق الرئيس أمام عدم ترجمة المتغيرات الدولية والأوضاع الداخلية العراقية، إلى تقرير مصير الشعب الكردي.

إن ما ميز الحراك السياسي في إقليم كردستان هو ضعف التدخل الخارجي في سياقاته وأهدافه، الأمر الذي شكل نقطة تحول في مناعة العملية الديمقراطية من تدخلات خارجية تغيِّر في مسارها، أو تضر بالمصالح العليا للشعب الكردي، لمعرفة الأطراف السياسية الفاعلة بالمسؤولية التاريخية التي تقع على عاتق كلّ منها في المرحلة الراهنة.

نستطيع القول إن تغيير نظام الحكم في العراق في عام 2003، وبروز الكثير من التحديات الجديدة ساهما في تكامل مؤسسات الإقليم وإعادة هيكلتها كي تنسجم مع مقدار التحديات الجديدة، فالنمو الاقتصادي اللافت في الإقليم والاستقرار الأمني وتطور العملية الديمقراطية، كانا من أبرز التطورات الداخلية في الإقليم، وهذا ما ساعد في دخول الأكراد وبقوة في عملية إعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية وفق رؤية كردية تنسجم مع مشروع وطني يشترك فيه أغلب التيارات العراقية الديمقراطية والعلمانية، والهدف هو استقرار نظام الحكم في بغداد لأن قوة إقليم كردستان ليست في ضعف بغداد، كما يشير إلى ذلك بعضهم[11]، بل إن قوة الإقليم مرهونة بقوة بغداد، واستقرار العملية السياسية، ومشاركة مكونات الشعب العراقي كافة في إدارة الدولة من دون تهميش أو إقصاء.

ثانيًا: الرؤية الكردية لبناء الدولة المدنية في عراق ما بعد عام 2003

ساهم عدم الاستجابة للمطالب الكردية، وسياسات الحكومات المتعاقبة في التأثير في مسار الدولة العراقية، ومع كل تحول في العراق كانت القضية الكردية هي المعضلة الأساسية التي تتعامل معها الحكومات المتعاقبة، لا لتعجيزية المطالب الكردية، بل لاستخدام الاستجابة الكردية مع الأنظمة الجديدة كتكتيك لتثبيت أركان الحكم ومن ثم التنصل من الاتفاقيات[12]، ومحاولة الحكومات

---

(11) «مستشار المالكي يتهم إقليم كردستان بالتنسيق مع تركيا لإضعاف حكومة بغداد،» وكالة أنباء براثا، 24/ 11/ 2012. <http://burathanews.com/news/176365.html>.

(12) حبيب محمد كريم، تاريخ الحزب الديمقراطي الكوردستاني - العراق (في محطات رئيسية) 1946-1993 (دهوك: مطبعة خبات، 1998)، ص 121.

العراقية تقديم مشروعات لحل القضية الكردية بما ينسجم مع تطلعات السلطات والأحزاب التي تعاقبت في حكم الدولة العراقية، وليس على رؤية كردية واضحة تحدد طبيعة العلاقة بالدولة.

تبلورت الرؤية الكردية الجديدة لإعادة بناء الدولة العراقية وحل القضية الكردية في عام 1992، عندما قرر المجلس الوطني الكردستاني (برلمان إقليم كردستان حاليًّا) اختيار النظام الفدرالي حلًا للقضية الكردية في العراق[13]، وكان الإصرار عليه في اجتماعات المعارضة العراقية في صلاح الدين ولندن في عام 2002، أي قبل تغيير نظام الحكم في العراق.

الرؤية الكردية الجديدة لحل القضية هي نتيجة تراكمات التاريخ، وجولات المفاوضات التي كانت تجري بين الحركة التحررية الكردية والأنظمة السياسية المتعاقبة في العراق منذ ثورة 14 تموز (يوليو) 1958 إلى احتلال الولايات المتحدة العراق. وتمحورت الرؤية الكردية في نقاط جوهرية كان من المؤمّل مساهمتها في إعادة بناء أركان الدولة العراقية بعد عام 2003، وحل القضية الكردية بصورة جذرية؛ وهي الفدرالية والهوية الوطنية العراقية، وتثبيت أركان النظام الفدرالي، والحفاظ على العملية الديمقراطية في العراق الجديد، وحل مشكلة المناطق المتنازع عليها، وتقسيم الثروات، وإعادة بناء الجيش العراقي، وضرورة وجود ضمانة دولية للقضية الكردية.

1- الفدرالية والهوية الوطنية العراقية

إن تبنّي الفدرالية نظامًا سياسيًا يعالج إشكالية التعددية الإثنية في العراق ويحل القضية الكردية بصورة جذرية[14]، وبالتالي يتيح بناء هوية وطنية عراقية جامعة تتجاوز الانقسامات الطائفية والإثنية، لكن معوقات تأسيس النظام الفدرالي أكبر من

(13) أقر المجلس الوطني الكردستاني الفدرالية أساسًا لعلاقة الإقليم بالعراق بقراره رقم (22) في 4/ 10/ 1992.

(14) في شأن إمكان حل القضية الكردية في العراق من خلال تطبيق النظام الفدرالي، انظر: محمد عمر مولود، الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق (أربيل: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2003).

المقومات[15]، حيث وقفت الهوية القومية والدينية وتثبيتهما في الدستور العراقي الدائم، عكس بناء النظام السياسي الجديد في العراق والممارسة الديمقراطية والمواطنة والمساواة والانتماء إلى الدولة العراقية. فالرؤية الكردية لبناء دولة مواطنة علمانية في العراق جوبهت بنزعتين متناقضتين[16]: **أولًا**، نزعة الأحزاب السياسية الدينية الشيعية إلى إضفاء الطابع الديني على الدولة العراقية، **وثانيًا**، نزعة الأحزاب القومية العربية إلى إضفاء الطابع القومي العربي على الدولة، وبالتالي صعوبة بناء هوية وطنية عراقية جامعة تعزز انتماء إلى الدولة العراقية الجديدة.

استطاع الأكراد التوفيق بين هذه المطالبات من الناحية الدستورية من خلال تثبيت الشريعة الإسلامية كأحد مصادر التشريع، وليس المصدر الوحيد، كما كانت تطالب به الأحزاب الإسلامية[17]، وكذلك جرى التأكيد أن العراق عضو مؤسس لجامعة الدول العربية بدل تأكيد الهوية العربية للدولة العراقية[18]. لم يكن الهدف الكردي بتر العراق عن الجسد العربي، بل التشديد على دور العراق في القضايا العربية على ألا يكون على حساب الشعب العراقي والمواطن. غير أن التوجهات السياسية الدينية والقومية في العراق لا تزال تهدد بناء هوية عراقية جامعة.

2- تثبيت أركان النظام الفدرالي

للحيلولة دون عودة النزعة المركزية[19] التي كانت من بين أسباب ظهور الأنظمة السلطوية في العراق، كان التوجه الكردي هو تثبيت أركان النظام الفدرالي

(15) أكدت الانتخابات الوطنية، والسلوك التصويتي للناخبين، عمق الانقسام الطائفي والقومي في العراق، انظر: حيدر سعيد، سياسة الرمز: عن نهاية ثقافة الدولة الوطنية في العراق (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2009)، ص 154.

(16) فالح عبد الجبار، «التوافقية والدين والدولة وهوية العراق،» في: بدور زكي أحمد [وآخ.]، مأزق الدستور: نقد وتحليل (بغداد: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)، ص 117.

(17) فالح عبد الجبار، «متضادات الدستور الدائم،» في: أحمد [وآخ.]، ص 76-77.

(18) نص المادة (3) من دستور العراق الدائم 2005: «العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها وجزء من العالم الإسلامي».

(19) رضا عبد الجبار الشمري وأياد عابد البديري، «إمكانية تطبيق النظام الفيدرالي في العراق (دراسة في الجغرافية السياسية)،» مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، السنة 8، العدد 4 (2009)، ص 136. انظر: <http://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=13513>.

من خلال إعطاء السلطات الاتحادية صلاحيات حصرية، وإعطاء الأقاليم والمحافظات بقية الصلاحيات. بالطبع لم يستطع الدستور تجاوز مسألة دمج سلطات الأقاليم والمحافظات في إطار اللامركزية الإدارية، وهذا ما أدى إلى عدم تأسيس المجلس الاتحادي وتوسيع مبدأ المشاركة في الدولة الاتحادية، وكذلك إحالة الكثير من المؤسسات الدستورية المهمة على القوانين العادية لتنظيمها، وهذه تشكل إحدى معضلات النظام الفدرالي الجديد في العراق، حتى إن دعوات تأسيس الأقاليم الجديدة في المحافظات الغربية والشمالية في العراق واجهتها الحكومة العراقية بالرفض للحيلولة دون إنهاء النزعة المركزية للحكم في العراق.

3- العملية الديمقراطية في العراق الجديد

كانت الرؤية الكردية هي تثبيت النظام الديمقراطي في العراق من خلال إشراك مكونات الشعب العراقي كافة في العملية السياسية، حيث إن شعار الحركة التحررية الكردية، منذ الستينيات من القرن الماضي، كان «الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان»[20]، لذلك طُرح دور إقليم كردستان كبيضة القبان في السياسة العراقية بهدف الحفاظ على التوازن بين مكونات الشعب العراقي الرئيسة، وللاعتقاد بأن اللعبة الديمقراطية اللعبة الوحيدة في العملية السياسية. غير أن هذه الرؤية اصطدمت بسياسة التقليل من الدور الكردي في السياسية العراقية، وبرفع شعار وقف المد الكردي.

أدت محاولة إنهاء الدور الكردي في العملية السياسية إلى القضاء على التوازن في السياسة العراقية، وإلى هيمنة مكونات التحالف الوطني الشيعي على المفاصل الرئيسة للسياسة العراقية، واستمرار تهميش المحافظات الغربية والشمالية من المشاركة الحقيقة في الحكم. فالديمقراطية التوافقية، التي نادى بها الأكراد لم تكن بهدف المحاصصة في الحكم بقدر ما كانت بهدف استمرار العملية الديمقراطية والحيلولة دون هيمنة مكون على المكونات الأخرى، ولا سيما في مرحلة التحول الديمقراطي، غير أن العملية السياسية من حيث الممارسة أثبتت أن الديمقراطية التوافقية لم تكن أكثر من نظام محاصصة ضيقة، حتى إن اللوم

(20) كريم، ص 405.

وجِّه إلى الأحزاب السياسية الكردية بأنها أصبحت جزءًا من نظام المحاصصة وكرستها، غير أن مبادرة أربيل لرئيس الإقليم مسعود البارزاني بهدف الدخول في حوار وطني لتأليف الحكومة الاتحادية في عام 2010، كانت بهدف التأكيد على الدور الكردي في تعزيز نظام الديمقراطية التوافقية في مرحلة التحول الديمقراطي لحين اكتمال بناء مؤسسات الدولة وفق المنظور الوطني العراقي بحيث لا تعكس المحاصصة، بل المحافظة على التوازن بين مكونات الشعب العراقي[21]. وقد أكدت مطالب المتظاهرين في ساحات الاعتصام في المحافظات الغربية والشمالية التي قُدمت إلى البرلمان الاتحادي على ضرورة إعادة التوازن بين مكونات الشعب العراقي، ولا سيما مسألة إجراء تعداد عام للسكان يذكر في ورقة التعداد مسألة الطائفة والقومية، ليس بهدف تعزيز التقسيم الداخلي، بل لإعادة النظر في فكرة الأغلبية الشيعية التي باتت من المسلمات، من دون وجود إحصاءات دقيقة تعززها. ولا تهدف الدعوات الحالية لتأسيس حكومة أغلبية سياسية إلى التخلص من نظام المحاصصة بل من الديمقراطية التوافقية وهيمنة مكون واحد على مرافق الدولة العراقية كافة.

4- المناطق المتنازع عليها

إن رسم حدود إقليم كردستان، وإنهاء آثار التعريب والتغيير الديموغرافي للمناطق الكردستانية[22]، كانا من المشكلات الرئيسة التي أدت في السابق إلى فشل المفاوضات بين قيادة الحركة التحررية الكردية والأنظمة المتعاقبة، وثبت ذلك تحت تسمية «المناطق المتنازع عليها» في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية في المادة 58، وكذلك في المادة 140 من الدستور العراقي الدائم لعام 2005، والتي تشير إلى ضرورة إعادة ترتيب الأوضاع في هذه المناطق، من خلال إلغاء قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل، وقرارات الحكومة العراقية ولجنة شؤون الشمال في تغيير الحدود الإدارية، ومن ثم القيام بالإحصاء العام لهذه

(21) عدنان الصالحي، «أكراد العراق «بيضة القبان»... إلى إشعار آخر،» شبكة النبأ المعلوماتية، 10/10/2010. <http://www.annabaa.org/nbanews/2010/10/105.htm>.

(22) للمزيد عن سياسات الأنظمة المتعاقبة في العراق في التغيير الديموغرافي للمناطق الكردستانية، انظر: محمد هماوندي، تهديد الأرض واللغة في كوردستان، من هو المسؤول؟ دراسة سياسية قانونية (أربيل: دار هماوند، 2003).

المناطق استنادًا إلى تعداد عام 1957، وتنتهي بإجراء استفتاء كتعبير عن إرادة أهالي هذه المناطق في الانضمام إلى إقليم كردستان أو البقاء كما هي.

دخل الكثير من المتغيرات في التلكؤ في إنهاء مشكلة المناطق المتنازع عليها، خصوصًا الدور الحكومي في تنفيذ فقراته كافة، والدور الأميركي السلبي من خلال توصيات مجموعة دراسة العراق (تقرير بيكر - هاملتون)[23] لعام 2006 بتأجيل النظر في حل قضية كركوك والمناطق المتنازع عليها[24].

تستخدم الحكومة العراقية قضية المناطق المتنازع عليها ورقة ضغط على إقليم كردستان وعلى الكتل السياسية السنية، وقد وصلت قيادات دولة القانون إلى درجة تأجيج الصراع العربي - الكردي والإشارة إليها علانية، فيما لم تحاول الأنظمة العراقية السابقة، على الرغم من استخدامها العنف ضد المواطنين الأكراد، تأجيج صراع عربي - كردي على المستوى الشعبي، حتى إن الأحزاب السياسية الكردستانية لم تشر في بياناتها، ولا في سياساتها، إلى مسؤولية المواطنين العرب عن حوادث الأنفال وحلبجة، والتهجير وعمليات التعريب ضد الشعب الكردي حتى لا يؤدي ذلك إلى احتقانات قومية.

لذلك فإن أحد أبرز تطورات القضية الكردية في العراق ما بعد 2003، هو محاولات تأجيج صراع عربي - كردي، ولأول مرة منذ تأسيس الدولة العراقية في عام 1921 لإضعاف الأكراد والعرب في المحافظات الشمالية والغربية.

5- تقسيم الثروات

إن تقسيم الثروات في العراق ضرورة، على أن يكون بحسب آلية تقلل من سطوة المركز على الإيرادات، ومن استخدام السلطات للأموال العراقية للدخول

---

(23) عماد علو، «في ضوء الجدل حول الانسحاب الأمريكي من العراق: قراءة جديدة لتقرير بيكر- هامتلون،» المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تشرين الثاني/ نوفمبر 2011.
<http://www.dohainstitute.org/file/Get/2e075f30-efac-46cc-b571-3da04ed1cac2.pdf>.

(24) من ردات الأفعال الكردية من تقرير بيك هاملتون، انظر: «أخبار وتقارير: حملة جمع توقيعات ضد تقرير بيكر - هاملتون،» الاتحاد، 9/ 12/ 2006. <http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=22250>.

في مغامرات خارجية أو بهدف استخدامها لمصلحة مكون من دون المكونات الأخرى للشعب العراقي، وتوزيع الثروات بحسب عدد السكان ضروري أيضًا، وقد اتفق على مسودة قانون النفط والغاز في عام 2007، إلا أن حكومة المالكي في عام 2011 عرضت مشروعًا آخر على البرلمان يختلف كليًا عن مسودة قانون النفط المتفق عليها، الذي لا ينسجم مع النظام الفدرالي وتقسيم الثروات وإشراك الأقاليم والمحافظات في إدارة الملف النفطي.

أدى تلكؤ الأطراف السياسية في إصدار مسودة قانون النفط والغاز، إلى قيام إقليم كردستان بإصدار قانون للنفط والغاز[25] وإبرام عقود مع كبرى الشركات العالمية، بهدف التخلص من هيمنة الحكومة الاتحادية على ملف العقود النفطية، وبسبب عدم إنهاء المشكلات العالقة كافة، أصبحت السياسة النفطية الكردستانية تهدف إلى الحيلولة دون التأثير السلبي للحكومة الاتحادية على عملية التنمية في الإقليم، وخصوصًا بعد فشل الحكومة الاتحادية في تقديم الخدمات والتنمية في باقي محافظات العراق. وكان تمرير قانون ميزانية الدولة العراقية لعام 2013 وتحديد عقوبات على إقليم كردستان[26]، تأكيدًا على المخاوف من مسألة استخدام السلطاتِ الاتحادية ثرواتِ العراق لتصفية حسابات سياسية مع مكونات الشعب العراقي.

6- إعادة بناء الجيش العراقي

كانت الرؤية الكردية في شأن إعادة بناء الجيش العراقي مبنية على أساس مبدأ التوازن بين المكونات ووفق عقيدة عسكرية ولاؤها للوطن وليس لجهة سياسية، أو لمكون من مكونات الشعب العراقي، والحيلولة دون تدخل الجيش في السياسة، أو استخدام سلاحه ضد أبناء الشعب العراقي، كما استُخدم في

---

(25) قانون رقم (22) لسنة 2007 قانون النفط والغاز لإقليم كردستان.

(26) وفق المادة العاشرة/ رابعًا، من قانون الموازنة فرضت عقوبات على الأقاليم والمحافظات إذا تسببت بعدم تسليم الكمية المحددة من النفط والغاز، وهذه المادة كتبت خصيصًا لإقليم كردستان، ففي المادة (1) أولًا/ب، فرض على الإقليم تسليم 250.000 (مئتين وخمسين ألف) برميل يوميًا إلى السلطات الاتحادية، انظر: قانون رقم (7) لسنة 2013، قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2013.

السابق ضد الشعب الكردي في العراق منذ تأسيس الجيش العراقي، وكان أعتاها في عمليات الأنفال.

لم يفرق قرار الإدارة الأميركية حل الجيش العراقي بعد عام 2003 بين التشكيلات العسكرية التي كانت أدوات قمع النظام السابق، والجيش العراقي الذي كانت مهمته حماية حدود العراق من التهديدات الخارجية. لذا كانت الرؤية الكردية هي إعادة بناء قطعات الجيش العراقي على أن تكون تحت سلطة إدارة مدنية، ووفق مبدأ التوازن بين المكونات، وإعادة دمج قوات البيشمركة في قطعات الجيش العراقي.

سارت عملية بناء الجيش العراقي عكس رغبة الأكراد لهيمنة الشيعة على مؤسساته، لسببين: الأول أن الإدارة الأميركية كانت تسير باتجاه تسليم الملف الأمني إلى العراقيين بأي ثمن كان، للتخلص من الخسائر التي تعرضت لها في المحافظات السنية[27]. والثاني رغبة الأحزاب الدينية في السيطرة على تشكيلات الجيش العراقي الجديد، وعدم الرغبة في إعادة استدعاء الضباط المفصولين الذين خدموا في الجيش العراقي السابق، على أساس مبدأ اجتثاث البعث الذي لم يشمل الجيش العراقي فحسب، بل كافة مرافق الدولة العراقية. وجرى التعسف في تطبيق قانون المساءلة والعدالة. وعلى الرغم من تأييد الأكراد عملية اجتثاث البعث، إلا أن الدعوة الكردية كانت في حصرها في إطار محدود جدًّا، وليس بهدف معاقبة المكون السني بأكمله وتحميله مسؤولية سياسات حزب البعث الخاطئة. فقد حاول الأكراد عكس تجربتهم في هذا المجال على السياسة العراقية، فأصدرت الجبهة الكردستانية بعد انتفاضة عام 1991 عفوًا عامًا عن جميع الأكراد المتعاونين مع حزب البعث، مع ضمان مساواتهم في الحقوق والواجبات من دون أي تمييز، باستثناء دعاوى الحق الشخصي والمتهمين بجرائم. لم يفلح الأكراد عمليًّا، في نقل تجربتهم إلى العراق، لذلك كانت النتيجة مقاطعة السنة العملية السياسية وعدم انخراطهم في تشكليات الجيش العراقي الجديد.

---

(27) محمد ماضي، «الانسحاب الأمريكي من العراق: هزيمة استراتيجية ونهاية لهيمنة قوة عظمى؟»، 21/12/2011. انظر: <http://www.swissinfo.ch/ara>.

استمرت قضية دمج قوات البيشمركة[28] في الجيش العراقي، وهي كانت جزءًا من الحركة التحررية الكردية قبل عام 1991، وأداة لحماية إقليم كردستان بعده، كأحد أبرز الملفات العالقة على الرغم من قيام الحكومة العراقية بإدماج الجماعات المسلحة الشيعية في الجيش العراقي الجديد. كان قسم من هذه الجماعات موجودًا قبل عام 2003 كمنظمة بدر، والقسم الآخر منها كان ميليشيات ظهرت بعد الاحتلال الأميركي للعراق وكان بعضها قد شارك في حوادث الحرب الطائفية في عام 2006.

كانت المخاوف الكردية، ولا تزال، تتعلق بعودة المواجهة العسكرية بين إقليم كردستان والحكومة المركزية. وما عمق هذه المخاوف هو المواجهة المفتعلة بين الجيش العراقي وقوات البيشمركة في أزمة خانقين في عام 2008، في إطار العمليات العسكرية في ديالى، وأزمة زمار 2012 في إثر الحوادث في سورية، وتشكيل قيادة عمليات دجلة في عام 2012. زادت هذه التحركات من تأكيد فرضية حتمية المواجهة العسكرية بين الإقليم والحكومة المركزية[29]، خصوصًا بعد مخالفة الأحكام الدستورية في تعيين القادة العسكريين، وإعلان حالة الطوارئ في الكثير من مناطق العراق من دون سند قانوني، وتدخل الجيش في ملفات حفظ الأمن في المحافظات العراقية.

7- الضمانة الدولية للقضية الكردية

تلخصت الرؤية الكردية في ضرورة عودة العراق إلى البيئة الإقليمية والدولية باعتباره فاعلًا فيها، لا باعتباره تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، وألا تكون العلاقات الخارجية العراقية مبنية على امتدادات طائفية أو قومية، بل أن تكون مصلحة الشعب العراقي فوق جميع الحسابات، وأن تتجاوز الحكومة العراقية الجديدة مسألة المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتصفية حسابات

---

(28) «وزير البيشمركة... عدد قوات بيشمركة كوردستان (200) ألف وبغداد تريد أن لا يزيد العدد عن (70) ألف،» انظر: <http://www.witebej.com/A_WitarDireje.aspx?Cor=Chawpekewtin&Jim are=28>.

(29) «المالكي يحذر من مواجهة بين الجيش والبيشمركة،» راديو سوى، 28/ 7/ 2012. <http://www.radiosawa.com/content/article/207486.html>.

داخلية كما جرى في اتفاقية الجزائر عام (1975) [30]، لإنهاء الحركة التحررية الكردية.

جرى التشديد على مشاركة الأكراد الفاعلة في صوغ السياسة الخارجية العراقية بعد 2003، وكان الاستمرار في إشغال التحالف الكردستاني منصب وزارة الخارجية، للاطلاع المباشر على آليات صنع القرار في السياسة الخارجية والتقليل من الدور الإقليمي في التأثير في السياسات العراقية. وعلى الرغم من ذلك لم يتخلص العراقيون من تأثير الأجندات الإقليمية في السياسة الخارجية العراقية، خصوصًا بعد الربيع العربي في عام 2011، والحوادث الجارية في سورية والصراع الطائفي فيها، الأمر الذي جر العراق إلى أن يكون طرفًا في المعادلات الإقليمية الطائفية، وهذا يعني أن المصالح العليا للشعب العراقي لم تصبح هدفًا في السياسة الخارجية، وأن هيمنة الخطاب الشيعي عليها أكدت عدم وجود حكومة شراكة وطنية حقيقية، تمثل مكونات الشعب العراقي كافة.

أثبت توجه السياسة الخارجية العراقية هذا من جديد فشل الأكراد في توجيهها بالصورة التي تؤدي إلى ضمان عدم دخول الدولة العراقية في تحالفات إقليمية لتصفية الحسابات الداخلية، وهو ما دفع الأكراد من جديد إلى البحث عن البدائل خارج الدولة العراقية، خصوصًا الإشارة إلى القرارات الدولية التي أصدرت بحق الأكراد، ولا سيما قرار مجلس الأمن 688 في عام 1991 القاضي بمنع الحكومة العراقية من قمع الشعب الكردي الذي يعدّ سابقة دولية، ويعتقد بأنه أول أنموذج للتدخل الإنساني في ظل النظام العالمي الجديد بعد عام 1990، فقد تولدت قناعة أن الشعب الكردي في العراق لن يشعر بالأمان إلا بتدويل قضيته.

بدأت المحاولات الكردية لتدويل جرائم الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد الشعب الكردي، في بداية عام 2008 مع إقرار مجلس النواب العراقي بأن عمليات الأنفال التي نفّذتها القوات العراقية في عام 1988 هي جريمة إبادة إنسانية ضد

---

(30) بيتر و. غالبريث، نهاية العراق، كيف تسبب القصور الأمريكي في إشعال حرب لا نهاية لها، ترجمة إياد أحمد (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص 167.

الشعب الكردي[31]. وعُقد في أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق في عام 2008 مؤتمرًا دوليًا لتعريف العالم بعمليات الإبادة الجماعية ضد الشعب الكردي. وقد خرج المؤتمر بمجموعة من التوصيات من بينها تشكيل لجنة خاصة من أصدقاء الشعب الكردي للتواصل مع مراكز صنع القرار في العالم كالأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبرلمانات الدول والمحاكم الدولية المختصة والهيئات المعنية بالإبادة الجماعية لتعريف العالم بجرائم الأنفال كونها جرائم إبادة جماعية ضد الإنسانية.

أثمر هذا الجهد اعترافَ البرلمان السويدي وإقراره في كانون الأول/ ديسمبر 2012 بعمليات الإبادة الجماعية بحق الشعب الكردي، ولحقه البرلمان البريطاني في شباط/ فبراير 2013 فاعترف بهذه الجرائم، وفي 13 آذار/ مارس 2013 ناقش البرلمان الألماني الموضوع نفسه، وخرج بتوصيات في شأن تعزيز التواصل مع إقليم كردستان، وقد ناقش البرلمان الاسكتلندي في 27 آذار/ مارس 2013 مسألة تعريف الإبادة الجماعية للشعب الكردي. وفي 16 آذار/ مارس 2013 عُقد مؤتمر دولي واسع في مدينة حلبجة بمناسبة مرور 25 سنة على حوادث ضرب المدينة بالأسلحة الكيمياوية.

خلاصة

إن جهد تدويل القضية الكردية نابع من مخاوف انتكاسة العملية السياسية في العراق، وقد بدأت بوادرها بعد عشر سنوات من احتلال العراق، فالهدف الكردي

---

(31) وفقًا لأحكام المحكمة الجنائية العراقية العليا التي صدرت في عام 2009 على بعض المسؤولين عن جرائم الإبادة للجنس البشري والجرائم ضد الإنسانية، فإنها اعتبرت أن ما حصل في قضية الأنفال يدخل ضمن هذا الوصف القانوني، وأن مجلس النواب العراقي أقر في نيسان/ أبريل من عام 2008 بأن ما تعرض له الأكراد في كارثة الأنفال، إنما هو إبادة جماعية وإلى هذا ذهب أيضًا مجلس رئاسة الجمهورية في العراق في القرار رقم 26 لسنة 2008 الصادر يوم 10/ 9/ 2008 الذي جاء فيه ما يلي: «اعتبار ما تعرض له الشعب الكردي في كردستان العراق من مذابح وقتل جماعي هو إبادة جماعية بكل المقاييس».

تأكد ذلك أيضًا في قرار برلمان كردستان في 14/ 4/ 2008 وفي قرار رئاسة إقليم كردستان رقم 13 لسنة 2008 الذي صادق على قرار رقم 2 لسنة 2008، وهو قرار إعلان الجرائم المرتكبة بحق الشعب الكردي في العراق هي جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، انظر: منذر الفضل، «الآثار القانونية لجرائم الأنفال،» 16/ 3/ 2013. <http://kdp.info/a/d.aspx?l=14&a=47929>.

بناء عراق ديمقراطي فدرالي موحد يحمل هوية وطنية جامعة وعابرة للقوميات والطوائف، اصطدم بأهداف وأجندات سياسية داخلية وإقليمية ساهمت في إجبار الأكراد على الذهاب بعيدًا عن المركز، والتوجه إلى تمكين إقليم كردستان اقتصاديًّا وأمنيًا، والبحث عن ضمانة دولية للحيلولة دون تكرار المآسي التي لحقت بهم في الماضي، حيث إن عوامل الطرد والتفكك هي أكبر من عوامل الجذب والتكامل في العملية السياسية الجديدة بعد عام 2003.

الفصل السابع

العملية السياسية العراقية
معالم أزمة عصية على الحل

حسن البزّاز

من تبصّر في الفطنة اتضحت له
الحكمة، وبالحكمة يُبنى البيت

أولًا: أُسس العملية السياسية (الجذور العراقية)

عند الحديث عن العملية السياسية (Political Process) تبرز المشكلة الأساسية التي نواجهها، وهي درجة الإدراك الحقيقي لمعنى ذلك المصطلح وفاعليته، على الرغم من حداثة انبثاقه مع غيره من المفاهيم والمصطلحات السياسية في عالمنا السياسي القائم. وهي، بمعناها العام، تشتمل على جميع التحركات والإرهاصات التي تمارسها السلطات السياسية، وما يترتب عن ذلك من منافعَ ومضارّ. فالعملية السياسية، أيًّا يكن نوعها، ووقتها، وزمانها، ومكانها، تمثّل حالةً شبيهةً، إلى حدٍّ كبيرٍ، بغيرها من حالات التفاعل السياسي في المجتمعات المختلفة. وهي اختيار السبل والأدوات التي تتناسب مع غايات جميع العناصر المشاركة في تلك العملية وقدراتها وتطلّعاتها. وهنا يبرز عامل الثقافة العامة، والثقافة السياسية على وجه التحديد. فمن دون تلك القاعدة الثقافية، لا يمكن فهم المصطلحات المرتبطة بالعملية السياسية واستيعابها، وحدود معرفتها، وصلاحية استعمالها، ودرجة

توظيفها للخدمات العامة (Public Services) باعتبارها تشكّل الهدف الأسمى وراء أي عمليةٍ سياسيةٍ، ولكونها ركيزةً أساسيةً لكلِّ فعلٍ سياسي. ويبقى العنصر الرئيس في تحديد معالم تلك العملية السياسية، كامنًا بمقدار اقترابها من ممارسة الشعب؛ صاحب الحق المطلق في تلك الممارسة ودرجة المشاركة الفاعلة فيها. ويعني مقدار الحرية التي يمتلكها أبناء المجتمع بوصفهم المحرّك والمساهم القادر على تحقيق درجة صنع القرار وتحديدها.

إذا ما أُخذ بقول مونتسكيو إن «الحرية هي الحق في أن تعمل بما يتيحهُ القانون»، الأمر الذي يمكن النظر إليه من زوايًا مختلفةٍ، منها مثلًا ما سعى إليه الكواكبي في شرحه الاستبداد[1] (Despotism) وأنظمته التي سادت التعامل البشري حينًا من الدهر، فهو، أي الاستبداد، يمثّل الوجه المعاكس تمامًا للديمقراطية التي تنشدها الشعوب الحرّة الساعية إلى تحقيقها. ويقول جون ستيوارت مِل في هذا السياق أيضًا، «بأن البشر جميعًا لو اجتمعوا على رأيٍ وخالفهم في هذا الرأي فردٌ واحدٌ لمَا كان لهم أن يُسكتوه. وبالقدر نفسه الذي لا يجوز لهذا الفرد إسكاتهم حتى لو كانت له القدرة والسلطة». وهو ما يدلّل على أن مقدار الحرية وسعة حركتها هي القياس الثابت لمدى تحقيق الديمقراطية كعمليةٍ سياسيةٍ تنسجم ومطالب الجماهير. وهي الطريقة المثلى لتمكين أبناء المجتمع للتعبير عن رغباتهم وآرائهم ومقدراتهم في المساهمة في صنع القرار واتخاذه، انطلاقًا من المقولة القائلة «إننا إذا أسكتنا صوتًا فربما يحمل في جوانحه بذور الحقيقة الكامنة، وإن الرأي المجمع عليه لا يمكن قبوله على أسسٍ عقليةٍ إلّا إذا دخل واقع التجربة والتمحيص، وإن هذا الرأي ما لم يواجه تحديًا من وقتٍ إلى آخر، فإنه سيفقد أهميته وتأثيره. وهنا يكمن سر العملية السياسية ودرجات نجاحها أو إخفاقها».

في ما يخصّ العملية السياسية العراقية، فإنها تمرُّ الآن من خلال من صاغوا النظام الديمقراطي الذي يكون من أهمّ واجباته، تنظيم العلاقة بالسلطات، وبينها وبين الشعب. إضافة إلى الارتباط بالإجراءات الأخرى الملتصقة بالعمل الديمقراطي كالنظام الانتخابي الملازم تمامًا لها. هذا وإنّ، النظم الديمقراطية

(1) الاستبداد: حكومة الحاكم الفرد المطلق الذي تولى الحكم بالغلبة، والفرد المقيد المنتخب، وعند الاتفاق الذي يكون أُخذَ من استبداد الفرد وهكذا. لمزيد من التفصيل، انظر: عبد الرحمن بن أحمد الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد (الجيزة: مكتبة النافذة، 2012)، ص 12 وما بعدها.

(Democratic Systems) تحكمها الدساتير (Constitutions)، ويُطلق على الدستور مصطلح القانون الأساسي أو قانون القوانين تمييزًا له عن بقية التشريعات (القوانين والأنظمة). وبما أن الدستور هو الأعلى منزلةً من القوانين. فقد نشأ تبعًا لذلك مبدأ سمو الدساتير. والحقيقة أن القوانين هي الأخرى ساميةٌ، ولكن بالنسبة للأنظمة فقط. لذلك انحصر السموّ على الدستور فحسب لأنه هو الذي يحدد معايير وقيمًا للنظامين القانوني والسياسي في الدولة»[2] بالنظر إلى أن الدستور العراقي أصبح هو الممثل الحقيقي لفشل العملية السياسية وجرّ البلاد إلى حالة الفوضى العارمة بين تطبيقه بالصورة الملزمة الصحيحة، وبين تفسيره بالرغبات المختلفة والمصالح المتعارضة والاستغلال السافر لمفاصله وتفسيراته. وهنا تسكن العبرات عندما يكون العمل بالدستور العراقي، من الإخفاق الحقيقي للممارسة الدستورية، إلى الدرجة التي تجعل من العملية السياسية، وما يترتب عنها من تقارباتٍ وتخالفاتٍ، أمرًا مسيطرًا على السلوك السياسي العام للمجتمع العراقي.

في حين أن العملية السياسية عمومًا يراد بها فهم اصطلاح مجازي يراد منه الإشارة إلى الفعاليات السياسية الناشئة لنظام سياسي ناشئ على خلفية آخر، قد تغيّر بسبب أريد منه التغيير عنوةً وجوهريًا. الأمر الذي يتطلب توفير بدائلَ جديدةٍ تحلّ محلَّ النظام القديم. ويكون من الطبيعي، وبناءً على ذلك، أن تواجه تلك العملية مشكلاتٍ بنيويةً وتنظيميةً. وبذلك تصبح بمنزلة مشروع سياسي صاغته قوى سياسية معينة تؤمن بالعملية السياسية وتدفع باتجاهها، بدرجات مختلفة. ويراد لهذا المشروع من وراء ذلك، ترسيخه واستقراره، كي يمتلك درجة معينة من الثبات. ومن بين الشروط المثبتة لتلك العملية الاتفاق أرضًا وشعبًا وسيادة، والتوافق (Consensual) أيضًا بين القوى السياسية على أن العملية السياسية تخصّ الجميع، وقبول الآخر، أي قبول القوى السياسية بعضها لبعض بالصورة التي تقبلها الأطراف جميعًا. ومن ثم منح الثقة من الشعب كاملة إلى العملية السياسية كاملة[3].

---

(2) لمزيد من التفصيل، انظر: عبد القادر الشيخلي، مشروع دستور عراقي ديمقراطي دائم (بغداد: [د. ن.]، 2003).

(3) لطفي حاتم، «(العملية السياسية) وبناء الدولة العراقية،» الحوار المتمدن، 20/ 3/ 2008. <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=128755>.

ذلك كله يقودنا إلى الرأي الخاطئ الذي يقوم على أساس أن هناك من يؤمن بالعملية السياسية ويشترك فيها ويؤيدها ويتفاعل معها؛ وآخرين يرفضونها ويتجنبون التقرب إليها، ظنًّا منهم أن ذلك يعني عدم المشاركة في العملية السياسية، ولكن واقع الحال يقول عكس ذلك. فالعملية السياسية عمومًا تمتلك الشمولية وبدرجة متساوية لمن يتعامل معها فعليًا، ومن يقاطعها فعليًا أيضًا. كالذي يمتنع عن التصويت أو يتغيب عنه أو يرفضه جملة وتفصيلًا، فإنه في واقع الحال قد مارس حقه الانتخابي في جميع الحالات، وفعل فعله في ما يخصّ حاصل جميع الأصوات التي تحدّد المسار السياسي لتلك العملية.

من بين الأهداف المركزية للعملية السياسية، بناء دول ديمقراطية مدنية حديثة، وأن تكون دولةَ مواطنينَ (Citizens) لا دولةَ مكوناتٍ (Components): بمعنى آخرَ، الانتماء الكامل لأبنائها والاحتفاظ بالهوية (Identity) الوطنية الواحدة السامية على غيرها من الهويات. فالدولة الرصينة التي تمتلك مشروعيتها الدستورية والدولية هي الدولة الممثلة لكيانها وليس لمكوناتها، وفيها السعي الدؤوب المتواصل لمساهمة جميع المواطنين، وتحقيق الشراكة (Partnership) وليس المشاركة (Participation) وتطبيق الديمقراطية العددية وليس التوافقية، أي التي تبنى على الأساس العددي للأغلبية مقابل الأقلية، لا بمعناها الضيق الذي يقوم على فكرة تسلّط أطراف معينة على أطراف أخرى منطلقين في ذلك من مفهوم الغلبة والتفرد والقسر. الأمر الذي يتطلب إلغاء المحاصصة (Quotas) التوافقية الحزبية والعرقية والطائفية، واعتماد مبدأ المواطنة والكفاءة بدلًا من الانتماء والولاء في تولّي مناصب الخدمة العامة بكل مستوياتها، وتعزيز حرية التعبير عن الرأي والإعلام (السلطة الرابعة) والصحافة لكونه أحد أهم الوسائل الرقابية التي تتطلبها الديمقراطية في الدول الناشئة حديثًا.

يكون البرلمان (Parliament) العنصر الحصري للتمثيل السياسي، ممثّلًا للأمة أو الشعب، وليس لطائفة أو عرقٍ أو مذهبٍ معينٍ. ومن بين النقاط المهمّة التي تعبّر عن حالةٍ مفصليةٍ في العملية السياسية هي عدم الخلط بين التمثيل السياسي والخدمة العامة في الدولة. وتشريع قوانينَ جديدةٍ للأحزاب والانتخابات والإدارات المحلية تضمن تطبيق التعريف الجديد للعملية السياسية، بما في ذلك حظر قيام أحزابٍ أو ائتلافاتٍ حزبيةٍ قائمةٍ حصريًا على أسس العرق أو الطائفة

أو الدين أو المحافظة الواحدة. وقيام أحزابٍ «وطنيةٍ» (Patriotic) بمعنى كونها عابرة الحدود العرقية والدينية والطائفية أو المحافظة من حيث العضوية والفائدة الانتخابية والبرنامج السياسي والامتداد الجغرافي. وإن المواطن الفاعل، يبقى من بين العناصر السائدة، حيث لا يمكن بناء دولةٍ حديثةٍ ديمقراطيةٍ وطنيةٍ من دون مواطنين صالحين فاعلين، ولكنّ السؤال الأكبر هو كيف نجد مثل هؤلاء الأشخاص في ظل العتمة القاتمة من الفوضى السياسية، خصوصًا عندما يبقى المعنى الدقيق للعملية السياسية هو تكوين إدارة السياسات العامة (Public Policies) بواسطة المزاوجة بين المجاميع الاجتماعية والمؤسسات السياسية، أو بين القيادات السياسية والرأي العام (Public Opinion). فهو السبيل الأمثل للوصول إلى تحقيق المصالح الوطنية المشتركة، وليس شرطًا أن تكون تلك المشاركة ذات صفةٍ إيجابيةٍ، بل يمكنها أن تكون مشاركةً سلبيةً أيضًا.

في ما يخصّ أزمة العملية السياسية وما يتعلق بها، فإنها أزمةٌ مستعصيةٌ من دون أدنى شكٍّ، وإن لذلك أسبابًا كثيرةً ظاهرةً وباطنة. وقد تكون أزمةً عابرة، أو بديلة، أو مفتعلة، أو مزمنة كما هي الحال بالنسبة إلى الوضع السياسي في العراق. فالتقارب بين الأزمة وتفرّعها، يؤدي إلى الخلط أحيانًا بين الأزمة وغيرها من التعابير كالمشكلة، والكارثة، وغيرها من المصطلحات التي تقود إلى سوء الفهم. فالمشكلة تمثّل حالة التوتر وعدم الرضا. والكارثة تمثّل حالةً ملتصقةً بالأزمة وهي التي تحدث فعلًا وتؤدي إلى تدميرٍ وخسائرَ في الموارد البشرية والمادية أو كلاهما. والمشكلة التي تبقى من دون حسم لفترةٍ طويلةٍ، تتحول إلى كارثةٍ. والكوارث غالبًا ما تكون المسببة للأزمات المزمنة. وتبقى الصورة الأفضل والأكثر تناسبًا لحلّ النزاعات المنتجة للأزمات هو التفاوض (Negotiation) والمساومة (Compromise) من أجل تحقيق التسوية (Settlement) التي تعني ضرورة البحث عن مكسب الطرفين (Two Must Win) من دون أن يكون هناك كاسبٌ أو خاسرٌ. وعندما تتفاقم الأزمة وتصل إلى حالة الغليان ثمّ الانفجار تخرج من طور الأزمة، وتنقل إلى الحرب، كوسيلةٍ نهائيةٍ، الأمر الذي يُفقدها القدرة على السيطرة والحركة. وهنا يصبح الوصول إلى حالة التدمير أمرًا قائمًا[4].

---

(4) لمزيد من التفصيل، انظر: حسن البزّاز، إدارة الأزمة: بين نقطتي الغليان والتحوّل (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001)، ص 21-23.

استكمالًا للحديث عن الأزمة السياسية، وخصوصيتها بالنسبة إلى الوضع العراقي، فمع بداية الحياة الإنسانية، ومنذ وجود قابيل وهابيل على وجه الأرض، حصل صراع المصالح (Conflict of Interests)، وبدأت الحاجة إلى إيجاد السبل والوسائل لمواجهة هذه الأزمات، والتعامل معها، وإدارتها بالصورة التي تضمن مصالح الأطراف. وبدأت أساليب تحقيق الأهداف التي انتهت بانتصار إرادةٍ ضدّ أخرى، وضمان المصالح الكاملة لطرف وفقدانها كاملةً عند الطرف الآخر. ولم يكتفِ هابيلُ بقتل أخيه طمعًا بالعيش والانفراد بالتملك والمُلك، أي الحكم. بل تعلّم أيضًا دروسًا أخرى في كيفية إنهاء الخصم. وترتبت عن تلك القرارات إجراءات ونتائجُ وإدارةُ تلك الأزمة وحلّ تبعاتها، عندما شاهد طير الغراب الحذر وهو يدفن أخيه. ومن هنا بدأت الأزمة ولازمتها أي إدارتها. وفي عهد بيرسيل في عام 450 ق.م. بدأت المهارة الإدارية التي كانت تعني فنّ الإدارة والخطابة والقوّة. وهي العناصر الرئيسة المكوّنة لإدارة الأزمة اليوم. وهي ما تعتزم عليه اليوم بموجب النظريات الحديثة الملازمة، مثل نظرية حاصل جمع الأصفار (Zero Sum Game) التي تقوم على أساس الكسب الكامل مقابل الخسارة الكاملة. وهو من غير الممكن تحقيقه في عالم اليوم وعلى أرض الواقع لقيام حالة التوازن القصوى بين الأطراف المتقارعة على المستويات الداخلية والخارجية أيضًا، وفي أغلب الأحيان أيضًا.

ثانيًا: الخصوصية العراقية (المدد التاريخي)

لا أظن أن أحدًا يجادل في الأسس التي بنيت عليها الحضارة الإنسانية مع بدايات تكويناتها التنظيمية والقانونية، وفي أنها خرجت من رحم أرض الرافدين. ومثّلت تلك الحضارة وتعاليمها الركيزة الأساسية لبناء الدول الدستورية التي نعيش في كنفها اليوم، كما مثّلت الشرائع العراقية القديمة تراثًا إنسانيًا عظيمًا، يجدر بكل مثقف الاطّلاع عليه لما فيه من فائدةٍ، وما تكشّف عنه من أسرارٍ تمتدّ إلى أعماقِ تاريخِ بلاد الرافدين. وتؤكّد الاستكشافات والشواهد التاريخية أن التقدم الحضاري والرقي الاجتماعي اللذين وصلت إليهما بلاد ما بين النهرين، خصوصًا التشريع والقوانين التي تنظم الحياة الإنسانية وتخضعها للتصرف المنضبط بموجب

القوانين المشرّعة هو ديدن الدول المتقدمة في عالمنا الحاضر[5]. والأكثر نضوجًا وأهمية، أن هذه الحضارة انتبهت للتركيبة الإنسانية، ورسمت لها مستقبلها من دون أن تختزل تلك التجارب بمرحلة معينة أو مجتمع محدد، بل تمكنت من صوغ المعالم العامة المشتركة، التي مارسها الإنسان في الظروف الطبيعية، وصولًا إلى يومنا هذا. فقد وضع العراقيون القدماء أسسَ حضارة علمانية تستند إلى احترام حقوق الإنسان، وافتخر ملوكهم بأنهم حرّاس العدل وحماة الضعيف الذي لم يكن يناله حيف أو غبن في عهدهم، وبأنهم لم يتركوا فرصة يُستغل فيها الضعيف، [وهي] حضارة تحدّ من حقوق الأفراد وحرياتهم بالقدر اللازم لحماية المصلحة العامة. وهل هناك مبادئُ إنسانية أكثرُ فهمًا وعمقًا وعدالة من هذه المبادئ التي، بعد مضي الآلاف من السنين، لم يستطع إنسان اليوم وحاكم اليوم في بلداننا من تحقيق، ولو جزء يسير منها[6].

ما يزيدنا ألمًا وحسرة أن الذين يعيشون اليوم في عالمنا السياسي الحالي، ويفعلون ما يشاءون ببلدانهم هم أصحاب تلك الحضارة البهية الخالدة. فلا شك في أن العراقيين القدماء الذين ساهموا في بناء الصرح الحضاري العظيم، هم أنفسهم من أطلق عليهم اسم الأقوام السامية، وكانوا أقوامًا نزحوا من الجزيرة العربية، ومنها انتقلوا إلى الوطن العربي حاملين معهم روح الجزيرة العربية وعاداتها وأعرافها ونظمها[7]. وعبر هذه المسيرة التاريخية بقي العراق، الوسيط إلى يومنا هذا، ساحة للمعارك بين الدولتين المتحاربتين العثمانية والفارسية، حين انتهى

---

(5) أوضح مثل على تلك الشرائع والقوانين التي حكمت سكان وادي الرافدين، وهي أولى الصيغ القانونية التي سُنت لتحكم العلاقات الإنسانية: شريعة أور- نمو (2004-2112 ق.م)، إيشنون (1950-1850ق.م)، وشريعة حمورابي (1792-1750ق.م). لمزيد من التفصيل، انظر: عبد جمعة الربيعي، **القانون في العراق ما قبل التاريخ: الأحكام القانونية للشرائع القانونية، 1- شريعة «أور - نمو» (2004-2112 ق.م)، 2- شريعة «لبت - عشتار» (1924-1934 ق.م)، 3- شريعة «إيشنون» (1850-1900 ق.م)، 4- شريعة «حمورابي» (1750-1792 ق.م)** (عمان: دار ورد الأردنية للنشر والتوزيع، 2010)، ص 5.

(6) المصدر نفسه.

(7) مصطلح السامية (Semitism) يطلق على سكان الجزيرة العربية، حيث أطلق على الأقوام العربية التي هاجرت من موطنها الأصلي (جزيرة العرب) اسم الأقوام السامية. وكان المستشرق الألماني شلوترز أول باحث أوجد مصطلح السامية وساميين على المتكلمين بإحدى لغات العائلة السامية كالعربية، والعبرانية، والأكدية (البابلية والأشورية) والأرامية، والكنعانية، بناءً على تشابه تلك اللغات.

التناحر في عام 1517 بسيطرة العثمانيين على العراق، حتى العقد الثاني من القرن العشرين[8] ودخول بريطانيا بغداد في 11 آذار/ مارس 1917، بعد احتلال البصرة في تشرين الثاني/ نوفمبر 1914، وقد ساندها في ذلك عراقيون كثر أملًا منهم في حصول بلادهم على الاستقلال. وأصبح الحكم الإنكليزي بديلًا من الحكم العثماني. وهنا يمكننا القول إن الدولة العراقية قد أسست في عام 1922، وأخذت في الحسبان الموقع المتميز للإسلام باعتباره دين الدولة (الدستور الملكي الدائم في عام 1925، والدستور الجمهوري الموقّت في عام 1958، والدساتير الموقتة اللاحقة حتى عام 2003)، لكنها ظلّت من حيث التوجه والأداء بعيدة عن تصنيف الدولة الإسلامية[9]. وجرى الاستفتاء على الدستور الدائم للوضع الجديد ما بعد الاحتلال في 15/ 10/ 2005، وحصل على أغلبية نحو 70 في المئة من الذين قالوا نعم. وبذلك أجريت الانتخابات على أساسه في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2005، ولكنه حمل ألغامًا خطرة يمكن أن تتفجر في أي لحظة، بل الأكثر من ذلك أن عملية الاستفتاء والانتخابات شابها كثير من الشكوك الموصلة إلى القناعة القائمة على أساس التزوير والتلاعب بالنتائج الانتخابية. فإذا كان الدستور باطلًا، فكل ما يبنى عليه يبقى موضع شكٍّ وبطلان.

منذ بداية تأسيس الدولة العراقية في عام 1920، أُلّفت أوّل وزارة وطنية في تشرين الأول/ أكتوبر 1920، وفي ضوئها توّج الأمير فيصل ملكًا على العراق في 23 آب/ أغسطس 1921، وتحوّل الاحتلال إلى معاهدة أبرمت في عام 1922 لتكون بديلًا من الانتداب. وبعد ثورة العشرين، تألفت لجنة عراقية بريطانية عملت على إصدار لائحة الدستور العراقي الذي عكس سمات ذات طبيعة غربية. أصبحت اللائحة في آذار/ مارس 1925 قانونًا بعد أن وافق عليها مجلس اختير من المواطنين ووقّعها الملك فيصل الأول. تناول دستور العراق الجديد أمورًا عدة كحقوق الأفراد وواجباتهم والأحكام الأساسية التي تحدد صورة الحكومة وعملها. وقد أصبح العراق بحسب ما جاء في تلك الوثيقة السياسية «حكومة

(8) عبد الحسين شعبان، «تضاريس الخريطة السياسية العراقية،» المستقبل العربي، السنة 29، العدد 333 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2006)، ص 63.

(9) المصدر نفسه، ص 61.

دستورية» ممثلة، وديمقراطية محددة بالقانون[10]. ومنها انطلق الوضع الجديد للإنسان العراقي في ظلّ عملية سياسية جديدة لم يعهدها من قبل، ولم يعلم كيفية التعامل معها. لكن بعد مرور هذه الأعداد الكبيرة من السنين والعقود، هل استفاد الإنسان العراقي من تلك التجارب، وهل وظّفها أو على الأقل جزءًا منها، في التجربة الديمقراطية الجديدة المزعومة التي نستذكرها هذه الأيام بمرور عقد من الزمان عليها؟

يبقى تاريخ العراق الحديث، تاريخًا لطرق اجتذاب الأشخاص الذين وجدوا أنفسهم يعيشون في الدولة العراقية الجديدة التي ينتسبون إلى فلكها. فإنشاء دولة مركزها بغداد بحدودها وديمقراطيتها ونظامها الضرائبي[11]، وضع إطارًا جديدًا للسياسة، يشتمل على أفكار جديدة عن الحكم. فالدولة التي خضعت في البداية لسيطرة البريطانيين، ومن ثم الموظفين العراقيين (ومن بعدها السيطرة الأميركية - الإيرانية) أثقلت كاهل مواطنيها بأعباء جديدة، دافعة الشعب إلى إعادة التفكير في الهويات والقيم والمصالح السياسية القائمة. فكان في بعض الأحيان تكييف هذا الشعب ليخدم الدولة وحكّامها في وقت هُمِّش فيه أو قُمع في أحيانٍ أخرى. وبالتالي فإن تاريخ الدولة هو تاريخ استراتيجيات التعاون والتدمير والمقاومة التي تبنّاها مختلف العراقيين في محاولةٍ للتوصّل إلى اتفاق مع القوة التي مثّلتها الدولة[12]. ومنذ تأسيس الدولة اتضح وجود أفكار مختلفة جدًّا في شأن مستقبل العراق. وقد تغيرت الحدود الفاصلة المختلفة بين هذه الأفكار عبر البلاد بأكملها، مع محاولة الفصائل المختلفة، المتمتعة بسلطاتٍ متنوّعةٍ، إثبات سيطرتها وإخضاع الآخرين لرؤيتها الخاصة للدولة. فتعارضت هذه الرؤى وتنافست على مرّ التاريخ العراقي. وكما أن هذه الحقبة من تاريخ العراق امتازت بميلٍ شديدٍ إلى اعتبار السياسة وسيلةً لتأديب الشعب

---

(10) نزار توفيق سلطان الحسو، الصراع على السلطة في العراق الملكي: دراسة تحليلية في الإدارة والسياسة (بغداد: [د. ن.]، 1984)، ص 54.

(11) العملية الضريبية هي من بين أهم القواعد التي تبنى عليها النظم الديمقراطية وتعتبر حالة متقدمة في العمل الديمقراطي. وقد جاء القول القائل، بعد السماح بسن القوانين الضريبية من دون موافقة الممثلين في البرلمان أو السلطة التشريعية؛ لا ضرائب بلا ممثلين (No Taxation Without Representation).

(12) تشارلز تريب، صفحات من تاريخ العراق، ترجمة زينة جابر إدريس (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2006)، ص 41.

وضمان امتثاله لرؤية الحكام للنظام السياسي، حتى الأشخاص الذين تحدّوا الأنظمة التي كانت قائمةً، مارسوا أيضًا سياسة استبدادية. وفي هذا السياق أيضًا، يقول تريب، «وفي الحقيقة، إن التنافس الإمبراطوري والعقائدي بين العثمانيين السُّنة والصفويين الشيعة، قد ترك أثره في تاريخ شعوب هذه الأراضي المتاخمة لبعضها دافعًا إياها إلى التكيف مع الأوضاع الراهنة، أو الهروب من قادتها. كما أثّر بها بطرق مختلفة. وكان العالم الذي نتج من ذلك معقّدًا أو مجرّدًا»[13]. وهل هناك دليل أفضل على هذا التعقيد وهذه التجزئة التي تقضّ مضاجع المجتمع العراقي؟ وهنا يمكننا أن نستخلص من خلال هذه التجربة الغنية التي عاشها أبناء العراق عمومًا، ما يأتي:

اعتمدت الدولة العثمانية الإصلاحات المستمدة من قانون الملكية لعام 1858، وقانون الولايات لعام 1864، ليكونا من بين أبرز الوسائل التي سعت بموجبها إلى إعادة دمج ولايات وادي الرافدين في السلطنة. وقد سعى القانون الأول إلى إدخال بعض التنظيم على نظام ملكية الأراضي. ومنذ عهد الوالي الإصلاحي مدحت باشا، كانت تلك هي العمليات التي ساعدت في تشكيل المجتمع السياسي في الولايات العراقية الثلاث، بغداد والموصل والبصرة. كما أضيفت إليها تجديداتٌ وتحولات كتأسيس مطبعة ونشر أول جريدة، الجريدة الرسمية الزوراء في عام 1869، ومباشرة مشروعات الري، وإنشاء مصانعَ جديدة حول بغداد، وتأسيس عدد من المؤسسات التعليمية، وتحسين وسائل الاتصال داخليًا وخارجيًا.

إن الاجتياح البريطاني للولايات العثمانية الثلاث واحتلالها، وترسيخها لاحقًا في دولة العراق الجديدة تحت انتداب لعصبة الأمم تديره بريطانيا العظمى، كان له تأثير عميق غيّر جذريًّا الوضع السياسي لسكان تلك الأراضي. وفي أيار/ مايو 1920 عُقدت سلسلةٌ من اللقاءات الجماعية في بغداد للتنديد بالانتداب. واجتمعت أعداد متزايدة من أبناء بغداد في جوامعَ سنيةٍ وشيعيةٍ، لهذا السبب. الأمر الذي أعطى برهانًا رمزيًّا ساطعًا على التعاون بين أبناء المذهبين في سبيل قضية استقلال العراق، وقد طغت على اللقاءات الخطابات والقصائد الوطنية

---

(13) تريب، ص 39.

والقومية. وخير مثال، هو عندما دعا محمد سعيد الحبوبي الشيعي في عام 1914 عشائر الجنوب لمقارعة الاحتلال البريطاني، تعبيرًا عن موقفٍ وطني قبل قيام الوطن العراقي، والدولة العراقية، بقدر ما كان يدافع عن الأمة العربية والإسلامية. وتحدث بدر شاكر السياب السُّني في قصيدتي «غريبٌ على الخليج» و«أنشودة المطر»، بمعنى الوطن الذي هو الكيان السياسي كمفهومٍ اجتماعي وجداني سياسي.

أخيرًا، مرّ الحكم الملكي الذي دام سبعةً وثلاثين عامًا (1921-1958) بمراحلَ سياسيةٍ متقلّبةٍ، بين انقلاباتٍ عسكريةٍ وثوراتٍ وممارسات غيّرت بعض جوانب الحياة الديمقراطية كالانتخابات والبرلمان وغيرهما من الممارسات السياسية الوطنية وغير الوطنية. وانتهى العراق بيد العسكريين بعد ثورة 1958 وقيام النظام الجمهوري. وبقي بين المدّ والجزر والاضطراب السياسي والتناحر حتى مرحلة العنف والاقتتال، وصولًا إلى مرحلة الاحتلال الأميركي في 9/ 4/ 2003، وما ترتب عن ذلك من تحوّلات أكبرَ بكثيرٍ من قدرة البلاد على تحمّلها والعيش في ظلّها. وها نحن اليوم في خضمّ هذه المعضلة الكارثية المزمنة والمستعصية على الحلّ، محاولين فكّ رموزها.

ثالثًا: المعضلة المفاهيمية (المفاهيم المدجَّنة)

إن من بين أكثر الأمور غموضًا واضطرابًا في ما يخصّ العمل السياسي العراقي ومفاهيمه السياسية، هو فقدان القدرة على الوصول إلى مقاربةٍ حقيقيةٍ في ما يتعلق بالمصطلحات السياسية المستعملة في العملية السياسية. وهذا العنصر هو من أكثر العناصر اختلافًا وسوء فهم، الأمر الذي أدى إلى هذه الدرجة المستمرّة والمستعصية من حيث التحالف والتناحر، وصولًا إلى حالات التقاتل في أحيانٍ أخرى. وتكمن المشكلة الأساسية في أننا كعراقيين وكأمّة لم ندع لأنفسنا مجالًا رحبًا وتفكيرًا هادئًا وروية في تكوين المفاهيم (Concept Formation) التي تعيننا على تقارب الآراء، وقبول المُجمع عليه من المفاهيم، والبدائل الكافية والمالكة للأدوات التي تساعدنا جميعًا في قدرة الحوار وقبول الحقيقة، وتفضيل المنطق على التعصّب، والتحزّب والتعنصر للفكرة والمفهوم والمصطلح. والأمثلة المرتبطة بالحالة العراقية والمجتمع العراقي كثيرة نقول

في واحدٍ منها فقط من بين الكمّ الهائل الموجود في الساحة السياسية العراقية الحالية. فقد نادى شيعة العراق، بعد الاحتلال والسيطرة على الحكم، بإقامة النظام الفدرالي الذي فرضوه بدعم من الإرادة الكردية على الدستور العراقي، وبقيام فدرالية الفرات الأوسط والجنوب ذات الأغلبية الشيعية، ليكون في محصلة الأمر إقليما شبيهًا بدرجة كبيرة بإقليم كردستان العراق. وبعد أن عارضهم العرب السنة العراقيون بشدّة وحماسة، وبعض العرب الشيعة، كما حدث في عملية الاستفتاء التي أجريت في محافظة البصرة ولم تحظَ بقبول أبنائها، انقلبت الحالة السياسية والوضع المفاهيمي رأسًا على عقب تمامًا، وأصبح معارضو تلك الطروحات هم أنفسهم المتشبثين والمتمسكين بها. وتحوّل الفهم والشعور تجاه الفدرالية من حالة خيانة وتجزئة للأمة، إلى حالة الخلاص وحلّ مشكلات العراق والعراقيين. وإن الفدرالية أصبحت - من وجهة النظر هذه - هي المنقذ الوحيد لمشكلاتهم بعد أن كانت كفرًا. وهذا الخلط الكبير وهذه الازدواجية في المفاهيم، أصبحا يشكلان المشكلة الكبرى، من بين المشكلات التي تحملها العملية السياسية العراقية معها. ولا شك في أن هناك كثيرًا من الأزمات التي لا يمكن تجنّبها، وأن أول سببٍ لذلك الاعتقاد هو عدم الإدراك الحاصل للمفهوم العام للأزمة. وأولها، والمعروف في عالم اليوم، وما عرفناه هو أن الثابت الوحيد هو التغيير (Change). وهذا يعني أن ليست هناك أزمة ثابتة. وربما تكون مستعصية أو مزمنة، ولكنها لا قدرة لديها على أن تبقى على حالها مدى الدهر. فلا أزمة من دون حلٍّ. وإن من حِكم البارئ القدير أنه وضع لكل أزمةٍ حلًّا، لتكون قادرًا على اختيار الأنسب والأنفع لك ولأهدافك. الأمر الذي يجب أن يطلق على الأزمة العراقية القائمة. والنقطة الأخرى هي أن مبدأ الشكّ (Doubt) أصبح هو اليقين (Certainty) في التعامل السياسي ومجتمعاته ولم يتركوا فرصًا لحسن النيات (Good Wills).

علاوة على ذلك أصبح من الصعب إعطاء تعريفٍ لمفهوم السلطة، وتحديد مكوّناتها ومكنوناتها. فهل هي قوة إرغامٍ ماديةٍ، أم أن الإرغام المادّي هو عنصرٌ من عناصر السلطة بحيث يمكن القول بعدم وجود للسلطة من دون قوة الإرغام

هذه[14]. وهنا يثار التساؤل عن معنى شرعية السلطة ومشروعيتها، علمًا أننا ندرك جميعًا أن النظام البرلماني قام أساسًا على «سيادة البرلمان»، ولم يكن الأمر كذلك في العراق الملكي مثلًا. فكان مجلس النواب أضعفَ من أن يقف أمام سلطة «تنفيذية» طاغية. علاوة على ذلك، فإن الحديث عن أساس العدالة الديمقراطية (Democratic Justice) لا يدخل هو الآخر ضمن صراع المفاهيم على الساحة العراقية، فقد أضافت الجمهورية الثانية الفرنسية في الفقرة الرابعة من ديباجة دستور 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1848 شعار «الإخاء» (Brotherhood) إلى جانب شعاري «الحرية» و«المساواة» اللذين أعلنتهما ثورة 1789 الفرنسية. وفي فكرة الإخاء يمكن أن تكمن العدالة الديمقراطية، حيث تترجم بواجب الإخاء أو واجب التضامن الاجتماعي. فالعدالة، ونقول العدالة الاجتماعية تفرض على المواطن «واجب الإخاء» أو واجب التضامن (Solidarity)[15]، وهل هناك بلدٌ على وجه الأرض أكثر حاجة إلى مثل هذه المفاهيم من العراق؟

من الأمور الأخرى التي وجب الكشف عنها ومحاورتها، هو ظهور بعض المفاهيم الجديدة، أو بصورة أكثرَ دقة، تفاسيرَ جديدة لمفاهيمَ ثابتة، منها مثلًا المفهوم الجديد للوطنية. بحيث أصبح الشعب العراقي لا يعرف من هو الوطني الملتزم الصحيح، ومن هو الواهم، ومن هو المندس. واختلط الحابل بالنابل في ما يخص تحديد الهوية الوطنية وكيفية تحديد توجّه وإنجاز العمل الوطني في الدولة. وضاعت الهوية الوطنية، العراقية بين الأمّة العراقية والأمة العربية[16]. ومع اختلاف الولاءات العابرة للحدود العراقية، أصبح المجتمع العراقي مشتتًا بين اتجاهات خارجية لا تخدم المصلحة العراقية الوطنية الحقيقية العليا. أمّا في ما يخص المشاركة والشراكة، فهما أمران مختلفان. فعلى العكس مما هو قائمٌ في العملية السياسية العراقية، فالأولى تعني المساهمة التي تختلف حجمًا

(14) منذر الشاوي، فلسفة الدولة (عمان: دار ورد الأردنية، 2012)، ص 29.

(15) المصدر نفسه، ص 811.

(16) المفهوم اللغوي لكلمة دولة (State) في اللغة الأوروبية، ودولة في اللغة العربية ينطوي على استقرار الموقع وتقلبات السلطة والحظوظ. وفي المفهوم الديني الثقافي في التقليد الإسلامي يكون أهم من أي مفهوم للدولة والنظام السياسي. الأمر الذي يقود إلى مشكلة الولاء والانتماء والوفاء للدولة دون غيرها. ومن الأمثلة على ذلك قول الأيام دول، وتأتي من التداول.

ووزنًا وتأثيرًا، والثانية هي التي تضمن لك حصصًا ومكانة معينة لا يمكن التلاعب بها. فضلًا عن مفاهيمَ كثيرة أخرى، غير مفهومة بدقة كمفهوم الأغلبية (Majority)، والذي قد يختلف بعض الشيء عن معنى الأكثرية. والفرق هنا بين الكثرة والغلبة التي تقوم على الاستيلاء والقهر في بعض الحالات. وهنا تثار التساؤلات الكثيرة التي تواجه العملية السياسية في العراق، ولا سيما عندما يبرز الحديث والتفاوض على حقوق ومستحقات تلك الجماعات المكوّنة للمجتمع العراقي.

أكثرُ ما يخيفنا في هذه المقالة، هو وصول الحالة الاجتماعية للشعب العراقي إلى درجة الوهم السياسي (Political Illusion) في فهمهم العملية السياسية القائمة وتفاعلهم معها، من دون امتلاك القدرة على التمييز بين تلك الحالات المتداخلة إلى حدٍّ كبير. وفي ما يخصّ حالة الوهم السياسي هذه، يقول الأديب الألماني غوته، «لا أحدَ أكثرَ استعبادًا من الذين يعتقدون خطأً أنهم أحرار». يضاف إلى ما تقدّم من مفاهيمَ وخصال الإنسان العراقي ومواصفاته السياسية، حالة التطرف في المزاج السياسي (Political Mood) أيضًا. ونعني هنا مضاعفة الجهد في الوقت نفسه الذي ينسى فيه الهدف الأساس. وهنا يمكننا الإشارة إلى القول «بأن المتطرف هو الشخص الذي لا يمكنه تغيير عقله، ولا يرضى بتغيير موضوعه أيضًا»[17]، وهي النقطة المركزية في عقم العمل السياسي الذي يقوم أساسًا على الأخذ والعطاء، والشدّة والرخاء، والمرونة والاكتفاء. وهذا ينطبق بصورة كاملة على الوضع العراقي. فلا يوجد قرار سياسي، أو موقف مهم، أو إجراء حيوي يصدر عن قوة سياسية عراقية إلا بناءً على توجيه، أو موافقة، أو دعم خارجي بنسبة لا تقل عن 90 في المئة، على الرغم من آليات وأدوات الحرية والديمقراطية التي يعجّ بها الواقع السياسي العراقي كلها، ورغم أن احتلال العراق جرى في إطار «قانون تحرير العراق» الذي صدر في الولايات المتحدة في عام 1998[18].

---

(17) لمزيد من التفصيل، انظر: حسن البزّاز، ظل الحقيقة: ثوابت سياسية بخصوصيات عراقية (عمان: دار المأمون، 2012).

(18) أحمد فهمي، «النموذج العراقي... خطر يتهدد النظام العربي (1-2)،» البيان، السنة 25، العدد 271 (آذار/ مارس 2010)، ص 37.

رابعًا: ما بعد الاحتلال (العقد المرير)

بعد مضي عقد من الزمان، خرج علينا بعض من شجعوا احتلال العراق وساهموا فيه واندفعوا إليه، معلنين ندمهم على فعلتهم، بعدما أدركوا عظم الجريمة، ومقدار التدمير، وتهديد المصير للعراق وأهله، ولكنهم مع ذلك الاعتراف، بقوا مختبئين وراء عباءة الوطنية والتزاماتها. ولا يجوز الندم على تلك المرحلة السوداء أو الانشغال بتفصيلاتها، بقدر ما وجب السعي إلى إعادة البناء وتصحيح المسيرة الفاشلة، مع دخولنا العقد الجديد. ومن دون ذلك يكون الندم ندمين: ندم استمرار الهدم والتدمير، وندم فقدان القدرة على الإصلاح والتغيير. ويكون ذلك من خلال العملية السياسية التي وُصفت وشُخّصت، والتي ارتبط موضوعها المنقوص شكلًا ونصًا وأداءً بالأزمة الوطنية العراقية ارتباطًا محكمًا... وبدت أمامنا أشبه بحزمة من المشكلات السياسية، والالتباسات الوطنية، والانفعالات الإقليمية، والتدخلات الدولية. ومن بين الصفات المطلوبة لإعادة هيكلة الدولة، هو البناء الدستوري الذي أصبح يشكّل الصفة البارزة في هذه التحولات، التي كانت ولا تزال، هي العقبة الكبرى في طريق التفاعل والتواصل، وإيجاد الحلول المرضية لأغلبية الشعب العراقي، إن لم تكن لجميعه، من خلال إعادة القبول وكذلك الألفة (Familiarity) التي كان يعيشها المجتمع العراقي بصورة عامة. وكان من بين تلك المواصفات، محاولةُ جرّ القوى السياسية الرافضة نتائج ما سمي بالشرعية الانتخابية إلى الحوار المقنّع لاستكمال بناء الدولة العراقية. على الرغم من أن بعضهم أراد اختزالها بنتائج تلك الشرعية الانتخابية التي سادها كثيرٌ من الشك في شأن تنفيذها وأهدافها وصدق تجربتها، مستندين في ذلك إلى دعوات استكمال بناء الدولة العراقية التي هدمها الاحتلال بالكامل مع مناصريه ممن ادعوا انتماءهم إلى العراق، إلى جانب الدور المريب لبعض دول المنطقة، ونخصّ من بينهم الجار الملول إيران.

فتح الاحتلال الأميركي في العراق الأبواب مشرعة أمام النزاعات السياسية الكامنة والظاهرة التي لبست لباس الصراع الطائفي والعرقي، المعبّر عن المصالح الاجتماعية والسياسية لمجاميعَ معينة باتجاه مجاميعَ أخرى. كما أن الإجراءات السياسية المستعجلة التي اتخذتها قوات الاحتلال الأميركي بدءًا من تشكيل الحكومات العراقية التي تنقصها الشرعية الوطنية، إلى صوغ الدستور الدائم

المستند إلى القانون الموقّت لمرحلة الحكم الانتقالي في العراق الذي قاده الحاكم المدني بول بريمر في العراق، ثم التصويت المتعجّل عليه، توجّت بإجراءات الانتخابات العامة. وقد أفضى ذلك إلى تعميق الأزمة الموروثة عن النظام السابق ذي اللون السياسي الواحد المتصارع منذ أمد بعيد مع قوى الاحتلال، والتحول السريع إلى أزمة مستعصية ومتواصلة، وبأنفاس طائفية أو عرقية، ومن ثم اللجوء إلى العنف المفرط وسيلة وحيدة في التعامل بين الأطراف. وتميزت المرحلة الانتقالية التي مرّ بها العراق، إضافة إلى ما تقدّم، بغياب الكتلة الاجتماعية السائدة المرحّبة بالمحتل الأميركي.

بدأت المشكلات الحقيقية في بناء الدولة العراقية الجديدة مع بداية المرحلة الانتقالية. ومن أهمّ هذه المشكلات النظام القائم على الفدرالية (Federalism) ووقوف بعضهم ضدّ هذه الصورة الاتحادية لبناء الدولة، على الرغم من أنّ: « الباب الأول من المادّة (1) من الدستور تشير على أن جمهورية العراق دولةٌ اتحادية واحدةٌ مستقلّةٌ، ذات سيادةٍ كاملةٍ، نظام الحكم جمهوريٌ نيابيٌ (برلماني) (Parliamentary). وهذا الدستور ضامنٌ لوحدة العراق»[19] كما أن تأكيد الدستور العراقي على الطبيعة الديمقراطية للنظام السياسي، لا يعني سيادة الديمقراطية السياسية المرتكزة على التداول السلمي للسلطة السياسية. كما أن ديمقراطية «الطوائف» الناظمة لسير العملية السياسية تتجلى في تقسيم المراكز الأساسية للدولة بين الأطراف الطائفية والعرقية المتنازعة، مع المشاركة الأميركية الثقيلة في الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية، فضلًا عن مشاركة بعض دول الجوار في الأزمة العراقية، وبصور سافرة ومخيفة كما ذكرنا من قبل.

على الرغم مما تشهده الساحة العراقية من حوادث، وما يعانيه العراقيون من مشكلات، تبقى تساؤلات كثيرة على رأس الأولويات سياسيًا، واقتصاديًا، وأمنيًا، حيث يمثّل تعداد السكان الذي لم يُجرَ منذ 23 عامًا، أحد مظاهر الشقاق على الساحة العراقية. الأمر الذي يفسر قرارات التأجيل المتكرّرة التي كان آخرها اجتماع مجلس الوزراء العراقي في بغداد رقم 47 في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر.

(19) لمزيد من التفصيل، انظر: حاتم، «(العملية السياسية) وبناء الدولة العراقية».

علمًا أن أوّل تعدادٍ للسكان في العراق جرى في عام 1934، حيث بلغ عدد السكان آنذاك ثلاثة ملايين نسمة، وأصبح سبعة ملايين نسمة عام 1957 الذي كوّن أساسًا لتحديد طبيعة التركيبة السكانية للعراق. وكذا الحال بالنسبة إلى وزارة المستعمرات البريطانية التي رئسها رئيس الوزراء البريطاني السابق ونستون تشرشل، ووزعوا نفوس العراق، من دون وجود أي من الدلائل أو الأسانيد القانونية والإحصائية، حيث تكون نفوس السنّة العرب لا تتجاوز الـ20 في المئة[20]. والأكثر تعقيدًا، هو أن الأزمات العراقية تبدو كأنها تمتلك درجةً عاليةً جدًّا من القدرة على عدم الخضوع والاستسلام للحلول المقبولة منها وغير المقبولة. ومثال على ذلك أن قيام إقليم كردستان للمحافظات الكردية الثلاث، والتمتع بالحكم الذاتي الواسع، لم يؤديا إلى حلّ الأزمة بالصورة المقنعة لجميع الأطراف. وتبقى مشكلة الصراع قائمةً في شأن المناطق المختلف عليها التي أطلق عليها تسمية المناطق المتنازع عليها بموجب الدستور، تلك المناطق التي يطالب بها الجانب الكردي، وفي مقدمها مدينة كركوك النفطية. فقد أجري آخر إحصاءٍ سكاني شاملٍ عام 1987، بينما أجري تعداد عام 1997 في 15 محافظة فقط، حيث كانت محافظات إقليم كردستان الثلاث خارج سيطرة الحكومة، مستندين في ذلك إلى نصوص الدستور العراقي الدائم، وبالارتكاز على المادة (58) من القانون الانتقالي الموقّت الذي صاغه الحاكم المدني. وثُبتت في الدستور الدائم في مادته (140) الخاصة بالمناطق المتنازع عليها، الأمر الذي يقلق الأقليات الأخرى المقيمة في تلك المناطق، ويزيد خوفها على مستقبلها في ظل صراع الفيلة الكبار الذي يؤدي، كنتيجة طبيعية، إلى سحق تلك الأعشاب الصغيرة (الدول) الموجودة تحتها.

(20) جرى حوار جاد بيني وبين جاك سترو، وزير الخارجية البريطاني السابق في عام 2005، في شأن هذا الافتراء. ولم يجد مخرجًا مقنعًا لسؤالي عن قيام بريطانيا بهذا التحديد منذ أول يوم لإعلان الدولة العراقية، وافتقد الجواب الوافي عن ذلك الخطأ المتعمد الذي أكلت ثماره بعد الاحتلال، وعن الاستناد إليه في سلوكهم السياسي كله، ولجوء بعضهم إلى الحديث عن الأغلبية والأكثرية والأقلية بشكل منفلت من دون قيود أو حدود. وتقول مجلة الجغرافيا الوطنية (National Geographic Magazine) بأن التفاوت في التكوين العرقي والمذهبي في العراق يؤدي إلى حالة التوازن السلمي (Peace Balance)، ومن الأمثلة التي ذكرت مثلًا، أن تكوين نفوس بغداد في ذلك الوقت: المسلمون السنّة 120.000، والشيعة 15.000، واليهود 40.000، والكلدانيون 1.400، والأشوريون 1.200، والهندوس 750، والأوروبيون 400. انظر: *National Geographic Magazine*, vol. 26, no. 6 (July - December 1914), p. 563.

لذلك تبقى تلك التساؤلات محط انتباه، وعلى درجة عالية من الأحقية، في ظلّ وجود القوة بمكانة تفوق سلطان الدستور وتسمو على التزاماته.

من الأمور الأخرى التي يجب ذكرها في ظلّ هذه الأفكار، ما جاء على لسان بريجنسكي، رئيس مجلس الأمن القومي الأميركي السابق، وهو يشير، على صعيد معضلة الاضطراب العالمي الجديد، إلى أن ما يصنعه الإسلام المضطرب، وهو يقصد هنا اضطراب الأوضاع الداخلية داخل البلدان الإسلامية، يمثّل تحديًا مربكًا لأميركا، وبالأخصّ عندما يتعلّق الأمر بالدكتاتورية والفساد وانعدام البنية العلمانية التي تأخذ في الاعتبار مختلف تجليات وأبعاد الخصوصية الدينية الإسلامية[21]. الأمر الذي يدعونا إلى الانتباه إلى ما يجري عبر الوطن العربي في ما يسمى الربيع العربي (Arab Spring) وعلاقة ذلك بالتوجّهات الأميركية في كيفية التعامل مع الوضع الجديد للمنطقة العربية على وجه العموم. وقد سبق ذلك ما جاء على لسان وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كوندوليزا رايس، في طرحها لما سمي في حينه الفوضى الخلاقة، (Creative Chaos) التي مورست بحق العراق ومستقبله، وهو الهدم المستمرّ لبُنى المجتمع العراقي وبناء الدولة العراقية، وعدم التوقّف حتى وصول مرحلة التدمير الكامل (Comprehensive Destruction). وقد صدقت مقولتهم بجعل العراق أنموذجًا لبقية البلدان العربية والمنطقة، لا لكونه نظامًا ديمقراطيًّا مستقرًّا، وإنما لكونه النظام المتهدّم من جميع نواحيه. وهذا فعلًا ما يحدث من نقل الفوضى والهدم لا الديمقراطية والبناء. فما حدث للربيع العربي، وسورية الشقيقة خير مثالٍ على ما نقول. وقد صاغ بول ولفوويتز، عضو مجلس الأمن القومي الأميركي ورئيس البنك الدولي السابق، نظريته التي عرفت باسم «نظرية الدومينو» وافترض فيها أن إسقاط نظام صدام حسين يعادل - من حيث الأهمية - سقوط جدار برلين، ولكن الأهداف مختلفةٌ. وإن إرساء الديمقراطية في العراق سيعمل على نشر الديمقراطية في سائر بلدان الشرق الأوسط، وهي عملية لن تكتمل من دون إعادة بناء مناهج التعليم وتغيير الخطاب الإعلامي المحرّض على العنف... وإلحاق مجتمعات الشرق الأوسط بالقيم العالمية، ونجهل المقاصد الحقيقية من هذه الطروحات المريبة.

---

(21) زبيغنيو بريجينسكي، الاختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 64-65.

خامسًا: فرص محتملة

حذّر بعض الصحف الأميركية من أن العراق قد يواجه الحرب الأهلية الشاملة، ومن أن الاحتجاجات القائمة الآن في العراق والاعتصامات الصامدة التي تزداد عددًا وإصرارًا، تؤكّد انهيار العملية السياسية، وقد نَظرت هذه الصحف من وجهة نظر الالتزامات الدستورية، فبنت رأيها على غياب الرئيس العراقي عن السلطة، وأن ذلك الغياب أنهى إمكانية حجب الثقة عن رئيس الوزراء، مبينةً أن الجهات الفاعلة في التظاهرات هي القبائل العربية السنّية، لا القيادات السياسية، وأن الاستمرار في تهميشها يزيد من احتمال حربٍ طائفيةٍ، ولكنّ الاستغراب يكمن في عدم اهتمام الولايات المتحدة بالأمر، على الرغم من مرور فترةٍ طويلةٍ على الاعتصامات واتساعها. وتدرك الولايات المتحدة جيدًا أن هذه الأزمة مهمة للحفاظ على مصالح أميركا، ولإنهاء فكرة النظرية الأميركية القائلة بأن العرب السنّة لم يكونوا قادرين على حشد التظاهرات الكبيرة، فهي ظنت مخطئة، أنها حكرٌ على الطرف الآخر، أي الشيعة العرب، حتى أثبت السنة العكس وبرهنوا بكلّ وضوح قدرتهم الإدارية والعددية والمطاولة والصمود. وقد فات السلطة القائمة أيضًا أن تأخذ الجانب الإيجابي من هذا الحراك الذي برهن قدرة الإنسان العراقي على ضبط النفس، وإبقاء الحراك سلميًا على الرغم من المحاولات الكثيرة لإخراجه عن طوره السلمي، كأسلوبٍ جديدٍ في التعامل السياسي العراقي الحالي. وورد في إحدى افتتاحيات صحيفة واشنطن بوست (*Washington Post*) التي كتبها خبيران بالشؤون الاستراتيجية أن العراق يتأرجح بين شفا تجدّد العنف، وربما الحرب الأهلية الشاملة، في حين يقوم تنظيم القاعدة في العراق والميليشيات بإعادة تعبئة صفوفهما. وقد نسوا أو تناسوا أن القاعدة هي من صنع أميركا مثلما اعترفت أميركا بذلك، وبحسب ما جاء على لسان وزيرة خارجيتها السابقة هيلاري كلينتون، وأن السلطة في العراق وقواتها تقوم في الأساس في جزءٍ كبيرٍ منها على الميليشيات الجاهزة، وأن ما جاءوا به كان واضحًا لكل متتبّع للشأن العراقي. الفارق الوحيد هو أن أميركا لم تهتم بالاحتجاجات العراقية، التي استمرت ولا تزال مستمرةً، بصورةٍ أكثرَ بكثير من الاحتجاجات في مصر، على سبيل المثال، التي دامت 18 يومًا في عام 2011. وتراها تمرّ من دون أن يلاحظها أحدٌ تقريبًا في أميركا، وهي أزمةٌ مهمّةٌ لها ولمصالحها ولاستراتيجيتها الكونية أيضًا.

إن سلوك الأطراف الممسكة بزمام النزاعات، حملت معها صفاتٍ عدّة منها مثلًا؛ روح العنف والإقصاء والإيغال في العداء. وإن النزاع بين قوى الشرعية الانتقالية وقوى السلطة المنهارة بلغ مراحل غير معقولة كالتصفية الكاملة، والإبعاد السياسي المتواصل، أي إن سيادة عقلية الهيمنة والإقصاء، أصبحت معلمًا أساسًا من معالم تواصل الأزمة الوطنية، وكذلك احتكار السلطة الكامل، أي ممارسة الطائفية والعرقية المرتكزتين على مساعي بناء الأجهزة السيادية للدولة بعيدًا عن الموازنة العراقية، وما يحمله ذلك من مخاطر العودة إلى ترسيخ الأنظمة الأكثر خروجًا على الشرعية والأعم خطرًا؛ المتمثلة بوجود قوى مسلحة لكل الأطراف المتنازعة تمارس سلطاتها فوق التراب العراقي، الأمر الذي قاد إلى تعويق بناء المؤسسات الدفاعية والأمنية. فهناك بعض الوزارات التي تحمل الاسم فقط مدعيةً الدفاع عن الحرية والشرعية وضمان حقوق الجميع المتساوية، والاهتمام بالإنسان، وهي الأكثر بعدًا عن تلك الحقيقة، والأكثر عددًا مقارنة بغيرها من بلدان العالم؛ كوزارة الأمن الوطني، ووزارة المصالحة الوطنية، ومستشارية الأمن القومي، ووزارة حقوق الإنسان. وقد قاد ذلك كله إلى إرهاب السلطة الدكتاتورية ومحاصرتها للعمل السياسي الديمقراطي المعارض، وما أفرزه ذلك من ابتعاد الأجيال الجديدة عن معرفة الفكر السياسي الديمقراطي ومضامينه الإنسانية.

من الأمور الكثيرة التي يجب على الأقل، ذكر بعضها والتي تمسّ العملية السياسية التي يعيشها العراق منذ نحو عقد من الزمان، أن السُنّة في العراق لم يكونوا يتوقعون أن العراق سيخرج وبصورةٍ كاملةٍ من قبضتهم لأي سببٍ كان. أمّا شيعة العراق فقد أدى التغيير الحاصل بسبب الاحتلال إلى آثارٍ كبيرةٍ على حاضرهم ومستقبلهم. فهم ينتقلون أول مرة في تاريخهم إلى مواقع القيادة العليا وبانفراد، وهم بذلك يتحمّلون مسؤولية كبيرة. ولم يدرك الطرفان كيفية التعامل مع الواقع الجديد والبقاء في ظلّ عفويةٍ سياسيةٍ تقليديةٍ تحكمها المصالح الآنية الشخصية والحزبية، ولم يتمعنوا بعدُ في طبيعة ما يقع عليهم من مسؤوليةٍ تجاه الوطن والطائفة والدين والإنسانية. إنّ الإرادة الراسخة (Firm Will) للشعوب، منها العراقي، مطلبٌ أساس من أجل أن يكون لها دورها في إعادة بناء المجتمعات العربية المنهكة والمنهارة والمهشّمة، الأمر الذي يجعل بصيص الأمل ضئيلًا

وخافتًا، إلّا إذا أخذوا بما قاله النبي: «استعينوا على كلّ صنعةٍ بصالح أهلها»، كي توضع الأمور في نصابها، ويصار إلى البحث في شؤون السلطة ومتابعة أمور الدولة في ما يخص كيفية الحكم وفلسفته، وتسيير شؤونه، ومراقبة عملية التعامل السياسي... فالأمة التي لا تمتلك عقلًا نيرًا (Brilliant) ليس لها وجودٌ، والأمّة التي تمتلك عقلًا ولم تسخره لخدمة الأهداف الإنسانية الراقية، لن يكون لها شأنٌ. فلا غنى كالعقل ولا فقر كالجهل[22]. عسى أن يكون ذلك حافزًا للوطن العربي وشعوبه، لإخراجه من حالة الخدر والخطل والخمول، مدركين أن الاحتلال يبقى هو جوهر المأساة العراقية بكل جوانبها ومراحلها، ولا سيما الخطأ الاستراتيجي الذي يقع فيه صاحب القرار عند الاعتقاد بالعداء المبدئي والاستراتيجي بين الولايات المتحدة وبعض دول الجوار الجغرافي للعراق كإيران، حيث إن الاختلاف على المصالح التي تحكم علاقتهما التاريخية لا يمكن أن يكون بديلًا من استراتيجيتهما المتناغمة.

من الدروس المستنبطة من تلك التجربة المريرة التي عاشها العراق على مدى عقدٍ كاملٍ من الزمان، ومنذ الاحتلال البغيض حتى هذه اللحظات التي نراقب فيها عن كثبٍ ما يجري على الساحة العراقية وعمليتها السياسية وما يتخلّلها من تخبّطٍ، وتناحرٍ، وتحالفٍ، وتجاوزٍ، وتجاهلٍ، وتخالفٍ، وتعارضٍ، أنها جميعها تفعل فعلها ضمن البوتقة العراقية القائمة. وهنا يظهر **أولًا**، أن الصراع بين من يريد بناء العملية السياسية على أسسٍ سليمةٍ وصحيحةٍ، ومن يرى في الفوضى وعدم الاستقرار مجالًا لتحقيق مآربه المرفوضة والمقبولة سياسيًّا وقانونيًا وخلقيًا وإنسانيًّا، شبيهٌ بالتماثل بين الشخص الكسيح الذي يريد القيام بالعدو (الجري)، والسليم القويم الذي لا يريد القيام بالعدو أو لا يرغب فيه، فتكون النتيجة واحدةً في الحالتين كلتيهما. **ثانيًا**، أن الارتباط المتين بين الوضع العراقي القائم وبين ما يحدث من تحولاتٍ حوله يؤثّر بوضوح كبير في أن الحل لن يكون عراقيًا ولن يكون ممكنًا في الظروف كلها، من دون استكمال متطلّبات الحالة العامة التي تحكم المنطقة وتوجّهها. **ثالثًا**، أن الوضع الدولي، وما ترسمه القوى العالمية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة، لم يساعد في إيجاد الحلول والسبل الفاعلة والممكنة،

(22) لمزيد من التفصيل، انظر: البزّاز، ظل الحقيقة، ص 129.

قبل تحقيق أهدافها الكونية في المنطقة، وفي مقدمها العراق، كي تضمن الأهداف لمستقبل طويل قادم. رابعًا، يبقى العامل الأساس لكلّ ما قيل ويقال هو متى ما أدركت الأمة أن لها أهدافها الاستراتيجية الثابتة، ومتى ما وعت الأمة أن هذه الأهداف المشتركة هي الضمانة الحقيقية لوجودها، ومتى ما أحسّت كلّ دولةٍ من دول هذه الأمة أن وجودها مقترنٌ تمامًا بوجودها كافةً، ومتى ما أدركت شعوب هذه الدول المكونة للأمة أن بناءها الداخلي السليم القائم على أسس الأهداف المشتركة والطموحات المشروعة هو الدعامة لتحقيق الهدف العام للأمة، عندها يمكن الحديث عن الأمل العربي لكل الأمة، والخاص لكل بلدٍ من بلدان هذا الوطن العزيز. وعلينا تقع مسؤولية الانتباه، أكان على صعيد الشعوب أم الأنظمة أو الأمة، بأننا كالشجرة التي تحمل أغصانها الكبيرة والصغيرة، الغثّة والسمينة، اليابسة والمورقة من جذعها وبالسوية، وعندما تتخاصم هذه الفروع المختلفة، لأي سببٍ من الأسباب، يقول لها الجذع: «كفى، كفانا جدلًا فكلنا جياعٌ». وعندما يأتي الفأس لقطعها أو قطع بعض أغصانها، تقول: «هوّن عليك، ورحمةً بي، فأنت مني».

الفصل الثامن

الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة فاقمت الفوضى في العراق وتسببت في إفساد أمنه

خوسيه ديل برادو

كانت الحرب التي شنها التحالف البريطاني - الأميركي على العراق في عام 2003 والاحتلال الذي تلاها عملين عدوانيين وغير شرعيين، مؤسَّسين على أكاذيب. لم يكونا خرقًا لميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات جنيف والقوانين الدولية لحقوق الإنسان فحسب، بل كانا خرقًا لدستور الولايات المتحدة.

إن المبدأ الأساس الذي يتضمنه نص ميثاق الأمم المتحدة في عبارة «أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب»، هو أن ليس لأي دولة الحق في أن ترسل جنودها إلى داخل حدود دولة أخرى من دون استئذان حكومة الأخيرة، وأن النزاعات قابلة للحل من خلال المفاوضات والسبل السلمية. وليس بالضرورة أن تكون الحكومة المستأذنة هي حكومة ديمقراطية، بل يجب أن تكون فقط حكومة ذات سيادة وتتحكم بقوات البلد المسلحة والشرطة؛ هذا هو الشرط الذي يحدد إذا كان اختراق الحدود يؤدي إلى الحرب[1].

لم يصل صدام حسين إلى سدة الحكم من خلال انتخابات ديمقراطية، ولكن العراقيين أدركوا أن الأمن والخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء

(1) Jean Bricmont, *Humanitarian Imperialism: Using Human Rights to Sell War*, Translated by Diana Johnstone (New York: Monthly Review Press, 2006), p. 94.

والغاز كانت متوافرة، كما أن الفساد لم يكن متفشيًا إلى هذا الحد. يذكر أن العراق يحل الآن في المرتبة الثامنة في الفساد بين بلدان العالم. كما أن العراق، لم يشهد في فترة صدام هذه المجازر كلها (توفي 4560 شخصًا في عام 2012 نتيجة التفجيرات)، ولم توجد آنذاك الانتهاكات الواسعة النطاق لحقوق الإنسان ولا العنف الطائفي[2].

أولًا: خصخصة الحرب

يمثل قيام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة باحتلال العراق نقطة تحول في تاريخ مشاركة شركات الأمن والمرتزقة في الحرب الحديثة. شهد العراق وأفغانستان مجموعة كبيرة من شركات الأمن والعسكرة الخاصة تؤدي أدوارًا كانت حتى وقت قريب واقعة ضمن نطاق الدول ذات السيادة. كان العراق مسرحًا لعمليات واسعة النطاق لشركات الأمن والشركات العسكرية الخاصة هذه. يمثل نطاق عملهم مساحة مشبوهة في القانون، حيث ينشطون من دون قيود ولا تخضع هذه الشركات لآليات التحكم، وبالتالي يهدد عملها حياة الشعب العراقي ويساهم في تفكيك السيادة العراقية.

من خلال خصخصة الحرب والاعتماد على المقاولين من القطاع الخاص، الذين لا هدف لهم سوى زيادة ربح شركاتهم، أساءت الولايات المتحدة إدارة الحرب على العراق واحتلاله. فإن قطاع «خدمات الحرب» هذا بحاجة إلى حرب ساخنة أو احتلال ساخن كي يستمر في جني الأرباح، ويروج هذا القطاع للحرب والاحتلال ما بعد النزاع[3].

ينمو دور الشركات الخاصة في توفير خدمات العسكرة والأمن التي كانت تعتبر، لغاية وقت قريب، من اختصاص الدول بحكم طبيعتها[4]. إن نمو

(2) Ángeles Espinosa, «Un país en el alambre,» *El País*, 17 marzo 2013.

(3) Dina Rasor and Robert Bauman, *Betraying our Troops: The Destructive Results of Privatizing War* (New York: Palgrave Macmillan, 2007).

(4) Tanya Cook, «Dogs of War or Tomorrow's Peacekeepers?: The Role of Mercenaries in the Future Management of Conflict,» *Culture Mandala: The Bulletin of the Centre for East-West Cultural and Economic Studies*, vol. 5, no. 1, Article 1 (2002). <http://epublications.bond.edu.au/cm/vol5/iss1/1>.

هذا القطاع الجديد الذي ولد نتيجة التصاهر بين القطاعين الخاص والعام، أي الحكومات والشركات العملاقة، وبفضل تدفق مبالغ هائلة من الأموال خلال فترة كساد اقتصادي، أفضى إلى ازدياد إسناد المهمات العسكرية إلى مقاولي القطاع الخاص، أمثال شركة بلاك ووتر (Black Water) (التي أصبحت شركتي «أكس اي» و«أكاديمي») أو شركة دينا كورب التي باتت تقوم بوظائف الجنود النظاميين. وفي مجال الاستخبارات، يقوم المقاولون من القطاع الخاص بوظيفة الجواسيس[5]. وقد تفاقم هذا القطاع الذي هو قطاع عابر للحدود بطبيعته بشكل ملحوظ بسبب حربي العراق وأفغانستان. والجدير بالذكر أن أعداد المقاولين الخاصين العاملين في الأمن والخدمات العسكرية في العراق وأفغانستان، تفوق أعداد الجنود النظاميين فيها[6].

تسببت خصخصة المهمات العسكرية والأمنية في العراق وإسنادها إلى مقاولين من القطاع الخاص في إحراج حكومة الولايات المتحدة في أحيان عدة. وقد اتهم موظفو شركات الأمن والشركات العسكرية الخاصة في الكثير من الحوادث الشهيرة ذات الصلة بانتهاك حقوق الإنسان وإطلاق النار على المدنيين والإفراط في استخدام العنف وانتهاك الأعراف والتقاليد المحلية والاستهتار بها. وقد استرعى انتباه الإعلام والعامة أيضًا الضبابية وغياب المراقبة على هذه الشركات ومحاسبتها[7].

مع غزو العراق واحتلاله في عام 2003، باتت خصخصة استخدام العنف مسألة عملاقة ومن أكثر النشاطات ربحًا في الظروف التي تلي الصراعات. وقد أدى هذا الوضع إلى تلاحم قطاع الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة حتى أصبح هذا القطاع جاهزًا للتدخل في ظروف دولية مستقبلية.

---

(5) Paul Harris, «How Private Firms have Cashed in on the Climate of Fear since 9/11,» *The Guardian*, 5/9/2011: «Generals, Government Officials and Intelligence Chiefs Flock to Private Industry and Embark on New Careers Selling Services Back to Government».

(6) Scott Horton, «One Nation under Contract: Six Questions for Allison Stanger,» *Harper's Magazine*, 22 April 2011.

(7) Moshe Schwartz, «The Department of Defense's Use of Private Security Contractors in Afghanistan and Iraq: Background, Analysis, and Options for Congress» (CRS Report for Congress, U.S. Congressional Research Service, 13 May 2011).

أدى مشروع اجتثاث البعث الذي تولته الولايات المتحدة في العراق إلى تسريح آلاف العراقيين من بين صفوف القوات العسكرية والخدمة المدنية ممن هم في سن القتال، من أعمالهم. ولو بنيت هيكلية منسجمة لقوات الشرطة والجيش، وهما من صفات الدول ذات السيادة، لصب هذا في مصلحة استقرار السلام بعد الاحتلال، إلا أن الشركات التي كان معظمها من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هي التي ملأت هذا الفراغ. وكانت هذه الشركات مستعدة لأن تجني أرباحًا هائلة، بينما غاب الأمان عن حياة العراقيين وعاشوا في الفقر.

توقع الجميع أن توفر قوات التحالف الأمن الداخلي الكافي، الا أن التخطيط الاستراتيجي لإدارة بوش التي انتهجت نهج خصخصة الحرب وإسنادها المهمات السيادية إلى القطاع الخاص، إضافة إلى الظروف الخطرة في البلد، تسبب في تخصيص مبالغ ضخمة، تساوي تقريبًا 25 في المئة من ميزانية إعادة الإعمار، لشركات الأمن الخاصة[8].

استحدث جيش الولايات المتحدة هذه الحاجة إلى شركات الأمن الخاص بذاتها، فأسند بعض المهمات مثل توفير الغذاء والوقود والماء، ونقل الوقود، وترميم الأسلحة، وإيواء الجنود والخدمات اللوجستية الأخرى إلى شركات خاصة. فقد جعل جيش الولايات المتحدة من الشركات الخاصة أجزاء أساسية من الاحتلال. وأصبحت الشركات الخاصة هذه التي تعاقدت لتوفير مثل هذه الخدمات بحاجة إلى حماية شركات الأمن الخاصة. ولولا المقاولين الخاصين، لاضطرت الولايات المتحدة إلى مضاعفة عدد قواتها في العراق، ولكان هذا خيارًا استراتيجيًا صعبًا لإدارة بوش التي كانت تروج فكرة «الحرب البخسة» المفترض أن تنتهي وتحسم في فترة زمنية قصيرة. ومن دون الشركات الخاصة التي تعاقدت معها حكومة الولايات المتحدة والتي بلغ عددها أكثر من 600 شركة، لاضطرت الولايات المتحدة إلى نشر قواتها محدودة العدد وإعادة نشرها في جولات عسكرية أطول وأطول. ولو أرادت الولايات المتحدة فعل

(8) Jeremy Scahill, *Blackwater: The Rise of the World's most Powerful Mercenary Army* (New York: Nation Books, 2007), pp. 118 and 155.

ذلك، لوجدت نفسها أمام خيارين. إما أن تتمعن في خيار تجنيد المدنيين، وإما، ربما، تحصين مستويات التجنيد الطوعي وإبقاء الجيش من خلال زيادة الأجور بشكل كبير. وكان كلا الخيارين غير متاح لأسباب سياسية داخلية في الولايات المتحدة.

من بين المشاركين في حرب الخليج (1990)، كانت نسبة مقاولي القطاع الخاص إلى الجنود النظاميين 1 إلى 50، ولكن أصبحت هذه النسبة مناصفة (أي 1 إلى 1) في حرب العراق 2003. وبعد ست سنوات من الاحتلال، كانت أعداد المقاولين الخاصين تفوق الجنود النظاميين (218 ألف مقاول خاص مقابل 195 ألفًا من الجنود النظاميين). وذكر الإعلام الدولي، استنادًا إلى وثائق عسكرية سرية كثيرة نشرها موقع ويكيليكس، أن استخدام المقاولين في الحرب ساهم مساهمة ملحوظة في «فوضى الحرب» في العراق.

تؤكد البحوث من مجموعة عمل الأمم المتحدة، في شأن استخدام المرتزقة، الاستنتاج أعلاه عن التأثير السلبي لأعمال «مقاولي القطاع الخاص» أو «جنود القطاع الخاص» أو الـ «مرتزقة». بغض النظر عن التسمية، فإن هؤلاء، وعلى الرغم من تعريفهم القانوني على أنهم مدنيون، إلا أنهم مدججون بالسلاح بشكل عام، وهم خلفاء مرتزقة القرن الماضي.

تنشط شركات الأمن الخاصة هذه في فراغ قانوني، فهي تهدد المدنيين ولا تعترف بقانون حقوق الإنسان الدولي.

لم يميز الشعب العراقي مقاولي القطاع الخاص من أفراد الجيش الأميركي النظامي، ولا سيما في بداية فترة وجود الولايات المتحدة، حيث لم يتقلد موظفو شركات الأمن الخاصة شارات تعرِّف عنهم وتميزهم من الجنود النظاميين. بالتالي، أثّرت شركات الأمن الخاصة بشكل سلبي في تصورات العراقيين عن الجيش الأميركي وعن قوات التحالف بشكل عام[9].

---

(9) Sarah K. Cotton [et al.], *Hired Guns: Views about Armed Contractors in Operation Iraqi Freedom* (Santa Monica, CA: RAND, 2010), p. 33.

ثانيًا: دور شركات الأمن الخاصة في الاحتلال

1- الفلوجة

أدت شركة بلاك ووتر دورًا حاسمًا في حادث بات يعتبر من الأكثر حساسية في احتلال العراق، أي حوادث الفلوجة والنجف. فمن خلال إسناد خدمات الدعم اللوجستي، ولا سيما دعم العمليات القتالية ومهمات الأمن، إلى مقاولي القطاع الخاص، أصبحت الولايات المتحدة معتمدة على شركات الأمن الخاصة. وكثيرًا ما كانت الشركات تلك تعرِّض موظفيها للخطر في مواضع الاستهداف، ونذكر هنا «مقاولي الأمن» الذين بعثتهم شركة بلاك ووتر إلى الفلوجة في عام 2004، والذين قتلوا بسبب عدم تزويدهم بالأجهزة الدفاعية المفترضة.

نذكر أن تلك الحادثة كانت محورية وغيرت كليًا ملامح الحرب ومسارها ومسار الاحتلال الأميركي للعراق. فقد تسببت الحادثة بمحاولة أميركية موؤودة لإعادة السيطرة على مدينة الفلوجة، قبل أن تعيد القوات الأميركية السيطرة عليها بالفعل في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، في عملية اصطلح على تسميتها «عملية الغضب المارد»، استشهد فيها 1350 مقاتلًا من الثوار، وقتل 95 جنديًا أميركيًا وجُرح 560 آخرين.

أنكرت الولايات المتحدة في البداية استخدامها الفوسفور الأبيض كسلاح يستخدم ضد الأفراد في مدينة الفلوجة، قبل أن تعترف بالحقيقة، وتقر بأن القوات الأميركية استخدمته بالفعل كسلاح لـ «الحرق» في تلك المدينة وبشكل هجومي. وتفيد التقارير التي تلت حوادث تشرين الثاني/ نوفمبر 2004 أن القوات الأميركية ارتكبت جرائم حرب ومجازر في حق سكان المدينة، وأنها قتلت المدنيين والأطفال من دون تمييز. وقد عكس فيلم «Fallujah, The Hidden Massacre» الوثائقي وجهة النظر هذه. ونشرت **المجلة الدولية لأبحاث البيئة والصحة العامة** المعروفة في مجال الطب في عام 2010، دراسة تبين أن نسب الإصابة بالسرطان ووفيات الأطفال واللوكيميا في مدينة الفلوجة فاقت النسب التي كانت موجودة في جزيرتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين[10]. وهناك اعتقاد بأن التلوث الناتج

(10) Wikipedia: <http://en.wikipedia.org/wiki/Fallujah-cite_note-17>.

من اليورانيوم المنضب هو سبب المعدل العالي والمخيف من حالات التشوه عند الولادة، والنسب العالية من الإصابة بالسرطان في العراق[11].

2- النجف

قام المرتزقة من شركة بلاك ووتر بإعطاء الأوامر على الجنود النظاميين في الجيش الأميركي في المعركة التي وقعت في مدينة النجف إبان «التمرد الشيعي» هناك. ويدل هذا الأمر غير المسبوق على مدى تخلي الولايات المتحدة عن دورها وإسناده إلى الشركات الخاصة. فرسا على شركة بلاك ووتر أيضًا عقد تأمين مبنى «سلطة الائتلاف الموقتة» في بغداد وحمايته، والذي كان يعتبر مقر سلطات الاحتلال الأميركية.

طالب مقتدى الصدر، قائد جيش المهدي، وهو تنظيم وطني وشعبي عراقي يعارض الاحتلال الأميركي، مناصريه بالانتفاضة على المحتلين الأميركان بعد اعتقال مصطفى يعقوبي، النائب الأول للصدر، واقتياده إلى النجف.

راوح عدد الجمهور المناصر للصدر بين 700 و2000 شخص، وقد احتل المباني الإدارية في النجف قبل أن يحتل مقر الاحتلال في النجف، الذي كانت شركة بلاك ووتر تحميه. وكان هناك ثمانية مقاولين من شركة بلاك ووتر واقفين على سطح مبنى مقر سلطة الائتلاف الموقتة إلى جانب عدد قليل من الجنود السالفادوريين ومن جنود مشاة البحرية الأميركية (المارينز). وكانت الإمرة في أيدي مرتزقة شركة بلاك ووتر.

بغضّ النظر عن كيفية بدء المعركة، بدأ مرتزقة بلاك ووتر والجنود من المارينز الأميركيين والسلفادوريين بإطلاق آلاف العيارات النارية ومئات القنابل على

---

(11) تظهر الإحصاءات الرسمية للحكومة العراقية أنه قبل اندلاع حرب الخليج الأولى (1991)، كان معدل حالات السرطان في العراق 40 من كل 100.000 شخص. لكن بحلول عام 1995، ارتفع العدد إلى 800 من كل 100.000 شخص. وبحلول عام 2005 تضاعف العدد إلى 1600 شخص على الأقل من كل 100.000 شخص. وتشير التقديرات الحالية استمرار الاتجاه المتزايد. العراق: إرث الحرب من السرطان، قناة الجزيرة، 18 آذار/ مارس 2013. انظر:
<http://www.aljazeera.com/indepth/features/2013/03/2013315171951838638.html>.

الجمهور من على السطح. ورد رجال الصدر بإطلاق النار مستخدمين رشاشات الكلاشينكوف وصواريخ الـ «آر بي جي»، ودارت المعركة طوال 4 ساعات.

اتصل الرجال المحاصرون بمقر بلاك ووتر في بغداد من على السطح، حيث وافق فريق بول بريمر أن ترسل إليهم ثلاث طائرات مروحية لتزويدهم بالذخائر، وأرسلت الشركة المزيد من طاقمها العملي إلى النجف خلال القتال. ونجم عن تدخل القوات الأميركية الخاصة في النجف لتفريق المتظاهرين مئات القتلى من العراقيين، وكان بين الضحايا رجال دين.

على الرغم من تمسُّك شركة بلاك ووتر بمبنى سلطة الائتلاف في النجف، إلا أن المعركة زادت شجاعة قوات الصدر، وبالتالي بدأت في نصب الكمائن للقوات الأميركية. وردّت القوات الأميركية على هذه الكمائن بالقصف بالطائرات النفاثة والطائرات المروحية، ودمرت سيارات المدنيين العراقيين بالدبابات. وقتل من جراء ذلك 8 جنود أميركيين وجرح 50 جنديًا آخر، ثم انتفض مناصرو الصدر في أكثر من 8 مدن عراقية أخرى، ونعت بول بريمر الصدر بأنه خارج على القانون.

كان القتال في تلك المرحلة أشرس قتال يشهده العراق منذ سقوط بغداد. ويذكر العراقيون يوم الرابع من نيسان/ أبريل 2004 على أنه يوم المجزرة في إحدى أكثر المدن قداسة للمسلمين الشيعة[12]. وشددت افتتاحية صحيفة النيويورك تايمز في 21 نيسان/ أبريل 2004 بعنوان «خصخصة الحرب» على المخاطر التي تخوضها وزارة الدفاع الأميركية باعتمادها على المقاولين العسكريين، وذكرت خطر أن استحداث الولايات المتحدة نوعًا جديدًا من المرتزقة.

ثالثًا: خرق شركات الأمن والعسكرة الخاصة حقوقَ الإنسان

1 - التعذيب في سجن أبو غريب

هناك شركتان أميركيتان تورطتا في تعذيب المعتقلين العراقيين في سجن أبو غريب: شركة CACI التي تولّت مسؤولية التحقيق وشركة L-3 للخدمات (التي

(12) Scahill, pp. 118-132.

كانت تعرف قبل باسم Titan) التي أوكل إليها مسؤولية الترجمة للجيش العراقي. وكان نشاطهما في سجن أبو غريب وفي كثير من المنشآت الأخرى في العراق. وقد قدم مركز الحقوق الدستورية الأميركي في عام 2004 لائحة قانونية ضد الشركتين، من خلال طاقم من المحامين الذين ترافعوا نيابة عن 250 من الذين اعتقلوا في سجن أبو غريب في العراق. واستندت هذه اللائحة إلى قانون عقد الأعراف للأجانب (Alien Tort Act) الذي يحمي الأجانب من أفعال الجهات الأميركية خارج حدودها.

أقر المدعون أنهم تعرضوا للاغتصاب وأنهم هُددوا بهتك أعراضهم وغيرها، وأنهم تعرضوا للصعق الكهربائي وللضرب المبرح تكرارًا، بما فيه الضرب بواسطة العصي والجزمات العسكرية وغيرها، كما أنهم ادعوا تعليقهم من أطرافهم، وإجبارهم على التعري وتغطية رؤوسهم وعزلهم عن الآخرين، وأُذلوا بالتبول عليهم. إضافة إلى ذلك، أفاد المدعون أنهم مُنعوا من ممارسة الشعائر الدينية مثل الصلاة.

2- الإعدامات الميدانية: ساحة النسور

اشترك موظفون من شركة بلاك ووتر الأميركية في حادثة إطلاق نار في ساحة النسور في بغداد في 16 أيلول/ سبتمبر 2007، حيث قتل 17 مدنيًّا وجرح أكثر من 20 آخرين، من بينهم نساء وأطفال. ويفيد شهود العيان أن إطلاق النار حدث من سيارات وأن طائرة مروحية تابعة لشركة بلاك ووتر قصفت الساحة بالصواريخ.

كما كان هناك الكثير من المخاوف في شأن سلوك الشركات الأمنية والعسكرية الخاصة وقوافل سياراتها في السير، وفي شأن استخدام هذه القوافل للعنف المميت بشكل خاص. لم تكن تلك الحادثة الأولى من نوعها، ولم تكن أول مرة تتورط فيها شركة بلاك ووتر في مثل هذه الحوادث.

يقر تقرير من الكونغرس الأميركي بأن شركة بلاك ووتر متورطة في ما يقارب 200 حادث من حوادث تفاقم العنف وإطلاق النار منذ عام 2005. وعلى الرغم من بنود الاتفاقات التي سمحت للشركة باستخدام العنف في الحالات الدفاعية فقط، فإن الشركة أقرت بأن طاقمها بادر إلى إطلاق النار في 80 في المئة من الحالات الصدامية.

في وسط بغداد أيضًا، تسبب إطلاق النار في 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2007[13] على قافلة بوفاة أميركيتين، هما جنيفيا انترانك وماري أوانس، عندما اقتربت سيارتهما من القافلة المستهدفة، والتي كانت بحماية شركة Unity Resources Group الأمنية. لم يستلم والدا جنيفيا أي تعويض مادي، الأمر الذي دفعهما إلى مقاضاة الشركة في المحاكم الأميركية. وتورطت هذه الشركة ذاتها في إطلاق النار على المواطن الأسترالي قيس جمعة في آذار/ مارس 2006. كان قيس جمعة، أستاذًا جامعيًا سكن في بغداد 25 عامًا، وكان يتنقل فيها بسيارته بشكل اعتيادي. يُزعم أنه أسرعَ حين اقترب من الحراس العاملين في الشركة، ولم يصغِ إلى طلباتهم له بالوقوف، ولم يستجب لإطلاقهم النار في الهواء. وحدث هذا كلّه في الساعة 10 صباحًا[14].

هناك أيضًا قضية داني فتزسمونز التي تبيّن مدى انعدام المراقبة عن شركات الأمن الخاصة.

شخِّص داني فتزسمونز بأنه يعاني «اضطراب الكرب التالي للرضح» (PTSD) في كانون الثاني/ يناير من 2004 وكان حينها مجندًا في الجيش البريطاني. أقر اختصاصيون نفسيون في أيار/ مايو 2008 وحزيران/ يونيو 2009 بأن أعراضه باتت تزداد سوءًا، ولكن هذا لم يمنع شركة URG الأمنية الخاصة من توظيفه وإرساله إلى العراق من دون أن يُعرض على كشف طبي كامل. قتل فتزسمونز اثنين من رفاق عمله وجرح عراقيًا بعد 36 ساعة من وصوله إلى البلد، وقد حكمت عليه محكمة عراقية بالسجن 20 عامًا في شباط/ فبراير نتيجة تلك الحادثة[15].

3- الإفلات من العقاب

أعطى الأمر رقم 17 الذي أصدره بريمر باسم سلطة الائتلاف الموقتة، الحصانةَ القانونية لشركات الأمن الخاصة، وحال دون محاكمة هذه الشركات

---

(13) ABC News, Reported by La Tercera, Chile, 16 September 2010.

(14) Jessicah Mendes and Scott Mitchell, «Who is Unity Resources Group?» ABC News (Australia), 14/9/2010.

(15) Caroline Davies, «Briton Danny Fitzsimons Jailed in Iraq for Contractors' Murders,» *The Guardian*, 28/2/2011.

في المحاكم العراقية. ولم ينجح بعد جهد محاكمتها في محاكم بلدانها الأصلية، خصوصًا في الولايات المتحدة لأن أكثرها أميركية. بعد مرور أكثر من خمس سنوات على حادثة ساحة النسور، لا تزال القضية ضد المتهمين، وهم من موظفي شركة بلاك ووتر، معلقة في المحاكم الأميركية. وهناك أيضًا متهمون آخرون لم يعرضوا حتى لمجرد المحاكمة[16].

4- تعويض الضحايا

يحق التعويض وإعادة التأهيل لجميع العراقيين الذين وقعوا ضحايا انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مقابل الأذى المعنوي والمادي الذي تسبب به غزو بلادهم واحتلالها. وهي كانت حربًا غير قانونية وغير شرعية لانتهاكها الفقرة الرابعة من المادة الثانية لميثاق الأمم المتحدة.

لم تتمكن السلطات العراقية من اتخاذ إلا إجراءات قانونية محدودة في ما يخص شركات الأمن الخاصة التي تورطت في أعمال انتهاك حقوق المدنيين العراقيين الإنسانية قبل 2009. وقد زعم المقاولون العاملون في هذه الشركات الأمنية الخاصة، في أحيان كثيرة، أنهم غير خاضعين للقانون الدولي، مدعين أن القيود على التعذيب وعلى غيرها من جرائم الحرب لا تطبق عليهم كونهم ليسوا جيشًا نظاميًا يتبع دولة.

طالبت وزارة الداخلية العراقية شركة «Xe» (بلاك ووتر سابقًا) والعاملين فيها كافة بالرحيل عن الأراضي العراقية في 10 شباط/ فبراير 2010، في غضون سبعة أيام.

كان التأثير المتراكم للحصانة القانونية التي مُنحت في الأمر رقم 17 الصادر عن بول بريمر، وفشل محاولات مقاضاة موظفي الشركات الأمنية الخاصة في بلدانهم الأصلية، قد سمحا بالإفلات من الملاحقة بقضايا انتهاك حقوق الإنسان للمدنيين العراقيين بين عامي 2003 و2009. كما أن الفشل المتجدد في مسألة

---

(16) United Nations General Assembly, «Report of the Working Group on the Use of Mercenaries as a Means of Violating Human Rights and Impeding the Exercise of the Right of Peoples to Self-Determination - Addendum - Mission to Iraq,» 12/9/2011, A/HRC/18/32/Add.4.

المسؤولين عن هذه الجرائم وفي توفير سبل إنصاف للضحايا أو ذويهم أمر مقلق للغاية. وقد رفع بعض الضحايا دعاوى قانونية مدنية في المحاكم الأميركية[17]، إلا أن هذا لا يُعالج مسألة محاكمة الجناة بقضايا الجرائم في العراق في المحاكم الأميركية.

بعد مرور 8 سنوات، وفرض حكومة جديدة، انسحبت الولايات المتحدة من دون أن تحقق أهدافها، إلا أن العراق بات في فوضى عارمة. فقد سمحت السلطات العراقية للقوات التي لا تتبع دولًا، مثل وحدات الحراسة الشخصية وشركات الأمن الخاصة وميليشيات تابعة لأحزاب سياسية، أن تحتكر أجزاء من القطاع الأمني من دون أن تكون خاضعة للمحاسبة ومن دون شفافية.

إن توفير الأمن للشعب هو من المسؤوليات الأساسية المنوطة بالدولة، وإسناد هذه الخدمة إلى شركات خاصة يسبب المخاطر على حقوق الإنسان، وعلى الحكومة العراقية أن تتوخى الحذر وأن توفر الموارد الكافية لتضمن أن القوات غير النظامية تلك، أكانت عراقية أم لا، خاضعة للتحكم والرقابة وأنها تحترم حقوق الإنسان للشعب العراقي.

---

(17) United Nations General Assembly, «Report of the Working Group on the Use of Mercenaries as a Means of Violating Human Rights and Impeding the Exercise of the Right of Peoples to Self-determination - Chairperson-Rapporteur: Alexander Nikitin - Addendum - Mission to South Africa (10 to 19 November 2010),» 4/7/2011, A/HRC/15/25/Add.3, para. 54.

الفصل التاسع

المنظمات والفاعلون الخارجيون
القاعدة والميليشيات المدعومة من الخارج

حسن أبو هنية

عندما أطلق الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش حملته العسكرَية على العراق في العشرين من آذار/ مارس 2003، كان من المفترض أن تختتم فصول سياسة «الحرب على الإرهاب» عبر إطاحة نظام صدام حسين «الاستبدادي» واستبداله بنظام «ديمقراطي» موالٍ للولايات المتحدة تمهيدًا لتدشين «شرق أوسط جديد». وبعد مرور عشر سنوات على الاحتلال أصبح العراق محورًا رئيسًا في المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران، فقد بذلت الولايات المتحدة جهدًا كبيرًا لمواجهة النفوذ الإيراني في العراق، بما في ذلك استخدام مكانتها كقوة محتلة ومصدر رئيس للمساعدات في العراق، ومع ذلك فإن احتواء النفوذ الإيراني لم يكن الهدف الرئيس لأميركا في العراق، بل إنشاء ديمقراطية مستقرة يمكنها هزيمة ما تبقى من العناصر المتطرفة والمتمردة، والدفاع ضد التهديدات الخارجية، ودعم قيام مجتمع مدني قادر، وإبراز الصداقة القوية المستقرة للولايات المتحدة وحلفائها في الخليج.

قدرة أميركا على تحقيق هذا الهدف غير مؤكدة إلى حد كبير؛ فقد سجلت قوات كلٍّ من الولايات المتحدة والعراق انتصارات تكتيكية على المتمردين بين عامي 2005-2009، لكن الغزو الأميركي يبدو الآن بحكم الأمر الواقع فشلًا استراتيجيًا كبيرًا من حيث التكلفة المادية والبشرية، ولما له من نتائج استراتيجية

لمرحلة ما بعد الصراع، والقيم التي يمكن أن تكون قد حصلت عليها الولايات المتحدة من استخدام مواردها السياسية والعسكرية والاقتصادية المختلفة. شنت الولايات المتحدة الحرب لأسباب خاطئة، مركزة على تهديدات أسلحة الدمار الشامل، ورعاية الحكومة العراقية للإرهاب الذي لم يكن موجودًا، ولم تكن لها خطة ذات مغزى لعمليات تحقيق الاستقرار أو بناء الأمة، وتركت العراق ينزلق إلى حرب أهلية لنصف عقد من الزمن، وفشلت في بناء ديمقراطية فاعلة وقاعدة للتنمية الاقتصادية في العراق، فانتصاراتها التكتيكية لم تتجاوز وضع حد للصراع الذي ساعدت هي في إحداثه، كما فشلت في إقامة الشراكة الاستراتيجية التي سعت إليها. إذ عمل الغزو على إسقاط دكتاتورية بغيضة، لكن ذلك كلف ثماني سنوات من الصراع والاضطرابات وقتلَ 5000 جندي أميركي و35000 جريح وأكثر من 100.000 قتيل عراقي. وقدَّرت خدمة أبحاث الكونغرس التكلفة المالية للحرب على الولايات المتحدة وحدها بأكثر من 823 مليار دولار حتى السنة المالية لعام 2012[1].

وفقًا لحسابات المخيلة الجامحة للمحافظين الجدد في واشنطن الحالمين بعولمة سعيدة في ظلال «العصر الأميركي الجديد»، ساهمت الاستراتيجيا الأميركية التي بُنيت على وهم «الصدمة والترويع» في ولادة جيل جديد من الجهاديين، وتوفير ملاذات آمنة لتنظيم «القاعدة» وشيوع الفوضى. وإذا كانت أهداف الغزو الأميركي للعراق باتت واضحة، وفي مقدمها ضمان إمدادات «النفط» وحماية أمن «إسرائيل»، فإن ذرائعها في محاربة «الإرهاب» أوجدت عنفًا مضادًّا، وآذنت بولادة حركات مقاومة للاحتلال تسللت عبرها تنظيمات عابرة للحدود، وفي مقدمها تنظيم «القاعدة»، وسوف يكون تركيزنا في هذه الدراسة على إحدى أهم الجماعات المقاومة التي تشكلت في العراق في عقب الاحتلال الأميركي، وأشدها عنفًا وتأثيرًا في المشهد العراقي، وهو تنظيم « قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين» بزعامة أبي مصعب الزرقاوي الذي غيّر اسمه بعد مقتل الزرقاوي ليصبح تنظيم «دولة العراق الإسلامية».

---

(1) أنتوني كوردسمان، «النتائج الحقيقية من الحرب على العراق: المنافسة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وإيران» (تقرير، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأميركي CSIS، ترجمة دار بابل للدراسات والإعلام، آذار/ مارس 2012). <http://www.darbabl.net/show_tarjama.php?id=251>.

أولًا: الطريق إلى العراق: الولايات المتحدة والقاعدة

شكّلت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 على برجَي التجارة العالمية في نيويورك والبنتاغون في واشنطن منعطفًا حاسمًا في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية، فقد غيّرت التصور الأميركي المتعلق بالواقع السياسي الدولي الذي كان سائدًا في أثناء حقبة الحرب الباردة، والذي يقوم على استراتيجيا سياسية عسكرية تستند إلى مبدأ «الاحتواء» للمجال الجيو-سياسي للشيوعية و«الردع» للقوة السوفياتية التقليدية والنووية. وكانت الولايات المتحدة قد وقعت في أزمة فراغ أيديولوجي وسياسي في عقب الانهيار المفاجئ للنظام السوفياتي والمنظومة الاشتراكية، في أوائل التسعينيات من القرن الماضي. وأدى هذا إلى ظهور رؤى متعددة في تحديد المستقبل، وتبنّى الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش الأب فكرة «نظام عالمي جديد» قوامه ضمان هيمنة الولايات المتحدة في العالم وسيطرتها عليه. وفي هذا السياق ظهرت أطروحة فرانسيس فوكوياما التي تبشر بالانتصار النهائي للديمقراطية ورأسمالية السوق ثم الإعلان عن نهاية التاريخ، إلا أن المؤسسة السياسية والأيديولوجية الأميركية تبنّت تصوّرًا مغايرًا جديدًا للأخطار المستقبلية، تمثّل بمفهوم «الدول المارقة» التي تمتلك القدرة على تطوير أسلحة الدمار الشامل أو تسعى إلى امتلاكها مثل العراق وإيران وليبيا وكوريا الشمالية وغيرها. وعلى الرغم من نجاح الولايات المتحدة في حشد تحالف دولي كبير وتعبئته لإخراج الجيش العراقي من الكويت في عام 1991، إلا أن هذا الحدث الكبير لم يشكّل لحظة فاصلة في التاريخ السياسي الأميركي، باستثناء كسر «العرض الفيتنامي» المتمثل بالمخاوف الرسمية والشعبية من الزج بالقوات الأميركية في ما وراء البحار، وتشجيع المقاومة الإسلامية ودعمها ضد الاحتلال السوفياتي لأفغانستان. وقد اتبعت إدارة كليتنون في بدايتها سياسة «التدخل لأغراض إنسانية» كمبرر للتدخل الأميركي في الصومال، وفي البوسنة وكوسوفو في ما بعد، وتضمنت تغيير أنظمة الحكم من طريق دعم وتصدير رأسمالية السوق الحرة والعولمة الاقتصادية والديمقراطية الانتخابية.

شهدت الحقبة «الليبرالية الجديدة» في عهد كليتنون عددًا من الهجمات ضد منشآت القوات المسلحة والمنشآت الدبلوماسية الأميركية في العالم العربي وشرق أفريقيا. بدأت الهجمات في الصومال في عام 1993، ثم في السعودية بتفجيرات

الرياض (1995)، والخبر (1996)، وتفجير السفارة الأميركية في نيروبي/ كينيا (1998)، وتفجير السفارة الأميركية في دار السلام/ تنزانيا في الوقت نفسه في هجوم متزامن، وتفجير المدمرة الأميركية كول في اليمن (2000)، إلا أن هذه الهجمات على الرغم من سعتها وانتشارها لم تسفر عن صوغ أيديولوجيا جديدة ولا استراتيجيا عسكرية مغايرة، واقتصر رد الولايات المتحدة على شكل هجمات صاروخية بعيدة المدى ضد قواعد تنظيم القاعدة بقيادة بن لادن في أفغانستان والسودان.

في هذا السياق برز مفهوم «الدول الفاشلة»، وهي تلك الدول التي ولدت من رحم النظام السوفياتي السابق، ودول الجنوب، وتكاثرت الدعوات الإمبريالية الأميركية على أسس أخلاقية مزعومة، لتلقي اللوم على هذه الدول باعتبارها راعية للإرهاب، لكونها عاجزة عن النمو والتحديث، وتعمل سياساتها على توفير الشروط الملائمة للإرهاب مثل أفغانستان والعراق وإيران والسودان وسورية وغيرها في هذه الأجواء السياسية والثقافية الملتبسة ظهر صموئيل هنتنغتون بأطروحة مثيرة للجدل عن مكونات العالم المعاصر تنص على أن الصراع العالمي في عقب نهاية الحرب الباردة لن يكون صراعًا اقتصاديًّا أو جيوستراتيجيًا وإنما حضاريًا؛ ذلك أن الجماعات الثقافية سوف تحل محل كتل الحرب الباردة، وخطوطُ التماس بين الحضارات سوف تصبح هي الخطوط المركزية للصراع في السياسات العالمية، واعتبر أن الإسلام هو القوة الظلامية في العالم بسبب نزوع المسلمين إلى الصراع والعنف ومن هنا فإن الصدام سيكون حتميًا بين الإسلام والغرب. وعلى الرغم من النقاش والجدل الساخن داخل الولايات المتحدة في شأن هذه النظرية إلا أنها لم تتمتع بقبول رسمي داخل الإدارة الأميركية آنذاك. لكن في هذا السياق شكلت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 بيئة خصبة لازدهار نظرية الصدام وقبولها وتعميمها.

دشّنت هجمات 11/ 9 لحظة فاصلة في التاريخ السياسي الأميركي، أسفرت عن حملة كبرى ضد ما أطلق عليه «الإرهاب» الذي أصبح أهم مكون سياسي في إطار ثقافة سياسية محافظة، وفي إدارة المحافظين الجدد في ظل أيديولوجيا محافظة جديدة، ولاهوت يميني مسيحي عمل بقوة من أجل بلورة مفهوم «الحروب الاستباقية» التي بدأت في أفغانستان، ثم اندفعت بقوة باتجاه الشرق

الأوسط، بهدف إعادة تشكيل الخريطة السياسية للمنطقة وتغيير أنظمة الحكم، وكان العراق أول أهدافها.

شنّت الولايات المتحدة الأميركية حربًا على العراق في 20 آذار/ مارس 2003 لإطاحة حكم صدام حسين، وفي منتصف نيسان توقف القتال بصورة أساسية وأعلن رسميًّا انتهاء العمليات القتالية الرئيسة في الأول من أيار/ مايو، وكانت الولايات المتحدة قد ارتكبت جملة من الأخطاء الاستراتيجية الفادحة[2]، حملها على ذلك قدرتها الكبيرة على خوض حروب إقليمية تقليدية بكفاءة عالية وبتكاليف زهيدة وسرعة فائقة، إلا أن المشكلة الرئيسة كانت في غياب استراتيجيا ذات أهداف بعيدة لمرحلة ما بعد الحرب وإرساء السلم. ومن أكثر هذه الأخطاء وضوحًا في الحرب على العراق مجموعة التبريرات لشن الحرب، التي بنيت على تقارير استخباراتية خاطئة مفادها امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، الأمر الذي تبيّن خطؤه لاحقًا بما لا يدع مجالًا للشك. ومع ذلك فإن الخطأ الأكبر لإدارة بوش وقيادة القوات الأميركية تمثل بإغفال المشكلات الحقيقية لتحقيق الاستقرار وعملية بناء الدولة، وارتكاب أخطاء سياسية وعسكرية فادحة وفرت مناخًا خصبًا وملائمًا لولادة المقاومة العراقية ونموها وتطورها ودخول تنظيم القاعدة.

أظهر تطور الحوادث في العراق تخبطًا كبيرًا في سياسة الولايات المتحدة، بسبب الثقة المفرطة بالنفس لدى المحافظين الجدد في وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي، وكذلك عند عدد كبير من «مصانع الأفكار» المسيسة التي اعتمدت في تصوراتها عن الوضع العراقي على عدد من الجماعات العراقية المعارضة في

---

(2) لمزيد من التفصيل عن الأخطاء التي وقعت فيها الولايات المتحدة في التعامل مع الوضع العراقي، انظر: توماس بيكرينغ، جيمس شليزنغر وإريك شوارتز، «العراق بعد عام واحد،» [ملف: عام على احتلال العراق]، المستقبل العربي، السنة 26، العدد 302 (نيسان/أبريل 2004)، ص 6؛ وليم بولك، «الواقع والخيارات في حرب العراق،» المستقبل العربي، السنة 27، العدد 311 (كانون الثاني/ يناير 2005)، ص 6؛ آدام روبرتس، «نهاية الاحتلال في العراق،» المستقبل العربي، السنة 27، العدد 307 (أيلول/ سبتمبر 2004)، ص 31؛ أنتوني كوردسمان، «العراق.. ما العمل؟» المستقبل العربي، السنة 27، العدد 304 (حزيران/ يونيو 2004)، ص 58؛ فيليس بينيس، «انتقال فاشل للسلطة، النفقات المتصاعدة لحرب العراق،» المستقبل العربي، السنة 27، العدد 309 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2004)، ص 6، والمجموعة الدولية للأزمات، «ماذا بإمكان الولايات المتحدة أن تفعل في العراق،» المستقبل العربي، السنة 27، العدد 312 (شباط/ فبراير 2005)، ص 34.

الخارج، وعلى بعض الشخصيات المنفية التي بالغت في تقديراتها في شأن التأييد الشعبي، في حالة قيام غزو «تحريري»، مغفلين التركيبة العرقية الطائفية المعقدة للعراق، فضلًا عن الحالة الاقتصادية المتردية.

شكّل سوء التخطيط لعمليات ما بعد الحرب وبناء الدولة وتحقيق الاستقرار إخفاقًا كبيرًا وخطأ استراتيجيًا أدى إلى تفاقم المشكلات ووفرت مناخًا ملائمًا لجماعات المقاومة.

ثانيًا: انبعاث المقاومة وانقساماتها وتنوع جبهاتها

تفجّرت المقاومة السنية ضد القوات الأميركية وحلفائها بعد أيام قليلة من سقوط بغداد، وبرزت جماعات عدة عملت بداية بشكل منفرد، ثم أخذت في التنسيق بينها وصولًا إلى بناء تحالفات وجبهات، ويمكن تقسيمها بحسب الفاعلية ثلاثَ فئات باستثناء تنظيم القاعدة الذي سنتناوله لاحقًا.

أهم الجماعات الجهادية في العراق

- **الجيش الإسلامي في العراق**: وهي جماعة إسلامية سلفية جهادية تحظى بتأييد وقبول لدى القوى السنية في العراق، ولا سيما العشائر والقادة العسكريين والنخب، ولها عمق شعبي وحضور خارجي، تشكلت قبل الاحتلال ولكنها لم تعلن عن نفسها إلا في أواخر عام 2003، وانضمت إليها كتائب مجاهدي الطائفة المنصورة وهي أولى الجماعات الجهادية إعلانًا، وأصدرت بيانها الأول في أيار/ مايو 2003.

- **جيش أنصار السنة**: وهو جماعة إسلامية سلفية تعد امتدادًا لجماعة أنصار الإسلام، تشكلت في أيلول/ سبتمبر 2003، وتضم جماعة أنصار الإسلام، ومقاتلين عربًا.

- **جيش الراشدين**: وهي جماعة إسلامية، ظهرت في عام 2005، وتتألف من كتائب عدة؛ مثل كتيبة الكوثر، وكتيبة الفردوس، وكتيبة جنود الرحمن، وكتيبة الفجر الصادق، وكتيبة مسلم بن عقيل وغيرها، وكل كتيبة متمركزة في منطقة من المناطق.

- **جيش المجاهدين**: وهي جماعة إسلامية، يعتقد أنها قريبة من الجيش الإسلامي في العراق، وبرزت هذه الجماعة أول مرة في شباط/ فبراير 2005.

- **كتائب ثورة العشرين (حركة المقاومة الإسلامية)**: وهي جماعة إسلامية تضم أطيافًا متنوعة من الإخوان المسلمين والسلفيين والمستقلين، وتحظى بدعم عشائري واحترام من القوى المناهضة للاحتلال، صدر بيانها الأول في 10 تموز/ يوليو 2003.

- **كتائب صلاح الدين (الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع))**: وهي جماعة إسلامية جهادية مرجعيتها الإخوان المسلمون في العراق، أعلنت عن نفسها في بيان صدر في 28 أيار/ مايو 2004.

علاوة على ما ذكرنا هناك فصائل جهادية أقل فاعلية من الجماعات الأولى، وهي: الجماعة السلفية المجاهدة، وجيش الفاتحين، والحركة الإسلامية لمجاهدي العراق، وعصائب العراق الجهادية، وكتائب أبو بكر الصديق. ويضاف إليها مجاميع ظهرت أسماؤها ثم انحسرت بسبب انضمامها إلى المجاميع الكبرى أو اندثارها، وأخرى ظهرت حديثًا وأغلبها انفصل عن غيره: جيش القعقاع، وجيش محمد الفاتح، وجيش المسلمين، وسرايا التمكين، وسرايا الدعوة والرباط، وسرايا الغضب الإسلامي، وكتائب الثأر، وكتائب مجاهدي الطائفة المنصورة.

انتظمت هذه الجماعات منذ منتصف عام 2007 في أطر جبهوية تعكس إلى حد ما تقاربًا سياسيًّا أو أيديولوجيًّا أو عقديًا في ما بينها، وهي:

- **جبهة الجهاد والإصلاح**: ضمّت الجبهة حين تشكيلها في 2 أيار/ مايو 2007 كلًا من الجيش الإسلامي في العراق وجيش المجاهدين وجماعة أنصار السنة (الهيئة الشرعية). وفي إثر ذلك بدأت البيانات تتوالى عن انضمامات أخرى وتحالفات جديدة، تبعتها انسحابات وانشقاقات، عن الجبهة والجيش الإسلامي.

• أعلن جيش الفاتحين في بيان مقتضب في 29 أيار/ مايو 2007 انضمامه إلى الجبهة، ثم ما لبث أن انسحب منها في 1 كانون الثاني/ يناير 2008 في بيان صدر عن مكتب الإمارة للجيش.

• في 18 تموز/ يوليو 2007 انشقت جماعة من الجيش سمّت نفسها «جيش الفرقان».

• في 28 تموز/ يوليو 2007 صدر بيان آخر عن جبهة الجهاد والإصلاح رحبت فيه بانضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجبهة.

• في 11 أكتوبر/ تشرين الأول 2007 أُعلن تأسيس المجلس السياسي للمقاومة العراقية الذي يضم جبهة الجهاد والإصلاح بفصائلها الأربعة (الجيش الإسلامي، جيش المجاهدين، جماعة أنصار السنة - الهيئة الشرعية وجيش الفاتحين) مع حركة المقاومة الإسلامية (حماس - العراق) والجبهة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع).

- **أجنحة الإخوان المسلمين**: هي أكثر جماعة في العراق متشظية من حيث الموقف السياسي من الاحتلال الأميركي، وما تمخض عنه من عملية سياسية مبررة عند هذا ومرفوضة عند ذاك، وبصيغها الكائنة فهي أقرب إلى أن تكون تيارات من كونها جماعة كما هي حالها في بلدان أخرى، وأشهر أجنحتها:

• الحزب الإسلامي: الواجهة السياسية للإخوان المسلمين في العراق، ويتزعمه طارق الهاشمي الذي يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية في حكومة نوري المالكي. وكبقية أحزاب المعارضة العراقية شارك في مؤتمرات لندن وصلاح الدين قبل غزو العراق، وبعد الاحتلال شارك أمينه العام السابق محسن عبد الحميد في عضوية مجلس الحكم، تحت ولاية بول بريمر الذي نصبته الولايات المتحدة حاكمًا مدنيًّا للعراق بعد سقوط بغداد. وخاض الحزب في ما بعد الانتخابات النيابية بالتحالف مع جبهة التوافق السنية. والحقيقة أن تصريحات الهاشمي غنية عن التعريف حتى إنه ما من قوة جهادية إلا دانت تحالفاته وسياساته.

• جماعتا «حماس - العراق» و«جامع»: ظهرت حماس العراقية على أنقاض «كتائب ثورة العشرين» في بيان رسمي صدر في 9 آذار/ مارس 2007، وأعلن عنه في 26 من الشهر نفسه. لكن في البيان الأول الذي صدر في 26 آذار/ مارس 2007 أعلن فيلق الفتح الإسلامي عن تغيير اسمه إلى «حركة المقاومة الإسلامية: حماس - العراق» فما كان من فيلق الجهاد إلا العودة إلى الاسم الأصلي وهو كتائب ثورة العشرين.

وعلى الرغم من وجود تنسيق ميداني وسياسي بين الجماعتين، إلا أننا لم نقع على صدور بيان مشروع الاندماج المنتظر. وكل ما حصل هو الإعلان عن تأسيس المجلس السياسي للمقاومة الذي ضم الجماعتين وجبهة الجهاد والإصلاح في إطار سياسي موحد كما بشر أحمد سعيد الحامد عضو المكتب السياسي لحماس العراق في وقت سابق.

- جبهة الجهاد والتغيير: بعد الإعلان عن جبهة الجهاد والإصلاح والبيان المشترك بين جامع وحماس في شأن مشروع الاندماج المقترح، أعلنت ثماني جماعات جهادية عن تحالف جبهوي جديد 6 أيلول/ سبتمبر 2007 سمته «جبهة الجهاد والتغيير» التي ضمت كلًا من كتائب ثورة العشرين، وجيش الراشدين، وجيش المسلمين في العراق، والحركة الإسلامية لمجاهدي العراق، وسرايا جند الرحمن، وسرايا الدعوة والرباط، وكتائب التمكين، وكتائب محمد الفاتح، وأخيرًا انضمام جيش التابعين في 20 كانون الثاني/ يناير 2008.

- هيئة علماء المسلمين: تأسست في 14 نيسان/ أبريل 2003 بعيد سقوط بغداد مباشرة، وضمت في عضويتها مئات العلماء العراقيين برئاسة حارث الضاري. وينظر إليها على أنها الجناح الشرعي للإخوان المسلمين، والحقيقة أنها خليط من اتجاهات شتى، وتوجهاتها السياسية والعقدية والفكرية أبعد ما تكون عن الإخوان المسلمين. وعمليًا فإن نشاطاتها السياسية ومعارضتها الشديدة للاحتلال وللعملية السياسية ومناصرتها للمشروع الجهادي بكافة أطيافه مثّلت انعكاسًا جليًا لفتاواها الشرعية[3].

ثالثًا: سطوع نجم الزرقاوي، سيرة تكتيكات العنف

في عقب الحرب الأميركية على أفغانستان في السابع من تشرين الأول/ أكتوبر 2001، التي جاءت نتيجة هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، بدأت تقارير أمنية غربية تتحدث عن «شخصية غامضة»، هي شخصية أبو مصعب الزرقاوي (أحمد فضيل نزّال الخلايلة، من مواليد مدينة الزرقاء في الأردن بتاريخ

(3) انظر: أكرم حجازي، «وهي على مشارف فلسطين: رحلة في صميم عقل السلفية الجهادية: (القاعدة نموذجًا)،» حزيران/ يونيو 2006، ص 39-45.

20 تشرين الأول/ أكتوبر 1966)، المسؤول عن خلايا «أصولية في أوروبا». وفي الخامس من شباط/ فبراير 2003، وقف وزير خارجية أقوى دولة في العالم، كولن باول، أمام مجلس الأمن ليتحدث عن الزرقاوي باعتباره يمثل امتدادًا لشبكة القاعدة في العراق، وذلك لاستخدامه كإحدى ذرائع الهجوم الأميركي على العراق.

كانت بدايات أبو مصعب الزرقاوي في عام 1989 عندما تحول إلى تبنّي الأفكار الإسلامية بصورتها المتشددة، وقرَّر بعد فترةٍ وجيزةٍ من التزامه الدِّيني الذهاب إلى أفغانستان للمشاركة في الجهاد الأفغاني، من طريق بيشاور في باكستان، فغادر برفقة عددٍ من أصدقائه ومعارفه، واستقر به المقام في حيات أباد، إحدى ضواحي بيشاور التي كانت تعتبر القاعدة الخلفية للمجاهدين العرب والأفغان، ويوجد فيها «بيت الأنصار» الذي يعتبر نواة تأسيس تنظيم القاعدة بزعامة بن لادن في ما بعد، وكذلك «مكتب الخدمات» بقيادة عبد الله عزام، وهي عبارة عن محطات أولى لاستقبال المتطوعين للقتال.

في ربيع عام 1989 توجَّه الزَّرقاوي مع عددٍ آخر من المقاتلين الجدد إلى منطقة خوست شرق أفغانستان، إلا أنه لم يشارك في القتال نظرًا إلى أن الحرب ضدّ السوفيات كانت قد انتهت قبل وصوله، إلا أن الزرقاوي شارك في بعض المعارك التي قامت بين الأحزاب الإسلامية ضد الأحزاب الموالية للشُّيوعية حتى عام 1993. وفي هذه الأثناء تعرَّف الزرقاوي أول مرة إلى أبي محمد المقدسي في بيشاور، من طريق أبي الوليد الأنصاري الفلسطيني المقرَّب من أبي قتادة[4]، وبدأ التنسيق والعمل معًا، وكان المقدسي قد غادر الكويت في أثناء أزمة الخليج إلى بيشاور، وكان معروفًا في أوساط الجهاديين كمنظِّرٍ وفقيهٍ من خلال مؤلفاته «مِلَّة إبراهيم»، و«الكواشف الجلية في كفر الدولة السعودية».

شهد الزرقاوي اغتيال الشيخ عبد الله عزام في بيشاور في أيلول/ سبتمبر 1989، وفي هذه المرحلة كان أبو قتادة الفلسطيني قد غادر الأردن في عقب حرب الخليج (1991)، بعد أن عمل على تشكيل جماعة «حركة أهل السنة

---

(4) أبو محمد المقدسي، «الزرقاوي؛ مناصرة ومناصحة،» منبر التوحيد والجهاد، تموز 2004. <http://www.tawhed.ws/r?i=dtwiam56>.

والجماعة» لأن خياراته الأيديولوجية بدأت تتبلور باتجاه السَّلفية الجهادية؛ ثم ذهب إلى ماليزيا، ومنها انتقل إلى بيشاور.

هكذا بدأت ملامح علاقة وطيدة تُنسج بين أبو قتادة والمقدسي والزرقاوي، إلا أن الحوادث المتسارعة (منذ انسحاب السوفيات من أفغانستان، وبدء الحرب الأهلية بين فصائل المجاهدين، وانتهاء حرب الخليج (1991)، وصولًا إلى ملاحقة الأفغان العرب في بيشاور) دفعت إلى تشكُّل خياراتٍ مختلفة لدى هؤلاء الثلاثة؛ فقرر أبو قتادة الفلسطيني اللجوء إلى بريطانيا، واتجه المقدسي إلى الأردن، أما الزرقاوي فقد اختار المشاركة في «الموجة الثانية» من معارك الحرب الأهلية الأفغانية، والتحق بالمعسكر الأفغاني الذي قاده قلب الدين حكمتيار، وتحديدًا في صفوف جماعة القائد الأفغاني جلال الدّين حقاني.

كان الزرقاوي قد تدرب في معسكرات عدة، خصوصًا في معسكر «صدى» على الحدود الباكستانية - الأفغانية، وتعرّف في هذا المعسكر إلى عددٍ من المقاتلين الأردنيين والعرب، منهم أبو عبد الله اللّيبي سالم بن صويد الذي أوكلت إليه بعد سنوات عدة مهمة اغتيال الدبلوماسي الأميركي لورانس فولي في عمان في عام 2002[5]. وفي مطلع عام 1993 قرّر الزرقاوي العودة إلى الأردن، وفي تلك الفترة عاد كثير من المقاتلين الأردنيين من أفغانستان، وانخرطوا في عددٍ من التنظيمات كجيش محمد والأفغان الأردنيين وغيرهما.

شهدت حقبة التسعينيات فتح جبهاتٍ جهادية في مناطق مختلفة في العالم الإسلامي كالبوسنة والشِّيشان. وبدأت الجماعات الجهادية المسلحة في بلدان عربية عدة كمصر والجزائر باللجوء إلى أعمال العنف. وكانت النواة الأساسية لهذه الجماعات من الأفغان العرب العائدين من جبهات القتال في أفغانستان. وفي هذه الفترة أصبح السودان ملاذًا لكثيرٍ منهم، خصوصًا بن لادن والظواهري، وذلك في عقب الانقلاب الذي أطلق عليه «ثورة الإنقاذ» في عام 1989، بقيادة البشير والترابي، ونجحت الأجهزة الأمنية الأردنية محليًا في تفكيك معظم الشبكات السلفية الجهادية التي ظهرت آنذاك.

(5) انظر الدعوى القضائية في شأن اغتيال لورانس فولي.

في هذا الوقت بدأ نجم أبو قتادة الفلسطيني يسطع في لندن التي تحولت مركزًا إعلاميًّا ولوجستيًّا لعمليات دعم الحركات الجهادية في العالم، حتى أطلق عليها «لندنستان». وأصبح أبو قتادة المنظّر الأول للسلفية الجهادية في أوروبا وشمال أفريقيا؛ إذ عمل على مساندة «الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر»، و«الجماعة الإسلامية المقاتلة في ليبيا» من خلال نشرتي «الأنصار» و«الفجر»، ثم أصدر مجلة المنهاج التي كان أتباعه يوزعونها سرًّا في الأردن.

في عقب عودة الزرقاوي إلى الأردن باشر الاتصال بالمقدسي للعمل معًا على نشر الدّعوة السلفية الجهادية، وبهذا بدأ التحضير لإنشاء جماعةٍ سلفيةٍ جهاديةٍ سوف تكون منعطفًا حاسمًا في تاريخ السلفية الجهادية في الأردن، وهي الجماعة التي عُرفت إعلاميًّا وأمنيًا باسم «بيعة الإمام». ويعتبر هذا التنظيم ثمرة التقاء الزرقاوي والمقدسي؛ حيث نشط الاثنان معًا في نشر السلفية الجهادية، وبذلك تكاملت الخبرة النّظرية للمقدسي بالخبرة العملية للزَّرقاوي. وتمكنا خلال فترةٍ وجيزةٍ من استقطاب عددٍ من الأتباع والأنصار كانوا يطلقون على أنفسهم اسم «الموحدين»، أو جماعة «التوحيد»، فهم لم يطلقوا على أنفسهم اسم «بيعة الإمام».

ألقت الأجهزة الأمنية القبض على أعضاء التنظيم كافة قبل أن يتمكنوا من القيام بعمليات مسلحة. وبعد أن نجحت هذه الأجهزة في تفكيك تنظيم «بيعة الإمام» واعتقال أعضائه، قدّمت ثلاثة عشر متهمًا منهم في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996 إلى محكمة أمن الدولة. وأسفرت المحاكمة عن الحكم على الزرقاوي والمقدسي خمسة عشر عامًا. وفي هذه المرحلة، وفي أثناء وجوده في السّجن برز الزرقاوي كقائدٍ ميداني، وأصبح أميرًا للمجموعة السلفية خلفًا للمقدسي. وفي عام 1999 خرج بعفوٍ ملكي، وغادر في الصيف إلى باكستان ثم أفغانستان.

استقر الزرقاوي، في بداية عام 2000، في منطقة «حيرات»، وأسس فيها معسكر تدريب للأردنيين والفلسطينيين، واستقطب عددًا آخرٍ من جنسياتٍ مختلفة. وفي عقب هجمات الحادي عشر أيلول/ سبتمبر 2001 تنقّل الزرقاوي بين إيران والعراق وسورية، حتى أنشأ في عام 2002 شبكته الجهادية الخاصة، وأشرف على عملية اغتيال دبلوماسي أميركي في عمّان بالتنسيق مع عدد من أنصاره. وفي هذه

المرحلة لمع اسم الزرقاوي. وبعد الاحتلال الأميركي للعراق في آذار/ مارس 2003 بدأ من خلال شبكته تنفيذ حرب عصابات واسعة، واعتمد تكتيكاتٍ قتاليةٍ عنيفةٍ، وانضم إليه عددٌ من المقاتلين العرب والأجانب إضافة إلى العراقيين.

رابعًا: قاعدة العراق، بناء شبكة جهادية معولمة

في التاسع من نيسان/ أبريل 2003 تمكّنت القوات الأميركية من احتلال بغداد، وإسقاط نظام صدام حسين، وكانت تلك صفحة جديدة في تاريخ العراق الحديث، وكذلك في تاريخ المنطقة، فقد بدأت مرحلة جديدة مع نخبة سياسية حاكمة مختلفة، وتبدل ميزان القوى السياسية والعسكرية العراقية.

في هذه الأثناء كان الزرقاوي يغادر شمال العراق إلى بغداد ليستثمر هذه الفرصة الذهبية الجديدة، وبدأت نواة جماعته الصغيرة تكبر بسرعة وتتضخم، مستفيدًا من أربعة عوامل رئيسة: **الأول**، وجود أعداد كبيرة من المتطوعين العرب في العراق، ممن سمح لهم النظام السابق بالمجيء وسلّحهم استعدادًا لمواجهة الغزو، وقد قررت نسبة منهم البقاء بعد الاحتلال والمقاومة، وفي تلك المرحلة لم تكن هنالك أي مجموعة مرشّحة وقادرة على تجنيد هذه الأعداد الكبيرة ضمن المعركة الجديدة، غير مجموعة الزرقاوي، فلم تكن المقاومة السنية العراقية قد تشكّلت بصورة واضحة بعد. **الثاني**، تسريح آلاف من أفراد الجيش العراقي السابق، وتفكيك الأجهزة الأمنية والعسكرية، الأمر الذي حدا كثيرًا منهم أن يتوجهوا إلى المقاومة مع أسلحتهم وخبرتهم القتالية، وقد استقطبت جماعة الزرقاوي نسبة من هذه الشريحة الحيوية في المقاومة. **الثالث**، تشكُّل المزاج العام للمجتمع السني العراقي ضد العملية السياسية والحقبة الجديدة، لأسباب رئيسة في مقدمها شعور السنة بأنهم سيخسرون موقعهم التاريخي في السلطة، مع إشارات مختلفة من الأميركيين والشيعة العراقيين ضد المجتمع السني، الأمر الذي عزز التوجه العام إلى العمل المسلح. **الرابع**، لم تكن في البداية هوية «المقاومة العراقية» واضحة، في حين امتازت مجموعة الزرقاوي بخطاب فكري وسياسي صارم وحاد، مع دعاية إعلامية كبيرة، جعلت منها قطبًا رئيسًا في خريطة القوى السنية المسلّحة المعادية للاحتلال الأميركي.

في المحصلة؛ وجدت جماعة الزرقاوي «حاضنة اجتماعية» لها داخل المجتمع السني، واكتسبت قوة متزايدة وزخمًا حركيًا، إضافة إلى قدرات عسكرية وأمنية أكبر، من خلال الضباط السابقين في الجيش العراقي، وكذلك من خبرة المتطوعين العرب بميادين القتال، فمُزجت هذه الخبرات وطُورت في سياق الصراع العسكري والأمني.

باشر الزّرقاوي إعادة بناء شبكته في العراق، وبدأ بإجراء اتصالات واسعة ونجح في تأسيس جماعة اعتمدت في بدايتها على المتطوعين العرب، علاوة على النواة الأساسية من الأردنيين، واستطاع أن يفرض نفسه بقوة من خلال سلسلة من العمليات الانتحارية الكبرى، ففي 19 آب/ أغسطس 2003 نفّذ عملية تفجير مقرّ الأمم المتحدة في بغداد، التي أسفرت عن مقتل 22 شخصًا، ومنهم ممثل الأمم المتحدة في العراق سيرجيو فييرا دي ميلو وعن نحو مئة جريح. وكانت السّفارة الأردنية في بغداد قد تعرضت للتفجير، إلا أن الزرقاوي لم يتبنَّ هذه العملية. وبعد شهر من عملية تفجير مبنى الأمم المتحدة، أعلنت الولايات المتحدة عن تجميد أموال الزّرقاوي. ثم أُعلن عن جائزةٍ مالية قدرها 5 ملايين دولار لمن يدلي بمعلوماتٍ تؤدي إلى القبض عليه. واتُهم الزرقاوي بأنه مخطط تفجيرات اسطنبول في 20 تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه، واغتيال رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق محمد باقر الحكيم، الذي قتل معه 83 شخصًا، وسقط 125 جريحًا، ونفّذ العملية والد زوجة الزّرقاوي الثانية ياسين جراد في عملية انتحارية بسيارةٍ مفخخة، وفي 12 تشرين الثاني/ نوفمبر قُتل 19 إيطاليًا في هجوم على قاعدةٍ إيطالية في الناصرية، وتعرضت كربلاء في 27 كانون الأول/ ديسمبر لعملية انتحارية أسفرت عن مقتل 19 بينهم 7 من جنود التحالف، وعن نحو 200 جريح. وفي 2 آذار/ مارس 2004 أسفرت اعتداءات متزامنة استهدفت الشيعة في كربلاء عن مقتل 170 شخصًا، وإصابة 550 آخرين بجروح.

استطاع الزرقاوي أن يفرض نفسه بقوةٍ على الأرض في العراق، وبات يحظى بتأييد ودعم كبيرين من تيار السّلفية الجهادية في داخل العراق وخارجه، من خلال تبنّيه أيديولّوجيا سلفية جهادية صارمة واستراتيجيا قتالية تعتمد على التوسع في «العمليات الانتحارية»، ولم يكن الزرقاوي مقتنعًا بالقتال تحت أي مسمّى في هذه الفترة، وكان يطلق على جماعته في العراق حينذاك «جماعة الزرقاوي».

إلا أن أحد المفاتيح المهمة في دراسة تطور قاعدة العراق هو عمر يوسف جمعة المعروف بأبو أنس الشامي[6]، الذي التحق بالزرقاوي في منتصف عام 2003، واستطاع أن يقنعه بالإعلان عن تأسيس جماعة واضحة الراية والعنوان، أطلق عليها اسم «جماعة التوحيد والجهاد» (وهو للمفارقة شعار المقدسي شيخ الزرقاوي وعنوان موقع المقدسي على شبكة الإنترنت)، وهو ما تم فعلًا أواخر أيلول/ سبتمبر 2003، وجرى تأليف هيكلية صارمةٍ بقيادة الزّرقاوي ومجلس شورى، وتشكلت لجان تنظيمية عدّة: عسكرية، وإعلامية، وأمنية، ومالية، وشرعية.

كانت اعتداءات كربلاء (آذار/ مارس 2004) نقطة تحول خطرة في الصراع في داخل العراق، لأنها أطلقت العنان بصورة مرعبة للصراع السني - الشيعي، وهو الصراع الذي عزز قوة الزرقاوي وحضوره في «العمل المسلح السني»، من خلال تعزيز الاحتقان الطائفي وتوفير بيئة من الفوضى الأمنية التي تسهل عمل القاعدة وتشكل «وطنًا آمنًا لها».

في هذا الحين كشفت السلطات الأميركية عن رسالة قالت إن الزرقاوي بعثها إلى قيادة تنظيم القاعدة تضمّنت طلبًا للمساعدة بشن «حرب طائفية في العراق»، وفي 2 شباط/ فبراير 2004 أعلنت السلطات الأميركية في العراق مضاعفة المكافأة لمن يدلي بمعلوماتٍ تساعد في القبض على الزرقاوي لتصل إلى عشرة ملايين دولار.

تمكنت الجماعة من تعزيز قوتها عقب «معركة الفلوجة» وسط إخفاق أميركي سياسي وعسكري، فقد ساعدت الاستراتيجيا القتالية الأميركية وتكتيكاتها الخاطئة التي ارتكزت على القصف العشوائي في جلب مزيدٍ من الأنصار في داخل العراق وخارجه، كما ساهمت الممارسات الطائفية الشيعية وفرق الموت في

(6) أبو أنس الشّامي عمر يوسف جمعة، وهو أردني من أصلٍ فلسطيني من مواليد 1969 استقر في الأردن بعد حرب الخليج (1991)، وذهب إلى البوسنة للمشاركة في الجهاد كمعلم، وعمل في الأردن إمامًا لأحد المساجد، وكان مديرًا لمركز الإمام البخاري التابع لجمعية الكتاب والسّنة، والتحق بالزرقاوي منتصف عام 2003، فاستطاع أن يقنعه بإعلان تأسيس جماعة التوحيد والجهاد، وهو ما تم فعلًا أواخر أيلول/ ديسمبر 2003. وبعد تشكيل هيكلية صارمةٍ بقيادة الزّرقاوي، رأس أبو أنس الشّامي اللّجنة الشرعية للجماعة. قتل في 16 أيلول/ سبتمبر 2004 في أثناء محاولة اقتحام سجن أبو غريب، وهو يوم مولده.

دعم الجماعة التي كانت تنسق مع جماعة «أنصار السّنة» التي تتبنى الأيديولوجيا السلفية نفسها ايضًا.

أحاط الزّرقاوي نفسه بمجموعة من أشد المخلصين له، فقد كان لا يثق بأحدٍ بسهولة. ومن أبرز الشخصيات التي كانت معه: أبو أنس الشامي، ونضال محمد عربيات، وهو أردني من مدينة السلط يعتبر خبيرًا بالمتفجرات، وهو مسؤول عن تفخيخ معظم السّيارات التي تبنّتها الجماعة، وقد قتل في عام 2003. وهناك مصطفى رمضان درويش (أبو محمد اللبناني)، وهو لبناني الجنسية، وعبد الله الجبوري (أبو عزام) وهو عراقي، وعمر حديد (أبو خطاب) وهو عراقي أيضًا، ومحمد جاسم العيساوي (أبو الحارث)، وهو عراقي كذلك، وأبو ناصر الليبي، وقد قتل هؤلاء جميعًا عام 2003، باستثناء أبو عزام الذي قتل عام 2005، وبدأ الزرقاوي وجماعة التوحيد الاتصال بتنظيم القاعدة المركزي بزعامة أسامة بن لادن، وذلك لجلب مزيد من الأعضاء وفق سياساتٍ عولمة الجهاد، وعلى الرغم من إصرار الولايات المتحدة على ربط الزرقاوي وشبكته بتنظيم القاعدة في وقتٍ مبكر، إلا أن ذلك لم يكن دقيقًا، فقد كان كلا الطرفين على خلاف في بعض المسائل المتعلقة بالأيديولوجيا الفكرية والاستراتيجيا القتالية، وإن كانا ينتميان إلى تيار السلفية الجهادية، كاستراتيجيا القتال القريب أو البعيد للعدو، ومسألة كفر الشيعة واستهدافهم. ولعل الخلاف الرئيس بين الزرقاوي وتنظيم القاعدة المركزي كان يتمحور حول الأوليات الاستراتيجية، فقد استقرَّ رأي بن لادن والظّواهري بعد سقوط نظام طالبان وفقدان الملاذ الآمن على أولوية بدء العمليات العسكرية في المملكة العربية السعودية[7].

إلا أن الزّرقاوي أجبر تنظيم القاعدة المركزي على الاعتراف به، والخضوع لاستراتيجيته، فقد ظهر كقائدٍ ميداني استثنائي ومرعبٍ استطاع أن يخطف الأضواء من خلال أيديولوجيته الصارمة وتكتيكاته المرعبة، وعلاقاته الواسعة بالجهادية

(7) دار جدل واسع داخل تنظيم القاعدة بين القيادة المركزية بزعامة بن لادن والظواهري وتنظيم القاعدة في جزيرة العرب بزعامة أميرها يوسف العييري، والمغربي كريم مجاتي، فقد رفض التنظيم في السعودية البدء بالقتال قبل إنهاء الاستعداد، إلا أن رؤية بن لادن والظواهري تغلبت، وبدأت العمليات منذ أيار/مايو 2003، حين شهدت العاصمة الرياض ثلاثة تفجيرات، واستمرت المواجهات ونجحت الأجهزة الأمنية السعودية بقتل أمراء القاعدة في السعودية كيوسف العييري وعبد العزيز المقرن وتركي الدندني ثم صالح العوفي، واعتقلت معظم أعضاء التنظيم، انظر: صفران نذّاف: «القاعدة في السعودية».

العالمية التي نسجها بدقةٍ، بمساعدة منظّرين كبيرين كالمقدسي وأبو قتادة، وعززت مكانة الزّرقاوي خسارةُ القاعدة عددًا من قادتها الميدانيين الكبار[8].

أخذ مئات المتطوعين من العالم العربي والإسلامي وأوروبا يتدفقون للالتحاق بالزّرقاوي. وكشفت التحقيقات مع أعضاء خلية «التوحيد» في ألمانيا عن مدى علاقة الزرقاوي بأبو قتادة والمقدسي، والنفوذ الذي تتمتع به شبكة السلفية الجهادية الأردنية في العالم[9]. وبعد شهور من الاتصالات بين «جماعة التوحيد والجهاد» بزعامة الزرقاوي، و«تنظيم القاعدة» المركزي، وبتنسيق مع أبو قتادة الفلسطيني أُعلنت بيعة الزرقاوي لابن لادن في 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2004، وتغير اسم الجماعة من «التوحيد والجهاد» إلى «تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين»[10].

استمر الزرقاوي في التوسع في عملياته ونشاطه، وبدأ يجذّر علاقاته بالمجتمع السني، وفرض أجندته في العراق، وعمل على الامتداد إلى خارج العراق، في الدول المحيطة، مِن خلال نسج صلات تنظيمية مع تيارات ومفاتيح في الأردن وسورية ولبنان والسعودية.

في السابع من حزيران/ يونيو 2006 أُعلن مقتل الزرقاوي في العراق بغارة

---

(8) كأبو حفص المصري الذي قتل في غارة أميركية، ثم اعتقال كلٍّ من أبو زبيدة ورمزي بن الشيبة وخالد شيخ محمد.

(9) أقر الأردني شادي عبد الله، وهو أحد أعضاء جماعة التوحيد للمحققين الألمان بأن الهدف الاستراتيجي لخلية التوحيد كان ضرب الأردن، وفق خطة رسمها الزّرقاوي، فضلًا عن القيام ببعض الهجمات في داخل ألمانيا. وعلى الرغم من إلقاء القبض على خلية التوحيد في آذار/ مارس 2002، (التي ضمت من الأردنيين كلًا من شادي عبد الله، ومحمد أبو ديس، وإسماعيل شلبي، وجمال مصطفى)، إلا أن السلفية الأردنية كانت تتمتع بدعم كبير من تيار جهاديي أوروبا الذين يعتبرون أبو قتادة أبًا روحيًا ومنظرًا استراتيجيًا، ولذلك اعتبرته الولايات المتحدة سفير بن لادن في أوروبا. ومن المعروف أن علاقة الزّرقاوي بأبو قتادة كانت وثيقة جدًا. ويصف شادي عبد الله في شهادته أمام المحققين الألمان علاقة الاثنين بالوثيقة، كما أكد للقضاة أن الزّرقاوي «لم يكن يستطيع فعل شيءٍ من دون الحصول على موافقة مسبقةٍ من رجل الدّين أبي قتادة». (انظر: جان - شارل بريزار بالتعاون مع داميا مارتينز، **أبو مصعب الزرقاوي 1966-2006: الوجه الآخر لتنظيم «القاعدة»**، ترجمة هالة صلاح الدين لولو (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2006) مرجع سابق، ص 204-207).

(10) انظر: عبد الباري عطوان، **القاعدة: التنظيم السري** (بيروت: دار الساقي، 2007)، ص 250.

جوية أميركية، وبدأ الخط البياني الصاعد للزرقاوي وقاعدته بالتراجع، وأخذت الأزمة بين تنظيم القاعدة والقوى السنية المسلّحة الأخرى وعشائر سنية بالاتساع، على الرغم من محاولاته المتعددة لـ «شرعنة» وجوده في العراق، من خلال وضع قيادات عراقية على رأس التنظيم، وابتكار أشكال تنظيمية جديدة، كمجلس شورى المجاهدين والأحلاف مع القوى العشائرية، بل بدت خطواته تشي بنيّته إقامة «إمارة إسلامية» سنية في وسط العراق وغربها، تمثل رأس حربة إقليميًّا لتنظيم القاعدة في المنطقة باسم تنظيم «دولة العراق الإسلامية» وهي الجماعة الوحيدة التي لم تنتظم في إطار جبهوي على الرغم من أنها الأقدم في الساحة، وهي سليلة تنظيم القاعدة، لأنها عملت في البداية باسم جماعة «التوحيد والجهاد» التي أسسها الزرقاوي، وظهرت في عقب سقوط بغداد مباشرة مرورًا بـ «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين»، بعد مبايعة الزرقاوي تنظيم قاعدة الجهاد بزعامة أسامة بن لادن في 8 كانون الثاني/ يناير 2004، و«مجلس شورى المجاهدين» في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، ثم «حلف المطيبين» في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 2006»، وانتهاء بـ «دولة العراق الإسلامية» في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2006 بزعامة أبو عمر البغدادي.

أصاب التراجع تنظيم القاعدة في العراق بعد مقتل الزرقاوي الذي كان يحكم قبضته عليه، وأدت الخلافات الداخلية وبروز العشائر والصحوات إلى إضعافه نسبيًا، فقد سارع تنظيم القاعدة إلى الإعلان عن «دولة العراق الإسلامية» في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 2006 بزعامة أبو عمر البغدادي (حامد الزاوي)، وظهر جيل جديد أكثر عنفًا دخل في صراعات دامية مع محيطه الاجتماعي، واستخدم تكتيكات عنيفة طالت حركات مقاومة كانت مقربة في السابق كالجيش الإسلامي لفرض نفوذه وأجندته، وسرّع إعلان قيام دولة إسلامية وتيرة الشقاقات في داخل فصائل المقاومة. وازدادت الخلافات اتساعًا في عام 2007 مع إصرار القاعدة على فرض الولاء لها من طريق القوة وتصفية المعارضين. كان الأمر معقدًا وشائكًا في التعامل مع القاعدة فهي تنشط في مقاومة الاحتلال الأميركي وتواجه خطر الميليشيات الشيعية من جهة؛ إلا أنها تفرض نظامًا غريبًا على المجتمع السني العراقي[11].

(11) انظر: مجموعة الأزمات الدولية، «العراق بعد الحشد العسكري 1: المشهد السني الجديد،» تقرير الشرق الأوسط رقم 74، بغداد - دمشق - بروكسل، 30 نيسان/ أبريل 2008.

شهد العراق في هذه المرحلة تحسنًا في الوضع الأمني نتيجة بعض العوامل التي ما زالت تخضع لجدل سياسي كبير. ومع ذلك، من المسلّم به على العموم أن قيام مجلس الصحوة وتأسيس قوات الصحوة في العراق كانا من أهم العوامل التي قادت إلى الحد من العنف. وتمثّل جماعة الصحوة في العراق تحولًا ملحوظًا في مواقف العشائر السنّية من موقف داعم للمسلّحين الجهاديين إلى موقف متعاون مع القوات الأميركية في حربها على القاعدة والميليشيات الشيعية. وعزّز هذا القرار الضغوط العسكرية المتصاعدة على الحركة الجهادية من جهة والقرار العسكري الأميركي بتسليح أفراد قوات الصحوة ودفع الأموال إليها أيضًا، إلى أن وصل قوام قوات الصحوة إلى ما يزيد على مئة ألف مسلح، ولا يزال النسيج العام لجماعة الصحوة يتكون من الأغلبية السنّية، ومعظمهم من العرب والعشائر وأبناء الأحياء المحلية.

إلا أن الظروف السياسية الحالية في العراق قد تشجّع على صعود التنظيم من جديد، وتتمثل هذه الظروف بالحائط المسدود الذي اصطدمت به نتائج العملية الانتخابية، والتحالف الجديد الذي يسيطر عليه الإسلاميون الشيعة ويعتبره عدد كبير من العرب السنّة إقصائيًّا، والتهميش المتزايد لمجالس الصحوة فضلًا عن محدودية إعادة دمجها. في التاسع عشر من نيسان/ أبريل 2010، لقي أبو عمر البغدادي (حامد الزاوي)، أمير دولة العراق الإسلامية، مصرعه إلى جانب وزير حربه، أبو أيوب المصري (يوسف الدرديري المعروف أيضًا بعبد المنعم البدوي). وكان المصري، وهو مصري الجنسية شغل رتبة متوسّطة في تنظيم الجهاد المصري، قد خلف نائب أبو مصعب الزرقاوي في تولّي قيادة تنظيم القاعدة في 15 يونيو/ حزيران 2006. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من ذلك العام، اندمج مجلس شورى المجاهدين بقيادة البغدادي وتنظيم القاعدة في العراق بقيادة المصري معًا، إلى جانب أكثر من عشرة تنظيمات وفصائل أصغر عددًا شكّلت مجتمعةً تنظييم دولة العراق الإسلامية.

بيد أن تاريخ إنشاء دولة العراق الإسلامية صار بدايةً لتراجع القاعدة. فالعنف العشوائي الذي مارسه تنظيم القاعدة في العراق ثم دولة العراق الإسلامية التي خلفته، إلى جانب توسيع لائحة الأعداء والأهداف لتشمل أفراد قبائل العرب السنّة الأقل تعاونًا، إضافة إلى قوات التحالف والجيش العراقي والأجهزة الأمنية، وكل

من هم من غير السنّة عمليًّا، أدّى إلى انتفاضة القبائل العربية السنّية في مطلع عام 2007. وقد أطلقت محافظة الأنبار ظاهرة الصحوة التي لم توجّه السلاح إلى دولة العراق الإسلامية بدلًا من قوات التحالف فحسب، بل شنت أيضًا حملات إعلامية ومواد أيديولوجية مناهضة لإيران بدلًا من أميركا. كما ساهم غياب قيادة كاريزمية بعد الزرقاوي، والسياسات الأمنية الأكثر تشددًا التي اعتمدتها سورية والسعودية لوقف تدفّق الأموال والمتطوّعين، في إضعاف تنظيم القاعدة في العراق. وبما أن أي معارضة مسلحة لا تستطيع أن تصمد من دون دعم شعبي، ولا سيما عندما تكون الجغرافيا مناوئة والأيديولوجيا وتجلّياتها منفرة ولا تجذب المجتمعات المحلّية، حدث تراجع حاد في القدرة العملياتية لتنظيم القاعدة في العراق/ دولة العراق الإسلامية بعد عام 2007. على الرغم من ذلك، بادرت دولة العراق الإسلامية سريعًا إلى استبدال كبار قادتها، فقد أعلنت في بيانها الجديد أنه «قد رحل اثنان، وجاء ثلاثة». وأصبح أبو بكر البغدادي الأمير الجديد ويعتقد بأنه إبراهيم عواد إبراهيم السامرائي ويلقب بـ «أبو دعاء»، وأبو عبد الله القرشي نائبه ووزيره الأول، والناصر لدين الله أبو سليمان وزير الحرب الجديد مكان المصري، ويعتقد أنه أبو إبراهيم واسمه الحقيقي نعمان سلمان منصور الزيدي. يبدو أن التطورات السياسية في العراق لا تعزّز على الإطلاق المكاسب التي تحققت في مواجهة تنظيم القاعدة، ففي مناسبات عدة، هدّد نوري المالكي وإياد علاوي وسياسيون بارزون آخرون بعودة العنف السياسي في حال منعهم من تولّي السلطة، وقد حذّر قادة الصحوة، من جهتهم، من إمكان حدوث تدهور سريع على الصعيد الأمني وعودة الظروف إلى ما كانت عليه في المرحلة من 2006 إلى 2007 إذا لم تكتمل عملية إعادة الدمج أو إذا سُحِبت منهم تراخيص السلاح، كما حصل في ديالى حيث يتمركز 9837 عضوًا من مجالس الصحوة لمحاربة تنظيم القاعدة في العراق. في هذه الأجواء حين يهدّد سياسيون بارزون باندلاع أعمال عنف إذا خسروا السلطة، وتعتبر أقلية كبيرة أنها مُقصاة ومهمَّشة، وتشعر عناصر مسلحة من هذه الأقلية بالغضب والإحباط، تصبح الساحة مهيأة تمامًا لانطلاق جولة جديدة من العنف السياسي[12]. وعلى الرغم من مقتل قادة كثر في صفوف تنظيم القاعدة في العراق، إلا أن الشريان الأساس

(12) عمر عاشور، «القاعدة في العراق: القضاء على القادة لن يقطع بالضرورة شرايين الحياة،» مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 30 حزيران/ يونيو 2010.

للحياة بالنسبة إلى القاعدة في العراق، كما في أفغانستان واليمن، يتمثل بتحالفاتها مع القبائل والتنظيمات، وتمرّ تلك التحالفات في مراحل من المدّ والجزر، بحسب درجة الإقصاء والقمع في البيئة السياسية، فبين عامَي 2007 و2010 قُوِّضت تلك التحالفات إلى حد كبير في الحالة العراقية، مع ظهور مجالس الصحوة، وعدم ترحيب المناطق العربية السنّية بتنظيم القاعدة، والصدامات مع مجموعات مسلّحة أخرى أبرزها الجيش الإسلامي في العراق وكتائب ثورة العشرين، لكن يجب ألا يُعتبَر ذلك من المسلّمات، فمن شأن بيئة سياسية إقصائية وقمعية يفضِّل فيها السياسيون العنف على المصالحة والتسوية أن تعيد توليد التحالفات بين المسلحين والقبائل، وتؤدّي في نهاية المطاف إلى استعادة تنظيم القاعدة في العراق عافيته، ويبدو أن الربيع العربي قد دخل العراق من طريق المثلث السني، وإذا أصر المالكي على انتهاج سياسة الانفراد بالسلطة وتمكين طائفته الشيعية، فإن نشاط القاعدة في عقب الاحتجاجات سيتضاعف بشكل ملحوظ.

خامسًا: التداعيات الإقليمية والدولية لقاعدة العراق

تجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن استراتيجيا الاستنزاف وتكتيكات العنف والرعب التي استخدمها الزرقاوي في العراق، ثم عمل على تصديرها خارجيًا، ليس لها مثيل في تاريخ «السلفية الجهادية»، فقد اعتمد على اختيار أهداف حساسة وحيوية لإيقاع أكبر عدد من الخسائر البشرية توفر مناخًا من الفوضى والعنف والرُّعب المتواصل. وتعتبر العمليات الانتحارية أساس هذه الاستراتيجيا، إذ يقول الزرقاوي: «لا بُدَّ من تكثيف عملياتنا الاستشهادية لخلخلة توازن العدو على هذه المدن، وإرغامه على الخُرُوج منها إلى أماكن يسهل اقتناصه فيها، وهذه العمليات هي سلاحنا الفتاك الذي يثخن في العدو الجراح، وتنقلع به قلوب أفراده أو تعظم فيه النكاية، هذا مع سهولته علينا وقلة الخسائر بالنسبة لنا»[13].

هذه العمليات، التي تتم بواسطة انتحاريين يتحزمون بأحزمةٍ ناسفةٍ أو تنفّذ بواسطة السيّارات والمركبات المفخخة، تعتمد في تبريرها فقهيًا على مسألة

---

(13) أبو مصعب الزرقاوي، «وعاد أحفاد ابن العلقمي،» القاعدة في بلاد الرافدين، 18 أيار/ مايو 2005، ص 5.

«الترس» التي تجيز قتل المدنيين في حال وجودهم في نطاق أهداف مشروعة. وقد توسع الزّرقاوي في استخدامها بشكلٍ لا نظير له، بعدما أعلن أن الاستهداف بالقتل يشمل القوات الأميركية والقوات المتحالفة معها، وكلّ من تعاون مع الولايات المتحدة كالحكومة العراقية، ومجلس الحكم، وقوات الجيش، وقوات الشرطة، وكذلك الشِّيعة خصوصًا من ينتمي منهم إلى قوات الاحتلال، وذلك تطبيقًا لمبدأ «الولاء والبراء»... فوفقًا للزرقاوي «لا فرق بين عدوٍّ خارجي باعتباره كافرًا أصليًّا، أو عدوٍّ داخلي، باعتباره كافرًا مرتدًّا»، فالقاعدة الذهبية للسلفية الجهادية تقوم على مبدأ ينصُّ على أن «التقتيل فرعٌ على التكفير»، «لا فرق بين أميركي أو عراقي كرديًّا كان أم عربيًّا سنيًّا كان أم شيعيًّا»[14].

في سياق رصد مسار السلفية الجهادية، في العراق وتحليل تطورها، فإن ذلك لا ينفصل عن متابعة حركة الزرقاوي في الخارج، قبل احتلال العراق أم بعده، لأسباب عدة منها أنه أصبح بمنزلة قائد حركي ورمز سياسي لأبناء التيار، والتحق به عدد كبير من الأفراد، خصوصًا المؤثرين، فنحن نتحدث، إذًا، عمليًّا عن القيادة الحركية للتيار في الخارج. ومنها، أيضًا، أن أغلب المحاولات والعمليات الخطرة والكبيرة التي كانت تتم في الأردن كان يجري التخطيط والإعداد لها في الخارج، والمخطِّط في الأغلب هو الزرقاوي أو أحد معاونيه. ومنها، أيضًا، أن التفاعل بقي قائمًا بين الخارج والداخل والاتصال لم ينقطع، وعلى الدوام كانت هناك انعكاسات متبادلة بين قوة الخارج والداخل، ومستوى العمليات والتنظيمات.

من هنا يمكن القول إن «المرحلة الذهبية» للقاعدة في العراق، خصوصًا منذ عام 2004 إلى أواخر 2005، انعكست بصورة كبيرة وفاعلة إقليميًّا ودوليًّا. فقد أدى هذا الصعود إلى تحول كامل في البيئة الأمنية الإقليمية بأسرها. وقد بدت القاعدة أشد خطورة وأكثر احترافًا وتعقيدًا وقدرة على التأثير في الحالة الأمنية في أماكن عدة.

---

(14) انظر: أبو مصعب الزرقاوي: «أينقص الدّين وأنا حي؟!» منبر التوحيد والجهاد، <http://www.tawhed.ws/r?i=g4e8hfmy>، و«أين أهل المروءات،» منبر التوحيد والجهاد، <http:// www.tawhed.ws/r?i=58sjkxbg>.

أبرز العمليات التي تعرّضت لها المنطقة خلال هذه المرحلة كانت بلا شك تفجيرات عمّان (9 تشرين الثاني/ نوفمبر 2005)، لكن سبقها أيضًا محاولات لا تقل خطورة، إلا أنها لم تلاقِ النجاح، وأهمها ما سمي بـ «تنظيم كتائب التوحيد» بقيادة عزمي الجيوسي؛ فقد بدأ الزرقاوي التحضير لهجوم كيماوي كبير يستهدف مبنى الاستخبارات العامة، والسفارة الأميركية، ورئاسة الوزراء، وكان من الممكن أن يقتل 80 ألفًا، بحسب عزمي الجيوسي الذي ظهر على شاشة التلفزيون الأردني. وفي سبيل إنجاح هذه الهجمات، صنّع التنظيم عشرين طنًا من المتفجرات الكيماوية توضع في حاويات تحملها شاحنات عدة. وأشرف الزرقاوي على تنسيق العملية. وفي العشرين من نيسان/ أبريل 2004 قبيل تنفيذ العملية، قُبض على أعضاء التنظيم، وقُتل موفق عدوان وثلاثة آخرون في مواجهة مع قوات الأمن الأردنية. وكان الجيوسي المسؤول الأول قد تدرب في معسكر حيرات، وبايع الزرقاوي، وتمكن من دخول الأردن مع موفق عدوان وبدأ بشراء المعدّات اللازمة بعد أن أرسل الزرقاوي إليه مبلغ 170 ألف دولار، وكانت في سورية مجموعة للدعم اللوجستي بقيادة السوري سليمان خالد دوريش (أبو الغادية)[15].

في 18 آب/ أغسطس 2005 نفّذت «تفجيرات العقبة» بواسطة صواريخ كاتيوشا فأسفرت عن مقتل جندي وإصابة آخر. وألقي القبض على بعض المشاركين في هذه العملية، وهم محمد حسن السّحلي، وعبد الله محمد السحلي، وعبد الرحمن السحلي، وهم سوريو الجنسية وأمير المجموعة هو العراقي محمد حميد. وصدرت عن محكمة أمن الدولة أحكام بالإعدام على السّوريين الثلاثة والعراقي[16].

تُعدّ «تفجيرات» عمّان أخطر حدث أمني تعرّض له الأردن خلال تاريخ الجماعات الإسلامية المتشددة عمومًا؛ فقد استهدفت ثلاثة فنادق في عمّان (الرّاديسون ساس، وحياة عمان، والدايز إن)، ونفّذتها مجموعة من الانتحاريين بإشراف الزرقاوي وتنسيقه، وأسفرت عن مقتل 60 شخصًا، وإصابة أكثر من 100 آخرين. وأعلن تنظيم القاعدة في العراق الذي يتبع الزرقاوي تبنّيه هذه العملية،

---

(15) انظر التفصيلات في: جريدة الدستور، 16/ 10/ 2004.

(16) الشرق الأوسط، 8/ 12/ 2006.

ونشر تفصيلات عن المنفذين؛ وهم ثلاثة رجالٍ وامرأة عراقية، إلا أن المرأة وهي ساجدة عتروس الريشاوي فشلت في تنفيذ العملية الانتحارية، وقُبض عليها لاحقًا وحكم عليها بالإعدام.

يُعتبر الهجوم على القطارات في محطة «أتوتشا» الذي جرى في مدريد في الحادي عشر من آذار/ مارس 2004 بمنزلة العملية الناجحة الأولى في أوروبا، لمجموعات تنتسب إلى تنظيم القاعدة. تلتها سلسلة من الهجمات الانتحارية الأخرى وهي أربع هجمات استهدفت قطار الأنفاق في لندن وقعت في 23 تموز/ يوليو 2005، علمًا أن العملية الثانية في هذه السلسلة قد فشلت. ويُعتبر منفذو الهجمات الانتحارية في آذار/ مارس 2004 في مدريد من المجموعات القادمة من شمال أفريقيا والمنتسبة إلى القاعدة. وكما توقعت السلطات البريطانية كان الشبان الأربعة البريطانيون الذين نفذوا هجمات 27 تموز/ يوليو 2005 منتسبين إلى القاعدة أيضًا.

جاءت هذه الهجمات انتقامًا من اشتراك القوات الإسبانية والبريطانية في التحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق. ونُفذ هجوم مدريد قبل ثلاثة أيام فقط من إجراء الانتخابات في تلك البلاد، وفي الحقيقة أسقِطت حكومةَ «أزنار» وتألفت حكومة اشتراكية قررت سَحب قواتها من العراق. في أي حال، جرى توقيف حوالى 130 من الناشطين الإسلاميين الذين كانوا يتهيأون لتنفيذ هجمات رئيسة جديدة في إسبانيا، بعد تفجيرات آذار/ مارس 2004 وانسحاب القوات الإسبانية من العراق. ومنذ الحرب على العراق، استهدفت الهجمات والتهديداتَ أيضًا الحلفاءَ الأميركيين «الصغار» في إطارِ التحالف الدولي: بولندا والنرويج وكوريا الجنوبية وإيطاليا والدنمارك. وعلاوة على ذلك، قادت عمليات الشرطة في ألمانيا وإيطاليا وإيرلندا والمملكة المتحدة إلى توقيفِ الإرهابيين والمشتبه بهم، وتَفكيك شبكة إسلامية تمركزت في إيطاليا كانت تعمل على تجنيد الراغبين في الذهاب إلى القتال في صفوف المتمردين في العراق. ومن المحتمل أن هذه الشبكة كانت تشمل في صفوفها «أنصار الإسلام» في إيطاليا و«التوحيد» في المملكة المتحدة وألمانيا، التي كان لها موطئ قدم في النرويج وفرنسا وإسبانيا وهولندا أيضًا.

في 12 أيار/ مايو 2003، وقع العشرات من القتلى في التفجيرات السعودية، حيث قتل على الأقل 34 شخصًا في سلسلة الهجمات بالقنابل في العاصمة الرياض. كانت الأهداف عبارة عن مجمعات سكنية يقطنها أجانب وأحد المكاتب السعودية - الأميركية. وتقول مصادر واشنطن والرياض أن تنظيم القاعدة يُعتبر المشتبه الرئيس، وأن التفجيرات تعتبر الأولى في سلسلة من الهجمات استمرت شهورًا متعاقبة في العربية السعودية. وفي 16 أيار/ مايو 2003 اهتز المغرب من جراء الهجمات الانتحارية بالقنابل، التي قتلت 45 شخصًان منهم 12 نفذوا العمليات. وشملت الأهداف أحد المطاعم الإسبانية، وأحد الفنادق الفخمة ذي تصنيف الخمسة نجوم، ومركزًا للجالية اليهودية، والقنصلية البلجيكية. حكم في ما بعد على أربعة رجال بالإعدام، وقالت السلطات المغربية إنهم أعضاء في السلفية الجهادية التي يعتقد أنها على علاقة بتنظيم القاعدة. وفي 15 كانون الأول/ ديسمبر 2003، جرت عمليتان انتحاريتان ضد كنيسين يهوديان في تركيا قتل فيهما 23 شخصًا على الأقل، وأصيب أكثر من 300. واتهمت الحكومة التركية بدورها تنظيم القاعدة بالوقوف وراء الهجمات.

تتابعت الهجومات، فنفّذ هجومان بالقنابل على المصالح البريطانية في تركيا، في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2003. واستُهدفت القنصلية البريطانية ومكاتب مصرف إتش إس بي سي في اسطنبول، وخلّفت الهجمات وراءها 27 قتيلًا وأكثر من 450 جريحًا. وكان هناك ادعاءات مختلفة بالمسؤولية من مجموعتين لهما ارتباطات بالقاعدة[17].

(17) انظر: إلي كارمون، القاعدة والحرب على الإرهاب بعد الحرب في العراق، ترجمة مركز القدس، على الرابط: <http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=663&menu_id=10&cat_id=10>.

الفصل العاشر

النفط والطاقة
دوافع ما قبل الغزو وما بعده

زهير حامدي

مقدمة

بعد عشر سنوات من غزو الولايات المتحدة العراق، لا يزال الجدل قائمًا في شأن الدوافع الحقيقية التي كانت وراء هذا القرار ودور عامل النفط فيه، بين من يرى أنه لم يكن للنفط أي دورٍ، كما صرّح بذلك وزير الدفاع الأميركي السابق دونالد رامسفيلد في تشرين الثاني/ نوفمبر 2002، الذي قال إن حرب العراق لا علاقة لها بالنفط[1]، ومن يرى، كالسفير السابق للولايات المتحدة الأميركية لدى السعودية، جيمس أكنز، «أن النفط ورغبة الولايات المتحدة الأميركية للسيطرة على مصادره يمثّلان المحور الأكثر تأثيرًا في توجّه الإدارة الأميركية» في قرار غزو العراق[2]. ولا شك في تأثير دور النفط عند اتخاذ قرار غزو العراق في عام 2003، لكن كما يشير المستشار العراقي السابق في شؤون

(1) Greg Muttitt, *Fuel on the Fire: Oil and Politics in Occupied Iraq* (New York: New Press, 2012), p. xxx.

(2) أحمد يوسف أحمد [وآخ.]، احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميًا ودوليًا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 913.

النفط رمزي سليمان، «النفط كان وسط الصورة ولا بد أنه كان في الصورة أو عاملًا في قرار غزو العراق، ولكن يبقى الجدل حول الوزن الذي أعطته الإدارة الأميركية لعامل النفط في حساباتها غير المعلنة لمبررات وأهداف غزو العراق»[3].

خلاصة القول هي أن النفط ليس العامل الوحيد وراء قرار الحرب على العراق في عام 2003، وأن مصالح الولايات المتحدة وبريطانيا متعددة في المنطقة، ولكن لا شك في أن النفط من أهم هذه المصالح نظرًا إلى تاريخ هذه الدول في منطقة الشرق الأوسط، في ما يخص النفط ودور هذا الأخير المحوري في الاقتصاد العالمي. وفي الوقت نفسه، صحيح أن الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا لم تسعيا إلى السيطرة المباشرة على آبار النفط، ولكنهما كانتا تسعيان إلى توافر النفط في الأسواق العالمية. علاوة على ذلك، كانت أهداف الحرب على العراق أوسعَ بكثيرٍ من العراق وحده، بل كان الهدف هو إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة، ولا سيما الصناعة النفطية في الشرق الأوسط كما جاء في وثيقة استراتيجية بريطانية لم تنشر مؤرخة في أيلول/ سبتمبر 2004: «عراقٌ حديثٌ، شفافٌ ومشجّعٌ للاستثمار في قطاع الطاقة سوف يكون أنموذجًا يقتدى به بالنسبة إلى الدول المنتجة للنفط والغاز في الشرق الأوسط»[4].

نسعى في هذه الدراسة إلى تحليل دور عامل النفط ووزنه في قرار الأميركيين غزو العراق في آذار/ مارس 2003، إضافة إلى دراسة إدارة النفط وتحليلها في فترة الاحتلال حتى انسحاب القوات الأميركية من العراق في كانون الأول/ ديسمبر 2011. يرجع التركيز على الولايات المتحدة الأميركية بسبب دورها الرئيس في قرار الحرب على العراق، وما كانت بريطانيا إلّا عربة في القطار الأميركي كما جاء في تقريرٍ بريطاني سرّيٍ مسرّبٍ في وثائق ويكيليكس[5].

---

(3) أحمد [وآخ.]، ص 912.

(4) Muttitt, p. xxx.

(5) Julian Assange, «Leaked UK Report Damns Iraq War Planning,» *Wikileaks*, 6/8/2008. <http://wikileaks.org/wiki/Leaked_UK_report_damns_Iraq_war_planning>.

فرضية الدراسة

نتبنى في هذه الدراسة فرضية أن النفط لم يكن الدافع الوحيد إلى غزو العراق، بل كان، من دون شكٍّ، من ضمن الدوافع الرئيسة التي نستطيع أن نلخّصها بالنقاط الآتية: **أولًا**، فرض الهيمنة الأميركية على منطقة الخليج والعالم العربي؛ **ثانيًا**، إعادة رسم الخريطة السياسية للعالم العربي؛ **ثالثًا**، إعادة تشكيل صناعة الطاقة في العراق لمصلحة الشركات الغربية، من خلال قانونٍ جديدٍ للطاقة يفتح الباب للمشاركة الواسعة والقوية لهذه الشركات، وإخراج العراق من منظمة الأوبك من أجل تحجيم دورها أو كسره في سوق الطاقة العالمية، ومن خلال التجربة العراقية إعادة تشكيل خريطة الطاقة في العالم العربي؛ ورابعًا، وأخيرًا وليس آخرًا، تطوير قدرات إنتاج النفط في العراق لتحقيق توازنٍ مع السعودية وتقليص اعتماد الولايات المتحدة الأميركية عليها.

منهجية الدراسة

تعتمد منهجية هذه الدراسة على تحليل الدوافع الحقيقية لغزو العراق وتحديد دور عامل النفط فيها، من خلال الرجوع إلى دوره في تاريخ العراق الحديث واهتمام الدول الغربية، لا سيما الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا منذ بداية القرن العشرين. وقد استعنا بآخر الدراسات والوثائق الحكومية في الدولتين المذكورتين، الخاصة بغزو العراق ودور النفط في هذا القرار. وفي هذا الإطار، تنقسم هذه الدراسة إلى خمسة أجزاءٍ، إضافة إلى مقدمة وخاتمة، تتوزع على الصورة الآتية: بعد مقدّمة قصيرة عن خلفية الدراسة وأهدافها، يبدأ الجزء الأول، وهو عودة إلى الخلفية التاريخية لاهتمام الغرب بالعراق وبنفطه منذ بداية القرن الماضي، في فترة العهد العثماني، حيث نستطيع أن نجزم بأن هذه المرحلة بمنزلة المرحلة التأسيسية لتاريخ العراق الحديث وتاريخ سياسات الدول الغربية تجاه العراق، وخصوصًا بريطانيا ثم الولايات المتحدة، وشركاتهما النفطية. بالفعل، كان عامل النفط هو العامل الرئيس للاهتمام الغربي بالعراق قبل تأسيسه دولة مستقلة عن الدولة العثمانية، كما سوف نرى أن هناك استمرارية في سياسات بريطانيا والولايات المتحدة، في ما يخصّ

العراق ونفطه منذ بداية القرن العشرين، إلى يومنا هذا. الجزء الثاني من الدراسة يهتمّ بموقع الخليج في استراتيجيات الطاقة الأميركية منذ الحرب العالمية الثانية، والمراحل التي مرّت بها حتى غزو العراق في عام 2003. الجزء الثالث يتطرق إلى دور عامل النفط وأهميته في القرار الأميركي لغزو العراق، وما هي الأهداف التي كانت مسطّرة في مجال النفط؟ علاوةً على دور شركات النفط الغربية في هذه التحضيرات. أمّا الجزءان الرابع والخامس، فيهتمان بإدارة النفط في فترة الاحتلال الأميركي المباشر، ثم في وقت الحكم العراقي في فترة بناء المؤسسات الدستورية الجديدة تحت الاحتلال الأميركي، حتى انسحاب قواته من العراق. أما الخاتمة فهي حوصلةٌ لنتائج الغزو الأميركي على العراق مع نظرةٍ استشرافيةٍ للتطورات المستقبلية المحتملة.

أولًا: الخلفية التاريخية للمصالح الغربية في نفط العراق

كما تعرَّف بلاد الرافدين بأنها «مهد الحضارة»، معروفٌ كذلك بأنها «مهد صناعة الطاقة» في العالم. فالنفط معروف في العراق منذ القدم، وكانت له استعمالات متعددة في الحضارة البابلية وفي الحضارات التي تلتها. في العصر الحديث، اهتمّت الدولة العثمانية بنفط العراق في أواخر القرن التاسع عشر، عندما كلّفت مهندس البترول ورجل الأعمال المعروف كالوست غولبنكيان (Calouste Gulbenkian)، وهو مواطنٌ عثماني أرمني الأصل معروف بلقب «السيد 5 في المئة» (Mister 5%) بالاطلاع على الوضع.

1 - شركة النفط التركية

يعود تاريخ الاهتمام الغربي بنفط العراق إلى فترة الحكم العثماني في بداية القرن العشرين، عندما تأسّست شركة النفط التركية (Turkish Petroleum Company) في عام 1912 من أجل استكشاف النفط في العراق، وكانت قائمة على مشاركة دويتش بنك الألماني (Deutsch Bank)، ورويال دتش/ شل، الهولندية - البريطانية (Royal Dutsh/Shell)، مع 25 في المئة من الأسهم لكلٍّ منهما، والبنك الوطني التركي (Turkish National Bank)، بنسبة 50 في المئة من الأسهم، وكان

تحت سيطرة بريطانية وذراعها المالية للاستثمار في الدولة العثمانية، إضافة إلى مساهمة رجل الأعمال والمليونير الشهير كالوست غولبنكيان، من خلال سيطرته على 30 في المئة من أسهم البنك التركي الوطني. وهو في واقع الأمر الرأس المدبّر ومهندس تأسيس «شركة النفط التركية»، نظرًا إلى اطلاعه على نتائج التقرير الذي قام بصوغه عن موارد النفط المحتملة في العراق، بتكليفٍ من الدولة العثمانية. قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بشهورٍ، وبعد ضغط بريطانيا، دخلت شركة النفط الإنكليزية - الفارسية (Anglo - Persian oil Company) الناشطة في إيران والتي كانت تتبع الحكومة البريطانية، في رأس مال شركة النفط التركية بنسبة 50 في المئة من الأسهم، الأمر الذي سمح لبريطانيا بأن تسيطر سيطرةً كاملةً على الشركة. الجدير بالذكر أن النفط لم يكن غائبًا عند تقسيم منطقة الشرق الأوسط بين بريطانيا وفرنسا في اتفاقية سايكس - بيكو في عام 1916، التي أوقعت منطقة الموصل في شمال العراق الغنية بالنفط تحت النفوذ الفرنسي[6]، فأتاح هذا لفرنسا، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة ألمانيا، أن تستحوذ على حصّة ألمانيا في شركة النفط التركية، وأن تطالب بنسبةٍ من دخول نفط العراق مقابل التخلي عن مطالبتها بمنطقة الموصل كما كانت تنصّ عليه اتفاقية سايكس - بيكو.

أبرزت الحرب العالمية الأولى الدور المحوري للنفط على الساحة الدولية، علاوةً على دوره المحوري في الحرب. وبعد الحرب مباشرة بدأ الاهتمام العالمي والتنافس بين الدول الكبرى على النفط من أجل السيطرة عليه، بهدف توفير الكميات الضرورية للاستهلاك المتنامي. في هذا الإطار، كان مركز هذا الصراع هو بلاد الرافدين[7]، حيث عملت بريطانيا جاهدةً، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وطوال العقود التي تلت، على السيطرة على مصادر النفط في العراق بأي طريقةٍ، كما أشار إلى ذلك وزير الخارجية البريطاني اللورد بلفور[8] في حديثه الموجّه إلى رؤساء الوزراء في المستعمرات البريطانية في آب/ أغسطس 1918،

---

(6) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power* (New York: Free Press, 2009), p. 172.

(7) المصدر نفسه، ص 169.

(8) المسؤول عن إصدار «وعد بلفور» الخاص بفلسطين في عام 1917.

عندما قال: «لا يهمّ تحت أي نظام نحتفظ بالنفط، ولكني واثقٌ تمامًا بأن من المهم بالنسبة إلينا أن يكون هذا النفط مّتاحًا»[9]. مباشرة بعد توقيع اتفاقية وقف إطلاق النار بين الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الأولى، خصوصًا بريطانيا، مع الدولة العثمانية المهزومة، استولت القوات البريطانية على حقول النفط في العراق (وهي الخطوة نفسها التي اتخذتها القوات الأميركية في غزوها العراق في عام 2003).

2- دخول الولايات المتحدة الأميركية في حلبة الصراع على نفط الخليج

لم تكن الولايات المتحدة الأميركية حاضرة في المنطقة قبل الحرب العالمية الأولى، كما أنها لم تكن تحتاج إلى نفط الخليج لتمتعها باكتفاءٍ ذاتي في إنتاج النفط. والمعروف أن إنتاج النفط في العالم بدأ في هذه الدولة الكبرى بعد الاكتشاف الشهير الذي قام به الكولونيل إدوين دريك (Colonel Edwin Drake) في عام 1859، بالقرب من مدينة تيتوسفيل (Titusville) في ولاية بنسلفانيا. ولكن سرعان ما ظهرت مخاوفُ من نضوب النفط في الولايات المتحدة الأميركية منذ عام 1917، وصلت إلى حدّ الهوس بعد الحرب العالمية الأولى، نظرًا إلى الارتفاع المتزايد المرتقب في استهلاك النفط مقابل الانخفاض المتوقّع من الموارد النفطية. بالفعل، قفز استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأميركية بنسبة 90 في المئة بين عامي 1911 و1918، بينما توقّع مكتب المناجم للولايات المتحدة في عام 1919 أن تصل حقول إنتاج النفط الأميركية إلى أقصى قدراتها الإنتاجية في خلال سنتين إلى خمس سنواتٍ، وأن إنتاج النفط من هذه الحقول سوف يكون في تراجعٍ مستمرٍّ[10]. لم تقتصر هذه المخاوف على شركات النفط الأميركية والخبراء، بل كان هناك اهتمامٌ على أعلى مستوى بمسألة نضوب النفط في الولايات المتحدة الأميركية، نتج منه في البداية المشاركة بين الحكومة الأميركية وشركات النفط الخاصة لديها، من أجل تأمين مصادر خارجية من النفط، والمطالبة «بسياسة

(9) Yergin, *The Prize*, p. 173.

(10) المصدر نفسه، ص 178.

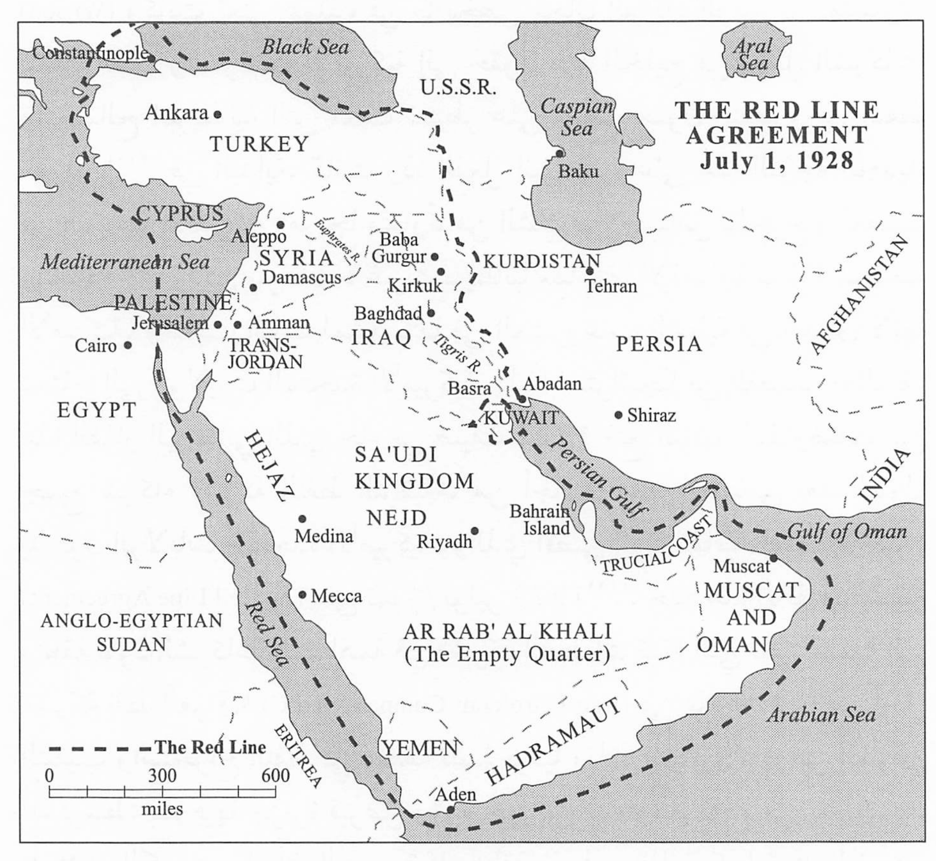
الباب المفتوح» إلى حقول النفط العالمية التي كانت موجودةً في منطقة الخليج بالأساس. «سياسة الباب المفتوح» التي نادى بها الرئيس الأميركي ويلسون (Wilson) وكانت تعني عمليًا، في ما يخصّ مجال الطاقة، الوصول المتساوي لرأس المال والشركات الأميركية إلى حقول نفط الخليج في مقابل الشركات والمصالح البريطانية التي كانت تسيطر على معظم حقول النفط وجلّ النفط العراقي[11]. في البداية، كانت ردّة الفعل البريطانية على هذا التوجّه الجديد في السياسة الأميركية «مزيجًا متفاوتًا من الشك والإحساس بالجرح والغضب والعناد»[12]، ولكن سرعان ما غيرت بريطانيا سياستها الإقصائية تجاه الشركات الأميركية، وفتحت الباب لمشاركتها في المشروعات النفطية في العراق لأنها تحتاج إلى الولايات المتحدة الأميركية حليفًا استراتيجيًا في القضايا العالمية. هذا القرار البريطاني الذي جاء في صيف 1922 فتح الباب للمفاوضات بين جميع شركاء «شركة النفط التركية»، من أجل تقسيم الحصص بعد القبول بدخول الولايات المتحدة الأميركية، والذي أفضى إلى «اتفاقية الخط الأحمر» (The Red Line Agreement) في تموز/ يوليو 1928[13]. حدد هذا الاتفاق الشهير منطقة نفوذ الشركات المساهمة في «شركة النفط التركية» التي تغير اسمها إلى «شركة نفط العراق» (Iraq Petroleum Company) (IPC) في عام 1929، من أجل التنقيب واستخراج النفط في منطقة تضمّ تركيا وبلاد الشام والحوض الشرقي للمتوسط، بما فيها جزيرة قبرص وشبه جزيرة سيناء والعراق وجزيرة العرب، باستثناء الكويت وإيران اللتين بقيتا منطقة نفوذٍ بريطانية كما تبينه الخريطة (10-1) أدناه. أما الحكومة العراقية، فصاغت اتفاق امتياز جديدًا بين «شركة النفط التركية» والنظام الجديد في العراق، وعلى رأسه الملك فيصل بن الحسين الذي وضعته سلطة الانتداب البريطانية على رأس عرش العراق المستحدث، من أجل تسيير أمور العراق لحسابها بعد تخلّيه عن عرش سورية تحت ضغط الانتداب الفرنسي.

(11) Yergin, *The Prize*, p. 179.

(12) المصدر نفسه.

(13) المصدر نفسه، ص 188.

الخريطة (10-1)
اتفاق الخط الأحمر، تموز/ يوليو 1928



المصدر: Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money & Power* (New York: Free Press, 2009), p. 189.

بموجب اتفاق الخط الأحمر الذي دام إلى غاية ما بعد الحرب العالمية الثانية، بعد انسحاب الولايات المتحدة الأميركية، حتى تسمح لجميع شركاتها النفطية بالمساهمة في استكشاف النفط في السعودية وإنتاجه، لا يحقّ للشركات المساهمة الاستثمارَ بمفردها في جلّ الأراضي التي يضمها الاتفاق. وأسّس الاتفاق احتكار شركات النفط التي تُعرف حاليًّا بالشركات الكبرى (The Super Majors)، والتي سيطرت سيطرة كاملة على إنتاج النفط في الشرق الأوسط حتى أوائل ستينيات القرن الماضي، عندما تأسّست منظمة الدول المصدرة للنفط

في عام 1960، وبدأ صراع طويل من أجل الدفاع عن حقوق الدول المنتجة في وجه احتكار الشركات الكبرى الغربية. والجدير بالذكر أنه كان للعراق دور بارز ومؤسّس في إنشاء المنظمة التي أُعلن تأسيسها في بغداد في أيلول/ سبتمبر 1960 بحضور الأعضاء المؤسسين الآخرين وهم السعودية والكويت وإيران وفنزويلا.

ثانيًا: موقع الخليج في استراتيجيات الطاقة في الولايات المتحدة الأميركية

إن بروز دور النفط الحيوي في الحرب العالمية الأولى كما رأينا أعلاه، وبداية القلق في شأن نضوب النفط في الولايات المتحدة الأميركية، كانا من العوامل الرئيسة التي أدت إلى بداية اهتمام هذه الدولة بنفط الخليج، بما فيه نفط العراق، من أجل تأمين احتياجاتها منه في المستقبل. أما المرحلة الثانية والأهمّ، في عملية تشكيل سياسة الولايات المتحدة الأميركية بخصوص نفط الخليج، فبدأت خلال الحرب العالمية الثانية وتجسّدت في إعلان الرئيس روزفلت في شباط/ فبراير 1943 أن «الدفاع عن العربية السعودية حيوي للدفاع عن الولايات المتحدة الأميركية»[14]، ثم جاء الاجتماع الذي ضمّ كلاً من الرئيس روزفلت والملك عبد العزيز ابن سعود في شباط/ فبراير 1945 على ظهر المدمّرة الأميركية «كوينسي»، والذي يقال عنه بحسب «معظم المؤرخين والرسميين الحكوميين إن القائدين شكّلا حلفًا ضمنيًا - حلفًا يُلزم الولايات المتحدة بالدفاع عن المملكة السعودية واستقلالها مقابل تعهّدٍ سعودي بدعم سيطرة الشركات الأميركية على حقول الزيت»[15]. أما في ما يخص نفط العراق، فقد بدأ اهتمام الولايات المتحدة به في اجتماع اللورد هاليفكس (Lord Halifax)، سفير بريطانيا في الولايات المتحدة الأميركية، والرئيس روزفلت، في البيت الأبيض في عام 1944، بخصوص تقسيم ثروة النفط في ما بينهم في منطقة الخليج، حيث أشار روزفلت إلى رسمٍ يدوي تقريبي للمنطقة. وقال

(14) مايكل كلير، دم ونفط، أميركا واستراتيجيّات الطاقة: إلى أين؟، ترجمة أحمد رمو (بيروت: دار الساقي، 2010)، ص 73.

(15) المصدر نفسه، ص 77.

للسفير هاليفكس «النفط الفارسي لكم، نتقاسم نفط العراق والكويت، أما نفط السعودية فهو لنا»[16].

مبدأ ترومان

يمثّل مبدأ ترومان (The Truman Doctrine) القاعدة الرئيسة التي بنيت عليها جميع استراتيجيات الطاقة الأميركية بالنسبة إلى النفط، وقد أعلن عنه الرئيس الأميركي في آذار/ مارس 1947 من أجل مقاومة المدّ الشيوعي في المنطقة. أسّس مبدأ ترومان السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، طوال فترة الحرب الباردة سقوط حائط برلين في عام 1989، من أجل منع نفط الخليج من السقوط في أيدي قوةٍ معاديةٍ[17]. وجرى تأكيد هذه الاستراتيجيا وتطويرها في مراحلَ لاحقةٍ من خلال مبادئ آيزنهاور ونيكسون وكارتر، التي كانت جميعها تؤكد أهمية حماية نفط الخليج وسيطرة الولايات المتحدة الأميركية على المنطقة، لمنع أي قوةٍ محتملةٍ من السيطرة عليه، حتى قرار هذه الأخيرة غزو العراق في آذار/ مارس 2003. وسنرى في هذا الجزء من البحث الدور الاستراتيجي للنفط في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية في إطار مفهوم أمن الطاقة.

ثالثًا: دور عامل النفط في غزو العراق

قبل الحديث عن دور عامل النفط وأهميته في غزو العراق، وبحسب بول أونيل (Paul O'Neill) وزير الخزانة الأميركية السابق في السنتين الأوليين من رئاسة بوش الابن، فإن قرار غزو العراق كان على رأس أجندة بوش بعد أيام من دخوله البيت الأبيض في شباط/ فبراير 2001، أي سبعة شهور قبل حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 وظهور سياسة الحرب على الإرهاب التي أسست الحرب ضد أفغانستان والعراق.

قبل غزو العراق في عام 2001 كانت الولايات المتحدة الأميركية تستورد 800.000 برميلٍ من النفط يوميًا من العراق على الرغم من حرب الخليج والعقوبات

---

(16) Yergin, *The Prize*, p. 383.

(17) Daniel Yergin, *The Quest: Energy, Security, and the Remaking of the Modern World* (New York: Penguin Press, 2012), pp. 148-149.

التي فرضتها الأمم المتحدة بعد اجتياحها الكويت في عام 1990. وكانت الولايات المتحدة الأميركية تتوقع أن يزيد العراق من إنتاج النفط في ظلّ نظام ديمقراطي وموثوقٍ[18]. علاوةً على ذلك، كانت وارداتها من النفط في أعلى مستوياتها في تاريخها وفي ازديادٍ مطّردٍ[19]. كما جاء الاحتلال الأميركي للعراق قبل ثورة الغاز والنفط الصخريين التي تعرفها هذه الدولة العظمى حاليًا، وفي فترةٍ كانت فيها جميع التوقعات ترى أن اعتمادها على النفط المستورد، سوف يتفاقم نظرًا إلى استهلاكها المتزايد، مقارنةً بإنتاجها المحلي المستمر في الانخفاض. بناء عليه، فنفط الخليج الذي يمثّل وحده ثلثي الاحتياطي المؤكد العالمي من النفط، لا بد أن يكون على رأس قائمة اهتمام صنّاع القرار في الولايات المتحدة الأميركية، علاوةً على الدور الاستراتيجي للنفط في الاقتصاد العالمي. ومدى ارتباط الاقتصاد الأميركي بهذه الطاقة يجعل الولايات المتحدة الأميركية من أكثر الدول اهتمامًا بالنفط. بالرجوع إلى آخر المساهمات من مسؤولين سابقين في الإدارة الأميركية، فضلًا عن الوثائق الرسمية، وإن كان بعضها سريًّا، سوف نعرض جميع المعطيات المتاحة التي تؤكد الدور المركزي لعامل النفط في قرار غزو العراق.

1 - التحضير لغزو العراق وعامل النفط

من ضمن القرارات الأولى التي اتخذها بوش عند وصوله إلى البيت الأبيض قرار إنشاء «المجموعة القومية لتطوير سياسة الطاقة» تحت رئاسة نائبه ديك تشيني (Dick Cheney) في شباط/ فبراير 2001، من أجل اقتراح سياساتٍ لمعالجة عجز الولايات المتحدة الأميركية في مجال الطاقة. وقد أوصى هذا الفريق «أن يُنظر إلى هدف الوصول إلى أمن الطاقة هدفًا أوليًّا بالنسبة إلى السياسة الخارجية الأميركية وخصوصًا في منطقة الخليج الفارسي»[20]. يُعرف التقرير الذي أصدرته اللجنة بـ «تقرير ديك تشيني»، وهو من أهم التقارير التي تعطينا صورة واضحة عن هاجس أمن الطاقة لدى إدارة بوش، والدور المخول لنفط منطقة الخليج، من أجل تأمين استهلاك النفط في الولايات المتحدة الأميركية في المستقبل. كان هذا التقرير،

---

(18) Yergin, *The Quest*, p. 149.

(19) Yergin, *The Prize*, p. 751.

(20) Muttitt, p. xxx.

إضافة إلى قرارات أخرى، اللبنة الأساس في عملية التحضير لغزو العراق حتى قبل حوادث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 وبعدها، وجميعها يؤكد الدور المحوري لعامل النفط في قرار غزو العراق، وهذا ما سوف نبينه في هذا الجزء من الدراسة.

2- دور شركات النفط الغربية في عملية غزو العراق وموقعها منها

تسعى جميع شركات النفط و/ أو الغاز في العالم حكوميةً أكانت أم خاصة من أجل أن تكون لها حصةٌ في حقول النفط والغاز، ولكن الفرق بين الشركات الوطنية والشركات الخاصة هو أن الأولى، بحكم تبعيتها للدولة، تتمتع باحتكارٍ طبيعي للحقول الموجودة في حدود التراب الوطني، كنتيجةٍ منطقيةٍ تنبع من مبدأ السيادة الوطنية، أمّا شركات النفط والغاز الخاصة والمتعددة الجنسيات، فعليها أن تسعى بوسائلَ مختلفة، إلى شقّ طريقها في الدول كلها التي تحتوي مواردَ من النفط والغاز، من أجل الحصول على حصّةٍ من هذه السلعة التي هي سبب وجود هذه الشركات. حاجة الدول إلى تأمين تزويد اقتصاداتها ومجتمعاتها بالنفط، وحاجة شركات الطاقة الكبرى إلى تأمين وصولها إلى حقول النفط وتوسيع احتياطياتها منه هما المصلحة المشتركة التي بنيت على أساسها علاقتهما التاريخية. كما رأينا في بداية هذه الدراسة، تعود هذه العلاقة إلى بداية اكتشاف النفط في منطقة الخليج، وقد ذكرنا كيف كانت بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية الرسمية تعملان مع شركات النفط الخاصة، من أجل السيطرة على هذه الثروة في منطقة الخليج وفي العراق خصوصًا. مرّ هذا الصراع بمراحلَ متعددةٍ، بدأت بالسيطرة المباشرة على حقول النفط، منذ بداية القرن العشرين إلى غاية السبعينيات، حين استعادت الدول حديثة الاستقلال سيادتها على مواردها الطبيعية بعد تأميمها، فتغيّرت الحال. وكان لمنظمة «أوبك» دور بارز في هذا الصراع، الأمر الذي جعلها هدف حملاتٍ إعلاميةٍ شرسةٍ في الدول الغربية، علاوةً على محاولاتٍ عدة لتفكيكها. وفي هذا الصدد، سعت الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا بالتعاون مع شركات النفط الكبرى إلى إخراج العراق من منظمة أوبك مع أمل الوصول إلى هذا الهدف.

من البدهي القول إن جميع شركات النفط العالمية كان ولا يزال لها اهتمامٌ

بنفط العراق. وفي هذا الصدد، يجب ألا ننسى أن هذا الاهتمام بدأ منذ بداية القرن العشرين، وأن العراق، علاوةً على تعريفه بـ «مهد الحضارات»، يوصف كذلك بـ«مهد الصناعة النفطية»[21]. وكما جاء في مجلة **إنترناشيونال بتروليوم فاينتس**[22] (*International Petroleum Finance*)، «قد تكون الحرب في العراق قسّمت سياسيي العالم، ولكنها وحّدت المسارين التنفيذيين لشركات النفط، ويتساءل كل واحدٍ منهم كيف ومتى يصبح الـ 112 تريليون برميل من الاحتياطي المؤكّد من النفط، فضلًا عن قدرات الاستكشاف الهائلة، متاحًا لمشاركة شركات النفط العالمية»[23]. وكما كتب السفير السابق لبريطانيا بين عامي 2004 و2005 في رسالة إلكترونية داخلية، «قدرات العراق في النفط والغاز هائلة ولا تستطيع شركتا Shell وBP ألّا تكون لهما حصّة فيهما من أجل ضمان مستقبلهما على المدى البعيد»[24]. وكما هو معروفٌ كانت لإدارة بوش علاقات قوية بشركات النفط التي تبرّعت «بسخاءٍ لحملة الجمهوريين الانتخابية في عام 2000»[25]. علاوةً على الخلفية المهنية لنائب الرئيس ديك تشيني الذي جاء من قطاع الطاقة، وشغل منصب الرئيس المدير العام لشركة هاليبرتون (Halliburton) قبل تولّيه منصب نائب الرئيس في البيت الأبيض.

رابعًا: إدارة النفط تحت الاحتلال المباشر

مع بداية الغزو الأميركي للعراق مباشرةً، استولت القوات الأميركية على جميع آبار النفط، بهدف حمايتها لخشيتها من أن يقوم صدام حسين بتدميرها كما فعل في الكويت بعد الانسحاب منها. وعندما دخل الجيش الأميركي بغداد، كانت الوزارة الوحيدة التي حظيت بحمايته هي وزارة النفط، من أجل ضمان سلامة المعلومات العلمية في شأن حقول النفط والاستفادة منها، بغرض استغلال النفط في أقرب وقتٍ ممكنٍ. يذكر الجميع مشاهد النهب التي حدثت في جميع

---

(21) أحمد [وآخ.]، ص 907.

(22) *International Petroleum Finance* (April 2003).

(23) Muttitt, p. xxviii.

(24) المصدر نفسه، ص 3.

(25) كلير، ص 119.

مؤسسات الدولة العراقية، بما فيها المتحف العراقي الذي سلبت معظم مقتنياته التاريخية على مرأى القوات الأميركية التي لم تتدخل لحمايتها. إن اهتمام القوات الأميركية بحماية وزارة النفط فحسب، يكفي وحده ليبرهن أهمية عامل النفط في قرار غزو العراق.

بعد تنصيب سلطة الاحتلال، وعلى رأسها الحاكم بول بريمر، «سلطةَ الائتلاف الموقتة» المتكوّنة من عدد من الشخصيات التي عينّها بنفسه، توجّه اهتمام سلطات الاحتلال الأميركية «باتجاه زيادة الإنتاج لغرض زيادة الإيرادات لتخفيض مساهماتها المالية، وهو أمرٌ لا يخدم مصلحة العراق ومكامنه»[26]. بالفعل، لم تتخذ سلطات الاحتلال أي حذرٍ في عملية إعادة إنتاج آبار النفط في العراق، وهذا ما أدى إلى ضرر جيولوجي لعدد كبير منها.

تتميز هذه المرحلة بغزو المستشارين الأميركيين في مجال الطاقة، بالتعاون مع العراقيين المتعاونين معهم كالإخوة شلبي، من أجل زعزعة استقرار وزارة الطاقة من خلال التعيينات الطائفية، من دون الكفاءة، بهدف تحضير الأرضية لصوغ دستور جديد يفتح باب الخصخصة في مجال الطاقة، في المرحلة المقبلة، ولإضعاف سيطرة السلطة المركزية في بغداد على تسيير قطاع الطاقة، والاستفادة من دخوله لمصلحة دورٍ أكبرَ للأقاليم المحلية، ولا سيما الأكراد في شمال العراق. وسوف يبيّن هذا الجزء من البحث الاستراتيجيا الأميركية في قطاع النفط من خلال القرارات التي اتخذتها، والأشخاص الذين استندت إليهم في هذا الإطار.

خامسًا: إدارة النفط تحت الحكم العراقي

خلال هذه المرحلة التي بدأت مع انتخاب البرلمان في كانون الثاني/ يناير 2005، اشتدّ الصراع على الدستور الجديد، وقانون النفط بين سلطة الاحتلال وعملائها من جهة، والمجتمع المدني العراقي وكوادر وزارة الطاقة من جهة أخرى، الذين قاوموا ببسالة مخططات سلطة الاحتلال الرامية إلى تغيير خريطة

(26) أحمد [وآخ.]، ص 918.

الطاقة في العراق. كما اشتد الصراع بين السلطة المركزية في العراق وحكومة إقليم كردستان على السيادة على ثروة النفط والسيطرة على دخولها. واستعانت حكومة إقليم كردستان بعددٍ من الخبراء الأجانب، وفي مقدمهم الدبلوماسي الأميركي بيتر غالبريث (Peter Galbraith)[27] في صراعها مع السلطة المركزية، ومن أجل التخطيط للأمد البعيد للوصول إلى هدف الانفصال.

خاتمة

على الرغم من قوتها العسكرية الهائلة وموقعها كقوةٍ عظمى، لم تنجح الولايات المتحدة الأميركية في تحقيق أهدافها في العراق، ولا سيما في مجال النفط، وذلك بفضل وعي المجتمع المدني ومقاومته مخططات الاحتلال الأميركي في قطاع النفط، علاوةً على المقاومة العراقية التي خلقت جوًّا غير ملائم من أجل استثمار الشركات الغربية في قطاع النفط العراقي. وبالفعل، بعد غزو الأميركيين العراق، التزمت شركات النفط العالمية الحذر، وفضّلت عدم الدخول في أي صيغة تعاقدية نظرًا إلى غياب المؤسسات الشرعية، ولأن القانون الدولي لا يعطي الدولة المحتلة حق التصرف بثروات البلد المحتل.

إن عودة العراق إلى القيام بدوره الطبيعي في الأسواق العالمية وزيادة إنتاجه إلى مستويات تتناسب واحتياطياته الكبيرة وقدراته الإنتاجية المتصاعدة، التي تمكن أن تصل إلى 10 ملايين برميل من النفط يوميًا، سوف تطرحان قضية علاقة العراق بمنظمة «الأوبك»، والحصص المفروضة على الدول الأعضاء، ولا سيما السعودية التي زادت إنتاجها من أجل تعويض انخفاض الإنتاج العراقي من النفط بعد الحروب والحصار. لهذا السبب، لا نستطيع أن نستبعد منافسة عراقية - سعودية على حصص الإنتاج التي سوف تضرّ بمصلحة البلدين، وقد تؤثّر سلبًا في أسعار النفط في الأسواق العالمية، ولكن، في الوقت نفسه، ستعيد عودة العراق إلى تأدية دوره التاريخي والطبيعي في منظمة الأوبك، التوازن إلى المنظمة وتحد من هيمنة بعض الأطراف. وختامًا يمكنن استنتاج التالي:

- كان عامل النفط موجودًا بقوة في قرار غزو العراق، ولكن لم يكن الهدف

---

(27) Muttitt, *Fuel on the Fire.*

هو السيطرة الفعلية والمباشرة على حقول النفط، وإنما استحداث الأوضاع الملائمة لتعزيز القدرات الإنتاجية للنفط العراقي من خلال استثمارات شركات النفط الكبرى، وفي نهاية المطاف تخفيف الضغط عن الأسواق العالمية وتخفيض أسعار النفط. كما تخلص هذه الدراسة إلى أن الولايات المتحدة الأميركية مستعدةٌ لاستعمال القوة من أجل الحفاظ على استمرارية تزويد السوق العالمي بالنفط، كما اقترحت هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأميركية في شباط/ فبراير 2010: «إن حلف الناتو يجب أن يضع أي انقطاعٍ في إمدادات النفط تحت إجراءات البند الخامس الذي ينصّ على أن أي اعتداء على دولةٍ من دول الناتو هو اعتداء على جميع دول الحلف»[28].

- زادت حوادث أيلول/ سبتمبر 2001 ضرورة غزو العراق من أجل إيجاد توازنٍ مع السعودية نظرًا إلى الدور الرئيس الذي قام به مواطنون سعوديون في عمليات الهجوم على أبراج مركز التجارة العالمية في نيويورك.

- الشعب العراقي ليس منقسمًا كما يراد له أن يكون، وكما يوصف في وسائل الإعلام الغربية. قد يكون هناك انقسامٌ على مستوى القادة السياسيين، ولكن المجتمع المدني العراقي برهن عن وعيه ووحدته وقدرته على مقاومة مخططات الولايات المتحدة وحلفائها، الرامية إلى خصخصة قطاع النفط وسيطرة الشركات الكبرى عليه.

- قام الاحتلال الأميركي عمدًا بزعزعة استقرار وزارة النفط العراقية وشركة النفط الوطنية من خلال تنصيب مسؤولين موالين له على أسس طائفية، وليس على أساس الكفاءات. وقد أدى هذا الوضع إلى انتشار الفساد في قطاع النفط، وإلى تهميش الكوادر العراقية التي تتمتع بالكفاءة، وكان القصد تبرير التخصيص ومساهمة الخبراء الغربيين والشركات الأميركية في إعادة تنظيم قطاع الطاقة في العراق. بالفعل، كان قطاع النفط في العراق من أقل القطاعات فسادًا وتسييسًا، وكان يتمتع بكفاءات تقنية عالية جدًّا قبل الغزو، فانتشر الفساد والمحسوبية السياسية فيه بعد الاحتلال وبسببه.

---

(28) Muttitt, p. xxxi.

- أصبح النفط، بفضل سياسات الاحتلال الأميركي وعملائه، عامل تفتيتٍ للعراق، ولا سيما في ما يخص منطقة كردستان العراق التي أصبحت تدير ثروة النفط وتستغلها باستقلالٍ كاملٍ عن السلطة المركزية في العراق، الأمر الذي سيعطيها القاعدة الاقتصادية الضرورية للانفصال عن العراق، خصوصًا في ضوء الأزمة السياسية الحادة التي يعيشها العراق، بعد المحاصصة الطائفية التي أسّست في العراق بفعل سياسات الاحتلال الأميركي منذ الغزو.

القسم الثاني

تداعيات الغزو على الوطن العربي

الفصل الحادي عشر

اتجاهات الرأي العام العراقي نحو الغزو الأميركي البداية والنهاية

منقذ محمد داغر

مقدمة

بات من المسلّم به الآن، أن غزو العراق واحتلاله لم يُبنيا على خطة عسكرية فقط، بل قبل ذلك وبعده جرى تخطيط وتنفيذ خطة نفسية وإعلامية ضخمة، تأسست على عدد كبير من المغالطات التي جرى الترويج لها إعلاميًّا وعلى نطاق واسع، كي تبدو بمنزلة مبررات «أخلاقية» للغزو، خصوصًا بعد أن فقدت حجّة أسلحة الدمار الشامل صدقيتها.

من هذه المغالطات التي جرى الترويج لها إعلاميًّا:

- أن الأميركيين إنما جاءوا إلى العراق محرِّرين لا محتلّين أو غزاة.

- أن الشعب العراقي كان مرحبًا بالاحتلال، ولذلك استقبل الجيش الأميركي بالزهور.

- أن إسقاط النظام (الدكتاتوري) السابق، سيجعل من العراق أنموذجًا وواحة للديمقراطية في المنطقة.

- أن التخلص من النظام السابق، هو ضرورة إنسانية، لأنه نظام دموي قتل وشرّد آلاف العراقيين.

- ينبغي التخلص من النظام السابق، لأنه نظام طائفي عنصري، تسيطر فيه أقلية سنية وتضطهد أغلبية شيعية وكردية.

إن هذه الافتراضات والادعاءات التي جرى ترويجها إعلاميًا على نطاق واسع، حتى باتت مسلمات في أذهان الكثير ممن ساندوا غزو العراق، بُنيت على معلومات خاطئة أو مضلّلة، زوّد متخذ القرار والرأي العام الأميركي والغربي بها، أكان عن قصد ونية خبيثة أم عن حسن نية.

سأحاول هنا اختبار مدى صحة هذه الافتراضات والمعلومات بناء على سلسلة استطلاعات للرأي العام أجرتها الشركة المستقلة للبحوث (المعهد المستقل لدراسات الإدارة والمجتمع المدني) بين أيار/ مايو 2003 وآذار/ مارس 2013. علمًا أن هذه الاستطلاعات بُنيت على عينات إحصائية علمية تمثل جميع شرائح العراق وطوائفه ومناطقه.

سنعرض في بداية الدراسة نظرة العراقيين إلى الاحتلال بعد حصوله مباشرة ونظرتهم إليه الآن، ثم نعرِّج على أسبابه في رأيهم. بعدها سيجري عرض واقع العراق اليوم على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بناءً على رؤية العراقيين أيضًا. وبالتالي يمكن القارئ استنتاج مدى صحة الافتراضات المسبقة للحرب.

أولًا: كيف كان العراقيون ينظرون إلى الغزو؟

لاختبار مدى صحة الافتراضات القائلة بأن الأميركيين جاءوا لتحرير العراق[1]، قام الباحث في أواخر عام 2003 بسؤال عينة من العراقيين عن نظرتهم إلى قوات التحالف[2]، فكانت الإجابات كما هو موضح في الشكل (11-1).

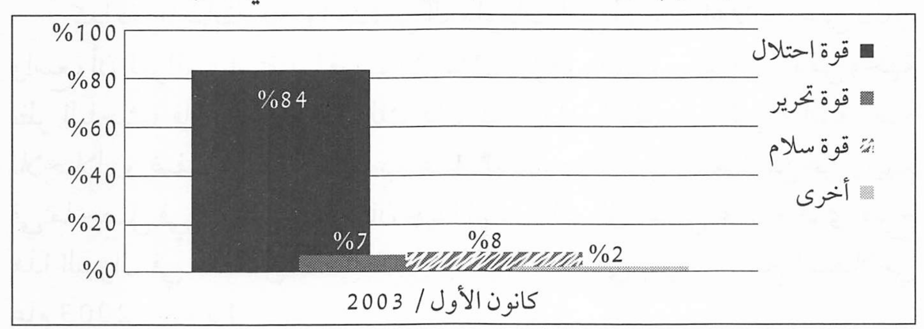
---

(1) يود الكاتب هنا الإشارة إلى ما أصدرته الإدارة الأميركية قبل الحرب من قانون سُمي «قانون تحرير العراق».

(2) تعمّد الباحث استخدام مصطلح قوات التحالف على الرغم من عدم إيمانه به لأغراض الأمانة العلمية.

الشكل (11-1)

ما هو أقرب وصف تصف به قوات التحالف في العراق؟



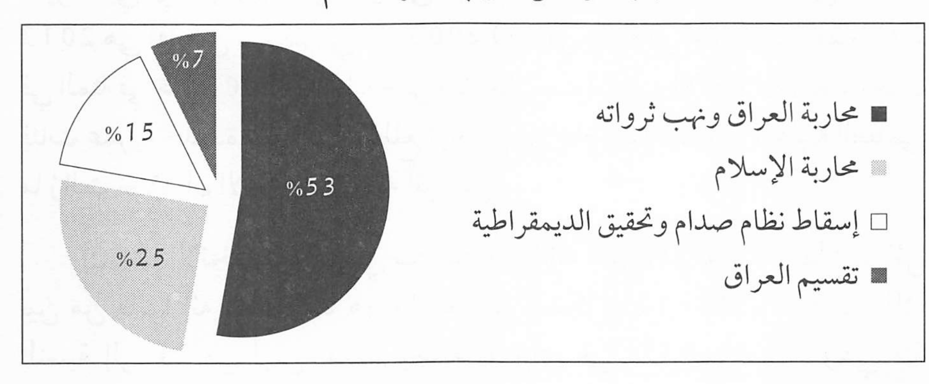
يتضح جليًا من هذا الشكل أن الأغلبية الساحقة (84 في المئة) من العراقيين كانت تنظر إلى قوات التحالف، منذ البداية، على أنها قوة احتلال، وأن هناك (7 في المئة) منهم فقط كانوا ينظرون إليها على أنها قوة تحرير.

ثانيًا: لماذا احتُل العراق؟

سيقت مجموعة من الافتراءات لتبرير الغزو كما أسلفنا. منها أن الأميركيين جاءوا لتخليص العراق من نظام دموي تضطهد فيه أقلية معينة أكثرية الشعب. لاختبار صحة هذه الافتراضات سئل العراقيون في آذار/ مارس 2013، أي بعد عشر سنوات من احتلال العراق، عن الأسباب الحقيقية للغزو كما يعتقدون هم، لا كما تفترضه وسائل إعلام كثيرة، فكانت النتائج كما هو موضح في الشكل (11-2).

الشكل (11-2)

ما السبب الرئيس لحرب العراق عام 2003؟

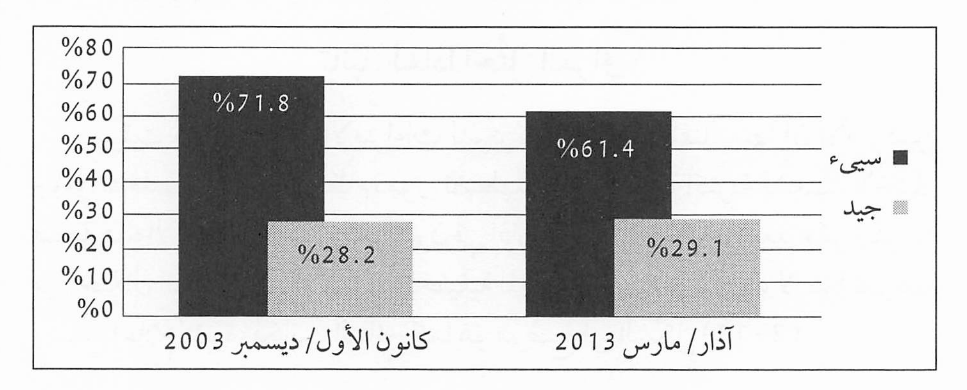


ثالثًا: أثر الغزو على العراق

كما ذكرنا سابقًا، فإن واحدة من المعلومات التي رُوجت إعلاميًّا، على نطاق واسع، أن العراقيين استقبلوا قوات الاحتلال بالزهور وأنهم رحّبوا بها. ومن وجهة نظر الباحث، فإن الهدف من ذلك كان كسر إرادة المقاومة وشوكة المعارضة للاحتلال وإضفاء مزيد من الشرعية عليه. لذلك جرى سؤال العراقيين عن رأيهم في ما حصل في العراق، وهل كان جيدًا أم سيئًا للعراق بشكل عام. وجرى طرح هذا السؤال في عدد من الاستطلاعات، لكننا سنكتفي بعرض نتائج استطلاعي عام 2003 وعام 2013.

الشكل (11-3)

بالنسبة إلى العراق كله، هل دخول قوات التحالف جيد أم سيـىء؟



يبدو من الشكل أن هناك اتجاهًا عامًا لدى العراقيين إلى اعتبار الاحتلال ذا تأثير سلبي في حياتهم عمومًا. وعلى الرغم من أن نسبة من قالوا إنه سيئ في عام 2013 هي أقل من نسبتهم في عام 2003 (61 في المئة في عام 2013 مقابل 71 في المئة في عام 2003). إلا أنه حتى بعد عشر سنوات من الاحتلال، وبعد دخول فئات عمرية جديدة ممن لم تُستطلع آراؤهم في عام 2003، فإن الأغلبية العظمى ما زالت تعتقد أن الاحتلال كان له أثر سيىء.

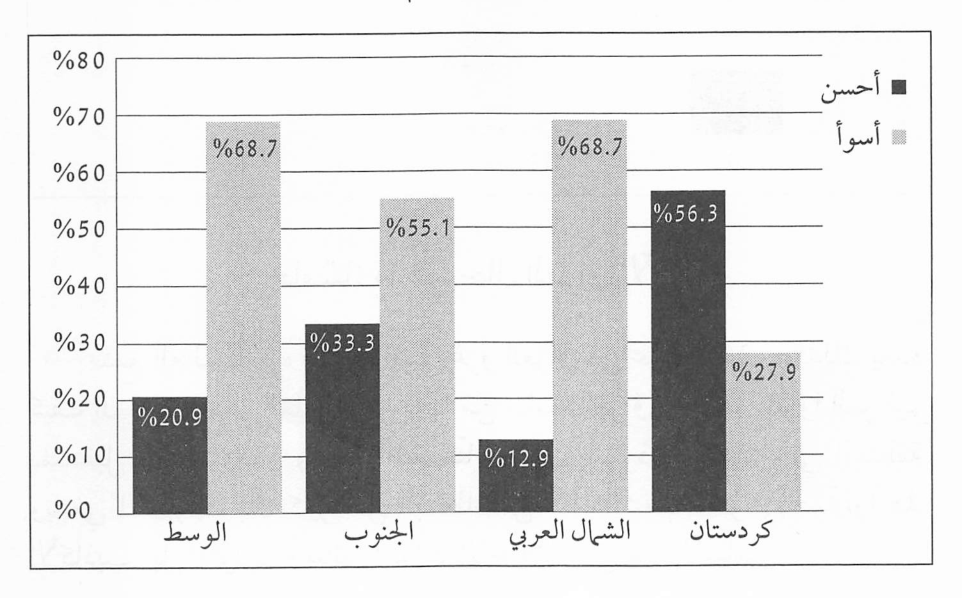
إن هذا الانخفاض النسبي بين من قالوا إنه سيئ، لم يقابله ارتفاع مماثل بين من قالوا إنه جيد، كما هو واضح من الشكل (11-3)، بل ذهبت تلك النسبة إلى فئة من ليس لديهم إجابة أو رأي في هذا الموضوع، وهي فئة

تتسم عادة بعدم قدرتها على حسم رأيها، سواء أكان في الاتجاه الإيجابي أم السلبي.

من جهة أخرى فإن تحليل الإجابات على مستوى الفئات المجتمعية المختلفة والمكونة للمجتمع العراقي، تُظهر، وكما هو واضح من الشكل (11-4)، أن الأكراد فقط هم الذين يعدّون الاحتلال أمرًا إيجابيًّا، وهو شيء لا يصعب تفسيره في ظل ما شهدته منطقة كردستان من فوائد جمّة لمساهمتها في الاحتلال، بعكس بقية مناطق العراق، أكان في الجنوب أم في الوسط أم في الشمال. مع ذلك ومع كل ما حصل عليه الأكراد، فإن نسبة مهمة منهم (حوالى 28 في المئة) ما زالوا يصّرون على أن الاحتلال كان أمرًا سلبيًّا.

الشكل (11-4)

هل دخول قوات التحالف كان جيدًا أم سيئًا، تبعًا لمناطق العراق؟



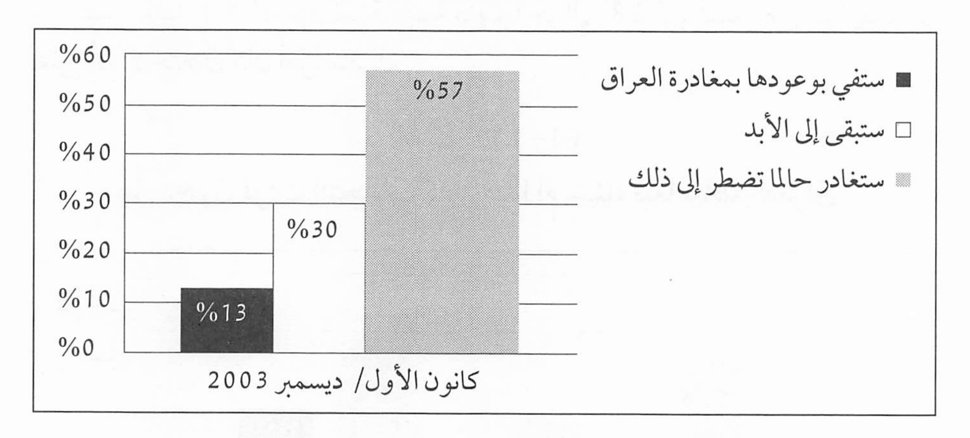
رابعًا: كيف كان ينبغي التعامل مع الاحتلال؟

إن ما لا شك فيه أن المقاومة العراقية بأشكالها كافة (المسلّحة وغير المسلحة)، ساهمت في إرغام الأميركيين على سحب قواتهم من العراق. وعلى الرغم من محاولة الإدارة الأميركية التغطية على هذه الحقيقة، إلا أن الأرقام

الموضحة في الشكل (11-5) تبيِّن بما لا يدع مجالًا للشك، أن العراقيين كانوا يعلمون أن القوات الغازية لا يمكن أن تغادر العراق إلا اذا أرغمت على ذلك. إن 57 في المئة من العراقيين كانوا يعتقدون، وفي مرحلة مبكرة من الاحتلال، أن هذه القوات لن تخرج إلا إذا أرغمت على ذلك. وإن 13 في المئة فقط من العراقيين كانوا يعتقدون أن القوات الغازية ستفي بوعودها بمغادرة العراق.

الشكل (11-5)

هل تعتقد أن القوات الأميركية...؟



خامسًا: ما هي حال العراق الآن؟

سمع العالم بأسره وشاهد قبيل غزو العراق في عام 2003، وكذلك بعده، كيف أن قادة الدول الغازية ومؤيديها من ساسة العراق الجدد، بشروا العراقيين بمستقبل واعد مزدهر وديمقراطية غنّاء، تكون أنموذجًا يحتذى في المنطقة. وينبغي الاعتراف بأن كثيرًا من البسطاء من أبناء الشعب العراقي صدّقوا هذه الأكاذيب، بل آمنوا بها وساندوا قوات الاحتلال على هذا الأساس.

على الرغم من أن حال العراق أثبتت الآن للجميع، من كان منهم جاهلًا أو واعيًا ما ستؤول إليه الأمور، وأن الاحتلال يهدم ولا يبني، فإن الباحث سيحاول إعطاء صورة رقمية عن حال العراق، بعد عشر سنوات من الاحتلال، وأترك الحكم للقارئ ليقرر مدى صحة ادعاءات ما قبل الاحتلال. وفي هذا الصدد سيتم عرض أمثلة على التكلفة البشرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي نجمت عن احتلال العراق.

سادسًا: التكلفة البشرية

إن التكلفة البشرية الهائلة التي تحمّلها العراق لا يمكن تصورها الآن، وفي اعتقادي أن كثيرًا من الحقائق التي ستتجلى لاحقًا، قد تلقي مزيدًا من الضوء على فداحة ما تسبب به الاحتلال للعراق والعراقيين. إذ تسبب الاحتلال في قتل حوالى 1.200.000 (مليون ومئتي ألف عراقي) وفق دراسة أجرتها الشركة المستقلة للبحوث في عام 2008. ويقيني أن هذا الرقم قد ازداد كثيرًا الآن.

أكثر من ذلك، فإن استخدام الأسلحة المحرّمة دوليًا في العراق، كانت له آثار بيئية مدمرة ستمتد يقينًا إلى الأجيال القادمة.

ووفق ذات الدراسة التي أجريناها على التكلفة البشرية للحرب، تبيّن أن هناك نحو 5 ملايين عراقي هجّروا من منازلهم إلى مناطق أخرى في داخل العراق وخارجه. ولعمري فإن التاريخ الحديث لم يشهد حربًا تسببت بمثل هذه التكلفة البشرية المقبلة.

سابعًا: التكلفة الاجتماعية للاحتلال

تسبب الاحتلال في إحداث شرخ عميق في المجتمع العراقي تجلّى بتقسيمه طوليًا إلى طوائف وعرضيًا إلى قوميات متصارعة. ويصح القول إن العراق شهد على مدى تاريخه المتوسط والحديث خلافًا بين مكوّنيه الشيعي والسني، وكذلك شهد تاريخه الحديث خلافًا واضحًا بين العرب والأكراد، إلا أن الصحيح أيضًا أنه لم يشهد صراع وجود ومستقبل بين هذه الطوائف والقوميات بالشكل الذي عاناه عراق ما بعد الاحتلال.

1- التفكك إلى طوائف

أدرك الملك فيصل الأول عند تأسيس الدولة العراقية في عام 1920، أن هناك خلافًا شيعيًا سنيًا نتيجة سياسات الحكم العثماني التي أدت إلى حرمان أبناء الجنوب من الفرص التعليمية التي تؤهلهم لشغل مناصب مهمة في الدولة العراقية. لذلك جهد على جسر هذه الفجوة من خلال سياسة تعليمية حكيمة، وكذلك ردم هوة التباين من خلال عدد آخر من السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

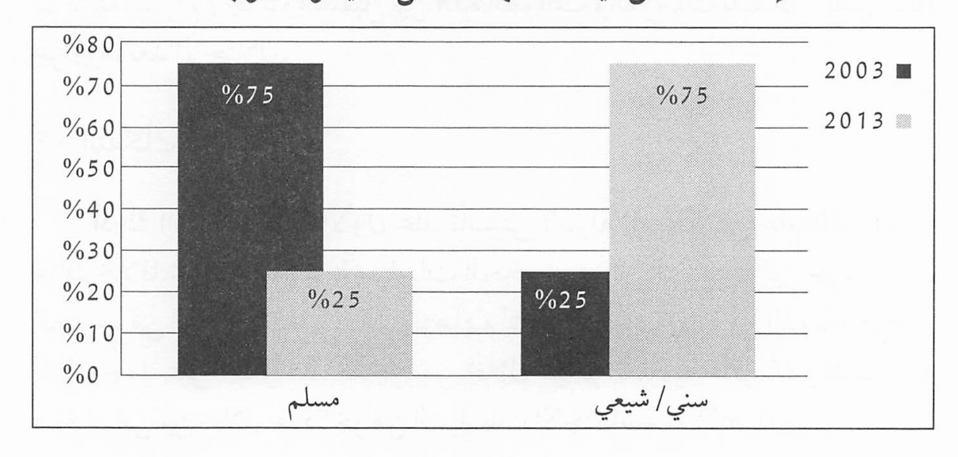
ساهمت هذه وغيرها من السياسات في تقوية البناء المجتمعي للعراق خلال ثمانية عقود من تاريخ الدولة العراقية الحديثة، حتى بات التصاهر والتعايش بين الشيعة والسنة حقيقة واضحة. وعلى الرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية، إلا أنه يمكنني القول، ومن دون تحفظ، إن هناك ندرة في العوائل العراقية، خصوصًا تلك التي تعيش في الوسط والجنوب ممن لا يوجد فيها اختلاط بين الدم الشيعي والسني، وإن العراقيين بلغوا حالة من التعايش والاندماج تحسدهم عليها دول المحيط العربي التي لديها مثل هذا الفسيفساء المذهبي. وللتدليل على ذلك جرى سؤال العراقيين في عام 2003 عن هويتهم الدينية، وما الذي يفضلون أن يجيبوا عندما يُسألون عن ديانتهم على أساس انتمائهم الطائفي، أجاب 75 في المئة بأنهم مسلمون فحسب (انظر الشكل (11–6)). وأن 25 في المئة فقط من العراقيين صرّحوا بأنهم مسلمون شيعة أو سنة.

طُرح هذا السؤال في الكثير من الاستطلاعات خلال السنوات العشر الأخيرة لتتبع التغيير في الهوية الدينية الطائفية. وآخر مرة طرح السؤال فيها كانت في آذار/ مارس 2013، فكانت الإجابة كما هو واضح في الشكل (11–6) حيث انقلبت الآية الآن.

فبعد هذه السنوات العشر أصبحت نسبة من صرّحوا بهويتهم الطائفية 75 في المئة مقابل 25 في المئة فقط ممن قالوا إنهم مسلمون فحسب!!!.

الشكل (11–6)

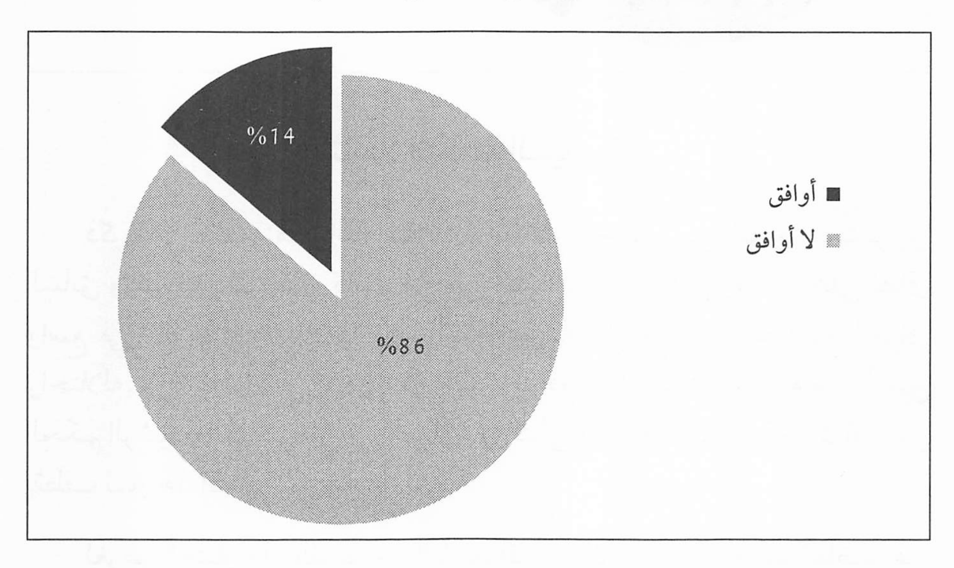
إذا سئلت عن ديانتك، فماذا تفضل أن يكون جوابك؟



مع أن العراقيين يدركون أن هذا التقسيم الطائفي لمجتمعهم تقسيم مصطنع، ولا يمثل حقيقة المجتمع العراقي وما يشعر به العراقيون بعضهم تجاه بعض (انظر الشكل (11-7))، إلا أن الدور الذي مارسه الاحتلال والسياسات التي تعتمدها حكومات العراق التي جاء بها المحتل، وكذلك الدور السلبي الذي اضطلع به الإعلام في ترسيخ هذه الانقسامات لدى العراقيين، نجحت كلها في زرع الانتماء الطائفي وجعله هوية لكثُر من العراقيين.

الشكل (11-7)

هل تقسيمُ الناس سنّة وشيعة وأكرادًا مصطنع ويتنافى مع واقع المجتمع العراقي؟

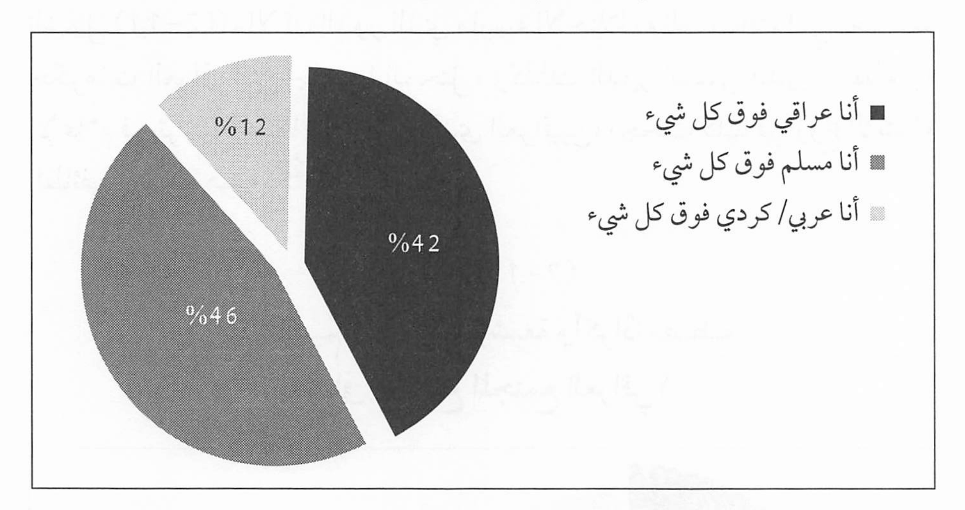


2- أزمة الهوية

إن الأمر المؤسف حقًا أن الهوية الوطنية العراقية شهدت هي الأخرى انحسارًا لمصلحة الهويات الدينية والعرقية، فكانت نسبة من يعرّفون أنفسهم بأنهم عراقيون قبل كل شيء 42 في المئة فقط من المجتمع العراقي، وفق استطلاع أجريناه نهاية عام 2012، في حين أن الأغلبية عرّفوا أنفسهم بأنهم إما مسلمون فقط وإما عرب وأكراد، كما هو واضح من الشكل (11-8).

الشكل (11-8)

أي من التالي أفضل وصف لك؟



ثامنًا: التكلفة السياسية

ذكرنا في مقدمة هذه الدراسة أن ادعاءات التخلص من النظام الدكتاتوري السابق ونشر الديمقراطية، كانت من بين أكثر المبررات التي روِّجت على نطاق واسع في الأوساط الإعلامية والسياسية الغربية، بل حتى العربية لغزو العراق واحتلاله. وإذا كان الأمر كذلك، فإن المرء يتوقع أن الاحتلال سيقوم ببناء أسس الحكم الرشيد والديمقراطي في العراق. وبالتالي فإن العراقيين سيكونون أول من يقطف ثمار هذ التغيير الإيجابي.

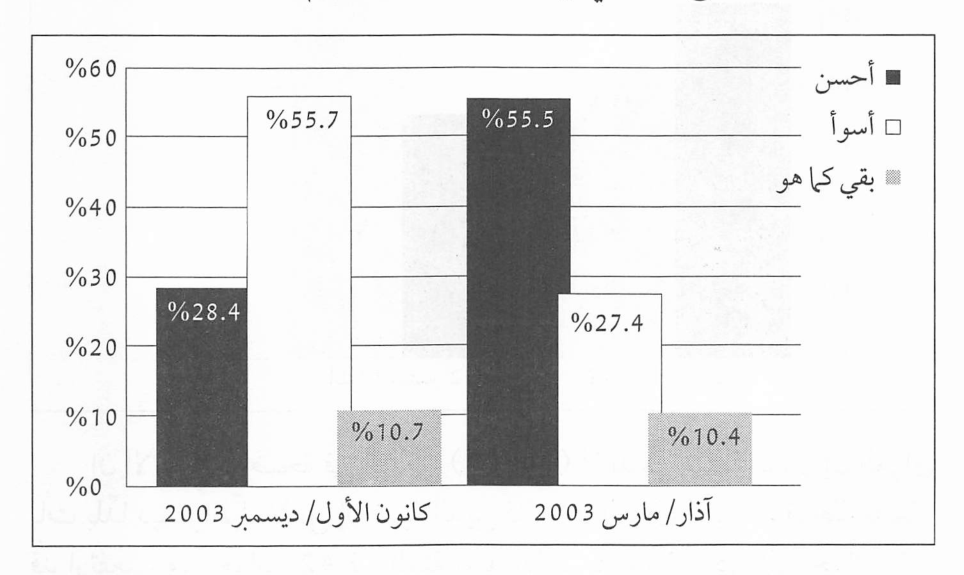
لغرض اختبار هذه الفرضية سألنا العراقيين، على مدى السنوات الماضية عن تقويمهم الموقف السياسي في العراق حاليًّا ومقارنته بما كان عليه قبل 2003، وكما هو واضح في الشكل (11-9) فإن نسبة من اعتقدوا أن الوضع السياسي في العراق أفضل مما كان عليه قبل الاحتلال هي أكثر من 55 في المئة، وأن من قالوا إنه أسوأ كانت 27 في المئة فقط. كان ذلك بعد قرابة سنة واحدة من الاحتلال (تموز/ يوليو 2004) إذ يبدو أن كثيرًا من العراقيين كانوا متأثرين بالدعاية الإعلامية الأميركية، وأن سقف توقعاتهم بخصوص العراق كان ما زال عاليًا، لكن الآراء بعد ذلك بدأت تتغير كما يبدو حتى وصلنا عام 2013. ففي آذار/ مارس من عام 2013، كما هو واضح

في الشكل (11-9) انعكست تلك النسب فأصبحت أغلبية العراقيين (أكثر من 66 في المئة) تؤمن أن الوضع السياسي الآن هو إما أسوأ (حوالى 56 في المئة) وإما لم يتغير عما كان عليه إبان النظام السابق (أكثر من 15 في المئة).

بالتالي فإن افتراض أن الاحتلال أدى إلى تحسين الوضع السياسي في العراق يبدو أنه لا يجد صدقية لدى العراقيين.

الشكل (11-9)

هل تعتقد أن الوضع السياسي في العراق الآن أحسن أم أسوأ من قبل الحرب؟



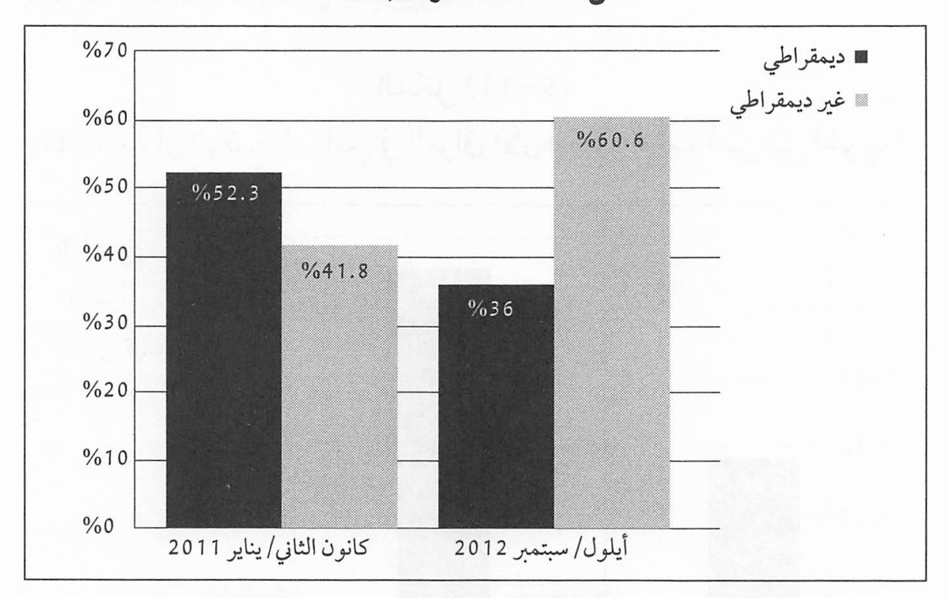
إن ما يزيد المشهد السياسي قتامة لدى العراقيين، هو طبيعة النظام السياسي الجديد الذي أريد له (كما روج ذلك الاحتلال ومن تعاون معه) أن يكون أنموذجًا يحتذى للديمقراطية في المنطقة. لا بل إن السياسيين العراقيين الحاليين، ومعهم أولئك الأميركيون الذين روجوّا للاحتلال وقاموا به، وما زالوا يتشدقون أن الديمقراطية هي أبرز مكاسب الاحتلال عندما يُسألون عن سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق بعد الاحتلال، يردون بالجواب الحاضر لديهم دائمًا وهو «على الأقل بتنا نتمتع بديمقراطية حقيقية في العراق».

لغرض اختبار هذا الادعاء أيضًا، سئل العراقيون في استطلاعات عدة جرت

خلال السنوات الماضية عن الوضع الديمقراطي في العراق. ويوضح الشكل (11-10) إجاباتهم عن هذا السؤال، عبر استطلاعين أجري أحدهما في بداية عام 2011 أي بُعيد انسحاب قوات الاحتلال من العراق والآخر في أواخر عام 2012.

الشكل (11-10)

هل تعتقد أن العراق بلد...



إن الأرقام الواضحة في الشكل (11-10) لا تدعم صحة القول إن العراق بات بلدًا ديمقراطيًّا. لا بل إن نسبة الذين قالوا إن العراق ليس ديمقراطيًّا بالمرّة قد ارتفعت من حوالى 42 في المئة بعيد الانسحاب الأميركي إلى حوالى 61 في المئة، في نهاية عام 2012، وهذا مؤشر خطر. إذ إن ذلك يعني أن نسبة من يعتقدون أن العراق بلد ديمقراطي خلال مدة الاحتلال هي أكثر من أولئك الذين يعتقدون بذلك، في ظل حكومة المالكي التي يُفترض أن تكون عراقية وأكثر حرية في التعبير عن إرادة الشعب العراقي.

تاسعًا: التكلفة الاقتصادية

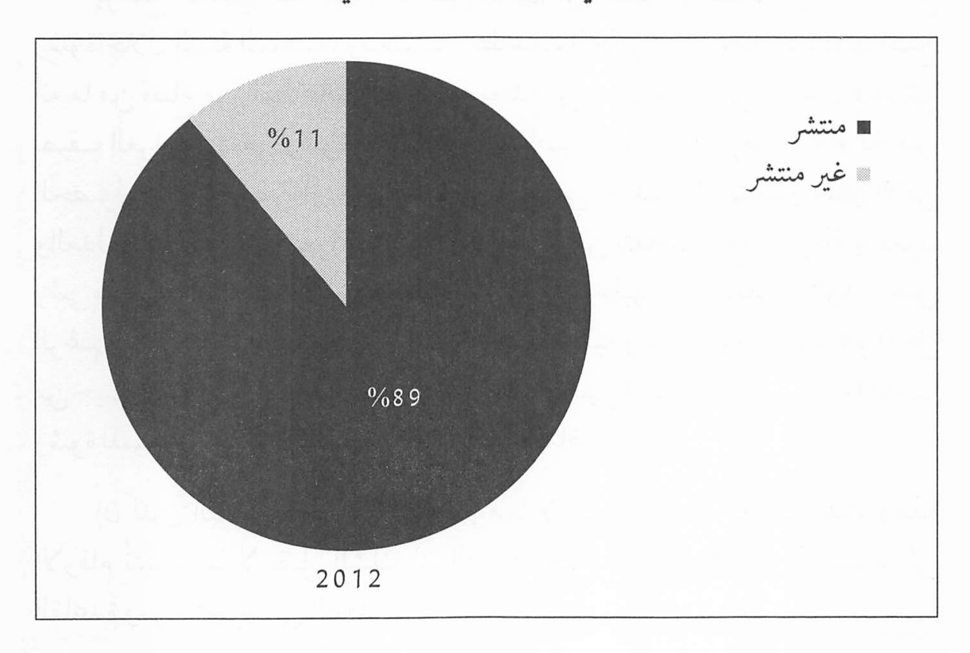
بما أن موضوع هذه الدراسة هو الرأي العام، وفي بلد مثل العراق ليست لديه أرقام حقيقية عن مقدار الإيرادات والمصاريف والأرباح والخسائر التي تحققت

للعراق خلال العقد الماضي، فإن التركيز في هذا الجزء سيكون عن انطباعات العراقيين عن واحد من أهم الجوانب الاقتصادية التي شغلت بال العراقيين، بل جميع المتتبعين المختصين في العالم، ألا وهو موضوع الفساد. فقد بات معروفًا أن العراق صُنف بين أكثر الدول فسادًا في العالم، إن لم يكن أكثرها إطلاقًا. وتكفي الإشارة هنا إلى تقارير منظمة الشفافية الدولية لأعوام 2009-2012.

أعطى المختصون أرقامًا خيالية لمقدار الفساد المكتشف وغير المكتشف في العراق خلال العقد الماضي إلا أننا هنا سنركز على ما قاله العراقيون في ذلك. فوفقًا للشكل (11-11) يعتقد 89 في المئة من العراقيين أن الفساد منتشر جدًّا، وكذلك أفاد حوالى نصف العراقيين المستطلعة آراؤهم بأنهم دفعوا رشوة (وليس فقط سُئلوا ليدفعوا رشوة) على الأقل مرة واحدة خلال العقد الماضي (الشكل (11-12)). وإذا علمنا أن أكثر من نصف المجتمع العراقي هو من النساء، وهن عادة إما ربات بيوت وإما أن فردًا ذكرًا من عوائلهم هو الذي يقوم بمتابعة معاملاتهن في دوائر الدولة المختلفة، فإن نسبة من دفعوا رشوة ستزداد ازديادًا حادًا ومخيفًا.

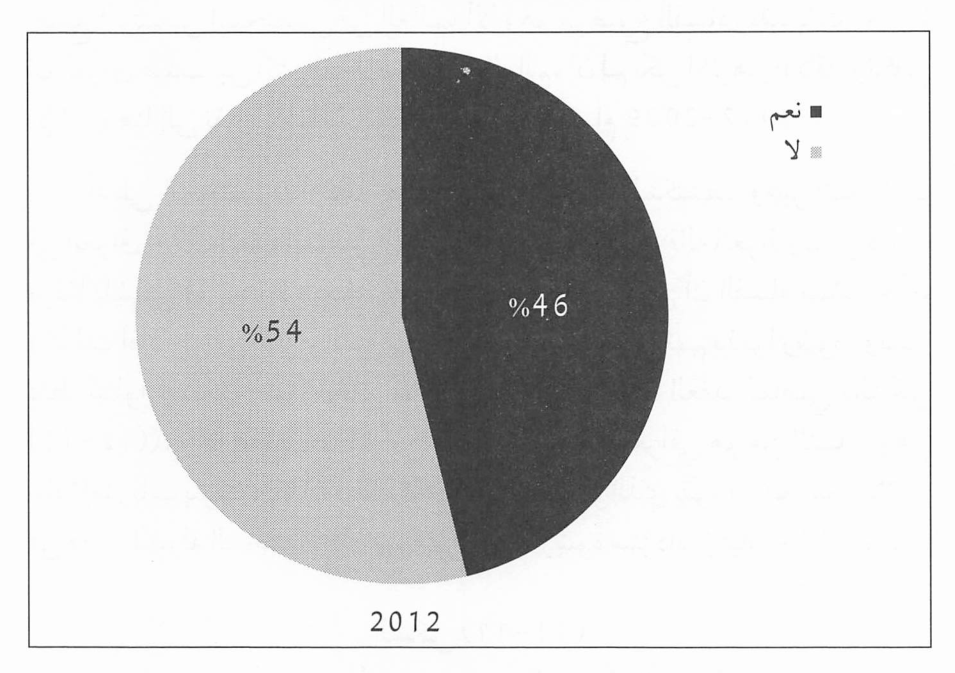
الشكل (11-11)

برأيك، إلى أي مدى انتشر الفساد في العراق؟



الشكل (11-12)

هل سبق وطلبت منك رشوة؟

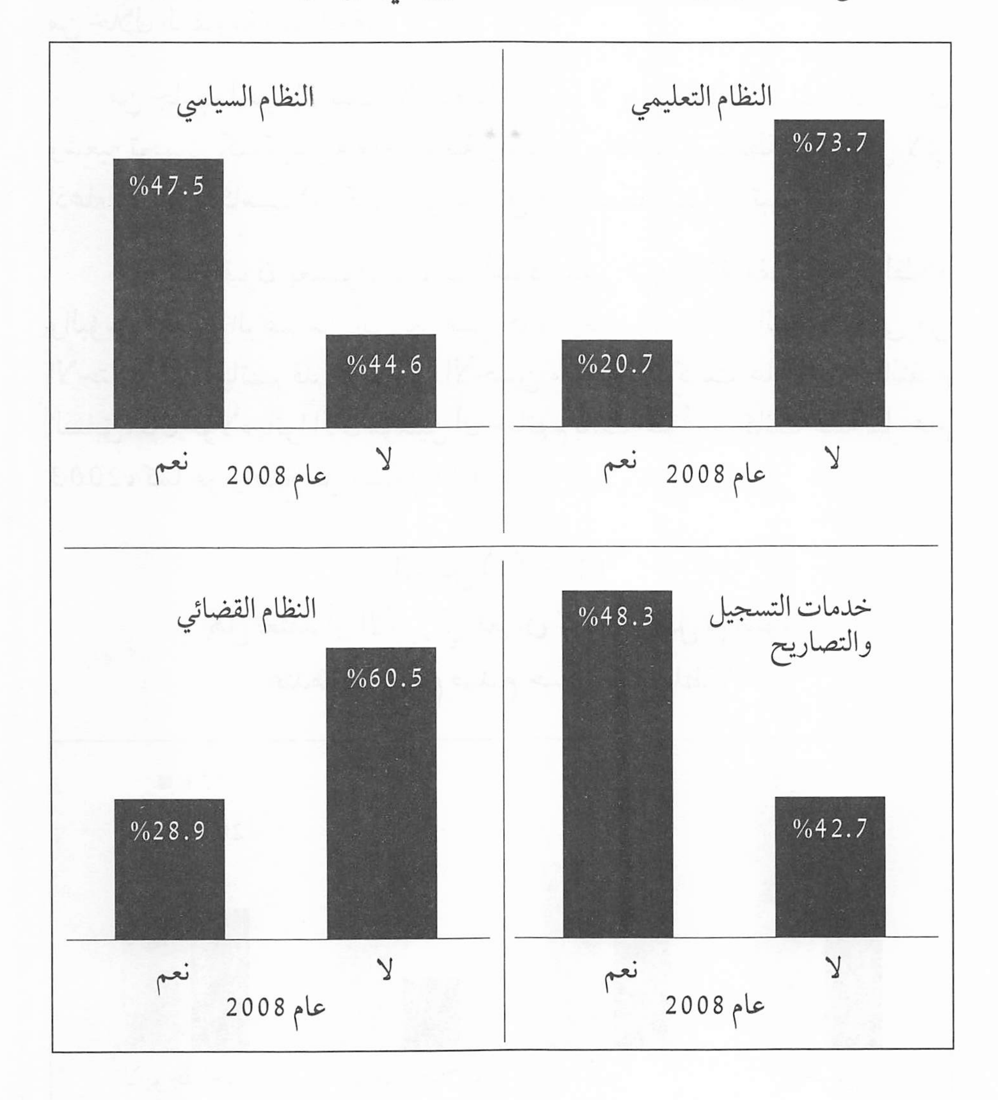


يوضح الشكل (11-13) أنه على الرغم من التباين في نسب من قاموا بدفع رشوة خلال السنة الماضية، وبحسب القطاعات الحكومية المختلفة، فإن الواضح أنه ما من قطاع من القطاعات الحكومية يخلو من نسب مهمة من الفساد. فحوالى نصف العراقيين دفعوا رشوة خلال السنة الماضية فقط إلى الشرطة، و/أو لغرض الحصول على ترخيص أو خدمة تسجيل حكومي. وللمرء أن يتصور مدى الأمن والعدل الذي يتمتع به العراقيون، إذا كان نصف من يتعاملون مع الشرطة يدفعون رشى، وقرابة ثلث المتعاملين مع القضاء العراقي عليهم أن يدفعوا رشوة. وعلى الرغم من أن النظام التعليمي بمختلف مراحله الأولية والثانوية والجامعية هو الأقل من حيث تلقي الرشوة، إلا أن نسبة مهمة من العراقيين (حوالى 21 في المئة) دفعت رشوة للمسؤولين عن هذا النظام خلال السنة الماضية.

إن لدى الباحث كثيرًا من الأرقام مما لا يتسع المجال لعرضه هنا، وهذه الأرقام تُثبت بما لا يقبل الشك أن الفساد تحول في العراق من الاستثناء إلى القاعدة ومن التجزر إلى التجذر.

الشكل (11-13)

هل دفعت رشوة خلال السنة الماضية إلى أيٍّ من المؤسسات التالية؟



خاتمة

إن الأرقام التي عرضت في هذه الدراسة، والتي تستند إلى آراء العراقيين خلال العقد الماضي من عمر العراق (2003-2013) تدحض هذه الادعاءات كلها التي جرى الترويج لها على نطاق واسع قبيل الاحتلال وخلاله، من أن

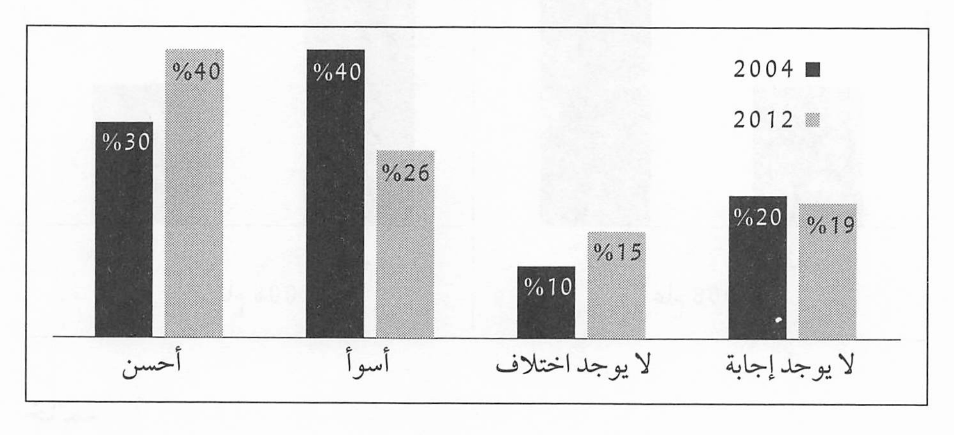
العراقيين رحّبوا بالاحتلال وأنهم سعوا إليه وأرادوه، لا بل إنها تدلل على أن العراقيين كانوا يرفضونه منذ البداية، وأنهم كانوا يدركون أنه لا يمكن إنهاؤه إلا من خلال المقاومة المسلحة.

من جانب آخر فإن تلك الأرقام تشير، بما لا يدع مجالًا للشك، أن العراق وشعبه تحملا تكلفة بشرية واجتماعية وسياسية واقتصادية باهظة، لا يمكن لأي ادعاءات بأي مكاسب (إن كانت توجد مثل هذه المكاسب) أن تبررها.

بات العراقيون يعيشون كابوسًا أسود يدور في حلقة مفرغة من الظلام والبؤس. فعلى الرغم من أن العراقيين كانوا يعتقدون خلال السنة الأولى من الاحتلال أن حياتهم قد تتغير إلى الأحسن مقارنة بما كانت عليه خلال النظام السابق، فإن هؤلاء باتوا الآن مؤمنين أن حياتهم باتت أسوأ مما كانت عليه قبل عام 2003، كما هو واضح من الشكل (11-14)

الشكل (11-14)

هل تعتقد أن الأمور في العراق كانت أفضل أم أسوأ عندما كان نظام صدام حسين في السلطة؟



نخلص من ذلك كله إلى أنه إذا كان العالم قد اكتشف زيف الادعاءات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية وارتباط العراق بتنظيم القاعدة كمبررات للاحتلال، فإن ما جرى عرضه هنا يؤكد أيضًا زيف المبررات الإنسانية والسياسية كلها التي ساقتها إدارة بوش وأعوانها لاحتلال العراق.

الفصل الثاني عشر

صورة العرب عند الغرب في ضوء التداعيات الناشئة من غزو العراق

لقاء مكي

على الرغم من أن اصطلاح الصورة النمطية (Stereotype) لم يظهر قبل القرن العشرين، فإن التعامل مع «الآخر» بموجب الأحكام المسبقة وأنماط الوعي الثابتة والسطحية تجاهه، كانت قد بدأت قبل ذلك بزمن طويل، وتحديدًا منذ أن بدأ التواصل بين المجموعات البشرية، فتعاملت الحضارات المتتالية والمجموعات السكانية على مر التاريخ بعضها مع بعض بموجب أحكام مسبقة عامة ذات مصادرَ مختلفة ومتنوعة.

حينما استخدم والتر ليبمان هذا المصطلح أول مرةٍ في كتابه الرأي العام في عام 1922[1]، فإنه كان في واقع الأمر يؤسّس فرعًا جديدًا للدراسات الاجتماعية ومن ثم الإعلامية، يهتمّ باكتشاف آلياتٍ تشكّل صورة «الآخر» في أذهاننا، وتأثير هذه الصورة في توجيه الوعي وبالتالي السلوك تجاه ذلك الآخر، أيًا يكن. واستعار ليبمان هذا المصطلح من عالم الطباعة الذي يستخدم لوصف الصفائح المعدنية التي تجري طباعة الحروف عليها بطريقة الصبّ الحراري، فتكون ثابتة لا يمكن محوها، وهي استعارة لها مغزاها، حيث أدرك ليبمان بصورة مبكّرةٍ أن الأمر يتعلق بمفاهيمَ يجري «صبّها» في الوعي بطريقةٍ يصعب أو ربما يستحيل محوها.

---

(1) Walter Lippmann, *Public Opinion* (New York: Harper Brace & Co., [1922]).

اتجه قصد ليبمان في مصطلحه الذي اتفق عدد من الكتاب الأميركيين العرب مثل إدوارد سعيد وهشام شرابي وإدموند غريب على ترجمته بمصطلحٍ عربيٍ مقابلٍ هو «الصورة النمطية»، إلى القول إن «الشعور الوحيد الذي يحمله أيّ شخصٍ عن حدثٍ لم يجربه، هو شعورٌ نابعٌ من تصوره الذهني للحدث، وأن ما يقوم به لا يعتمد على معرفةٍ معينةٍ أو مباشرةٍ بل على صورةٍ صنعها أو أُعطيت له».

خلال العقود اللاحقة خضع المفهوم لكثيرٍ من الدراسات والتجارب، لكنّ الرؤية العامة لم تخرج عن الإطار الذي حدّده ليبمان، على الرغم من أن الباحثين أجابوا عن كثيرٍ من التساؤلات الخاصة بدوافع تشكّل الصور النمطية وأصولها.

يعرّف إليوت الصورة النمطية بأنها «اعتقادٌ مبالغٌ فيه يرتبط بفئةٍ، [و] وظيفته تبرير السلوك إزاء تلك الفئة»، ويعرفها جيكر بأنها «رأي ثابت ذو وظيفة تعميمية، يشير إلى فئة من الناس (سكانٍ محليين أو عنصرٍ أو جماعة معينة... إلخ) يجدهم متشابهين ضمن اعتبار معين». وتشير التعريفات المختلفة إلى جملة من الحقائق الأساسية المرتبطة بالمفهوم يمكن إجمالها بما يلي:

- الصور النمطية ليست عقلانية وغير موضوعية، بل تستند إلى انطباعات ذات جذور عاطفية وتصورات خيالية جمعية، وقد يكون بعضها مستندًا إلى حملات دعائية مقصودة ومبرمجة أو نمط من الأساطير الاجتماعية وحتى الإشاعات، وذلك كله، يتعامل مع الغرائز العاطفية البدائية للإنسان وليس مع تفكيره العقلاني المنطقي والموضوعي.

- هي محاولة لتبسيط التفصيلات المعقّدة لسمات «الآخر»، أيًا يكن، وهي بلجوئها إلى تعميم الانطباع على جميع أفراد الفئة المستهدفة، أكانوا شعبًا أم جماعة عرقية، أم دينية أم محلية، فإن الصور النمطية «تعفي» معتنقيها من متاعب مناقشة صفات «الآخر» وعزل إيجابياته عن سلبياته.

- إن الصور هنا تقدم حلًا سهلًا وسريعًا بتعميم انطباع ما عن الآخر، وتأسيس جميع الأحكام اللاحقة في شأنه على ذلك الانطباع.

- تقود الصورة النمطية في كثير من الأحيان إلى التعصّب (Prejudice) الذي قد يتخذ صورة الحكم السلبي التعميمي على جماعة أخرى، وهنا تكون الصور

النمطية المكونَ المعرفي للاتجاه التعصبي. ومشكلة التعصب أنه يدفع بمعتنقه إلى تجاوز حدود استخدام الصورة النمطية إن ورد ذكر «الآخر»، أو اقتضى الأمر التعامل معه، لكن التعصب يدفع المرء إلى اتخاذ خطوة باتجاه معين يحقق للشخصية المتعصّبة قدرًا من الرضا، سواءً بموقف مع طرفٍ يحظى بتأييد «متعصب»، أو بموقف أو سلوك سلبي تجاه طرفٍ يحمل المتعصّب أفكارًا سيئة عنه. ومثل هذا الأمر قد نجده في انتحار شخصٍ ما لخسارة فريقه الرياضي، أو انتحار آخرَ لقتل من يرى أنه عدو يستحق الموت.

- يتجلى حضور الصور النمطية حينما يكون المرء على تماسٍّ مباشرٍ مع «الآخر»، حيث يمكن توقع أحد أمرين:

• الصورة النمطية تقود إلى توقُّع قيام أعضاء المجموعة «المنمطة» بسلوك معين، بحسب ما تؤسسه أو تفترضه مقتضيات الصورة عنه، من غير حساب لاحتمالات تميز فرد من آخرَ، ومثل هذا التوقع قد يحمل الطرف الذي يعتنق الصورة على «استباقه» بسلوكٍ يماثل التصور المسبق الذي قد لا يكون صحيحًا في معظم الحالات.

• إن التعصب الناجم عن تبنّي صورةٍ نمطيةٍ سلبيةٍ تجاه «الآخر» تقود إلى ما يسمّى «العزو الخاطئ»، وهو أن تتولّى «صورة الآخر» في أذهاننا عملية عزو جميع الصفات الإيجابية أو الملامح الإيجابية للعلاقة المشتركة، إلى «أنفسنا»، فيما يجري عزو الأخطاء والمشكلات الناجمة عن هذه العلاقة إلى «الآخر»، وذلك مهما كانت الوقائع على الأرض.

لا يمكن الجزم بنيات توماس أديسون، حينما أظهر في عام 1897 باختراعه الجديد «الكينسكوب» لقطةً قصيرةً لامرأةٍ «عربيةٍ» بملابسَ فاضحةٍ، وهي ترقص لمجموعةٍ من الرجال، فهل كان أديسون يتعمد إهانة العرب والمسلمين حينما أسمى فيلمه القصير ذاك «رقصة فاطمة» أم أنه أراد مجرّد مشهدٍ مثيرٍ للتسلية؟ ربّما ينسجم مع فهم الناس أو مخيالهم للشرق الذي عرفوه من خلال قصص ألف ليلةٍ وليلةٍ التي راجت عالميًا، وأصبحت واحدة من أهم مصادر الوعي الأجنبي بالعرب والمسلمين وتاريخهم. وعلى الرغم من أن ذلك الفيلم المبكّر، كان هو وما لحقه من أعمال فنية وأدبية، سببًا في تكريس ما بات يوصف بـ «البطن

العاري» الذي أصبح إحدى الصور الذهنية المرتبطة بالعرب في المخيال الغربي، فمن غير المؤكد أن ذلك كان بقصدية تآمرية ضد العرب، بل ربما يكون الأقرب إلى المنطق، أن بعض ما تنقله وسائل الإعلام وأحيانًا بعض الأعمال الفنية هو نتاج المخيال الاجتماعي، لا العكس.

لكن كيف نشأ مثل هذا المخيال ولماذا راكم جميع هذه الصور السلبية؟ هذا أمرٌ آخر أهمّ ما فيه، أن الأمر يرتبط بصورة خاصة بالنظرة إلى الإسلام قبل العروبة، وهو ما تشكّل بصورة مبكّرة، وتحديدًا منذ زمن الفتوحات التي نقلتها الكنيسة إلى جمهورها بطريقتها، وصولًا إلى الحروب الصليبية التي بنت جدارًا عاليًا من سوء الفهم، حتى إذا ما وصلنا إلى المرحلة الاستعمارية كان الغربي مشبعًا بمفاهيمَ مغروسةٍ في عقله جيلًا بعد جيلٍ، تقرن العرب بالإسلام، والإسلام بالعرب، ويتكئ في مقاربته مع العرب والمسلمين على أساس قناعاته التي استمدها من خزينٍ منمّط للصور عمره أكثر من ألف عامٍ.

بدأ التواصل الغربي بالعرب في المرحلة الاستعمارية، وذاكرة المجتمعات الغربية تختزل صورة العربي في أغلب الأحيان «في الإنسان الذي لا يرتبط بالحياة البشرية بغير الخيمة، والاجتماعية بغير القبيلة، وروابط القرابة، يترحّل على أرض قاحلة، وسيلته في ذلك الجمل، ومجاله قفرٌ مكنوزٌ بالذهب الأسود»[2]. وعلى الرغم من أن هذه «الأنماط» تلاشت حينما وجد المستعمرون أن المدن العربية الكبيرة ليست كما تخيلوا، إلّا أن المخيال الغربي ظلّ يولد أنماطًا جديدةً للصور تتوافق مع طبيعة كلّ مرحلةٍ وتستفيد من الحوادث، ومن خزين سوء الفهم التاريخي بين الحضارتين. وتذكر مارلين نصر في دراستها عن «صورة العرب والمسلمين في الكتب المدرسية الفرنسية» أن قوالبَ معاديةً للعرب كانت سائدة خلال العصر الاستعماري وما سبقه اندثرت أو في طريقها للاندثار، وما عادت تمثّل جزءًا أساسيا من سياقات الصورة النمطية للعرب، مثل «العرب متأخرون وبدائيون» أو «العرب متعصّبون»، أو «العرب لصوصٌ نهّابون»، كما أن قوالبَ أخرى لا تزال محلّ خلافٍ بين الغربيين أنفسهم، حيث يتبنّاها بعضهم ويرفضها

---

(2) صورة الآخر: العربي ناظرًا ومنظورًا إليه، تحرير الطاهر لبيب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 433.

آخرون، مثل «الإسلام يقوم على التعصب»، «الإسلام متسامح، ولكن في حدود معينة»، «العرب يؤمنون بالخرافات وقدريون»، «العرب خوّافون وجبناء»، «العرب متنقلون لا أراضي لهم»، «العربي بطيء وكسول وضعيف الانتاج»[3].

لكن في مقابل ذلك، هناك قوالب راسخة جرى تركيزها من خلال الكتب الدراسية الفرنسية، وتقديمها على أنها حقائقُ مطلقة، منها تقديم العرب على أنهم «متسوّلون وفقراءُ»، وأنهم في أي حال بمرتبة أدنى من الفرنسيين، كما أن العرب مهزومون دومًا، (أمام الفرنسيين أو الإسرائيليين، لا فرق)، حتى إن تلك الكتب تهمل انتصارات عربية نادرة مثل نصر صلاح الدين في الحروب الصليبية أو ما حدث في حرب السويس 1956، أو تقدِّمها على أنها هزيمة للعرب[4].

لا يختلف الأمر كثيرًا في سائر أنحاء الغرب، ففي الولايات المتحدة، سادت قوالب ذهنية عن العرب وأصبحت جزءًا من الفولكلور الأميركي، على حد وصف أستاذ الاتصال الجماهيري في جامعة جنوب إلينوي جاك شاهين الذي أشار إلى أن العرب يظهرون في الثقافة الشعبية الأميركية إمّا أثرياء من أصحاب المليارات، وإما مفجّري قنابلَ، أو راقصات شبه عاريات. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن طرفًا في الحملات الاستعمارية أوائل القرن العشرين، وبالتالي فإنها لم تخض صدامًا حضاريًا مع العرب كما حدث مع فرنسا وبريطانيا وإيطاليا بصورة خاصة، إلّا أن ظهور الصراع العربي - الإسرائيلي، وتحديد بوصلة الاستراتيجيا الأميركية على أساس الانحياز إلى إسرائيل، ونشاط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، كانت عوامل أدّت إلى استيراد القوالب الجاهزة التي كانت مختزنة في أوروبا أساسًا، وجرى إمرارها بسهولة في الفكر ووسائل الإعلام والنتاج الفني بالولايات المتحدة، ولا سيما أن الأميركيين لم يكونوا بعيدين تمامًا عن استيعاب مثل هذه الأنماط، بعد أن كانوا أصلًا ينظرون إلى العرب من وحي ما عرضته لهم السينما في هوليوود. وخلال وقت قصير نسبيًا تمكّنت وسائل الإعلام والسينما من تكريس الصورة السلبية عن العرب «حتى أصبح الأميركيون العرب الجماعة العرقية الوحيدة

---

(3) صورة الآخر، ص 484.

(4) المصدر نفسه، ص 486.

التي يحس الأميركيون أن بوسعهم مهاجمتها، والاستهزاء بها دون خوفٍ أو أذى أو عقاب»[5].

مع أن مثل هذه الرؤية باتت تشكّل أساس توقعات العرب لصورتهم لدى «الآخر» الغربي، إلّا أن بعضهم يعتقد أن أغلبية الدراسات عن هذه الظاهرة، تناولت فقط الجانب المعتم من التعامل الغربي، بما في ذلك تصوره للعربي والمسلم، «وأخذت من النظرات الغربية أكثرها 'تشويهًا' لصورة العربي، لذلك لا توجد صورة إيجابية عن العرب»[6] في مجمل الدراسات التي تناولت صورة العربي في المخيال الغربي، وهذا الرأي ربما تعززه حقيقة عدم الاهتمام بصورة ملائمة بجهد كتاب وصحافيين وناشطين غربيين تعاملوا مع العرب بطريقة إيجابية متحررة من الأنماط التقليدية، وهؤلاء على ندرتهم يمثّلون خرقًا مهمًّا للوعي المنمط ضد العرب، ولا سيما مع أهمية بعضهم مثل نوام تشومسكي وروجيه غارودي وروبرت فيسك، بل إن ناشطة أميركية شابة متعاطفة مع الفلسطينيين هي راشيل كوري دفعت حياتها ثمنًا لتأييدها للعرب، بعدما قتلت تحت بلدوزر إسرائيلي في عام 2003، وهي تحاول منعه من تهديم مبانٍ فلسطينيةٍ مدنية في رفح بقطاع غزة.

لم تبتعد عملية الإعداد لغزو العراق عن دائرة الانطباعات المتكرّسة في الولايات المتحدة عن هذا البلد، إن بوصفه جزءًا من منظومة عربية وإسلامية، أم بالأنماط التي أُلصقت به وبقيادته قبل الغزو بفترة طويلة.

كانت حوادث الحادي عشر من سبتمبر 2001 فرصة لتعزيز الصور السلبية عن العرب والمسلمين في الغرب، من خلال اختزالهم بسمة «الإرهاب» بجميع تجلياتها التي تتداعى للمخيلة الغربية، وهكذا، على مبدأ بافلوف، صار الغربي لا يحتاج إلى التذكير في كل مرةٍ بما أُلصق بالعربي والمسلم من صور متصلة بـ«الإرهاب»، مثل الاستعداد لقتل المدنيين الأبرياء، والعدوانية المفرطة، والعقلية التآمرية، وعدم احترام الروح الإنسانية، وانتهاك المبادئ الأخلاقية... إلخ، بل أصبح مجرد رؤية شخصٍ عربي أو مسلم أو ذكره كافيًا لاستدعاء هذه

(5) ميخائيل وديع سليمان، صورة العرب في عقول الأمريكيين، ترجمة عطا عبد الوهاب (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 202.

(6) المصدر نفسه، ص 27.

الصور، ولا سيما إن ارتبطت صورة هذا الشخص بلحية طويلة، أو بلباس تقليدي لشعوب عربية وإسلامية.

إن الجرح الغائر الذي حفرته هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، في جوهر الإحساس الأميركي بالأمن المطلق والشعور بالقوة المهيمنة، كان كبيرًا ومؤثّرًا في صوغ ردة فعلٍ عنيفة وحادة، اختار موجّهو الرأي العام في الولايات المتحدة، أن يكون مركّزًا على العرب والمسلمين، مستفيدين في ذلك من خزين إدراكي قديم، أمكن استدعاؤه على الفور، ليوجه اللوم كله في ما حدث إلى العرب والمسلمين، بدلًا من محاسبة السلطات الأميركية التي فشلت في حماية شعبها. وإذا كانت إدارة جورج بوش قد اختزلت العالم الإسلامي كله بأفغانستان وحركة طالبان الحاكمة آنذاك، لتوجه للثانية انتقامها، فإن هذه الإدارة اختارت العراق هدفًا تاليًا، بعد أن جرى ربطه بهجمات أيلول/ سبتمبر من خلال ادعاء علاقة قيادته بتنظيم القاعدة.

جرى ربط العراق بهجمات أيلول/ سبتمبر، حتى قبل أن تُتهم القاعدة بها، ويذكر بوب وودوارد في هذا الصدد، أنه «بعد ظهر يوم 11 أيلول/ سبتمبر، وبينما كان الدخان والتراب يغطيان غرفة العمليات في البنتاغون، سأل وزير الدفاع في إدارة الرئيس بوش دونالد رامسفيلد، فريقه، عن إمكانية ملاحقة العراق، بوصفه المتسبّب في هجمات ذلك اليوم»[7]. وبعد أربعة أيام من تلك الهجمات، وبينما كان بوش يدرس مع فريقه للأمن القومي في كامب ديڤيد طريقة الردّ بعد انكشاف مسؤولية تنظيم القاعدة، «قدم رامسفيلد (ونائبه) ولفوويتز ثلاثة أهداف في الحرب على الإرهاب، هي: القاعدة، حركة طالبان بأفغانستان، والعراق»[8].

طُرح اسم العراق، هدفًا محتملًا للانتقام، على الرغم من عدم توافر أي دليلٍ على صلته بهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، حتى إن شخصيات مهمة في الإدارة، حضرت اجتماع كامب ديفيد، مثل وزير الخارجية كولن باول ورئيس فريق موظفي البيت الأبيض أندرو كارد ورئيس الاستخبارات المركزية جون تينيت

(7) Bob Woodward, *Plan of Attack* (New York: Simon & Schuster, 2004), p. 24.

(8) Thomas E. Ricks, *Fiasco: The American Military Adventure in Iraq* (New York: Penguin Books, 2007), p. 30.

رأت أن العراق ينبغي أن لا يكون هدفًا للرد، مع عدم توافر أي دليلٍ على صلته بالهجمات[9].

قبل ذلك، في مطلع عام 2001، كان نائب الرئيس المنتخب جورج بوش، قد أرسل إلى وزير الدفاع وليم كوهين، طالبًا «إحاطة الرئيس المنتخب ببعض الأمور» قائلًا «إنه يريد مناقشات جادة في شأن العراق»[10]، بل إن وزير الخزانة السابق بول أونيل قال في كانون الثاني/ يناير 2004، إن بوش كان راغبًا في إيجاد ذريعةٍ لاجتياح العراق، منذ اجتماعه الأول إلى إدارته في كانون الثاني/ يناير 2001، أي قبل حوادث أيلول/ سبتمبر بثمانية شهور، ويؤكّد أونيل أن بوش كان واضحًا في رغبته هذه، فيما اكتفى هو بالقول للحاضرين «توصّلوا إلى طريقةٍ لكي نقوم بذلك»[11].

من غير حاجة إلى العودة إلى سنوات التسعينيات، وما شهدته من إجراءات أميركية رسمية لإطاحة القيادة العراقية، بما في ذلك «قانون تحرير العراق» الذي أصدره الكونغرس في عام 1998، فإن ما يهمّنا هنا هو التشديد على أن استهداف العراق ليس له رابط واضح بمجمل الاستهداف الغربي القيمي للعرب والمسلمين، بمعنى أنه ليس من الواقعي إرجاع العداوة الأميركية للعراق إلى مجرّد الانطباعات الغربية العامة ضد العرب.

كان العراق هدفًا بحدّ ذاته، ولا سيما بالنسبة إلى اليمين المحافظ في الولايات المتحدة، وذلك قبل أن يصل إلى السلطة في واشنطن مع إدارة بوش الابن، لكن، أكان وراء هذا الاستهداف المباشر، اعتبار العراق بلدًا «متمرّدًا» أم أسباب أخرى، تعود إلى الطبيعة الاستراتيجية الحاكمة للعراق في المنطقة، أو لخطره الدائم على إسرائيل، فإن تسويغ هذا العداء والاستهداف، وتسويقهما أميركيًا وغربيًا، استند إلى مرجعيات الصورة النمطية عن العرب والمسلمين، بوصفه السبيل الأسهل لإقناع الرأي العام الغربي بخطورة هذا البلد، وبالتالي مشروعية استهدافه بالحرب.

---

(9) Woodward, p. 25.

(10) المصدر نفسه، ص 9.

(11) جايمس بوفارد، خيانة بوش، ترجمة مركز التعريب والبرمجة (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2006)، ص 362.

استخدمت الدعاية الأميركية المبرمجة ضدّ العراق، ثلاثة مرتكزات أساسية، بصورة منفردة ومتتالية، وأحيانًا جماعية: صلة العراق بتنظيم القاعدة، حيازته أسلحة الدمار الشامل وإمكانية تزويد «الإرهابيين» بها، واستبداد النظام وارتكابه جرائم ضدّ شعبه وضد دول المنطقة.

يمكن ملاحظة أن مثل هذه الاتهامات (أو حتى سواها) هي في المجمل سماتٌ «ممكنة» لنظم سياسية (أو حتى لشعوب)، طالما تردد في المخيال الغربي أنها (متعصّبة، بدائية، مفجّرة للقنابل، لا تحترم الإنسانية، تمارس الغزو والنهب... إلخ). هكذا باتت عملية تسويق فكرة مشروعية استهداف «نظامٍ فاسدٍ وخطيرٍ» أكثرَ سهولة، من خلال إقرانه بتهمٍ تستدعي على الفور جميع القيم السّلبية عن العرب والمسلمين المختزَنة في الذاكرةِ الجمعية الغربية والأميركية بصورة خاصة.

كانت الاتهامات التي ألصقت بالعراق قابلة للتصديق عند أغلبية الشعب الأميركي، بسبب وجود خلفيات لصورة نمطية سيئة عن مجمل الشعوب والأنظمة العربية والإسلامية، وكذلك عن حكامها، فإذا ما جاء هذا السيل الدعائي في خضمّ شعور أميركي عارم بالخوف والغضب والرغبة بالانتقام بعد هجمات أيلول/ سبتمبر، فإن الأمر سيتجاوز حدود التلقين الدعائي الذي خبرته المؤسسات الأميركية الحاكمة والمتحكّمة في الرأي العام، إلى إرادة جمعية عامة، باستهداف كيان واضح يمكن النيل منه لإعادة الثقة إلى الهيبة الأميركية، وكان هذا الكيان هو العراق الذي جسّده صدام حسين.

كان المحور الأساس في مجمل عملية الحشد للحرب ضدّ العراق بعد هجمات أيلول/ سبتمبر هو موضوع «الحرب على الإرهاب»، لكنّ هذه الحرب لم تكن قد بدأت في واقع الأمر في 11 سبتمبر/ أيلول 2001، بل إنها سبقت ذلك التاريخ بنحو عشرين عامًا، أي منذ عهد ريغان، «الذي جاء إلى السلطة معلنًا أن الحرب على الإرهاب ستكون جوهر السياسة الخارجية الأميركية، وندّد بما أسماه 'وباء الإرهاب الشرير'، وكان التركيز على الإرهاب الذي ترعاه الدول في العالم الإسلامي وكذلك في أميركا الوسطى»[12].

---

(12) ناعوم تشومسكي، السيطرة على الإعلام، الإنجازات الهائلة للبروباجندا، تعريب أميمة عبد اللطيف (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2003)، ص 38.

هكذا، فإن هذا «الشعار»، كان في واقع الأمر أيقونة دعائية، كان يجري استدعاؤها بانتظام، كلما شعرت المؤسسة الأميركية الحاكمة أنها بحاجة إلى «حشد» الرأي العام باتجاهٍ معين، وهو ما يفضّل تشومسكي وصفه بـ «القطيع الضال» الذي ينبغي إخافته من الأعداء على الدوام، ليُشغل عن مشكلاته الداخلية الحقيقية، لهذا بعد «هتلر واليهود والغجر والروس، أصبح الإرهاب العالمي، وتهريب المخدّرات، والمجانين العرب، وصدام حسين أو هتلر الجديد الذي سيغزو العالم، كان لزامًا عليهم الإتيان بالواحد تلو الآخر لإخافة الناس وإرهابهم حتى يعيشوا في ذعرٍ (.....)، وفي الحصيلة فهناك دائمًا هجومٌ أيديولوجي يؤدي في النهاية إلى خلق وحشٍ وهمي تعقبه حملاتٌ للتخلص من هذا الوحش»[13].

هُيِّئ الرأي العام لغزو العراق في هذا المناخ، من غير أن يجري تقديم أي دليلٍ يشير إلى علاقته بما جرى في 11 أيلول/ سبتمبر، ففي النهاية كانت إدارة بوش بحاجةٍ إلى «كيانٍ» واضحٍ يكون مجسّدًا بدولة وحاكمٍ يمكن الوصول إليه، والانتقام منه، بعد استعادة ما رُسم عنه من صورٍ سلبيةٍ، من غير عواقبَ أو عراقيلَ حقيقيةٍ، بدلًا من شبح يتخفى في الجبال اسمه أسامة بن لادن.

كانت إدارة بوش بحاجةٍ إلى «نصر» سريع ومرئي تنقله شاشات التلفزيون ويُرضي الرأي العام المتعطّش للانتقام، ويمنح الجمهوريين فرصًا انتخابية في التجديد النصفي للكونغرس في عام 2002، كما يعزّز فرص بوش في الفوز بولاية ثانية. هكذا اجتمعت هذه العوامل كلها مع ما وجده المحافظون الجدد من فرصة سانحة لاستهداف العراق، فكان الغزو بلا عراقيلَ حقيقية سياسيًّا أو أخلاقيًّا.

إذا كانت الصور النمطية السلبية للعرب والمسلمين قد ساهمت في تهيئة المناخ لغزو العراق، فإنها رسمت نمط إدارته بعد الغزو أيضًا، وحددت بصورة أو بأخرى فهم إدارة الاحتلال وجنوده للعراق وبنائه الاجتماعي.

كانت الصورة النمطية السائدة عن العرب «النهّابين»، متجسّدةً في طريقة تعاطي وسائل الإعلام الأميركية مع حالات الفوضى التي سادت العراق، ولا سيما بغداد، في الأيام الأولى للاحتلال، فقد «تحوّلت وسائل الإعلام الدولية

---

(13) تشومسكي، ص 24.

إلى التغطية الدائمة لأعمال النهب (...)، وبدا كما لو أن أطقم الكاميرات غيروا اتجاههم من تصوير الدبابات الأميركية المنتصرة، إلى التصوير المتواصل للناهبين وهم يدمّرون المباني الحكومية ويحملون الطاولات والكراسي والثريات البلورية والزهريات على ظهورهم. وكانت الشبكات التلفزيونية المتنافسة المتلهفة على المشاهد التي تشدّ الانتباه مسرورةً بما يبثه مراسلوها عن الفوضى في شوارع بغداد»[14]. وعلى الرغم من أن هذه الصور لم تعجب وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد[15]، بسبب ما تعنيه من فشل إدارة الاحتلال في السيطرة على الأوضاع في العراق، فإنها في الواقع كانت مادة إعلامية من الصعب على وسائل الإعلام الأميركية تجاهلها، بسبب ما تحقّقه من نسبة مشاهدةٍ عاليةٍ، تستند في الأساس إلى التوافق بين مخيلة المشاهد المسبقة عن العراقيين (العرب والمسلمين)، وما يشاهده أمامه من صورٍ حيةٍ، وذلك من دون أن يسأل نفسه بالطبع عن الأسباب التي تسببت بهذه الفوضى وعمليات النهب.

تلك الصور كانت في الواقع تكريسًا لواقعٍ متخيل، وجدت فيه وسائل الإعلام صدقية لما كانت تظنه من زمنٍ بعيدٍ، أو ربمّا اعتاد بعضها على ترديده بين فترة وأخرى.

لم يكن ذلك كل شيء، فحتى التغطية المتوقعة لوسائل الإعلام الأميركية لمرحلة القتال في أثناء الغزو، تضمنت تكريسًا لصور قائمة، مثل: الجندي العراقي الجبان مقابلَ الأميركي الشجاع. وعلى طريقة هوليوود، جرى تقديم عملية «إنقاذ» أسيرة الحرب جيسيكا لينش، مستندةً إلى المفاهيم والقيم ذاتها التي طالما قدّمتها السينما الأميركية للجنود العرب والمسلمين، أو حتى لشعوبٍ أخرى في أميركا اللاتينية بصورة خاصة.

هكذا فجميع الصور التلفزيونية التي كانت جزءًا أساسًا من عملية الغزو، كانت تتوافق، إمّا مع الصور النمطية السائدة، وإما مع الأنماط الدعائية التي سوّقتها إدارة بوش ضدّ العراق ونظام حكم الرئيس الراحل صدام حسين، فمن جانبٍ كان

---

(14) بول بريمر ومالكولم ماك - كونل، عام قضيته في العراق: النضال لبناء غدٍ مرجو، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2006)، ص 23.
(15) المصدر نفسه، ص 23.

هناك خزين الصفات السلبية المقولبة التي يُتوقّع أن يتصف بها العراقيون، والتي لن تحتاج إلى عناء كثير لتسويقها وتقديمها أسبابًا مشروعةً للقتل (الجبن، البدائية، الوحشية... إلخ)، ومن جانب آخر كانت هناك القوالب الدعائية التي قدّمتها الإدارة الأميركية على أنها حقائقُ مطلقة لتلعب بصورةٍ مباشرةٍ على وتر غريزة الانتقام عند الأميركيين (علاقة العراق بتنظيم القاعدة)، وعلى غريزة الخوف (امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل).

افتُعلت قصة أسلحة الدمار الشامل، بعد أن استنفد موضوع العلاقة مع القاعدة أغراضه في توجيه البوصلة نحو العراق كهدفٍ محتملٍ بعد أفغانستان، ومع صعوبة إيجاد دلائل تقنع الرأي العام الأميركي بقصة القاعدة، فإن قصة أسلحة الدمار الشامل، بدت أكثرَ مرونة لأنها ما كانت قابلة للتدليل على صدقها أو على كذبها، كانت مجرّد إشاعةٍ دعائيةٍ يمكن تكريسها بالتكرار. وبالاستفادة من سوء علاقة العراق آنذاك مع الغرب، لكنّ المهمّ في القدرة على تسويقها وكبت أي صوتٍ أو رأيٍ يشكّك فيها، هو تلك القاعدة العريضة من القوالب الذهنية التي طالما قدّمت العرب والمسلمين، بوصفهم أناسًا مهيئين لمهاجمة الحضارة الغربية بالأسلحة الفتاكة، وبعد أن وضعتهم الدعاية الغربية في قلب حملة «الحرب ضد الإرهاب»، التي جاءت بديلًا ملائمًا من الحرب ضد الشيوعية[16].

الحقيقة أن «انحياز» وسائل الإعلام الأميركية، لم يكن بحدّ ذاته أمرًا غير متوقع، لأنه ليس من المستغرَب أن يجري تسخير هذه الوسائل لخدمة جهد الحرب، وهو ما نظر إليه بعض الأميركيين على أنه واجبٌ وطنيٌ، ورآه بعضٌ آخر خروجًا صريحًا على القيم المهنية والأخلاقية، ولا سيما مع خضوع وسائل الإعلام لإملاءات الحكومة الأميركية ومؤسسات الرقابة العسكرية، مقابل حجبها للرأي المعارض للحرب إلى درجة تخوينه[17]، لكنّ ما يعنينا هنا، هو النسق الدعائي الذي تجاوز تسويق فكرة الحرب لإسقاط النظام إلى الحشد النفسي

(16) سميح فرسون، «جذور الحملة الأميركية لمناهضة الإرهاب،» في: أحمد بيضون [وآخ.]، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ 23 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 196-197.

(17) انظر بهذا الخصوص: شيلدون رامبتون وجون ستوبر، أسلحة الخداع الشامل: استخدام الدعاية في حرب بوش على العراق (بيروت الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2004)، ص 157-168.

لقتل العراقيين، بطريقةٍ تنسجم والنظرة الدونية العنصرية التي جرى استدعاؤها أو تعزيزها خلال حملة التحضير للحرب ومواكبة عملياتها.

اختزل أحد مقدّمي البرامج في محطة أميركية[18] هذا الأمر حينما قال في برنامجه عشية غزو العراق: «نحتاج الآن لبثّ الأفكار العنصرية الشائعة حول عدوّنا لكي نشجع جنودنا على قتل العدو»[19]، ومثل هذا الهدف تجسّد في واقع الأمر بالقدر الكبير من الاستهتار بأرواح العراقيين، أو بكرامتهم، واستسهال القتل والتعذيب، فضلًا عن حالات السرقة التي كان يقوم بها جنود أميركيون خلال عمليات تفتيش المنازل أو الأفراد، فالعراقيون عند هؤلاء الجنود هم مجموعةٌ من اللصوص والقتلة البدائيين، كما تصوّرهم تلك «الأفكار العنصرية الشائعة»، وبالتالي فقتلهم وإهانتهم وتعذيبهم وسرقتهم أمورٌ مشروعة.

سبق الغزوَ أيضًا تكريسُ مفهوم «المجتمع العراقي المنقسم»، بين شيعة وسنّة وأكراد، وهي فكرة جرى الارتكاز عليها عنصرًا دعائيًا ضدّ العراق، منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي، حينما بدأت الولايات المتحدة دعمها شخصياتٍ عراقية[20] قدّمت نفسها على أنها قادرة على إذكاء ثورة شعبية أو تدبير انقلاب عسكري ضد صدام حسين، وهذه الشخصيات كانت أحد المصادر الأساسية

(18) مقدم البرامج هو مايكل سافاج الذي أضيف إلى طاقم شبكة إم إس إن بي سي في غمرة التحضير للحرب على العراق، مقابل إلغاء برامج لمقدمين محسوبين على التيار الليبرالي المعارض للحرب.

(19) رامبتون وستوبر، ص 165.

(20) من بين أبرز هذه الشخصيات أحمد الجلبي الذي بدأ مشواره للتواصل مع الأميركيين بشكل فعال بعد حرب عام 1991، وقدم منذ ذلك الحين خططًا عدة إلى إدارتي كلينتون وبوش لإطاحة نظام صدام حسين، فشلت جميعها، وحصل منهما على عشرات الملايين من الدولارات لدعم تنظيمه (المؤتمر الوطني العراقي). وساهم الجلبي في ترويج فكرة «العراق المنقسم» التي لاقت استجابة من الأميركيين بوصفها ركيزة دعائية ملائمة ضد صدام حسين، وشاركه في ذلك أكاديميون عراقيون وعرب مغتربون، من أبرزهم كنعان مكية الأستاذ في جامعة كاليفورنيا، وبعد الاحتلال كان الجلبي «العلماني» أول من دعا إلى الطائفية السياسية في العراق، فأسس في صيف عام 2003 «البيت الشيعي» الذي ضم الأحزاب الدينية الشيعية، وكان ذلك بداية ما أطلق عليه المحاصصة السياسية وشجع على ظهور التطرف العرقي والطائفي. انظر في هذا الشأن: سيمور هيرش، القيادة الأميركية العمياء، الطريق من 11 أيلول إلى سجن أبو غريب، ترجمة مركز التعريب والترجمة (بيروت: الدار العربية للعلوم – ناشرون، 2005)، ص157–170.

التي سوّقت مفهوم الانقسام المجتمعي في العراق، بوصفه ركيزة دعائية لمواجهة نظام صدام حسين الذي جرى تقديمه آنذاك على أنه نظامٌ سنيٌ يضطهد الشيعة والأكراد، ثم ما لبثت هذه الركيزة الدعائية أن تحوّلت أنموذجًا مقولبًا عن العراق، تحكّم لاحقًا في طريقة إدارة سلطة الاحتلال لهذا البلد.

على الرغم من أن «التنوّع الإثني والديني في العراق الحديث ليس استثناءً، لا بالمقاييس الأوروبية ولا بالقياس إلى دول جواره العربية والإسلامية»[21]، فإن هذا التنوّع نُظِرَ إليه بانتظام خلال العقدين الأخيرين على أنه انقسام مجتمعي يتضمن اضطهاد «الأقلية السنيّة للأكراد وللأغلبية الشيعية» وهو منطلَقٌ دعائيٌ لم يتوقف دوره على خدمة أغراض الحرب النفسية ضدّ العراق خلال التسعينيات وعشية الغزو، لكنه امتد ليصبح نمطًا مقولبًا، يرسم إلى حدٍّ كبيرٍ طريقة نظرة الرأي العام الغربي إلى العراق على أنه «خليطٌ من الشعوب والطوائف المنقسمة على نفسها»[22].

كانت طريقة إدارة سلطة الاحتلال للعراق بعد الغزو مستندةً إلى هذا النمط المقولب، بغضّ النظر هل كان ذلك اقتناعًا وتسليمًا به كقالب ذهني ثابت أو سلوكًا مقصودًا لتكريسه واقعًا اجتماعيًّا جديدًا في العراق.

(21) بشير موسى نافع، العراق: سياقات الوحدة والانقسام (القاهرة: دار الشروق، 2006)، ص187.

(22) المصدر نفسه، ص 9.

الفصل الثالث عشر

عشر سنوات من تداعيات احتلال العراق
مهددات أمن المنطقة وعبور التفكك والتأثير فيه

محمد صالح المسفر

مقدمة

عادة ما تفضي الحروب إلى تغيرات كبيرة على مستوى الدول، ولكن التغير الأهم يحصل على مستوى موازين القوى وانتشارها. ففي المعارك الكونية قد يطرأ تغير كبير على بنية النظام بحيث تظهر أقطاب وتتراجع أخرى ويتغير شكل توزيع القوى من متعدد إلى ثنائي إلى أحادي القطبية وهو ما نشهده الآن. فما هي التحولات التي تنتج من الحروب؟ هذا هو السؤال الذي شغل الدارسين والباحثين في علم العلاقات الدولية.

في العقود الأخيرة لم يطرأ تغير بنيوي على النظام الإقليمي الخليجي، كما حدث بعد سقوط نظام صدام حسين، فالانهيار في موازين القوى السائدة قبل عام 2003، أفضى إلى بيئة استراتيجية جديدة تنوعت فيها وتغيرت مصادر التهديد للأمن الإقليمي من ناحية، ولأمن الدول العربية في الخليج من ناحية ثانية. وعلاوة على ذلك، أدى صعود التأثير الإيراني ومحاولات إيران الحثيثة للمضي في برنامجها النووي إلى إعادة النظر في التحالفات القائمة، وفي الموقف مما يجري في دول الربيع العربي، وبالفعل نشاهد تباينًا كبيرًا في موقف إيران من ناحية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي من ناحية أخرى في شأن ما يجري في سورية.

يبدو جليًا أن مصادر التهديد لم تقتصر على المصادر التقليدية الخارجية، بل شملت مهددات داخلية ازدادت خطورتها النسبية بعدما تأثرت كثيرًا بالتحولات، خصوصًا بعد هيمنة السياسة الطائفية التي خلقت تحالفًا بين دول وجماعات سكانية من بلد آخر. فالاصطفافات صارت لا تجري بشكل تقليدي بل أصبحت معقدة. لذلك يرتبط «الموضوع» الذي قيد البحث والدراسة بعلاقة الحرب بمصادر التهديد الجديدة وانعكس ذلك على الربيع العربي.

الإطار النظري

شهد العالم اندلاع حزمتين كبيرتين من الحروب بعد نهاية صراع الحرب الباردة، جرت المعركة الختامية في كليهما، وفق مبدأ مستحدث في العلاقات الدولية، يقوم على تبرير التدخل العسكري الخارجي لإطاحة النظم السياسية في بلدان اتُهم قادتها بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ولمحاكمتهم بعد الحرب.

جرت حزمة الحروب الأولى في قلب القارة الأوروبية، محدثة قدرًا كبيرًا من التغييرات على صعيد النظام السياسي وإعادة تشكيل المجتمع والدولة اليوغوسلافية، حين انتقلت من الحرب الأهلية بين المسلمين والصرب والكروات (آذار/ مارس 1991)، إلى الحرب بين الصرب والمسلمين في كوسوفو، إلى الحرب الجوية ضد صربيا التي شنها حلف الأطلسي بطلب من الأمم المتحدة (حزيران/ يونيو 1999).

جرت الحزمة الثانية من الحروب، في منطقة الخليج العربي، وكانت حربها الختامية هي حرب غزو العراق واحتلاله، وقد جرت وفق مبدأ التدخل العسكري الخارجي ذاته «لأسباب إنسانية». وشهدت منطقة الخليج العربي سلسلة حروب بدأت على الصعيد الإقليمي بين العراق وإيران استمرت 8 سنوات (1980-1988) وامتدت إلى غزو العراق الكويت واحتلالها (آب/ أغسطس 1990) فإلى حرب عاصفة الصحراء (بين 17 كانون الثاني/ يناير - 28 شباط/ فبراير 1991)، وكلها حروب تكاد تكون تقليدية في أسبابها، إلا أن حرب غزو العراق واحتلاله (من 20 آذار/ مارس - 9 نيسان/ أبريل 2003) جرت على أساس مختلف عن سابقاتها، ووفق المبدأ ذاته في التدخل العسكري ضد صربيا. «لقد استخدمت الولايات المتحدة وبريطانيا المبررات الإنسانية مثل تحرير الشعب

العراقي من ديكتاتورية صدام وانتهاكاته لحقوق الإنسان»[1] تبريرًا للعدوان والغزو والاحتلال.

على الرغم من وقوع الحرب الختامية في الحالتين، وفق مبدأ التدخل ذاته، إلا أن حزمة الحروب اليوغوسلافية انتهت إلى تفكيك الدولة وإعلان قيام دول جديدة من دون تواصل التداعيات على دول الجوار أو في أوروبا، بينما الحرب التي شُنت على العراق لا تزال تداعياتها فاعلة على الأرض بشكل مطّرد ومتوسع، وتمتد إلى إعادة إنتاج الأوضاع في داخل العراق وعلى صعيد دول الخليج والنظام الرسمي العربي، فضلًا عن تواصل تأثيراتها الدولية، بحكم اتساع مساحة المشاركة في تلك الحزمة من الحروب، وطبيعة أهدافها الإقليمية الواسعة، واستمرار الحرب وفق أنماط متعددة ولفترة طويلة ومشاركة أعداد كبيرة من الدول بها.

جرى شن الحرب على خلفية شعارات وأهداف معلنة، تحدثت عن تحقيق الحرية والديمقراطية في العراق وإنفاذ العدالة للطوائف والأعراق والمحاسبة على جرائم سبق وقوعها من سنوات بعيدة، لكن الشعارات والأهداف سرعان ما تحولت إلى أخرى تتعلق بتغيير حاسم في المنطقة تحت عنوان الشرق الأوسط الجديد، «إذ اعتبر السعي نحو دمقرطة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، رسميًّا، في صميم الرغبة في تغيير النظام العراقي»[2].

بما أن الحرب وقعت في لحظة تاريخية على الصعيد الدولي ما بعد سقوط الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة بإدارة القرار الدولي، فإن تأثير الحرب وتداعياتها وعمقها وما أحدثته من نتائج، قد جعلت منها عنوانًا لتغييرات أكبر من الحرب ونتائجها المباشرة. لم يكن عنف الحرب وبشاعتها على صعيد المآسي الإنسانية واختراق المبادئ الدولية وإعادتها حالة الاحتلال الكلاسيكية إلا

(1) جيمس بول وسيلين ناهوري، **الحرب والاحتلال في العراق: تقرير للمنظمات غير الحكومية**، ترجمة مجد الشرع؛ مراجعة هيثم مناع وعمر الأيوبي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 25.

(2) Giacomo Luciani, «After Iraq: Prospects for Democratization in the Middle East and North Africa,» in: *Regime Change in Iraq: The Transatlantic and Regional Dimensions*, Edited by Christian-Peter Hanelt, Giacomo Luciani and Felix Neugart (Italy: Robet Schuman Centre for Advamced Studies, 2003).

فاتحة المشهد، إذ جرت تداعيات في العراق والخليج، وعلى صعيد المجتمعات والدول العربية والنظام الرسمي والتوازنات الإقليمية، بعد انتهاء تلك الحرب. وإن لم تجر الحرب على العراق وفق أنموذج القصف الجوي الذي جرى ضد صربيا، بل شملت أيضًا عملية احتلال بري، فقد توسعت تأثيراتها في المجتمع العراقي بعد الاحتلال العسكري المباشر. كما نتجت منها تأثيرات عكسية في الدولة المحتلة أيضًا، بعد اشتعال المقاومة في العراق. إن القيادة العراقية لم توقّع اتفاقًا بالاستسلام، وجرت حرب مقاومة ظلت حتى جلاء القوات الأميركية شكليًا في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2011، بإنزال العلم الأميركي في بغداد ومغادرة بعض الوحدات العسكرية الأميركية العراق (18 كانون الأول/ ديسمبر 2011). وهو ما عقّد نتائج الحرب في العراق والمنطقة، وعلى صعيد الولايات المتحدة خاصة.

ما من شك في أن منطقة الخليج العربي تعاني انكشافًا استراتيجيًا (Strategic Vulnerability) نتيجة انهيار موازين القوى - التي اختلت بسقوط بغداد - الأمر الذي عمّق المعضلة الأمنية (Security Dilemma) التي تعتبر مفهومًا مركزيًا في علم العلاقات الدولية. لذلك ارتفع منسوب التهديد الذي تشعر به دول الخليج العربي، وأفضت التحولات البنيوية في انتشار القوى في منطقة الخليج إلى تغير في موازين القوى لمصلحة إيران التي تحاول استغلال الفراغ الاستراتيجي الناتج من تراجع العراق، لبسط هيمنتها في منطقة الخليج العربي. والآن، بعد التراجع النسبي في فعالية الردع الأميركي وفشل استراتيجيا الاحتواء المزدوج (Dual Containment) التي تبنتها الولايات المتحدة إبان إدارة بيل كلينتون، ظهرت مصادر جديدة لتهديد أمن الخليج جاءت من إيران، ومن دورها في إيجاد التوتر في المنطقة من خلال اللعب بالورقة الطائفية.

ما يحدث هو أمر طبيعي وناتج من حقيقة كون النظام الإقليمي في الخليج هو نظام فوضوي (Anarchic) لأن لا سلطةَ فوق سلطة الحكومات يمكنها فرض القانون ومنع نشوب الخلافات وتطورها إلى حروب. لهذا السبب نجد الدولة تميل إلى تشكيل تحالفات بين أقطابها، وفي حالة الخليج تميل إلى إقحام الولايات المتحدة في موازين القوى الخليجية لردع إيران ولتخفيف الآثار الناجمة عن الطبيعة الفوضوية للنظام الإقليمي في منطقة الخليج والعراق وإيران.

يمكن فهم تصور دول مجلس التعاون الخليجي للأمن في النظام الإقليمي الخاص بهم من خلال ثلاثة مستويات. أولًا، الاعتماد العسكري لدول المجلس على الولايات المتحدة الذي يمكن أن يكون بدوره ذخرًا وعبئًا في الوقت ذاته. وكان لوجود القوات الأميركية في منطقة الخليج والانطباع بأنها مستعدة للدفاع عن مصالحها في الخليج أثر في تخفيف حدة الأخطار الناتجة من انهيار موازين القوى التقليدي الذي كان سائدًا قبل احتلال العراق، لكن دول المجلس شعرت بالعبء الكبير للاحتلال الأميركي ولعبه بالورقة الطائفية في العراق، ونتائج ذلك في خلق مجال لإيران لتتموضع استراتيجيًا بشكل رفع من حدة الأخطار. ثانيًا، اعتماد الدبلوماسية لتخفيف حدة التوتر، والتوسط في حل الخلافات التي من شأن بقائها تقوية التأثير الإيراني في المنطقة. وبالفعل شاهدنا قطر تتوسط في بعض النزاعات في فلسطين ولبنان والسودان على حد سواء، وشاهدنا أيضًا المملكة العربية السعودية تقوم بوساطات مشابهة. وأخيرًا، قامت دول مجلس التعاون الخليجي بإعادة النظر في بناء التحالفات داخل منظومة دول المجلس، لكن على الرغم من حاجة هذه الدول إلى بناء منظومة دفاعية مشتركة وبناء تحالف حقيقي، هناك مخاوف لدى بعض الدول الخليجية من هيمنة سعودية.

ربما أخطأت دول الخليج عندما اصطفت ضد مصدر التهديد – أي العراق – ولم تنتبه لضرورة الموازنة ضد قوة إيران. فدول الخليج كانت ترى في نظام صدام حسين بعد اجتياحه الكويت مصدرًا أساسًا للتهديد، على الرغم من تراجع قوته العسكرية وقدرته عن تهديد المنطقة بشكل وجودي، فيما كان على دول الخليج أن تنتبه للآثار المترتبة على انهيار موازين القوى لمصلحة إيران. كانت هذه الدول، بتحريض من الولايات المتحدة ترى في العراق خطرًا داهمًا لأمنها الوطني وللأمن الإقليمي. من هنا يمكن تفحص إشكالية الأمن في الخليج، وهل أصبحت دول الخليج أكثر أمنًا أم أقل أمنًا بعد التحولات في البيئة الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي. فهذه التحولات تطرح تساؤلًا عن تأثير الحرب في العراق سلبًا أو إيجابًا في الأمن القومي لدول الخليج، وهل أثرت بالفعل في بنية المجتمعات ديمقراطيًّا؟ وهذه هي إشكالية الدراسة.

أسئلة البحث ومستويات التحليل

تتفحص الدراسة خمسة مستويات من التداعيات مجيبة عن خمسة أسئلة، تبحث في علاقة الحرب بالمتغيرات التي أحدثتها، وفي حالة التفاعل النشطة التي أحدثتها الحرب وظلت متواصلة حتى دخول منطقة الشرق الأوسط في دائرة ثورات ربيع ديموقراطي، تعيد تأسيس النظم السياسية، وتحدث حالة تفاعل واسعة داخل مكونات المجتمعات، وتطرح تساؤلات عن انعكاسات تلك التغييرات على النظام الرسمي العربي، ومدى تأثير العامل الدولي الذي طرح قضية الإصلاح والديمقراطية لبناء الشرق الأوسط الجديد مع بداية التحضير لغزو العراق واحتلاله... إلخ.

على المستوى العراقي، تبحث الدراسة في نتائج قرارات سلطة الاحتلال وطبيعة الانعكاسات المذهبية والعرقية والطائفية التي نتجت من حرب العراق وغزوه واحتلاله. وتجيب الدراسة عن سؤال: هل حققت الحرب وما نتج منها ديمقراطية تمثيلية في العراق أم أنها فجرت قضايا عرقية وقومية وطائفية أدخلت العراق في دوامة تهدد بالتقسيم؟

أما على مستوى دول الخليج، فتبحث الدراسة في مدى تأثرها بنتائج الحرب وتداعياتها وطبيعة الملفات المستحدثة في علاقات التوازن بينها (دول مجلس التعاون وإيران)، وتأثير ذلك في علاقاتها الدولية. وتحاول الدراسة الإجابة عن تساؤل محدد: هل حقق القرار الخليجي بدءًا بحرب عاصفة الصحراء في عام 1990 حتى غزو العراق واحتلاله، المصالح الخليجية أم جرها إلى تداعيات صارت أشد تهديدًا لأمنها الاستراتيجي؟

يبقى أن ندرس الأمر على مستوى النظام الرسمي العربي، حيث تبحث الدراسة في تأثيرات تداعيات الحرب في النظام الرسمي العربي، ومدى مشروعيته وطبيعة قدراته وما آلت إليه أوضاع هذا النظام في علاقاته الداخلية وفي تعاطيه مع نتائج الحرب، بعد خروج العراق من توازن المنطقة وبروز قوى إقليمية فاعلة (تركيا وإيران). وتجيب الدراسة عن سؤال يتناول مدى التغيير الحادث في قوة النظام الرسمي العربي وقدرته.

ننتقل إلى الكلام على مستوى الطرف الآخر في الحرب، لندرس مدى ما حققته تلك الحرب للولايات المتحدة على صعيد العراق والمنطقة والقدرات الأميركية ذاتها. وتجيب الدراسة عن سؤال: هل ربحت أميركا الحرب وحققت أهدافها أم أن الحرب أصابت قدراتها الاستراتيجية عسكريًّا؟

على صعيد ثورات الربيع العربي التي هي أكبر الحوادث التي شهدتها المنطقة وأضخمها، ما بعد الحرب على العراق واحتلاله - لشموليتها واتساعها وتعدد مراكزها في المنطقة - تسبر الدراسة تأثير التداعيات التي نتجت من الحرب، وخطط تشكيل الشرق الأوسط الجديد والضغوط المتواصلة من أجل الإصلاح السياسي الديمقراطي، في العملية السياسية والتغيرية الجارية في المنطقة. وتجيب الدراسة عن سؤال: هل كان لتداعيات حرب الخليج دورٌ مؤثِّر في ثورات الربيع العربي؟

أولًا: الطبيعة الخاصة للحرب ومحددات التداعيات

لا تفهم التداعيات العامة للحرب - أي حرب - إلا بفهم الطبيعة الخاصة للحرب، بأطرافها وأهدافها وطبيعة المنطقة وظروف البيئة الاستراتيجية الدولية وتوازناتها، التي تقع خلالها تلك الحرب. وإذا كانت ملامح الحرب اليوغوسلافية قد اتضحت وظهرت نتائجها وكفت تداعياتها بحكم طبيعة الحرب وأهدافها، ولظروف المنطقة الذي جرت فيه، لأن الاتحاد الأوروبي تحكّم في تفاعلاتها وحدّ من تداعياتها وانتشارها، فإن الحرب على العراق وغزوه واحتلاله انتشرت وتعددت وتواصلت تداعياتها بحكم طبيعة الحرب الأخيرة، وامتدادها لفترة طويلة، وتخلخل المنطقة الذي جرت فيه الحرب وتعاظم أهميته لأطراف دولية وإقليمية عدة وذات مصالح متباينة في داخله.

بدت الحرب والغزو واحتلال العراق، كأنها حرب مكملة لحروب أخرى سبقتها، هي حرب إيران والعراق وغزو الكويت واحتلالها، وحرب عاصفة الصحراء وحرب الحصار الاقتصادي والسياسي والعسكري التي سبقت الغزو والاحتلال، وتواصلت أكثر من 13 عامًا.

كانت الحرب العراقية الإيرانية حالة تداعٍ للتغيير الذي جرى في إيران، بعد ثورة الخميني وما طرحته من شعارات لتصدير الثوّرة، وهكذا «قاد اتفاق شط العرب مع

إيران عام 1975 إلى الحرب العراقية الإيرانية بعد ثورة الخميني، ودفعت الحرب العراقية - الإيرانية وتداعياتها القيادة العراقية إلى قرار استراتيجي خاطئ وهو غزو واحتلال الكويت في 2/ 8/ 1990»[3]. وكما كانت عملية اجتياح القوات العراقية للكويت حالة من حالات التداعي الاستراتيجي للحرب العراقية - الإيرانية، جاءت حرب عاصفة الصحراء (1991) كحالة من حالات التداعي لاحتلال الكويت (1990) من أجل تحريرها. وفي ذلك لم يتوقف دوران عجلة الحرب التي ظلت متواصلة من بُعد، عبر الحصار الاقتصادي للعراق والضربات الجوية بين فترة وأخرى إلى أن جاءت لحظة الغزو والاحتلال في عام 2003، فكان من الطبيعي أن تشتعل المقاومة في مواجهة الاحتلال كنمط آخر جديد من أنماط التداعي.

هذا النمط من التداعي من حرب إلى أخرى وطول المدة الزمنية وتنوع أنماط الحرب، ودخول نمط «حرب المقاومة» التي هي بطبيعتها طويلة الزمن، جعلت كلها نتائج الحرب وتداعياتها أشد اتساعًا وتوسعًا وعمقًا، ولا سيما أن حرب المقاومة امتدت ثماني سنوات. والأهم أن تلك القاعدة في تفاعل التداعيات تبدو حاضرة في احتمالات وقوع حرب مع إيران في المنطقة أيضًا.

تبدت خصوصية حرب العراق واحتلاله، في أن لم يتوافر لها عنوان صراع مباشر حقيقي - مما يسبب الحروب «الطبيعية» بين الدول - كما كانت الحال في الحربين السابقتين. جرت الحرب بين العراق وإيران على خلفية صراع تاريخي ممتد، وحين حدث تحوّل في السلطة السياسية في طهران بعد ثورة الخميني، تجمعت حالة ضعف مرحلية في داخل إيران واحتشدت مخاوف لدى الدولة العراقية ودول الخليج من تأثير تلك الثورة في العراق والخليج. وفي حالة الغزو والاجتياح العراقي للكويت تجمعت عوامل بعضها يعود إلى خلافات حدودية وبعضها إلى أسباب نفطية، وبعضها الآخر لأسباب تاريخية، وكانت وفرة القوة العسكرية لدى العراق بعد خروجه منتصرًا في الحرب مع إيران، وظروفه الاقتصادية الصعبة، من دوافع الحرب. هذه الحرب (غزو العراق واحتلاله) حدثت، والطرف المعتدي متحكّم فيها حتى على صعيد إعلان أهداف الحرب التي كانت حالة

---

(3) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، احتلال ما بعد الاستقلال: التداعيات الاستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 44.

«إعلامية» أكثر منها سياسية متزنة، الأمر الذي أثار مساحة واسعة من الحوارات والنقاش والاستنتاج في شأن أهداف الحرب، لأن تلك الحالة سمحت للولايات المتحدة بالاحتفاظ بكثير من الأهداف داخل أروقة اتخاذ قرارها، غير أن طول وقت التداعيات يكشف عمّا أصاب الولايات المتحدة.

كانت تلك الحرب شاهدًا على عمق التحول الدولي في لحظة تاريخية حادة في تعبيرها عن تحول استراتيجي عالمي. «مثّلت عاصفة الصحراء أو حرب تحرير الكويت الفرصة للولايات المتحدة لتعلن تسيّدها على الساحة الدولية بعد أن بدا واضحًا أن الاتحاد السوفياتي، قد بلغ مرحلة الشيخوخة وأنه على وشك الرحيل. لذلك لم تساعده قواه على أن يقف أي موقف يمكن أن يتقاطع مع الموقف الأميركي الذي كان في تلك اللحظة في أعلى درجات عنفوانه، بل إن عاصفة الصحراء قد ساعدت وبشكل واضح على أن تكتب شهادة وفاة هذا العملاق من داخل بلده تاركًا الساحة للولايات المتحدة لتسد الفراغ الناجم عن رحيله بوسائل متعددة طوال العقد الأخير من القرن المنصرم»[4].

بعد تلك الحرب، جرت حرب من نمط آخر قوامها فرض حالة حصار طويلة لخنق العراق وتقويض قدرته على مواجهة الأعمال العسكرية خلال غزوه واحتلاله. فقد فرضت الولايات المتحدة والمجتمع الدولي حالة من الحصار السياسي والديبلوماسي والاقتصادي والتسليحي والغذائي تواصلت نحو 13 عامًا، من دون الحصول على قرار من مجلس الأمن الدولي يمكّن من فرضها لتأتي الحرب والغزو والاحتلال في عام 2003 حاملة معنى جديدًا، إذ لم تحصل الولايات المتحدة وبريطانيا على تصريح أو قرار من مجلس الأمن الدولي، كما حدث في الحرب على صربيا، بل جاء الغزو والاحتلال بقرار من خارج مجلس الأمن. ولذا «جمعت واشنطن 'تحالفًا للراغبين' لتضفي على عملها العسكري شرعية أكبر وتمنحه مظهر الجهد متعدد الأطراف الذي يحظى بتأييد واسع. وأعلنت واشنطن أن 'التحالف' استقطب 49 دولة»[5]. وكان ذلك عنوانًا لسلوك أميركي دولي جديد ولوضع دولي جديد أيضًا.

---

(4) النصاب، ص 21.

(5) بول وناهوري، ص 26.

هذا الحشد الدولي لم يكن إلا غطاء لتفرد الولايات المتحدة - وبريطانيا - بقرار الحرب، لأن «بعض الأعضاء لم يساهم بأي قوة عسكرية، في حين شارك الكثير من الأعضاء الآخرين بقوات رمزية فقط. وقد بلغ عدد مفرزة كازاخستان 29 جنديًا في عام 2003، ومولدافيا 24 جنديًا وأيسلندا جنديين فقط»[6]، وكانت القوات التي غزت العراق جميعها تقريبًا مؤلفة من فرق مقاتلة أميركية وبريطانية. وزاد العدد الإجمالي للقوة على 300.000 من القوات البرية، إضافة إلى القوات البحرية والجوية[7]. عكست تلك الحالة مدى سطوة الولايات المتحدة على العالم وعلى الدول وعدم اكتراثها بالأمم المتحدة وهيئاتها وقراراتها.

كانت تلك الحرب في موضع آخر من قرارات الأمم المتحدة بعد الغزو. «فبعد أن رفض مجلس الأمن السماح باستخدام القوة، عكس موقفه بحدة بعد الغزو. وحرصًا على تجنب مزيد من التوتر مع واشنطن، واقتناعًا بعدم وجود خيارات متاحة، وافق أعضاء المجلس على عدد من القرارات التي اعترفت بقانونية الاحتلال وسمحت بتمويله من عائدات النفط العراقي. وقد اعتبر القرار 1483 في 22 أيار/ مايو 2003 الولايات المتحدة وبريطانيا 'سلطات محتلة' لضمان امتثالهما للقانون الدولي».

في الوقت نفسه، أعطى القرار قوى التحالف الحق ببيع النفط العراقي، وأخذِ مليارات الدولارات من حسابات برنامج النفط مقابل الغذاء لدى الأمم المتحدة، وإنفاق ما يرونه ملائمًا لـ «فائدة» الشعب العراقي «إذ كان باقيًا نحو 8 مليارات دولار»[8]، الأمر الذي سهل للولايات المتحدة الادعاء بـ «قانونية» التصرف في ثروات العراق والتعامل دوليًّا باسم العراق.

كان اللافت في خصوصية تلك الحرب أيضًا، أنها حرب بين جيشين نظاميين تحولت وامتدت إلى حرب مقاومة نشأت فور دخول القوات الأميركية بغداد، الأمر الذي قلب معادلات الصراع في ما بعد. فلأن القوة العسكرية الأميركية لم تحصل على استسلام القيادة العراقية بعد الاحتلال، تواصلت

---

(6) بول وناهوري، ص 26.

(7) المصدر نفسه، ص 26.

(8) المصدر نفسه، ص 28.

الحرب بما أحدث انقلابًا في الرأي العام العراقي والعربي والدولي والأميركي خاصة، بعدما أظهرت المقاومة حالة الاحتلال وكشفتها وواجهتها، بما أجبر قوات الاحتلال على تغيير خططها والانسحاب من العراق في عام 2011. أحدث اندلاع المقاومة واستمرارها تداعيات جديدة للحرب وغيّر اتجاهاتها لتنال الولايات المتحدة لا العراق فقط.

هي حزمة حروب غيرت حسابات الصراع الإقليمي وبدّلته بين مراحلها ذاتها، فقد أعادت حزمة الحروب وتداعياتها إنتاج عوامل الضعف والقوة في المنطقة، في اتجاهات متناقضة في كل حرب على نحو مختلف، إذ «يقود تحليل مصالح الأمة في ضوء علاقاتها مع الأمم الأخرى إلى تحديد هذه المصالح»[9] التي تحدد المواقف بطبيعة الحال. فخلال الحرب العراقية - الإيرانية، كانت دول الخليج العربي والعراق في موضع التحالف الاستراتيجي في مواجهة إيران. وخلال حرب عاصفة الصحراء كان العراق هو الخطر من وجهة نظر استراتيجيا دول الخليج، الأمر الذي تغيّر عند بعض الدول قبل حرب العراق وغزوه واحتلاله، لإدراك أن خروج العراق قد غيّر من معادلة التوازن في المنطقة، وجاء على حساب المصلحة الاستراتيجية لدول الخليج التي وجدت نفسها وحدها في مواجهة إيران. جرت حزمة الحروب لمصلحة إيران على الصعيد الاستراتيجي والعسكري، لأن تلك الحرب حققت لإيران أهدافًا كثيرة، منها إزاحة قوة العراق الحامية للإقليم العربي، ومنها انشغال خصومها خارج إطار الصراع أو التنافس معها، ومنها زيادة وزن قدراتها النسبية لضعف خصومها. غير أن الحرب كشفت إيران للعرب، فهي تعاونت مع «الشيطان الأكبر» في غزوه واحتلاله أفغانستان والعراق، الأمر الذي شكل بداية في تغيير الموقف العربي العام من إيران. وهو أمر تصاعد بسبب تصاعد «التدخل الإيراني في شئون دول مجلس التعاون الخليجي (بشكل) مقلق، وصارت إيران تستغل الظروف للتدخل بهدف إثارة الفتن»[10].

---

(9) عزمي بشارة، «إيران والعرب: ملاحظات عامة،» ورقة قُدمت إلى: العرب وإيران: مراجعة في التاريخ والسياسة (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011)، ص 8.

(10) انظر تصريحات وزير خارجية المملكة العربية السعودية، في: الوطن (الكويت)، 2012/12/23.

أدت حرب غزو العراق واحتلاله إلى تدمير الدولة العراقية التي أسست في عام 1921، فضلًا عن تدمير المجتمع العراقي. فالمعارك العسكرية لم تستغرق أكثر من ثلاثة أسابيع، وفور احتلال بغداد شكلت دولة الاحتلال، سلطة بديلة من السلطة الوطنية القائمة قبل الحرب، كما وُضع دستور جديد وُسمح للأحزاب السياسية - الميليشيات السابقة - والإعلام بالحرية، وجرت انتخابات نيابية... إلخ. وظهر من تحركات سلطة الاحتلال وشعاراتها بعد الغزو مباشرة، أن الولايات المتحدة تعيد تطبيق تجارب نجحت فيها، كما كانت الحال بعد استسلام القيادة اليابانية في الحرب العالمية الثانية وفي كوريا الجنوبية بعد الحرب الكورية (1950-1953).

ساهم في تكوين هذا الاعتقاد أن الولايات المتحدة أعلنت مرارًا وتكرارًا نيتها جعل العراق أنموذجًا للتغيير الديمقراطي المنشود في المنطقة. غير أن النتائج التي تحققت على الأرض من بعد، جاءت على عكس ذلك، بل وصلت التقديرات إلى أن الاحتلال لم ينجز إلا تدمير العراق دولة ومجتمعًا، ما غيّر نمط التساؤلات التي ثارت في المرحلة الأولى للاحتلال، وكان فيها استغراب لنمط الفشل، وتحدثت عن عدم امتلاك خطة لإعادة بناء العراق، لتطرح تساؤلات عميقة في شأن الأهداف الحقيقية لغزو العراق واحتلاله.

«بادرت حكومة الولايات المتحدة إلى تأسيس نظام جديد في العراق. جاءت الخطوة الأولى سريعًا بتعيين فريق انتقالي برئاسة جنرال أميركي متقاعد هو «جي غارنر»، وكان أحد مقاولي وزارة الدفاع ويعرف في الشرق الأوسط بعلاقاته الوثيقة بإسرائيل، وفي 24 أيار/ مايو عيِّن بول بريمر بدلًا منه وهو سفير سابق وكان في ذلك الحين من رجال الأعمال، وكان من أول قراراته في العراق قراره حلّ الجيش العراقي»[11]. وقد جاء قرار حل الجيش العراقي مشمولًا «بإلغاء جميع تعويضات العسكريين، فكان أن حرمت 400.000 عائلة من سبل عيشها الأساسي»[12]. وأدى تطبيق قرار «اجتثاث البعث إلى التخلص من 30.000 عضو

---

(11) جورج ماكغفرن ووليم بولك، **الخروج من العراق: خطة عملية للانسحاب الآن** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 60.

(12) بول وناهوري، ص 27.

في الحزب الحاكم القديم، من وظائفهم الحكومية من دون أي استثناء»[13]. وهو ما أخرج الكثير من أفضل الكفاءات من خدمة الدولة، ووجّه ضربة قاصمة إلى ما تبقى من جهاز الدولة السابق[14].

أظهرت تلك القرارات أن الاحتلال استهدف إنهاء النظام السياسي وجهاز الدولة معًا، لأن الجيش كان بمنزلة العمود الفقري لجهاز الدولة، كما في دول العالم الثالث كلها. وزاد من حدة تأثير تلك القرارات تعطيل الوزارات كلها وتدميرها، وإنهاء العمل بالدستور القائم، فجاءت الإجراءات كحالة واضحة من حالات تفكيك شامل للدولة لا للنظام السياسي القائم في البلاد فحسب، وجاءت الإجراءات والقرارات لتصبح في تلك الخانة على صعيد المجتمع.

«على الرغم من أن العراق من البلدان التي تعاني أزمة سياسية مزمنة، حيث إن أزمته تمثل تهديدًا لوحدته منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921، جاء الدستور العراقي الصادر عام 2005 تكريسًا لتلك الأزمة، أكان على صعيد الهوية الوطنية أو على الصعيد الاقتصادي، إضافة إلى نصوص الدستور التي تمنح الأقاليم العراقية حق الانفصال»[15].

زاد تلك التأثيرات أن حرب غزو العراق واحتلاله جاءت تطويرًا لتداعيات حروب سابقة نتج منها إضعاف النظام والجيش العراقي ورقعة سيطرته وسيادته السياسية، عبر فرض حظر الطيران في الشمال والجنوب، على خلفية هدف دفع الشعب العراقي لإبداء الرغبة في الخلاص من النظام عبر إنهاك المجتمع العراقي الذي تعرض لحالة حصار غير مسبوقة في العلاقات الدولية.

حين أعلن جورج بوش الابن أن المهمة أنجِزت في 2 أيار/ مايو 2003، كانت سلطات الاحتلال قد أخذت طريقها إلى محو «الدولة الوطنية وانهيار العقد الاجتماعي الذي قام مجتمعها عليه. بما يعنيه ذلك من تخلخل بنيوي في أسس التعايش ما بين مكوناته الثقافية. وهو ما أدى إلى انتشار الإحساس

(13) بول وناهوري، ص 27.

(14) المصدر نفسه، ص 27.

(15) رشيد عمارة ياس الزيدي، «أزمة الهوية العراقية في ظل الاحتلال،» المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 14 (ربيع 2007)، ص 26.

العراقي الجماعي بأنه قد تقهقر إلى مرحلة ما قبل تأسيس الدولة العراقية عام 1921»[16].

«لقد دمرت الطبقة الوسطى في العراق، التي تمثل عنصرًا أساسيًا إلى أبعد مدى لتفعيل المجتمع»، وأصبح هناك نحو مليوني لاجئ عراقي مشتتين في شتى أصقاع الأرض، أضف إليهم زهاء مليوني عراقي آخرين تم تهجيرهم من مواطنهم داخل بلادهم[17]، كما دمر الإرث الثقافي الوطني، إذ أشعلت النيران في المكتبة الوطنية، ونهب اللصوص المتاحف التي دمِّر بعضها تدميرًا، وهرِّبت الآثار العراقية إلى الخارج في أكبر جريمة لتدمير وسرقة تاريخ وطن عبر التاريخ الإنساني[18].

غير أن هذا التدمير للدولة كله والتفكيك للمجتمع، لم يأتيا مرتبطين بإعادة بناء جديد للنظام السياسي الديموقراطي في العراق، ولا بإعادة بناء دولة جديدة غير تلك التي هدمت. «نعم ذهب صدام حسين لكن ثمن ذلك كان باهظًا على الأميركيين من الدماء والأموال وعلى العراق، إذ أفضى إلى صراع طائفي راح ضحيته عشرات الآلاف من القتلى ومزق البلاد وأدى إلى تشريد جزء كبير من السكان»[19].

هكذا، «لا يزال العنف سائدًا بعد مرور 10 سنوات على الغزو والاحتلال، وتتحكم الصراعات الطائفية في تشكيل السياسات بدلًا من السياسات الوطنية»، ولذا يبدو «من الإنصاف القول إن هدف بناء ديموقراطية مستقرة في العراق لا يزال بعيدًا»[20]، «إذ استلهم رئيس الوزراء العراقي كثيرًا من الخصائص الدكتاتورية ولا يزال العنف والفساد منتشرين»[21]، كما أصبحت الدولة العراقية مهددة

---

(16) محمد جمال باروت، «خلاصة تنفيذية،» في: أحمد يوسف أحمد [وآخ.]، احتلال العراق وتداعياته عربيًا وإقليميًا ودوليًا: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 23.

(17) جوزيف ستيغلتز وليندا بيلمز، حرب الثلاثة تريليونات دولار: الكلفة الحقيقية لحرب العراق، ترجمة سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2009)، ص 29.

(18) المصدر نفسه، ص 29.

(19) الشرق الأوسط (لندن)، 18/ 3/ 2013.

(20) المصدر نفسه.

(21) المصدر نفسه.

بالمشروعات التقسيمية ولو أن بعضها يرتدي ثوب الفدرالية والوحدة الوطنية. و«دول الخليج كافة صارت مهددة بتداعيات الواقع العراقي المكشوف على شتى الاحتمالات وأخطرها»[22]. وهو ما جاء ترجمة وتنفيذًا بطيئًا ضمن حالة صراعية مع الوطنية العراقية، لما أقره مجلس الشيوخ الأميركي في 26 أيلول/ سبتمبر 2007 من خطة غير ملزمة لتقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات: كردي وشيعي وسني مع حكومة فدرالية في بغداد تتولى أمن الحدود وعوائد النفط.

هذا ما انتهى إليه الأمر في محصلته الحالية، إلى ردة فعل شعبية سلمية بالاعتصام في عشرات الميادين في المدن الرئيسة بالعراق، للمطالبة بالديمقراطية وإنهاء حالة المحاصصة الطائفية والتخلص من تبعات الاحتلال ووقف جرائم التعذيب والاعتقال والاجتثاث وغيرها.

ثانيًا: الخليج وفقدان التوازن الإقليمي وزيادة المهددات الاستراتيجية

كانت دول الخليج الجهة الأشد تأثرًا بما جرى وبما نتج من الحروب على العراق، بدءًا من الحرب العراقية -الإيرانية، إلى حرب اجتياح الكويت ثم حرب تحريرها، وصولًا إلى حرب حصار العراق ثم حرب العراق وغزوه واحتلاله وتدميره. وكانت هذه الدول أيضًا الأشد تأثرًا بما جرى في العراق بعد الاحتلال من مقاومة وأعمال عنف ومحاولات تقسيم وحرب أهلية لا تزال تهدد العراق الآن. وقد امتد تأثير معطيات تلك الحروب إلى أبعاد وتفاعلات وتداعيات مؤثرة في البيئة الاستراتيجية للخليج ودوله المتشاطئة.

1- زيادة مهددات الأمن الإقليمي لدول الخليج

كانت حزمة الحروب التي جرت على العراق، نمطًا من الحروب الإقليمية والدولية، فقد شارك في دورتها بشكل مباشر كلٌ من العراق وإيران ودول الخليج وبعض الدول العربية، كما ساهمت فيها قوى دولية وبشكل خاص غربية، على

---

(22) سليم الحص، «كلمة الافتتاح الأولى،» ورقة قُدمت إلى: أحمد [وآخ.]، ، ص 52.

رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. الأمر الذي جعلها تشهد دورات متقلبة في الرؤى والأهداف والمصالح. والسؤال «التاريخي» الآن هو: هل أضعفت دول الخليج المهددات التي واجهتها؟ وهل حققت مكاسب لدولها ومنظومة أمنها من جراء مساهمتها في تلك الحروب أم أنها أصبحت على الرغم مما قدمته كله في وضع أشد تأزمًا؟

كانت الحرب العراقية - الإيرانية، فاتحة تلك الحزمة من الحروب، أحد عوامل الالتقاء الاستراتيجي بين العراق ودول الخليج، الأمر الذي تجلى في الدعم الخليجي للعراق خلال الحرب. فقبل الحرب «كانت العلاقات الخليجية - الإيرانية متوترة منذ اندلاع ثورة الخميني عام 1979 بسبب التهديدات المباشرة لقادة الثورة باحتلال الجزر الكويتية الاستراتيجية»[23].

غير أن احتلال الكويت غيّر معادلات دول الخليج ورؤيتها لمنظومة أعدائها وحلفائها، «حيث تحول العراق بعد عدوانه على الكويت، إلى مصدر التهديد الرئيسي لأمن دول الخليج، إذ لم يأت العدوان على أمن الخليج من جانب قائمة الدول «الأعداء» التقليديين أو حتى المحتملين، فلم يأت من جانب قوة عالمية طامعة في الثروات النفطية الخليجية، ولم يأت من العدو الأول للأمة العربية الطامع في السيطرة على نفط الخليج وثرواته «إسرائيل» أو من جانب إيران بوصفها دولة لها أطماعها التاريخية في المنطقة وتحتل الجزر الإماراتية، بل جاء من العراق الذي كان يُنظر إليه بوصفه حامي الجبهة الشرقية للأمن القومي العربي»[24].

السؤال الذي يُطرح: ما أسباب الحرب على الكويت ودواعيها؟ لا شك في أن هناك مطالب تاريخية للعراق تعود بجذورها إلى ما قبل قيام الدولة العراقية في عام 1921، وطالب النظام الملكي الذي سقط بانقلاب عسكري في عام 1958، بفرض السيادة العراقية على الكويت، وكذلك فعل النظام الجمهوري إبان عهد عبد الكريم قاسم في عام 1961، ثم أضيف إلى ما ذكرناه السبب الاقتصادي بعد

---

(23) أشرف سعد العيسوي، قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي (دبي: مركز الخليج للدراسات، 2007)، ص 22.

(24) أشرف سعد العيسوي، «أمن الخليج في مرحلة ما بعد التسوية السلمية في الشرق الأوسط: احتمالات التعاون والصراع بين الأطراف الفاعلة في المنطقة،» دراسات مستقبلية، العدد 8 (تموز/يوليو 2003)، ص 58-59.

الحرب مع إيران التي انتهت في عام 1988. وجد العراق نفسه في مأزق اقتصادي، وقوبل بخفض الكويت والإمارات أسعار النفط، الأمر الذي اعتبره العراق مؤامرة ضده، ولحق ذلك مطالبة الكويت للعراق بسداد المديونية المترتبة عليه، التي قدرت بحوالى 11 مليار دولار، ورفضت الكويت التخفيف من تلك المديونية، وبدلًا من تسوية تلك المديونية بالطرق الودية تحملت الدول الخليجية الثلاث (السعودية والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة) ما يقدَّر بـ 37.001 مليار دولار نتيجة حرب تحرير الكويت، وقدرت تكاليف إعادة إعمار الكويت والعراق بـ 300 مليار دولار، كما خسرت الدول العربية في تلك الحرب ما يقدًّر بـ 676 مليار دولار[25].

تجاهلت دول مجلس التعاون أسباب تلك الحروب، واعتبرت في بياناتها بعد الغزو أن العراق هو مصدر التهديد الأول لأمنها (قمتا الدوحة والكويت 1990 و1991)[26] وهكذا اندفعت دول الخليج تفتش عن حماية أمنها وفق معادلات الخطر الجديدة، فكان أن جرى التحول نحو درجة أعلى من توثيق التعاون والعلاقات بالولايات المتحدة، بما في ذلك السماح بوجود الجيوش الأميركية والغربية على الأراضي الخليجية والجزيرة العربية.

بعد نهاية حرب عاصفة الصحراء (1991) وجدت دول مجلس التعاون الخليجي نفسها أمام وضعية جماهيرية وسياسية وأمنية واستراتيجية تحمل مخاطر ومهددات جديدة. فقد بدأت تدرك مقدار المخاطر الآتية من إيران، وحجم المطالب والضغوط الاستراتيجية الآتية من الولايات المتحدة، فتحركت (دول الخليج) نحو العراق وفق تطورات إيجابية متعددة (إعادة بعض دول مجلس التعاون سفراءها إلى بغداد، وتصريحات الأمير سلطان آل سعود وزير الدفاع). «هذه التطورات الإيجابية في علاقات العراق مع دول مجلس التعاون لم تلق ترحيبًا من الولايات المتحدة التي بدأت تعمل على إجهاضها بشتى السبل والوسائل والعودة بها إلى دائرة التوتر مرة أخرى»[27].

---

(25) الأهرام، 22/ 4/ 1993.

(26) العيسوي، قراءة مقارنة، ص 24.

(27) المصدر نفسه، ص 42.

وأصبح ضروريًا «البحث عن خيارات أخرى، لتحقيق هذا الأمن سواء ما يتعلق بفكرة انضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي كامتداد استراتيجي طبيعي لبلدان المجلس، وما يتعلق بأهمية إيجاد صيغة للحوار بين العراق وبلدان المجلس بشكل مؤسسي، وصولًا إلى صيغة ما للأمن الإقليمي ومن ثم إمكانية إنشاء صيغة خليجية - عراقية، على غرار مجلس الناتو - روسيا»... إلخ[28]. وطُرحت صيغة عربية لأمن الخليج ما بعد غزو العراق للكويت (إعلان دمشق 6+2 في عام 1991)، إلا أن تلك الصيغة فشلت بتوافق في المصالح بين الولايات المتحدة وإيران والشكوك الخليجية في جدوى هذا التحالف. وهكذا لم تستطع دول الخليج أن تفرض رؤيتها لأمنها الاستراتيجي في تلك المرحلة القلقة، حتى جاء الغزو والاحتلال الأميركي للعراق.

حين اندفعت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى حرب العراق وغزوه واحتلاله، لم تكن الدلالة الاستراتيجية متعلقة بالعراق فقط، بل سُجلت سابقة خطرة ثانية وأشد خطرًا من الأولى - أي من غزو العراق للكويت - فهو كان الدولة الخليجية الثانية التي احتُلت. وإذا كان العراق قد وجد من يقف في مواجهته - بعد اجتياح الكويت - فإن الاحتلال الأميركي ليس له من يواجهه دوليًا.

أصبحت دول المنطقة أمام واقعتي احتلال، كما تأكد خروج العراق من معادلة التوازن مع إيران الطامحة ومع إسرائيل المتوثبة، فضلًا عن ظهور مهددات جديدة ذات طابع استراتيجي ووجودي على دولها ومجتمعاتها.

2 - ملفات جديدة مستحدثة في مهددات أمن دول الخليج

امتدت نتائج حرب غزو العراق في مؤثراتها وتداعياتها على دول مجلس التعاون الخليجي، إلى استحداث ملفات جديدة ضاغطة تهدد الأمن القومي الخليجي واستقرار دوله ومجتمعاته. ففضلًا عن انتقال حالة الإذكاء لتحوُّل الحالة المذهبية الشيعية إلى حالة سياسية نشطة - من طرف إيران - انتقلت حالة العنف والإرهاب من العراق إلى السعودية بشكل خاص ودول الخليج بشكل عام، لأن

---

(28) أشرف محمد عبد الحميد كشك، إشراف، تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 100 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 25.

أعمال التفجير الإرهابية تصاعدت وكان لها تأثيرات في المجتمع والاقتصاد وسمعة هذه الدول ومواطنيها في العالم. كما تشكّل خطرٌ جديد على وجود المجتمعات الخليجية ودولها بسبب مخاطر النشاط النووي الإيراني (سلمي وعسكري).

أ- الإرهاب

كانت الحرب على العراق سببًا وبداية لاندلاع أعمال إرهابية وحالات عنف وتطرف، لم تسلم منها أي من دول مجلس التعاون الخليجي، التي شهدت نشاطًا من جماعات العنف والإرهاب وصل إلى وضعية تهدد استقرار الدول والمجتمعات، وكان السبب الذي طرحته هذه الجماعات في تبرير أفعالها، هو وجود القوات الأجنبية على الأراضي الخليجية والجزيرة العربية، خلال تحرير الكويت وبعدها. ومن بعد زادت معدلات تلك الأعمال وتعددت أشكالها بعد احتلال العراق، على خلفية التفكك المذهبي المتصاعد في المنطقة نتيجة ما جرى في العراق أيضًا.

خلت البيانات الختامية لثماني قمم خليجية من الإشارة إلى التعاون الأمني مباشرة (1981-1992)، «غير أن الأمور تغيرت في القمم التالية، بما يعكس درجة الاهتمام بالملف الأمني»[29]، و«التحديات الداخلية من أعمال التطرف والإرهاب صارت ظاهرة متوسعة، لا يمكن فصلها عن الأوضاع الأمنية المنفلتة في العراق، بما دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى التوقيع في مايو [أيار] 2004 على اتفاقية أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب باعتبار الإرهاب والتطرف أخطر المصادر التي تهدد الأمن والاستقرار بعد الحرب على العراق»[30]. وكانت فاتحة هذا الملف المستحدث ما حدث في المملكة العربية السعودية، إذ «شكلت العمليات التي نفّذتها التنظيمات الإرهابية في المملكة العربية السعودية (أيار/ مايو وتشرين الثاني/ نوفمبر 2003) والتي استهدفت عددًا من المجمعات السكنية في مدينة الرياض، نقطة تحول جذري»[31]. طاول جميع دول الخليج بأكثر من 200 عملية إرهابية. فمنذ حادث

---

(29) العيسوي، قراءة مقارنة، ص 22.

(30) المصدر نفسه، ص 154.

(31) عبد العزيز بن عثمان بن صقر، مواجهة العنف والإرهاب في المملكة العربية السعودية: دلالات، أسس ومبادئ، إجراءات (جدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 2.

الخُبر، توالت تلك الأعمال حتى مثلت ظاهرة في معظم دول الخليج - البحرين والكويت وقطر وعمان... إلخ - ووصلت في الحالة اليمنية لتصبح مواجهة شاملة لحركات مسلحة خاضت 6 حروب ضد الدولة، تحولت أخيرتها إلى اشتباكات مع قوات الحرس الوطني للمملكة العربية السعودية.

ب- ظهور بُعد الصراع النووي مع إيران

لم تنته الحرب على العراق وغزوه واحتلاله، إلا لمصلحة إيران التي أصبحت دولة تنشد تحقيق مصالحها التوسعية في الخليج حتى على صعيد مفاوضتها مع الدول الكبرى. وقد جاء هذا التطور في وضعية إيران مرتبطًا بنمو قدراتها العسكرية وتصاعدها، وبشكل خاص قدراتها النووية. و«أدت طموحات إيران النووية لاشتعال سباق تسلح في منطقة الشرق الأوسط»[32]، «وأصبحت أزمة الملف النووي الإيراني بأبعادها وتداعياتها المختلفة أحد أهم المتغيرات السياسية في منطقة الشرق الأوسط»[33] ما بعد حزمة حروب الخليج «كما أصبحت السيناريوات المطروحة للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية تترك تأثيرًا واضحًا على مستوى الاستقرار في الشرق الأوسط وعلى الملفات والقضايا ذات الاهتمام»[34].

أصبح الملف النووي الإيراني موضوعًا دائمًا على طاولة المشاورات الخليجية، لأن الاجتماعات الخليجية كلها تعبِّر في مستوياتها كلها، بدءًا باللقاء التشاوري الأول في عام 1999، حتى الآن عن مخاطره، سواء على التوازن الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون وإيران، ولما يشكله انفراد إيران بامتلاك السلاح النووي من تهديد وجودي للدول والمجتمعات، أو حتى على صعيد المخاطر البيئية، ولا سيما بعد ارتداد الزلازل التي هزت دول المجلس في نيسان/ أبريل 2013 وفي ظل التوترات بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة والاستعدادات والمناورات الحربية، استعدادًا لاحتمالات اندلاع الحرب بينهما. وفي المقابل بدأت دول الخليج الدخول في تعاقدات مع الدول الكبرى لبناء مفاعلات نووية والدخول في مجال الطاقة النووية السلمية.

---

(32) الأهرام المسائي، 2/ 12/ 2011.

(33) المصدر نفسه.

(34) المصدر نفسه.

ج- زيادة الإنفاق الدفاعي بما أثر في أوضاع الاقتصاد والمجتمع

لم تؤد «حزمة» الحروب على العراق إلى «تقلص» الإنفاق العسكري لدول الخليج، بل زاد هذا الإنفاق، الأمر الذي يشير إلى استمرار المهددات الأمنية والاستراتيجية وتصاعدها، وزيادة معدلات الاستنزاف المالي.

شهد الإنفاق الدفاعي الخليجي طفرة تصاعدية لمواجهة التهديد الإيراني الذي أصبح في صدارة مشهد التهديدات للخليج، بعد خروج العراق من المواجهة والتوازن بين دول الخليج وإيران، وبعد أن أصبحت إيران في موقع المسيطر على العراق بعد انسحاب القوات الأميركية الرئيسة في نهاية عام 2011. و«قد بلغت نفقات الأمن والدفاع في دول المجلس 385 مليار دولار[35] كما قدرت مشتريات التسلح لدول المجلس لعام 2010، بمبلغ 105 مليارات دولار بحسب مكتب المحاسبة الأميركي، كما استوردت دول مجلس التعاون الخليجي صفقات أسلحة من الولايات المتحدة بقيمة 37 مليار دولار بين العامين 2005 و2009، بحسب مكتب المحاسبة الأميركي، وعقدت المملكة العربية السعودية بعدها صفقة تسلح مع الولايات المتحدة بقيمة 60 مليار دولار، كما عقدت الإمارات صفقة تسلح مع أميركا بقيمة 7 مليارات دولار»[36].

وأصبحت دول الخليج تقيم احتياجاتها الأمنية بناء على تهديدات مختلفة، فما عادت تواجه تهديدات من دول فقط - كما هي حال إيران - بل من جماعات غير حكومية أيضًا، تتمحور حول إيران أيضًا، كما هو الحال في المواجهة مع الحوثيين في اليمن وتنظيم القاعدة، كما صارت تتضمن مراقبة الحدود جوًّا وأرضًا وبحرًا[37].

3- عبور أزمات العراق إلى دول الخليج

«لقد أثرت الحرب على العلاقات بين الطوائف والمكونات المجتمعية في العراق، وهو ما امتد وتمدد إلى دول الخليج. فمن بين تداعيات الغزو الأميركي

---

(35) مجلة أخبار الدفاع والتسلح (18 نيسان/ أبريل 2013).

(36) السفير (بيروت)، 9/ 10/ 2010.

(37) المصدر نفسه.

للعراق ظهور روابط ثقافية اجتماعية واقتصادية جديدة بين الطوائف الشيعية في منطقة الشرق الأوسط، كما صار لصور المرشد الأعلى الإيراني حضور قوي في بعض البلدان الخليجية»[38].

«ووفقًا للأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية التي رتبها الغزو الأميركي للعراق عام 2003، لم يصبح العراق خارج معادلة التوازن الإقليمي التقليدية فحسب، بل أصبح ضمن الدول الفاشلة»، «وتفرض الدول الفاشلة مخاطر عدة، تتراوح ما بين العنف الديني والعرقي والجرائم وانعدام السيطرة على الحدود، بحيث تصبح بيئة ملائمة للجماعات الإرهابية، وتؤدي إلى تدفق أعداد هائلة من اللاجئين عبر حدودها»[39].

و«تكمن خطورة تلك الدولة في أن من شأنها أن تؤدي إلى فشل منطقة بأكملها، إذ إن حالة الفشل لا تكون شأنًا داخليًا، وإنما تترتب عليها انعكاسات إقليمية وأحيانًا دولية»[40].

«... بالنظر إلى تدهور الأوضاع في العراق إلى الحد الذي يسمح بالقول إنها بلغت مستوى «الحرب الأهلية»، فإن ذلك قد يؤدي إلى إمكانية تكرار تلك الحالة في بلدان الخليج العربي. أما الأثر الثاني لهذا الصعود الشيعي في العراق، ومن ثم حالة التناحر الطائفي، فيتمثل باحتمال وقوع مواجهة أميركية - إيرانية، حيث أصبح في إمكان إيران دعم وكلائها من الشيعة في العراق، مع ما يمثله ذلك من تهديد لأمن بلدان الخليج»[41]. وهكذا، باتت دول الخليج مهددة على صعيد البنى المجتمعية.

ثالثًا: النظام الرسمي العربي بين فقدان المشروعية ونهاية القدرة

واجه النظام الرسمي العربي وضعًا مضطربًا منذ تأسيسه في الأربعينيات، وظل يواصل عبوره من الأزمة تلو الأخرى، من دون أن ينتج وضعًا فاعلًا متطورًا

(38) كشك، ص 161.

(39) المصدر نفسه.

(40) المصدر نفسه.

(41) باقر سلمان النجار، «الفئات والجماعات: صراع الهوية والمواطنة في الخليج العربي،» المستقبل العربي، السنة 31، العدد 352 (حزيران/ يونيو 2008)، ص 47.

يعظّم قدراته ويطوّر آلياته. وتعود أسباب تلك الاضطرابات في النظام العربي إلى أن قادة أركان ذلك النظام لم تتوحد أهدافهم ومقاصدهم ولا يثق أحدهم بالآخر، وانصرف كل منهم يبحث عن نصير ومعين من خارج الدائرة العربية، وانقسم العرب بين حلفاء للكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفياتي في زمنه، وآخرين اتجهوا إلى الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. تعرّض هذا النظام لأزمات وهزات خلال حروب 1948 و1956 و1967، لكنه خرج منها مواصلًا دوره، بل إنه سجّل تطورًا في أدائه ومواقفه السياسية بعد هزيمة 1967، في مؤتمر الخرطوم الذي اتخذت فيه القمة العربية قرارات «اللاءات» الثلاث الشهيرة، كما اضطلع النظام الرسمي العربي بدور مهم خلال حرب العبور في عام 1973 التي شهدت القرار السعودي (الخليجي) التاريخي بحظر تصدير النفط. شهدت تلك المرحلة حالة من التنسيق العسكري المصري اليمني السعودي، أدى إلى حصار إسرائيل في البحر الأحمر ومنع تحرك سفنها عبر مضيق باب المندب.

إلا أن الدول العربية بدأت تصر «منذ مطلع السبعينات على تجاهل بعضها البعض، وتجاهل المنظمات القومية والإقليمية، وأية قوة يمكن أن تشكل قيدًا على سلوكها، حتى إذا كان السلوك واضحًا في انتهاكه محرمات العروبة»[42].

«دخل العرب حقبة التسعينيات والأرض تميد تحت أقدامهم من كل حدب وصوب، نتيجة لمجموعة التغييرات الجذرية العالمية والإقليمية والعربية، التي جاءت متوافقة تمامًا مع أهداف الولايات المتحدة في الهيمنة، ومتعارضة إلى حد بعيد مع المصالح العربية»[43]. ولأن حزمة الحروب على العراق جرت في تلك الفترة، ظهر مدى التراجع الكبير لأداء النظام العربي الرسمي في تلك المرحلة.

كانت البداية حين «فوجئت جامعة الدول العربية في اجتماعها على المستوى الوزاري (تونس - تموز/ يوليو 1990) برسالة شديدة اللهجة قدمها العراق إلى الجامعة متهمًا الكويت بسرقة بترول العراق وتخفيض أسعار البترول، الأمر الذي

(42) مجدي حماد، «آثار الاحتلال على النظام العربي،» ورقة قُدمت إلى: الآثار والنتائج السياسية والاقتصادية لاحتلال العراق ومستقبله: أعمال الحلقة النقاشية، دمشق 9/ 7/ 2003 (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، 2004)، ص 73.

(43) المصدر نفسه، ص 96.

يضر بمصالح العراق بعد خروجه من حربه مع إيران»[44]. وقد «جرت جهود عربية انتهت إلى الفشل كان الأخطر فيها أن اتُخذ قرار على مستوى القمة بإدانة العراق وطلب المساعدة الأجنبية، وانتهى الأمر بإصدار قرار رقم 661 بحصار العراق عام 1990[45]، وهو ما كان إعلانًا وإقرارًا رسميًا بعدم قدرة النظام الرسمي العربي على التصدي للأزمات والحوادث الجارية بين دوله أو في داخل الوحدات المكونة له. وقد أظهرت المقاربة المختلفة للاتحاد الأوروبي مع حزمة الحروب في يوغوسلافيا، مدى كفاءة النظام الأوروبي مقارنة بالنظام العربي.

هدم النظام العراقي بقراره ضم الكويت الأسس الرئيسية التي اعتمد عليها النظام الرسمي العربي»[46]، لكن هذا النظام العربي نفسه، تخلى عن دوره الأساس، حين قرر ترك معالجة أزمة الانتهاك العراقي للعالم الخارجي. «لقد انزوى النظام العربي وقتها، وصار القرار دوليًا»[47]. وحين «سقط قطب عربي (العراق نفسه) في قبضة الاحتلال... [لم] يجد الحكام العرب داعيًا إلى عقد قمة عربية استثنائية في انتظار حلول موعد القمة العادية»[48]. فكان ذلك هو الآخر إعلانًا جديدًا بمدى فشل النظام الرسمي العربي ومحدودية قدراته. فإذا «كان العراق هو المستهدف الأول من الحرب والاحتلال الأميركي، فإن المستهدف الثاني هو النظام الإقليمي العربي بكل مؤسساته ومكوناته»[49]. لذا، كان المعنى لعدم قدرة النظام الرسمي العربي على مواجهة احتلال إحدى الدول الأعضاء إعلانًا جديدًا بما آل إليه، صحيح القول «لم يكن احتلال العراق هو الأزمة الأولى التي واجهها النظام العربي، ذلك أن سجله حافل بأزمات بعضها بالغ الخطورة، ومن الواضح أن النظام الرسمي العربي، قد تمكن من الخروج من تلك الأزمات بشكل أو بآخر»[50]، إلا أن تلك الأزمة جاءت ضمن سلسلة أزمات متواترة شهدت تراجعات الواحدة تلو

---

(44) القصاب، ص 142.

(45) المصدر نفسه.

(46) حماد، ص 70.

(47) القصاب، ص 142.

(48) الحص، ص 53.

(49) القصاب، ص 142.

(50) أحمد يوسف أحمد، «النتائج والتداعيات على الوطن العربي،» ورقة قُدمت إلى: أحمد [وآخ.]، ص 321.

الأخرى لدور هذا النظام وقدرته. الأمر الذي أكدته الحوادث والتطورات اللاحقة، خصوصًا بعدما أصبحت الولايات المتحدة طرفًا فاعلًا (غير رسمي) في جامعة الدول العربية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). ظهر الدور الأميركي في داخل الجامعة العربية حين أفشلت الولايات المتحدة التحركات الإيجابية كلها التي جرت بين دول الخليج والعراق ما قبل عام الغزو والاحتلال. لكنه بات أقوى تأثيرًا وفعالية بعد الاحتلال. وهذا ما انعكس على قرارات الجامعة العربية تجاه ثورات الربيع العربي من بعد.

رابعًا: الولايات المتحدة - خسائر المكاسب

على الرغم مما بدا من سرعة حسم المعركة العسكرية ضد الجيش العراقي ووصول القوات الأميركية إلى بغداد واحتلالها، غير أن الحسابات الكلية للصراعات ونتائجها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية هي أصل تقويم نتائج الحروب.

كان لقرار إدارة جورج بوش الابن عواقب وخيمة على سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط[51]، إذ «دفعت الولايات المتحدة ثمنًا بشريًا غير مسبوق من بين الجنود الذين يعودون من أفغانستان والعراق، فأكثر من 263.000 جندي قد عولجوا في المرافق الطبية الخاصة بالجنود المسرحين لحالات شتى. وأكثر من 100.000 جندي يعالجون لأسباب تتعلق بالصحة النفسية، و52.000 جندي ثبت بالتشخيص تعرضهم لاضطرابات الضغط العصبي عقب الصدمة. وثمة 185.000 جندي آخرين يلتمسون المشورة وخدمات إعادة التأهيل...» وقد «زادت كلفة الحرب على ثلاثة تريليونات دولار»[52]، ما دفع الاقتصاد الأميركي إلى حافة الهاوية وأدخله في أزمات معقدة أخطرها ارتفاع سقف الدين إلى معدلات الخطر. وكان التعذيب هو الجانب الأوحد من الاحتلال الأميركي للعراق الذي أعلنه على نطاق واسع جدًّا، وقد شوّه ذلك سمعة الولايات المتحدة في العالم بأسره أكثر من أي شيء آخر[53]. وفي النهاية، انسحبت القوات الأميركية «لأن العسكريين والدبلوماسيين

---

(51) انظر ما قاله ديفيد أوتواي، الباحث بمعهد وودرو ولسون، في: هبة القدسي، «خبراء أميركيون: نجحنا في إسقاط صدام حسين وفشلنا في إقامة نظام ديمقراطي،» الشرق الأوسط، 18/ 3/ 2013.

(52) ستيغلتز وبيلمز، ص 102.

(53) ماكففرن وبولك، ص 91.

ورجال الاستخبارات لا يعتقدون أن لدى الولايات المتحدة أي أمل بتحقيق ما دأب الرئيس بوش على نعته بـ 'النصر '»[54].

هكذا، كانت الولايات المتحدة قد انتصرت في المعركة العسكرية ضد الجيش النظامي العراقي، لكنها لم تربح الحرب وجاءت نتيجتها السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، بل العسكرية حين دخول الصراع حالة الحرب بين الجيش الأميركي والمقاومة، على عكس ما خطط له من أهداف. فقد حققت القوة العسكرية الأميركية أهدافها التدميرية، غير أن الولايات المتحدة لم تتمكن من السيطرة على العراق بفعل المقاومة العراقية التي اندلعت في يوم تمكن القوات الأميركية من احتلال بغداد. الأمر الذي أطال أمد الحرب وحوّل النصر الحربي الأميركي إلى وضعية ضغطت على القوات الأميركية حتى إجبارها على الانسحاب من العراق.

كانت نتيجة الحرب العسكرية بين الجيشين الأميركي والعراقي محسومة سلفًا، بحكم التطور التكنولوجي والكفاءة الاستراتيجية الوافرة لدى الجيش الأميركي، و«لم يكن بالشيء المستغرب أن قوات صدام حسين سُحقت على الفور تقريبًا. فالولايات المتحدة تنفق على الأسلحة ما تنفقه سائر بلدان العالم مجتمعة تقريبًا ويقدِّر [عبد الله] النفيسي، في محاضرة له في 14 فبراير [شباط] 2004، أن تكلفة الاستعداد للحرب ضد العراق بلغت 450 مليار دولار وتكلفة السنة الأولى بلغت 166 مليار دولار. وفي ذلك الوقت كان الاقتصاد العراقي لا يساوي سوى أقل من واحد في المئة من الاقتصاد الأميركي. كما أن عشر سنوات من الحرب العقيمة مع إيران، قتل خلالها مئات الآلاف من العراقيين، تلتها دون إبطاء حرب عام 1991 التي قتل فيها ما بين 75.000 و105.000 جندي عراقي. ثم جاءت فترة زادت على عشر سنوات من العقوبات. كان الأمر سيكون باعثًا للصدمة حقًا لو أن أميركا عجزت عن دحر القوات المسلحة العراقية على وجه السرعة»[55].

إلا أن الأمور تغيرت من جراء دور المقاومة العراقية وقدرتها التي أصابت الجيش والاقتصاد الأميركيين بخسائر جسيمة.

---

(54) بول وناهوري، ص 91.

(55) ستيغلتز وبيلمز، ص 29.

بدا أن ثمة درسًا كبيرًا أدركته الولايات المتحدة وأوروبا، هو أن الغزو والاحتلال العسكري ليسا الطريق لإحداث التغيير. «لا بد من أن ينطلق الزخم الرامي للتغيير في الشرق الأوسط الأوسع من داخل المجتمعات في تلك المنطقة. ولن يستطيع الغرب أن يصدِّر الديمقراطية كما هي عليه. وفي الوقت نفسه، فإن بوسع الغرب بل من واجبه، أن يلعب دورًا نقديًا ومساندًا من الخارج - على نحو ما فعله في تحقيق الاختراقات والانتقالات الديمقراطية في أنحاء أخرى من العالم»[56].

خامسًا: تداعيات غزو العراق وثورات الربيع

جاءت عملية غزو العراق واحتلاله كأنها فاتحة سلسلة من التغييرات والتداعيات على صعيد العراق والخليج والنظام الرسمي العربي، غير أنها جاءت كحالة تغيير لاتجاهات الصراع الجارية في المنطقة كلها، فقد كان السعي واضحًا إلى تغيير الشرق الأوسط انطلاقًا من العراق ليس على صعيد النظم السياسية فقط، بل على صعيد تغيير اتجاه المجهود الرئيس من وضعية التركيز على القضية الأصل في المنطقة، القضية الفلسطينية.

كانت حرب الخليج (1980-1988) فاتحة تغيير المشهد في أولويات واهتمامات الصراع في المنطقة، من المواجهة مع الكيان الصهيوني التي سادت بين عامي 1947 و1973، إلى اتجاهات واهتمامات الصراع في منطقة الخليج التي شهدت حروبًا متواصلة منذ الثمانينيات حتى عام 2011 - وقت انسحاب القوات الأميركية من العراق - علاوة على تهديدات باحتمالات اندلاع حرب جديدة ضد إيران.

كانت العلاقة حاسمة بين اتجاهي الصراع، فقد جرى ربط حرب عاصفة الصحراء بمسألة التفاوض في شأن القضية الفلسطينية، وفق تطورات متزامنة مع تطورات الحرب في الخليج، من اتفاق كامب ديفيد (1978) إلى مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو (1991-1993) إلى المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية كلها التي جرى استخدامها دومًا لتخفيف الضغوط الشعبية في شأن المعارك والحروب في الخليج.

---

(56) *Democracy and Human Development in the Broader Middle East: A Transatlantic Strategy for Partnership* (Istanbul: The German Marshall Fund of the United States, 2004), p. 7.

حدث تزامن وترافق وارتباط بين اتجاهي الصراع. والأهم أن الحوادث والنتائج جاءت لتظهر عجز النظام العربي والنظم القطرية العربية، وعدم قدرتها على تحقيق المصالح العربية أو مصالح الدول، في اتجاهي الصراع، الأمر الذي دفع البديل الشعبي المقاوم والحركة الشعبية السلمية إلى تصدر المشهد السياسي.

جاءت سلسلة الحروب في الخليج لتُضعف ما تبقى من مشروعية النظم كلٌّ في بلده وفي النظام الرسمي العربي، وكان لميلاد البديل الشعبي وانتصاراته من «حرب المقاومة» في العراق ولبنان وفلسطين، دوره في الجانب الآخر، لإظهار طريق المواجهة لعمليات الغزو والاحتلال. كان الفشل في اتجاهي الصراع في الخليج وفلسطين ونجاح المقاومات على صعيد المحورين أيضًا، ما فتح الطريق لثورات الربيع العربي.

كان من نتائج حروب الخليج أن اتسع التهديد الإيراني، بعد تفاقم ميزان القوى بين دول الخليج وإيران - لمصلحة إيران - لا في العراق فحسب، بل في سورية واليمن ولبنان، لذا صارت دول الخليج في وضع المندفع إلى مساندة بعض الثورات العربية التي كانت ستخفق لولا هذه المساندة، ولا سيما في ليبيا وسورية، كما أنها تدخلت لحل أزمة الثورة في اليمن. كان دعم دول الخليج لتلك الثورات تطورًا لافتًا في الموقف المحافظ للسياسات الخليجية، ولم يكن له من دافع أساس سوى مواجهة الدور الإيراني المتوسع في المنطقة.

حمل الموقف الخليجي المساند لبعض ثورات الربيع العربي تطويرًا للدور الإقليمي الخليجي، في مواجهة نتائج الحرب على العراق من جهة، ومواجهة النظم والحركات الموالية لإيران أو غير القادرة على مواجهة الضغط الإيراني، ويبدو التدخل الخليجي لمواجهة الحراك الإيراني في البحرين أحد الشواهد المهمة على مدى الخطر ومدى الاستعداد للمواجهة أيضًا، الأمر الذي يظهر أيضًا في مواقف بعض دول الخليج من تصاعد دور الإخوان المسلمين في مصر.

في حالة الثورة السورية، بدا واضحًا مدى تأثير نتائج حرب الخليج على العراق في مجموعات الثورة السورية، كما ظهرت نتائج الحرب على صعيد موقف حكم نوري المالكي الداعم لنظام بشار الأسد ضد الثورة، (بعد أن كان المالكي قبل عامين ينتقد بشار الأسد انتقادات لاذعة بسبب تصدير الإرهابيين

من سورية إلى العراق) أو تهديداته بأن انتصار المعارضة في سورية سيشعل حربًا طائفية في لبنان وأخرى أهلية في العراق ويصعِّد من الانقسامات في الأردن. ويبدو أن المالكي غيَّر موقفه من النظام السوري بتأثير من إيران التي كانت تؤيد الأسد ولم تزل. كما جاء واضحًا أن الثورة في سورية جاءت ضمن نسق الصراع الجاري في العراق على صعيد التفكيك المجتمعي والتدمير والهدم، فكل شيء في سورية يدمر الآن، وسيناريو التقسيم يمكن أن يتم في ظل المخاوف الغربية من استمرار سورية كيانًا واحدًا تحت حكم يقوده الإسلاميون[57].

خلاصة

منذ قيام الحرب على العراق، كان الهدف الخروج به من دولة استبدادية إلى دولة ديمقراطية، لا تثير النزاع في المنطقة بل تساهم في إعادة استقرار المنطقة، وتكون أنموذجًا للتحول الديمقراطي على الطريقة المبتغاة أميركيًا، لكن لم تتحقق تلك الأهداف ولا الغايات التي من أجلها دمِّر العراق السابق، فقد حملت الحرب على العراق معها رسالة إذكاء الجهويات وتعزيز الانقسام والمحاصصة، ولم تحمل معها الفكرة الديمقراطية السليمة. وعملت سلطات الاحتلال الأميركي على إذكاء روح الجهوية وتعزيز مبادئ الانقسام، في محاولة منها لإحكام السيطرة على العراق في المستقبل، وكي يظل بؤرة توتر ومدعاة لتدخلها في أي حين.

أما على صعيد العملية السياسية، فالوحدة الوطنية لم ترمَّم، بالمعنى الذي يجمع الناس على هدف واحد، بل زادت المجتمع انقسامًا، وما ثورة أهل السنة اليوم في محافظات غرب العراق إلا شاهد على فشل الاندماج الوطني، من جراء السياسة الطائفية التي اتبعتها حكومة المالكي بدورتيها، ونتيجة سياسة المركز السياسي التي أدت إلى الشعور بأن الدولة تعجز عن إدارة مواطنيها ولا يرتبط بها المواطنون، بأي شكل من أشكال العلاقة القانونية، بين دولة وأفراد، بل هي علاقة غنائمية، كما أن عجز السياسيين عن اتخاذ موقف وطني يدعم الوحدة ويرفض الانقسام، يجعل مظاهر العودة إلى تنظيمات ما قبل الدولة المحاطة بتأثير الدين قابلة للحضور بشكل أكثر فاعلية، وهو ما سيؤدي إلى الانقسام والتفتت الوطني

(57) أحمد منصور، «تدمير التاريخ والجغرافيا في سوريا،» الوطن (القاهرة)، 27/ 2/ 2013.

بشكل عام، وبذلك، يعود العراق إلى أزمته التي هددت وحدته منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في عام 1921. فقد جاء الدستور العراقي الصادر في عام 2005 تكريسًا لتلك الأزمة، إن على صعيد الهوية الوطنية أم على الصعيد الاقتصادي، إضافة إلى نصوص الدستور التي تمنح الأقاليم العراقية حق الفدرالية، الأمر الذي يقود بالضرورة إلى الانفصال، ما يذكّر بسياسات الانتدابين الفرنسي والبريطاني في المنطقة خلال النصف الأول من القرن العشرين تجاه العراق وسورية.

أما على صعيد الحضور العربي، فقد تأثر العراق سلبًا، لا بل إنه وصل حد الغياب، ومع أن محاولات كثيرة بُذلت للعودة إلى التأثير والحضور بشكل أكثر فاعلية، إلا أنه ظل في المستويات الدنيا منهما، وفقَدَ وزنه السياسي، وتراجع حضوره في مؤسسات العمل العربي، في مقابل ليس فقط نمو التأثير الإيراني في سياسته، بل التحكم فيها وتوجيهها.

أخيرًا يحتاج العراق إلى جهد كبير وعمل أكبر للخروج من رهانات القوى السياسية المهيمنة عليه اليوم، ويحتاج إلى مصالحة وطنية شاملة، وسياسات مواطنة، في دولة كانت تدير التعدد قبل احتلالها، في حين أنها اليوم تفشل في كل شيء، وتعجز على مواجهة الجهوية الصاعدة التي قد تذيب شكل الدولة المركزية لمصلحة دويلات الأقاليم.

الفصل الرابع عشر

تداعيات احتلال العراق على موازين القوى الإقليمية في منطقة الخليج والشرق الأوسط

مروان قبلان

مقدمة

منذ سقوط الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، ونشأة الكيانات السياسية المعروفة بشكلها الحالي على أنقاضها، ظهر في المنطقة الممتدة بين الخليج العربي ووادي النيل ميزانا قوة إقليميان متداخلان، يقوم الأول في منطقة الخليج حيث تقبع قوة إقليمية مهمة ذات طموحات هيمنة هي إيران، وتعدُّ طرفًا رئيسًا في ميزان القوى العربي - الفارسي[1]، فيما نشأ الثاني في منطقة شرق المتوسط حيث تقبع إسرائيل وهو ميزان القوى العربي - الإسرائيلي. وكان العراق، بسبب موقعه المركزي وإمكاناته البشرية والطبيعية الكبيرة، القوة الإقليمية الوحيدة التي انتسبت إلى الميزانين وأثرت فيهما، فكثيرًا ما شكّل العراق حائط صد أساس في وجه جموح الرغبة الإيرانية في التمدد غربًا باتجاه المتوسط، أكان في عهد الشاه أو في عهد الجمهورية الإسلامية، كما مثّل جزءًا أساسًا من ميزان

(1) بدأ هذا الميزان يأخذ طابعًا طائفيًا في السنوات العشر التي تلت غزو العراق، لأن إيران التي تعتمد الإمامية الشيعية الإثني عشرية مذهبًا رسميًا للدولة - تقف في طرف، فيما تقف دول المنطقة التي يغلب على سكانها اتباع المذهب السني في طرف آخر، ويشمل ذلك دول الخليج العربي وتركيا والمعارضات سنية المذهب في سورية والعراق ولبنان وغيرها.

الصراع العربي - الإسرائيلي، حيث شارك في جميع الحروب العربية مع إسرائيل التي اعتبرته دومًا خطرًا كبيرًا على أمنها ووجودها.

أدى الاحتلال الأميركي في عام 2003، إلى انهيار العراق وتحييده كقوة إقليمية مركزية، ساعدت غالبًا في تحقيق الاستقرار عبر التوزان، وكان تأثير ذلك في عموم المنطقة كبيرًا، حيث تسنى لإيران، أول مرة منذ قرون، أن تسعى جديًّا إلى فرض هيمنة إقليمية في شكل قوس نفوذ متصل يمتد من غرب أفغانستان حتى ساحل المتوسط عبر العراق، ما أوجد حالة من عدم الاستقرار تهدد مستقبل المنطقة ووجودها بالشكل والصورة اللذين سادا منذ الحرب العالمية الأولى.

تعالج هذه الدراسة تأثير سقوط العراق في موازين القوى الإقليمية وفي مستقبل المنطقة، وترى أن القوة العراقية كانت حجر الزاوية في النظام الإقليمي الشرق أوسطي الذي ارتبط إلى حد بعيد بتحالفات وتوازنات الحرب الباردة. لكن نهاية الثنائية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي بعد سقوط الشيوعية، ساهما في القضاء على حال التوازن الإقليمي التي كانت من متطلبات التنافس الأميركي - السوفياتي ومفرزًا أساسًا من مفرزاته. وقد أدى انهيار العراق إلى «انفلاش» النفوذ الإيراني وإدخال المنطقة في حالة من السيولة وعدم الاستقرار. لكن الدراسة تستنتج مع ذلك أن إيران فقدت مرة أخرى الفرصة لتشكيل المنطقة وفق رؤيتها على الرغم من تهيّؤ الظروف أمامها لفعل ذلك، فميل المنطقة إلى التوازن ومنع محاولات الهيمنة أحبطا محاولاتها الاستفادة من سقوط العراق لتحقيق حلم بناء قوة مهيمنة في المنطقة كلها، فما إن بدأت إيران ببسط نفوذها على العراق وملء الفراغ الناجم عن انسحاب الأميركيين منه، حتى اندلعت الثورة السورية، فهددت بتقويض مجمل المشروع الإيراني، لأن إيران تحولت من الهجوم إلى الدفاع عن مكتسبات اشتغلت عليها عقودًا طويلة.

أولًا: مفهوم موازين القوى وتجلياته في المنطقة

يرى هانز مورغنثاو (Hans J. Morgenthau)، أبرز علماء السياسة في القرن العشرين في كتابه الشهير **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوة والسلام**، المنشور في عام 1948، أن الوضع القائم (The Status Quo) يعني الحفاظ على توزع القوة القائم في منطقة معينة في لحظة تاريخية معينة. ويشير الوضع القائم بتعريفه البسيط إلى حالة

استقرار تتحقق من خلال نشوء موازين قوى تمنع الهيمنة[2]. وبناء عليه إذا تغير توزيع القوة ينهار الوضع القائم وتنشأ حالة من عدم الاستقرار أو الهيمنة تستمر حتى يعود الوضع إلى ما كان عليه قبل التغيير، وهذا أمر لا يتحقق إلا خسارة الطرف المنتصر أو المهيمن أو بتنازله عن مكاسبه التي حصل عليها نتيجة الانهيار. وقد يحصل انهيار الوضع القائم نتيجة تدخل قوى قد تكون من داخل النظام أو من خارجه. ويعتقد مورغانثو أن أفضل وسيلة لإدارة استخدام القوة، هي توازن القوى الذي يعرّفه على أنه توزيع متساو نسبيًا للقوة أو أنه أي توزيع للقوة أو سياسة تستهدف قيام وضع محدد يحول دون سيطرة مطلقة لطرف معين[3].

أما نيبور (Niebuhr) فيرى أن توازن القوى يمثل الأداة التنظيمية لتحقيق الحد الأدنى من العدالة والاستقرار في النظام، ويرى أن بعض توازنات القوى يشكل القاعدة لتحقيق بعض العدالة في العلاقات الدولية وحيثما يكون عدم التساوي في القوى كبيرًا أو عندما ينتفي التوازن، لا يمكن أي دعوات أخلاقية أو عقلانية أن تحقق العدالة[4]. وعلى الرغم من إقراره بأن توازن القوى نظام غير مستقر ومتحول، يرى سبيكمان (Spykman) مع ذلك أنه عنصر أساس لنظام دولي يرتكز على علاقات بين دول مستقلة[5]. وفي نظام دولي لا توجد فيه قوة قاهرة قادرة على فرض الأمن والاستقرار، يصبح توازن القوى، بحسب شومان (Schumann)، ميكانيزمًا منظمًا ومهمًّا، يكبح طموحات الهيمنة[6]. ويرى وولفرز (Wolfers) أن مفهوم توازن القوى يمكن استخدامه لوصف النظام الدولي المعاصر. ومع أن هذا المفهوم حمل معاني عدة فإن وولفرز استخدمه ليعني تساويًا نسبيًا في توزيع القوى بين خصمين، وإلا فإن العكس يكون الهيمنة أو السيطرة التامة[7].

---

(2) Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace* (New York: A. A. Knopf, 1948), p. 6.

(3) المصدر نفسه.

(4) Reinhold Niebuhr, *Man's Nature and his Communities: Essays on the Dynamics and Enigmas of Man's Personal and Social Existence*, The Scribner Library, SL162. Lyceum Editions (New York: Scribner, 1965), p. 90.

(5) Nicholas John Spykman, *America's Strategy in World Politics: The United States and the Balance of Power* (New York: Harcourt, Brace and Company, 1942), p. 18.

(6) Frederick L. Schumann, *International Politics, The Destiny of the Western State System*; Maps by George D. Brodsky, 4th ed. (New York: McGraw-Hill Book Co., 1948), p. 70.

(7) Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics* (Baltimore: Johns Hopkins Press, 1962), pp. 67-80.

لكن هناك تيارًا فكريًا آخر في العلاقات الدولية يرى أن تحقيق الاستقرار لا يتم بالضرورة من خلال التوازن، بل يمكن أن يتحقق أيضًا عبر الهيمنة ذاتها التي يحاول التوازن منعها. فالمفكر الفرنسي ريمون آرون (Raymond Aron) يرى أن السلام يتحقق في ثلاثة أشكال: التوازن، والهيمنة، والإمبراطورية[8]. وعند دراسة أي فترة تاريخية نجد أن وضعية القوى السياسية في النظام، بحسب آرون، إما متوازنة، وإما تهيمن عليها إحدى القوى، أو إن إحدى الوحدات السياسية التي تفوق قدراتها ما لدى الآخرين، بشكل كبير جدًا. وبين السلام القائم على التوازن والسلام الإمبراطوري ثمة حالة وصفها آرون بأنها السلام القائم على الهيمنة، حيث لا ينازع أي من الوحدات السياسية الوحدة الكبرى تفوّقها. غير أنه في نظام «الهيمنة»، لا تسعى الدولة المهيمنة إلى ابتلاع الوحدات الأخرى على الرغم من أن تلك الوحدات لا تحاول تغيير الواقع القائم، في حين أنه في الحالة الإمبراطورية، تميل القوة المهيمنة إلى ابتلاع الوحدات الأخرى.

يعاود آرون مع ذلك تقديم أنموذجين للنظام الذي يتناوله: المتجانس وغير المتجانس. في الأنموذج الأول تنتمي الدول إلى قيم النظام نفسها وتحمل المفاهيم السياسية ذاتها، في حين تنتمي الدول في النظام غير المتجانس إلى مبادئ مختلفة وتسعى إلى تحقيق قيم متناقضة. وقد تحدث منازعات داخل النظام المتجانس، غير أن النظام نفسه لا يكون معرضًا للخطر، أما في النظام غير المتجانس فيجري الصراع على طبيعة النظام نفسه، لا على أهداف في إطار هذا النظام. هنا تبرز من جديد أشكال مقاومة للهيمنة ومساع لإعادة التوازن، حيث تحاول الأطراف المعنية تجنّب لحظة تجد فيها نفسها تحت رحمة المنافس، بمعنى منعه من الحصول على عناصر قوة تفوق ما لديهم وفرض من ثم قيمه عليهم، في حين يصبح هدف الطرف الرئيس في كل تحالف، أو قائد التحالف، هو السعي إلى منع نمو قوة التحالف المعادي وتدعيم التماسك في داخل تحالفه[9].

(8) Raymond Aron, *Peace and War: A Theory of International Relations*, Translated from the French by Richard Howard and Annette Baker Fox (Garden City, NY: Doubleday & Co., 1966), pp. 591-600.

(9) المصدر نفسه.

منذ ظهور المنطقة بشكلها الحالي بعد الحرب العالمية الأولى، قامت كغيرها من المناطق التي ظلت تهتم بالجيو - سياسي على حساب الجيو - اقتصادي، على توازنات إقليمية دقيقة وحساسة، ونشأ فيها بعد الحرب العالمية الثانية ميزانا قوى رئيسان أحدهما في شرق المتوسط والثاني في منطقة الخليج، ارتبطا ارتباطًا وثيقًا بظروف الحرب الباردة وسياقاتها. وقد تمحور ميزان القوى الأول حول الصراع على فلسطين واشتملت أطرافه على إسرائيل المدعومة غربيًا، من جهة، والدول العربية (مصر وسورية والعراق بشكل خاص) التي كانت تحصل على دعم من الاتحاد السوفياتي، من جهة أخرى[10]. وعلى الرغم من عدم التكافؤ في مقدار الدعم الغربي المقدم إلى إسرائيل عسكريًا واقتصاديًا وفي مستواه، وذلك المقدم من الروس إلى العرب، إلا أن ميزان القوى القائم منع مع ذلك إسرائيل من فرض هيمنتها وإرادتها على العرب، ولا سيما بعد انتصارها المدوي في حرب عام 1967. لكن هذا الميزان اختل بشدة نتيجة توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد في عام 1978 ثم اتفاقية السلام مع إسرائيل في العام التالي، ثم تلقى ضربة أخرى مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي. لكن ميزان القوى العربي - الإسرائيلي تمكن من التأقلم مع هذه المتغيرات في بنية النظام الدولي والإقليمي وذلك عبر التحول من حالته التقليدية القائمة على التوازن بين دول، إلى ميزان قوى لاتناظري أو غير نظامي (Asymmetric) حيث تقف إسرائيل في مواجهة تنظيمات مقاومة مدعومة من دول عربية وإقليمية، شكلت عائقًا أمام فرض الهيمنة باستخدام القوة[11].

أما ميزان القوى الآخر في المنطقة فنشأ على ضفتي الخليج بين العراق ودول الخليج العربية، من جهة، وإيران، من جهة أخرى. واستمر هذا الميزان يؤدي غرضه في تحقيق حالة من الاستقرار النسبي في المنطقة نحو ثمانين عامًا - أي منذ سقوط الدولة العثمانية (1918) حتى انهيار العراق (2003). شكّل الغزو الأميركي للعراق أول تدخل عسكري خارجي شامل في المنطقة العربية منذ الحرب العالمية الأولى، وترك تداعيات خطرة على الوضع الجيو-سياسي

(10) عن موازين القوى في الشرق الأوسط وتحالفاته، انظر: Stephen M. Walt, *The Origins of Alliances*, Cornell Studies in Security Affairs (Ithaca: Cornell University Press, 1990).

(11) Anthony H. Cordesman, *Arab-Israeli Military Forces in an Era of Asymmetric Wars* (Stanford: Stanford University Press, 2008).

للمنطقة وموازين القوى فيها. صحيح أن حرب تحرير الكويت (1991) كانت تدخلًا عسكريًا أميركيًا واسعًا، لكنه لم يؤد إلا إلى إعادة التوازن إلى الحال التي كانت عليها قبل غزو الكويت، عبر منع قوة إقليمية كبيرة (هي العراق) من تركيز كثير من القوة والثروة بين أيديها ومن ثم التحول إلى قوة مهيمنة إقليميًا[12]. شجع النظام الدولي - ونقصد به هنا القوى الكبرى، خصوصًا الولايات المتحدة، على استمرار حال التوازن في الخليج كبديل من الاحتفاظ بوجود عسكري كبير في المنطقة[13]. وتكرست هذه السياسة خصوصًا منذ مطلع السبعينيات كوسيلة لكبح جماح القوتين الإقليميتين الكبيرتين - أي العراق وإيران - وذلك بعد أن غدا صعبًا على واشنطن التدخل عسكريًا بشكل مباشر بسبب المعارضة الداخلية القوية التي جاءت على خلفية التورط في فيتنام. وعلى الرغم من أن واشنطن تمكنت من التغلب على عقدة فيتنام، عندما قامت بإرسال مئات الآلاف من جنودها إلى المنطقة لإخراج العراق من الكويت (1991)، إلا أنها عادت للعمل بسياسة توازن القوى في الخليج واستمرت فيها حتى عام 2003[14].

ثانيًا: تشكل موازين القوى الإقليمية وسياقات الحرب الباردة الأولى (1946-1979)[15]

ارتبطت موازين القوى الإقليمية في منطقة الخليج والشرق الأوسط بحالة الصراع الدولي التي سادت في سنوات الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، التي بدأت في عام 1946، حين تحولت موازين القوى الإقليمية إلى

(12) Marc Weller, «The US, Iraq and the Use of Force in a Unipolar World,» *Survival: Global Politics and Strategy*, vol. 41, no. 4 (Winter 1999-2000), pp. 81-100.

(13) Cyrus Vance, *Hard Choices: Critical Years in America's Foreign Policy* (New York: Simon & Schuster, 1983), p. 315.

(14) انظر في هذا الصدد: Daniel C. Hallin, «The Media, The War in Vietnam, and Political Support: A Critique of the Thesis of an Oppositional Media,» *The Journal of Politics*, vol. 46, no. 1 (February 1984), pp. 2-23.

(15) يتفق خبراء العلاقات الدولية على إطلاق اسم الحرب الباردة الأولى على هذه الفترة، لأن انفراجًا في العلاقات الدولية حصل بعد انفتاح واشنطن على الصين والتوصل إلى اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية بين القوتين العظميين مطلع السبعينيات، إلا أن الغزو السوفياتي لأفغانستان أطلق الشرارة لما أصبح يعرف بالحرب الباردة الثانية التي امتدت بين عامي 1979 و1989. انظر:
Fred Halliday, *The Making of the Second Cold War*, 2nd ed. (London: Verso, 1986).

طبقة أدنى مرتبطة عضويًا بالطبقة الأعلى وهي الميزان الدولي، مع ظهور ما أصبح يدعى بالدول التابعة[16] (Client States). وكانت الولايات المتحدة الفاعل الخارجي الأهم في تشكيل موازين القوى الإقليمية في منطقة الخليج والشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلى درجة أن تشكُّل هذه الموازين يكاد لا ينفصل عن حكاية السياسة الأميركية في المنطقة[17].

بعد هزيمة ألمانيا واليابان في الحرب الثانية، تركزت السياسة الأميركية على منع الاتحاد السوفياتي من التغلغل جنوبًا وغربًا وذلك باعتماد نظرية «الاحتواء» التي وضعها مدير إدارة التخطيط في وزارة الخارجية والسفير الأسبق إلى موسكو جورج كينان (Kennan). نظرية الاحتواء هذه تحولت إلى إطار سياسة عملي عندما تبنتها إدارة ترومان وجعلت منها استراتيجيا متكاملة لمرحلة ما بعد الحرب[18]، عُززت لاحقًا بمبدأ ترومان والنقطة الرابعة[19]. ففي آذار/ مارس 1947 قدّم ترومان مشروعًا للكونغرس أبدى خلاله استعداد بلاده لتقديم الدعم إلى الدول المعّرضة للخطر الشيوعي[20]. واكتسب هذا المشروع اهتمامًا متزايدًا بعد أن نجح الاتحاد السوفياتي في اختراق معظم أوروبا الشرقية وبسط نفوذه عليها[21]. ولمنع اختراق مماثل تركز الاهتمام الأميركي على منطقة الشرق الأوسط (والخليج) التي زادت أهميتها بعد الاكتشافات النفطية. وأملًا في تنفيذ عملية الاحتواء راحت واشنطن تعمل على بناء ما ابتدأ يُعرف بحزام الأمن الشمالي، لينصبّ الاهتمام خلال هذه المرحلة على تركيا، وإيران وباكستان لاحتواء الاتحاد السوفياتي، ومنع تغلغله باتجاه المياه الدافئة ومنابع النفط[22]. وكانت

---

(16) انظر في هذا الصدد: Alan R. Taylor, *The Superpowers and the Middle East* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 1991).

(17) Steven L. Spiegel, *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy, from Truman to Reagan* (Chicago; London: University of Chicago Press, 1985), pp. 83-89.

(18) <http://history.state.gov/milestones/1945-1952/kennan>.

(19) سميت بالنقطة الرابعة لأن ترتيبها جاء رابعًا في الخطاب الذي ألقاه ترومان وأعلن فيه مبدأه لاحتواء الشيوعية.

(20) <http://history.state.gov/milestones/1945-1952/truman-doctrine>.

(21) Dankwart A. Rustow, «Defense of the Near East,» *Foreign Affairs*, vol. 34, no. 2 (January 1956), pp. 271-286.

(22) Behçet K. Yesilbursa, «The American Concept of the «Northern Tier» Defence Project and the Signing of the Turco-Pakistani Agreement 1953-54,» *Middle Eastern Studies*, vol. 37, no. 3 (July 2001), pp. 59-110.

الولايات المتحدة قد نجحت في العام السابق في إجبار موسكو على سحب قواتها من إيران، والتخلي عن مطالبتها بالسيادة المشتركة على المضايق التركية ثم أحبطت محاولة الشيوعيين في اليونان للسيطرة على السلطة(23). كما أحبطت جهد الشيوعيين وأنصار موسكو للفوز في انتخابات إيطاليا الأولى التي جرت خلال الفترة نفسها(24).

مع تفاقم العداء واستحكامه، تمحورت السياسة الأميركية لمعظم فترة الخمسينيات حول عزل الاتحاد السوفياتي، وخلال عهد آيزنهاور كانت المنطقة العربية مسرح الصراع الرئيس بين القوتين العظميين، وانتقل التركيز بذلك من منطقة الحزام الشمالي إلى الخليج وقلب المنطقة العربية. فأطاحت الاستخبارات الأميركية رئيس الحكومة الإيرانية المنتخب محمد مصدّق وأعادت الشاه إلى السلطة(25). كان مصدق زعيمًا قوميًا بنى نفوذه على معارضة التدخل البريطاني في شؤون بلاده وتأميم صناعة النفط التي كانت تتحكم بها شركة النفط الأنغلو - إيرانية(26). وقد أثارت علاقته بحزب تودة الشيوعي الإيراني مخاوف واشنطن التي قررت الانقلاب عليه، بعد أن دعمت وصوله إلى السلطة قبل ذلك بعامين(27). وفي ربع القرن التالي أي منذ عام 1953 - تاريخ إطاحة مصدق - حتى قيام الثورة الإسلامية عام 1978، انخرطت الولايات المتحدة في بناء إيران

(23) Dean Acheson, *Present at the Creation: My Years in the State Department* (New York: W. W. Norton, 1969), pp. 194-201.

(24) انظر: Christian G. Appy, ed., *Cold War Constructions: The Political Culture of United States Imperialism, 1945-1966*, Culture, Politics, and the Cold War (Amherst: University of Massachusetts Press, 2000).

(25) Kermit Roosevelt, *Countercoup, The Struggle for the Control of Iran* (New York: McGraw-Hill, 1979).

(26) شركة النفط الأنغلو - إيرانية هي شركة نفط أُسست عام 1908 باسم شركة النفط الأنغلو - فارسية، بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط في مسجد سليمان في إيران. تغيّر الاسم إلى شركة النفط الأنغلو - إيرانية عام 1935، ثم تغيّر مرة أخرى ليصبح اسمها بريتيش بتروليوم عام 1954 وحاليًا شركة بي بي. تعدّ شركة النفط الأنكلو - إيرانية أول شركة نفطية تعمل في الشرق الأوسط، وفي عام 1951 أعلن محمد مصدق تأميم الشركة وكانت هذه الخطوة سببًا في الانقلاب عليه عام 1953. - انظر: WM. Roger Louis, «Musaddiq and the Dilemmas of British Imperialism,» in: James A. Bill and WM. Roger Louis, eds., *Musaddiq, Iranian Nationalism, and Oil* (London: I.B. Tauris, 1988), pp. 228-260.

(27) Richard W. Cottam, *Iran and the United States: A Cold War Case Study*, Pitt Series in Policy and Institutional Studies (Pittsburgh, PA: University of Pittsburgh Press, 1988), p. 103.

كدولة تابعة (Client State)[28]. وزاد الدعم الأميركي لإيران، خصوصًا بعد سقوط النظام الملكي في العراق وتولّي عبد الكريم قاسم وحلفائه الشيوعيين الحكم في بغداد.

لم يؤد سقوط حكم قاسم عام 1963 إلى تحسن كبير في العلاقات العراقية - الأميركية، فعلى الرغم من أن إدارة كيندي كانت أكثر ميلًا إلى فصل علاقاتها العربية عن صراعها مع موسكو، فاهتمت بتحسين الأجواء مع القوميين العرب عمومًا، بمن فيهم حكام البعث في العراق، إلا أن تفجر الثورة في اليمن قضى على إمكان الاستمرار في هذا الاتجاه بسبب الخوف على السعودية[29]. ولم تلبث العلاقات العراقية - الأميركية أن انقطعت كليًا في حزيران 1967 بسبب الدعم الأميركي لإسرائيل في عدوانها على العرب.

في مطلع السبعينيات خرج البريطانيون كليًا من منطقة الخليج، وبالتزامن توصلت القوتان العظميان إلى اتفاق للحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والصورايخ الباليستية (SALT1) عام 1972، كما تحقق انفراج واسع على الساحة الدولية عندما قام الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون بزيارة بكين[30]. هذه التطورات انعكست تغيرًا في اهتمامات واشنطن في المنطقة، فتناقصت أهمية شرق المتوسط في الاستراتيجيا الأميركية في مقابل تنامي أهمية الخليج، وبناء عليه بدأت واشنطن تركز على إيران التي حوّلها الدعم الأميركي الكبير إلى «شرطي» للدفاع عن المصالح الأميركية في الخليج، من خلال تبنّي استراتيجيا الأعمدة التوائم (Twin Pillars)[31] التي جعلت من إيران والسعودية ركنين أساسيين في سياسة واشنطن في المنطقة[32].

---

(28) Mark J. Gasiorowski, *U.S. Foreign Policy and the Shah: Building a Client State in Iran* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1991).

(29) Fawaz A. Gerges, «The Kennedy Administration and the Egyptian-Saudi Conflict in Yemen: Co-Opting Arab Nationalism,» *Middle East Journal*, vol. 49, no. 2 (Spring 1995), pp. 292-311.

(30) Halliday, pp. 32-56.

(31) «Nixon's Strategy in the Middle East,» *MERIP Reports*, no. 13 (November 1972), pp. 3-8.

(32) Amitav Acharya, *U.S. Military Strategy in the Gulf: Origins and Evolution under the Carter and Reagan Administrations* (London: Routledge, 1989).

نتيجة الحظر النفطي الذي فرضه العرب على الغرب في أثناء حرب أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل، تحوّل موضوع تأمين إمدادات نفط كافية للولايات المتحدة، بأسعار رخيصة إلى أولوية في السياسة الأميركية، فأُقر مشروع لبناء احتياطي استراتيجي يجعل أميركا قادرة على الصمود في وجه حظر نفطي، مدته تسعين يومًا، تتمكن خلاله من كسر الحظر أو احتلال آبار النفط[33]. ومع سقوط نظام الشاه في إيران وغزو السوفيات أفغانستان قرر جيمي كارتر إنشاء قوات للتدخل السريع بمهمة محددة، هي احتلال آبار الخليج في حال تطبيق حظر جديد للنفط أو وقوع هذه الآبار في قبضة جهات معادية[34]. وحتى نهاية الحرب الباردة، تمكنت الولايات المتحدة من منع السوفيات من الوصول إلى منطقة الخليج واحتياطيات النفط الكبيرة فيها، عبر استنزافهم في أفغانستان[35]، كما تمكنت من احتواء ميول الإيرانيين إلى تصدير ثورتهم من خلال حرب الثماني سنوات مع العراق.

ثالثًا: موقع العراق في موازين القوى الإقليمية

تبوأ العراق منذ نشأته الحديثة عام 1920 موقعًا متميزًا في موازين القوى الإقليمية وذلك لأسباب مرتبطة بموقعه المركزي في معادلات القوة في المنطقة وجغرافيتها السياسية، وعوامل القوة التي يمتلكها نتيجة غناه وتنوع موارده، فضلًا عن تاريخه وحضارته اللذين ساهما في تشكيل هوية وطنية غذّت طموحه الدائم لتأدية دور إقليمي مهم على امتداد القرن الماضي.

1 - منذ نشأة العراق حتى عام 1980

منذ الحرب العالمية الأولى أدرك البريطانيون الذين أنشأوا العراق الحديث، أهمية هذه الدولة ووزنها السياسي والتاريخي في المنطقة، لذلك استأثروا به عندما

---

(33) Bernard Reich, «United States Interests in the Middle East,» in: Haim Shaked and Itamar Rabinovich, eds., *The Middle East and the United States: Perceptions and Policies*, Collected Papers Series-The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies (London: Transaction Books, 1980), pp. 57-71.

(34) Zbigniew Brzezinski, *Power and Principle: Memoirs of the National Security Adviser 1977-1981* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1983), p. 371.

(35) Barnett R. Rubin, «Arab Islamists in Afghanistan,» in: John L. Esposito, ed., *Political Islam: Revolution, Radicalism, or Reform?* (Boulder, Colo: Lynne Rienner Publisher, 1997), pp. 179-206.

تقاسموا مع حلفائهم الفرنسيين النفوذ في المنطقة. ومع اكتشاف النفط ازدادت أهمية العراق في نظر الإنكليز، لكن الحرب الباردة هي التي بوأته مركزًا استراتيجيًا متميزًا في تنافس القوى العظمى على المنطقة. وشكّل العراق في معظم الخمسينيات مركز جذب للأنظمة المحافظة في مواجهتها المد الشيوعي والناصري، وظلت بغداد التي احتضنت الحلف الذي حمل اسمها، تقوم بهذا الدور حتى عام 1958 عندما سقطت الملكية وانتقل العراق إلى المعسكر الآخر في إطار حرب باردة عربية، استعر أوارها قرابة ربع قرن، بين المحافظين والقوميين اليساريين[36]. خلال العقدين التاليين شُغل العراق بصراع طويل على السلطة بين الشيوعيين والناصريين والبعثيين إلى أن انتهى الأمر إلى صدام حسين عام 1979.

جاء صدام إلى سدة السلطة طامحًا لبناء العراق كقوة ذات نفوذ إقليمي مؤثر، ولهذا الغرض كان قد تعاقد على شراء مفاعل نووي من فرنسا في عام 1976، عندما كان نائبًا للرئيس. وفيما كان يرسي نظام حكمه في الداخل ويحاول الانطلاق للاضطلاع بدور إقليمي أكبر - شُغل العراق بصراعات الحكم وبمعارك مع الحركات الانفصالية الكردية - حتى سقط نظام الشاه في إيران. أحدث سقوط الشاه هزة سياسية في أميركا وبين حلفائها العرب، وأمل بعضهم في أن يكون خروجه موقتًا بحيث يعود إلى عرشه كما حدث عام 1953، عندما أطاحت المخابرات الأميركية حكم خصمه رئيس الوزراء محمد مصدق. لكن سيناريو 1953 بدا غير مرجح هذه المرة. لذلك بدأت واشنطن تسعى إلى التقرّب ممن اعتبرتهم معتدلين من زعماء الثورة، الأمر الذي أغضب حلفاءها العرب، خصوصًا السعودية التي شعرت كأن أميركا تخلت عن حليف إقليمي مهم صونًا لمصالحها[37].

في ظل حال الفوضى التي خلفها سقوط الشاه، وما تبعها من صراع دموي على السلطة بين العلمانيين والإسلاميين في طهران، وجد العراق الفرصة سانحة للتخلص من شروط «اتفاق الجزائر» القاسية التي فرضتها عليه إيران عام 1975،

---

(36) Malcolm H. Kerr, *The Arab Cold War: Gamal 'Abd al-Nasir and his Rivals, 1958-1970*, 3rd ed., Galaxy Book; GB 358 (London: Oxford University Press for Royal Institute of International Affairs, 1971).

(37) Richard L. Russell, «A Saudi Nuclear Option?» *Survival: Global Politics and Strategy*, vol. 43, no. 2 (Summer 2001), pp. 69-79.

حين تنازل العراق عن حقه في شط العرب في مقابل وقف الشاه دعمه الانفصاليين الأكراد في الشمال. كان صدام يسعى إلى حرب خاطفة محدودة وقصيرة تحسِّن شروطه في أي اتفاق يمكن التوصل إليه مع النظام الجديد في طهران، فهو كان يدرك أن إيران التي تفوقه ثلاثة أضعاف في السكان والمساحة والثروات، وكانت «شرطي» أميركا في المنطقة نحو ثلاثة عقود، لن تكون خصمًا يسهل إيقاع الهزيمة به. لذلك، وعلى الرغم من أن إيران واظبت على قصف القرى الحدودية العراقية بشكل يومي تقريبًا، لمدة ثلاثة شهور قبل اندلاع الحرب في أيلول/ سبتمبر 1980، إلا أن صدام ظل مترددًا في مهاجمتها[38].

في هذه المرحلة بدأت واشنطن تعرب عن قلقها من تنامي القوة العسكرية العراقية، ومن التقارب الذي أخذ يتسارع بين بغداد وموسكو، لذلك، في عام 1979، كتب بول ولفوويتز الذي كان حينها مستشارًا في البنتاغون، إلى كارتر يحذره من تنامي نفوذ العراق وخطره على مصالح أميركا في الخليج[39]، وأوصى في تقريره باستئناف صادرات الأسلحة إلى إيران، بعدما انقطعت مع سقوط الشاه، وذلك كبادرة حسن نية تجاه حكومة الثورة[40]. وبالفعل أفرجت أميركا عن قطع غيار عسكرية مهمة لإيران جرى شحنها من طريق مدريد. وحتى اقتحام سفارتها في طهران، ظلت أميركا تراهن على استعادة إيران عبر تأييدها حكومة مهدي بازركان أول رئيس وزراء إيراني في عهد الجمهورية ضد أنصار الخميني، لكن اقتحام السفارة وطرد بازركان بدد آمالها كلها باستعادة إيران[41]. بعد أن حسم الخميني الصراع لمصلحته، بدأت واشنطن تسعى إلى إطاحة النظام في إيران بشكل سري، ما شجع العراق على اتخاذ قرار الحرب. واستنادًا إلى وعود بدعم مالي عربي قرر صدام في 22 أيلول/ سبتمبر 1980 مهاجمة إيران[42].

فيما كان هذا يجري في الخليج، كان الصراع العربي - الإسرائيلي يشهد

---

(38) F. Gregory Gause III, «Iraq's Decision to Go to War, 1980 and 1990,» *The Middle East Journal*, vol. 56, no. 1 (Winter 2002), pp. 47-71.

(39) James Mann, *Rise of the Vulcans: The History of Bush's War Cabinet* (New York: Viking Penguin, 2004), p. 123.

(40) Gary Sick, *All Fall Down: America's Tragic Encounter with Iran* (New York: Random House, 1985), p. 89.

(41) Brzezinski, pp. 470-476.

(42) Gause III, «Iraq's Decision,» pp. 47-71.

تطورات لا تقل أهمية، فقد أنهت مصر حالة الحرب مع إسرائيل ووقّعت اتفاقية سلام معها. وأدى خروج مصر من الجهد العسكري العربي إلى اختلال ميزان القوى مع إسرائيل، وأعاد خلط التحالفات العربية والإقليمية، فقد اضطرت سورية التي استشعرت خطرًا جسيمًا بخروج مصر من الصراع مع إسرائيل إلى السعي للتقارب مع خصمها الأيديولوجي، العراق، وذلك في محاولة لتعويض الثقل المصري، ودفع بغداد من الهامش إلى قلب معادلة الصراع مع إسرائيل[43]. بيد أن هذا التقارب لم يستمر طويلًا بسبب الخلاف الشديد بين جناحي البعث السوري والعراقي. ولما اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية، قرر النظام السوري الوقوف إلى جانب إيران، حيث بدأت تتبلور في هذه الفترة نظرية تحالف الأقليات، لتبدأ بذلك مسيرة التحالف السوري - الإيراني الذي كان له دور مركزي في رسم سياسات المنطقة وتحديد موازين القوة فيها.

2- من حرب الثماني سنوات إلى الاحتواء المزدوج

مع اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية رفع بول ولفوويتز توصية جديدة إلى رؤسائه، دعا فيها إلى تأييد إيران ضد العراق[44]، بيد أن مستشار الأمن القومي زبغنيو بريجنسكي عارض الفكرة بسبب أزمة الرهائن والخوف من ردات فعل الرأي العام في الولايات المتحدة[45]. مع ذلك، عادت إدارة الرئيس ريغن الذي خلف كارتر إلى دراسة الفكرة بعد أن أطلقت طهران سراح الرهائن وردت واشنطن بالإفراج عن صفقة أسلحة جديدة لها، كما قام البنتاغون بتزويد إيران بصور التقطتها الأقمار الصناعية الأميركية، تبين مواقع وتحشدات القوات العراقية على خطوط المواجهة الرئيسة[46]. وبسبب الخشية من افتضاح العلاقات العسكرية بطهران، أوكلت واشنطن ملف تسليح إيران إلى إسرائيل[47]. لكن التحالفات تغيرت عندما بدأت كفة إيران ترجح خلال معارك عامي 1982 و1983، فقام

(43) Walt, p. 112.

(44) Faisal Mukhyat Abu Sulaib, *U.S. Foreign Policy toward Iraq after 9/11* (Kuwait: Al-Sad Printing Press, Kuwait University, 2010), p. 176.

(45) Vance, p. 449.

(46) Gause III, «Iraq's Decision,» p. 68, footnote 97.

(47) Stephen Green, *Living by the Sword: America and Israel in the Middle East, 1968-87* (London; Boston: Faber and Faber, 1988), p. 202.

دونالد رامسفيلد مبعوثًا من إدارة ريغان بزيارة بغداد، ومهّد لعودة العلاقات بين البلدين في عام 1984، هذا فيما ظلت إسرائيل تزود إيران بالأسلحة الأميركية حتى انكشف أمرها عام 1986[48].

أدت الحرب العراقية - الإيرانية إلى حالة فرز جديدة في المنطقة، غلبت فيها الحسابات الجيو-سياسية على المواقف الأيديولوجية. فقد وجدت إسرائيل، التي كانت تزود إيران بالسلاح، أنها في خندق واحد في هذا الشأن مع نظام حافظ الأسد ونظام معمر القذافي اللذين اختارا دعم إيران أيضًا، فيما وقفت كل من مصر والأردن ودول الخليج العربية إلى جانب العراق وأمدوه بوسائل الصمود الممكنة كلها في وجه التحدي الإيراني.

مع انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية، برز العراق كقوة إقليمية مهمة، رأى فيها الغرب وبعض العرب تهديدًا. وفي حين سارعت السعودية إلى توقيع معاهدة عدم اعتداء مع العراق، جرت محاولات لاستيعاب القوة العراقية الصاعدة في تجمعات إقليمية كان الغرض منها وضع قيود على حركتها - فكان مجلس التعاون العربي[49]. في الأثناء استعرت حرب كلامية بين العراق وإسرائيل التي هددت بتوجيه ضربة وقائية للعراق شبيهة بضربة المفاعل النووي عام 1981، ورد العراق بالتهديد باستخدام الكيماوي المزدوج[50]. وفيما كانت هذه الحرب الكلامية مستعرة، أخذت أسعار النفط تتهاوى في الأسواق العالمية، فاتهم العراق بعض دول الخليج باستنزافه اقتصاديًا نتيجة تجاوز حصصها الإنتاجية من النفط. وفي ظل تحديات داخلية متنامية اجتمع صدام حسين إلى السفيرة الأميركية في بغداد وأبلغها أنه بصدد اتخاذ إجراءات ضد الكويت، فردّت بأن هذا شأن داخلي بين العرب وأن لا علاقة للولايات المتحدة به[51].

---

(48) Richard W. Cottam, «United States Middle East Policy in the Cold War Era,» in: Dale F. Eickelman, ed., *Russia's Muslim Frontiers: New Directions in Cross-Cultural Analysis* (Bloomington: Indiana University Press, 1993), pp. 28-29. See also: Green, pp. 212-217.

(49) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج: **أوهام القوة والنصر** (القاهرة: مكتبة طريق المعرفة، 1992)، ص 176.

(50) محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق** (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص 127.

(51) هيكل، المصدر نفسه، ص 125.

في عام 1990 وجدت الولايات المتحدة نفسها في مواجهة عسكرية مع العراق لمنعه من السيطرة على جزء مهم من نفط الخليج، والتحول إلى قوة إقليمية كبرى. خلال الفترة التي تحوّل فيها النفط إلى سلعة استراتيجية كانت المصلحة الأميركية وما زالت تقتضي بقاء منابع النفط موزعة في أيدي أطراف عدة وضعيفة، بما يجعلها معتمدة من جهة على الحماية الأميركية، ومن جهة أخرى تمكن واشنطن من اللعب على حبل التناقضات في ما بينها. وقد نجحت هذه الاستراتيجيا في تخفيف آثار الاضطرابات التي شهدتها أسواق النفط على وقع أزمات المنطقة وحروبها. فعندما فرض العرب حظرهم النفطي على الغرب عام 1973 سارع الشاه إلى زيادة ضخ النفط إلى الأسواق الأميركية[52]. وفي حين اضطلعت السعودية بدور الضامن لتوفير إمدادات نفط كافية للأسواق العالمية طوال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية، سعت واشنطن في عملية «عاصفة الصحراء» إلى منع العراق من التحكم بنحو 30 بالمئة من احتياطي النفط العالمي والتحول إلى أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم[53].

مع اندلاع حرب «تحرير الكويت» راح تيار نهاية التاريخ في إدارة جورج بوش الأب ينادي بضرورة الزحف على بغداد، وبإسقاط صدام حسين والعمل على إنشاء نظام ديمقراطي في العراق (كما حدث في ألمانيا واليابان)[54]. كما عارض هؤلاء فكرة إعادة الأسرة الحاكمة في الكويت إلى السلطة واقترحوا بدلًا من ذلك إجراء انتخابات لمعرفة هل يريد الكويتيون الإبقاء على النظام الأميري أم التحول إلى نظام سياسي آخر[55]. رفض حلفاء واشنطن العرب هذه الأفكار بشكل قاطع، كما تخوفوا من أن تؤدي «الكثرة العددية» للشيعة في العراق إلى

---

(52) Howard Teicher and Gayle Radley Teicher, *Twin Pillars to Desert Storm: America's Flawed Vision in the Middle East from Nixon to Bush* (New York: William Morrow & Co., 1993).

(53) Weller, pp. 81-100.

(54) في شأن الجدل الذي ظل دائرًا حول العراق في الإدارات الأميركية المتعاقبة منذ عام 1990، انظر: أسامة أبو ارشيد، «أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي،» في: **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 136-183.

(55) Leon T. Hadar, «High Noon in Washington: The Shootout over the Loan Guarantees,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 21, no. 2 (Winter 1991-1992), pp. 72-87.

ظهور دولة وفق النموذج الإيراني وتشكل امتدادًا له. فيما اعتبر تيار آخر في الإدارة الأميركية أن الحديث عن الديمقراطية فكرة مثالية لن تؤدي إلا إلى وصول أنظمة إسلامية معادية للغرب إلى السلطة[56].

خلال أزمة الخليج (1990) أعد المتأسرلون (Israelists)، وهو تيار يؤيد إسرائيل في وزارة الخارجية، ومعظم أعضائه من اليهود الأميركيين، تقريرًا عن تصورهم لمستقبل الشرق الأوسط بعد انتهاء حرب «تحرير الكويت» ورفعوه إلى الرئيس بوش الأب. لاحظ أصحاب التقرير وفي مقدمهم دينيس روس وآرون ميلر ودانييل كيرتزر تنامي نفوذ التيارات الإسلامية في المنطقة العربية، واعتبروه التحدي الأهم الذي يواجه الهيمنة الأميركية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وبما أن المنطقة لا تخلو من أسلحة الدمار الشامل، جادل هؤلاء بأن وصول الإسلاميين إلى السلطة سيجعل هذه الأسلحة في متناولهم، وهم - أضاف التقرير - قد لا يترددون في استخدامها ضد إسرائيل، خصوصًا وأن خلافهم مع هذه الأخيرة ليس قضية حدود وأراضٍ، بل يتعداها إلى وجود إسرائيل نفسها[57]. ولما كان الصراع العربي - الإسرائيلي أهم أسلحة الإسلاميين في حشد الدعم الشعبي لقضيتهم، رأى «المتأسرلون» ضرورة الاستمرار في دعم الحكومات العربية القائمة والتركيز على عقد مؤتمر سلام لحل الصراع المزمن، بأسرع وقت حتى تتم الاستفادة من ظروف التمزق العربي، واختلال موازين القوى الإقليمية التي أعقبت تدمير القوة العسكرية العراقية في حرب «تحرير الكويت» لفرض السلام بالشروط الإسرائيلية[58].

خلال السنوات العشر التالية انتهجت الولايات المتحدة سياسة «الاحتواء المزدوج» تجاه إيران والعراق، وهي السياسة التي ابتكرها في ذلك الوقت مارتن إنديك مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى والسفير الأميركي مرتين إلى

---

(56) مروان قبلان، «العلاقات السعودية - الأميركية: انفراط عقد التحالف أم إعادة تعريفه؟» مجلة سياسات عربية، العدد 6 (كانون الثاني/ يناير 2014)، ص 11.

(57) المصدر نفسه.

(58) Leon T. Hadar, «What Green Peril?» *Foreign Affairs*, vol. 72, no. 2 (Spring 1993), pp. 27-42.

إسرائيل[59]. لكن هذه السياسة لم تكن فاعلة بالقدر الذي أراده الأميركيون. فمنذ عام 1998 بدأ العراق، بمساعدة أطراف عربية ودولية، بكسر طوق العزلة الذي فرض عليه منذ عام 1990. أما إيران فقد تمكنت بمساعدة كوريا الشمالية من تطوير ترسانتها العسكرية، ولا سيما في مجال صناعة الصواريخ المتوسطة المدى[60].

عندما وقعت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة، رأى بعض المحيطين بالرئيس بوش الابن أن تساهل إدارة كلينتون في استثمار الانتصار في الحرب الباردة لممارسة ضغوط على الدول العربية لإدخال إصلاحات ديمقراطية، دفع التيارات الإسلامية المقموعة في بلدانها إلى تحويل إحباطها ضد أميركا وسياساتها في المنطقة. ولم يعدم المحافظون الجدد الذين سيطروا على الإدارة بعد حوادث أيلول/ سبتمبر 2001 الحجج للمطالبة بتغيير الأنظمة العربية المستبدة واستبدالها بأنظمة أكثر انفتاحًا وديمقراطية[61]. وقد بدأ هؤلاء - يقودهم بول ولفوويتز الذي عاد يروج فكرته بضرب العراق - بوضع برنامجهم لتغيير أنظمة المنطقة. وبعد إطاحة نظام طالبان بدأ الدفع باتجاه احتلال العراق[62].

رابعًا: طموحات إيران واستراتيجيات بناء النفوذ قبل غزو العراق

على الرغم من انهيار عدوها التاريخي بنهاية الحرب العالمية الأولى، لم تتمكن إيران من استغلال فرصة سقوط الدولة العثمانية، كي تعيد تشكيل المنطقة لمصلحتها من خلال الهيمنة على العراق الذي ظل قرونًا ساحة صراع عثمانية - فارسية، لأن القوى الغربية المنتصرة سارعت في الحرب إلى تقاسم تركة الرجل المريض، وكان العراق ومنطقة الخليج من نصيب بريطانيا، ولم تلبث إيران نفسها أن وقعت تحت هيمنة البريطانيين الذين سيطروا على مقدرات البلاد وقرارها من خلال شركة النفط الأنغلو - إيرانية.

---

(59) Zalmay Khalilzad, «The Untied States and the Persian Gulf: Preventing Regional Hegemony,» *Survival: Global Politics and Strategy*, vol. 37, no. 2 (Summer 1995), pp. 95-120.

(60) F. Gregory Gause III, «The Illogic of Dual Containment,» *Foreign Affairs*, vol. 73, no. 2 (March-April 1994), pp. 56-66.

(61) أبو ارشيد، ص 152.

(62) Abu Sulaib, pp. 171-186.

بالمثل، لم يؤد انهيار الهيمنة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية على المنطقة إلى تعزيز فرص إيران، ولا سيما أن الدولتين العظميين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، اقتسمتا النفوذ في المنطقة بما يتناسب ومصالحهما خلال الحرب البادرة، فضلًا عن أن الدول العربية المستقلة حديثًا كانت قد شكلت الجامعة العربية، كإطار سياسي وأمني عربي، تحوّل في الفترة الناصرية، مع قيادة مصر للعالم العربي، إلى مركز ثقل إقليمي كان من الصعب تجاوزه. هذه العوائق دفعت إيران إلى اتباع طرق صبورة ومعقدة وغير مباشرة لبناء النفوذ، توسلت فيها بوسائل القوة الناعمة، كاختراق المجتمعات المجاورة والتبشير المذهبي. فخلال القرن التاسع عشر نجحت طهران في اختراق شيعة جنوب العراق، وفي القرن التالي، تمكنت من اختراق شيعة لبنان وزيدية اليمن وعلويي سورية[63].

نتيجة ضعفها البنيوي ووجود عوائق خارجية كبيرة تحول دون تحقيق غاياتها في الهيمنة الإقليمية، وضع الشاه استراتيجيا للتعامل مع الخليج والهلال الخصيب، شملت في مرحلتها الأولى تعزيز القوة الإيرانية في الخليج العربي تحت مزاعم محاربة التغلغل الشيوعي وملء الفراغ الناجم عن انسحاب بريطانيا من شرق السويس[64]. وفي مرحلتها الثانية عملت طهران على تحييد العراق واحتوائه من خلال اتفاقية الجزائر لعام 1975، وتعزيز العلاقات بإسرائيل ونظامي حافظ الأسد في سورية وأنور السادات في مصر. وباستثناء تغيُّر العلاقة بمصر وإسرائيل، سارت الثورة الإيرانية على النهج ذاته. أما في لبنان فقد استثمرت طهران في بناء حزب الله كذراع عسكرية، انحصر نشاطها في تحقيق مصالحها وتحويلها إلى جزء فاعل في ميزان القوى العربي - الإسرائيلي. إلا أن إيران لم تنجح مع ذلك في حجز مقعد لها على طاولة تشكيل النظام الإقليمي ورسم مستقبل المنطقة بعد انتهاء الحرب البادرة، بسبب سياسة الاحتواء المزدوج التي فرضتها واشنطن عليها وعلى العراق. فوجدت إيران نفسها مستبعدة من اتفاق الطائف اللبناني ومن عملية السلام التي أطلقها مؤتمر مدريد، فلجأت إلى وسائل العنف لتأكيد وجودها

---

(63) عقيل بن محمد المقطري، «التغلغل الإيراني في اليمن والخليج» (ورقة قُدمت إلى: المؤتمر الثالث لرابطة علماء المسلمين، استانبول، تركيا، 19-21 كانون الأول/ ديسمبر 2013)، <http://almoslim.net/node/196787>.

(64) انظر: Andrew Scott Cooper, *Oil Kings: How the U.S., Iran, and Saudi Arabia Changed the Balance of Power in the Middle East* (Oxford: Oneworld Publications, 2011).

والحيلولة دون تهميش دورها، فاستهدفت بعملياتها السرية السعودية ومصر، كما جهدت لتخريب مفاوضات السلام مع إسرائيل، عبر استخدام حزب الله والفصائل الفلسطينية المعترضة على النهج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية. لكن ذلك كله لم يجدِ بفك العزلة عنها وإشراكها في عملية صوغ نظام ما بعد الحرب الباردة إقليميًا إلى أن لاحت الفرصة مجددًا بعد أيلول/ سبتمبر 2001.

خامسًا: سقوط العراق: الحلم الإيراني يتحقق

تعد إيران أبرز المستفيدين من هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001 ضد الولايات المتحدة. فقد قامت واشنطن في إثرها بإزالة اثنين من ألد خصوم إيران الإقليميين في الشرق، حين أطاحت إدارة بوش الابن حكم طالبان، وفي الغرب قامت بغزو العراق وتحطيم آلته العسكرية التي كثيرًا ما شكّلت التهديد الاستراتيجي الأبرز لإيران، والعقبة التي تحول دون توسع نفوذها الإقليمي غربًا[65]. وعلى الرغم من أن إيران كانت في وضع جيوستراتيجي ضعيف عمومًا، فإنها شهدت حالة صعود في قوتها مستفيدة من الغزو الأميركي للعراق عام 2003. فقد أدى الاحتلال إلى تفكيك الدولة وحل الجيش الذي هزمها سابقًا، وإيجاد فراغ سلطة لم يستطع الأميركيون ملأه نتيجة عدم وجود قوات كافية لهم على الأرض، فيما كان الإيرانيون مهيئين أكثر للاستفادة من هذا الوضع بفضل استعداداتهم في أثناء التحضير للغزو، فقاموا بدعم قوى وتيارات عراقية معارضة كانوا استضافوها لزعزعة حكم صدام حسين، وهذه سرعان ما تحولت إلى ميليشيات قوية بعد عام 2003 حين جرى تمويلها وتسليحها. وفيما شُغل الأميركيون بمواجهة «سنة العراق» الذين قاوموهم باعتبارهم محتلين، تحركت القوى والميليشيات الشيعية لملء الفراغ، واتضح ذلك جليًا مع اندلاع الحرب الأهلية بعد تفجير مرقدي الإمامين العسكريين في سامراء في شباط/ فبراير 2006. وعندما قررت الولايات المتحدة البدء بالانسحاب نتيجة ضغوط شعبية وبتأثير الأزمة المالية، كانت القوى السياسية الشيعية، وجلها يتلقى دعمه من إيران، قد أمسكت بمفاصل السلطة في العراق. هكذا تمكنت إيران ليس فقط من تحييد العراق بل حتى من السيطرة عليه

(65) George Friedman, «Syria, Iran and the Balance of Power in the Middle East,» *Stratfor*, 22 November 2011. <http://www.stratfor.com/weekly/20111121-syria-iran-and-balance-power-middle-east>.

عبر أدواتها، معتبرة ما جرى نصرًا على المستوى الاستراتيجي بعد أن كان العراق هزمها مع نهاية حرب الثماني سنوات[66].

في خضم هذه التغييرات الجيو-سياسية المهمة في المنطقة والمتأتية من تدخل عسكري خارجي أطاح معادلات القوة فيها - أي الغزو الأميركي - جاء أحمدي نجاد إلى السلطة في إيران (آب/ أغسطس 2005) وبدأت تتبلور لديه فكرة مشروع إقليمي إيراني مهيمن يمتد إلى الشمال من جزيرة العرب. فإطاحة صدام حسين وحكم «السنة» في بغداد فتحت الباب واسعًا أمام إيران للسيطرة ليس فقط على العراق، بل لفسح المجال أمام رؤية طموحة في طهران للهيمنة الإقليمية عبر شبكة تحالفات نُسجت على امتداد عقود.

أدى التحالف السوري - الإيراني دورًا بالغ الأهمية في سياسة منطقة الشرق الأوسط والخليج منذ الثورة الإسلامية في إيران، إلا أن نظام بشار الأسد لم يبدُ مهتمًّا في بداية عهده بتطوير العلاقات بطهران. وحتى عندما دفعته الضغوط الخارجية إلى تغيير موقفه، ولا سيما بعد اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري مطلع عام 2005، ظل حريصًا على إبقاء مسافة تفصله عن إيران. وكان لدى سورية رؤية مختلفة عن طهران في شأن الغزو الأميركي، ففيما سهّلت إيران هذا الغزو، راحت سورية تنظّم عمليات المقاومة ضده انطلاقًا من فكرة أنها ستكون التالية على لائحة الأهداف الأميركية بعد العراق[67]. فوق ذلك، بدا

(66) محمد صالح صدقيان، «إيران والمتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي: وجهة نظر إيرانية،» في: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، ص 604-605.

(67) Marwan Kabalan, «Syrian-Turkish Relations: Geopolitical Explanations for the Move from Conflict to Co-operation,» in: *Turkey-Syria Relations: Between Enmity and Amity*, Edited by Raymond Hinnebusch and Özlem Tür (England: Ashgate, [2013]), pp. 33-34.

يرى وزير الزراعة السوري السابق أسعد مصطفى، أن إطاحة «الأقلية السنية» الحاكمة في العراق، زادت مشاعر القلق عند النظام السوري على اعتبار أن انتقال الحكم إلى «الأكثرية» في العراق لا بد من أن يعطي إسقاطات على الوضع في سورية. انظر مقابلة أسعد مصطفى في برنامج الذاكرة السياسية على قناة العربية، الجمعة 20 أيلول/ سبتمبر 2013. علمًا أنه لا اتفاق في موضوع الأقلية والأكثرية في العراق في ظل غياب إحصاء رسمي موثوق. فكل طرف يقول إنه يشكل الأكثرية، ويذهب حارث الضاري إلى أن الأرقام الرسمية عند غزو العراق تشير إلى 58 في المئة للسنة. أما الشيعة فيقولون إنهم الأكثرية، والحقيقة أن الأدبيات الغربية تعاملت مع الشيعة أيضًا بوصفهم الأكثرية.

بشار الأسد قلقًا من مقدار القوة التي راكمتها إيران، ولا سيما في الفترة التي تلت العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006، الأمر الذي دعاه إلى الانفتاح أكثر على تركيا في محاولة لموازنة تأثير إيران ونفوذها، بما في ذلك القبول بوساطة تركية فتحت قنوات للتفاوض مع الإسرائيليين[68]. لكن وجود حزب الله كذراع ضاربة لإيران في لبنان وفي مواجهة إسرائيل، وبالاستفادة من تراجع موقع سورية الإقليمي بعد الحصار الغربي لها ودفعها إلى الانسحاب من لبنان، بدأت تظهر معالم قوس النفوذ الإيراني الممتد من مناطق غرب أفغانستان ذات الأغلبية الشيعية إلى شواطئ المتوسط في لبنان وغزة، حيث جاءت حماس إلى الحكم بعد انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني مطلع عام 2007، لكن قوس النفوذ هذا لن يتبلور حتى حلول موعد الانسحاب الأميركي من العراق أواخر عام 2011.

تصاعد القلق العربي والغربي من تنامي نفوذ إيران الإقليمي، ولم تشارك فيه روسيا التي وجدت مصلحة كبرى فيه وذلك لأسباب عدة: أولها، أن الروس بدأوا يرون الصراع في منطقة الشرق الأوسط على أنه صراع سني - شيعي بشكل متزايد. ولما كانوا يواجهون حركة تمرد سنية مزمنة في شمال القوقاز، ويخشون تنامي «التطرف السني» في مناطق قريبة منهم، خصوصًا في جمهوريات آسيا الوسطى ذات الأغلبيات السنية، كان من الطبيعي أن يجدوا أنفسهم في المعسكر الإيراني[69]. ثانيها، أن النفوذ الإيراني لن يشكل تهديدًا فقط للسعودية التي كانت تعتبر الراعي الأول للحركات السنية ومنافس روسيا الكبير نفطيًّا، بل سيدفع الولايات المتحدة إلى إعادة الانخراط في المنطقة لحماية السعودية وعموم الخليج. استفاد الروس كثيرًا من تورط الولايات المتحدة في العالم الإسلامي بعد هجمات أيلول/ سبتمبر 2001، ورأوا أن تنامي النفوذ الإيراني سيُحدث مشكلة استراتيجية كبرى بالنسبة إلى الأميركيين، وهذا أمر يناسب المصالح الروسية كثيرًا[70]. هذه الأسباب من

---

(68) «Reshuffling the Cards? (I): Syria's Evolving Strategy,» International Crisis Group, Middle East Report no. 92, 14 December 2009. <http://www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Syria/92_reshuffling_the_cards__i__syrias_evolving_strategy.ashx>.

(69) انظر تعقيب مروان قبلان على: نورهان الشيخ، «روسيا والتغيرات الجيوستراتيجية في الوطن العربي،» في: التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، ص 314-322.

(70) Lauren Goodrich, «Russia Rebuilding an Empire While it Can,» *Stratfor*, 31 October 2011. <http://www.stratfor.com/weekly/20111031-russia-rebuilding-empire-while-it-can>.

بين أخرى، دعت روسيا إلى الانضمام إلى إيران في دعمها نظام بشار الأسد، خصم القوى السنية الأساسية في المنطقة (السعودية وتركيا وقطر)، خلال الثورة التي سعت إلى إطاحة حكمه[71]. ولهذه الأسباب أيضًا لم تكن روسيا مرتاحة إلى الاتفاق الذي توصل إليه الإيرانيون مع الأميركيين وبقية القوى الكبرى في جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 لحل مسألة البرنامج النووي الإيراني. فاستمرار التوتر الإيراني - الغربي، والتوتر السني - الشيعي يخدم المصالح الروسية أكثر.

1 - رد المنطقة على «انفلاش» النفوذ الإيراني

لأسباب جيو-سياسية بحتة[72]، رأت الرياض أن تفرّد إيران بالنفوذ في العراق، خصوصًا بعد انسحاب الأميركيين مع وجود قوي لها في سورية، سوف يطوّقها بهلال نفوذ إيراني[73] يمتدّ شمال شبه الجزيرة العربية في كلٍّ من العراق والشام[74]، فضلًا عن تزايد المخاوف من تصاعد التأثير الإيراني في اليمن حيث التمرّد الحوثي، ومحاولات طهران التدخّل في الشؤون الداخلية لدول خليجية عدة، حيث توجد أقليات شيعية مهمة. لذلك، عندما اندلعت الثورة السورية، لاحت للرياض فرصة لتصحيح موازين القوى لمصلحتها عبر تحويل سورية من حليفٍ لإيران إلى خصمٍ لها، وبما يشكّل حائطَ صدٍّ لنفوذها الإقليمي المتعاظم، بعد أن فقد العراق إمكانية القيام بهذا الدور[75]. تحوّلت سياسة إسقاط النظام المؤيد لإيران في دمشق وإنشاء نظامٍ بديل يكون قريبًا من الرياض ويشكّل حليفًا

---

(71) George Friedman, «Russia's Strategy,» *Stratfor*, 24 April 2012. <http://www.stratfor.com/weekly/russias-strategy>.

(72) انظر في شأن هذا الموضوع، مروان قبلان، «موقع السياسة والعلاقات الدولية في الصراع على سورية: تضارب المصالح وتقاطعها في الأزمة السورية،» في: آزاد أحمد علي [وآخ.]، **خلفيات الثورة: دراسات سورية** (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 461-500.

(73) خالد الدخيل، «أولى ثمرات ورقتي العراق وسورية،» **الحياة**، 29/ 9/ 2013.
<http://alhayat.com/OpinionsDetails/556608>.

(74) George Friedman, «From the Mediterranean to the Hindu Kush: Rethinking the Region,» *Stratfor*, 18 October 2011. <http://www.stratfor.com/weekly/20111017-mediterranean-hindu-kush-rethinking-region>.

(75) Joseph Holliday, «The Struggle for Syria in 2011: An Operational and Regional Analysis» (Middle East Security Report 2, The Institute for the Study of War, December 2011), p. 23. <http://www.understandingwar.org/sites/default/files/Struggle_For_Syria.pdf>.

استراتيجيًا لها إلى أولوية أمنية كبرى بالنسبة إلى السعودية[76]. من هنا دعت الرياض إلى استخدام القوة العسكرية لإطاحة النظام السوري، إمّا عبر تسليح المعارضة وإما عبر تدخل عسكري إقليمي أو دولي. وبالمثل فعلت تركيا وقطر، لكن هذه القوى الإقليمية المتوجسة من تنامي النفوذ الإيراني لم تتبنَّ سياسة إطاحة النظام السوري إلا بعد فشل جميع مساعي إبعاد دمشق عن طهران وإخراج العراق من دائرة نفوذها.

بعد أن فازت كتلة «القائمة العراقية» التي يرئسها إياد علاوي في الانتخابات البرلمانية في آذار/ مارس 2010، سعت تركيا وقطر والسعودية إلى استغلال هذه النتائج لإخراج رئيس الوزراء المنتهية ولايته نوري المالكي من الحكم، وذلك لقربه الشديد من إيران وتبنّيه سياسات إقصائية واضحة بحق سنّة العراق. وقد حاولت هذه الدول كسب تأييد سورية في الصراع الدائر مع إيران في شأن شخصية المالكي. بدت سورية مستعدّة لدعم ترشيح علاوي في البداية، لكنها تحت الضغط الإيراني عادت وأيدت المالكي الذي نجح في تشكيل حكومته بعد نحو ثمانية شهور من الشلل السياسي. أغضب هذا الموقف الدوحة وأنقرة اللتين كانتا حليفتي دمشق حينها، كما أثار حفيظة الرياض التي كانت تسعى إلى مزيد من التقارب مع سورية أملًا في إبعادها عن إيران[77].

بالمثل، أدّى إسقاط حكومة سعد الحريري في لبنان في كانون الثاني/ يناير 2011، أي قبل شهرين فقط من اندلاع الثورة السورية، ومن ثم إطاحة اتفاق الدوحة الذي أنهى الاستعصاء الدستوري الناجم عن فشل انتخاب رئيس جديد للجمهورية في لبنان عام 2008، إلى إثارة قطر وتركيا من جديد، وهما الطرفان راعيا الاتفاق في لبنان. كما أفضى فشل الوساطة التركية - القطرية لحلّ الأزمة، إلى مزيد من التباعد عن سورية. علاوة على ذلك، زاد الاعتقاد أن دمشق كانت تمنع أيضًا حصول تقدّمٍ في ملف المصالحة الفلسطينية الأمور تعقيدًا[78].

---

(76) Daniel Byman, «Preparing for Failure in Syria: How to Stave off Catastrophe,» *Foreign Affairs* (March 2012). <http://www.foreignaffairs.com/articles/137339/daniel-byman/preparing-for-failure-in-syria>.

(77) Marwan Kabalan, «The New Middle Eastern Alignment,» *Syria Today* (February 2012).

(78) Marwan Kabalan, «Qatar Aspires for Key Regional Role,» *Gulf News*, 16/3/2012. <http://gulfnews.com/opinions/columnists/qatar-aspires-for-key-regional-role-1.995224>.

إضافة إلى ذلك، ساهم اشتداد الضغط على دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة حوادث البحرين التي جاءت في ظروف الربيع العربي واتهام إيران بتأجيجها، في تحديد توجّهات هذه الدول من الثورة السورية. فحاولت دول الخليج، ولا سيما قطر، وكذلك تركيا في بداية الأمر، تطويق الأزمة عبر إقناع دمشق التي كانت لا تزال حليفًا، باتخاذ خطوات إصلاحية تمتصّ غضب المحتجّين وتمنع التصعيد. لكن النظام لم يتزحزح. ومع اتضاح فشل هذه المساعي واتساع نطاق الاحتجاجات، وأخذًا في الحسبان نتائج الثورات العربية، بدا أن النظام في سورية ساقطٌ لا محالة.

بادرت تركيا أوّل الأمر إلى استغلال حالة الارتباك التي يعيشها النظام للدّفع باتجاه تشكيل حكومة وحدة وطنية تشمل ممثّلين عن تنظيم الإخوان المسلمين، الأمر الذي يضمن لها نفوذًا واسعًا داخلها على اعتبار أن هؤلاء حلفاؤها. لكن المحاولة فشلت، ما دفع أنقرة إلى إشهار عدائها للنظام عبر احتضان معارضاته السياسية ثم العسكرية، عندما بدأت الثورة تأخذ منحى أكثر عنفًا[79].

أرادت تركيا أن تكون المستفيد الأكبر من عملية التغيير في سورية لأسبابٍ سياسية، واقتصادية وجيو-سياسية. سياسيًّا، أخذت تركيا في ظروف الربيع العربي تقوم بدور الأب الروحي للحركات الإسلامية في المنطقة، وهي باحتضانها التيارات الإسلامية المعارضة في سورية أرادت أن تكون صاحبة الكلمة الفصل في المستقبل في حال تمكّن هؤلاء من سلوك طريق السلطة كما فعل رفاقهم في دول عربية أخرى. كان هذا الأمر سيعظّم نفوذ تركيا المتنامي أصلًا ليس في سورية فحسب، وإنما في عموم المنطقة. أما جيو - سياسيًّا، وهو الأهم، رأت تركيا أن تفرد إيران بالنفوذ في العراق، خصوصًا بعد انسحاب الأميركيين مع وجود نفوذ إيراني كبير في سورية، سوف يطوّقها بهلال نفوذ إيراني يمتدّ من حدود أرمينيا إلى ساحل المتوسط[80]. لذلك، عندما اندلعت الثورة السورية، لاحت لتركيا، مثلها مثل السعودية، فرصة كبيرة لتصحيح موازين القوى لمصلحتها من خلال إصرارها

---

(79) Damla Aras, «Turkish-Syrian Relations Go Downhill,» *Middle East Quarterly*, vol. 19, no. 2 (March 2012), pp. 41-50.

(80) Mustafa Akyol, «Turkey vs. Iran: The Regional Battle for Hearts and Minds,» *Foreign Affairs* (March 2012). <http://www.foreignaffairs.com/articles/137343/mustafa-akyol/turkey-vs-iran>.

على إسقاط النظام المؤيد لإيران في دمشق وإنشاء نظامٍ بديل يكون قريبًا منها ويشكّل حليفًا استراتيجيًا لها(81).

فضلًا عن ذلك، كانت تركيا مهتمة بتنويع مصادر الطاقة التي تحتاج إليها، إذ تحصل على 60 في المئة من احتياجاتها من الغاز من روسيا، فيما تحصل على معظم الباقي من إيران. وعلى الرغم من محاولات أنقرة تقليل اعتمادها على الغاز الروسي - نظرًا إلى ميل روسيا إلى استخدام صادراتها من الطاقة أدواتٍ للضغط السياسي على زبائنها - وإيجاد بدائل للغاز الإيراني أيضًا، إلا أنها لم تنجح في تحقيق نتائجَ مهمة. وتشكّل قطر أحد البدائل المحتملة للغاز الروسي والإيراني بالنسبة إلى تركيا(82)، لكن روسيا التي تخشى تحرّر زبائنها من سيطرتها على موارد طاقتهم، ضغطت على سورية لرفض فكرة مدِّ أنابيبَ للغاز من قطر إلى تركيا وأوروبا عبر الأراضي السورية (83)، كذلك فعلت إيران التي طرحت مشروع غاز بديلًا يسمى «مشروع الغاز الإسلامي»، يمتد من أراضيها عبر العراق إلى سورية، وجرى توقيع مذكرة إنشائه بين الدول الثلاث في صيف عام 2011(84).

بالنتيجة، وجدت القوى الإقليمية، المتوجسة من النفوذ الإيراني، في الثورة السورية فرصة للتأثير في موازين القوى بعد الانسحاب الأميركي من العراق وانفلاش النفوذ الإيراني، وذلك عبر تحويل سورية من حليفٍ لإيران إلى خصمٍ لها، وبما يشكّل حائطَ صدٍّ لنفوذها الإقليمي المتعاظم، بعد أن فقد العراق إمكانيةَ القيام بهذا الدور(85).

---

(81) Bulent Aliriza and Stephen Flanagan, «The End of Zero Problems? Turkey and Shifting Regional Dynamics,» Center for Strategic and International Studies [CSIS], 12 April 2012. <http://csis.org/files/publication/120413_gf_aliriza_flanagan.pdf>.

(82) طلال عتريسي، «الأهداف والمصالح الإيرانية في النظام العربي بعد الثورات،» في: **التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية**، ص 367.

(83) «Russia's Energy Plans for Turkey,» *Stratfor*, 20 March 2012. <http://www.stratfor.com/sample/analysis/russias-energy-plans-turkey>.

(84) «اتفاق غاز إيراني عراقي سوري،» الجزيرة.نت، 25/ 7/ 2011. <http://www.aljazeera.net/ebusiness/pages/ed45d409-1d6a-4d78-9558-07397a7bf59c>.

(85) Holliday, p. 23.

2- إيران: الحلم الإمبراطوري يوشك أن يتحقق

مع مطلع عام 2010، كان احتمال ظهور قوس نفوذ إيراني مدعوم روسيًا جنوب تركيا وشمال شبه الجزيرة العربية، أمرًا شبه مؤكد، ولكن بحلول عام 2013، تلاشى هذا الحلم، وذهبت معه سدى مساعي أحمدي نجاد وتياره من الأصوليين لبناء إيران الكبرى. هذا الفشل قاد إلى عملية إعادة مراجعة جذرية وعميقة داخل النظام الإيراني، في ما يتعلق بمكانة إيران الإقليمية وحتى أهمية برنامجها النووي وقيمته. كان بناء النفوذ الإقليمي الإيراني الهاجس الأكبر لحكومة نجاد طوال فترة ولايتيه (2005-2013) وبما يمكنه من فرض إرادته على دول الخليج العربية من جهة، ومقايضة البرنامج النووي بإقرار أميركي واعتراف دولي بميزان القوى الإقليمي الجديد، إلا أن هذا المشروع بدا طموحًا جدًّا حتى يتحقق.

خلال العقد التالي لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001، خصوصًا بعد وصول أحمدي نجاد إلى الحكم في إيران، انصرفت إيران بدأب إلى بناء مقومات قوة إقليمية مهمة، مستفيدة من الارتفاع الكبير في أسعار النفط، ومن بيئة جيو- سياسية تغيرت لمصلحتها بشدة بفعل التدخل العسكري الأميركي المباشر، فتحوّل العراق كما أوضحنا تدريجًا من خصم إلى منطقة نفوذ إيرانية مع وصول حلفاء طهران من الأحزاب والتيارات السياسية والدينية إلى السلطة والسيطرة على مقدرات الدولة العراقية. بالمثل استفادت إيران من ظروف العزلة الإقليمية والدولية التي ضُربت على نظام بشار الأسد في عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، وتوجيه أصابع الاتهام إلى النظام السوري. كما استغلت إيران العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006 والعدوان على غزة مطلع عام 2009 لتجعل من نفسها قائدًا لمحور «المقاومة» في المنطقة، وطرفًا لا يمكن تجاوزه في ميزان الصراع العربي - الإسرائيلي، متجاوزة حدود دورها الإقليمي الذي اقتصر، قبل سقوط العراق، على منطقة الخليج.

من جهة أخرى، بدت إيران مهتمة بالحصول على التكنولوجيا النووية القادرة على إنتاج سلاح نووي، من دون أن تسعى إلى امتلاك السلاح نفسه، فمثل هذا البرنامج يعطي إيران قدرات تفاوضية كبيرة مع واشنطن، من جهة،

كما أنه، من جهة أخرى، يحوّل الانتباه عن تنامي نفوذها الإقليمي، فهو يجعل خصومها مهتمين أكثر بوقف برنامجها النووي بدلًا من التركيز على تعاظم نفوذها في المنطقة. لهذا السبب ظلت إيران لسنوات عدة وفق تقديرات الاستخبارات الغربية «بعيدة بضعة شهور فقط عن امتلاك سلاح نووي». وفيما كان العالم مهتمًا بتطورات الملف النووي ومستغرقًا في لعبة الإجابة عن سؤال هل كانت إيران تخطط لامتلاك سلاح نووي أو تسعى إليه أم لا، كانت طهران تطور ترسانة كبيرة من الأسلحة التقليدية من دون ضجة كبيرة.

مع مجيء إدارة أوباما إلى الحكم كانت طهران تعِد نفسها للحصاد الأكبر، أي ربط مناطق النفوذ التي بنتها بدأب خلال العقد الماضي في المنطقة الممتدة من حيرات غرب أفغانستان، حيث تقطن قبائل شيعية قريبة من إيران حتى ساحل المتوسط في بيروت وغزة، بالاستفادة من عوامل القوة الذاتية التي استجمعتها من عسكرية وغيرها. كان الوجود الأميركي في العراق يشكّل المانع المادي الأكبر الذي يمنع اتصال قوس النفوذ الإيراني هذا. لذلك نظرت إيران بارتياح إلى فوز أوباما الذي وعد بسحب القوات الأميركية من العراق بنهاية عام 2011، ومن أفغانستان بحلول منتصف عام 2014. وقد شكلت هذه الوعود طلائع الإنكفاء الأميركي في المنطقة، وكانت إيران تستعد لملء الفراغ عندما حل الربيع العربي وقلب الحسابات الإيرانية[86].

هكذا فيما كانت القوات الأميركية تنسحب من العراق وتتسلم إيران النفوذ مكانها، كانت قواعد النفوذ الإيراني في سورية تتأكّل، وما بدا أنه فرصة لإعلان قيام الإمبراطورية، تحول إلى معركة شرسة للدفاع عن استثمارات استغرق بناؤها عقدًا من التخطيط والتفكير والعمل. وبالتوازي مع ترنح النفوذ الإيراني في سورية، وانفلات الوضع الأمني في العراق الذي يحكمه حلفاء طهران، بدأت إدارة أوباما تفرض العقوبات الاقتصادية الأشد على إيران، لإجبارها على الإذعان لمطالب تفكيك برنامجها النووي. وعلى الرغم من صعوبة تحديد هل تتأتى مشكلات إيران الاقتصادية بشكل رئيس من العقوبات الأميركية والدولية أم من الأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم عام 2008 وقلصت الطلب العالمي

---

(86) Friedman, «From the Mediterranean to the Hindu Kush».

على النفط، أم من عيوب بنيوية في الاقتصاد الإيراني، فإن الانطباع بأن العقوبات الاقتصادية أدت إلى تقويض الاقتصاد الإيراني حوّل البرنامج النووي من أداة تعظيم لنفوذ إيران، إلى عامل مدمر لاقتصادها بسبب العقوبات. هنا فقط بدأ الملف النووي الذي برز كوسيلة لتحقيق غاية، هي تحويل إيران إلى دولة إقليمية مهيمنة، يتحول إلى عبء يمكن أن يهدد ليس فقط المشروع الإيراني الإقليمي بل نظام الجمهورية الإسلامية نفسه. في هذه اللحظة التي بلغت فيها الضغوط الاقتصادية والسياسية مداها، حصل تحول في تفكير مرشد الثورة والنخبة الحاكمة المحيطة به، فكان قرار استبعاد رموز التيار القومي المتشدد الذي مثّله أحمدي نجاد وتياره الذي هندس ونفّذ فكرة قوس النفوذ الإيراني، والمجيء برئيس «واقعي» لإنقاذ ليس المشروع بل النظام نفسه، أما الثمن فهو التخلي عن الأداة التي كادت تتحول من مصدر قوة إلى نقطة ضعف قاتلة، أي البرنامج النووي. وإذ ساد شعور قوي بأن سياسات أحمدي نجاد الجبهوية أدت إلى خسائر استراتيجية واقتصادية عظيمة لإيران، أصبح انتزاع اعتراف أميركي ودولي بحقها في امتلاك برنامج نووي، يسمح لها بتخصيب اليورانيوم لأغراض مدنية، الهاجس الأكبر للقيادة الإيرانية، بعد أن تلاشى حلم التحول إلى قوة إقليمية مهيمنة. هكذا تحولت إيران من الهجوم إلى الدفاع، وأصبح همها الأساس مواجهة مشكلاتها الاقتصادية والاحتفاظ بما تستطيع الحفاظ عليه من مكاسب تحققت لها خاصة في العراق، في مواجهة هجوم مضاد يسعى فيه خصومها إلى تقويض نفوذها على امتداد المنطقة[87].

سادسًا: الربيع العربي، الموقف الأميركي وموازين القوى الإقليمية

عندما قامت الولايات المتحدة بغزو العراق مطلع عام 2003، كانت إيران في وضع استراتيجي ضعيف وهش، وعندما انسحبت الولايات المتحدة أواخر عام 2011، تبين مدى التغير الاستراتيجي الذي طرأ في المنطقة، إذ امتدّ قوس النفوذ الإيراني من غرب أفغانستان إلى ساحل المتوسط، مع ظهور ما يشبه الإقرار الأميركي والتسليم الإقليمي بأن إيران ربحت الجولة في العراق، بعد أن أوصلت

---

(87) انظر تعقيب محجوب الزويري على: عتريسي، ص 395-403.

حلفاءها إلى السلطة فيه وحولته بذلك من خصم عنيد إلى تابع. هكذا بدت الصورة عندما فتحت الثورة السورية بارقة أمل أمام خصوم إيران لتطويق نفوذها المتصاعد، ودفعه إلى التراجع أيضًا (Rollback)، فتحوّلت سورية بديلًا من العراق كساحة صراعٍ وتنافس، الأمر الذي أدّى إلى نشوء حالة استقطاب مريرة.

منذ البداية، جاء التعاطي الأميركي مع الثورة السورية - التي مثّلت مفاجأةً كبيرة لواشنطن - مرتبكًا، كما كانت الحال تجاه معظم ثورات الربيع العربي. وكانت إدارة الرئيس أوباما منشغلةً تمامًا بموضوع إتمام الانسحاب من العراق والخروج من الأزمة المالية التي شلّت الاقتصاد الأميركي والغربي عمومًا. وعندما اندلعت الثورة السورية، لم تُخفِ واشنطن خشيتها من انعكاس حال عدم الاستقرار في سورية على وضع قواتها في العراق، لذلك كانت تفضّل تحقيق أكبر قدرٍ من الهدوء على مستوى المنطقة حتى تتمكّن من إنجاز سحب قواتها، ما يفسّر تلكّئها في استغلال الأزمة السورية لتغيير موازين القوى الإقليمية، على الرغم من تعالي الدعوات للقيام بذلك في واشنطن والعالم العربي[88]. ولأنها كانت تعدّ الانسحاب من العراق أولوية - لتحقيق وعدٍ انتخابي أطلقه أوباما، ولإعادة تموضعٍ استراتيجي على مستوى المنطقة والعالم - باعتبارها غير راغبة في القيام بمغامراتٍ عسكرية جديدة نتيجة الصعوبات الاقتصادية والتعقيدات الجيو-سياسية للمشهد السوري - اتبعت إدارة أوباما منذ البداية سياسة التصعيد المضبوط والنفَس الطويل في الصراع السوري ليكون من جهة مدخلًا إلى احتواء النفوذ الإيراني الذي تضخم كثيرًا بعد غزو العراق، لكن من دون أن يؤدي من جهة أخرى إلى استفزاز الإيرانيين كثيرًا، ومن ثم القضاء على فرص التوصل إلى حل سلمي لمسألة برنامجهم النووي[89]. وإذا كانت واشنطن ترى ضرورة منع تشكّل قوس نفوذ إيراني يمتدّ شمال شبه جزيرة العرب، وجنوب تركيا وشرقها، لما يمثّله ذلك من خطرٍ على

---

(88) بيان صحافي للسيناتور جون ماكين بخصوص الوضع في سورية، 23/4/2012:
«Statement by Senator John McCain (R-AZ) on the President's Announcement Today and the Situation in Syria» <http://www.mccain.senate.gov/public/index.cfm?FuseAction=PressOffice.PressReleases&ContentRecord_id=E00EBFE8-DCB2-D2F2-F70E-973DD74D361A>.

(89) Jon B. Alterman, «Getting Syria Right,» Center for Strategic and International Studies (CSIS), 20 April 2012. <http://csis.org/publication/getting-syria-right>.

مصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة، فإنها كانت حريصة مع ذلك على عدم الانجرار إلى مواجهة مع طهران.

لكن الثورة السورية وعلى الرغم من التريث الأميركي، هددت مع ذلك مجمل الترتيبات الإيرانية في المنطقة؛ فاستمرار دعم طهران نظام الأسد، بمواجهة المعارضة المسلحة، في وقت كانت تشتبك فيه مع الغرب الذي يفرض عليها عقوبات قاسية بسبب برنامجها النووي، أخذ يستنزف القوة الإيرانية في حرب متعددة الجبهات ويهدد إنجازاتها. فعلى الرغم من أن إيران حققت مكاسبَ كبيرة نتيجة الفشل الاستراتيجي الأميركي في المنطقة، فإن الثورة السورية باغتتها قبل أن تتمكن من حصاد استثماراتها السياسية الطويلة، فلم تستطع - بعد سنوات من المواجهة مع أميركا ودول الغرب عمومًا - انتزاع اعترافٍ بمكانتها الإقليمية الجديدة. من جهة أخرى، حاولت إيران دعم نظام الأسد للقضاء بسرعة وحزم على الانتفاضة الشعبية في سورية، لكنها فشلت. بالمثل لم تتمكن النخب الحاكمة الحليفة لها في بغداد من إخضاع المعارضة السنية بعد خروج الأميركيين، فأخذ يتشكل معسكر مقاومة واسع للنفوذ الإيراني تقوده السعودية التي ظهرت باعتبارها التحدي الأكبر الذي يعوق التمدد الإيراني.

حاولت إيران الحد من احتمالات الفشل في المحافظة على نفوذها الإقليمي بسبب الثورة السورية، ومن انتقال عدوى الاضطرابات الأمنية إلى العراق عبر سعيها إلى الاستفادة من سياسة أوباما المعلنة في منعها من امتلاك قنبلة نووية، ورأت في ذلك فرصة لتفكيك المعسكر المناوئ لها عبر تقديم تنازلات في المفاوضات النووية مع القوى الكبرى. وبتوقيعها الاتفاق النووي الموقت في جنيف في تشرين الثاني/ نوفمبر 2013، بدا كأن طهران نجحت في كسر قيود العزلة المفروضة عليها أميركيًا، وأصبح في إمكانها الجلوس إلى أي طاولة دولية أو إقليمية لمناقشة أوضاع المنطقة، كطرف معترف به، إلا أن هذا لم يحصل، فقد جرى استبعاد إيران من مؤتمر جنيف 2 الذي ناقش فرص تسوية الأزمة السورية دبلوماسيًّا، والذي عُقد في كانون الثاني/ يناير - شباط/ فبراير من عام 2014. صحيح أن إيران أثبتت قدرتها على التعطيل ومنع الوصول إلى حل في سورية بغيابها، لكنها فقدت في المقابل قدرتها على تشكيل المنطقة، حتى ولو بالاتفاق مع الأميركيين.

سابعًا: صورة النظام الإقليمي المقبل

شكل الحفاظ على سورية حليفة، بعد السيطرة نسبيًا على العراق، المفتاح الرئيس لنجاح المشروع الإيراني، لكن الإيرانيين فشلوا في ذلك. صحيح أن النظام في سورية ما زال قائمًا، لكنه غدا ضعيفًا ومثخنًا وغير قادر على استعادة السيطرة على كامل البلد. وكان الوجه الآخر لهذا الإخفاق هو صعود تيارات إسلامية بدأت ترى في إيران - وليس الغرب أو أميركا كما كان الأمر سابقًا - عدوًا رئيسًا تجب مقارعته. وبالتزامن مع الإخفاق في سورية، وضع تدهور الوضع الأمني في العراق إيران في موقع دفاعي، فيما كانت تستعد مع خروج الأميركيين في نهاية عام 2011، للإعلان عن أكبر تغيير تشهده موازين القوى الإقليمية منذ الحرب العالمية الأولى. وفي ضوء ما يجري في العراق وسورية، ما عادت إيران قادرة على تحمّل الأعباء الاقتصادية الناجمة عن العقوبات المترتبة على استمرارها في لعبة النووي، في وقت يتأكّل فيه نفوذها الإقليمي، فكان لزامًا عليها إعادة النظر في سياستها الخارجية. صحيح أن الخطاب والأيديولوجيا ما زالا على حالهما، إلا أن الواقع والسياسات الاستراتيجية الإيرانية قد تغيّرا. في المقابل، كانت الولايات المتحدة تقوم هي الأخرى بتغيير استراتيجيتها وإعادة النظر في سياستها. ففي العقد الماضي، حاولت إلحاق هزيمة بالقاعدة من خلال استخدام القوة في أفغانستان ورفع راية «الحرب على الإرهاب»، ثم تورطت بعد ذلك في حرب العراق، لكن الولايات المتحدة ما عادت قادرة على الاحتفاظ بوجود عسكري كبير ودائم لها في المنطقة، فيما أخذ هذان الوجود والاستنزاف يسمحان لدول أخرى مثل روسيا بالمبادرة إلى توسيع نفوذها سياسيًّا وعسكريًّا من دون أن تهتم كثيرًا بالموقف الأميركي.

ما زالت الولايات المتحدة بالتأكيد تولي اهتمامًا كبيرًا لمحاربة «الإرهاب»، لكنها أخذت تتبع استراتيجيا جديدة في التعامل معها. وقد قدمت في سورية أنموذجًا لذلك عندما امتنعت عن التدخل عسكريًّا ضد نظام بشار الأسد، حتى لا تسمح لخصومه بالوصول إلى السلطة، بل فضلت بدلًا من ذلك أن تسمح للأطراف السورية المتنازعة بأن يتقاتل بعضها مع بعض وأن توازن قوة بعضها بحيث لا يستطيع طرف أن ينتصر على الآخر. كانت مقاربة موازين القوى المحلية في سورية البديل الذي استخدمته واشنطن للتدخل العسكري المباشر، واستتباعًا

سوف يحاول الأميركيون إنشاء ميزان قوى جديد بين إيران وخصومها من الدول العربية، يحل محل الميزان القديم الذي نسفوه بغزوهم العراق. ولا شك أن الانفتاح الأميركي على إيران يهدف في جزء منه إلى إعادة إنشاء هذا الميزان الذي ركنت إليه واشنطن لعقود طويلة لمنع هيمنة طرف على شؤون المنطقة التي ما زالت تستأثر باهتمامها. وبناء عليه لن تبدو المنطقة مختلفة كثيرًا إذا حصل توافق إيراني - أميركي، فسياسة أميركية داعمة بشكل مطلق لإيران هي سياسيًا غير ممكنة، لأن فكرة ميزان القوى الذي تسعى إدارة أوباما إلى إنشائه لن تعني انتهاء العلاقة بالسعودية أو برودها مع إسرائيل، فميزان القوى يستمر في تأدية وظيفته فقط إذا حافظت واشنطن على علاقة متقاربة بجميع الأطراف بحيث تقوم بموازنة بعضها ضد بعضها الآخر.

إضافة إلى ذلك، لا تبدو إيران مهيأة لممارسة دور قوة إقليمية مهيمنة، كما كان يبدو قبل ثورات الربيع العربي، حتى في ظل تقارب من الولايات المتحدة، وذلك لأسباب بنيوية منها أن الناتج الإجمالي القومي لإيران ذات الثمانين مليونًا - بحسب إحصاء 2013 - لا يتجاوز 350 مليار دولار، الأمر الذي يجعلها في المرتبة الثانية والثلاثين على مستوى العالم، حيث تسبقها دول صغيرة مثل فنزويلا وكولومبيا وتايلاند والإمارات العربية المتحدة على التوالي، فيما يبلغ ناتج السعودية ضعف الناتج الإيراني، وذلك بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي لعام 2013[90]. فقدت إيران خلال سنوات المواجهة مع الغرب والاستنزاف في مغامرات على مستوى المنطقة إمكانية التحول إلى قوة اقتصادية إقليمية كبرى على غرار تركيا. فضلًا عن ذلك، تقع إيران من الناحية الجيو-سياسية على أطراف المنطقة، بخلاف تركيا مثلًا الأقرب إلى المركز، وتبدو محاطة ببيئة غير صديقة، فهي إن حاولت التوجه سعيًا وراء النفوذ إلى آسيا الوسطى مثلًا، سوف تكون روسيا لها بالمرصاد، أما شرقًا فهناك أفغانستان التي لا يوجد فيها ما يغري، فيما لا تشكل باكستان صديقًا يمكن الركون إليه، لذلك تجد إيران نفسها منجذبة دائمًا إلى الغرب، لكن هنا أيضًا تصطدم بالعرب المختلفين قومية ولغة ومذهبًا، والمستعدين دائمًا لمقارعتها وصد نفوذها،

(90) تقديرات صندوق النقد الدولي للناتج الإجمالي لدول العالم للعام 2013، على الرابط:
<http://en.wikipedia.org/wiki/List_of_countries_by_GDP_(nominal)>.

ولا سيما بعد موقفها من الأزمة السورية، وقد أبدوا كل الاستعداد لذلك في السنوات الثلاث الأخيرة.

صحيح أن إيران تبدو إقليميًّا الأكثر نشاطًا وحيوية، إلا أن هذا النشاط يشكل في العمق نقطة ضعف إيران الأبرز، فهذا الدور لا يشتت قوتها ويستنزف مواردها فحسب، بل يضعها في صدام مع معظم قوى المنطقة المجاورة؛ العرب والأتراك والباكستانيين، فضلًا عن الغرب الذي لا ينظر بارتياح إلى الدور الإيراني. هذا كله يجعل إيران دائمًا في وضع دفاعي. من هنا تبدو إيران مدركة حدودَ قوتها، ويمكن ملاحظة ذلك في التناقض الظاهر بين خطابها وسلوكها. ففيما كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيين، خصوصًا في عهد أحمدي نجاد، تُعد العالم لسيناريو قيام الساعة، كانت تصرفاتهم في السياسية الخارجية محسوبة بدقة فائقة، فقد قاموا بدعم أطراف ثالثة مثل حزب الله والحوثيين، وبإرسال مستشارين ومعونات ودعم عسكري إلى مختلف أنحاء المنطقة لبناء نفوذ هنا وهناك، لكنهم كانوا حذرين جدًّا في استخدام قواتهم بشكل مباشر. فإيران تفضل دائمًا القتال عبر أدوات - أي حروب الوكالة - بدلًا من الانخراط في مواجهات مباشرة مفتوحة حتى مع أطراف أضعف منها.

هذه العوامل كلها المرتبطة بالبيئة الإقليمية والدولية، وتلك المتعلقة بالإمكانات الذاتية لأطراف موازين القوى في المنطقة، لن تسمح لإيران بفرض نوع من الهيمنة. الأرجح أن تستمر حالة السيولة وعدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة الآن، لبضع سنوات مقبلة حتى يستقر الأمر على ميزان قوى جديد. الميزان الجديد سوف يحل محل القديم الذي هشمه الأميركيون بغزوهم العراق وبإخراجه من المعادلة، فسمحوا في أثره بـ «انفلاش» النفوذ الإيراني نتيجة عجزهم عن ضبط الوضع في مرحلة ما بعد الاحتلال. بيد أن ما عجز الأميركيون عن فعله - أي ضبط النفوذ الإيراني - تولت القيام به الديناميات الإقليمية التي فرضت واقعًا جديدًا أفسد على الإيرانيين الفرصة الأكثر جدية التي لاحت لهم منذ زمن بعيد لتشكيل المنطقة وفق رؤيتهم وفي خدمة مشروعهم.

الفصل الخامس عشر

تداعيات غزو العراق على الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي

محمد السعيد إدريس

مقدمة: الخليج والإشكالية العراقية

كان العراق، وما زال، يُنظر إليه خليجيًّا (إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) كمصدر رئيس للتهديد، سواء لما يُعرف بـ «الأمن الوطني» لتلك الدول، أو لما يُعرف بـ«الأمن الإقليمي» الخليجي. كان العراق هكذا في أثناء هيمنة بريطانيا على الخليج أمنيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا، وبقي هكذا بعد الانسحاب البريطاني الرسمي من الخليج عام 1971 وانتقال الهيمنة على الخليج من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأميركية، واستمر هكذا باستثناء السنوات الثماني للحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988) عندما تحالف بعض دول المجلس مع العراق ضد إيران في هذه الحرب، بعد أن كانت تتحالف مع إيران ضد العراق منذ الانسحاب البريطاني عام 1971 حتى سقوط نظام الشاه تمامًا، وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية في 11 فبراير/ شباط 1979، باستثناء عامين أو ثلاثة، وبالتحديد مع انعقاد أول اجتماع خليجي موسع لوزراء خارجية دول النظام الإقليمي الخليجي الثماني (دول مجلس التعاون الخليجي + إيران + العراق) الذي عقد في العاصمة العُمانية مسقط (تشرين الثاني/ نوفمبر 1976) لبحث نظام الأمن الإقليمي الخليجي، وكان أول وآخر مؤتمر عقد على هذا المستوى حتى الآن، وضم هذه الدول لبحث تلك القضية.

دخلت المملكة العربية السعودية مع إيران في تحالف غير معلن ضد العراق، وتحت مظلة «استراتيجيا الركيزتين المتساندتين» الأميركية بعد أن قررت الولايات المتحدة الأميركية أن تملأ فراغ الانسحاب البريطاني من الخليج بعد عام 1971، لكن السياسة الخارجية الأميركية كانت محكومة في ذلك الوقت بما كان يُعرف بـ «مبدأ نيكسون» الذي جاء ترجمة للهزيمة الأميركية في فيتنام، ومنع إرسال قوات عسكرية أميركية إلى خارج الولايات المتحدة. ولذلك تم، وفقًا لـ «مبدأ نيكسون» اعتماد قاعدة اختيار قوة إقليمية صديقة يتم تسليحها وإعدادها لتقوم بمهمة حماية المصالح الأميركية في الأقاليم ذات الأهمية القصوى بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ونظرًا إلى أن إقليم الخليج يعتبر منطقة «مصالح حيوية»[1] أميركية، تم اختيار الحليف الإيراني ليقوم بمهمة «شرطي الخليج» للدفاع عن المصالح الأميركية في المنطقة، وكانت تضم بالتحديد: النفط، وإسرائيل، والحكومات الخليجية الصديقة ضد أربعة مصادر أساسية للتهديد في ذلك الوقت هي بالتحديد أيضًا: الاتحاد السوفياتي (لمنعه من الوصول إلى المياه الدافئة في الخليج عبر الأراضي الإيرانية) والشيوعية العالمية، وحركة القومية العربية الراديكالية الناصرية أولًا، والبعثية في مرحلة لاحقة، وأخيرًا العراق (حليف الاتحاد السوفياتي وصاحب الأيديولوجيا الانقلابية ضد النظم العائلية الحاكمة في الخليج). ونظرًا إلى الخصوصية الشديدة لإقليم الخليج ومكانة الإسلام لدى شعبيه العربي والفارسي، تم إقحام المملكة العربية السعودية، لمكانتها الروحية عند المسلمين عمومًا، لتكون شريكًا لإيران في «استراتيجية الركيزتين المتساندتين»: الركيزة العسكرية الإيرانية، والركيزة الروحية أو المعنوية السعودية لحماية المصالح الأميركية من مصادر التهديد المذكورة، منها العراق[2].

(1) أعلن ريتشارد نيكسون هذا المبدأ الذي حمل اسمه في جزيرة «غوام» بالمحيط الهادئ في تموز/يوليو 1969. انظر في تفصيلات تفعيل هذا المبدأ في الخليج العربي: زهير شكر، السياسة الأميركية في الخليج العربي «مبدأ كارتر» (بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982)، ص 57. وانظر أيضًا: روح الله ك. رمضاني، الخليج العربي ومضيق هرمز، ترجمة عبد الصاحب الشيخ (البصرة: جامعة البصرة، 1984)، ص 72-74.

(2) أول من تحدث عن استراتيجيا الركيزتين المتساندتين كان إليوت ريتشاردسون وزير الدفاع الأميركي عام 1973 في قوله: «إننا ننظر إلى الدول الكائنة في منطقة الخليج على أنها تشكل نقطة الأساس في كافة الجهود الرامية إلى توفير الأمن والاستقرار لها، ومن ثم شرعنا في تصميم برنامج =

بسقوط نظام الشاه في إيران وتأسيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية عام 1979، ظهرت إيران كمصدر أساس للتهديد في الخليج، بعد أن تحولت إلى قوة معادية للولايات المتحدة الأميركية (الشيطان الأكبر)، وللكيان الصهيوني (نظام احتلال القدس) ولحلفاء واشنطن في الخليج (الدول الخليجية المجاورة وفي مقدمها المملكة العربية السعودية). وبعد أن طرحت مشروعًا سياسيًّا إسلاميًّا راديكاليًّا يختلف جذريًّا عن مشروع الإسلام المحافظ السعودي، واعتمادها سياسة تصدير الثورة لإسقاط نظم الحكم الموالية للأميركيين في المنطقة، الأمر الذي دفع بالمملكة العربية السعودية للتحالف مع العراق ضد إيران، خصوصًا بعد أن وصل صدام حسين إلى رئاسة جمهورية العراق أيضًا عام 1979، وأصدر بيانه الشهير الخاص بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، والتعامل مع دعوة الوحدة العربية كهدف آجل وليس لهدف عاجل، ما يعني إرجاء أولوية هذه الدعوة لمصلحة علاقات التضامن مع الدول العربية «الشقيقة»[3].

من هنا كان المدخل لإحداث انقلاب جذري في خريطة التحالفات والصراعات في إقليم الخليج. فبعد أن تحالفت السعودية مع إيران (القوة العسكرية الأكثر تهديدًا) ضد العراق (الأضعف عسكريًّا) في اتجاه معاكس تمامًا لمقولات نظرية توازن القوى التقليدية، بسبب ما كان يمثله العراق من خطر أيديولوجي يتهدد شرعية نظم الحكم العائلية الوراثية في السعودية ودول الخليج الأخرى، عادت السعودية بعد سقوط نظام الشاه، لتتحالف مع العراق (الأقوى عسكريًّا بعد انهيار جيش الشاه تحت ضربات الثورة الإيرانية) ضد إيران (الأضعف عسكريًّا لكن الأخطر أيديولوجيًّا على

= للمساعدات العسكرية ستتولى تقديمه لبضع دول مختارة في الخليج بما يتفق وهذه الغاية، واضعين في اعتبارنا أن تأتي إيران والعربية السعودية في مقدمة هذه الدول». انظر في تفصيلات تطورات هذه المرحلة: إسماعيل صبري مقلد، **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي: دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينيات** (الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1984)، ص 27-29. انظر أيضًا: أسامة الغزالي حرب ومحمد السعيد إدريس، «الأمن والصراع في الخليج العربي،» **السياسة الدولية**، السنة 16، العدد 62 (تشرين الأول/ أكتوبر 1980)، ص 20، و F. Gregory Gause III, «Gulf Regional Politics: Revolution, War and Rivalry,» in: W. Howard Wriggins [et al.], *Dynamics of Regional Politics: Four Systems on the Indian Ocean Rim* (New york: Columbia University Press, 1992), p. 26.

(3) في شرح تفصيلات هذه التطورات، انظر: محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 34 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 383-411 و460-466.

شرعية نظم الحكم الخليجية). وكانت الحرب العراقية - الإيرانية محصلةَ التحالف السعودي - العراقي الجديد على مدى ثماني سنوات، لكن الغزو العراقي للكويت واحتلالها (2 أغسطس/آب 1990) حوّلا العراق من حليف إلى مصدر محتمل للتهديد، وليس هذا فحسب، بل إلى مصدر مؤكد للخطر. ومن هنا جاء التحالف الأميركي - الدولي مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي ليؤسس مرحلة جديدة من علاقة دول مجلس التعاون الخليجي بالعراق كمصدر للخطر، لكن الغزو الأميركي للعراق عام 2003 واحتلاله، وما نتج منهما من نتائج وتداعيات، وضعا دول المجلس أمام خيارات استراتيجية شديدة الصعوبة، نظرًا إلى أن تلك النتائج والتداعيات جاءت على عكس ما كان متوقعًا. فإذا كانت قد أسقطت طاغية، فإنها وضعت دول مجلس التعاون الخليجي وجهًا لوجه أمام تحديات ومخاطر جديدة.

سنحاول في هذه الدراسة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات المهمة التي تتصل مباشرة بالخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون، بعدما فرضتها النتائج والتداعيات المتراكمة للغزو الأميركي للعراق واحتلاله، أول هذه التساؤلات يتعلق بما فرضه الغزو والاحتلال الأميركيين للعراق من تحديات على دول مجلس التعاون الخليجي.

ثاني هذه التساؤلات يتعلق بالخيارات الاستراتيجية التي فرضها الغزو والاحتلال، وإلى أي مدى اختلفت عن الخيارات السابقة وما كان مأمولًا من نتائج لإسقاط النظام العراقي؟ وإلى أي مدى كانت خيارات صائبة في ضوء ما هو مستحدث من تحديات، نتيجة الانسحاب الأميركي من العراق والتحولات الجديدة في الاستراتيجيا الكونية الأميركية، وأخيرًا نتيجة الحراك الثوري العربي الذي ما زال يتفاعل بوتائر متباينة في الوطن العربي من دون استثناء لإقليم الخليج.

أولًا: تداعيات الغزو والاحتلال الأميركيين للعراق على دول مجلس التعاون الخليجي

يمكن رصد أربعة تداعيات مهمة نتجت من الغزو والاحتلال الأميركيين للعراق: **أولها**، الانعكاسات السلبية لتدمير الجيش وقدرات الدولة في العراق، وظهور عراق جديد مفعم بالصراعات الطائفية والعرقية، على الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي، **وثانيها**، الظهور القوي للنفوذ الإيراني في

العراق، وهو النفوذ الذي أخذ يتقوى إقليميًا في الخليج وسورية ولبنان وفلسطين، وجعل من إيران خطرًا غير مسبوق على التوازن الإقليمي في الخليج، خصوصًا في ظل تنامي القدرات النووية والعسكرية الإيرانية، وثالثها فتح أبواب دعوة التغيير والإصلاح السياسي والديمقراطي في معظم دول المجلس، ورابعها، فتح معادلة الأمن الإقليمي الخليجي على مصراعيها أمام خيارات وآفاق جديدة وتكاليف سياسية ومادية غير مسبوقة.

1 - تهديد الأمن الداخلي والاستقرار السياسي لدول المجلس

كان من أهم التداعيات وأبرزها التي نتجت من غزو العراق واحتلاله وهيمنة الأميركيين على قراره السياسي، ودور الحاكم الأميركي للعراق بول بريمر، في فرض معادلة المحاصصة السياسية على مكونات العراق، وتمكين القوى المعارضة الموالية للغزو من السيطرة على النظام الجديد، نتائج شديدة الخطورة على هيكلية الدولة والمجتمع في العراق، وعلى الأخص في ما يتعلق بالظهور القوي للتيارات الإسلامية الشيعية والسنية، وتكوين ميليشيات طائفية مسلحة، واندلاع الصراع الداخلي على أساس طائفي. هذه النتائج لم تبق محصورة داخل العراق، بل امتدت إلى جواره الإقليمي على وجه الخصوص[4]. فقد أخذ هذا التنازع الطائفي مظهرين، أحدهما إيجابي تمثّل بالظهور السياسي القوي للشيعة في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين، وهذا الظهور كانت له آثار إيجابية من منظور دعم مطالب الشيعة في كثير من دول المنطقة، خصوصًا دول الخليج العربية الأخرى في الإصلاح السياسي والمواطنة المتساوية، ومن ثم دعم هذا التطور فرضية أن الإصلاح السياسي الحقيقي يتوقف على العوامل الداخلية وليس على الوعود الأميركية.

لم يدعم الظهور السياسي القوي للشيعة في العراق مطالب الشيعة بالإصلاح السياسي والمواطنة المتساوية في الحقوق والواجبات فحسب، لكنه دعم الوزن السياسي النسبي للشيعة في القرار السياسي، ومن ثم تسبب في حصول بعض الحساسيات داخل عدد من الدول إزاء إيران وإزاء النشاط السياسي للجمعيات

(4) عن تأثير هذه التطورات في الأمن في دول مجلس التعاون الخليجي، انظر: جارث ستانسفيلد، «أمن الخليج العربي عقب غزو العراق،» ورقة قُدمت إلى: النظام الأمني في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 144.

والمنظمات الثقافية والسياسية الشيعية. فقد تزايدت الهواجس لدى الأجهزة الأمنية بصفة خاصة التي باتت أميل إلى الربط بين الأنشطة السياسية والثقافية للشيعة في أقطارها، ودور إيراني محتمل في الشؤون الداخلية، وهو دور مرفوض بالطبع، وينعكس هذا الرفض سلبيًا على العلاقة بين نظم الحكم والمواطنين الشيعة.

أما المظهر الثاني السلبي لتنامي دور الإسلاميين في التنازع على السلطة داخل العراق، فهو ناتج من انخراط قوى إسلامية سنية في المقاومة العربية، ونجاح بعض أجنحة تنظيم «القاعدة» وفرقه في التغلغل في داخل العراق، خصوصًا «تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين» بزعامة أبو مصعب الزرقاوي. هذا التطور فتح أبواب التطوع أمام الكثير من الشباب العرب للمشاركة في المقاومة الوطنية والإسلامية ضد الاحتلال الأميركي - البريطاني للعراق. وكان هذا الانخراط بداية لظهور جماعات «العائدين من العراق»، على غرار «العائدين من أفغانستان» أو «الأفغان العرب»، الذين أخذوا يعودون إلى بلادهم في توجه لنقل المعركة ضد الأميركيين من العراق إلى الدول العربية الموالية لواشنطن.

تحولت الساحة العراقية منذ بداية عام 2005 من معقل لإيواء المتطوعين العرب والمسلمين وتدريبهم واستيرادهم، إلى ساحة تخريج ومركز تصدير لهم إلى الدول الأخرى، خصوصًا المجاورة للعراق مثل السعودية والكويت والأردن. فبينما كانت مراكز أجهزة الاستخبارات الغربية تحاول رصد أماكن توزع هؤلاء المتطوعين وأعدادهم وتحركاتهم، إذا بها ترصد عمليات اختفاء بالجملة لمئات منهم، بل إن تقارير أجهزة الاستخبارات الغربية أشارت في أواخر كانون الثاني/ يناير 2005 إلى خروج حوالى 200 مقاتل عربي من العراق خلال هذا الشهر فقط[5].

اتضحت مخاطر هؤلاء «العائدين من العراق»، عندما تفجرت الحوادث خلال كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير 2005 في أنحاء مختلفة من الكويت، ومن قبلها في السعودية والأردن والدار البيضاء واسطنبول ومدريد. وكانت أجهزة استخبارات أوروبية عدة تدرس تقريرًا صدر عن الاستخبارات الألمانية عن مخاطر وصول عمليات الزرقاوي وقاعدة بن لادن إلى أوروبا، وتحذر من خطر «العائدين من

(5) محمد السعيد إدريس، «التطورات العراقية وتداعياتها الإقليمية،» دراسة غير منشورة مقدمة إلى مركز البحرين للدراسات والبحوث.

العراق» إلى أوروبا، ليشكلوا أكبر خطر إرهابي من نوعه منذ عمليات 11 أيلول/ سبتمبر 2001. وكان هذا التقرير نتيجة تحقيقات أجريت مع ثلاثة أعضاء ينتمون إلى تنظيم «أنصار الإسلام» المرتبط بالقاعدة والزرقاوي، اعتقلتهم السلطات الألمانية في إثر الكشف عن محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها إياد علاوي رئيس الحكومة الانتقالية السابقة في العراق، في أثناء زيارته برلين في كانون الأول/ ديسمبر 2004. وقد أظهرت التحقيقات في هذه القضية أن الزرقاوي قام منذ أواخر عام 2004 بإعادة تحريك خلايا المتطرفين التي تعمل تحت مسميات عدة في دول أوروبية عدة، منها أنصار الإسلام، التوحيد والجهاد، والجيش الإسلامي وغيرها من منظمات أخرى معروفة بارتباطاتها بالقاعدة، خصوصًا عبر الملا كريكار زعيم حركة أنصار الإسلام، وأن هذه الحركات وخلاياها المنتشرة في أغلبية الدول الأوروبية التي تضم أكثر من ألف متطرف على علاقة بعمليات إرهابية ارتُكبت في أوروبا، آخرها عملية قطار مدريد في آذار/ مارس 2004، التي تبين أن بعض المتهمين فيها على علاقة وثيقة بالقاعدة، بل إن الأخطر من ذلك أن خلايا الزرقاوي في الدول الأوروبية والعربية والإسلامية قد تعززت أخيرًا بعشرات المتطرفين الأوروبيين الذين بدأوا يعودون إلى بلدانهم قبل مضي ثلاثة شهور على سفرهم إلى العراق. وقد أثارت هذه العودة المفاجئة مخاوف لدى الأجهزة الأمنية، من أن يكون هؤلاء العائدون من العراق قد كُلفوا بمهمة «نقل الجهاد» إلى دولهم الأصلية، وتنفيذ عمليات إرهابية في دول أوروبية عدة بعدما أجروا دورات تدريبية في العراق.

تزامنت عودة المقاتلين الإسلاميين غير العراقيين إلى بلدانهم مع الإعلان عن تكوين «قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين»، وعملية الولاء والمبايعة من الزرقاوي إلى بن لادن، وذلك في ضوء الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد مفاوضات مباشرة بين سيف العدل والزرقاوي في طهران خلال تشرين الأول/ أكتوبر 2004، ويتضمن إعلان الجهاد في أكثر من ساحة عربية ودولية في وقت واحد، وتحديدًا توسيع رقعة الجهاد من العراق لتشمل منطقة الخليج كلها.

كما تزامن ذلك أيضًا مع معلومات تحدثت عن فتح خمسة معسكرات تدريب للمجاهدين، تتوزع بين مناطق المثلث السني بوسط العراق، وتمتد من الحدود السورية إلى الموصل، وصولًا إلى الرمادي والفلوجة، وأن هذه المعسكرات كانت تعمل بإشراف مشترك من ضباط عراقيين سابقين من الحرس الخاص لصدام حسين،

وثلاثة من القيادات العسكرية للقاعدة انتقلوا إلى العراق عبر إيران بعد سقوط حركة طالبان في أفغانستان، وأن عشرات المتطوعين العرب القادمين من دول عربية وأخرى أوروبية، قد أرسلهم تنظيم القاعدة إلى العراق ليخضعوا لدورات تدريبية سريعة في هذه المعسكرات، راوحت مدتها بين شهر ونصف الشهر إلى ثلاثة شهور، يجري خلالها تدريب هؤلاء المتطوعين على صنع المتفجرات والعبوات الناسفة والعربات المفخخة وحرب الشوارع. وفي نهاية الدورة يطلب من هذه العناصر تنفيذ عملية فعلية، ومن يخرج منها حيًّا سليمًا يطلب منه العودة إلى بلاده والانضمام إلى الخلايا القائمة هناك، مع البقاء على أهبة الاستعداد لبدء «الجهاد المحلي»[6].

على الرغم من أن دول الجوار أغلقت حدودها مع العراق، إلا أن التقارير الميدانية أشارت إلى أن عددًا غير قليل من الذين تسللوا سابقًا إلى العراق عادوا إلى بلادهم، وأن عددًا منهم يقدم خدماته إلى الناشطين المحليين تمهيدًا للتحضير لعمليات جديدة ضد المصالح الغربية في المنطقة وأنظمة الحكم الوطنية. وقد عبّرت أجهزة استخبارات في دول عربية وإسلامية عدة عن مخاوفها من أن استقرار الأوضاع في العراق، قد يؤدي إلى الإخلال بالأوضاع الأمنية في هذه الدول، خصوصًا دول الجوار، ولا سيما بعد أن تنتهي المقاومة في العراق ويعود الباقون إلى بلادهم محملين بمزيد من الأفكار الأيديولوجية ضد نظم الحكم في بلدانهم، ويكون لهم تأثير كبير على المواطنين المحليين، كما حصل عندما عاد الأفغان العرب إلى بلادهم من أفغانستان، وكانوا مصدر إعجاب من للمواطنين العاديين. وقد ازدادت خطورة الأمر، عندما اكتشفت قوات الأمن في إحدى دول الجوار الخليجية كميات ضخمة من الأسلحة والذخائر جاهزة للتهريب إلى داخل البلاد عبر منفذ الحدود مع العراق[7].

2- فرض حتمية التغيير والإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي

يعتبر الإصلاح السياسي الداخلي في الدول العربية، خصوصًا في دول مجلس التعاون الخليجي، واحدًا من أهم المجالات التي تعرضت للتأثر بالغزو

(6) إدريس، «التطورات العراقية».

(7) المصدر نفسه.

والاحتلال الأميركي للعراق وتداعياته، في ظل التوجه الأميركي الجديد بجعل الإصلاح السياسي في المجتمعات العربية المدخل الرئيس لبناء الشرق الأوسط الجديد الذي أرادته واشنطن وتراه ضروريًا للقيم والأمن الأميركيين. وعندما نقول التوجه الأميركي الجديد بدعم مسيرة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، فإن هذا يعني أن الولايات المتحدة لم تساند في الماضي هذا الدعم، ولم تكن ترى في غيابه تهديدًا للقيم ولا للأمن الأميركيين. وقد اعترف وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية الأميركي بهذه الحقيقة في مقالة نشرها تحت عنوان «التغيير الديمقراطي والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط» بقوله «القول إننا لم نولِ إطلاقًا اهتمامًا كافيًا لما ينطوي عليه تحقيق انفتاح بعض الأنظمة السياسية المتجمدة، على المدى الطويل، من أهمية خصوصًا في العالم العربي، هو انتقاد منصف لكل جهدنا خلال تلك السنوات». لكن الجديد أيضًا في مقالة بيرنز هو اعترافه بأن الاهتمام بتحقيق إصلاح سياسي وتغيير ديمقراطي في العالم العربي ليس مجرد مسألة قيم أميركية، أو ضمان حقوق الإنسان الأساسية، على الرغم مما لهذين الاهتمامين من أهمية قصوى، إنه أيضًا مسألة مصالح أميركية واقعية»[8]. فَهمُ وليم بيرنز لكون الإصلاح السياسي في العالم العربي مصلحة أميركية في الظروف الراهنة، يأتي من إدراكه أن «النظم التي لا تجد سبلًا للتكيف مع تطلعات شعوبها إلى المشاركة، ستصبح أنظمة هشة قابلة للاختراق، ولا يتمتع الشرق الأوسط بأي حصانة من هذه الحقيقة تميزه عن أي جزء من العالم»[9].

هذا الفهم كاد أن يتطابق مع موجة القلق المتزايدة داخل الولايات المتحدة، بعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، من عدم الاستقرار الداخلي في الخليج إلى درجة قد تحول دون أدائه دور الممول للنفط الذي يمكن الاعتماد عليه.

أدى الإعلام وبعض المراكز البحثية دورًا كبيرًا في الترويج لهذه المقولة، أو لهذا الفهم، مع الدعوة إلى مقولة أخرى تركز على ضرورة البحث عن بديل للخليج في تأمين الاحتياجات العالمية من النفط. وأهم ما تركز عليه هاتين المقولتين أن

---

(8) وليم بيرنز، «التغيير الديمقراطي والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط،» الحياة، 20/ 5/ 2003.

(9) المصدر نفسه.

العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أصبحت محط تساؤل، ذلك أن السعودية ومن خلال نظم التعليم لديها، والتي تتسم بمناهضة الغرب والاعتماد على التطرف الديني، قد فرّخت إرهابيي 11 أيلول/ سبتمبر وعاشت حالة إنكار هوية من قاموا بالعملية. وتؤكد هذه النظرة المعادية للمملكة أن «النظام السعودي ضعيف بحيث لا يمكن الاعتماد عليه كحليف في محاربة الإرهاب، وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليه كحليف في الحفاظ على أمن النفط»[10].

تستمر هذه الرؤية مؤكدة أنه، وبصرف النظر عن سجل العلاقات خلال الـ 25 سنة الماضية، فإن السعودية ودول مجلس التعاون فشلت في إجراء إصلاحات اقتصادية رئيسية في السنوات العشر الأخيرة، ما أدى إلى تفاقم أزمة البطالة. وذلك يعني أنها تتجه إلى حالة فشل تضعها في مصاف الدول الفاشلة، لأنها ستفشل من جراء تناقضاتها الداخلية المتنامية، إضافة إلى «الفكر الوهابي الذي يضفي الشرعية على النظام السعودي ويقف على طرفي نقيض، بل وفي حرب مع صميم القيم التي تقوم عليها حضارة الغرب، وأي تحالف يفتقد القيم المشتركة لا يمكنه الصمود طويلًا، وهذا هو درس الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر كما تؤكد أوساط اليمين الجديد وأطراف رئيسية في الولايات المتحدة[11].

الأهم من ذلك هو الاقتناع بأنه إذا كانت حرب الخليج (1990) قد حدثت لحماية الأوضاع القائمة في المنطقة، فإن الحرب الثالثة (الغزو الأميركي للعراق) قد شنت لتدمير هذه الأوضاع، واستحداث واقع جديد وإحداث تغيير أوسع على الأرض، يصعب أن يصب لمصلحة النظم الحاكمة في دول المنطقة. فهذه النظم أوجدت فراغًا خطرًا، وتخلت عن دورها وفرصتها في أن يكون لها كلمة في عملية التغيير المطلوبة.

توحي هذه الرؤية، أن دول الخليج ظلت طوال الـ30 سنة الماضية، مشغولة بحماية الوضع القائم فيها واحتواء مختلف المخاطر المحلية والخارجية، بدءًا بالقومية العربية إلى القضية الفلسطينية مرورًا بالثورة الإسلامية في إيران وتهديدات

(10) فاهان زانويان، «آن الأوان لقرارات تاريخية في منطقة الخليج» (دراسة، جامعة الكويت - مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، سلسلة الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، العدد 1، تشرين الثاني/ نوفمبر 2002)، ص 13.

(11) المصدر نفسه، ص 13.

العراق العسكرية، فضلًا عن تفاقم المشكلات السكانية والاقتصادية في الداخل. ولم تحظ أي من تلك القضايا والمشكلات بتفكير جدي ورؤية استراتيجية فعلية طويلة الأمد. فقد كانت السياسة الشائعة، إما شراء ولاءات مختلف اللاعبين، أو إيجاد طرق لكسب الوقت، أملًا في أن تحل المشكلات نفسها بنفسها[12].

كما ترى هذه الرؤية أن المنطقة تواجه اليوم النتائج المتراكمة لردات الفعل المتأخرة على سلسلة طويلة من المخاطر التي كانت تُعتبر «مخاطر حاضرة» في حينها، والحل يكمن في ضرورة تبني حزمة من الإجراءات تشكل في ما بينها استراتيجية شاملة وموحدة، حتى وإن تم تنفيذها على مراحل، ويأتي في مقدمها الإصلاح السياسي الشامل الذي يفتح الفرص أمام الإصلاحات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية[13].

لكن تبقى المشكلة الأكثر تعقيدًا حتى لو اتفقنا مع هذا التحليل: كيف يمكن إحداث الإصلاح؟ هل يأتي من الخارج أم سيبقى التعويل على أن يأتي من الداخل؟ أي من جانب نظم الحكم القائمة المتهمة أميركيًا بأنها المسؤولة عن تردي الأوضاع إلى هذا الحد.

أثار هذا السؤال جدلًا واسعًا منذ تبنّي الولايات المتحدة دعوة التغيير الديمقراطي بين قطاع واسع مشكك في جدية النوايا الأميركية للتغيير ومؤيد لمجرد الدعم من الخارج لإحداث التغيير الديمقراطي، عندما يكون التغيير من الداخل مستحيلًا أو متعثرًا[14].

التشكيك في جدية النيات الأميركية الخاصة بالتغيير الديمقراطي مرجعه أمران: **أولهما**، أن المصلحة الأميركية، لا مصالح دول المنطقة وشعوبها، هي المحرك الأساس لهذه الدعوة الأميركية. فوفقًا لتصورات جماعة المحافظين الجدد المتنفذين داخل الإدارة والكونغرس في الولايات المتحدة، يتم

(12) زانويان، ص 14.

(13) المصدر نفسه، ص 20.

(14) انظر أمثلة عن هذا الجدل: راغدة درغام، «التغييرات تأتي من الخارج إذا لم تنبثق من حيوية دائمة في الداخل،» **الحياة**، 1/ 8/ 2003؛ محمد الرميحي، «المساعدة من «عمرو» ضرورة،» **الحياة**، 20/ 8/ 2003، وبرهان غليون، «كيف أصبح مصير التغيير العربي مهمة استعمارية؟» **الاتحاد**، 14/ 5/ 2003.

الترويج لمقولة إنه «لا مكان إلا للدول الديمقراطية التي هي في سلام مع إسرائيل»، وهو شرط لا ينطبق على أي دولة عربية. وانطلاقًا من هذه الرؤية، لا يتم فقط التخلي عن حماية الأنظمة المعتدلة والمستقرة كأنظمة دول الخليج فحسب، التي تعتبر جزءًا مركزيًا من السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة، بل تستبدل هذه السياسة بأخرى ترى أن تغيير أو «تعديل» الأنظمة في منطقة الخليج، بما فيها المملكة العربية السعودية، من شأنه أن يخدم مصالح الولايات المتحدة على المدى البعيد[15]. وثانيهما، أن التغيير الديمقراطي الحقيقي في هذه الظروف التي أعقبت الاحتلال الأميركي للعراق ومهادنة النظم الحاكمة لهذا الاحتلال ودعم أو الصمت على الغزو الأميركي - البريطاني للعراق من قبل، سوف يأتي بنظام سياسي أكثر انسجامًا مع المؤسسات الدينية، وأقل تقبلًا للضغوط الأميركية. فالحقيقة المريرة التي يدركها للأسف القليل من الأميركيين، هي أن الانتخابات في السعودية مثلًا من المرجح أن تسفر عن مجالس نيابية ستدفع النظام في اتجاهات معادية لليبرالية[16].

في مواجهة هذه الانتقادات للرؤى المتشددة في شأن الدور الأميركي في التغيير الديمقراطي بدول الخليج، وغيرها من الدول العربية، جاءت مقالة وليم بيرنز هذه عن: التغيير الديمقراطي والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط لتصحح تلك المفاهيم والرؤى الأميركية الخاطئة بالتركيز على أمرين[17]:

الأول: إن التغيير الدائم يأتي من الداخل.

الثاني: إن الولايات المتحدة تستطيع المساعدة في إحداث هذا التغيير بدعم حدوث تغيير تدريجي، ولكن حقيقي. وقد حرص بيرنز على أن يوضح أن مفهوم «تغيير تدريجي» لا يعني تبني مجرد تغييرات سطحية تجميلية أو تغييرات

---

(15) زانويان، ص 11.

(16) ف. غريغوري غوز الثالث، «نقطة التحول: مستقبل العلاقات الأميركية مع دول الخليج» (مشروع معهد بروكنغز حول السياسة الأميركية تجاه العالم الإسلامي، التحليل رقم (2)، سلسلة ترجمات استراتيجية غير دورية؛ العدد 5، القاهرة، المركز الدبلوماسي للدراسات الاستراتيجية، أيار/ مايو 2003)، ص 26-27.

(17) بيرنز، «التغيير الديمقراطي».

تؤجل بشكل مستمر، ولكن ما يعنيه هو أن التغيير الديمقراطي في معظم الدول العربية سيكون بالضرورة تدرجيًّا نظرًا إلى مجموعة تحديات تواجهها تلك الدول، وإلى ضغوط سياسية متراكمة. وحدد بيرنز ثلاثة مجالات، رأى أنها حاسمة الأهمية، يجب أن تشكل جزءًا من عملية التغيير الديمقراطي الحقيقي المطلوب إحداثه[18]:

- سيكون على الدول العربية أن توسّع الحيز المعطى لمؤسسات مجتمع مدني مستقل، ووسائل إعلام مستقلة، ومنظمات نسائية وكيانات أخرى كثيرة، كي تقوم بالتنظيم والقيام بعملها بنشاط.

- هناك حاجة إلى أن تقوم الدول العربية بتحسين ممارسات الحكم الأساسية لديها. وهذا يعني خفض ممارسات الفساد والمحسوبية. وهو يعني الاستجابة بصورة أفضل إلى المطالب اليومية التي يضعها المواطنون على عاتق حكوماتهم. وثمة مهمة رئيسية هي العمل في اتجاه حكم القانون عن طريق أنظمة قضائية أكثر فعالية، ومستقلة، وقوات شرطة وسجون أكثر قانونية وإنسانية.

- على القادة العرب أن يقوموا بالعمل الصعب المتمثل بجعل الانتخابات أكثر شمولية وأكثر نزاهة، وإعطاء مزيد من السلطة لتلك المؤسسات التي يُختار أعضاؤها بانتخابات علنية. وإذا كانت الانتخابات وحدها لا تصنع الديمقراطية، فإنها عرضة للاستغلال أو التشويه، إما من جانب أحزاب تسعى إلى استخدامها مرة واحدة فقط للوصول إلى السلطة، أو من جانب قيادات حكومية، ومع ذلك فمن دون انتخابات منتظمة حرة ونزيهة، لا يستطيع بلد أن يسمي نفسه ديمقراطيًّا.

هذه المجالات الثلاثة المحدودة، وضعت الدعوة الأميركية إلى التغيير الديمقراطي في حدودها الطبيعية التي لا تتجاوز محاولة تحسين العملية السياسية، لا تغيير الأنظمة وفق دعوة المحافظين الجدد. وربما تكون هذه الأفكار التي طرحها وليم بيرنز، محاولةً من جانب الإدارة الأميركية لطمأنة النظم الحاكمة في دول الخليج وغيرها من الدول العربية التي روعتها دعوة التغيير الديمقراطي التي نقلها الإعلام الأميركي بكثافة، منذ إطلاق مبادرة الشراكة الأميركية - الشرق

(18) بيرنز، «التغيير الديمقراطي».

أوسطية «بشأن الديمقراطية في الشرق الأوسط» التي أعلنها وزير الخارجية الأميركي كولن باول في كانون الأول/ ديسمبر 2002.

الحقيقة أن هناك مجموعة من الوقائع تؤكد أن قضية التغيير الديمقراطي الحقيقي، ستبقى قضية هامشية ضمن أولويات أجندة السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط التي تركز على هدفين: تجنيد نظم الحكم العربية في الحرب الأميركية ضد الإرهاب، والانخراط في العملية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي وفق المنظور الأميركي، بما تفرضه من وقف جميع أنواع الدعم والمساعدة للشعب الفلسطيني ولمنظمات المقاومة الفلسطينية.

من أهم هذه الوقائع نشير إلى ما يأتي[19]:

- أصبح هدف محاربة الإرهاب هو المحدد الرئيس للسياسة الأميركية في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ولذلك أصبحت علاقات الولايات المتحدة بالدول الأخرى محكومة، في المقام الأول، بدرجة تأييدها لها في حملتها ضد الإرهاب، لا بدرجة ديمقراطية النظم الحاكمة في هذه الدول، ما يعني أن واشنطن مستعدة للتعاون مع نظم تسلطية ومستبدة أو شبه تسلطية، طالما تؤيد توجهاتها وسياساتها ضد الإرهاب.

- أصبحت الرؤية الأميركية لمكافحة الإرهاب تتمحور بالأساس حول المواجهة العسكرية الأمنية لهذه الظاهرة، وهي بذلك تتجاهل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لها. ومن ثم، فإن الولايات المتحدة تعطي الأولوية لدعم القدرات الأمنية والاستخباراتية للنظم الحاكمة في المنطقة، ما يمكّنها من قمع منظمات العنف والإرهاب على حساب تشجيعها على اتخاذ خطوات جادة على طريق الإصلاح السياسي والديمقراطي.

- تورط الإدارة الأميركية في إجراءات غير ديمقراطية داخل الولايات المتحدة، متجاوزة بذلك التقاليد الديمقراطية للمجتمع الأميركي، ومتجاوزة أيضًا أصول الحضارة الليبرالية الغربية، ما شكل مساسًا بجوهر النظام الديمقراطي الأميركي

(19) حسنين توفيق إبراهيم، الولايات المتحدة الأمريكية: وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، كراسات استراتيجية؛ 130 (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، 2003).

وآلياته. من هذه الإجراءات ما تضمنه قانون مكافحة الإرهاب رقم (56) الصادر عن الكونغرس في تشرين الأول/ أكتوبر 2001 المعروف بقانون «حُب الوطن»، حيث وسع صلاحيات أجهزة الأمن والأجهزة التنفيذية بصفة عامة، ما ترتب عنه تقييد ممارسة بعض الحقوق والحريات المدنية، خصوصًا أن القرارات التنفيذية التي صدرت في إطار هذا القانون قد أضافت المزيد من القيود، سواء في ما يتعلق بإنشاء محاكم عسكرية لمحاكمة الأجانب المتورطين في أعمال إرهابية، أو التنصت على الاتصالات بين المعتقلين ووكلائهم من المحامين، أو تأجيل تنفيذ الأحكام القضائية بالإفراج عن المعتقلين من المهاجرين، إذا ما رأت وكالة الهجرة الأميركية أنهم يمثلون خطرًا على المجتمع، أو يخشى هروبهم إلى خارج البلاد.

- ممارسة الإدارة الأميركية ضغوطًا على دول عربية وإسلامية عدة لاتخاذ إجراءات قسرية ضد جماعات وتنظيمات تعتبرها واشنطن إرهابية، على الرغم من أن هذه التنظيمات شرعية تعترف بها النظم الحاكمة، بل وبعضها له تمثيل في البرلمان كما هي حال حزب الله في لبنان. وامتدت الضغوط على الحكومات للقيام بإغلاق جمعيات مشروعة قانونيًا ومصادرة أملاكها، لقيامها بدعم منظمات المقاومة الفلسطينية، خصوصًا حركتي حماس والجهاد المتهمتين بالإرهاب من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل.

في ظل مثل هذه التطورات، يصعب تصور أن الولايات المتحدة سوف تدعم إجراءات ديمقراطية تؤدي إلى وصول منظمات قومية أو إسلامية معادية للوجود الأميركي في المنطقة ورافضة للاحتلال الأميركي للعراق ومساندة للانتفاضة ومنظمات المقاومة الفلسطينية إلى الحكم. وإذا كان دعم واشنطن لمثل هذا الجهد يكاد يكون مستحيلًا، فإن التحول الديمقراطي الذي تريده أميركا في مثل هذه الظروف، لن يتجاوز دعم تحوّل ديمقراطي يزيد من فعالية وقوة نظم حكم موالية للولايات المتحدة في المنطقة، ضمن المهمات الثلاث التي أشار إليها وليم بيرنز في مقالته المذكورة سلفًا.

على هذا الأساس، يمكن القول إن النكبة العراقية قد تؤدي، مع تداعياتها، إلى تحسن محدود في الأداء الديمقراطي للنظم الحاكمة في دول مجلس التعاون، وهي نظم تعطي في مجملها الأولوية كلها لدعم التعاون مع الولايات المتحدة

وغير مستعدة البتة للتورط، بأي شكل من الأشكال، في مواجهة مع المخططات الأميركية في المنطقة.

النتيجة المنطقية لهذا التحليل، هي أن التطور الديمقراطي والإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون، سيبقى رهن معادلة التطورات الداخلية، وفي مقدمها حالة الاستقرار السياسي والأمن الداخلي، وظهور قوى شعبية قادرة على إقناع نظم الحكم بأن الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي هو المدخل الأنسب لدعم مطلب الشرعية والاستقرار السياسي اللذين تتوق النظم الحاكمة إلى تحقيقهما.

هكذا، فإن مستقبل التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون، سيظل رهن العوامل الداخلية في المقام الأول، كما سيظل رهن الدعم الأميركي في الحدود التي لا يتعارض فيها مع المصالح الأميركية، وبالتحديد الطموح الأميركي لمشروع التغيير المأمول في الشرق الأوسط. وبهذا المعنى سيكون الدعم الأميركي لمثل هذا التحول الديمقراطي محدودًا، وفي أضيق الحدود، خصوصًا إذا أخذنا في الاعتبار أن كثيرًا من النظم الحاكمة قد استغل الرفض الشعبي لطموحات الهيمنة الأميركية في المنطقة وغزو العراق واحتلاله، لإيجاد موقف شعبي قوي رافض لدعوة الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي الأميركية، باعتبار أن هذه الدعوة محاولة لتجميل الطموحات الإمبريالية الأميركية في المنطقة[20].

الحديث عن أولوية العوامل الداخلية في تحديد مستقبل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون الخليجي، لا يقلل من العوامل الأخرى، وبالذات العامل الإقليمي وتأثيراته وانعكاساته الداخلية، خصوصًا إذا كانت هذه العوامل الإقليمية مرتبطة أيضًا بالعوامل الخارجية، مثلما هي الحال بالنسبة إلى مستقبل الديمقراطية في العراق ومستقبل مشروع السلام الشرق أوسطي. ونجاح الطموح الأميركي أو إخفاقه لبناء نظام ديمقراطي بديل لنظام صدام حسين في العراق، سيؤثر حتمًا في مسيرة التطور الديمقراطي في دول الخليج سلبًا وإيجابًا. فنجاح عملية بناء ديمقراطي في العراق والطموح العراقي للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي سيكونان حافزًا مزدوجًا للشعوب

(20) «بعد حرب العراق (حلقة نقاشية)،» في: [ملف: العراق من الاحتلال إلى المقاومة]، المستقبل العربي، العدد 294 (آب/ أغسطس 2003)، ص 119-120.

والحكومات في دول المجلس، لدعم الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في هذه الدول. والعكس صحيح، فإخفاق هذا الطموح الديمقراطي في العراق، خصوصًا إذا جاء نتيجة فشل المشروع الأميركي كله في العراق، سيؤدي إلى انتكاسة الطموح الديمقراطي والإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون.

العوامل الإقليمية سوف تعمل كمحفزات للتفاعلات والضغوط الداخلية من أجل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي التي ترتبط بدورها بمجمل العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي، وفي مقدمها التحولات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة من تراجع دولة «الرفاه الاجتماعي»، وكذلك الطموحات الشعبية المتزايدة نحو المشاركة السياسية وتأسيس ركائز راسخة للحكم الرشيد[21]. فقد شهدت السنوات الأخيرة مطالبات جادة للمواطنين لإحداث انفراج سياسي يتجاوز حالة «الركود» السياسية التي عاشتها معظم دول المجلس[22].

على الرغم من ذلك، فإن مطالب التغيير والإصلاح الديمقراطي فرضت نفسها بضغوط من عوامل داخلية عدة، خصوصًا في كل من الكويت والبحرين اللتين تصدرتا التفاعلات الساخنة للتحول الديمقراطي في دول مجلس التعاون، لكن تفجر الحراك الثوري العربي ابتداء من يناير/ كانون الثاني 2011 في تونس وامتداده إلى مصر، ومنها إلى الكثير من الدول العربية، أخذ يفرض حتمية التغيير في ظل نجاح شعوب عربية في إسقاط نظم حكم لا تريدها، وفرض إرادتها في اختيار نظام الحكم الذي تريده، على الرغم من تعثر هذه الشعوب في تحقيق هذه الرغبة في معظم دول ما سمي بـ «الربيع العربي».

3 - الظهور القوي للنفوذ والقوة العسكرية والسياسية الإيرانية

كانت دول الخليج تحلم بأن يؤدي سقوط الخطر العراقي، متمثلًا بنظام حكم البعث برئاسة صدام حسين، من خلال القوة العسكرية الأميركية - البريطانية، إلى تحقيق الاستقرار والأمن في الخليج، لكن إسقاط الخطر العراقي كسر الحائط

---

(21) محمد السعيد إدريس، «مجلس التعاون الخليجي،» في: **التقرير الاستراتيجي الخليجي 2002-2003** (الشارقة: مركز الخليج للدراسات، 2002)، ص 56.

(22) أحمد منيسي، «الديمقراطية الخليجية مطلب شعبي أم نخبوي؟» **الأهرام**، 18/ 2/ 2003.

الفولاذي العربي الذي كان يمثله نظام صدام حسين. أما المارد الإيراني فحوّل العراق إلى منطقة نفوذ إيراني مطلق على حساب النفوذ الأميركي، خصوصًا بعد الانسحاب الأميركي من العراق، وقبله في ظل التوافق الإيراني - الأميركي في داخل العراق على تقاسم النفوذ، وما أدى إليه ذلك من إغراء إيران بأن تتوسع في نفوذها ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما في البحرين والكويت والمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية، في محاولة لفرض منطقة نفوذ شيعية على الضفة الغربية من الخليج العربي، بعد أن أصبحت طهران تهيمن على القرار السياسي في بغداد عبر معادلة حكم فرضتها خريطة توازن قوى جديدة طائفية بتوافق أميركي - إيراني.

كان وما زال الحديث عن وجود مشروع إيراني في العراق مقرونًا بمراحل مختلفة مرت بها العلاقات الإيرانية - العراقية بين صعود وهبوط، نجاحات وانتكاسات. وفي جميع هذه المراحل، كان لإيران مشروعها في العراق الذي يعبّر عن خصوصية كل مرحلة من تلك المراحل، ابتداءً من غزو الشاه إسماعيل الصفوي العراق واحتلاله بغداد عام 1508 ميلادية، مرورًا بعهد نادر شاه، ثم عهود الدولة القاجارية ثم الدولة البهلوية وقيام الجمهورية الإسلامية على أنقاض إمبراطورية محمد رضا بهلوي في شباط/ فبراير 1979.

في جميع تلك المراحل كان المشروع الإيراني الخاص بالعراق يتعلق بمصالح محددة مرتبطة بخصوصية كل مرحلة، والآن، بعد الاحتلال الأميركي للعراق، وابتداءً من سقوط حكم حزب البعث في 9 نيسان/ أبريل 2003، نستطيع أن نتحدث عن مصالح إيرانية جديدة أفرزها واقع الاحتلال الأميركي للعراق، منها تتبلور معالم المشروع الإيراني الجديد في العراق، وهي التي حددت مجمل السياسات الإيرانية الراهنة الخاصة بالعراق. هذه المصالح والسياسات هي التي تكوّن المشروع الإيراني الراهن في العراق.

تتنوع المصالح الإيرانية في العراق بين مصالح عليا وأخرى فرعية. ونستطيع أن نحدد المصلحة الإيرانية العليا في العراق، التي لها الأولوية على ما عداها من مصالح، في الحيلولة دون ظهور العراق من جديد كتهديد لإيران، أكان ذلك في شكل عسكري أم سياسي أم أيديولوجي، أم من خلال إخفاقه (سقوطه في حرب

أهلية أو نشوء كردستان عراقي مستقل مصحوب بملابسات ضخمة للأقلية الكردية الإيرانية)، أم نجاحه (توحُّده كديمقراطية بديلة أو أنموذج ديني يناشد المواطنين غير الموالين الذين يعيشون في إيران). وبناءً على ذلك، يمكن القول إن إيران مصممة على الاحتفاظ بوحدة أراضي العراق بتجنب عدم الاستقرار الشامل، والتشجيع على وجود حكومة صديقة يسيطر عليها الشيعة الموالون لطهران. والأهم من ذلك، الإبقاء على الولايات المتحدة منشغلة في وضع حرج بالمأزق العراقي، كي لا تتفرغ لتصفية حساباتها مع إيران.

هذا النوع من الإدراك الإيراني للمصالح في العراق، ساهم في بلورة استراتيجيا ذات ثلاثة أبعاد: التشجيع على ديمقراطية الانتخابات (كوسيلة لإنتاج الحكم الشيعي)، والترويج لإيجاد درجة ما من الفوضى البناءة بحيث تكون سهلة الانقياد (وذلك لإحداث اضطراب مطول ولكن قابل للسيطرة عليه)، والاستثمار في سلسلة واسعة من الفاعلين المتنوعين الذين كثيرًا ما يكونون منافسين (لتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى في أي نتيجة يمكن تصورها).

هذه الاستراتيجيا نجحت بدرجة كبيرة في العراق، خصوصًا مع الانسحاب الأميركي منه، حيث أصبحت إيران الأقرب إلى التأثير في القرار السياسي العراقي من أي طرف آخر، لكن الأهم هو أن النفوذ الإيراني في العراق أخذ يمتد إلى خارجه، في الخليج وفي سورية واليمن، وهناك من يرجح إمكانية أن يتحول العراق إلى ركيزة إقليمية للنفوذ الإيراني، في حالة سقوط نظام بشار الأسد الحليف في سورية وما يمكن أن يستتبعه هذا السقوط من آثار سلبية على حزب الله وسلاح المقاومة ودورها داخل لبنان.

أدى الاحتلال الأميركي العراق إلى مكاسب إيرانية على مستويين؛ الأول هو المستوى العراقي، والثاني هو المستوى الخليجي.

أدى الغزو إلى تعزيز الوجود الإيراني في العراق، انطلاقًا من الارتباط المذهبي بين شيعة العراق ونظرائهم في إيران، وهم: العراقيون الشيعة من أصل إيراني؛ العراقيون الذين يتكلمون الفارسية، أو أولئك الذين يحملون اسم عائلة باللغة الفارسية؛ رجال الدين الشيعة وأعضاء أحزابهم، مثل الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية؛ الأكراد الفيليين، وهم فرع من فئة «الفارسي» ويتشكلون

من أكراد شيعة عراقيين، ويعيشون خصوصًا في بغداد والمدن الواقعة شرقها باتجاه الحدود الإيرانية، مثل الكوت؛ العراقيون الذين حاربوا إلى جانب إيران في الحرب العراقية - الإيرانية[23].

انطلاقًا من تلك الروابط الدينية، استطاعت إيران ممارسة نفوذ وتأثير واضحين، من خلال اعتمادها اعتبارات السياسة الواقعية التي تعد مزيجًا من الأبعاد الأيديولوجية والواقعية التي فرضت على صانع القرار الإيراني التفرقة بين المصالح الاستراتيجية والأهداف التكتيكية الثانوية في العراق؛ فعلى الصعيد الأول أدركت إيران أن الأوضاع في العراق قد تؤول إلى الآتي: اندلاع حرب أهلية لن تكون الأقلية العربية في إيران بمنأى عنها، انهيار تام للعراق ومن ثم استقلال إقليم كردستان، ما من شأنه أن يصبح نموذجًا لتحريض الأكراد الإيرانيين أو غيرهم من الأقليات العراقية على الانفصال، ظهور حكومة وحدة عراقية بقيادة السنة تتمتع بحماية الولايات المتحدة، ظهور حكومة دينية شيعية تنافس إيران، فرض تهديد عسكري على إيران من جانب القوات الأميركية، حيث يمكن أن تتدخل هذه القوات في إيران حال نجاح السياسة الأميركية في العراق. وتنتهج إيران سياسة تجاه العراق ذات أبعاد ثلاثة، الامر الذي يضمن درء مخاطر السيناريوات السابقة، ابتداءً بدعم الأحزاب الشيعية والعملية السياسية، حيث إن من شأن المكون الشيعي العراقي الطاغي أن يضمن استمرارية النفوذ الإيراني، مرورًا بإحداث فوضى دائمة (يمكن السيطرة عليها) في العراق، ما يؤدي إلى رفع التكلفة السياسية والعسكرية للبقاء الأميركي في العراق إلى الحد الذي يحول دون احتمالات التدخل العسكري في إيران، وانتهاءً بدفع تحالف متعدد الأقطاب، حيث تحتفظ إيران بعلاقات سياسية مع السنة والأكراد والشيعة بما يضمن لها حدًا أدنى من النفوذ إذا تغيرت موازين القوى. أما الأهداف التكتيكية، فهي دفع العملية الديمقراطية في العراق كمبدأ عام، والنهوض بدولة مركزية[24]. وتعكس الأهداف الاستراتيجية الإيرانية في العراق

---

(23) أشرف محمد عبد الحميد كشك، **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003: دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ 100 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 171-174.

(24) Michael Bröning and Wiebke Eden-Fleig, «Tehran as a Partner? Iran's Policy on Iraq: Exporting Revolution or on The Defensive?» Friedrich Ebert Stiftung (18 September 2007). <http://fes-jordan.org/web/files/Tehran>.

حقيقة مؤداها أن لإيران مشروعًا سياسيًا في العراق، ومن ثم فإن مجمل تفاعلات إيران وأدوارها مع الأزمة الناتجة من احتلال العراق، كان انعكاسًا وتعبيرًا مباشرًا عن ذلك المشروع الذي تمتد جذوره إلى أعوام الحرب العراقية - الإيرانية، وربما إلى ما قبلها بعقود طويلة، وهو جزء من طموحات الهيمنة الإقليمية لإيران[25]. وقد كان من أهم نتائج النفوذ الإيراني في العراق ما يأتي:

- نجاح السياسة الإيرانية في إجبار الولايات المتحدة على تغيير سياساتها تجاه إيران، إذ إن الإدارة الأميركية قبلت، للمرة الأولى، إجراء مباحثات مباشرة مع إيران على مدى ثلاث جولات تركزت حول العراق[26]، وذلك تنفيذًا لإحدى توصيات لجنة دراسة العراق التي شكلها الكونغرس الأميركي من جيمس بيكر وزير الخارجية الأسبق ولي هاميلتون النائب الديمقراطي السابق، وقد طالبت - ضمن توصيات عدة - بقبول التفاوض مع كل من سورية وإيران[27].

- تعزيز النفوذ الإيراني في العراق، الأمر الذي اعتبر إخلالًا بتوازن القوى الإقليمي الذي ظل معتمدًا على التنافس التاريخي بين إيران والعراق، مع دور موازن للعربية السعودية، مدعومًا من بلدان مجلس التعاون الخليجي الصغرى، من شأنه أن يحول العراق إلى قوة مضافة إلى القوة الإيرانية، بما يدعم المشروع الإيراني في المنطقة في نهاية الأمر[28]. ذلك المشروع الذي يقوم على فرضية مؤداها أن من شأن توازن الرعب في الخليج، والحضور الإيراني الكثيف في المشرق العربي، أن يمثلا عامل ضغط على الولايات المتحدة الأميركية لقبول إيران كشريك إقليمي، وبالتالي تقاسم المصالح والنفوذ في تلك المنطقة المهمة من العالم، أي إن المشروع الإيراني لا يستهدف المصالح الأميركية في تلك المنطقة وإنما يستهدف نسق هذه المصالح[29].

---

(25) محمد السعيد إدريس، «التفاوض على العراق والتوازن الإقليمي،» **الأهرام**، 2/ 6/ 2007.

(26) أحمد مختار الجمال، «استراتيجية إيران الإقليمية: الإشكالية والصفقة،» **شؤون عربية**، العدد 126 (حزيران/ يونيو 2010)، ص 43.

(27) إدريس، «التفاوض على العراق».

(28) محمد السعيد إدريس، «إيران والأمن الإقليمي للخليج العربي،» **أوراق الشرق الأوسط**، العدد 38 (تشرين الأول/ أكتوبر 2007)، ص 46-47.

(29) مصطفى اللباد، «هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حكرًا على قوى غير عربية؟» **شؤون عربية**، العدد 135 (2008)، ص 36.

أما على صعيد التحالفات التي تتجاوز الأيديولوجيا الإيرانية فإن اعتبارات المصالح الواقعية حتمت على إيران تجاوز تلك الأيديولوجيا، لبناء تحالفات إقليمية كجزء من استراتيجية إيران الدفاعية للتصدي لمحاولات الولايات المتحدة الهادفة إلى عزل إيران. وتجد «المصلحة» سندها في الفكر السياسي الشيعي، إذ يعد الخميني أول من أرسى هذا المفهوم. ففي العقيدة الشيعية، يعد تعطيل حكم النص الديني، وإن بشكل موقت، أمرًا محرمًا، إلا أنه طبقًا لنظرية الخميني، فإن ما يراه الحاكم الفقيه من مصلحة الدولة يعلو أحكام وأوامر الله، ومن أجل ذلك الغرض قام المرشد الأعلى بتأليف مجلس تشخيص مصلحة النظام، ومهمته الرئيسية الاعتراض على القرارات التي يصدرها مجلس صون الدستور؛ إذ اعتبر ذلك ضد مصالح النظام. وفي هذا الشأن، قال الخميني «إن تأمين النظام هو واجب ديني فوق كل الواجبات»، ومن ثم، فإن له ولممثليه حرية التصرف في النص الديني وفقًا لما يتطلبه الواقع[30]. وانطلاقًا مما سبق، سعت إيران إلى بناء تحالفات مع أطراف إقليمية تختلف معها في الأيديولوجيا الدينية، انطلاقًا من قناعة صانع القرار الإيراني بأن النتائج الإقليمية التي رتبها الغزو الأميركي للعراق، لا يمكن التصدي لها من خلال دعم الجبهة الداخلية فحسب، وإنما من خلال بناء تحالفات إقليمية مع الأطراف التي تواجه التحديات ذاتها أيضًا، ومن ذلك التعاون الاستراتيجي بين إيران وسورية.

على المستوى الخليجي أدى الغزو والاحتلال الأميركيين للعراق إلى تعزيز النفوذ الإيراني في دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيدين الرسمي وغير الرسمي، حيث وجدت هذه الدول نفسها محلًا للاستقطاب بين الولايات المتحدة وإيران، حيث انتهج الخطاب الرسمي الإيراني ازدواجية في التعامل مع دول المجلس مزجت بين الإغراء والتهديد. ففي مجال الإغراء والطمأنة قام الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بزيارة الكويت في فبراير/ شباط 2006 من أجل طمأنة دول مجلس التعاون الخليجي إزاء البرنامج النووي الإيراني، مؤكدًا

(30) Mehdi Khalaji, «Apocalyptic Politics: On the Rationality of Iranian Policy,» Washington Institute for Near East Policy, Policy Focus 79 (January 2008), pp. 1-10. <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/apocalyptic-politics-on-the-rationality-of-iranian-policy>.

أن إيران جار يريد الاستقرار لجيرانه وللمنطقة برمتها[31]. وانتقل إلى الإمارات في أيار/ مايو 2007؛ في أول زيارة لرئيس إيراني للإمارات منذ قيام الثورة الإيرانية عام 1979، كما زار عُمان في الشهر ذاته. وقد هدف من زيارتيه تحييد الدول الخليجية خلال الأزمة مع الولايات المتحدة، إضافة إلى طمأنتها.

فيما كرست إيران جهدها لطمأنة تلك الدول، انطوت سياستها على تهديدات، ومنها تحذير الأميرال علي شمخاني وزير الدفاع الأسبق، «دول الخليج المتعاونة مع الولايات المتحدة من أنها ستصبح هدفًا لوابل من الصواريخ الباليستية»، ومن «أن الصواريخ الإيرانية لن تطلق على القواعد العسكرية الأميركية فقط ولكن على أهداف استراتيجية خليجية أيضًا، مثل مصافي النفط ومحطات الكهرباء»[32]، متهمًا بلدان مجلس التعاون الخليجي بمساعدة الولايات المتحدة على إضفاء شرعية على نياتها العدوانية تجاه إيران، وكذلك صدور بيان عن الخارجية الإيرانية في 7 يوليو/ تموز 2007 يعيد التشديد على أن الجزر الثلاث جزء لا يتجزأ من أراضي إيران، وذلك ردًا على بيان وزراء خارجية بلدان مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في جدة في الخامس من يوليو/ تموز 2007، على الرغم من أن ما جاء في البيان كان مطالبة إيران بضرورة الاستجابة لمساعي حل أزمة الجزر بالطرق السلمية.

---

(31) «إيران: مفاجآت الداخل وتوترات الخارج،» في: **التقرير الاستراتيجي العربي 2005-2006** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2006)، ص 242.

(32) «حصاد جولة نجاد الخليجية،» **الأهرام**، 19/ 5/ 2007. شهد عاما 2006 و2007 كثيرًا من الممارسات والتهديدات الإيرانية لبلدان مجلس التعاون الخليجي؛ فخلال تموز/ يوليو 2007، تعرض دبلوماسي كويتي للاعتداء الإيراني، وقد استدعى وكيل وزارة الخارجية الكويتية السفير الإيراني إلى مكتبه وسلمه مذكرة احتجاج.

ما أوردته صحيفة **كيهان** القريبة من المرشد الأعلى علي خامنئي في افتتاحيتها، بقلم حسين شريعتمداري الذي أشار إلى أن «البحرين كانت جزءًا من الأراضي الإيرانية وانفصلت عن إيران ضمن عملية غير قانونية بين الشاه ودول أمريكا وإنكلترا». وتهجم الكاتب على بلدان مجلس التعاون الخليجي وعلى حكوماتها وحكامها مستخدمًا كلمات ومصطلحات غير مقبولة. **الوقت**، 13/ 7/ 2007. والكاتب هو أحد مستشاري المرشد.

اعتبر وزير الخارجية الإيراني منوشهر متقي خلال زيارته البحرين أن موضوع الجزر الإماراتية «غير قابل للنقاش»، مطالبًا جيرانه بالمبادرة إلى حوار لتصحيح أي سوء فهم. انظر: **الشرق الأوسط**، 15/ 7/ 2007.

لمزيد من التفصيل، انظر: كشك، ص 175.

أما على الصعيد غير الرسمي، فقد استطاعت إيران توظيف الورقة الشيعية لتعزيز نفوذها الإقليمي في منطقة الخليج، التي تحتوي على مكون شيعي مهم، فضلًا عن السعي إلى نشر التشيع التزامًا بالمذهب الإمامي الإثني عشري الذي تعتمده إيران مذهبًا رسميًّا للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد أعلن المسؤولون الإيرانيون صراحة نشر التشيع، وفي ذلك يقول هاشمي رفسنجاني: «إننا باعتبارنا دولة شيعية نساعد الشيعة في كل مكان، حتى لو كانوا حزبًا أو أقلية برلمانية... لقد أصبح للشيعة مركزية الآن في إيران بعد قيام الثورة الإسلامية»[33].

كان لتعزيز النفوذ الإيراني الرسمي وغير الرسمي في منطقة الخليج نتائج عدة يمكن الإشارة إليها كما يأتي:

- عرقلة السياسة الأميركية التي استهدفت في المنطقة تغيير الأنظمة التي تعتبرها «مارقة»، منها إيران.

- فيما سعت الولايات المتحدة إلى عزل إيران من خلال تقسيم المنطقة محورين: أحدهما معتدل والآخر راديكالي، استطاعت إيران اختراق المحور المعتدل، إن على الصعيد الرسمي أم على الصعيد غير الرسمي، وهو ما أوجد مأزقًا صعبًا أمام بلدان مجلس التعاون الخليجي مفاده البحث عن منطقة توازن بين مقتضيات التحالف مع الولايات المتحدة ومعطيات الجغرافيا والجوار مع إيران.

- استطاعت إيران تأكيد نفوذها داخل بلدان مجلس التعاون الخليجي المحتوية على مكون شيعي مهم. ولم يقتصر النفوذ على التهديد، بل اتخذ أيضًا أشكالًا عملية عبرت عنها مواقف الشيعة تجاه الحوادث المختلفة التي شهدتها المنطقة[34]، وما يحدث حاليًّا من تصعيد للخطاب السياسي الشيعي في البحرين، خصوصًا من جمعية «الوفاق الإسلامي»، وتجاوزها مطلب «الملكية

---

(33) محمد السعيد عبد المؤمن، «من يدافع عتاولة الجنة،» مجلة مختارات إيرانية، العدد 68 (آذار/ مارس 2006)، ص 22-23.

(34) كشك، ص 175-179.

الدستورية» إلى ما يمكن اعتباره تحركًا لإسقاط النظام، من خلال السعي على نهج «حركة تمرد» المصرية، لم يكن إلا صدى للدعم الإيراني المتصاعد، منذ أن امتدت بعض رياح ما سمي بـ «الربيع العربي» إلى البحرين، وأدت إلى تدخل قوات درع الجزيرة لضبط تلك الحوادث والمحافظة على المنشآت الحيوية في البحرين.

بشكل عام يمكن القول إن النفوذ الإيراني تفاقم في العراق وامتد إلى دول عربية خليجية أخرى، ومنها تعمق في لبنان، وهو الآن يتجلى في سورية من خلال دعم عراقي (موالٍ) ودعم لبناني (موالٍ) «حزب الله»، وأضحت إيران فاعلًا إقليميًّا له كلمته الحريص على إعلانها، وربما فرضها وفق قدراته وإمكاناته، وما كان له أن يصل إلى ذلك لولا الغزو والاحتلال الأميركيين للعراق.

4- فرض نظام جديد للأمن الخليجي

سعت الولايات المتحدة منذ احتلالها العراق إلى توظيف هذا الاحتلال لفرض نظام أمن إقليمي جديد في الخليج، بتوافق مع مجمل المصالح والأهداف والدوافع الأميركية من غزو العراق دون اعتبار لدول المنطقة ومصالحها.

نظام الأمن الإقليمي الجديد الذي أرادت الولايات المتحدة صوغه، ظل متوقفًا بدرجة أساسية على مستقبل التفاعلات التي تحدث في العراق، ومدى قدرة الولايات المتحدة على إيجاد نفوذ سياسي - عسكري أميركي في العراق، إيجاد واقع أمني جديد في المنطقة. بهذا المعنى كان المتصور أن عملية إعادة بناء النظام الأمني الإقليمي في الخليج، سوف تأخذ في اعتبارها مجموعة من الحقائق الجديدة التي فرضت نفسها في المنطقة.

الحقيقة الأولى: إن إسقاط الأميركيين نظام صدام حسين واحتلالهم العراق يتضمن سقوطًا موازيًا للنظام الأمني الخليجي الذي فرضته الولايات المتحدة على المنطقة منذ قيادتها حرب الخليج (1990).

مزجت الولايات المتحدة بين أربع سياسات جعلتها بمنزلة أسس وركائز النظام الأمني الأميركي في الخليج والشرق الأوسط:

- إعطاء أولوية لاستخدام القوة العسكرية والتدخل المباشر لمواجهة أي تهديد للنفوذ والمصالح الأميركية في الخليج[35]. وقد أكسبت خبرة استخدام القوة المسلحة في حرب الخليج (1990) هذه السياسة قدرًا كبيرًا من الصدقية والفعالية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وتشمل هذه السياسة بحسب بيان استراتيجية الدفاع الأميركية لعام 1995 ثلاثة محاور[36]:

• تحسين القدرات الدفاعية المحلية لكل دولة من دول مجلس التعاون الست، كي تستطيع كل منها على حدة تحمّل المسؤولية الأساسية للدفاع عن أمنها.

• تشجيع تعزيز الدفاعات الإقليمية الجماعية بين دول مجلس التعاون، لتمكين هذه الدول من التعاون معًا خلال فترة التوتر الشديد في المنطقة.

• تعزيز القدرات العسكرية للولايات المتحدة في الخليج.

هذه المحاور الثلاثة هي التي اعتمدتها دول مجلس التعاون الخليجي أساسًا للأمن الإقليمي الفرعي في المنطقة، أي أمن دول مجلس التعاون الست التي تراجعت بعد حرب الخليج عن دعوة «الأمن الجماعي»، وعن إطار «إعلان دمشق»، واستبعدت إيران عن إطار الأمن الجديد، واكتفت بتوقيع اتفاقيات أمنية ثنائية مع الولايات المتحدة وأطراف دولية أخرى، مع إعطاء الأولوية للبناء الذاتي للقوة العسكرية لكل دولة اعتمادًا على الدعم الأميركي، مع استحداث قنوات وآليات للتعاون المشترك في ما بينها عن طريق الطموح إلى إقامة ما سمي بـ«حزام أمني دفاعي» يحيط بدول المجلس، ويتضمن إنشاء شبكة للدفاع الجوي ونظام للإنذار المبكر، وذلك بربط شبكات الدفاع الجوي والرادارات في الدول الست، مع طموح لتطوير قوات «درع الجزيرة» وتشكيل فرق مدرعة موحدة تابعة لهذه القوات ورفع عدد أفرادها إلى 25 ألف رجل[37].

---

(35) ودودة بدران، «الرؤية الأمريكية لأمن الخليج،» في: عبد المنعم المشاط، محرر، أمن الخليج العربي: دراسة في الإدراك والسياسات (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1990)، ص 386-393.

(36) مفيد عبد الرحمن، «الالتزامات الأمنية في الخليج مكلفة إلى حد يستدعي إعادة النظر فيها،» الرأي العام، 2/ 2/ 1997.

(37) سمعان بطرس فرج الله، «الرؤية الكويتية لأمن الخليج،» في: المشاط، ص 127-128.

- الاحتواء المزدوج للعراق وإيران. والهدف المباشر لهذه السياسة، كما أوضحه عدد من الاستراتيجيين الأميركيين، هو أن للولايات المتحدة مصلحة كبرى في منع ظهور قوة تحمل نزعة سيطرة إقليمية في أي بقعة من العالم، ولا سيما إذا كانت قوة قادرة على تهديد الأمن والاستقرار العالميين من خلال استخدام القوة[38].

كان انتهاج سياسة الاحتواء المزدوج تعبيرًا عن تقييم أميركي مفاده أن نظامي الحكم العراقي والإيراني معاديان للمصالح الأميركية في المنطقة. وبناء عليه، فإن الولايات المتحدة ما عادت تقبل بعد حرب الخليج (1990) سياسة «توازن القوى» التقليدية التي كانت تعتمد على دعم إحدى الدولتين (إيران والعراق) لتوازن الأخرى. فهذه السياسة (توازن القوى) أظهرت إفلاسها عندما قام العراق بغزو الكويت، كما أنها لا تصلح في ظل العداء الذي يكنه العراق وإيران للولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة، فضلًا عن أن القوة الأميركية المكثفة في الخليج تعد بديلًا أفضل لحماية المصالح الأميركية[39].

استهدفت سياسة الاحتواء المزدوج اتّباع كل ما من شأنه نزع قدرة العراق وإيران على تهديد المصالح الأميركية ونظم الحكم الصديقة في الخليج، بتجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل، والحيلولة دون تمكين إيران من امتلاك مثل هذه الأسلحة.

- سياسة الاعتماد المتبادل بين الشقين الغربي والشرقي من منطقة الشرق الأوسط، أي بين الخليج والمشرق العربي كمركز لنظام الصراع العربي - الإسرائيلي، وذلك بالربط بين نظام الأمن الإقليمي الجديد في الخليج، ومساعي إنجاح عملية التسوية للصراع العربي - الإسرائيلي، عن طريق دفع دول مجلس التعاون للمشاركة في مشروع التسوية والتوسع في تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

- الربط بين أمن الخليج وعملية التسوية، الأمر الذي أوضح مارتن إنديك مغزاه وأهميته، حين كان مستشارًا للشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي

(38) Graham E. Fuller and Ian O. Lesser, «Persian Gulf Myths,» *Foreign Affairs*, vol. 76, no. 3 (May - June 1997), p. 44.

(39) انظر نص خطاب مارتن إنديك في مؤتمر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في: الخليج، 23/5/1993.

الأميركي في إدارة كلينتون، بقوله إن هناك اعتمادًا متبادلًا بين إنجاح الدعوة لاحتواء العراق وإيران ونجاح عملية التسوية. فكلما نجحت عملية احتواء العراق وإيران، أمكن تحقيق تقدم في عملية التسوية، وكلما أمكن تحقيق تقدم في عملية التسوية، أمكن تحقيق نجاح في احتواء العراق وإيران[40].

– القيام بجهد نشط لكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل وتعزيز تصور منطقة أكثر ديمقراطية وازدهارًا.

الحقيقة الثانية: أن الولايات المتحدة التي اعتبرت أن حرب الخليج (1990) مرحلة فاصلة في التاريخ الأميركي وفي الدور الأميركي العالمي، لن تتراجع عن سياسة تكثيف الوجود العسكري الأميركي في الخليج بعد تمكنها من إسقاط نظام صدام حسين وفرض الاحتلال الأميركي على العراق.

هذا يعني أن أي نظام أمني جديد في الخليج سوف يقوم في الأساس بمبادرة أميركية وبجهد أميركي، وأن الجديد في النظام الأمني الخليجي لمرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق، سيتلخص في النتائج التي أفرزتها تجربة الغزو الأميركي – البريطاني للعراق، والتطورات التي لحقت بالدور الأميركي في الخليج والعلاقات الأميركية – الخليجية منذ تفجيرات 11 أيلول/ سبتمبر 2001.

الحقيقة الثالثة: أن بناء النظام الأمني الجديد في الخليج، سوف يتم في ظروف غير مواتية بالنسبة إلى الأطراف المحلية في إقليم الخليج (إيران ودول مجلس التعاون والعراق)، وفي ظروف عجز شبه كامل للنظام العربي. وهذا يعني أن النظام الجديد سوف يعكس، في الأساس، مصالح الطرف القوي في معادلة الأمن الخليجي، وهو الولايات المتحدة، وأن النظام الأمني الخليجي الجديد لن يتوافق، بالضرورة مع المصالح العربية، تمامًا كما كانت الحال بالنسبة إلى النظام الأمني الذي فرضته الولايات المتحدة على الخليج بعد حرب الخليج (1990)، وهو النظام الذي حرص على توظيف النظام الأمني الخليجي لدعم مشروع السلام الأميركي – الإسرائيلي.

---

(40) انظر نص خطاب مارتن إنديك في مؤتمر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى في: **الخليج**، 23/ 5/ 1993.

الاستئثار الأميركي بالجهد الأكبر لإعادة بناء النظام الأمني الإقليمي الجديد في الخليج، افترض بداية ثلاثة أمور: **أولها**، أن هذا النظام يجب أن يكون الأكثر فعالية والأقل تكلفة والأكفأ في تحقيق المصالح الأميركية. **ثانيها**، أن العراق الجديد سيكون محورًا أساسًا في هذا النظام، بما يمكن أن يعنيه ذلك من تأثيرات سلبية على محورية الدور السعودي في النظام الأمني الخليجي السابق لاحتلال الولايات المتحدة للعراق[41]. **ثالثها**، أن النظام الأمني الجديد يجب أن يهتم بمواجهة ثلاث إشكاليات تهدد الاستقرار والأمن الإقليمي: إشكالية الاستقرار في العراق، وهي إشكالية تتأكد خطورتها يومًا بعد يوم مع تزايد خطورة عمليات المقاومة العراقية، والإشكالية الإيرانية بما تعنيه من أدوار إيرانية لا ترضى عنها الولايات المتحدة في العراق والخليج والصراع العربي- الإسرائيلي، فضلًا عن أزمة أسلحة الدمار الشامل المتصاعدة بين إيران والولايات المتحدة، وأخيرًا إشكالية توتر العلاقات الخليجية على المستوى الشعبي مع الولايات المتحدة وعلى الأخص العلاقات السعودية - الأميركية في ضوء خبرة هذه العلاقات خلال الحرب الأميركية في أفغانستان ضد حركة طالبان وتنظيم القاعدة، والحرب ضد العراق حيث أدركت واشنطن مدى التردد والعزوف الرسمي السعودي لدعم الجهود الأميركية ومدى الرفض الشعبي السعودي لأي تعاون مع الولايات المتحدة[42].

الواقع، أن مسألة ترتيب وإعادة تنظيم الوجود العسكري الأميركي في الخليج اعتُبرت واحدة من أبرز الدوافع الكامنة وراء اتخاذ قرار شن الحرب الأميركية على العراق ذاتها، حيث سعت الولايات المتحدة إلى الاستفادة من هذه التطورات من أجل إحداث تغيير جذري لسياستها في المنطقة، وبالذات في ما يتعلق بتعديل خطط الوجود الأميركي في الخليج، بحيث يكون العراق الجديد قاعدة إقليمية محورية للوجود العسكري الأميركي في المنطقة، مع إمكان الاستغناء عن انتشار القوات الأميركية في الكثير من دول المنطقة الأخرى، وذلك لما يتمتع به العراق من موقع استراتيجي مهم، وبهدف إنهاء الحساسيات التي يثيرها الوجود العسكري الأميركي في بعض الدول الأخرى بالمنطقة.

---

(41) غوز الثالث، ص 15.

(42) المصدر نفسه، ص 14.

لذلك، شرعت وزارة الدفاع الأميركية فور انتهاء الحرب على العراق في صوغ سياسة جديدة تجاه منطقة الخليج، تقوم على إعادة تقييم علاقاتها وروابطها الاستراتيجية بدول المنطقة، وتغيير مناطق الوجود العسكري الأميركي، عبر إعطاء ثقل أكبر للوجود العسكري الأميركي في العراق. ومع أن ملامح هذه السياسة لم تتبلور بصورة كاملة، وتعثرت إلى حد ما مع تصاعد المقاومة الداخلية في العراق، إلا أن وزارة الدفاع الأميركية بدأت فور انتهاء الحرب على العراق في تغيير خطط الانتشار العسكري الأميركي في المنطقة، ولم تكن هذه التغييرات مرتبطة فقط بالتحول في استراتيجيا نشر القوات الأميركية، ولكنها ارتبطت أيضًا بطائفة متنوعة من الأهداف، من بينها تقليص العبء المالي الواقع على كاهل الميزانية الأميركية الناجم عن نشر أعداد كبيرة من القوات الأميركية في الخليج والاستجابة لمطالب بعض الحكومات العربية في شأن تقليص حجم الوجود العسكري الأميركي، إضافة إلى عملية الاستبدال الروتيني للقوات الأميركية من المنطقة وإليها.

تبلورت هذه الخطط على المستوى العملي في صدور تسريبات عن وزارة الدفاع الأميركية إلى وسائل الإعلام، تشير إلى أن الولايات المتحدة كانت تعتزم تحويل العراق إلى قاعدة إقليمية محورية للوجود العسكري الأميركي في المنطقة. ونشرت وسائل الإعلام الأميركية بالفعل تقارير منذ أواخر نيسان/ أبريل 2003، عن اعتزام وزارة الدفاع الأميركية إقامة أربع قواعد عسكرية في العراق، بما يتيح للولايات المتحدة الوجود عسكريًا في المناطق المهمة كلها في العراق. كما أشارت التقارير إلى أن وزارة الدفاع الأميركية تعتزم جعل وجودها العسكري في العراق بمنزلة الركيزة الأساسية في الاستراتيجيا الأميركية، لإعادة ترتيب الأوضاع في المنطقة الممتدة عبر الشرق الأوسط وجنوب غرب آسيا والبحر الأبيض المتوسط، وصولًا إلى المحيط الهندي.

ثانيًا: الاستجابات الاستراتيجية الخليجية

مثّلت تلك التطورات كلها تحديات مهمة أمام دول مجلس التعاون لصوغ استجابة فاعلة لهذه التحديات وبلورتها. وللتعرف إلى كيفية تعامل دول المجلس مع هذه التحديات، سوف نتعرض أولًا للمعوقات الأساسية التي حالت دون

تمكين دول المجلس من بلورة استراتيجيا للأمن الإقليمي الجماعي، وثانيًا لفرص المستقبل وسيناريواته.

1- معوقات الاستجابة الخليجية للتحديات

هذه الحزمة المكثفة من التهديدات التي واجهت دول مجلس التعاون الخليجي نتيجة الغزو والاحتلال الأميركيين للعراق، جاءت ضمن بيئة إقليمية خليجية غير مواتية، لبلورة استجابات استراتيجية على مستوى تلك التحديات. فعندما حدث الغزو الأميركي للعراق، كان إقليم الخليج يعاني «أزمة أمن مزمنة» لها علاقة مباشرة بهيكلية النظام الإقليمي الخليجي والخلل الفادح في توزيع القوة بين الدول الأعضاء، كما يعود أيضًا إلى مستوى القوة في الخليج ونوع تلك القوة، علاوة على خصوصية السلطة والحكم في دول المنطقة، وبالذات دول مجلس التعاون الخليجي (النظام الفرعي)، تلك الخصوصية التي تعرقل بدرجة كبيرة جميع فرص التأسيس لأمن جماعي يضم دول المجلس، فضلًا عن فرض تأسيس أمن جماعي خليجي يضم الدول الأعضاء في النظام الإقليمي الخليجي.

أ- خصوصية هيكلية النظام الإقليمي الخليجي

قبل تشكيل المجلس، ومنذ الانسحاب البريطاني من الخليج عام 1971، ظلت العلاقات الإقليمية تقوم على تفاعلات الدول الثماني، أعضاء النظام الإقليمي الخليجي، مع وجود تمايز في علاقات إيران والعراق والمملكة العربية السعودية ضمن إطار تفاعلي عرف باسم «مثلث علاقات الهيمنة»، حيث كانت هذه القوى الإقليمية الثلاث تتنافس على الزعامة والهيمنة على إقليم الخليج، مع وجود أولوية للعلاقات الصراعية الإيرانية - العراقية حول الهيمنة وميل السعودية للقيام بدور الموازن بين البلدين. ومع وجود تمايز آخر في علاقات السعودية مع الدول الخمس الصغرى الأخرى أعضاء النظام (الكويت والإمارات وسلطنة عمان وقطر والبحرين)، عرف بتفاعلات الاستتباع، حيث كانت السعودية حريصة على فرض نمط علاقات استتباعيًا في علاقاتها مع الدول الخمس، وفي علاقات الدول الخمس معها، مع حرص شديد على إبعاد نفوذ القوتين المناوئتين الأخريين في النظام (إيران والعراق) عن التغلغل إلى داخل أي من الدول الخمس، ومع حرص

بعض هذه الدول الخمس على إقامة علاقات خاصة مع إيران أو العراق للاستقواء بها على محاولات السيطرة السعودية[43].

بعد تشكيل مجلس التعاون الخليجي تغيّر هيكل النظام الإقليمي الخليجي من نظام القطبية الثنائية المتعددة الذي كان يميز نظام تفاعلات النظام طوال عقد السبعينيات وحتى تأسيس المجلس عام 1981، بسبب الدور المميز للقوة السعودية بين القوتين المتنافستين على الزعامة: إيران والعراق، إلى نظام القطبية المتعددة، بظهور قطب ثالث هو مجلس التعاون الخليجي الذي امتلك من عناصر القوة ما يجعله قادرًا على موازنة قوة القطبين الآخرين. فمساحة هذا القطب الثالث (مجلس التعاون) تفوق مساحة إيران والعراق معًا، كما أن عائداته النفطية وإنفاقه العسكري تجاوزا بدرجات كبيرة عائدات وإنفاق القوتين الأخريين. وهذا كان يعني، من الناحية النظرية على الأقل، أن مجلس التعاون امتلك عناصر القوة كلها، ربما باستثناء القوة البشرية، لموازنة أدوار القوة الإيرانية والقوة العراقية، وإحداث التوازن المطلوب في تفاعلات النظام، وإيجاد إمكانية وجود أنماط متعددة من التفاعلات من شأنها تقليل احتمالات الحرب داخل النظام[44]، لكن من الناحية الفعلية لم يستطع المجلس أن يتعامل كقوة موحدة داخل النظام الخليجي، بحيث إن مقولة تشكُّل النظام من ثلاث قوى إقليمية هي إيران والعراق ومجلس التعاون ظلت مقولة افتراضية، لأن الدول الست أعضاء المجلس كانت تفضل في كثير من الأحيان أن تتصرف بشكل منفرد ومميز عن الدول الأخرى، إن في علاقاتها الإقليمية في داخل النظام أو بالقوى الدولية التي لها علاقات خاصة بالنظام وبالذات الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي (السابق)، وكانت سنوات الحرب العراقية - الإيرانية الثماني فرصة اختبارية لهذه المقولة من الناحية العملية.

جاءت حرب الخليج (1991) وتداعياتها (حرب عاصفة الصحراء) لتحدث تغيرات جوهرية على هيكلية ونظام تفاعلات النظام الإقليمي الخليجي، حيث أصبحت الولايات المتحدة بفضل دورها القيادي في هذه الحرب قوة

(43) انظر في تفصيلات هذه النماذج التفاعلية: إدريس، **النظام الإقليمي**، ص 391-419.
(44) المصدر نفسه، ص 40.

عالمية إقليمية في الخليج لتتحول هيكلية النظام من إطار مثلث الصراعات إلى هيكلية جديدة عرفت باسم مستطيل التوتر[45]، ولتصبح الولايات المتحدة قوة أساسية ومهيمنة داخل النظام الإقليمي الخليجي، متجاوزة الدور المتعارف عليه في الأدبيات الكلاسيكية للنظم الإقليمية التي تعلي شأن عامل الجوار الجغرافي على حساب عامل التفاعلات.

- فرضت عوامل كثيرة هذا الدور الأميركي الجديد، منها ما يخص التحولات الجديدة في النظام العالمي وبروز الولايات المتحدة كقوة عظمى أحادية مسيطرة على قيادة النظام، ومنها ما يخص الاتفاقات الأمنية والعسكرية التي وقعتها الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي مع الولايات المتحدة، بشكل منفرد وكبديل للأمن الجماعي الخليجي ولصيغة إعلان دمشق، ومنها ما يخص النظرة الأميركية إلى إقليم الخليج ومقدار المصالح الأميركية فيه والوجود العسكري الأميركي المكثف في الخليج، والدور الذي تقوم به القوات الأميركية بمشاركة القوات البريطانية لمراقبة مناطق حظر الطيران التي فرضت بشكل متعسف على شمال العراق وجنوبه.

بدخول الولايات المتحدة كفاعل رئيس مسؤول عن ضمان الأمن الإقليمي للخليج بعد حرب عاصفة الصحراء، أصبحت تفاعلات مستطيل التوتر هي أنماط التفاعلات الشائعة في المنطقة بدلًا من تفاعلات مثلث الصراعات. فالزوايا الأربع لهذا المستطيل المتوتر في الخليج تضم الفواعل الأربعة في النظام الإقليمي الخليجي: الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي وإيران والعراق. وقد شملت التفاعلات المعقدة للنظام الإقليمي الخليجي في هيكليته الجديدة أشكالًا من الصراع والتعاون، والاستمرارية والتغير. حيث كان كل فاعل من هذه الفواعل الأربعة في حالة صراع متوازن ودقيق مع الفواعل الأخرى باستثناء وحيد هو العلاقة بين الولايات المتحدة كقوة عالمية مهيمنة والائتلاف الهش في النظام، أي مجلس التعاون الخليجي، وهو الوضع الذي قام فيه هذا الائتلاف الهش باعتباره أضعف الأطراف الإقليمية الثلاثة الأخرى، بتعزيز

---

(45) James A. Bill, «The Geometry of Instability in the Gulf: The Rectangle of Tension,» in: Jamal S. Al-Suwaidi, ed., *Iran and the Gulf: A Search for Stability* (Abu Dhabi, UAE: Emirates Center for Strategic Studies and Research, 1996), pp. 101-102.

موقعه داخل النظام عن طريق تحالف مع القوة الخارجية المهيمنة. باستثناء العلاقة بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي كعلاقة تحالف أو ما يشبه التحالف، كانت أنماط التفاعلات الأخرى صراعية في مجملها: العلاقات بين العراق والولايات المتحدة، وبين الولايات المتحدة والعراق؛ العلاقات بين العراق ومجلس التعاون وبين مجلس التعاون والعراق؛ العلاقات بين العراق وإيران وبين إيران والعراق؛ وكذلك العلاقات بين إيران والولايات المتحدة وبين الولايات المتحدة وإيران؛ العلاقات بين مجلس التعاون وإيران وبين إيران ومجلس التعاون[46].

هذه الأنماط التفاعلية ظلت سائدة طوال سنوات عقد التسعينيات، باستثناء تطور علاقات تعاونية بين بعض دول المجلس والعراق، وبين معظم دول المجلس وإيران، ووجود ملامح لرغبة إيرانية - عراقية في تصفية تركة حرب الثماني سنوات بينهما وتداعياتها، وتأسيس مرحلة جديدة من علاقات التعاون بعد أن أصبح البلدان أسيري سياسة الاحتواء المزدوج الأميركية. وجاءت انفجارات 11 أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة ووضع واشنطن لكل من إيران والعراق مع كوريا الشمالية، باعتبارها دول «محور الشر» لتزيد من دوافع التعاون الحذر بين إيران والعراق وحوافزه. وقبل أن تتفجر الأزمة الساخنة بين الولايات المتحدة والعراق، وقبل أن تشن الولايات المتحدة عدوانها على العراق، كانت خريطة التفاعلات الإقليمية الخليجية تختلف كثيرًا عن وضعها في عقب حرب الخليج (1990) على النحو التالي[47]:

• علاقات مستطيل التوتر لم تبقَ كلها متوترة في ظل تقارب ملحوظ بين معظم دول مجلس التعاون الخليجي، بما فيها المملكة العربية السعودية، مع العراق. العناق بين الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد السعودي آنذاك وعزة إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقي (السابق)، في مؤتمر القمة العربي في بيروت (آذار/ مارس 2002)، والتطور الإيجابي في «الحالة العراقية - الكويتية» خلال تلك القمة التي تكللت بالمصافحة الشهيرة بين عزة إبراهيم

(46) Bill, pp. 109-110.

(47) إدريس، «مجلس التعاون الخليجي،» ص 53-54.

والشيخ صباح الأحمد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء الكويتي آنذاك، كلها مؤشرات أكدت هذا التطور.

كما أن أنماط العلاقات الصراعية بين إيران وكل من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي تبدلت إلى علاقات غير صراعية، وبعضها يمكن وصفه بأنه علاقات تعاونية (الزيارات المتبادلة بين كبار المسؤولين الإيرانيين والعراقيين، وكبار المسؤولين الإيرانيين وكبار المسؤولين في دول مجلس التعاون، وتوقيع الاتفاقية الأمنية المشتركة الإيرانية - السعودية، ثم توقيع اتفاقية أمنية وأخرى دفاعية بين إيران والكويت، وعلاقات التعاون الدفاعي بين سلطنة عمان وإيران، ثم التفاهمات الجديدة بين الإمارات وإيران في عقب زيارة الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية في الإمارات طهران).

• حدوث تحول في خصوصية العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة، إن لم يكن على المستوى الرسمي فعلى المستوى الشعبي، بسبب السياسات الأميركية المنحازة لـ «إسرائيل»، وبالأخص منذ أن اجتاحت القوات الإسرائيلية مناطق الحكم الذاتي، وتعنت الموقف الأميركي باتجاه العراق. خروج التظاهرات في كل من الكويت والسعودية بالذات، إضافة إلى بقية دول مجلس التعاون، تندد بالسياسة الأميركية، وكانت مؤشرًا إلى تحولات خطرة في العلاقات المميزة والتاريخية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة امتدت أصداؤها، جزئيًّا، إلى المستويات الرسمية، وظهرت في شكل توتر محسوس في العلاقات، ولا سيما بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة.

• وضعُ الولايات المتحدة كلًّا من إيران والعراق ضمن «محور الشر» الذي أعلنته واشنطن بلسان رئيسها جورج بوش في خطاب الاتحاد في 29 كانون الثاني/ يناير 2002 فرض ضغوطًا على صانع القرار الإيراني بفتح حوار مع العراق تحسبًا لسياسات عدوانية أميركية متوقعة ضد البلدين، وكانت السياسة الإيرانية المحايدة في أثناء الغزو الأميركي للعراق ورفض التعاون مع القوات الغازية أحد معالم مثل هذا التفاهم.

كانت البيئة الإقليمية قبيل الغزو الأميركي للعراق توحي بإمكانات تعاون إقليمي جديد وإمكانات مراجعة لعلاقات دول مجلس التعاون الخليجي بالولايات

المتحدة. وكانت العلاقات السعودية - الأميركية هي أكثر هذه العلاقات ترجيحًا للمراجعة، ولكن جاء الغزو والاحتلال الأميركيين للعراق ليضعا نهاية لاحتمال حدوث مثل هذه المراجعة، وليفرضا واقعًا مأزومًا للأمن الإقليمي الخليجي، وفي القلب منه أمن دول مجلس التعاون الخليجي، وليضعا علامات استفهام قوية على فرص إعادة تفعيل علاقات النظام الإقليمي الخليجي.

ب- الخلل الفادح في توزيع القوة

يؤثر شكل (أو طبيعة) توزيع موارد القوة بين أعضاء النظام الإقليمي في الكثير من العمليات والتفاعلات التي تحدث داخل النظام، فهو يؤثر بدرجة كبيرة في حالة الاستقرار السياسي، كما يؤثر في أنماط التفاعلات بين الدول الأعضاء (صراعية - تنافسية - تعاونية)، ومن ثم فإن طبيعة توزيع عناصر القوة داخل النظام الإقليمي تحكم أنماط تفاعلاته وفقًا لأسلوب إدارة القوة داخل نظام القوى الإقليمية الكبرى[48]. ونظرًا إلى أن النظام الإقليمي الخليجي يتميز بدرجة عالية من انتشار القوة بين عدد كبير من أعضائه وتنوعها (النفط والغاز على وجه الخصوص)، كما يتميز بتركز بعض عناصر القوة في عدد محدود من الدول (إيران - السعودية - العراق)، فقد شهدت تفاعلات النظام ميلًا من فرض تفاعلات السيطرة والهيمنة من جانب القوى الثلاث الكبرى، خصوصًا إيران والعراق، لكن تمتع الدول الصغيرة، هي الأخرى، بتفوق في القوة النفطية والمالية، مكّنها من اللجوء إلى موازن إقليمي أحيانًا وموازن دولي في أحيان أخرى[49] لمواجهة أهواء التسلط وسوء استخدام تفوق القوة من القوى الإقليمية الخليجية الكبرى.

فالنظام الإقليمي الخليجي الذي يضم ثمانية أعضاء هم «دول مجلس التعاون الخليجي الست + إيران + العراق» يتميز بهيكلية تعدد الأقطاب، ومن ثم

---

(48) يتحدث أورغانسكي بهذا الخصوص عن «نظرية تحول القوة» في شرحه تأثير توزيع القوة على أنماط العلاقات والتفاعلات الإقليمية، انظر: A. F. K. Organski, *World Politics*, 2nd ed. [rev.] (New York: Knopf, 1968), pp. 293-295.

(49) في تفصيلات توزيع أنواع القوة المختلفة في داخل النظام الإقليمي الخليجي وتأثير ذلك في أنماط تفاعلات النظام، انظر: إدريس، **النظام الإقليمي**، ص 121-190.

شيوع التنازع والصراع المستمر على الزعامة والقيادة والسيطرة بين هذه الأقطاب، إيران والعراق والسعودية. فهذه الدول الثلاث هي التي تمتلك القدر الأكبر من أنواع القوة كافة: البشرية والعسكرية والاقتصادية والجغرافية والمعنوية، ويتسم توزيع هذه الدول الثلاث بقدر من التوازن، أو أقرب إلى التوازن، مع تمايز ما لهذه أو تلك من الدول الثلاث في بعض أنواع القوة من غيرها.

للأسف الشديد أدارت الدول الكبرى الثلاث، وبالذات كل من إيران والعراق، القوة داخل النظام بشكل غير تكافلي واستعلائي وتسلطي من ناحية، كما أدارت القوة في ما بينها بشكل صدامي وصراعي. وكانت النتيجة الحتمية هي أن الدول الصغيرة، كما هي عادة تلك الدول في أقاليم العالم كلها، وجدت نفسها مضطرة إلى التعاون مع قوة أو قوى خارجية لموازنة الخلل في توزيع القوة داخل النظام، ولتحقيق الحماية من نفوذ وسيطرة القوة الإقليمية الكبرى ذات النوازع الاستعلائية. من هنا برز الخلاف التاريخي الشديد بين الدول الكبرى في النظام، خصوصًا إيران وبدرجة ما العراق، وبين الدول الصغرى في شأن دور القوى الخارجية في النظام. فالقوى الصغرى حريصة دائمًا على وجود هذه القوى لتحقيق الحماية اللازمة وتعويض الخلل في توازن القوة وسوء استخدامها داخل النظام، في حين أن القوى الكبرى ترفض ذلك وتعتبره انتقاصًا من سيادتها واعتداء على مصالحها.

كان الموقف الإيراني من هذه القضية هو الأكثر تشددًا، فدراسة الدبلوماسية الإيرانية في المنطقة على مدى العصور المختلفة وتحليلها، يؤكدان أن إيران ترفض دائمًا أي وجود أجنبي في الخليج، وترى أن الأمن الخليجي يجب أن يكون خليجيًّا صرفًا، ولا دور للقوى الخارجية، وتتهم الدول الصغيرة بأنها المسؤولة عن «عولمة الأمن في الخليج» وجعله أمنًا مخترقًا من الخارج، من دون اهتمام أو اكتراث بالمسؤولية الإيرانية في تفاقم هذه الظاهرة.

أما في الجانب الآخر من خصائص النظام، أي في ما يتعلق بمستوى القوة ونوعها داخل النظام، نجد أنه فاقم هو الآخر هذه القضية، أي قضية كون الأمن الخليجي مخترقًا من الخارج، وفاقم أيضًا الخلاف الشديد بين الدول الثماني أعضاء النظام على دور القوى الخارجية في هذا الأمن. فالنظام الإقليمي الخليجي

يتميز بأنه يتفوق بدرجة عالية في امتلاك قوة جيوستراتيجية واقتصادية لا توازنها قوة عسكرية قادرة على المحافظة على هاتين القوتين.

ضعف القوة العسكرية في النظام والتنازع على الأمن في المنطقة جعله قابلًا، إن لم يكن مستعدًا ومهيأ، للاختراق الخارجي. وجاءت الحوادث الكبرى أو الحروب الكبرى في الخليج «الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988)، والاحتلال العراقي للكويت عام 1990، وحرب تحرير الكويت عام 1991، ووضع العراق تحت الاحتواء ثم غزوه واحتلاله عام 2003» لتفرض واقعًا جديدًا للأمن الخليجي باتجاه المزيد من العسكرة. فقد شهد الخليج ما عرف بـ «عسكرة الأمن» ابتداء من عام 1987، عندما بدأت الأساطيل تدخل إلى الخليج في ذروة الحرب العراقية - الإيرانية لحماية ناقلات النفط وتأمين تدفقه بالكميات المطلوبة والأسعار الملائمة، وبعد أن كان الأمن في الخليج خاضعًا لما يسمى بـ «مثلث علاقات الهيمنة» بين إيران والعراق والسعودية طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات، بدأ يشهد أنواعًا جديدة من الأنماط التفاعلية، ما أخذ يعرف بـ «مستطيل التوتر» بدخول الولايات المتحدة إلى منظومة الأمن الخليجي كطرف أساس وفاعل بعد دورها في قيادة التحالف الدولي في حرب تحرير الكويت عام 1991، وبعد توقيعها اتفاقيات دفاعية وأمنية مشتركة ثنائية مع كل من الدول الست أعضاء مجلس التعاون[50].

ج- خصوصية نظم الحكم

جاءت خصوصية نظم الحكم لتحول دون التمكن من إنجاح تجربة مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس عام 1981 لمواجهة خطر الحرب العراقية - الإيرانية على الدول العربية الخليجية الأخرى، لأن المجلس لم يستطع على مدى تلك السنوات كلها أن يتحول إلى «تجمع أمني» (Security Community) قادر على موازنة القوتين الإيرانية والعراقية، لأسباب كثيرة فرضت التفرد في أداء الوظيفة الأمنية بحدودها الوطنية الخاصة بكل دولة على حدة

---

(50) انظر في تطورات ما بعد انتهاء الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج (1990) والنزوع الأميركي نحو «عسكرة الخليج»: عبد الخالق عبد الله، «التوازن في النظام الإقليمي الخليجي،» السياسة الدولية، السنة 34، العدد 132 (نيسان/ أبريل 1998)، ص 39-40.

من دون طموح أو رغبة في القيام بتأسيس أمن جماعي يضم الدول الست أعضاء المجلس في كيان مندمج عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا، ومن دون قدرة على المشاركة في تأسيس منظومة أمن جماعي إقليمي مشترك بين القوى الثلاث الأعضاء في النظام الإقليمي الخليجي: إيران والعراق ومجلس التعاون الخليجي.

من جملة الأسباب التي حالت دون ذلك، تلك الخصوصية المتعلقة بالسلطة، وتلك الخصوصية المتعلقة بالولايات المتحدة خصوصًا والدول الغربية عمومًا. وهذه الخصوصية مرتبطة من ناحية بالخصوصية الأولى الخاصة بالسلطة ونظم الحكم، وناتجة من ناحية ثانية من كون وجود قناعة عند قطاع كبير من النخب الخليجية الحاكمة بضرورة «عولمة أمن الخليج» أو جعله معولمًا نظرًا إلى أن الخليج يحتوي على أهم مكامن النفط والغاز في العالم، أي إنه مصدر الطاقة الأساس وحماية أمنه يجب أن تكون مسؤولية عالمية.

فمجلس التعاون الخليجي لم يؤسس إلا كمرجعية استشارية ليست لها أي سلطة تعلو سلطات الدول الأعضاء. فالمجلس بحسب وثائقه، وبالذات الوثيقة التأسيسية، مجلس استشاري لا يملك القدرة على إصدار قرارات، ولكنه يصدر توصيات لا تتحول إلى قرارات إلا بعد صدورها من المؤسسات الوطنية لكل دولة تقبل بتلك التوصيات، أي إن توصيات (وليست قرارات) المجلس تفتقد إلى الإلزام، كما أن التصويت يكون بالإجماع على هذه التوصيات، ما يعني أن كل دولة تتمتع بحق الاعتراض (الفيتو)، وليس للمجلس رئيس كي تبقى سيادة كل دولة هي السيادة العليا التي لا تمس. فالرئيس يكون رئيسًا للدورة فقط، ومن ثم فهو لا يملك صفة تمثيل المجلس[51].

حرص القادة دائمًا على تثبيت هذا الإدراك على مدى سنوات عمر المجلس، ولعل ما ورد على لسان العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى آل خليفة قبيل انعقاد الجلسة الافتتاحية للقمة الثلاثين للمجلس في الكويت (14/ 12/ 2009) بخصوص رؤيته لما هو مأمول من المجلس في هذه الدورة يؤكد ذلك، حيث

(51) محمد السعيد إدريس، «دور الأمن والتعاون العسكري في تطور مجلس التعاون الخليجي،» المستقبل العربي، السنة 20، العدد 215 (كانون الثاني/ يناير 1997)، ص 51-54.

قال: «إن المشاركين في قمة الكويت سيجدون فيها، كما اعتادوا دائمًا، فرصة سانحة لتبادل الرأي والتشاور في كل القضايا والموضوعات التي تهم، خصوصًا تلك المتغيرات السياسية والاقتصادية الجديدة على الساحتين الإقليمية والدولية، والتي تحتم عليهم النظر بكيفية التعامل معها ليكون خليجنا آمنًا يواصل البناء والعطاء ويحقق حياة مزدهرة».

أما دول المجلس فإنها تعاني جملة تناقضات وإشكاليات بنيوية متعلقة بطبيعة السلطة السياسية، وبتلك الثقافة المتعلقة بالسلطة السياسية التي لا تتماهى وفكرة التجمع والاتحاد والأمن الجماعي، ولا تؤهل أبدًا لاتحاد خليجي ينهض بالمجلس أو يكون بديلًا منه، أو يؤسس لـ «تجمع أمني» يضم دول المجلس ويحوله إلى كتلة قوية عسكريًا واقتصاديًا وسياسيًا قادرة على موازنة القوتين الأخريين في النظام الخليجي، إيران والعراق، ويحد من أهمية أو ضرورة البحث عن موازن خارجي وداعم من الخارج لمواجهة التحديات.

فالنظم الحاكمة، كنظم عائلية وراثية، لا تحكم البلاد فقط بل تكاد «تملكها»، ولا تتعامل مع سكانها إلا كرعايا، والثقافة السياسية لا تعلي قيمة مبدأ المواطنة المتساوية، ولا المشاركة الشعبية في الحكم. والدساتير، إن كانت هناك دساتير، ليست إلا منحة من الحاكم ملكًا كان أو أميرًا أو رئيسًا، وهذا كله يصب في خانة الحرص الشديد على احتكار السلطة والثروة، ومن ثم فإن الحرص على هذا الاحتكار يعوق دائمًا أي فرصة للاندماج أو للاتحاد أو لتطوير هيكلية مجلس التعاون إلى صيغة أرقى، قادرة على تأسيس خيارات استراتيجية أمنية لمواجهة التحديات، كما أن تهميش الدور الشعبي في الحكم يحول أيضًا دون تشكيل جيش خليجي موحد، على نحو ما حدث في أعقاب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام 1991 بحسب ما كان مقررًا، وجاء الاعتماد المفرط على الموازن الخليجي كداعم للسلطة في الداخل أولًا، وكحامٍ للأمن الوطني من ناحية ثانية، ليقزم دوافع الانخراط الحقيقي في خيارات استراتيجية أمنية جماعية، وأبقى على الصيغة التي تأسست عقب تحرير الكويت من الاحتلال العراقي كما هي، وهي الصيغة التي أفشلت فرصة تأسيس أمن جماعي خليجي لدول المجلس، كما أفشلت فرصة ربط الأمن الخليجي بالأمن القومي العربي بإسقاط صيغة «إعلان دمشق» من كل الحسابات، حيث تم الأخذ بصيغة واحدة أو بخيار

استراتيجي واحد فرضه الأميركيون، وهي بناء القدرات العسكرية لكل دولة من دول المجلس على حدة، مع توقيع اتفاقيات دفاعية وأمنية ثنائية بين كل دولة مع الولايات المتحدة[52].

2- سيناريوات المستقبل

شهد الخليج الآن مرحلة جديدة تقوده في اتجاه الغموض أو عدم اليقين بديلًا لـ «الأمركة» في ظل تطورات مهمة:

- تعثُّر المشروع الأميركي في العراق، والفشل الأميركي في فرض هذا المشروع وتنامي دعوة الانسحاب من العراق أميركيًا وعالميًّا وإقليميًّا وعراقيًّا، حيث ينتهي الوجود العسكري الأجنبي تمامًا من العراق مع نهاية العام الحالي، وفقًا للتكليف الصادر عن مجلس الأمن، والانقسام الداخلي الحاد الآن في العراق وعلى المستوى الإقليمي في شأن مشروع الاتفاقية الأمنية الأميركية - العراقية، هو أحد المؤشرات الدالة على الانقسام في ما خص الدور الأميركي في العراق الذي ربما يمتد إلى هذا الدور في الخليج، خصوصًا مع فوز باراك أوباما المرشح الديمقراطي في الانتخابات الرئاسية الأميركية التي جرت في الرابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، وهو من تزعّم الدعوة إلى الخروج الأميركي من العراق والحوار مع إيران.

فتح الانسحاب الأميركي من العراق المجال أمام غموض مكثف بالنسبة إلى مستقبل الأمن الإقليمي في الخليج، في ضوء حدود الانسحاب الأميركي، هل سيكون من العراق فقط أم من مناطق أخرى أم سيزداد كثافة في بعض مناطقه خاصة في الخليج، وفي ضوء أي عراق سيظهر في المنطقة بعد هذا الانسحاب الأميركي، هل هو عراق عدواني متطلع إلى الصراع في شأن الهيمنة أم عراق متعاون؟

- دخول حلف شمال الأطلسي «الناتو» إلى معادلة الأمن في الخليج وتنامي دور الحلف في المنطقة وبالذات ابتداء من موافقة أربع دول من أعضاء مجلس

---

(52) حسين غباش، «إذا كان التعاون الخليجي فاشلًا.. فكيف سيكون «الاتحاد»؟» مركز الخليج لسياسات التنمية، 19/1/2012. <https://www.gulfpolicies.com/index.php?option=com_content&view=article&id=700:-lr-&catid=53:2011-04-09-07-48-16&Itemid=365>.

التعاون الخليجي، الكويت والإمارات وقطر والبحرين على ما يعرف بـ «مبادرة اسطنبول» للعام 2004، وما يفرضه التوقيع على هذه المبادرة من «شراكة استراتيجية خليجية - أطلسية»[53].

- الصراع المتنامي على زعامة النظام العالمي ودخول شركاء جدد لديهم القدرة على المنافسة على هذه الزعامة، الأمر الذي يعني تراجع ظاهرة الأحادية القطبية العالمية بزعامة الولايات المتحدة الأميركية، الرفض الروسي المتصاعد للهيمنة الأميركية العالمية، وتصدي روسيا لمشروع الدرع الصاروخية الأميركية على حدودها في شرق أوروبا، والاعتراف الأميركي المتنامي بالقوانين الصينية والهندية عبر مشروعات تعاون مشتركة مختلفة اقتصادية ونووية وسياسية، تؤكد هذا الاتجاه الذي سيغير، في حال حدوثه، هيكلية قيادة النظام العالمي، وأنماط التفاعلات على مستوى قيادة النظام وصراعاتها المتبادلة على الهيمنة في المناطق الاستراتيجية من العالم خصوصًا الخليج[54].

- تصاعد الأزمة الإيرانية - الأميركية في شأن البرنامج النووي واحتمالات تورط الولايات المتحدة في حرب ضد إيران، وما يمكن أن تؤدي إليه مثل هذه

---

(53) في ظل غياب الأمن الجماعي الخليجي الخليجي اتجهت كل دولة، على حدة، إلى بناء قوتها الذاتية، وكان أبرز هذه التوجهات افتتاح القاعدة الفرنسية في أبو ظبي بحضور الرئيس الفرنسي (السابق) نيكولا ساركوزي، وهي القاعدة التي حملت اسم «معسكر السلام». وقد كشف الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات دوافع لجوء بلاده إلى هذا الخيار على هامش الأمن البحري الذي عقد في أبو ظبي (25/ 5/ 2009) بأن بلاده تتطلع إلى هذا التعاون (العسكري مع فرنسا) بوصفه أحد الأعمدة المهمة التي تقوم عليها سياستها الخارجية، ولأنه سيساعد في استقرار منطقة الخليج، انظر: «فرنسا تفتتح قاعدتها بالإمارات وإيران تحذر،» الجزيرة.نت، 26/ 5/ 2009. وانظر أيضًا توقيع أربع دول أعضاء في مجلس التعاون الخليجي (الكويت والإمارات وقطر والبحرين) معاهدة اسطنبول مع حلف شمال الأطلسي (الناتو). انظر: كشك، ص 333.

(54) انظر بخصوص هذه التطورات ما يأتي: «هل ثمة من تغيير في أولويات أوباما الاستراتيجية،» مركز الجزيرة للدراسات، 11/ 3/ 2013. <http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/03/201331195316266879.htm>;

وليد عبد الحي، عرض، «الاتجاهات العالمية 2030: سيناريوهات الاستخبارات الأمريكية،» مركز الجزيرة للدراسات، 25/ 3/ 2013. <http://studies.aljazeera.net/bookrevision/2013/03/201332515191229912.htm>, and

مجدي صبحي، «اتجاهات الاقتصاد العالمي لعام 2013 وتأثيراتها على الاقتصادات العربية،» مركز الجزيرة للدراسات، 4/ 2/ 2013. <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/20132310338127486.htm>.

الحرب من تأثيرات سلبية سواء على الجانب الإيراني أو الخليجي أو الأميركي، وبالذات في ظل الأداء الأميركي المتعثر في الحرب الدائرة في داخل العراق.

- تداعيات حل أزمة البرنامج النووي الإيراني لا تتوقف فقط على حالة الحل العسكري، بل إن الحل السلمي أيضًا سوف تكون له تداعياته. فإذا كان الحل العسكري سيدمّر كثيرًا من قناعات التعايش والتعاون وسيطلق عنان الفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة كلها، فإن الحل السلمي التفاوضي أو الدبلوماسي سوف تكون له هو الآخر تداعياته، إذا أخذنا في الاعتبار محتوى «حزمة الحوافز السخية» المعروضة على إيران من جانب مجموعة دول «5+1» (الدول الخمس الكبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن + ألمانيا)، فهذه الحزمة تتضمن إغراءات هائلة لإيران منها تأمين دور إيراني مهم في شأن الأمن الإقليمي في الخليج والعراق، وتأمين النظام الحاكم في إيران، وإمداد طهران بمصادر قوة اقتصادية وتكنولوجية ونووية سلمية، وهي بالمناسبة حزمة ما زالت مطروحة بحسب نتائج الدورة الجديدة لاجتماع مجموعة دول 5+1 مع إيران في كازاخستان في فبراير/ شباط 2013.

حزمة الحوافز هذه أثارت ذعرًا لدى أوساط عربية خليجية على نحو ما جاء على لسان الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير خارجية البحرين، على هامش مشاركته في أعمال الدورة العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة (أيلول/ سبتمبر 2008) بدعوته إلى ضرورة المشاركة العربية في المحادثات الأميركية - الإيرانية المتعلقة بالمنطقة، وقوله: «نريد أن نعرف ما يجري لأننا جيران إيران، نحن أهل الجارة مع إيران في المنطقة، إذا لم نكن نعلم ما يجري فكيف يكون لنا دور؟ كيف سنضع مطالبنا على الطاولة؟».

هذه التطورات الأربعة من شأنها أن تضع نهاية عملية لمرحلة «أمركة» الأمن في الخليج، وتفتح المجال لمرحلة أخرى جديدة ما زالت غير محددة المعالم في ظل تعدد الرؤى والاجتهادات المختلفة الرامية إلى التوصل إلى صيغة أكثر كفاءة وفعالية في ضمان الأمن في الخليج. فهناك رؤى واجتهادات أميركية عدة بهذا الخصوص، وهناك رؤى أوروبية وأخرى أطلسية، ولإيران هي الأخرى اجتهاداتها البارزة والواضحة بهذا الخصوص، لكن الأهم، ضمن هذا كله، هو رؤى دول مجلس التعاون الخليجي، فهي التي سوف ترجح أيًا من هذه الصيغ

المعروضة سوف يحظى بالقبول أولًا وبالجدية والالتزام ثانيًا، فضلًا عن تمتعه بالكفاءة والفعالية.

- معظم تلك الاجتهادات كانت معنية بالإجابة عن أربعة أسئلة، وجاءت الإجابة عنها لتكشف مدى التقارب أو التباعد في ما بينها. أول هذه الأسئلة يتعلق بتحديد مصادر تهديد الأمن في الخليج، أكانت مصادر داخلية أم إقليمية أم دولية. وكان أبرز الخلافات التي ما زالت مثارة في شأن مصادر التهديد للأمن الخليجي يتمحور حول إيران: هل هي مصدر للتهديد ويجب أن تُستبعد من أي صيغة مقترحة للأمن الخليجي؟ أم هي طرف أصيل في معادلة هذا الأمن ويستحيل الحديث عن أمن خليجي حقيقي لا تكون إيران طرفًا فيه؟

ثاني هذه الأسئلة هو: ما هي حدود الدور الأميركي المستقبلي في معادلة الأمن الإقليمي الخليجي في ضوء التجربة المرّة لاستراتيجيا التدخل والحرب الاستباقية التي اتبعتها إدارة جورج بوش في كل من أفغانستان والعراق، وفي ضوء القناعات الجديدة للإدارة الأميركية المنتخبة برئاسة باراك أوباما الذي بنى جزءًا مهمًا من شعبيته التي أوصلته إلى البيت الأبيض من إدانته الحرب الأميركية في العراق ومطالبته بسحب قوات بلاده. ثالث هذه الأسئلة يتعلق بمدى استعداد الأطراف المعنية للقيام بأدوار في تلك الصيغ المقترحة للأمن الخليجي لتحمّل مسؤولياتها وواجباتها في هذا الأمن.

أما رابع هذه الأسئلة فيتعلق بالفرص والتحديات التي تواجه أيًا من هذه الصيغ والاجتهادات، ما هي فرص النجاح، وما هي العقبات والتحديات التي تحول دون ذلك؟

الإجابة عن هذه التساؤلات يجب أن تأخذ في الاعتبار بعض التطورات والحقائق الجديدة، أبرزها تلك المتعلقة بجديد الاستراتيجيا الأميركية الكونية الخاصة بالتحول إلى منطقة جنوب شرق آسيا، حيث يكسب التنافس الأميركي مع الصين كل الأولوية على حساب أولوية أوروبا والشرق الأوسط، وتلك المتعلقة بتداعيات الحراك الثوري العربي التي يمكن أن تفرض أهمية كبيرة للأمن والاستقرار الداخلي في دول المجلس، ضمن حسابات الخيارات الاستراتيجية، فضلًا عن الخلل الراهن في توازن القوى الإقليمي وتركز التنافس بين إيران

وتركيا وإسرائيل كقوى إقليمية متنافسة في ظل انفراط عربي غير مسبوق، وما يمكن أن تؤدي إليه الأزمة السورية من تطورات جديدة في خرائط التحالفات والصراعات بالمنطقة، إن على صعيد التباعد الإيراني - التركي، والتقارب التركي - الإسرائيلي بتدخل مباشر من باراك أوباما لدى الطرفين في زيارته لتل أبيب (في 20 و21 آذار/ مارس 2013)، واحتمال نجاح مفاوضات «مجموعة 5+1» مع إيران في الدفع بمفاوضات أميركية إيرانية مباشرة، قد تؤدي إلى إحياء فكرة الصفقة الأميركية أو «سلة الحوافز» مع إيران، بما يؤمِّن لإيران امتلاك برنامج نووي سلمي ويعطيها حوافز إقليمية أخرى، في العراق بالذات، وفي معادلة الأمن الخليجي في وقت يزداد فيه الحديث عن العراق الجديد كحليف استراتيجي بديل لإيران في حالة سقوط نظام بشار الأسد.

بات من الضروري أخذ هذه الحقائق والتطورات كلها في الاعتبار، عند البحث في خيارات استراتيجية بديلة للخيار الراهن القائم على التنسيق الأمني بين دول مجلس التعاون والتعويل الكامل على الحليف الأميركي، مع تعاون أربع من دول المجلس مع حلف الناتو وفق «مبادرة اسطنبول» لتجنب مخاطر ما هو مستحدث من مصادر التهديد. لكن للأسف، لا توجد الآن غير بعض إرهاصات محدودة، من أبرزها دعوة الأمير خالد بن سلطان آل سعود مساعد وزير الدفاع والطيران المفتش العام للشؤون العسكرية بالمملكة العربية السعودية إلى عولمة الأمن في الخليج، أي فتح المجال أمام أطراف وقوى دولية عدة للمشاركة في تأسيس نظام أمني خليجي فعّال انطلاقًا من قناعة مؤداها أن أمن منطقة الخليج هو أمن العالم كله. ولذلك فإن مسؤولية تحقيق هذا الأمن هي مسؤولية جميع القوى الدولية صاحبة المصلحة في استقرار هذا الأمن، ومنها أيضًا دعوة الأمير تركي الفيصل رئيس جهاز الاستخبارات السعودية الأسبق وسفير المملكة العربية السعودية السابق في لندن وواشنطن لبناء «نظام أمني جماعي» لمنطقة الخليج يستوعب دولها كافة انطلاقًا من الفكرة السابقة ذاتها التي بنى عليها الأمير خالد بن سلطان رؤيته. فالأمير تركي الفيصل رأى هو الآخر أن مسألة أمن الخليج مسألة جماعية، وتحقيقه يقع على أطرافه كافة (من دون استثناء إيران)، مع الوعي بأن مسألة تملّك إيران السلاح النووي ليست ضمانة لتحقيق هذا الأمن والاستقرار، بل هي مدعاة إلى الدخول في سباق تسلح ليس في مصلحة المنطقة

أمنيًّا واقتصاديًّا. ولذلك ركز دعوته على ضرورة تأسيس منظمة للأمن والتعاون في المنطقة تستوعب، إضافة إلى دول مجلس التعاون ودول الخليج والجزيرة العربية الأخرى (واضح أن المقصود هنا هو إيران والعراق واليمن)، كلًّا من مصر وتركيا وباكستان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والهند والصين، ويكون من مهمات هذه المنظمة معالجة قضايا عدم الاستقرار في المنطقة.

هذه الفكرة جاءت امتدادًا لاجتهادات مفكرين خليجيين طالبت باتباع نهج «اتفاق هلسنكي» للأمن والتعاون الأوروبي بتأسيس «المنظمة الخليجية للأمن والتعاون» بمشاركة أطراف متعددة خليجية وعربية ودولية، والتزامًا بحزمة من المبادئ التي يجب أن تحكم عمل هذه المنظمة وهي: احترام وحدة الكيان السيادي لكل دولة مشاركة، واحترام حدودها القائمة، والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية، وحل الخلافات بالطرق السلمية، ومراعاة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية كحرية الفكر والضمير والمعتقد، بحيث يطمئن الجميع ولا تبقى شبهة صفقات ثنائية بين أطراف على حساب أطراف أخرى.

جاء الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير خارجية البحرين ليدفع هذا الفهم خطوات وربما قفزات متسارعة نحو الأمام، بدعوته إلى تأسيس منظمة إقليمية للأمن، على أن «تضم الجميع» وأن «تتجاوز الأعراق والأديان»، وأنه «على إسرائيل وإيران وتركيا والدول العربية الجلوس مع بعض في منظمة واحدة»، ودفاعه عن هذا الاقتراح الفريد من نوعه، والداعي إلى ضم إسرائيل إلى هذه المنظمة، ارتكز على فكرة وجود هذه الأطراف كلها ضمن عضوية الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية وقوله: «ألسنا جميعًا أعضاء في منظمة اسمها الأمم المتحدة على أساس عالمي؟ لماذا ليس على أساس إقليمي؟!»[55].

هذا القفز في الهواء بالدعوة إلى إشراك إسرائيل في منظمة إقليمية للأمن والتعاون مع تركيا وإيران ودول عربية، فجّر موجة من الانتقادات، أكان في داخل

---

(55) محمد السعيد إدريس، «دول مجلس التعاون الخليجي 2008-2009: دراسة في أنماط التفاعلات بين التحدي والاستجابة،» في: التقرير الاستراتيجي الخليجي 2008-2009 (الشارقة: مركز الخليج للدراسات، 2009)، ص73-74.

انظر تفصيلات ما دار في «حوار المنامة» في: الشرق الأوسط؛ القبس والخليج، 13 و14/12/2008.

البحرين أم خارجها، لكنه كان أول دعوة أيضًا إلى ضم تركيا في معادلة للأمن الإقليمي الخليجي.

هذه الاجتهادات أدت في النهاية إلى عرض دول مجلس التعاون الخليجي اقتراحًا محددًا لتركيا للبدء في تأسيس علاقة تعاون أمني واستراتيجي، ضمن إطار التعاون الاقتصادي والتجاري المشترك. فقد وقّعت دول مجلس التعاون الخليجي مع تركيا ما سُمي بـ «مذكرة تفاهم تمهد لعلاقات استراتيجية سياسيًا ودفاعيًا واقتصاديًا». ووقّع هذه المذكرة كلٌّ من الشيخ حمد بن جاسم رئيس الوزراء ووزير خارجية قطر وعلي باباجان وزير الخارجية التركي السابق، على هامش اجتماع المجلس الوزاري الخليجي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية (2/ 9/ 2008).

كشفت تصريحات رئيس الوزراء القطري ووزير الخارجية التركي وتعليقاتهما، بوضوح أن الهدف الأساس هو التعاون الاستراتيجي الدفاعي جنبًا إلى جنب مع التعاون الاقتصادي، في ما يشبه مبادلة الأمن الذي يريده الخليجيون بالاقتصاد الذي يريده الأتراك. فقد حرص الشيخ حمد بن جاسم على أن يؤكد مسألتين: الأولى أن توقيع المذكرة خطوة على طريق العلاقات الاستراتيجية «وهي محورية بين دول مجلس التعاون وتركيا». والثانية، أن التقارب التركي - الخليجي «ليس له علاقة بمسألة توازن القوى في المنطقة»، في إشارة إلى تنامي الدور الإيراني، أي إنه «ليس لموازنة القوة الإيرانية» وفرض توازن قوة جديد بديل لاختلال التوازن القائم[56].

واضح أن المصدر الأساس للتهديد الآن أضحى إيران، أكان بسبب الدور الإقليمي المتصاعد لإيران في أكثر من دولة عربية، ولا سيما في العراق وسورية، والتهديد الإيراني المتواصل والمتجدد للبحرين أم بسبب المخاطر المتوقعة للبرنامج النووي الإيراني، وتصاعد التهديدات العسكرية الإيرانية لدول الخليج، والرفض الإيراني المستمر للبحث في حل جذري لمشكلة الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية الثلاث. واضح أيضًا أن فكرة ربط الأمن الخليجي بالأمن العربي ليست لها وجود، وليس هناك جهد حقيقي يبذل في هذا الاتجاه.

---

(56) محمد السعيد إدريس، «تركيا والأمن في الخليج،» ورقة قُدمت إلى: **السياسة التركية في الشرق الأوسط** (القاهرة: المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، 2009).

بهذا المعنى يمكن القول إن دول مجلس التعاون الخليجي أمام طريق مسدودة في ظل متغيرين: **الأول**، احتمال حدوث تقارب إيراني - أميركي سواء على صعيد أزمة البرنامج النووي الإيراني أو الأزمة السورية. والثاني الإسراف الخليجي في العداء لإيران، من دون امتلاك بدائل جادة لتحالفات بديلة على المستويين العربي والإقليمي مع غياب الدور المصري، ومن دون الانخراط في مشروع وطني للإصلاح السياسي الداخلي، ومن دون التفكير الجاد في تفعيل دعوة تأسيس اتحاد خليجي سبق أن جاءت على لسان العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز منذ عامين، وهو الاتحاد الذي يمكن أن يكون البداية الحقيقية لبلورة خيار استراتيجي خليجي يبدأ بالاعتماد على الذات ويؤسس أمنًا تعاونيًا إقليميًّا يضم دول المجلس وإيران والعراق واليمن، مع شراكة مصرية وتركية ضمن صيغة بديلة للأمن الاستراتيجي الذي كثّف الاعتماد على الخارج، وسرّع من وتيرة الإنفاق العسكري، وزاد العداء المتبادل مع إيران من دون أن يؤسس أمنًا حقيقيًا تكون الشعوب طرفًا أساسًا فيه.

الفصل السادس عشر

غزو العراق وتأثيره في المكانة الإقليمية لإسرائيل وفي آفاق تسوية القضية الفلسطينية

أنطوان شلحت

مقدمة

مثّل الغزو الأميركي للعراق عام 2003، بالنسبة إلى إسرائيل، ذروة أخرى في «عهد جديد» يتعلق بتاريخ هذا البلد. وقد بدأ هذا «العهد» - في رأي أحد كبار ضبّاط شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان» في الجيش الإسرائيلي - منذ تسعينيات القرن العشرين الفائت، وشهد حتى الآن حدثين مفصلين: الأول، حرب الخليج (1990) التي حُرّرت خلالها الكويت من الاحتلال العراقي؛ والثاني، حرب عام 2003، التي أدّت إلى قيام الولايات المتحدة بغزو العراق واحتلاله وإسقاط نظام حزب البعث بزعامة صدام حسين. وفي إثر هاتين الحربين تدهورت مكانة العراق من دولة إقليمية مركزية إلى «دولة فاشلة». وما يشهد على ذلك، أكثر من أي شيء آخر، هو الواقع الذي يسود في العراق الآن بعد انتهاء الاحتلال الأجنبي وانسحاب الجيش الأميركي، والذي يشير إلى انقسامه عمليًّا ثلاثَ دول: شيعية وسنية وكردية، وإلى معاناته الكبيرة من جرّاء إرهاب طائفي شديد الوطأة لا يمكن ترميمه قبل فترة طويلة[1].

---

(1) العقيد الاحتياطي بيساح ميلوفني، «غزو الكويت - الزاوية العراقية،» مجلة معراخوت (هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي)، العدد 444 (آب/ أغسطس 2012) (بالعبرية). والكاتب هو مؤلف كتاب حروب بابل الحديثة، الصادر عن منشورات معراخوت سنة 2010.

بموجب قراءات أخرى أكثرَ جدة، فإن الانسحاب الأميركي في نهاية عام 2011، وما يمكن أن ينطوي عليه من تداعيات تتعلق بجوهر إعادة بناء العراق، ومستقبل علاقاته بدول الجوار ولا سيما بإيران، ومكانته الإقليمية عامة، يمثّل حدثًا مفصليًا ثالثًا، غير أنه لا يمكن التنبؤ الآن بإحالاته في ما يرتبط بمكانة إسرائيل الإقليمية وآفاق تسوية القضية الفلسطينية[2].

تؤكد معظم التحليلات التاريخية والأمنية الإسرائيلية أن العراق، من ناحية الوقائع التاريخية، كان دائمًا دولة مواجهةٍ مع إسرائيل، وأنه أرسل المرّة تلو الأخرى، في ظلّ حكومات متعددة، جيوشًا تألّف كل جيش منها من ثلث قواته النظامية البرية لمحاربة إسرائيل. واجتازت هذه الجيوش أراضي الأردن في حربي عام 1948 و1967، وانضمّت إلى الجبهة السورية في هضبة الجولان في حرب 1973. وفي حرب الخليج عام 1991 أطلق صدام حسين 39 صاروخًا على إسرائيل. غير أن هزيمة صدام في عام 1991 وسقوطه في 2003 تسبّبا في إبعاد العامل العراقي عن تقديرات إسرائيل الاستراتيجية مدة عشرين عامًا[3]. وقد عاد بقوة أخيرًا إلى صلب هذه التقديرات، على خلفية انسحاب الجيش الأميركي منه، وبتأثير ثورات «الربيع العربي».

أولًا: تلاشي تهديد «الجبهة الشرقية» وكبح «البرنامج النووي العراقي»

وفقًا لتلك التحليلات، فإن من أهمّ أسباب إبعاد العامل العراقي عن تقديرات إسرائيل الاستراتيجية فترة عقدين من الزمان، ما يأتي:

أولًا، تعرّض العراق، الذي شكّل عنصرًا مركزيًا في أي جبهةٍ شرقيةٍ ضدّ

(2) يوئيل غوجانسكي، «هل انتهى العهد الأميركي في الشرق الأوسط؟» عدكان استراتيجي (المستجد الاستراتيجي)، السنة 15، العدد 4 (كانون الثاني/ يناير 2013) (بالعبرية).

(3) دوري غولد، «في إثر الخروج من العراق: هل يُعاد إحياء الجبهة الشرقية؟» يسرائيل هيوم، 23/ 12/ 2011 (بالعبرية)؛ أمير أورن، «الانسحاب من العراق - الجيش الأميركي سيخرج، والتهديد الإيراني سيتعاظم،» هآرتس، 23/ 10/ 2011 (بالعبرية)؛ يوئيل غوجانسكي، «غداة الانسحاب الأميركي من العراق،» مباط عال (نظرة عليا)، العدد 288 (23 تشرين الأول/ أكتوبر 2011) (بالعبرية)، وإفرايم كام، «نتائج الانسحاب الأميركي من العراق،» يسرائيل هيوم، 29/ 12/ 2011 (بالعبرية).

إسرائيل، لهزيمةٍ في الحرب العراقية - الإيرانية وحرب الخليج (1990)، ونجم عن ذلك تدمير قواته العسكرية، بحيث أصبح بحاجةٍ إلى أعوامٍ طويلةٍ كي يعيد بناء قوة عسكرية مؤثّرة، هذا إذا نجح أصلًا في الحفاظ على وحدته الجغرافية[4]. وكانت «الجبهة الشرقية» في منطقة الحدود مع الأردن مثار قلق دائم لإسرائيل، خصوصًا بعد حرب حزيران/ يونيو 1967. واتخذت، منذ تلك الحرب، حجةً لتسويغ مفهوم استراتيجي جديد في «نظرية الأمن الإسرائيلية» فحواه أن نهر الأردن يجب أن يكون من الآن فصاعدًا جزءًا من «حدود إسرائيل الأمنية»، كونه يضمن لها عُمقًا استراتيجيًا و«حدودًا يمكن الدفاع عنها»، وفقًا لما ورد في حينه في ما عُرف باسم «خطّة يغئيل ألون» (التي اقترحت أن يظلّ غور الأردن في يد إسرائيل، وكذلك منطقة غوش عتسيون وجزء من جبال الخليل والقدس الموحّدة)[5].

يؤكد «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن» أنه عندما تبلور مفهوم الحاجة إلى حدود قابلة للدفاع عنها وبالتالي جرى تحرير ضرورة الاحتفاظ بسيطرة إسرائيلية على منطقة غور الأردن (كما وجد ذلك تعبيرًا له مثلًا في «خطة ألون» لعام 1967)، كان التهديد الرئيس المتربص بإسرائيل وقتئذٍ هو إمكان تعرّضها لهجوم بري واسع النطاق، يدعمه جويًا تحالف عربي. وواجهت إسرائيل مثل هذا التهديد في حروب 1948-1949، و1967، و1973. وكان تهديدًا مصيريًا بسبب عدم التناظر بين إسرائيل والعالم العربي، ولأن أحد عوامل ذلك كان كامنًا في انعدام العمق الاستراتيجي[6].

يرى آفنر سمحوني أن غزو العراق عام 2003 أدّى إلى إلغاء التهديد العسكري العراقي لإسرائيل، سواء على مستوى الحرب التقليدية، أو على مستوى الحرب غير التقليدية. في الوقت نفسه، فإن احتمال أن تشكّل قوى أخرى، مثل الأردن وسورية والسلطة الفلسطينية، «جبهة شرقية» جديدة ضد إسرائيل ظل ضئيلًا

---

(4) «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن» (جمعية خبراء في مجال الأمن القومي أسسها الجنرال احتياط أهارون ياريف): «وثيقة المجلس بشأن موضوع الحدود القابلة للدفاع عنها»، أيلول/ سبتمبر 2011.

(5) آفنر سمحوني، «ورقة موقف: العمق الإستراتيجي والجبهة الشرقية - مواجهة التهديدات من الشرق والوجود العسكري في الضفة الغربية،» مدرسة الحكم والسياسة - جامعة تل أبيب، حزيران/ يونيو 2006.

(6) «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن».

للغاية. ذلك أن الأردن وقّع معاهدة سلام مع إسرائيل (1994)، فضلًا عن أن قدراته العسكرية محدودة. أمّا سورية فتعاني عزلة دولية وقدرتها العسكرية آخذة في الاضمحلال منذ انهيار حليفها الأهم، الاتحاد السوفياتي السابق (1991)، والسلطة الفلسطينية لا تملك أصلًا قدرات عسكرية تقليدية مهمة[7]. ويشير آريبه شاليف إلى أن إسرائيل سادت فيها، لأعوام طويلة، تقديرات استخباراتية مؤداها أن بإمكان العراق أن يرسل من 8 إلى 10 فرق عسكرية، ونحو 400 طائرة حربية وطائرة هليكوبتر إلى إسرائيل. وكان الجيش الإسرائيلي يأخذ في الحسبان احتمال أن تشترك قوات عسكرية عراقية بهذا العدد الذي يساوي عدد الجيش المصري، في أي حرب تشن على إسرائيل[8].

ثانيًا، كبح «البرنامج النووي العراقي»، وقد بدأ بقصف مفاعل «تموز» في عام 1981، وأنجز بعد حرب الخليج (1990)، من خلال فرض رقابةٍ دوليةٍ على إنتاج العراق العسكري. وفي سياق قراءةٍ إسرائيليةٍ قدّمها مختصٌّ في الشؤون العراقية لكتاب **تسجيلات صدام: طريقة عمل نظام**[9] الذي صدر عام 2011 واحتوى تفريغًا لآلاف التسجيلات الصوتية وتسجيلات الفيديو التي حصلت عليها القوات الأميركية، عن اجتماعات صدام حسين مع وزرائه والقادة العسكريين وشيوخ القبائل وكبار الشخصيات الزائرة خلال مراحل مهمة من تاريخ العراق (1978-2001)؛ وهو من إعداد ثلاثة باحثين أميركيين هم كيفن وودز من «معهد التحليلات العسكرية»، وديفيد بالكي ومارك ستاوت، وكلاهما من «جامعة الدفاع الوطني»، كان التأكيد أن صدام كان يعتقد منذ تشرين الأول/ أكتوبر 1978 أن حيازته السلاح النووي ستمكّنه من ردع إسرائيل عن استخدام سلاحها النووي، ما سيحث الدول العربية على شنّ حرب ضدّ إسرائيل. وأضاف هذا المختصّ: «على الرغم من أن محاولة العراق امتلاك أسلحة نووية كانت موجّهة إلى إيران، إلّا أن إسرائيل كانت لها أسباب وجيهة للقلق منها. وقد انتهت هذه المحاولة

---

(7) سمحوني، «ورقة موقف».

(8) آريبه شاليف، خط الدفاع في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) (تل أبيب: منشورات هكيبوتس همئوحاد، 1982) (بالعبرية).

(9) Kevin M. Woods, David D. Palkki and Mark E. Stout, *The Saddam Tapes: The Inner Workings of a Tyrant's Regime, 1978-2001* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 2011).

بالتزامن مع حرب الخليج في عام 1991، وقيام الأمم المتحدة بفرض رقابةٍ عليه بعد أن وضعت الحرب أوزارها. ولو لم يحتلّ صدام الكويت، لكان من المنطقي الافتراض أن غايته النووية ستحقق، مع جميع المخاطر المترتبة على ذلك»[10].

ثانيًا: من تقرير بيكر - هاملتون إلى الانسحاب الأميركي

في واقع الأمر، عاد العامل العراقي إلى تقديرات إسرائيل الاستراتيجية بالتزامن مع ظهور أولى بوادر الحديث على الانسحاب الأميركي من العراق، خصوصًا لدى نشر «المجموعة الأميركية لدراسة العراق»، في 6 كانون الأول/ ديسمبر 2006، تقريرًا أعدّته لجنة برئاسة وزير الخارجية الأميركية الأسبق جيمس بيكر، والسيناتور الديمقراطي الأسبق لي هاملتون، أوصت فيه، من ضمن أشياءَ أخرى، بسحب معظم قوات الجيش الأميركي من العراق حتى بداية عام 2008، وحثّت الإدارة الأميركية على إجراء مفاوضاتٍ مع كلّ من إيران وسورية، وطالبتها بممارسة الضغط على إسرائيل لتسريع المفاوضات مع الفلسطينيين لحلّ الصراع، وفتح مفاوضات مع سورية للتوصّل إلى اتفاق سلام يتضمّن انسحاب إسرائيل من هضبة الجولان. وقد أكد التقرير أن الولايات المتحدة لن تكون قادرةً على تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط ما لم تتعامل مباشرةً مع الصراع العربي - الإسرائيلي. وأنه يجب أن يكون هناك التزام متجدد ومستمر بتسوية شاملة بين العرب والإسرائيليين على جميع الجبهات: لبنان وسورية وفلسطين. وهذا الالتزام يجب أن يشمل المحادثات المباشرة بين إسرائيل ولبنان، والفلسطينيين الذين يقبلون حق إسرائيل في الوجود، ولا سيما سورية التي هي نقطة العبور الرئيسة لنقل الأسلحة إلى حزب الله، وتدعم مجموعات فلسطينية متطرفة، حيث إنه لا حلّ عسكريًا لهذا الصراع.

أشير في التقرير إلى أن المفاوضات مع سورية في شأن السلام، يجب أن تشمل بعض العناصر، وهي الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 الذي يوفر إطارًا لاستعادة لبنان سيادته، والتعاون الكامل مع التحقيق في الاغتيالات السياسية كلها في لبنان، والتحقق من وقف المساعدات لحزب الله واستخدام الأراضي السورية لنقل الأسلحة من إيران إليه، وأن تستخدم سورية

---

(10) أمانسيا برعام، «التسجيلات السرية لصدام حسين،» هآرتس، 16/ 12/ 2011 (بالعبرية).

نفوذها لدى حزب الله وحركة حماس لإطلاق الجنود الإسرائيليين الأسرى، والتحقق من وقف سورية محاولات تقويض الحكومة المنتخبة ديمقراطيًّا في لبنان، والتحقق من وقف شحنات الأسلحة من سورية إلى حماس أو غيرها من الجماعات الفلسطينية المتشدّدة، وأن تساعد سورية في الحصول على التزام حماس الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود. وفي مقابل هذه الإجراءات وفي سياق اتفاق سلام شامل آمن، يعيد الإسرائيليون الجولان، مع ضمانات أميركية لأمن إسرائيل، يمكن أن تضمّ قوة دولية على الحدود، بما في ذلك قوات أميركية، إذا ما طلب الطرفان ذلك.

في ما يخصّ القضية الفلسطينية، أكد التقرير أنه يجب التمسك بقراري مجلس الأمن 242 و338، ومبدأ الأرض مقابل السلام، بالنظر إلى أن ذلك الأساس الوحيد لتحقيق السلام، وتقديم دعم قوي للرئيس الفلسطيني محمود عباس والسلطة الفلسطينية لأخذ زمام المبادرة في تمهيد الطريق لإجراء مفاوضات مع إسرائيل، وبذل جهد كبير في دعم وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية (بين حركتي فتح وحماس)، وعقد مفاوضات تعالج قضايا الوضع النهائي الخاصة بالحدود والمستوطنات والقدس وحقّ العودة ونهاية الصراع. ولم تُخفِ إسرائيل في حينه امتعاضها من هذا التقرير، لكنّ مصادرَ رفيعة المستوى في ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية في ذلك الوقت إيهود أولمرت، أكدت أن التقرير لن يؤثّر في سياسة إدارة جورج بوش، خصوصًا في ما يتعلق بسورية، وبشروط المفاوضات مع الفلسطينيين بعد انتصار حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية (2006)، الذي تُرجم بتأليف حكومة وحدة فلسطينية بينها وبين حركة فتح[11].

رأت مصادر دبلوماسية إسرائيلية رفيعة المستوى أن هذا التقرير ينطوي على الكثير من المفاهيم الخاطئة، منها:

- الحديث عن الشرق الأوسط بمصطلحاتٍ تعود إلى ما قبل 10 إلى 15 عامًا.

(11) باراك رافيد، «تقرير بيكر - هاملتون لم يثر أي تخوفات في ديوان رئيس الحكومة،» معاريف، 7/12/2007 (بالعبرية).

- أن نظام آيات الله في إيران أعلن أن الهدف من وراء ثورته هو أن تنتشر في الخارج، وأن تتحول إلى ثورةٍ إسلامية في الشرق الأوسط والعالم كله. وما يثبت ذلك هو أن إيران تحوّلت في الأعوام الأخيرة إلى أكبر مصدّر للإرهاب في العالم. وبناءً على ذلك، فإن المفاوضات معها، وعرضَ اقتراح عليها أن تتنازل عن هدفها المركزي يبدوان كما لو أنهما مقاربة معزولة عن الواقع.

- أن لإيران هدفًا يتمثّل بإقامة حيزٍ شيعي تكون لها صلاحياتٌ سياسية وعسكرية كاملة عليه. ويشمل هذا الحيز كلًّا من العراق وسورية ولبنان، إضافة إليها. كما أن لإيران مصلحة في أن تستمرّ الأعمال الإرهابية في العراق، وفي أن تنسحب الولايات المتحدة منه، حتى لا يتحوّل إلى دولة ديمقراطيةٍ يمكن أن تمسّ الحيز الشيعي الذي تخطط له.

- أن الشعوب العربية في الشرق الأوسط تعاني مشكلاتٍ كثيرةٍ نابعةٍ من جوهر تاريخ هذه المنطقة، ومن التقاليد المتعلقة بصور تطبيق الإسلام كأيديولوجيا مركزيةٍ في حياتها. وهذه المشكلات ليست مرتبطةً على الإطلاق بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. مع ذلك، يبدو أن الدعاية العربية أفلحت في أن تتغلغل في رؤوس عدد من الأشخاص في أوروبا، والآن في الولايات المتحدة أيضًا، وأقنعتهم بأن حل هذا الصراع سيوفّر حلولًا لجميع المشكلات في الشرق الأوسط.

- من الواضح تمامًا أن حتى بلوغ الموعد الذي يقترحه التقرير لانسحاب الجيش الأميركي من العراق (بداية عام 2008) لا يمكن التوصّل إلى نهايةٍ للصراع مع الفلسطينيين. ولا يجوز التوصّل إلى حلٍّ سريع لكثير من القضايا المعقّدة في هذا الصراع، مثل الحدود والقدس وحقّ العودة[12].

في المقابل رأى أستاذ تاريخ الشرق الأوسط في جامعة حيفا والمتخصّص في العراق البروفسور أماتسيا برعام أن العلاقة الوحيدة لمشكلات العراق بالصراع الإسرائيلي - العربي هي من خلال سورية. وأكد أنه لو كان بالإمكان، مثلًا، إبعاد

(12) المستشرق والسفير الإسرائيلي الأسبق لدى مصر تسفي مازائيل، «عن المفاهيم الخاطئة الواقفة في صلب تقرير بيكر - هاملتون،» موقع المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، 11/ 12/ 2006.

سورية عن إيران، ووضع حاجز بين إيران وحزب الله، لكان من شأن ذلك أن يساعد إسرائيل وسورية وأميركا معًا، لأن السوريين سيغلقون عندها الحدود بينهم وبين العراق التي ما يزال يعبر منها كثير من الأشخاص، خصوصًا من تنظيم القاعدة. وفي حال قيام سورية بإغلاق الحدود مع العراق، وتسوية مشكلاتها مع لبنان، ستحصل على مقابل من الأميركيين بكل تأكيد. في هذا السياق فقط يكون ثمّة احتمال للتقدّم في مقابل سورية بحسب توصيات لجنة بيكر - هاملتون، من خلال دخول إسرائيل في مفاوضات معها. من جهةٍ أخرى، أشار إلى أن المشكلات بين السنّة والشيعة والأكراد في العراق بدأت في سنة 1920 عندما قامت الدولة العراقية، وليس لهذا أي علاقة بالحركة الصهيونية وإسرائيل، وطوال الأعوام الفائتة ميز النظام السنّي العراقي ضدّ الشيعة، وهذا غير مرتبطٍ بتاتًا بالمسألة الصهيونية أو الإسرائيلية، بل إنه صراع بين طائفتين في داخل العراق على الحكم، وعلى الموارد الاقتصادية[13].

ثالثًا: ما بعد الانسحاب الأميركي

كما ذُكر أعلاه، يشكّل الانسحاب الأميركي من العراق الحدث المفصلي الثالث في سياق «العهد الجديد» المتعلّق بتاريخ هذا البلد.

ووفقًا لقراءة أحدث التقديرات الإسرائيلية، فإن هناك عواملَ كثيرةً مرتبطةً بهذا الانسحاب لا تصبّ في مصلحة إسرائيل. نذكر منها ما يأتي:

- صعود النفوذ الإيراني في العراق.
- احتمال تحوّل العراق إلى دولة مصدّرة للإرهاب.
- تراجع مكانة الولايات المتحدة الدولية والإقليمية.

يعتقد محلّل الشؤون الأمنية لموقع يديعوت أحرونوت أن الانسحاب الأميركي من العراق كان مقرونًا بظواهرَ أخرى خلال الأعوام التي سبقته، وأثّرت

(13) «رأي أكاديمي إسرائيلي حول تقرير بيكر - هاملتون،» المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، المشهد الإسرائيلي، 11 أيلول/ سبتمبر 2014.

سلبًا في وضع إسرائيل الأمني والسياسي. وقد أشار على نحو خاص إلى الظواهر الآتية:

- عزلة إسرائيل على الصعيد الدولي، وازدياد العداء لها وسط دولٍ كانت تراها حتى وقتٍ قريبٍ دولًا صديقة.

- التآكل الكبير الذي حدث في مكانة الولايات المتحدة كدولةٍ كبرى مسيطرةٍ، والضعف الذي اعتراها بعد الانسحاب من العراق.

- غياب المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، وتعاظم قوة حركة حماس.

- الأزمة الاقتصادية العالمية التي سببت تباطؤًا في التصدير الإسرائيلي، الأمر الذي جعل من الصعب على إسرائيل تخصيص الأموال المطلوبة لميزانية الدفاع والأمن، وإحداث التغييرات الضرورية لمواجهة المخاطر المستجدّة[14].

يتصاعد الانشغال في إسرائيل يومًا بعد يومٍ بالوجهة العامّة التي تعتزم الولايات المتحدة أن تسير نحوها، في ظلِ الولاية الثانية لباراك أوباما التي بدأت للتو، ولا سيما في ضوء مؤشرات قوية تدلّ على أنها قد غيرت المقاربة المتعلقة بسياستها الخارجية، وانتقلت من «مبدأ التدخّل» في بؤر التوتر في العالم إلى «مبدأ الانطواء»، وسوف يترتب عن ذلك وهن الصلة العميقة الأيديولوجية والتاريخية والثقافية بين الأمتين الأميركية والإسرائيلية، التي شكّلت عصب العلاقات الخاصة بينهما على مرّ الأعوام. وبحسب تقديرات استراتيجية جديدة، فإن الولايات المتحدة اتخذت توجّهًا انطوائيًا أكثرَ من أي وقت مضى، وأفضت بنفسها إلى زعزعة وضعها وإضعاف نفوذها الذي كان بارزًا على الساحة الدولية، وبناءً على ذلك تُرك حلفاؤها في جميع أنحاء العالم، الذين باتوا يفتقرون إلى القدرة التي تمكّنهم من الاعتماد على نصيرتهم وظهيرهم، للدفاع عن أنفسهم وحدهم[15].

---

(14) رون بن يشاي، «2011: سنة سيئة على الصعيد الأمني،» يديعوت أحرونوت (الموقع الإلكتروني)، 29/ 12/ 2011.

(15) عنات كورتس وشلومو بروم، محرران، تقويم استراتيجي لإسرائيل 2012-2013 (تل أبيب: معهد دراسات الأمن القومي - جامعة تل أبيب، 2013) (بالعبرية)، وداني روتشيلد وتومي شتاينر، «تقويمات هرتسليا 2011،» الملخص التنفيذي لمؤتمر هرتسليا الحادي عشر في شأن المناعة والأمن القومي الإسرائيلي، أيار/ مايو 2011 (بالعبرية).

في ما يخصّ القضية الفلسطينية، ينعكس ذلك كله على تكريس المقاربة التي تتبناها إسرائيل إزاء تسوية هذه القضية في الآونة الأخيرة، وفحواها الإصرار على أن تكون التسوية مستندةً أولًا ودائمًا إلى الأمن.

في هذا الشأن تحديدًا، يجدر أن نستعيد ما أكده الرئيس الأسبق لهيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، ووزير الشؤون الاستراتيجية في الحكومة الإسرائيلية المنتهية ولايتها، موشيه يعالون، بأن الخطاب السياسي الأول الذي ألقاه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في جامعة «بار إيلان»، في حزيران/ يونيو 2009، بعد شهرين من توليه رسميًا مهمات منصبه، الذي أعلن فيه أول مرة «تأييده المشروط» لقيام دولة فلسطينية، عكس في الوقت ذاته، وهذا ما اتضح لاحقًا، تحوّلًا مهمًّا في سياسة إسرائيل يتمثل بالعودة إلى السياسة التقليدية المعتمدة على الأمن كمفتاح لتحقيق سلام دائم. وأضاف يعالون أن هذه السياسة تقوم على فهم البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط وجذور الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. وقال إن تجربته العسكرية الطويلة التي تقلّد خلالها مناصب عدة منها رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية «أمان»، وقائد المنطقة العسكرية الوسطى (تشمل الضفة الغربية)، ونائب رئيس هيئة الأركان العامّة، ثم رئيس هيئة الأركان، أقنعته بحيوية مواجهة التهديدات الأمنية وضمان توافر منظومات دفاعية ملائمة وبضرورة ذلك، من دون الاستكانة إلى الأوهام والأفكار الحالمة محذّرًا من «تفسير الهدوء النسبي الذي يسود حاليًا على حدود إسرائيل وداخل يهودا والسامرة (الضفة الغربية) بصورة خاطئة». ولفت إلى أن إسرائيل ملزمة العمل بناء على مجمل هذه الحسابات قبل موافقتها على قيام دولة فلسطينية، مشدّدًا على رفضه الرأي القائل بأن السلام يستوجب انسحابًا إسرائيليًا إلى خطوط الهدنة «الخطرة» من عام 1949، وعلى أن «تجريد الدولة اليهودية من العمق الاستراتيجي والحماية الطوبوغرافية في إطار هذه الحدود، يشكّل دعوة مفتوحة للحرب ضدّ إسرائيل»[16].

(16) موشيه يعالون، «يجب العودة إلى سياسة سلام تعطي الأولوية للأمن،» (ورقة قُدمت إلى: مؤتمر حول احتياجات إسرائيل الأمنية الحاسمة لصنع سلام قابل للتطبيق، المركز المقدسي لشؤون الجمهور والدولة، القدس، حزيران/ يونيو 2010).

تتكرر مثل هذه التصريحات على لسان نتنياهو نفسه، فمثلًا في جولة قام بها في غور الأردن في 8 آذار/ مارس 2011 تعهّد بأن يبقى الجيش الإسرائيلي مسيطرًا على الغور في أي تسوية يُتوصل إليها مع الفلسطينيين في المستقبل، مؤكدًا أنه إذا كان هذا الأمر صائبًا قبل الزلزال العربي الذي ضرب المنطقة فإنه أصبح ضروريًا أكثرَ بعده، في ظل حالةٍ من عدم الاستقرار لا يدرك أحدٌ نهايتها، وتستلزم ضمان وجود أسس أمنية صلبة، وحدود آمنة يمكن الدفاع عنها. كما شدّد على أنه في حال بقاء الخطّ الحدودي في غور الأردن مخترقًا، فهذا يعني أنه يمكن تهريب صواريخَ وقذائفَ صاروخية والوصول بها إلى أي مكان في إسرائيل، إلى تل أبيب والقدس، ولذا فإنه لا يوجد أي بديل من خطّ الدفاع الذي يوفّره الجيش الإسرائيلي. ووفقًا لصحيفة هآرتس[17] التي أوردت هذه التصريحات، فإن رئيس الحكومة بدأ حملة خاصة لدى زعماء دول مركزية في العالم تهدف إلى الحصول على تأييدهم الاحتفاظ بوجود عسكري إسرائيلي في منطقة غور الأردن في نطاق أي اتفاق سلام يُتوصل إليه مع الفلسطينيين في المستقبل، الأمر الذي يتسق مع مسعاه لجعل «السلام مستندًا إلى الأمن».

أفلح نتنياهو أيضًا، في أثناء اللقاء الذي عقد في البيت الأبيض بينه وبين الرئيس الأميركي باراك أوباما في تموز/ يوليو 2010، في انتزاع إقرار من أوباما يؤكّد، بصريح العبارة، أن «لإسرائيل متطلبات أمنية خاصة، بالنظر إلى حجمها وتاريخها وموقعها والمخاطر التي تواجهها...»، الأمر الذي حدا الأول، خلال اجتماع حكومته المنعقد في 11 تموز/ يوليو 2010 أن يعلن عن خروجه بانطباع مؤداه «أن الرئيس (الأميركي) يصغي إلى الاحتياجات الأمنية الخاصة لدولة إسرائيل ويتفهمها».

طبقًا لخطب نتنياهو المتعددة، فإن «أسس الأمن» بحسب رؤيته تنطلق من إدراك حقيقة ما يعرّض إسرائيل للخطر، ذلك بأنه منذ اتفاق أوسلو (1993) تضافر بحسب قوله «عنصران قويان في المعادلة الراهنة، ويجب على أي معاهدةٍ سلميةٍ أن تأخذهما في الحسبان وتتجاوب معهما: العنصر الأول هو صعود إيران وتوابعها، والعنصر الثاني هو صعود مفهوم حرب الصواريخ والقذائف». وتابع

(17) هآرتس، 9/ 3/ 2011 (بالعبرية).

قائلًا: «يجب علينا تحقيق تسويات سلمية تقدّم الحلول لكل من هذه التهديدات، إذ إننا لا نريد العودة إلى ما جرى سواء عند إخلائنا لبنان حيث كانت النتيجة نشوء قاعدة إيرانية إلى الشمال من أراضينا وإطلاق كثير من القذائف الصاروخية عليها والتعاظم العسكري داخل هذا الجيب، أو ما جرى في غزّة حيث نشأ جيب إيراني جنوبي مع إطلاق كثير من القذائف الصاروخية على إسرائيل وثمّة تسلّح بوتيرة متزايدة. وبالتالي يجب علينا ضمان عدم تغلغل الصواريخ والقذائف والوسائل القتالية الأخرى أو العناصر الإرهابية إلى أي مناطقَ يُطلب من إسرائيل إخلاؤها ضمن التسوية السلمية. كما أضيف إلى هذه التهديدات المحتملة عنصرٌ ثالثٌ توارى عن الأنظار خلال العقد الأخير منذ هزيمة صدام حسين في العراق وهو عدم تكوّن ما يُعرف بالجبهة الشرقية مجددًا. لا أقول إنها سوف تتكوّن حتمًا لكن أؤكد ضرورة أن نضمن في إطار اتفاقاتٍ سلميةٍ واقعيةٍ، وحرصًا على احتياجاتنا الأمنية الواقعية، وجود تدابيرَ أمنية ميدانية تقدّم الحلول لمجمل هذه المخاطر... فضلًا عن أخذ احتمال حدوث تغير داخلي في نظام الحكم، كما خبرنا ذلك في الماضي، في الحسبان أيضًا»[18].

كما تجدر الإشارة إلى أنه في الأسبوع الأخير من عام 2009، وفي سياق خطاب آخرَ في أثناء اجتماع السفراء الإسرائيليين، شرح نتنياهو موقفه إزاء الترتيبات الأمنية الفعّالة التي ينبغي تطبيقها في حال التوصّل إلى تسويةٍ سلميةٍ مع الفلسطينيين. وفي إطار ذلك أكد أنه، من أجل المحافظة على بقاء الضفة الغربية منطقة منزوعة السلاح، لا بدّ للجيش الإسرائيلي من الاحتفاظ بوجود عسكري على امتداد نقاط الدخول من الشرق، وذلك بغية إحباط عمليات التسلّل والتهريب التي يمكن أن تُغرق المنطقة بالأسلحة والذخيرة. ومن ناحية عملية أكد لسفرائه أهمية منطقة غور الأردن الحاسمة لأمن إسرائيل.

يمكن القول إنه واصل بذلك تقاليد مديدة لرؤساء حكوماتٍ إسرائيليين رأوا في غور الأردن خط الدفاع المتقدم لدولة إسرائيل. وكان يتسحاق رابين قد استعرض في آخر خطاب له أمام الكنيست، في الخامس من تشرين الأول/ أكتوبر

---

(18) خطاب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في حفل تخريج دورة طلاب كلية الأمن القومي، موقع رئيس الحكومة الإسرائيلية، 27/ 7/ 2010.

1995، قبل شهر واحد من اغتياله، رؤيته في ما يتعلق بالحدود المستقبلية، معلنًا أن إسرائيل لن تعود إلى خطوط الرابع من حزيران/ يونيو 1967. وأضاف أن «حدود الأمن للدفاع عن دولة إسرائيل ستقام في غور الأردن وفق التفسير الأوسع لهذا المفهوم». ويبدو أن رابين لم يقصد الدفاع عن إسرائيل على امتداد المسار الضيق لنهر الأردن ذاته، وإنما خطط لاستغلال المنحدرات الشرقية لسلسلة الجبال المطلّة على منطقة غور الأردن.

في مقابلة أدلى بها إلى صحيفة هآرتس[19] أكد أريئيل شارون أيضًا وجوب سيطرة إسرائيل على منطقة غور الأردن من مرتفعات الجبال المطلة عليها.

من ناحية أخرى، يؤكّد «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن» في وثيقة جديدة صادرة عنه أن التهديدات العسكرية الرئيسة التي ستُضطر إسرائيل إلى مواجهتها في الحاضر والمستقبل المنظور، تنحصر في مجالين رئيسين آخرين:

- مواجهة في مجال يقع تحت أو دون الحرب النظامية الكلاسيكية، أي في مجال حرب العصابات والإرهاب، وهو ما يطلق عليه أحيانًا مجال الحرب غير المتناظرة. وتعكس هذه التسمية السمتين الرئيسيتين لهذه الحرب: **أولًا**، كونها حربًا ليست بين دول، وإنما بين دولة وطرف ليس دولة؛ **ثانيًا**، أنها تجري بطرائق أخرى بغية موازنة التفوق الكمي والتكنولوجي لدولة إسرائيل.

- خوض حرب ضدّ إسرائيل بأدوات وأسلحة استراتيجية، وخصوصًا الصواريخ الباليستية وأسلحة الدمار الشامل، ويهدف استخدام هذه الوسائل أيضًا إلى موازنة أفضليات ونواحٍ تفوّق إسرائيل في مجال الحرب النظامية وفي الوقت ذاته في المجال الاستراتيجي، حيث تُحسب إسرائيل، كما يرى خصومها، دولة ذات قدرة نووية عسكرية وقدرات صاروخية متطورة أيضًا.

لا تشكل منطقتا غور الأردن وغربي الضفة، في رأيه، ردًا واقعيًا أو ذا صلة على هذين التهديدين الرئيسين الجديدين. وفي نطاق المفاوضات مع الفلسطينيين في شأن الحدود الدائمة، يمكن رسم حدود قابلة للدفاع عنها على أساس خطوط 1967 مع تبادل أراضٍ بحجم غير كبير.

---

(19) هآرتس، 14/ 4/ 2005 (بالعبرية).

يضيف أن الرزمة الأمنية، التي تشمل المكونات السياسية للاتفاق، والترتيبات الأمنية، والعلاقات الاستراتيجية التي ستنشأ مع الجوار بعد توقيع الاتفاق، فضلًا عما سيوفره من شرعية دولية - كل ذلك من شأنه أن يحسّن وضع إسرائيل الأمني مقارنة بما هو الوضع عليه في الوقت الحالي، وأن يتيح لها إمكان تحقيق الأمن بثمنٍ معقولٍ[20].

(20) «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن».

الفصل السابع عشر

تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية

عقيل سعيد محفوض

مقدمة

طوى سقوط بغداد في 9/ 4/ 2003 حربًا أميركية مديدة على العراق. وكانت هذه الحرب اندلعت، أول مرة، بعد شهور من الدخول العراقي إلى الكويت في سنة 1990. ومنذ ذلك الحين بدأت مرحلة جديدة تركت آثارًا هائلة على الأحوال في العراق، وعلى المحيط الجغرافي، خصوصًا في سورية. ولعل البدايات التأسيسية للإرهاب التكفيري في الألفية الثالثة ظهرت في العراق بالتحديد، بعد الاحتلال الأميركي مباشرة، وكانت لها ارتدادات دموية في جميع الاتجاهات، وتعرض العراق بدوره لارتدادات معاكسة جاءته من سورية في المرحلة الأولى، مثلما كان للعراق أيضًا تأثيرات زلزالية لاحقة في الأوضاع السورية.

إن أي بحث في المصائر الفاجعة وفي النهايات التي انتهى العراق إليها بعد الاحتلال الأميركي لا يمكنه أن يطوّر نظرة شاملة إلى الواقع والوقائع من دون أخذ السياسات السورية في الحسبان، لأن العراق تحوَّل، بالتدريج، ساحة للصراع المكشوف أحيانًا، والخفي أحيانًا أخرى، بين سورية والولايات المتحدة. والمؤكد أن سورية وضعت العراق بعد سنة 2003 في رأس أولوياتها الأمنية، وحاولت أن تستوعب، بطرائق مختلفة، المتغيرات الجيوستراتيجية في المشرق العربي، وأن تستخدم هذه المتغيرات ضد الاحتلال الأميركي للعراق من دون أن تصطدم بالولايات المتحدة الأميركية التي باتت عند تخومها الشرقية.

هل نجحت سورية في تحويل الأوراق العراقية إلى أرصدة ثمينة في محفظة أوراقها السياسية المتجمعة؟ أم أنها نجحت جزئيًا في المرحلة الأولى، ثم راحت تدفع أثمانًا باهظة في المرحلة اللاحقة؟ هذا ما تحاول هذه الدراسة أن تكشفه استنادًا إلى الوقائع الجارية، وإلى أنماط التفكير لدى صانعي القرار السياسي في سورية، وإلى ثنائية التجاذب والتنافر بين سورية والولايات المتحدة، الأمر الذي جعل العراق ساحة تصادم إقليمية، وحوّله من بلد مرغوب فيه بذاته إلى بلد يلعب اللاعبون فيه ألعابهم المتعاكسة.

بدا الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 كما لو أنه استمرارٌ لـ «الحرب التي لم تكتمل» (1990-1991)[1]، وكما لو أنه هو نفسه «حرب لم تكتمل» أيضًا، لأنها توقفت عند العراق، وكان المحتمل أن تكون سورية هي الخطوة التالية. ويُدرج بعضهم تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق (بمفاعيله الإقليمية والدولية) على سورية في هذا الباب، أي استمرار تلك الحرب والعمل على «إكمالها» ولكن بوسائل أخرى. وهكذا فإن أزمة اغتيال الحريري في لبنان عام 2005 وحرب تموز 2006 وصولًا إلى مجريات «الربيع العربي»، ليست مجرّد تداعياتٍ ومفاعيلَ لأوضاع داخليةٍ وإقليميةٍ متوترةٍ، وإنما هي سلسلةُ تطورات وحوادث متواترة تُفضي بنظر سورية وحلفائها - وفي هذا نوع من التأويل القصدي للأمور - إلى إكمال ما بدأته حرب 2003. وهذه رؤية يعتمدها بعضهم بجديةٍ لافتةٍ، وهي على غرابتها، لا بد من أخذها في الاعتبار، لأن الأفكار والتقديرات من هذا النوع لا تلبث أن تقوم مقام «الحقيقة» في معترك السياسة.

نتطرق في هذه الدراسة إلى تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية، من خلال المحاور الآتية: المقولات والمفاهيم الرئيسة؛ و«التشابه» بين سورية والعراق؛ والتداعيات الدولية والإقليمية للاحتلال الأميركي للعراق على سورية؛ والتداعيات البينية، والدولتية/ الداخلية؛ ثم تتناول «التداعيات الارتدادية» للحدث السوري على العراق، و«الإشارات والتنبيهات» أو الاستخلاصات، والخاتمة.

---

(1) سمير الخليل، الحرب التي لم تكتمل: الديمقراطية في العراق ومسؤولية «التحالف»، بحوث اجتماعية؛ 8 (لندن: دار الساقي، 1991).

أولًا: في المنهجية

1- أسئلة الدراسة

يقوم موضوع الدراسة على الأسئلة الرئيسة الآتية: ما هي تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية؟ وما هي المقاربات الممكنة لتقصّي تلك التداعيات، وما هي الرؤية التي حكمت التفاعلات بين سورية والعراق، وبينها وبين الولايات المتحدة والأطراف الأخرى في البيئة الإقليمية والدولية، ليس فقط بما يتصل بالحدث العراقي، وإنما بالسياسة السورية ككل؟ وكيف قاربت سورية الحدث أو الاحتلال الأميركي للعراق، وهل هناك «قابلية» ما لدى سورية لأن تتلقى الحدث العراقي بصورةٍ خاصةٍ؟ وما هي مستويات ذلك التلقي، وما هي كيفياته وتجلياته، وهل برزت أنماطٌ من التلقي أو التداعيات أكثرَ من غيرها، وهل ثمّة دالّة ارتباطٍ بين تداعيات الاحتلال والحدث السوري اليوم، وهل هناك تداعياتٌ ارتداديةٌ لذلك الحدث على العراق نفسه؟

2- في مقولات الدراسة ومفاهيمها الرئيسة

نتحدث عن أبعاد أولية مقترحةٍ لمعنى التداعيات كمفهوم رئيس للدراسة التي تبدأ بالمقولات الرئيسة التالية، وكل واحدة منها تحتمل أو تتطلب المزيد من التقصي والتحليل، وهي مقولات اختبارية، وليست يقينية بأي حال.

تمثلت تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق ببعدين أو مستويين رئيسين، **أولهما** هو استمرار ديناميات الاحتواء نفسها تقريبًا تجاه سورية، و**ثانيهما** هو قابلية التلقي الداخلية لدى سورية.

إن «التشابه» بين العراق وسورية في التكوينات الاجتماعية والإثنية والدولتية والنظم السياسية والأيديولوجيا، وفي سياسات الآخرين تجاههما، يُرجِّح أن تتشكل سورية «ما بعد الأزمة» على غرار العراق ما بعد عام 2003.

لم يكن العراق مقصودًا بذاته في أكثر تعاطي سورية مع الاحتلال، وإنما كان «ساحة لعبٍ» مع الولايات المتحدة وأطرافٍ أخرى. كما كانت له أغراضٌ إقليمية ودولية وداخلية.

أظهرت الأزمة السورية والاصطفافات الإقليمية والدولية في شأنها أن ثمة تداعيات «كامنة» للاحتلال الأميركي للعراق على سوريةَ، أو تداعيات «مؤجّلة» و«مشروطة» بوجود ظروف معينة.

أظهرت الأزمة السورية وموقف العراق (الحكومة والمعارضة) منها أن ثمة تداعيات «ارتدادية» انتقلت من العراق إلى سورية لتعود إليه مجددًا.

إن المفردات التي تعبّر عن موضوع الدراسة هي مفرداتٌ مُلتبسةٌ وغير مُستقرّة الدلالات والمعاني، وتتطلب وضعها في سياقاتٍ تاريخيةٍ وموضوعية، ذلك أن مفردات «العراق» و«سورية» تحيل على معاني ومداركَ وأيديولوجياتٍ وسياسات مختلفة. فالعراق بأكثر الدلالات شيوعًا هو الدولة التسلطية والنظام السابق، ثم النظام اللاحق، وكذلك الأمر بالنسبة إلى سورية. وأما الدلالات والمعاني الأخرى فهي أقلّ حضورًا في السياسة. هذا الالتباس في المعنى تجده أيضًا في موضوع «الاحتلال»، إذ إنه ليس احتلالًا بالمعنى التقليدي حتى لو شابهه، فانظر حيثياته، والتهيئة له، والتطورات التي أعقبته، وإسباغ «الشرعية» عليه، وتعاطي العراقيين معه.

يتألّف الإطار المنهجي للدراسة من مفهوم التداعيات الذي يكوّن إطارًا مركّبًا يتناول الأبعاد المختلفة لتداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية، بمفاعيله الدولية والإقليمية والبينية والدولتية/ الداخلية. فما هو المقصود بمفهوم «التداعيات»، وما هي دلالته الرئيسة في ما يخص سورية؟

ينطوي مفهوم التداعيات على أبعادٍ عدةٍ، يمكن التعبير عنها بمقارباتٍ ممكنةٍ للبحث، ولكنّ المجال لا يتسع للتفصيل فيها، وسوف نقتصر على تعريفٍ عامّ بها، وأمّا التركيز والتفصيل فيتعلّق بالمستويات الرئيسة لتلك التداعيات. ويمكن الحديث هنا عن: تداعياتٍ موضوعيةٍ، وأخرى قصديةٍ أو استهدافيةٍ، وتداعيات مباشرة على سورية، وأخرى غير مباشرةٍ أي من خلال التأثير في البيئة الإقليمية والدولية، وتداعياتٍ «كامنةٍ» أو «مشروطةٍ» بتحقق أمورٍ ومساراتٍ أخرى، وتداعياتٍ «لا متوقعة»، وأخرى «احتمالية». وتداعياتٍ ارتداديةٍ وارتجاعيةٍ، أي تداعياتٍ على سورية ثم ارتدادها على العراق.

ثانيًا: في «التشابه» بين سورية والعراق

من الممكن النظر إلى سورية والعراق (قبل عام 2003) بوصفهما من أكثر الدول تشابهًا في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما لجهة الأيديولوجيا الرسمية والديناميات الضمنية أو العميقة لنظاميهما السياسيين وربما الثقافة السياسية فيهما، ونظرة كلٍّ منهما إلى الآخر، ونظرة الآخرين إليهما. وهناك توقعاتٌ بأنهما ربما يتشابهان في مآل نظاميهما السياسيين. إن هذا التشابه ينطبق على عراق ما بعد عام 2003 وسورية ما بعد عام 2011 لجهة طبيعة الدولة والنظم السياسية التي نشأت في العراق بعد الاحتلال، ومن المحتمل أن تنشأ في سورية أيضًا.

تبدو التشابهات والمآلات الراهنة أو المحتملة كأنها نتيجة «حتمية» أو «قدرية» تاريخية تحكم البلدين ويمكن تقصي مؤشراتها في مراحلَ تاريخية بعيدة، وهناك مؤشرات إلى وجود نوع من الاستمرارية (المستقبلية) في هذا الخصوص. وقد يكون الحديث عن ديناميات الاتصال والتفاعل إلى جانب ديناميات التنافس أو الصراع أكثرَ دقة في تناول طبيعة التفاعلات بين البلدين.

ثمّة نفاذية عالية وحساسية كبيرة للتغيرات التي تحصل بين الطرفين، إلّا أن المشتركات التاريخية والحضارية والجغرافية وغيرها لم تؤدّ إلى التقارب ولا إلى القطيعة بإطلاقٍ. ويبدو أن هناك تنافرًا في السياسة وتقاربًا في ما عداها!

انتقل الأمير فيصل من سورية إلى العراق ليصبح مَلكًا عليه، وفي ذلك دلالة رمزية على تشابه البدايات والسياسات منذ الفترة الكولونيالية التي افتتحت التكوين الدولتي الحديث لكلّ منهما، وطبعت تكوينهما السياسي والاجتماعي والاقتصادي بطابعها وتركت بصمتها على كل ما يحيط بهما. ثم انتقلا إلى أيديولوجيا البعث والعروبة[2]، وما لبثت التطورات بينهما وداخل كلّ منهما أن أدّت إلى تشكيل نظم حكمٍ وأيديولوجيا لم يمكن معها معرفة أيهما «الأصل» وأيهما «الفرع»، حتى مع وجودِ فروق تطبيقية وسلوكية كبيرة وكثيرة، إلّا أن النواظم العميقة للسياسة كانت تصدر عن ذهنية متقاربة وتنال مباركة الأيديولوجيا نفسها وتغطيتها.

كان العراق هو الطرف الأكثر تأثيرًا في العلاقات البينية، وذلك بتأثير عواملَ

(2) انظر: نزيه ن. الأيوبي، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، ترجمة أمجد حسين (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010)، ص 233-250.

عدة مثل الفروق في الموارد والإمكانات. وأثّرت سورية في العراق أكثر في الأمور الرمزية والأيديولوجية. وقد عملت سورية في أحيان كثيرة على احتواء العراق، بوصفه مصدر تهديدٍ. وهكذا دعم حافظ الأسد المعارضة العراقيةَ باعتبارها ورقة كبحٍ وتشويشٍ ولم يذهب إلى أبعد من ذلك، وبدا أن صدام حسين ذهب بعيدًا في دعمِ السياسات الرامية لتغيير النظام، ولا سيما خلال الصدام بين النظام والإخوان المسلمين في ثمانينيات القرن العشرين[3]. وتشابهت الدولتان/ النظامان في مدارك وسياسات الآخرين تجاههما، وكانتا خلال تاريخٍ طويلٍ جزءًا من ديناميات صراعٍ إقليميٍ وعالميٍ متعدّد العناوين والأشكال. ونظِرَ إلى الدولتين على أنهما في صفٍّ واحدٍ خلال الحرب الباردة، وأحيطتا بدول ونظم وسياسات منافسة بل معادية لهما أو لنظاميهما، وتعرضتا لضغوط دولية وإقليمية كبيرة. ويمكن التركيز هنا على نقاط التشابه الرئيسة في النظر إليهما وفق ما يأتي:

- انطلاق سياستيهما الخارجيتين من نزعات المكانة والهيمنة الإقليمية، وكونهما فاعلين رئيسين في ديناميات الخلافات العربية - العربية، والخلافات العربية مع «دول الجوار الجغرافي».

- «استدعاء» أو «إغواء» التدخل الخارجي فيهما، في ضوء فشل المعارضة في تحقيق اختراقاتٍ جدّيةٍ في الداخل.

- إن تجربة تفكيك «العقدة العراقية» التي انتهت بحرب عام 2003 تغري بمحاولة تفكيك «العقدة السورية»، وإن مآل العراق بعد الاحتلال يظهر إن كانت النتائج تستحق التكاليف أم لا، إن كان بالإمكان تطبيق سياسات «تفكيك» تجاه سورية تكون أقل خطورة من خلال رسم استراتيجيات وتطبيق سياسات وإيجاد شروط «متحكمٍ بها» ما أمكن.

- كانت سياسات الحرب على العراق عام 2003 والأزمة السورية التي اندلعت في عام 2011 بمنزلة فتح «الصندوق الأسود»، بالأحرى «صندوق باندورا» للمجتمع والدولة وانفلات المكبوت واختلال نظم القيم والهويات بعد عقود عدة من «الحكم الشمولي».

---

(3) انظر مثلًا: كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011، ط 2 (بيروت: دار النهار، 2012)، ص 540-571.

ثالثًا: التداعيات الدولية والإقليمية

تركز الرؤية العامة لتداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية، على أن ما يجري في سورية منذ آذار/ مارس 2011 وثيق الصلة بما جرى في العراق بعد الاحتلال، وليس منبثقًا منه بالضرورة، بل هو في سيرورته العامة، قريب جدًّا مما حدث هناك، وقد يعتبر استمرارًا له بكيفية أو بأخرى، واستعادة «معدّلة» لما جرى في العراق قبل ذلك لجهة التدخل الخارجي ورهاناته، ودعم المعارضة، والاستعانة أو «الاستقواء» بالخارج، والمطالب الشعبية، والعنف، والتسلطية، والعوامل الإثنية والمذهبية، وانهيار الدولة ثم «إعادة بنائها» على أسس جديدة.

تحدثنا عن مقاربات مختلفة لموضوع التداعيات، وهناك ما نعدّه تداعيات «ملازمة» للاحتلال وسيرورة الأمور، قد لا تجد تفسيرًا أو دالة ارتباط سببي لها، كما ذكرنا سابقًا، وهي ليست قصدية وقد لا تدخل في حسبان أحد. ولكن هل تدخل الاستجابات السورية تجاه الحدث العراقي والتأثيرات الارتدادية في معنى التداعيات المشار إليه؟

1 - التداعيات الدولية

يختلف عالم ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر عن سابقه، وقد احتلّت الولايات المتحدة العراق وقبل ذلك أفغانستان وزادت تدخّلها في كلّ مكان تحت عنوان مكافحة الإرهاب. واتخذ احتلالها العراق طابعًا متحركًا وجامحًا، وسورية مجاورةٌ للعراق، قريبة جدًّا منه، وكانت المنفذ الرئيس له، وإن مقدار الاعتراض وربما مقدار المغامرة بالتدخل من خارج الأمم المتحدة لم يكونا ليزيدا كثيرًا - من هذا المنظور - لو أن الولايات المتحدة تابعت الحرب إلى سورية.

عندما أسقطت الولايات المتحدة نظام صدام حسين لم يكن السؤال «من التالي»، وإنما متى؟ ولأن التالي كان نظام بشّار الأسد، فقد عمل الأخير كل ما هو ممكنٌ لعدم حدوثه. وقد تطوّرت الأمور وتغيّر جدول الأعمال - بالنسبة إلى الولايات المتحدة وحلفائها - ليصبح الهدف هو تغيير «سلوك النظام»

وليس «تغيير النظام»[4]، ولكنّ هذا يفضي إلى ذاك، من منظور النظام السوري على الأقل، ما لم يحسب حساب لمصالحَ عدةٍ تجعل تغيير السلوك ممكنًا[5]، وهو ما لم يحدث. ما حدث هو تعزيز سياسات احتواء سورية في إطار سياسات احتواءٍ إقليميةٍ تشمل إيران ولبنان والمنظّمات الفلسطينية والعراق وإعادة تشكيل المنطقة العربية والشرق الأوسط على أسسٍ جديدةٍ، بكل ما يقتضيه ذلك من تحالفات واستقطابات. ويمكن تركيز التداعيات الدولية في النقاط الرئيسة الآتية:

- نظرت سورية إلى الاحتلال، بوصفه تهديدًا، فرصةً. فهو تهديد للأمن الوطني والقومي والإقليمي بأكثر الأشكال والأنماط خطورة، أي الاحتلال العسكري المباشر، ثم إنه بدا تهديدًا ذا سمات خاصة، وخطوة قد تعقبها خطوات أخرى، تجاهها هي نفسها هذه المرّة أمّا كونه فرصة، فلأنه أتاح لها تأكيد سياستها المناهضة للولايات المتحدة ومقولاتها عن المقاومة والممانعة وما شابهها[6]. أما الحديث عن أن الاحتلال أزاح خصمًا عنيدًا، فقد يتطلب التدقيق، لأن نظام الرئيس صدام حسين كان منفتحًا على سورية التي أصبحت بوابته على العالم، متقدّمة في ذلك على الأردن.

- مَثّل الاحتلال «ورقة» بالنسبة إلى سورية، وما يخصّ العراق نفسه كان جزءًا يسيرًا منها، أمّا ما يخصّ الولايات المتحدة فكان الجزء الأكبر[7]. فكانت سورية «تلاعب» الولايات المتحدة هناك، ودخل الطرفان في تفاعلات كثيرة: اجتماعات جوار العراق، التعاون في مكافحة الإرهاب[8]، التدّخل لدى «سنّة

---

(4) Paul Reynolds, «US Seeks a Syrian Change-of-ways,» BBC News, 31/10/2005. <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4393634.stm>.

وانظر: مجموعة الأزمات الدولية، «الحوار مع سورية؟ العوائق والفرص أمام الولايات المتحدة» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 83، بيروت، واشنطن، بروكسل، 11 شباط/ فبراير 2009).

(5) انظر مثلًا: Jeremy M. Sharp, «Syria: Background and U.S. Relations» (Congressional Research Service, Washington, 26 April 2010).

(6) انظر: إيال زيسر، إعرف كيف يفكر الاسرائيليون: باسم الأب: بشار الأسد السنوات الاولى في الحكم (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005)، ص 200 وما بعدها.

(7) انظر مثلًا: Raymond Hinnebusch, «Defying The Hegemon: Syria and the Iraq War» (Paper Presented at: The European Consortium on Political Research Conference, Corvinus University of Budapest, 8 - 10 September 2005).

(8) انظر: زيسر، ص 236.

العراق»، إدخال تركيا كحليف موثوق لأميركا على خطّ الوساطات في العراق، ديناميات احتواء العراق ومن ثمّ احتلاله (2003) والخروج منه لاحقًا (2011) مع بقاء الديناميات العميقة للهمينة.

- إن انهيار النظام وانخراط العراقيين في الوضع الجديد يغري بمتابعة السعي نفسه تجاه سورية، وإن اختلفت السياسات والتكتيكات والأدوات، وهذا يعزّز مشروع إعادة بناء المنطقة على أسسٍ مختلفةٍ.

- نُظرَ إلى العراق كمصدر تهديد، ولم يرد خصومه الاكتفاء بتغيير النظام، فغيروا الدولة، وكان العراق في سنوات الحصار حتى الاحتلال منطقة «اختلالاتٍ كبرى»، ومع الاحتلال لا بد أن ينتقل ذلك إلى أقرب الدول إليه وأشبهها به وهي سورية بتأثير قابلية التلقي التي كشفت التطورات أنها أكبر مما كان متوقعًا.

من هذه التطورات أحاديث الولايات المتحدة، وتصريحات وزير الخارجية كولن باول وآخرين، عن سورية بعد سقوط بغداد، ومشروع إصلاح الشرق الأوسط الذي أُعيد النظر فيه في ضوء تجربة احتلال العراق والتطورات الإقليمية والدولية اللاحقة. وقد اتهمت الولايات المتحدة سوريةَ بأنها مصدرٌ أو معبرٌ رئيسٌ للمقاتلين الذين يدخلون العراق.

يضاف إلى ذلك ديناميات المواجهة أو «الحرب الهجينة» كنتيجةٍ أو تداعٍ أو استخلاصٍ من تجربة احتلال العراق، وتأهيل الإسلام السياسي (القاعدة، الجماعات الجهادية...) كجماعةٍ وظيفيةٍ مجددًا لإعادة توظيفها في سورية، بصرف النظر عن تجربة الولايات المتحدة معها في أفغانستان وغيرها، ولذلك تأثيراتٌ أخرى، مثل «أديَنَة» بل «مذهبة» السياسة الإقليمية (والدولية).

يرى الخطاب السياسي والإعلامي في سورية أن تاريخ خروج الولايات المتحدة من العراق سيمثّل حدثًا فاصلًا بالنسبة إلى «نهاية» الأزمة السورية! في إشارة إلى تأثير الخارج، خصوصًا الولايات المتحدة في مجريات الحدث السوري. هنا كان الاحتلال مجدّدًا ورقةً في السياسة الداخلية. وأدركت الولايات المتحدة ذلك، لكنّ هاجسها في العراق كان (إلى جانب إعادة الاستقرار) هو إيران في المقام الأول وليس سورية.

2- التداعيات الإقليمية

إن الظروف الإقليمية المحيطة بسورية هي - في جانب منها - جزءٌ من التداعيات العميقة والمديدة للاحتلال، ولكنّها ليست حصريةً به، كما أنّها قابلةٌ للتأويل بكيفياتٍ مختلفةٍ. ولعلّ أهمّ التداعيات هو إعطاء سورية وضعية المرشح للتدخّل (أو الاحتلال)، أو المضي قدمًا في تهيئة الظروف لاحتوائها إقليميًا (ودوليًا)، وبالمقابل اكتسبت مكانةً كبيرةً نسبيًا لدى الرأي العام في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

هل أغرى ذلك النظامَ السوري بمزيدٍ من التشدّد؟ هل أعطاه ذلك «شرعية» التحدّث باسم الرأي العام العربي، و«أهليةً» أكبرَ لدى إيران وأطرافٍ أخرى على خلافٍ مع الولايات المتحدة؟ من المرجّح أن السياسة السورية رُسِمت في ضوء مداركَ من هذا النوع. وليس ثمّة إمكانية لتقصّي إن كان النظام مدركًا الأثمان المترتبة على ذلك أم لا. ويمكن تركيز التداعيات الإقليمية للاحتلال الأميركي للعراق على سورية في النقاط الرئيسة الآتية:

أظهرت التطوّرات - وثمة تسريباتٌ مباشرةٌ بهذا الخصوص - أنه حتى بعض «حلفاء» النظام مثل تركيا والخليج كان يعمل في إطار استراتيجية الإقناع لـ «تغيير سلوكه»، وكانت ثمّة تفاعلات تبين أنها رهانات تسويةٍ واحتواءٍ للسياسة الإقليمية لسورية تجاه عددٍ من القضايا وهي: إيران، لبنان، فلسطين، إسرائيل.

إن حدّة الاصطفافات وارتفاع مدارك التهديد لدى عددٍ من دول المنطقة، ومتطلبات التحالفات الإقليمية والدولية ضيّقت خيارات النظام في سورية، الذي لم يستطع أن يؤدي «لعبته المفضّلة» بأن تكون سورية ورقة توازنٍ بين أطرافٍ متناقضةٍ، وعضوًا «مزدوجًا» أو «متعدّدًا» في تحالفاتٍ متناقضةٍ ولأطرافٍ متخاصمةٍ ومتصارعةٍ[9].

---

(9) انظر: مجموعة الأزمات الدولية: «إعادة خلط الأوراق؟ (I): استراتيجية سورية قيد التطوّر» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 92، دمشق، واشنطن، بروكسل، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2009)، و«إعادة خلط الأوراق؟ (II): أوراق سورية الجديدة» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 93، دمشق، واشنطن، بروكسل، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2009).

ربما فشلت سورية في أن تكون وسيطًا بين إيران من جهةٍ والخليج والغرب من جهةٍ أخرى، وعندما بدأت إيران نفسها بالتفاوض المباشر مع الغرب، وفتحت قنوات اتصالٍ وتفاعلٍ نشطةٍ مع الخليج، تضاءل تأثير سورية وأهليتها لأن تكون لاعبًا ووسيطًا وموازنًا.

إن ارتفاع وتيرة الخطاب السياسي لسورية وانخراطها النشط في دعم حزب الله - لبنان وارتباك تدخّلها في العراق، ودعمها حركة حماس، كانت أمورًا غير محسوبة العواقب، وربّما كانت نوعًا من تأكيد دورها وتأثيرها في مسار الأمور، وقد أدّى ذلك - على عكس ما هو مأمولٌ - إلى تسارع ديناميات احتوائها.

انتقد بشار الأسد مواقف عددٍ من الدول العربية تجاه الاحتلال الأميركي للعراق، لأنها عارضت الاحتلال شكلًا ودعمته ضمنًا، وقال في مناسباتٍ مختلفةٍ إن سورية تدعم مقاومة الشعب العراقي[10]. وكان لطبيعة الخطاب السياسي السوري ولهجته والتعابير والأوصاف المستخدمة فيه وقعٌ سلبيٌ على القادة الذين رأوا أنهم معنيين به. وسوف يكون لذلك تداعياتٌ «شخصية» أو «شخصنة» إضافيةٌ على الموقف من سورية.

عندما اغتيل رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري عام 2005 وبدأت لجنة التحقيق الدولية في شأن اغتيال الحريري أعمالها، بدا أن سورية دخلت «محنةً» مشابهةً لمحنة العراق مع لجنة التحقيق الدولية في شأن أسلحة الدمار الشامل[11]، إلّا أن تطورات الأمور لم تساعد في إتمام هذا المسار.

اتخذت الاصطفافات والتحالفات الإقليمية الجديدة عنوان محور التطرّف - محور الاعتدال، وتطورت إلى «هلالين»: سُنّيٌ وشيعيٌ[12]. وقد

(10) انظر: زيسر، ص 255.

(11) انظر: مجموعة الأزمات الدولية، «سوريا بعد لبنان، لبنان بعد سوريا» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 39، بيروت، عمان، بروكسل، 12 نيسان/ أبريل 2005).

(12) انظر مثلًا: Moshe Ma'oz, «The «Shi'i Crescent»: Myth and Reality» (Saban Center for Middle East Studies, Analysis Paper, no. 15, Washington, November 2007).

للاطلاع على وجهة نظر إيرانية، انظر مثلًا: Amir M. Haji-Yousefi, «Whose Agenda Is Served by the Idea of a Shia Crescent?» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, vol. 8, no. 1 (Spring 2009), pp. 114-135. =

انطبق ذلك على موقع سورية التي نقلها بعضهم من محور «التطرّف» السياسي والأيديولوجي (تُفَضِّلُ سورية وحلفاؤها تسمية محور المقاومة)، ليدرجها في محور «الهلال الشيعي» بالمعنى السياسي، وهذه تسمية تشمل أيضًا عددًا من الفصائلِ الفلسطينية، وهي تسكت عن دعمها لـ «سنّة العراق». ثم تحوّلت الأمور لاحقًا للحديث عن «الهلال الشيعي» بالمعنى المذهبي، خصوصًا بعد أن «انكسر» تحالف سورية مع حركة حماس وتركيا وقطر و«سنّة العراق».

هذا تابع في جزء كبير منه لاستراتيجيات القوى الكبرى التي تكتسب مقام الأولوية على السياسات الإقليمية، وكان ثمّة «توافق» على إدراج سورية في سياسات «الاعتدال» من خلال «تحييد» أوراقها ما أمكن. أمّا والحال كذلك فلماذا لا تُختبر ويعمل على تفكيك «العقدة السورية» إذا لزم الأمر حتى لو تطلّب ذلك تدخّلًا «مُتحكّمًا به»؟ وقد يمكن تفسير «انقلاب» حلفائها مثل تركيا وقطر عليها في هذا السياق، وهناك بالتأكيد عواملُ أخرى لا مجال لذكرها هنا.

ديناميات التدخل الإقليمية نفسها: الحدود المفتوحة، الدعوات للجهاد برعاية رسمية أو شبه رسمية، وشبكات الدعم والإسناد و«النصرة» وإثارة الرأي العام. وهذا يذكّر بديناميات «إخراج» السوفيات من أفغانستان. وذلك مع مخاوف من انفلات الأمور ومحاولة احتواء استباقي لها ولكن مع الرغبة - الخوف (ambivalence) أو الإقدام - الإحجام تجاه الأزمة السورية.

لم يكن من مصلحة الاحتلال ولا البيئة الإقليمية (والدولية المهيمنة) أن تفضي العملية السياسية في العراق إلى دولة قوية، بل إلى دولة قائمة على أسس إثنية ومصلحية، وتخصيص الموارد المادية والمعنوية وفق آلية «نظام الطوائف». وإن انخراط «النخب العراقية» في ذلك يُغري بتكرار التجربة في دول أخرى.

إن ملامح «الحرب الهجينة» في سورية اليوم أوضح منها في العراق، كما أن أهدافها أكثر حساسية. وتتعرض سورية لضغوط ودينامياتِ تفكيك (داخليةٍ

= وللاطلاع على وجهة نظر تركية، انظر مثلًا: Atilla Sandikli and Emin Salihi, «Iran, the Shia Crescent and the Arab Spring,» Translated from Turkish to English by Hacer Şartepe (Wise Men Center For Strategic Studies, Report no. 35, Bilgesam, August 2011).

وانظر: محمد نور الدين، «داود أوغلو يدعو للتغيير في لبنان و«يهدد» إيران: «الإحياء الشيعي» سقط و«الإحياء السُّني» بدأ!» السفير، 9/ 1/ 2012.

وخارجيةٍ) أكثرَ وضوحًا أو ربما أكثرَ تسارعًا، مثل الحديث عن مشروع إقامة قواعدَ أميركية وتركية في سورية.

توسّطت تركيا بين سورية والعراق خلال أزمة العلاقات الدبلوماسية بينهما، واضطرت سورية في فترة لاحقةٍ إلى أن تُدخل تركيا على خطّ «سنّة العراق» و«شيعته»، ولم تتضح بعد حيثيات ذلك الخيار، ولا مقتضياته. ومن المحتمل أنه لاستقطاب جانبٍ من «القوى السنّية» التي لا تثق بالنظام في سورية، أو لطمأنة الولايات المتحدة أو لموازنة نفوذ إيران الحليفة في العراق، ولا سيما أن خروج القوات الأميركية من العراق كان يتطلب حضور دولةٍ من وزن تركيا (الحليفة) لمقابلة تزايد نفوذ أطرافٍ إقليميةٍ أخرى لدى «سنّة العراق» مثل السعودية.

رابعًا: التداعيات البينية

تأرجحت التفاعلات بين سورية والعراق، خلا استثناءاتٍ قليلةٍ وعابرةٍ، بين سيئ وأسوأ، وكذلك تداعياتٍ ما يحدث لدى كل طرف على الآخر. وتلقت سورية تدخلاتٍ متفاوتة، ثم تحوّل العراق بعد حرب 1990-1991، وخصوصًا بعد عام 1994 إلى «فرصة مشوبة بالتهديد»، والتهديد يخصّ المخاطر الملازمة لكل ما يتعلق به، ولا سيما الضغوط الإقليمية والدولية التي تمنع الانفتاح عليه، والحصار والعقوبات.

مع ذلك قام النظام السوري في أواخر حكم حافظ الأسد وبداية حكم بشّار الأسد بانفتاحٍ متزايدٍ على العراق، مدفوعًا بالاعتبارات الاقتصادية أساسًا، فيما كانت الأمورُ السياسية أقل أهمية أو في مرتبةٍ أدنى، من باب الضغط والتأكيد على وجود بدائلَ لدى سورية في ظل انسداد المسارات الأخرى، ثم انخرط أكثرَ في سياسات دعم العراق التي تزايدت بصورة مطّردة، خصوصًا في فترة الإعداد والتهيئة لحرب 2003، وبدا أن سورية هي الحليف الأول لنظام صدام حسين، وكانت المنتقد والمناهض الأول للاحتلال الأميركي للعراق، الأمر الذي أثار ردات فعل الولايات المتحدة الشديدة وتهديداتها المباشرة، كما أثار امتعاض خصوم العراق في المنطقة.

تَوَلى بشّار الأسد موقع المهاجم لاحتلال العراق في مؤتمرات القمّة وصوّره الإعلام الرسمي كما لو كان «حامي العراق» أو «محاميه». وفتح بشّار البلاد أمام

اللاجئين، كما فتح سفارةً للعراق ولكن لم يكن هناك كثير مما يمكن أن تفعله، ولا كثير من الحديث مع الحكم الجديد هناك، كان الحديث مع الولايات المتحدة أو مع الحكومة العراقية بحضور الولايات المتحدة أو بوساطتها... هكذا ناقشت سورية مع العراق الأمور الاقتصادية، فيما أراد العراق أن يناقش الأمن والحدود والمطلوبين. واستمرّت المساومات والضغوط، وما كان العراق يستطيع أن يفعل أكثر من أن يشكو حزنه إلى الولايات المتحدة (والعالم).

لعل أهمّ التداعيات أن العراق أصبح مصدر تهديدٍ مشوبًا بالفرص، وتهديدات عميقة ومديدة، وفرص آنية وعابرة. وسوف يتضح ذلك أكثرَ في الفقرات التالية التي تتناول التداعيات البينية (تتداخل في البيئة الدولتية أو الداخلية) للاحتلال الأميركي للعراق على سورية.

1 - المسألة الطائفية

كانت للحرب الأهلية في العراق تداعياتٌ مباشرةٌ على التكوين الاجتماعي والمدارك والتفاعلات الدينية والمذهبية في سورية. وقد تجلّى ذلك سياسيًّا واجتماعيًّا في مستويين رئيسين، **الأول** هو الاحتقان المذهبي بين السنّة والشيعة، **والثاني** هو أثر «هجرة» و«تهجير» المسيحيين من العراق.

انتقل هذا التأثير بكيفيات وأنماط مختلفة، أهمّها التداعي بالانتشار والمحاكاة وتأثير وسائط الميديا، والثاني هو الاحتكاك المباشر بين التكوينات الدينية والمذهبية على جانبي الحدود أو في البلدين. والثالث هو تأثير حركة الجهاديين والأيديولوجيين عبر الحدود. وقد أظهرت دراسات نشرها مركز أبحاث أميركي متخصّص بالإرهاب أن 65.6 في المئة من السوريين المنضوين في تنظيم القاعدة في العراق انتحاريون، فيما بلغت نسبة المقاتلين 31.2 في المئة، بحسب بيانات عن مقاتلين جهاديين في العراق خلال فترة آب/ أغسطس 2006 - آب/ أغسطس 2007 حصلت عليها قوات التحالف في تشرين الأول/ أكتوبر 2007[13]. انظر الجدول (17-1). وقد برزت حساسية «سنّة العراق» تجاه السياسة السورية في نقاط عدة أو مؤشرات:

(13) Joseph Felter and Brian Fishman, «Al-Qa'ida's Foreign Fighters in Iraq: A First Look at the Sinjar Records» (Harmony Project, Combating Terrorism Center at West Point, US Military Academy, New York, 2 January 2007), p. 19.

علاقتها بإيران التي تدعم «شيعة العراق» والتي لم تتأثر بدعمها هي أي سورية للسنة! ودعمها للعمليات المسلّحة أكثر من الطبقة السياسية وهذا يعني براغماتيةً وانتهازيةً سياسية.

مجاراتها لإيران بتخليها عن إياد علاوي رئيس «القائمة العراقية» وتأييدها نوري المالكي رئيس ائتلاف «دولة القانون» على الرغم من خلافاتها معه.

اعتبرت «المقاومة العراقية» و«التنظيمات الجهادية» أن لسورية دورًا في إدخال تركيا على خطّ «السنّة» وتجربة «الصحوات» لمصلحة الولايات المتحدة.

تفاوتت الأوزان النسبية لتلك الاعتبارات بين لحظةٍ وأخرى، وبين طرفٍ وآخرَ، ولكنّها ما لبثت أن تنحّت لمصلحة المدارك والتأويلات المذهبية للحدث السوري.

الجدول (17-1)

أعمال المقاتلين الأجانب في العراق بحسب جنسياتهم (بالنسبة المئوية)

الجنسية	الانتحاريون	المقاتلون	عمليات أخرى
السعودية	50.3	48.3	1.3
ليبيا	85.2	13.1	1.6
المغرب	91.7	8.3	0
سورية	65.6	31.2	3.1
الجزائر	13.9	83.3	2.8
اليمن	46.1	53.9	0
تونس	41.7	58.3	0

ملاحظة: المعطيات مستمدة من «سجلات سنجار» التي عثرت عليها قوات التحالف في تشرين الأول/ أكتوبر 2007.

المصدر: Joseph Felter and Brian Fishman, «Al-Qa'ida's Foreign Fighters in Iraq: A First Look at the Sinjar Records» (Harmony Project, Combating Terrorism Center at West Point, US Military Academy, New York, 2 January 2007), p. 19.

2- المسألة الكردية

ربما «انتقل» تأثير تجربة أكراد العراق إلى أكراد سورية، وقد كان انتقالًا مديدًا وتدريجًا وتراكميًّا منذ عام 1990، ولكنه برز أكثر عام 2004. وحدث التدخّل المتزايد لحكومة إقليم كردستان العراق في شؤون أكراد سورية، وهناك أحاديث عن تمويلٍ ودعمٍ متعددي الأشكال، وتأثيرٍ رمزيٍ ومخياليٍ كبيرٍ، خاصة أن أكراد العراق أصبحوا ينتهجون سياسات مستقلة نوعًا ما عن بغداد ويحظون بدعمٍ إقليميٍ ودعمٍ دوليٍ متزايدين. والواقع أن العامل الكردي أخذ يتشكّل بكيفيةٍ «مستقلةٍ» عن الحكم المركزي وبمواجهته، معتمدًا على التغيرات الحاصلة في البيئة الإقليمية والدولية[14]، وكذلك على هشاشة الوضع الداخلي للنظامين في بغداد ودمشق. وقد برز مصطلح «شمال سورية» للدلالة على المسار التطوري المتسارع للمسألة الكردية في سورية، وفي التسمية دلالةٌ رمزيةٌ وسياسيةٌ ليست بعيدةً عما يجري في «شمال العراق». وهكذا بدأ كرد سورية بالإدارة الذاتية وإنشاء «جيشٍ كردي»، و«مجلسٍ وطنيٍ»... إلخ[15].

3- مشكلة الحدود وتسلّل المقاتلين

مثّلت الحدود بين سورية والعراق «خط المواجهة» بين سورية والولايات المتحدة، وقد أصبحت واحدةً من مفردات السجال السياسي والإعلامي بين سورية والعراق والولايات المتحدة، وشهد الموضوع ضغوطًا عاليةً، لجهة التهديدات وأحيانًا الاعتداءات الأمنية والعسكرية. وقد اتسمت الحدود بـ «نفاذيةٍ» عاليةٍ لتسلّل المقاتلين[16] والسلاح، والبضائع، والطبيعة الإثنية المتشابهة على جانبيها، وأنماط العيش، والحلّ والترحال، الأمر الذي جعل ضبطها مسألة في غاية الصعوبة. وعندما كانت الولايات المتحدة والعراق يطالبان سورية بـ «ضبط» الحدود، وتعزيز مراقبتها والحدّ من عمليات التسلّل عبرها، كانت الأخيرة تتذرّع

---

(14) انظر: عزمي بشارة [وآخ.]، مسألة أكراد سورية: الواقع - التاريخ - الأسطورة (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012).

(15) انظر: مجموعة الأزمات الدولية، «أكراد سورية: صراع داخل الصراع» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 136، 22 كانون الثاني/ يناير 2013).

(16) Felter and Fishman, p. 19.

باستحالة ذلك، لأسبابٍ عدةٍ، منها طبيعة الحدود نفسها، وعدم امتلاك التقنية اللازمة لذلك، وامتناع الولايات المتحدة عن تزويدها بها، ولا سيما أن الولايات المتحدة نفسها لم تستطع ضبط حدودها مع المكسيك، وهي المقولة التي أمست «لازمةً» في الخطاب السياسي والإعلامي السوري.

إلّا أن صعوبات الحدود، لم تقف عند التحديات الناشئة من طبيعتها والظروف الموضوعية المحيطة بها، وإنّما في النفاذية العكسية والارتدادية لحركة المقاتلين والسلاح والبضائع وغير ذلك، من العراق إلى سورية منذ بداية الأزمة السورية (آذار/ مارس 2011)، هنا تحولت الحدود إلى قضيةٍ سياسيةٍ وأمنيةٍ بالغة الحساسية بالنسبة إلى سورية.

4- التفاعلات الاقتصادية

شهدت التفاعلات الاقتصادية بين سورية والعراق ارتفاعًا كبيرًا قبل الحرب على العراق، ثمّ انخفضت خلال الحرب وبعدها لعوامل سياسيةٍ وأمنيةٍ. وكانت مشكلة الحسابات المصرفية للعراق في المصرف التجاري السوري والمطالبات المالية المتبادلة، ملائمةً لمناقشة أمور العلاقات الأخرى. وقد اتسمت التفاعلات الاقتصادية بتأثيرٍ واضحٍ لشبكات التهريب «العميقة» على جانبي الحدود، وهو نشاطٌ كبيرٌ نسبيًا للقطاعِ الخاص.

غير أنّ تحسّن العلاقات السياسية بين البلدين، بتأثير عواملَ عدةٍ، انعكس على التفاعلات الاقتصادية بينهما في قطاعات الطاقة والتجارة والصناعة والزراعة والصحة. وبلغ حجم التبادل التجاري مليارَي دولار عام 2010 وارتفع إلى 5 مليارات دولار عام 2011. وكان لدى الحكومة العراقية «خطّةٌ اقتصاديةٌ لتوسيع التبادل التجاري بين العراق وسورية خلال عام 2012 إلى أكثرَ من 7 مليارات دولار». وهناك تنام مستمرٌّ لحجم التبادل التجاري «خاصة مع تسهيلات دخول البضائع عبر المنافذ الحدودية بين البلدين»[17]. وتعتمد الأسواق العراقية في

(17) انظر تصريحات عبد الحسين الجابري مستشار الحكومة العراقية، 7/2/2011، في: «العراق: حجم التبادل التجاري مع سوريا بلغ 5 مليارات دولار،» أكانيوز (وكالة كردستان للأنباء)، 6/12/2011، على الموقع الاكتروني: <http://www.aknews.com/ar/aknews/2/276473>. =

السنوات الأخيرة بنحو 60 في المئة من احتياجاتها الأساسية على المنتجات السورية[18]. وذكر المكتب المركزي للإحصاء في سورية أن نسبة الصادرات السورية إلى العراق بلغت 46 في المئة من الصادرات السورية إلى الدول العربية[19]. وكان العراق قد مارس ضغوطًا تجارية على تركيا ومنع لبعض الوقت مرور الشاحنات التركية عبره إلى الأردن والخليج، بعد أن طبّقت سورية عقوبات تجارية على تركيا على خلفية موقف الأخيرة من الأزمة السورية.

5- مشكلة اللاجئين

كانت سورية بلد اللجوء الأول للعراقيين خلال الحرب، وهناك صعوبةٌ في تقدير أعداد اللاجئين، ويتحدّث المسؤولون السوريون عن 1.4 مليون لاجئ عراقي في سورية، وهناك تقديرات لمنظمات أهلية بوجود مليوني لاجئ. غير أن أعدادهم تناقصت بعد الهجرة إلى بلدانٍ أخرى أو لاضطرارهم إلى العودة إلى العراق بسبب الأزمة السورية. وتتحدّث معطيات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن 63631 لاجئًا مسجّلًا لديها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2012[20].

كانت أولوية الحكم الجديد في العراق وقوات الاحتلال هي التدقيق في قوائم اللاجئين، وطلب تسليم مطلوبي النظام السابق، وكذلك تسليم المتهمين بالإرهاب. فيما كانت أولوية الدولة السورية هي التأكيد أن الاحتلال هو السبب المباشر الذي دفعهم إلى الهجرة.

= وقدّر نائب محافظ المصرف المركزي العراقي مظهر محمد صالح أن مقدار التبادل التجاري بين العراق وسورية انخفض إلى ما دون 700 مليون دولار سنويًا، بعدما كان يفوق أربعة مليارات دولار، ليصل إلى نحو 17.5 في المئة بسبب الوضع السياسي والأمني في سورية. انظر: «التجارة بين العراق وسوريا تهوي للخمس،» سكاي نيوز العربية، 18/ 6/ 2012.
<http://www.skynewsarabia.com/web/article/28508>.

(18) المصدر نفسه.

(19) «مكتب الإحصاء: ٪46 من الصادرات السورية عربيًا للعراق،» دي برس، 21/ 2/ 2013.
<http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?articleid=140753#ixzz2ME0FrWCk>.

(20) المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا، «تقرير إحصائي كانون الأول 2012،» 28 شباط/ فبراير 2012، انظر: <http://www.unhcr-arabic.org/50d838476.pdf>.

لم تُعطِ السلطات العراقية ولا سلطة الاحتلال موضوع اللاجئين العراقيين في سورية الاهتمام الجادّ بسبب التداخل الطبيعي والقصدي بين البعدين الإنساني والسياسي، والنظر إلى اللجوء عنوانًا للقيام بأعمالٍ أخرى في داخل العراق، وإلى أن سورية تبالغ في أعداد اللاجئين، وتتخذ الموضوع وسيلةً لـ «التشويش» على سلطة الاحتلال والحكم الجديد في العراق. ولموضوع اللاجئين تداعياتٌ أخرى نتناولها في حيزٍ آخرَ من الدراسة.

خامسًا: التداعيات الدولتية/ الداخلية

اتخذت سورية في أواخر حكم حافظ الأسد العراقَ حلًّا لمعضلتين: **الأولى** هي الرد على فشل محادثات التسوية مع إسرائيل، والتأكيد أن لدى سورية خياراتٍ أخرى، **والثانية** هي الريع الاقتصادي للموقف السياسي متمثلًا بعائدات التجارة والنفط والترانزيت.

كانت المخاوف السورية من تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق داخلية بقدر ما كانت خارجية، وربما أكثرَ في بعض المواضع. ومن ثم كان الموقف موجّهًا إلى الداخل السوري نفسه. ولسان حال النظام أو خطابه السياسي والإعلامي يقول: انظروا ما يحدث هناك، فقد أدّى الاحتلال إلى حرب طائفية، هذه هي نتيجة الاستقواء بالأجنبي، انظروا القتل والدمار والفوضى، نحن ندعم الشعبَ والمقاومة في العراق وليس فقط في لبنان وفلسطين. وتنسحب الرسالة على كلٍّ من البعد العربي والإقليمي والدولي.

كان من المفترض (أو المؤمّل) أن يشكّل الحدث العراقي «درسًا» لسورية ككل، النظام والمعارضة، والفواعل الاجتماعية والثقافية والدينية. والواقع أن هذا ما حدث ولكن بمعنى مختلفٍ تمامًا، إذ أمست سورية حيز اختبارٍ لخبرات وتجارب وتكتيك القوى المتصارعة، على اختلاف سياساتها وتوجّهاتها. ويمكن الحديث هنا عن تداعياتٍ أقربَ إلى «الدروس» للنظام والمعارضة في كيفية القيام بكل شيء ممكن من أجل التمسك بـ «الكرسي»، وأخرى في كيفية القيام بكل شيء ممكن لـ «إسقاطه»، وهناك «دروس» تلقّتها أو تقصّدتها أطرافٌ أخرى كالولايات المتحدة وتركيا والسعودية والتنظيمات الجهادية في إدارة النزاعات

الداخلية والأهلية وديناميات التغلغل والتأثير وتكتيكات الحرب واستخدامها في سورية.

لعل أهم «درس» أو تداعٍ للحدث العراقي هو «تفكيك» واحدةٍ من القواعد الأساسية لسياسة النظام وهي «اللعب» على توازن المخاطر الكامنة أو المحتملة للتغير في سورية كما لو أنها «صندوق باندورا» الذي إن فتح فسوف تنتقل «أهواله» و«مآسيه» إلى عموم المنطقة والعالم[21]، وقد استفاد النظام من ذلك سنوات عدة، إلّا أن الحدث العراقي أظهر أن «الشرور» و«المخاطر» يمكن أن تفضي - إذا جرى احتواؤها - إلى التخلص من عقدة مستحكِمة في السياسة الإقليمية والدولية والداخلية للدولة السورية. ويمكن التركيز في التداعيات الدولتية/ الداخلية على النقاط أو المحاور الرئيسة الآتية:

1 - «القابلية» الاجتماعية والمقاربة الطائفية

انكشفت سورية على «قابلية» نشطةٍ لديناميات استقطابٍ اجتماعيٍ حادّ على أسسٍ مختلفةٍ، دينيةٍ ومذهبيةٍ، وانتشر الخطاب الطائفي بأسهلَ وأسرعَ مما كان مُتوقّعًا، كما انتشر العنف المرتبط به بكيفية فاقت كلّ التوقّعات أيضًا[22]. إلّا أن الأمر لم يقتصر على البعد الديني والمذهبي بل تعدّاه إلى أنماط قيمٍ وسلوكٍ تنافريةٍ أو انقساميةٍ نشطةٍ، واستقطاب حادٍّ على أسسٍ جهويةٍ/ مناطقيّةٍ وقبليةٍ وإثنيةٍ وطبقيةٍ[23]، ولكنّ خط الصدع المذهبي/ الطائفي كان له النصيب الأكبر من الحضور والتأثير والتغطية الميديائية.

بدا السوريون (قطاع متزايد منهم) كما لو أنهم اكتشفوا وجود تعدد ديني ومذهبي في سورية شبيه بذلك الموجود في العراق، وأن ثمة احتقانًا هنا قريبًا من

---

(21) تقول إحدى الأساطير اليونانية القديمة إن كبير الآلهة «زيوس» خلق امرأة جميلة سماها «باندورا» ثم أعطاها صندوقًا محكم الإغلاق مليئًا بالمخاطر والشرور وأمَرَها بألّا تفتحه أبدًا، ولكن الفضول دفع «باندورا» إلى معرفة ما في داخل هذا الصندوق فقررت فتحه، وعندما فتحته خرجت منه جميع المخاطر والشرور والأمراض والأحزان لتعمّ العالم.

(22) انظر: مجموعة الأزمات الدولية، «هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سورية،» (تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 131، دمشق، بروكسل، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2012).

(23) انظر: محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص 293 وما بعدها.

الاحتقان هناك، وهو مما يجب التعامل معه - من هذا المنظور - كمسألة ملحّة بل كمصدر تهديد.

الواقع أن المشكلة لا تكمن في التعدد و«الاختلاف وإنما في كيفية النظر إليه، وفي تأويله، وفي حامله الاجتماعي بقيمه وعقله»[24]، وما حدث في العراق غَيرَ طريقة أو طبيعة النظر إلى الموضوع لدى قطاعاتٍ من المجتمع السوري، ولم يقتصر ذلك على الرؤية المذهبية والطائفية، وإنما على الموقف من التكوين الاجتماعي والتفاعلات الدينية والاجتماعية، ووصل الأمر إلى مستوياتٍ أكثر تشددًا وخطورةً عندما بدأت التداعيات تشمل مفاهيم الهوية والوطن والأمة... إلخ. وهذا لم يكن نتيجة صرفة لما يجري في العراق فحسب، وإنما نتيجة قابلية داخلية، عزّزتها موجةُ «أديَنَة» أو «مذهبة» متزايدة للسياسات الإقليمية والدولية. ولم يكن تامًّا ناجزًا، أي إن تلقّي السوريين لهذا الجانب من المشهد العراقي لمّا يكن على هذا النحو، ولكن حدثت تطورات ومفاعيلُ مختلفة أدّت بالأمور إلى ما هي عليه. وقد أبدت شريحة من السوريين ميلًا متزايدًا إلى مقاربة المشهد العراقي من منظور طائفي يتداخل أو «يتوافق» مع المقاربة الإقليمية (والدولية) لما يُسمى «الحلف» أو «الهلال الشيعي»، ولا سيما أن دولًا مثل مصر والسعودية وتركيا وغيرها بدأت تروّج لـ «حلف» أو «هلال سنّي» مقابل[25].

ثمّة مقاربات أخرى «منفصلة» عن مقاربة النظام، تنطلق من رؤية أن النظام يستخدم ورقة الطائفية في سياسته تجاه الملف العراقي، كما يستخدمها «فزاعة» في سياسته الداخلية. ومن ثمّ فإن مقاربة النظام تتم على خلفية «استثمارية» و«قصدية» وبوصف المسألة الطائفية «ورقة» أو «موضوعًا» في السياسة. وهكذا فإن أصحاب الرؤية النقدية أو المعارضة للنظام يرون أن الموضوع المذهبي هامشيٌ تُضخمُه أطرافٌ مختلفةٌ بقصد «التعمية» على عوامل أخرى. والواقع أن هذه المقاربة الطائفية للمسألة العراقية ليست طارئةً، إلّا أنها أمست أكثر وضوحًا، وقد تكون أخذت مقامًا متقدّمًا في فهم الأمور بعد الاحتلال. كما أن الإسقاطات الطائفية لما

---

(24) فالح عبد الجبار، «إشكاليات الوطني والإثني/المذهبي في العراق،» إضافات، العدد 1 (شتاء 2008)، ص 74.

(25) انظر مثلًا: نور الدين، «داود أوغلو يدعو للتغيير».

جرى هناك على المشهد السوري ليست طارئةً أيضًا، ولكنها أخذت تكتسب دافعًا قويًا يماهي - بكيفية قسرية أحيانًا - بين الحيزين أو المجالين السوري والعراقي. وربما لم تكن تلك الإسقاطات قرارًا واعيًا للكثير، وإنما اندراجٌ في «إطار» قابل للانتشار، والعمل في عصبية نشطة.

رأت شريحة أو قطاع من السوريين - ونحن نتحدث عن نمط تفكير متزايد تدريجًا - أن الاحتلال أقصى «السُنَّة» لمصلحة «الشيعة»، كما أدّت المدارك النمطية والتقديرات الطارئة عن شيعة العراق (ومن ورائهم إيران) إلى المزيد من التوتر والاحتقان تجاه السياسة السورية وتحالفها مع إيران وحزب الله، بكلّ ما لذلك من تأثيراتٍ عميقةٍ في «المخيال السنّي». وإذا كان «سنّة العراق» تلقّوا دعمًا سوريًا، إلّا أن ذلك ما عاد مقنعًا لأولئك الذين لم يتفهموا استمرار دعم سورية وإيران لأطراف متناقضة في العراق فيما هما دولتان حليفتان[26]، وأن على سورية أن تذهب أبعد من ذلك في دعمها لـ «سنّة العراق» ضدّ «شيعته».

2- الهويات الإثنية: الأكراد والتركمان

إلى جانب التداعيات المذهبية برزت تداعياتٌ أكثرَ وضوحًا في الجانب الإثني. ومرةً أخرى فإن الحدث العراقي لم يكن السبب في اندلاع توترات إثنية مباشرة، وإنما كان عاملًا «مؤهّبًا» و«محفّزًا» بالتداعي والمحاكاة، وإلى حدٍّ مّا بالتأثير القصدي أو التدخلي لأطرافٍ في العراق وخارجه. ويتعلّق الأمر ببروز العامل الإثني والعرقي بكيفية غير مسبوقة، خصوصًا العامل الكردي الذي أخذ يتصاعد حضورًا وتأثيرًا منذ عام 2004 بصورةٍ منفردةٍ ثم بالتوافق والتعاضد مع أطيافٍ من المعارضة السورية.

أخذ النظام يناقش - على مستوى محدود واستشاري - السياسات التي ينبغي اتخاذها تجاه «المسألة الكردية»، إلّا أنه لم يتخذ خطوات جدية في التعاطي مع ما بدا أنه تحدٍّ أكثرَ عمقًا مما كان يتصوّر. ولم تتحول مداركه إلى سياسات عملية. والواقع أن بدء الأزمة السورية كان فرصةً لكسر نمطية تقليدية في التعاطي مع مسألة لم يزدها «السكوت» عنها إلا استغلاقًا واحتقانًا.

---

(26) انظر: Anthony H. Cordesman and Sam Khazai, «Patterns of Violence in Iraq» (Center for Strategic and International Studies, Washington, 24 October 2012), p. 66.

أصبح الأكراد ورقة مُرجِّحَة في الصراع بين النظام والمعارضة، وهم موجودون هنا وهناك، ولم ينخرطوا جديًا في الصراع على السلطة، إلّا أنهم دخلوا في تفاعلاتٍ ومنافساتٍ رأوها أكثرَ أهمية، مثل «امتلاك الأرض» و«الدفاع الذاتي» وصولًا إلى إقامة إدارة ذاتية عملية... إلخ[27].

برز إلى جانب العامل الكردي عامل آخر، ربما لموازنته بالنسبة إلى تركيا، وهو التركمان، وهذه مسألة تنطبق عليها رؤية بندكت أندرسون عن «الجماعات المتخيلة» وعن «سياسات الهوية»[28]، فهي لم تكن موجودة كظاهرة إثنية أو سياسية، ولكنها أصبحت كذلك بتأثير عواملَ عدةٍ، لعل التدخل التركي (ومخاوفه الكردية) كان أبرزها[29]. ولكن سياسات الهوية هذه «تتماهى» مع العامل المذهبي وتتأسس على خطابٍ وسلوكٍ طائفي متطرّفٍ ومسلّح بكيفية تحيل على الطابع «القصدي» و«الوظيفي» لهذا النمط من «الهويات الطارئة». وهذه مسألة تتطلب المزيد من التقصّي والتدقيق.

3 - التنظيمات الجهادية

إن أكثر التداعيات وضوحًا وراديكالية وتأثيرًا في مجريات الحدث السوري هي «التنظيمات الجهادية» التي كان العراق منذ أواخر حكم صدام حسين بيئة ملائمة لوجودها[30]، ثم أخذت تتوسع أيديولوجيًا وعسكريًا بعد الاحتلال الأميركي. وقد نُظر إلى القاعدة في العراق (بعد عام 2003) كما لو أنها جزءٌ من السياسة السورية

---

(27) انظر: ديفيد بولوك، «أكراد سورية يتّحدون ضد الأسد، لكن ليس مع المعارضة،» المرصد السياسي؛ 1967، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 31 تموز/يوليو 2012، <http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/syrias-kurds-unite-against-assad-but-not-with-opposition>.
وانظر مثلًا: Luke Harding, «Syria's Kurds Face uncertain Future if Assad Falls,» *The Guardian*, 14/12/2012.

(28) بندكت أندرسن، **الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها**، ترجمة محمد الشرقاوي، المشروع القومي للترجمة؛ 81 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000).

(29) انظر مثلًا: حسني محلي، «تركمان سوريا: ورقة أردوغان الجديدة ضد النظام،» **الأخبار**، 2012/12/20.

(30) «فالح عبد الجبار: نظام البعث العراقي استضاف 6 آلاف مقاتل من «القاعدة»،» العربية.نت، 3/ 11/ 2011، على الموقع الالكتروني: <http://www.alarabiya.net/articles/2011/11/03/175228.html>.

تجاه سلطة الاحتلال هناك، ذلك أن سورية هي بيئة اجتماعية وسياسية ملائمة لإمداد التنظيم بالمقاتلين وربما بالسلاح، كما أن «نفاذية» الحدود والطبيعة الاجتماعية والقبلية على جانبي الحدود ساعدت في تعزيز إمكانات التنظيم. وبقيت علاقة النظام السوري بالتنظيمات الجهادية والمقاومة موضوع سجالٍ في الداخل والخارج، ولم تتبين قنواتها وأطرها، إلّا أن نتائجها كانت واضحة.

بعد الانكفاء النسبي لنشاط أو تأثير القاعدة والتنظيمات الجهادية في العراق، بتأثير عوامل داخلية وإقليمية ودولية، بدأت بالتوجه إلى سورية من خلال عودة مقاتلين ودعاة سوريين (ومن جنسياتٍ مختلفةٍ) إلى البيئة التي «صدّرتهم» إلى العراق للجهاد، والتي بدت أكثر قابليةً لتلقّي دعواتهم ونشاطهم[31]. وهذا يفسّر - مع عواملَ أخرى - الانتشار الكبير والسريع للتنظيمات الجهادية، ولا سيما «جبهة النصرة» والمنظّمات السلفية المسلحة في البيئة السورية[32]، مستفيدة من أجواء الاحتقان الداخلي وموجة «الأديَنَة» والمذهبة التي انتشرت كـ «جائحة» في سورية والمنطقة.

وتظهر دراسة اعتمدت على بياناتٍ عن مقاتلين جهاديين أجانبَ في العراق بين آب/ أغسطس 2006 وآب/ أغسطس 2007 حصلت عليها قوات التحالف في تشرين الأول/ أكتوبر 2007، في ما يعرف بـ «سجلات سنجار» موئلَ «الجهاديين» السوريين بما يفسر طبيعة انخراط السوريين في الأزمة العراقية، وكيف أن العودة المحتملة لهؤلاء كان لها تداعيات على طبيعة المواجهات والعنف الحاصل في تلك المناطق خلال الأزمة السورية. وكانت أعلى نسبةٍ من محافظة دير الزور، حيث ترد تحت تصنيفين يُرجَّح أن المقصود بهما مدينة دير الزور ومنها 11.4 في المئة من الجهاديين من العينة المشار إليها، فيما نسبة محافظة دير الزور من دون المدينة بلغت 34.3 في المئة. وتليها إدلب التي بلغت نسبة المنضوين منها إلى تنظيم القاعدة بالعراق - ودائمًا بحسب «سجلات سنجار» المشار إليها - 14.3 في المئة[33]. ويمكن النظر في النسب الأخرى الواردة في الشكل (17-1).

---

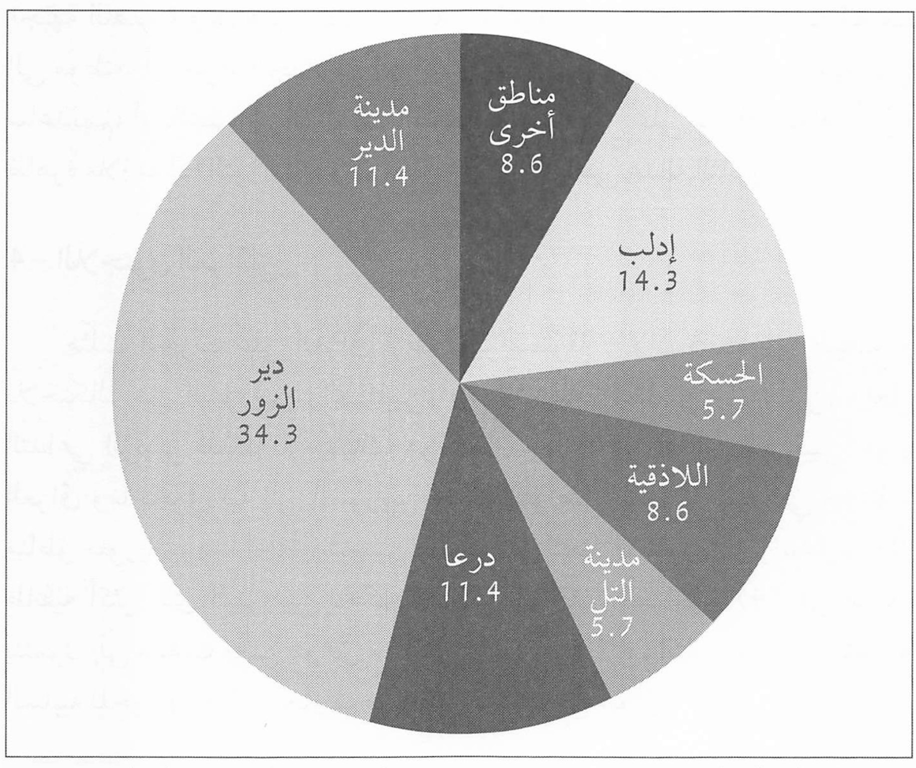
(31) انظر: مجموعة الأزمات الدولية، «هل هو الجهاد؟».

(32) انظر: Elizabeth O'Bagy, «Jihad in Syria» (Institute for the Study of War, Middle East Security Report 6, Washington, September 2012).

(33) Felter and Fishman, p. 15.

الشكل (17-1)

موطن أو موئل الجهاديين السوريين المنتمين إلى تنظيم القاعدة في العراق (بالنسبة المئوية)



ملاحظة: المعطيات مستمدة من «سجلات سنجار» التي عثرت عليها قوات التحالف في تشرين الأول/أكتوبر 2007.

المصدر: Joseph Felter and Brian Fishman, «Al-Qa'ida's Foreign Fighters in Iraq: A First Look at the Sinjar Records,» (Harmony Project, Combating Terrorism Center at West Point, US Military Academy, New York, 2 January 2007), p. 15.

رأت المعارضة السورية (وحلفاؤها) أن الحديث عن التنظيمات الجهادية في سورية هو نوع من المبالغة المقصود منها تشويه صورة الحراك السياسي في سورية وتغطية عنف النظام بنسبه إلى تلك التنظيمات. ورأت - حتى وقتٍ قريبٍ - أن «جبهة النصرة» هي فصيل من صنع النظام نفسه[34]، حتى أن الولايات

(34) انظر مواقف المعارضة في: مجموعة الأزمات الدولية، «هل هو الجهاد؟» ص 10-13.

المتحدة أدرجتها في قائمة المنظمات الإرهابية[35]. وقد أثار ذلك القرار انتقادات واسعة في قطاعات واسعة من المعارضة السورية[36].

ويبدو أن هناك نوعًا من «التفهم» لما تقوم به «المنظمات الجهادية» مثل «جبهة النصرة» وغيرها، بالنظر إلى أنه «تداعياتٌ ارتدادية» بمعنى عودة العنف إلى موطنه، أي عودة الجهاديين إلى سورية، وارتدادهم على البيئة السياسية التي ساعدتهم، أو بالنظر إلى أن العنف الطائفي هو ردة فعلٍ على سلوك النظام، أو أنه ظاهرةٌ ملازمةٌ لـ«الثورات»، وأن «عدالة الثورة لا تعني عدالة الثائرين»[37].

4- اللاجئون العراقيون

مثّلت الحرب على العراق فرصة غير مسبوقة - وإن كانت غير طبيعية - للاحتكاك بين السوريين والعراقيين، وكذلك بين النظامين والدولتين. ولعل التداعي الرئيس لذلك الاحتكاك، هو انتقال مدارك شرائحَ من العراقيين حول العراق وما يجري فيه إلى السوريين بحكم التواصل المباشر بينهم في مختلف مناطق سورية. وهذا يحقق نتيجتين متعاكستين تتمثّلان بتعميم أو إشاعة مداركَ طائفية أكثرَ لدى السوريين بحكم أن أكثرَ اللاجئين العراقيين (44 في المئة) ينتمون إلى مذهب معين يتوافق مع أكثرية السوريين[38]؛ والثاني هو تأثير التجربة السلبية للجوء وتنمية المخاوف من حدوث ذلك في سورية.

---

(35) «أمريكا قد تدرج «جبهة النصرة» السورية بقوائم الإرهاب،» CNN العربية، 6/ 12/ 2012.
<http://arabic.cnn.com/2012/middle_east/12/5/syria.nusra-front/index.html>.

(36) «المعارضة السورية تنتقد إدراج الولايات المتحدة «جبهة النصرة» على قائمة «المنظمات الإرهابية»،» الشرق الأوسط، 13/ 12/ 2012.
<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=708523&issueno=12434>.

(37) ياسين الحاج صالح، «عدالة الثورة لا تضمن عدالة الثائرين،» الحوار المتمدن، 8/ 4/ 2012، على الموقع الالكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/s.asp?aid=302512>.

وهو رد على تحقيق مجلة دير شبيغل عن جلاد بلاد بابا عمرو في حمص. انظر: «سياف وجلاد بابا عمرو يكشف لـ «دير شبيغل» الألمانية: أعدمنا ذبحًا 150 من أسرانا،» سيريا بولتيك، 31/ 3/ 2012، على الموقع الالكتروني: <http://syria-politic.com/ar/default.aspx?subject=512>.

(38) Ashraf al-Khalidi, Sophia Hoffmann and Victor Tanner, «Iraqi Refugees in Syrian Arab Republic: A Field-Based Snapshot» (The Brookings Institution - University of Bern, Washington, An Occasional Paper, 11 June 2007), p. 45.

5- القبلية السياسية

كانت القبلية السياسية ظاهرة نشطة، ولكنها لم تتخذ صورة علنية صريحة في السياسة السورية عدا تجليات محدودة يتحكم فيها النظام. وقد اكتسبت دفعة أكبرَ بتأثير عوامل عدة من بينها الحالة العراقية، خصوصًا عندما برزت مجالس القبائل والعشائر، وتعاملت سورية معها كفواعل نشطة في الساحة العراقية، وكذلك بسبب امتداد التكوين القبلي والعشائري بين البلدين. وقد أخذت الظاهرة تبرز بقوة خلال الأزمة السورية، حيث استخدمتها السلطة والمعارضة في حشد المُؤيدين، ومع قيام السلطات بتنظيم مؤتمرات لزعماء العشائر، دعت المعارضة «العشائر» إلى الانخراط في «الثورة»، وقام بعض العشائر بتأسيس تشكيلات عسكرية لهذا الغرض، أو من أجل الحماية الذاتية. كما استخدمتها القوى الإقليمية (تركيا، السعودية، قطر، وغيرها) في التأثير في مجريات الحدث السوري.

6- «الملّة» و«الجزية»

إنّ الحديث عن نظام «الملل والنحل» يلازم الحدث السوري اليوم، وهو يمثّل إلى جانب المفردات المذكورة أعلاه حزمةً من «الدرس العراقي» للسوريين، كيف أن هؤلاء اتبعوا الخطوات نفسها تقريبًا مع تعديلاتٍ مختلفةٍ، ربما أكثرَ خطورةً في بعض الحالات. ويمكن التركيز على النقاط الرئيسة الآتية:

يجري التركيز على إعادة رسم ملامح الخريطة الديموغرافية أو الإثنوغرافية لسورية، من خلال الهجرة والتهجير القسري لاستحداث مناطقَ ذات تكوين إثني ومذهبي معين، أو الهجرة إلى خارج البلد. وهذا يذكّر بالهجرات السابقة التي أفضت - مع عواملَ أخرى - إلى إنشاء لبنان الكبير، وتكوين جاليات سورية ولبنانية كبيرة في المهاجر.

برز نقاش موسّع حتى من جهات ومؤسسات تابعة للمعارضة أو مقرّبة منها في الوضع القانوني لـ «الأقليات» في سورية، بالتركيز على القوانين والتشريعات والحصص الانتخابية والبرلمانية... إلخ[39].

---

(39) انظر مثلًا: منظمة اليوم التالي، «مشروع اليوم التالي: دعم الانتقال الديمقراطي للسلطة في =

هناك ممارسات توحي بعنوان هذه الفقرة، وقد ذكر لي أشخاص التقيتهم من مدينة يبرود (ريف دمشق) أن جماعات جهادية مسلّحة فرضت الجزية على المواطنين المسيحيين في المدينة، بموجب أحكام وفتاوَى دينية.

7- النظام السياسي والدولة

لم تكن الحرب على العراق سببًا للصدمة النفسية لدى السوريين، فقد كانت متوقعة. فمبعث الصدمة كان الانهيار السريع في الحرب، إذ إن ذلك لم يكن متوقعًا، وأمّا أنه حدث فقد أثار الهواجس والشكوك حول ما قيل عن قوة العراق وتماسك نظامه السياسي ومدى رغبة العراقيين في الدفاع عنه (النظام)، وقد زاد في ذلك سرعة انخراط قطاعات واسعة من العراقيين في التعاطي مع سلطة الاحتلال والحكم الجديد.

أمل النظام في أن «أهوال الاحتلال» ودعمه هو للمقاومة (والسنة) سوف يزيدان في مكانته لدى الرأي العام الداخلي والإقليمي، ولا سيما الشعبي، وهذا حدث فعلًا؛ وأمل آخرون في أن «أهوال العراق» سوف تكون درسًا للسوريين في موضوع التضامن الاجتماعي وضدّ الطائفية، وأن الاحتلال «درسٌ» للمعارضة بأن «الاستقواء» بالأجنبي هو فعل كارثي. فهل كان الأمر كذلك حقًّا وهل كان التوقّع في محله؟ ولأن النظام في سورية «شبيهٌ» بالنظام السابق في العراق، ولأن سورية كانت «الهدف التالي»، وباعتبار عواملَ عدة أخرى، كان من السهل مقاربة الحالة السورية في ضوء ما جرى في العراق، لجهة عناصر القوة كالتماسك والنظام السياسي وإمكانية التفاعل مع ضغوط أو تدخلات مماثلة. وقد حدثت تطورات زادت في تلك التوقعات، مثل الضغوط الثقيلة لحادثة اغتيال الحريري في لبنان عام 2005، وتداعيات حرب تموز 2006، والعزلة الإقليمية والدولية[40].

= سوريا،» تموز/ يوليو 2012، الموقع الالكتروني: <http://www.scribd.com/document_downloads/104160059?extension=pdf&from=embed>.

وانظر: ربى الفتال إيكيلارت، «إصلاح النظام الانتخابي في سورية: الأساطير والحقائق» (مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، 17 أيار/ مايو 2012).

(40) انظر: ديب، ص 774-813.

أمام تلك التطورات، اهتزّت صورة النظام والبلد ومعناهما وقوتهما، وأدرك السوريون أن بلادهم تشهد «تأكّلًا» متزايدًا في المعنى والقوة، وتحوّلت - بفعل عوامل عدة - من لاعب في حلبة «الصراع على الشرق الأوسط» إلى ساحة لـ «الصراع على سورية» نفسها[41]. ولا يبدو أن النظام فعل شيئًا جديًا لتدارك تلك المدارك المتزايدة، إلّا انخراطه المتزايد والمثير للتساؤل في «حلف المقاومة»، الأمر الذي أثّر سلبًا في «تحالفاته الأخرى» مع تركيا وقطر.

لم يقف النظام عند حدّ توجيه الرسائل، بل إنه ربما هيّأ الظروف وأوحى بأعمال وسياسات أكثرَ تأثيرًا وبراغماتية. ولا شك في أن جانبًا من ذلك كان ينبع من استعدادات عميقة لدى النظام أو بعض جهاته، كما لدى السوريين، لدعم العراق ومناهضة الاحتلال، بحيث صدرت دعوات للجهاد وتنظيم إرسال الجهاديين إلى العراق أو تسهيله. ونقلت وسائل الإعلام الرسمية - بعض الوقت - جانبًا من تأبين «شهداءَ» قُتلوا في العراق. كما دعا مفتي سورية إلى الجهاد في العراق، وتحدّث مثقفون وجامعيون عن ضرورة إعلان «حرب تحريرٍ شعبية» لطرد الاحتلال.

حدث نوع من «التوافق الموضوعي» على تشكيل النظام السياسي والإداري وبناء الدولة في العراق، بكيفية «أكثرَ توازنًا» في الداخل، وأقلّ قدرةً على التأثير في الخارج. ويشارك العراقيون في ذلك بالنظر إلى أن الضعف هو خير وسيلة لمنع التفرّد والتسلط الدكتاتوري، وأعدل طريقةٍ لضمان «تخصيصٍ متوازنٍ» للموارد المادية والمعنوية. وهناك مؤشرات إلى مقاربات أولية لصورة النظام السياسي والدولة في سورية ما بعد الأزمة، شبيهة بما آل إليه موضوع العراق، خصوصًا توزيع التمثيل القومي والديني والمذهبي في «مجالس» المعارضة ومقترحات بناء الدولة دستوريًا وإداريًا وغير ذلك[42].

---

(41) هذه مقاربة لعنواني كتابين كان لهما صدى كبير لدى المعنيين بالسياسة السورية. انظر: باتريك سيل: الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945-1958، ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة (دمشق: دار طلاس، 1986)، والأسد - الصراع على الشرق الأوسط، ط 10 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007).

(42) انظر مثلًا: منظمة اليوم التالي، «مشروع اليوم التالي،» وإيكيلارت، «إصلاح النظام الانتخابي».

كان من المؤمّل أن تفضي مسألة اللاجئين العراقيين في سورية إلى مكاسبَ تفوق العبء الاقتصادي والاجتماعي على الداخل السوري، بحيث تكون ملائمة لمناقشة أمور أخرى مع الولايات المتحدة. وقد تحقق «حوارٌ على مضض» بين الجانبين[43]، انتهى أحيانًا إلى «رضى الولايات المتحدة غير المعتاد على التعاون السوري في موضوع اللاجئين» ؛ ولكن ذلك لم يرقَ إلى «مستوى الحوار السياسي الأشمل الذي كانت سورية تطمح إليه»[44]. كما لم تحصل على تفهّم دولي مطلوب لأعباء اللاجئين ولا على المساعدات والموارد الأزمة بهذا الخصوص.

كانت لدى سورية فرصة التعويض عن أعباء اللاجئين من خلال «توطين» الكفاءات العلمية والأكاديمية والاقتصادية، إلّا أنها لم تتمكن من ذلك، وهاجر كثير من هؤلاء إلى دول أوروبا والولايات المتحدة وغيرها، حيث توجد فرص أكثر وبيئة جذب أكبر. والواقع أن جهات أوروبية وأميركية استقطبتهم تحت عناوين المساعدة الأكاديمية والضمانات. ولم يتضح مدى فرص التنمية والاستثمار الضائعة نتيجة عدم جدية السلطات أو فشلها في «توطين» الرأسمال المادي والرمزي للعراقيين الذين فضّلوا المجيء إلى سورية، ولكنهم اضطروا إلى الهجرة إلى بلدان أخرى.

8- السياسة الخارجية

كوّن الاحتلال الأميركي للعراق موضوعًا دائمًا في الخطاب السياسي والإعلامي السوري. وقد عارضت سورية بصورة صريحة الاحتلال الأميركي للعراق، ولكنّها تحاشت المواجهة مع الولايات المتحدة عندما كانت عضوًا في مجلس الأمن، لأنها امتنعت عن التصويت على القرار (1500) تاريخ (15/ 8/ 2003) الذي رحب بإقامة مجلس للحكم في العراق، وهو ما عنى «تشريعًا» أمميًا للاحتلال. وعلى الرغم من النبرة العقدية والأيديولوجية التي اتسم بها الخطاب المذكور، إلّا أن الأمور كانت موضوعة على الطاولة، وأحيانًا تحتها، ولم تمانع سورية من مناقشة أي أمر بخصوص العراق مع الطرف الفاعل

---

(43) مجموعة الأزمات الدولية، «الحوار مع سورية؟» ص 21.

(44) المصدر نفسه، ص 23.

الرئيس وهو الولايات المتحدة، إلّا أن الأخيرة لم تكن مستعدة لمنحها أي فرصة للاستفادة من وضعها الحرج في العراق. وطالما أن الولايات المتحدة كانت تتقدم بمطالبَ، من دون استعداد لتقديم مقابل لذلك. فقد كان من الصعب على سورية أن تستجيب، الأمر الذي جعل العراق ساحة صراع بين الجانبين، وزاد في ذلك توتر العلاقات بينهما في شأن قضايا أخرى في لبنان وفلسطين(45). وبقيت العقدة السورية - الأميركية في العراق من دون حلول جدية. وقد ذكرنا أن تراجع الوزن النوعي ودور سورية في السياسات الإقليمية - وهناك بالقطع عوامل أخرى - جعل الولايات المتحدة أقل اهتمامًا بالمطالب السورية، ومن ثمّ فقد مضت في سياسات احتواء مديدة وعميقة لسورية، واهتمّت بالتفاعل المباشر أو غير المباشر مع إيران بوصفها الطرف الأكثر تأثيرًا في الخيارات الحدية الكبرى للسياسة السورية في العراق والمنطقة.

هنا ارتدّت الورقة العراقية لتكون عبئًا على السياسة السورية، لأنها أصبحت أقل «عائدية» بالمعنى السياسي، وأكثرَ حساسية وخطورة بالنظر إلى التداعيات العميقة للحرب الأهلية، وقد أفصح بشّار الأسد عن مخاوف جدية من أن يكون «التهديد الأكبر في المنطقة حاليًّا هو التهديد الطائفي. وهذا هو السبب الذي جعلنا نحن في سورية نبدأ العمل بصورةٍ مستقلةٍ مع إخواننا العراقيين». وطالب الدول العربية بأن «لا تتعامل مع العراق على أساس طائفي ولكن ككل واحد»، وحذّر من أن «الدول المجاورة ستكون الأولى بين المتأثرين. لذا يجب علينا التصرف في الحال»(46).

ولا نعلم إلى أي مدى أمكن أن «تحكم» هذه الرؤية السياسة السورية تجاه العراق، لأنها بقيت متهمة بالتدخل في الشؤون العراقية وأنها لا تقوم بما يجب عليها وفق القانون الدولي وقرار مجلس الأمن رقم 1483 تاريخ 22 أيار/ مايو 2003 الذي دعا دول الجوار إلى عدم التدّخل في شؤون العراق الداخلية. وقيل إن النظام السوري التزم تجاه المعارضة العراقية (رئيس القائمة العراقية إياد علاوي) وتركيا والسعودية وقطر في شأن دعم تشكيلها لحكومةٍ عراقيةٍ بعد الانتخابات

---

(45) انظر مثلًا: Hinnebusch, «Defying The Hegemon».

(46) انظر حوار بشار الأسد مع صحيفة الجزيرة (السعودية)، 19/ 3/ 2007.

البرلمانية عام 2010، إلّا أنه غيّر موقفه ربما لاعتباراتٍ تخصّ إيران بحسب تقديرات الموقف آنذاك. وكان ذلك من عوامل الإرباك في السياسة الخارجية السورية، إذ انقلب موقفها لدعم خصومها السابقين بمواجهة حلفائها السابقين أيضًا. وقد يكون لذلك - مع عواملَ أخرى - أثره في انقلاب مواقف بعض فواعل المشهد الإقليمي، ولا سيما تركيا وعددًا من حلفاء سورية التقليديين في العراق.

تحدّثنا عن موجة «الأديَنَة» و«المذهبة» في السياسة الإقليمية[47]، وتداعياتها على الداخل السوري، وتغيُّر المدارك في شأن موقف سورية من «سنّة العراق». بهذا المعنى يمكن القول إن الحدث العراقي الذي كان «ورقة» و«فرصة» للسياسة السورية أخذ يتحول (بتداعياته الداخلية والإقليمية والدولية) إلى «تهديد» لتلك السياسة. كما أن إدارة علاقاتها بالولايات المتحدة (والغرب عمومًا) من خلال الأزمة العراقية أو ما يعرف بـ«الإدارة بالأزمة» تحوّلت إلى أزمةٍ في إدراك الموقف وتخطيط وتعيين السياسات اللازمة.

سادسًا: في «التداعيات الارتدادية» للحدث السوري على العراق

نتحدث هنا عن التداعيات التي انتقلت من العراق إلى سورية ثم عادت إليه مجددًا، لأن تداعيات الحدث العراقي لم تكن وحيدة الاتجاه، فقد كانت ثمّة أفعالٌ وردات أفعال، وسيرورةٌ عميقة للأمور أفضت إلى مشهدٍ إقليمي ودولي مختلف عما كان قبله. وإن القول بصعوبة تعيين دالّة ارتباط سببية بين الكثير من التغيرات في سورية وفي البيئة الإقليمية والدولية وبين «فواعلها العراقية»، ينطبق على ما نفترض أنه «تداعيات ارتدادية» مباشرة وغير مباشرة، كتلك التي نشأت أو انتقلت إلى العراق بنتيجة الحدث السوري منذ آذار/ مارس 2011، ويمكن تقصّي تلك التداعيات المفترضة في النقاط الرئيسة الآتية:

- انتقال ظاهرة الاحتجاجات والتظاهرات من خلال «الامتثال» و«المحاكاة»، واستخدامها تكتيكاتٍ مشابهةٍ.

---

(47) الظاهرة قديمة وهي سابقة لتحولات «الربيع العربي»، انظر مقاربة تحليلية وتاريخية للموضوع في ضوء الحدث العالمي والإقليمي اليوم في: هاشم صالح، الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ (بيروت: دار الساقي، 2013)، مواضع مختلفة.

- انتقال الديناميات الداخلية والخارجية لإسقاط النظام السوري إلى العراق من الباب المطلبي والسياسي، وبالاعتماد على ديناميات التحشيد، وعوامل الاحتقان «الجهوية» و«المذهبية».

- امتلك الموضوع الكردي في العراق قوةَ دفعٍ أكبرَ، مستفيدًا من حاجة عددٍ من القوى الإقليمية والدولية (الولايات المتحدة، تركيا، الخليج...) إلى التنسيق معه في شأن أكراد سورية والحدث السوري ككلٍّ.

- دخول تركيا على خط الأزمة العراقية، وممارسة ضغوط على الحكومة العراقية تحت عنوان دعم «سنّة العراق»، مستعينة بديناميات وخبرات تدخّلها في سورية. والواقع أن تركيا دخلت إلى «السنّة العرب» على وجه الخصوص، من باب سورية.

- تزايد نشاط التنظيمات الجهادية، وتصاعد أعمال العنف الطائفي على خلفية الأزمة السورية. ويبدو أن موقف العراق من الأزمة السورية يصدر - في جوانبَ منه - عن مدارك تهديدٍ عميقةٍ في شأن محاولة إسقاط الحكومة وإعادة إدراج العراق في تحالفات واصطفافات وديناميات إقليمية وإشغاله بأزمات داخلية على أسس عرقية ومذهبية يصعب تجاوزها. وهذا يفسّر انعكاس مواقف القوى العراقية تجاه سورية وتحالفاتها، حيث أصبح الخصوم حلفاءَ والحلفاء خصومًا. وهذا التغير يتصل بتحولات إقليمية - داخلية، وليس نتيجة تفاعلات مباشرة بين سورية والعراق.

سابعًا: «الإشارات والتنبيهات» أو الاستخلاصات

يعدّ الاحتلال الأميركي للعراق حدثًا «مؤسّسًا» للتحولات التي شهدها العراق ومنطقة الشرق الأوسط منذ عام 2003. وعلى الرغم من التداعيات الواضحة والصريحة لاحتلال العراق على سورية، إلّا أن ثمّة تداعيات وتطورات أخرى قد لا نستطيع «تعيين» دالّة ارتباط مباشرة بينها وبين الاحتلال والفواعل الناشئة منه أو المرتبطة به في المنطقة والعالم، مع أن الرؤية العميقة والمتبصّرة للأمور قد تفضي إلى مقاربات تفسيرية أو تأويلية للموضوع.

نظرت سورية إلى التهديدات الأميركية معتبرة أنها سوف تكون الهدف التالي، بوصفها خطرًا ماثلًا، ولذا فعلت كل ممكن من أجل ألّا يكون ذلك ممكنًا. ويبدو أن انفتاح سورية على العراق كان نوعًا من «الاحتواء الاستباقي» و«الاستثمار» في المستقبل، أي رفع تكاليف الاحتلال وجعله مأزقًا للسياسة الأميركية يجعلها تفكّر كثيرًا قبل أن تُقدم على خطوةٍ مماثلةٍ تجاه سورية.

كان الاحتلال الأميركي للعراق «خَلّاقًا» بالنسبة إلى الحدث السوري والمنطقة! باعتبارين رئيسين، **الأول** أنه كسر حالة الاختناق وانحباس أو استحالة التغيير، بصرف النظر عن الموقف منه (التغيير)، **والثاني** أنه أفصح عن تغيّر القيم الخاصة بالموقف من التدخل الخارجي الذي بدا كما لو أنه «مطلبٌ جماهيريٌ»! وسوف يتضح ذلك أكثر في حالتي ليبيا وسورية.

أظهر الاحتلال أن التدخل الخارجي وإسقاط النظام في العراق، يمكن أن يحدثا في بلدانٍ أخرى مثل سورية.

إن ديناميات احتواء العراق لم تقف عند إسقاط نظام صدام، وإنما هي مستمرّة - بوصفها سياسات احتواءٍ - بعد خروج الاحتلال، لأن المطلوب هو إبقاء العراق دولةً لا تهدد جوارها. ومن المرجّح أن يحدث ذلك في سورية وأي دولةٍ أخرى في المنطقة بصرف النظر عن طبيعة نظام الحكم.

إذا أفضى الحدث السوري اليوم إلى تغيير مفاهيم الهوية والتكوين الاجتماعي وطبيعة الدولة، سيُعَدّ ذلك من التداعيات «الكامنة» أو «المؤجّلة» للاحتلال الأميركي للعراق.

تختلف التقديرات في شأن ما هو «موضوعي» وما هو «قصدي» في تداعيات الحدث العراقي على سورية، ذلك أن أكثر ما تدور حوله هذه الدراسة هو من «التداعيات الموضوعية»، أمّا «التداعيات القصدية»، فهي تلك التأثيرات «الموجّهة».

إن العوامل التي دفعت أطرافًا إقليميةً ودوليةً إلى حثّ الولايات المتحدة على «إبقاء» نظام صدام حسين في عام 1991[48]، قد تكون هي نفسها تقريبًا العوامل التي

---

(48) انظر: خلدون حسن النقيب، آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة، تحرير عبد الرحيم حسين (بيروت: دار الساقي، 2002)، ص 159 وما بعدها.

تدفع تلك الأطراف إلى العمل مع الولايات المتحدة وغيرها من أجل «إسقاط» نظام بشّار الأسد وإزاحة نوري المالكي، كجزءٍ من السياسات الرامية إلى «احتواء» مصادر تهديدٍ واقعيةٍ أو مفترضةٍ، أكان مصدرها سورية أم العراق، أم إيران وإن بدرجة أكبر.

كشفت الأزمة العراقية السياسة السورية في عددٍ من دينامياتها العميقة والحسّاسة، خصوصًا ما يتصل بالتحالفات «القلقة» و«غير التامّة» أو «الناقصة» التي اتسمت بها خلال عقودٍ عدة، لأن النظام لم يشأ أو لم يستطع أن يُقيم تحالفاتٍ تامةً ومستقرةً مع أي طرفٍ، وربما لم يشأ تجديد تحالفاته السابقة انطلاقًا من حرصه على تجديد تفاعلاته مع الغرب وتعزيزها. ومثلما أثبت حلفاء سورية أنهم ينظرون إلى علاقاتهم بها بوصفها جزءًا من كلٍّ، وأن ثمّة أولويات أخرى لديهم، فقد أثبت خصومها أنه على الرغم من سعيهم إلى احتوائها أو إسقاط نظامها في فتراتٍ مختلفةٍ، إلّا أنهم كانوا مستعدين لإعادة التواصل معها انطلاقًا من اعتباراتٍ براغماتية و«تحفيزية». ولكن يبدو أن الظروف اليوم أدّت إلى استقطاباتٍ حادّةٍ بأكثر مما كان متوقعًا.

خاتمة

يقول نيتشه إن الحوادث الكبرى لا تُفهم من طرف من يعاصرونها، لأنها تكون من الكثافة بحيث لا تكشف لهم عن مكنوناتها. أما اليوم، فإنه من المفترض ألّا نقف عند ما افترضنا في عام 2003 أنه «مكنونات» الاحتلال الأميركي للعراق أو ما تكشّف عنه الاحتلال بمعناه «البدئي»، أي حوادثه وتطوراته وتداعياته الأولية فقط، وإنّما في اللحظات والتداعيات والسيرورات التي أعقبته أيضًا، وخاصّة ما اتسم منها بالاستمرارية.

قد يفضي ذلك إلى مقارباتٍ وتعميماتٍ واستخلاصاتٍ مختلفةٍ في شأن «العلاقة» بين الاحتلال الأميركي و«التداعيات» التي حدثت في المنطقة والعالم، بجميع أنماط وأشكال التأثير والتأثّر بين ظواهرَ وفواعلَ مختلفةٍ، ومنها سورية وما حدث فيها أو طرأ عليها هي نفسها من تطوراتٍ واستجاباتٍ في بيئتها الداخلية والإقليمية والدولية، ولا سيما الأزمة التي اندلعت منذ آذار/ مارس 2011. ومن المحتمل أن تبقى حرب 2003 والاحتلال الأميركي للعراق «ناقصًا» أو «غير

مكتملٍ» - من منظورٍ محدّدٍ - إذا لم يُفضِ الحدث السوري إلى تغيراتٍ جوهريةٍ في طبيعة النظام السياسي والدولة، على غرار العراق وربما لبنان، سواء كان ذلك نتيجة «تسويةٍ تاريخيةٍ» أو «حربٍ أهليةٍ» أو تطوراتٍ «لا متوقعةٍ». وهذا ليس نتيجةَ «حتميةٍ سياسيةٍ» أو «مؤامرةٍ كونيةٍ» بقدر ما هو نتيجة ديناميات وقابليات التلقي والتأثير والتأثير المتبادل بين بلدين أو مجالين متشابهين ومتداخلين في أمور كثيرة. وهو إلى ذلك نتيجة «مكر السياسة» نفسها التي تُفضي إلى استجابات وتداعيات «لا متوقعة»، وتكشف عن «تداعياتٍ مؤجّلة» وأخرى «احتمالية» أو «مشروطة».

اندرجت تداعيات الاحتلال الأميركي للعراق على سورية في سردية أيديولوجية ومخيال سياسي نشط أمكنه - بقدر أو بآخر من التأويل أو التحوير - تجيير كل شيء في عالم السياسة لمصلحة «ما يراه ملائمًا»، حتى لو لم يكن حقيقيًا أو صحيحًا. وتكشّفت الأزمة السورية عن واحدةٍ من التداعيات العميقة للاحتلال تمثّلت بنوع من «الصدع» أو «الفصام» بين الدولة والمجتمع مشابه لذلك الصدع الذي كان في العراق قبيل الاحتلال[49]. ولكن الأمور لا تقف عند هذا الحدّ، وإنما تتجاوزه إلى نوعٍ من السياسات والتفاعلات «الثأرية» بين الدولة (النظام) والمجتمع؛ ذلك أن المجتمع أخذ «يستبطن» العنف الذي يتعرض له من الدولة، ليعيد إنتاجه عنفًا ضدّ الدولة نفسها.

المراجع

1- العربية

كتب

أندرسن، بندكت. الجماعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها. ترجمة محمد الشرقاوي. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000. (المشروع القومي للترجمة؛ 81)

(49) انظر مثلًا: فالح عبد الجبار، في الأحوال والأهوال: المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف، تقديم عباس بيضون (بيروت: دار الفرات للنشر، 2008).

الأيوبي، نزيه ن. **تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط.** ترجمة أمجد حسين. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2010.

باروت، محمد جمال. **العقد الأخير في تاريخ سورية: جدلية الجمود والإصلاح.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

بشارة، عزمي [وآخ.]. **مسألة أكراد سورية: الواقع - التاريخ - الأسطورة.** بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

الخليل، سمير. **الحرب التي لم تكتمل: الديمقراطية في العراق ومسؤولية «التحالف».** لندن: دار الساقي، 1991. (بحوث اجتماعية؛ 8)

ديب، كمال. **تاريخ سورية المعاصر: من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011.** ط 2. بيروت: دار النهار، 2012.

زيسر، إيال. **إعرف كيف يفكر الاسرائيليون: باسم الأب: بشار الأسد السنوات الأولى في الحكم.** القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

سيل، باتريك. **الأسد - الصراع على الشرق الأوسط.** ط 10. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007.

______. **الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945-1958.** ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة. دمشق: دار طلاس، 1986.

صالح، هاشم. **الانتفاضات العربية على ضوء فلسفة التاريخ.** بيروت: دار الساقي، 2013.

عبد الجبار، فالح. **في الأحوال والأهوال: المنابع الاجتماعية والثقافية للعنف.** تقديم عباس بيضون. بيروت: دار الفرات للنشر، 2008.

النقيب، خلدون حسن. **آراء في فقه التخلف: العرب والغرب في عصر العولمة.** تحرير عبد الرحيم حسين. بيروت: دار الساقي، 2002.

دورية

عبد الجبار، فالح. «إشكاليات الوطني والإثني/ المذهبي في العراق.» **إضافات:** العدد 1، شتاء 2008.

تقارير ودراسات

إيكيلارت، ربى الفتال. «إصلاح النظام الانتخابي في سورية: الأساطير والحقائق.» مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية، 17 أيار/ مايو 2012.

بولوك، ديفيد. «أكراد سورية يتّحدون ضد الأسد، لكن ليس مع المعارضة.» المرصد السياسي؛ 1967، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 31 تموز/ يوليو 2012.

مجموعة الأزمات الدولية. «إعادة خلط الأوراق؟ (I): استراتيجية سورية قيد التطوّر.» تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 92، دمشق، واشنطن، بروكسل، 14 كانون الأول/ ديسمبر 2009.

______. «إعادة خلط الأوراق؟ (II): أوراق سورية الجديدة.» تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 93، دمشق، واشنطن، بروكسل، 16 كانون الأول/ ديسمبر 2009.

______. «أكراد سورية: صراع داخل الصراع.» تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 136، 22 كانون الثاني/ يناير 2013.

______. «الحوار مع سورية؟ العوائق والفرص أمام الولايات المتحدة.» تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 83، بيروت، واشنطن، بروكسل، 11 شباط/ فبراير 2009.

______. «سوريا بعد لبنان، لبنان بعد سوريا.» تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 39، بيروت، عمان، بروكسل، 12 نيسان/ أبريل 2005.

______. «هل هو الجهاد؟ المعارضة الأصولية في سورية.» تقرير الشرق الأوسط؛ رقم 131، دمشق، بروكسل، 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2012.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا. «تقرير إحصائي - كانون الأول 2012.» 28 شباط/ فبراير 2013.

منظمة اليوم التالي. «مشروع اليوم التالي: دعم الانتقال الديمقراطي للسلطة في سوريا.» تموز/ يوليو 2012.

2- الأجنبية

Periodical

Haji-Yousefi, Amir M. «Whose Agenda Is Served by the Idea of a Shia Crescent?» *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*: vol. 8, no. 1, Spring 2009.

Studies and Reports

Al-Khalidi, Ashraf, Sophia Hoffmann and Victor Tanner. «Iraqi Refugees in Syrian Arab Republic: A Field-Based Snapshot.» The Brookings Institution - University of Bern, Washington, An Occasional Paper, 11 June 2007.

Cordesman, Anthony H. and Sam Khazai. «Patterns of Violence in Iraq.» Center for Strategic and International Studies, Washington, 24 October 2012.

Felter, Joseph and Brian Fishman. «Al-Qa'ida's Foreign Fighters in Iraq: A First Look at the Sinjar Records.» Harmony Project, Combating Terrorism Center at West Point, US Military Academy, New York, 2 January 2007.

Ma'oz, Moshe. «The «Shi'i Crescent»: Myth and Reality.» Saban Center for Middle East Studies, Analysis Paper, no. 15, Washington, November 2007.

O'Bagy, Elizabeth. «Jihad in Syria.» Institute for the Study of War, Middle East Security Report 6, Washington, September 2012.

Sandikli, Atilla and Emin Salihi. «Iran, the Shia Crescent and the Arab Spring.» Translated from Turkish to English by Hacer Şartepe. Wise Men Center For Strategic Studies, Report no. 35, Bilgesam, August 2011.

Sharp, Jeremy M. «Syria: Background and U.S. Relations.» Congressional Research Service, Washington, 26 April 2010.

Conference

Hinnebusch, Raymond. «Defying The Hegemon: Syria and the Iraq War.» Paper Presented at: The European Consortium on Political Research Conference, Corvinus University of Budapest, 8 - 10 September 2005.

القسم الثالث

التداعيات الإقليمية والدولية للغزو

الفصل الثامن عشر

الأسرلة: الغزو الأميركي للعراق واحتلاله

مروان بشارة

أكّد وزير الدفاع الأميركي الأسبق دونالد رامسفيلد في مذكّراته المطولة والطنّانة بعض الشيء التي حملت عنوان **المعلوم والمجهول** التي نشرها بعد مرور ثماني سنوات على غزو العراق واحتلاله، المقولة الآتية: «لا أشك في أنني، في ضوء الحقائق التي توافرت للرئيس بوش في عام 2003، كنت سأتخذ القرار نفسه [للغزو]. علاوة على ذلك، في ضوء ما عُرف لاحقًا، وبعد تبيّن الأثمان، فإنه ليس ثمة حجّة مقنعة تؤكد أنه لو بقي صدام حسين في الحكم، لكان موقف الولايات المتحدة الاستراتيجي أقوى، أو لكان العراق والشرق الأوسط في حالٍ أفضل. باختصار: أوجد تخليص المنطقة من نظام صدام الوحشي عالمًا أكثر استقرارًا وأمانًا»[1].

باختصار، لا مجال للندم! لا بل بات من الممكن في عالم رامسفيلد الخيالي، وبفضل التضحيات الأميركية، «أن ينعم العراق بنفوذ إيجابي في الشرق الأوسط، وهي منطقة في أمسّ الحاجة إلى تأثيرات إيجابية»[2].

غلب هذا الانسلاخ عن واقع العراق في أثناء الاحتلال وبعده، على تفكير رامسفيلد، فهو رأى في نهب المتاحف العراقية تعبيرًا عن الحرية، ورفَضَ التعامل مع المقاومة باعتبارها «عصيانًا» يتطلب نشر قوات أميركية كبيرة. ولا ينفكّ الوزير القوي ينكر الورطة الأميركية في العراق.

---

(1) Donald Rumsfeld, *Known and Unknown, a Memoir* (New York: Sentinel, 2011), p. 718.

(2) المصدر نفسه.

لم يكن رامسفيلد وحيدًا في موقفه هذا، إلا أنه كان في الحقيقة أفضل من يعبّر عن عقلية إدارة بوش وعقلية اليمين الأميركي عمومًا في مغامراته العسكرية في الشرق الأوسط الكبير. فلم يكد يمرّ شهران على اندلاع الحرب الأفغانية، حتى ألقى رامسفيلد «خطبة النصر» في كانون الثاني/ يناير 2002، على غرار إعلان بوش الابن عن «تكلّل المهمة بالنجاح» في العراق. وقد زعم في تلك الخطبة أن «ثورة الولايات المتحدة الأميركية في الشؤون العسكرية» قد ضمنت نصرًا سريعًا في أفغانستان. وللأسف، كان ذلك قبل عقد من الزمن، بيد أن الحرب لا تزال مستعرة هناك بلا هوادة[3].

على غرار بوش، يواصل رامسفيلد ونائب الرئيس ديك تشيني ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس وآخرون كثر من اليمين، دفاعهم عن حرب العراق باعتبارها عملًا ضروريًا وإنجازًا تاريخيًّا للولايات المتحدة و«العالم الحر». أما مقاربتهم للحرب فهي مقاربة أيديولوجية وليست واقعية، سواء في العراق أو أفغانستان أو بالنسبة إلى «الحرب على الإرهاب»؛ وتعبّر عن عقلية مصمّمة على خوض غمار الحرب مهما تكن الأوضاع.

وفقًا لشبكة سي بي إس الإخبارية الأميركية المعروفة، لم ينتظر رامسفيلد حتى تتكشف تفصيلات هجمات 11 أيلول/ سبتمبر ومن يقف وراءها، بل اندفع يحضّر المسوغات والمخططات لمهاجمة العراق. كان تصميمه على غزو العراق جليًا أيًا تكن الحقائق: «لما كانت جميع المعلومات الاستخباراتية تشير بإصبع الاتهام إلى بن لادن، أمر رامسفيلد الجيش أن يباشر بوضع خطط الهجوم. وفي الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الظهر، نُقل عن رامسفيلد قوله إنه يريد 'أفضل المعلومات وبسرعة، والحكم بناء عليها إن كانت مفيدة بما يكفي لضرب ص. ح. [أي صدام حسين] في الوقت نفسه، وليس أ. ب. ل. [الحروف الأولى لاسم أسامة بن لادن] فقط'»... ونقل عنه قوله: «امضوا بهجوم ساحق. اكنسوا كل شيء.. ما له صلة وما ليس له صلة»[4].

---

(3) Fred M. Kaplan, *The Insurgents: David Petraeus and the Plot to Change the American Way of War* (New York: Simon & Schuster, 2013), pp. 55-58.

(4) Joel Roberts, «Plans - for Iraq Attack Began on 9/11,» CBS News, 10/9/2009. <http://www.cbsnews.com/stories/2002/09/04/september11/main520830.shtml>.

لم يكن منطق الحرب هذا وليد 11 أيلول/ سبتمبر، ولا من صنيع إدارة بوش. والحقيقة أنه نما باطّراد في غرف مغلقة وفي دوائر المحافظين الجدد وأوساط اليمين منذ تسعينيات القرن الماضي، كما سنبيّن في هذه المقالة.

أولًا: العقلية التي قادت حرب العراق

أطلقت إدارة بوش الحرب العالمية على الإرهاب غداة هجمات 11 أيلول/ سبتمبر على نيويورك وواشنطن. وكان الهدف المباشر معاقبة مرتكبي تلك الهجمات وداعميهم. بيد أن الهدف البعيد لم يكن أقل من إعادة صوغ النظام العالمي ووضع معايير الحرب بما يضمن تفوّق الولايات المتحدة وسطوتها في القرن الحادي والعشرين.

بغية فهم خصائص هذه «الحرب العالمية» ونتائجها بصورة أفضل، نبحث في هذه الدراسة في ما وراء حرب أفغانستان، فنسبر العقلية التي تقف وراء الحرب على العراق ونعرض التفكير الذي يعود إلى السنوات التي سبقت هجمات 11 أيلول/ سبتمبر في الولايات المتحدة. نتناول في البحث تبنّي الولايات المتحدة فلسفة إسرائيل وعقيدتها واستراتيجيتها تبنيًا كاملًا، وهي مسألة نادرًا ما يجري التطرّق إليها: كيف استبطنت واشنطن رؤيةَ إسرائيل للعالم، تلك الرؤية التي تتميز برهاب الأماكن المغلقة وترى في العالم جوارًا خطرًا، وكيف انتهت باستبدال التفاؤل الذي انتابها بعد الحرب الباردة بتشاؤم انتقامي؛ وبشكل أدقّ، كيف لفّقت دولة عظمى رواية عن تفرّد إسرائيل وضرباتها الاستباقية/ الوقائية، وسارت خلفها في مسار التدخل العسكري الشاسع وغير الشرعي في العراق حتى احتلاله؟

ثانيًا: حوادث 11 أيلول/ سبتمبر والردود الانتقامية على الانتفاضة

إن أسرلة الحرب العالمية الأميركية على الإرهاب تعني عولمة الرؤية الإسرائيلية والانتشار العسكري لطرق جديدة كثيرة غير تقليدية في الوقاية والردع التي لم تكن ممكنة أو شرعية قبل 11 أيلول/ سبتمبر، علاوة على قانونيتها. تشمل تلك الطرق اغتيال الزعماء الأجانب، والغزو العسكري غير المبرّر، والعمليات الإجرامية السرية، والتدخلات العسكرية والعمليات الانتقامية غير المتكافئة

والتعذيب وتدابير أخرى كثيرًا ما كانت تعتبر جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. من ناحية أخرى، تتضمن أسرلة الحرب العالمية الأميركية ضد الإرهاب استبدالَ عمليات إنفاذ القانون باستراتيجيا الضربات العسكرية الاستباقية، مؤدية إلى احتلالين إضافيين في أفغانستان والعراق.

لم تبدِ أي دولة أو قوة عسكرية حماسة تجاه التورط العسكري الأميركي الجديد في العراق، بالقدر الذي عبّرت عنه إسرائيل وجيشها. فقد ذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن: «جيش الدفاع الإسرائيلي المتحمس ينتظر الحرب في العراق، إذ يرى فيها فرصة للفوز في حرب الاستنزاف مع الفلسطينيين»[5].

تزامنت الهجمات الانتحارية على نيويورك وواشنطن ومواجهة إسرائيل هجمات انتحارية فلسطينية تعرّضت لها، الأمر الذي دعا الجنرالات والخبراء العسكريين الأميركيين إلى التفكير والتأمل في موضوع الهجمات الانتحارية. وكان هؤلاء قد راقبوا عن كثب سلوكَ إسرائيل في أثناء احتلالها لبنان وفلسطين، ومنهم الجنرال ويسلي كلارك (Wesley Clark) القائد السابق لقوات الناتو في كوسوفو الذي كتب قبل عام واحد من هجمات 11 أيلول/ سبتمبر أن أمام الولايات المتحدة كثيرًا لتتعلمه من تعامل إسرائيل مع الانتفاضة بوصفها «دقيقة تكتيكيًا وفعّالة استراتيجيًا»، إذ لجأت إلى مزيد من «الدبابات وناقلات الجنود المدرّعة واقتنت طائرات أباتشي المروحية وطائرات من دون طيار ومناظير بعيدة المدى، وقوات أمن خاصة للمساعدة في التخفيف من مسؤوليات حفظ النظام عن كاهل الوحدات الإسرائيلية التقليدية»[6]. وعبّر أنتوني كوردسمان (Anthony Cordesman)، وهو معجب آخر بإسرائيل ومحلل بارز في شؤون الدفاع في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، عن إعجابه العظيم بطريقة إسرائيل في إجبار السلطة الفلسطينية على قمع الفلسطينيين ولجم الحريات الديمقراطية وتحقيق الاستقرار. ومع استمرار الانتفاضة، رأى أن أمام الفلسطينيين خيارين: إما السلام مع العنف، وإما الحرب. ولم يعنِ فشل إسرائيل في قمع الانتفاضة كثيرًا لهذا

(5) Aluf Benn, «Background Enthusiastic IDF Awaits War in Iraq,» *Haaretz*, 16/2/2003. <http://www.haaretz.com/news/background-enthusiastic-idf-awaits-war-in-iraq-1.18896>.

(6) General Wesley K. Clark, «How to Fight an Asymmetric War,» *Time*, 23/10/2000. <http://content.time.com/time/magazine/article/0,9171,998272,00.html>.

الجنرال والخبير، (على الرغم من قتلها وجرحها وسجنها الآلاف)، وانسحابها في إثر ذلك من قطاع غزة، ممهدة الطريق أمام انتصار الإسلاميين في الانتخابات الفلسطينية بعد أربع سنوات.

من جانب آخر، حذّر المؤرخ الإسرائيلي توم سيغيف، المعروف برؤيته الثاقبة، في صحيفة نيويورك تايمز الأميركية، من محاكاة إسرائيل وذلك في مقالة له بعنوان «التعلّم من إسرائيل ومن أخطائها» عندما كتب ما يأتي: «تبدو ردات الفعل الأولى على الهجمات مألوفةً بالنسبة إلي. فقد قيل إن الولايات المتحدة الأميركية كانت هدفًا للهجمات، ليس نتيجة فعلٍ قامت به، وإنما لأنها الولايات المتحدة الأميركية ببساطة. ولم يُنظر مباشرة إلى العولمة والهيمنة الثقافية والدعم المباشر للأنظمة القمعية باعتبارها أسبابًا منطقية للهجمات. ومن المنطلق نفسه، يتجاهل كثير من الإسرائيليين الأسباب التي دفعت الفلسطينيين إلى شن حرب إرهابية عليهم، ويجادلون عوضًا عن ذلك بأنهم تعرضوا للهجوم، لا لسبب إلا لأنهم إسرائيليون»[7].

بيد أن الولايات المتحدة الأميركية، على غرار إسرائيل، لم تكلّف نفسها معرفة لماذا ينفّذ الفلسطينيون والمسلمون في الشرق الأوسط عمليات انتحارية لم يسبق للتاريخ الإسلامي والفلسطيني أن شهدها طوال أربعة عشر قرنًا. ونبذوا جميع الأفكار التي تبيّن كيف ساهم احتلالهم ومناوراتهم الاستراتيجية في تحويل ميادين القتال في الشرق الأوسط الكبير إلى تربةٍ خصبة للكراهية والصراعات. منذ ذلك الحين، أثارت الولايات المتحدة الأميركية الحيرة بسبب تجاهلها حقيقة أن شنّ الحرب شيء وإنهاءها شيء آخر، وأن الاحتلال العسكري لا يحقق السلام ولا الأمن.

في عام 2002، شدّد بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق الذي عين نفسه خبيرًا بالإرهاب، على أوجه التشابه بين جنين وقندهار، بوصفهما «شيئًا مماثلًا» و«أنه إن كان لا بد من محاربة الإرهاب، فيجب محاربة الأنظمة التي تدعمه، ولا بد من ردع هذه الأنظمة أو تفكيكها»، في خلط واضح بين السلطة

(7) Tom Segev, «Learning from Israel and Its Mistakes,» *New York Times*, 25/11/2001. <http://www.nytimes.com/2001/11/25/opinion/25SEGE.html>.

الفلسطينية المنتخبة وطالبان[8]. وأصبح أعداء إسرائيل، مثل حركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني، أعداءَ الولايات المتحدة الأميركية أيضًا. وأمسى المسلمون الآخرون «غير الأصدقاء» أو غير المتعاونين الذين لا يقفون «معنا» إرهابيين مشبوهين «ضدّنا»، ولو كان كفاحهم يندرج ضمن إطار حق الشعوب المشروع في التحرر من الاحتلال.

إلا أن ذلك لا يعني أن الحرب العالمية على الإرهاب تشنّ بالوكالة عن إسرائيل، أو وفق تعليمات يصدرها اللوبي الصهيوني في واشنطن، كما زعم بعضهم. وذلك لا يعني أيضًا أن حماسة إسرائيل ودعمها غير المشروط لهذه الحرب يكفيان لإملاء استراتيجيات ما بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، وإنما جاء رد الولايات المتحدة على تلك الهجمات وفق رؤية إسرائيلية فريدة للعالم، وبنية نفسية وعقيدة واستراتيجيا هي إسرائيلية بامتياز.

ثالثًا: الانحياز الاستراتيجي

طوال العقود الثلاثة الماضية، كانت إسرائيل، بصفتها الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط والعالم الثالث، «إلهامًا» أيديولوجيًا أو «منارة» ومختبرًا للعمليات الحربية لكثير من النخب السياسية والعسكرية في البنتاغون، وذلك منذ انتصارها على الجيوش العربية عام 1967. فإسرائيل حليف مثابر، إذ أنشأت بتأنٍّ أحلافًا أيديولوجية قوية عابرة للحدود الوطنية مع النخب السياسية، فضلًا عن أحلاف مؤسسية وأخرى مع الشركات ومع المؤسسات البحثية التي تُعنى بتخطيط السياسات والشركات متعددة الجنسيات الصناعية والعسكرية عالية التقانة. وباتت هذه الارتباطات المعقدة ذات المصالح المتبادلة ومختلف مجموعات الضغط التابعة لها المختلفة، عوامل نفوذ وتأثير في المؤسسات السياسية في كلا البلدين.

عزّزت مأسسة المكوّنات الاقتصادية والاستراتيجية والدينية للعلاقة الأميركية - الإسرائيلية نفوذ اليهود الأميركيين الموالين لإسرائيل. فمجموعة

(8) انظر الملاحظات التي قدّمها رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو، في مؤتمر لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية المعروفة بأيباك (AIPAC)، 22 نيسان/ أبريل 2002.

الضغط الإسرائيلية، أي لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية المعروفة بأيباك (AIPAC)، والمعهد اليهودي للشؤون الاستراتيجية القومية (JINSA)، فضلًا عن المنظمات الأخرى للجالية اليهودية المنظّمة الموالية لإسرائيل، لم تحتَج أكثر من جهد بسيط لحثّ المسؤولين والبيروقراطيين الأميركيين المترددين لتوفير الدعم المالي والعسكري والمشورة، في شأن كيفية التعامل مع أعدائها في الشرق الأوسط بالطريقة المثلى.

حتمت العلاقة الاستراتيجية والمدعومة بشدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وجود كثير من الشركاء المعنيين في كلٍّ من الدولتين مستعدّين دومًا للاستفادة من العقود المجزية والفرص الناشئة. وحشدت تلك العلاقة 100 مليار دولار بين عامي 1973 و2003 (وجرى التزام تقديم مبلغ إضافي من 30 مليار دولار كمساعدة عسكرية للفترة بين عامي 2008 و2018). وأصبح التبادل العسكري والصناعي أكثر تواترًا وتعززت معه، فضلًا عن الارتباطات الخاصة، اللجان المشتركة والوسطاء وكثير من الانتهازيين المستفيدين من تعزيز مؤسساتهم العسكرية واعتمادهم المتبادل.

أما نجاح إسرائيل في تطوير علاقات وثيقة بالولايات المتحدة الأميركية المحبطة بعد حرب فيتنام، فهو وثيق الصلة بموضوع بحثنا، لأن تلك العلاقات المتينة تجاوزت المؤيدين التقليديين اليهود في الحزب الديمقراطي الذي تساهم أغلبية اليهود الأميركيين في تمويله والتصويت له بصورة عامة، إلى حد أن إسرائيل نجحت في خطب ودّ اليمين الأميركي بتعبيراته حديثة العهد، أي المحافظين الجدد الشرقيين، والإنجيليين الجنوبيين، والتيار المحافظ الذي يعرف بتيار محافظي باري غولدووتر (Barry Goldwater)[9] الغربيين مثل ريغان وتشيني ورامسفيلد الذين يؤمنون، تمامًا مثل سيناتور أريزونا السابق، بفكرة أن الولايات المتحدة الأميركية كان في إمكانها أن تنتصر في حرب فيتنام، لو أنها أبقت قواتها هناك إلى حين إنهاء مهمتها، ويعتقدون أن التفوق العسكري الأميركي يجب أن يبقى أبدًا من دون منازع. وقد دعوا إلى إلحاق الهزيمة بعراق صدام حسين في ساحة المعركة لتجاوز «تناذر فيتنام».

---

(9) باري غولدووتر رجل أعمال أميركي، كان عضو مجلس الشيوخ عن ولاية أريزونا (1953-1965)، و(1969-1987)، وهو من جدّد الحركة السياسية المحافظة الأميركية في الستينيات.

تطوّرت هذه التيارات الأساسية الثلاثة لليمين الأميركي الجديد، في ظل تعزيز العلاقات الأميركية الإسرائيلية في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. وكانت السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط وقتئذ شديدة التأثر بالبرنامج الإسرائيلي في سياق الحرب الباردة. وأدّت تلك التعبيرات الثلاثة لليمين الجديد في عهد إدارة ريغان في الثمانينيات، دورًا مهمًا في توطيد علاقات استراتيجية بإسرائيل، واستمرت في ذلك في عهد إدارة كلينتون، إلى أن عاد اليمين ليسيطر من جديد على البيت الأبيض بعد عام 2000. وفي هذا السياق، حوّلت واشنطن إسرائيل، إلى مكوّن استراتيجي، أو ربما ديني - استراتيجي حصين، يتصدّر صراعها ضد الشيوعية والنزعة القومية في العالم الثالث والأصولية الإسلامية.

رابعًا: من المسدس إلى الشرطي الآلي

تجلّت «حرب إسرائيل على الإرهاب» في استراتيجيات الاحتلال العسكري و«قمع التمرد» و«مكافحة الإرهاب»، التي هدفت إلى كبح أي مقاومة لهيمنتها ثم هزيمتها. بدأ كل شيء قبل إنشاء الدولة، عندما اغتالت عصابات صهيونية مسلّحة مواطنين وقادة عربًا وفلسطينيين في عملية «الزرزير» (طائر الزرزور بالعبرية) التي استمرت سنوات عدة. ولم يكن الاسم الأكثر ارتباطًا بـ «إرهاب إسرائيل المضاد للإرهاب» إلا أريئيل شارون. ففي عام 1953، حتى قبل أن يولد أسامة بن لادن أو أبو مصعب الزرقاوي أو إسماعيل هنية أو حسن نصر الله، نفّذ شارون الذي كان يلقب بـ «البلدوزر الإسرائيلي» أول عملية كبيرة له ضد قرية قبية الفلسطينية في عام 1953، فقتل عشرات النساء والأطفال انتقامًا من هجوم قام به لاجئون فلسطينيون عبر الحدود على مستوطنة إسرائيلية. وقد دان رئيس الوزراء الإسرائيلي حينئذ موشيه شاريت هذا الهجوم قائلًا: «أظهَرَنا هذا الهجوم أمام العالم أجمع عصابةً من مصاصي الدماء قادرة على ارتكاب مجازر جماعية». ومنذ ذلك الحين، كان شارون مسؤولًا عن قتل أسرى الحرب المصريين، وعن مجازر صبرا وشاتيلا، وتدمير السلطة الفلسطينية المنتخبة من الشعب الفلسطيني[10].

(10) Zee'ev Schiff, «On the Origins of Targeted Assassination,» *Haaretz*, 5/6/2006. <http://www.haaretz.com/print-edition/opinion/on-the-origins-of-targeted-assassination-1.189406>.

كان الجيش الفرنسي الاستعماري أول المعجبين بأساليب إسرائيل ووسائلها، لأن الجنرالات الفرنسيين رأوا في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية «حليفَ المستقبل، وأداةً للسيطرة عن بعد في المنطقة». فرأى الجنرال الفرنسي موريس شال (Maurice Challe) في الإسرائيليين «فنّانين بارعين» في التعامل مع العرب، وتمنّى أيضًا استخدام «الكيبوتز الإسرائيلي أنموذجًا في برنامجه لإخماد الفتنة في الجزائر»[11].

لكن فيما انسحبت فرنسا من الجزائر، أمعنت إسرائيل المتغطرسة تحت الحماية الأميركية في احتلال الأراضي الفلسطينية. وعندما سَأل الأكاديمي الفرنسي ريمون آرون (Raymond Aron) رئيسَ الوزراء الإسرائيلي ليفي أشكول خلال زيارة له بعد عام 1967 عن إمكانية قيام الفلسطينيين بالثورة، أجاب الأخير: «كلا، فهذه ليست الجزائر. في إمكاننا اجتثاث الإرهاب في الأراضي المحتلة». وقد مضى على هذا الكلام أربعة عقود وأكثر. وفي هذه الأثناء، استفاد البنتاغون من تجارب إسرائيل المتمثلة بحروبها المفتوحة المختلفة وحروب العصابات التي شنّتها ضد «الإرهاب» الفلسطيني واللبناني والعربي، إضافة إلى حروبها التقليدية ضد طائرات الميغ ودبابات تي 72 السورية والمصرية سوفياتية الصنع.

بعد حرب فيتنام، أقرّت عقيدة نيكسون بأن الولايات المتحدة ما عاد بمقدورها «بعد الآن أن تؤدي دور الشرطي في العالم»، وبالتالي عليها أن تعوّل على «شرطيين مكلّفين» في كل منطقة مهمة من العالم. ومنذ ذلك الحين، «ارتقت» إسرائيل من «شرطي إقليمي» إلى «لاعب إقليمي نافذ» في عهد كارتر، لتصبح بدءًا من عهد إدارة ريغان «عنصرًا استراتيجيًا» بكل معنى الكلمة. ووصفها وزير الخارجية الأميركي الأسبق ألكسندر هيغ بأنها: «أكبر حاملة طائرات موالية للولايات المتحدة الأميركية، لا تحتاج إلى موظفين أميركيين ولا يمكن أن تغرق». فقد درّبت إسرائيل قوات خاصة من أميركا الوسطى، وقدّمت استشارات إلى أنظمة دموية في جنوب آسيا وعزّزت نفوذ دكتاتوريين في أفريقيا جنوب الصحراء. وفي الشرق الأوسط الكبير والقرن الأفريقي، «أحاطت إسرائيل حزام الأعداء

---

(11) Sylvia K. Crosbie, *A Tacit Alliance: France and Israel from Suez to the Six-Day War*, The Modern Middle East Series; v. 7 (Princeton, NJ: Princeton University Press, [1974]), p. 107.

المحيط بها بحزام من الأصدقاء»، في مبادرة استراتيجية هدفت إلى مساعدة ثلاثة دكتاتوريين في استبدادهم. فساعدت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في تدريب الشرطة السرية لشاه إيران (السافاك)[12]، وحركات العصيان التي أطلقها المتمردون الأكراد انطلاقًا من إيران الصديقة وقتئذ. وأرسلت شحنات أسلحة إلى أطراف عدة، مثل الحكام الدكتاتوريين في تركيا وإمبراطور إثيوبيا إذ ساعدت في تدريب قوات النخبة التي وضعتها إثيوبيا في مقاطعة إريتريا لمكافحة حرب العصابات. ولم يكن مستغربًا أن تتحول إثيوبيا إلى وكيل واشنطن الرئيس في الحرب العالمية على الإرهاب، واجتاح الصومال بسهولة في عام 2007 لانتزاع السلطة من «المحاكم الإسلامية» التي استولت عليها[13].

في أواسط سبعينيات القرن الماضي، وبتشجيع من الولايات المتحدة الأميركية، حافظ القادة الإسرائيليون على علاقات وثيقة بالدول الآسيوية اليمينية كسنغافورة وتايوان وكوريا الجنوبية. وقدّموا التدريب والأسلحة للحكومة العسكرية التايلاندية ولحكومة غايواردين اليمينية السريلانكية في حربها ضد الانفصاليين التاميل. وفي الثمانينيات، وسّع شارون وزير الدفاع الإسرائيلي وقتئذ حدود إسرائيل لتضم دولًا من أقصى جنوب آسيا إلى أفريقيا الوسطى. ووفقًا لعقيدة ريغان، بقيت إسرائيل جاهزة لتلبية الطلب الأميركي لدعم الحكام الاستبداديين الدمويين الذين لا يستطيع البيت الأبيض تبرير دعمهم أمام الكونغرس أو أمام الشعب الأميركي. وكان ذلك واضحًا على نحو خاص في أفريقيا جنوب الصحراء وأميركا الوسطى اللتين تزايدت فيهما أنشطة حرب العصابات.

دعمت إسرائيل في أفريقيا دكتاتور زائير موبوتو بالسلاح والتدريب. وفي عام 1983، تفاوض شارون على زيادة الإمداد بالسلاح وتوصّل إلى اتفاقية تقضي «بزيادة عديد الحرس الجمهوري من 3000 إلى 7500 جندي تحت إشراف

---

(12) مصطلح السافاك هو اختصار لتعبير «منظمة المخابرات والأمن القومي» باللغة الفارسية. ساهمت وكالة الاستخبارات المركزية - (C.I.A) في تأسيس جهاز السافاك في عام 1957. وكانت مهمته قمع معارضي شاه إيران ووضعهم تحت المراقبة، واستخدموا أيضًا ضد المعارضين الإيرانيين جميع أنواع التعذيب والتجويع في داخل السجون إضافة إلى تصفية قادة المعارضة جسديًا.

(13) Aaron S. Klieman, *Israel's Global Reach: Arms Sales as Diplomacy* (Washington: Pergamon-Brassey's International Defense Publishers, 1985), pp. 20 and 34.

إسرائيلي»[14]. وكان من شأن المساعدة العسكرية الإسرائيلية لتشاد، إحدى أفقر دول أفريقيا وأكثرها جفافًا، إذكاء نار الحرب الأهلية بدعمها حسين حبري ضد غوكوني عويدي الذي كانت تدعمه ليبيا. وشارك المستشارون الإسرائيليون إلى جانب آلاف عدة من القوات الزائيرية في القتال العنيف عام 1983، ما أثبت استعدادها للتدخل في أي مكان من أفريقيا. ودعمت إسرائيل أيضًا منظمات مشابهة لعصابات الكونترا في نيكارغوا، مثل حركة يونيتا في أنغولا والمقاومة الوطنية في موزمبيق[15].

قبل ذلك صعّدت إسرائيل دعمها العسكري والتدريبي لغواتيمالا والسلفادور وهندوراس إضافة إلى دعمها سوموزا دكتاتور نيكاراغوا. ولم تكن أميركا الجنوبية، هي أيضًا، بمنأى عن الزحف الإسرائيلي. فقد كانت الأنظمة القمعية في كل من التشيلي والأرجنتين والإكوادور والباراغواي والأوروغواي زبائن لإسرائيل في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته.

بدأت إسرائيل بتسليح مقاتلي الكونترا وتدريبهم في عام 1982 ومرّرت المساعدات لهم عبر قناة الجيش الهندوراسي الذي تعاقد مع عناصر كوماندوس متقاعدين أو احتياط من الجيش الإسرائيلي عبر شركات خاصة وهمية لمساعدة المتمردين. وقدّمت إسرائيل أكثر من 85 في المئة من الأسلحة اللازمة لنظام غواتيمالا الاستبدادي، وكانت قد أجرت في عام 1971 دورة لـ«القيادات الشابة». وفي أواخر السبعينيات، باتت العلاقات الإسرائيلية الغواتيمالية وثيقة إلى درجة أصبح فيها القادة العسكريون الغواتيماليون يصفون قمعهم للسكان الأصليين من الهنود الحمر الغواتيماليين بـ«الفلسطنة» (Palestinianization). وشكّلت كوستاريكا دولة أخرى للمواجهة في الحرب ضد الجبهة الساندينية. فقد درّبت إسرائيل قوات الشرطة في هذا البلد لأنه لا يملك جيشًا بموجب الدستور. وذكر تقرير نشر عام 1986 أن إسرائيل تدرّب وحدة جديدة لمكافحة الإرهاب[16].

---

(14) Jane Hunter, «Interview with Francisco Guerra y Guerra,» *Israeli Foreign Affairs*, vol. 1, no. 2 (January 1985), and Benjamin Beit-Hallahmi, *The Israeli Connection: Who Israel Arms and Why* (New York: Pantheon Books, 1987), p. 57.

(15) Hunter, «Interview with Francisco Guerra,» and Beit-Hallahmi, p. 59.

(16) «An Israeli Connection?» Time, 7/5/1984; Jane Hunter, in: *Israeli Foreign Affairs* (June 1986); Jane Hunter, *Israeli Foreign Policy: South Africa and Central America* (Boston, MA: South =

تدخلت إسرائيل في السلفادور عام 1977 بعد انسحاب الولايات المتحدة الأميركية منها. ووفقًا لمعهد استوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، كانت إسرائيل مصدرًا لـ83 في المئة من الأسلحة السلفادورية في عام 1983. وبناء على طلب إدارة ريغان، درّب المستشارون الشرطة السرية سيئة السمعة التابعة لجهاز الأمن الوطني السلفادوري (ANSESAL)، بمن فيهم روبرتو دوبيسون (Roberto D'Aubisson) الذي سيغدو قائد فرق الموت المعروفة. وكما ستبين هذه الدراسة لاحقًا، صارت ساحات القتال في السلفادور أنموذجًا سيُقلَّد في العراق.

خامسًا: أسرلة استراتيجيا الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

مهّدت أمركة الجيش الإسرائيلي لعملية أسرلة السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، إذ تعود جذور تلك العملية إلى ذروة الحرب الباردة، ثم تقدّمت في أعقابها على نحو ملحوظ، وتحوّلت إلى رؤية أميركية مروّعة لعالم فانٍ «يكرهنا» من أجل حريتنا وديمقراطيتنا بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر.

ففي أواسط ثمانينيات القرن الماضي، عكس الكتاب الذي أعدّه بنيامين نتنياهو **الإرهاب: كيف يمكن الغرب أن ينتصر** - وساهم فيه أكثر من أربعين اسمًا بارزًا في إدارة بوش وحلفائها الإسرائيليين - ضروبَ النفوذ الإسرائيلية الجديدة، التي قدّمت الإرهاب الفلسطيني والإسلامي على أنهما شيء واحد، إلى جانب تركيز إدارة ريغان على الإرهاب الذي استلهم الفكر السوفياتي وحظي برعايته[17]. وللمفارقة، كانت الولايات المتحدة في الوقت نفسه منهمكة في دعم حلفاء إرهابيين في أفغانستان وأماكن أخرى من الشرق الأوسط الكبير، حيث يقاتل الأصوليون الإسلاميون ضد الشيوعية السوفياتية. وبلغ الأمر بريغان عندما استقبل المجاهدين الإسلاميين الأفغان في البيت الأبيض، أن شبّههم بالآباء المؤسسين لأميركا.

تبوّأ المفهومُ الإسرائيلي الاستراتيجي للإسلام السياسي باعتباره الخطر الدولي الداهم الجديد والأكثر خطرًا حتى من الشيوعية السوفياتية، موقعَ الصدارة

End Press, 1987), p. 12; Saul Landau, *Guerrilla Wars of Central America: Nicaragua, El Salvador, and Guatemala* (New York: St. Martin's Press, 1993), p. 181. =

(17) Benjamin Netanyahu, ed., *Terrorism. How the West Can Win* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1986).

نتيجة الفراغ الذي نجم عن نهاية الحرب الباردة و«الخوف من عدم وجود أعداء»، وبأن ثمة ضرورة مطلقة لاحتواء كل من العراق وإيران. وظهر ذلك بأوضح شكل في وثيقة صدرت في يونيو/ حزيران 1993 وقدّمت إلى الكونغرس وتناولت التهديد الجديد وجاهزية إسرائيل وقدرتها على مساعدة واشنطن في محاربته. وفي الوقت نفسه، ابتكر رجل إسرائيل في البيت الأبيض، مارتن إنديك مستشار الأمن القومي لشؤون الشرق الأوسط، سياسة «الاحتواء المزدوج» التي مارستها إدارة كلينتون وارتأت فيها محاصرة إيران والعراق إلى ما لا نهاية. وبعد حوادث 11 أيلول/ سبتمبر، تخلّت الولايات المتحدة عن فهمها الموضوعي للطبيعة غير المتجانسة للعدو والتهديدات، وتجاهلت المقاربة الأوروبية متعددة الأطراف التي تقضي بإقامة الشراكات والعلاقات بالشرق الأوسط، كسبيل لاحتواء التهديدات، لمصلحة رؤية إسرائيلية ذاتية ضيقة.

1- الموافقة على «الاستراتيجيا العظمى» لإسرائيل

تبنّت إسرائيل في التسعينيات عقيدة جديدة في الدفاع الوطني تقوم على القسر والعمل الاستباقي الوقائي لاحتواء الأعداء ورفض امتلاكهم أسلحة دمار شامل. وتوقعت أن تقاتل على الحدود (سورية ولبنان) وما وراء الحدود (إيران والعراق) وفي داخل الحدود في ما سيغدو المحيط الفلسطيني. وافترضت إسرائيل أن صراعها في المنطقة العربية المعادية بأغلبيتها لها سيكون صراعًا دائمًا، وبالتالي لم تضع الفشل أو الانسحاب القسري بين خياراتها، كما حصل في فيتنام أو الجزائر. ولجعل ذلك ممكنًا، راهنت إسرائيل على ثلاثة مرتكزات استراتيجية جديدة. عسكريًّا، تُمكِّن التقانة الحديثة من تجاوز وسائل أعدائها ونياته المتفاوتة والمحتملة. ومن ناحية أخرى، تساهم تلك التقانة في التعويض عن فقدان العمق الاستراتيجي في المكان، من خلال الحصول على معلومات «فورية» واللجوء إلى السيطرة المتحوّلة المتفاوتة عند الضرورة. أيديولوجيًّا، رأت إسرائيل أن حربها حرب وجود وليس استعمار، لذلك تحولت إلى استراتيجيا مركز يواجه محيطًا يجب إبقاؤه تحت السيطرة. وإذا كان لا بد من منح الفلسطينيين دولةً بفعل الضغط الدولي، فينبغي أن تكون بمنزلة منطقة حماية حدودية تفصل إسرائيل عن أعداء أكبر وأكثر أهمية. أما سياسيًّا ودبلوماسيًّا، فراهنت إسرائيل على لامبالاة المجتمع

الدولي ووهن عزيمته وعلى التزام واشنطن تهميش الأمم المتحدة عند الضرورة من أجل مصالحها الاستراتيجية[18].

أفضل من عبّر عن عقيدة إسرائيل وسلوكها الحربي هو أندرو باسيفيتش (Andrew Bacevitch)، وهو مؤرخ وكولونيل سابق في الجيش الأميركي، حين كتب ما يأتي: «اعتمدت إسرائيل لعقود من الزمن على دمج فعّال بين الدبابات والطائرات المقاتلة والقاذفة كأداة مفضّلة لديها في العمل الوقائي، إلا أنها في الآونة الأخيرة، خففت من تركيزها على السيف السريع لمصلحة الطعن بين الأضلاع. فما الداعي إلى نشر أرتال من المدرّعات قد تشكّل عوائق، عندما يمكن أن يفي صاروخٌ يطلق من طائرة أباتشي الهجومية، أو قنبلة مزروعة في سيارة عالم إيراني، بالغرض بتكاليف ومخاطر أقل؟ وهكذا، طغت عمليات الاغتيال المستهدفة على الأساليب العسكرية التقليدية كسمة مميزة للأسلوب الإسرائيلي في الحرب»[19].

لكن إذا بدت هذه الطريقة ناجحة، على الأقل موقتًا، بالنسبة إلى دولة إسرائيل الصغيرة والمارقة، فما الذي يجعلها ناجعةً بالنسبة إلى قوة عظمى في العالم ليس لديها أعداء مباشرون، الأمر الذي يجبرها على التورّط، بالعقلية نفسها، في منطقة تبعد عن شواطئها آلاف الكيلومترات؟ هذه «الأسرلة» هي بالضبط ما يصدم باسيفيتش:

«إن ما يصعب تصوّره هو سبب اختيار الولايات المتحدة السير على خطى إسرائيل. لكن على مدار ربع قرن من حكم بوش/ كلينتون - بوش/ أوباما، هذا بالضبط ما فعلناه. إن السعي وراء الهيمنة العسكرية على العالم، والميل إلى تسديد الضربات الاستباقية، والميل المتنامي إلى الاغتيال - جميعها أعمال يجري تبريرها على أنها ضرورية للدفاع عن النفس. ويصف ذلك أسلوب عملنا الراهن بصورة جيدة»[20].

---

(18) Saïda Bédar, «La Stratégie d'Israël dans les territoires occupés: Le Pari de la guerre ingagnable»,» *Arabies*, no. 177 (Octobre 2001).

(19) Andrew J. Bacevich, «How We Became Israel,» *The American Conservative*, 10 September 2012. <http://www.theamericanconservative.com/articles/how-we-became-israel/>.

(20) المصدر نفسه.

2- عقيدة العمل الاستباقي، عَودٌ إلى العراق

بعد وقت قصير من خطاب بوش المهم في حزيران/ يونيو 2002، الذي عرض فيه عقيدته الجديدة في الضربات الاستباقية متخليًا عن المفاهيم المحورية للحرب الباردة في الاحتواء والردع، برهن كولن باول وزير الخارجية على فعالية العقيدة الجديدة مشيرًا إلى الاستراتيجيا الوقائية التي طالما انتهجتها إسرائيل كونها دليل عمل تهتدي به في أفعالها المستقبلية. فقال «لقد فعلها الإسرائيليون في عام 1981 [عند ضربهم المفاعل النووي العراقي تموز]؛ كانت ضربةً عسكريةً وقائيةً بكل وضوح» وأضاف: «الجميع مسرور جدًّا اليوم على الرغم من أنها استتبعت نقدًا فظيعًا في ذلك الوقت»[21].

لم يكن باول شخصًا عاديًا، فوزارته بالذات هي من «دان» الهجوم في بيان رسمي في 8 حزيران/ يونيو 1981، الأمر الذي أسفر عن إرجاء تسليم إسرائيل أربع طائرات «أف - 16» كان يفترض تسليمها إليها في الثاني عشر من الشهر نفسه. فقد قال البيان: «تدين حكومة الولايات المتحدة ما ذُكر عن غارة جوية إسرائيلية على المنشأة النووية العراقية في خطوة غير مسبوقة من شأنها أن تفاقم التوتر السائد أصلًا في المنطقة على نحو خطير». وعلى غرار هذا الموقف، دان مجلس الأمن بالإجماع في قراره رقم 487، إسرائيل، داعيًا إياها إلى فتح منشآتها أمام مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتعويض العراق عن خسارته منشأته. لكن ذلك لم يردع إسرائيل، التي لم يمض أكثر من شهر حتى قصفت مناطق سكنية في بيروت ادعت أنها تؤوي «إرهابيين فلسطينيين».

تقوم استراتيجيا الأمن القومي الإسرائيلية على فرضية مفادها أن إسرائيل لا تتحمل خسارة أي حرب. ولأن السبيل الأمثل لتلافي خسارة أي حرب هو عدم خوضها في المقام الأول، تبدأ الاستراتيجيا الإسرائيلية بالمحافظة على حالة الردع الفعّال المتمحور حول استعدادها لتسديد ضربات استباقية. فإذا ما فشل الردع، لجأت إسرائيل إلى منع التصعيد، وقرّرت نتيجة الحرب بسرعة وحزم. وقد أكدت عملية الجمع بين التفوّق العسكري والحق بالضربات الوقائية درجتين من

---

(21) Glenn Kessler and Peter Slevin, «Preemptive Strikes Must be Decisive, Powell Says,» *The Washington Post*, 15/6/2002, p. A16.

السيادة: سيادة عليا للولايات المتحدة وإسرائيل تأتي فوق المعاهدات والأعراف الدولية، وسيادة دنيا لجميع الدول الأخرى[22].

عمليًّا، ركزت إسرائيل لمواجهة الانتفاضة الثانية على العمل الوقائي بدلًا من ردة الفعل، وطبّقت فيها «دروسَ الحرب» التي تعلمتها من عمليات حرب العصابات في لبنان. وفي عهد باراك وشارون، قصفت إسرائيل وزارات السلطة الفلسطينية وأجهزة الأمن التابعة لها، واغتالت قادة فلسطينيين كانوا على قائمتها السوداء، بعد أن ضربت حول الأراضي المحاصرة حصارًا اقتصاديًّا. ثم طوّقت كل قرية بمفردها، وعزلتها عن العالم لفترات طويلة من الزمن، وفتشت المنازل بحثًا عن السلاح، وحظرت دخول الأدوية والمواد الغذائية من الخارج. وأخيرًا أعلنت أن السلطة الفلسطينية «عدو» لها. واتبعت السياسة ذاتها التي طبقتها ضد سلطة ياسر عرفات بحق حكومة حماس المنتخبة في ما بعد[23].

3- «الحرب على أرض العدو»

قبل شهرين من إعلان بوش تحوّله من سياسة الاحتواء/ الردع إلى العمل الوقائي الاستباقي، لجأت الولايات المتحدة إلى الحرب على طريقة نتنياهو/ شارون بمواجهة النار بالنار، في وقت قسّمت فيه العالم فسطاطين: «أخيار مقابل أشرار» و«من يؤيدون الولايات المتحدة الأميركية ومن يناهضونها». وأثارت الولايات المتحدة الأميركية القوية وإن باتت هشة الآن، على غرار إسرائيل، مشاعر وطنية دينية جديدة بغية شحذ عزيمتها وتعزيز وحدتها ومواجهة أولئك الذين «يكرهوننا لما نحن عليه» - وأغلبيتهم مسلمون - وبالتالي ما عادت مسألة التكيف معهم مطروحة، فضلًا عن التسوية. ومن هذا المنطلق، ما عاد من الضروري مطلقًا التمييز بين أسامة بن لادن وصدام حسين، فكلاهما مسلم عنيف. كما لم تكن صدفة، أن يؤمن كثير من الأميركيين عندما كانت التحضيرات جارية للحرب، أن العراق يقف وراء هجمات 11 أيلول/ سبتمبر.

---

(22) George Soros, «America's Global Role: Why the Fight for a Worldwide Open Society Begins at Home,» *The American Prospect* (June 2003).

(23) «Israel's Unwinnable War,» *The Economist*, 2 November 2000.

رأت إسرائيل أنه من الضروري منع العدو من دخول أراضيها نظرًا إلى افتقارها إلى العمق الاستراتيجي، وعليها بالأحرى أن تنقل المعركة بسرعة إلى أراضي العدو. إلّا أن الوضع مختلف بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية التي يزيد عدد سكانها 47 ضعفًا عدد سكان إسرائيل وتفوق مساحتها 441 ضعفًا، الأمر الذي يعطيها عمقًا استراتيجيًا في أي حرب تقليدية. وفي المقابل، فإن الطريقة التي شنّت فيها الولايات المتحدة الحرب ضد الإرهاب، جعلتها حتى هشةً على المدى البعيد، لأن أعداءها غير المتكافئين معها أثبتوا أنهم قادرون على عبور المحيط والظهور في قلب مدنها لضرب بعض رموزها الأكثر شعبية[24].

مع ذلك، جعل بوش من مبدأ «نقل المعركة إلى أرض العدو»، أكان في أفغانستان أم العراق، ركنًا أساسًا من أركان استراتيجيته. فإذا لم نقاتلهم في الخارج، يقول المنطق إننا سنضطر إلى مواجهتهم في الداخل. وكان ذلك يعني إرسال القوات من الولايات المتحدة وقواعدها الأوروبية إلى مختلف أنحاء العالم، الأمر الذي أفضى إلى غزو العراق. وكان يعني ذلك أيضًا أن الولايات المتحدة، مثل إسرائيل، ستقاتل في ساحات قتال مجهولة وضد أعداء غير معروفين يعيشون بين سكان مدنيين معادين. وعمليًّا، كانت الولايات المتحدة الأميركية تعيد شن حرب فيتنام من جديد وإن يكن في شرق أوسط واقع تحت الحماية الإسرائيلية منذ زمن طويل.

سادسًا: إعادة تشكيل الشرق الأوسط

استشرف الإسرائيليون نظرية الدومينو ويبدو أنهم أقنعوا إدارة بوش بذلك، حيث يؤدي سقوط نظام صدام حسين إلى سقوط أعداء آخرين: عرفات، وحسن نصر الله، وبشار الأسد، وآيات الله في إيران، وربما حتى معمر القذافي، ويختفي معهم الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وأقنع اليمين الإسرائيلي وحلفاؤه من المحافظين الجدد إدارةَ بوش بضرورة صوغ حربهم الجديدة على أنها حرب ضد الاستبداد والفاشية الإسلامية. وكان مقدّرًا أن تتطور الحرب العالمية على الإرهاب إلى صراع القرن الحادي والعشرين العظيم بين الديمقراطية والشمولية،

---

(24) David Carr, «The Futility of «Homeland Defense»,» *The Atlantic Monthly* (January 2002).

كما عبّر عنها بوش، الذي لم يُخفِ كيف أنه تأثر بالسياسي الإسرائيلي اليميني، أناتولي شارانسكي (Anatoly Sharansky). وللمفارقة، اعترف شارانسكي لاحقًا لمجلة نيوزويك الأميركية أن الإسرائيليين لم يأخذوه على محمل الجد لأنهم كانوا يؤمنون بأن الاختيار الحر سيتسبّب بتنامي عدد القادة المعادين، بدلًا من انخفاضه[25]. فقد وردت فكرة إذلال دول الشرق الأوسط وإسقاطها وهزمها هزيمة نكراء، منذ بداية الثمانينيات من خلال استراتيجيا المجموع الصفري التي تبناها شارون، وهي تسعى إلى إضعاف دول الجوار ومن ثم تفكيكها. وأفضل من لخص هذا المبدأ كان مراسل واشنطن بوست جوناثان راندال (Jonathan Randal) في كتابه أي غفران، بعد معرفتنا هذه؟:

«لم تكن أهداف [شارون] في شرق أوسط تهيمن عليه إسرائيل خافيةً على أحد. فقد كان يعتزم سحق منظمة التحرير الفلسطينية لكونها قوة عسكرية وسياسية في لبنان، وضم الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلَّين إلى إسرائيل، وخلع الملك حسين وإعطاء الأردن للفلسطينيين... وكان لا بد من زعزعة الاستقرار في سورية والعراق، وتخويف ممالك النفط المحافظة والموالية للولايات المتحدة الأميركية كي تبقى صامتة ممتنة...»[26].

ما إن اعتمدت إدارة بوش استراتيجيا إسرائيل، كان من الطبيعي أن تعتنق خطابها لتبرير هذه الاستراتيجيا. ففي خطاب فبراير/ شباط 2003 أمام معهد المشروع الأميركي (AEI)، بدت لهجة بوش مشابهة لخطاب شارون: «إذا فُرضت الحرب علينا نتيجة رفض العراق نزع سلاحه، فسنواجه عدوًا يخبئ قواته خلف المدنيين، ويمتلك أسلحة مرعبة وقادرًا على ارتكاب أي جريمة». وقال مردّدًا مسوغات شارون في غزوه للبنان عام 1982، ذلك الغزو الذي دام ثمانية عشر عامًا: «سنبقى في العراق ما دام ذلك ضروريًا، ومن دون أي يوم زيادة»، إنه خطاب يعبّر عن مدى الإنكار الذي تعيشه الولايات المتحدة وإسرائيل[27].

(25) Ben, «Background Enthusiastic».

(26) Jonathan C. Randal, *After such Knowledge, What Forgiveness?: My Encounters with Kurdistan* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 1997), pp. 244 and 248.

(27) Robert Fisk, «How the News will be Censored in this War?,» *The Independent*, 28/2/2003.

1- حلم شارون، كابوس العرب

بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، تعزّزت أهمية إسرائيل بالنسبة إلى المشروعات الأميركية الاستراتيجية بسرعة فائقة. وتوسّع دورها ليشمل شرق المتوسط والخليج وآسيا الوسطى. وبذريعة محاربة الإرهاب، ما عادت إسرائيل خارج دائرة شؤون الخليج «الأمنية»، بل صارت بالأحرى بطلة الحملة الصليبية ضد ما يعرف في الغرب بالأصولية الإسلامية. فتبوّأت موقع الصدارة في الحرب على «الإرهاب» ومواجهة انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في جميع أنحاء العالم، خاصة في الشرق الأوسط الكبير. وتطوّرت مكوّنات العلاقة الاستراتيجية من استخبارات متبادلة ومعلومات وأقمار صناعية، وتعزّزت. وبغية مساعدة الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب في أعقاب هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، سمحت إسرائيل لها بالوصول إلى بيانات ومعلومات تتعلّق بطرق عمل الوحدات الإسرائيلية الخاصة لمكافحة الإرهاب، وقد تراكمت على مدى خمسين عامًا من الحرب على الإرهاب[28].

في خطابه في الذكرى الثانية لهجمات 11 أيلول/ سبتمبر، شدّد شارون مجدّدًا على الأعداء المشتركين في سياق الحرب الجديدة على الإرهاب. وحذّر من أن الدول التي تدعم المنظمات الإرهابية وتستخدم الإرهاب لتحقيق أهدافها، كالعراق وإيران وليبيا وسورية، هي الدول نفسها التي تعمل بلا كلل أو ملل للحصول على أسلحة الدمار الشامل. وقد أضاف هذا التحالف بعدًا جديدًا إلى الخطر الذي يتهدّد أسلوب حياتنا في القرن الحادي والعشرين. وما عادت إسرائيل الآن حليفًا إقليميًّا ودوليًّا فحسب، بل حليفًا عالميًّا أيضًا. وعلى حد تعبير شارون: «إننا نقف إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية لأنها تكافح من جديد لجعل الحياة والحرية والسعي وراء السعادة أمورًا بدهية بالنسبة إلينا جميعًا»[29].

الحقيقة أن إدارة بوش توّجت أريئيل شارون «رجل السلام»، رمزًا لحربها على الإرهاب، ووقفت وراء ذلك غايات كثيرة. وبحجة العقيدة الأميركية الجديدة التي تعامل من يمنح «الإرهابيين» الملاذ الآمن كعدو يجب القضاء عليه، ضيّق

---

(28) Speech by Prime Minister Ariel Sharon on September 2002, *Haaretz*, 11/1/2003.

(29) *Haaretz*, 9/12/2002.

شارون الخناق على السلطة الفلسطينية (عرفستان)، كما لو أنها طالبان أفغانستان، وكان ذلك جزءًا من استراتيجيا طالما اتبعها في «إبادة» الكيان الفلسطيني سياسيًّا واجتماعيًّا - كما يصفها الباحث الإسرائيلي باروخ كيمرلينغ (Baruch Kimmerling).

2- طريق السلام يمر في بغداد

شدّد المحافظون الجدد وأجنحة العسكرة في اليمين الأميركي على التزامهم الاستراتيجيا الأميركية الإسرائيلية الجديدة في وثيقة صدرت عام 1997 بعنوان «قطيعة كاملة» أُعلن فيها عن «مشروع من أجل قرن أميركي جديد» ودُعي فيها بنيامين نتنياهو إلى التخلي نهائيًا عن عملية السلام. وكان رامسفيلد وولفوويتز يدافعان عن إطاحة صدام حسين في ذلك الحين. فجادلا بأن بلدًا متحرّرًا من قيود نظام صدام يمكن أن يشكّل «القوة المحرّكة لسياسة الشرق الأوسط، بما في ذلك أمور مهمة مثل عملية السلام في الشرق الأوسط». وقد صار هذا الموقعُ في الجغرافيا السياسية الشرق أوسطية بعد 11 أيلول/ سبتمبر القوةَ المحركةَ من أجل فرض «سلام الانتصار الساحق» من النمط الإسرائيلي. وألحّ المحافظان الجديدان، المحلّل السياسي والمعلّق وليم كريستول (William Kristol) والمؤرخ والكاتب روبرت كاغان (Robert Kagan) على بوش كي يتخلّى عن وساطاته من أجل السلام ويركز على العراق لأن «الطريق التي تؤدي إلى الأمن والسلام الحقيقيين... تمرّ من بغداد»[30].

لم يكن هناك دولة متحمّسة للحرب على العراق مثل إسرائيل (التي أوصت بحرب مماثلة على إيران). وقد تناولت تقارير إعلامية أميركية وبريطانية بالتفصيل الدور المحوري الذي أدّته إسرائيل سرًا في التحضيرات الأميركية للحرب على العراق، فهي ساعدت في جمع معلومات استخباراتية «صحيحة» كان من شأنها توريط العراق في إخفاء أسلحة دمار شامل، إضافة إلى المساعدة في تدريب الجنود وقوات البحرية (المارينز) على حرب المدن والقيام بمهمات رقابة سرية في الصحراء غرب العراق...». ووفقًا لصحيفة *USA Today*: «بنى الإسرائيليون

---

(30) Frances FitzGerald, «George Bush & the World,» *The New York Review of Books*, vol. 49, no. 14 (September 2002).

مدينتين وهميتين تشتملان حتى على المساجد، والغسيل المنشور على الحبال بل وعلى حمار غريب يتجوّل في طرقاتهما المغبرة... مواقع تفوقت كثيرًا على المنشآت الأميركية»[31]. وساعدت إسرائيل الولايات المتحدة في تدريب قوة كوماندوس خاصة للعثور على الناشطين البعثيين والموالين لصدام حسين الذين يقفون وراء الهجمات على الجنود الأميركيين في العراق. وأخذت الأساليب الأميركية في تدمير بيوت المشتبه بتورطهم في مهاجمة الأميركيين وفرض الإغلاق على المناطق المعادية، تشبه نظيرتها الإسرائيلية[32].

بحسب تقارير إسرائيلية، فإن المسؤولين والمدربين العسكريين في البنتاغون كانوا يلتمسون النصح في المقام الأول، من الاستخبارات والمسؤولين الأمنيين الإسرائيليين، في شأن جميع المسائل بدءًا بكيفية إنشاء حواجز الطرق وصولًا إلى السبيل الأمثل لقصف مخابئ محتملة لرجال العصابات في مناطق حضرية. لكن ماذا يجبر الولايات المتحدة على أن «تكرّر العبث الإسرائيلي في العراق» ما دامت القوات الإسرائيلية ترى في جميع الفلسطينيين أعداء لها وتعاملهم بهذه الطريقة، بينما المهمة المصرّح بها للجيش الإسرائيلي هي «حرق [هزيمة] الوعي [الفلسطيني]»؟[33]. في حين تُعتبر مهمة الجيش الإسرائيلي المعلنة «هزيمة الوعي [الفلسطيني]».

3- سيناريو مكرر، جنين تعانق الفلوجة

في 16 حزيران/ يونيو 2004، ظهرت في الصحافة الدولية في اليوم ذاته صورتان معبّرتان جدًا. عرضت الصورة الأولى جنديًا إسرائيليًا في الخليل يصوّب بندقيته الآلية نحو مدنيين يرفعون أيديهم في الهواء، في حين أن الصورة الأخرى تظهر جنديًا أميركيًا يفعل الشيء نفسه تمامًا في الفلوجة في العراق. ولولا الشرح

(31) Julian Borger, «The Spies who Pushed for War,» *The Guardian*, 17/7/2003, and *USA Today*, 3/11/2003.

(32) Nathan Guttman, «U.S. Said Adopting Israeli Army Counter-Terror Tactics in Iraq,» *Haaretz*, 9/12/2003 (Based on a *New York Magazine* Article by Seymour Hersh).

(33) Esther Schrader and Josh Meyer, «U.S. Seeks Advice from Israel on Iraq,» *The Los Angeles Times*, 22/11/2003, and Geoffrey Aronson, «Replicating Israel's Futility in Iraq,» *The Daily Star*, 24/11/2003.

أسفل الصورتين، لما أمكن المرء تمييز إحداهما من الأخرى. وسرعان ما غاصت الولايات المتحدة الأميركية، مثل إسرائيل، في مستنقع احتلال عسكري مفتوح. وتفاقم الوضع بفعل تفكيك الأميركيين مؤسسات الدولة كالجيش، وتحويل ملايين من العراقيين الفقراء المعدمين والعاطلين من العمل إلى خزان للمنظمات المتطرّفة وفصائل المقاومة. وفي عام 2004، حين بدأت الولايات المتحدة الأميركية تخسر الحرب ضد «العصيان»، سارت على خطى إسرائيل في الأنموذج السلفادوري، الأمر الذي يعني عدم قصر هجومها على المتمردين والإرهابيين، بل أيضًا على من يمد لهم يد العون، فأدى هذا السلوك إلى مقتل راهبات ورهبان وصحافيين، فضلًا عن 70 ألفًا آخرين، أغلبيتهم من المدنيين.

انتشرت فرق الموت برعاية وزارة الداخلية العراقية التي تسيطر على عشرات الآلاف من المسلحين وتحظى بدعم كامل من القوات الأميركية. وبعد ستة شهور، بدأت التقارير تنتشر على نطاق واسع عن عصابات شبه عسكرية تلقي جثثًا في الشوارع وفي مكبّات النفايات في بغداد، تحمل علامات التعذيب المعتادة، فضلًا عن جماجم محطّمة وآثار حروق وثقوب بمثاقب كهربائية. وأشار وزير الدفاع رامسفيلد إلى هذه التقارير في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 بوصفها «آراء لا يمكن التحقّق منها». ومع استعار سعير الحرب، أفادت مصادر عسكرية واستخباراتية لصحيفة **الغارديان** (*Guardian*) البريطانية أن: «مستشارين إسرائيليين درّبوا قوات أميركية خاصة على عمليات عدائية لمحاربة التمرّد... بما في ذلك استخدام فرق الاغتيال ضد زعماء العصابات»، وأن الأساليب الأميركية «قلّدت العمليات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك عزل مراكز المقاومة بالأسلاك الشائكة وهدم الأبنية التي تنطلق منها الهجمات ضد القوات الأميركية»[34].

غير أنه مع دخول الحرب عامها الرابع، نشر مركز الأبحاث تشاتام هاوس (Chatham House) الذي يمثّل الاتجاه السائد (يُعرف رسميًا بالمعهد الملكي للشؤون الدولية) تقريرًا يوجز نتائج غزو العراق، جاء فيه أن هذا الغزو «عزّز الترويج لدعاية شبكة القاعدة وشجّع الاستقطاب للانضمام إلى صفوفها وجمع التبرعات لها، كما سبّب انقسامًا كبيرًا في التحالف، ووفّر منطقة مثالية يستهدفها

(34) Julian Borger, «Israel Trains US Assassination Squads in Iraq,» *The Guardian*, 9/12/2003.

الإرهابيون المرتبطون بالقاعدة ويتدربون فيها. فضلًا عن أن هذا الغزو قد حرف الموارد والمساعدات عن مسارها، إذ كان يجب أن تُنفق على مساعدة حكومة كرزاي [في أفغانستان] وتقديم بن لادن للعدالة ومثوله أمام القضاء».

في هذه الأثناء، بعد مرور خمس سنوات على احتلال أفغانستان – التي باتت تُعرف بـ «الحرب المنسية» - «لا يزال 60 في المئة من البلاد من دون كهرباء، و80 في المئة من دون مياه صالحة للشرب. وبلغت البطالة قرابة 40 في المئة. وفي ظل غياب قوات شرطة جديرة بالثقة، نشأت حالة من الفراغ ملأته مجموعة من القوات المناوئة للحكومة: الإسلاميون في الجنوب، وأمراء الحرب من فترة الثمانينيات في الغرب وتجار المخدرات في الشمال. وفي هذه الأثناء، أدّت الحرب بين قوات التحالف وطالبان إلى تعثر مشروعات إعادة الإعمار الجديدة وقوّضت أثر المشروعات المنتهية. ولم تُوزّع سوى نصف المساعدات التي جرى التعهّد بتقديمها عام 2001. وحوّل العنف الطريق بين كابول وقندهار، التي تُعدّ النجاح الأميركي الأكبر في إعادة الإعمار، إلى ممرّ غير سالك»[35].

خاتمة

بدلًا من استئصال منابع التوتر من خلال إرساء العدالة التصالحية (مسارات دبلوماسية وسياسات اقتصادية عادلة) في فلسطين والشرق الأوسط الكبير، واصلت إدارة بوش تنفيذ حلولها العقابية العنيفة انتقامًا لقتلاها من المدنيين وهيبتها المدفونة تحت أنقاض برجي مركز التجارة العالمي والبنتاغون. وعلى الرغم من الفشل الإسرائيلي الواضح، مضت إدارة بوش في أسرلة استراتيجيتها وعولمة النمط المتباين للصراع الذي أدى إلى خراب فلسطين، مع تبعات خطرة في خارج الولايات المتحدة وداخلها. وعلى الرغم من أن إسرائيل والولايات المتحدة تفخران بعتادهما الأميركي المشترك عالي التقنية وخبرتهما العملية في قتال حرب العصابات، فقد أثبت فشلهما في العراق ولبنان مرة أخرى أن الغزوات الأحادية والاحتلالات العسكرية لا تجعل من الأعداء الشرسين أصدقاء ديمقراطيين، وأن هذا الاحتلال مثل أي احتلال آخر في القرن العشرين سينتهي بالهزيمة.

---

(35) *Time*, 18/9/2006.

شنّت واشنطن حربًا متواصلة على النمط الإسرائيلي من أجل تحقيق سلام دائم؛ ومن الواضح أن في هذا تناقضًا في المصطلحات! فقد جرى الغزو الأميركي للعراق من دون تفويض من مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي يعبرّ عن ازدرائها المتنامي للعمل الجَمعي وللأمم المتحدة التي كانت، للمفارقة، قد ساعدت في تأسيسها لإدارة العلاقات بين الدول على نحو يُجمع على مناهضة الضربات الاستباقية من النمطين الألماني والياباني.

هذا يعني بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأميركية التورّط في تدخلات عسكرية مفتوحة في القارات الخمس، بينما تتصاعد الهجمات ضد قواتها العسكرية يوميًا في العراق وأفغانستان. وبعد عشر سنوات من بدء الحرب على العراق، تفيد أقل التقديرات أن تكلفتها على الولايات المتحدة الأميركية بلغت حتى الآن تريليوني دولار، أما بالنسبة إلى العراق، فإن الدمار والعنف وعدم الاستقرار ستبقى دائمًا عصية على التقدير المالي.

يقف وراء هذا الفشل موقف عنصري/ استعماري يشيطن الخصوم ويعتبرهم كارهين للحرية ويقلّل على الدوام من شأن قدرتهم على النهوض ومقاومة الاحتلال الرامي إلى التحرّر من الهيمنة. وكما أساءت إسرائيل تقدير الصمود الفلسطيني واستهانت بالصمود اللبناني، أخطأ دعاة الحرب الأميركيون في حساباتهم للغزو باعتباره «نزهة» وللاحتلال باعتباره «يموّل نفسه بنفسه»، وظهرت هذه الحسابات كلّها على حقيقتها: حماقات فظيعة.

هكذا زرعت إدارة بوش في قلب الأمة الأميركية رؤية تتسم برهاب الأماكن المغلقة وتنظر إلى العالم على أنه عالم مشبع بالاضطرابات والأعداء، من خلال تبنّيها الحماسة الوطنية الإسرائيلية المبنية على الخوف، الأمر الذي جعل نسبة مؤيدي الاغتيال السياسي تزيد بين الأميركيين بمعدل الثلثين عما كانت عليه قبل عقدين من الزمن، كما ارتفع أيضًا عدد الذين يؤيدون التعذيب. بيد أنه في عصر العولمة وإمكان وصول الجميع إلى المعلومات، بعدما تغير إدراك الزمان والمكان، أدّى الفشل الذي منيت به الولايات المتحدة في العراق وصور سجن أبو غريب والفلوجة وغيرها، إلى إضعاف صدقية هذه الرؤية إلى العالم بوصفه خطِرًا ومعاديًا لمصالح الولايات المتحدة، ودفع هذا أغلبية الأميركيين إلى التنكر لعهد بوش والتخلي عن عقليته الاستراتيجية.

بما أن هذه الدراسة افتتحت بأحد وزراء الدفاع الأميركيين، ستُختتم بوزير آخر. ففي نهاية فترة شغله حقيبة الدفاع، حذّر روبرت غيتس من سيأتي بعده من مغبة الوقوع في إغراء تأييد حرب أخرى بقوله: «على أي وزير دفاع يقدّم في المستقبل مشورةً إلى الرئيس بإرسال قوات برية أميركية كبيرة مرة أخرى إلى آسيا أو إلى الشرق الأوسط أو أفريقيا، أن يفحص دماغه، كما عبّر الجنرال دوغلاس ماك آرثر بدقة ذات مرة»[36].

(36) Brad Knickerbocker, «Gates's Warning: Avoid Land War in Asia, Middle East, and Africa,» *The Christian Science Monitor*, 26/2/2011. <http://www.csmonitor.com/USA/Military/2011/0226/Gates-s-warning-Avoid-land-war-in-Asia-Middle-East-and-Africa>.

الفصل التاسع عشر

تأثير الانسحاب الأميركي من العراق في أولويات الاهتمام الأميركي في العالم

أسامة أبو ارشيد

مقدمة

مثّل غزو العراق واحتلاله في آذار/ مارس عام 2003، ولا يزال، مفصلًا فارقًا في تاريخ الولايات المتحدة، وعملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأميركية، لأن ارتدادات ذلك الاجتياح كانت كارثيةً أميركيًا بكلّ ما تحمله الكلمة من معنًى، أكان لناحية تداعيات ذلك الاحتلال على سمعة الولايات المتحدة ومكانتها دوليًّا واستراتيجيًا أم لناحية مساهمة ذلك الغزو في استنزاف الاقتصاد الأميركي ودفعه إلى حافّة ركودٍ عميقٍ لمّا يتعافَ منه. وكمحصّلةٍ لذلك، فإنه ليس من قبيل المبالغة القول إن تداعيات الغزو الأميركي للعراق ساهمت إلى حدّ كبيرٍ في إعادة تعريف أولويات السياسة الخارجية الأميركية وفي إعادة صوغها.

هكذا خلص كثير من المراقبين والمحللين والأكاديميين والسياسيين الأميركيين وغيرهم، إلى أن قرار غزو العراق وسياسات إدارة جورج بوش الابن في ذلك البلد ما بعد احتلاله مثّلا، أكبر كارثة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في السنوات الثلاثين الأخيرة[1]. فقرار إدارة بوش الابن غزو العراق

(1) Peter Beinart, «Why Hagel Matters,» *The Daily Beast*, 1/7/2013> <http://www.thedailybeast.com/articles/2013/01/07/why-hagel-matters.html>.

واحتلاله، الذي كان من دون غطاء قانوني من مجلس الأمن الدولي، في حرب «غير شرعية»، على حدّ وصف الأمين العام للأمم المتحدة حينئذٍ، كوفي أنان[2]، ساهم من حيث نتائجه في خسارة الولايات المتحدة القوة والتأثير والمكانة والسمعة عالميًّا[3]، كما أن الحرب ساهمت في تدهور الاقتصاد الأميركي وارتفاع أسعار النفط وتراجع قيمة الدولار، فضلًا عن أنها استهلكت القدرات العسكرية والدبلوماسية والمالية الأميركية، ونالت من سمعة الولايات المتحدة، وسمحت بتنامي القوة والتأثير والنفوذ الصيني في فضاء شرق آسيا تحديدًا في ظل الانشغال الأميركي في حرب عصاباتٍ وشوارعَ لم تعتدها من قبل[4]. وعلى حدّ تعبير الصحافي الألماني جوزف جوفي، فإن حرب العراق كانت «الحرب الخطأ، ضد العدو الخطأ في الوقت الخطأ»[5]. بل إن بعض المحللين السياسيين الأميركيين لا يتردد في وصف المغامرة الأميركية في العراق بأنها «هزيمة»[6]، إذ إن الولايات المتحدة خرجت من العراق تجرّ أذيال الخيبة بعد فشلها في تأمين وجودٍ عسكريٍ طويلِ الأجل لها هناك عبر مفاوضات إدارة باراك أوباما - وقبلها إدارة بوش - مع حكومة نوري المالكي في أواخر عام 2008[7]، كما أنها لم تنجح في تحقيق أي هدفٍ من أهدافها المعلنة لغزو العراق. فلا هي وجدت أسلحة الدمار الشامل التي زعمت امتلاك عراق صدام حسين لها، ولا هي تمكّنت من إثبات أي علاقةٍ ربطت نظام صدام حسين بـ«الإرهاب العالمي» و«القاعدة».

كما أنها لم تحصل على عقود تفضيلية في سوق النفط العراقية، ولم تتمكّن

---

(2) <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/3661134.stm>.

(3) Warren P. Strobel, «Iraq War's Cost: Loss of U.S. Power, Prestige, Influence,» *McClatchy DC*, 15/3/2008. <http://www.mcclatchydc.com/2008/03/15/30413/iraq-wars-cost-loss-of-us-power.html>.

(4) المصدر نفسه، و Strobel, «Iraq War's Cost», and Stephen M. Walt, «Top 10 Lessons of the Iraq War,» *Foreign Policy*, 20/3/2012. <http://www.foreignpolicy.com/articles/2012/03/20/top_ten_lessons_of_the_iraq_war>.

(5) Strobel, «Iraq War's Cost».

(6) Stephen M. Walt, «Lessons of Two Wars: We will Lose in Iraq and Afghanistan,» *Foreign Policy*, 16/8/2011. <http://walt.foreignpolicy.com/posts/2011/08/16/lessons_of_two_wars_we_will_lose_in_iraq_and_afghanistan>.

(7) Lesley Clark, «After War in Iraq, Biden Heralds New Era of US Involvement,» *The Christian Science Monitor*, 30/11/2011. <http://www.csmonitor.com/World/Middle-East/2011/1130/After-war-in-Iraq-Biden-heralds-new-era-of-US-involvement?nav=408368-csm_article-bottomRelated>.

من ضمّ العراق إلى خانة حلفائها في المنطقة، ذلك أن عراق اليوم أصبح ساحة نفوذٍ إيرانيةً باعتراف الأميركيين أنفسهم، محطمةً بذلك (أي الولايات المتحدة) توازن القوى في الخليج العربي لمصلحة إيران[8]. أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة فشلت في تحقيق هدف آخر زعمته إدارة بوش، ألا وهو جعل العراق أنموذجًا للديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط. فعلى العكس من ذلك، فإن العراق انتهى به الأمر اليوم إلى أن يكون دولة متشرذمة طائفيًّا وعرقيًا، يستبد فيها المالكي بالحكم دون شركائه الآخرين من الشيعة والسنة والأكراد، على الرغم من إجراء أكثر من انتخاباتٍ شعبيةٍ هناك... إلخ[9].

علاوة على أن حرب العراق والسياسات الأميركية الفاشلة فيه أدّت، كما يقول أوباما نفسه ومعه كثير من المراقبين السياسيين الأميركيين، إلى صرف التركيز الأميركي عن أفغانستان، بما سمح بتقوّي حركة طالبان هناك واستنزافها القوات الأميركية وإضعاف حكومة الحليف الأميركي؛ حكومة حامد كرزاي، بل حتى بتمدّدها إلى باكستان[10].

طبعًا، لا يمكن إرجاع كلّ فشلٍ أميركي في السنوات الاثنتي عشرة الماضية (منذ هجمات أيلول/ سبتمبر 2001) إلى غزو العراق، ولكن استغراق الولايات المتحدة في تركيزها أكثر من ثماني سنوات، هي عمر الاحتلال الأميركي للعراق (آذار/ مارس 2003 - كانون الأول/ ديسمبر 2011)، على هدفٍ واحدٍ وإهمال التحديات الأخرى، داخليةً أكانت أم خارجيةً، ساهما إلى حدّ كبيرٍ في الأزمات الأميركية المتتالية[11]. فاجتياح العراق واحتلاله كانا «استثمارًا أميركيًا فاشلًا»[12]، ما عاد على الولايات المتحدة بما كانت تتوخاه من ذلك القرار.

---

(8) Walt, «Lessons of Two Wars».

(9) Anthony H. Cordesman [et al.], «The Real Outcome of the Iraq War: US and Iranian Strategic Competition in Iraq» (Center for Strategic and International Studies, Washington, 8 March 2012). <http://csis.org/publication/real-outcome-iraq-war-us-and-iranian-strategic-competition-iraq>.

انظر أيضًا: Walt, «Top 10 Lessons of the Iraq War».

(10) <http://www.politico.com/news/stories/0109/17460.html>.

(11) Howard LaFranchi, «How the Iraq War has Changed America,» *The Christian Science Monitor*, 10/12/2011. <http://www.csmonitor.com/USA/Foreign-Policy/2011/1210/How-the-Iraq-war-has-changed-America>.

(12) المصدر نفسه.

كانت تكلفة الاحتلال باهظة الثمن أميركيًا، كما كانت طبعًا، باهظة الثمن مرات ومرات مضاعفة عراقيًا. ولكن العراق وشعبه لم يختارا الحرب والغزو والاحتلال، بل هي جرائم فرضت عليهم (استخدام تعبير جرائم هنا ليس منطلقًا من موقف مبدئي وأخلاقي فحسب، بل أيضًا انطلاقًا من أن قرار الغزو والاحتلال لم يكن بناءً على تفويض من مجلس الأمن الدولي «مع التحفظ هنا»، كما أن عددًا كبيرًا من التحقيقات الأميركية والدولية دان أفعال القوات الأميركية في العراق كما في مجزرة الحديثة وسجن أبو غريب واغتصاب النساء وقتل المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال... إلخ). وبالتالي، لم يكن في وسع العراقيين تجنّب عشرات آلاف القتلى والجرحى، واحتلال بلدهم وتدميره وشرذمته عرقيًا وطائفيًا وجهويًا (فحتى خطّة الغزو لم تكن قد درست بصورة صحيحة الأمر الذي أدّى إلى شرذمة البلد)[13]. فهذا كله كان من جرّاء القرار الأميركي العدواني الذي كان من دون غطاء شرعي أممي، ولا حتى ذريعة قانونية أو سياسية وحيدة صحيحة. حيث ثبت أن جميع المزاعم الأميركية إمّا أنها قد جرى التلاعب بها وإما فبركتها أصلًا. وهذا موضوعٌ آخر سنعود إليه لاحقًا.

في الجانب الآخر من المشهد، كانت التكلفة الأميركية الباهظة اختياريةً وليست مفروضةً ولا حتى ضروريةً. هذا ما قاله باراك أوباما نفسه[14]. وهكذا فإن مقتل قرابة 4500 جندي أميركي، وجرح أكثرَ من 32000 آخرين، وصرف أكثرَ من مئتي ألف مليار دولار[15]، واستنزاف القوات العسكرية الأميركية في ذلك البلد - حيث خدم في سنوات احتلال العراق التي فاقت الثمانية، أكثر من مليون جندي[16] - وعجز الولايات المتحدة عن التركيز على التحديات الاستراتيجية الأخرى التي تواجهها،

---

(13) حذّر وزير الخارجية الأميركي حينئذ، كولن باول، من قرار الغزو وقال لبوش: «إذا دمرت العراق فإنك ستكون مسؤولًا عن إعادة بنائه»، ولكن تحذيرات باول لم يُستمع إليها. انظر: Colin Powell, «Colin Powell on the Bush Administration's Iraq War Mistakes,» *NewsWeek*, 13/5/2012. <http://www.newsweek.com/colin-powell-bush-administrations-iraq-war-mistakes-65023>.

(14) انظر خطاب باراك أوباما في القاهرة في الرابع من يونيو/ حزيران 2009. «Text: Obama's Speech in Cairo,» *New York Times*, 4/6/2009. <http://www.nytimes.com/2009/06/04/us/politics/04obama.text.html?pagewanted=all&_r=0>.

(15) <http://www.reuters.com/article/2013/03/14/us-iraq-war-anniversary-idUSBRE92D0PG20130314>.

(16) Tom Vanden Brook, «U.S. Formally Declares End of Iraq War,» USA Today, 15/12/2011. <http://usatoday30.usatoday.com/news/world/iraq/story/2011-12-15/Iraq-war/51945028/1>.

كالتمدّد الصيني في فضاء المحيط الهادئ الآسيوي، واستمرار كوريا الشمالية في تطوير قدراتها النووية، وتقوّي طالبان في أفغانستان وباكستان، وتزايد النفوذ الإيراني في المنطقة، وتراجع اقتصادها بصورةٍ كبيرةٍ[17]... إلخ، كانت كلها من جرّاء قراراتٍ أميركية لم تُدفَع لها ولم تكن مرغمة على اتخاذها، بقدر ما كانت مرتبطةً بمفهوم الهيمنة الأميركية على العالم وأفكارٍ حالمة لما يعرف بتيار «المحافظين الجدد» الذي كانت له اليد الطولى في إدارة بوش الأولى.

لا شك إذًا في أن ثمة توافقًا إلى حدٍّ كبير، يصل إلى حدّ الإجماع بين المحللين والمراقبين والأكاديميين والسياسيين الأميركيين، حتى من الجمهوريين الذين ينتمي إليهم جورج بوش الابن، على أن حرب العراق وتداعياتها كانت كارثية على الولايات المتحدة، وأضعفت موقفها الاستراتيجي في جبهات دولية كثيرة، فضلًا عن آثارها الكارثية على الاقتصاد الأميركي. الأمر الذي يلخصّه المسؤول السابق في إدارة بوش، ورئيس مجلس العلاقات الخارجية حاليًّا، ريتشارد هاس بقوله إن الآثار المترتبة عن السياسة الخارجية الأميركية بسبب غزو العراق واحتلاله «سلبيةٌ بوضوحٍ»[18].

لكن كيف وصلت الولايات المتحدة إلى المعضلات الاستراتيجية التي تجد نفسها فيها اليوم أكان داخليًا أم خارجيًا؟ وكيف تورّطت في حرب لم تكن حكيمةً منذ البدء[19]، ولم يخطِّط لها بصورةٍ سليمةٍ - في بلد يباهي العالم بوزانة وكفاءة مراكز الدراسات فيه - في أفق التنبؤ بالعقبات والتحديات التي قد تترتب عن الاحتلال، على الرغم من أن هناك كثيرين حذّروا من ذلك حتى قبل غزو العراق عمليًّا[20]؟

(17) Mark Landler, «Iraq, A War Obama Didn't Want, Shaped His Foreign Policy,» *New York Times*, 18/12/2011. <http://www.nytimes.com/2011/12/18/us/politics/iraq-war-shaped-obamas-foreign-policy-white-house-memo.html?pagewanted=all&_r=0>.

(18) «Haass: On Balance, Iraq War's Impact on U.S. *Foreign Policy* «Clearly Negative»,» Council Foreign Relations, 14/3/2006. <http://www.cfr.org/iraq/haass-balance-iraq-wars-impact-us-foreign-policy-clearly-negative/p10132>.

(19) المصدر نفسه.

(20) Brian C. Schmidt and Michael C. Williams, «The Bush Doctrine and the Iraq War: Neoconservatives Versus Realists,» *Security Studies*, vol. 17, no. 2 (2008). <http://www.aup.edu/pdf/WPSeries/AUP_wp61-WilliamsSchmidt.pdf>.

من دون الإجابة عن ذينك السؤالين، لن يمكننا فهم حقيقة الوضع العالمي الذي تجد أميركا نفسها فيه اليوم، فضلًا عن الإجابة أصلًا عن موضوع هذه الدراسة: تأثير الانسحاب الأميركي من العراق في أولويات الاهتمام الأميركي في العالم.

أولًا: غزو العراق، من الواقعية السياسية إلى أوهام «المحافظين الجدد»

يتفق المراقبون والأكاديميون والسياسيون الأميركيون اليوم على أن غزو العراق واحتلاله عام 2003 ما كان ليحدث لولا نفوذ ما يعرف بـ «تيار المحافظين الجدد» وتأثيره في إدارة جورج بوش الابن الأولى. فعلى حد تعبير الصحافي والكاتب الأميركي المعروف والمطلع، توماس فريدمان في مقابلة له مع صحيفة هآرتس الإسرائيلية في نيسان/ أبريل 2003، فإن «العراق كان الحرب التي أرادها المحافظون الجدد... الحرب التي سوّقها المحافظون الجدد... أستطيع أن أعطيك أسماء 25 شخصًا كلهم يقيمون ضمن مسافة قريبة جدًّا من هذا المكتب (أين كانت تجري المقابلة في واشنطن)، لو استبعدوا إلى جزيرة صحراوية قبل عامٍ ونصف عام من الآن لما قامت حرب العراق»[21].

لا أريد أن أتورّط هنا في التأريخ لـ «تيار المحافظين الجدد» ولخلفياتهم وقناعاتهم الأيديولوجية وحقيقة أن أغلب من دفع إلى غزو العراق من بينهم هم يهودٌ، (كدوغلاس فيث المسؤول الرفيع في وزارة الدفاع الأميركية (2001-2005)، وشارلز كروثمور الكاتب الصحفي الشهير، وريتشارد بيرل، ووليم كريستول، وبول ولفوويتز، وإليوت إبرامز «لم نعرِّف بالجميع هنا ذلك أننا سنعرّف بهم لاحقًا»)[22]. فهذا خارج نطاق تركيز هذه المقالة التي نقصد منها تسليط الضوء بقدر الضرورة على شرح دور ذلك التيار وأفكاره في توريط الولايات المتحدة في حرب جاءت بنتائج كارثية عليها كما يقول خصوم مؤيديها، وبالتالي الدفع في مرحلة تالية إلى إعادة تعريف الأولويات الأميركية في السياسة الخارجية وصوغها.

---

(21) <http://www.haaretz.com/news/features/white-man-s-burden-1.14110>.

(22) المصدر نفسه.

حتى لا نستغرق في التأريخ لهذا التيار ومعتقداته، سنلجأ إلى اعتماد التاريخ الرسمي المتعارف عليه لبدء علاقة هذا التيار بالملف العراقي، ودفعه إلى غزو العراق ضمن رؤية استراتيجية أوسعَ لدور الولايات المتحدة ومكانتها العالمية. إن مثل هذه المراجعة ستفيدنا أيضًا من زاويتين، الأولى فهم ذلك الجدل الذي دار في أروقة الإدارة ومراكز الدراسات الأميركية بين «تيار المحافظين الجدد» و«تيار الواقعيين السياسيين» في شأن مسألة غزو العراق وفي شأن القناعات الأيديولوجية والاستراتيجية، وبصورةٍ أعمّ مسألة استخدام القوة العسكرية الأميركية كآلية من آليات السياسة الخارجية الأميركية. أمّا الثانية، فإنها ستعيننا على فهم أثر ذلك النقاش وما ترتب عن غزو العراق في إعادة تعريف الأولويات الأميركية في العالم آنيًّا، في مرحلة ما بعد غزو العراق والانسحاب الأميركي منه.

ثانيًا: التأسيس الفلسفي للهيمنة الأميركية وغزو العراق

خلال حرب «عاصفة الصحراء» التي قادتها الولايات المتحدة لإخراج القوات العراقية من الكويت أواخر عام 1990 ومطلع عام 1991، قرّرت إدارة الرئيس الأميركي جورج بوش الأب تحت تأثير «الواقعيين» الذين كانوا أصحاب اليد الطولى فيها، من أمثال وزير خارجيته، جيمس بيكر، ومستشاره للأمن القومي، برينت سكوكروفت، ورئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، كولن باول أن لا مصلحة للولايات المتحدة في إسقاط نظام صدام حسين واحتلال العراق، مكتفيةً في ذلك بسياسة «الاحتواء».

هذه الغلبة لمصلحة تيار «الواقعيين السياسيين» في إدارة بوش، الذين لا يرون مانعًا من استخدام القوة لحفظ المصالح الأميركية وتعزيزها - غير أنهم رفضوا توظيف القوة لمصلحة مبادئَ عليا، مثل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان[23]... إلخ - لم تعنِ غياب تيار «المحافظين الجدد» من بقايا «الريغانية» (نسبة إلى الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان) منها. صحيحٌ أن وجود

(23) A'Ishah Waheed, «The US Invasion of Iraq: Failings and Consequences,» E-International Relations Studies, 1 August 2011. <http://www.e-ir.info/2011/08/01/why-did-the-united-states-invade-iraq-in-2003-and-what-went-wrong-with-the-subsequent-occupation-what-impact-has-the-war-had-on-us-foreign-policy>.

«المحافظين الجدد» كان ضئيلًا في إدارة بوش الأب تلك، ولكن أعدادهم الضئيلة كانت متمركزةً في مواقع قرارٍ نافذةٍ في وزارة الدفاع الأميركية تحديدًا تحت قيادة وزير الدفاع حينئذ، ديك تشيني الغامض من حيث انتماؤه الأيديولوجي. وفي عام 1992 قامت تلك المجموعة بتوجيهٍ من تشيني، بإعداد «وثيقة التخطيط والإرشاد الدفاعية» الأميركية ((Defense Planning Guidance (DPG)) لمرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي. وكانت الشخصيات المركزية الثلاث التي عملت على إعداد هذه الوثيقة: لويس ليبي الذي سيصبح مديرًا لمكتب تشيني كنائبٍ للرئيس في إدارة بوش الابن، وبول ولفوويتز نائب وزير الدفاع دونالد رامسفيلد في إدارته الأولى، وزلماي خليل زاد الذي خدم في إدارتيه سفيرًا للولايات المتحدة في أفغانستان، ثمّ العراق ثمّ سفيرًا في الأمم المتحدة، بالتعاون مع شخصياتٍ أخرى سيكون لها دورٌ أيضًا في إدارة بوش الابن مثل ريتشارد بيرل، رئيس الهيئة الاستشارية للتخطيط الدفاعي ما بين عامي 2001 و2003[24].

كان معدّو تلك الوثيقة مهووسين بالقوة الهائلة التي أبانت عنها القوات المسلحة الأميركية في حرب العراق، كما أنهم أرادوا أن يؤسّسوا نظامًا عالميًّا أميركيًا جديدًا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفياتي أواخر عام 1991، عنوانها الأبرز عدم السماح بنشوء وقيام قوى عالمية أو إقليمية جديدة قادرة على تحدّي الهيمنة الأميركية. وقد كان واحدًا من القواسم المشتركة التي جمعت تلك المجموعة، عدا انتمائهم إلى تيار المحافظين الجدد، استياؤهم الكبير من قرار إدارة بوش الأب تحت تأثير «الواقعيين»، بعدم استكمال غزو العراق وإسقاط نظامه، الأمر الذي رأوا فيه فرصةً ضائعةً لتعزيز الهيمنة الأميركية عالميًّا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

غير أن هذه الوثيقة سرّبت بطريقة أو بأخرى إلى كلٍّ من صحيفتي نيويورك تايمز وواشنطن بوست فأثار هذا امتعاضًا كبيرًا في صفوف الديمقراطيين وكثير من رموز الإدارة الجمهورية من تيار «الواقعيين»، الأمر الذي أرغم إدارة بوش الأب

---

(24) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance>.

على المسارعة إلى الإعلان عن سحبها مباشرةً[25]. ولكن ما هي النقاط التي انطوت عليها هذه الوثيقة وأثارت جدلًا كبيرًا ووحّدت جمهوريين وديمقراطيين كثرًا، في مشهد نادر الحصول في واشنطن، في معارضتهم لها؟

أهم الخطوط العريضة لتلك الوثيقة، أنها دعت أولًا إلى مضاعفة الإنفاق العسكري بصورةٍ كبيرةٍ في مسعى للحفاظ على مكانة أميركا الجديدة، كالقطب الأوحد والأقوى عالميًّا، بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتدمير أي قوةٍ تسعى إلى مجابهة هذا الواقع الجديد[26]. ثانيًا، تضمّنت تلك الوثيقة دعوةً إلى منع بروز أي قوى إقليمية أو عالمية منافسة للولايات المتحدة وهيمنتها. فحسبما جاء في تلك الوثيقة «هدفنا الأول هو أن نمنع بروز أي منافس جديد لنا، أكان ذلك في المناطق التابعة للاتحاد السوفياتي السابق أم في أي مكانٍ آخرَ، قادرٍ على أن يمثّل تهديدًا للنظام (الدولي) كذلك الذي مثّله الاتحاد السوفياتي السابق... وهذا يتطلب منا أن نسعى إلى منع أي قوةٍ معاديةٍ من السيطرة على منطقة تملك ثروات، بحيث لو تمكّنت قوة من السيطرة عليها، فإن ذلك قد يسمح بولادة قوة عالمية جديدة. هذه المناطق تشمل غرب أوروبا، شرق آسيا، مناطق الاتحاد السوفياتي السابق، وجنوب غرب آسيا»[27]. ثالثًا، أسست تلك الوثيقة مفهومَ الهجمات الاستباقية أو الوقائية. رابعًا، دعت تلك الوثيقة إلى تجاهل التعاون والقانون الدوليين إذا لم يكونا متناغمين مع المصالح الأميركية. خامسًا، أكدت تلك الوثيقة ضرورة التدخل الأميركي بصورة انتقائية في أي إشكالات أو صراعات في العالم قد تهدّد مصالح حلفاء أميركا وأصدقائها أو تهدد النظام الدولي الجديد، حتى ولو كانت تلك الإشكالات والصراعات غير مرتبطة مباشرة بمصالح الولايات المتحدة[28]. وتخلص الوثيقة إلى أن الولايات المتحدة ينبغي أن «تظهر القيادة الضرورية واللازمة لإقامة وحماية نظام (دولي) جديد يعمل على إقناع المنافسين المحتملين بأن عليهم أن لا يسعوا إلى تحقيق دور أكبر أو أن يسلكوا سياسات عدوانية لحماية مصالحهم المشروعة»[29].

(25) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance>.

(26) المصدر نفسه.

(27) المصدر نفسه.

(28) المصدر نفسه.

(29) المصدر نفسه.

في أي حال، على الرغم من أن إدارة بوش الأب سحبت تلك الوثيقة، إلّا أن توصياتها لم تمت، وسيعاد بعثها في مرحلة ما بعد هجمات أيلول/ سبتمبر 2001، لذا سنعود إليها لاحقًا، ثم إن خسارة بوش الأب انتخابات أواخر عام 1992 لمصلحة الديمقراطي بيل كلينتون، وخروج هذه المجموعة من الإدارة ومواقع التأثير في القرار الأميركي، لم يعنيا غيابهم كليًا عن المشهد خلال سنوات حكم كلينتون بين عامي 1993 و2001. فتحرّر تلك المجموعة وتيار المحافظين الجدد من أعباء الالتزامات السياسية، أتاح لهم فرصة العمل على تطوير أفكارهم وأجندتهم للسياسة الخارجية الأميركية بحريةٍ. وسيعمل هذا التيار في سنوات حكم كلينتون الثماني عبر منظمة أسسوها تحت لافتة: «مشروع للقرن الأميركي الجديد» (Project for the New American Century (PNAC)). ومن يقرأ إعلان المبادئ المؤسّس لتلك المنظمة عام 1997، سيجد أنها تدافع عن مبادئ «وثيقة التخطيط والإرشاد الدفاعية» سالفة الذكر ذاتها وتستلهمها. وبعد استعراضها تلك المبادئ التي ناقشناها أعلاه، فإنها تعلن بوضوحٍ «يقع على عاتق الولايات المتحدة دورٌ حيويٌ في الحفاظ على السلم والأمنِ في أوروبا، آسيا، والشرق الأوسط. وإذا تجاهلنا مسؤولياتنا فإن ذلك يعني أننا نستدعي تحدياتٍ لمصالحنا المركزية. ينبغي أن نكون قد تعلّمنا من تاريخ القرن العشرين بأنه من الضروري بالنسبة إلينا أن نصوغ الحوادث قبل أن تولد الأزمات، وبأنه ينبغي علينا أن نتصدّى للتحديات قبل أن تصبح أكثرَ خطورة. تاريخ هذا القرن (العشرين) ينبغي أن يكون قد علّمنا أن نعلي من أهمية القيادة الأميركية»[30].

إن نظرةٍ سريعةٍ على أسماء الموقّعين إعلان المبادئ هذا، ستجعلنا نجد بينهم ديك تشيني، بول ولفوويتز، سكوتر ليبي، زلماي خليل زاد، دونالد رامسفيلد، (ذكرنا من قبل المناصب التي تبوأوها في إدارتي جورج بوش الابن) وإليوت إبرامز الذي عمل مسؤولًا رفيعًا في مجلس الأمن القومي لإدارة بوش الإبن في دورتيها الرئاسيتين (2001-2009)، وبيتر رودمان الذي عمل مسؤولًا رفيعًا في وزارة الدفاع في إدارة بوش الابن بين عامي 2001 و2007.

---

(30) <http://www.newamericancentury.org/statementofprinciples.htm>.

في عام 1998، قامت المنظمة ذاتها ببعث رسالة إلى كلينتون، وقّعها عددٌ من رموز «المحافظين الجدد»، طالبوه فيها بالتخلي عن سياسة «الاحتواء» في شأن العراق، محاجّين بأنها والحصار غير كافيين للتخلّص من نظام صدام حسين، والتأكّد من عدم سعيه إلى امتلاك أسلحة دمارٍ شاملٍ تهدّد أمن المنطقة واستقرارها وحلفاء أميركا فيها. ودعا أولئك في رسالتهم إلى تطوير استراتيجيا جديدةٍ يكون هدفها التخلّص من نظام صدام عبر المزاوجة بين الأساليب السياسية والدبلوماسية والعسكرية. ومن بين الأسماء التي وقّعت تلك الرسالة وليم كريستول وروبرت كيغين، وكلاهما من رموز المحافظين الجدد. أيضًا، جون بولتون أحد المسؤولين السابقين في وزارة الخارجية، وكان السفير الأميركي الأسبق في الأمم المتحدة الذي خدم في إدارة بوش بين عامي 2001 و2006، وكذلك ريتشارد أرميتاج مساعد وزير الخارجية في إدارة بوش الأولى بين عامي 2001 و2005، وهو غير محسوبٍ على تيار «المحافظين الجدد». فضلًا عن كلّ من إليوت إبرامز، زلماي خليل زاد، ريتشارد بيرل، دونالد رامسفيلد، وبول ولفوويتز... إلخ[31].

لم يتوقف جهد منظمة «مشروع للقرن الأميركي الجديد» في سياق سعيها إلى تأسيس إطارٍ استراتيجيٍ جديدٍ للسياسية الخارجية الأميركية عند هذا الحد، بل إنها ستخطو خطوةً أخرى إلى الأمام في أيلول/ سبتمبر 2000، أي قبل شهرين تقريبًا من الانتخابات الرئاسية ذلك العام، التي جاءت بجورج بوش الابن. تمثلت تلك الخطوة بإصدار المنظمة تقريرًا ضخمًا بعنوان: «إعادة بناء دفاعات أميركا: الاستراتيجيا، القوات، والموارد لقرنٍ جديدٍ»[32]. وقد هدف هذا التقرير الذي أعدّه باحثون من «معهد أميركان إنتربرايز» (وهو أحد معاقل «المحافظين الجدد» في واشنطن) إلى وضع إطار استراتيجي إرشادي جديد للرئيس الأميركي الذي لم يكن قد عُرف حينئذٍ، في مجال السياسة الخارجية[33]. وفي ذلك التقرير، نجد أن معدّيه يعلنون منذ البداية ومن دون أي

(31) <http://www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm>.

(32) «Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces, and Resources for a New Century,» A Report of The Project for the New American Century (September 2000). <http://www.newamericancentury.org/RebuildingAmericasDefenses.pdf>.

(33) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance>.

مواربةٍ استلهامهم المبادئ ذاتها الواردة في «وثيقة التخطيط والإرشاد الدفاعية» التي سبق ذكرها[34].

من المسائل المثيرة التي أثارها ذلك التقرير دعوته إلى غزو العراق كإحدى الوسائل المتوافرة للولايات المتحدة «ليكون لها دور طويل الأمد في أمن الخليج». ومرّةً أخرى تبرز أسماء كلٍّ من تشيني، ورامسفيلد، وولفوويتز كأبرز المساهمين في إعداد ذلك التقرير.

1 - إدارة بوش الابن الأولى: غزو العراق كهدف

مع نجاح بوش في الانتخابات الرئاسية أواخر عام 2000، وتسلّمه مقاليد الأمور مطلع عام 2001، جاء معه كثير من رموز «المحافظين الجدد»، كما أوضحنا من قبل وتقلّدوا مناصبَ حسّاسة في إدارته. غير أن نفوذهم في إدارة بوش الأولى لم يكن مطلقًا، حيث وازنته رموزٌ آخرون من مدرسة «الواقعيين»، من أمثال وزير الخارجية كولن باول، ومستشارة الأمن القومي حينئذٍ، كوندوليزا رايس، وريتشارد أرميتاج، ومسؤول التخطيط في وزارة الخارجية ومستشار باول ريتشارد هاس (2001-2003)... إلخ. ويجادل بعض المراقبين والأكاديميين، بأن سياسات إدارة بوش الخارجية في شهورها الأولى، وقبل هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر 2001، كانت تميل أكثرَ إلى آراء «الواقعيين» بسبب تأثير مستشارة الأمن القومي حينئذٍ، رايس، في الرئيس. غير أن هجمات أيلول/ سبتمبر هي التي أعطت اليد العليا لرؤى «المحافظين الجدد» وقناعاتهم. وبحسب أولئك المراقبين، فلولا هجمات أيلول/ سبتمبر لما كان بإمكان إدارة بوش أن تبرّر للرأي العام الأميركي مسألة استخدام القوة العسكرية للدفع بالأجندة السياسية الخارجية الأميركية وغزو العراق، كما أراد «المحافظون الجدد»[35].

مع هذا ثمّة من يرى أن هذا التحليل غير دقيقٍ على إطلاقه، حيث إن إدارة بوش مالت إلى اتخاذ مواقفَ أحاديةٍ في فترة ما قبل هجمات أيلول/ سبتمبر.

---

(34) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance>.

(35) Waheed, «The US Invasion of Iraq».

ففي فترةٍ زمنيةٍ قصيرةٍ منذ تسلّم بوش منصبه مطلع عام 2001 حتى وقوع الهجمات في شهر أيلول/ سبتمبر من العام ذاته، رفضت إدارة بوش الانضمام إلى عددٍ من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية، واتفاقية كيوتو في شأن تغير المناخ. كما رفضت التقيد باتفاقية منع الأسلحة البيولوجية، وقامت أيضًا بالانسحاب من اتفاقية الحدّ من الصواريخ الباليستية الموقّعة مع روسيا[36].

أمّا في ما يتعلّق بالعراق، فإنه من الضروري هنا أن نشير إلى أن برنامج الحزب الجمهوري الانتخابي لعام 2000 دعا إلى «التطبيق الكامل» لـ «قانون تحرير العراق»، وإزالة نظام حكم صدام حسين. هذا القانون كان قد صيغ في أروقة الكونغرس الأميركي كسياسةٍ إرشاديةٍ عام 1998، عبر دعوته إلى إحداث تغييرٍ في النظام العراقي. وعندما وقّعه كلينتون في ذلك العام، تحوّل إلى قانون. وكان هذا القانون، إحدى الحجج التي تذرّعت بها إدارة بوش في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 للقيام بغزوٍ عسكريٍ للعراق[37]. أضف إلى ذلك الحقيقة التي أشرنا إليها من قبل، وهي أن عددًا ممن ساهموا في إعداد تقرير «إعادة بناء دفاعات أميركا: الاستراتيجيا، القوات، والموارد لقرن جديد» التي أعدها «مشروع للقرن الأميركي الجديد» عام 2000 تبوأوا مناصب عليا في إدارة بوش، كتشيني ورامسفيلد وولفوويتز.

بحسب وزير المالية، في إدارة بوش الابن الأولى، بول أونيل (2001-2003)، نوقشت «خطط طارئة» لمهاجمة العراق منذ الاجتماع الأول الذي عقد لمجلس الأمن القومي الأميركي بعد خطاب التنصيب للرئيس في كانون الثاني/ يناير 2001[38].

إذًا، من الواضح من خلال هذا العرض، أن التفكير في غزو العراق كان موجودًا منذ تسلّم بوش الابن الرئاسة، وأن كثيرًا من شخصيات الإدارة البارزة من المحافظين الجدد كانوا متحفّزين للأمر، وكان كلّ ما يلزم هو توافر الذريعة لإقناع

---

(36) Schmidt and Williams, «The Bush Doctrine».

(37) <http://thomas.loc.gov/cgi-bin/query/z?c105:H.R.4655.ENR:>.

(38) <http://www.cnn.com/2004/ALLPOLITICS/01/13/oneill.bush/>.

الرأي العام الأميركي بشن الحرب. وبهذا كانت هجمات أيلول/ سبتمبر 2001 بمنزلة هدية غير مرتقبة لأولئك، للبدء في تطبيق مبادئهم الشرسة في السياسة الخارجية الأميركية، كما أنها ساهمت في إقناع رأيٍ عامّ متشكّكٍ في التورّط في مغامراتٍ عسكريةٍ خارجيةٍ، بعد حرب فيتنام (1955-1975). أضف إلى ذلك أن تلك الهجمات أخلّت بالتوازن القائم في إدارة بوش الابن الأولى بين معسكري «الواقعيين السياسيين» و«تيار المحافظين الجدد» لمصلحة الأخير، على الرغم من اعتراضات «الواقعيين» على فكرة غزو العراق، التي رأوا فيها مغامرةً غير محسوبة النتائج وأن العراق يمكن «احتواؤه»، الأمر الذي يجعل الحرب أمرًا غير ضروري[39].

2- العراق.. «حقل تجربة» لأيديولوجيا المحافظين الجدد

بعد تلك الهجمات بدا من الواضح جنوح إدارة بوش الابن في فترتها الأولى إلى قناعات المحافظين الجدد، وكان أول تعبيرات ذلك ما كشف عنه في «الاستراتيجيا الدفاعية الوطنية» عام 2002 التي أسست ما أصبح يُعرف في ما بعد بـ «مبدأ بوش»، خصوصًا لناحية تبنّي الهجمات الوقائية أو الاستباقية، وقد لاحظ كثير من المراقبين مدى التشابه بينها وبين «وثيقة التخطيط والإرشاد الدفاعية» التي أعدّها بعض رموز «المحافظين الجدد» - ممن تبوأوا مناصبَ عليا في إدارة بوش الابن - في عام 1992، زمن إدارة بوش الأب[40].

تكوّن «مبدأ بوش» من أربعة عناصرَ رئيسيةٍ تستلهم كلها روح أفكار «المحافظين الجدد» ونصها، هذه العناصر الأربعة هي كالتالي[41]:

- أميركا هي القوة العالمية الوحيدة المهيمنة، وهي ستسعى إلى الحفاظ على هذا الواقع وترسيخه. نجد تأكيدًا لهذا المعطى في التقرير الذي قدّمه بوش في أيلول/ سبتمبر 2002 عن «استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأميركية»، وجاء فيه: «ينبغي أن نبني وأن نحافظ على دفاعاتنا إلى الدرجة التي

---

(39) Schmidt and Williams, «The Bush Doctrine».

(40) <http://www.rightweb.irc-online.org/profile/1992_Draft_Defense_Planning_Guidance>.

(41) لمزيد من التفصيل عن هذا الموضوع، انظر: Schmidt and Williams, «The Bush Doctrine».

لا يمكن منافستها»[42]. مضيفًا: «قواتنا ينبغي أن تكون قويةً بما فيه الكفاية لردع أي منافسينَ محتملينَ عن السعي إلى بناء قوةٍ عسكريةٍ على أمل تجاوز، أو حتى معادلة قوة الولايات المتحدة»[43]. ويتوافق طرح بوش هذا مع منطق «المحافظين الجدد» الرافضين مبدأ «توازن القوى» في العلاقات الدولية، ذلك أن مبدأ «توازن القوى»، بحسب رأيهم، فيه تهديد لأمن أميركا ولاستقرار النظام الدولي[44].

- حق الولايات المتحدة في استخدام «الضربات الاستباقية» أو «الوقائية» في حال اعتقدت أن ثمّة تهديدًا لأمنها أو مصالحها. ويتعزز هذا المبدأ بـ «مبدأ الواحد في المئة» الذي أسّسه نائب الرئيس تشيني، القائل بأن التركيز ينبغي أن يكون على نية العدو، لا على قدراته الفعلية، في تحديد وجود داعٍ إلى توجيه ضربةٍ «استباقيةٍ» أو «وقائيةٍ»[45]. هكذا أصبح الهجوم على العراق مبرّرًا لدى إدارة بوش، لمجرد وجود احتمالٍ بأن نظام صدام كان يملك أسلحة دمارٍ شاملٍ، أو برامجَ لتطويرها، أو أنه قادرٌ حتى على تطويرها يومًا مّا ليهدّد بها أمن الولايات المتحدة ومصالحها[46]. ومن ثمّ فإن عملية التلاعب وتسييس وفبركة «الدلائل» الاستخباراتية الزاعمة امتلاك العراق أسلحة دمارٍ شاملٍ، أو برامجَ مستقبليةٍ لذلك، كانت أمرًا مشروعًا في نظر إدارة بوش. فبحسب ذلك المنطق: «ينبغي أن نردع أي تهديدٍ ونقاومه قبل أن يصبح واقعًا»[47].

- حقّ الولايات المتحدة في التصرّف أو التحرّك بصورةٍ أحاديةٍ، أكان ذلك بغطاءٍ شرعيٍ قانوني أم بغيره، وذلك إذا رأت أو استشعرت أي تهديدٍ حاليٍّ قائم أو مقبل في المستقبل لأمنها ومصالحها، كما أوضحنا في النقطة السابقة. هذا المنطق - المنطلق من هوس «المحافظين الجدد» بالقوة العسكرية الأميركية

(42) «U.S. National Security Strategy: Transform America's National Security Institutions to Meet the Challenges and Opportunities of the 21st Century,» U.S. Department of State, 20 September 2001. <http://2001-2009.state.gov/r/pa/ei/wh/15430.htm>.

(43) المصدر نفسه.

(44) Schmidt and Williams, «The Bush Doctrine».

(45) Michiko Kakutani, «Personality, Ideology and Bush's Terror Wars,» *New York Times*, 20/6/2006. <http://www.nytimes.com/2006/06/20/books/20kaku.html?pagewanted=all>.

(46) Waheed, «The US Invasion of Iraq».

(47) المصدر نفسه.

الهائلة - كان واضحًا في قرار إدارة بوش غزو العراق، من دون غطاءٍ قانوني من مجلس الأمن الدولي، منتهكةً بذلك أحد قرارات ذلك المجلس (1441)، وهي التي جعلت من ضمن مبرراتها غزو العراق، عدم التزام هذا الأخير، كما زعمت، قرارات مجلس الأمن الدولي[48]. لعله من المفيد هنا أن نشير في هذا السياق إلى أن قرار بوش غزو العراق جاء متضمّنًا في القرار السري ذاته الذي وقّعه في 17 أيلول/ سبتمبر 2001 - أي بعد أقل من أسبوع من هجمات سبتمبر - لغزو أفغانستان. معنى ذلك، أن بوش لم ينتظر توافر معلومات استخباراتية مزعومة عن تورّط العراق في تلك الهجمات، كما أنه كان يصرّ على أجهزته الاستخباراتية أن تجد دليلًا على ذلك مباشرةً بعد الهجمات، فضلًا عن أن القرار لم يكن مرتبطًا أصلًا في ذهن إدارته بأي قراراتٍ أمميةٍ أو تفويضٍ من مجلس الأمن[49].

طبعًا، كان منطق إدارة بوش الأولى هذا متوافقًا مع حساسية «المحافظين الجدد» من أي صيغ للتعاون الدولي المشترك، وحتى من القانون الدولي نفسه ومنظّمة الأمم المتحدّة، الأمر الذي أشرنا إليه سالفًا.

- نشر الديمقراطية، هذا العنصر مرتبطٌ بإحدى قناعات «المحافظين الجدد» بأن الولايات المتحدة ينبغي أن تكون لديها الرغبة في استخدام القوة العسكرية في سياستها الخارجية، وذلك في سياق سعيها إلى تحقيق مبادئَ «أخلاقيةٍ» ومُثُل تؤمن بها، ومن ذلك طبعًا نشر الديمقراطية، كما يقول هؤلاء[50]. المثير أن إحدى الركائز الأيديولوجية لـ «المحافظين الجدد» هي إيمانهم بمتلازمتي «الخير

---

(48) للمزيد عن المزاعم الأميركية، انظر خطاب جورج بوش أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة في 12/ 9/ 2002، انظر: <http://www.un.org/webcast/ga/57/statements/020912usaE.htm>.

(49) في كتابه *Against All Enemies* يقول ريتشارد كلارك الذي كان مستشارًا خاصًا لبوش لمكافحة الإرهاب، إن أصر على أفراد فريقه للأمن القومي بعد هجمات أيلول/ سبتمبر أن يبحثوا عن أي صلة تربط نظام صدام حسين بالهجمات، ولم يعجبه جواب وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية (سي آي إي) الذي نفى الأمر وحدّد المسؤولية في «القاعدة». أيضًا يشير كلارك، إلى أن وزير الدفاع رامسفيلد ونائبه ولفوويتز كانا يصران على مسؤولية العراق على الرغم من نفي المعلومات الاستخباراتية المتوافرة لذلك كله. لمزيد من التفصيل، انظر: <http://govinfo.library.unt.edu/911/report/911Report_Ch10.htm> and <http://www.issues2000.org/Archive/Against_All_Enemies_War_+_Peace.htm>.

(50) Waheed, «The US Invasion of Iraq».

المطلق» و«الشر المطلق»، وهو التعبير الذي وجد طريقه إلى خطاب بوش عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس في 29 كانون الثاني/ يناير 2002 عن «محاور الشرّ» الثلاثة، العراق وإيران وكوريا الشمالية[51]. فضلًا طبعًا عن القناعات الدينية التي تعزّز هذا المعطى في تفكير بوش[52] وعملية الشيطنة الممنهجة التي تعرّض لها صدام حسين ونظامه.

كمحصلةٍ لكلّ ما سبق فإن غزو العراق واحتلاله، بحسب رأي المفكّر الأميركي نوام تشومسكي، كان تجربةً أولى ضروريةً لمفهوم «الحرب الوقائية»، وذلك في أفق أن يصبح معيارًا أميركيًا دوليًا مقبولًا. أما عن سبب اختيار العراق ليكون نطاق التجربة الأولى لهذا المفهوم، فإنه عائدٌ، بحسب تشومسكي، إلى أن العراق كان «هدفًا سهلًا جدًا وعاجزًا عن الدفاع عن نفسه»[53]. وبالتالي، كانت قراءة «المحافظين الجدد» لنتيجة غزوٍ مستقبليٍ حينئذٍ للعراق، بأن انهيار المجتمع وسقوط النظام سيكونان أمران سهلان[54]. أضِف إلى ذلك، أن إدارة بوش، أرادت تحويل العراق إلى «وكيلٍ خاضع» للهيمنة الأميركية، وذلك في إطار استراتيجيا أوسعَ لتعزيز السيطرة الأميركية على الخليج العربي، وإمدادات النفط فيه، وتعزيز مصالحَ أميركيةٍ أخرى في المنطقة[55].

هكذا إذًا اكتمل الإطار النظري لـ «المحافظين الجدد» في إدارة بوش لغزو العراق وإسقاط نظام صدام حسين، غير أن مساعي «المحافظين الجدد» تلك وجدت مقاومة، وإن كانت ضعيفة جدًا وفاشلة، من تيار «الواقعيين» المتراجع والمتهالك في الإدارة بسبب هجمات أيلول/ سبتمبر. وكان رمز تيار الواقعيين الأبرز المحذّر من غزو العراق من دون تفويضٍ وتعاونٍ دوليٍ، وزير الخارجية

---

(51) <http://edition.cnn.com/2002/ALLPOLITICS/01/29/bush.speech.txt/>.

(52) لمزيد من التفصيل عن هذا الموضوع، انظر: Rupert Cornwell, «Bush: God Told Me to Invade Iraq,» Common Dreams, 7/10/2005. <http://www.commondreams.org/headlines05/1007-03.htm>, and Jonathan Turley, «Report: Bush Told French President Jacques Chirac that Iraq War was Biblically Ordained with Story of Gog and Magog,» 25/5/2009. <http://jonathanturley.org/2009/05/25/report-bush-told-french-president-jacques-chirac-that-iraq-war-was-biblically-ordained-with-story-of-gog-and-magog/>.

(53) Waheed, «The US Invasion of Iraq».

(54) المصدر نفسه.

(55) المصدر نفسه.

كولن باول الذي استطاع فعلًا أن يقنع بوش بضرورة عرض «القضية» الأميركية ضد نظام صدام حسين على مجلس الأمن الدولي.

كانت حجّة باول ومن معه من تيار الواقعيين في إدارة بوش الابن الأولى، أن شن الولايات المتحدة الحرب منفردةً سيجعل أميركا تبدو دولةً إمبرياليةً وسينجم عنه تهديدات أكبرَ للأمن القومي الأميركي[56]. غير أن ذهاب باول إلى مجلس الأمن مطلع شباط/ فبراير 2003، على الرغم من أنه قدّم في «مرافعته» ما زعمه من «دلائلَ» استخباراتيةٍ، كصور تجسّسٍ فضائية ومكالمات مسجّلة مزعومة لمسؤولين عراقيين، وغير ذلك من المزاعم الاستخباراتية[57] (اتضح في ما بعد أن تلك «الدلائل» كلها مفبركةٌ) تؤكّد عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن الصادرة بحقّه، لم يفِ بالغرض لأنه لم يقنع مجلس الأمن المتشكّك بإعطاء تفويضٍ قانونيٍ أمميٍ للولايات المتحدة لغزو العراق. فكان أن مضت الولايات المتحدة، تماشيًا مع تعاليم «المحافظين الجدد» و«مبدأ بوش»، إلى الحرب بقرارٍ منفردٍ - في سياق مفهوم «الحرب الاستباقية» - مع ما سمي بـ«تحالف الراغبين»، ومن دون أدنى مراعاة للشرعية القانونية الأممية، فكان اجتياح العراق واحتلاله وإسقاط نظام البعث فيه.

غير أنّه إذا كان غزو العراق واحتلاله عمليةً سهلةً نسبيًا وأشبعت غرور بوش و«المحافظين الجدد» بالقوة العسكرية الأميركية الهائلة، فإن ما ترتب عن ذلك الغزو والاحتلال سيكون ذا آثارٍ وتداعياتٍ كارثيةٍ على الولايات المتحدة لم يتحسّب لها هؤلاء، وَجَرَّت على الولايات المتحدة قرابة عشر سنواتٍ عجافٍ استنزفت القوة والعظمة الأميركيتين بصورةٍ كبيرةٍ.

ثالثًا: ما بعد الفشل الأميركي في العراق، العودة إلى الواقعية السياسية

إذًا، عسكرة السياسة الخارجية الأميركية في إدارة بوش الابن الأولى، وإعطاؤها الأولية في هذا النطاق، لم يكونا ليمرا من دون أثمانٍ أميركيةٍ باهظةٍ

(56) James Pinkerton, «Powell has Painted Bush into a UN Corner,» 18/2/2003. <http://newamerica.net/node/6564>.

(57) <http://www.un.org/apps/news/storyAr.asp?NewsID=6079&Cr=iraq&Cr1=inspect>.

التكاليف، أكان داخليًا أم خارجيًا. وكما أريد للعراق أن يكون «حقل التجربة» الأول لتعاليم «المحافظين الجدد» و«مبدأ بوش» المؤسّس عليها - خصوصًا في معطى «الهجمات الاستباقية» - في أفق فرض الهيمنة الأميركية الأحادية على العالم، فإن العراق أيضًا، سيكون رغمًا عن إدارة بوش الأولى مقبرةً لطموحات فرض الهيمنة الأميركية عالميًا، على الأقل في فترتي رئاسة بوش الابن، وفترة رئاسة أوباما الأولى والثانية إلى حد اللحظة.

ألحق الفشل الأميركي في العراق - طبعًا الأمر لن يحتاج إلى كثير تدليلٍ هنا وذلك إذا ما اعتمدنا قراءةً عكسيةً زمنيًا لتسلسل الحوادث - من ناحيةٍ الضرر بصدقية تنظيرات «المحافظين الجدد» وأوهامهم الحالمة وقيمتها، وأظهر بصورةٍ صارخةٍ حدود القوة والعظمة الأميركيتين. ومن ناحية أخرى دفع الولايات المتحدة راغمةً أو راغبةً، ولا شكّ في أنها كانت راغمةً، إلى العودة إلى التفكير بصورةٍ أكثر واقعيةً بعد أن استوعبت أن للقوة العسكرية الهائلة حدودًا من حيث القدرة على الإنجاز لا يمكن تخطّيها.

1- أيديولوجيا «المحافظين الجدد» وتوريط أميركا: أين الخلل؟

لكن ما هي أوجه الخلل في حسابات «المحافظين الجدد» وتنظيراتهم الحالمة التي أبرزتها للعيان حرب العراق، وكانت ذات تداعياتٍ كارثيةٍ على الولايات المتحدة؟

الإجابة عن مثل هذا السؤال لن تكون سهلةً، لا لأن ثمّة صعوبةً في تحديد أوجه الخلل هذه، بقدر ما أن الأمر متعلّق بصعوبة حصرها واختصارها هنا ضمن سياقٍ لا ينبغي أن يخرج عن الهدف الأساس لهذه الدراسة. ولذلك فإننا سنسعى هنا إلى الإيجاز في مناقشة أوجه الخلل هذه بما يبقينا ضمن موضوع البحث، وبما يخدم فكرتها بحيث تعيننا على تلمّس أولويات السياسة الخارجية الأميركية في مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي من العراق، وفهم كيفية تشكّلها والعودة إلى منطق «الواقعيين» في ضوء فشل ذلك الغزو.

في تقديرنا ينبغي أن تنطلق نقطة البداية في فهم أوجه الخلل من نقد طغيان سقوف الأيديولوجيا المرتفعة والهائمة في أحيانٍ كثيرةٍ في الطوباوية على حسابات

وحقائق الواقع المعقّد. هذا أمرٌ ينطبق على الفضاء العام للعمل السياسي، كما أنه ينطبق على الإطار التنظيري لـ «المحافظين الجدد».

أشرنا سابقًا إلى أن إحدى نقاط الخلاف المركزية بين تيار «الواقعيين السياسيين» و«المحافظين الجدد» ترتبط بمسألة عسكرة السياسة الخارجية الأميركية، وربطها بمبادئ وقيم أخلاقيةٍ وأيديولوجيةٍ عليا، من ذلك مثلًا نشر الديمقراطية، أو حشر العسكرة في ثنايا جدليتي «الخير» و«الشر» كما فعلت إدارة بوش الأولى في سياق حربها العالمية على ما نعتته بـ «الإرهاب». وكما أسلفنا أعلاه، فإن تيار «الواقعيين» لا يرى مانعًا من توظيف القوة العسكرية الأميركية في السياسة الخارجية، ولكن ذلك مرهونٌ بتحقيق مصالح أميركية عليا، وضمن حدود الضرورة[58]. وبالتالي، بحسب تحليل «الواقعيين السياسيين»، فإن ربط إدارة بوش الأولى للقوة العسكرية بمبادئ وقيم أخلاقيةٍ وأيديولوجيةٍ قاد إلى تلك الأخطاء الكارثية في السياسة الخارجية الأميركية[59]. ويسوق الواقعيون أمثلةً كثيرةً على هذا الأمر، منها مثلًا أن العراق لم يتحوّل إلى ديمقراطيةٍ فعّالةٍ، كما أن الغزو الأميركي لم يحوّل منطقة الشرق الأوسط أيضًا إلى واحةٍ للديمقراطية. فقد وجد «الدكتاتوريون» العرب في فوضى العراق المترتبة عن انهيار السلطة المركزية ذريعةً قويةً لتحذير شعوبهم من خطر الفوضى إذا ما سقط «النظام»[60].

مسألةٌ أخرى مرتبطةٌ بهيمنة أوهام الأيديولوجيا على حقائق الواقع تتعلق بنظرية «المحافظين الجدد» بأن غزو العراق، الهدف السهل، «استباقيًا» أو «وقائيًا»، سيكون باعثًا للرعب في قلوب خصوم الولايات المتحدة وسيدفعهم إلى التسليم بالهيمنة الأميركية وعدم التفكير في تحدّيها أبدًا. ولكن الغزو الأميركي للعراق جاء بنتائجَ عكسيةٍ، من ذلك، مثلًا، أن «محوري الشر» الآخرين، بحسب نظرية بوش الابن، كوريا الشمالية وإيران، لم ترتعدا وترتدعا، بسبب القوة العسكرية الأميركية الهائلة التي أبرزتها في العراق، بقدر ما كان ذلك حافزًا أكبرَ لهما لتسريع

(58) Waheed, «The US Invasion of Iraq».

(59) Schmidt and Williams, «The Bush Doctrine».

(60) Strobel, «Iraq War's Cost».

وتيرة التسلّح والسعي إلى امتلاك أسلحةٍ غير تقليديةٍ لمواجهة أي عدوانٍ أو غزوٍ أميركي محتملٍ لهما[61].

الأمر نفسه ينطبق على حساسية «المحافظين الجدد» تجاه الأمم المتحدة والقانون الدولي وصيغ التعاون الدولي، مع أن «الواقعيين» لديهم الحساسيات ذاتها، إلّا أنهم رفضوا المنطق «الأحادي» الذي نَظَّرَ له «المحافظون الجدد» واتّبعته إدارة بوش الأولى في غزوها العراق، فالمنطق «الأحادي» الأميركي قاد إلى غزوٍ سهلٍ نسبيًا للعراق وإسقاط نظامه، غير أن مسألة الاحتلال أثبتت أن لها تعقيداتٍ من نوعٍ خاصٍّ لم تكن القوات الأميركية مهيأةً أو مستعدّةً لها، الأمر الذي دفع الإدارة الأميركية بعد أن استوعبت أنها تغرق «في الوحل العراقي»[62] إلى أن تعود إلى الأمم المتحدة – بعد شهرين من الغزو – راغمةً ودائسةً على كبريائها لطلب العون الأممي في بلدٍ محت سياساتُها هي نفسها جميع مقوّمات الوحدة الوطنية والتماسك الشعبي والنظام القانوني فيه[63].

ليس ذلك فحسب، بل إن القوة العسكرية الأميركية الهائجة والمنفلتة من أي عقالٍ هزّت الصورة الأميركية عالميًّا، وأصبح ينظر إليها على أنها دولةٌ عدوانيةٌ وتشكّل خطرًا على السلم العالمي[64]، خصوصًا مع سقوط الصدقية الأميركية في العراق واتضاح زيف ذرائع الغزو لذلك البلد. هذا من ناحيةٍ. ومن ناحيةٍ أخرى، فإنها دفعت خصوم أميركا الآخرين إلى بناء وتعزيز قدراتهم العسكرية وحضورهم الدولي والإقليمي، خصوصًا الصين وروسيا، مستفيدتين في ذلك من التورّط الأميركي في «الوحل العراقي».

أبعد من ذلك، فإن كارثية قرار احتلال العراق وعدوانيته ارتبطتا أيضًا

---

(61) Schmidt and Williams, «The Bush Doctrine».

(62) الغريب أن صاحب توصيف «الوحل العراقي» هو ديك تشيني نفسه وذلك في مقابلة أجراها عام 1994 ودافع فيها عن قرار إدارة بوش الأب بعدم اجتياح العراق في مطلع التسعينيات. وقد كشف عن تسجيل تلك المقابلة في آب/ أغسطس 2007. <http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/1560915/Dick-Cheney-Iraq-quagmire-video-hits-the-web.html>.

(63) لمزيد من التفصيل: <https://www.globalpolicy.org/political-issues-in-iraq/un-role-in-iraq.html>.

(64) لمزيد من المعلومات عن تراجع الاحترام للولايات المتحدة عالميًا: <http://www.nytimes.com/2003/06/04/world/after-the-war-opinion-world-s-view-of-us-sours-after-iraq-war-poll-finds.html>.

بسوء تخطيطٍ فادح لعملية الاحتلال تلك. فحتى في سياق التخطيط لمرحلة ما بعد الاحتلال كانت الأيديولوجيا الطوباوية حاضرةً. وهاك بعض النماذج على ذلك. فمثلًا، افترض «المحافظون الجدد» أن الشعب العراقي سيخرج مهلّلًا ومرحّبًا بالقوات الغازية كـ «محرّرين» لهم من نظام عبودية صدام[65]، فما كانت النتيجة؟ أيضًا، افترض أولئك أن الشعب العراقي سيسلّم باحتلال بلده، فهو بحسب قناعتهم حينئذٍ، شعبٌ منهارٌ معنويًا ووطنيًا، فكانت النتيجة مقاومةً شرسةً وحرب شوارع (سمتهما أميركا تمرّدًا)، استهلكتا القوة العسكرية الأميركية الهائلة واستنفدتاها، وحوّلتا قواتها العسكرية على الأرض إلى قوات أقرب إلى الشرطة ولكنّها عاجزةٌ عن كبح جماح ثورة المقاومة المسلّحة[66]. هكذا بدلًا من أن يكون الغزو الأميركي للعراق «نزهة» سريعة تنتهي خلال شهور، ولن تتطلّب وجود أكثر من 100.000 جندي أميركي في مرحلة ما بعد الغزو، تحوّلت جحيمًا استلزم بقاء عشرات الآلاف من القوات الأميركية على الأرض، بل مضاعفتهم في ما بعد في ما عرف بـ «التصعيد» في أواخر عام 2006.

لعلّه من المفيد هنا أن نشير إلى أن قائد أركان الجيش الأميركي الأسبق، الجنرال إريك شينسكي، أخبر لجنة القوات المسلّحة في مجلس الشيوخ الأميركي في شباط/ فبراير 2003، أي قبل الحرب بشهرٍ تقريبًا، أن الأمر سيتطلب «مئات الآلاف من الجنود» لتأمين العراق، غير أنه لم يمضِ يومان على تلك التصريحات حتى خرج رامسفيلد ونائبه ولفوويتز يخطّئانه ويصرّان على أن الأعداد المطلوبة ستكون أقلّ من ذلك بكثيرٍ. ولم يمضِ وقت كثير حتى اضطرّ شينسكي إلى تقديم استقالته، وأشيع حينها أن ذلك كان بسبب امتعاض رامسفيلد من تقديراته تلك[67].

---

(65) في 16/ 3/ 2003، قبل أيام من غزو العراق، قال تشيني في مقابلة تلفزيونية إن الشعب العراقي سيستقبل الجنود الأميركيين «كمحررين». <https://www.mtholyoke.edu/acad/intrel/bush/cheneymeetthepress.htm>.

(66) انظر: Walt, «Top 10 Lessons of the Iraq War».

(67) Eric Schmitt, «Threats and Responses: Military Spending; Pentagon Contradicts General on Iraq Occupation Force's Size,» *International New York Times*, 28/2/2003. <http://www.nytimes.com/2003/02/28/us/threats-responses-military-spending-pentagon-contradicts-general-iraq-occupation.html?src=pm>.

وعن أسباب استقالة شينسكي، انظر: <http://www.cnn.com/2004/ALLPOLITICS/10/08/factcheck/>.

معلومٌ الآن أنه بسبب تقديرات رامسفيلد الخاطئة، ومن ورائه «المحافظون الجدد»، بقيت الولايات المتحدة تغرق أكثر فأكثر في «وحل العراق»، إلى أن اضطر بوش مرغمًا أواخر عام 2006، أي في إدارته الثانية، إلى أن يعترف بأن الاستراتيجيا الأميركية في العراق لا تعمل بصورةٍ صحيحةٍ، وأصدر قرارًا بزيادة عدد القوات الأميركية العاملة على الأرض بأكثرَ من 30.000 جندي إضافي، ليصل عددها إلى 170.000 جندي، لكن ذلك جرى بعد استقالة رامسفيلد في إثر بدء بوش رئاسته الثانية عام 2005[68].

أخطاء «المحافظين الجدد» في هذا السياق نجمت في جانبٍ كبيرٍ منها من أنهم تعاملوا مع الحرب في العراق ومع ردة الفعل المتوقّعة من نظامه وشعبه بمنطق النظريات الفيزيائية أو الرياضية. بمعنى أن ضربةً عسكريةً أوليةً هائلةً للعراق ستجبر النظام على الاستسلام فورًا، ولكن ضربات «الصدمة والترويع» الجوية الخاطفة والمدمّرة لم تدفع النظام إلى الاستسلام بل إنها ضاعفت جرعات التحدّي والمقاومة. وعندما سقط النظام ظنّ أولئك أن الشعب سيعاملهم كأنهم فاتحين محررين، لكنه عاملهم بصفتهم غازين محتلين. فكان أن اندلعت مقاومةٌ شرسةٌ جعلت أميركا تغرق في ذلك البلد وتستنفد قوتها فيه. ذلك الغرق الأميركي، قاد إلى أمرين: **الأول**، أن أميركا لم تتمكن من تحقيق ما ابتغته من وراء الحرب. فلا هي حظيت بالسيطرة على ثروات العراق النفطية، ولا تمكّنت من نقل الرعب إلى خصومها الآخرين، كسورية وإيران وكوريا الشمالية، ذلك أنها ما عادت لديها القدرة على شنّ عدوانٍ عسكري آخرَ، وهي غارقة في «أوحال» العراق. **والثاني**، أن الولايات المتحدة بسبب تورطها في العراق، واتضاح أن نظريات «المحافظين الجدد» لم تزد عن كونها أوهامًا أو طموحات غير واقعية، عجزت عن متابعة التحديات الأخرى التي تواجهها استراتيجيًا، وبالتالي هَمَدَ مفهوم الهيمنة الأميركية عالميًّا من تلقاء نفسه. فحربها ضدّ طالبان والقاعدة في أفغانستان أصبحت ضحيةَ نقل الجهد والتركيز والإمكانات إلى العراق، في حين كانت روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران تضاعف من توسعة نفوذها في فضاءاتها الإقليمية وتعزز قدراتها العسكرية في ظلّ غياب، أو عجز، أميركي واضح.

---

(68) لمزيد من التفصيل عن الوجود الأميركي العسكري في العراق ومراحله، انظر: <http:// www.reuters.com/article/2011/12/15/us-iraq-usa-pullout-idUSTRE7BE0EL20111215>.

أما ثالثة الأثافي فتمثلت بأن العراق، حتى وهو تحت الاحتلال الأميركي المباشر، تحوّل إلى ساحة ملحقة بطهران. وأصبح النظام الإيراني يصفّي حساباته مع أميركا على أرضه. فإيران كانت هي المستفيد الأول من إسقاط نظام صدام واحتلال العراق، ذلك أن الولايات المتحدة نابت عنها في ما عجزت هي عنه من قبل، وذلك بإزالة العقبة الكؤود التي كانت تقف في وجه طموحاتها التوسعية في المنطقة. كما أن العراق تحت أميركا وما بعد صدام، أضحى منفذًا لكسر الحصار الغربي على إيران، وساحة حيوية لاقتصادها عبر التهريب والتصدير إليه. وفوق هذا وذاك، كان من سيُنتخبون لقيادة العراق حينئذ هم شخصيات وتيارات محسوبة على إيران، والمالكي هو الأنموذج الأبرز لذلك[69]. بكلمات أخرى، فإن الاحتلال الأميركي للعراق تحوّل إلى قيدٍ عليها بدلًا من أن يكون قيدًا على إيران كما كان يُرتجى من قبل.

بهذا، وجدت الولايات المتحدة نفسها في ورطة في العراق من أي زاوية نظرت إلى الأمر. فلا هي وجدت أسلحة الدمار الشامل المزعوم أو برامجه ممّا أضعف صدقيتها داخليًا وخارجيًا وهزّ صورتها عالميًّا، ولا الشعب العراقي عاملها كمحرّر وفاتح خصوصًا مع تورّطها في جرائم وانتهاكات جسيمة في حربها للمقاومة المسلحة، كما حصل في أبو غريب... إلخ، ولا العراق أصبح ديمقراطية ناجحة يُتغنّى بها، ولا هي نجحت، أو أوفت بعهودها بإعادة بناء العراق. كل ما جنته أميركا من غزو العراق هو أنها جلبت الفوضى والدمار لذلك البلد، وغرقت هي في أوحاله، واستنزفت قوتها وتركيزها فيه، وقدمته على طبق من ذهب إلى إيران التي تقوّت أكثرَ فأكثرَ من ذلك الغزو الذي قادته الطوباوية ليكون كارثة أميركية بكل ما تحمل الكلمة من معنى. فوق هذا وذاك، ساهم غزو العراق، بتكاليفه المالية المهولة في إضعاف الاقتصاد الأميركي ودخوله ركودًا عميقًا، الأمر الذي دفع الرأي العام الأميركي، المستاء حينئذ من التكلفة البشرية والاقتصادية والاستراتيجية لذلك الاحتلال على الولايات المتحدة إلى معاقبة الحزب الجمهوري في انتخابات الكونغرس النصفية عام 2006، فضلًا عن ضغطه على الإدارة لبدء الانسحاب من ذلك البلد، وهو ما ستدشّنه مفاوضات

(69) Eric Davis, «U.S. Foreign Policy in Post-SOFA Iraq,» Foreign Policy Research Institute, September 2011. <http://www.fpri.org/enotes/2011/201109.davis.iraq.html>.

إدارة بوش واتفاقها مع حكومة المالكي أواخر عام 2008، ليكتمل الانسحاب تحت إدارة أوباما (المدين هو الآخر إلى حدّ كبير بفوزه بالرئاسة عام 2008 لأخطاء الجمهوريين في العراق) في أواخر عام 2011[70].

2- إدارة بوش الثانية: الاستيقاظ من الأوهام والعودة إلى واقعية «حدود القوة»

أمام هذه الضربات المتتالية، والسقوط المريع لأفكار «المحافظين الجدد» التي كانت تعيش أوهام السيطرة الأحادية المطلقة على العالم، لم تجد إدارة بوش الثانية بدًّا من أن تتخفّف من أعباء نظريات «المحافظين الجدد» ومن العودة إلى المسار الطبيعي الذي ميز السياسة الخارجية الأميركية في أغلب فتراتها في تاريخها المعاصر. ففجأةً أدركت إدارة بوش الثانية، بفعل الفشل المتتالي والأزمات المتراكمة، بأنه لا يوجد حل عسكري لكل معضلة، وكما يقول جوزف ناي، مساعد وزير الدفاع الأميركي الأسبق، فإن أصحاب المنطق الأحادي في إدارة بوش الأولى كانوا كـ «الطفل الصغير الذي يحمل بيده مطرقة ويظن أن كل مشكلة هي مسمار»[71]. ويوضح ناي أن المسؤولين في إدارة بوش الثانية بدوا أكثر تفهّمًا لمسألة أن توزيع القوة السياسية في العالم اليوم أشبه ما يكون بـ «رقعة شطرنج ثلاثية الأبعاد». في القسم العلوي منها، تأتي القوة العسكرية، وهي عمليًّا تتميز بالأحادية، لأن أميركا هي القوة العسكرية الأعظم اليوم ولا يوجد لها منافسٌ في هذا الإطار. أمّا في قسمها المتوسّط، فثمّة الوضع الاقتصادي عالميًّا، وهو متعدّد الأقطاب، بحيث إن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تفرض ما تريده من دون تعاونٍ من أوروبّا واليابان والصين، ودولٍ أخرى. وهناك القسم الأدنى من اللعبة ويتعلّق بقضايا عالميةٍ خارج سيطرة الحكومات، وتتضمن كل شيء «من التغير المناخي، إلى الأمراض المعدية، إلى الإرهاب العابر القارات. وفي هذا القسم تتوزع القوى توزعًا فوضويًا، وليس من المنطق زعم الهيمنة الأميركية عليها»[72].

---

(70) Marc Lynch, «Bush's Finest Moment On Iraq: SOFA, Not the Surge,» 18/1/2009. <http://lynch.foreignpolicy.com/posts/2009/01/18/sofa_not_the_surge>.

(71) Joseph S. Nye, «American Foreign Policy after Iraq,» Project Syndicate, 12/3/2007. <http://www.project-syndicate.org/commentary/american-foreign-policy-after-iraq>.

(72) المصدر نفسه.

بحسب ني، فإن أغلب مشكلات العالم اليوم هي تلك الموجودة في القسم السفلي من رقعة الشطرنج، والطريقة الوحيدة للتعامل الناجح مع هذه التحديات لن تكون إلّا عبر التحالف مع الآخرين «وهذا يتطلب القوة الناعمة للجذب، كما يتطلب القوة القاسية للإرغام. ولكن لا يوجد حل عسكري بسيط سيحقق النتائج التي نتوخاها»[73].

بناء على التحليل السابق، يرى ني أن إدارة بوش الثانية، بعد التخفف من بعض «متطرفي الأحادية» بدأت التعامل مع بعض المشكلات العالمية المعقّدة مثل كوريا الشمالية وإيران بمنطق تعددي (أي عبر التعاون الدولي). وهكذا وجدنا أن إدارة بوش الثانية عملت عبر الأمم المتحدة على إرسال قوات حفظ سلام إلى جنوب لبنان بعد العدوان الإسرائيلي صيف 2006[74]. ولا بدّ من التذكير هنا مرة أخرى، بأن إدارة بوش الأولى، كانت تكن اشمئزازًا خاصًا للأمم المتحدة، ولكنها في دورتها الثانية انعطفت أكثرَ نحو منهج «الواقعيين» الذين، وإن كانوا يمقتون الأمم المتحدة، غير أنهم يرون فيها وسيلة للتعبير عن القوة الأميركية من خلالها. نجد أيضًا، أن إدارة بوش الثانية سعت إلى الحدّ من انتشار الأسلحة النووية عالميًا، ولكن هذه المرّة من خلال الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أنها سعت إلى التفاوض مع «محوري الشرّ» الآخرين كوريا الشمالية وإيران، بعد أن أصبح استخدام الخيار العسكري ضدّهما أمرًا غير واقعي في ضوء التجربة الأميركية المريرة في كل من العراق وأفغانستان، وهما الدولتان المدمّرتان أصلًا، فما بالك بإيران وكوريا الشمالية القويتين عسكريًا على الأقل. كان مما يسترعي الانتباه هنا تصريحات رايس، بعد أن أصبحت وزيرة الخارجية (2005-2009) بأن الوقت الآن هو للدبلوماسية[75]. أضف إلى ذلك أن الممارسة الأميركية في كل من أفغانستان والعراق جعلت من الصعب على أميركا أن تطلب أي دعم أو عون دولي فيهما، من باب أحرى إن كان لحرب جديدة[76].

---

(73) Nye, «American Foreign Policy».

(74) المصدر نفسه.

(75) <http://www.cnn.com/2005/ALLPOLITICS/01/18/rice.confirmation/index.html>.

(76) Anne AppleBaum, «The Real Cost of the War in Iraq,» Slate, 30/8/2010. <http://www.slate.com/articles/news_and_politics/foreigners/2010/08/the_real_cost_of_the_war_in_iraq.html>.

مرة أخرى نذكر هنا بأسباب إسهابنا في تحليل أفكار «المحافظين الجدد» وذرائعهم لغزو العراق، ثم بأسباب السقوط الذريع لتلك الأيديولوجيا في إدارة بوش الأولى، والعودة إلى خط الواقعية في السياسة الخارجية الأميركية في إدارته الثانية. فمن ناحيةٍ، أعاننا هذا على فهم السياق الذي غُزِيَ العراق فيه واحتُل. ومن ناحية ثانية، أعاننا على فهم المعضلات البنيوية التي تجد أميركا نفسها فيها اليوم إن داخليًا أو خارجيًا. ومن ناحية ثالثة، أوضح لنا الاستعراض التحليلي السابق، أسباب العودة إلى الواقعية في السياسة الخارجية الأميركية، وهذه الواقعية هي التي لا تزال إلى اليوم تساهم في إعادة صوغ الأولويات الأميركية في السياسة الخارجية منذ مرحلة مبكّرة في إدارة بوش الثانية.

3- إدارة أوباما.. ترسيخ الواقعية في السياسة الخارجية

من النقطة الأخيرة بالذات أريد أن أدلف إلى رئاسة باراك أوباما وأولويات السياسة الخارجية في عهد إدارته الأولى ومطلع إدارته الثانية اليوم. ذلك أن هذه الدراسة تجادل في أن التحوّل الذي رأيناه في السياسة الخارجية تحت إدارة أوباما والتخفّف الواضح من عسكرتها وميلها إلى التعاون الدولي والعمل إلى حدٍّ كبير عبر الأطر الدولية والأخرى الحليفة، أمور ليست بالضرورة عائدة إلى رؤية أخلاقية يؤمن بها الرجل، بقدر ما أن الأمر متعلّقٌ بحقيقة أميركا التي ورثها من إدارة سلفه بوش.

إن أميركا التي ورثها أوباما في عام 2009 مختلفةٌ عن تلك التي ورثها بوش عن كلينتون عام 2001، سواء لناحية المكانة الاستراتيجية والسمعة الدولية، أم لناحية اقتصادها ووحدتها الداخلية. أبعد من ذلك، فإن أوباما ورث أميركا مستنزفةً في معركتين أساسيتين في كلٍّ من العراق وأفغانستان، في حين أن التحديات الاستراتيجية الحقيقية للولايات المتحدة كانت بالكاد تجد لها وقتًا لدى صانع القرار الأميركي للتعاطي معها. نقطةٌ أخرى مهمّةٌ في هذا السياق متعلقة باتهام بعض الجمهوريين أوباما بإضعاف الولايات المتحدة بسبب سياساته الخارجية المتردّدة والمهزوزة، كما يقولون. والحقيقة كما أشرنا سالفًا، أن مقدّمات تراجع القوة الأميركية ارتسمت ملامحها أكثرَ في ظلّ إدارة بوش الثانية، وهي مرتبطة بتلك المعضلات الاستراتيجية التي تنوء تحتها

الولايات المتحدة وَتُستَنزَفُ من جرّائها بسبب سياسات إدارة بوش الأولى بالدرجة الأولى.

هكذا فإن تراجع العامل العسكري في منظومة السياسة الخارجية الأميركية، والحذر من إعطاء دور سياسي للقوات الأميركية وهو ما تؤكده إدارة أوباما اليوم (مع ضرورة تأكيد الاستثناء في السياق الأفغاني وذلك بسبب تعقيدات الوضع هناك وارتباطه بتركة إدارة بوش الثقيلة)، أمورٌ بدأت في إدارة بوش الثانية. وإن حديث أوباما عن أنه «لا مزيد من الحروب ولا لإرسال عشرات الآلاف من القوات الأميركية» تحت قيادته إلى مناطقَ مختلفةٍ من العالم من دون ذريعةٍ مشروعةٍ، وبأن الحرب خيار أخير، وينبغي أن يكون ضمن استراتيجيا مدروسة بصورة صحيحة، وخطة معدّة بعناية[77]، أمر لا يتعلق بفلسفة الرجل فحسب، بل بالإمكانات الأميركية المستنزفة اليوم، فضلًا عن سمعة أميركا الأخلاقية المتضعضعة عالميًّا بسبب الحرب ضد «الإرهاب» وحربي أفغانستان والعراق. ولعل من المفيد هنا أن نشير إلى أن بوش نفسه رفض الخضوع في آخر ولايته الثانية لضغوط نائبه تشيني والمحافظين الجدد واللوبي الصهيوني وإسرائيل لشنّ هجوم عسكري على إيران[78]، على الرغم - وهو الأمر المثير هنا - من أن تقارير الاستخبارات الأميركية والمنظّمات الدولية كانت تؤكد في ذلك الوقت أن برنامج إيران النووي ليس سلميًا، على عكس الحال في العراق[79]. وبالتأكيد لا يمكن فهم موقف بوش ذاك، إلّا بالنظر إلى التكاليف الأميركية الباهظة في العراق وما ترتب عن ذلك من رفض الرأي العام الأميركي للدخول في مغامرة عسكرية أخرى غير محسوبة النتائج والتكاليف، بعد أن رأى الشارع الأميركي فشل حربي أفغانستان والعراق ودفع ثمنهما. الأمر نفسه ينطبق على منطق إدارة أوباما المائل أكثر إلى العمل عبر الأطر الدولية والحليفة، كالناتو مثلًا، فهي نتاج الفشل الذريع لمنطق الأحادية الأميركية استنادًا إلى تنظيرات «المحافظين

---

(77) انظر خطاب أوباما عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس في 12/ 2/ 2013. <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address>.

(78) في شأن رفض الطلب الإسرائيلي، انظر: Yitzhak Benhorin, «Report: US Refused to Help Israel Attack Iran,» 11/1/2009. <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3653927,00.html>.

في شأن فشل مساعي تشيني، انظر: «Cheney Aide: Bush won't Attack Iran,» UPI, 17/9/2008. <http://www.upi.com/Top_News/2008/09/17/Cheney-aide-Bush-wont-attack-Iran/UPI-84641221678878/>.

(79) LaFranchi, «How the Iraq War has Changed America».

الجدد» التي حكمت إدارة بوش الأولى. وبدأ التحلل من هذه الأيديولوجيا في إدارة بوش الثانية، لا في إدارة أوباما[80].

هكذا، بحسب تعبير دينيس روس - مبعوث السلام الأميركي الأسبق إلى الشرق الأوسط، وأحد أعضاء مجلس الأمن القومي السابقين في إدارة أوباما - فإن الوضع الجديد الذي تجد الولايات المتحدة نفسها فيه اليوم يجعلها بحاجةٍ إلى شرعيةٍ دوليةٍ لتتحرّك، فضلًا عن مشاركة في التكاليف[81]. ويؤيد المسؤول السابق في إدارة بوش الابن، إليوت إبرامز هذا الرأي، وإن كان من باب نقد إدارة أوباما، وذلك بقوله إن إدارة أوباما تريد استخداما أقل للقوة في السياسة الخارجية، والسعي إلى الحصول على شرعية ودعم دوليين، فضلًا عن محاولة التفاوض مع الخصوم[82].

في ما يأتي، أريد أن أستعير بضع فقراتٍ بتصرّف محدود من دراسة سابقة لي بعنوان: «مصالح وأهداف الولايات المتحدة في النظام العربي»، قدّمت ضمن فعاليات «المؤتمر السنوي الأول لمراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي»، الذي عقده المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في كانون الأول/ ديسمبر 2012.

ثمّة خطابان لأوباما يؤكدان المعطى الذي أشرنا إليه آنفًا من أن أميركا التي ورثها [هو] 2008-2009 هي غير أميركا التي ورثها بوش 2000-2001. ومن ثم فإن أميركا لم تعد تملك الإمكانات والقدرات ذاتها عالميًّا بصورة عامة... التي كانت تمتلكها من قبل، كما أنها لم تعد تتمتع بالنفوذ غير المحدود ذاته، من دون أن يعني هذا أن أميركا قد خسرت مكانة اللاعب الأساس والأبرز عالميًّا... ولكنها الآن، ليست اللاعب الوحيد، وهي غير قادرة دائمًا على فرض طبيعة النتائج ونوعيتها بقدر ما أنها تنافس (مع أفضلية طبعًا) على توجيهها.

---

(80) Nicolas Kralev, «Iraq War Defines Foreign Policy,» *Washington Times*, 15/1/2009. <http://www.washingtontimes.com/news/2009/jan/15/iraq-war-defines-foreign-policy/?page=all>.

انظر أيضًا: Nye, «American Foreign Policy after Iraq».

(81) المصدر نفسه، و Landler, «Iraq, a War Obama Didn't Want».

(82) Landler, «Iraq, a War Obama Didn't Want».

الخطاب الأول جاء في كانون الأول/ ديسمبر 2009 أمام الأكاديمية العسكرية الأميركية، ويست بوينت في نيويورك، وأعلن فيه أوباما قراره إرسال المزيد من القوات الأميركية إلى أفغانستان. في ذلك الخطاب قال أوباما: «كرئيس أرفض أن أضع أهدافًا تتخطى مسؤولياتنا وإمكاناتنا ومصالحنا. ويجب علي أن أوازن بين جميع التحديات التي تواجه أمتنا. أنَا لا أمتلك ترف التركيز على تحدٍّ واحد فقط». وأضاف منتقدًا بصورة ضمنية سياسات إدارة سلفه بوش: «على مدى السنوات الماضية فقدنا ذلك التوازن. فقد فشلنا في تقدير العلاقة بين أمننا القومي واقتصادنا»[83].

الخطاب الثاني ألقاه أيضًا أمام الأكاديمية ذاتها في أيار/ مايو 2010 وقال فيه: «على مرِّ تاريخ البشرية لم تتمكّن أمة، تعاني تراجعَ حيويتها الاقتصادية، من أن تحافظ على تفوّقها العسكري والسياسي». مضيفًا «كما لا يمكن أن تقع (المسؤولية العالمية) على كاهل أميركا وحدها. خصومنا يرغبون في أن يروا أميركا تفرط في استخدام قوتها. وفي الماضي، كانت لدينا دائمًا البصيرة لتفادي العمل بمفردنا»[84].

تعزز هذا المعطى أيضًا مع إعلان إدارة أوباما في آذار/ مارس 2012 «الاستراتيجيا الأميركية الدفاعية الجديدة»، التي تجعل مجال تركيزها الجيو- استراتيجي منطقة «آسيا المحيط الهادئ» (Pacific Asia) وذلك في مسعى منها إلى احتواء تصاعد قوة الصين اقتصاديًا وعسكريًا في ذلك الفضاء الإقليمي، فيما تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرةً إلى خفض نفقاتها الدفاعية من جراء الأزمة الاقتصادية[85].

بناءً على هذه الاستراتيجيا الدفاعية الجديدة التي تتطلب تقليل عديد القوات الأميركية ونفقات وزارة الدفاع، ما عادت أميركا قادرةً على خوض حربين متزامنتين في وقت واحد، غير أنها ستحتفظ بالقدرة «على منع أي معتد مغامر

(83) <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/remarks-president-address-nation-way-forward-afghanistan-and-pakistan>.

(84) <http://www.cbsnews.com/2100-201_162-6509577.html>.

(85) <http://www.reuters.com/article/2012/01/05/us-usa-military-obama-idUSTRE8031Z020120105>.

في إقليم آخرَ (في حال انشغال الولايات المتحدة بحرب) من تحقيق النتائج التي يتوخّاها عبر فرض تكلفة (عسكرية) عليه لن يكون قادرًا على تحمّله»[86]. بمعنى إبقاء أميركا على قدرة الردع، خصوصًا في بحر الصين الجنوبي، وفي مضيق هرمز الذي يشهد تهديدًا إيرانيًا متزايدًا بإغلاقه.

حفّزت ثلاث حقائقَ هذه الاستراتيجيا الجديدة: **الأولى**، انتهاء الحرب الأميركية في العراق واستعداد الولايات المتحدة لسحب قواتها العسكرية المقاتلة من أفغانستان أواخر عام 2014. **الثانية**، الأزمة الاقتصادية الأميركية الخانقة التي تستوجب إحداث اقتطاعاتٍ من ميزانية وزارة الدفاع. و**الثالثة**، تصاعد التهديد الصيني والإيراني للنفوذ الأميركي في منطقة «آسيا المحيط الهادئ» والشرق الأوسط[87].

هذه الاستراتيجيا الأميركية الدفاعية الجديدة، التي وإن أبقت على أهمية الشرق الأوسط ضمن سياق المصالح الحيوية الأميركية وذلك عبر استمرار استراتيجيتها لمنع بروز أي منافسٍ إقليميٍ لسيطرتها فيه (تحديدًا إيران الآن)، غير أنها قلّصت عمليًّا الرغبة الأميركية في الانخراط المباشر في حروب المنطقة وهمومها، وخصوصًا عملية السلام العربية - الإسرائيلية. فالولايات المتحدة تتعامل الآن مع الملفات الأخرى، كعملية السلام بمنطق «المهدّئات» لا الحلول الجذرية، من جرّاء انشغالاتها الكثيرة دوليًّا واستغراقها في همومها الداخلية.

هكذا، على عكس استراتيجيا إدارة بوش، تخوض إدارة أوباما حربها الآن مع «القاعدة» وأي خصوم آخرين عبر طائراتٍ من دون طيار، أو مستخدمةً تفوّقها الجوي والتكنولوجي عوضًا عن إرسال قوات برّية. وقد كان أوضح تعبيرٍ عن هذا التوجه الأميركي الأخير في ليبيا، وذلك في أفق التركيز على مصادر التهديد الحقيقية، كما تراها الولايات المتحدة القادمة من الصين تحديدًا، وبدرجةٍ أقل من إيران، في ظلّ تراجع نفقاتها العسكرية من جرّاء أزمتها الاقتصادية الطاحنة.

يعيننا ما سبق على فهم بعض الأبعاد والأسباب التي دفعت باتجاه تغييرٍ عميقٍ في فلسفة السياسة الخارجية الأميركية وأولوياتها نتيجة الأكلاف التي ناءت

---

(86) <http://www.reuters.com/article/2012/01/05/us-usa-military-obama-idUSTRE8031Z020120105>.

(87) <http://www.nytimes.com/2012/01/06/us/obama-at-pentagon-to-outline-cuts-and-strategic-shifts.html?_r=0>.

تحتها الولايات المتحدة، إن داخليًا أو خارجيًا. هذه الأكلاف الثقيلة، مرتبطةٌ إلى حدٍّ كبيرٍ بقرار غزو العراق الذي اتخذ، كما أسلفنا من قبل، على أسسٍ أيديولوجيةٍ حالمةٍ بالدرجة الأولى لـ «تيار المحافظين الجدد»، ولكن، بدلًا من أن تنجح الولايات المتحدة في إعادة صوغ الشرق الأوسط ورسم خريطته ثقافيًّا وفكريًا وجغرافيًا، استنادًا إلى مصالحها، فإن تورّطها في الشرق الأوسط (حرب العراق)، إضافة إلى حربي «الإرهاب» وأفغانستان، ساهما إلى حدٍّ بعيدٍ، في ترسيم القوة الأميركية عالميًّا وتحديدها عبر استنزافها بصورة كبيرة.

رابعًا: ما بعد الانسحاب من العراق، أولويات الولايات المتحدة عالميًّا

سبقت الإشارة إلى أن قرار غزو العراق والتورّط الأميركي في أوحاله استقطب الاهتمام الأميركي استقطابًا كبيرًا حتى إنه أثّر في قدرة الولايات المتحدة على تقصّي مصالحَ حيويةٍ أخرى لها ومتابعتها، ومن ذلك حربها في أفغانستان. ولكن، إذا كانت أميركا قد انسحبت من العراق أواخر عام 2011 مكتفيةً بحجم الخسائر الاستراتيجية التي تكبّدتها من جرّاء ذلك، فإنها لا تزال متورطةً في «وحل» آخر في أفغانستان... في معركة لا تزال تستنزفها عسكريًّا واقتصاديًّا واستراتيجيًا. ولا يبدو أن ثمّة أملًا في الأفق في أن تكسب الولايات المتحدة الحرب هناك قبل انسحابها المفترض من ذلك البلد أواخر عام 2014. فلا طالبان انكسرت شوكتها، ولا نظام كرزاي في وضع يؤهّله للحفاظ على الاستقرار والاستمرار بعد انسحاب القوات الأميركية والدولية. أضف إلى ذلك أن المعركة مع طالبان وحلفائها امتدّت إلى الجوار الباكستاني، حيث فُتِحَت هناك جبهةٌ جديدةٌ للولايات المتحدة في بلدٍ يمتلك قدراتٍ نووية. وضاعفت تلك الهجمات التي تشنّها طائراتٌ أميركيةٌ من دون طيارٍ الغضب على الولايات المتحدة هناك.

هل هذا كلّ شيء؟

إن الاجابة هي النفي. فثمّة تحدٍّ آخر يتمثل بتنظيم القاعدة وأشقائه في اليمن وشمال أفريقيا والصومال ومالي وغيرها. أضف إلى ذلك، التحديات التي فرضها «الربيع العربي» منذ أواخر عام 2010 على السياسة الخارجية الأميركية

وحيرتها وارتباكها حينئذٍ في التعامل معه، وموقفها المتردّد والمرتبك والغامض - ولا نبالغ إذا قلنا المتواطئ أيضًا على سورية الدولة - إلى الآن في التعامل مع تداعياته، وتحديدًا في سورية... إلخ. هذا فضلًا عن التحدّي الإيراني، والفشل في دفع عملية السلام الفلسطينية - الإسرائيلية في الشرق الأوسط، علاوة على التحدّي الجديد من كوريا الشمالية التي أعلنت في 11 آذار/ مارس الماضي إلغاء الهدنة الموقّعة عام 1953 مع جارتها وعدوّتها اللدودة، كوريا الجنوبية، الحليفة الأميركية، وتهديدها بـ «ضربةٍ نوويةٍ وقائيةٍ» ضدّ الولايات المتحدة[88].

ليس هذا فحسب، فثمّة أيضًا التحدي الاستراتيجي المركزي الذي تواجهه الولايات المتحدة اليوم، وأشرنا إليه من قبل، والمتمثل بصعود الصين في فضاء المحيط الهادئ الآسيوي، في حين أن الولايات المتحدة تجد نفسها الآن فاعلة من موقع ضعفٍ هناك من جرّاء انشغالها في العقد الماضي عن تلك المنطقة الحيوية لاقتصادها ومكانتها الاستراتيجية[89].

خامسًا: إعادة صوغ التأسيس الفلسفي للسياسة الخارجية الأميركية

هذه التحدّيات كلها وغيرها، إذا أضيف إليها الواقع الاقتصادي الأميركي المترهّل، تؤدّي إلى الاستنتاج أن القوة الأميركية في طور التراجع، وهو الاستنتاج الذي يحرص أوباما على إنكاره.

ففي خطابٍ له في قاعدةٍ عسكريةٍ في ولاية تكساس في 31 آب/ أغسطس 2012، أي في الذكرى الثانية لانتهاء المهمات القتالية للقوات الأميركية في العراق، قال أوباما ردًّا على انتقاداتٍ وجّهها المرشح الجمهوري للرئاسة حينئذ، ميت رومني، لسياسة إدارته الخارجية: «إذا سمعتم أحدًا يحاول القول بأن أميركا في طور الأفول وبأن تأثيرها يتراجع فلا تصدّقوه»[90]. ولكن ما هو تعريف القوة

(88) «North Korea Threatens Pre-Emptive Nuclear Strike as U.S., South Begin War Games,» 11/3/2013. <http://newyork.newsday.com/news/world/north-korea-threatens-pre-emptive-nuclear-strike-as-u-s-south-begin-war-games-1.4790711>.

(89) LaFranchi, «How the Iraq War has Changed America».

(90) <http://www.cbsnews.com/8301-503544_162-57504716-503544/marking-end-of-iraq-war-obama-defends-foreign-policy-record/>.

عند أوباما؟ «تحالفاتنا لم تكن أقوى ممّا هي عليه اليوم. نحن نقود باسم الحرية، بما في ذلك الوقوف مع الشعب الليبي والذين تحرّروا أخيرًا من حكم معمّر القذّافي»[91].

بمَ يذكرنا ذلك؟

هذا التصريح يعيد إلى أذهاننا ما أشرنا إليه آنّفا من تصريحاتٍ لأوباما في ويست بوينت في خطابين منفصلين عن أن أميركا لن تضع أهدافًا تتجاوز مسؤولياتها وإمكاناتها ومصالحها. وهي لذلك لن تتورّط في تحمّل المسؤولية العالمية وحدها، بما يعنيه ذلك من استنزافٍ لقوّتيها العسكرية والاقتصادية. كما يذكّرنا تصريح أوباما هذا بما أشرنا إليه من ملاحظاتٍ سابقةٍ عن فلسفة سياسته الخارجية الباحثة عن شرعيةٍ دوليةٍ ومشاركةٍ في التكاليف. هذا ما رأيناه في ليبيا تحديدًا في آذار/ مارس 2011، حيث إنّ التدخل الأميركي المحدود هناك ضدّ نظام القذّافي، لم يأت إلّا بعد قرار مجلس الأمن الدولي 1973، وبغطاء الجامعة العربية، وكان عبر المساعدة في فرض منطقة حظرٍ جوّيٍ ضدّ طيران النظام، وهجماتٍ بصواريخ توماهوك، وضمن حلفٍ عسكريٍ أوسع، مشكّلٍ من قوى في حلف الناتو وأطراف عربية أخرى[92].

عودةً إلى تصريحات أوباما السابقة في القاعدة العسكرية في تكساس وقوله: «هناك انطباعٌ جديدٌ في العالم عن الولايات المتحدة وثقةٌ جديدةٌ في قيادتنا». مضيفًا، عندما يسأل الناس أي دولةٍ يحترمون أكثرَ، فإن «دولة واحدة تأتي دائمًا في المقدّمة، وهي الولايات المتحدة الأميركية»[93].

لا يعنينا هنا مناقشة مزاعم أوباما هذه، ولكن ما يعنينا هنا هو تلمّس طبيعة التغيير الحاصل في فلسفة السياسة الخارجية الأميركية التي ترتبت عن كارثة غزو العراق أميركيًا، فضلًا عن حربي أفغانستان والحرب العالمية على «الإرهاب».

---

(91) <http://www.cbsnews.com/8301-503544_162-57504716-503544/marking-end-of-iraq-war-obama-defends-foreign-policy-record/>.

(92) Peter Bergen, «Why Libya 2011 is not Iraq 2003,» CNN, 21/3/2011 <http://www.cnn.com/2011/OPINION/03/20/bergen.libya.us/index.html>.

(93) <http://www.cbsnews.com/8301-503544_162-57504716-503544/marking-end-of-iraq-war-obama-defends-foreign-policy-record/>.

مرّة أخرى، نذكّر هنا بأن إرهاصات هذه الفلسفة بدأت بالتشكّل في إدارة بوش الثانية من جرّاء الأكلاف الاستراتيجية الكارثية التي ترتبت عن تورّطها في العراق وأفغانستان وحرب «الإرهاب».

نتيجة فلسفة إدارة أوباما هذه في فضاء السياسة الخارجية، فإن ثمّة سياسيين في الولايات المتحدة، وتحديدًا المنتمين أو القريبين من الحزب الجمهوري، من يتهم إدارة أوباما بما يصفونه بـ «القيادة من الخلف» أو حتى تبنّي سياسة انعزالية. ولكن هل الأمر فعلًا كذلك؟

الجواب السريع هو لا. ولكن في الأمر بعضُ تفصيلٍ.

بالنسبة إلى تهمة «القيادة من الخلف» التي ارتبطت بالتحرّك الأميركي في ليبيا، فهي في حقيقتها إشارةٌ إلى توجّه إدارة أوباما إلى التحرّك عبر الأطر الدولية والتحالفاتية، واستنادًا، بصورةٍ عامّةٍ - ليس بالضرورة دائمًا وتكفي الإشارة هنا إلى ما يسمّى بـ «الحرب على الإرهاب» والانتهاكات القانونية والإنسانية التي تترتب عنها - إلى شرعيةٍ دوليةٍ. وفي تقدير هذه الدراسة فإن في ما سبق من شرحٍ وتفصيلٍ في الملابسات الاستراتيجية، داخلية كانت أم خارجية، التي قادت إلى صوغ هذا التوجّه ما يغني عن مزيدٍ من الشرح. ونكتفي هنا بأمرين: الأول، هو التذكير مرّةً أخرى، بأن إرهاصات هذا التوجه بدأت في إدارة بوش الثانية، وبأنها مرتبطةٌ بالمعضلات الاستراتيجية التي تجد أميركا نفسها فيها اليوم (وفصّلناها من قبل داخليًا وخارجيًا) - إلى حدٍّ كبيرٍ - من جراء سنوات حكم إدارة بوش العجاف أميركيًا وعالميًا. أمّا الثاني، فمرتبطٌ بالأزمة الاقتصادية الأميركية الخانقة، وتجاوز سقف المديونية الأميركي حاجز الـ16 تريليون دولار[94]، الأمر الذي قاد إلى صراع مريرٍ بين الحزبين الأميركيين الحاكمين، الديمقراطي والجمهوري، وترتب عليه - بعد فشلهما في الاتفاق على تخفيضٍ مدروسٍ لنفقات الحكومة الفدرالية - اقتطاعاتٌ كبيرةٌ تلقائيةٌ مفروضةٌ «Sequestration» في النفقات بلغت نحو 1.2 تريليون دولار على مدى السنوات العشر المقبلة. وقد وزّعت هذه الاقتطاعات التلقائية - التي بدأت رسميًا في مطلع آذار/ مارس الماضي - ضمن

---

(94) <http://www.foxnews.com/politics/2012/09/04/who-do-owe-most-that-16-trillion-to-hint-it-isnt-china>.

معادلةٍ تقضي بتقاسم هذه الاقتطاعات التلقائية المفروضة مناصفة تقريبًا بين النفقات الدفاعية والاجتماعية الداخلية[95].

بحسب هذه الاقتطاعات، سيُخصم من ميزانية وزارة الدفاع الأميركية لهذا العام (2013) 46 مليار دولار، وستصل إلى 500 مليار دولار على مدى السنوات العشر المقبلة. وهذا طبعًا ما سيكون له أثرٌ كبيرٌ في جهوزية القوات العسكرية الأميركية وقدرتها[96].

بهذا، المسألة ليست مرتبطةً إذًا بفلسفة أوباما وقناعاته فحسب، بقدر ما هي مرتبطةٌ أيضًا بإمكانات أميركا وقدراتها اقتصاديًا اليوم وكثرة التحديات التي تواجهه سياستها الخارجية عالميًا.

أمّا بالنسبة إلى تهمة الانعزالية، فهي لا تبتعد كثيرًا عن السياقات السابقة، مع ضرورة التأكيد مرّة أخرى أن إدارة أوباما لا تتبنّى سياسية انعزالية كما يقول خصومها.

الواقع أن كلا الحزبين الأميركيين الرئيسين يتحسّس من تهمة تبنّي سياسات انعزالية، ذلك أن ثمّة رأيًا في الولايات المتحدة يرى أن سياسات أميركا الانعزالية في حقبتي العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي قادت إلى الكساد العظيم وصعود المستشار الألماني النازي أدولف هتلر في أوروبا... إلخ. وبحسب هذا الرأي فإنه لولا نهج سياسة الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت (1933-1945) الخارجية الأكثر انخراطًا وفعاليةً، والمعبّرة عن القيادة الأميركية عالميًا لما أمكن مواجهة تلك التحديات وغيرها داخليًا وخارجيًا[97]. وبغضّ النظر عن دقة هذا الرأي، فإن له أثر كبير في فضاء الحياة السياسية الأميركية. فما من نقاشٍ مركزيٍ يجري في السياسة الخارجية الأميركية في مرحلة ما بعد الحرب

(95) <http://www.cnn.com/2013/02/06/politics/cnn-explains-sequestration>.

(96) مثلًا، بسبب هذه التخفيضات في نفقات الدفاع، قرر وزير الدفاع السابق، ليون بانيتا، تأجيل إرسال حاملة الطائرات الأميركية يو أس. أس هاري ترومان إلى الخليج العربي بشكل مطلق مطلع شباط/ فبراير الماضي. <http://abcnews.go.com/blogs/politics/2013/02/pentagon-delays-carrier-deployment-because-of-budget-uncertainty/>.

(97) Gregory Metzger, «Is Obama an Isolationist?» *Commonweal*, vol. 138, no. 14 (August 2011). <http://www.readperiodicals.com/201108/2411982281.html>.

الباردة إلّا ويتضمن اتهاماتٍ متبادلة بين مراكز الدراسات والإعلام، ونخبة العمل الدبلوماسي، أو حتى السياسيين بتبنّي سياساتٍ انعزاليةٍ[98]. ومهما يكن الحزب الذي ينتمي إليه، فإنه ما من رئيسٍ أميركيٍ في حقبة ما بعد الحرب الباردة إلّا واتهم خصومه السياسيين أيضًا في السياسة الخارجية بتبنّي منهجٍ انعزاليٍ.

كان بوش الأب، الجمهوري، قد اتهم خصومه المعارضين حرب العراق الأولى (آب/ أغسطس 1990 - شباط/ فبراير 1991) بتبنّي خطٍّ انعزاليٍ، في حين اتهم كلينتون الديمقراطي خصومه المعارضين اتفاقية التجارة الحرة لشمال أميركا (NAFTA) لعام 1993، والتدخل الأميركي في كوسوفو بين عامي 1998 و1999 بتبنّي وجهات نظرٍ انعزاليةٍ. الأمر نفسه فعله بوش الابن، الجمهوري، مع معارضي الغزو الأميركي للعراق في عام 2003[99]. فهؤلاء الرؤساء الثلاثة اعتبروا وجهات النظر الانعزالية بمنزلة انسحابٍ أميركيٍ من العالم وتخلٍّ عن القيادة.

ماذا عن أوباما؟

مثّل أنموذج أوباما حالة خاصة في هذا السياق، مرةً أخرى لا لرؤية أخلاقية أو فلسفية مختلفة يتبنّاها بالضرورة - ونحن غير معنيين هنا تأكيد ذلك أو نفيه - وإنما لأن الملابسات التاريخية والسياسية لصعود نجمه وطنيًا كانت مختلفة. فأوباما ترشّح لمجلس الشيوخ الأميركي عام 2004 عن ولاية إلينوي التي تميل إلى الحزب الديمقراطي. وترشّحه جاء في ذروة التورط الأميركي في العراق وبدء تشكّل رأيٍ عامٍّ معارض لذلك التورط، وكان أوباما معارضًا تلك الحرب. ثم إنه لمّا ترشّح للرئاسة عام 2008 حافظ على معارضته تلك للتورط الأميركي في العراق، ما مكّنه من تخطي منافسته الرئيسة في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي هيلاري كلينتون التي صوّتت كعضوٍ في مجلس الشيوخ لمصلحة غزو العراق عسكريًا. وفي أيلول/ سبتمبر 2008، قبل الانتخابات العامة بشهرين تقريبًا، تدهورت حالة الاقتصاد الأميركي تدهورًا كبيرًا ودخلت أسوأ مراحل الركود الذي لاحت إرهاصاته أواخر عام 2007، الأمر الذي رجّح كفّة أوباما في انتخابات الرئاسة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2008 ضد منافسه الجمهوري، جون

---

(98) Metzger, «Is Obama an Isolationist?».

(99) المصدر نفسه.

ماكين. ومن المعروف، أن أحد الأسباب المركزية التي عزي إليها الركود العميق الذي عاناه الاقتصاد الأميركي حينئذ، عائد، كما أشرنا من قبل، إلى التكلفة الهائلة لحربي أفغانستان والعراق وحرب «الإرهاب» عمومًا، ولكن إن كانت الحرب في أفغانستان مبرّرة في الوعي الجمعي الأميركي بسبب إيوائها تنظيم «القاعدة» الذي شنّ هجمات أيلول/ سبتمبر 2001، فإن حرب العراق لم تكن مبرّرة، وهي حرب خيارٍ كما أشار أوباما، وأوضحنا من قبل.

ضمن هذين المعطيَين، أي معارضة التورّط الأميركي في العراق، وما ترتب عنه من تكلفة اقتصادية هائلة على الولايات المتحدة، تشكّلت إحدى ملامح فلسفة أوباما في السياسية الخارجية. ومن ثمّ وجدنا أوباما يتحدّى التعريفات التقليدية لجدليتي القيادة الأميركية العالمية مقابل مفهوم الانعزالية. وكنا قد أشرنا من قبل إلى خطابين لأوباما في أكاديمية ويست بوينت أبدى فيهما معارضته لتدخّل أميركي عالمي ما وراء إمكاناتها ومصالحها. وسيقدّم أوباما بعدًا آخر لملامح سياسته الخارجية متمثلًا بتكاملية القوة الاقتصادية الأميركية في الداخل والقيادة الأميركية عالميًا، أو ما سيصفه هو بأنه حان الأوان الآن «للبناء هنا» في أميركا. ففي أيار/ مايو 2012، بعد زيارة قام بها أوباما لأفغانستان وتوقيعه اتفاقية مع الرئيس الأفغاني كرزاي، تحدّد ملامح العلاقات الأميركية – الأفغانية لمدة عشر سنوات بعد الانسحاب الأميركي المفترض من أفغانستان أواخر عام 2014، قال أوباما: «كما اتفق تحالفنا، فإن الأفغان سيكونون مسؤولين عن أمن بلدهم في نهاية عام 2014. لأنه بعد أكثرَ من عقد من الحرب، حان الأوان لبناء الوطن، هنا في أميركا»[100].

هكذا، وإن بدا منطق أوباما كمنطق الانعزاليين، إلّا أنه عمليًا، تبنّى إطارًا جديدًا وموقفًا وسطًا بين دعاة الانعزالية ودعاة التدخّل المباشر في كل شيء في السياسة الخارجية الأميركية. هذا الإطار قائم على أن أميركا تتدخل بدرجة ما تتطلب مصالحها وإمكاناتها، وضمن تحالفات وغطاء شرعي دولي، من دون أن تتورط في الأحادية المكلفة (التدخل في ليبيا أنموذجًا)، وبما لا يؤثر في استقرار

(100) <http://abcnews.go.com/blogs/politics/2012/05/obamas-weekly-address-time-to-focus-on-nation-building-here-at-home>.

الاقتصاد الأميركي، الناظم الأساس والموضوعي لعظمتها وقوتها العسكرية ونفوذها الدولي.

هيغل.. وزير دفاع يدرك حدود القوة الأميركية

أكد أوباما هذا التوجّه الفلسفي في سياساته الخارجية بتسميته تشاك هيغل لمنصب وزير الدفاع في إدارته الثانية مطلع عام 2013. وهيغل هذا، كان عضوًا جمهوريًا في مجلس الشيوخ الأميركي عن ولاية نبراسكا (1997-2009)، كما أنه أحد العسكريين الذين قاتلوا من قبل في حرب فيتنام. وعلى الرغم من أن هيغل كان ضمن من صوّتوا في مجلس الشيوخ عام 2002 لمصلحة الغزو الأميركي للعراق، غير أنه أصبح معارضًا في مرحلةٍ لاحقةٍ لهذه الحرب وأسلوب إدارة بوش لها، كما أنه عارض زيادة عديد القوات الأميركية في العراق أواخر عام 2006[101]. بل إن هيغل كان واحدًا من ثلاثة جمهوريين في مجلس الشيوخ الأميركي ممن وقّعوا مشروع قرار ديمقراطي غير ملزم في تموز/ يوليو 2007 يطالب إدارة بوش بسحب القوات الأميركية بصورة أحادية من العراق خلال 120 يومًا[102]. وهي أمور التي جعلت زملاءه في الحزب الجمهوري الذي ينتمي إليه يسخطون عليه.

أبعد من ذلك، أبدى هيغل الذي عينه أوباما عام 2009 رئيسًا مشاركًا للمجلس الاستشاري لشؤون الاستخبارات، الذي يقدّم نصائحه للرئيس مباشرةً، كثيرًا من القلق في شأن استمرار أي تدخّل أميركي في العراق وأفغانستان، معتقدًا أن كسب المعركة أو خسارتها في ذينك البلدين أمرٌ لا يعني الولايات المتحدة بقدر ما يعني هذين البلدين. وبعد استقالته من ذلك المجلس عام 2011 صرّح هيغل بأن على أوباما أن يبدأ التفكير في الانسحاب من أفغانستان[103].

يمكن عزو تسمية أوباما لهيغل وزيرًا للدفاع، التي أُقرّت في شباط/ فبراير 2002، بعد معركة شرسة مع الجمهوريين في مجلس الشيوخ، إلى التوافق

(101) <http://www.cnn.com/2007/POLITICS/01/11/iraq.congress/index.html>.

(102) <http://news.bbc.co.uk/2/hi/americas/6296397.stm>.

(103) <http://journalstar.com/news/local/govt-and-politics/chuck-hagel-says-time-to-wind-down-in-afghanistan/article_51442bec-9265-5eaf-a69d-4a84de0a443c.html>.

الكبير بين فلسفة الرجلين في مجال السياسة الخارجية الأميركية. الأمر الذي يعزّز الانطباع بأن أوباما يريد أن يجعل من خيار استخدام القوة العسكرية خيارًا أخيرًا في سياسته الخارجية. فهيغل هو أحد المقتنعين أن للقوة العسكرية الأميركية حدودًا لا تستطيع أن تتجاوزها. وقد تأثّر صوغ أفكاره في هذا المجال بمشاركته جنديًا في حرب فيتنام. وهيغل أيضًا أحد السياسيين المشكّكين في نجاعة أي تدخّل عسكري في إيران ويرى، بحسب تصريحات نُسبت إليه في عام 2007، أن ثمّة أرضية للتعاون الأميركي - الإيراني، كما أنه يمكن معالجة موضوع ملف إيران النووي بصورة سلمية[104]. كذلك، فإن هيغل يشاطر أوباما الرأي في واحد من أهم تصوراته للسياسة الخارجية الأميركية، ألّا وهو ضرورة تحقيق توازنما بين البناء العسكري خارجيًا، وبناء الاقتصاد الوطني الأميركي. وبالتالي فإن هيغل يعدّ أحد الأصوات المدافعة عن تخفيف جرعة العسكرة في السياسة الخارجية الأميركية وضرورة البحث عن تحالفات وعن غطاء دولي، ذلك أن حربًا جديدة قد تضعف الأمن القومي الأميركي وتضاعف مديونية الدولة[105].

لذلك ثمّة من يجادل بأن حملة الجمهوريين وبعض أذرع اللوبي الصهيوني ضد ترشيح أوباما لهيغل لم تكن مرتبطة أساسًا ببعض تصريحات هيغل الناقدة بعض سياسات إسرائيل، بقدر ما أن الأمر مرتبطٌ بقلق هذه الأطراف من أن وجود هيغل على رأس وزارة الدفاع الأميركية قد يقلل إمكانية شنّ الولايات المتحدة هجومًا عسكريًّا على إيران[106].

سادسًا: أولويات السياسة الخارجية في المدى المنظور

المناقشة التفصيلية السابقة للمعطيات والسياقات التي أوصلت الولايات المتحدة إلى حيث هي اليوم بعد تورّطها في الوحل العراقي وما ترتب عنه من تداعياتٍ، فضلًا عن مناقشتنا طبيعة التحديات التي تواجهها أميركا في هذا المفصل التاريخي ونوعيتها، ستعيننا بصورة كبيرة على محاولة فهم تأثير التورط الأميركي

(104) <http://www.foxnews.com/opinion/2013/02/21/chuck-hagel-is-willfully-blind-about-iran>.

(105) Beinart, «Why Hagel Matters».

(106) المصدر نفسه.

في العراق، ثم الانسحاب منه، في جنوحها نحو الواقعية في رسم أولوياتها في سياستها الخارجية.

في خطابه الأول عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس في فترة رئاسته الثانية، في 12 شباط/ فبراير2013، تجنّب أوباما الخوض كثيرًا في السياسة الخارجية الأميركية، مفضّلًا التركيز على الأجندة المحلية، وفي مقدمها الاقتصاد، وستكون هي الحكم الحقيقي على رئاسته، لكنّ قلة تركيز أوباما على السياسة الخارجية تعَد بحدّ ذاتها مؤشرًا إلى فلسفة إدارة الرجل في السياسة الخارجية، الفلسفة التي هي انعكاسٌ لحقيقة أميركا - المتضعضعة داخليًا وخارجيًا - التي ورثها من إدارة بوش، الأمر الذي ذكرناه من قبل. وهناك أمور عدة ينبغي الإشارة إليها في ما يأتي:

- لعل أولى القضايا التي تثير الانتباه في خطاب أوباما ذاك، هو موضعته إلى حدٍّ كبيرٍ للسياسة الخارجية الأميركية في إطار اقتصادي وإعطاء الأولوية لبناء الوطن الأميركي. فهو وإن تحدّث عن التحديات الأمنية المقبلة من «الجماعات المتطرفة»، والاستراتيجيا الآتية من كوريا الشمالية وإيران بسبب ملفيهما النوويين، فضلًا عن الوضع في سورية، ورياح التغيير في الشرق الأوسط، وإعادة تأكيد التزام أميركا أمن إسرائيل والتوصّل إلى سلام دائم في المنطقة... إلخ، إلّا أنه يعود ليؤكد أن الولايات المتحدة لا ينبغي أن تُغرق نفسها في التهديدات بل ينبغي أن تلتفت أيضًا إلى الفرص.

هذه الفرص كلها اقتصادية لتقوية الاقتصاد الأميركي. «حتى ونحن نحمي شعبنا، علينا أن نتذكّر أن عالم اليوم لا يعرض المخاطر فحسب، بل يعرض الفرص كذلك. لتعزيز الصادرات الأميركية، ودعم الوظائف الأميركية، ولفتح أبواب الأسواق المتنامية في آسيا، فإننا نعتزم استكمال المفاوضات في شأن الشراكة عبر المحيط الهادئ. وهذه الليلة، أعلن أننا سوف نبدأ محادثات شراكة شاملة وتجارية واستثمارية عبر الأطلسي مع الاتحاد الأوروبي، لأن التجارة الحرّة والنزيهة عبر المحيط الأطلسي سوف تدعم الملايين من الوظائف الأميركية ذات الأجور الجيدة»[107].

(107) <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address>.

يذهب وزير الخارجية، جون كيري، أبعدَ من ذلك في توضيح هذا البعد في خطابه أمام جامعة فرجينيا في العشرين من شباط/ فبراير الماضي، وذلك عبر تأكيده أن الدبلوماسية الأميركية تتكامل مع الاقتصاد الأميركي وأنها تقوم بدورٍ محوريٍ في السهر على خدمة الاستثمار والاقتصاد الأميركي[108]. مرّة أخرى، الإشارة هنا إلى ضرورة وضع قدرات أميركا الاقتصادية والدبلوماسية كلها في خدمة بناء الوطن واقتصاده أولًا. ولا شك في أن حديث أوباما عن تعزيز العلاقات والتبادل التجاري عبر المحيط الهادئ مع القارة الآسيوية يتسق مع توجّه إدارته - الذي أشرنا إليه من قبل - للتركيز على ذاك الفضاء الجيو - استراتيجي. فتنامي النفوذ الصيني هناك استراتيجيًا وتقوّيها عسكريًا، مستغلةً التورّط الأميركي في كلٍّ من أفغانستان والعراق من قبل، كما أسلفنا آنفًا، يثير قلق الولايات المتحدة. أيضًا، ثمّة جانب آخر يقلق الولايات المتحدة من تنامي النفوذ الصيني في المنطقة، ألَا وهو الاقتصاد.

«فآسيا تعدّ قارة المستقبل، ويتوقع الخبراء أن تستحوذ على نحو 50 في المئة من النمو الاقتصادي الدولي خارج الولايات المتحدة. ولا شكّ في أن للأزمة الاقتصادية أثرها في توجّه الولايات المتحدة إلى التركيز على القارة الآسيوية. فالصين وبقية النمور الآسيوية قد حافظت على معدّلات نمو اقتصادي مهمة في مرحلة الكساد العالمي. وتمثّل هذه الدول وغيرها في القارة فرصًا تصديرية للشركات الأميركية. كما أن نمو الهند الاقتصادي يثير شهية دوائر المال والأعمال في الولايات المتحدة. فالهند اليوم تحتلّ المرتبة التاسعة في زمرة الاقتصادات العشرة الأضخم في العالم وهي مرشّحةٌ لتخطّي إيطاليا في غضون عامين فقط. هذا النمو المتسارع في ثاني أكبر دول العالم من حيث تعداد السكان يعني زيادة الطبقة الوسطى بعشرات الملايين، وهي التي قد تمثل طوق النجاة للشركات الأميركية التي تعاني اشتداد حدة التنافس داخليًا وخارجيًا. وفي 2010 فاق مجموع صادرات الولايات المتحدة إلى آسيا مجمل صادراتها إلى أوروبا لأول مرة في التاريخ. وتشير إحصاءات التجارة الخارجية الأميركية إلى وجود 9 دول آسيوية ضمن قائمة الدول الخمس والعشرين الأولى من حيث التبادل التجاري مع الولايات المتحدة»[109].

(108) <http://www.state.gov/secretary/remarks/2013/02/205021.htm>.

(109) محمود حمد، «أميركا والتوجه الاستراتيجي شرقا.. الفرص والتحديات،» مركز الجزيرة للدراسات، 25/ 2/ 2013، انظر: <http://studies.aljazeera.net/reports/2013/02/201322411521920549l.htm>.

- البعد الآخر الذي يمكن أن نستشفّه في سياق حديث أوباما عن السياسة الخارجية وأولويات بلده عالميًّا، هو السعي ما أمكن، إلى تقليل جرعة خطاب العسكرة في السياسة الخارجية وضرورة العمل من خلال الأطر الدولية والتحالفية. ولا شك في أن هذا المعطى - الذي يندرج هو نفسه ضمن الإطار الاقتصادي - يمثّل أحد تداعيات التورط الأميركي في العراق وأفغانستان، وفي حرب أميركية طويلة وغير مُعَرّفَة، ولا يُعرف فيها عدو محدد، على الإرهاب. ففي سياق حديثه عن الانسحاب العسكري الأميركي المنتظر من أفغانستان أواخر عام 2014، والتحديات المقبلة من «القاعدة» و«التنظيمات المتطرّفة» المرتبطة بها من الجزيرة العربية إلى أفريقيا، قال: «إننا لن نحتاج إلى إرسال عشرات الآلاف من أبنائنا وبناتنا إلى الخارج لاحتلال دول أخرى. عوضًا عن ذلك، سوف نحتاج إلى دعم دول كاليمن، وليبيا، والصومال، لتتولى أمنها بذاتها، وكذلك إلى دعم الحلفاء الذين يأخذون الحرب إلى الإرهابيين، كما نفعل في مالي»[110].

- إن تركيز السياسة الخارجية الأميركية على الفضاء الآسيوي اقتصاديًّا واستراتيجيًا، فضلًا عن محاولة احتواء الصين الصاعدة بسرعة وقوة، لا يعنيان أن الولايات المتحدة ستتخلى عن التزاماتها في مناطقَ أخرى من العالم، ومن ذلك طبعًا الشرق الأوسط. فمجرّد إشارة أوباما إلى قضايا المنطقة في خطابه، يعَد اعترافًا أميركيًا بأنه لا يمكن الولايات المتحدة أن تغفل ذلك الجزء الحسّاس من العالم على الرغم من كل ما يقال عن تراجع أهمية منطقة الخليج في الحسابات الأميركية، مع تزايد الإنتاج النفطي في الولايات المتحدة[111]. غير أن هذا الالتزام لن يكون أولوية أميركية على الأقل في هذه المرحلة. ولا توجد مؤشرات إلى أن جولة وزير الخارجية الأميركي الجديد، جون كيري، في أوروبا والشرق الأوسط أواخر شباط/ فبراير وأوائل آذار/ مارس الماضيين (على عكس سابقته هيلاري كلينتون التي كانت أول جولة لها في جنوب وشرق آسيا) تمثّل دليلًا على تغيير

(110) انظر خطاب أوباما عن حالة الاتحاد أمام الكونغرس في 12/ 2/ 2013. <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address>.

(111) Kenneth Rapoza, «So Long Middle Eastern Oil, Hello American,» *Forbes*, 12/11/2012. <http://www.forbes.com/sites/kenrapoza/2012/11/12/so-long-middle-eastern-oil-hello-american>.

في المقاربة الأميركية المركّزة أكثرَ على الفضاء الجيو - استراتيجي الآسيوي في شقّيه الجنوبي والشرقي[112].

ما يمكن أن نخلص إليه في هذا السياق، أن الاستراتيجيا الأميركية في المنطقة ستبقى حريصة على عدم دخولها (أي المنطقة) في فوضى، وضمان عدم خروج التطورات فيها عن نطاق سيطرتها ونفوذها وقدرتها على الاحتواء، ولكن من دون الانخراط الكامل في مشكلاتها، بما في ذلك ملف السلام العربي - الإسرائيلي. ولا شك في أن إعادة تشكيل بنيامين نتنياهو لحكومة إسرائيلية يمينية جديدة سيحدّ من رغبة إدارة أوباما في محاولة الاستثمار مجددًا في ملف السلام.

على صعيد الملف السوري، على الرغم من حديث أوباما في خطابه عن حالة الاتحاد عن «إبقاء الضغط على النظام السوري الذي يقتل شعبه، فضلًا عن دعم زعماء المعارضة الذين يحترمون حقوق السوريين جميعًا»[113]، فإن موقف إدارته إلى الآن لا يزال مترددًا وغامضًا ومتقلبًا، وهو يميل أكثر إلى تقليل الانخراط فيه. كما أننا نعرف الآن أن أوباما قد رفض - في صيف 2012 - مطالب وزيري خارجيته ودفاعه السابقين، هيلاري كلينتون، وليون بانيتا، ورئيس وكالة الاستخبارات المركزيةالسابق، ديفيد بترايوس، تسليح المعارضة السورية[114].

الإشارات التي تأتي من المسؤولين الأميركيين متناقضة في هذا الإطار. ففي مؤتمر أصدقاء سورية، الذي عُقد في روما أواخر شباط/ فبراير الماضي أعلن كيري أن الولايات المتحدة ستقدّم مساعدات «غير قاتلة» للمعارضة السورية[115]، ثم ألمح بعد ذلك في الدوحة أوائل آذار/ مارس الماضي في سياق وقائع المؤتمر الصحافي مع رئيس الوزراء القطري، ووزير الخارجية، الشيخ حمد بن جاسم، إلى إمكانية قبول الولايات المتحدة تقديم سلاح إلى بعض قوى «المعارضة المعتدلة

---

(112) «هل ثمة من تغيير في أولويات إدارة أوباما الاستراتيجية؟» مركز الجزيرة للدراسات، 2013/3/11. <http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/03/201331195316266879.htm>.

(113) <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address>.

(114) <http://www.rawstory.com/rs/2013/02/07/panetta-the-pentagon-and-clinton-supported-arming-syrian-rebels>.

(115) <http://www.cnn.com/2013/03/05/politics/kerry-interview>.

في سورية»، قبل أن يعود فيعلن في المؤتمر الصحافي ذاته أن إعلان جنيف يمثّل إطار الحل بالنسبة إلى المعارضة والحكومة السوريتين، وهو الإطار الذي لا يستبعد دورًا مستقبليًا لبشار الأسد[116]. ووصل الموقف الأميركي المتقلّب الآن إلى حدّ إعلان كيري في الثاني عشر من آذار/ مارس الماضي في مؤتمر صحافي مع وزير الخارجية النرويجي في واشنطن: «نريد أن نتمكّن من رؤية الأسد والمعارضة جالسين إلى الطاولة لتأليف حكومة انتقالية بحسب إطار العمل الذي وضع في جنيف»، مضيفًا أن اتفاق جنيف يتطلب موافقة متبادلة من كلا الطرفين لتشكيل الحكومة الانتقالية. وقال «لا بدّ من أن يغيّر الأسد حساباته فلا يظن أنه قادر على إطلاق النار إلى ما لا نهاية، ولا بد أيضًا من معارضةٍ سوريةٍ متعاونةٍ تجلس إلى الطاولة»[117]. وهو عكس الموقف الداعي إلى ضرورة تخلّي الأسد عن السلطة، الذي كان أوباما قد أعلنه في الماضي غير مرة. ولا يستبعد أن تطوّر الموقف الأميركي هذا يأتي في إطار صفقة مع روسيا في المنطقة، بل حتى مع إيران في ما يتعلق بملفها النووي.

أمّا في ما يتعلق بالتعامل مع تداعيات «الربيع العربي»، فمن الواضح أن الولايات المتحدة استوعبت الحوادث التي سبّبت لها إرباكًا في البداية، وهي تعمل الآن على احتواء نتائجها ونطاقها في المنطقة، وضمان ألّا تؤدي آثارها إلى تشكيل صداع جديد لها ولمصالحها الأخرى في المنطقة. ففي خطاب حالة الاتحاد الأخير، لم تحظ التغيرات الجارية في المنطقة إلا بعبارات قليلة من كلام أوباما، وذلك على عكس السابق، حيث قال: «في الشرق الأوسط، سنقف مع المواطنين ما داموا يطالبون بحقوقهم العالمية، كما سندعم التحول المستمرّ نحو الديمقراطية. هذه العملية ستكون فوضوية، ولا نستطيع الافتراض بأننا قادرون على التحكم في مسار التغيير في بلد مثل مصر، ولكننا نستطيع أن نضغط من أجل احترام الحقوق الأساسية لجميع الناس، وسنفعل ذلك»[118].

– تراجع جرعة العسكرة في السياسة الخارجية الأميركية، من جرّاء نتائجها

(116) <http://www.aljazeera.net/news/pages/d75420da-7504-4c39-ba62-d8a461722125>.

(117) <http://norway.usembassy.gov/kerry_eide.html>.

(118) <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address>.

الكارثية في حقبة بوش الابن، لا يعني انسحابًا أميركيًا من العالم، بقدر ما يعني أن الولايات المتحدة ستعطي أولوية أعلى لـ «القوة الناعمة» من دون أن يعني ذلك التخلي كليًا عن «القوة الصلبة»، غير أن «القوة الصلبة» ستكون عامل ردع وتهديد، لا مقدمةً لهجمات استباقية أو وقائية، كما كانت الحال زمن بوش الابن.

هكذا نجد أن أوباما يؤكد في خطابه السابق أن الولايات المتحدة ستساهم في جهد محاربة الفقر في العالم، كما أنها ستدعم المشروعات التعليمية والصحية... إلخ[119]. وهو المعنى ذاته الذي أكّده كيري في خطابه أمام جامعة فرجينيا في العشرين من شباط/ فبراير الماضي[120].

هذا في ما يتعلق بالوجه «الناعم» لسياسة أوباما الخارجية، أمّا في ما يتعلق بوجهها «الصلب»، فإن الولايات المتحدة ماضيةٌ في هجماتها الصاروخية من طائراتٍ من دون طيارٍ على من تعتقدهم «إرهابيين» في اليمن وباكستان وأفغانستان وغيرها من الدول، كما أن الخيار العسكري مع إيران، يبقى حاضرًا في خطاب إدارة أوباما، وإن كانت تصرّ على أنه خيارٌ أخيرٌ، وأن الأولوية هي للحل الدبلوماسي.

خلاصة

من خلال العرض المفصّل السابق لمقدّمات الغزو الأميركي للعراق وتداعياته، ومن ثمّ الانسحاب منه بعد النتائج «الكارثية» التي حصدتها الولايات المتحدة فيه ومنه، فإنه يمكن القول، إن توجّه الولايات المتحدة في هذه المرحلة نحو الداخل لـ «إعادة بناء الوطن»، إنّما يجيء في سياق محاولةٍ لترميم الأعطاب الكبيرة التي لحقت بالولايات المتحدة، بما في ذلك لرفاهيتها، من جرّاء اتباع إدارة بوش الأولى أيديولوجيا «المحافظين الجدد» الحالمة بتفرّدٍ أميركي متجاوزٍ قدرات أميركا وإمكاناتها.

(119) <http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2013/02/12/president-barack-obamas-state-union-address>.

(120) <http://www.state.gov/secretary/remarks/2013/02/205021.htm>.

بالتالي، فإن إعطاء الأولوية للدبلوماسية على العسكرية في المدى المنظور، لا يندرج بالضرورة في سياق الاتساق مع فلسفة خاصّة بأوباما، بقدر ما أنها نتاجُ واقعٍ أميركي صعبٍ ومترهّلٍ في هذا المفصل التاريخي. ولعل في ردّ الحزب الجمهوري على خطاب حالة الاتحاد الأخير الذي ألقاه أوباما أمام الكونغرس، وأشرنا إليه آنفًا، ما ينبئنا بالكثير في هذا السياق. حيث إن الردّ الجمهوري لم يتطرق أبدًا إلى السياسة الخارجية ولا حتى إلى نقد ما جاء في خطاب أوباما عنها. وتتضاعف أهمية هذه النقطة إذا علمنا أن الجمهوريين يرون أنفسهم الأقدر تاريخيًّا على إدارة السياسة الخارجية وإبراز العظمة والقيادية الأميركية.

غير أن هذا لا ينبغي أن يدفعنا إلى الاعتقاد جازمين بأن الولايات المتحدة لن تلجأ إلى استخدام القوة وإرسال قواتٍ عسكريةٍ في مهماتٍ خارجيةٍ كبيرةٍ، وذلك على الرغم من إشارات أوباما المتكررة إلى أن أميركا تحت قيادته لن تذهب إلى حربٍ إلا في حالة الضرورة القصوى. فقرار الحرب أو السلم ليس قرارًا أميركيًا فحسب (التطورات الحالية في كوريا مثال واضحٌ)، وأميركا، أكانت تحت حكم بوش أم أوباما، لن تقبل تحدّي حقيقة كونها القوة العسكرية الأعظم على وجه الأرض، وبالتالي محاولة منع أي تهديدٍ قد يؤثّر في هذه المكانة ونفوذها ومصالحها الحيوية والمباشرة.

مع ذلك، إن أي توجّهٍ أميركيٍ إلى حربٍ جديدةٍ لن يُتخذ من دون تفكّرٍ ونقاشٍ عميقين، فسواء اضطرت أميركا إلى الذهاب إلى حربٍ أم أنها اختارتها أو دُفِعَت إليها نيابة عن طرفٍ ثالثٍ، كما في حالة إيران بسبب الضغوط الإسرائيلية، فإن أميركا وإن انتصرت عسكريًّا لن يكون في مقدورها أن تمنع وقوع المزيد من الترهل في قوتها واقتصادها، فضلًا عن تراجع مكانتها عالميًّا. فكما في تجربتيها في حربي العراق وأفغانستان، تستطيع أميركا أن تبدأ حربًا، كما أنها تملك قوة تدميرية هائلة، لكنها لا تملك بالضرورة القدرة على تحقيق نصر استراتيجي حاسم يجنّبها مخاطر استنزاف جديد.

الفصل العشرون

الفساد والعراق والإمبراطورية الأميركية

ريموند وليم بيكر

يعلم الأميركيون وحلفاؤهم الإسرائيليون حق العلم أن عراقًا ضعيفًا ومقسمًا وطائفيًّا يخدم مصالحهم الاستراتيجية، لذا قام تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة بغزو العراق على نحوٍ غير مشروع لتحقيق هذا الهدف المشترك. ويعكس تشكيل النظام السياسي العراقي ما بعد الغزو الأميركي الرؤية الاستراتيجية ذاتها التي أدت إلى بث بذور الطائفية ورعاية الفساد على نحو مستفحل في سبيل إدامة ضعف العراق. وتطرح هذه الدراسة السؤالين الآتيين: كيف يمكن أن نفهم على نحو أفضل مصادر الفساد الهائل المستشري في العراق اليوم وطبيعته وعواقبه؟ ما الأثر الإفسادي الذي خلّفه سلوك الغزو غير المشروع على القوة الإمبريالية الأميركية ذاتها؟

إن الدلائل على الفساد الهائل بادية للعيان في جميع أنحاء العراق، لكننا بطبيعة الحال نحتاج إلى أكثر من مجرد وقائع عن أعمال الفساد التي لا تعد ولا تحصى. كما أننا بحاجة إلى آراء ونظريات معينة لفهم ما يجري أمامنا. فلمعالجة قضايا الفساد واحتلال العراق والإمبراطورية الأميركية، نحتاج إلى عدسة مكبِّرة واسعة جدًّا.

لا يدخل ضمن نطاق هذه الدراسة المختصرة عرض الأدبيات الاجتماعية العلمية المختصة بالفساد. ومع ذلك، لا بأس في أن نذكر بعض الملاحظات. تركز الدراسات الكلاسيكية بشدة على المستوى الفردي والطرق التي يستغل

بها المسؤولون والبيروقراطيون الثروات والمسؤوليات العامة للحصول على مكاسب لأنفسهم وأسرهم وطوائفهم وأحزابهم. ويُقصد بالفساد من هذا المنظار الاستيلاء على السلع العامة لتلبية حاجات خاصة وتأمين مكاسب فردية، لكن حجم الفساد في العراق أكبر بكثير من أن يكون تحليله على المستوى الفردي كافيًا. وعلى الجانب الآخر من النظريات المعنية بالفساد، نجد تحليلات أجريت ضمن أطر وطنية ودولية. والنقطة المشتركة بين هذه المقاربات الكلية هي أنها تشير إلى كيفية تشويه المعايير الوطنية والعالمية من خلال ممارسات فاسدة تنتهكها عمليًّا حتى وهي تؤكدها من حيث المبدأ. ومن شأن هذه المقاربات أن تساعد في الربط بين الأهداف الإمبريالية الأميركية وفساد المعايير الأخلاقية والقانونية للسياسات الأميركية. كما يفيد النظر إلى الفساد من هذه الأطر الأوسع في دراسة العراق بوصفه ضحية غزو غير شرعي ودراسة أميركا بوصفها قوة غازية في آن. وبأخذ كلا المقاربتين في الاعتبار، ستتمكن من استكشاف الطرق التي أثّر بها الفساد بأشكاله المختلفة في الأوضاع العراقية والأميركية.

على الرغم من الفائدة التي توفّرها السياقات الواسعة، يبقى التركيز هنا على فهم الدور المدمر الذي أداه الفساد في العراق ما بعد الغزو. وبالنسبة إلى هذا المستوى من التحليل، فإن النظريات الأكثر نفعًا تقع في الوسط بين المستويين الفردي والدولي. فهي تركز على الضعف الذي يعتري المجتمع والمؤسسات الوطنية بفعل الفساد المستشري على نطاق واسع. إن النظريات العامة التي يمكن التحقق منها عن الفساد المؤسسي قليلة جدًا، فأغلب العمل على هذا المستوى عبارة عن دراسات غنية لتجارب محددة نشأت على أساسها النظريات التوضيحية المؤسِّسة. وتبقى دراسة تلك الكتابات التجريبية مفيدة إلى حد بعيد لأنها تعرض أفكارًا تشير إلى الطرق التي يمكن من خلالها النظر إلى حالة الفساد العيانية المحددة في العراق من منظور مقارن، ولكن في حين فاتت النظريات العامة بعلاقاتها السببية انتباهَ معظم الدارسين، كان ثمّة اختراقات مهمة في العمل القائم على التعالقات المتينة. تتخطّى هذه النظريات حدود المقاربات التي تتناول تجارب محددة، وتبين بالفعل ما ينبغي أن تكون عليه نظرية عامة في الفساد.

في أي حال، إنني أعتمد كثيرًا في هذه الدراسة على إحدى تلك النظريات:

«نظرية النوافذ المحطمة في الفساد»[1]. وهي تبدو ملائمة لأنها نظرية أميركية، خاصة وأن الافتراض الأساس لهذه الدراسة يقول إن جذور الفساد المتفشي في العراق وأميركا الآن قد تغذت بالممارسات الأميركية وليس العراقية. وعندما يكون الفساد واسع النطاق على النحو الموجود في العراق اليوم، يكون الأبرياء الحقيقيون قلّة. فالعراقيون متواطئون في الفساد القائم، إلاّ أن ولادة هذه الظاهرة ترجع إلى فاعلين أميركيين وليس عراقيين.

إن نظرية النوافذ المحطمة في الفساد وليدة ثقافة العنف الأميركية والإهمال الاجتماعي في المدن الأميركية الداخلية، حيث باتت ضروب اختلال النظام الاجتماعي مرضًا مستوطنًا، وهو ما يعانيه العراقيون في مدنهم الكبرى. وقد نشر جورج كيلنغ وجيمس ويلسون في آذار/ مارس 1982 مقالةً أكدا فيها وجود رابط قوي بين النوافذ المحطمة والفوضى الاجتماعية في المدن[2]. واستنتجا أنه إذا تحطمت نافذة ولم تصلَّح يبعث ذلك برسالة واضحة بأن لا أحد يهتم بذلك، الأمر الذي يعني أن المواطنين قد فقدوا الثقة بالمكلفين بحماية المجتمع. وسرعان ما تتحطم نوافذ أخرى في البناء وفي الأبنية المجاورة أيضًا. وحينما يُترَك هذا السلوك غير المنضبط والمنحرف من دون رادع، يتفكك الأمن والنظام الاجتماعي سريعًا. ولم تربط الصيغة الأولى للنظرية صراحةً بين النوافذ المحطمة والفساد، لكن الأعمال اللاحقة لعدد كبير من المنظرين ربطت بينهما تمامًا في مجموعة واسعة من السياقات الاجتماعية والثقافية في العالم. وتعتمد هذه الدراسة اعتمادًا كبيرًا على نتائج ذلك العمل التجريبي الغني بالجهد النظري.

تعتبر نظرية النوافذ المحطمة المقبولة على نطاق واسع أن الفساد يرجع في جوهره إلى انعدام الثقة واختلال النظام. وقد أثبتت البحوث التي أجريت على قاعدة هذه النظرية وجود ارتباطات قوية بين الفساد المستشري والعقبات الكبيرة التي تعوّق التنمية والديمقراطية. كما أثبتت الدراسات التجريبية وجود

---

(1) انظر: Roger P. Alford, «A Broken Windows Theory of International Corruption,» *Ohio State Law Journal*, vol. 73, no. 5 (September 2012), pp. 1254-1282.

(2) بالنسبة إلى المادة النظرية الأصلية التي كانت مصدر البحث التجريبي المكثف، انظر: George L. Kelling and James Q. Wilson, «Broken Windows: The Police and Neighborhood Safety,» *Atlantic Monthly* (March 1982).

صلة قوية جدًا بين الفساد وعدد من المنافع العامة، كالصحة والتعليم والحريات المدنية. ويمثل تعريف الفساد على أنه انعدام الثقة والفوضى خلاصةَ عدد كبير من التطبيقات التجريبية المتواصلة لهذه النظرية. ويستند تطبيق هذه النظرية هنا إلى تلك النتائج، على الرغم من أنها تختلف عن الدراسات القياسية بطريقة واحدة ومهمة، إذ إن تركيزنا لا ينصب على نوافذ محطمة غُفل كما في المدن الأميركية، بل تتلخص مناقشتنا بالأحرى في أن الاعتداء الأميركي المديد على العراق كان يهدف تمامًا إلى تحطيم النوافذ. وتحطيم النوافذ هنا يُفهم بوصفه سياسة. ومن هذا المنطلق بالضبط ينبغي فهم الهدف الأميركي من قصف العراق إلى درجة «العودة به إلى العصر الحجري». ولا يمكن تفسير التدمير المفرط للبنى التحتية العراقية على نحو مقنع على أنه مجرد غضب أو تعطش إلى الانتقام من جانب الولايات المتحدة ردًا على محاولة اغتيال الرئيس بوش الأب أو الحاجة إلى إذلال صدام حسين بشكل متواصل. فقد جرى تحطيم النوافذ عمدًا، وقوِّضت قدرة العراق على إصلاحها بطريق مقصودة. وبالتالي زُرعت بذور الفساد فعليًا في ما تبقى من المشهد العراقي الوطني.

استنادًا إلى الدراسات التجريبية الناتجة من نظرية النوافذ المحطمة، نعرف أن وجود الفساد الذي تدل عليه النوافذ التي لم يجرِ إصلاحها، يؤدي إلى عدم الثقة بالمسؤولين وبالمؤسسات العامة. ويشتغل الفساد كما قال أحد المحللين كـ «الكناري في منجم الفحم» (أي كجرس إنذار بوجود الخطر) ليؤكد أنه لا يمكن الوثوق بالمسؤولين العامين. وهذا ما يترك أثرًا كبيرًا على الطريقة التي ينظر بها المواطنون إلى الأنظمة السياسية والاقتصادية في مجتمعاتهم. ولا يتوقف الفساد عن التوسع إذا تُرك من دون رقيب أو حسيب، وهو يولّد حال عميقة من انعدام الثقة في المجتمع بأكمله. والأخطر من ذلك، أن انتشار الفساد على نطاق واسع يدل على تقوّض النظام العام.

يثير الفساد حالة عامة من الخوف وعدم الاستقرار الاجتماعي. ويسمح لنا هذا المفهوم الواسع بالتركيز على الطرق التي أثار فيها الغزو الإجرامي للعراق الفساد ليس فقط في العراق، وإنما في أميركا الإمبريالية نفسها. وقد تسارعت وتيرة انتشار أعراض الفساد المستشري في أعقاب الغزو على نحو ملحوظ في كل من العراق وأميركا، على الرغم من اتخاذها أشكالًا مختلفة كليًا في كل منهما. ففي العراق

يشوه الفساد الحياة العامة تشويهًا عميقًا في الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فيما يفسد الغزو اللاأخلاقي واللاشرعي المعايير القانونية والإنسانية الراسخة في العلاقات الدولية والسياسات الداخلية، لكون الولايات المتحدة تؤدي دورًا بارزًا على مستوى العالم بوصفها القوة الوحيدة العظمى، كما أضعف هذا الغزو الإجرامي للعراق التزام المواطنين الأميركيين العاديين تلك المعايير.

يُصنَّف التدمير المتعمَّد للعراق على أنه أحد أفظع جرائم الحرب في القرن الحادي والعشرين[3]. وما فعله القادة الأميركيون في العراق لم يكن زلّة غير متعمدة. والقرارات المصيرية التي «أنهت» دولة العراق، ودمرت المجتمع العراقي وقتلت مئات الآلاف من العراقيين، اتُخذت عن علم ودراية وبعد مشاورات مطولة امتدت أكثر من عشر سنوات. وأصدر البيت الأبيض، في ظل الإدارتين الديمقراطية والجمهورية، قرارات بشنّ غارات جوية وفرض عقوبات قاسية وصولًا إلى غزو العراق لتفكيك بناه الوطنية السياسية والاجتماعية تمهيدًا لعملية «إعادة صناعته».

اعتُبِر إنهاء الدولة عاملًا شديد الأهمية للسيادة الأميركية على العالم وما يرتبط به من هيمنة إسرائيلية على المنطقة. ومثلت هذه الأهداف حسابات استراتيجية خاطئة على نحو خطر، فلم ترتقِ النتائج إلى مستوى التوقعات، بيد أن التطورات اللاحقة لم تغيِّر حقيقة كون هذه الأهداف وفّرت حافزًا للغزو.

عملت الولايات المتحدة بدأب على إيجاد شروط فساد مستشرٍ كجزء من مشروع ثلاثي الأهداف لإنهاء الدولة العراقية: التفكيك العنيف للمؤسسات الوطنية، ولا سيما الجيش والشرطة؛ بث الطائفية والنزعة الانفصالية لإضعاف الروح القومية العراقية وتقويض اللحمة الوطنية؛ خلق الشروط الفعلية لفساد مستشر يهدد الجهد العراقي طويل الأمد لإعادة الإعمار والبناء.

والإمبراطوريات، بالطبع، بريئةٌ على الدوام. فهي لا تعتذر عن الجرائم التي ترتكبها ولا تُخضع المسؤولين عنها للمحاسبة. والإمبراطورية الأميركية ليست

---

(3) حصلت مادلين أولبرايت على وسام بادكليف في أثناء مأدبة أقامتها جمعية بادكليف في 8 حزيران/ يونيو 2001، انظر: <http://news.harvard.edu/gazette/2001/06.14/07-albright.html>.

استثناءً. فهي لم تُعرب عن أسفها لمقتل مئات آلاف العراقيين كما لم تأسف للانحطاط الذي لحق بمجتمع نابض بالحيوية يتمتع بإنجازات تنموية مثيرة للإعجاب ومواطنين متعلمين مفعمين بالنشاط والإنتاجية وإرث حضاري لا يضاهى. ولم تجرِ أي محاولة على الإطلاق لتقييم جميع الأضرار الناتجة بشكل موضوعي. ولم يُبذل أي جهدٍ لفهم كيف يمكن أن تكون هذه الخسائر المروعة في الأرواح، والتدمير المادي الهائل، جزءًا من سياسة خارجية عقلانية. كما لم يُبذل أي جهدٍ لتحديد المسؤولين على أعلى المستويات عن القرارات التي أدت إلى هذا الأذى المروع، ولم تصدر أي فكرة لتعويض الضحايا الأبرياء.

عندما يظهر الدليل على أن أعمال الإمبراطوريات كانت إجرامية في الحقيقة، فإنها ترفض ببساطة «الالتفات إلى الوراء»، كما قال باراك أوباما، وتصر على «المضي قدمًا». ويأتي هذا الموقف بشكل طبيعي لأن الإمبراطوريات تقدم نفسها على الدوام باعتبارها وكيلة نسق أسمى من التقدم. وبالتعريف، فإن جرائمها تُبرز غايات عليا لا يُتوقع من ضحاياها، ولا حتى من مواطنيها أنفسهم، أن يفهموا أيًا منها. وفي المحصلة، تضمن القوة الفائقة عدم خضوع الإمبراطوريات للمساءلة. فهي ترفض الخضوع لـ «آراء بشرية» وللقوانين الدولية الناظمة للسلوك المتحضر. وعوضًا عن ذلك، تحتفي الإمبراطوريات بجرائمها كأنها أمر اعتيادي يعبّر عن نجاحات سامية، وبمجرمي الحرب فيها كمواطنين أخيار في العالم.

في 29 أيار/ مايو 2012، كرّم باراك أوباما 13 شخصية أميركية، من ضمنهم وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت، بمنحهم وسام الحرية الرئاسي. وقال أوباما، منوهًا بخدمات أولبرايت باعتبارها الوزيرة الرابعة والستين للخارجية الأميركية، إنّها كانت «نصيرة الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الرشيد في العالم» فضلًا عن إنجازاتها الأخرى[4]. ولم يُشر في حديثه أدنى إشارة إلى دور أولبرايت في غزو العراق.

---

(4) «Former Secretary of State Madeleine Albright Receives the Presidential Medal of Freedom,» *DipNote*, 30/5/2012. <http://blogs.state.gov/index.php/site/entry/albright_presidential_medal_freedom>.

على الرغم من قائمة الجوائز الإنسانية المؤثّرة التي مُنحت لمادلين أولبرايت، لا شك في أن المؤرخين في المستقبل سوف يعيرون اهتمامًا أكبر لدورها بوصفها المهندس الأساس والمعبّر عن سياسة كلينتون في العراق. وكانت الغارات الجوية والعقوبات المفروضة على العراق في سنوات إدارة كلينتون كلفت ثمنًا باهظًا من المدنيين، وسحقت بنى الدولة ومحت عقودًا من التقدم الاقتصادي والاجتماعي الذي دفع العراقيون ثمنه من دمائهم وآلامهم. وواجه العراقيون الذين رزحوا تحت حكم دكتاتور متوحش لعقود، رعبًا جديدًا تمثّل بقصف جوي لا يرحم وحرمان فرضته عليهم أقوى دولة على وجه البسيطة. وحُرم عامة العراقيين من أساسيات العيش كالمياه النظيفة والغذاء الكافي والدواء. ولم تقم أي شخصية بتوظيف الخطاب الإنساني لخدمة وسائل وحشية لفرض الهيمنة الأميركية على نحو أكثر فعالية من مادلين أولبرايت. فهي التي قالت: «... المخاطر المتمثلة في أن يستخدم زعماء دولة شريرة الأسلحة النووية أو الكيماوية أو البيولوجية ضدنا وضد حلفائنا هي التهديد الأمني الأكبر الذي نواجهه»[5]. وعلى هدي أولبرايت، سيعمد العراقيون، بتوجيه من الأميركيين، إلى التخلص من هذا الزعيم ونيل حريتهم. وقد مهدت سياسات كلينتون عديمة الضمير تجاه العراق من قصف وعقوبات، وبقيادة أولبرايت، الطريق لغزو دولة عربية كبرى وتدميرها.

بغية غزو العراق، كان لا بد من تجاهل كامل للمعايير القانونية الدولية. ولم تتردد مادلين أولبرايت في المشاركة في ذلك الإفساد للقانون الدولي. وقد عبّرت عن موقفها بشكل فاضح في نقاش معروف مع وزير الخارجية البريطاني روبن كوك الذي أكد أن قصف دول البلقان انتهاك للقانون الدولي. وأفصح ردها البليغ عن أشياء كثيرة تلقي ضوءًا ساطعًا على الحالة العراقية، لأنها نصحت كوك قائلة: «ابحث عن محامين جدد»[6]. واعتبرت القصف المستمر للعراق نجاحًا استراتيجيًا، غير آبهة إطلاقًا بالعدد المهول من الضحايا بين المدنيين. ووجد التجاهل الكامل لآثار القصف العشوائي على الأبرياء العراقيين تعبيره الأوضح

(5) Felicity Arbuthnot, «The Madeleine Albright Commemoration: Iraq Genocide Memorial Day,» *Global Research*, 20/5/2012. <http://www.globalresearch.ca/index.php?context=va&aid=30942>.

(6) William Blum, «The Anti-Empire Report #101,» *WilliamBlum*, 3/1/2012. <http://killinghope.org/bblum6/aer101.htm>.

في تعليق أولبرايت الصاعق ردًا على سؤالها عن تقرير لليونيسيف صادر في عام 1996، بأن نصف مليون طفل عراقي قضوا نتيجة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة وطبقتها أميركا، عندما طرح الصحافي عليها سؤالًا بسيطًا ومباشرًا: «سمعنا أن نصف مليون طفل قد ماتوا، أي أكثر من عدد الأطفال الذين قضوا في هيروشيما، فهل المقابل يستحق ذلك في رأيك؟»، فقامت السفيرة الأميركية في الأمم المتحدة آنذاك، ومن دون تشكيك في الرقم أو الإعراب عن الأسف لحجم الخسائر المروع في الأرواح، وتناولت المسألة باعتبارها مسألة تتعلق بالسياسات قائلة: «أعتقد أنه خيار صعب جدًا»، وأضافت: «لكن الثمن، نعتقد أن الثمن يستحق ذلك!» إنه مثال واضح عن فساد أخلاقي رفيع المستوى.

لن يعجز المؤرخون في المستقبل عن منح مادلين أولبرايت الوصف الذي تستحقه عن دورها المركزي في التمهيد للمأساة الإنسانية في العراق، ولن يتجاهلوا دور أوباما في رعاية الأسطورة التي لم تحدث مطلقًا. فهو يؤكد بحماسة أن العراق يمثل نجاحًا أميركيًا حاسمًا - وليس مأساةً. ونقف هنا أيضًا أمام مثال صارخ عن فساد المخيلة التاريخية للأميركيين.

قال الرئيس الأميركي للعالم إن المهمة العسكرية الأميركية: «كانت ببساطة شديدة لمساعدة العراقيين في الحصول على فرصة من أجل مستقبل أفضل. وها هي اليوم، في 18 كانون الأول/ ديسمبر 2011، تصل إلى نهايتها»[7]. إن تركيز الرئيس على الغاية النبيلة وعلى تضحيات الجنود الأميركيين سمح له بالسكوت عن الطبيعة الإجرامية للقضية التي جُنِّدوا من أجلها. غير أن مواجهة المقاومة والتورط في صراع طائفي هما نتيجة منطقية محتومة لاحتلال بلد آخر من دون مبرر قانوني أو أخلاقي. وفكرة القتال المستميت في شوارع مدن تخص شعوبًا أخرى ترقى إلى مصاف الفظائع. فقد خسرت الولايات المتحدة الحرب في العراق. وسيوثق الحكم الذي سيصدره التاريخ الإذلال الناجم عن خسارة الأرواح والثروات. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تفادت هزيمةً عسكريةً واضحة، فإنها تلقت ضربات موجعة من المقاومة العراقية الخبيرة. وستترك

(7) الاقتباسات من خطبة أوباما وشكل عرضها مأخوذ من ديفيد سوانسون: <http://warisacrime.org/content/obama-declares-war-iraq-honorable-success-2-weeks-early-april-fools-day>.

هذه الأوهام الرئاسية الجامحة وقعًا بغيضًا على آذان العراقيين وآذان جميع من عانوا معهم في أثناء الغزو والاحتلال. فذكريات «حديثة» و«أبو غريب» و«ساحة النسور»، والأهم «الفلوجة»، تجعل من الحديث المهيب للرئيس عن «الفرصة بدلًا من الاضطهاد» مثالًا على القسوة والازدراء.

من الطبيعي أن يتفجع الرئيس الأميركي على قتلى الحرب الأميركية، كما فعل في أثناء خطبة الانسحاب. بيد أن حصر الاهتمام بـ 0.5 في المئة فقط من ضحايا الحرب وإغفال ذكر 99.5 في المئة من الضحايا العراقيين الذين احتُلَّت أرضهم وتمزق وطنهم، فيه إفساد لأبسط مكونات اللياقة. وبالنسبة إلى الأميركيين، أوشكت الحرب العراقية أن تدمر اقتصادهم، وانتقصت من حرياتهم المدنية، وجعلت النقاشات في شأن القتل والتعذيب مقبولة. ومع ذلك، تبدو هذه التكاليف المهولة ضئيلة أمام ما فعلته الإمبريالية الأميركية المنفلتة من عقالها بالعراق وبالعراقيين. فقد قضى الغزاة والمحتلون على الدولة ودمروا المجتمع وقتلوا مئات الآلاف من المدنيين. ويشكّل هذا السجل مجرد ضربٍ من «الفحشاء المذهلة» التي رآها هانز مورغنتاو الذي يعتبر على نطاق واسع مؤسس علم العلاقات الدولية في المغامرة الإمبريالية السابقة في فيتنام[8]. ومع ذلك، يرى أوباما في هذا الكابوس الأميركي حلمًا أميركيا. ويمثل العراق، كما قال دون أدنى أثر للسخرية، إنجازًا أميركيا عظيمًا يظهر للعالم حقيقتنا نحن الأميركيين. إن كلام يوحي على نحو ينذر بالشؤم أن حروبًا أخرى تنتظرنا على يد الإمبريالية المنفلتة من عقالها وأن أوسمةً أخرى ستمنح لمزيد من مجرمي الحرب. وبسبب الفساد المستشري في القانون واللياقة، الذي أثاره غزو العراق، فإن «الالتفات إلى الوراء» هو الجانب الأهم بالنسبة إلى الباحثين الأميركيين والأوروبيين والشرق أوسطيين ممن ليسوا عملاء للإمبراطورية.

إذا كان لا بد من القضاء على الدولة العراقية، فلماذا لا نحطم أكبر عدد ممكن من النوافذ ونقوض قدرة العراقيين على إصلاحها؟ إن الفساد المستشري

---

(8) انظر نقاش هانز مورغنتاو (Hans Morgenthau) المفصل عن «الإمبريالية المنفلتة من عقالها» في عمله التأسيسي «السياسة بين الدول»: Hans J. Morgenthau, *Politics among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 4th ed. (New York: Knopf, [1967]), pp. 52-53.

في البنى التحتية للدولة والمجتمع العراقيين أكثر من مجرد سلوك انتقامي أو عنفي بسيط قام به الأميركيون. فمن الواضح أنه لم يكن هناك أي إبداع في تحقيق هذا السجل المحزن من التدمير. كما أن سحق معظم ما أنجزه العراقيون بلا هوادة كان جزءًا لا يتجزأ من الالتزام الأميركي الصريح بإزالة الدولة العراقية القوية التي تقف حجر عثرة أمام المخططات الإقليمية الإسرائيلية والأميركية. إن الأعمال العدائية لتحطيم النوافذ تتخذ بعدًا استراتيجيًا. فمن المنظور الإمبريالي، هل ثمة ما هو أفضل من دولة بنوافذ محطمة وقدرات متلاشية على إصلاحها؟ وهل من وسيلة أفضل لإضعاف تماسك الدولة العراقية ومعنوياتها من استخدام فساد مطعّم بهذه الرعاية لتوريط العراقيين في المشاركة في جريمة تدمير دولتهم.

إن نظرية النوافذ المحطمة في الفساد، بتركيزها على الخوف وانعدام الثقة، تعني أن إصلاح ما خربه الفساد في العراق سيبدأ على المستوى الوطني. وسوف يستدعي ذلك تدعيم الروح الوطنية العراقية الموحدة التي ستعيد الإحساس بالأمان والخير العام لكل العراقيين. وإذا ما بدا أن هذا الإصلاح طوباوي، فمن الضروري تذكر العمل الذي قامت به المقاومة العراقية في طرد المحتلين. علاوة على ذلك، سجل العراقيون نجاحًا دبلوماسيًا بالروحية نفسها. فقد انتهت المهمة العسكرية الأميركية في العراق بانسحاب مهين في النهاية، لأن العراقيين رفضوا طلب الحصانة للجنود والمقاولين الأميركيين الذين صدم العالمَ سلوكُهم الإجرامي والفاسد في حادثة تلو الأخرى.

اعتبر الوجود العسكري الأميركي في العراق المثال الأبرز والأوضح على النوافذ المحطمة في ذلك البلد المنكوب. ولا يزال في العراق عدد لا يحصى من النوافذ المدمرة. ولا يزال يتعين القيام بالكثير قبل السيطرة على الفساد الذي حفزته النوافذ المحطمة. ومع ذلك، يبعث هذا النصر الحاسم المتمثل بالانسحاب الأميركي بشروط أملاها العراقيون إشارة واضحة إلى قوى انعدام الثقة والفوضى بأن النوافذ العراقية هي قيد الإصلاح الآن وأن العراقيين الموحدين يمتلكون القدرة على إصلاحها بأنفسهم.

الفصل الحادي والعشرون

مشاركة الفاعلين الدوليين غير الغربيين في عراق ما بعد الحرب - اليابان أنموذجًا

كيكو ساكاي

كانت اليابان طوال عقود عدة منذ نهاية السبعينيات، شريكة وثيقة للعراق في ظل حكم حزب البعث. ولم تكن هذه الشراكة قوية لأن اليابان مستورد جيد للنفط العراقي، بل لأنها كانت بديلًا من الغرب الذي وضع العراق تحت حكم استعماري طويل. كانت اليابان البلد غير الغربي القادر على تزويد العراق في السبعينيات والثمانينيات ببضائع ذات تكنولوجيا متقدمة. وعمد العراق أحيانًا وبالتحديد خلال التسعينيات، إلى اعتبار اليابان حليفًا ونصيرًا مثل فرنسا وروسيا، للضغط على الولايات المتحدة. ومن ناحية ثانية كان العراق بالنسبة الى اليابان رمزًا للدبلوماسية اليابانية المستقلة. فمنذ سنة 1973 حتى حرب الخليج، اتبعت اليابان سياسة ذات شقّين: **أولهما**، التبعية للولايات المتحدة، وثانيهما، تطور علاقات دبلوماسية ثنائية بصنّاع القرار في الشرق الأوسط (سياسة مستقلة). وفي المسار الأخير انحازت إلى مصلحتها الاقتصادية في العراق وإيران؛ ففي هاتين الدولتين كان للولايات المتحدة في الثمانينيات نفوذ ذو تأثير ضئيل. ولاقت هذه السياسة تشجيعًا لدى الدوائر التجارية ووزارات الاقتصاد والتجارة والصناعة التي تمثل مصالح تجارية.

لكن، هل تغيرت علاقة العراق باليابان بعد غزو العراق في سنة 2003؟ إن تصور العراق لليابان في ظلّ نظام صدام كان مستمدًا من موقف اليابان المعادي

للولايات المتحدة. وكان دور اليابان في العراق يلقى الاستحسان، لأنها البلد النامي الوحيد في آسيا الذي يمكنه أن يحل في محل الولايات المتحدة وأوروبا الغربية. أما الآن فالوضع مختلف تمامًا، فعلاقة الحكومة بالولايات المتحدة صارت جيدة بعد الحرب وبلا حساسية شديدة تجاه القوة الاستعمارية السابقة. وهناك دول آسيوية أخرى، مثل كوريا والصين، ظهرت كقوى اقتصادية جديدة في الشرق الأوسط وأفريقيا.

اليوم، بعد تبدّل الأمور جذريًّا، هل يمكن العراق أن يحافظ على العلاقات باليابان كما كانت في السابق؟ إن المصالح الاقتصادية لليابان والعراق لا تبدو اليوم وثيقة كما كانت. وإلا، لماذا تتردد الدوائر الاقتصادية اليابانية في المشاركة في مشروعات إعادة إعمار العراق؟

أولًا: التحول من سياسة اقتصادية التوجّه إلى سياسة أمنية التوجّه

في البدء سنوجز تاريخ علاقة اليابان بالعراق. فقد حفّزت الأزمة النفطية الأولى في عام 1973 على تحوُّل سياسة اليابان لاتخاذ موقف فاعل في الشرق الأوسط، يناصر العرب، وعبّرت الحكومة اليابانية عن موقفها بوضوح في الابتعاد عن الولايات المتحدة في شأن الصراع العربي - الإسرائيلي. وكان العراق من الدول المصدرة للنفط التي رغبت اليابان في إقامة علاقات ثنائية به. وأُرسِل وفد على مستوى وزاري إلى العراق، ووُقّعت اتفاقية تضمنت فتح حساب للعراق لدى المصرف المركزي الياباني بالين وعملات أخرى، في السبعينيات. ونتيجة ذلك، أصبحت اليابان أكبر مصدّر للعراق بين عامي 1978 و1981 وعامي 1985 و1986، وثاني أكبر مصدِّر بعد ألمانيا الغربية في عام 1982. وفي نهاية السبعينيات كان العراق يستورد من اليابان بين 20 و25 في المئة من مجموع وارداته. وكانت اليابان في عام 1980 الدولة الثانية بعد فرنسا، والثالثة بعد إيطاليا وتركيا في عامي 1981 و1982، ثم أصبحت الأولى في عام 1986. ويقال إن ربع المشروعات الخارجية لليابان كان في العراق. وحين ننظر إلى الدول العشر الأولى التي تسلمت منها اليابان مشروعات بناء في العالم، فإن العراق كان إحدى الأسواق الكبرى للصناعة العمرانية اليابانية. وكان العراق أكبرها في عامي 1979 و1980، وحل ثانيًا في أعوام 1977 و1978 و1981. وحتى حين طالب العراق

بإرجاء دفع تكاليف المشروعات للشركات اليابانية في عام 1982، فإن الحكومة اليابانية أبدت استعدادها لمعالجة الأمر، ووافقت على تمديد رصيد الين الذي لم يُستخدم بعد توقيع الاتفاقية المذكورة أعلاه في عام 1974.

من جراء تقوية العلاقة الاقتصادية والدبلوماسية أصبح العراق الاستثمار الأهم الذي كسبته اليابان من سياستها المستقلة، فهو مصدِّر للنفط علاوة على أنه سوق للصادرات اليابانية. ولم تحتج اليابان إلى الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في سياستها في الشرق الأوسط. غير أن حرب الخليج في عامي 1990 و1991 صارت نقطة التحوّل في دبلوماسية اليابان في الشرق الأوسط، فانقلبت من تأييد العرب إلى مساندة الموقف الأميركي. وحدث ذلك حين كان على اليابان اتخاذ قرار في شأن مشاركتها في عمليات حفظ السلام ونشر قوات الدفاع الذاتي اليابانية خارج حدودها، وهي المرة الأولى بعد نهاية الحرب الباردة. كان الشاغل الأساس لصنّاع القرار اليابانيين هو كيفية التعاطي مع الضغط الأميركي على اليابان لزيادة مساهماتها في الأمن الدولي. أما الذي سرّع في تحول الدبلوماسية اليابانية من توجّهها الاقتصادي إلى التوجّه الأمني، فكان حادثة 11 أيلول/ سبتمبر 2001 والهجمات التي قادتها الولايات المتحدة على أفغانستان والعراق. ففي ذلك الحين صرّح رئيس الوزراء كويزومي (Koizumi) بأن اليابان خططت لمساعدة الولايات المتحدة، وأنها مستعدّة لإحداث تغيرات أساسية في نظامها التشريعي في شأن استخدام قوات الدفاع الذاتي اليابانية. وتزامن ذلك مع تزايد نفوذ وكالة الدفاع في صنع القرار، ومع طلب الولايات المتحدة من اليابان تحمّل عبء مشاركةٍ أوسع في عمليات الأمن الدولي. ولأن من الصعب على المؤسسات المدنية المشاركة في مشروعات إعادة الإعمار في العراق، بسبب المخاطر الأمنية المتزايدة، فإن إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى السماوة في آذار/ مارس 2004 اعتُبر الطريقة الوحيدة للمشاركة في الحرب على العراق، إلى حين تحسّن الوضع الأمني هناك. وكان واضحًا من إرسال قوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى العراق، تحت قيادة الولايات المتحدة، أن الغرض هو الفوز بمشروعات من إعادة إعمار العراق. وبإيجاز فإن اليابان أطلقت منهجًا جديدًا لتحقيق أهداف اقتصادية في العراق عبر التعاون مع الولايات المتحدة. كان إرسال قوات الدفاع الذاتي بمنزلة صيد عصفورين بحجر، لرغبة صنّاع القرار في المؤسسة الأمنية في التحالف مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه تحقيق

المصالح الاقتصادية للدوائر التجارية أي كسب المنافع الناجمة عن إعادة الإعمار في إطار تحالف ياباني - أميركي.

ثانيًا: مشاركة الدوائر التجارية اليابانية في العراق بعد الحرب

قررت اليابان توفير مساعدة قيمتها 1.5 مليار دولار لاحتياجات إعادة الإعمار الملحّة في العراق، في عام 2003، إلا أن الوضع الأمني لم يسمح للشركات الخاصة بالدخول إلى العراق حتى نهاية المرحلة المبكرة من الحرب الأهلية، بين عامي 2006 و2008. وكانت حكومة اليابان وعدت بمشروعات كبيرة تمولها قروض بالين الياباني، لإعادة تأهيل قطاع المرافئ والرّي ووحدة الطاقة الحرارية، وتحسين مصفاة تكرير البترول ومصنع الأسمدة، إلا أنها لم تتمكن من إنجاز أي تقدّم. وفي عام 2008 بالتحديد بدأت الحكومة، وكذلك الشركات الخاصة، التحرك للانضمام إلى مشروعات إعادة الإعمار في العراق بعد التحرك السريع للشركات الأوروبية والآسيوية. وفي ذلك الوقت كانت سياسة التوجّه الأمني قد وهنت، لأن قوات الدفاع الذاتي اليابانية ومعها معظم قوات التحالف، بما في ذلك الجيش الأميركي، قررت الانسحاب من العراق. وبناء على ذلك انتهجت اليابان من جديد سياسة التوجّه الاقتصادي. ووقعت مع الحكومة العراقية عشر اتفاقات قروض لإدارة التنمية الخارجية في عام 2008، بدأ اثنان منها بالانطلاق في عام 2009 وثلاثة في عام 2010. وتركّزت هذه الاتفاقات على تأهيل صناعة النفط وإعادة إعمارها وتشجيع القطاع الزراعي، علاوة على تأهيل البنى التحتية للحياة اليومية وللصناعة.

كلّما كثرت مشروعات إدارة التنمية الخارجية ازداد عدد الفروع المحلية للحكومة والشركات الخاصة التي يجب افتتاحها. وفي موازاة قيام الوكالة اليابانية بالمساعدة في افتتاح فروع لها، في أربيل في عام 2009 ثم في بغداد في عام 2011، بدأت الشركات الخاصّة العمل في العراق تدريجًا بحذر شديد، وزارت البعثة الاقتصادية الأولى بغداد في عام 2009. وفي عام 2011 ازداد التبادل التجاري بين اليابان والعراق، الأمر الذي أدى إلى تأسيس مفوضية في بغداد وأخرى في البصرة، ومشاركة اليابان في معرض بغداد الدولي للتجارة. ونجم عن هذا النشاط توقيع اتفاقية الاستثمار اليابانية - العراقية في عام 2012. وفي

أيار/ مايو 2012 وافقت الحكومة اليابانية على توفير قرض إضافي بالين لأربعة مشروعات أخرى. وعلاوة على إدارة التنمية الخارجية، بدأت الشركات النفطية مفاوضات لتوقيع اتفاقيات تنقيب عن النفط، وفازت شركة التنقيب عن النفط اليابانية JAPEX مع شركة نفط ماليزية، بمناقصة حقل النفط في الغرّاف، وأسّست شركة لتطويره في عام 2010. وفي نهاية عام 2012، وقّعت شركة كوكوزاي سيكيو تايسيكي (Kokusai Sekiyu Teiseki) مع شركة لوك أويل (Luk Oil) النفطية الروسية، عقد خدمة للتنقيب عن النفط على الساحل في المجمع رقم 10 في جنوب العراق. وعلى الرغم من النمو المتزايد لشركات النفط في العراق، من الواضح أنها لا تزال متخلفة كثيرًا عن الشركات الأوروبية والآسيوية. ولم تكن هناك أي أولوية للشركات التي كانت تتعامل مع التحالف الأميركي في مناقصات تلك المشروعات. ومن الغرابة أن تكون الشركات التجارية للدول التي لم تدعم التحالف الذي قادته الولايات المتحدة ضدّ العراق أكثر نشاطًا بعد عام 2008، مثل فرنسا وألمانيا والصين.

هناك ثلاث حالات فقط من أصل 110 عقود تجارية رئيسة في العراق منحت لشركات يابانية مع حلول عام 2011، وذلك بحسب قائمة المشروعات المتوافرة للشركات الأجنبية التي أسّسها مركز التعاون الياباني للشرق الأوسط. إن هذا العدد صغير قياسًا على عدد العقود التي حازتها الولايات المتحدة (16 عقدًا) وألمانيا وفرنسا (14 عقدًا لكل منهما) والصين وكوريا (13 عقدًا لكل منهما). وكان نصيب اليابان 1 في المئة من نشاط الشركات الأجنبية كلها في عام 2011، بحسب شركة Dunia Frontier Consultants. وفي العام نفسه أصبحت كوريا البلد الأول في عدد استثماراته وعقوده في العراق.

ثالثًا: فشل مسعى المصلحة الاقتصادية في ظل القيادة الأميركية بعد الحرب على العراق

نستطيع أن نستنتج أن الأسلوب الجديد لليابان في العراق، أي مسعاها إلى المصلحة الاقتصادية من خلال البرنامج الذي تتولاه الولايات المتحدة بعد الحرب، أي إشراك قوات الدفاع الذاتي اليابانية في التعاون في مجال الأمن، قد فشل في تحقيق هدفه. وعلى النقيض من ذلك أدت العملية التي قادتها الولايات

المتحدة إلى تدهور الوضع الأمني في العراق، الأمر الذي ضاعف الحساسية في صفوف العاملين اليابانيين غير الحكوميين في داخل البلد. وفي الواقع، تجرّأت قلة من اليابانيين المدنيين على البقاء في داخل العراق، فمهدت الطريق لإقامة عاملين يابانيين غير حكوميين اتصالًا مباشرًا بالمجتمع المحلي.

نتيجة ذلك لم يتمكن اليابانيين من منافسة الشركات الوافدة من كوريا والصين والدول الأوروبية الأخرى، فهذه الشركات كانت مستعدة لمواجهة التحدي في فرص تجارية جديدة في أسوأ الأوضاع الأمنية، أو مع أولئك القادرين على توفير حماية أمنية قوية في وجه هجمات خارجية.

إن السؤال المفترض هنا: هل كانت اليابان قادرة على العودة إلى سياسة مستقلة تجاه العراق، بعد ملاحظة أن السياسة المؤيدة للولايات المتحدة تحت المظلة الأميركية غير عملية. يبدو أن اليابان لا تزال تعتمد على تجربة الشركات اليابانية السابقة التي شيدت أصنافًا شتى من البنى التحتية الصناعية، علاوة على بنى ذات صلة بالحياة اليومية في العراق. ولذلك كانت هي تلك التي عملت في العراق في السبعينيات والثمانينيات، حين كانت اليابان تحتل الدرجة الأولى في تصدير مصانع أنموذجية إلى العراق. وقد فازت شركة تويوتا تسوشو (Toyota Tsushou) أي شركة تومن (Tomen) في السابق، بمناقصة لبناء مصنع تخزين في عام 1981، وهي اليوم الشركة الأكثر نجاحًا، بعدما حازت أكثر من ثلاثة مشروعات إنشائية، كما أن مشروع تأهيل قطاع الموانئ في خور الزبير، أحد الأعمدة الأساسية لقرض إدارة التنمية الخارجية، هو الآن امتداد للمشروع الذي نهضت به شركة Marubeni وشركات يابانية أخرى في عام 1976. وجدير بالذكر أن مصنع السماد في خور الزبير، وهو أحد أهداف مشروعات تأهيل إدارة التنمية الخارجية، شيدته أساسًا شركة Mitsubishi في عام 1975، مستفيدة من أول قرض بالين للعراق في ظل حكم صدام. وتؤكد هذه الشركات معرفتها وتجربتها في العمل في العراق، وتلحّ على تفوقها من خلال مشاركتها في الأيام الأولى لمشروعاتها الإنشائية. وبكلمة أخرى فإن هذه الشركات لا تزال تعتمد على مخزون تجربتها التي تراكمت لدى اليابان خلال السبعينيات والثمانينيات عبر دبلوماسية سياستها المستقلة في علاقتها الثنائية بالعراق.

هل يعني ذلك أن العراق يمكنه أن يتبنى، أو أن يعود إلى تبنّي سياسة مستقلة هناك؟ هل أن تجربة اليابان القيمة عبر سياستها الاستقلالية في زمن حكم البعث لا تزال سارية المفعول؟ يبدو أن الجواب بالنفي. إذ أقصى النظام الجديد معظم نخبة الموظفين والمهندسين العراقيين الذين كانوا يتعاملون مع نظرائهم رجال الأعمال اليابانيين في السبعينيات والثمانينيات، ولم تحاول أي منظمة يابانية أن تؤسس علاقات وثيقة بالنخب الحاكمة الجديدة في العراق قبل غزوه. ولا يعود السبب إلى تغيُّر العاملين في العراق فحسب، بل إن هناك تحولًا في العاملين من الجانب الياباني يؤثر في سياسة اليابان المستقلة. وسنرى لماذا تأخرت الشركات اليابانية في المشاركة في المعاملات التجارية في العراق.

رابعًا: العوامل التي تعوّق سياسة اليابان المستقلة

غنيٌ عن القول إن الوضع الأمني في العراق كان العامل الأول والأهم في سلبية دوائر التجارة اليابانية تجاه العراق، وهذا ما أدى إلى حساسية الشركات اليابانية إزاء خطر تورّطها في القتال أو الإرهاب. إن أحد العوامل التي تعوّق النشاط التجاري الياباني في العراق هو التحذير الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية بتأجيل السفر إلى العراق، إلا إلى المنطقة الخضراء.

علاوة على ذلك، علينا التركيز على التغييرات في أدوار الفاعلين في اتخاذ القرار في ما يخصّ العراق، فمن المعروف جيدًا أن المصلحة ضمن معهد طوكيو للشرق الأوسط قائمة على الدول المصدّرة للنفط في الشرق الأوسط. وبحسب المفكر السياسي شينودا (Shinoda)، تقلصت السياسة المستقلة بسبب ظهور فاعلين مناصرين للولايات المتحدة في صفوف صنّاع القرار في اليابان، مثل وزارة الدفاع ومكتب رئيس الوزراء. إلا أن هؤلاء ليسوا تيارًا رئيسًا في دائرة صنع القرار في شأن قضايا العراق، بعد انسحاب قوات الدفاع الذاتي اليابانية من العراق. ومع ذلك، فإن تقلص السياسة ذات التوجّه الأمني لم يعنِ الترحيب بعودة سياسة التوجه الاقتصادي تلقائيًا. كيف إذًا، يمكننا أن نفهم الجمود الحالي للدوائر التجارية اليابانية في العراق؟

يجدر أن نوضح هنا أكثر الفرق بين العاملين الداخليين، أي الفرق بين الفروع المحلية والسلطات المركزية في المنظمات الرئيسة. تجنح الفروع

المحلية في الشرق الأوسط إلى انتهاج سياسة مستقلة، بينما تجد المنظمات الرئيسة أن الاعتماد على الولايات المتحدة أكثر أمنًا لها. إن التوازن بين سياسة مستقلة وأخرى تعتمد على الولايات المتحدة ناجم عن وجود فرع محلي قوي للمنظمة أو عدم وجوده.

خامسًا: انحدار السياسة المستقلة مع تناقص الفروع المحلية

في بداية السبعينيات كان عدد اليابانيين القاطنين في العراق أكثر من 4000، معظمهم لأغراض تجارية. وبعد عامي 1976 و1977 تزايد العدد، وتزامن ذلك مع إطلاق الحكومة العراقية خطة التنمية الرابعة التي ركزت على تأسيس بنى تحتية صناعية، ثم تزايد العدد ثلاثة أضعاف في عام 1982، مع أن ذلك جرى خلال الحرب الإيرانية - العراقية.

في أثناء الأزمة الخليجية وحرب الخليج لم تتأثر الشركات اليابانية فحسب من فقدان وجودها في العراق، إلا أنها أُجبرت على إعادة النظر في دور فروعها المحلية، لأن وجودها أصبح أداة للصفقات السياسية في النزاع. واحتجزت الحكومة العراقية 213 يابانيًا كانوا في الكويت، و214 آخرين كانوا في العراق، رهائن في إثر اجتياح العراق الكويت، وهددت حكومات الدول التي انتمى إليها هؤلاء الرهائن، وكانت الغاية التوصل إلى تسوية تمنع الحرب على العراق.

في ذلك الوقت دار نقاش في اليابان في شأن الرد على المطلب العراقي، هل يكون بإيفاد مسؤولين حكوميين رفيعين وعقد صفقة أم برفض الطلب بما يتماشى مع سياسة الأمم المتحدة الرافضة المساومة مع العراق. نستطيع أن نرى أن الحكومة اليابانية حين قررت اتخاذ القرار الثاني، وضعت نقطة التحوّل التي أحدثت تغيرًا في التوجّه من السياسة المستقلة إلى سياسة التبعية للولايات المتحدة.

بناء على ذلك، كان لحرب الخليج زخم فاعل في ميزان القوى، بين السياسة المستقلة التي يحبذها رجال الأعمال المحليون وسياسة التبعية التي تتبناها السلطة المركزية في طوكيو. وكانت النتيجة أن الغلبة كُتبت للثانية على الأولى، بمعنى أن جميع الموظفين اليابانيين اضطروا إلى مغادرة العراق خلال حرب الخليج وبعدها،

بل إن صراع القوى في داخل الشركات أدى إلى تراجع المدرسة المستقلة أيضًا. فشركة Mitsubishi، إضافة إلى شركاتها الفرعية الأخرى مثل الشركات المختصة بالصناعات الثقيلة Mitsubishi Heavy Industry وهي شركة رئيسة، كانت تُمنح أكثر من نصف المشروعات الإجمالية التي مُنحت للشركات اليابانية في العراق، وكان لها شأن رائد في تقوية العلاقات بالعراق، فإذا بها تفقد نفوذها هناك. وواجهت شركة Marubeni تجربة توازن قوى مماثلة في صفوف مديريها بعد الخسارة في العراق.

سادسًا: مشكلة الرهائن في 2004، خسارة إضافية لحقت بالسياسة المستقلة

كانت حادثة خطف الرهائن في العراق في عام 2004 الضربة القاضية التي أودت بسياسة اليابان المستقلة. إذ بعد شهر على وصول الطاقم الأساس لقوات الدفاع الذاتي اليابانية إلى السماوة، اختُطف خمسة يابانيين في الفلوجة وطالبت الجماعات الخاطفة بانسحاب تلك القوات. وقد استنكر الحزب الحاكم ومعه وسائل الإعلام والمثقفون المحافظون استهتار الذين اختُطفوا وقلة اهتمامهم بالأمن، لإصرارهم على الذهاب إلى العراق على الرغم من التحذير من السفر إليه الصادر عن وزارة الخارجية.

أما المناخ الذي ساد في إثر هذه الحادثة فهو عدم السماح لأي ياباني بالدخول إلى العراق، ما لم يكن أداة للتفاوض السياسي الذي يهدد انسحاب قوات الدفاع الذاتي اليابانية. ومنذ ذلك الحين صار وجود المدنيين غير الحكوميين مرفوضًا كليًا، وسط دعوة دولية إلى عدم المساس بما قد ينعكس سلبًا على نشاط قوات الدفاع الذاتي اليابانية. علاوة على ذلك دعت معظم الصحف اليابانية إلى إجلاء الموظفين اليابانيين عن العراق، ولم يكن لدى وسائل الإعلام خيار إلا الاعتماد على المعلومات الرسمية التي توفّرها الحكومة اليابانية، الأمر الذي لا يتيح إيصال أخبار أولية عن العراق إلى الشعب الياباني. ونجم عن ذلك أن حادثة الخطف روّعت المجتمع الياباني وحالت دون إمكانية فتح فروع محلية للشركات اليابانية في العراق. وأدى هذا إلى الغياب الكلّي للجماعات اليابانية الموجودة محليًا لقيادة السياسة المستقلة والعلاقات المباشرة بالعراق. قد تعود الشركات اليابانية من جديد متى تحسن الوضع الأمني. ولكن قد يكون ذلك مثل البدء من جديد، بما

في ذلك فاعلون جدد في العراق واليابان. وهناك شك في مقدرة الدوائر التجارية اليابانية على ذلك.

خلاصة

هناك اليوم حاجة أقل إلى سياسة مستقلة لليابان والعراق على السواء. ولا سيما أن ليس للشركات اليابانية جماعات تجارية محلية بما فيه الكفاية للضغط على الحكومة لتأسيس علاقتها الثنائية بالعراق. ويجب على العراق عدم الاعتماد على اليابان وحدها، شريكًا تجاريًا أكانت، أم كفّة راجحة في وجه القوى الدولية مثل الولايات المتحدة. ومن المحزن القول إن صنّاع القرار اليابانيين لا تتوافر لديهم أي رؤية واضحة عن مستقبل العلاقة باليابان إلا توقُّع أنهم يكررون تجربتهم الماضية.

قد يكون من الضروري إعادة تقويم المدخرات التي يتمتع بها العراق واليابان، والمكتسبة في أثناء النظام السابق، وتقويم ذلك أو إعادة تقويمه من وجهة نظر جديدة، بصورة تختلف عن كلتا السياستين: المستقلة والمعتمدة على الولايات المتحدة. إن اليابان تحتاج إلى المزيد من الوقت للتكيف مع الأوضاع الجديدة في الخليج، كما أن سياستها الدبلوماسية ليست منسجمة بعد.

الفصل الثاني والعشرون

قراءة في الموقف الروسي من الاحتلال

سلام مسافر

مقدمة

اتخذت موسكو موقفًا كان يبدو صعبًا من الحرب الأميركية على العراق. فقد سعى الكرملين إلى الحفاظ على موقفٍ مستقلٍّ وُصف في حينها بأنه غير مريحٍ للفاعلين الرئيسين؛ لكنه بعد سنواتٍ من احتلال العراق، بدا منسجمًا مع النهجِ البراغماتي لرجل روسيا القوي فلاديمير بوتين. ويمكن القول إن نهجين متباينين شغلا الدوائر الروسية: تيارٌ يدعو إلى الانخراط في تحالف الحرب ضدّ نظام صدام حسين بقيادة الولايات المتحدة، من منطلق حسابات الربح والخسارة، وبذريعة الحفاظ على المصالح الروسية الاقتصادية في عراقٍ ما بعد صدام حسين. وتيارٌ يدعو إلى النأي بالنفس والاكتفاء بعدم عرقلة الخطط الأميركية مع الاحتفاظ بالقدرة على المناورة في الوقت الملائم.

أولًا: خبراء بلا حدود

في الشهور الأخيرة من عام 2002 وفي مطلع عام 2003، كثَّف الخبراء الروس اجتماعاتهم بضوء أخضرَ من الكرملين لدراسة الوضع المحيط بالعراق، وسط قناعة مطلقة لدى الجميع أن الحرب ستقع لا محالة. وروّج معظم الخبراء الذين يُحسبون على التيار الليبرالي فكرة أن روسيا ستخسر مواقعها كلها في

البلد الغني إذا وقفت ضدّ الحرب وعرقلت الجهد الأميركي لتشكيل تحالف دولي ضارب. وكان صوت الفريق الآخر من المحسوبين على ما يعرف بالتيار «الوطني القومي» الروسي ضعيفًا للغاية؛ وانحصر في مقالات ودراسات تشدد على مقولات جيو-سياسية من قَبيل أن احتلال العراق سيكون بداية العدّ التنازلي للهيمنة الأميركية على مقدرات الشرق الأوسط وطريقًا سالكًا نحو محاصرة روسيا وزعزعة الاستقرار في خاصرتها الرخوة؛ شمال القوقاز. ورأى هؤلاء في إسقاط نظام صدام حسين، تحوّلًا نوعيًا في المنطقة سيؤدّي إلى تفاعلٍ متسلسلٍ يصيب إيران وسورية ويُفقد روسيا مواقعها كلها في المنطقة. ويدرك الخبراء أن التوصيات التي ستُرفع لن تكون ذات أهمية إلّا إذا جرى التأثير في الرأي العام الروسي، وتصوير الحرب على العراق بأنها ضروريةٌ لبناء «نظام دولي جديدٍ» ستحتل فيه روسيا موقع الشريك مع الولايات المتحدة وليس الخصم. الأمر الذي يفسِّر الكمَّ الهائل من المقالات والتقارير المنشورة في تلك المرحلة على الصفحات الأولى للصحف الليبرالية التي تموّلها المراكز المالية ذات النفوذ القوي في الحياة السياسية الروسية آنذاك. وركّزت المقالات على أن عقودًا مجزيةً مع العراق ستذهب أدراج الرياح إذا تمسّك بوتين بسياسة «وضع العصي» في عجلة الحرب التي تعدّ لها واشنطن وحليفاتها.

لكن الكرملين اختار موقفًا، تصفه الدوائر القومية الروسية بأنه «انتهازي»، فمن جانبٍ لم تصدر عن المؤسسة الحاكمة أي تصريحاتٍ أو خطواتٍ عشية الغزو، توحي بأن روسيا تؤيد الحل العسكري في تسوية مشكلة «أسلحة الدمار الشامل» المزعومة لدى العراق. وفي الوقت نفسه كانت تطلق بين الحين والآخر تصريحاتٍ مندّدةً كي يضمن الكرملين احتفاظ روسيا بسمعةٍ طيبةٍ لدى الشعوب العربية والإسلامية المناهضة للحرب على البلد الشقيق العراق. ولم يستمع الكرملين إلى «توصيات» و«نصائح» الخبراء الليبراليين الداعية إلى الدخول في خيمة الحرب الأنغلو-سكسونية على شعب العراق.

ثانيًا: «لوك أويل» و«غازبروم» أوراق الكرملين الرابحة

في تلك الفترة مارس بوتين نشاطًا دبلوماسيًا هادئًا، من جهةٍ، لا يثير الولايات المتحدة ويوحي بالوقوف ضدّ خططها الرامية إلى القضاء على النظام

في العراق، ومن جهة أخرى، إعطاء انطباع بأن روسيا حليف تاريخيٌ للعرب ولن تقبل بتعرّض أي بلد من البلدان العربية لعدوان خارجي. واستفاد الكرملين من الخلاف بين ترويكا: فرنسا وألمانيا وبلجيكا، التي عارضت العمل العسكري ضدّ العراق، والولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا الأكثر تحمسًا للحرب، وفي فترة وصلت فيها الاستعدادات اللوجستية إلى مرحلة اللاعودة.

كان التوصيف الأقرب إلى عقل الكرملين للوضع في المنطقة عشية الغزو، أن حربًا إقليمية بنطاق عالمي ستنشب في الشرق الأوسط، إذا وقفت روسيا بشدة ضد الحرب. وأن الخيار الأمثل يكمن في الاحتفاظ بهامشٍ للمناورة يمكن أن يعيد إلى موسكو عقودها المجزية في العراق بعد سقوط النظام، ولا سيما أن صدام حسين ألغى عقدًا لشركة «لوك أويل» الروسية كان يمنحها امتيازاتٍ غير مسبوقة في استخراج نفط (حقل غرب القرنة – 2). وقالت بغداد حينها إن الشركة الروسية لم تنفّذ التزاماتها المنصوص عليها في الاتفاق، ولم تباشر العمل في الحقل. وحينها تسرّبت تقارير تفيد بأن ممثلين عن الشركة التقوا عددًا من ممثلي ما كان يعرف بـ «المعارضة العراقية» في الخارج بينهم أحمد الجلبي وبرعاية أميركية.

حينها، أشير إلى أن شركة «لوك أويل» حصلت على تعهداتٍ أميركية بأن العملاق الروسي للطاقة، سيفوز بعقدٍ مجز في العراق بعد القضاء على نظام صدام حسين. ويبدو أن ما كان يدخل حينها في عداد الشائعات، تأكد في الواقع العملي حين استعادت «لوك أويل» (حقل غرب القرنة – 2) بعد سلسلة مواقف تدلّل أن الشركة استعادت العقد بضوء أخضرَ أميركي، وضغط إيراني وهذا ما سنأتي عليه بالتفصيل لاحقًا. ولأنه بات معروفًا أن النفط كان المحرّك الرئيس لحرب بوش الابن على العراق، فإن المعركة على أسواق الطاقة كانت وراء تلوّن المواقف الروسية من النظام في العراق. ومن واقع إدراك الدوائر الروسية صاحبة القرار بأن مستقبل العلاقات الدولية يعتمد بصورةٍ أساسيةٍ على المهارة في استخدام «القوة الناعمة» المصطلح الأثير لدى القيادة الروسية التي تستخدم ورقة الطاقة ببراغماتيةٍ عاليةٍ في علاقات موسكو بالقارة الأوروبية، ومع الجمهوريات السوفياتية السابقة، ومع الدول التي تعتمد بصورةٍ كليةٍ أو جزئيةٍ على صادرات الطاقة الروسية. بل يذهب فريقٌ من الباحثين الاستراتيجيين إلى القول بأن موقف موسكو المتشدد في

الملف السوري يفسَّر بأن روسيا لا تريد السماح لمنافسين في منطقة الشرق الأوسط بالتأثير في احتكار صادراتها من الغاز إلى أوروبا. ويتعين الحفاظ على أهمّ المعابر إن لم يكن أهمها على الإطلاق وهو سورية. وبحسب أسبوعية فلاست حسنة الاطلاع فإن مصير عملاق الغاز الروسي «غازبروم» وعائدات الميزانية الروسية، يحسم الآن في معارك الشوارع الدائرة في دمشق وحلب. ويقول كاتب المقالة المعنونة «الغاز هو السبب؟» إن «الحرب الأهلية المستمرة في سورية منذ عامين يُنظر إليها في أغلبِ الأحيان من زاوية حقوق الإنسان، بينما النزاع المسلّح في البلاد يمثّل إلى حدٍّ بعيدٍ صدى صراعٍ عميقٍ بدأه اللاعبون الكبار في سوق الغاز العالمي، وستكون الجائزة الكبرى منفذًا إلى سوق الغاز الأوروبي». وفيما تستبعد فلاست انجرار الولايات المتحدة إلى عملٍ عسكري في سورية فإنها ترى أن وضع «لا غالبَ ولا مغلوبَ» ملائمٌ لروسيا وتقول «يبقى الوضع الحالي للأزمة السورية في مصلحة روسيا. فما دامت المعارضة غير قادرةٍ على إطاحة بشّار الأسد، لن يكون هناك أي أنبوب لنقل الغاز القطري إلى أوروبا. وموسكو ليست معنية كذلك بانتصار ساحق لنظام الأسد على خصومه. ففي ظروف الحرب الأهلية المستمرّة، لا يمكن أن يدور الحديث عن بناء خطّ الأنابيب الإيراني إلى سورية. ولعل ذلك يفسّر موقف موسكو في مجلس الأمن ودفاعها عن النظام السوري لمنع الغرب من بدء حملة عسكرية على دمشق، وحتى إعلان منطقة حظر جوي كما جرى في ليبيا».

يقول كاتب المقالة أيضًا «فيما تنشغل قَطر ومعها الاتحاد الأوروبي بالموقف من سورية، تتابع شركة «غازبروم» الروسية تطوير مشروعاتها العملاقة: السيل الشمالي (يجري بحث بناء المرحلة الثالثة والرابعة)، والسيل الجنوبي (لم تبدأ بعد مرحلة مدّ الأنابيب تحت قاع البحر). وإذا تمكّنت روسيا من بناء خطوطها قبل انتهاء الحرب في سورية، فمن الممكن أن تحافظ على مواقعها في سوق الغاز الأوروبي، وهو ما سيأتي بفوائدَ لا تقدّر بثمنٍ للخزينة الروسية».

ثالثًا: من أفغانستان إلى الشيشان

في السياق نفسه، يرى الخبراء أن موسكو تدعم الحملة العسكرية الأميركية في أفغانستان وتقدّم لواشنطن خدمات لوجستية عبر القواعد الروسية القريبة من

أفغانستان لأنها تحصل مقابل ذلك على فوائد طويلة الأمد. فقد حجّم الغزو الأميركي لأفغانستان قوة طالبان التي تمثل تهديدًا حقيقيًا لجارات روسيا من الشقيقات السوفياتيات السابقات، وأغلبية سكانها مسلمون تنتشر بينهم حركات أصولية تجد لها امتدادًا أيديولوجيًا في حركة طالبان والحركات السلفية في العالم العربي، وفي باكستان. كما يُعتقد أن منطقة شمال القوقاز بشعوبها المسلمة منطقة معرّضة لخطر الحركات الانفصالية بفرقها ومدارسها السنّية المختلفة. وقد ضمنت موسكو موقفًا أميركيًا محايدًا إن لم يكن مساندًا في حربها على الانفصاليين الشيشان بفضل وقوف الكرملين إلى جانب البيت الأبيض في الحملة العسكرية على أفغانستان.

في تلك الفترة كان الاتحاد الأوروبي يوجّه انتقاداتٍ حادةً إلى روسيا على ما يعتقده انتهاكًا لحقوق الإنسان في جمهورية الشيشان، وأصدر المجلس الأوروبي قرارات متلاحقة ضدّ الانتهاكات، وصلت إلى حدّ المطالبة بمنع الوفود الروسية من المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للمجلس الأوروبي أو عدم منح المسؤولين الروس تأشيرات دخولٍ إلى بلدان الاتحاد الأوروبي. بيد أن الموقف الأميركي حسم الجدل في الدوائر الأوروبية في شأن الحرب الشيشانية لمصلحة موسكو. ولم تتعرض روسيا للعقوبات التي لوّح بها بعض الأوروبيين.

خدمت مأساة مسرح «نورث أوست» القيادة الروسية. فقد حصل تحوّل شبه نوعي في مواقف الأوروبيين من الحرب في الشيشان. حين اقتحمت مجموعة شيشانية في الثاني والعشرين من تشرين الأول/ أكتوبر عام 2002 مبنى المسرح في قلب موسكو واحتجزت أكثرَ من سبعمئة رهينةٍ بينهم مئات الأطفال. وقضى قرابة نصف الرهائن في أثناء اقتحام القوات الخاصة قاعة المسرح ورشّها غاز مخدّر أودى بحياة من لم تتحمل رئتاه جرعاته الزائدة عن الحدّ المسموح. ومع أن أوساط الرأي العام حمّلت السلطات مسؤولية خطأ معالجتها لأزمة الرهائن، إلّا أن تجريم الخاطفين على فعلتهم غطى على نقد السلطات. وفي تلك الفترة تواترت التصريحات الأميركية جهارًا أو تلميحًا بأن واشنطن لن تدعم الزعيم الشيشاني أصلان مسخادوف في تحقيق حلم الانفصال عن روسيا وإقامة جمهورية اتشكيريا القوقازية المستقلة. كما ضغطت الولايات المتحدة على جورجيا كي تطرد المسلحين الشيشان المحتمين بجبال وادي «بنكيسي» إلى

الشمال من العاصمة الجورجية تبليسي. واشترطت واشنطن لذلك موقفًا غير معارضٍ للحملة العسكرية الأميركية المزمعة على العراق. ولم تصدر عن موسكو حينها مواقف معلنة مؤيدة، لكنّ بعض الدوائر الأوروبية عبّر عن انزعاجه مما اعتقده تأييدًا روسيًا خفيًا لواشنطن.

ترددت تقارير أن «اللوبي» المؤيد للغرب في الإدارة الروسية نجح في فرض رؤيته على مركز صنع القرار في الكرملين، والمقصود هنا فلاديمير بوتين، بمساندة الولايات المتحدة في حربها المزمعة وعدم الوقوف بوجه الثور الأميركي. ويذكر أن المجموعة تتألف من رئيس الوزراء ميخائيل كوسيانوف، ومدير ديوان رئاسة الجمهورية ألكسندر فالوشين، ومستشار الرئاسة لشؤون السياسة الخارجية سيرغي بريخودكو، وهم جميعهم الآن خارج السلطة.

رابعًا: زيارة الأسابيع الأخيرة

قام ألكسندر فالوشين في السادس والعشرين من شباط/ فبراير عام 2003، أي قبل ثلاثة أسابيع من غزو العراق، بزيارة واشنطن التقى خلالها مستشارة الأمن القومي كوندوليزا رايس، وحضر اللقاء ريتشارد بيرل الذي كان يشغل آنذاك منصب النائب الأول لوزير الدفاع. وكشف بيرل لصحيفة كوميرسانت الروسية عن بعض تفصيلات اللقاء مشيرًا إلى الحرب على العراق «لن تفجّر مشكلة بين موسكو وواشنطن». ولكن في اليوم التالي صرّح وزير الخارجية الروسي آنذاك إيغور إيفانوف بأن بلاده قد تُضطر إلى استخدام الفيتو في مجلس الأمن الدولي «إذا لجأت الولايات المتحدة إلى المجلس لإصدار قرار يجيز ضرب العراق». وأثار التصريح حفيظة بيرل الذي تحدّث قبل يوم واحد عن «تفاهم روسي أميركي» مع مدير ديوان الكرملين.

تجدر الإشارة إلى أن بيرل أحد أبرز قادة «المحافظين الجدد» ويُعدّ من ألد أعداء الاتحاد السوفياتي؛ وهو مؤلّف رواية *Hard Line* المستوحاة وقائعها من المباحثات السرّية بين ميخائيل غورباتشوف ورونالد ريغان في ريكيافيك، عاصمة آيسلندا، يومي 11 و12 تشرين الأول/ أكتوبر 1987، التي وضعت نهاية للحرب الباردة بين موسكو وواشنطن من دون أن تقدّم الولايات المتحدة أي تنازلات في

شأن ترسانتها النووية في وسط أوروبا وشرقها. وتعتمد الرواية الصادرة عام 1992، وصدرت طبعتها الروسية بعد ذلك بعشر سنواتٍ على فكرة الصراع بين الحمائم والصقور في الإدارة الأميركية أو بين المتزمتين أصحاب «هارد لاين» والليبراليين. وتكشف الرواية التي تعتمد من دون شكٍّ على محاضر الاجتماعات بين ريغان وغورباتشوف مع تغيير الأسماء والأمكنة، عن مقدار التنازلات التي قدّمها الرئيس السوفياتي لنظيره الأميركي من دون مقابل يُذكر.

يُعرف عن بيرل أنه يحتفظ بعلاقات قوية بالليبراليين في موسكو ويلتقيهم دوريًا. ومن خلال المجموعة الليبرالية، استطاع أن ينسج شبكة علاقات لا بدّ أن لها تأثيرًا في صنّاع القرار الروسي.

لعل دروس ريكيافيك ودهاليزها، دفعت بالعقيد السابق في الاستخبارات السوفياتية (كي جي بي) فلاديمير بوتين إلى اتباع نهج أكثر صلابة من سابقيه في الكرملين، فاختط سياسة «لا تنازلات من دون ثمن». وغالبًا ما صرّح بوتين بأن الأميركان «لا يريدون شركاء بل توابع (VASSALS)».

هكذا لم يذهب الكرملين بعيدًا في معارضة واشنطن في شأن الملفّ العراقي الذي حسمته الولايات المتحدة، من دون قرار من مجلس الأمن الدولي، على خلفية صمت ما يسمّى «المجتمع الدولي» لتحتلّ القوات الأميركية وحليفاتها بلاد الرافدين وتحرق الزرع وتبيد الضرع.

خامسًا: غضب صدام حسين

ساهم قيام صدام حسين في إلغاء عقد «لوك أويل» مطلع فبراير/ شباط 2003، أي قبل أقل من شهرين على غزو العراق، في تعزيز موقف التيار الداعي إلى أن تنخرط روسيا في التحالف ضدّ العراق، والذي كانت أغلبية وسائل الإعلام الروسية تروّج طروحاته. وهنا ينبغي الإشارة إلى أن استطلاعات الرأي العام في تلك الفترة كشفت عن أن زهاء نصف الروس لا يرون في صدام حسين خطرًا على السلام العالمي. بينما قال زهاء 75 في المئة من المستطلعة آراؤهم إن الولايات المتحدة تمثّل تهديدًا للأمن الدولي ويعتبرونها دولة عدوانية. وقد أدرك الكرملين أن أي تصريحات توحي بأن الكرملين يساند بوش في نياته العدوانية ضدّ العراق،

ستُظهر بوتين بصورةِ الرئيس الضعيف أمام الرأي العام الروسي المعادي بصورةٍ عامةٍ للسياسة الأميركية. ولذلك لم تصدر عن بوتين أي تصريحات يُشمّ منها تأييد للحرب المقبلة. ولم يؤثّر ذلك في صورة «التحالف» الروسي الأميركي ضدّ «الإرهاب». وعكف لفيف من الباحثين في مدرسة الاقتصاد العليا التي تعدّ وكرًا لليبراليين الموالين للغرب في المؤسسة الأكاديمية الروسية على دراسة تأثيرات الموقف من الحرب المقبلة ضدّ العراق في شعبية بوتين. ويبدو أن الباحثين صاغوا جملة خطواتٍ تصبّ في مسار الترويج لفكرة «أن التحالف الروسي الأميركي بوجه النظام الدكتاتوري الدموي في العراق يصبّ في مصلحة روسيا اقتصاديًا وسياسيًا». وبدأت أغلبية الصحف في روسيا، أي تلك التي تموّلها المراكز المالية بحملة منظّمة تدعو إلى ضرورة « تعديل» مسارات السياسة الخارجية الأميركية. وطالب كتّاب «الأعمدة» في الصحف الكرملين بأضعف الإيمان؛ أي إذا كنتَ لا تريد الانضمام إلى الحملة العسكرية على العراق فيجب الامتناع عن الشجب.

كذلك نشرت صحيفة نيزافيسميا غازيتا التي كان يموّلها رجل الأعمال بوريس بيريزوفيسكي، وهو يلوذ حاليًا بلندن هربًا من تهم الاختلاس والنصب والاحتيال في روسيا، سلسلة مقالاتٍ لديمتري سايمس الخبير في معهد نيكسون، والمهاجر من روسيا مطلع سبعينيات القرن الماضي، صبّت في محصّلتها باتجاه أن الولايات المتحدة ستأخذ في الحسبان «المصالح الروسية في العراق بعد إطاحة صدام حسين». وكتب سايمس في عدد **نيزافيسميا غازيتا** ليوم 17/ كانون الثاني/ يناير2003 «سينتصر الحلفاء في العراق وسيُرفع الحظر عنه، وتتيح له موارده الهائلة إمكانية أن يصبح بلدًا مفصليًا في منطقة الخليج الفارسي وعاملًا أساسًا في الدفع إلى التسوية السياسية للنزاع الفلسطيني- الإسرائيلي». وقال سايمس إن العراق «يُحكم بنظام راديكالي يعوّق التوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط الأمر الذي يؤثّر تأثيرًا مباشرًا في المصالح الأميركية في الشرق الأوسط» وأضاف «في حال سقط صدام حسين فإن حماس والمنظمات الإرهابية الفلسطينية لن تجد من يموّلها». وكانت روسيا تعيش تلك الفترة انحسارًا في نشاط القوى المؤيدة للقضية الفلسطينية. وانحصر أصدقاء العرب في أوساط ضيقة من دبلوماسيين متقاعدين وخبراء عملوا خلال الحقبة السوفياتية في البلدان العربية، لا يسمع لهم صوتٌ في دوائر صنع القرار. فيما استثمرت الدعاية المضادّة للعرب نشاطَ حركاتٍ قوميةٍ

متطرّفةٍ معادية لليهود في روسيا مثل حركة «باميت - الذاكرة» وغيرها للتدليل على أن «حلفاء» صدام حسين ليسوا أكثر من حركاتٍ فاشيةٍ تنادي بذبح اليهود. وشدّد سايمس ومن لفّ لفّه على أن مصالح روسيا النفطية في العراق «لن تتعرض للضرر» إذا لم تعارض موسكو الاستعدادات الأميركية للحرب على بغداد. ووجدت مقالات سايمس صدى لدى معظم الخبراء المقرّبين إلى الكرملين واتخِذت بمنزلة توصيات. وبادر فريقٌ من الباحثين والخبراء بدعم من السفارة الأميركية في موسكو وتمويلها إلى عقد طاولة مستديرة استغرقت أعمالها يومًا كاملًا في 29 يناير/ كانون الثاني تحت عنوان «روسيا والعالم عشية الحرب في الشرق الأوسط»، وصدرت الصحف في اليوم التالي بعناوينَ عريضةٍ من قبيل «الخبراء يؤكدون أن النظام القائم في العراق بحكم المنتهي» أو «الخبراء يرون أن روسيا أقوى بالتحالف مع أميركا ضدّ صدام حسين». أو «الخبراء: يمكن بوتين أن يساهم مع الولايات المتحدة بعد إسقاط صدام في بناء النظام العالمي الجديد»، وهكذا...

أخذ هؤلاء الخبراء يحصون فوائد روسيا الجمّة من الحرب على العراق وفي مقدّمتها ارتفاع أسعار النفط. ولاحظ المحلّل السياسي يوسف دكسن أن بوش الذي دخل الحملة الانتخابية لن يسمح بأن يهبط سعر برميل النفط إلى أقل من 22 دولارًا، فيما كتب المحلّل السياسي المقرّب إلى الكرملين فيتيشسلاف نيكينوف الذي يشغل الآن مقعد نائبٍ عن الحزب الحاكم «روسيا الموحّدة»، في مجلس الدوما: «يجب منذ الآن تقاسم الحصص في العراق خلف الأبواب المغلقة وعلى روسيا أن تكون منتصرةً في الوقت الملائم ولا تتمسك بصدام حسين». وأصبح نيكينوف، وهو حفيد مولوتوف وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في سنوات الحقبة الستالينية، من أشدّ دعاة التحالف مع واشنطن ضدّ نظام صدام حسين. وحذّر من القيام بأي نشاط دبلوماسي يعوق الولايات المتحدة عن القيام بمهمتها في العراق.

فيما كانت طبول الحرب تُقرع حول العراق شدّد بوتين في تصريحاته النادرة في شأن الملف العراقي على أن روسيا يمكن أن تتعامل بتفهّم مع الموقف الأميركي، إذا قدّمت واشنطن ما يكفي من الدلائل على امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل. وقال في لقاء مع طلبة جامعة كييف يوم 28 كانون الثاني/ يناير 2003 «إذا أقنعنا الأميركان بحججهم، يمكننا أن نتفق معهم على إجراءات صارمة ضدّ العراق» ولم تظهر هذه العبارة على الموقع الإلكتروني للكرملين الذي ينشر

أحاديث بوتين وخطبه وتصريحاته عادة، لكن بعض وسائل الإعلام علّق عليها وصوّرها بأنها تحوّل نوعي في موقف الإدارة الروسية، يتساوق مع «توصيات» الخبراء.

رحّب هؤلاء الخبراء ببراغماتية بوتين التي تقف وسطًا بين ما اعتقدوه «رومانسية غربية» (في إشارةٍ إلى التيار الليبرالي الروسي) و«الوطنية المؤدلجة» كناية عن القوى المنادية بالوقوف ضدّ الهيمنة الأميركية وتشمل التيار القومي - الأرثوذكسي والأحزاب الشيوعية واليسارية المتشرذمة في روسيا.

الفصل الثالث والعشرون

إيران والعراق
عقد على غزو العراق

حميد دباشي

نعاين في هذه الدراسة، بعد عشر سنوات على غزو العراق واحتلاله بقيادة الولايات المتحدة الأميركية العواقب والنتائج البارزة التي ترتبت عن هذا الغزو في ما يتعلق بالنفوذ الإيراني في العراق بشكل خاص، وعلى المستوى الإقليمي وتداعيات ذلك على منطقة الخليج العربي بشكل عام.

نجح الغزو الأميركي للعراق في عام 2003 في تحقيق ما كان اجتياح 1990-1991 يأمل في تفاديه - أي سقوط نظام صدام حسين بطريقة تسمح بنهوض الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال، الأمر الذي من شأنه تعزيز الحضور الإيراني في الجنوب وفرض تحدّيات خطرة على السعودية ومجال نفوذها في الخليج، وأيضًا تقوية الأكراد في الشمال بطريقة تفرض تحديات خطرة على تركيا، العضو في حلف الناتو وحليفة الولايات المتحدة الأميركية. ولم يكن لبوش الابن وعصبة محافظيه الجدد من الحكمة ما كان لبوش الأب، فقاموا، تحت ذريعة زائفة هي الانتقام لهجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، بغزو العراق واحتلاله بطريقة قادت تمامًا إلى تحرير الشيعة في الجنوب والأكراد في الشمال بعد سقوط صدام حسين. فعزز ذلك كثيرًا موقف إيران في جنوب العراق وبالتالي في الخليج، ولم يضعفها في المناطق الشمالية الكردية، لأن تركيا أطلقت لنفسها العنان في معاقبة التحرك القومي الكردي من دون رادع، تحت مظلة الناتو وبموافقة ضمنية من الولايات المتحدة.

هكذا، جاء الغزو الأميركي لأفغانستان في عام 2001 وغزو العراق في عام 2003 ليصب كليًا في مصلحة إيران ويحقق لها فائدة استراتيجية كبيرة، عبر إزاحة عدوين من أبرز أعدائها: صدام حسين في الغرب وطالبان في الشرق (وكانت إيران قد وصلت مع طالبان إلى حافة الحرب قبل عام واحد من الغزو الأميركي لأفغانستان). واستمر هذا الوضع المواتي استراتيجيًا حتى نشوء أزمة ما بعد انتخابات 2009، أو ما سمي «الثورة الخضراء» التي زعزعت أركان إيران حتى جذورها، وأدخلتها في عزلة سيتردد صداها في ردة الفعل العنيفة على السياسة العراقية الواقعة تحت الهيمنة الشيعية من خلال التظاهرات الحاشدة في عامي 2012 و2013. لكن إيران، بعد عشر سنوات على غزو العراق واثنتي عشرة سنة على غزو أفغانستان، تبقى في المنطقة أقوى بكثير مما كانت عليه قبل عقد من الزمن، لولا الثورة الخضراء محليًا ومدّ الربيع العربي في المنطقة عمومًا اللذين جعلا إيران أضعف داخليًا وأفقداها أيضًا موقعها القوي في ما يدعى محور «المقاومة»، بعد أن دخلت شريكتها سورية في أزمة كبيرة، واضطر حزب الله وحركة حماس إلى الانشغال بشؤونهما الخاصة. هذا هو المشهد إذا أردنا الاقتصار على سرد حوادث العقد الماضي التي تلقي الضوء على بعض الحقائق وتحجب أخرى في الوقت نفسه.

لذلك، على الرغم من أن مرور عشر سنوات على غزو العراق واحتلاله بقيادة الولايات المتحدة (2003-2013)، يوفّر سببًا كافيًا للتأمل مليًا في هذا الحدث الكارثي المشؤوم وتداعياته، ومن أجل الوصول إلى فهم أفضل للجغرافيا السياسية للمنطقة التي تؤثر في ملايين البشر، يجب علينا تحدّي الروزنامة التي تضعها الإمبريالية للحوادث، وبدءُ روايتنا حيث تتكتم الرواية الأميركية عمدًا. والحوادث التي شهدتها المنطقة هي بحد ذاتها مؤشرات بالغة الدقة إلى ما حدث وسيواصل الحدوث إلى حين، ويجدر بنا أن نعتمدها بدلًا من السماح للردود العسكرية والدبلوماسية الأميركية على تلك الحوادث بأن تحدد الإطار الزمني لمرجعيتنا.

بدأت الولايات المتحدة بتسويق سبب حملتها على العراق كرد على حوادث 11 أيلول/ سبتمبر عبر سلسلة من الأكاذيب اتهمت فيها النظام العراقي بتخزين أسلحة الدمار الشامل ووجود ارتباطات له بشبح غامض تدعوه «القاعدة».

وسرعان ما انكشفت كلتا الكذبتين بعد غزو العراق واحتلاله بقيادة الولايات المتحدة. وبانكشافهما، يتعين علينا البدء بسرد الوقائع العراقية ليس منذ 21 آذار/ مارس 2003، وإنما من لحظة في التاريخ المعاصر سبقت 11 أيلول/ سبتمبر 2001 بزمن طويل، حين بدأت المصالح الأميركية الاستراتيجية والعسكرية تتعرض للتهديد. وقد بتنا نعلم اليوم أن حركة المحافظين الجدد، التي يُعَدّ فرانسيس فوكوياما (Francis Fukuyama) وصامويل هنتنغتون (Samuel Huntington) منظّريها واستراتيجييها الأساسيين والمتكاملين، في حين يُعَدّ ليفي - شتراوس مرشدها الروحي، والتي تحلّقت حول «القرن الأميركي الجديد»، كانت قد بدأت بالتخطيط للغزو الأميركي لأفغانستان والعراق وإيران قبل زمن طويل من حوادث 11 أيلول/ سبتمبر، فما الذي سرّع هذا المخطط الكبير؟

عند هذه النقطة ينبغي أن تبدأ قصتنا.

لعل الثورة الإيرانية (1977-1979) كانت حتميةً في سياق التاريخ الإيراني، لكنها أخذت العالم - ولاسيما إدارتي كارتر (1977-1980) وريغان (1981-1988) - على حين غرّة. ولا بد لنا من استحضار سمتين مباشرتين شديدتي الأهمية لهذه الثورة: أولاهما، الثقافة السياسية العالمية التي أطلقت الثورة وعزّزتها، وثانيتهما، جاذبيتها الواسعة في بقية العالم العربي والإسلامي. ففي ثورة من أكثر ثورات العالم عظمة في القرن العشرين، نزل ملايين الناس إلى الشوارع من دون استخدام يُذكر للعنف وأسقطوا جهاز الدولة العسكري وحليفًا أساسًا للولايات المتحدة. وكانت لهذا المشهد جاذبيته الشديدة في المنطقة.

بعد وقت قصير من نجاح الثورة الإيرانية وسقوط الشاه، وتحالف القوى الإسلامية بزعامة الخميني للاستيلاء على الثورة برمتها على يد فصائلها الإسلامية، بثمنٍ دموي باهظ دفعته القوى الثورية الأخرى كافة، أدركت إدارة ريغان أن جاذبية الثورة في المنطقة سيكون لها نتائج مروعة على المصالح الاستراتيجية والعسكرية الأميركية، إضافة إلى الاستقرار السياسي في الدول الحليفة لها في المنطقة، بدءًا بالسعودية وصولًا إلى إسرائيل. ولوقف تمدد الثورة الإيرانية (1977-1979)، ضربت إدارة ريغان حزامين عازلين حول

إيران: في أولهما أنشأت الولايات المتحدة حركة المجاهدين في أفغانستان، إلى الغرب من إيران، بمساعدة الاستخبارات الباكستانية وبتمويل من السعودية وكان لإنشاء طالبان مهمتان مركزيتان: محاربة السوفيات والسيطرة على المنطقة ووَسم الثورة الإيرانية فعليًا بأنها ثورة شيعية وبالتالي إجهاض جاذبيتها الشعبية الواسعة في آسيا الوسطى وما يتخطاها. وعلى الرغم من وجود عوامل داخلية كثيرة تقف وراء التشدد الإسلامي في الثورة الإيرانية، خلال الفترة بين عامي 1977 و1979، فقد شكّل إنشاء حركة طالبان بأموال سعودية وبمساعدة الاستخبارات الباكستانية عاملًا إقليميًّا حاسمًا ساهم مساهمةً كبيرة في تحقيق هذه الغاية. أما الحزام الثاني فكان تسليح صدام حسين وتشجيعه على غزو إيران، الأمر الذي فعله، وكانت النتيجة حربًا دموية دامت ثماني سنوات وخلفت نتائج كارثية لجهة التكلفة البشرية والمادية على كلتا الأمتين. فبعد ثماني سنوات من الحرب الشرسة عاد الطرفان إلى المواقع التي كانا فيها قبل الحرب. إلا أن النتيجة كانت مزيدًا من العزلة لإيران، الأمر الذي أقصاها عن باقي القوى التقدمية في العالمين العربي والإسلامي، باعتبار الثورة الإيرانية بكل ما فيها من عناصر معادية للاستعمار مجرد ثورة «شيعية» و«فارسية»، مع كل ما يحمله هذان التعبيران من دلالات سلبية في العالمين العربي والإسلامي. وكانت النتيجة الطَّبع الزائف للثورة الإيرانية بطابع عرقي إلى درجة جعلت ياسر عرفات يدعم صدام حسين، ومصر ترسل قوات للقتال إلى جانبه، وجعلت المخرج المصري الكبير صلاح أبو سيف يُخرج لصدام حسين في 1981 فيلمًا دعائيًا ضخمًا عن معركة القادسية.

كانت نتيجة هاتين الاستراتيجيتين الدمويتين مزيدًا من عزل إيران عن بقية العالم العربي والإسلامي وبالتالي عن ثقافاتهما العالمية. أما الأثر المشترك لهذين الحزامين العازلين فكان في الواقع طبعُ الثورة الإيرانية بسمتين متناقضتين: أنها «شيعية» (ولم تكن كذلك) وأنها «فارسية» (ولم تكن كذلك أيضًا). ورحّب الحراس الأيديولوجيون لإيران ترحيبًا شديدًا بالسمة الأولى، وعمدوا إلى استغلالها في تدمير خصومهم غير الإسلاميين، وأقاموا نظامًا ثيوقراطيًا، ولم يعبأوا على نحو خاص بالسمة الأخرى. وسرعان ما شرعوا في دعم القضية الفلسطينية وحزب الله على سبيل معارضة إضفاء الطابع الفارسي على الثورة الإيرانية. وعلى

الرغم من كل ما سبق، كانت الفائدة التي جنتها إدارة ريغان من هذين الحزامين العازلين جليةً جدًّا: فقد تحولت الثورة الإيرانية، تلك الانتفاضة الشعبية العالمية والاجتماعية الدنيوية العظيمة، إلى نظام ثيوقراطي، وفقدت بالتالي جاذبيتها الأيديولوجية والسياسية في المنطقة عامة.

كانت الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العراقية الإيرانية في عام 1988 وحوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، حاسمةً في تبديد الغموض الذي اكتنف الادعاء الزائف الذي مفاده أن لا علاقة لغزو أفغانستان عام 2001 والعراق عام 2003 بحوادث 2001. فقد أدى الحزامان العازلان اللذان ضربتهما الولايات المتحدة وحلفاؤها حول إيران الثورية وظيفتهما على أكمل وجه. انكمشت الثورة على نفسها وانحدرت إلى نظام ثيوقراطي بدلًا من فرد جناحيها وإيجاد زخم جغرافي وبشري جديد. لكن سرعان ما ظهر من قلب الأتون شبحان رهيبان لفرانكشتاين كي يفتكا بصانعهما. انقلب هذان المسخان اللذان صنعتهما الولايات المتحدة للقتال في معاركها الإمبريالية (صدام حسين وحركة طالبان) لافتراس من صنعهما. فلم تكد الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) تضع أوزارها حتى قام صدام حسين باجتياح الكويت. وفور خروج السوفيات من أفغانستان، بدأت القاعدة عملياتها الأولى ضد الولايات المتحدة، فهاجمتها في عقر دارها في عام 1993 (تفجير مركز التجارة العالمي).

بعد وقت قصير من غزو العراق للكويت عام 1990، حاول جورج بوش الأب تطويق صدام حسين والقضاء على الوحش الذي خلقته إدارة ريغان، بيد أن قراءته الحصيفة للمنطقة لم تسمح للجنرال شوارزكوف بإكمال زحفه إلى بغداد، وأوقفته على حدود الكويت، لأن بوش خشي أن يؤدي انهيار صدام إلى نهوض شيعة الجنوب المرتبطين بإيران، فيشكّل نهوضهم تهديدًا للسعودية فيما يشكّل صعود الأكراد في الشمال أيضًا المشكلات لتركيا. لذلك، قام بوش الأب بإجلاء قوات صدام حسين من الكويت إلا أنه أبقاه في السلطة.

وفّرت حوادث 11 أيلول/ سبتمبر ذريعة للولايات المتحدة لكي تلتفت إلى تدمير الوحشين اللذين كانت قد صنعتهما بنفسها. وكان غزو التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية لأفغانستان في 2001 والعراق في 2003، ردًا

على حوادث 11 أيلول/ سبتمبر في الظاهر، بينما جاء في الحقيقة لتفكيك آلَتي القتل اللتين زرعتهما في حركات المجاهدين الأفغان وصدام حسين، لغايات استراتيجية محددة تمثلت بمحاربة الاتحاد السوفياتي ومنع انتشار الثورة الإيرانية في لحظتها العالمية وشدة جاذبيتها الأقوى.

سرعان ما ظهرت إيران بصفتها المستفيد من هاتين الحربين. فإزاحة حركة طالبان - عدوها الأيديولوجي - وصدام حسين - خصمها الإقليمي - من المشهد السياسي في المنطقة على يد خصم ثالث هو الولايات المتحدة الأميركية ومن دون أن تحرك هي ساكنًا، لم يكن صفقة سيئة. ولعل النتيجة الأشد كارثية لهذه الحلقة من تدخلات الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في المنطقة (فضلًا عن البؤس الإنساني المريع في أفغانستان والعراق وإيران)، كان التحول الحاسم لثقافة سياسية تتمتع بطابع عالمي واسع في جميع هذه الدول، إلى تشظيات طائفية وعرقية. فبعد الحرب العراقية - الإيرانية، وبحلول عام 2003 مع الغزو الأميركي للعراق، تعمقت الطائفية في العراق والأسلمة في إيران والقبلية في أفغانستان. وكان المستفيد الأوحد من هذه التطورات هو المملكة العربية السعودية، المندوب مطلق الصلاحية عن دول الخليج، والإخوانية اليهودية التي تحكم فلسطين المستعمرة.

اندلعت «الثورة الخضراء» في إثر الغزو الأميركي للعراق، في لحظة شعرت فيها إيران بقوتها الإقليمية، الأمر الذي دفعها إلى تخفيف قبضتها في الداخل، لتندلع هذه الانتفاضة الديمقراطية العارمة فجأة وتكشف تصدعاتها الداخلية. وقد عكست الثورة الخضراء عودة الروح الثورية المكبوتة، حينما عادت روح التآزر التحرّري التي كانت سائدة إبان الثورة الإيرانية بأبعاد أكثر نضوجًا وعزمًا بكثير، لتكشف فجأةً الوحشية الفظيعة للنظام الحاكم. إن الثورة الخضراء، مع الربيع العربي الذي يجتاح العالم العربي اليوم، هما بالضبط انبعاث لما سعت الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى إنكاره وتشويهه وشجبه، في أثناء المراحل الأولى للثورة الإيرانية؛ أي النزعة الدنيوية العالمية لهذه الحضارات.

إن ما نشهده اليوم بوجه خاص هو خوف (تنشره إسرائيل) من بعض جماعات الإسلام المتطرف. ويصوّر هذا الخوف الإسلام السياسي، بوجهه المتطرف، على

أنه تهديد للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة، لتغدو بالتالي ثنائية العلماني - الإسلامي الرواية الشائعة في الإعلام المعولم. هنا تضمر الولايات المتحدة وإسرائيل موقفًا خاصًا مناوئًا لبعض التيارات الاسلامية، فيما تدعم السعودية وبعض حلفاؤها في مجلس التعاون الخليجي الخط الوهابي السلفي للإسلام المتشدد، تعبيرًا عن توجهاتها الصريحة المعادية للشيعة (وإيران). وسورية اليوم هي إحدى الساحات الحاسمة لهذا الصراع.

في ظل هذه الأوضاع الساخنة، تجري الآن المعركة التاريخية لتحويل «المنطق الثوري» إلى «منطق عام». وقد ساعدت الولايات المتحدة، بعكس توقعاتها، في إنضاج ما حاولت منعه طوال العقود الثلاثة الماضية وساهمت في حدوثه، لا بل إنه نضج على النقيض تمامًا من مصالحها الإمبريالية في المنطقة. وفي ظل هذه الصراعات الثورية والثورية المضادة المستعرة، يتعزز الفضاء العام في الواقع ويتوسع، بحيث لا ينحدر «المنطق الثوري» مرة ثانية إلى مكتب سياسي لحزب سياسي واحد، من شأنه أن ينتج دولة عسكرية على غرار إسرائيل أو إيران.

من الناحية الأيديولوجية، دخلنا في هذه المرحلة في ما يدعوه آصف بيات «ما بعد الإسلام السياسي» وما دعوته أنا، في إطار مرجعي أوسع، «ما بعد الأيديولوجي»، أي فعليًا نهاية النمط ما بعد الاستعماري لإنتاج الأيديولوجيا، وذلك بفضل التوسع الراديكالي للفضاء العام وتحول أماكن مثل ميدان التحرير، أو ساحة آزادي (الحرية) أو غيرها إلى رموز له.

إن تحول «المنطق الثوري» إلى «منطق عام» وتوسع الفضاء العام لا يشكّلان نهاية الدولة القومية، وإنما ظهور شكل جديد من الدنيوية يغني الدولة القومية - حيث تتشكل مصطلحات مثل «الربيع العربي» وتختفي في الوقت نفسه - نظرًا إلى ما للربيع العربي من نتائج وتداعيات واسعة النطاق تتجاوز العالم العربي إلى أفريقيا وآسيا، وحتى إلى أوروبا والولايات المتحدة.

إذًا، باتت مهمة بناء نظام جديد للمعرفة وشيكة؛ أي نمط من الإنتاج المعرفي لا يتمثّل هذه الحوادث بالرجوع إلى الوراء إلى ما نعرفه، خصوصًا إلى الأفكار المنضبطة والعمى الذي تتسم به التشكيلات المعرفية الأميركية الشمالية

والأوروبية الغربية، ولا يخضع في الحقيقة للروزنامة الإمبريالية المستندة إلى تاريخ غزو الولايات المتحدة الأميركية للعراق أو لأفغانستان، بل يقلب هذه الروزنامة ويضعها ضمن إطار مرجعي أوسع.

تشير جميع الدلائل إلى بزوغ عصر جديد، وليس بمقدور العلمانيين والإسلاميين والوطنيين المتعصّبين وحتى الأحلاف الثورية المضادة من السعودية حتى إسرائيل وأوروبا والولايات المتحدة، أن تحدّد طبيعة هذا العصر أو تختصره.

لذا، ليس فقط الغزو الأميركي للعراق وحده، بل سلسلة الحوادث التي سبقته وأعقبته من أجل دفع المصالح المباشرة الآنية والمتناقضة ذاتيًا للولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل، كان لها في الواقع نتائج غير متوقعة تمثلت بتوسع الطيف الأخلاقي والقيمي للحركات الاجتماعية باتجاه نتائج أكثر ديمومة بكثير. فقد انتهجتا مبدأ «فرّق تسُد» للاستفادة من الثنائيات الطائفية والانقسامات العرقية - لكنهما في الحقيقة دفعتا هذه الانقسامات إلى استنفاد وعودها الكاذبة. وفي هذا الشأن، إذا كانت الإخوانية اليهودية التي استعمرت فلسطين هي أنموذج التعصب الذي كرر نفسه في التعصب المذهبي في إيران، مستنسخًا الدولة اليهودية بسياقها الديني في شكل جمهورية إسلامية - فإن الانتفاضتين الفلسطينيتين بقيتا أنموذجًا للدنيوية العالمية التي تحولت لاحقًا إلى «انتفاضة ثالثة» على شكل ثورات عربية. إن الانتفاضة كحركة اجتماعية هي بالضبط نقيض الصهيونية والإسلام المتشدد - إنها متعددة الوجوه، شعبية، لا طائفية، متجاوزة الانقسام العلماني/ الإسلاموي، وهي بذلك تجربة ثورية عملية كاملة حافظ الفلسطينيون على جذوتها متقدة في المنطقة.

يشير المسار الثوري الذي يبدو أنه انفتح أمام شعوب المنطقة إلى مفارقة تاريخية الأبعاد: كيف عملت الإمبريالية الأميركية، في محاولتها إفشال الانتفاضات الثورية، على تمهيد الطريق أمام التوسّع الاجتماعي والثقافي لطاقات التمرد الكامنة في الأمم - فكلما زادت محاولاتها لاحتواء الثورات، فهي تسبب في الحقيقة مزيدًا من التفتح المعياري للفضاء العام الذي تحدث فيه الانتفاضات الاجتماعية فعليًا. وقد رفع النضوج سقف توقعات الثقافة السياسية، وما انتشار

التضامن بين الأمم إلا علامة على هذا النضج المنهجي للّغة السياسية في المنطقة. ومع محاولة الإسلام السياسي اليوم اختطاف هذه الثورات بالتواطؤ مع الدعم الأميركي، تواصل الثورات العربية سيرها بوتيرة أسرع بكثير، كما هو جلي في شوارع القاهرة وبورسعيد والإسكندرية حيث يقوم المصريون بإحراق مقرات الإخوان المسلمين.

إن ما دعاه الرئيس جيفرسون (Jefferson) «دائرة» واعتبره أصغر لبنة في المستقبل الديمقراطي بعد الثورة الأميركية، ونظَّرت له حنّه أرندت (Hannah Arendt) بوصفه الوحدة الأساسية لاحتلال الفضاء العام ديمقراطيًّا، أو ما رأى فيه غاندي في «السواراج الهندي» (أو الاستقلال الذاتي الهندي) أساسَ «الحكم الذاتي» في أعقاب الاستعمار البريطاني، إنما يؤدي دورًا حاسمًا في فهمنا لكل من الثورة الخضراء في إيران والثورات العربية - كونها انطلقت كلها من قاعدة مجتمعية صلبة، هي بالتحديد بسبب مباذل الغزو الأميركي للعراق عام 2003 وقبله أفغانستان عام 2001. عمل الغزو الأميركي لهذين البلدين، واحدًا بعد الآخر، بكارثية متزايدة، على كسر الحلقة المفرغة لإنتاج الاستبداد المحلي الذي يعمل على احتواء المقاومة ضد الإمبريالية الأميركية وحاميتها العسكرية الاستعمارية، إسرائيل. وانبثقت من هذين الطرفين المبتذلين مركزية الفضاء العام التي تستطيع تحدي كلا الطرفين في وقت واحد. وبوسعنا الآن فقط أن نتمعن في المنطلقات المؤسسية لتحويل الطاقة الثورية من إرادة المقاومة إلى إرادة احتلال الفضاء العام، وليس إلى إرادة الحكم.

لما كنا خارجين من الوضع التاريخي لحقبة «ما بعد الاستعمار» التي لم تضع حدًا للهيمنة الإمبريالية، بل زاوجتها مع استبداد محلي (وقد ناقشت هذه المسألة بتوسّع في كتابي **الربيع العربي: نهاية حقبة ما بعد الاستعمار**)، فإن شعوب المنطقة توصلت كشعوب إلى استنتاج يقضي بضرورة احتلال الفضاء العام بما يتجاوز الطبقات أو الجنس أو الانتماء الأيديولوجي، إنما بمفردات محلية تعبّر عن هذه القضايا كافةً. فعلى نهج توماس جيفرسون، احتفت حنّه أرندت بتقسيم نظام الحكم إلى وحدات أصغر، لكننا في ظروفنا المتمثلة بالسرديات المستنفدة لحقبة ما بعد الاستعمار، فإننا نحتاج عضويًا إلى تحويل تركيبة الفضاء العام إلى تشكيلات متنوّعة وفاعلة من التجمعات الطوعية - أي القيام بإضافة توكفيلية

نضيفها إلى تفسير أرندت لجيفرسون (إذا استخدمنا مفردات مألوفة في نظرية أرندت في الثورة).

أما إذا أردنا الحديث بمفردات أكثر التصاقًا بتجاربنا التاريخية بعد الاستعمار عمومًا وفي أعقاب الغزو الأميركي لأفغانستان والعراق، لا يعود بمقدورنا أن نأتمن الأنظمة المستبدة التي ظهرت بعد الاستعمار على خير المجتمع ككل ورفاهه. وكما هو واضح من ردات الفعل المتوقعة للإسلام السياسي، كاستيلاء الإخوان المسلمين على السلطة، فإنه لا يمكن تعليم الكلاب الهرمة حيلًا جديدة - فالمطلوب هو شغل الفضاء العام ما بعد الثورة، لا الإمساك بزمام أجهزة الحكم ما بعد الاستبداد. لا بد من توسيع أشكال التجمع الطوعية، كالنقابات والمنظمات المدافعة عن حقوق المرأة واتحادات الطلبة، لتغدو منظمات اجتماعية تضم المساجد، على ألّا تقتصر على المساجد، وإنما في الواقع تحتويها وتعيدها إلى الفضاء العام لا أن تحصر الفضاء العام فيها. وصلنا الآن إلى مرحلة يمكننا معها التعلم من أنموذج إيران التي أقحمت الفضاء العام في مسجد كبير، على نحو عدواني وعنفي، وخير دليل على ذلك احتلال ملعب كرة القدم في جامعة طهران وتحويله إلى ساحة لصلاة الجمعة. إن روح المغامرة العسكرية الأميركية إضافة إلى الإمبراطورية المصغرة التي دعمتها أميركا في الدولة العسكرية الإسرائيلية، تشيران إلى حقيقة لا يمكن اختزالها، ألا وهي أن الاحتلال الديمقراطي للفضاء العام يسمح بترف محاربة الاستبداد المحلي وروح المغامرة الإمبريالية في وقت واحد. إن موقف إيران ضعيف جدًّا في المواجهة النووية مع الولايات المتحدة وإسرائيل بسبب الاستبداد الداخلي على وجه التحديد.

إن أكثر ما يتطلّبه نشوء هذا الفضاء العام، وأكثر ما سيدفع إلى قيامه، هو نظام جديد للمعرفة يشتمل، على إعادة نظر جذرية بالثنائيات المتعارضة الوافرة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، «التقليد والحداثة» و«الإسلام والغرب» وأهمها «العلماني والديني». ولأن تسمية «العلماني» هي تسمية موروثة من حقبتي الاستعمار وما بعده، فإنه ينبغي التخلص منها قطعيًا، ولا بدّ من أن يستعيد المسلمون دنيويتهم العالمية التاريخية التي تشكل معتقداتهم المذهبية الشرعية جزءًا لا يتجزأ منها، من دون أن تستغرق إيمانهم كله. ويقع اللوم على المثقف

«المتدين» والمثقف «العلماني» على حد سواء تقسيم دنيويتهم المشتركة فرقتين متعارضتين.

إن الفضاء العام المُستَرَد حديثًا ليس علمانيًا تمامًا ولا مقدسًا تمامًا - فلا هو ينتمي إلى الإسلاميين ولا إلى العلمانيين، وإنما إلى مواطنين جدد لجمهورية لا تزال تنتظر الاعتراف الكامل. وهذا يتوقف على الدليل الواقعي على دنيوية عالمية تطالب بأمة من أجل العالم. وهذه الدنيوية المتأصلة في التجارب التاريخية، والتي لا يمكن بحال من الأحوال اختزالها في المفهوم الاستعماري للحداثة، لا تُختصر في حيز الدولة القومية ولا تنفيها بحكم الواقع، بل تمنحها وعيًا دنيويًا متجددًا قائمًا بذاته.

تخضع جميع المفردات الرئيسة للحداثة الكولونيالية الموروثة لمراجعة جدّية الآن. فكلمات من قبيل «الحداثة» و«العلمانية» و«الاستعمار» و«ما بعد الاستعمار» تحتاج منا اليوم إلى إعادة نظر. وقد قال ريتشارد رورتي (Richard Rorty) ذات مرة: «نادرًا ما تكون الفلسفة المثيرة للاهتمام فحصًا لمزايا فرضية ما ومساوئها. إذ إنها عادة... صراع بين مفردة مترسخة أصبحت مزعجة ومفردة جديدة قيد التشكّل تبشر على نحو غير واضح بأشياء عظيمة»[1]. ويعكس التعارض بين «التقليد والحداثة»، و«التدين والعلمانية»، و«الإسلام والغرب»، وهذه تصبّ دائمًا كلها في ثنائيات متنافية، واحدةً من تلك الصيغ المأثورة المبتذلة القديمة السقيمة التي ينبغي إعادة النظر فيها بصورة جذرية، لأنها ما فتئت تصوغ التاريخ ما بعد الاستعماري بمفردات مثبّتة طوال أجيال من التفكير النقدي. وكنتيجة غير متوقعة بالمطلق للإمبريالية الأميركية، باتت الآلة العسكرية الأميركية في الواقع، وسيلة لتفككها الذاتي في خضمّ التوسع الهائل للفضاء العام وبمفردات سوف يفصح عنها على نحو دقيق في العقود المقبلة.

نستطيع الآن فقط أن نقول إنه ليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد بأن البشر في ما يعرف بـ «العالم الثالث»، من آسيا إلى أفريقيا حتى أميركا اللاتينية، أي الأغلبية الساحقة من سكان الكوكب بمختلف ثقافاتهم وحضاراتهم وتواريخهم

---

(1) Richard Rorty, *Contingency, Irony, and Solidarity* (Cambridge; New York: Cambridge University Press, 1989), p. 9.

وتصوراتهم المعيارية والأخلاقية، كانوا جميعًا «جنودًا» لمصلحة المشروع الأوروبي للحداثة الكولونيالية (ديفيد سكوت، 2004). وتدين «العقول المستَعمَرة» في العالم العربي والإسلامي عمومًا بالشكر العميق لما فتئوا يسمونه «الغرب»، إلى درجة اعتقادهم بأن أي موقف نقدي تجاه هذا «الغرب» هو دلالة على قراءتهم المختلة على نحو مريع لـ «الاستياء» النيتشوي. فطوال ما يزيد على مئتي عام، ما انفكت هذه الكائنات الاستعمارية ونظراؤها «المغرقون في تمسكهم بالتقاليد» تقسّم العالم ثنائيات زائفة، ونحن نكتشف الآن فقط تفاهة هذا التقسيم. غيرت الجولاتُ الأخيرة للعسكرة الأميركية في العالم العربي والإسلامي جغرافيتنا التخيلية بصورة نهائية، وحررت بالتالي اللغة التي لا يمكن أن تتحدث نثرًا أو شعرًا خارج حدودنا الموروثة.

إن نظام المعرفة الجديد الذي أطلقته هذه الأوضاع، يعني في النهاية ترتيبًا جديدًا للتشكيلات الاجتماعية وتوازنات السلطة التي تدفعها قُدُمًا. وسيبقى حدس التجاوز الذي يحدّد أي شعب، عاملًا أساسًا على الدوام. ولا يعني الاستئثار المحق بالمسجد في الفضاء العام الجديد، أن المجتمع ككل لن يحتاج إلى حدس التجاوز الذي ترعى تلك المساجد خطابها القانوني من خلاله، وقدمت من خلاله ادعاءً زائفًا وقطعيًا. غير أن هذا الحدس سينشأ من حيز في الفضاء العام يمتلك فيه رجال الدين المسلمون وخطابهم الفقهي الحق كما يمتلكه الشاعر والروائي والسينمائي والصحافي والمثقف العام أو المصور. وسيجد هذا الحدس منطقه العام وخطابه الجمعي وتجذّره الميتافيزيقي في مكان ما بين «الدين المدني» لدى روبرت بيلا (Robert Bella) و«الوعي الجمعي» لإميل دوركهايم (Émile Durkheim).

باتت لحظة تلك النقلة المعرفية وشيكة الآن، إذ يتخلّف المثقفون العلمانيون والدينيون بسرعة عن الجغرافيا الناشئة للفضاء العام و«المنطق العام» الذي ينجر عنه. وسوف ينبثق هذا «المنطق العام»، طوعًا أو كرهًا، من قلب التاريخ وحركته. بيد أن الدلائل الواقعية للتاريخ تتطلب، وستنتزع أيضًا، نظامًا جديدًا للمعرفة. ولا يمكن الاستشراق القديم أو الجديد، والدراسات القطاعية، ومراكز البحوث، ولا حتى التشكيلات المعرفية المتخصّصة، وبالطبع من باب أولى نظام المدرسة الفقهية الحديثة ومنهجه الخانق، أن تدّعي أي منها بصورة قاطعة وصايتها على

هذه الفضاءات الناشئة لإنتاج المعرفة. وسيقرر «المنطق العام» الناشئ بذاته نمط المعرفة المتوافقة مع الحقائق الطارئة.

ما يبرز الآن من تلك الفضاءات العامة هو: أولًا، دنيوية عالمية ما عادت في نقاشات ومنازعات مستنفدة مع «الغرب»، وثانيًا، حَدس التجاوز المتجذّر بعمق والواضح للعيان سوف يشتمل بوصفه وعيًا جمعيًا على فهم جديد للإسلام من دون أن يقتصر عليه. إنه بالضبط الحدس الذي سيمنح المثقف العام الثقة للتفكير في تعابير شاملة، كما قال غرامشي (Gramsci) في قراءاته النقدية لكانط. ذلك أن مفهوم هابرماس (Habermas) للفضاء العام البرجوازي قد احتلّه التابع في هذا العالم. وبهذا المعنى، لا يُفسَّر هذا الفضاء العام من خلال تمييزه بالتضاد من أي فضاء خاص، بل بالتعارض الواعي مع الهيمنة السياسية للأنظمة الحاكمة، ومع الظرف الإمبريالي الذي من شأنه إدامتها بالقوة، وإزاء وجه الخصخصة البرجوازية - الليبرالية للفضاء العام كما نراه في مجتمعات أميركا الشمالية وأوروبا الغربية. إن الظروف الدموية السائدة في سورية والبحرين اليوم أو الأوضاع القمعية في إيران والسعودية، أو حالة عدم الاستقرار في مصر والعراق وتونس، تؤكد جميعها على النهوض السريع للفضاء العام بالطريقة التي نظّرت لها حنّه أرندت بوصفها التعبير الأمثل عن صعود المواطنة. ساعدت العمليات العسكرية الأميركية المتكررة في المنطقة، وعلى نحو مفارق، في الاستنفاد الكامل لأنماط إنتاج المعرفة لحقبة ما بعد الاستعمار، وبالتالي مهدت الطريق لصعود الفضاء العام الذي تحدث فيه الثورات التاريخية العالمية.

لذلك كله، تضمنت نتيجة الغزو الأميركي للعراق بعد مرور عشر سنوات، أو لأفغانستان بعد اثنتي عشرة سنة، فضلًا عن البؤس العميق الناجم عن مغامرتين عسكريتين إجراميتين مكلفتين، عواقب متناقضة وغير مقصودة، متمثلة بإقحام الثقافة السياسية، وذلك لاستنفاد نمط إنتاج المعرفة الأيديولوجية ما بعد الاستعمار، وولادة الملامح الأولى لفضاء عام شاسع تَعِدُ فيه أشكال الاجتماع الطوعي، كالنقابات والمنظمات المدافعة عن حقوق المرأة والاتحادات الطلابية، بتمهيد الطريق باتجاه تصور جديد للتاريخ. ولعل التظاهرات الأخيرة للنقابات التونسية احتجاجًا على حزب النهضة الحاكم، والتظاهرات الحاشدة للنساء المصريات ضد الممارسات البطركية المعادية للمرأة في مصر، والدور الفعال

للحركة الطلابية في الانتفاضات الاجتماعية المتعاقبة في إيران، خير مثال على صحة هذه الفرضية. وهذا يشير إلى أي مدى يمكن أن تحقق أشكال الاجتماع الطوعي، القائمة على أرضية الفضاء العام، أهدافها الاقتصادية وتنال حرياتها المدنية في آن بعيدًا عن ثنائية العلماني - الإسلامي.

إن الانتشار الدراماتيكي للثورات التي أسقطت، على نحو يروى، المغامرات العسكرية الأميركية - الإسرائيلية المتعاقبة، وفككت الثنائيات المفتعلة بين الليبرالية الغربية والإسلاموية المتشددة، التي أنتجتها معرفيًا بالطريقة نفسها، يرسم من جديد وعلى نحو مختلف جذريًا ملامح المنطقة ويساعد في نشوء مخيال ثوري يغني الوضع المادي لهذه الانتفاضات. وسيسمح هذا الانتقال النشط في الخيال والعودة إلى الواقع التي سببها الآن بشكل مفارق، بتجذر حدس التجاوز في التجارب المعيشة للناس، أكثر بكثير منه في أي شرعيةٍ مفترضة يمكن الإسلاموية الفقهية أن تقضي بها. عندما قامت الولايات المتحدة الأميركية بغزو العراق أول مرة بين عامي 1990 و1991، بدأ جان بودريار (Jean Baudrillard) كتابة سلسلة مقالات شكك فيها بلغة خطابية في إمكانية حدوث هذه الحرب أساسًا - «حرب الخليج لن تقع»، (1991)... إلخ - وطبق فيها ميله النظري الخاص بمحاكاة المحاكاة (Simulation Simulacrum) على دراما عسكرية واقعية (اعتمادًا على ارتباطات سابقة له بالسيميائية السوسيرية [نسبةً إلى فردينان دي سوسير]، ومنطق التبادل الرمزي عند مارسيل موس (Marcel Mauss) وإحلال التبادل التواصلي محل العلاقات الاجتماعية لدى مارشال ماكلوهان (Marshall McLuhan). ومضت بذلك سيميولوجيته البنيوية أبعد بكثير مما كتبه من قبل غي ديبور (Guy Debord) ورولان بارت (Roland Barthes). وتوصل بودريار إلى قراءة جذرية للمرجعية من دون الاستناد إلى حالات مرجعية تساهم في تشكيل الواقع المفرط. ولم يكن هذا الواقع المفرط شرطًا للدلالات (Semiosis) في إطار مرحلتي الاستعمار وما بعد الاستعمار المستمدّة من الدلالات البصرية (Visual Semiosis) للرأسمالية في مراكزها المفترضة. أما اليوم، وبعد عقد من الزمان على الغزو الأميركي الأخير للعراق، فيُدرك هذا الشرط بوقار كامل، ونحن نشهد عودة الواقع، حيث تتوسع الثورات بنفسها في شوارع عوالمنا الواعية لذاتها وأزقتها على نحو متنامٍ.

الفصل الرابع والعشرون

تحولات
الدور التركي في المنطقة
بعد الاحتلال الأميركي للعراق

سرهاد أركمان

قبل عشية الغزو الأميركي للعراق في عام 2003 شهد الجوار التركي انخفاضًا هائلًا في المشكلات، بخلاف ما كان عليه هذا المشهد في تسعينيات القرن الماضي. فتركيا التي كانت تعتبر، في أواسط التسعينيات، كلًا من روسيا واليونان وإيران وسورية مصدر تهديد لها ولأمنها، تمكّنت بحلول نهاية ذلك العقد من التخلّص من معظم هذه المشكلات، وذلك بفضل تعاونها الوثيق مع الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل.

أدت ضعضعة حزب العمال الكردستاني بعد إلقاء القبض على عبد الله أوجلان في بداية عام 1999، وانخفاض حدة المشكلات مع سورية، خصوصًا بعد توقيع اتفاق أنقرة، وأخيرًا إقامة علاقات جديدة بروسيا وإيران، تمحورت حول الطاقة، إلى الحد من خلافات تركيا مع جيرانها مقارنة بما كانت عليه الحال قبل عقد من الزمن. فقد كان الاعتقاد السائد بأن الوضع في الشرق الأوسط آنذاك سيبقى على حاله، وذلك بسبب فشل كل من سياسة «الاحتواء المزدوج» وعملية «ثعلب الصحراء» في العراق (التي نُفذت في عام 1998)، وانعكس ذلك على علاقات تركيا بالعراق. فقد أصبحت تركيا واحدة من الدول التي قامت بدور ريادي لإلغاء العقوبات التي

فرضتها الأمم المتحدة على العراق[1]. إضافة إلى ذلك، أشعلت إمكانية عودة عراق صدام حسين إلى المجتمع الدولي الأمل في نفوس المسؤولين الأتراك بإمكان أن تتمكن الحكومة المركزية في بغداد من بسط سيطرتها في المستقبل القريب على الكيان (السياسي) الكردي الفعلي الموجود في شمال العراق. كما كانت تراود تركيا، في هذا الصدد، فكرة التخلص من «الدولة الكردية» القائمة في شمال العراق، الأمر الذي سيؤدي تلقائيًا إلى تخلصها من حزب العمال الكردستاني. كما أن الحكومة الائتلافية التي حكمت تركيا في الفترة بين عامي 1999 و2002، حققت بعض الإنجازات في السياسة الخارجية، على الرغم من أنها نفّذت منهجية أمنية في أغلب الوقت، وتسببت في حدوث أزمة اقتصادية كبيرة. ولكن غزو العراق في أوائل العقد الأول من الألفية الثالثة قلب الموازين بشكل كبير.

تسبب غزو العراق بحدوث حالة أمنية جديدة بالنسبة إلى تركيا. وكان العراق هو مصدر هذه الحالة بالمعنى الدقيق للكلمة، ولكنه كان يشير من ناحية أخرى، بمعناه الواسع، إلى الطابع الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط. ومع ذلك، تغيرت النتائج الاستراتيجية لغزو العراق بالنسبة إلى تركيا في العقد الماضي. فعلى الرغم من أن تركيا اعتبرت غزو العراق تهديدًا كبيرًا لمصالحها الاستراتيجية، ولا سيما في الفترة الأولى منه، إلا أنها اتبعت منهجيات جديدة مع تغير الشرق الأوسط. وينبغي في هذا الصدد، تقسيم الآثار الناجمة للسنوات العشر من بعد غزو العراق ثلاثةَ أقسام يمكن تصنيفها على النحو الآتي: مرحلة التهديد المرتكز على مفهوم الأمن الجديد (2003-2007)؛ مرحلة إعادة إنشاء التوازن السياسي (2007-2011)؛ اعتبار تركيا رائدًا في مرحلة التغيير الحاصل.

أولًا: مرحلة التهديد المرتكز على مفهوم الأمن الجديد (2003-2007)

برز أمام صنّاع القرار في تركيا، مفهوم تهديد جديد بسبب تحوّل اهتمام الولايات المتحدة الأميركية إلى العراق بعد غزو أفغانستان. وعندما ترجّح

---

(1) Mustafa Aydin and Damla Aras, «Political Conditionality of Economic Relations between Paternalist States: Turkey's Interaction with Iran, Iraq, and Syria,» *Arab Studies Quarterly*, vol. 27, nos. 1-2 (Winter - Spring 2005), pp. 28-30.

حدوث غزو العراق، أعيد في تركيا إحياء مفهوم التهديد الأمني القديم، والذي يمكن تلخيصه في أربع نقاط: إقامة دولة كردية مستقلة في شمال العراق؛ تهديد سلامة التركمان العراقيين؛ حدوث أي تغيير في وضع مدينة كركوك؛ منح الحرية لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق لمعاودة شن هجمات إرهابية ضد تركيا. واعتبرت تركيا هذه النقاط «خطوطًا حمرًا» في سياستها تجاه العراق في ما بعد[2].

في الواقع، كانت تركيا تشعر بالقلق دائمًا إزاء مستقبل شمال العراق، بأغلبية سكانه الأكراد، وذلك لسببين: نشاط حزب العمال الكردستاني المسلح، وتنامي رغبة الأكراد العراقيين في الاستقلال. وقد أصبح هذان الهاجسان مترابطين عندما بدأت الحرب العراقية - الإيرانية في عام 1980، إذ تحوّل شمال العراق إلى منطقة لا تتمتع فيها الحكومة العراقية بأي سيطرة تُذكر. ولم يستفد من هذا الوضع الحزبان السياسيان الرئيسان من أكراد العراق: الحزب الديمقراطي الكردستاني (بزعامة مسعود بارزاني) والاتحاد الوطني الكردستاني (بقيادة جلال طالباني) فحسب، بل أفاد منه أيضًا حزب العمال الكردستاني[3]. ففيما تعاظم شأن حزب العمال الكردستاني، جعل من شمال العراق قاعدة رئيسة لتدريب أفراده، ولشن هجمات ضد تركيا. وعلى الرغم من قيام الجيش التركي بالكثير من عمليات المطاردة الساخنة، وفق الاتفاقية الموقعة بين بغداد وأنقرة في عام 1983[4]، كانت تركيا تأمل بحصولها على تعاون الأحزاب السياسية الكردية، ولا سيما

(2) Meliha Benli Altunisik, «Turkey's Security Culture and Policy towards Iraq,» *Perceptions*, vol. 12, no. 1 (Spring 2007), p. 83.

(3) في أوائل ثمانينيات القرن الماضي، أقام حزب العمال الكردستاني علاقات بالحزب الديمقراطي الكردي والاتحاد الوطني الكردستاني. على سبيل المثال وقّع حزب العمال والحزب الديمقراطي الكردي اتفاقًا اعتُبر «مبادئ التضامن». انظر: Michael M. Gunter, «A de facto Kurdish State in Northern Iraq,» *Third World Quarterly*, vol. 14, no. 2 (1993), p. 305.

(4) أدى البروتوكول الذي وقّعته تركيا والعراق إلى حدوث تغيرات، ومكّن البلدين من الدخول في أراضي الآخر مسافة 5 كيلومترات، من دون الحصول على موافقة مسبقة، وكان هذا البروتوكول الأساس الذي استندت إليه العمليات التركية حتى عام 1989. وعندما عرضت الحكومة التركية تجديد هذا البروتوكول عام 1990 رفض العراق العرض. لمزيد من التفصيلات انظر: Funda Keskin, «Turkey's Trans-Border Operations in Northern Iraq: Before and After the Invasion of Iraq,» *Research Journal of International Studies*, no. 8 (November 2008), p. 63.

الحزب الديمقراطي الكردستاني لوضع حدّ لتحركات حزب العمال الكردستاني وتسلل أفراده إلى داخل تركيا.

غيّر الغزو العراقي للكويت طبيعة العلاقات بسبب الوقائع الجديدة التي حدثت على الأرض. فبعد انتهاء هذه الحرب، تعرّض الأكراد العراقيون لهجوم جنود صدام حسين عليهم بسبب تمردهم إبان الحرب. فتدفق آلاف الأكراد الذين استخدمت القوات العراقية الأسلحة الكيماوية ضدهم قبل ذلك بسنوات قليلة، إلى الحدود التركية والإيرانية، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة وتركيا وغيرها من الدول الحليفة إنشاء «منطقة حظر للطيران» فوق شمال العراق، للحيلولة دون حدوث أزمة إنسانية، وأجبرت نظام صدام حسين على سحب قواته من المنطقة. وهكذا عاد الأكراد مجددًا إلى مدنهم وقراهم بفضل «منطقة الحظر الجوي»، وعاشوا متحررين من حكم بغداد المباشر[5]. ولكن على الرغم من المعارك الداخلية التي نشبت بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني في السنوات التالية بين عامي 1994 و1996، إلا أن أكراد العراق تمكّنوا من تطوير مؤسساتهم الخاصة، وحتى تحسين وضعهم الاقتصادي[6]. وقد أثارت هذه التطورات في أواخر التسعينيات، أي تحوّل ملاذ آمن للأكراد من بطش صدام حسين إلى دولة أمر واقع، قلق الكثير من الشخصيات الرئيسة في تركيا، رأت أن بإمكان أكراد العراق إنشاء دولة مستقلة إذا حدث أي تغيير استراتيجي في المنطقة. وفضلًا عن مسألة استقلال أكراد العراق، كانت تركيا ترزح تحت كابوس آخر، هو وجود حزب العمال الكردستاني في شمال العراق. فقد أدى فراغ السلطة بانعدام وجود بغداد في الشمال العراقي، وقدرات أكراد العراق المحدودة وعدم رغبتهم في محاربة حزب العمال الكردستاني، إلى عثور حزب العمال الكردستاني في التسعينيات على فرصة جديدة لاستخدام شمال العراق قاعدة لنشاطه. وعلى الرغم من قيام تركيا بعمليات عدة عبر الحدود، ونشرها بضعة آلاف من الجنود في الأراضي العراقية، إلا أنها فشلت في وضع

(5) Svante E. Cornell, «The Kurdish Question in Turkish Politics,» *Orbis*, vol. 45, no. 1 (Winter 2000), pp. 41-42.

(6) Gareth R. V. Stansfield, «The Kurdish Dilemma: The Golden Era Threatened,» *The Adelphi Papers*, vol. 43, no. 354 (2003), pp. 132-135.

حد نشاط حزب العمال الكردستاني حتى عام 1999، حين أعلن الحزب وقفًا لإطلاق النار عندما ألقت تركيا القبض في ذلك العام على زعيمه عبد الله أوجلان.

كجزء من القلق الأمني التركي في ما يتعلق بالعراق، خطَرَ التركمانُ بسرعة في أذهان صنّاع القرار في أنقرة عندما بات غزو العراق ممكنًا. فنظرًا إلى علاقاتهم التاريخية بدولة القربى (Kin-State) كان التركمان يعتبرون دومًا قريبين جدًا من أنقرة[7]. فبعد تعرضهم للضغط عشرات السنوات، أصبحوا من الجهات الفاعلة الرئيسة في شمال العراق، وبذا أصبح دور تركيا في المنطقة مهمًا للغاية. وتعتقد تركيا أن وجود التركمان أمر حيوي لتركيا، إذ إنهم يتميزون بصلة قرابة مع تركيا، فضلًا عن أن الجالية التركمانية أدت دورًا فاعلًا في الحيلولة دون فرض أكراد العراق سيطرتهم على مدينة كركوك الغنية بالنفط، وهي منطقة فيها للتركمان والأكراد مطالب تاريخية.

بناء على ذلك، اعتبر معظم الأتراك أن تركيا ستكون الخاسر الأكبر في حال نشوب حرب أخرى في العراق على غرار ما حدث في عام 1991[8]. كما اعتبر هؤلاء أن تركيا ستعاني خسائر اقتصادية جمة كما حصل بعد الحرب الأولى. وإضافة إلى ذلك، فإن حزب العمال الكرستاني سيتمكن من إعادة تنظيم صفوفه في حال حدوث فراغ سياسي في شمال العراق، كما حصل في الماضي، حين وجد الحزب ظروفًا مواتية لتنظيم صفوفه وبدأ بشن هجمات على تركيا. وأخيرًا، ما أثار قلق تركيا أيضًا، في حال تقسيم العراق، قيامُ دولة كردية محتملة، يمكنها السيطرة على احتياطيات النفط في كركوك، وستكون دولة غنية وتشكل عاملًا رئيسًا لزعزعة استقرار تركيا، لأن الأكراد فيها سيبدأون المطالبة بحكم ذاتي أو بالاستقلال. ولذا طالب جزء كبير من شرائح المجتمع التركي والسياسيين الأتراك أن تنأى تركيا بنفسها عن المشاركة في أي غزو جديد للعراق. ولم ينبع هذا التوجه

---

(7) في شأن هذه العلاقة انظر: H. Tarik Oğuzlu, *The Turkomans of Iraq as a Factor in Turkish Foreign Policy: Socio-Political and Demographic Perspectives* (Ankara: Dış Politika Enstitüsü-Foreign Policy Institute, 2001), pp. 31-36.

(8) وفقًا لتقديرات السلطات التركية، كلّف ذلك الاقتصاد التركي مليارات عدة من الدولارات خلال عقد من الزمان.

من حكومة ذلك الوقت فحسب، بل كان أيضًا موقف البيروقراطية التركية، وقد أملته السياسة الأمنية الجديدة.

برز قلق تركيا الرئيس، عندما اتضحت بوادر الحشد الأميركي لغزو العراق. وبناء على العواقب المحتملة لمثل هذا الغزو على وحدة الأراضي العراقية، تبنت تركيا سياسة ترتكز على محورين: فمن ناحية، أطلقت أنقرة بعض المبادرات الدبلوماسية، كان أبرزها مبادرة جيران العراق في كانون الأول/ ديسمبر 2002، لحل المشكلات بين عراق صدام وإدارة بوش من دون اللجوء إلى الحرب. ومن الناحية الأخرى، بدأت تركيا إجراء سلسلة من المفاوضات مع الولايات المتحدة في شأن مشاركتها المحتملة وقيامها بدور محتمل في هذه الحرب. وتركّزت هذه المفاوضات على ثلاثة جوانب: التعويض الاقتصادي، وشروط وجود القوات الأميركية في تركيا، ونشر قوات تركية في الأراضي العراقية[9]. وعلى الرغم من تقديم الحكومة التركية تنازلات في الجوانب المالية والسياسية واللوجستية للتعاون العسكري مع الولايات المتحدة، إلا أن البرلمان التركي رفض منح القوات الأميركية حق عبور الأراضي التركية[10].

كانت الحجة الرئيسة للمنافحين عن مشاركة تركيا في الحرب، هو أن تركيا ستواجه مجموعة من التهديدات ستتأتى من زعزعة الاستقرار التي سترشح من غزو العراق، فضلًا عن التغييرات التي ستحدث في المنطقة[11]. ومن المفارقات أن كلًا من مؤيدي انضمام تركيا ومناوئيهم كانوا يرون طبيعة المشكلة من منظار واحد، ولكنهم كانوا يختلفون في سبل حلها.

في هذا الصدد، شدد مناوئو الغزو على إمكان الحؤول دون وقوعه، فيما أكد الفريق الآخر أن في إمكان تركيا حماية مصالحها على الأقل بالمشاركة في الحرب، إذ سيمكنها ذلك من اتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق ذلك، فالولايات

---

(9) Altunisik, p. 76.

(10) انظر: Ramazan Gözen, «Causes and Consequences of Turkey's Out-Of-War Position in the Iraq War of 2003,» in: Research Center for International Political and Economic Relations, Faculty of Political Science, Ankara University, *The Turkish Yearbook of International Relations*, vol. 36 (Ankara: Ankara University Press, 2005), pp. 73-99.

(11) Kemal Kirisci, «Between Europe and the Middle East: The Transformation of Turkish Policy,» *Middle East Review of International Affairs*, vol. 8, no. 1 (March 2004), p. 44.

المتحدة الأميركية ستشن هذه الحرب، أشاركت تركيا فيها أم لم تشارك. ووفقًا لهؤلاء كان ينبغي أن تشارك تركيا في الحرب من أجل حماية وحدة أراضي العراق وللسيطرة عسكريًا على المناطق التي تعتبرها تركيا مصدر مشكلات لها، غير أن البرلمان التركي حظر على الحكومة في نهاية المطاف المشاركة في الحرب.

بعدما قررت تركيا عدم خوض الحرب إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، راقبت التطورات الجارية في العراق عن كثب. وتركّز اهتمامها الأول، بعد بدء الغزو، على الفوضى التي عمّت البلاد نتيجة انهيار سلطة الدولة والنظام العام. ومن ثم كان على تركيا التعامل مع هاجسين أمنيين برزا نتيجة هذا الغزو: التهديدات الناجمة عن الديناميات الداخلية العراقية الجديدة، والتهديدات الناجمة عن الديناميات الإقليمية الجديدة في الشرق الأوسط.

كان البعد الأول للوضع الأمني الجديد للديناميات الداخلية العراقية يتعلق بالأكراد وعلاقاتهم بالشيعة العراقيين. أما البعد الثاني فقد كان يكمن في توسعة مناطق نفوذ حكومة إقليم كردستان لتشمل كركوك، واستيلاء العرب الشيعة الذين يُتوقع أن يدوروا في فلك طهران، على الحكم في بغداد، إضافة إلى تجدد نشاط حزب العمال الكردستاني بسبب علاقات أنقرة السيئة بأكراد العراق، وبسبب الفراغ السياسي في شمال العراق، فضلًا عن إقصاء الولايات المتحدة الأميركية تركيا عن العراق لحنق الأولى منها. كما أن تركيا اعتبرت أن الفدرالية العراقية هي الخطوة الأولى في مسيرة ستنتهي إلى تجزئة العراق. واعتبرت كذلك أن تودد الولايات المتحدة إلى أكراد العراق كان يهدف أساسًا إلى معاقبتها[12]. جدير بالذكر أن الولايات المتحدة عمدت في تلك الفترة إلى تهميش التركمان العراقيين، الأمر الذي زاد في إثارة المخاوف التركية. وأدى هذا كله إلى ترسيخ اعتقاد أنقرة بأن وحدة العراق الجغرافية في خطر كبير. ففيما سعى أكراد العراق إلى إقامة دولتهم المستقلة، زاد حزب العمال الكردستاني من نشاطه المعادي لتركيا. كما ساد اعتقاد بأن الولايات المتحدة التي كانت تحظى تركيا بدعمها الكبير في تعاملها مع

---

(12) M. Hakan Yavuz and Nihat Ali Özcan, «The Kurdish Question and Turkey's Justice and Development Party,» *Middle East Policy*, vol. 13, no. 1 (Spring 2006), p. 110.

المسألة الكردية، تؤيد النشاط الكردي الجديد في كلٍّ من العراق وتركيا. ووفقًا لتركيا فإن هذا التهديد الجديد يتمثل بداية بولادة دولة كردية في العراق تهدد في ما بعد وحدة الأراضي التركية[13].

أما البعد الثاني للتهديد الجديد الناجم عن ديناميات الوضع العراقي الداخلي فتمثّل ببناء النظام السياسي الجديد. وتزايد التهديد من وجهة النظر التركية بسبب التطورات التي أعقبت الاحتلال، وهو استهلال شيعة العراق الذين كانوا تاريخيًّا بعيدين عن الأتراك، حكم البلاد بمساعدة الأكراد فقط، وإقصاء العرب السنة والتركمان. ولذا رحّب الجمهور التركي وصنّاع القرار في تركيا على حد سواء بالمقاومة التي أعقبت الغزو واعتبروها مقاومة شرعية. كما اعتبرت تركيا العرب السنة والتركمان أنهم هم المدافعون عن وحدة الأراضي العراقية في فترة ما بعد الغزو. وقدّمت تركيا أيضًا الدعم إلى هاتين المجموعتين باعتبارهما فاعلين يمكنهما الحيلولة دون استقلال الأكراد العراقيين، فضلًا عن كونهما عنصري توازن في وجه الجماعات الموالية لإيران. كما أن الحرب الأهلية التي وقعت بين عامي 2005 و2008 عزّزت المخاوف التركية.

ساد الاعتقاد بعد الإخفاق في إعادة فرض الاستقرار في العراق بسبب اندلاع الحرب الأهلية، بأن العراق سيتجزّأ سريعًا. إضافة إلى ذلك، لم تُعتبر محاولات الحكومتين العراقية والأميركية القضاء على الجماعات التي كانت تعتبرها تركيا حليفة لها مسألة سياسية فحسب، بل مسألة أمنية أيضًا. ويمكن تلخيص المخاوف التركية بثلاث نقاط: **أولًا** تجزئة العراق في غضون فترة قصيرة من الزمن؛ **ثانيًا** إقامة دولة كردية تشتمل على كركوك؛ **ثالثًا** تقسيم باقي البلاد جزءًا أو جزءين تسيطر عليهما إيران.

كما سبق أن ذكرنا، فإن البعد الثاني للوضع الأمني الجديد ارتبط بالتغير السريع الذي كان يشهده الشرق الأوسط. فقد شكّل الانتهاء السريع للحرب على العراق، وتصريحات المسؤولين الأميركيين ضد سورية وإيران، بعدًا آخر للتهديد الجديد بالنسبة إلى تركيا. ولذا اتخذت تركيا التي كانت تعتقد

---

(13) Frederic Wehrey [et al.], *The Iraq Effect: The Middle East after the Iraq War*, Rand Corporation Monograph Series (Santa Monica, CA: RAND, 2010), p. 44.

أن التهديد الأساس في المنطقة يتمثل بتغير الوضع القائم، وأن مثل هذا التغير سيؤدي إلى تجزئة الكثير من دول المنطقة، موقفًا مؤيدًا لسورية وإيران اللتين كانت تربطها بهما مصالح مشتركة في ما يتعلق بالدولة الكردية[14]. كما أعلنت هذه الدول الثلاث (تركيا، سورية، إيران) عن تأييدها وحدة الأراضي العراقية، على الرغم من اختلاف أسباب كل واحدة منها، باستثناء تخوفها جميعًا من عواقب قيام دولة كردية في شمال العراق. ففي وضع كهذا، اعتُبر مشروع الشرق الأوسط الكبير تهديدًا سيؤدي إلى حدوث تغيرات في الشرق الأوسط، ستنجم عن الضغط الذي كان يمارس على الأنظمة الموجودة آنذاك، والتي كانت تعاني دوّامة الديمقراطية والاستقرار. كما عزّزت تصريحات المسؤولين الأميركيين بأنهم لن يتوانوا عن استخدام القوة لإشاعة الديمقراطية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، اعتقاد تركيا بإمكانية اندلاع حروب جديدة في المنطقة. إضافة إلى ذلك، كانت الحركات المناهضة للولايات المتحدة، في ذروتها. ورأت تركيا أن حدوث أي غزو جديد في المنطقة، سيؤدي إلى الإسراع في زعزعتها وتجزئتها. واحتل هذا الاعتقاد سلم الأولويات في سياستها الخارجية. علاوة على ذلك، كانت تربط تركيا بالدولتين اللتين استهدفتهما الولايات المتحدة (إيران وسورية)، علاقات تعاون وثيقة، فضلًا عن مشاطرتهما التهديد ذاته. ففي هذا الصدد كانت تركيا حريصة أيضًا على أن لا تفقد وحدة أراضيها وحلفاءها الجدد في هذه المعضلة، الأمر الذي قد يتسبب به أي تغيير قد يحدث في الشرق الأوسط، والإرهاصات الاستراتيجية لحرب العراق. يجدر أن نذكُر أن تدهور علاقات تركيا بالاتحاد الأوروبي، في هذه الفترة بالتحديد، وتحسّنها بروسيا عزّز هذه المنهجية الأمنية. وعلى الرغم من الاختلاف الجوهري بين البلدين حيال الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، إلا أن أنقرة تقاربت مع موسكو بسبب امتعاضها من سياسة الولايات المتحدة في العراق. ومع أنه يمكن القول بأن تحسن العلاقات بين البلدين يعود إلى تسعينيات القرن الماضي، غير أن العلاقات الثنائية دخلت مرحلة جديدة بعد آذار/ مارس 2003. كما أن نشوب الخلافات بين الولايات المتحدة بسبب قلق الأخيرة إزاء مستقبل العراق، على الرغم من التباين في وجهات النظر بين تركيا وروسيا في قضايا مثل قضية

---

(14) Wehrey [et al.], p. 45.

الشيشان وعضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي، أدى إلى حدوث تغيُّر في العلاقات التركية - الروسية[15].

ثانيًا: مرحلة إعادة إنشاء التوازن السياسي (2007-2011)

في نهاية عام 2006 تحسنت العلاقات مجددًا بين تركيا والولايات المتحدة، بعد أن تم تجاوز سلبيات السنوات الثلاث التي أعقبت غزو العراق. فقد رحبت تركيا بالنقاط التي عرضها تقرير بيكر هاملتون الخاص بمجموعة العمل العراقية في نهاية عام 2006[16]. فقد ركّز التقرير بشكل رئيس على تطورات العراق، وتناول سياسة الولايات المتحدة بعد عام 2002. وكان من أبرز ما تطرق إليه: دعم الولايات المتحدة حدوث تغيير واسع في الشرق الأوسط، على أن يتم ذلك وفق الديناميات الداخلية للمنطقة. فضلًا عن أنه سيتم أخذ الاعتبارات السورية والإيرانية في الاعتبار بخصوص ما يتعلق بالعراق. وأخيرًا أكد التقرير أهمية وحدة الأراضي العراقية، وأنها لن تكون عرضة لأي تقسيم.

استندت منهجية التقرير إلى أفكار شبيهة بالأسس التي كانت قائمة في الشرق الأوسط في التسعينيات. وهكذا وافقت تركيا بعد مرور سنة على مضامين الاستراتيجيا التي اتبعها التقرير الذي تضمن إشارات ضرورية بالنسبة إلى تركيا التي كانت تريد أن تنأى بنفسها عن إرهاصات أي تغيير سيحدث في الشرق الأوسط. كما أن تغيُّر إيجابية موقف إدارة الرئيس بوش، بعد أن كان سلبيًا من التقرير، أفشى الارتياح في الدول التي كانت تخشى حدوث تغيّر سريع في المنطقة. ومع ذلك، لم يحدث التحوّل الدراماتيكي لمفهوم الاستراتيجيا التركية الجديدة إلا بعد زيارة رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، للولايات المتحدة الأميركية عام 2007.

بعد هذه الزيارة التي وضعت حدًا لأسوأ فترة من تاريخ العلاقات التركية - الأميركية، بدأ نسبيًا عهد جديد في الصلات بين البلدين. وكان مما ساهم في

---

(15) Fiona Hill and Ömer Taşpınar, «Turkey and Russia: Axis of Excluded?» *Survival: Global Politics and Strategy*, vol. 48, no. 1 (Spring 2006), pp. 83-87.

(16) تقرير مجموعة دراسة العراق: <http://www.bakerinstitute.org/publications/iraqstudygroup_findings.pdf>.

تحسنها الموقف الأميركي المتمثل بتأجيل البت في مشكلات محددة كانت تثير الخلافات بين البلدين، مثل تأجيل الحسم في وضع كركوك حتى أواخر عام 2007، والموقف الأميركي من شركات النفط العاملة في شمال العراق، فضلًا عن تغيّر الموقف الأميركي حيال محاربة منظمة حزب العمال الكردستاني (على الأقل كلاميًا). وهكذا عادت العلاقات بين البلدين إلى سابق عهدها عندما نفّذ الجيش التركي عملية عسكرية دامت أسبوعًا كاملًا في بداية عام 2008. كما حصلت ذلك العام تحوّلات أخرى عززت النفوذ التركي في العراق. فقد كانت دعوة الرئيس العراقي جلال الطالباني إلى زيارة تركيا أول إشارة تنبئ بتغير الموقف التركي من أكراد العراق. وفي الوقت نفسه (نهاية عام 2007 وبداية عام 2008) أدى تسارع الجهد الأميركي لدمج السنة العرب العراقيين في النظام السياسي، إلى تقليص مفهوم تركيا للتهديد المنبعث من العراق. وعلى الرغم من عدم تمكّن تركيا من الحصول على ما ترغب فيه في شأن التركمان العراقيين، إلا أن استيعاب السنة العرب، ووضع حدٍّ للحرب الأهلية في العراق، خفّفا مخاوفها إزاء وحدة الأراضي العراقية.

في عام 2009 فتحت صفحة جديدة في العلاقات بين تركيا وكلٍّ من أكراد العراق والفاعلين السياسيين الآخرين فيه. ويمكن القول إن تركيا، التي كان لها علاقة محدودة بأكراد العراق حتى عام 2009، حوّلت تعاطفها الثابت للسنة العرب إلى دعم عملي، وعززت علاقاتها بالأكراد. وتعتبر زيارة وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو أربيل، بعد زيارة مسعود بارازاني تركيا في عام 2009، مؤشرًا في غاية الأهمية إلى تطور هذه العلاقات. ولكن في الوقت نفسه، مارست تركيا دورًا بارزًا في جعل السنة العرب من الفاعلين الرئيسين في الحلبة السياسية العراقية. فقد كانت تركيا تؤمن بأن إقصاء السنة العرب عن السياسة العراقية سيؤدي لا محالة إلى تشرذم العراق.

هكذا نرى أن تركيا مارست دورًا رياديًا، مع بعض الدول العربية، في تنظيم ائتلاف العراقية الوطني الموحد الذي كان يدافع عن وحدة الأراضي العراقية. وعلى الرغم من أن هذه التطورات أفسحت المجال أمام تركيا لتكون من الأطراف الفاعلة في الساحة العراقية، وتسببت في توتر العلاقات التركية – الإيرانية، إلا أنها قلّصت حدة المخاوف التركية إزاء تجزئة العراق. وفي ظل هذه التطورات بدأت

تركيا تراجع علاقاتها بكل من سورية وإيران، ووجدت نفسها تنأى بنفسها عن المحور الإيراني - السوري في ما يخص العراق بدءًا بعام 2008.

ثمة جانب آخر مهم في الحقبة من عام 2007 إلى 2011، هو حلول توازن نسبي مكان التهديد الأمني الذي تمخّض عن الغزو الأميركي للعراق. فقد حاولت تركيا تطبيق مبدأ «صفر مشكلات مع جيرانها»، وهو المبدأ التي كانت تعتقد أنه الأسلوب العقلاني لتحقيق التوازن الجديد في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن هذه السياسة لم تقتصر على الشرق الأوسط، نظرًا إلى الهدوء الذي يسود العلاقات التركية - اليونانية إزاء القضية القبرصية، عكست هذه السياسة الانطباع بأن تركيا تبنّتها فقط في الشرق الأوسط. وتنبع سياسة «صفر مشكلات» التي انتهجتها تركيا للحفاظ على الوضع القائم بعد انتهاء الحرب الباردة، من منطق أن التعاون الاقتصادي والتدابير الوقائية للحيلولة دون نشوب الأزمات، كفيلة بأن تولّد تعاونها مع جيرانها، بدلًا من حدوث الصراعات والأزمات. ومن هذا المنطلق سعت تركيا إلى تعزيز علاقاتها بجيرانها في الشرق الأوسط.

لم تكن علاقات تركيا في تسعينيات القرن الماضي جيدة بجيرانها، وكان يشوبها بعض التوترات. غير أن التعاون مع هذه البلدان أوجد جوًّا إيجابيًّا لتركيا. وقد بني هذا التطور على حقيقة أن أنظمة المنطقة وتوازن القوى فيها سيبقى على حاله. وفي هذا الصدد، ارتأت تركيا، التي كانت تسعى إلى الحد من الأزمات التي كانت سائدة، أن تمارس دور الوسيط للحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط والحد من مشكلاتها الأمنية في ظل التوازن الإقليمي. ولم يكن ممارستها هذا الدور، سواء في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، أو العلاقات الإسرائيلية - السورية، أو المشروع النووي الإيراني، من أجل الحصول على التقدير الدولي والسمعة الطيبة، ولكن ذلك كان من منطلق إيمان القادة الأتراك بأن نشوب نزاعات جديد في المنطقة سيعزز حالة عدم الاستقرار، وهو ما بدأ بالغزو الأميركي للعراق، الأمر الذي قد يؤدي بالتالي إلى حدوث تشرذمات جديدة ستطال الحدود التركية. ومن ناحية أخرى فإن استتباب الأمن والاستقرار سيساهم في مسعى تركيا إلى إيجاد أسواق جديدة لاقتصادها المتنامي. ولذا أولت تركيا التي حققت ازدهارًا اقتصاديًّا غير عادي بسبب سياساتها الداخلية، اهتمامها لتعزيز علاقاتها التجارية بجيرانها الإقليميين. وباتباعها هذه السياسة نجد أن الشرق الأوسط وروسيا حظيا بمكانة

مميزة لدى تركيا، في حين انخفضت حظوة الاتحاد الأوروبي من المنظورين الاقتصادي والسياسي.

في ضوء هذه التطورات، خشيت تركيا من أن يؤدي الصراع بين إسرائيل وحزب الله في عام 2006 إلى صراعات أخرى في المنطقة. ولذلك حرصت في أواسط العقد الماضي على نزع فتيل النزاع السني - الشيعي، إذ إن أي نزاع يستند إلى أسس إثنية أو دينية - طائفية، كفيل بأن يتسبب بحدوث أزمات جديدة وعدم استقرار في الشرق الأوسط. من هنا حرصت تركيا كذلك على حل المشكلات قبل أن تتطور وتصبح أزمات، وعلى وأدها بالتعاون الاقتصادي والثقافي بعيد الأمد. وكانت هذه المقاربة تحولًا جديدًا في منهجية تركيا في حل الأزمات، واعتمدتها للقضاء على مشكلاتها الأمنية التي كان مصدرها الشرق الأوسط. ولكن في الحقيقة، لم تتبدل هواجس تركيا الأمنية الأساسية، وهي هواجس كانت تبنى على احتمال تجزئة أي من دول المنطقة، وخصوصًا العراق، الأمر الذي سيكون له تأثيراته في تركيا، كما أن أزمات الشرق الأوسط ستحول دون توسّع تركيا إلى أسواق جديدة، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة إلى الاقتصاد التركي المتنامي. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما تبدّل هو تعامل تركيا مع هذه المخاوف والهواجس، وذلك باعتماد أسلوب يرتكز على العلاقات الاقتصادية، والسياسية والدبلوماسية، على خلاف النهج الذي كانت تتبعه في التسعينيات باللجوء إلى قوتها العسكرية، أو عقد التحالفات العسكرية كما فعلت مع الولايات المتحدة وإسرائيل. ومع أن بعض العوامل، مثل سوء علاقتها بإسرائيل أو التطورات في العلاقات المدنية - العسكرية داخليًا ساهمت في التقدم خطوات في هذه السن، إلا أن تبدل الأولويات المتعلقة بتحديد أدوات السياسة الخارجية كان له تأثيره المهم أيضًا.

ثالثًا: تركيا رائدًا في مرحلة التغيير (ما بعد 2001)

استمرت الحقبة المشار إليها آنفًا حتى نهاية عام 2010، عندما بدأت رياح التغيير تهب مجددًا في الشرق الأوسط. وقد أوجدت هذه العملية، التي أطلق عليها مسمّى الربيع العربي، آثارًا استراتيجية جديدة لتركيا في سياق ديناميات الشرق الأوسط والعراق. لذا بادرت بسرعة إلى تأييد موقف الجماهير العربية

التي طالبت بالتحوّل إلى الديمقراطية في كلٍّ من مصر وتونس. ولكن في الحالة الليبية عمدت تركيا إلى تقديم الدعم إلى المتظاهرين، واتبعت سياسة كانت تهدف إلى إطاحة نظام العقيد معمر القذافي. ولكنها لم تثبت على موقفها عندما اندلعت التظاهرات في سورية في 10 كانون الثاني/ يناير 2011، وسمحت بزعزعة الاستقرار فيها. وقد تأثرت تركيا بعملية التغيير التي نجمت عن الربيع العربي في جانبين: الأول، كان على تركيا التخلي عن سياستها بدعم الاستقرار داخل الوضع القائم. والثاني، دخلت تركيا في صراع مفتوح على السيطرة في نطاق كلٍّ من العراق وسورية.

حاليًا، تتغير السياسات الخارجية لجميع دول المنطقة، بما فيها تركيا، وفقًا للتطورات. ومع ذلك، بالنسبة إلى تركيا، يمكن تحديد أهم تغيير بإعادة تعريف «الاستقرار» و«التغيير». فعلى مدار السنوات العشرين الماضية اعتقدت تركيا أن الأمن في الشرق الأوسط لا يكون إلا بالحفاظ على الوضع الراهن. ولكن، بعد عام 2011، أصبحت سياسة تركيا في الشرق الأوسط تؤمن بقوة التغيير. والجدير بالذكر أن تركيا كانت تعتقد في التسعينيات أن تغيير النظام في العراق قد يؤدي إلى تجزئة البلاد. وإضافة إلى ذلك، فالتغيير الناجم عن عملية التحول الديمقراطي المفروض من الخارج، لن يقتصر على الأنظمة فحسب، بل سيطال حدود البلدان في الشرق الأوسط. لذا اعتبارًا من عام 2011، بدأت تركيا تسعى إلى إكمال التغيير من أجل توفير استقرار دائم في المنطقة. وقد انعكس هذا التغيير في السياسة حتى على خطاب السياسة الخارجية التركية، على الرغم من أنها كانت تمارس دور الوسيط في نزع فتيل الأزمات قبل سنوات معدودة. ولكن تركيا قررت اليوم ممارسة دور جديد يتمثل بإيجاد فاعلين جدد، وربما ملوك جدد. وحتّم هذا الدور الجديد أن تتخلى تركيا عن موقفها المؤيد للوضع الراهن، اعتقادًا منها أن الاستقرار طويل الأمد يعتمد على الديمقراطية.

يمكن ملاحظة الاختلاف في السياسة الخارجية التركية بشكل واضح في مثالي سورية والعراق. فتركيا التي عارضت أي شكل من أشكال التدخل العسكري الأميركي في سورية، واعتقدت أن الاستقرار لا يمكن أن يكون إلا بتعزيز العلاقات بالحكومة الحالية، بدأت تدعم عملية التحول الديمقراطي بشكل واضح في سورية بعد بدء الربيع العربي. وبالمثل، أصبحت تركيا اليوم تعارض

بشدة سياسات المالكي تجاه الأكراد، في حين كانت تنظر لوقت طويل بعين الريبة إلى فكرة الفدرالية في العراق. ولكن أنقرة اليوم تعتبر أربيل شريكًا أساسًا، في حين كانت تعتبر شمال العراق منافسًا محتملًا قبل بضع سنوات قليلة. ويمكن القول إن أنقرة اتخذت موقفًا مؤازرًا لأربيل في سياق التوترات العسكرية في المناطق المتنازع عليها واستثمارات النفط.

إن أحد أبرز التطورات في سياق السياسة الخارجية التركية، هو الأهمية التي باتت توليها للعراق في الآونة الأخيرة. فقد برزت العلاقات التركية - العراقية في الشهور القليلة الماضية في ظل الحرب الأهلية في سورية، والعلاقات التركية - الإسرائيلية، وعملية التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط في السنوات الثلاث الماضية. ووفقًا لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، فإن ما قد يحدث في العراق أكثر أهمية من الحوادث التي تجري حاليًا في سورية. ووفقًا لتركيا، فإن الصراع الطائفي في العراق لا يزال يتهدد البلاد على الرغم من أنه هامد في الوقت الراهن، خصوصًا أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي يعتبر الفاعل الرئيس في هذه الصراعات الطائفية. فعدد الذين يعتقدون أن الانقسامات بين السنة والشيعة، أو الأكراد والعرب، في العراق ستؤدي إلى حدوث صراعات في البلاد، آخذ في الازدياد، ولا سيما أن الحرب الأهلية في سورية تكاد تؤدي إلى تجزئة البلاد. إضافة إلى ذلك، سيؤدي نشوب حرب أهلية في العراق إلى جعل المنطقة أكثر تعقيدًا. ومن المفارقات أن إيران تتبنى هذا الموقف، ولكن بصورة معكوسة. وعلى الرغم من أن كلا البلدين لا يتبادل اللوم، أكان بشكل مباشر أم رسمي، في شأن الحوادث في سورية، غير أن شكوكهما ببعضهما تزداد يومًا بعد يوم. فإيران تعتقد أن تركيا تحرّض العرب السنة والأكراد في سورية والعراق، في حين تعتقد تركيا أن إيران تتبع سياسة طائفية. وحري أن يؤدي هذا الوضع إلى إيجاد منافسة مفتوحة بين تركيا وإيران في المنطقة، بخلاف ما كانت عليه الحال في بداية هذا القرن، الأمر الذي أصبح ينعكس على العلاقات الروسية - التركية أيضًا. بإيجاز يمكن القول إن تركيا تجاوزت مخاوفها الأمنية بأن أصبحت صانع فاعلين، بدلًا من الحفاظ على الوضع القائم. وقد أفضى هذا التبدّل في الموقف إلى تغيير علاقات تركيا بالدول المجاورة، الأمر الذي أوجد دينامية جديدة للصراعات التي تزداد حدّة يومًا بعد يوم.

خلاصة

تسبب الغزو الأميركي للعراق بحدوث تغييرات كبيرة في الشرق الأوسط. ويتميز هذا التغيير بمستويات عدة لكل بلد على حدة وللمنطقة ككل. فلم يتعافَ العراق تمامًا بعد غزوه، اقتصاديًا وسياسيًا، كما أن شمال البلاد أصبح عمليًا دولة بحد ذاتها، على الرغم من أنه لا يزال جزءًا منها. ولا يخفى أن أمن تركيا تأثر كثيرًا، في أعقاب الغزو، بسبب تنامي نشاط حزب العمال الكردستاني الذي استخدم الأراضي العراقية قاعدة انطلاق لهجماته ضد تركيا. إضافة إلى ذلك، اعتبرت تركيا، والدول الأخرى ذات الأقليات الكردية سعي أكراد العراق إلى نوال استقلالهم تهديدًا سافرًا لوحدة أراضيها. ولا يمكن أن يكون أحد على يقين بأن أي تجزئة للعراق ستقتصر على المناطق الكردية، لذا فإن أي تجزئة للعراق لن تؤثر فقط في هذه البلدان، بل إن ما سيتبقى منه سيؤدي إلى حدوث تغييرات جذرية في بلدان عدة، منها سورية والأردن، وحتى في البحرين. لذلك يمكن التأكيد أن غزو العراق تسبب بحدوث وضعية تسببت بمشكلات أكثر مما كانت عليه الحال.

أما على المستوى الإقليمي، على الأقل في الفترة الأولى، فتسبب غزو العراق بحدوث تغيُّر كبير في علاقات تركيا بالولايات المتحدة وإيران وسورية وروسيا. فتضررت علاقات تركيا القديمة الودية بالولايات المتحدة، وتحسنت مع كلٍّ من إيران وسورية على الأقل، في الفترة الأولى، وهي فترة يمكن تحديدها بين عامي 2003 و2007. وعلى الرغم من أن هذا الوضع تغيّر بعد عام 2007، فإنه يشير إلى سهولة حدوث تغيير عميق وأساس في الشرق الأوسط. ولا بد في سياق موجة التغيير التي تعصف حاليًا في الشرق الأوسط، أن نأخذ في الحسبان كيف تسبب غزو العراق في تعاون ثلاثة بلدان مختلفة بسبب مخاوفها الأمنية المشتركة في بداية القرن الحالي، وكيف يمكن أن تتحوّل المنافسة الحالية إلى تعاون هذه الدول إذا شعرت بتهديد أمني كبير مرة أخرى.

القسم الرابع

شهادات ورؤى عن حرب العراق

الشهادة الأولى

ماذا فعل العراق لدرء خطر الحرب؟

ناجي صبري الحديثي

منذ اليوم الثاني لوقف الحرب التي شنّتها أميركا وحلفاؤها على العراق من 17/ 1/ 1991 حتى 28/ 2/ 1991 تحت شعار «إخراج العراق من الكويت»، بدأت الولايات المتحدة الإعداد لحربٍ أخرى ضده.

كان العراق قد بدأ يعلن، منذ 15 شباط/ فبراير، عن استعداده لسحب قوّاته من الكويت. وفي 26/ 2 بدأ إجراءات الانسحاب. وفي 27 شباط/ فبراير، أبلغ العراق الأمم المتحدة رسميًّا بشروعه في ذلك الانسحاب. وفضلًا عن ذلك، أبلغها امتثاله الكامل لقرارات مجلس الأمن الثلاثة؛ وهذه القرارات هي: القرار رقم 660 في 2 آب/ أغسطس 1990 الذي طالب العراق بالانسحاب من الكويت من دون قيدٍ أو شرط، والقرار رقم 662 في 9 آب/ أغسطس الذي عدّ قرار العراق في 8 آب/ أغسطس المتعلّق بضمّ الكويت جائرًا، والقرار رقم 674 في 29 تشرين الأول/ أكتوبر الذي حمّل العراق مسؤوليته في تعويض الأضرار الناجمة عن احتلاله الكويت. ثمّ إنّه أبلغ الأمم المتحدة استعداده إطلاق سراح أسرى الحرب مباشرةً بعد وقف إطلاق النار. وبما أن العراق بدأ الانسحاب، فقد أصبح القراران رقم 662 و674 هما كلّ ما بقيَ من القرارات التي لم يمتثل لها من بين القرارات الاثنَي عشرَ التي أصدرها مجلس الأمن في شأن الأزمة قبل الحرب.

في فجر 28 شباط/ فبراير1991، أعلن الرئيس الأميركي توقّف العمليات القتالية ضدّ العراق، لكنه تجاهل انسحاب العراق من الكويت - وهو الهدف

المعلن للحرب - وتجاهل امتثاله لقرارين مهمّين؛ أحدهما إلغاء ضمّ الكويت الذي يقتضي دفع التعويضات، والآخر استعداده لإطلاق سراح الأسرى. وحدّد شروطًا كثيرة كي يتحول هذا التوقف إلى وقفِ إطلاق النار، وجدّد التهديد بشنّ حربٍ جديدة على العراق في المستقبل. وفي 2 آذار/ مارس أصدر مجلس الأمن قرارًا تحت رقم 686 تَعامل فيه مع وقف الحرب من المنظور نفسه الذي تحدّث به الرئيس الأميركي. وأشار قرار مجلس الأمن 686 في ديباجته إلى جميع القرارات الإثني عشر التي اتخذها في شأن الأزمة بين العراق والكويت بدءًا بقراره رقم 660 في الثاني من آب/ أغسطس 1990، إلى قراره رقم 687 في 3 نيسان/ أبريل 1991، قبل شنّ الحرب على العراق. ثمّ أشار إلى رسائل العراق إلى الأمم المتحدة في 27 شباط/ فبراير، في شأن امتثاله لجميع هذه القرارات ونيته إطلاق سراح أسرى الحرب.

لكن القرار في فقراته العاملة (Operatives) تجاهل ذلك كله، وأكّد سريان مفعول القرارات الإثني عشر المذكورة، وجدّد مطالبته العراق بالامتثال لها وبإطلاق سراح الأسرى وإعادة الكويتيين ورعايا الدول الأخرى المحتجزين، وبإرسال ممثّليه للاجتماع إلى قوات التحالف لوضع ترتيباتٍ عسكرية لوقف أعمال القتال، ثم بعد كل ما تعرّض له العراق من حربٍ مدمّرة شاملة، طالب المجلسُ العراقَ بأن يوقف «هجماتِه على هذه القوات»، كما ناشد دول العالم التعاون مع الحكومة الكويتية لإعادة إعمار الكويت، بينما أغفل الإشارة إلى الدمار الشامل الذي لحق بالعراق.

القصد من وراء ذلك واضح، وهو تجميد الحرب موقتًا وإبقاء حالة التهديد بها قائمة، ريثما ينتهي صوغ قرارٍ جديد يعبّر فيه مجلس الأمن عمّا تريد الدولة المنتصرة أن تفرضه من شروطٍ على الدولة المهزومة، وتحديد الإطار الدولي لعملية إنهاك العراق دولةً وشعبًا، واستنزاف قدراتهما ومواردهما البشرية والاقتصادية والعسكرية تمهيدًا للغزو الشامل بعد أكثر من عَقدٍ من الزمان.

بعد صدور القرار رقم 686، بدأ العراق على الفور تنفيذ التزاماته تجاهه، من ذلك أن وفدًا عسكريًّا عراقيًا عقد اجتماعًا في 3 آذار/ مارس 1991، مع وفدٍ عسكري من قوات التحالف على الحدود العراقية الكويتية، حيث اتفقا على

ترتيبات الفصل بين القوات وتبادل الأسرى والإبلاغ عن خرائط الألغام. وفي 5 آذار/ مارس، أعلن العراق إلغاء جميع القرارات والإجراءات التي اتخذها منذ 2 آب/ أغسطس 1990 في شأن اجتياح الكويت. وفي اليوم نفسِه، أبلغ العراق الأمم المتحدة البدء بإعادة الممتلكات الكويتية التي بحوزته، وبهذه الإجراءات يكون العراق قد أكد امتثاله لقرارات مجلس الأمن المتعلقة به.

إلا أن الولايات المتحدة التي حوّلت مجلس الأمن في البيئة الدولية الجديدة إلى أداةٍ لخدمة مشروعها الإمبراطوري للهيمنة على العالم، بما في ذلك تنفيذ مخططها الحربي ضدّ العراق، كانت تُبيت النية لقرارٍ خطِرٍ هو القرار رقم 687 في 3 نيسان/ أبريل 1991، وهو يُعَدّ أطول قرارٍ في تاريخ الأمم المتحدة. ويتكوّن هذا القرار - المُدرج ضمن الفصل السابع - من ديباجة ضمّت 26 فقرة، تليها 33 فقرة عاملة موزّعة على تسعة أقسام؛ أهمّها تخطيط الحدود بين العراق والكويت، وإلزام العراق - تحت إشرافٍ دولي - تدمير ما في حوزته من أسلحة دمارٍ شامل مزعومة، إضافة إلى الصواريخ التي يزيد مداها عن 150 كيلومترًا، وإلزامه إعادة ممتلكات الكويت ورعاياها ورعايا الدول الأخرى أيضًا، وتشكيل لجنة تعويضات تفصل في المطالبات بتعويضات الحرب. أمّا نظام العقوبات الذي زال مسوّغه بانسحاب العراق من الكويت امتثالًا للقرار رقم 660 سنة 1990، فقد صار مرتبطًا بهدفٍ جديد هو ضمان قبول العراق نبذ الإرهاب، وتدمير أسلحته المذكورة بنفسه عن رضا، وبإشراف مجلس الأمن. وجاءت الفقرة رقم 33 لتنصّ على أن وقف إطلاق النار في الحرب على العراق مرتهنٌ بموافقة العراق خطيًا على الأحكام الواردة في هذا القرار.

في أبلغ وصفٍ للقرار، قال رالف زاكلين مساعد الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون القانونية في ندوةٍ قانونية عُقدت في باريس عام 1991: «هذا القرار [...] وثيقة تاريخية لا سابقة لها في تاريخ الأمم المتحدة [...] وهو في أهدافه ومطالبه معاهدة فرَض بموجبها المنتصر على المنهزم سلسلةً من الالتزامات الباهظة التي تضمـَن قبول العراق بها لكونها مفروضة بموجب الفصل السابع ومرتبطة باستمرار العقوبات». وأضاف زاكلين: «إن القرار رقم 687 [...] لا سابق له من جوانب عدة: إنه أول قرار فرَض تخطيطًا للحدود، كما أن مهمة المراقبة هي الأولى التي تنشأ في إطار الفصل السابع من دون أن

ترتبط برضا الدول لنشرها، وهو أوّل قرار فرض تدمير أسلحة بلد، كما أنه الأول من حيث إنشاء صندوق للتعويضات يـُموَّل من إيرادات البلد المنهزم [...] وأمّا من الناحية السياسية فإن القرار فرض على الأمم المتحدة مسؤولية لا يمكن تحمّلها». وقد أبلغ العراق الأمم المتحدة في 6 نيسان/ أبريل، أنه «يجد نفسه أمام خيارٍ واحد، لا غير، وهو القبول بالقرار».

أصبح العراق يواجه تهديدًا جديًا بالحرب، في وقت ما زال يعاني فيه الآثار الكارثية للحرب التي قصفت فيها القوات المتحالفة بقيادة الولايات المتحدة المدن والأراضي العراقية بأكثر من 88 ألف طن من المتفجرات، من بينها أكثر من ثلاثة آلاف طن من قذائف اليورانيوم المنضب ذات الإشعاعات الشديدة والقدرات السمّية الهائلة، وبما يعادل سبع قنابل نووية من تلك التي ضربت بها الولايات المتحدة اليابان في الحرب العالمية الثانية. أصاب جميعَ مرافق الحياة الحديثة تدميرٌ هائل نتيجة القصف المتعمّد الذي قامت به القوات الأميركية وحلفاؤها عند مهاجمة الأراضي العراقية كلها.

لبيان مقدار هذا الدمار، يكفي أن نشير إلى ما خلصت إليه بعثة الأمم المتحدة لتقصّي الأوضاع الإنسانية برئاسة مارتي أهتيساري الأمين المساعد بعد زيارة العراق في الفترة بين 10 إلى 17 آذار/ مارس. فقد قالت البعثة: «إن النزاع الذي حدث مؤخّرًا يُشبه أحداث يوم القيامة من جهة آثاره في الهياكل الأساسية الاقتصادية التي كانت تعدّ حتى كانون الثاني/ يناير 1991 مجتمعًا حضريًا يعتمد 'المَكنَنَة' إلى حدٍّ بعيد. أمّا الآن، فإن معظم الوسائل الداعمة للحياة الحديثة قد دُمّرت أو أصبحت هزيلة. وقد أعيد العراق إلى عصر ما قبل الثورة الصناعية وسيظل كذلك فترةً من الزمن». وينبغي الإشارة هنا إلى وصف الأمين العام الأسبق بيريز دي كويلار هذه الحرب بأن الأمم المتحدة لا دورَ لها فيها وأنها ليست حربها.

إن هذا التدمير الكارثي الذي ألحقته القوات الأميركية وحلفاؤها بجميع مرافق الحياة في العراق قد حدث في وقتٍ كان فيه العراق وشعبه لا يزالان يرزحان تحت نظام عقوباتٍ فرضها مجلس الأمن بالقرار رقم 661 الذي صاغته الولايات المتحدة ورعته في 6 آب/ أغسطس 1990. فُرض على العراق هذا القرار الذي وصفه مسؤول أميركي بأنه «الأقسى والأكثر شمولية في التاريخ»، وكان حصارًا

كاملًا على جميع قطاعات الحياة والعمل والخدمات. وكان الاستثناء الوحيد للإمدادات الطبية والغذائية، لكنه كان عديم الجدوى لافتقار الدولة إلى المال اللازم لشرائها بعد وقف صادراتها وتجميد ودائعها في الخارج.

في ضوء هذا كله، كان على العراق أن يصارع على جبهتين: الأولى، أن يعمل على تنفيذ المتطلبات الباهظة للقرار 687 لدرء مخاطر حربٍ مدمّرة جديدة؛ والثانية، أن يسعى في الوقت نفسِه إلى تنفيذ هذه المتطلبات لتجنّب الأضرار الجسيمة التي تستهدف أمنه الوطني ومصالح شعبه، ولتأمين الشروط الضرورية للحياة في ظلّ الحصار، ولإعادة الحياة إلى الخدمات الضرورية المدمّرة من جهةٍ أخرى. وفي ما يأتي، نورد الإجراءات التي اتخذها العراق لتنفيذ هذه المتطلبات لدرء مخاطر حربٍ جديدة.

أولًا: ترسيم الحدود

تعامل مجلس الأمن مع مسألة الحدود بموجب الفصل السابع مسجّلًا بذلك سابقة غير معروفة. فصلاحياته ووظائفه لا تمنحه الحقّ في فرض عملية تعيين الحدود بين الدول. إذ تخضع هذه المسألة، بموجب القانون الدولي، إمّا لقاعدة الاتفاق بين الدول المعنية بذلك نفسِها وإمّا لمحكمة العدل الدولية. ويبدو أن الولايات المتحدة قد انتبهت، أو نُبِّهت في وقتٍ متأخّر، على هذه الثغرة القانونية، الأمر الذي دعاها إلى السعي إلى تداركها من خلال قيام حليفتها بريطانيا، بتزويد مجلس الأمن في 28 آذار/ مارس بخرائطَ للحدود العراقية - الكويتية أعدّتها دائرة المساحة العسكرية البريطانية التي استندت في رسم الحدود إلى ما سبق أن فرضته بريطانيا أيام هيمنتها على العراق، وقد اتضح ذلك في رسالتين تبادلهما رئيس الوزراء البريطاني مع حاكم الكويت عام 1932، وتكرّر في محضر مباحثات رئيسَي وزراء البلدين في 4/ 11/ 1963. وكان هدف أميركا آنذاك توفير أساسٍ فني تستند إليه في زعمها أن المجلس لا يخطّط الحدود بين البلدين، بل يساعدهما بصورةٍ تقنية في تنفيذ ما سبق أن اتفقا عليه. ومن هنا، طلب المجلس من العراق أن يحترم المحضر المذكور، وطلب من الأمين العام أن يساعد في تخطيط الحدود مستعينًا بالخرائط البريطانية. والجدير بالذكر أن كلًّا من الكويت والعراق لم يشيرا في أي مناسبة سابقة إلى ذلك المحضر. ففي

العراق بقيَ هذا المحضر من دون تفعيلٍ قانوني بسبب بعض النقائص في إجراءاته الدستورية التي كان ينبغي أن تُستكملَ كي توافق عليه السلطة التشريعية ورئيس الجمهورية. أمّا الكويت، فكانت دائمًا تشير إلى الحدود التي وقفت عندها قوات الأمن العربية عندما أرسلتها جامعة الدول العربية عام 1961 في إثرَ مطالبة العراق بإعادة الكويت، بل إن مجلسَ الأمن نفسَه لم يُشِر إلى هذا المحضر ولا إلى مسألة الحدود في أي قرارٍ من قراراته الأربعة عشر التي أصدرها في شأن الحالة بين العراق والكويت منذ بدء الأزمة في 2 آب/ أغسطس 1990 قبل القرار رقم 687، وكان يكتفي بالإشارة إلى وجوب احترام سيادة الكويت والعراق وسلامتهما الإقليمية واستقلالهما السياسي.

هكذا، انطوت مسألة ترسيم الحدود على التفافٍ واضح من مجلس الأمن على القانون الدولي وتجاوزٍ لصلاحياته، وانتهاكٍ للفقرة الثالثة من ديباجة القرار نفسِه التي نصّت على احترام سيادة العراق وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. وعلى الرغم من اعتراض العراق على هذا التوجّه للمجلس وعلى إجراءات اللجنة المؤلفة، فإن المجلس تجاهل رأي العراق وفرض نتائج عمل اللجنة التي قامت أساسًا على التصورين البريطاني والكويتي، وذلك في قرارٍ أصدِر ضمن الفصل السابع تحت رقم 833، في 28/ 6/ 1993، فرُسمت بمقتضاه الحدود العراقية - الكويتية؛ لأنه لم يكن للعراق إلّا الموافقة عليه، في 10/ 11/ 1994، بعد أن وافق على القرار رقم 687 الذي استند إليه، وقد كان ذلك ضمن مساعيه لدرء احتمالات الحرب المدمّرة من جديد.

ثانيًا: إعادة الكويتيين ورعايا الدول الأخرى

امتثالًا للقرار 686 في 2 آذار/ مارس بالتنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كان العراق قد أعاد جميعَ الأسرى من رعايا الكويت والدول الأخرى. وامتثالًا للقرار 687، واصل التعاون مع اللجنة. وحضر اجتماعات تحت رعايتها مع ممثّلي الكويت والسعودية منذ 7 آذار/ مارس. وبحلول عام 1994، أعلن العراق إعادة جميع رعايا الكويت والدول الأخرى، وألزم نفسه البحث، وفق الأساليب المهنية المتبعة، عن المفقودين مؤكّدًا الطابع الإنساني البحت للمسألة، رافضًا تسييسها.

ثالثًا: إعادة الممتلكات الكويتية

كان العراق قد أعلن منذ الخامس من آذار/ مارس عن استعداده لإعادة هذه الممتلكات وواصل ذلك بعد صدور القرار 687. وبدأ في آذار/ مارس بإعادتها بموجب اتفاق مع منسّق الأمم المتحدة المختصّ، على الأسبقيات التي تحدّدها الكويت. وبحلول عام 1994، أعلن العراق عن إعادة جميع الممتلكات التي بحوزته وألزم نفسه إعادة أي موادّ يعثر عليها في المستقبل. ثم قام بإعادة الأرشيف الكويتي في آذار/ مارس 2002.

رابعًا: نبذ الإرهاب

تنفيذًا للفقرة (32) من القرار 687 (1991)، أرسل وزير خارجية العراق رسالةً بتاريخ 11 حزيران/ يونيو 1991 إلى رئيس مجلس الأمن أكد فيها موقف العراق الثابت القائم على نبذ جميع أنواع الإرهاب الدولي.

خامسًا: التعويضات

قرّر مجلس الأمن في الفقرة (16) من القرار 687 تأسيس لجنة تعويضات عن خسائر الحرب تحت إشرافه وإدارته في خطوةٍ لا سابقَ لها في القانون الدولي، معارضة الممارسات الدولية المتبعة في تسوية المطالبات بين الدول المستقلة التي تستند إلى مبدأ المساواة بينها، وتعكس الطبيعة الرضائية للنظام القانوني الخاصّ بالتعويضات. فقد منح مجلس الأمن نفسه - وهو هيئة سياسية - بموجب هذا القرار وظيفة قضائية للفصل في المطالبات، وأنشأ لجنةً لهذا الغرض من دون تخويل من الميثاق. واعترض العراق على طريقة تأسيس اللجنة وقواعد إجراءاتها التي كانت في مجملها تنفيذًا لأجندة سياسية للولايات المتحدة التي لم تُخفِ مسؤوليتها المتمثّلة بتصميم هذه الآلية ومتابعة تنفيذها بالتعاون مع حليفتها بريطانيا.

كان العراق قد أعلن في 27 شباط/ فبراير 1991 قبوله مبدأ المسؤولية التي تلزمه دفع التعويضات. وجدّد قبوله ذلك في إطار قبوله القرار 687. وشهدت قرارات اللجنة مثالًا صارخًا على الرغبة الانتقامية الجامحة لدى الدولتين

المهيمنتين في مجلس الأمن في إنهاك الدولة العراقية، وإفقار المجتمع العراقي، وإلحاق أكبر ضررٍ ممكن به إلى حدٍّ يُعجزه عن إعادة بناء مرافق الحياة التي دمّرتها الحرب وآثار الحصار. كما شهدت تلك القرارات فظائعَ وفضائحَ، وانتهاكًا للقواعد القانونية المعروفة مثل الحكم بأكثر ممّا يطلبه المدّعي. وفي سياق المعايير المزدوجة وانتهاك مبادئ المساواة بين الدول (الفقرة 1 من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة) ومبادئ العدل والقانون الدولي في حلّ المنازعات (الفقرة 1 من المادة الثانية من الميثاق)، حَرَمَ القرار في الفقرة 29 العراق ورعاياه من تقديم أي مطالبة بالتعويض عن الأضرار الهائلة التي ألحقتها الحرب والحصار ببنية العراق الأساسية وبالملايين من رعاياه، كما ضيقت لجنة التعويضات على العراق المدّعـَى عليه حق الدفاع عن نفسه تجاه هذه المطالبات، من خلال حرمانه من عضوية اللجنة حينًا، وعدم إتاحة الوقت الكافي له لممارسة هذا الحقّ حينًا آخر، وعدم تمكينه من الاطّلاع على أوليات المطالبات أحيانًا، ومنعه من السّحب من أمواله المجمّدة لتغطية نفقات حضور المرافعات، وتوكيل خبراء ومكاتبَ قانونية متخصّصة في أحيان أخرى.

سادسًا: نزع السلاح

كانت متطلبات نزع أسلحة العراق الواردة في القرار، الأكثر خطورةً وتعقيدًا مقارنةً بجميع المتطلبات الصعبة التي جاء بها القرار 687 الذي ربط به المشرّع الأميركي دوام الحصار أو تخفيفه أو رفعه. وهذا الحصار فُرض أساسًا بموجب القرار 661 في 6 آب/ أغسطس 1990 لضمان انسحاب العراق من الكويت. وبعد الانسحاب نسخ مجلس الأمن هدف الانسحاب بهدفٍ آخرَ هو ضمان التخلص مما أسماه «أسلحة الدمار الشامل العراقية». وكان على العراق في إطار قبوله المُتصف بالإذعان للقرار أن ينفّذ ما تطلبه الهيئة التي شكّلها مجلس الأمن لهذا الغرض باسم اللجنة الخاصّة «أونسكوم»، إضافة إلى ما تطلبه الوكالة الدولية للطاقة الذرّية، وأن يثبت لهما أنه قد فعل ذلك بشهادتيهما. وكان رضا المجلس عن امتثال العراق لمتطلبات القرار 687 من رضا الهيئتين، وثبت أن ذلك، من الناحية العملية، يُعَدّ مستحيلًا لأن المجلس اعتمد في الحكم على تنفيذ العراق التزاماتِهِ قواعدَ مناقضة للأعراف القانونية. فبينما تسير جميع التشريعات القانونية على قاعدة «المتهم بريء حتى تَثبُت إدانته»، وأن المدّعي هو المسؤول

عن أعباء الإثبات أي إن البينة على من ادّعى، فإن الآلية التي اعتمدها المجلس تقوم على أساس أن العراق المتهم بحيازة أسلحة محظورة وإخفائها مُدان حتى يُثبت هو نفسه، بدلًا من الجهة المدّعية، أنه قد تخلّص منها، وحتى يقتنع بذلك مجلس الأمن الذي أخضعته أميركا لتأثيرها منذ أواخر الثمانينيات. وبالطبع، فإن قناعة مجلس الأمن من قناعة فِرَق التفتيش الخاضعة لسيطرة الأجهزة الأميركية والبريطانية. وهكذا فإن الحَكَم في هذا الشأن هو الخصم نفسه.

من المفارقات في هذا الشأن أن المطالبات الموجّهة إلى العراق الهادفة إلى تدمير أسلحة الدمار الشامل تَبعًا للقرار الذي زعم أنها في حوزته، والمطالبات الموجّهة إليه أيضًا من أجل تدمير صواريخه البالستية التي يزيد مداها على 150 كيلومترًا، قد جاءت بصيغةٍ إلزامية محدّدة هي: «المجلس يقرّر...»، بينما وَضع المشرّع الأميركي في القرار، من باب «رفع العتب»، الفقرة رقم 14 التي أشار فيها إلى المطالبة المستمرة للدول العربية وغيرها بنزع الأسلحة النووية التي بحوزة إسرائيل إشارةً مُبهمة وغير ملزمة وغير محددة، بصيغة: «يلاحظ المجلس...».

ابتغاءً لدرء خطر التهديد بالحرب المدمّرة ورفع الحصار الخانق – أو على الأقلّ تخفيفه – بذلت الجهات العراقية مجهودًا جبّارًا لتنفيذ متطلبات نزع السلاح الواردة في ذلك القرار. فمن جهةٍ، أكد العراق لمجلس الأمن التزاماته المتعلقة ببروتوكول جنيف لعام 1925، الخاصّ بحظر استخدام الغازات الخانقة والسامّة ووسائل الحرب الجرثومية. ومن جهةٍ أخرى، وافق، عام 1972، على اتفاقية حظر الأسلحة الجرثومية (البيولوجية) والسامّة. وباشر العراق إجراءاته العملية لتنفيذ متطلبات القرار قبَيل وصول فِرَق اللجنة الخاصّة؛ فقامت أجهزته المختصّة بتدمير مخزوناته من الصواريخ المحظورة وتدمير مكوّنات البرنامج البيولوجي الذي كان في طور البحوث. وكانت هذه الأجهزة تأمل أن تقلل بذلك من وقت تنفيذ المتطلبات ومن الوقت المطلوب لرفع الحصار عنه. لكن الجهتين الأميركية والبريطانية المهيمنتين على فِرَق التفتيش الدولية ونشاطها في العراق، استغلّت الأمر لإطالة أمد التفتيش واختلاق ذرائعَ شتى زاعمةً أن العراق يُخفي أسلحةً وموادَّ محظورة، خصوصًا أن الأجهزة العراقية لم تقم بتوثيق عملية التدمير. فكان على العراق أن يثبت بالدلائل المادية، من جديد، ما دمّره نوعًا وكمًّا، الأمر الذي أبقى هذه المشكلة حتى بدايات عام 2003.

إلى جانب تلبية مطالب فِرَق التفتيش والتعاون معها في تدمير الأسلحة والمواد المحظورة وإزالتها، امتثل العراق لقرارات مجلس الأمن، خصوصًا القرار 715 لسنة 1991 المتعلّق باستحداث نظامٍ لمراقبة المؤسسات العراقية والقرار 1051 لسنة 1996 لاستحداث آلية لمراقبة الاستيراد. وقد التبست العلاقات بين الأجهزة العراقية وفِرَق الهيئتين بأزماتٍ متواصلة بسبب النهج الاستفزازي الذي اتبعه المفتشون الأميركيون والبريطانيون على وجه الخصوص وتعمّدهم اختلاق الأزمات، وقيامهم بأعمالٍ تجسسية على أمن العراق وأمن القيادة واتصالاتها، وبسبب تغيير فِرَق التفتيش قواعد العمل باستمرار، وذلك بإخضاع المزيد من المرافق العراقية للتفتيش والرقابة بدءًا بسنة 1996 حتى نهاية سنة 1998، والإصرار على تفتيش المواقع العسكرية والأمنية وقصور الضيافة والمكاتب الرئاسية. وقد سعى رئيس اللجنة الخاصة بتلر إلى تأزيم العلاقة بالعراق وتوفير الأعذار للولايات المتحدة وبريطانيا لشنّ اعتداءاتٍ عسكرية واسعة ضدّه. ومن أمثلة تصرفاته الاستفزازية الخارجة عن وظيفته الدولية، تصريحه لجريدة نيويورك تايمز في 27/ 1/ 1998 بأن العراق يمتلك أسلحة جرثومية بكمياتٍ تكفي لإبادة تل أبيب، وأنه يؤيد توسيع مناطق حظر الطيران.

في أواخر عام 1998 أرسل بتلر تقريرًا، قبل رفعه إلى مجلس الأمن، إلى الرئيس الأميركي كلينتون يقول فيه إن العراق لا يتعاون في تنفيذ مهمات التفتيش. ثم إن بتلر أمر بسحب جميع مفتشي الأمم المتحدة من العراق. وبعد ذلك بيومين، شنّت القوات الأميركية والبريطانية عدوانًا واسع النطاق قصفت فيه بغداد بمئات الصواريخ والقنابل. ومن نتائج هذا العدوان تنامي إحساس العراقيين بخيبة الأمل وبعدم جدوى التعاون مع فِرَق التفتيش. وفي الأمم المتحدة ارتفعت الأصوات استنكارًا لاستفزازت اللجنة الخاصة، وتجسّس فرقها على اتصالات القيادة العراقية، وتحرّكاتها لحساب الولايات المتحدة. وشكّلت لجنة رئسها السفير البرازيلي أموريم لمراجعة جوانب الأزمة بين العراق ومجلس الأمن. إلاّ أن المجلس تجاهل ذلك، وأصدر في 17 كانون الأول/ ديسمبر 1999 قرارًا رقم 1284 تحت الفصل السابع وأعاد تشكيل اللجنة باسم جديد هو «أنموفيك» صادًّا بذلك عن سُبُل المنافذ الضيقة المتاحة للعراق في القرار رقم 687 لعام 1991. وقد رفض ثلاثة أعضاء دائمين الموافقة عليه، ورفضت ماليزيا ذلك أيضًا. أمّا

العراق، فرفض التعامل معه لإحساسه بالمرارة، وبإمعان المجلس في تجاهل حقوقه شعبه ومعاناته، ولذلك رفض عودة المفتشين إلى العراق.

سابعًا: البرنامج الإنساني

بعد بعثة الأمم المتحدة التي رئسها الأمين العام المساعد للأمم المتحدة مارتي أهتيساري إلى العراق، زارت هذا البلد بعثات أخرى وتعالت في العالم أصوات تستنكر معاناة شعب العراق بسبب الحصار وآثار الحرب. وكان مجلس الأمن يبحث عن وسيلةٍ لتمويل وكالاتها وهيئاتها التفتيشية وغيرها في العراق، لذلك أصدر عام 1991 القرارين 706 و712 اللذين يسمحان للعراق بتصدير كمّياتٍ من نفطه لسداد تكاليف وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها ومطالبات التعويض، وشراء مواد غذائية ودوائية. وقد رفض العراق التعامل مع تلك الوكالات والهيئات لأنها تمس حقه السيادي في السيطرة على موارده الطبيعية من ناحية، ولمراهنته على جني بعض المكاسب من تلبيته متطلبات القرار 687 من ناحيةٍ أخرى، فلعل هذا الأمر يؤدي إلى رفع الحصار عنه.

كان العراق قد سعى لاستيراد بعض المواد الغذائية بما لديه من أموالٍ مجمّدة في الخارج. غير أن الولايات المتحدة انتبهت لذلك فسعت إلى سدّ هذا المنفذ عليه. وفي المقابل، سعت إلى تسخير أمواله المجمّدة في تمويل وكالاتها وأنشطتها المفروضة عليه. من أجل ذلك، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 778 في 2/ 10/ 1992 تحت الفصل السابع لإلزام الدول التي تحتفظ بأموالٍ مجمّدة للعراق بتحويلها إلى حساب الضمان المعلق (Escrow Account). ونصّ ذلك القرار على استقطاع 30 في المئة من أموال العراق لسداد مبالغ التعويضات وسداد تكاليف عمل وكالات الأمم المتحدة. وفي 14 نيسان/ أبريل عام 1995، تبنّى مجلس الأمن القرار 986 الذي سمح بموجبه للعراق ببيع كمّية من نفطه بقيمة مليار دولار أميركي كل ثلاثة شهور لتمويل مشتريات البضائع الإنسانية، ولتسديد التعويضات وتغطية تكاليف وكالات الأمم المتحدة وأنشطتها في العراق. وقد أُطلق على ما استحدثه القرار اسم برنامج «النفط مقابل الغذاء»، لخداع الرأي العام بأنـه برنامج إنساني. فكأن الأمم المتحدة تتولى إغاثة شعب العراق من ميزانيتها الخاصة أو من تبرعات دول أخرى، بينما يُـمَـوَّل البرنامج

بأكمله - في الحقيقة - من ثروة العراق، بل إنه فُرض عليه تمويل الأمم المتحدة أيضًا.

اضطر العراق إلى التعامل مع هذا القرار والتعاون في تنفيذه، مع الأمم المتحدة في إطار مذكّرة تفاهم باعتبارها إجراءً موقتًا إلى حين رفع الحصار. لكن الولايات المتحدة وبريطانيا سعتا إلى جعله أداةً أخرى لاستنزاف موارد العراق، وأفشلتا الجزء اليسير المخصّص لإغاثة شعبه من أمواله من خلال فرض آلياتٍ معقّدة وتعويقية والسّماح لعمليات الفساد والهدر بأن تنخر أموال العراق، بعد أن تكون الأمم المتحدة قد اقتطعت منها عشرات المليارات لتمويل وكالاتها وتغطية نفقات موظفيها.

دفعت هذه الحالة الأمينين العامين المساعدين دنيس هاليداي وهانز فون سبونيك، والسيدة يوتا بيرغهاردت ممثّلة برنامج الغذاء العالمي في العراق، إلى الاستقالة احتجاجًا على التعسّف والظلم اللذين انطوى عليهما هذا البرنامج.

ثامنًا: الأزمة مع مجلس الأمن ومهمات التفتيش عن الأسلحة

بعد العدوان الأميركي - البريطاني في نهاية عام 1998، وتوقُّف العراق عن التعامل مع فِرَق التفتيش، وبعد صدور القرار 1284 في نهاية عام 1999، وتبدُّد الأمل في رفع الحصار ووقف الاعتداءات الأميركية - البريطانية اليومية المتواصلة منذ عام 1991، كان المزاج الشعبي والرسمي يحمل مرارةً شديدة ناجمة عن التعامل مع مجلس الأمن ومع هيئات التفتيش. وفي هذه الفترة تسلّم الإدارةَ الأميركية جورج بوش الابن ومؤيدوه المحافظون الجدد ذوُو الميول المتطرّفة والارتباطات الإسرائيلية المعلَنة. ومع هذا التغيير تصاعدت مساعي الإدارة الجديدة لفرض مشروعها للهيمنة الكونية، وعدَّت العراق أول أهدافها.

في هذه الأجواء، أجرت القيادة العراقية في أواسط عام 2001 تغييرًا جذريًا في المؤسسة الدبلوماسية العراقية. فوضعت خطّةً واسعة لمواجهة تطورات الأزمة مع الأمم المتحدة، خصوصًا بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر 2001 بينما تصاعدت الدعوات الأميركية إلى تحميل العراق مسؤوليتها. وأعاد العراق فتح مجالات التعاون مع الأمم المتحدة وجميع وكالاتها ذات الصلة بالعراق بعد

التجميد الذي شهدته منذ أواخر عام 1998. وعقد العراق ثلاث جولاتٍ واسعة من الحوار السياسي والفني مع الأمم المتحدة وأجهزتها المختصة بمهمات نزع أسلحة العراق، بين آذار/ مارس وتمّوز/ يوليو 2002، بهدف البحث عن أرضيةٍ مشتركة لقيام الطرفين بتنفيذ التزاماتهما بموجب قرارات مجلس الأمن وأحكام ميثاق الأمم المتحدة. وبذل العراق جهدًا واسعًا لحل المشكلات المعلقة مع الكويت. فعقد اتفاق قمة بيروت مع الكويت في آذار/ مارس 2002، وأعاد الأرشيف الكويتي. وبدأ في عام 2002 جولاتٍ للحوار معها بإشراف الأمم المتحدة بخصوص موضوع المفقودين الكويتيين.

لكنّ العمل الحاسم الذي قام به العراق على طريق درء الحرب هو القرار الاستراتيجي الذي اتخذه في 16 أيلول/ سبتمبر عام 2002، وذلك حين سمح بعودة مفتشي الأمم المتحدة من دون أي شرط، قاطعًا الطريق على محاولات الولايات المتحدة صوغ قرارٍ جديد لمجلس الأمن تستغلّ من خلاله رفض العراق الفائت عودة المفتشين، بفرض شروطٍ ومُهَلٍ تعجيزية يتعذّر على العراق تلبيتها، الأمر الذي يجيز للولايات المتحدة وبريطانيا شنّ الحرب تحت غطاءٍ دولي يُضفي الشرعية على مشروعهما المتمثّل بشنّ حربٍ عدوانية غير مشروعة. وقد كررت الولايات المتحدة مساعيها على النهج نفسِه؛ فقدّمت مشروع قرارٍ في أوائل تشرين الثاني/ نوفمبر 2002. لكنّ قرار العراق إعادة المفتشين ونهج التعاون والتعامل المنفتح والإيجابي والواقعي مع ملفات الأزمة أدّيا إلى إفشال مساعي الولايات المتحدة وبريطانيا وضغطهما ومحاولاتهما إقناع الأعضاء الثلاثة الدائمين الآخرين بوضع فقرةٍ لشنّ الحرب على العراق، من دون الرجوع إلى المجلس. وصدر القرار في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 تحت رقم 1441.

عاد المفتشون بموجب القرار الجديد إلى العراق وبدأوا عملهم بعد ثلاثة أسابيع. وعملت الجهات العراقية بشتى السُّبل على درء شبح الحرب من خلال مساعٍ جبارة لسد الثغرات الفنية في موقف العراق وإسقاط الذرائع التي كانت فِرَق التفتيش تتذرّع بها لتعويق أي تسوية للأزمة وإدامة حالة التوتر، على نحوٍ يوفّر للولايات المتحدة وبريطانيا الذرائع لمواصلة الضغط العسكري والاقتصادي والسياسي على العراق، ومن ثمّة تسويغ شنّ الحرب عليه.

أفلحت تلك المساعي في إفشال محاولةٍ أخرى في 24 شباط/ فبراير 2003 لإصدار قرارٍ من مجلس الأمن يُجيز شنّ الحرب على العراق. وفشلت محاولات أميركا وبريطانيا في ذلك أيضًا. وهكذا لم تجد هاتان الدولتان بدًّا من تنفيذ حربهما العدوانية غير المشروعة يوم 19 آذار/ مارس 2003 في انتهاكٍ صارخ لقرارات مجلس الأمن وميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

بعد الغزو، اتضحت اتضاحًا لا يقبل اللبس، حقيقة جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بفرض العقوبات أو نزع ما سُمّي «أسلحة الدمار الشامل العراقية» وما تفرّع عن هذه القرارات واتصل بها من برامج، خصوصًا برنامج النفط مقابل الغذاء. فقد كان إلغاء مجلس الأمن، في قراره رقم 1483 في 22 أيار/ مايو 2003 إجراءات الحظر، ومن ضمنها لجنة العقوبات المتخذة بموجب قراره 661 عام 1990 والقرارات اللاحقة ومنها قراره 678 عام 1991، قبل التحقق من الهدف الذي وُضع له بموجب قراره 687، أي إن تدمير جميع ما اتُّهم العراق بحيازته وإخفائه وتطويره - من أسلحةٍ ومكوّناتٍ ومرافقَ محظورة - وإزالته قد كان دليلًا واضحًا على أن القرارات كلها لم تكن حلولًا ناجعة لتصحيح مسار سلوك النظام السياسي الوطني في العراق وفقًا للقانون الدولي، كما كانت تزعم الدول الراعية لهذه القرارات. بل إن تلك القرارات لم تكن - في حقيقة الأمر - إلا لتهيئة الظروف الملائمة لغزو العراق واحتلاله.

الشهادة الثانية

العراق - كفاح أمة (1990-2013)

هانز كريستوف غراف فون سبونيك

أولًا: سنوات عقوبات الأمم المتحدة - الحرب بوسائل أخرى

كانت المواجهة الأميركية البريطانية مع العراق في عام 2003 ذروة نزاع ابتدأ في عام 1990. وشكل اجتياح العراق للكويت دعوة إلى الولايات المتحدة لبدء عملية تفكيك نظام البعث في بغداد باللجوء إلى القوة العسكرية. كان قرار مجلس الأمن في الأمم المتحدة أداة نافعة وطيعة على مدى السنوات الثلاث عشرة التالية لفرض العقوبات الاقتصادية الشاملة. وبغرض تغيير النظام في العراق أصبح السكان المدنيون هناك ضحية حتمية مشتركة للولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

خلال السنوات الأولى للعقوبات اعتمد بقاء العراقيين أحياء بشكل رئيس على الدعم الطوعي الخارجي. ومع ذلك لم يكن هناك تبرعات عينية من جانب الأمم المتحدة، لكن ذلك تغير في عام 1995 حين عُقد اتفاق بين العراق ومجلس الأمن في الأمم المتحدة في شأن حماية المدنيين في إطار برنامج النفط مقابل الغذاء. وهذا اتفاق بخس لأنه قام على تقويم غير وافٍ للاحتياجات الإنسانية في البلد، فلم يحل دون تفشّي الفقر والمرض ولا سيما في صفوف الأطفال. ينسى بعضهم أحيانًا أن هذا الاتفاق المسمى «المساعدة الإنسانية» كان مموّلًا كليًا من موارد العراق الذاتية. وفي البدء سمح مجلس الأمن ببيع النفط العراقي بقيمة 2.56 مليار دولار لكل ستة شهور. وفي عام 1999 ضوعِفت هذه القيمة في إثر

تدخل أمين عام مجلس الأمن كوفي أنان لدى زيارته بغداد، ولم يكن ذلك كافيًا لضمان حياة كريمة للعراقيين. وهناك وقائع عملية تشهد على ذلك.

خلال عملية عاصفة الصحراء التي شنّتها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع حلفائهما في عام 1991، دُمّرت البنى التحتية المدنية للعراق (الطرق والجسور ومرافق الكهرباء والماء والصحة) بما يتناقض مع أعراف القانون الدولي. وقام مجلس الأمن في الأمم المتحدة بإحداث تغيير أساس في تدابير العقوبات المفروضة على العراق لضمان أن العراقيين يعاقَبون لرضاهم بقبول مستبدّ يحكمهم. وكان هذا نهجًا غريبًا كان على السكان أن يدفعوا ثمنه غاليًا. ثم أصبحت القرارات بالإجماع ذات الصلة بالعقوبات الاقتصادية وأسلحة الدمار الشامل وثيقة الترابط، لأنها اعتمدت على لغة مبهمة، الأمر الذي جعلها تحظى بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر. فالعقوبات على العراق تُرفع متى تعاون العراق على كافة الأصعدة. المقصود من ذلك كان متروكًا لتفسير الدول الأعضاء في مجلس الأمن. وكان هذا معناه في نهاية المطاف أن العقوبات تبقى مفروضة إلى ما لا نهاية، ومعها يستمر عذاب الشعب العراقي.

في نهاية التسعينيات، تكثّف التعاون العلني والسري بين المعارضة العراقية والولايات المتحدة، وكذلك بين الولايات المتحدة والقيادة في كردستان العراق. وبدا جليًا أن المناورة السياسية تركّزت على تغيير النظام في بغداد. ففي 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1998 وافق الرئيس الأميركي بيل كليتون على قانون تحرير العراق[1] الذي أكّد على ذلك بصريح العبارة. وكانت حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 ساهمت في صقل قرار أميركا الحازم بإنهاء حكومة صدام حسين. ومنذ 1990، استخدمت المعلومات المضلّلة والمزيفة على أنها أداة قوية للحصول على رأي عام أميركي داعم. وقام مكتب المعلومات الاستراتيجية في وزارة الدفاع الأميركية بتنسيق عمل شركات العلاقات العامة الأميركية مثل Hill و Knowton لتبرير هذا الادعاء. وقامت الطائرات الأميركية والبريطانية بطلعات جوية انتهكت سماء العراق، وبصورة خاصّة منذ عملية «ثعلب الصحراء» (1998) التي تحججت بحماية الأقليات الكردية والشيعية. وفي الحقيقة كان الغرض زعزعة استقرار

(1) قانون تحرير العراق لعام 1998.

البلد تمهيدًا للمواجهة العسكرية التالية. وعلى هذا النحو فإن الحكومتين حاولتا تشريع عملياتهما الجوية بإصدار قرار عن مجلس الأمن للأمم المتحدة، لا صلة له على الإطلاق بمناطق حظر الطيران. ومن المهم الإشارة إلى أن قرار مجلس الأمن هذا صودق عليه بمقتضى الفصل السادس من شرعة الأمم المتحدة ذات الصلة «بالتسوية السلمية للنزاعات»! وعلاوة على ذلك، فإن العمليات الجوية لم تكن شرعية على الإطلاق، ذلك أن مناطق حظر الطيران لم تكن مشمولة في قرار مجلس الأمن. والسؤال الذي يُطرح هو «لماذا لم يعترض مجلس الأمن على عمليات حظر الطيران هذه؟» وفي المحصّلة النهائية لهذا الاجتياح. من المعروف اليوم أن حكومة جورج بوش كانت قد خططت له رأسًا بعد تنصيبه الرئيس الثالث والأربعين للولايات المتحدة في عام 2001. وكان وزير خارجية المملكة المتحدة روبن كوك (Robin Cook) قد أعلم المؤلف في عام 2005 أن «لا توني بلير (Tony Blair) ولا البابا يوحنا بولس الثاني ولا أمين عام الأمم المتحدة استطاعوا أن يحولوا دون ذلك». لم تكن هناك دلائل دامغة على أن صدام كان يمتلك أسلحة بيولوجية أو كيمياوية أو نووية أوالمقدرة على إطلاق صواريخ بعيدة المدى كما هو معلوم اليوم.

ثانيًا: الجهد لتجنب الحرب

شجّع هذا قادة حكوميين وغير حكوميين في أنحاء عدة من العالم على اتخاذ مبادرات تهدف إلى منع الحرب. وكانت هناك محاولتان سرّيتان، شارك فيهما رؤساء سابقون لكل من جنوب أفريقيا وفنلندا والولايات المتحدة، وهم، نلسون مانديلا (Nelson Mandela) ومارتي أهتيساري (Martti Ahtisaari) وجيمي كارتر (Jimmy Carter). وشارك فيهما أيضًا المستشار الألماني غيرهارد شرودر (Gerhard Schröder) والرئيس الفرنسي جاك شيراك (Jacques Chirac). وكان المؤلف عضوًا في جماعتين أدّتا دورًا في التحضير للقاءات مع صدام حسين. وكان الرؤساء الثلاثة السابقون يفكّرون جديًا في التوجّه إلى بغداد، ولكن مع حلول نهاية 2002 شعروا أن الوقت تأخر لاتخاذ مبادرة من هذا النوع. وقد عبّر الزعيمان الألماني والفرنسي عن أنهما مستعدان للقاء صدام حسين، ولكن ما إن تسرّب هذا الخبر حتى أعلنا على الملأ أنهما لم يفكّرا في السفر إلى بغداد على الإطلاق. وفي أي

حال فإنهما مستعدان لذلك فقط في حال موافقة صدام حسين على ثلاثة شروط، فعلى حكومة العراق الموافقة على: أولًا، توفير المزيد من حقوق الإنسان في البلاد؛ ثانيًا، عقد اتفاقات تنبذ الحرب مع جيران العراق؛ ثالثًا، منح كردستان العراق استقلالية محلية أوسع. وفي مناسبات عدة التقى المؤلف نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز لمناقشة هاتين المبادرتين. في البدء كانت ردة الفعل العراقية إيجابية ولكن كان هناك ردٌّ واضحٌ في ما يخصّ هذه الشروط الثلاثة: «من عاداتنا الإصغاء إلى أي قضية يثيرها زوّار الدولة. ما لا نريده هو أن نتجاوب مع شروط مسبقة». في كانون الثاني/ يناير 2003 تقلّصت رغبة الحكومة العراقية في لقاء هذين الوفدين إلى مسألة واحدة فقط: كيف يمكن تجنّب اجتياح عسكري وشيك. واستمرّ الاستعداد للحرب.

على مدى سنوات العقوبات، عطّلت حكومتا واشنطن ولندن جهد الأمين العام للأمم المتحدة لعقد الحوار بين المتنازعين. وما عاد ممكنًا للحكومة العراقية أن تعرض وجهة نظرها أمام الأمم المتحدة. وكان من عادة وزير الخارجية الأميركي أن يردّ بقوله «نحن نعرف ماذا يريدون قوله، لا حاجة هناك إلى مزيد من الاجتماعات!». وفي الوقت نفسه لم تمرّ مناسبة من دون أن تعبّر السلطات الأميركية عن ادعائها وجود أسلحة دمار شامل في العراق. ولا يمكن أن يغفل المعلقون السياسيون في هذا السياق اجتماع مجلس الأمن الذي عُقد في 5 شباط/ فبراير 2003 على أنه التاريخ الذي تحدّد فيه تحضير العالم لما كانت قررته واشنطن، معتمدة على ادعاءات خاطئة، قبل ذلك بوقت طويل: الهجوم على العراق. قدم كولن باول (Colin Powell) الدلائل أمام مجلس الأمن على وجود أسلحة الدمار الشامل إلا أنه لم يقنع أحدًا ولا حتى الجمهور. وكان قبل ذلك بسنتين، في شباط/ فبراير 2001، أشار إلى أن صدام حسين «لم يطوّر أي قدرة مهمة في ما يخصّ أسلحة الدمار الشامل»[2]. كانت النيات الأميركية المضمرة واضحة ولكن ما لم يكن واضحًا هو المسار. فقد رأى جون بلينغر (John Bellinger) المستشار القانوني لمجلس الأمن القومي الأميركي أن «الولايات المتحدة لديها تفويض صريح بمقتضى القانون الدولي باستخدام

(2) الحاشية Eliot Weinberger.

القوة ضد العراق»[3]. وعلى النقيض من ذلك أعلن هارولد كوه (Harold Koh) المستشار القانوني لوزارة الخارجية الأميركية «إن اجتياح العراق غير شرعي بمقتضى القانون الدولي»[4].

ثالثًا: الاحتلال الأميركي - البريطاني للعراق (2003-2011)

إن الذين أصرّوا على أن قرار مجلس الأمن رقم 1441 بتاريخ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002 لم يتطلّب إصدار قانون جديد عن مجلس الأمن، أفلحوا في دعواهم. ففي 19 آذار/ مارس هاجمت الولايات المتحدة العراق. وكان القرار 1441 أشار إلى «خرق مادي» يؤدي إلى عواقب وخيمة. ذلك أن القرار لم يشرّع استخدام القوة. ومن المفاجئ أن النقاش في شأن شرعية اجتياح آذار/ مارس 2003 نادرًا ما يشير إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ومع أن هذه المادة تمنح الدول أعضاء الأمم المتحدة حقّ العمل العسكري دفاعًا عن النفس، إلا أنها تُلحّ على المسألة المهمة القائلة بأن مجلس الأمن وحده هو المخوّل نهائيًا تحديد إن كان الوضع يبرّر الدفاع عن النفس أم لا. وحين يخلص مجلس الأمن إلى هذه النتيجة يُعتبر التدخل العسكري شرعيًا.

كانت السلطتان الأميركية والبريطانية مدركتين تمامًا أن مجلس الأمن لن يخلص إلى هذه النتيجة. ولهذا السبب فإن الحكومتين قرّرتا التنصّل من واجباتهما القانونية الدولية واتخاذ تصرّف أحادي يرضي مصالحهما الذاتية الضيقة. وفي 2013، أي بعد ثلاث عشرة سنة على هذا الاجتياح يصر الرأي القانوني، مع بعض الاستثناءات، على أن اجتياح العراق كان بمنزلة فعل عدائي، وبالتالي شكّل انتهاكًا خطرًا للقانون الدولي.

من جديد أصبح القرار بالإجماع حافزًا حاسمًا لأولئك الذين أرادوا استخدام آلية متعددة الأطراف. كان لذلك تشعبات عدة. كان أيضًا اختبارًا لصمود مجلس الأمن. وفي أعقاب المواجهة العسكرية غير المتكافئة، استأنف مجلس الأمن

---

(3) رسالة في 10 نيسان/ أبريل 2003 إلى المجلس الأميركي للعلاقات الخارجية.

(4) Harold Hongju Koh, «On American Exceptionalism,» *Stanford Law Review*, vol. 55 (1 May 2003).

نقاشه في شأن العراق، وأصدر ثلاثة قرارات رئيسة[5] تظهر أن مجلس الأمن قد ارتضى باللاشرعية الثنائية.

إن أكثر مواقف التسليم خطورة في هذا المجال هو أن مجلس الأمن «رحّب برغبة الدول الأعضاء في المساهمة في الاستقرار والأمن في العراق عبر توفيرها الأشخاص والمعدات والموارد الأخرى 'للقوى المحتلة'»[6]. ولم يكن هناك في القرارات اللاحقة لآذار/ مارس 2003 أي تعبير عن القلق الناجم عن الاجتياح الأميركي - البريطاني للعراق واحتلاله غير الشرعيين. ومع ذلك كانت هناك إشارة إلى سيادة العراق ووحدة أراضيه. ومع تسارع الحوادث اتضح أنه لم تكن هناك سيادة، ولا وحدة أراضٍ. وعلى النقيض من ميثاق لاهاي فإن السلطة الانتقالية للتحالف الأميركي قد سلبت العراق سيادته بإحداثها تغييرات تنظيمية، مثل خصخصة المؤسسات التجارية وانتهاك سيادة أراضي العراق بوعد السلطات الكردية باستقلالية أوسع. وفي أعقاب النقاش الدائر في شأن السياق السياسي ما بعد الاجتياح، والذي لم يسترعِ الانتباه خارج أروقة الأمم المتحدة، فإن مجلس الأمن أكّد في أيار/ مايو 2003 - بعد ستة أسابيع من نهاية العمليات العسكرية - رفع العقوبات المتعددة الأطراف عن العراق[7].

في القرار نفسه أشير إلى أن على العراق «الاستجابة إلى شروط نزع السلاح»[8]. وهذا معناه أن قرار الأمم المتحدة 687 في نيسان/ أبريل 1991 الذي ينصّ على أنه حين «يكمل العراق العمليات كافة»[9] فإنه يجري رفع العقوبات، يبقى ساري المفعول[10]. وبالنسبة إلى مجلس الأمن فإن عملية نزع

(5) بتاريخ 22 أيار/مايو 2003، و1511 بتاريخ 16 تشرين الأول/أكتوبر 2003، و1546 بتاريخ 8 حزيران/ يونيو 2004.

(6) قرار مجلس الأمن 1483.

(7) القرار 1483، الفقرة 10.

(8) القرار 1483، الفقرة 11.

(9) القرار 687، المادة 22.

(10) يعرّف القرار 687 «كافة العمليات» على «أن يقوم العراق ودون شروط بتدمير كافة الأسلحة الكيماوية والبيولوجية أو نقلها أو التخلّص منها، تحت إشراف دولي، بما في ذلك الصواريخ التي يبلغ مداها 150 كلم» وكذلك «وضع أسلحته النووية الاستخدام تحت الحضانة كلها ونقلها بإمرة الوكالة الذرية التابعة للأمم المتحدة».

السلاح هذه لم تكتمل بحدود أيار/ مايو 2003. وكان رفع العقوبات كما نصّ عليه قرار الأمم المتحدة 1483، على الرغم من ترحيب الشعب العراقي به، غير شرعي إذ إنه عجز عن تأكيد أن العراق قد وافق «على إتمام العمليات المطلوبة كافة» كما نصّت عليها المادة 22 من قرار الأمم المتحدة 687. ناقض مجلس الأمن نفسه وتصرّف بصورة غير قانونية.

عنى رفع العقوبات أيضًا نهاية ولاية الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء. وورثت السلطة الانتقالية للولايات المتحدة المسؤولية الكاملة لرعاية الشعب العراقي، ومُنحت معظم الأموال التي كانت في حوزة الأمم المتحدة والمدرجة تحت «حسابات العراق». وطلب مجلس الأمن من الأمين العام للأمم المتحدة تحويل مبلغ بقيمة مليار دولار كدفعة أولى، إلى السلطة الانتقالية، لغرض إعادة الإعمار الوطني. ولم يبد أن أعضاء مجلس الأمن كانوا ولو علانية مهتمّين بالطريقة التي اعتمدها مجلس الأمن في إنهاء العقوبات.

لم يناقش مجلس الأمن أبدًا التبعات المترتبة عن سياسته على السكان المدنيين خلال تلك السنوات. وكان من السهل الحصول على تحليل مفصّل للحقائق. فخلال السنوات الست والنصف لتعاطي الأمم المتحدة مع القضية الإنسانية سمح مجلس الأمن للعراق ببيع النفط في السوق الدولي للحصول على 64 مليار دولار. واقتطعت الأمم المتحدة 30 في المئة من هذا المبلغ وأودعته في حسابات لجنة تعويض الأمم المتحدة في جنيف[11]. وكان ذلك للتعويض على الحكومات والشركات التجارية والعمال الأجانب في الشرق الأوسط عن الخسائر التي تكبدوها من جراء الغزو العراقي للكويت. فما إن حلّ عام 2003 حتى دفع العراق 20 مليار دولار هي قيمة التعويضات. ووضع تحت تصرف مجلس الأمن 43 مليار دولار لتسديد نفقات برنامج النفط مقابل الغذاء. ومن أصل هذا المبلغ فإن 28 مليار دولار هي قيمة البضائع التي وصلت فعلًا إلى العراق خلال السنوات الست والنصف تلك[12].

---

(11) في ذلك الوقت بلغت وفيات الأطفال في العراق 130 لكل ألف طفل تحت سن الخامسة، وهي من ضمن الأعلى في العالم.

(12) كانت تكاليف الأمم المتحدة الإدارية لتشغيل برنامج النفط مقابل الغذاء دُفعت من عائدات النفط العراقية، بما في ذلك رواتب موظفي الأمم المتحدة!

كانت الأمم المتحدة تدرك أن 60-70 في المئة من سكان العراق يعتمدون على هذه المساعدات. ولكن الحقيقة المفجعة هي أن الـ28 مليار دولار عنت دخلًا يوميًا للفرد هناك بقيمة 51 سنتًا أميركيًا. إن الفرق بين القيمة الممنوحة للمساعدات الإنسانية وما وصل منها فعليًا إلى الشعب العراقي يمكن تفسيره بـ: أولًا، السياق البيروقراطي الذي انتهجته الأمم المتحدة في عملية شراء المساعدات، وثانيًا، لجوء حكومتَي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إلى حجب أو تجميد المواد التي وافقت الأمم المتحدة والحكومة العراقية على اشتمالها في خطط توزيع المساعدات كل ستة شهور. وبناء عليه فإن الحصول على المواد وشحنها وتوزيعها قد يتطلب شهورًا، فيما أن المواد الممنوعة حرمت الشعب العراقي مما هو في حاجة إليه، بما في ذلك المعدات الطبية اللازمة لإنقاذ الحياة والمياه والمواد الكيماوية الضرورية للنظافة وإبادة الحشرات، وكذلك المولدات الكهربائية، وغيرها. كانت حجج حكومتَي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة تستند إلى خوفهما من لجوء الجيش العراقي إلى استعمال المواد ذات الاستخدام المزدوج في أغراض غير مدنية. وكان هذا مستغربًا لأن مراقبي الأمم المتحدة كانوا يشرفون تمامًا على التأكد من مواقع المواد الوافدة إلى العراق.

كردة فعل على ذلك، وقف الممثل الدائم لماليزيا في الأمم المتحدة السفير داتو أغام هاسمي (Dato Agam Hasmy) ليعلن أمام زملائه في مجلس الأمن: «لكم هو من سخرية القدر أن السياسة نفسها المفترض فيها مصادرة أسلحة الدمار الشامل من العراق تتحول إلى أسلحة دمار شامل بذاتها!».

رابعًا: التحوّل من الاحتلال الأجنبي إلى الحكم العراقي

خلال المرحلة الأولى للاحتلال في 2003 أدرك العراقيون سريعًا أن نهاية الدكتاتورية ووقف العقوبات لم يكونا بداية المصالحة وإعادة الإعمار الوطني ولا حتى بداية وضع حدّ لعذابهم. كانت تلك المرحلة للسواد الأعظم من العراقيين تتسم بزعزعة أمنية عارمة وبزيادة ملحوظة في أسعار السلع الأساسية، مثل الغذاء والنفط، فسادت الفوضى السياسية. وقد ساهم التحالف الأميركي والإدارة المدنية الأميركية الموقتة في العراق بصورة أساسية في الانهيار المريع للأمن العام في معظم أنحاء البلاد. وأصبحت جرائم الحرب والتعذيب جزءًا لا ينفصل

عن تاريخ العراق الحديث. وسيذكر العراقيون وغيرهم صورة الرجل المقنّع في سجن أبو غريب على أنه رمزٌ لوحشية الاحتلال.

كانت الشفافية غائبة عن جريمة استخدام الأموال التي استوردها الحكم الانتقالي، ومنح الشركات الأميركية عقودًا ضخمة. وهي شركات ذات صلة وثيقة بكبار السياسيين في واشنطن، فبدا واضحًا مستوى الفساد المحلي والدولي بصورة غير مسبوقة، إضافة إلى التلاعب غير المسؤول لمسؤولي إدارة الحكم الانتقالي بالأموال. فاختفت ببساطة كميات كبيرة منها[13]. فالعقود الخاصة بالمستشفيات والبنى التحتية والمدارس وإصلاح الدمار الناتج من الحرب، التي خُصصت لها أموال لم تنفذ أو نفذت جزئيًا فقط، وغالبًا ما تمتّ من دون وجود ضوابط جودة وإتقان.

انتهى الاحتلال الأميركي اسميًا في 1 تموز/ يوليو 2004 لكنه انتهى فعليًا بعد ثماني سنوات. ففي كانون الأول/ ديسمبر 2011 غادرت القوات الأميركية العراق[14]. وخلال الحكومة الموقتة الأولى بين عامي 2003 و2004 نشأ ما يشبه الحكم الوطني الذي أعقبته انتخابات 2005. وفقط أولئك الذين لا معرفة لديهم بنسيج العراق الديني فوجئوا بنتائج الانتخابات لمصلحة الطائفة الشيعية كونها أكبر المجموعات الدينية. ويعود الشرخ الطائفي الناشئ إلى بداية سنوات الاحتلال وهو يترسخ منذ ذلك الحين.

إن دور الأمم المتحدة خلال احتلال العراق وزمن مغادرة القوات الأميركية له كان ثانويًا وخاضعًا للسلطات الأميركية في العراق. وهو دور أعاد إلى الأذهان

(13) سُئل الأدميرال ديفيد أوليفر (David Oliver) المدير المسؤول في الشؤون المالية، عن اختفاء 8.8 مليارات دولار(!)، فأجاب: «لا يوجد أدنى فكرة لدي. لا أستطيع القول هل صرفت الأموال بالطرق الصحيحة أم لا - ولا أعتقد فعليًا أن هذه قضية مهمة». وسُئل «غير مهمة؟»، فأجاب «لا... هل عليك إحضار 3000 مدقق حسابات للتأكد من أن الأموال صُرفت؟» ثم سُئل من جديد عن حقيقة اختفاء مليارات الدولارات من دون أثر لها... فأجاب «هي أموالهم. مليارات الدولارات هذه هي أموالهم، نعم، أفهم ذلك تمامًا. مهما كان فهذا غير مهم». انظر: مجلس الشيوخ الأميركي، اللجنة الخاصة بالرقابة والإصلاح الحكومي، «الحوالات النقدية إلى الحكم الانتقالي،» 6 شباط/ فبراير 2007، ص 17.

(14) على النقيض من الأوضاع الفعلية في العراق فإن أوباما أعلن في 11 كانون الأول/ ديسمبر 2011 في احتفال عسكري في قاعدة فورت براغ (Fort Bragg): «نحن نغادر عراقًا حرًا وديمقراطيًا وآمنًا».

سنوات العقوبات، ففي نيويورك كانت الأمم المتحدة تخضع للولايات المتحدة. وخلال الفترتين هاتين حاولت سكرتارية الأمم المتحدة، وهي ذات طبيعة مغايرة لمجلس الأمن، التخفيف من وقع العقوبات ومن الفوضى الناجمة عن الاحتلال.

خامسًا: العراق وحقوق الإنسان

منذ أن تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة معاهدتَي الأمم المتحدة في شأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام 1966، تزايد باطراد الحِسّ الدولي بحقوق الإنسان. وهذا تطور مهم وإيجابي. إلا أنه في ما يخص العراق، اشتمل النقاش الدائر حول حقوق الإنسان على تسييس عقيم. فخلال سنوات العقوبات عينت الأمم المتحدة مقررًا خاصًا لحقوق الإنسان، كانت مهمته محصورة بمراجعة سجل حكومة العراق في ما يتعلّق بحقوق الإنسان. وطالب مسؤولون عدة في الأمم المتحدة، بمن فيهم كاتب هذه السطور، أن يكون مقرر الأمم المتحدة حرًّا في رصد العوامل كافة ذات الصلة بحقوق الإنسان الخاصّة بالعراقيين. وعلى ذلك أن يشتمل على الأثر السلبي الناجم عن سياسة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على سكان العراق المدنيين. وكان المقرّر الأول بين عامي 1995 و1999 ماكس فان دير ستويل (Max Van der Stoel)، وهو وزير خارجية أسبق في هولندا، قد قام بواجبه على أكمل وجه إذ بلّغ فقط عن انتهاكات حقوق الإنسان التي مارستها الحكومة العراقية (اغتيالات سياسية، إعدامات عشوائية، تدخّل في الممارسات الدينية للشيعة، ترحيل الأكراد، وغيرها). ومع أن هذا جوهري إلا أنه لم يكن سوى أحد وجهَي القصة. وخلفه أندرياس مافروماتيس (Andreas Mavromatis) الممثل الدائم الأسبق لقبرص في الأمم المتحدة، فأظهر منذ بدء مهمته مهارة حرفية وأداء أخلاقيًا صلبًا في إصراره على أن مراجعة سجل حقوق الإنسان في العراق يجب أن تكون شاملة.

أوضح هذا المنهج أن حكومة العراق ومجلس الأمن في الأمم المتحدة شكّلا معًا مصدر الأسباب الرئيسة لانتهاكات حقوق الإنسان. ولم يجدَّد تعيين مافروماتيس لدى انتهاء عقده في 2004، على الرغم من استمرار انتهاك الحقوق الأساسية للشعب العراقي. وفشلت محاولات عدة لمنظمات وأفراد في العالم في تعيين مقرّر عن الأمم المتحدة لرصد حقوق الإنسان في العراق، على الرغم من

الحاجة الماسّة إلى ذلك. وبقي جواب المفوضية العليا في الأمم المتحدة لحقوق الإنسان هو نفسه: أن بعثة المساعدة التابعة للأمم المتحدة يمكنها القيام بهذه المهمة[15]. والسؤال الذي يُطرح هو: لماذا اختارت الأمم المتحدة هذا المنهج فيما وجدت أنه من الضروري تعيين مقرر لحقوق الإنسان في إيران؟

سادسًا: العراق في عام 2013

يفتقر العراق اليوم، بعد سنوات من الدكتاتورية والعقوبات والاجتياح والاحتلال والخلخلة السياسية والطائفية وفقدان الأمن في أعقاب 2003، إلى الوحدة الوطنية والطمأنينة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تسوده الطائفية والفوضى وسوء سجلّ إعادة الإعمار الوطني.

منذ الاحتلال الأميركي للعراق أصبح النزاع المذهبي والطائفية عنصرين مهمين في السياسة العراقية. ولم يعرف العراقيون قبل 2003 مثل هذا النوع من التكتلات داخل العلاقات الاجتماعية. وهناك جرائم مروعة كثيرة مثل القتل والخطف وتدمير الممتلكات وأعمال العنف مردّها إلى هذا التطور. وما زاد في تعقيد الأزمة الوطنية، تدهور علاقة الحكومة في بغداد بالمحافظات الكردية الثلاث في الشمال.

إن النظام الصحي العراقي الذي كان سائدًا قبل 1990 قد انهار تمامًا خلال سنوات العقوبات، ولم يتعافَ إلا هامشيًّا. فحالات سوء التغذية والأمراض التي لم تكن معروفة في العراق مثل حمّى التيفوئيد والحصبة والسلّ والتهابات التنفس عادت إلى الظهور من جديد وبنسبة كبيرة.

إن أسلحة اليورانيوم المستنفد، والذخائر المشعّة الخارقة للدروع، والفوسفور الأبيض التي استخدمها الجيش الأميركي في عامي 1991 و2003 نجمت عنها مخاطر صحية وبيئية هائلة[16]. وتُظهر ذلك البحوث الطبية الحديثة التي أجريت

---

(15) قرار الأمم المتحدة 2061 بتاريخ 25 تموز/يوليو 2012، وهو القرار الأحدث الصادر عن الأمم المتحدة في شأن العراق، يشير إلى أهمية دور الحكومة في حماية حقوق الإنسان في العراق وترقيتها إلا أنه لا يوصي بتعيين مقرر عن حقوق الإنسان.

(16) في عام 2000 حاولت الحكومة الأميركية منع منظمة الصحة العالمية من القيام بمسوحات =

في وسط العراق (الفلوجة). كما أن التهجير الجماعي وإشاعة الرعب والتعذيب والموت والعنف، ساهمت كلها في ارتفاع نسبة الأمراض العقلية في البلاد[17].

العراق بلد غني جدًّا بالنفط إلا أن 22.9 في المئة من سكانه البالغ عددهم 33 مليونًا يعيشون في فقر، بينما يعيش غيرهم كثر في أوضاع هي أقرب إلى الفقر. ووصلت نسبة البطالة إلى أكثر من 28 في المئة[18].

يحتل القطاع العام في العراق مكانة عالية من حيث الفساد، فمرتبته هي 169 من أصل 176 بلدًا[19]. «إن الصراع على سرقة مال الدولة وممتلكاتها لهو الجزء المسكوت عنه من الصراع على السلطة في العراق اليوم»[20].

في الثمانينات كان العراق يحتلّ أعلى المواقع من حيث نسبة التعليم في الشرق الأوسط. أما اليوم فانقلبت الصورة رأسًا على عقب. في عام 2007 كان حوالى 23 في المئة من العراقيين أميين وخمسة ملايين طفل في سن الدراسة في خارج المدارس، بما في ذلك عدد لا يستهان به من الإناث. وكانت هناك تطورات خطرة أخرى في قطاع التعليم منذ عام 2003 منها: 1) وجد العنصر الطائفي طريقه إلى نظام التعليم بشكل يؤثر في الطلاب السنّة والشيعة[21]، و2) تعرّض المجتمع الأكاديمي والمهني في العراق لـ «حملة ترهيب وخطف وابتزاز وقتل عشوائي واغتيالات مستهدفة»[22].

= في مناطق العراق الجنوبية حيث استخدم الجيش الأميركي اليورانيوم المستنفد. كما أن الحكومة الأميركية رفضت أي اتهامات تتعلق بازدياد حالات سرطان الرئة وفقر الدم وتشوّهات الولادة.

(17) انظر: جمهورية العراق، وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية، «مسح الصحة العقلية» آذار/ مارس 2009.

(18) البنك الدولي 2011.

(19) Transparency International, *Annual Report 2011*, Edited by Rachell beddow and Michael Sidwell (Berlin: Transparency International, 2010).

(20) انظر الرسالة المفتوحة إلى البرلمان العراقي من رحيم حسن العقيلي، رئيس لجنة النزاهة العراقية.

(21) المسح التعليمي للعام 2007 WB /GOI.

(22) انظر: *Beyond Educide, Sanctions, Occupation and the Struggle for Higher Education in Iraq: Recommendations of the International Seminar on the Situation of Iraqi Academics March 9/10/11, 2011 Ghent University* (Belgica: Academia Press 2012).

عملت الحرب والاجتياح والعنف على إحداث تغيير جذري في صورة العراق البشرية والاجتماعية. ففي عام 2011 كان هناك حوالى 4.5 ملايين طفل عراقي ممن فقدوا أهلهم. هذا معناه أن أكثر من 14 في المئة من سكان العراق يتامى! وأن 70 في المئة من هؤلاء الأطفال أصبحوا يتامى منذ اجتياح عام 2003! وحوالى 600 ألف من هؤلاء يعيشون في الشوارع أو في 18 ميتمًا[23]. ومن المعلوم في التراث العراقي أنه لم تكن هناك حاجة إلى المياتم، ذلك أن العائلة التقليدية كانت تستضيف أولئك الذين فقدوا أهاليهم.

قبل 2003 لم يكن العراق متورطًا في تجارة المخدرات المنظمة أو تعاطي المخدرات محليًا على شكل واسع. «لكن العراق أصبح منذ الاجتياح الأميركي نقطة عبور لوصول الحشيشة والهيرويين من إيران وأفغانستان»، و«إن معدلات تنامي الإدمان المحلية في ازدياد مطّرد»[24].

احتمل العراقيون عقودًا من العذاب والحرمان وفقدان الأمان. العراق أمة انكمشت على نفسها على الرغم من أنها غنية بالنفط، فالتحديات أمام الناس والدولة هائلة. هناك حاجة إلى المزيد من البحث لفهم حقيقة ما جرى في العراق خلال العقود الأخيرة ومحاسبة المسؤول عن هذا الدمار المادي والعقلي.

خاتمة

يكمن التحدي الحالي في فصل المعلومات الموثوق بها عن الكم الهائل من الحقائق المزيفة والمفبركة، وهذا ممكن. هناك حاجة إلى تحليل الأدوار التي أداها منذ عام 1990 كلٌّ من: الحكومة العراقية والحكومة الكردية الإقليمية والمعارضة العراقية؛ ومجلس الأمن والدول الأعضاء في المجلس؛ الأمانة العامة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة الأوسع[25]؛ والجامعة العربية والدول

---

(23) تقرير وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق لعام 2011.

(24) الأمم المتحدة ووزارة الصحة العراقية.

(25) أُجري «تحقيق مستقل» قام به الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان وبرئاسة رئيس بنك الاحتياط الأميركي السابق بول فولكر (Paul Volcker)، للنظر في قضايا فساد تورّط فيها موظفون في الأمم المتحدة. وهذه خطوة مهمة وإن كانت صغيرة في سياق مراجعة دور الأمم المتحدة في العراق خلال فترة العقوبات.

الأعضاء فيها؛ إيران وتركيا وإسرائيل؛ وكالات المخابرات المحلية؛ المنظمات غير الحكومية؛ سائر الإعلام.

هناك مدى من المسائل الخاصة التي هي بحاجة ماسّة إلى بحث أكثر (مستقل). وعلى هذه أن تشتمل على: استخدام اليورانيوم المستنفد والفوسفور الأبيض وأثرهما على الناس في داخل العراق وخارجه (الجنود الأجانب وعائلاتهم)؛ عمل لجنة الأمم المتحدة للعقوبات الخاصة بالعراق؛ طريقة عمل لجنة التعويض التابعة للأمم المتحدة؛ نظام الأمم المتحدة للتدقيق في حسابات برنامج النفط مقابل الغذاء؛ إشراف الأمم المتحدة على النفط خلال فترة العقوبات؛ لجنة الأمم المتحدة الخاصة بنزع السلاح؛ التدقيق في أموال العراق التي سلّمتها الأمم المتحدة إلى سلطات الاحتلال الأميركي؛ أداء الطلعات الجوية الأميركية؛ المعلومات المغلوطة والزائفة عن العراق التي أبلغتها المؤسسات الوطنية الرسمية؛ أثر آراء الخبراء الأجانب على سياسة الحكومة العراقية؛ تقارير المنظمات غير الحكومية عن حقوق الإنسان في العراق؛ الاغتيال الممنهج للأكاديميين العراقيين فترة ما بعد الاجتياح الأميركي للعراق؛ دور الإعلام الأجنبي في نقل الأخبار عن العراق؛ مسألة جرائم الحرب وجرائم التعذيب خلال الاجتياح الأميركي - البريطاني للعراق واجتياحه في عام 2003.

هناك حاجة إلى هذه المعرفة في العراق والأمم المتحدة، وفي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كشرط أساس لخلق فضاء جديد من الأمن المحلي والدولي مرتكز على قوانين 193 دولة وافقت بمقتضى عضويتها في الأمم المتحدة. والأهم من ذلك، أنه فقط متى استبدل الأمان من العقاب بالمسؤولية والعدالة، يمكن أن يتوافر أمل بأن ما حدث في العراق لن يتكرّر في مكان آخر.

الشهادة الثالثة

غزو العراق
جريمة لا يرغب أحد في التحدث عنها

مؤيد الونداوي

أسابيع طويلةٌ مرّت وأنا أفكّر كيف أكتب شهادتي عن واحدةٍ من الجرائم الكبيرة التي ارتكبت بحقّ شعبٍ من الشعوب في العصر الحديث. جريمةٌ لا تزال آثارها ماثلةً بعد عشر سنوات من ارتكابها بأيدي الكثير من الدول. وهي الدول التي تدّعي أنها راعية حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية وتمثيل العالم المتحضر. دولٌ اجتمعت وقررت خارج إطار الشرعية الدولية المشاركة مجتمعةً في تدمير العراق تحت شعاراتٍ وادعاءاتٍ سرعان ما ثبت كذبها وبطلانها. وهكذا، بعد أن استعملت جميع أنواع الأسلحة المتاحة، تركت هذه الدول مسرح جريمتها يعاني الدمار مخلّفةً نظامًا سياسيًّا فاشلًا، يقود العراق والعراقيين إلى مزيدٍ من الانقسام والتشظّي، ويقف اليوم على أعتاب حربٍ أهليةٍ طائفيةٍ وعرقيةٍ يمكن أن تتسع، لتجرّ معها دول إقليم المشرق في حربٍ طويلةٍ، لن يكون بوسع أحد أن يقرر متى يمكن أن تتوقف، أو يقدّر كم سيكون مقدار الخراب والدمار اللذين سيرافقانها.

قبل انطلاق عملية غزو العراق عام 2003، وبحكم خبرتي واطلاعي، كان واضحًا لي أن عملية الغزو ستكون سريعةً وحاسمةً، لأن العراق بات منهكًا دولة وشعبًا بسبب الحروب التي مرّ بها. وقد أنهكه الحصار الاقتصادي الصارم وغير الإنساني الذي فرضته الأمم المتحدة منذ عام 1990، والذي أصابت نتائجه كلّ

زاويةٍ من زوايا الدولة والمجتمع العراقي. وكان واضحًا أمامي أن الموظفين رفيعي المستوى في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية طرفٌ في التمهيد لارتكاب الجريمة البشعة المتوقّعة، وأستذكر شخصيتين هما هانز بليكس والبرادعي لأنهما، بعد سنوات طويلة من البحث والتفتيش وتدميرهما كثيرًا من الإمكانات العلمية العسكرية والمدنية العراقية، استمرا مصرّين على إبقاء ملفات الأسلحة الكيمياوية والبيولوجية والذرية مفتوحةً، على الرغم من اطلاعهما على الأمر وعلمهما بأن العراق ما عاد يمتلك شيئًا مما يمكن أن يوصف بأنه «مصدر تهديدٍ للعالم». وكنت حاضرًا اللحظات التي وقف فيها وزير الخارجية الأميركي كولن باول في مجلس الأمن، وفي مشهدٍ مسرحيٍ كان مبعث سخريةٍ واضحةٍ، ليقدّم عرضه المصوّر عن قدرات العراق الكيمياوية والبيولوجية، في محاولةٍ منه لتشجيع أعضاء في المجتمع الدولي لمنح بلاده سببًا في تغطية جريمتها المقبلة. وقتها، وحالما انتهى باول من كلمته، وقفتُ أمام وسائل الإعلام الأميركية قائلًا «لن يمرّ وقتٌ طويلٌ قبل أن يكتشف العالم من هو الكاذب».

كان الإصرار على ارتكاب جريمة غزو العراق واضحًا، ولم يكن هنالك مسعى من أي طرفٍ لمنع ارتكاب جريمةً كهذه، خصوصًا أن إدارة بوش نجحت في إقحام دولٍ عدة نأت بنفسها لعقودٍ طويلةٍ عن أن تكون طرفًا مشاركًا في جرائمَ من هذا النوع. كما تمكّنت هذه الإدارة من جمع الكثير من قادة الدول العربية والإسلامية حولها مستفيدةً من قدرات دولهم وإمكاناتها. هكذا كان واضحًا أن غزو العراق وتحطيمه تحطيمًا كاملًا لم يكن سوى مسألة وقتٍ. ومن المؤسف أن أحدًا لم يرَ ولم يراعِ إطلاقًا أن بلاد ما بين النهرين منطقةٌ لها جذورها الإنسانية والحضارية الممتدة فيَ عمق التاريخ، وأنها في يوم ما، كانت مركزَ الإشعاع الذي مدّ الإنسانية بكثيرٍ من القيم والمبادئ التي باسمها جاء الغزاة لينفّذوا جريمتهم. القيم التي سرعان ما تخلّى عنها الغزاة بعد ارتكاب جريمتهم، ومن ثم عملوا بجهدٍ لتحويل مبررات الحرب الواهية إلى شيء آخر هو «منح العراقيين حريتهم وكرامتهم». وهو الموضوع الذي عاد على العراق والعراقيين بمزيد من القتل والدمار ونهب ثروات البلاد، ليصبح العراق بعد عشر سنوات، المكان الذي لا يريد أحد السفر إليه أو العيش فيه، بما في ذلك الملايين من العراقيين ممن أصبحوا لاجئين خارج بلادهم.

إن أيام القصف الجوي الشديد على بغداد، التي سميت باسم «الصدمة والترويع» لم تكن إلّا مشهدًا مرعبًا، فالناس كانوا قد استسلموا إلى قدرهم وهم يرون الأطنان من المتفجّرات تُلقى على رؤوسهم ومدنهم، وما أزال أتذكّر كيف كانت ستائر المنزل تتطاير من شدّة العصف القادم من مناطق القصف البعيدة، وأتذكّر كيف كان الأطفال مرتعبين خائفين، وهم في منزلهم الذي أخذت جدرانه تتشقّق من شدّة الاهتزازات. أمّا كلابي فقد وجدتها مع الخوف والرعب اللذين أصاباها تباشر بالفطرة في حفر أنفاق لها في حديقة المنزل لتختبئ فيها.

في 9 نيسان/ أبريل 2003 تسمّرتُ أمام شاشة التلفزيون، ومن حولي كثير، رجالًا ونساءً وأطفالًا، ونحن نراقب المشهد الشهير لإسقاط تمثال صدام حسين في ساحة الفردوس. وكان معنى هذا المشهد واضحًا للجميع. وبوصفي أستاذًا للتاريخ السياسي للعراق المعاصر، سرعان ما بادرني أحدهم بالسؤال: «كيف ترى المستقبل»؟ وهو السؤال ذاته الذي كان الشخص نفسه قد وجّهه إليّ عام 1991، بعد توقف أعمال القصف الجوي وقتذاك. فقلت: «أتذكّر إني قلت لكم وقتها إننا مقبلون على ما هو أسوأ مما شهدنا. واليوم أعيد القول إن ما هو قادمٌ أسوأ بكثيرٍ ممّا مررنا به، وتذكّروا كلماتي هذه. أمّا إسقاط تمثال صدام حسين فهذا بدوره سيكون قريبًا مبعث جدالٍ وتندّرٍ نظرًا إلى ما ستشهده البلاد من مآسٍ قادمةٍ». إنّ إجابتي هذه لم تأت من لا شيء، فأنا الخبير في شأن العراق وتاريخه الحديث وأعرف حقيقة المجتمع الذي أنتمي إليه مثلما أعرف كيف أن ثروات هذه البلاد محطّ أطماعٍ دوليةٍ كثيرة.

في 10 نيسان/ أبريل 2003 شهد الحي الذي أعيش فيه، وهو حي الأعظمية الشهير في العاصمة، آخر المعارك المهمّة على الأرض. فقد قاتل صدام حسين فيه آخر معاركه، ومن حوله عددٌ صغيرٌ من المقاتلين من أبناء الحي ومقاتلون من العرب ممن تطوّعوا لقتال الغزاة. دارت المعركة حول مسجد الإمام أبي حنيفة النعمان وفي داخله. وقد خسر خلالها الغزاة عددًا من آلياتهم ورجالهم، ولكن سرعان ما انتهت المعركة وعاد الهدوء لتستقرّ القوات المهاجمة وتتخذ قصر الرئيس في الأعظمية مقرًّا لها. ولكنها لم تتورّع وهي في طريقها عن تصويب رصاصها باتجاه كلابي ومنزلي.

بعد قليلٍ وجدت نفسي محاطًا بعددٍ كبيرٍ من مراسلي محطات التلفزيون والصحافة العالمية المعروفة ممن كنت أتواصل معهم قبل الحرب. جاء بعضهم باحثًا عن مذكراتٍ كتبتها ابنتي خلال أيام الحرب، وآخرون أرادوا مساعدتهم في توثيق معركة صدام الأخيرة في الأعظمية، ولكني كنت أعلم أنهم لا يدركون ما بات يجري من حولهم، خصوصًا أن أعمال المقاومة العراقية المسلحة باتت تتسع بسرعة. وأصبح مقرّ القوات الأميركية في قصر الأعظمية واحدًا من الأهداف التي تُقصف يوميًا بمدافع الهاون الخفيفة من الشارع الذي يقع فيه المنزل. وكنت أرى سكّان الحي سعداء وباتوا يدعمون هؤلاء ويشجّعونهم، وهي سعادةٌ وانتماءٌ وطنيٌّ ولم يكن أحدٌ بعد يعلم بما كان يخططّه غارنر، أو بريمر من بعده، لمستقبل البلاد.

إن خبرتي وتخصّصي ساعداني في أن أجد نفسي قريبًا من عالم الصحافة والإعلام لبعض الوقت. هكذا اطلعت على كيفية تعاون الإعلام في خلق سلسلة من الأكاذيب التي تبرّر الاحتلال وتمنحه شرعيته. ومن المؤسف أن شبكات إعلام عربية كثيرة شاركت في هذا الدور، والأسماء واضحةٌ ومعروفةٌ، خصوصًا أن أغلبية الحكام العرب كانوا طرفًا في تقديم الدعم والإسناد لعملية الغزو إن لم يكونوا طرفًا فيه. وكان ذلك كله من أجل تبرير فعلهم الشنيع هذا. وقد عملتُ بعض الوقت مع شبكة سي بي أس الأميركية مستشارًا سياسيًّا. واطّلعت من خلال عملي على قصص ومآسٍ كثيرةٍ كانت تحدث يوميًا؛ بينها أعمال النهب المنظّم للتراث العراقي والممتلكات العامة والخاصة، وحرق مؤسسات الدولة بتشجيعٍ من قوات الاحتلال التي كانت تدعوهم إلى ارتكاب هذه الأعمال، وقد شهدتُ ذلك بنفسي، كما أدركت أن هذه القوات كانت تحرص فقط على حماية ما تعتقده مهمًّا لها لاحقًا. إن شخصًا مهمًّا مثل المبعوث الدولي للعراق دي ميلو لم توفَّر له الحماية لا في فندقه ولا في مكتبه، فراح هو والكثير من موظّفيه ضحيةَ تفجير مبنى الأمم المتحدة. وقد نجوت من الحادث لأنني كنت وقتها على بعد أمتارٍ من المبنى، قبل دخولي إليه. وفيما بعد وقفت أتطلّع بألم شديدٍ، كيف قام زملاؤه بنقل أمتعته من الفندق الذي تعودت أن أراه فيه يوميًا. هكذا خسر العراق شخصيةً دوليةً كبيرةً كانت تمتلك رؤيتها لما ينبغي عمله للعراق. ولكن يبدو أن هنالك أطرافًا كانت راغبة في أن ترى هذه الشخصية خارج طريقها. وتذكّرت أن الرجل دفع حياته ثمنًا لمهنيته، مثلما دفعها من قبل فولك برنادوت في فلسطين عام 1948.

مرةً أخرى نجوت من موتٍ محقّقٍ أنا وابنتي، عندما تأخّرنا في دخول السفارة الأردنية التي كنّا في داخلها قبل يوم واحد. هذه المرّة كان الهدف انتقاميًا، من العملية الواضحة التي تعرضت لها.

كنت مدركًا أن الأوضاع في البلاد باتت تنحدر تدريجًا إلى صراعٍ من نوعٍ جديدٍ، وأنا أتابع القرارات التي أخذها الحاكم الإداري الأميركي السفير بولّ بريمر بوصفه حاكم البلاد الفعلي، وتلك الإجراءات التي بات ينفّذها المستشارون العسكريون والمدنيون في وزارات الدولة العراقية. أدركت مبكّرًا أن بريمر وإدارته يتجهان إلى إعادة صوغ صورة الدولة ومؤسساتها السياسية، بطريقةٍ تختلف تمامًا عن تلك التي اعتمدها البريطانيون عند تأسيسهم الدولة العراقية الحديثة بين عامي 1918 و1921؛ إنها طريقةٌ بموجبها، سيجد العراقيون أنفسهم مواطنين في دولة تقوم على أساس تنوّعهم العرقي والديني والطائفي قبل أي شيء آخر. وقد حاولت مع كثير من العراقيين، بوسائلَ مختلفة، إقناع هؤلاء بأن مسعاهم هذا سيجرّ البلاد إلى مستقبل مظلم بالتأكيد. وسرعان ما سيجد الجنود الأميركيون أنفسهم منشغلين بالدفاع عن أنفسهم أمام تنامي القوة المسلحة للمقاومة العراقية. وفي المقابل كان بريمر يصرّ على أن ما يقوم به هو في الاتجاه الصحيح وأن أي حديث عن وجود مقاومة عراقية لا معنى له.

تشكّلت قوى المقاومة العراقية بسرعة، وضمّت فصائلَ وطنية وقومية وإسلامية كثيرة، وباشرت عملياتها في مهاجمة القوات الأميركية في بغداد. وبعد برهة وجدت نفسي أرافق صحافيًّا أميركيًّا وأنا أصوّر بكاميرته مقاومًا عراقيًا في عمر الشباب، وهو جالسٌ يحمل بندقيته وخلفه قاذفته، ليتحدث أول مرّةٍ بلغةٍ إنكليزية، كيف يعمل بمفرده مهاجمًا المركبات الأميركية وهي تتجول في بغداد. وكان ذلك أوّل توثيقٍ عن وجود هذه المقاومة قدِّم لبريمر، لأجل إقناعه بما سينتظره وجنوده في العراق، مع شريط مسجل عن عملية نفذتها امرأة عراقية في محافظة ديالى، وهي تفجّر ثلاثة جنود أميركيين ومركبتهم، وكان ذلك في 13 آب/ أغسطس 2003. إن فيلمًا مثل هذا لم يُعرض أبدًا لعدم رغبة أحد في أميركا في ذلك.

في تموز/ يوليو 2003 كان واضحًا أن سلطة الاحتلال، بعد أن حلّت الجيش العراقي ومؤسسات الشرطة والأمن العراقية كافة، أخذت تشجّع الشبان

العاطلين من العمل على التطوّع تحت إمرتها. وكانت المفاجأة أن عملية التطوّع باتت تسمح للمجرمين من أصحاب السوابق بأن يكونوا أول المجنّدين، الأمر الذي يعني بحكم خبرتي كرجل شرطة سابق ورجل قانون، أن هنالك فوضى من نوع جديد سيعانيها المجتمع، ستأخذ صورة القتل والسرقة وانتهاك الحرمات واتساع أعمال الانتقام. وجاء ذلك مرافقًا بالسماح لميليشيات أحزاب المعارضة بأن تتسلم مقاليد الأمور، والعمل جنبًا إلى جنب مع القوات الغازية، لأجل فرض الأمن والنظام المفقودين أصلًا. هكذا وجد كثير من العراقيين أنفسهم تدريجًا وسط اتساع سريع لأعمال الخطف والقتل لأسباب سياسية وإجرامية. وبات الكثير من الشخصيات الاجتماعية والعلمية ومن البعثيين ورجال الجيش السابقين وموظفي الدولة، عرضة لسلسلة من عمليات القتل المنظّم، معظمها كان على يد من قبِل التعاون مع المحتل ومساعدته. وبسرعة، انتشرت ظاهرة الجماعات التي ترتدي الزي الرسمي وتقوم بخطف الناس وقتلهم وإخفاء جثثهم أو رميها على قارعة الطريق. وكنت مطلعًا على أن بعض الذين اعتقلتهم القوات الأميركية، جرت تصفيتهم داخل معسكرات الاعتقال الأميركية التي كانت تمارَس فيها أعمال التنكيل والتعذيب. وكنت أشير إلى الصحافة الأجنبية العاملة في العراق في شأنها، ولكن لم يكن أحد يصدق ما أقول، إن لم أقل لم يكن أحد يريد أن يسمع بها. أخيرًا تكشّف كل شيء عندما قامت الشبكة ذاتها التي كنت أعمل مستشارًا لها، بتسريب صور أعمال التعذيب البشعة وما كان يجري في سجن أبو غريب.

مع سقوط الكثير من الأصدقاء والأقارب ضحايا العنف السياسي والطائفي، ولعدم وجود مصدر عيش ممكن، وللمخاطر الأمنية المحيطة بسبب تداخل الخنادق وعدم القدرة على التمييز، بتُّ محطّ شكوك كثيرة. فالعمل مع الصحافة الأجنبية جعل بعضهم يعتقد أنني خنت القضية الوطنية، ولا بد من العقاب. وآخرون أصدروا بحقّي قرارًا بعدم السماح لي بالعودة إلى التدريس في كلية العلوم السياسية بعد 14 سنة من التدريس فيها، لكوني في المحاضرة الأولى والأخيرة لي، بعد استئناف الدراسة في الجامعات العراقية، وقفت أمام طلبتي قائلًا: «بعد كل كبوة لا بد أن ينهض الشعب وأن علينا أن نحافظ على وحدة الوطن والشعب وأن لا نسمح بأي صورةٍ من الصور بأن تنفّذ الولايات المتحدة خططها المتصلة و'الشرق الأوسط الجديد' لكونها خططًا تهدف أولًا إلى تجزئة الوطن

العراقي وتفتيته على أسس عرقية وطائفية، لتتسع لاحقًا لتفتيت منطقة المشرق بأكملها خدمة للكيان الصهيوني». إن هذا الكلام لم يعجب بعض الإسلاميين الجدد ممن قرروا التعاون مع المحتلّ، ومنعي من دخول الجامعة كبقية العشرات من زملائي الأساتذة في الكلية والجامعات العراقية الأخرى، مثلما لم أكن مستعدًا لأن يفتشني الجنود الأميركيون في كل مرة أدخل فيها إلى مبنى الجامعة. أمام هذه الحال قررت في نهاية عام 2004 أن أغادر العراق متجهًا إلى الأردن على أمل أن أستفيد من خبرتي وشهاداتي العلمية.

في عَمّان مع الآلاف من اللاجئين العراقيين وجدت فضاءً جديدًا يتيح لي ومن خلال شبكة الإنترنت الاطلاع أولًا بأول على ما يجري في العراق، مستفيدًا من معرفتي باللغة الإنكليزية، فباشرت أول عمل في أحد مراكز البحوث التي قرّرت الاستفادة من خبرتي بالشأن العراقي. وجلست أقيم كل ما كانت تصدره إدارة السفير بريمر من قوانينَ تدلّ بمجملها أنه يسير بالبلاد إلى الهاوية.

خلال الشهور القليلة التي تولّى فيها الحاكم الإداري الأميركي مسؤوليته في إدارة الدولة أصدر 97 قانونًا. وإن راجعنا هذه القوانين سنجد أنها جاءت في كثير منها لتؤكد مسح الوطنية العراقية التي تأسست مع قيام النظام الملكي، وأنها عملت باتجاه تفتيت مؤسسات الدولة العراقية ومسح تاريخ العراق الحديث؛ وأنها فتحت الباب لجيوش أخرى لتدخل البلاد، وهي تتألف من المرتزقة والوكلاء المحصّنين ضدّ أي صورة من صور المساءلة عن أعمالهم وأفعالهم، بما في ذلك قتل السكان؛ وتحت مسميات كثيرة تُختصر باسم الشركات الأمنية التي تُعدّ شركة «بلاك ووتر» أحد نماذجها السيئة. ومثل ما عمل البريطانيون عام 1915 إبّان احتلالهم العراق، أعلن بريمر عن تشكيل قوات «ليفي» جديدة تحت مسمّى قوات الدفاع المدني، لأجل تجنيد مرتزقةٍ عراقيين للقتال إلى جانب الأميركيين، على أن تأتمر هذه القوات بأوامرهم تحت ذريعة أنها ستكون مستقبلًا نواةً لبناء الجيش العراقي الجديد. ليس هذا فحسب، بل أصدر بريمر قوانينَ ذات صلةٍ بالحقوق والملكيات أُلغيت بموجبها جميع القوانين التي شرعت للمدّة من عام 1968 إلى 2003. وبذلك أوجد مشكلات كبيرة كانت مبعث صراع بين الكثير من السكان والمجتمعات، وسببًا لانتشار الفساد الإداري وسرقة المال العام على نطاق واسع.

أمّا التنظيم السياسي والدستوري، فكان صوغه من خلال تأسيس مجلس الحكم الذي عين بريمر أعضاءه، وفق أسس محاصصة عرقية ودينية طائفية محسوبة. الإعلان عن قانون إدارة الدولة الموقّت، بوصفه دستورًا جديدًا للبلاد، صيغ وحُشي بكثير من الكلمات الفارغة من مضامينها الحقيقية؛ كلمات أكدت الحرية والديمقراطية بينما كانت مواد القانون في حقيقة الأمر، ومثلما كان واضحًا، ستقود البلاد عاجلًا أو آجلًا إلى أكثر من صورة من صور الاحتراب. ومكّن السفير بريمر أشخاصًا وقادة غير مؤهلين لتولّي قيادة البلاد؛ وهم جميعًا ممن تعاونوا مع الغزاة، وكانوا لوقت طويل ممن ينادون بأهمية مواصلة الحصار الدولي على شعبهم وشنّ الحرب عليه. وهم أشخاص معروفون بارتباطاتهم بأجهزة الاستخبارات الدولية وبعلاقاتهم المتينة بالكيان الصهيوني، وأسماؤهم معروفة، ولم ينكروا صلاتهم هذه إطلاقًا، بل إن بعضهم كان يتبجّح علنًا بها.

إن مقاومة الاحتلال، بوصفها حقًّا مشروعًا دينيًّا وأخلاقيًا لكلّ شعبٍ من الشعوب عبر التاريخ، جرى الالتفاف عليها بتقديم مسمّى الإرهاب. وهكذا لم يسعَ أحدٌ إلى الاعتراف بوجود مثل هذه المقاومة. ومن المؤسف أن الأمم المتحدة بعد إتمام الغزو جاءت بقراراتِها لتضفي الشرعية على هذا الغزو وغضّت النظر عن كلّ شيء. ولم تعترف بحقّ العراقيين بمقاومته، وانجرّت في تقاريرها وراء تقارير سلطة الاحتلال التي ترفض وجود مثل هذه المقاومة.

مكّنت الأمم المتحدة إدارة الاحتلال من التصرّف بأموال الشعب العراقي وثرواته، ووضعت تحت يدها أموال العراق المجمّدة، وغضت النظر وقتًا عن أعمال القتل والتعذيب التي بات العراقيون يتعرّضون لها. وسكتت عن سعي عددٍ من دول المنطقة إلى استغلال الفرصة المتاحة والتدخل في الشأن الداخلي العراقي. في عمّان حصلت على فرصتي للعمل مع الأمم المتحدة بوصفي مستشارًا سياسيًّا. وقد منحني عملي هذا فرصًا كثيرة للتعرّف إلى رؤية اللاجئين العراقيين لما يجري في بلادهم، وللقاء الكثير من الشخصيات التي كانت تمرّ بعمّان، لأنها كانت ولا تزال المنفذ الوحيد أمام القادمين من العراق ومغادريه. ولشهور طويلة، كنت أرى آلاف الشاحنات الكبيرة وهي تنقل من العراق إلى ميناء العقبة مخلّفات الجيش العراقي والمعامل العراقية التي حطّمتها القوات الأميركية، عن عمد، خلال الحرب وبعدها. وبعد عشر سنوات من البحث ما أزال عاجزًا عن معرفة كيف جرت عملية

بيع هذا الكم الهائل من المخلفات، ومن هي الجهات التي اشترتها وبأي أثمان. ولكنني أدرك أن أحد القوانين المبكّرة التي أصدرها بريمر قانونٌ سمح بموجبه ببيع المخلفات من الحديد (السكراب). ومن وقت إلى آخر كانت التحذيرات تظهر في الأردن من أن هذه المخلفات تحتوي على ما هو مضرٌّ بالصحة العامة، بسبب استخدام القوات الأميركية اليورانيوم المخصّب في القذائف التي استعملت على نطاق واسع في الحرب، مثلما فعلت في حرب عام 1991.

عاصرت في عملي مع الأمم المتحدة معظم من عمل فيها في الفترة بين عامي 2005 و2011، وتعرّفت عن قرب إلى جميع من عمل بوصفه المبعوث الخاص للأمين العام، وهم تباعًا أشرف قاضي، دي مستورا، إد ملكرت، وأخيرًا مارتن كوبلر. كما عملت مستشارًا سياسيًّا في فريق منظمة الإغاثة والمساعدات التي أسسها القس الأنغليكاني أندرو وايت، وكان من بين أهدافها ومساعيها تقريب المؤسسة الدينية الشيعية من نظيرتها السنّية في العراق، وكنت طرفًا معه في إنقاذ عدد من الأجانب ممن اختطفتهم ميليشيات كثيرة. وأعترف أن النجاح لم يكن حليفنا دومًا، وكان بوسعنا تحقيق نجاحاتٍ أكثر لولا تدخّل أطراف أميركية حالت بيننا وبين إنقاذ بعض هؤلاء الأشخاص، كما استمررت في عملي مستشارًا لشبكة سي بي أس الأميركية، وتحديدًا في برنامجها الشهير 60 دقيقةً، فكنت أعينها في الكثير من القصص التي يجب أن ترى طريقها إلى النور. وفي حالةٍ واحدةٍ شعرت بسعادة، عندما كنت طرفًا في إنقاذ أحدهم وهو مصوّرٌ دوليٌّ معروفٌ اختطفته ميليشياتٌ شيعيةٌ، بعد أن حلّ عليها ضيفًا بموجب ضماناتٍ سبق أن قدّمت إليه. كما حاولت جاهدًا أن أقدّم للعالم قصة الشهيدة الصغيرة عبير الجنابي التي تعرّضت لاغتصاب الجنود الأميركيين، ثم أحرقوا جثّتها وقتلوا جميع أفراد أسرتها، وقصّة الجريمة البشعة التي ارتكبتها القوات الأميركية في حُديثةَ بحقّ عددٍ من المدنيين وهم في داخل منازلهم، وشملت إعدام عددٍ من الطلبة صادف مرورهم في الطريق وقتها. وقائع هذه الجرائم كنت قد نقلتها إلى أكثر من طرفٍ دولي، وإلى عددٍ من منظّمات حقوق الإنسان بكل تفصيلاتها، ولكن لم يكن أحدٌ يرغب في أن يسمع منّي لكون موظفيها من الدول ذاتها التي احتلّت بلادي، وفي النهاية كان هنالك من يراقب ويحول دون أن تعرض صور هذه الجرائم على العالم، بما في ذلك محطّات عربيةٌ معروفةٌ، وهي مراقبةٌ كانت من أجل حجب الحقائق والتمهيد لتبرئة القتلة.

في وسط حوادث كثيرةٍ كهذه يبقى الخبير الجيد مركّزًا على ما هو آتٍ، لقناعتي بأن العراق مقبلٌ على احترابٍ طائفي تدفع له وتشجّع عليه دوائرُ وأطرافٌ عدة، لكلّ منها مصلحته فيه. فقد كان الأميركيون يعملون على تنفيذ جدولهم الزمني الخاص بهم، ولم يكترثوا إطلاقًا لما يمكن أن تفرزه الحوادث، وهكذا أعادوا استنساخ قانون الإدارة الموقّت، ولكن هذه المرّة من خلال دستور اجتمع سياسيون عراقيون منحهم الأميركيون مكانتهم لأجل صوغه، وكلٌّ ثبّت فيه ما هو في مصلحته، ولم ينظر إطلاقًا إلى مصلحة الوطن وشعبه. هيئة كتابة الدستور الذي لم يشترك في صوغه أيٌّ من خبراء القانون الدستوري العراقيين، حصلت على مساعدةٍ ودعمٍ دوليين لم يكونا سوى غطاءٍ لمنح الدستور شرعيته، وكان في نظر الخبراء، مثلما علمت منهم مباشرةً في ما بعد، مجرد وثيقةٍ يمكن نعتها بأي وصفٍ عدا أنها حقًّا وثيقةٌ دستوريةٌ استفتُي عليها الشعب العراقي. وهنالك 90 في المئة، إن لم أقل أكثر، من السكّان لم يكن يعرف عنها شيئًا إطلاقًا. هذا إذا ما علمنا أن عددًا من بنود الدستور أضيفت قبيل ساعاتٍ من انطلاق عملية الاستفتاء، في بلادٍ تنعدم فيها الكهرباء تمامًا وما من وسائلَ كافيةٍ لإطلاع السكّان على بنود أخطر وثيقةٍ ستقرّر حياتهم ومستقبلهم. ولعلّ أغرب ما حصل وقتها أن أموالًا طائلةً صُرفت لأجل إشراك عراقيي الخارج في أوّل انتخاباتٍ في العراق، بينما لم يُمنحوا مثل هذا الحق لبيان رأيهم في دستور البلاد.

على الأرض استمرّت المعارك الشرسة في ما سمّاه الأميركيون المثلّث السنّي، وبينما كانت قوى المقاومة العراقية تبتكر يوميًا أساليبَ جديدة، كانت قوات الاحتلال هي الأخرى تطوّر أساليبها. وهكذا بدأت مناطق كثيرة تشهد سلسلةً من الاغتيالات راح ضحيتها آلاف من السكّان المدنيين. اغتيالات ارتكبها أكثر من طرفٍ وأكثر من جهةٍ، ولكن بهدف واحدٍ، ألا وهو إثارة الاحتراب الطائفي بين سكّان البلاد، احتراب يُنتفع منه في إشغال العراقيين في ما بينهم، بينما يتمكن أعداؤهم من تمرير مخططاتهم من خلالها. هنا لا أتحدّث عن سلسلة الاغتيالات المنظّمة التي ارتكبتها جهات وأطراف عدة، بعضها تخصّص في إفراغ العراق من علمائه وخبرائه، فيما نفّذ آخرون، على نطاق واسع، سلسلة من التصفيات التي شملت كثير من قادة الجيش السابق والكثير من الضباط، ممن خدموا في صفوف الجيش العراقي والأجهزة الأمنية المختلفة، وقد شملت هذه الاغتيالات معظم

الطيارين العراقيين. وفي الاتجاه نفسه، كانت هنالك تصفيات من نوع آخر ركّزت على إفراغ الكثير من المؤسسات الحكومية من الكوادر والخبرات العراقية. وتعدّ جريمة اختطاف موظفي التعليم العالي وأعضاء اللجنة الأولمبية الأنموذج في هذا الاتجاه. وهي جرائمُ رمت إلى إحلال عناصرَ بديلة توالي من بات يتمتع بالسلطة اليوم من الجماعات والأحزاب. وهي جرائمُ ليس من رغبةٍ في الحديث عنها حتى الآن، أي بعد عشر سنواتٍ، على الرغم من معرفة الجميع بمن كان وراءها، وأين تقع المقابر الجماعية لهذه الضحايا. ولكنّ مثل هذه الملفات يجب أن يبقى مغلقًا. في ظلّ هذه الحوادث والتحولات مرِّر الدستور وأجريت انتخابات عامة اعتمدت نظامًا انتخابيًا، كان الهدف منه تثبيت القوى الجديدة القابضة على السلطة. واتجه الناخبون إلى انتخاب قوائمَ انتخابية، ولم يكن هناك من يعرف شيئًا عن الأشخاص الذين سيحتلون مقاعدهم في البرلمان الجديد. وهي انتخاباتٌ جرت في ظلّ غيابٍ تامٍّ للمكوّن العربي السنّي الذي قاطعها بعد أن صوّت تمامًا ضد الدستور. ومثلما مرِّرت الوثيقة الدستورية مرِّرت العملية الانتخابية في أجواءٍ شابها كثير من التلاعب والتزوير. وقد أقرّ بها الخبير الدولي المسؤول، غير أنه برر ما كان يجري بأن متطلبات الواقع تتطلب السكوت على ما كان يجري. وفيما بعد خرج أكثر من مسؤولٍ عراقيٍ ليعترف علنًا أنهم جميعًا ساهموا في ارتكاب جريمة التزوير.

لم يكن من بدّ، وشبح الحرب الأهلية بات يطلّ برأسه، من أن نطلق صافرات التحذير من الخطر المقبل، في ظلّ سكوتٍ تامّ عمّا كان يجري من انتهاكاتٍ وأعمال قتلٍ مارستها جميع الأطراف، وخلت معظم التقارير الرسمية الدولية من الإشارة إليها، لأن جميع هذه التقارير لا يبرز إلى العلن، ما لم يمرّ عبر السفارة الأميركية أولًا. ولدينا في معارك النجف ومعركة الفلوجة أنموذجٌ عن هذا الاتجاه. ولعل من الفائدة التذكير أن القوات الأميركية استخدمت في معركة الفلوجة كثيرًا من الأسلحة المحرّمة ودُمّرت المدينة ذات الـ200 ألف نسمة تدميرًا شاملًا، ولم يتحرك أحد في المجتمع الدولي ومؤسساته للمدافعة عن حقوق الإنسان والديمقراطية وقتها، لكشف ما كان يجري أو حتى إدانته. لم يكن من بدّ إذًا سوى التحذير، ولكن لم يُتعامل مع هذه التحذيرات لأجل تفادي ما سيحصل، بقدر التعامل معها لترتيب أوراق المستقبل. إن حادثة تفجير المرقد العسكري في سامرّاء كانت الشرارة

التي سبّبت انطلاق النيران. وهكذا، خلال بضعة أيام، سمحت القوات الأميركية وحكومة الجعفري للجماعات المسلحة بممارسة القتل والتصفية الطائفية وتدمير المئات من دور العبادة وحرقها ونهبها.

هجّر الملايين من العراقيين من مساكنهم ومن مواطنهم في داخل العراق وخارجه، واستمرّت التقارير الدولية تتجنب الإشارة إلى هذه الجريمة الجديدة. ولم يكن هنالك أي طرفٍ دولي مستعدًّا لتقديم المساعدة لهؤلاء. ولم تكن مآسي اللاجئين في خارج العراق، الذين وصلت أعدادهم إلى أكثر من أربعة ملايين توزّعوا في دول الجوار العراقي، أقلّ من مآسي عراقيي الداخل الذين أجبرهم الاحتراب الطائفي على اللجوء إلى مناطقَ جديدةٍ بعيدًا عن مواطنهم وممتلكاتهم التي عاثت فيها الميليشيات الطائفية نهبًا ودمارًا. كما أن مساعدات كثيرة مقدّمة، وهي أصلًا كانت شحيحة، وجدت طريقها لتقع بيد جماعات الجريمة المنظّمة وعصابات السرقة. ولم تنظر الدول التي استقبلت عراقيي الخارج إليهم إلا بأنهم ضيوف أو كان التعامل معهم بوصفهم سياحًا. ولم تُمنح لهم أي فرصٍ للعمل ولم تقدّم إليهم أي مساعدات تذكر. كما أن دولًا عربية وإسلامية عدة امتنعت، بإصرار واضح، عن استقبالهم ومنحهم فرصًا للإقامة أو للعيش على أراضيها. وبعد أن أصبحت مشكلة هؤلاء واضحةً تمامًا للعيان وليس بالوسع السكوت عنها أكثر، سارع بعض الدول الأوروبية إلى فتح باب اللجوء لأعداد محدودة منهم، في إطار عملية تداخلت فيها عواملُ كثيرة وتمييز واضح، خصوصًا أن أبواب اللجوء بقيت مغلقة أمام كثير ممن هم أكثر حاجة من غيرهم إلى الحصول عليه، بينما استهدف، عن قصد، كثير من فئة الشباب خرّيجي التخصصات العلمية المختلفة لأجل نقلهم إلى مواطنَ جديدة والاستفادة منهم كقوة بشرية نافعة، كما كان هنالك تشجيع واضح على إفراغ العراق من مكوّنه المسيحي والصابئي.

كانت الحكومات العراقية المتعاقبة تنظر إلى هؤلاء اللاجئين بوصفهم أعداءً لها، ولهذا وعلى الرغم من مئات المليارات التي تدخل خزينة الدولة سنويًا، خصّصت الحكومة مبلغًا لم يزد عن 30 مليون دولار، مُنحت معظمها لحكومات الدول المضيفة. ولعل ذلك يعَد مؤشرًا مهمًّا وخطرًا يعبر عن سلوك قصدته الحكومات العراقية لتوحي برؤيتها الخاصة إلى هؤلاء اللاجئين المحرومين من كل صورة من صور الخدمات الطبية والتعليمية وغيرها. كما تدخّلت الحكومات

العراقية مع الدول المضيفة لمنع العراقيين من التعبير عن مواقفهم ورؤياهم لما يجري في بلادهم، مهددة إياهم بفتح ملفات ضدهم، تمهيدًا لترتيب تسليمهم إليها بوصفهم إرهابيين أو مناصرين للإرهاب. وهكذا حُرِمَ هؤلاء من أي أنشطة مؤسسة تعبّر عنهم أو تشكّل واجهات اجتماعية وإنسانية لهم.

اليوم، بعد عشر سنواتٍ على غزو العراق وتدميره وتشريد الملايين من سكّانه، لا تزال تقارير كثيرة تؤكد أن هنالك دولة فاشلة قائمة على أرض العراق. دولةٌ لا يزال شعبها بعيدًا عن حقّه في التعبير عن نفسه وممارسة حرياته التي تحدّثت عنها وبإسهاب موادّ كثيرة من دستوره. دولة سرعان ما نشأت فيها أنواع المافيات، وتتصدّرها مافيات السياسة والفساد الإداري والمالي التي تمكنت من سرقة المليارات من الدولارات ولا تزال. دولةٌ تتجه قريبًا إلى احترابٍ طائفيٍ محتملٍ جدًّا، بسبب عجز السياسيين عن التوافق في ما بينهم، مثلما توافقوا على تحقيق مصالحهم الخاصة. دولةٌ لا تمتلك قراراتها بقدر ما يرتبط معظم سياسييها بدولٍ أخرى في المنطقة وأخرى في العالم وما تقرره لهم. دولةٌ يدرك قادتها طبيعة المخاطر المحيطة ببلادهم نتيجة التحولات المتسارعة في دول الجوار والمنطقة. وهي تحولات تنعكس بصورةٍ مباشرة سلبًا على حالة الأمن والاستقرار في بلادهم، ولكنهم يؤكدون في الوقت ذاته أنهم على استعداد أن يكونوا طرفًا في احتراب طائفي قبل أن يشددوا على الوحدة الوطنية وإبقاء النسيج المجتمعي متماسكًا. إنّهم قادةٌ يعتقدون أن التعجيل في تدمير العراق من شأنه أن يسرِّع ظهور المهدي المنتظر.

إن الائتلاف الدولي الذي تشكّل لغزو العراق قد انفرط عقده مبكّرًا. فقد انسحبت معظم الدول المشاركة فيه بهدوء، ولم تترك وراءها أي وثيقة تبرر مشاركتها، ولا كيف تركته من بعد. صحيح أن الأميركيين هم من قاد عملية الغزو وأدارها ونفّذها، ولكن الدول الأخرى المشاركة بدورها قد ساهمت في ما حصل، وبالتالي يمكن اعتبارها طرفًا مشاركًا في ما ارتُكب من جرائم بحقّ الشعب العراقي. وإن هذه الدول قد سكتت ولا تزال عمّا ورّطها فيه الأميركيون والبريطانيون، خصوصًا بعد الاعتراف الأميركي بخلو العراق أصلًا من أسلحة الدمار الشامل التي زعمت واشنطن ولندن أن العراق يمتلكها، وكان عليها الاعتراف بما ارتكبته الطبقات السياسية في بلدانها بحقّ العراق. ولهذا يبقى العراق والعراقيون يتطلّعون

إلى اليوم الذي يتوجّب فيه أن تعتذر هذه الدول عن جرائمها. وإن دولًا أخرى يتوجّب أن تتحمل دفع التعويضات عن جريمتها في تسهيل انطلاق قوات الغزو من أراضيها وقواعدها. ولعل الكويت ستكون أول من سيدفع الثمن، وهي التي تصرّ لغاية اليوم على أن يستمرّ العراق في دفع التعويضات عن غزوه لها عام 1990. ولعل من أغرب المشاهد في تاريخ العلاقات الدولية وعمل الأمم المتحدة منذ تأسيسها، أن العراق لا يزال تحت سياط البند السابع وليس حرًّا في إدارة أمواله، بعد عشر سنواتٍ من انطلاق عملية تدميره. وهي عمليةٌ لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا. وإن مستقبِل الأيام ينذر بأن العراق تنتظره أيامٌ قاسيةٌ أخرى، ستكون قساوتها أشدّ وطأة على سكانه قياسًا على ما حصل حتى الآن.

الشهادة الرابعة

احتلال العراق كارثة لمّا تنته

رعد الحمداني

«إن الأمم تذهب إلى الحرب لسبب من ثلاثة أسباب، هي: المصلحة والخوف والشرف»

«بثيوسيديدس»

مقدمة

شنّت الولايات المتحدة الأميركية بإدارة المحافظين الجدد وعلى رأسها جورج بوش الابن، وبتعاونٍ بريطاني كبيرٍ، وبمساندة بعض الحلفاء الصغار حربًا غير مشروعة (خارج إرادة المجتمع الدولي)، وبذرائعَ ملفّقةٍ ضد العراق في ربيع عام 2003. وتمكّنت من احتلاله بسهولة نسبية، نظرًا إلى خضوع العراق لنتائج سلسلةٍ من الحروب المستمرة والمدمرة، من الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988)، إلى الحرب على الكويت في عام 1990، وصولًا إلى حرب عام 1991، إضافة إلى مدة حصار طويلة دامت 13 عامًا، وتوافق ذلك مع قيادةٍ عراقيةٍ لم تحظ بالحكمة الكافية في إدارتها سلسلة الأزمات التي سبقت تلك الحروب.

قامت السلطة الأميركية التي أدارت العراق المحتلّ بسلسلةٍ من الإجراءات الفورية لتدمير الدولة المدنية في البلد، ثمّ أنشأت نظامًا سياسيًّا جديدًا مخلخلًا

مؤطّرًا بديمقراطيةٍ زائفةٍ، عمل على تفتيت المجتمع العراقي عرقيًا وطائفيًّا، ومهّد لأوضاع وسياسات تساعد في تفكيك الوطن العراقي تدريجًا. وفي إثر ذلك اندلعت حرب أهلية بشعة جدًّا في عامي 2006 و2007، فاقت مجازر رواندا الأفريقية ومجازرَ الصرب في البوسنة خلال الحرب الأهلية اليوغوسلافية، في عقد التسعينيات من القرن الماضي، وذلك عندما سمحت السلطة الأميركية لعشرات المنظّمات الإرهابية بالتحكم بالوضع الأمني، وأخطرها كان تنظيم القاعدة وثلاث ميليشيات تابعة لأحزاب شيعية مرتبطة بإيران، في حين تهاوت المقاومة العراقية خلال بضع سنينَ بين مطرقة القوات الأميركية وسندان الإرهاب.

بعد سقوط بغداد بقليل، كان بول بريمر رئيس السلطة الأميركية في العراق قد حصل على موافقة وزير الدفاع الأميركي دونالد رامسفيلد، لإصدار ثلاثة قراراتٍ خطرة في إطار استراتيجيا معدّلة أُخذ بها، خارج تحديدات توجيه الخطط السياسية لمؤسسات صنع القرار الأميركي، وقد أضعفت العراق كثيرًا وهي كما يأتي:

- إسقاط المرتكزات التحتية للدولة العراقية الحديثة وضمنها مرتكزات أمنها الوطني، وقيام حكومةٍ جديدة «فدرالية» لامركزية، الأمر الذي جعل «المكوّنات العراقية» تصطرع حتى الآن على السلطة والثروة.

- تمزيق الإجماع العراقي الوطني، بإغراء الكثير من العراقيين بالمكاسب والوعود، وفق حساباتٍ غير وطنيةٍ، وتخويف العراقيين بعضهم من بعضٍ وبعددٍ من دول الجوار الإقليمي التي لها مشكلات حدودية وجغرافية وتاريخية مع العراق أيضًا. فكانت هذه الاستراتيجيا «المعضلة الحقيقية»، لأنها خلقت بيئةً سياسية وأمنية مضطربة جدًّا في أخطر إقليم. وقد بنيت هذه الاستراتيجيا على معاييرَ سياسية – دينية متطرّفة للمحافظين الجدد، وعلى تقدير خاطئ للموقف، فكانت محصّلتها جملةً من الإخفاقات الكبيرة التي أضرّت أيضًا بمصالح الأمن القومي الأميركي.

- تشويه مظهر الوحدة الوطنية للبلاد من خلال العمل على وضع دستورٍ جعل الأكراد – في ما بعد – في وضع سياسي وإداري واقتصادي (كونفدرالي – أو شبه دولة)، وإيجاد أرضيةً لنشوء أقاليمَ متعددةٍ باتفاق ثلاث محافظات أو أكثر في ما بينها، إضافة إلى إنشاء حالةٍ من عدم الانسجام مع البيئة الإقليمية، وهذا

من أهم أهداف السياسة الأميركية في العراق، فيما كانت دوائرُ مهمة من صنع القرار الأميركي (منها مشروع بايدن) تشجّع على الدوام، وبصورةٍ غير مباشرةٍ، على نشوء «دويلاتٍ صغيرةٍ»، يمكن عاجلًا أو آجلًا أن تقضي على وحدة البلاد.

أدّت هذه السياسة بصورة خاصة إلى انهيار النظام الأمني في العراق وأمن الإقليم، كما أسّست عمليةً سياسية ديمقراطية مضطربة، وقد تعمّدت هذه السياسة حلّ القوات المسلحة العراقية برمّتها في 23 أيار/ مايو 2003 ثم جعلت عددًا من الأجنحة العسكرية لأحزابٍ معارضةٍ مختلفةٍ أيديولوجيًّا، أساسًا في بناء المؤسسات الأمنية والدفاعية للدولة الجديدة وفق قرار السلطة الأميركية رقم 91 في 7 حزيران/ يونيو 2003، ودعتها الضرورة في ما بعد إلى التخلص من تنظيمات القاعدة بإنشاء تنظيماتٍ مسلّحة أخرى عُرفت (بأبناء العراق/ الصحوات) ثم تركتها شبه سائبة حتى الآن.

العراق الذي خلّفته الولايات المتحدة وراءها بعد الانسحاب العسكري منه، في نهاية عام 2011، مختلفٌ اختلافًا جذريًّا عن البلد الذي غزته في عام 2003. فقد ولّت عبارات التعزية والسلوان الساذجة في «الحرب على الإرهاب» وإقامة الديمقراطية. ويتحدد السياق الجغرافي السياسي الذي ورّثته الولايات المتحدة الأميركية للعراق يتحدد بأربعة تحدياتٍ خطرة:

- إن العراق بات تحت نفوذٍ إيراني متسعٍ في معظم مفاصل الدولة والمجتمع والاقتصاد العراقي، إضافة إلى أن المواجهة مع إيران إذا ما تطوّرت ستجعل العراق الساحة الأساسية في محور المواجهة الأميركية - الإيرانية، فهو المكان الوحيد الذي واجه فيه الجيش الأميركي مباشرة ميليشياتٍ تدعمها إيران.

- بات العراق يقف وسط صراعٍ بين إيران ودول المشرق العربي، منها دول الخليج العربية، من أجل التفوق الإقليمي، وما الوضع المتهالك في سورية اليوم إلا جزء خطر من ذلك الصراع.

- عودة تركيا ثانية إلى تعزيز وجودها في العراق بعدما تركته عام 1918 مرغمةً. وتقوم بذلك من أجل مصالح أمنها القومي ولمتطلبات مواجهة إيران، ثم للترويج لرؤيتها الخاصة في التيار الإسلامي المحدَّث، لأنها تدّعي بأنها راعية

الكتلة البرلمانية التي يهيمن عليها العراقيون العرب السنّة. والنتيجة أنها غدت أكبر مصدر للاستثمارات في منطقة الإقليم الكردي في شمال العراق، وهي منغمسةٌ في شؤون حكومة هذا الإقليم، بغيةَ أن تكون قريبةً قربًا وثيقًا من حركة أكرادها الانفصاليين، المستقرّة في جنوب شرق تركيا، علاوة على أن اللغة التركية أصبحت اللغة الثانية في الإقليم الكردي بعد اللغة الكردية، في حين تراجعت اللغة العربية إلى المستوى الثالث. فإذا بالإقليم الكردي العراقي يشهد عمرانًا لتوافر الأمن والخدمات، على النقيض من الحكومة المركزية في بغداد التي باتت رمزًا للفساد المالي والإداري مع سجلٍ إجرامي كبير بحقّ كثير من العراقيين. ويشكّل الإقليم الكردي اليوم نوعًا متقدّمًا من صور الاستقلال الفعلي عن العراق.

– تشمّ من مناخ العراق الراهن رائحة انفجارٍ طائفي وشيكٍ، فاليوم ونحن نرى هذه التظاهرات المتسعة في خمس محافظات ذات أغلبية سنية: الأنبار وصلاح الدين والموصل وديالى وكركوك، فضلًا عن عدد كبير من أحياء بغداد، وربما تُشكّل هذه الحالة منعطفًا خطرًا في الوضع السياسي العراقي، إذ إن هذه الفئة العراقية تعرّضت خلال سنوات طويلة لأبشع صور الظلم والإقصاء والتهميش والعقوبات الجماعية من حكومة التحالف الوطني التي تتحكم في سياساتها أحقاد وكراهية سياسية وطائفية بشعة، إضافة إلى عدد من وسائط الإعلام المختلفة، وخصوصًا القنوات الفضائية الناطقة بلسان بعض أحزاب السلطة، التي تطفح بمشاعر الطائفية الهجومية الوقحة وتساهم في تشكيل مناخ متأزّم ينذر بهذه الكارثة الوشيكة، والتي تصدر عن رجال سياسة ودين متزمتين وجهلة، والمستقاة في الأغلب من أيديولوجيات دينية متعصبة، الأمر الذي عكس في المقابل نوعًا مشابهًا من القوى المعارضة لها.

يمرّ العراق اليوم باضطراب شديد وقد صنِّف من الدول الفاشلة بالمعايير الدولية، فثمّة تغيرات سريعة جدًا في المناخ السياسي، وتراجع حضاري، وتدهور بيئي، وانهيارات دائمة في الاقتصاد والموارد الذاتية، وانتفاضات شعبية متصاعدة في عددها ومطالبها، مع استمرار الاختراقات الأمنية التي تنتج مئات من الضحايا الأبرياء أسبوعيًا مع اتساع الفساد في السلطتين القضائية والتنفيذية، وعطب واضح في السلطة التشريعية. وكما هو معلوم يعتمد العراقيون في معيشتهم اعتمادًا مفرطًا على دولة تستند إلى مورد وحيد، هو النفط، بعد أن انهارت الزراعة والصناعة فيه

فعليًا، وتضاءلت نسب المياه في الأنهار الكبيرة، وتلاشت طرق التجارة وضمرت خطوط النقل. أمّا التجار وأصحاب المشروعات ومنفذوها فهم مجرّد حلقات إعادة تدوير ثروة يملكها قادة من أحزاب السلطة والدولة، مع تحوّل خطر لمجتمع كان في السابق منفتحًا ومتكيفًا ثقافيًا ودينيًا، فحلّت محله جماعات منعزلة ومنغلقة فكريًا واجتماعيًا، في ظل قوة سلطة ميالة إلى العنف والقضاء الفاسد، وذات أهداف تخدم مصالحَ فئوية وحزبية وإقليمية. فقد سهلت هذه السلطة التدخلات الأجنبية وإحكام سيطرتها على البلاد.

بناء عليه سيبقى العراق رهينة أوضاعه المضطربة السائدة في داخله وعلى معظم حدوده الدولية أيضًا، مع فساد مالي غير مسبوق واقتصاد معطّل مرتبط بتجارة النفط العراقي المسروق في معظمه. مع الأسف هذا هو قدر عراق اليوم، لكن ينبغي ألّا يكون قدره المحتوم في ظلّ كارثة لمّا تنتهِ.

أولًا: شهادة شخصية عن الحرب الأميركية - البريطانية على العراق

بعد أن وضعت حرب الخليج أوزارها في 28 شباط/ فبراير 1991 اتضح عدم اكتمال نتائجها السياسية من وجهة النظر الأميركية، لاستمرار النظام السياسي العراقي بزعامة صدام حسين في الحياة بقوة، وقدرةٍ على التواصل مع محيطه الإقليمي. وقد اكتسب قدرةً معنوية عالية واحترامًا لصموده أمام أكبر قوة عسكرية عالمية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية بعد الحرب الكورية. ويعود ذلك إلى أسبابٍ عدة أهمها حالة الإحباط العام التي كان يعيشها الشعب العربي من المحيط إلى الخليج، لنجاح المشروع الصهيوني في دعم «إسرائيل» على حساب الحقوق العربية، والذي تسنده بقوةٍ الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية.

إن الحريق السياسي والأمني الذي نشب في أربع عشرة محافظة عراقية من أصل ثماني عشرة محافظة في اليوم التالي لانتهاء الحرب، قد أطفئ بسرعةٍ. وتمكن النظام السياسي العراقي خلال ستة أسابيعَ متواصلةٍ من إعادة سيطرته وسطوته على جميع المناطق التي خرجت عن سيطرته، مخيبًا بذلك ظنّ الدوائر المعادية له التي توقعت سقوطه كثمرةٍ ناضجةٍ تسقط تلقائيًا من غصنها.

بغضّ النظر عن التخطيط الإيراني لتلك الانتفاضة والدعم والتدخّل المباشر في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق، إلا أن المسؤولية وقعت بكاملها على جورج بوش الأب، الأمر الذي دعاه إلى إعادة تدخّله في الموضوع العراقي، ابتداءً بإعلان المنطقة الشمالية من العراق ذات الأغلبية الكردية ملاذاً آمنًا لمن خرج عن السلطة العراقية، مع منع الطيران العراقي من الحوم فوقها، أي فوق خطّ العرض 36 فما فوق، ثمّ أضاف منطقةً أخرى إلى حظر الطيران العراقي دون خطّ عرض 32، ثمّ وسّعها عام 1994 إلى خط العرض 33 فما دون، أي فوق المنطقة الجنوبية ذات الأغلبية الشيعية والمتأثّرة بأغلبيتها بالسياسة الإيرانية.

كان الطرف الآخر، أي صدام حسين، قد وقع في فخّ أوهام القوة مرة أخرى، حينما جلس على كرسيه مطمئنًا ظانًّا أن تلك الإجراءات المضادّة لن تدوم طويلًا، ومعتقِدًا أن ما خسره يمكن استعادته ما دام العراق يملك مخزونًا هائلًا من النفط. وعمليًّا نجح في إعادة كثير مما دمّرته الحرب في المجالات الاقتصادية والخدمية إلى سابق عهده.

كان خطاب صدام حسين السياسي يشير دائمًا إلى النصر الذي حققه في تلك الحرب التي هي بدايةٌ لمشروع كبير يحتاج إلى كثير من الصبر والتضحية لتحقيق أهداف العراق والأمة كلها. وفي الوقت نفسه بدا رافضًا أي دراسات معمّقة على المستويات الاستراتيجية للمعضلات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي ستواجه العراق في المستقبل القريب، معتقدًا أن تلك الدراسات ستسبب إحباطًا شديدًا لأمل ضمِن هو تحقيقه فحرّم المستحيلات إلّا في موضوع إعادة الحياة للذي فارقها.

سعى النظام العراقي إلى استعادة سيادته التي فقد كثيرًا منها بفعل سلسلة طويلة من قرارات مجلس الأمن الدولي، فوظّف قدراته الاقتصادية الكامنة (النفط) لفتح ثغرات في جدار الحصار الاقتصادي. وكانت البداية الموافقة على المقترح الفرنسي (مشروع النفط مقابل الغذاء والدواء بعد 5 أعوامٍ من انتهاء حرب 1991) بعد تأنٍّ طويل، وعمل على تنشيط تجارة تهريب النفطِ عبر البحار والصحارى الواسعة ليكسب موردًا ذاتيًا حرم منه لتطوير مشروعاته السيادية.

تعرض العراق للكثير من الضربات الجوية والصاروخية خلال المدّة الممتدة بين حرب 1991 والحرب الأخيرة عام 2003، في ضوء عدد من الأزمات السياسية وبعض المخالفات للشروط الأميركية والبريطانية. وكانت عملية «ثعلب الصحراء» في 18/ 12/ 1998 أشدّ تلك الضربات، مع فشل وسائل الدفاع الجوي العراقي في إسقاط أي طائرة معادية فوق الأراضي العراقية. واقتصر النجاح على إصابة عدد محدود من الصواريخ الجوّالة المعادية طوال تلك الفترة الطويلة. ثم جاءت حوادث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 الدامية والمرعبة في الولايات المتحدة الأميركية التي دعمت بصورةٍ مباشرةٍ وغير مباشرةٍ الرئيس الأميركي الجديد جورج ووكر بوش في مشروع واسع وغامض، عنوانه الحرب على الإرهاب في خارج حدود الولايات المتحدة.

كانت الحرب الأولى ضدّ أفغانستان وعلى نظام طالبان المتحالف مع تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن المسؤول عن تلك الحوادث وغيرها، فنجحت الولايات المتحدة في إسقاط ذلك النظام بالتعاون مع تحالف الشمال، المعارضة الأفغانية. إلّا أن تلك الحرب كانت باستخدام أضيق القياسات الحربية الأميركية، فهي اقتصرت على الضربات الجوية والصاروخية والقوات الخاصة. ثمّ أعلن الرئيس الأميركي عن أهدافه المقبلة لهذه الحرب ضمن محور «الشر» الذي شمل العراق وإيران وكوريا الشمالية، فبدأت حملة شديدة، إعلامية ودبلوماسية معًا، لتهيئة الرأي العام الداخلي والدولي أيضًا للحرب على العراق، من خلال سلسلةٍ طويلةٍ من الاتهامات الباطلة، إلا أن الولايات المتحدة عجزت بقواها التجسّسية وفرق التفتيش الدولية عن إيجاد ذريعةٍ قانونيةٍ لشنّ الحرب، مع أنها اتهمت العراق بسعيه إلى امتلاك أسلحة دمارٍ شاملٍ، علاوةً على ما يملكه من أسلحة كيماوية سابقة. عندها رفض المجتمع الدولي بشدةٍ نظرية الحرب، إلّا أن الولايات المتحدة الأميركية مضت قدمًا في شنّها بتأييدٍ محدودٍ من بعض الدول ذات المصلحة فيها كبريطانيا وإسبانيا وبلغاريا وأستراليا وإيطاليا.

إن أي حربٍ تحتاج إلى ثلاثة مرتكزاتٍ أساسية هي: **أولًا**، بيئة سياسية موافقة للحرب، **وثانيًا**، شرعية القانون الدولي، **وثالثًا**، توافر القدرة، إلا أن الولايات المتحدة لم تحصل إلّا على المرتكز الثالث، حالها حال العراق في حربه على

الكويت عام 1990، لكن الفرق بين الحالتين أنه لم تكن توجد قوة رادعة أمام الولايات المتحدة كما حدث للعراق حين قادت الولايات المتحدة 34 جيشًا دوليًا للتصدّي له.

1 - الموقف العسكري العراقي العام

من النتائج العامة لحرب عام 1991 فقدانُ كثير من القدرات العسكرية العراقية، علاوةً على الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية لتلك القدرات وكمحصلة عامة خسارة القوة البحرية (سلاح البحرية) برمّتها، سفنًا ومعدات ومنشآت، فتحوّلت تلك القوة الكبيرة إلى قوة مشاة ساحلية تملك عددًا محدودًا من زوارق الحراسة.

أما القدرة الجوية العراقية، عسكرية أكانت أم مدنية، فتلاشت إلى حدودٍ ضيقةٍ جدًّا بفعل التدمير المباشر وتقادم الزمن مع بقاء 139 طائرة من أنواع مختلفة محجوزةً في إيران، حيث أرسلت في بداية الحرب لتجنّب تدميرها بالقصف الجوي الأميركي. وما زاد الحال سوءًا تدني كفاءة الطيارين لعدم توافر ساعات الطيران الضرورية لهم، ولنقص كبير في القاعدة المادية التدريبية، وأخيرًا كان لسلاح الجوّ العراقي عشية حرب عام 2003، 23 طائرة مقاتلة فقط من أنواع مختلفة، بصلاحية طيران محدودة جدًّا، وغير قادرة على المشاركة في الحرب، فأخفيت.

بالنسبة إلى سلاح الدفاع الجوي العراقي، فكان مستمرًا في القتال طوال الفترة الفاصلة بين الحربين، وعلى الرغم من المحاولات الذاتية كلها لتطوير كفاءته وأساليب قتاله، إلا أن الفجوة التقنية كانت في اتساع مستمر لمصلحة الأميركيين، في حين أن إمكانات القوات العراقية البرية، وهي أهم فروع القوات المسلحة العراقية وأكبرها، تقلّصت كثيرًا وتدنّت مستوياتها القتالية إلى حدود خطرة، لِما أصابها من تدمير مادي ومعنوي.

أضاف الحصار الاقتصادي الشامل على العراق كذلك تحديات كثيرة في مجال القوات من حيث العدد والكفاءة الفنية والقتالية، فتقلصت ساحات وميادين التدريب، وانخفضت التخصيصات المالية إلى حدود خطرة جدًّا. وتخرّجت

دفعات عدة من الجنود والضباط الأحداث، من دون الحصول على المستوى الأدنى من الإعداد الفني والقتالي، علاوة على تقادم الزمن، والاستهلاك المستمر للأسلحة والتجهيزات والمعدات القتالية. أعيد تشكيل الجيش العراقي بعد عام 1991 بخمسة فيالقَ تحتوي على 18 فرقة، ثلاث منها مدرّعة وآليتان والبقية فرقُ مشاةٍ مع إلغاء سلاح القوات الخاصة. وكانت نسبة المقاتلين في الفرق أعلاه بمعدل 50 في المئة من الملاك المعدّل. أمّا جيش الحرس الجمهوري، فأعيد تنظيمه بمستوى جيشٍ يتألف من فيلقين، يتكون كل فيلقٍ من ثلاث فرقٍ، ولواء قوات خاصة، إضافة إلى وحدات الإسناد والخدمات من المدفعية والصواريخ وأسلحة الدفاع الجوي (المعدّات الهندسية والتطهير الكيماوي والنقل والتموين... إلخ). وكان معدّل الدروع والمدفعية في الحرس الجمهوري أفضلَ نسبيًا ممّا كان في الجيش العام. أما معدّل المقاتلين في الحرس الجمهوري فكان أعلى بكثير من مقاتلي الجيش العام لتوافر الإمكانات المادية بصورة أفضل، إلا أنها كانت دون المستوى المثالي.

2- الانفتاح العام للقوات العراقية عشية الحرب

كان انفتاح القوات العراقية عشيه الحرب بقياداتٍ سياسيةٍ بالصورة الآتية:

أ- المنطقة الشمالية

وهي محافظات الموصل وكركوك وجزء من محافظة صلاح الدين. وكانت بقيادة نائب الرئيس العراقي عزة الدوري، وينفتح فيها كل من الفيلق الأول والفيلق الخامس وعددٌ من فرق جيش القدس (قوات شعبية).

ب- المنطقة المركزية

وهي محافظات بغداد وصلاح الدين وديالى وواسط وبابل وكربلاء. وكانت بقيادة قصي صدام حسين، وينفتح فيها فيلق الحرس الجمهوري الأول (شمال بغداد - صلاح الدين) مع عددٍ من فرق جيش القدس. وفيلق الحرس الجمهوري الثاني (جنوب بغداد - ديالى - بابل - واسط - كربلاء). والفيلق الثاني من الجيش العام وعدد من فرق جيش القدس (قوات شعبية).

ج- قاطع منطقة الفرات الأوسط

يشمل محافظات السماوة والنجف وكربلاء وبابل. وهو متداخل ضمن المنطقة المركزية ولا تتوافر قواتٌ بإمرته سوى فرق جيش القدس (قوات شعبية) ومقاتلي الحزب. وكان هذا القاطع بقيادة مزبان خضر هادي.

د- المنطقة الجنوبية

تشمل محافظات ميسان وذي قار والبصرة. وكانت بقيادة علي حسن المجيد، وينفتح فيها كلّ من الفيلق الثالث والفيلق الرابع وعددٌ من فرق جيش القدس (قوات شعبية).

3- سياق التخطيط الاستراتيجي العراقي للحرب

هناك أسباب يصعب تحديدها بدقة، جعلت سياق التخطيط لمواجهة غزو تقوم به أكبر قوة عسكرية في العالم، علاوةً على من يساندها، ليس بالمستوى المطلوب، بل تلك الأسباب خلقت نوعًا من التشويش والضبابية والارتباك لا يتناسب وعمق تلك الخبرة العسكرية التي يمتلكها الجيش العراقي. وعلى الرغم من أن المستويات العليا في وزارة الدفاع ورئاسة أركان الجيش والمقر العامّ للحرس الجمهوري تتحمّل مسؤولية ذلك عمليًا وأخلاقيًا وتاريخيًّا، فإن الاستراتيجيا العليا (السياسية) في نمط تفكيرها وعملها (المركزي الذي لا يستند إلى مقدار المشورة المطلوبة في المواضيع الاستراتيجية) تتحمل المسؤولية الأولى. ونمطها هذا يعتبر أهم تلك الأسباب المبهمة على الرغم من امتلاك العراق عددًا لا يستهان به من المفكرين والاستراتيجيين، إلّا أن هؤلاء لم يكونوا في المواقع التي ينبغي أن يكونوا فيها، ولم يُخصّوا بالاحترام الكافي، فكان سياق التفكير والعمل السياسي هو الذي فرض نفسه على معظم مستويات المسؤولية.

أ- جوهر التخطيط الاستراتيجي العراقي للحرب

كان توجيه الخطط السياسية للحرب يعتمد إدارة سلسلةٍ من المعارك الدفاعية وعلى عددٍ من المحاور المحتمل أن يسلكها العدو أو الأعداء (التهديدات المركّبة إقليمية ودولية ومحلّية) واعتبار نهر الفرات الذي لم يكن مجراه مستقيمًا، وبصورةٍ

مجردةٍ، هو الحدود القصوى لانفتاح القوات العراقية المدافعة من اتجاه الغرب (هو صحيحٌ في أساسه بأنه ليس من الحكمة انفتاح القوات العراقية التي تفتقر إلى أبسط مقومات الدفاع الجوي في مناطق صحراويةٍ مكشوفةٍ لكن هنالك أماكن مهمةٌ واستراتيجيةٌ كمدينة كربلاء تقع غرب النهر بمسافة 37 كلم لا ينبغي تركها من دون قواتٍ أساسيةٍ تدافع فيها). ويجري استنزاف العدو كلّما تقدّم إلى مركز العراق، وقبول المعركة الحاسمة في العاصمة (بغداد). وكانت ساحة العمليات الأردنية أكثر ترشيحًا لأن تستخدمها القوات الغازية لقربها من مركز العراق، وهو في معظمه ساحة عملياتٍ صحراويةٍ يتجنّب العراقيون الدفاع فيها وهم يفتقدون إلى دفاعٍ جوي ملائمٍ كما ذكرنا.

يمكن تحديد جوهر الاستراتيجيا العسكرية وخياراتها للدفاع عن العراق بما يأتي:

- قبول الحرب إذا كان الهدف السياسي للعدو هو إسقاط النظام السياسي العراقي.

- الإعداد للدفاع الشامل الذي تشارك فيه طاقات الدولة والشعب كلها.

- استنزاف العدوّ على محاور تقرّبه وقبول المعركة الحاسمة في العاصمة بغداد.

- يؤسّس الجيش العراقي الإطار العام للدفاع على جميع المحاور التقريبية للعدوّ وتكون مسؤولية قوات الحرس الجمهوري الدفاع عن مركز العراق ومن ضمنه العاصمة بغداد، أما بقية الطاقات الشعبية والحزبية والحكومية في الدفاع فتكون ضمن ذلك الإطار العام.

- اتخاذ أكبر الإجراءات لاستثمار الطاقات كافة للاستعداد الأمثل للحرب وتهيئة مستلزمات القتال (مواد تموين القتال من عتادٍ ووقودٍ وأرزاقٍ ومعدّات إدامةٍ فنيةٍ ونقل وغيرها) لمدة طويلة وبكميات كبيرة تؤمّن إدارة دفاعٍ طويلٍ لا يقلّ عن ستة شهور.

- الإعداد الفكري والنفسي (المعنوي) للشعب والقوات المسلّحة لقبول معركة طويلة الأمد والإصرار على تكبيد العدو أكبر ما يمكن من الخسائر.

- المحافظة على الموارد النفطية العراقية وعدم تدميرها إلا في الضرورات القصوى.

- معالجة معضلة القيادة والسيطرة بتقسيم العراق أربع مناطق (شماليةٍ، مركزيةٍ، الفرات الأوسط، الجنوبية).

ب- نقاط الضعف العامة في التخطيط الاستراتيجي العسكري وفي القدرة العسكرية المتاحة في حرب عام 2003

من الضروري بيان أهمّ نقاط الضعف العامة في التخطيط الاستراتيجي العسكري والقدرة العسكرية العراقية المتاحة، كما يأتي:

- عدم إحكام النهايات السائبة في جوهر التخطيط العام للحرب الدفاعية، وإبقاء الكثير من النقاط الجدلية التي تثير التكهن والتقدير غير السليم سائبةً، لشدة التدخل المباشر للقيادة السياسية في بناء الاستراتيجية العسكرية، ولكثرة انشغال القائد العام (الرئيس) في موضوع إدارة الأزمة السياسية حتى وقتٍ قريبٍ جدًّا من اندلاع الحرب.

- عزل القيادة العسكرية العليا الممثّلة بوزارة الدفاع ورئاسة أركان الجيش عن دورها في إدارة الحرب مع المقرّات الميدانية (الفيالق والفرق)، لتنسيب قيادات سياسية للمناطق الأربع الرئيسة التي قُسّم العراق بموجبها، لأغراض القيادة والسيطرة (نقل تجربة الاتحاد السوفياتي في الحرب العالمية الأولى).

- فرض آلية التخطيط السياسي على آلية التخطيط العسكري في مرحلتي التخطيط وإدارة الحرب، مع بقاء هامشٍ كبيرٍ في المسؤوليات غير المحددة، أدى إلى تداخل المسؤولية المباشرة وضياعها في المواقف الحرجة.

- الخليط غير المتجانس من القوات المتوافرة للدفاع في القواطع الدفاعية المختلفة، وضعف التفاهم والتنسيق في ما بينها، مع ضياع القدرة على تحديد المسؤوليات الميدانية، إذ حرص القائد العام (الرئيس) على الفصل بين قيادات هذه القوات المختلفة، من ناحية التخطيط، وإدارة المعارك إلى حين نشوب الحرب. لأسبابٍ غير مقنعةٍ، قيل إنها أمنية.

- تحكّم المؤسسة الأمنية الرئيسة في إقرار الخطط العامة خوفًا من احتمالات الانقلاب العسكري، وتسويغ أي رغباتٍ من وجهة نظرٍ خاصةٍ بها، كفعل صلاحية حقّ «الڤيتو» على أي قرارٍ، الأمر الذي أوجد ثغراتٍ خطرة في التخطيط والممارسات على الخطط الدفاعية، كخطّة الدفاع عن المطار الدولي في بغداد وبعض الأماكن الاستراتيجية.

- تقادم الزمن على جميع الأسلحة الرئيسة والمعدات الحربية وانتهاء معظم صلاحيتها واستهلاكها في الحروب السابقة، كالحرب مع إيران التي دامت ثماني سنينَ متواصلةٍ.

- تفاقم البيروقراطية العسكرية العراقية إلى درجة «التورّم»، مع تقليصٍ مستمرٍّ وحادٍّ في الصلاحيات لأغراضٍ أمنيةٍ لتحجيم الشخصيات القيادية وإضعاف أثرها المعنوي في المرؤوسين.

- تدنٍّ خطر في مستويات التدريب، من برامجَ وقواعدَ ماديةٍ وتحديدات صرف الأموال وأعتدة وتقنين المشروعات التدريبية كثيرًا، حتى اعتمد أخيرًا على المشروعات التدريبية من دون استخدام القوات (أي المقرات فقط).

- التنافس غير الشريف بين بعض القادة للتقرّب من رأس القيادة على حساب حقائق الأمور وتعميق أوهام القوة في فكر صدام حسين.

ج- طبيعة القيادة العسكرية العراقية وأسلوبها في الخيارات الاستراتيجية

كان لشدّة خضوع القيادة العسكرية العراقية، لإثبات الولاء السياسي لرئيس الدولة وهو القائد العامّ للقوات المسلّحة، أهمّ الأثر. وهي معذورة في ذلك، لأنه انعكاسٌ وتطبيقٌ عملي للنهج المعروف عن صدام حسين في التعامل مع القادة السياسيين والعسكريين وغيرهم، وبمرور الوقت طُبق هذا الخضوع على طبيعة التفكير وأسلوب عرض الآراء بتحفّظٍ شديدٍ مع مراقبةٍ دقيقةٍ لملامح وجه صدام حسين، عندما يكون الطرح مباشرًا، أو من خلال الاستقراء الدقيق لما يميل إليه من عدمه، إذا كان ذلك الطرح بصورةٍ غير مباشرةٍ (دراساتٌ موجزة تحريرية)، ومن خلال التوجيهات الصارمة لإيجاد الحلول الميسورة التحقيق. جُعل ذلك كله ضمن آلية صنع القرار الاستراتيجي، أي آليةٍ محدودة النطاق وبمساحة نقاشية

ضيقة جدًّا، على ألّا يتعدى المسلك الذي أوصت القيادة السياسية به (الاستراتيجيا العليا مسبقًا).

كانت القيادة العسكرية العراقية متمثلةً بمستويين:

- وزارة الدفاع وضمنها رئاسة أركان الجيش وعلى رأسها الفريق الأول سلطان هاشم.

- قيادة الحرس الجمهوري وعلى رأسها قصي صدام حسين.

من الملاحظ أن الرئيس القائد العام كان في كثيرٍ من الأحيان يترك الأمور غير محسوسةٍ، لأخذه الموضوعات العسكرية غالبًا، من منظورٍ سياسي، لأنه لم يكن ملمًا أيضًا بالأمور الاستراتيجية العسكرية، علاوة على عدم الاعتماد على الأكاديميات العسكرية العليا، والافتقار إلى مراكز بحوث ودراسات استراتيجية متخصّصة، لإشراكها في عملية صنع القرار بصورةٍ أو بأخرى، والاستفادة منها في إيجاد البدائل وتوسيع الخيارات المتاحة. بناء عليه سيكون السباق غالبًا بين قيادتي الجيش والحرس الجمهوري لإدراك فحوى ما أوصى به صدام حسين من توجيهات استراتيجية على المستوى العسكري، وإن كان ما أوصى به يحتاج إلى كثير من المناقشة والتعديل وفق الحقائق العلمية والعملية لضمان تحقيق ذلك التوجيه على المستوى العملي.

4- ردات الفعل العراقية على التصعيد الأميركي للحرب

تصاعدت الأزمة السياسية بعد ذلك مع العراق بادّعاء الأميركيين بأن العراق يخفي أسلحة دمارٍ شاملٍ وكان الاتهام باطلًا، ولكنه سرى بقوة الفعل السياسي الأميركي في المحافل الدولية والإقليمية، وقامت بناء عليه مشروعات تدريبيةٍ عدة (من دون قواتٍ) للقوات المسلحة والحرس الجمهوري والقيادات العسكرية الأخرى والقيادات الحزبية. ومع الأسف كانت الافتراضات غير واقعية لشدة الإيحاءات السياسية المستخفة بمخاطر الحرب التي يلوّح بها الأميركيون والبريطانيون، ونوقشت عوامل كثيرة مؤثّرة في الخطط الدفاعية بسطحية مخيفة. وكان للحماسة البلهاء غير المبررة فعلها السحري في إقرار خيار الدفاع الموضعي

ضمن قواطع الدفاع الأربعة الرئيسة، وفقًا لعقيدة الحرب النظامية، باعتماد مبدأ الصمود تجاه الضربات الجوية والصاروخية، والحيلولة دون إحداث ثغرات مهمة في الدفاعات العراقية تستثمرها قوات المشاة المعادية أو دروعها، لعدم قدرة العدوّ على تحقيق تفوّق بالقوات البرية؟ كان الافتراض العام أن الطاقات العراقية المسلحة كلها ستخوض غمار الحرب بقدرة معقولة، وأن التوازن في القواطع الدفاعية كان متساويًا تقريبًا، وفقًا لاحتمالات العدوّ وخياراته في التعرّض من المنطقة الشمالية أو من المنطقة الغربية أو من المنطقة الجنوبية على السواء. والغريب أن خطة الدفاع عن بغداد بقيت غير محسومة لحين اندلاع الحرب. والأغرب من ذلك، الإصرار على خوض المعركة الحاسمة في بغداد، وهذا يعني الإعلان المبكّر عن نيات القيادة العراقية العليا بانتظار العدو فيها، في ظلّ توقّع حاكمٍ بأن الجهد الرئيس للعدو سيكون من اتجاه الأردن، لكنّ دلائل الهجوم باتتْ واضحة عند قيام القوات البريطانية والأميركية التي تكامل تحشّدها في الكويت، بفتح أعداد كبيرة من الفتحات والثغرات في الساتر الترابي على طول الحدود الدولية المواجهة للعراق، الأمر الذي أكد عبورًا مرتقبًا لدروع العدو وآلياته. وهذا يناقض التصور العام للقيادة العراقية بأن مدة طويلة من القصف الجوي الاستراتيجي والعملياتي ستسبق الهجوم البرّي للعدو، على غرار حرب 1991، فإذا بالعدو يباشر بالهجوم البري على الفور، جاعلًا القيادة في وضع مرتبكٍ قليلًا، فقرّرت دفع لواء المشاة 45 من الفرقة 19 للدفاع ضمن أرض الحرام في القسم العراقي من مدينة أمّ قصر، إضافة إلى قوة للدفاع في مينائها (من نتائج حرب 1991 منحت الكويت نصف مدينة أمّ قصر).

5- القوات المهاجمة ودلائل الحرب الميدانية

كانت هناك دلائل على شن الحرب منها:

- عمليات تهيئة مسارح العمليات في كلٍّ من الكويت وتركيا، وتدقيق القواعد الجوية في تركيا وتطويرها، ووسائل النقل الاستراتيجي، إذ كانت الفرقة الرابعة الأميركية على وشك الوصول إلى الموانئ التركية.

- تكامل نسبٍ عاليةٍ من القوات الأميركية والبريطانية البرية والجوية والبحرية في كلٍّ من الكويت وقطر والبحرين، وعبور عددٍ كبيرٍ من السفن الحربية الأميركية

والبريطانية والدول الحليفة لهما قناةَ السويس باتجاه الخليج العربي، ومنها عددٌ من حاملات الطائرات.

- تأكّد القوات العراقية منذ بداية شباط/ فبراير 2003 من دخول مجموعةٍ من دوريات استطلاعٍ عميقٍ معاديةٍ إلى المنطقة الغربية من العراق، وصل بعضها إلى نهر الفرات.

- الإعلان في الكويت عن تحديد مناطقَ معزولةٍ عن المواطنين الكويتيين شمال مدينة الجهراء وأخرى قريبةٍ من الحدود العراقية.

- فتح مئات الفتحات في الساتر الترابي الكويتي الموازي للحدود الدولية وكذلك القيام بردم مناطقَ من الخندق الحدودي، للسماح بنفاذ قواتٍ مدرّعةٍ وآليةٍ.

- تكامل معظم الفيلق الخامس الأميركي في الكويت بقيادة الجنرال ولاس، ونسبةٍ عاليةٍ من قوات المارينز بقيادة الجنرال جيمس ماكواي، في حين تكامل لواءٌ من الفرقة المحمولة 82 الأميركية في منطقة قريبة من الحدود العراقية – الأردنية، ولواءٌ من الفرقة المحمولة جوًّا 101 الأميركية في قاعدة «أنجيرلك» التركية، في وقت اكتمل فيه وصول الفرقة الرابعة الأميركية إلى الموانئ التركية. وبما أن البرلمان التركي لم يوافق على استخدام الأراضي التركية في الحرب على العراق، اضطر الأميركيون إلى إعادة هذه الفرقة إلى السفن الناقلة وتحركت إلى موانئ الكويت. كذلك تكاملت في شمال الكويت قواتٌ بريطانيةٌ مختلفة الصنوف مدرعةٌ ومارينز بتعدادٍ فاق 45 ألف مقاتلٍ.

- تكامل انفتاح مراكز القيادة والسيطرة للقوات الأميركية والبريطانية لإدارة الحرب على العراق، كان المركز الرئيس للقيادة العامة الأميركية في قطر في قاعدة «السيلية» بقيادة الجنرال تومي فرانكس ومركز القيادة العملياتي الرئيس بالكويت في قاعدة علي السالم شمال غرب الجهراء بقيادة الجنرال ديفيد ماكفيرن، ومقرّ القيادة الميداني في منطقة قرب الروضتين – وأمّ العيش تبعد 50 كلم عن الحدود العراقية.

- تكامل مركز القيادة الجوية الأميركية المشتركة في قاعدة «العديد» في قطر، ترتبط بها مقرات الجهد الجوي المشترك المنتشر في دول المنطقة بحدود 1840

طائرة مختلفة الأنواع من المقاتلات والقاصفات (بي 1، بي 2، بي 52، أف 117، أف 14، أف 16، أف 15، أف 18، التورنيدو، الهارير، أي 10، طائرات نقل سي 130 وسي 17، وطائرات إيواكس، وتو سي) و388 طائرة هليكوبتر مسلحة وللنقل من أنواع مختلفة مثل بلاك هوك، سيكورسكي، أباتشي، أكستابل، شينوك، إضافة إلى مئات الطائرات المسيّرة.

- تكامل مركز القيادة البحرية الأميركية المشترك في قاعدة «أرمادا» البحرية في البحرين وترتبط بها السفن الحربية كلها، كالآتي: 99 سفينة حربية أميركية من ضمنها 5 حاملات طائراتٍ وهي ترومان، روزفلت، لنكولن، كونستلاش، كيتي هوك، وكذلك حاملتا طائراتٍ بريطانيتان، هما أوشن وأرك رويال اللتان تحملان طائرات الإقلاع العمودي من نوع هارير، كذلك حاملة طائرات إيطاليةٍ واحدةٍ، إضافة إلى 51 سفينةً حربيةً مختلفة الأنواع، منها عددٌ من البوارج والطرادات تحمل 2028 صاروخًا من نوع جوال، من نوع توما كات و600 صاروخ من نوع هاربون ضد الدفاعات الجوية.

6- سير الحرب

- في فجر 19/ 3/ 2003 أنذرت وسائل الدفاع الجوي العراقي بدخول 20 هدفًا جويًّا حربيًّا معاديًا من الجنوب الغربي للعراق، وبعد 25 دقيقة، أشارت وسائل الإنذار الجوي إلى أن الأهداف المعادية استدارت فوق جنوب بحيرة الرزازة (شمال كربلاء) وعادت من حيث أتت.

- في الساعة 5 و40 دقيقةً فجرًا في 20/ 3/ 2003 قصفت طائرتا شبح أميركيتان من نوع أف 117 مزرعة ابنة صدام حسين جنوب بغداد في عطفة نهر دجلة (الدورة)، وتلت تلك الغارة الجوية ضرباتٌ متتالية بحزم من الصواريخ الجوّالة لعددٍ من المواقع السياسية في داخل بغداد ولم تتجاوز 40 صاروخًا، وقد أعلنت وسائل الإعلام الأميركية أن هدف «الفرصة الذهبية» قد هوجم بطائرات الشبح وأن من المرجّح أن يكون صدام حسين قد قُتِل.

- بعد ثلاث ساعاتٍ تقريبًا، خرج صدام حسين بملابسه العسكرية، على وسائل الإعلام وهو يلقي خطابًا مباشرًا يعلن بدء العدوان الأميركي على العراق

ويطلب من الشعب العراقي والقوات المسلحة العراقية صدّ هذا العدوان بشجاعة. وكان في الوقت ذاته ينفي نبأ مقتله، وكأن ما حدث هو بدايةٌ باهتةٌ للحرب.

- في ليل 20/ 4/ 2003 شنّت القوات الجوية الأميركية والبريطانية ومئاتٌ من الصواريخ الجوالة سلسلة عنيفة وطويلة من الهجمات، جعلت بغداد كأنها على فوهة بركانٍ. سمّى الأميركيون هذه الليلة «ليلة الصدمة والرعب» للنيل من معنويات العراقيين وتكبيدهم أكبر الخسائر، لكن العراقيين كانوا قد تعودوا هذه المشاهد منذ مدةٍ طويلةٍ.

- منذ يوم 21/ 3/ 2003 شنّت القوات البريطانية هجومًا جبهويًا على القوات العراقية المدافعة جنوب مدينة البصرة وعلى موانئها (قوات الفيلق الثالث من الجيش العام + قوة الدفاع الساحلي)، لكن الدفاعات العراقية صمدت بوجهها بقوة وشجاعة، الأمر الذي جعل القتال كصفحة مهارشةٍ طويلةٍ ومكلفةٍ بالتضحيات والوقت.

- في الوقت ذاته اندفع الفيلق الخامس الأميركي وقوات المارينز بالتعاقب على محور الفرات غربًا نحو شمال مدينة الناصرية (400 كلم جنوب غرب بغداد) وكانت فرقة المشاة 19 مكلّفةً بالدفاع فيه. وبعد قتالٍ قصير تمكّنت قوات المارينز من عبور نهر الفرات باتجاه مدينة سوق الشيوخ فتكبّدت عددًا من الخسائر بالأرواح والمعدات وعددًا من الأسرى، ثم اتخذت من طريق الشطرة - الكوت المحاذي لنهر الغراف مسلكًا للوصول إلى الهدف الاستراتيجي أي مدينة الكوت، بعد اجتياز مدن النصر وقلعة سكر والحي. وتمكّنت بعد قتال عنيف من احتلال مدينة الكوت (170 كلم جنوب شرق بغداد) في 28/ 3/ 2003، وهو اليوم الذي جرت فيه أولى المعارك مع الفيلق الثاني للحرس الجمهوري.

- تمكّنت قواتٌ من الفيلق الخامس الأميركي كذلك من عبور نهر الفرات شمال مدينة السماوة (320 كلم جنوب غرب بغداد) واتخذت طريق السماوة - مدينة الديوانية مسلكًا نحو جنوب بغداد، في حين اندفعت الفرقة الأميركية 3 والفرقة 101 الأميركية ناقص لواء، إلى غرب مدينة النجف بموازاة خطّ النفط الاستراتيجي لتحقّق أول تماسٍّ من هذا الاتجاه بقوات الفيلق الثاني من الحرس

الجمهوري الذي كان يدافع على خطّ الكوت - النجف، بجبهة 180 كلم وبعمق 170 كلم إلى جنوب بغداد ونهر ديالى.

- في 26/ 3/ 2003 تمكّنت القوات البريطانية من احتلال مدينة البصرة بعد قتالٍ مضنٍ مع قوات الفيلق الثالث العراقي، ثم اندفعت إلى مدينة العمارة (340 كم جنوب شرق بغداد) ضمن دفاعات الفيلق الرابع العراقي (فرقةٌ مدرعةٌ وفرقة مشاةٍ).

- من 26/ 3 إلى 4/ 4/ 2003 دارت معاركُ عنيفةٌ في قاطع عمليات فيلق الحرس الجمهوري الثاني (يتألف من فرقتي مشاةٍ وفرقتي مدرعات) مع القوات الأميركية بثلاثة أرتالٍ (الجهد الرئيس لها) على محور نهر الفرات و(الجهد الثانوي) على محور نهر دجلة و(الجهد المساعد) على محور الديوانية - الحلّة الطريق السريع - ناحية القاسم - مفرق جبلة/ المسيب، بإسنادٍ جوي أميركي كبيرٍ وعنيفٍ. وقد صادف هبوب عاصفةٍ ترابيةٍ شديدةٍ قلّلت من دقة الطيران الأميركي لقرابة الـ72 ساعةً الأولى في هذه المرحلة من القتال. وبعد معاركَ شديدةٍ في مدن الكفل والديوانية والحلة والنعمانية والكوت والهندية وكربلاء والصويرة وعلى مشارف جنوب بغداد، تمكّنت القوات الأميركية من تدمير معظم قوات الفيلق الثاني من الحرس الجمهوري، وكان للطائرات المقاتلة وطائرات الأباتشي التأثير الأكبر في القوات العراقية، حيث أمعنت في تدمير الدروع العراقية، إذ تمّ عبور نهر الفرات من منطقتي مدينة الكفل ومنطقة جرف الصخر وكذلك عبور نهر ديالى من منطقة الجسور الجنوبية المقامة على النهر وجنوب شرق مدينة بعقوبة شمالًا.

- أدى الطابور الخامس الموالي لإيران دورًا كبيرًا في تحييد الفيلق الرابع العراقي وفي إحداث حالةٍ من الإرباك والتشويش خلف بقية القوات العراقية المدافعة، مع تأمين الدلالة للقوات المهاجمة نحو المقاومات المنعزلة.

- تمكّن اللواء 173 من الفرقة الأميركية المحمولة جوًا 101 من الإنزال في أربيل التي كانت تحت السيطرة الأميركية - الكردية منذ عام 1992، لإسناد قوات الأحزاب الكردية للتعرّض لقوات الفيلقين العراقيين في كلٍّ من الموصل وكركوك، فساعد هذا في استسلام الفيلقين يومي 10و11/ 4/ 2003 أي بعد سقوط بغداد. كذلك تمكّن لواءٌ من الفرقة الأميركية المحمولة جوًا 82 من

الإنزال في منطقة سد حديثة الاستراتيجية بخسائرَ كبيرةٍ معظمها غير قتاليةٍ، مع دفع دوريات قتالٍ وصلت إلى بحيرة الحبانية وناظم المجرّة غرب مدينة الرمادي يوم 1/ 4/ 2003.

- هاجمت القوات الأميركية بغداد من أربع جهاتٍ من الشمال الشرقي ومن الجنوب الشرقي ومن الجنوب الغربي ومن الجانب الغربي باتجاه المطار الدولي، وبعد قتالٍ دام 5 أيام احتُلت بغداد بالكامل. في الوقت ذاته استسلمت القوات المدافعة بالغرب العِراقي في الأنبار إلى القوات الأميركية القادمة من الحدود الأردنية.

ثانيًا: التحليل الاستراتيجي العام للحرب

1- محنة السياسة العليا العراقية في حرب 2003

يمكن إجمال محنة السياسة العليا العراقية في حرب عام 2003 بما يأتي:

- إن السياسة العليا العراقية كانت في وضعٍ نفسي وأخلاقي ومادي جعلها غير قادرة على تجنّب الحرب على الرغم من عدمِ وجود مسوّغٍ قانوني للولايات المتحدة بشنّها، فرأت من الأنسب الذهاب إلى الحرب بشجَاعةٍ إذا كان ذلك قدرها.

- حريةٌ محدودةٌ جدًّا في العمل السياسي مقارنة بالضغط السياسي الهائل الذي مارسته الولايات المتحدة وبريطانيا في المحيطين الإقليمي والدولي.

- القوة الخادعة للكتلة الأوروبية (فرنسا وألمانيا) وروسيا في مجلس الأمن الدولي للحيلولة دون نشوب الحرب والتعويل على الطرق السلمية (دور المفتشين الدوليين) لحلّ الأزمة، الأمر الذي دفع القيادة العراقية إلى الاعتقاد بأن الحرب قد لا تقع، أو قد تتأخر كثيرًا.

- الرفض الشعبي الدولي (الرأي العام) لنظرية الحرب، خصوصًا في الدول الداعية إلى الحرب. فأكبر المسيرات الشعبية الرافضة للحرب والتي تجاوزت النصف مليون إنسان جرت في لندن، وواشنطن ومدريد وغيرها من مدن العالم، وهو ما زاد اطمئنان القيادة العراقية وزاد من ثبات موقفها.

- الموازنة الصعبة للقرار السياسي العراقي عندما أفصحت الولايات المتحدة وبريطانيا عن الهدف الاستراتيجي الخطر من الحرب المتوقعة، ألا وهو إسقاط النظام السياسي العراقي الحالي أخيرًا. وبناء عليه كان قبول المخاطرة المهلكة محسوبًا من القيادة العراقية والاعتماد على الحظ كما في السابق.

- تدنٍّ حادٌّ في الولاء السياسي الحقيقي للقيادة العراقية على المستوى العام للشعب والقوات المسلحة، على الرغم من أن نتائج آخر استفتاءٍ في شأن زعامة الرئيس صدام حسين جاءت 100 في المئة! وهذا يؤكد هبوط احتمال القتال الجدي للقوات المسلحة والحزب.

- انشغال رأس النظام السياسي الدائم بتطوّر الموقف السياسي (إدارة الأزمة) في الشهور الثلاثة الأخيرة قبل الحرب، شلَّ القيادة في موضوع مراجعة الخطط الاستراتيجية بصورةٍ دقيقةٍ، وكان هناك عددٌ من التوجيهات في تعديل أو إقرار بعض المقترحات وكانت غير محسوسةٍ، ومنها خطة الدفاع عن بغداد، فأدى هذا إلى تنفيذ خططٍ غير ناضجةٍ أو واقعية.

2- مأزق الاستراتيجيا العسكرية العراقية في حرب عام 2003

إن الوضع السيئ للاستراتيجيا العليا العراقية في حرب عام 2003، انعكس على الاستراتيجيا العسكرية العراقية بالطبع، فجعلها استراتيجيا عاجزةً عن مواجهة ما ينتظرها في الحرب عمليًّا، وأيقن الجميع أنها ستكون الحرب الأخيرة وسمّيت عراقيًا بالحرب الحاسمة (الحواسم) ويمكن توضيح أهم عناصر ذلك المأزق بما يأتي:

- حجم الأهداف الاستراتيجية التي يتوخّاها العدو وأبعادها، والتي أعلن عنها صراحةً وتعني احتلال العراق لإسقاط النظام السياسي بزعامة صدام حسين. إذ كانت تعني أنها حرب شاملة وحاسمة.

- الموازنة شبه المستحيلة في ميزانِ القوى بين الطرفين، لانهيار قدرات الطيران والدفاع الجوي العراقي مع تدنٍّ خطر لمستويات الكفاءة للمقاتلين وللمنظومات التسليحية والمعدات القتالية العراقية بصورة عامة.

- الاختيار الصعب بين التنازل الموقت عن الأرض، ومتطلّبات إيقاف تقدّم العدو أو إبطائه في المسالك المحتملة للتقرّب، وهو الذي يمتلك قابلية عالية لحرية العمل، وتغيير الاتجاهات، يقابله الافتقار إلى حرية الحركة للقوات العراقية، إلّا في حدودٍ ضيقةٍ جدًّا، أي إن المناورة بالقوات ستكون شبه متعذّرةٍ على المستويات الاستراتيجية والعملياتية، لتوافر النسبة العالية لاحتمالية تدميرها بالقوات الجوية المعادية.

- الافتقار إلى أسلحة الردع الاستراتيجية وحتى العملياتية حين أجبِرت القيادة العراقية، استجابة للكتلة الأوروبية المناهضة للحرب في مجلس الأمن، على الموافقة على تدمير صواريخ أرض - أرض محدودة المدى (150 كلم) نوع «صمود2».

- الانخفاض الحاد للمعنويات العامة للمقاتلين العراقيين نتيجة الحرب الإعلامية الشرسة للإعلام المعادي، علاوةً على نشاط «الطابور الخامس الكبير جدًّا»، وتأثير المرجعيات الدينية في المناطق الجنوبية والفرات الأوسط من العراق، من دون القدرة على التصريح بذلك لأسبابٍ سياسيةٍ.

- كان إعلان القيادة السياسية قبول المعركة الحاسمة في العاصمة بغداد يعني أنها حدّدت مكانها، وهي الهدف الاستراتيجي الخطر في الحرب، الأمر الذي يجعل بغداد تتحمّل الثقل الأكبر من القصف الاستراتيجي المعادي. وسيسمح ذلك للعدو بالتخطّي العملياتي لكثير من الأهداف لمصلحة حشد القوة الملائم نحو بغداد، فيما كانت خطة الدفاع عن بغداد مشوبة بكثير من الغموض، من حيث جوهر العمل ومسؤولية القيادة والسيطرة المتداخلة أساسًا.

- الحسابات الخاطئة مقارنة بحرب عام 1991 لتقدير حجم القوات الكافية للتعرّض للعراق، إضافة إلى وضع الفرقة المدرعة الرابعة الأميركية المتأرجح بين ساحتي العمليات التركية والكويتية عند نشوب الحرب، فكانت القيادة العسكرية العراقية تتوقع تأخير التعرّض لحين حشد قوات لا تقلّ عن 400 ألف مقاتل معاد.

- الإبقاء على قوات عراقية كثيرة خارج أهداف الأرتال المعادية التي غزت العراق من الجنوب، وكان هناك هدر كبير للوقت في الاستفادة من تلك القوات

المجمّدة خارج منطقة التأثير، لتمسّك القيادة في موضوع تقسيم العراق أربعَ مناطقَ بقياداتٍ سياسيةٍ لا تخضع لرغبات القيادات العسكرية. وعلى الرغم من صحة تقسيم العراق مناطقَ شبهِ مستقلةٍ لتفادي ضرب القيادات الرئيسة، ولإعطاء حرية عمل كفيلة بمعالجة خيارات غير متوقعة للعدو، ولكن عندما اتضح الجهد الرئيس للعدو كان يُفترض حشد معظم القوات العراقية باتجاهه وبقيادة القيادات العسكرية العليا التي تمتهن إدارة المعارك الميدانية، والمناورة بالقوات المتيسّرة في الوقت الملائم لتفادي تأثير التفوق الجوي المعادي على التنقلات الاستراتيجية والعملياتية.

- عدم تقدير صدام حسين والحلقة المقرّبة منه الموقف الصحيح لاتجاه الجهد الرئيس. ولا تعفى القيادة العسكرية من مسؤولية ذلك، وكان يظن أن ما يجري في معارك من الجنوب، ما هو إلا خدعة استراتيجية للعدو لأن جهده الرئيس سيكون في الغرب، على الرغم من جميع تأكيدات قائد فيلق الحرس الجمهوري الثاني «الفتح المبين» بأن فيلقه في تماسٍّ مباشرٍ بالجهد الرئيس للعدو خلال استدعائه إلى مقرّ القيادة العليا في بغداد في 2/ 4/ 2003، لكن تلك القيادة سلّمت برأي صدام حسين.

- الانهيار العام للمعنويات خصوصًا للقوات في بغداد، وفقدان إرادة القتال نتيجة الضربات الموجعة للطيران وللصواريخ الجوالة منذ بداية الحرب. علاوةً على دور الإعلام المعادي والطابور الخامس الذي تجاوز عدده العشرة آلاف عنصرٍ.

3- خلاصة النقد العام للاستراتيجيا العسكرية العراقية في حرب 2003

- العقيدة العسكرية هي ظلّ العقيدة السياسية للدولة في الميدان، والتي تبنى على أساسها الاستراتيجيا العليا للدولة، وهي تتفرع استراتيجياتٍ عدة منها الاستراتيجية العسكرية. وبناء عليه، فإن أي استراتيجيا عسكريةٍ تخضع للاستراتيجيا العليا لتلك الدولة التي تنتمي إليها القوات المسلحة، وتكون مقيدةً بإطارها العام، فترسم لها الأهداف السياسية من الحرب (من ضمنها الهدف الاستراتيجي الخطر)، فتعمل الاستراتيجيا العسكرية لتحقيق هذه الأهداف بصورةٍ مباشرةٍ أو غير مباشرةٍ في ساحة الحرب.

- إن منظومة صنع القرار العسكري وآلياته في دول العالم الثالث غالبًا ما تكون ساحةُ مناورتها محدودةً جدًّا، بل مقيدةً، ويتحكّم بها فريق العمل الصغير المحيط بالزعيم السياسي للدولة. ومن مسؤوليات فريق العمل هذا اتخاذ القرارات الاستراتيجية وفق آلية عمل محددةٍ جدًّا. وفي بعض الأحيان تُعرض القرارات المهمة على مؤسسات الدولة التشريعية، كالبرلمان مثلًا، بصورةٍ شكليةٍ لشرعنتها. وخطورة هذه القرارات - إذا ما كانت تقود البلاد إلى حالة الحرب، وهي غير مستوفيةٍ المناقشات اللازمة من ذوي الاختصاص - أنها تهدد الأمن الوطني في الصميم، إذ غالبًا ما تعرض على القيادة العسكرية العليا كتوجيهاتٍ شبه مقدّسةٍ، فتصعب مناقشتها أو إبداء الرأي المناقض لها.

في الموضوع العراقي يخضع صنع القرار في الأساس لرؤية القائد السياسي الذي هو القائد العام للقوات المسلحة، وبأسلوبٍ مقيد للغاية، وذلك نابعٌ من نمط السلوك القيادي الصارم لصدام حسين، ومركزيته الشديدة وقوة إحكامه. وبناء على ذلك، يُختصر هامش النقاش في الجوانب التطبيقية في الأغلب، فتصبح أغلب القرارات خاليةً أو شبه خاليةٍ من أي فسحةٍ للمناورة للانتقال إلى الخيارات الأخرى، الأمر الذي أوقع المخططين الاستراتيجيين في محنٍ عدة، حين يكون هؤلاء وسطًا مضغوطًا بين صعوبة (أو استحالة) تحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية بالوسائط المتاحة وإثارة غضب رئيس الدولة (القائد العام)، إضافة إلى التأثير السيئ لامتدادات السياسة في إدارة الحرب إلى أعماق الاختصاص المهني (الاحتراف) الذي ينبغي أن يُترك للعسكريين، خصوصًا الميدانيين منهم.

- إن مجابهة الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في حرب عام 1991 كانت خطأً استراتيجيًا وُلد من خطأ استراتيجي أكبر هو احتلال الكويت. ومع الأسف، لم يُدرس تجاوزُ الخطوط الحمر الإقليمية والدولية دراسة واقعية واستراتيجية، ولم يُستوعب جيدًا، بل جرى تبريره والبناء عليه كأساسٍ لاستراتيجيا المرحلة المقبلة من الصراع مع الولايات المتحدة وحلفائها، مع الاستهانة بكلّ ما أفرزه الحصار الاقتصادي الشامل من سلبياتٍ على المستويين المعنوي والمادي للشعب وللقوات المسلحة، وحتى للحزب الحاكم.

- كان من المتعذر جدًّا لاستراتيجيا عسكريةٍ أن تُحقق نجاحًا، في ظلّ ثبات العقيدة العسكرية طوال حروب متواصلة في ساحات حرب مختلفة،

إضافة إلى المدة الطويلة للحصار الاقتصادي. فهي بقيت على حالها من دون أي تطويرٍ، مع استهلاك الوسائط القتالية وتقادمها، ورافقها إنهاكٌ مستمرٌّ للقوى البشرية والمعنوية، وبناء عليه كانت النتيجة محسومةً لمصلحة الولايات المتحدة الأميركية في حربها الأخيرة.

هذا الإنهاك العام، كان في ظل صراعٍ إقليمي ودولي اتحد أخيرًا في أهدافه، وهدفه الأخطر هو إسقاط النظام السياسي العراقي بزعامة صدام حسين. فقد اعتقد كثير من المقاتلين، نتيجة عوامل عدة، نفسية واجتماعية ودينية وحزبية، أن التخلي عن القتال سيضع حدًّا لكل المعاناة، من دون التفريق بين الخلاص من قيادة سياسية غير حكيمةٍ وقاسية، والتفريط بالوطن، وما ستخلّفه الحرب من فوضى سيكون ضررها أكبر وأعمق أثرًا. الأمر الذي سرّع انهيار القوى المعنوية والمادية للقوات المسلحة والقوى الشعبية المساندة لها، خلال ثلاثة أسابيع، على الرغم من الكثير من المحاولات الميدانية لبعض القوات العراقية التي قدّمت تضحياتٍ في القتال والصمود أمام تقدّم العدو المتفوّق أساسًا. كان البون شاسعًا بين الأهداف الاستراتيجية والإمكانات المتاحة التي وصلت إلى أدنى حدودها، والغريب أن إمكانات العدو وساحة الحرب وإمكاناتنا كلها معروفةٌ للمدافعين، إلّا أن الاستراتيجيا العسكرية العراقية وقعت تحت التأثير القاسي لحسابات معنويةٍ وغيبيةٍ للاستراتيجيا العليا للبلاد.

- مهما تكن العوامل المؤثّرة في بناء الاستراتيجيا العسكرية العراقية وعملها خلال حربي 1991 و2003، فإنها لا تعفي القيادة العسكرية من مسؤولياتها الأخلاقية والتاريخية، وكان واجبها التطوير الإيجابي لاستراتيجيتها مع ضرورة إيجاد السبل لإقناع القيادة السياسية بضغط الواقع المرّ وحقائقه، مع الإشارة إلى الافتقار الواضح إلى الثقافة الكافية لتأهيل المستويات القيادية العليا في الأساس، سواء في دوائر وزارة الدفاع العراقية أو في رئاسة أركان الجيش، والحرس الجمهوري، والقيادات الميدانية العليا.

- على المستوى الاستراتيجي، كان الانهماك غير المبرر لذوي المراتب العسكرية العراقية العليا في التفصيلات الميدانية مكلفًا جدًّا وأسلوبًا خاطئًا، لأن الكثير منهم كانوا يظنون أن هذا الأسلوب يظهر قوة شخصياتهم وخبراتهم، فتركوا الساحات الميدانية لمن هم دون القدرة على إشغالها، هذا من جهة. ومن

جهة أخرى أدى هذا الأسلوب إلى تعطيل المستويات الدنيا وتقييد حرية حركتها، خصوصًا لرغبة القيادات العليا في تجريد القيادات الدنيا من صلاحيات قانونية كثيرة، فإذا بها أدوات غير فاعلة في مواجهة المعضلات الميدانية مع خوف متصاعد من تحمّل المسؤولية، ولا سيما في المواقف الصعبة والحرجة، وهذا لا يقلل من نجاح الاستراتيجيا العراقية في الكثير من المواقف الصعبة.

نذكر هذا، مع التقدير العالي لمقدار التضحيات الكبيرة التي قدّمتها القوات المسلحة العراقية في هاتين الحربين، على الرغم من فقدان الأمل بأي نصرٍ ممكنٍ فيهما، بدواعي الشرف العسكري وشرف الانتماء الوطني.

ثالثًا: الرؤية السياسية الأميركية لاحتلال العراق

جاء في توجيه الخطط السياسية للإدارة الأميركية للحرب على العراق في كانون الثاني/ يناير عام 2003 ما يأتي: «إن إيجاد رؤيةٍ مشتركةٍ لمستقبل العراق مسألةٌ حيوية للمرحلة الانتقالية بعد الحرب، وهذه الرؤية يجب أن تلبّي المصالح الرئيسة للولايات المتحدة وللشعب العراقي والدول المجاورة، والدول الأخرى التي لها مصالحُ مهمة في هذا الشأن. وتشمل السمات المهمّة لهذه الرؤية قيام عراقٍ اتحادي، تمثيلي تعددي، لا يهدد أحدًا، أي عراقٌ آمنٌ ومعترفٌ به وموحّدٌ ضمن حدوده الحالية، عراقٌ ينبذ أسلحة الدمار الشامل والإرهاب ويحترم سيادة القانون ويتجه إلى الديمقراطية». ثمّ وردت الملاحظة التالية في هذا التوجيه: «وكلّما سادت هذه الرؤية داخل العراق وخارجه، كلما اتسعت فرص نجاحها، ولهذا ينبغي القيام بجهدٍ دبلوماسيٍ متكاملٍ ومستمرٍّ لتعزيزها، فالدعم الواسع يتطلب، إضافة إلى استناده إلى المصالح المشتركة، التزام الولايات المتحدة القيام بدورها لحين ضمان نجاح المرحلة الانتقالية. بيد أن الشعب العراقي هو الذي سيقرر مستقبله في نهاية المطاف، وأن المهمة الفورية وذات الأسبقية العالية هي وضع ترتيباتٍ موقتةٍ لتقاسم السلطة لحكم العراق بأسرع وقتٍ ممكنٍ، حال انتهاء العمليات العسكرية وتغيير نظام ومؤسسات الدولة السابقة جذريًا. وهذه الترتيبات ينبغي أن تتم بإشراف مسؤول إداري تابع للأمم المتحدة ومفوضٍ من مجلس الأمن الدولي أولًا. فهذا الترتيب سوف يوفر الأسس اللازمة لقيام حكمٍ ذاتي قائمٍ على التعددية وسيكون هذا المسؤول الإداري الخارجي المحايد،

والذي سيستبدل بمدةٍ قصيرةٍ بحاكمٍ سياسي أميركي، كحكم على الزعماء العراقيين الجدد حين تنشب الخلافاتُ بينهم، أو كرقيبٍ لنقض أيّ قراراتٍ تهدد الأمن الإقليمي أو الدولي».

إلا أن الذي جرى تنفيذه في العراق حال انتهاء الحرب كان مختلفًا كثيرًا عما جاء في الرؤية الأميركية أعلاه، فقد أنشأت السلطة الأميركية في العراق بقيادة بول بريمر نظامًا سياسيًّا فدراليًا غير متوازنٍ، مؤطرٍ بالديمقراطية، كما أشرنا إليه سابقًا، وفق محاصصات تخدم قوى معارضةٍ سابقةٍ معزّز بدستور مليء بالألغام السياسية والإدارية، كان المستفيد الأكبر منه هم العراقيون الأكراد من الناحية العرقية. ثم جاءت ديباجة الدستور لتعزز الجانب المذهبي الطائفي لمصلحة العراقيين الشيعة، الأمر الذي رسّخ كثيرًا من مسبّبات التنافر بين مكوّنات المجتمع العراقي. وقد أنتج هذا النظام، وفق ديمقراطيةٍ زائفةٍ، حكومات تسلطية فاقت دكتاتورية النظام السياسي السابق، وأدى إلى انهيار قدسية القضاء العراقي بالكامل، فانعكست سلبيات ذلك على مؤسسات الدولة والمجتمع كلها، مع انهيار كبير للأمن الوطني ثم الاقتصاد العام للبلاد، مع شيوع الفساد المالي بصورةٍ غير مسبوقةٍ على المستوى الدولي. وبرزت بعد الاحتلال مباشرةً بعضٌ من التشكيلات والمجاميع المسلحة المؤطّرة عقائديًا، والمرتبطة ارتباطًا روحيًا مباشرًا بمرجعياتٍ دينيةٍ شيعيةٍ وارتباطًا عسكريًّا بقوات الحرس الثوري الإيراني وقوات واطلاعات (الاستخبارات الإيرانية). وتولّت إيران دعم تلك الجماعات من جميع النواحي لوجستيًّا و قتاليًّا، فاستنسخت تجربة الميليشيات الإيرانية واللبنانية وقامت بتدريبها وتجهيزها وتمويلها، وأعطيت لها مهمات كانت في أغلبها مهمات مخابراتية، يتمّ تصعيدها عملياتيًّا طبقًا للأوضاع السياسية. ومما لا يُنكر أن قسمًا من تلك الميليشيات استهدف قوات الاحتلال، إلا أن أغلب عملياتها كانت مصمّمة لتحقيق غاياتٍ سياسيةٍ، وأدت فيها الاستخبارات الإيرانية دورًا واضحًا تسبب في اندلاع حرب أهلية واسعة مدمرة، وعزّز صراعًا عرقيًّا وطائفيًّا مفتوحًا، علاوة على النفوذ المتحكّم لعددٍ من الفاعلين الدوليين، أي الولايات المتحدة الأميركية وإيران ثم تركيا.

تحليل نتائج السياسة الأميركية في العراق بعد الاحتلال

– اتضح جليًا أن خيار الحرب الأميركية على العراق لم يكن ضروريًا جدًّا، بل كان من أسوأ الخيارات التي اعتمدتها الإدارة الأميركية بقيادة المحافظين

الجدد، وفقًا لرأي الإدارة الأميركية الجديدة، في حين كان من الممكن تحقيق الأهداف السياسية والاستراتيجية الأميركية من الحرب على العراق بصورةٍ أفضل وأقلّ تكلفة، الأمر الذي أضرّ كثيرًا بمصالح الأمن العراقي، بل بمصالح الولايات المتحدة نفسها. وقد تعرّض هذا الأمن لمخاطر وتحدياتٍ وخسائر كبيرةٍ جدًّا، لأن الاستراتيجيا الأميركية الأولى التي كان هدفها المعلن تحرير العراق من الدكتاتورية تعمّدت ارتكاب أخطاء كثيرة تجاوزت دولة العراق الحديثة، منها تدمير مرتكزات الأمن العراقي الوطني، الأمر الذي أدى إلى تصدّع مرتكزات الأمن العام للمنطقة.

- إن محاولات التحول المباشر للمجتمعات المجبولة على نظم الحكم الدكتاتوري الاستبدادي، إلى نظم الحكم الحرة الديمقراطية سيكون ضربًا من المستحيل، ومن هذه المجتمعات المجتمع العراقي شبه القبلي - الديني. فالديمقراطية تحتاج إلى تاريخٍ وتراثٍ من التحولات وإلى بناء الكثير من المؤسسات التي تؤهّل العمل بالنظام الديمقراطي الهادف. ولتجنّب الفوضى العارمة التي تطيح هذه المجتمعات بلا شكّ، كالتي ضربت المجتمع العراقي، كان من الضروري المرور بمرحلةٍ انتقاليةٍ من صور النظم السياسية ما بين الدكتاتورية والديمقراطية، ألا وهي المرحلة أو النظام «الأوتوقراطي»، كما حدث في روسيا الاتحادية بعد انهيار النظام الشيوعي الشمولي.

- إن النتيجة المحصّلة بعد 10 سنوات، هي أن المرتكزات الأساسية «للأمن الوطني العراقي» قد انهارت انهيارًا مروّعًا، ولا يزال العراق في حاجة إلى الأمن والاستقرار، والخدمات الأساسية الحيوية، وإلى إعادة بناء مؤسّساتٍ وطنيةٍ محترفةٍ ذات قدراتٍ فاعلةٍ، إضافة إلى حاجته إلى «تسوية حقيقية للصراعات الداخلية، ومعالجة المشكلات الطائفية» والعرقية، فضلًا عن القضاء على الفساد الإداري والمالي الخطر الذي يهدد نظام الدولة الجديدة وأمنها برمّته، ولا ننسينّ أن الأمن العسكري هو ركيزة مهمة جدًا من ركائز الأمن الوطني العراقي، إذ نجد أن القوات الأمنية والعسكرية التي أنتجتها السلطة الأميركية في العراق في عهود الحكومات العراقية المتعاقبة بعد 9/ 4/ 2003، عانت مشكلات جوهريةٍ في تحقيق أهمّ الأهداف الاستراتيجية للعراق الجديد، ألا وهو «الأمن».

رابعًا: معضلة الأمن الوطني العراقي وعناصرها الرئيسة

يمكن تحديد عناصر معضلة الأمن الوطني العراقي بما يأتي:

- عدم اتفاق أركان النظام السياسي العراقي الحالي بصورة واضحة على هدف وطني موحّد، فهناك منهم من يتبنى مشروعاتَ انفصاليةً أو شبه انفصالية، الأمر الذي يعني عدم وجود استراتيجيا سياسيةٍ عليا رصينةٍ للبلاد. وهي ضرورية لبناء الاستراتيجيات الرئيسة التي تحتاج إليها الدولة العراقية، منها الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والإعلامية.

- عدم توافر مفهوم حقيقي متفق عليه للأمن الوطني العراقي، واختلاف أركان النظام السياسي العراقي في تحديد التهديدات الخارجية والداخلية وتسميتها، لاختلافٍ كبيرٍ في وجهات النظر تجاه عددٍ من دول الجوار العراقي، أي الاختلاف في تفصيلات قائمتي الأصدقاء والأعداء، الأمر الذي يعني عدم توافر استراتيجيا أمنية فاعلة في العراق.

- عدم توافر القدرات العسكرية والأمنية الكافية لتأمين متطلبات حماية المصالح الوطنية بالمستوى المطلوب، نتيجة عواملَ عدة أهمها الأخطاء الجسيمة في بناء المؤسسات الدفاعية والأمنية خارج المعايير والسياقات المهنية، وعدم وجود خطط استراتيجية للتسلح لشدة القيود المفروضة على العراق ما بعد 2003، مع استمرار محاولات توغلٍ سياسي لبعض القوى السياسية الرئيسة المتنافسة للهيمنة على تلك المؤسسات وعلى بعض تشكيلاتها المسلحة، الأمر الذي جعل بعض التشكيلات والمؤسسات العسكرية الحالية جزءًا من مشكلة الأمن الوطني.

- تشوّه كبير في كثير من القيم والمعايير الوطنية التي شكّلت مكونات مهمة من الثقافة العراقية الوطنية، نتيجة هيمنة طروحات سياسية دخيلة مؤدلجة بثقافات خارجية مضرّة بمقومات الأمن الوطني العراقي، الأمر الذي أزال كثيرًا من الحدود الفاصلة بين المصالح الوطنية والمصالح الخارجية.

- التهديدات والمخاطر المستمرة التي يواجهها المواطن العراقي لأسبابٍ سياسيةٍ أو طائفيةٍ أو عرقيةٍ، وأشكالها مختلفة، كالحرمان من الوظائف والاعتقالاتً العشوائية وممارساتٍ مخلّةٍ بحقوق الإنسان مع تسييس القضاء العراقي وفساده.

- التطبيق السيئ لمفهوم اللامركزية أو الفدرالية، وتعاظم التكوين السياسي للإقليم الكردي حتى إنه بات شبه دولةٍ مستقلةٍ، إضافة إلى تعاظم بعض مجالس المحافظات العراقية، وهذا كله شكّل خطرًا شديدًا يهدّد الأمن الوطني، بل حتى الوجود الحي للوطن العراقي.

- محاولات بعض المكونات السياسية في الشارع العراقي التعبير عن القوة من خلال ميليشياتها التي تدّعي أنها قوى المقاومة الوطنية. وتسندها في معظمها السلطة العراقية، والنظام الإيراني. وقد هدّدت هذه الميليشيات الأمن الوطني في الصميم، الأمر الذي يقوّض كثيرًا من الإنجازات الأمنية التي كانت مكلفة بالدماء والنفقات.

- عدم توافر استراتيجيا أمنٍ موحّدةٍ أو منسجمةٍ ومنسّقةٍ بين العراق ودول الجوار.

- عدم توافر التوازن والتنسيق الكافيين بين الخطط السياسية العراقية والأميركية، وفقدان الثقة بين الطرفين، وطغيان سمة التحايل والتضليل خلال تنفيذ الخطط المشتركة بينهما، في ظل غياب علاقة مباشرة للعراق بالاستراتيجيا الأمنية الدولية التي تتولاها المنظمات الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

1- مخاطر الأمن الوطني العراقي الشامل

في ضوء نتائج السياسات العراقية منذ الاحتلال حتى الآن، لا يزال الوطن والشعب العراقيان يواجهان مخاطر جسيمة تهدد كيانهما الطبيعي بحدوده السياسية والديموغرافية المعروفة دوليًا، وأمن مؤسساته وأمن موارده المختلفة، إذ تواجه مؤسسات الدولة العراقية الجديدة كثيرًا من التحديات الخطرة، وأخطرها الظاهرة المتسعة في التخلّي عن المصالح الوطنية، لتغليب المصالح الشخصية أو الحزبية أو الفئوية أو الإقليمية، ويساعد في ذلك تفشّي ظاهرة الفساد المالي والإداري، في مستويات مختلفة، وهذا ما يعوّق بناء أي استراتيجيا أمن وطني شامل.

لا يتحقق الأمن الشامل للشعب والوطن إلا من خلال تنامي الروح الوطنية، ونبذ الروح الطائفية والعرقية، وبالإحساس الجمعي بالمسؤولية، وفي

مواجهة المخاطر وعلى جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية. ولاجتياز مرحلة الخطر المحدقة بالعراق في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور، وفقًا للمتطلّبات الوطنية السامية لضمان السيادة والتطوّر والتنمية والرفاهية، ما ينبغي تفعيل المجتمع العراقي وتحويله إلى مجتمع أمّةٍ حيةٍ ضمن حدود الوطن العراقي، لتجاوز العواطف العرقية والطائفية، كما هي حال أمم كثيرة كالأمة الأميركية والأمة الهندية. أمة عراقية موحّدة، تضمّ العراقي العربي والعراقي الكردي والعراقي التركماني والعراقي المسلم الشيعي والسنّي والعراقي المسيحي والعراقي الصابئي والعراقي الإيزيدي والعراقي اليهودي وغيرهم ممن لهم استحقاق الانتماء للوطن وللمجتمع العراقي الذي عاش فيه هو وآباؤه وأبناؤه.

2- أثر تدهور الأمن الوطني العراقي في الأمن الإقليمي

كان لانهيار مرتكزات الأمن الوطني العراقي عام 2003 تأثيرات مباشرة وغير مباشرة في الأمن العام، وفي الأمن الإقليمي برمّته، فقد تهدد عدد من المصالح الحيوية الأساسية للدول المجاورة للعراق (أي الدول الست التي هي ضمن منطقة التأثير للمشكلة العراقية) وكذلك الدول المجاورة بالجنب (أي ضمن منطقة الاهتمام بالمشكلة العراقية) كدول الخليج العربي واليمن ومصر ولبنان وفلسطين، فتضاعفت التهديدات نتيجة تقاطع المصالح بين دول المنطقة، فيما تنتقل الولايات المتحدة الأميركية إلى استراتيجيةٍ جديدةٍ بعد انسحابها العسكري من العراق لمعالجة أزمة السلطة العالمية، التي ترتكز على تدعيم ومضاعفة وجودها في جنوب شرق آسيا وكسب روسيا والسعي إلى ضمّ روسيا البيضاء وأوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي وتعزيز علاقتها باليابان والهند وتركيا، وفقًا للتحديات الخارجية والداخلية وأهمها التهديد الصيني في جميع المجالات وأهمها المجال الاقتصادي، وبالتأكيد من دون التخلي عن مصالح أمنها القومي في العراق والمنطقة، الأمر الذي سيعرّض المنطقة لاحتمالات مفتوحة فيها كثير من الخطورةن ولا سيما موضوع تنامي النفوذ الإيراني في العراق وتنامي خطورة المشروع النووي الإيراني على مصالح أمنها القومي في المنطقة، إضافة إلى مؤشرات انهيار العملية السياسية ذات الصبغة الديمقراطية في العراق.

كان أبرز المخاطر على الأمن الإقليمي ارتفاع وتيرة نشاطات المنظّمات الإرهابية المختلفة التي تغذّي بعضَها قوى إقليمية وتستخدمها لتحقيق أهدافٍ عدةٍ، أولها إيجاد الفوضى الأمنية في العراق لتحقيق مكتسباتٍ سياسيةٍ. وكان أخطر هذه المنظمات تنظيم القاعدة الذي وَجد في العراق بيئةً مثاليةً ليتوسع ويمدّ جذوره، ومن ثَمّ في عموم المنطقة، في وقت ظهرت فيه أخيرًا في عددٍ من دول المنطقة ردات فعلٍ جماهيريةٌ غاضبةٌ غير نمطيةٍ، لأسبابٍ ظاهريةٍ وباطنيةٍ عدةٍ، وبأنماطٍ ثقافيةٍ جديدةٍ، وفي ظلّ أوضاعٍ اقتصاديةٍ صعبةٍ ستضيف عواملَ مقلقةً إلى الأمن العامّ لمنطقة الشرق الأوسط.

الخطر الثاني ظهور كل من إيران وتركيا فاعلين كبيرين أساسيين في العراق وبمستوى أقل في المنطقة، لأنهما يتنافسان بدوافعَ جغرافيةٍ سياسيةٍ ذاتيةٍ، مقابل انكماش النفوذ التقليدي الأميركي. فقد أضافت الإخفاقات الأميركية في العراق وأفغانستان كثيرًا من عناصر الخلاف والتقاطع بعد عام 2001 إلى خلفية الصراع السياسي والتنافس الاقتصادي بين الشرق والغرب. إذ تعاظم الدور الإيراني بأنموذجه الثيوقراطي (الديني) المؤمن بالسياسة المباشرة وباستخدام القوة «العنيفة»، فبرزت عوامل قوة جديدة إيرانية في مسرح الصراع كان أبرزها النجاح المطّرد في المشروع النووي الإيراني الذي قلب كثيرًا من قواعد اللعبة السياسية في المنطقة بعد الحرب الباردة. وكذلك نجاح تركيا في سياستها الجديدة (الدينية المعتدلة وبنمط ديمقراطي غربي، والمؤمنة باستخدام القوة الناعمة) وفق استراتيجيا عمليةٍ تخطّت عقدتيها الكلاسيكيتين السابقتين، قبرص التركية، ومشروع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

ستكون هناك احتمالات نشوء تغييرات خطرة تنال من الجغرافيا السياسية للمنطقة، ولا سيما العراق وسورية، على حساب مواقعها الجغرافية وموروثها التاريخي ومقوّمات اقتصادياتها، وسيصبح وجودها الحي عرضة لمخاطرَ متنوعة وجسيمة، وهناك مشروعات استراتيجية أميركية يعدّها بعض مؤسسات صنع القرار، تسعى إلى إعداد خريطة جغرافية اقتصادية تحددها مسارات أنابيب النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط في المستقبل المنظور، وفقًا لمشروع «الشرق الأوسط الجديد» وهو البديل من مشروع «الشرق الأوسط الكبير». وهل يمكن تصوّر قيام دولة كردية في العراق من دون تأثير في أكراد إيران وتركيا وسورية أو

تناغم معهم؟ وهل يمكن تصوّر قيام دولة شيعية في جنوب العراق ولا يؤثّر ذلك في وضع الشيعة في العربية السعودية، وعموم دول الخليج العربي، خصوصًا دولة البحرين؟ وهل يمكن تصور قيام دولة سنّية غرب العراق من دون التأثير في سورية أو الأردن أو التناغم معهما؟ بناء عليه يكون هنا تقسيم العراق بداية مرحلة الدويلات العرقية الطائفية التي نادى بها المشروع الصهيوني منذ عقود من الزمن.

إن الإخلال بوحدة الدولة العراقية سيقود إلى اختلال بنية دول المنطقة بأسرها، فإعادة رسم جديد للجغرافيا السياسية سيكون على أساس من الانتماءات العرقية الطائفية في عموم دول المنطقة. فإعادة تركيب العراق تعني إعادة تركيب معظم دول المنطقة وفق مغذيات التقسيم، فإذا ما فشل مشروع الدولة الوطنية فسيكون الأساس لتفشّي نزعات التقسيم، وضمن اعتقاد فرضية المؤامرة، فمنطقة الشرق الأوسط منجم طاقة وخطّ ترانزيت دولي يتحكم بالعالم، واهتمام القوى الكبرى لم ينقطعَ ولن ينقطع عن محاولات رسم الجغرافيا السياسية بما يخدم مصالحها، ومن البساطة التصور أن عهد سايكس - بيكو ويالطا قد انتهى لمصلحة مشروع الشرق الأوسط الجديد.

ما نشهده اليوم من تسونامي الثورات دليلٌ على ذلك، إنه عصرٌ جديدٌ هذا الذي تشهده المنطقة العربية، عصرٌ يحمل من المتغيرات الجوهرية ما سيشمل بُنَى المجتمعات العربية كافة في جوانبها السياسية والمجتمعية والاقتصادية والثقافية. وللعراق الدور الحاسم في إعادة تركيب معظم دول المنطقة، إذا انساق نحو التقسيم، نتيجةَ موقعه الجيو - سياسي وتنوّعه المجتمعي الذي أعطي بعدًا سياسيًا كهويةٍ ومصلحةٍ، الأمر الذي سيجرّ كامل المنطقة إلى إعادة إنتاج ذاتها سياسيًا على أساسٍ من الهوية والمصلحة العرقية - الطائفية لشعوبها. فالأنموذج العراقي السيئ هو الأساس لهذا التوقع المخيف، حين تصدّعت كثيرًا مقومات وحدته السياسية بفعل فشل النظام السياسي الحالي، والفشل في إنشاء سلطاتٍ ديمقراطيةٍ عادلةٍ. فبنيةٌ كهذه لن تنجح، وفشلها يعني التقسيم، وهو ما سيدخل العراق والمنطقة في تداعياتٍ جيو - سياسيةٍ خطرة. وهذا ما سيؤول إليه مصير العراق باحتمال عالٍ، في حين باتت المنطقة العربية على المحكّ، هذا إذا لم تُعد الولايات المتحدة صوغ سياستها في العراق والسماح، مع الدعم العربي،

لقوى ونخب الدولة العراقية الوطنية بأن تنظر إلى المستقبل وتترك تاريخ العراق وتاريخ مجتمعه المأزوم بالمشكلات خلفها، وهذا ما سيحول دون الاستسلام إلى التقسيم ويقود إلى إنتاج الدولة الوطنية، كي تتمكّن من تغيير الواقع ببناء دولةٍ مدنيةٍ معاصرةٍ وبصناعة تاريخ جديدٍ بحكمةٍ بالغةٍ. الأمر الذي سيؤدي إلى الحيلولة دون حدوث «تسونامي» الدويلات العرقية الطائفية في المنطقة العربية، وسيمنع الانزلاق إلى حرب هوياتٍ وصراع ثقافاتٍ وتنازع أيديولوجياتٍ وقتال مصالحَ لا يعرف نتائجها السلبية إلّا الله.

الشهادة الخامسة

ملاحظات وزيرة بريطانية سابقة

كلير شورت

لم يكن هنالك حوار معلوم في شأن غزو العراق بعد عشر سنوات من حدوثه، لكن استبيانات الرأي العام أظهرت أن 53 في المئة من البريطانيين يعتقدون أنه كان «خطأ»، وكان النصف منهم يعتقدون أن توني بلير قام بتصميم بخداع البرلمان والرأي العام، وربع المستبيَنين يعتقدون بوجوب محاكمته كمجرم حرب. أما من ناحية المؤسسة العسكرية البريطانية، فقد أعلن رؤساء أركان الدفاع السابقون انتقاداتهم لعدم التحضير الكافي لإدارة العراق في فترة ما بعد الغزو، ووجهوا نقدهم إلى توني بلير كرئيس للوزراء أيضًا. وقد تعلمت درسًا في الولاء، وهو سيكون أمرًا جيدًا في الحكومة، من دون أن يكون هنالك من خدعك. اعتقدت أننا لو واجهنا توني بلير فإن بإمكاننا منع الغزو. كنت آمل أننا نستطيع كبحه.

أما بالنسبة إلى الأميركيين الذين خدعوا بطريقة مغايرة لخداع الشعب البريطاني، فقد فضلوا حرب حلفاء، وكان دور بريطانيا أن تؤمّن تشكيل هذا التحالف ليتم تنفيذ الغزو. وعندما بدا واضحًا أن «التحضير» للغزو يمضي قدمًا، وكنت على وشك مغادرة الحكومة، سألني توني بلير ما الذي بإمكانه عمله كي أبقى في الحكومة، قلت له: «إن لم يكن بإمكانك منع الغزو، فعلينا التأكد أن عملية إعادة الإعمار بعد الغزو ستتم بإشراف الأمم المتحدة، وأن حفظ الأمن قد تم التخطيط له جيدًا، وأن ذلك سيقبله الشعب العراقي». فأجاب بأنه يستطيع فعل

ذلك، إلا أن هذا كله لم يكن إلا عملًا دعائيًا هدفه مخادعتي، إذ لم يكن لديه التصميم على متابعته. كان هنالك الكثير من البلدان التي ساندت عملية إعادة بناء دولية تحت رعاية الأمم المتحدة. وكنت ممثلة المملكة المتحدة في مجلس محافظي البنك الدولي آنئذٍ.

أقول هذا كله ببساطة لكي أذكركم بما جرى.

بالطبع هنالك غضب كثير يعتمر في نفوس الشعب العراقي، وفي أنحاء العالم العربي في شأن الغزو. إلا أن الكثير من الشعوب ذات النيات الحسنة في بلدان مثل المملكة المتحدة، غُشَّت بكمٍّ هائل من وسائل المخادعة رافق عملية التحضير للغزو، ومنها أنه ينبغي عليهم أن لا يضِلّوا فيما يتمم الحلفاء آفاق مستقبل أفضل للعراق. كانت هذه عملية غش كاملة، ارتبطت باللامسوؤلية المفضوحة في الفشل في التهيؤ لما بعد الغزو، وتتذكرون جميعًا الفوضى التي حدثت بعد احتلال القوات الأميركية بغداد وعمليات النهب.

قامت وزارة الخارجية الأميركية بتحضيرات وأعلموني بأنه إذا كان هناك إقصاء لقيادة حزب البعث، فإنه من الضروري عدم اجتثاث الجميع، لأن من شأن ذلك دفع البلد بكامله إلى حالة من عدم التوازن والاستقرار. وكما تعلمون ألقي الجميع خارجًا، ومن ضمنهم الأمم المتحدة. وقبل أسابيع من تنفيذ خطة الغزو نيطت مسؤولية إعادة الإعمار بالبنتاغون، الذي لم يقم بأي تحضيرات في هذا الشأن، وتصرّف بحالة انعدام المسؤولية تمامًا. ورافق جنون الغزو بذاته، جنون الاعتقاد بعدم الحاجة إلى التصرف كما ينبغي كقوة محتلة، وكانت هنالك أيضًا حالة من عدم الاحترام للقانون الدولي... وكان هذا كله صادمًا، وتدعو الحاجة إلى جعله متاحًا للجمهور.

ظهرت الدلائل أخيرًا إلى العلن، وبحسب ما جاء في تقرير هيئة شيلكوت البريطانية (UK Chilcot Commission)، قبل أن يذهب بلير إلى لقاء بوش بأيام في نيسان/ أبريل 2002، أخبرته دائرة MI6[1] بأنه لم يكن هناك تهديد فعلي بأسلحة الدمار الشامل من العراق لكن التهديد الحقيقي يكمن في ليبيا، ولذلك ينبغي

(1) دائرة الاستخبارات الخارجية البريطانية.

التركيز على الأمر عند محادثاته مع بوش. إلا أن بلير لم يعر ذلك اهتمامًا، وكان مأخوذًا ببوش (ووعده بأن المملكة المتحدة ستذهب مع الولايات المتحدة إلى العراق ناجزًا).

يبدو واضحًا لي الآن أن ما يوضح هذا كله، هو مشروع المحافظين الجدد الموثّق «مشروع لقرن أميركي جديد» (Project for New American Centaury)، مع جميع المحافظين الجدد المحيطين بالرئيس جورج دبليو بوش ومؤسساتهم البحثية: جيني، وولفوويتز، رامسفيلد، وما أتاحه انتهاء الحرب الباردة من فرصة فريدة لأميركا للحصول على قواعد في الخليج العربي للسيطرة عليه، ثم احتواء الصين بعد ذلك ومنعها من الصعود في أي من القدرات. إن التخلص من صدام سيكون مفيدًا، لكن تلك لم تكن النقطة الرئيسة (في تلك الوثائق)؛ بل الطبيعة العدوانية المتجبرة في كل هذا التخطيط للسعي إلى الغزو، ولم أكن قد اطلعت على هذه الوثيقة، ولم أكن أعلم أن هذا كان مكتوبًا وتحت النظر. وقد كان فشلًا لوسائل إعلامنا ولأكاديميينا بأننا لم نكن نعلم عن التقرير المنشور الذي يوثّق أفكار أولئك الذين يحيطون بالرئيس بوش، والذين كانوا يصنعون سياساتهم ويخدعوننا.

ظهر هذا كله إلى العلن الآن، وعلينا أن نأخذ عبرة من ذلك ونتعلم منه دروسًا. وعلينا كذلك أن نتطلع إلى مصادر للأمل، وللقيادة للمستقبل. علينا أن لا نقود الناس إلى مزيد من الاحباط، بل علينا أن نعطيهم الأمل. كان ذلك كله فشلًا من جانبنا. وعند النظر إلى كامل الموقف المترابط في المنطقة العربية، علي أن ألاحظ دوافع الانتفاضة وتزايد التعاطف مع الشعب الفلسطيني في الجامعات على امتداد المملكة المتحدة، وحتى في الولايات المتحدة، خصوصًا بعد الغزو الإسرائيلي الأول لغزة.

نحن نبحث عن حلول، وعلينا النظر إلى ما جرى في جنوب أفريقيا كمثال. فقد أُطلقت الطائفية من معاقلها، لذلك لا ينبغي السماح لهذه القوى بالتنامي. لم يسبق لي أن سمعت من قبل بهذا الانقسام السني - الشيعي الذي نسمعه الآن بشكل متواصل. وعلينا كمفكرين وصنّاع سياسات، وبشر ذوي نيات حسنة أن نتحدى الفكرة القائلة إن الطائفية تفسر كل شيء. وعلينا أن نُعلم الرأي العام إلى

أي حد لا يزال الوضع سيئًا في العراق، في ظروف يقع فيها 22 في المئة من أطفال البلد ضحية سوء التغذية. هنالك مهمة ينبغي أن يُنجزها صناع السياسة والباحثون، وهي مجابهة أطروحة الطائفية وتفتيت الدول على أسس التقسيم الطائفية. وبأخذ عدم كفاءة صنّاع السياسات الغربيين الذين غزوا العراق، نتساءل كيف سيكون هؤلاء إذا ما فكروا بغزو إيران؟ يمثل هذا تحديًا لنا جميعًا. تتعين مجابهة الفكر الوهابي في الإسلام، الذي يعظ بكراهية الشيعة، في عموم المنطقة العربية التي يرينا تاريخها احترام الإسلام فيها أهل الكتاب من المسيحين واليهود، والمتصوفة، حتى إن الجميع كانوا يتعايشون بوفاق.

كان من المعيب الكذب في قضية الغزو، وكان من المخجل والمهين أن المملكة المتحدة ساعدت في إعطاء الغزو غطاءً شرعيًا. يتحمل توني بلير مسؤولية كبرى عن الخداع الذي التزمه، ونحن الآن نعاني التداعيات الناجمة عن سياسة فرِّق تسُد، ولذلك علينا أن نقف بوجهها، وبخلاف ذلك، سنجد أنفسنا في مشكلات رهيبة.

الشهادة السادسة

العراق تحذيرات من العقد الماضي

جوناثان ستيل

بعد عشر سنوات من غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة، حان الوقت لتسليط الضوء من جديد على الدروس التي يتعين على الحكومات والشعوب في الغرب والشرق الأوسط أن تتعلمها. أقول «يتعين أن تتعلمها»، لأن ليس من الجلي إطلاقًا أن هناك من يتعلّم حتى من أكثر الدروس وضوحًا. وعلينا في الحقيقة تسميتها تحذيراتٍ وليس دروسًا لأن تبعات تجاهلها خطرة جدًّا، وقد بدأت أصلًا تترك عواقب وخيمة على العالم العربي بأكمله.

أول هذه الدروس، أن على جيوش الدول الغربية التي كانت ذات باع طويل في التدخل في الدول الإسلامية، زمن العهد الاستعماري وما بعده، أن تحاذر من إيقاع إهانات جديدة في القرن الحادي والعشرين. فمن المؤكد أن الغزو يحرض على المقاومة، سلبيةً أكانت أم مسلحة، وسرعان ما ينزلق البلد المحتَل في دوامة العنف حينما تعمد قوات الاحتلال إلى إخماد المقاومة، لتجد أن استخدام الحبس والتعذيب والقتل لا ينفك يدفع مزيدًا من الناس إلى الانخراط في القضية الوطنية.

لن يكون عدد الذين سيحملون السلاح في وجه الاحتلال ثابتًا أو نهائيًّا، وما من سبيلٍ يجعل المحتلّ قادرًا على إيقاع عدد من القتلى يكفي لتهدئة البلد المحتل. ففي فيتنام، برع الأميركيون في إحصاء القتلى من أعدائهم، في محاولة يائسة منهم لرفع هذا الرقم إلى حد من شأنه أن يمكّنهم من الفوز في الحرب، لكن المهمة كانت مستحيلة. وعلى الرغم من أن الأميركيين قتلوا عشرة فيتناميين تقريبًا

مقابل كل قتيل في صفوفهم، فإنهم خسروا الحرب في النهاية، لأن الفيتناميين كانوا يجدون دومًا متطوعين جددًا لمحاربة الغزاة الأجانب.

زعم أوّل قائدٍ للقوات الأميركية في العراق، الجنرال تومي فرانكس (Tommy Franks)، أنه سيتّبع استراتيجيا مختلفة، قائلًا: «لن نحصي أعداد القتلى في صفوف العدو». بدا هذا الكلام على المستوى التكتيكي معقولًا، لأنه يوحي بأن محاربة التمرّد هي عملٌ أكثر حنكةً من مجرد قتل مقاتلي العدو، إلا أن جملة فرانكس هذه أعطت نتائج سلبية لأنها أوحت بأنه وزملاءه العسكريين لا يكترثون لعدد العراقيين الذين سيقتلون، أكانوا مدنيين أم لا. جعل هذا الكلام نار الغضب تستعر عند العراقيين، وزاد شكوكهم بأن الأميركيين غزوا بلادهم لا لتحريرهم كما ادّعى بوش، وإنما لتحقيق مصالحهم الاستراتيجية والسياسية وخدمةً للمصالح الاقتصادية لشركات النفط الأميركية.

لذلك، فإن الخطأ الأساس الذي ارتكبه جورج بوش وتوني بلير في العراق هو أنهما لم يدركا أن الشروع في الغزو هو عمل أحمق أصلًا. ويزعم كثير من المحللين أن السبب الذي أدى إلى نشوء الفوضى هو فشل الغزاة في إعداد خطة ملائمة لحكم البلد بعد إطاحة صدام حسين، بيد أن هذا كان خطأً ثانويًا. فحتى لو أدار الأميركيون الاحتلال بطريقة أكثر ذكاءً وعقلانيةً وكفاءة، كانوا سيواجهون مقاومةً كفيلة بأن تثبت أنه لا يمكن وقفها. ولما كان بوش وبلير جاهلين تمامًا تعقيدات المجتمع العراقي، فقد اتخذا قرار الغزو باستخفاف وتهور. كانا يشعران بالرضا عن نفسيهما لما اعتقدا أنه نجاح في غزوهما السابق لأفغانستان. وقد بدأ غزو العراق بعد ستة عشر شهرًا من نجاح القوات الجوية الأميركية في تغيير ميزان القوى في الحرب الأهلية الأفغانية، الأمر الذي سمح للقوات الطاجيكية والأوزبكية في تحالف الشمال، بدخول كابول في إثر هروب طالبان منها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001. وعندما وصلت قوات حفظ السلام الأجنبية إلى كابول بعد بضعة أسابيع، مدعومةً بتفويض من مجلس الأمن، استُقبلت بترحاب صادق. وكان من السهل على بوش وبلير أن يتجاهلا الفروق بين الوضعين العراقي والأفغاني ويتخيلا أن السيناريو ذاته سيتكرر في بغداد والبصرة.

لكن حتى في أفغانستان، لم تستمر المشاعر الودية حيال القوات الأجنبية طويلًا. ولم تمرّ سنتان حتى عاودت حركة طالبان النهوض. وعندما قررت

الولايات المتحدة وبريطانيا مجابهتها عبر إرسال قوات برية إلى عمق أراضي البشتون في هلمند وقندهار في عامي 2005 و2006، كان القرار قد اتخذ بشن حرب مقاومة جديدة ضد الاحتلال الأجنبي.

بالنتيجة، ظهرت الحربان ناجحتين في البداية بسبب التغيير السريع في النظام، ثم صارتا كارثتين مكلفتين، في أعين أغلب المراقبين المستقلين، وحتى في أعين بوش وبلير وأصدقائهما من المحافظين الجدد.

اتجهت الأمور في العراق إلى الكارثة بسرعة أكبر مما حدث في أفغانستان. ففي غضون أسابيع من إطاحة صدام، واجه الأميركيون مقاومةً مسلحةً، لم يفعل جهدهم الأخرق المبذول في قمعها سوى إذكاء نارها يومًا بعد آخر. وكلما زاد عدد العراقيين الذين يعتقلهم الأميركيون أو يقتلونهم، زادت المقاومة في وجههم. وقد اندلعت شرارة المقاومة في المناطق السنية أساسًا، لكنها سرعان ما ظهرت في المناطق الشيعية أيضًا. وقدّر مشروع «ضحايا حرب العراق» (وهو مجموعة بحثية مستقلة، تجمع التقارير الإعلامية الخاصّة بعدد القتلى بين المدنيين وغيرها وتدققها) أن قوات الاحتلال قتلت قرابة 266 مدنيًا خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من نيسان/ أبريل 2003 بعد سقوط نظام صدام. وانخفض هذا المعدل بعد ذلك، إلا أنه ظل مرتفعًا على نحو غير مقبول. وبحلول آذار/ مارس 2005، بلغ عدد العراقيين الذين قتلوا 2654 شخصًا، أي أربعة أضعاف الذين قتلوا خلال الفترة نفسها نتيجة السيارات المفخخة والهجمات الانتحارية التي شنتها القوات المناوئة للاحتلال. وبفضل المجند برادلي مانينغ الذي أعطى موقع ويكيليكس قوائم صادرة عن الجيش الأميركي بعدد الصدامات المسلحة وعدد المرات التي استُخدمت فيها النيران، أصبحنا نعرف أن عراقيين قتلوا في كثير من الحالات على حواجز التفتيش الأميركية، أو في ظروف أخرى يتحمل الأميركيون مسؤوليتها، ولم يؤتَ على ذكرها في ذلك الوقت. ولذلك، كان العدد الحقيقي للقتلى خلال السنتين الأوليين من الاحتلال أعلى من 2654 شخصًا.

حظيت الهجمات الإرهابية بالسيارات المفخخة بتغطية بارزة في وسائل الإعلام لحدوث أكثرها في بغداد، حيث يتمكن الصحافيون من الوصول بسرعة إلى مكان الحادث وتغطية مشاهد الضحايا، فانطبع في أذهان القراء ومشاهدي التلفزة في الغرب أن السيارات المفخخة هي الخطر الرئيس على العراقيين، لكن

الأميركيين في الحقيقة كانوا يزهقون مزيدًا من الأرواح في البلدات الصغيرة والأرياف بعيدًا عن عدسات الإعلام.

ساهمت عوامل أخرى في تفاقم العنف وإثارة غضب العراقيين بعد الغزو، ومنها حل الجيش العراقي وإقالة كبار أعضاء حزب البعث من الإدارة العامة جميعًا، حتى الذين لم يشاركوا في انتهاكات حقوق الإنسان في عهد صدام. وكان من شأن ذلك القضاء على مرتكزَين أساسيين في النظام العام ومنظومة تقديم الخدمات، ما أحدث فراغًا في الحالة الأمنية والحياة الاقتصادية للبلاد. كما أن تفكيك الجيش دفع إلى الشارع بأعداد غفيرة من الرجال المتمرسين على استخدام الأسلحة، وسرعان ما انخرط كثير منهم في المقاومة.

يبدو أن الدول الغربية قد تعلمت الدرس في شأن هذه النقطة. فعندما وضع فريق كوفي أنان المؤلف من خبراء أمميين مجموعة مبادئ وأسس للمرحلة الانتقالية في سورية، شدد على ضرورة «استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين المؤهلين، لأنه يتعين الحفاظ على الأجهزة العامة أو إعادتها إلى العمل، بما في ذلك الجيش والأجهزة الأمنية». ويمثل ذلك رفضًا واضحًا لما كانت الولايات المتحدة قد فعلته في العراق في عام 2003. وعندما عُرضت هذه الأسس على الولايات والمتحدة والحكومات الغربية في جنيف في حزيران/ يونيو الماضي، قبلتها. ولكن للأسف، ثمة درسان من التجربة العراقية لا يبدو أن أحدًا تعلم منهما: خطر إنشاء فرص للقاعدة وغيرها من المنظمات الأصولية السنية المتطرفة؛ ومخاطر انتهاج سياسات تثير النعرات الطائفية.

برر بوش غزوه العراق بأن أحد أهدافه كان «وضع حد للدعم الذي يقدمه صدام حسين إلى القاعدة»، على الرغم من أن صدام لم يكن لديه أي ارتباطات بالقاعدة كما لم يكن متعاطفًا مع خطها الأيديولوجي. وكان بوش في الحقيقة هو من زاد خطر الإرهاب في العراق عندما احتله ووفّر فيه ميدانًا جديدًا للقاعدة لتدعو إلى الجهاد ضد الأميركيين، فأتاح لها فرصًا جديدة لتهاجم الأميركيين من دون الحاجة إلى الانتقال إلى أميركا للقيام بذلك. وبوجود القوات الأميركية والبريطانية على أراضي إحدى الدول العربية الرئيسة في الشرق الأوسط، بات من السهل على القاعدة تأمين متطوعين جدد ليتدفقوا إلى العراق للانضمام إلى المقاومة.

أتى هؤلاء لمحاربة الأميركيين، لكنهم سرعان ما وجهوا حقدهم إلى الشيعة، ويدأوا باستخدام السيارات المفخخة والهجمات الانتحارية ضد المدنيين من هذه الطائفة. وردًا على ذلك، دخلت الميليشيات الشيعية في صفوف الشرطة العراقية بتشجيع أميركي، وشرعت في ممارسة الاعتقالات الجماعية والتعذيب وأصبحت تعمل فرقًا للموت، بينما عملت ميليشيات شيعية أخرى بصورة مستقلة عن الحكومة، ليؤول الأمر في نهاية المطاف إلى كارثة وطنية. وتحولت الهجمات على المدنيين بتحريض من القاعدة إلى حرب من الخطف والإعدامات المتبادلة بين عامي 2005 و2007، عندما سعت المجتمعات المحلية إلى الدفاع عن نفسها والانتقام لموتاها.

شهد التاريخ العراقي صراعات طائفية في مراحل مختلفة، لكن من الخطأ اعتبارها مرضًا مستوطنًا في الحياة العامة العراقية. ففي العقد الأخير من حكم صدام حسين لم تكن ذات شأن يذكر. ويتحمل الأميركيون إلى جانب القاعدة، مسؤولية إحيائها منذ إعادتها عاملًا سياسيًّا باعتماد الحصص الطائفية والقومية في المجلس الانتقالي الحاكم في عام 2003، وفي الدستور الذي أعقبه.

أعاد إحياء الطائفية حالة الاستقطاب في المجتمع العراقي إلى مستوى لم يعرفه منذ عقود. وشعرت الطائفة الشيعية، الطائفة الأكبر في العراق، بالراحة في البداية لأن التركيز الرسمي على الطائفة منحها بصورة تلقائية أغلبية في الانتخابات البرلمانية الأولى عام 2005. وكانت الحكومة الشيعية في إيران سعيدة أيضًا، لأن الأحزاب التي حققت نتائج جيدة في الانتخابات يقودها سياسيون شيعة قضوا سنوات في المنفى في طهران في عهد صدام، أو أمضوا بعض الوقت في إيران بعد عام 2004 مثل مقتدى الصدر.

كان تزايد النفوذ الإيراني في العراق من أكبر النتائج غير المخططة للسياسة الأميركية في غزو العراق. فقد رأى المحافظون الجدد المحيطون بالرئيس بوش في الغزو وسيلةً دراماتيكية لتركيز القوة العسكرية الأميركية في إحدى الدول المحورية في الشرق الأوسط، وإقامة سلسلة من القواعد العسكرية هناك واستخدامها في إشهار القوة في وجه إيران وسورية، الدولتين الأعلى صوتًا في مقاومة سياسات إسرائيل التوسعية. ولم يبقَ الآن من ثالوث الدوافع هذا سوى

الجزء المناهض لسورية. فنفوذ إيران في العراق بات أقوى من نفوذ واشنطن، على الرغم من أن السفارة الأميركية في بغداد تضم 16 ألف موظف.

بعد تراجع حوادث القتل الطائفية في العراق، ابتعد رئيس الوزراء نوري المالكي لفترة وجيزة في عامي 2008 و2009 عن السياسات الطائفية، فخاض الانتخابات المحلية في قائمة منفصلة عن الأحزاب الشيعية الأخرى. لكن بعد الانتخابات البرلمانية التي شكلت صدمةً له، لأنه حلّ في المركز الثاني بعد تحالف إياد علاوي، عاد المالكي إلى البحث عن الدعم عند تحالف يجمع الشيعة كلهم. ولا يزال على موقفه هذا في الانتخابات المحلية هذا الشهر. وقد دفعت مذكرة التوقيف الصادرة بحق الزعيم السني ونائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي، مع سياسيين آخرين، إلى مزيد من الاستقطاب في السياسة العراقية وإلى فرزها معسكرين طائفيين، علاوة على التمييز السائد عمومًا ضد السنة في شغل الوظائف الحكومية، وسلسلة الإجراءات الاستبدادية التي قام بها المالكي. وتعد التظاهرات الحاشدة للسنة في محافظة الأنبار ضد سوء المعاملة والاعتقالات والتعذيب، في الشهور الثلاثة المنصرمة، مؤشرًا دراماتيكيًا إلى تنامي الغضب في أوساط السنة. وتشكل دعوة مقتدى الصدر، أحد أكثر السياسيين الشيعة راديكاليةً، بتجاوز الانقسام الطائفي ودعم الاحتجاجات السنية أحد المؤشرات الجيدة القليلة.

شجعت إيران السياسات الطائفية للحكومة، كما شجعت المالكي والأغلبية الشيعية في البرلمان على رفض جهد أوباما، للإبقاء على جزء من القوات الأميركية في العراق والوصول إلى القواعد التي كانوا قد بنوها. واعتُبر خروج القوات الأميركية في كانون الأول/ ديسمبر 2011 بعد ثماني سنوات ونصف السنة من دخولها إلى العراق نصرًا للمقاومة المسلحة التي انطلقت في عام 2003، وللوطنيين العراقيين من جميع الطوائف. وكانت جماعات مختلفة ضمن المعسكرين الشيعي والسني قد استخدمت الأميركيين في أوقات مختلفة كحلفاء لها في صراعاتها الطائفية، تمامًا كما استخدمت الحكومة الأميركية والجيش الأميركي الطائفية لإطالة أمد الاحتلال. لكن أغلبية السياسيين العراقيين العرب (لأن الأكراد اتخذوا موقفًا مختلفًا) قرروا في النهاية أن الوجود الأميركي مشكلةٌ أكثر مما هو حلّ. وشكّلت هزيمة المخططات الأميركية، لوجود عسكري طويل الأمد في العراق إحدى أكثر المحطات إيجابية في التاريخ المعاصر، الأمر الذي

يؤذن بنهاية العنف المؤلم في العراق وبانتكاسةٍ كبيرةٍ للطموحات الاستعمارية الجديدة للولايات المتحدة الأميركية. كما يبعث رسالة مهمة إلى الشرق الأوسط ككل وهي أن وجود قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج ينطوي على كثير من المهانة والمفارقة التاريخية. ومن النتائج المؤذية الأخرى للغزو الأميركي تصاعد حدة المواجهة بين الولايات المتحدة وإيران. فالجماعات المؤثرة في واشنطن تشعر بالضيق نتيجة حصول عكس ما أراده المحافظون الجدد من استخدام العراق سلاحًا في صراعهم الطويل مع إيران؛ حيث باتت إيران اليوم في الموقع الأفضل لاستخدام العراق سلاحًا ضد الولايات المتحدة.

قادت الهزيمة في العراق واشنطن إلى تغيير طبيعة صراعها ضد إيران وتوسيعه، فبعد القضاء على صدام حسين باعتباره سدًا في وجه إيران والفشل في استبداله بحكام مطيعين موالين لأميركا في بغداد، أمضت الولايات المتحدة السنوات القليلة الأخيرة في محاولة استثارة المشاعر المعادية لإيران في عموم منطقة الخليج. ولم تكن المهمة شاقة نظرًا إلى عدم رغبة الحكام المستبدّين السنة في قبول حقوق مواطنيهم الشيعة وتطلعاتهم وإلى استعدادهم لرؤية أيادٍ إيرانية وراء كل حركة احتجاج مستقلة يقوم بها مواطنوهم الشيعة.

زاد ما بات يعرف بالربيع العربي من مخاوف الحكام. فانتفاضتا تونس ومصر في عام 2011 لم تكونا احتجاجًا على البؤس الاقتصادي والبطالة الواسعة بين الشباب فحسب، وإنما ضد الدكتاتورية السياسية أيضًا. ولم تكن الدول ذات الاحتياطيات النفطية الهائلة، كليبيا مثلًا، بمنأى عن هذه الاحتجاجات. وانضم كثير من الناس إلى هذه الانتفاضات، لاستعادة الهوية الوطنية والحد من السيطرة الأجنبية على الحكومات. وكان يُنظر إلى بن علي على أنه شديد الارتباط بالمصالح الفرنسية في شمال أفريقيا، كما كان ينظر إلى مبارك في علاقته بالمصالح الأميركية على الجبهة الإسرائيلية الفلسطينية. وقد سعت وسائل الإعلام الغربية والعربية إلى إخفاء هذا المكون المعادي للإمبريالية في الانتفاضات، في حين عملت الحكومات على اختزال المشكلات بمسائل محلية خاصة بكل بلد على أمل ألا تصل رسائل هذه الاحتجاجات إلى عموم المنطقة. ولدى حكام المملكة العربية السعودية ودول الخليج النفطية الأخرى مصلحة في وصف السعي المضني إلى المؤسسات الديمقراطية بأنه غير ضروري، بل بالأحرى خطِر، وغالبًا ما يقود

إلى الفوضى عوضًا من الاستقرار. وفي حالات أخرى، كان الحكام يلجأون إلى نظريات المؤامرة التي تؤدي إيران فيها دورَ مثير المشكلات. ويتمثل خطر هذا المنحى بأنه رفع النزعات الطائفية إلى مستوى غير مفهوم من الأهمية الاجتماعية والسياسية على المستوى الداخلي في هذه الدول وفي ما بينها في المنطقة، وبالتالي يعد محرضًا على عنف تدّعي الحكومات أنها تريد تلافيه.

تمثل الحالة السورية أنموذجًا صارخًا. فقد تحولت في الواقع إلى عراق جديد، يمزقها العنف الطائفي الذي أثار الرعب من قبل في بغداد والمدن العراقية الأخرى في عامي 2005 و2006. لا بل إن الأزمة السورية أسوأ بسبب الدور الأكبر الذي تضطلع به أطراف خارجية. أما في العراق فقد كانت الأطراف الخارجية المتورطة في العنف تقتصر على الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض حلفاء أميركا الأقل أهمية من جهة، وخليط من الجهاديين المتعصبين الموالين للقاعدة من جهة أخرى. وباستثناء الحكومة السورية التي كانت تسهل مرور بعض الجهاديين إلى العراق، لم تقف حكومات أجنبية أخرى إلى جانب المعارضة العراقية، أكان بتقديم السلاح أم بالدعم الدبلوماسي.

لكن الوضع في سورية مختلف. فالصراع بين مؤيدي حكم بشار الأسد ومعارضيه تحوّل إلى حرب بالوكالة بين قوى إقليمية ودولية تغدق عليهم السلاح والمعدات العسكرية، الأمر الذي يجعل من الصعب السيطرة على هذا الصراع، فضلًا عن وقفه. كما أن القاعدة تضطلع بدور أكبر في سورية مما كان في العراق، حيث باتت جبهة النصرة المنتمية إلى القاعدة العنصر الأكثر سطوة بين الجماعات المسلحة الكثيرة التي تقاتل الحكومة.

الأسوأ من ذلك، أن حكومة الأسد والقوى الخارجية التي تدعم المتمردين تلعب بالورقة الطائفية، معتبرة نظام الأسد جزءًا من «الهلال الشيعي» الممتد من طهران إلى جنوب لبنان، بينما يقال إن المعارضة المسلحة تمثّل شكلًا من الانتفاضة الإسلامية السنية الممتدة من أنقرة إلى طرابلس. وثمة خطر حقيقي في أن تمتد الحرب في سورية إلى دول المنطقة.

ثمة حقيقة يجري تجاهلها مفادها أن المصالح الجيو - سياسية لحكام الهلال الشيعي المزعوم متنوعة ومتعارضة، بينما الطائفة الشيعية في هذه المجتمعات

ليست موحدة على المستوى الجغرافي والطبقي والثقافي. والأمر نفسه ينطبق على الإسلام السني، فهو ليس كتلة متناغمة وإنما ألوان مختلفة بولاءات متباينة وآراء متنوعة في شأن الدور الذي ينبغي أن يؤديه الإسلام في الدولة الحديثة.

إن المأساة في ما يجري في سورية توحي بأن أحدًا لا تعلّم من دروس التاريخ العراقي الحديث. فالتدخل العسكري الأجنبي، المباشر أو عبر الإمداد بالسلاح، لا يقدم أي حلٍ. وعلى السياسيين أن يدركوا أن صب الزيت على نار الطائفية لا يهدد بحرق الضحايا المباشرين لها فحسب، وإنما سيطال في نهاية الأمر حتى من يصبّونه.

إن الحل في سورية يكمن في صدق النيات وفي تقديم التنازلات. فلا يمكن أي طرف أن ينتصر عسكريًا. وزيادة الإمداد بالسلاح لن تؤدي إلى كسر الجمود الاستراتيجي على الأرض، بل ستؤدي إلى زيادة الفاتورة البشرية للحرب فحسب. والسبيل الوحيد إلى وقف القتل يكمن في قيام الأمم المتحدة والجامعة العربية، بوساطة الأخضر إبراهيمي وبدعم من مجلس الأمن، بالتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، وفرض حظر دولي على توريد السلاح إلى كلا الطرفين، وإجراء مفاوضات غير مشروطة بين الحكومة السورية والمعارضة من أجل التوصل إلى حل سياسي. وتعتبر مبادئ المرحلة الانتقالية التي تم الاتفاق عليها في جنيف العام الماضي أساسًا جيدًا لذلك. ولكن حتى إذا بدأت المفاوضات، ليس ثمة شيء يضمن تكللها بالنجاح. فالاستقطاب السياسي شديد للغاية، وبعد هذا الكم الهائل من القتل أصبحت الرغبة في الانتقام كبيرة. لكن لا بد من إعطاء فرصة للمفاوضات، فما من سبيل أفضل منها إطلاقًا.

فهرس عام

-ح-

-خ-

-ش-

-ص-

-هـ-

-ي-